

\*(الجزء الرابع)\*

من معنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للعلامة العامل  
والفهامه الكامل خاتمة المحققين وعدة المتأخرين الامام  
الفقيه ذى الراى المصيب الشيخ محمد الشربى الخليل  
سقى الله ثراه انه قريب مجيب فى نفسه  
مذهب الشافعى رضى الله عنه  
وأرضاه وجعل مقر قبره  
ورضوانه مثواه  
آمين

عليك بضمير الخليل فإنه \* باخلاصه لله لاسلك تنفع  
وطأله سقا وانق الله دائما \* ولا تصه ان سئت فهمك ينفع  
وان خفت أهوال عليك بقبره \* فوسل به وادهو الهك متضع  
بفرح منك الله كرك ساعة \* واباك أن تنكر لذك فتنقطع

\*(وبهامشه من المنهاج المذكور لابي زكريا يحيى)\*

\*(ابن شرف النورى الشافعى رحمه الله)\*

بسم الله الرحمن الرحيم

هو شجر الجنة وهو من ثمرته ربيع ثوبية وهو ثوب من ثوب الجنة وهو  
 الجراحة نارة ترقى النفس اما باليسرة واما بالسراية ونارة تبين عضوا ونارة لانفعل شيا من ذلك جوعها  
 لاشتلاف انواعها وكن النبوي بالجنائيات أولى لشعورها الجنائية بالجرح وغيره كالقتل بقتل ومسموم  
 وسحر لكن قال الرازي لما كانت الجراحة أغلب طرق القتل حسنت الترجمة بها واما الجرح بغيرها  
 فهو الاسم والجميع جروح وابترح بمعنى اكذب ومنه يعلم ما جرحتم بالنهار وجوارح الانسان أعضاؤه  
 وجوارحه أطراف ضلوه والاصل في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب  
 عليكم القصاص وأنشبار كغير المهيئين اجتنبوا السبع الموبقات فيلوماهن يا رسول الله قال الشرك  
 بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الابالغى وأكل الربا وأكل مال اليتيم والنولي يوم الزحف  
 وقذف المحصنات الغافلات وقتل الاتحي عدا بغير حق أكبر الكبائر بعد الكفر فقد سئل النبي صلى الله  
 عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله قال أن تجحدني لله ندا وهو خلقك فيل ثم أي قال أن تقتل ولدك مخافة  
 أن يعلم معك رداء الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم لعنن ومن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها  
 رواه أبو داود بإسناد صحيح وأصح نوبة القاتل عدلان الكبائر فجمع نوبته فهذا أولى ولا ينهت عذابه بل  
 هو في شمار المشينة ولا يتخلد عذابه ان عذب وان أصر على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير المكفر  
 وأما قوله تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها قالوا بالخلود المكث العلوب قال  
 الدلائل متناهية على أن عصاة المسلمين لا يدرم عذابهم أو مخصوص بالسجل لقله كذا كره عكرمة  
 وغيره وإذا اقتصر منه الوارث أو عفا على مال أو بجائنا فقلوا هو الشرع فتعفى سقوط المطالبة في الدار  
 الآخرة كما أنقضى به المصنف وذكروه في شرح مسلم لكن ظاهر تعبير الشرح والروضة يدل على بقاء  
 العقوبة فانما قالوا يتعاقب بالقتل المحرم وله العقوبة الآخرة مؤخذات في الدنيا وجمع بين

الكلامين بان كلام الروضة وأصلها مفروض فيمن مات مصراعاً على القتل وكلام الفتاوى وشرح مسلم  
 مفروض فيمن تاب ثم أقيم عليه الحد ولو قال في الروضة وأصلها ويتماق بالقتل المحرم وراء استحقاق  
 العقوبة الاخرى يتبدل قوله وراء العقوبة لكان أولى لان العقوبة غير مجزوم بها الجواز العفو  
 ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت الاباحية والقتل لا يقطع الاجل خلافاً للمعتزلة فانهم قالوا القتل  
 يقتله ثم شرع المصنف في تقسيم القتل الى عمد وغيره فقال (الفعل) الصادر من شخص مباشرة أو سبباً  
 جرحاً كان أو غيره (المزني) بكسر الهمزة أى القاتل لنفسه أقسامه (ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد) وجه  
 الحصر في ذلك أن الجاني ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصد ما كان بما يقتل غالباً فهو  
 العمد والاشبه العمد روى البيهقي عن محمد بن خزيمة أنه قال حضرت بجاس المزني يوماً فسأله رجل من  
 العراق عن شبه العمد فقال ان الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم نل أنه ثلاثة أصناف  
 فاحتج عليه المزني بما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان عن سليمان بن عبيدة عن علي بن  
 زيد بن جدعان عن ابيهم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان في قتل  
 عمد خطأ فذيل السوط أو العاصا مائة من الابل مغالطة منها أربعون خافة في بطونها أولادها فقال  
 المناظر أنضح على بعلي بن زيد بن جدعان فسكت المزني فقلت للمناظر قد رواه جماعة غيره منهم أبو  
 البختياني وخالد الخذاء فقال للمزني أنت تناظر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يناظر لأنه أعلم به  
 أمي ثم أتاكم \* (تنبيه) \* انما قيد الفعل بالازهاق مع أن الجرح والاطراف حكمها كذلك لأنه  
 يذكرها بعد في قوله ويشترط لقصاص الأطراف والجرح باس شرط للنفس فان قيل كان الاحسن التعبير  
 بالافعال لمطابق المبدأ الخبر أوجب بأنه أراد بالفعل الجنس وشبهه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز  
 فقههما ويقال أيضاً شبه كمثل ومثل ومثيل \* (قاعدة) \* يمكن انقسام القتل الى الاحكام الخمسة واجب  
 وحرام ومكروه ومندوب ومباح فالأول قتل المرتد اذ لم يتب والحربي اذا لم يسلم أو يعض الجزية والثاني  
 قتل المعصوم بغير حق والثالث قتل الغزى قريبه الكافر اذ لم يسب الله أو رسوله والرابع قتله اذ اسب  
 أحدهما والخامس قتل الامام الاسير فإنه مخير فيه على سبأى وأما قتل الخطأ فلا يوصف بحرام ولا حلال  
 لأنه غير مكاف فيما أخطأ فيه فهو كفيل الجنون والبهيمة (ولانفاص) في شئ من هذه الثلاثة (الافى  
 العمد) لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية سواء مات في الحال أم بعده بسبب حراصة  
 وأما عدم وجوبه في شبه العمد فلعديد الممار وأما في الخطأ فاقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فخطئ بر  
 رقبة مؤمنة ودية مسلمة فأوجب الدية ولم يتعرض للقصاص (تنبيه) يشترط في العمد أن يكون ظاهراً  
 من حيث كونه مرفهاً للروح بخلاف غير الظالم وبخلاف الظالم لامن تلك الحيشة كأن عدل عن الطريق  
 المستحق في الاتلاف كأن استحق حرز رقبته فودقته نصفين والقصاص بكسر القاف المماثلة وهو مأخوذ  
 من الفص وهو الفطاع أو من اقصاص الاثرو وهو تتبعه لان المقصص يبيع جناية الجاني ليأخذ منها  
 (وهو) أى المسمد في النفس (قصد الفعل) العمدان (وعين) الشخص بما يقتل قطعاً أو  
 (غالباً) وقوله (جرح أو مقتل) جرى على الغالب ولو أسقطها كان أولى ليشمل ذلك القتل بالسحر  
 وشهادة الزور ونحو ذلك وهما جرح واران على البديل من ما ويجوز فقههما على الفطاع أوله قصد  
 بالتصريح بهما التنبيه على خلاف أبي حنيفة فإنه لم يوجب في المختل كالخبر والديوس الثقيلين ودليلاً عليه  
 قوله تعالى ومن قتل مؤمناً فقد جعلنا لوليها ما لم يطلوا وهذا قتل مؤمناً وخبر الصحابي أن جارية وجدت  
 وفدرض رأسها بين حجرين فقبل لها من قبل بلك هذا أفلان أو فلان حتى حمى يهودى فأومأت برأسها  
 فأتى اليهودى فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برض رأسه بالحجارة فثبت الفصاص في هذا  
 بالنص وقبس عليه الباقي وقد وافقنا أبو حنيفة على أن القتل بالعمد الحريد موجب للغرود وقد ثبت

الص في القصاص غيره في المثل كحرمه ولا يقتص عليه لأنه ود الحدي لان القصاص شرع لاصيانة البلطوس  
 فلم يجب بالمثل المصاصات الصيانة فان قيل ان أوادعيها يقتل غالباً لاقتل الأبر في مقتل أو  
 غيره مع الورم والالم الى الموت وأنه عمد والآلة لا تقتل غالباً وان أراد الفعل ورد اذا فاعم أهله الناس فسر  
 الجرامة الى النفس فاقصاص واجب والفعل لا يقتل غالباً أوجب بان المراد الآلة ولا بد غرزا لا بولائه  
 صرح بما بعد لخروجها عن الضابطا وأما مقتل غالباً في هذا المثل الذي غرزن فيه \* (تنبيه) \* ما حرم  
 به المصنف من قصد نفي الشخص في العمد، وافي لأروضة هـ. وأما سباني في موجبات الدية فلو قصد  
 أصالة أحد رجلين فأصاب واحداً منهما لم يجب عليه القصاص ولا يخالف هـ. في الموضوعين ما روي قبيل  
 الديات من زوائد من وجوب القصاص فمن روى شخصاً أو جعاً أو قاصداً إصابة أي واحد منهم فأصاب واحداً  
 لان أي له يوم مكان كل شخص مقصود بخلاف ما اذا قصد واحد الأبعين فلا يكون عمداً في  
 الروايات والمعمد وان خالف في ذلك الباقي والآخرى وغيرهما وبشرط أيضاً مع قصد الشخص أن  
 يعرف أنه إنسان كما قاله الباقي ولو روى شخصاً اعتقه بخلافه فكان إنساناً لم يكن عمداً على الصحيح وبه فلع  
 الشيخ أبو محمد وأورد على المصنف ما اذا قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً بجهة حكم ثم بان الخلل في  
 مسنده ولم يصرح بالحكم كما إذا قتله بشهادة من يابا بد القتل وقبيل اذ اراح وجوب الدية تخفيفاً وما اذا  
 روى حربي أو مرئياً فالحكم ثم أصابه السهم ادعوا خيلاً وعن النص أنها حالة في مال الجاني وماذا وكل  
 وكبلاً في استيفاء القصاص ثم عطفان الجاني أو عزل ولم يعلم الوكيل ذلك واستوفى القصاص يجب دية  
 مع ما في حالة على الوكيل وقد يقال انما سقط القصاص في هذه الصور وأرض (فان فقد قصد) هما أو فقد  
 قصد (أحدهما) أي الفعل أو الشخص (بان دفع عليه فمات) هذا كما قال الرازي مثال للادوي مكان ينبغي  
 للمصنف أن يزيده وأما مثال الثانية فهو قوله (أوردى شجرة) أو نحو ذلك كدابة (فأصابه) فمات  
 أو روى آدمياً فأصاب غيره فمات (خطأ) لعدم قصد عين الشخص \* (تنبيه) \* فوزع المصنف في  
 نصه قصد الشخص دون الفعل فإنه معذور فيل ويمكن قصوره بما اذا قصد ضربه بفتح السيف فخطأ  
 وأصاب بعده فهذا لم يقصد الفعل بالمد مع أنه قصد الشخص وبما لو قصده امام ظالم وهدده فمات بذلك  
 وهذا قصد الشخص بالكلام ولم يقصد الفعل الواقع لعدم مدوره اذ ذلك مع وفوزع في المثال أيضاً بان  
 من وقع على شخص لا ينسب اليه فعل أصلاً فضلاً عن كونه خطأ لان الخطأ على مقتضى تقسيم المصنف  
 الفعل المزدق لا بد منه من فعل وقد يندرج عنه كما قاله بعض شراح الكتاب بان المثال المذكور مما به على  
 حكم الخطأ وليس بخطأ أو أن الوقوع فيه منسوب الى الشخص الواقع ويصدق عليه من مقتضى الفعل المقسم  
 وعبرة الحرف ظاهرة في المراد حيث قال الفعل المزدق ان وجدوا الشخص غير قاصد للفعل بان صاح على  
 مبي فمات أو غير قاصد لمن أصابه كما اذا روى شجرة فأصاب إنساناً فهذا خطأ فظهر من كلامه أن المعنى في  
 الخطأ أحد أمرين أن لا يقصد أصل الفعل أو يقصد دون الشخص (وان قصد هـ) أي الفعل  
 والشخص (بما) أي تولى مدخل في الإهلاك (لا يقتل غالباً) هذا وانما كان (فتشبه عمد) سمي بذلك  
 لانه أشبه العمد في القصد ويعمى أيضاً خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (ومنه الضرب بسوط  
 أو عصا) الحديث المذكور لكن بشرط أن يكونا فيضياً وأن لا يوازي بين الضربان وأن لا يكون الضرب  
 في مقتل أو الضرب صغيراً أو ضعيفاً وأن لا يكون حراً أو بردهم على الإهلاك وأن لا يستند الا لوي بني الى  
 الموت فان كان به شيء من ذلك فهو عمد لانه يقتل غالباً كما في الشرح والروضة ومثل العصا المذكورة  
 الحجر الخفيف وكفه مقبوضة الاصابع ان يجعل الضرب بذلك واحتمل موثبه \* (تنبيه) \* يرد على  
 طرده التبرير ونحوه فانه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالباً وأبشبه عمد بل خطأ وعلى عكسه  
 ما لو قال السائدان الراجعان لم نعلم أنه يقتل بقولنا وكنا بمن يخفى عليه اذ ذلك حكمه حكم شبه العمد مع



وجود قصد الشخص والفعل بما يقتل غالباً (فلو غر زارة يقتل) بفتح المثلثة الفوقية واحد المقاتل  
وهي المواضع التي اذا أصيبت قتلت كعين ودماغ وأصل اذن وحلقى وثغرة نحر وخاصة وأنحدع  
بالدال المهملة وهو عرف العنق والجلل واثنين ومثاقفة بالثلثة بدل الميم مستقر البول من الاكسج وبجنان  
وهو بكسر العين المهملة ما بين الخصية والدير ويسمى العنق بفتح العين المهملة فمات به ولو بلا تورم  
(فعمد) ذلك الغر زطغار المواضع وشدة تأثيره (وكذا) لو غر زارة (بغيره) أى المقتل كقخذ  
والأبسة (ان تورم وتألّم) أى اجتمع الامران واستمرا (حتى مات) فعمد لحصول الهلاك به وظاهر  
هذا انه لا قصاص فى الام بلا ورم وليس مراد ابل الاصح كما صححه المصنف فى شرح الوسائط الوجوب  
وأما الورم بلا ألم فقد لا يتصور وهذا قال الرافعى لو لم يتعرض له الغزالي لم يضر لان الورم لا يتخلو عن الألم  
(فان لم يظفر) للغر ز (أثر) بان لم يشهد الألم وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلاً فانه لا بد من ألم ما  
(ومات فى الحال فشيبه عمداً) فى الاصح لانه لا يقتل غالباً فاشبهه بالضرب بالسوط الخفيف (وقيل) هو  
(عمداً) لان فى البدن مقاتل خفية ورويه حالا يشعر باصا به بعضها (وقيل لاشئ) أى لا قصاص ولادية  
احالة للموت على سبب آخر أما اذا تخر الموت عن الغر ز فلا ضمان فاعا كما قاله الماوردى وشيخه  
\* (تنبيه) \* ما ذكره من التفصيل بين المقتل وغيره انما هو فى حق المعتدل أما اذا غر ز فى بدن صغير  
أو شيخ هرم أو نضر الخليفة فى أى موضع كان فانه يجب القصاص كما نقله عن الرزم للعبادى وأقره  
(ولو غر ز) ها (فمما لا يؤم بكادة عقب) ولم يبلغ فى ادخالها فمات (فلاشئ) فى غر زها (بحال)  
أى سواء أمانت فى الحال أم بعده لا علم بانه لم يمت منه وانما هو واقفة فذكر كلوا لآتى عليه خرفة أو ضربه بعلم  
فمات أما اذا بالغ فيجب القود فاعا كما قاله الشيخ أبو حامد والماوردى والقاضى أبو الطيب (ولو حبسه  
ومنعها الطعام والشراب) أو أحسدهما (و) منعه أيضاً (الطالب) لذلك (حتى مات) بسبب المنع  
(فان ضمت) عليه (مدة يموت منه) أى المحبوس (فهي ما عالجوا أو عايشا فعمداً) لظهور قصد  
الاهلاك به وبخلاف المدة باختلاف حال المحبوس فودعه فها والزمان سر أو برد الان فقد الماء فى الحر ليس  
كفقد فى البرد واحترز بقوله منعه عمداً اذا كان ذلك عنده وأمكنه تناوله فلم يتناوله خوفاً أو حسناً أو أمكنه  
طلبه ولو بالسؤال فلم يفعل أو منعه الشراب فترك الاكل خوفاً العاش أو انهم دم السقف عليه أو أمكنه  
الهرب كما قاله الفورانى من غير مخاطرة فمات بذلك فلا قصاص ولادية على حابسه لانه قتل نفسه ومنع الدفاء  
فى البرد كمنع الاكل فمما ذكر ولو قتله بالدخان بان حبسه فى بيت وسد منافذه فاجتمع عليه الدخان فضاقت  
نفسه فمات وجب القود كما قاله المتولى وكذا لو منع من اقتصد من شدد فصاده حتى مات كما أفتى به الغزالي  
\* (تنبيه) \* قوله حبسه يفهم أنه لو منعه من غير حبس كالأخذ زاده أو ماء فى مفازة أو عرا فمات جوعاً  
أو عطشاً أو برداً أنه لا ضمان وهو كذلك لانه لم يحدث فيه صنعاً فالالاخرى وقضية هذا التوجيه أنه لو أغلق  
عليه بيتاً وهو جالس فيه حتى مات جوعاً لم يضمنه وقبه نظر اه هذه القضية ممنوعة لانه فى أخذ الطعام  
منه يمكن من أخذته بخلافه فى الحبس بل هذه داخلة فى كلام الاصحاب ثم قال وهذا فى مفازة يمكنه  
الخروج منها أما اذا لم يمكنه ذلك لظولها أو لزمانته ولا طروق فى ذلك الوقت فالنخبة وجوب القود كالحبوس  
اه وهو بحث قوى لكنه خلاف المنقول وهذا كله فى الحر أما الرقيق فبضمن بالبدن مطلقاً سواء راعاه  
بالطعام والشراب أم لا كما قاله (والا) بان لم تحض المد المذ كورة ومات المحبوس (فان لم يكن به جوع  
وعطش) الواو بمعنى أو بدليل افراد الضمير فى قوله (سابق) على المنع (فشيبه عمداً) لانه لا يقتل غالباً  
(وان كان) به (بعض جوع وعطش) الواو أيضاً بمعنى أو (وعلم الحابس الحال) وكانت مدة حبسه  
بحيث لو أضيفت مدة جوعه أو عطشه السابق بافت المدة القائلة (فعمداً) لظهور قصد الاهلاك أما اذا لم  
يبلغ مجموع المدة ذلك فهو كما لو لم يكن به شئ سابق كما قاله ابن النقيب وقال لا بد منه وهو مرادهم بلا شك

اه وتبوء الزكشي وهو ظاهر (ولا) بان لم يعلم الجاني الحبل (فلا) أي فليس بعدد بل هو شبه عدد  
 (في الاطوار) لانه لم يصد اهلا نه ولا أتى بما هو ذلك بخلافه دونه فمقتضى سقط على سبب زراعه وهو  
 جادل فله لا فاص والثاني هو عدم فوجب القصاص لحصول الهلاك به كقول ضرب المربض ضربا يمهلكه  
 ولا يملن الصبح وهو جادل بمرته وأجاب الأول بان الضرب ليس من جنس المرض فليمكن احالة الهلاك  
 عليه والجوع من جنس الجوع والقدر الذي يتعلق منه بصفة لا يمكن احالة الهلاك عليه حتى لو ضعف من  
 الجوع فضره ضربا يقتل مثله وجب القصاص (تنبيه) مراده بقوله والا فلا وجوب نصف دية شبه  
 عدوان أو همت ببارته وجوب دية شبه عدد كماله لحصول الهلاك بالجوعين أو العطشين والذي منه  
 أحدهما ومثله الجاني من السبب فكان الأولى ذكرها به بدقوله (ويجب القصاص بالسبب)  
 كالباشرة لان ماله دخل من الاعمال في الزهوق امام باشرة وهي ما يؤثر في الهلاك ويحصله كالجرح  
 السابق فيها القصاص كسر وامسحط وهو لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله بل يحصل التلف عند تغييره  
 ويتوقف تأثير ذلك المبر عليه كالمفرغ مع التردى فانه لا يؤثر في التلف ولا يحصله واعمال يؤثر في التلف  
 صوب الحفرة والحمل لاناف التردى فيها ومصادمته السكن لولا الحفر لم يحصل التلف وهذا يسمى شرطا  
 ومثله الامسحط للقاتل وهذا لا قصاص فيه وامسحط وهو ما يؤثر في الهلاك ولا يحصله وجه الحصر في ذلك  
 اساله هل لا يتعدى امانا أن يقصد من الجاني عليه أولا فان قصد به بالفعل المؤدى الى الهلاك بلا واسطة وهو  
 المباشرة وان أدى اليه بواسطة وهو السبب كاشهاده بمرجوب قصاص وان لم يقصد من الجاني عليه بالوكالة  
 وهو الشرط والسبب ينقسم الى ثلاثة أضرب الأول شرعي كاشهاده ويقصد من مشهود الزور بشرط تأني  
 والثاني عرفي كقتله موم ان با كاهوسباني والذ ليس محسني كالا كراه على القتل وقد شرع في الضرب  
 الأول وقال (ولو شهدا) أي رجلان على شخص عند قاض (بقصاص) أي بوجبه في نفس أو طرف أو هدا  
 ما يبرده أو سرقه (فقتل) المشهود عليه أو قطع بعد حكم القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالاتهما) في  
 الكذب فيها ولمنا انه يقتل أو يقطع بشهادتهما (لزمهما) حينئذ (القصاص) لانهما تسيبان في اهلاكيه  
 بما يقتل غالبا ما شبه ذلك الاكراه الحسي قال الامام بل يبلغ من الاكراه للمكره قديوره لاله نفسه على  
 سلك دم محرم والقاضي لا يتصور له على الحكم بشهادتهما اما اذا قال لا نعلم انه يقتل بشهادتنا فانه يتنظر  
 ان كان من بيني على ما ذلك لغرب تهدهما بالاسلام أو بعدهما عن العلم لا يجب عليهما القصاص بل  
 دية شبه عدوك كراه في باب الرجوع عن الشهادة قال الملقيني وكذا قال لا نعلم انه يقتل بشهادتنا المهور  
 أو ردينا تقتضي ردها ولكن الحاكم قصر فوجب دية شبه عدوك قال ولم أر من تعرض له اه وان لم يتنح  
 عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما كمن رضى سهما الى شخص واعترف به فعدمه ولكنه قال لم أعلم انه يبالغ  
 (تنبيه) فخيرد على مفهوم قوله نعمدنا ما لو قال كل منهما نعمد ولا أعلم حال صاحبي وكذا لو اقتصر  
 على نعمد فانه يلزمهما القصاص واعلم ان مقتضى لجوب القصاص عليهما هو رجوعهما مع  
 اعتراهما بانعمد لا كذبهما حتى لو تيقنا كذبهما بان شاعدا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لجوار  
 أنهما لم يتمدوا ولو رجع أحدهما فقط قال نعمد أو صاحبي فله القصاص والا فلا من استثنى  
 من وجوب القصاص على الشاهد من قوله (الا أن يترف الولي) أي ولي المقتول (بعله بكذبهما)  
 في شهادتهما يحسب القتل كالمصرح به في المهر فلا قصاص عليهما حينئذ لانهما لم يلجنا الى قتله مساولا لشرعا  
 وصاروا ما شرط لمصاحبا كالماتل فيجب على الولي القصاص أما لو قال الولي عرفت كذبهما بعد  
 القتل فلا يسطع القصاص منهما (تنبيه) هذا اذا تمحض القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا  
 لم يسطع القصاص منهما باعتراف الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باقي وخرج بولي المقتول ولي القاتل  
 فانه اذا قال أما أعلم كذبهما في رجوعهما وان مورثي قتله فلا قصاص على أحدهما قال الباقر في هذا

واضح وقد برده على حصره ما لو اعترف القاضي بعله بكنهم ما جدين الحكم أو القتل دون الولي فالقصاص  
عليه دون الشهود وسبذ كرا الصنف رجوع الشهود آخر كتاب الشهادات بأبسط مما هنا وخرج بالشاهد  
الراوى كالو شكات حاشا نة على قاض فروى له فيها انسان خيرا فقتل الحاكم به شخصا ثم رجع الراوى  
وقال تعدت الكذب فلا قصاص عليه كما نقله فى الروضة كاملا فبيل الديات عن الامام وغيره خلافا للبعوى  
فى ذناويه وقياسه ما لو اسفنى القاضي شخصا فافتاه بالقتل ثم وجع كما يفتحه بعض المتأخرين ثم شرع فى  
الضرب الثانى وهو السبب العرفى فقال (ولو ضيف مسموم) يقتل غالبا أو ناوله (صبيبا) غير مميز كما  
قده به الامام وغيره ونقله الشيخ أبو حامد عن النص (أو مجنوننا) فأكله (فنان) منه (وجب  
القصاص) لانه ألجأ الى ذلك سواء أقال له هو مسموم أم لا وفى معناهما الا يحمى الذى بعته وجوب  
طاعة أمره وأما المميز فكما بالغ وكذا المجنون الذى له تميز كما قاله البغوى (أو) ضيف به (بالغا فلا  
ولم يعلم) الضيف (حال الطعام قد به) ولا قصاص لانه تناوله باختياره من غير الجلاء (وفى قول  
قصاص) ورجحه البغوى وغيره واستدل له المتولى بقوله صلى الله عليه وسلم اليهودية التى سمته الشاة  
يخبر بها مات بشر بن البراء بن معرور قال فى البحر والاستدلال بذلك ضيف لانها لم تقدم الشاة الى الاضفاف  
بل بعثتها اليه صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أضافه وما هذا دليله لا يلزمه فقصص ولا ينافى الاول ما فى  
الضحين أنه صلى الله عليه وسلم عفا عنها لان ذلك كان فى ابتداء فلما مات بشر أمر بقتلها (وفى قول لاشئ)  
من قصاص أوديه تغليبا للعباسية على السبب أما اذا علم الضيف حال الطعام فلا شئ على المضيف خرما لانه  
المهلك نفسه (ولو دس سمنا) بثلاث السنين والفتح أقصع وهو شئ يضاد القوة الحيوية (فى طعام  
شخص الغالب أكله منه فأكله باهلا) بالخال فنان (فعلى الاقوال) فى المسئلة فبها وجه الثانى  
الاشتب والاول قال يكفى فيه الدية وعلى الثلاثة يجب له فية الطعام لان الداس أثلفه عليه ومثل الطعام  
فى ذلك ماء على طريق شخص معين والغالب شر به منه واحترز بقوله فى طعام شخص عما اذا دسه فى طعام  
نفسه فأكل كل من دسه شخص عاده بالدخول غيب فانه هدر وقوله الغالب أكله منه من يادده على الحرور وفى  
المتأخرين ولم يتعرض لها الا كثرون وضيق انه اذا كان أكله منه نادرا يكون هدر أو جرى على ذلك جمع  
من الشراح وليس مرادوا وانما هو لاسبب الخلاف حتى باقى القول بالقصاص والا فالواجب دية شبيه العمد  
مما لقائه على ذلك شجى فتنه له فانه يعقل عنه كثير من الطائفة \* (فروع) \* لو قال لعائل كل هذا الطعام  
وفيه سم فأكله فنان فلا قصاص ولاديه كائنص عليه فى الام وحرمه الماوردى ولو ادعى القاتل الجهل بكونه  
سمما فقولان والاوجه ما قاله المتولى انه ان كان ممن يحتج عليه ذلك صدق والا فلا فان ادعى الجهل بكونه  
قاتلا فلا قصاص ولو قامت بينة بان السم الذى أوجره يقتل غالبا وقد ادعى انه لا يقتل غالبا وجب القصاص  
فان لم تقم بينة بذلك صدق بيمينه ولو أوجر شخصا سمنا لا يقتل غالبا فبشبهه عمد أو يقتل مثله غالبا فالقصاص  
وكذا أكرامه على قتل نفسه ولا يجب على المحبى عليه معالجة الجنابة بما يدفعها (و) حيثئذ (لترك المروج علاج  
جرح مهلك) له (فنان) منه (وجب القصاص) جرحا على الجراح لان البر غير موثوق به لوعول الجراحة  
فى نفسها فهلكة أماما لا يهلك كان قصده فلم يعصب العرق حتى مات فانه لا ضمان لانه الذى قتل نفسه كالأ  
حبس وعند ما ياب كل فلم يعقل (ولو ألقاه فى ماء) راكد أو يبار (لا يعدم عرقا) بسكون الغيب وبفتحها وتشد  
الراء (كئيدسا فمكت فيه مضطجعا) أو جالسا أو مستلقيا (حتى هلك فهو دمر) لا قصاص فيه ولاديه لانه المهلك  
نفسه فان ألقاه فى الماء الماز كورمك نوقا بحيث لا يمكنه التخلص فنان وجب القصاص (أو) اتى رجلا  
أوصيا مميزا فى مياه (مغرق) كنهز (لا يخاص منه الا بسباحة) بكسر السين مصدر سجع فى الماء عالم (فان لم  
يحبسها أو كان) مع احسانها (مكتوفا أو زنتا) أو ضعيفا فهلك بذلك (فعدم) فيه قصاص \* (نقيبته) \*

أفهم كلامه أن الماء الذي لا يتوقع الخلاص منه بالسباحة كاجرة يجزأه يجب نفسه القصاص سواء كان  
يحسن السباحة أم لا وهو كذلك (وان) أمكنه القصاص بسباحة مثلاً ولكن (منع منها عارض كرج  
دوج) فهناك بسبب ذلك (نفسه عند) تجب دية \* (تنبيه) \* تعبيره يقتضي التصوير بملء العارض  
وهو يفهم أنه لو كان موجوداً عند الإلقاء يجب القود وهو كذلك فإنه يمكن لا يحسن السباحة (وان أمكنه)  
سباحة أو غيرها كنعاق بزورق فتركها باختياره كان تركها اختياراً أو إجباراً فلا دية في الاطهر (كما في المرو  
وعبر في الروضة كإصابة قوله وجهان أو قولان لأنه الله لا نفسه بإعراضه عما ينبغي والثاني تجب لانه قد  
ينع من السباحة ودخلة أو عارض باطن \* (تنبيه) \* لو شك في إمكان شخصه بأن قال الملقى كان يمكنه الخروج  
فما أفضته فيه فقصروا قال الولي لم يمكنه صدق الولي بيمينه لأن الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لمخرج \* (فرع) \*  
لو رد به وطرحه عندما يزيد اليه غالباً كالمد بالبرصة فزاد ومات به فعمد أو قد يزيد وقد لا يزيد فزاد ومات به  
فشبه عمداً ويجوز لا يتوقع زيادة فتقرب من نادر غلباً (أو) ألقاه (في نار يمكن) \* (انطلاق منها) \*  
فيها حتى مات (في الدية القولان) في الماء والظاهر عدم الوجوب كما سيرو يعرف الامكان بقوله أو بكونه  
على وجه الأرض وإلى جانبه أرض لا نار عليه فإن اختلف الملقى والولي في إمكان شخصه صدق الولي كما سمرلان  
الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لمخرج وقبل الملقى لأن الأصل برأئته (ولا قصاص في الصورتين) وهما  
الإلقاء في الماء والإلقاء في النار لأنه الذي قتل نفسه (وفي) الإلقاء في (النار وجه) بوجوب القصاص  
بجفاف الماء والفرق أن النار تحرق بأول ملاقاتها وتؤثر في وقت قاتلة بخلاف الماء على أن في الماء وجهها  
أضاف الروضة فلا مفهوم لتعبد المتن وعلى عدم القصاص يجب على الملقى إرش ما أثرت النار فيه من حين  
الإلقاء إلى الخروج على النص سواء كان أرضاً عضو أم حكومة فإن لم يعرف قدر ذلك لم يجب الاعتزال  
كفي البحر من الاحتجاب واستر بقلوبه يمكنه الخلاص عما إذا لم يمكنه لغسلها أو لكونه في وهدية أو كونه  
مكترباً أو زمناً أو غيراً أو ضيقاً فعليه القصاص \* (تنبيه) \* إذا اجتمعت المباشرة مع السبب أو الشرط  
فقد يذهب السبب المباشرة كما مر في شهود الزوراء اعترفوا بالعمد والعلم فالقصاص لهم دون الولي  
والقاضي الجاهل ينكذب الشهود وقد وقع السبب المباشرة السبب والشرط كما قال (ولو أمكنه) شخص  
(فقتله آخر أو حفر بئر) ولو عدواناً (فرداً فيها آخر) وانريدية تقتل غالباً (أو ألقاه من شاطئ)  
أي مكان عال (فتلقاه آخر فقد) أي فعله فمبين من قبل وموله الأرض والفعل هو القتل طرلاً  
والفعل هو رضا كقطع القلم وإبس مراداً هنا (فالقصاص على القاتل) في الأولى لم يدب إذا أمسك الرجل  
الرجل حتى جاء آخر فقتله قتل القاتل وحبس للمسلر وأما الدارقطني وصحح ابن القيمان رفعه وفاسه  
الشافعي على محسب المرأة لأننا نجد الرأى دونه وكذا قصاص لاديه بل يعز لانه آمن وله وقال في الحديث  
يجب نعم لو كان المغنول رقيقاً كان للمالك مطالبة المسلم باليد والقرار على القاتل بخلاف ما لو أمسك  
الحرم صيداً فقتله حلال وهو في بد الحرم فالضمان على الحرم وفرقوا بأنه ثم ضمان يد وهذا ضمان التلأف  
وبعد لو أساب الضميمة للقاتل والمسل لا يدفع شر الكافر به ما \* (تنبيه) \* شرط المسئلة المذكورة  
في المتن أن يكون القاتل مكافئاً لوالأمسكه وعرضه لجنون أو سبع ضار فقتله فالقصاص على المسلم قطعاً  
كما قاله ابن الرضا لأنه بعد ما لا عرفاً ويرد على المصنف ما لموضع صغراً على هوف بعد الرمي لأجله فأصابه  
سهم الرمي فإن القصاص على المقدم لانه المباشر فهو كالردي دون الرمي لانه كالخافر بخلاف ما لو رضعه  
قبل الرمي فإن القصاص على الرمي لانه المباشر (و) على (المردى) في الثانية تقتضيها للمباشرة لأن  
المفر شرط ولا أثر له مع المباشرة \* (تنبيه) \* كلامه فديفهم تعاقب القصاص بالخافر لو انفرد وإبس مراداً  
لأن المفر شرط والشرط لا ينعني به قصاص كما هو معلوم أنه لا بد لجود القصاص من كون التريدي يحصل  
منه القتل غالباً كما قدرته في كلامه (و) على (القائد) في الثالثة الملتزم بالإحكام لأن دعه قطعاً أو السبب

ولاشئ على الملقى وان عرف الحال أو كان القاد من لا يضمن كسر في نعم لو كان القاد مجنوناً وضاراً بالقصاص  
على الملقى كما قاله الامام رقبه (فقط) أي دون الممسك والخاص والملقى على ما تقرر (ولو ألقاه في ماء مغرق)  
لا يمكنه الخلاص منه كسبحه البحر (فالتقمة حوت) ولو قيل الوصول إلى الماء (وجب القصاص في الاظهر)  
لأنه هالك بسببه ولا ينظر إلى جهة الهلاك كولو ألقاه في بئر مهلكة في أسفلها سكن لم يعلم بها الملقى فذلك بها  
والثاني وهو من يخرج الربيع من موره الا لقائه من شاطئ نجب الدية لان الهلاك من غير الوجه الذي  
قصده فانهض شبهة في نفي القصاص والاصحاب بين رادله ومضعف (تنبيه) \* محل الخلاف ما لم يرفع  
الحوت رأسه وما يلقه والواجب القصاص قطعاً وبحمله أيضاً اذا لم يعلم بالحوت الذي في اللجة فان علم به وجب  
القتل قطعاً كولو ألقاه على أسد في زريبة كقَالَ صاحب المعين انه الذي أفهمه كلام الاصحاب (أو غير مغرق)  
فالتقمة حوت ولم يعلم به الملقى فلا قصاص قطعاً لانه لم يقصد اهلاكه ولم يشعر بسبب الاهلاك كولو دفعه دفعا  
خفيفاً فوقع على سكنين فبات ولم يعلم بالادفع ويجب في الصورتين دية شبه عمد \* (تنبيه) \* قضية الذئب  
انه اذا علم ان هناك حوتاً يجب القود وهو ما صرح به في الوسيط كقوله علم السكين ثم شرع في الضرب الثالث  
وهو السبب الحسي فقال (ولو أكرهه على قتل) شخص بغير حق فقتله (فعليه) أي المكروه بكسر الراء  
(القصاص) لانه أهله بكه بما يقصد به الاهلاك غالباً فاشبهه بالوراء بسهم فقتله (وكذا) يجب القصاص  
على (المكروه) أيضاً بفتحها (في الاظهر) لانه قد عدا عدواً فالاستبقاء لنفسه فاشبهه بالوقته المضطر  
لبأ كانه بل أولى لان المضطر على يقين من النافس لم يأكل بخلاف المكروه والثاني لانصاص عليه حديث  
رفع عن أمي خطأ والنسبان وما استكرهوا عليه ولانه آله لا مكروه فصار كما لو ضرب به وقيل لانصاص على  
المكروه بكسر الراء لانه متسبب بل على المكروه بفتحها فافتقاراً لانه مباشر والمباشرة مقدمة (تنبيهان) الاول اطلاقه  
بقضية انه لا فرق في حريان الخلاف بين كون المكروه الامام أو غيره وهو الصحيح ولكن محله فيما اذا كان  
المكروه عليه غير نبي أما ذكراً نبياً فيجب على المكروه بفتح الراء القصاص قطعاً كادل عليه كلامهم في المضطر  
الثاني لم يبين المصنف ما يحصل به الاكراه اذ كراهه بما ذكره في التالاق ولكن نقل الرافعي هنا عن المعتز  
ان الاكراه لا يحصل الا بالتخويف بالقتل أو بما يخاف منه التلف أو القناع والضرب الشديد وقيل يحصل بما  
يحصل به الاكراه على التالاق اهـ الاول هو الظاهر ولو قال اقتل هذا والاقتلت ولدك قال في أصل الروضة  
في كتاب التالاق انه ليس باكراه على الاصح ولكن قال الرافعي الصحيح عندي انه اكراه وهذا هو الظاهر  
لان واده كنفسه في الغالب الثالث لا يجوز زناه كراهه الاقدام على القتل المحرم لذاته وان لم نوجب عليه القصاص  
بل يأثم اذا قتل وكذا الايباح الزنا بالاكراه ويباح به شرب الخمر والقذف والافتطار في رمضان على القول  
بابائال الصوم به والخروج من الصلاة الغرض واتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمن كل من المسكروه والمكروه  
المال والصيد والقرار على المكروه بكسر الراء اتعده وليس لما لك المال دفع المكروه عن ماله بل يجب عليه أن  
يقي روحه بماله ويجب على المكروه أيضاً أن يقي روحه باتلافه كقوله الغزالي في وسيطه ونقل ابن الرضا الاتفاق  
عليه ولان بيان بما هو كفر قولاً أو فعلاً مع طمأنينة القلب بالايمن وعلى هذا الأفضل ان يثبت ولا يأتي بلفظة  
المكفر وقيل يأتي به صيانة لنفسه وقيل ان كان من العلماء المقتدى بهم فالأفضل الثبوت والا فلا ويستثنى من  
املاق المصنف ما اذا كان المكروه بفتح الراء أعجمياً يرى طاعة كل أحد فانه لو أمره بقتل كان القصاص على  
الامر فقط الرابع قيد البغوى وجوب القصاص على المكروه بالفتح بما اذا لم ينف أن الاكراه يبيح الاقدام  
فان ظن ذلك فلا فو دعيه جزاء وهو ظاهر ان كان ممن يخفى عليه فخر به ذلك اذ القصاص يسقط بالاشبهة  
(فان وجبت الدية) في صورة الاكراه كان هناك القصاص عليها (وزعت) عليها بالسوية كالشرب بكن  
في القتل ولولا ان يقتص من أحدهما أو يأخذ نصف الدية من الآخر هذا اذا كافاه (فان كافاه) بهمزة  
أي ساوى المقتول (أحدهما فقط) كان كان المقتول ذمياً أو عبداً وأحدهما كذلك والا فهو مسلم أو

حر (فالقصاص: إياه) أي المكافئ دون الاستعجال عليه نصف الضمان لأنهما كالشريكين وشريك  
غير المكافئ بقصص منه كشر يك الالب (ولو أكره بالغ) غافل كقبي المحرر (مرادها) أو عكسه على قتل  
شخص فقتله (على البالغ القصاص) لوجود مقتضيه وهو القتل الحاص العدوان هذا (أن قالنا عدم  
الصبي عدوه والظاهر) فان فاما اختلاف القصاص لأنه شريك تخماني ولا قصاص على الصبي بحال لعدم  
تكميله \* (تبيينه) محل الخلاف في عدم الصبي والمجنون هل هو عدو أو خطأ إذا كان له انزع غير والابتغاء  
فاما كفاية من الغفال وغيره في الكلام على شريك التعماني وأشار المصنف الى ذلك بالتعميل بالمرأه  
(ولو أكره) بفتح الهمزة بخلافه مكافئ (على روى شاحص علم المكره) بكسر الراء (انه رجل وطنه المكره)  
بقته (صدا) أو جراً أو نحو ذلك فمما قتله (فلا يصح وجوب القصاص على المكره) بكسر الراء لأنه  
قتله فامد القتل بما يقتل غالباً دون المكره بقته فانه جاهل بالخال فليكن كالألمه المكره واثاني لا قصاص  
على المكره أيضا لأنه شريك تخماني \* (تبيينه) هل يجب على من ظن الميعة نصف دينه تخففة على عاقلة  
أولا وجهان روي عن المقرئ الثاني ويؤخذ من كلام الأتوارث جيع الاول وهو كمال شيخنا: الاوجه (أو)  
أكرهه (على روى صديقاً صاب) آدميا (وجلا) أو غيره فمات (فلا قصاص على أحد) منهم الاثم  
لم يمتد له ويجب على عاقلة كل مناه نصف الدية (أو) أكرهه (على مسعود شجرة) أو على ترول يتر  
(مزاقي فمات فنبهه) لأنه لا قصاص على القاتل غالباً وقضية هذا وجوب الدية على عاقلة المكره بكسر الراء وهو  
ما يحرمه في التهم ذيب وهو الظاهر قال الزركشي لكن حتى ابن القمان في فروعه نص السافعي على انما في  
ماله (وقيل) هو (عقد) وهذا ليس برجحه معق بل هو رأي للغزالي وعابه فيجب به القصاص لأنه تسبب الى  
قتله فاشبهه بالمرءه بسهم (تبيينه) محل هذا القول فيما اذا كانت الشجرة مما ياراق على مثاهلها كالأكره  
المصنف في نكث الوصي ما اذا كانت لا يرايق على مثاهلها فلا ياتي هذا القول فانتقيد بذلك محل الخلاف  
لا كفاية أكرهه شرعاً من انه قد اشبهه بالعمد فيكون في هذه الحالة خطأ فذنبه لذلك فانه مما يغفل عنه كثير  
من الطلبة وصحح الباقين ان هذا ليس بشبه عمداً بل هو خطأ محض (أو) أكرهه (على قتل نفسه) بأن قال  
له اقتل نفسك أو اثرب هذا السم والافتقار لقتلها (فلا قصاص) عليه (في الظاهر) لأن هذا ليس بأكره  
حقيقة لا اتحاداً لمؤربه والخوف به فصار كأنه غفارة والثاني يجب كالأكره على قتل غيره وعلى الاول  
لا يثنى على الاثر من الدية كالأكره الراعي في باب وجبات الدية وان جرى ابن المقرئ على وجوب نصف  
دية لان القصاص انما يسقط لانتفاء الاكره فينتفي وجبه فلا يجب على قاتله شيء \* (تبيينه) محل  
الخلاف كقوله أبو الفرج الرازي ما اذا شوقه بقتل ذلك القتل فان خوته به قوبة فوق القتل كالأحراق والنشيل  
فأما كراهه ويستثنى ما اذا كان المكره بفتح الراء غير غير أو جنون فانه يجب القصاص على المكره بكسر  
الراء بخلاف البالغ الاجمعي فانه لا يجب عليه أنه لا يجوز له قتل نفسه بخلاف ما اذا أمره بقتل غيره ففعل نعم  
ان أمره ما جرحه أو بفتح حرف القاتل فان كان بقتل وجهه كونه فالتلا من الأمر لان الاجمعي حينئذ  
لا يثبته فالتلا فيجوز ان به مقتضى وجوب العاقلة أما اذا علمه فالتلا فلا ضمان على أمره وخرج بالنقيض بالنفس  
العارف ولو قال له اقطع يدك أو رجلك أو نحو ذلك والقتل فمماهاها اقتص منه لأنه أكره لان فمما نرجي  
معه الحيازة (ولو قال) شخص لا سرقا تخافني (والاقتل فقتله) ذلك الشخص (فالذهب لا قصاص) عليه لان  
الاذن شبهة دائرة للعدو والمطريق الثاني ذات قولين فانه ما يجب عليه القصاص لان القتل لا يباح بالاذن  
فأشبهه بالواو اذن في الزنا بانه (والظاهر) على عدم القصاص (لادية) أيضا بناء على انهم اتيت بالله قتل في  
أثر جزمه من حياته ثم تنفصل الى الوارث وهو الظاهر ولهذا تنفذ منها واثابه وتقضى منها ديونه ولو كانت  
لورثة ابتداء لم يكن كذلك والثاني يجب ولا يؤثر اذنه بناء على انهم اتيت بالورثة ابتداء عقب هلاك المقتول  
\* (تبيينه) لولم يقتل والاقتل كان الحكم كذلك تخمساني في قول المصنف في باب كفاية القصاص ولو قال

اقتضى ففعل ففعل وهذا كما في النفس فلو قال له اطاع يدي مثلاً ففعلها ولم يمت فلا قد ولا دية قولاً واحداً فإنه  
 في الروضة فان مات فعل الخلاف ومجابه فيها إذا أمكن دفعه بغير القتل فان دله دفعاً فلا ضمان عليه جزماً كما  
 ان اريد الشجاعتين وجزءيه ابن الرضا فان قيل اذا أمكن دفعه بغير القتل فقد انتفى الاكراه فبني على أن يجب  
 القصاص جزماً أجيب بان الاذن بلا اكراه مسقط وقد هي الرأى الناريق في الاذن المجرد ثم قال فان  
 انضم الى ذلك اكراه فسقط القصاص وأوجه ولو قال اذ دفعي والاقتراب فقد دفعه فلا حرج على الصواب في  
 زائد الروضة ولو كان الاذن بعد المسموعة الضمان وفي القصاص اذا كان المأذون له بعد اوجهات أظهرهما  
 الأسقوط ولو أكرهه على اكراه غيره اقتصر منه والمأمور بالقتل دفع المكره والثالث دفعه وان أفضى  
 الى القتل فهدر والمكره هنا والمحمول على قتل معين لا يجزئ عنه مجباً (و) حيث ذكر (لو قال) لشخص (اقتل زيداً  
 أو عراً) والاقترانك (فليس باكراه) حقيقة فحين قتله منه ما فهو ومقتله فله في المقتول القصاص له ولا شيء على  
 الاصر غير الاثم وقال القاضي حسين هو اكراه لانه لا يختص بالقتل أحدهما فهو لمجابه اليه وحججه بالبقية  
 قال رابح هذا كما كراهه على طلاق إحدى زوجتيه فان عليه أن يقول أحدهما طالق فإذا طلق معينه كان  
 مختاراً \* (تمة) \* لو أمر السلطان شخصاً بقتل آخر بغير حق والمأمور لا يعلم علم السلطان ولا خطأ ويجب  
 القود أو الدية والكفارة على السلطان ولا شيء على المأمور لانه آت له ولا بد منه في السياسة فلو ضمه من المأمور  
 الجأء أحد ولان الظاهر ان الامام لا يامر الا بحق ولان طاعته واجبة فيما لا يعلم أنه معصية وبسبب لاهمور  
 أن يكفر لمباشرة القتل وان لم يظلمه أو خطئه وجب القود على المأمور ان لم يخف قهره بالبعاش بما يحصل  
 به الاكراه لانه لا يجوز طاعته حيث لا يجاء في الحديث الصحيح فصار كالمقتول بغير إذن فلا شيء على السلطان الا  
 الاثم فيها اذا كان ظاهراً ان امكن وجوب طاعته في المعصية فالضمان على الامام لا عليه لان ذلك مما يخفى  
 فله الاذرع والزر كشيء من صاحب الوافي وأقره فان خاف قهره فكالمكره فالضمان بالقصاص وغیره  
 عليهم اوحكم سيد البغاة حكم الامام فيه اذ كر لان احكامه نافذة بل ان أمره بقتله متعاب فعليه القصاص أو  
 الدية والكفارة وليس على الاصر الا الاثم ولا فرق بين أن يعتقد حقاً أو يعرف أنه ظالم لانه ليس بواجب الطاعة  
 هذا ان لم يخف قهره كالمكره ولو أكرهه الامام على ماله ودخيره أو زول بغير فعل فان لم يخف  
 قهره فالضمان عليه وان خافه فالضمان على عاقله وهي دية شبيهة بعد كسر وان كان ذلك لصالحه المسلمين ولو  
 أمر شخص عبده أو عبد غيره المميز الذي لا يعتقد وجوب طاعته في كل أمره بقتل أو اطلاقاً ففعل اثم  
 الاصر واقتصر من العبد البالغ وتعلق ضمان المذنب بقتله وان كان لا يصح أو المجنون تميز فالضمان عليه ما  
 دون الاصر وما أثلفه غير المميز بلا أمر خطا يتعلق بقتله ان كان حراً بقتله ان كان رقيقاً لاهدوان  
 اقتضى كلام أصل الروضة أنه هدر ولو أكرهه شخص عبداً مميزاً على قتل مثلاً ففعل تعلق نصف الدية بقتله بناء  
 على الاصح من أن الحر المكره يلزمه نصف الدية

\* (فصل) \* في الجناية من اثنين وما يذكر معها اذا (وجد من شخصين) مثلاً حال كونهما (معاً) أي مجتمعين  
 في زمن واحد (فعلان) مثلاً (مزهقان) لا روح بحيث لو انفرد كل منهما لا يمكن احالة الارضاني عليه وهما  
 (مذذمان) بالهمزة الذال بخفاء ويجوزهما أي مسرعان القتل (سكنز) للرقبة (وفد) للجنة (أولاً) أي  
 غير مذفنين (كقطع عضوين) ومات منهما (فقائلان) يجب عليهما القصاص وكذا الدية اذا وجدت  
 لوجود السبب منهما وقضية كلامه انه لو كان أحدهما مذفناً دون الآخر كان المذنب هو القاتل وهو  
 كذلك واحترز بقوله معاً اذا ترتب فعلهما وسيد كرهه (تنبيه) \* استعمل المصنف هنا معاً للدلالة على  
 الاتحاد في الزمان وفاً في العتاب وغيره وما بين مالك فاختار عدم دلالة على الاتحاد وانما استعمل بمعنى جميعاً  
 ودون ظاهر نص الشافعي فيمن قال لأمراً أتبه ان ولدته معاً ما أتت ما قال ان لا يشترط الاتحاد في الزمان واذا  
 أفردت عن الاضافة كفي الكتاب أخر بتحالا ومذقتان في كلامه خبر مبدع لا يحذف أي وهما مذقتان

كما صرح به في المحرر وليس منة لعلان لتتوهم الى الذئقة وسدده والفاة في قوله فة ثلاث جواب  
 شرط محذوف كخبره في كلامه (وان) لم يرد لعلان مع بالوصف السابق بل ترتب ابان (انهم ادبى) مثلا  
 (الى حركة مذبح) وهي المسيرة قوله (بان لم يبق) معها (ابصار و) لا (فانق) الاختياري (و) لا (حركة  
 اختيار) وهي التخييل في مع الادرالك وهي المستقرة ويقطع بموته بعد يوم أو أيام وهي التي لا تستمر  
 وجودها في ايجاب القصص دون المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش واحترز بالاختيار عباد قطع  
 الانسان نصفين وبقيت احداؤه في النصف الاعلى فانه وبما يتكلم بكلمات لا تتنقلم وان انتقلت  
 ولست عن روية واختيار بل تجري مجرى الهذيان الذي لا يمدد عن عقل صحيح ولا قلب ثابت حتى ان  
 أجي هزيمة ان وجلا قطع نصفين فتكلم واستسقى ماء فسقى وقال هكذا فعل بالجسرات وان شئت وصلوه الى  
 حركة مذبح رجوع الى أهل الخبرة كقوله الراعي أي وعمل به قول عدلين منهم وحالة الذبح حسب حالة  
 اليأس وهي التي لا يصح فيها السلام ولا ردة ولا شيء من التصرفات وينتقل في اماله لورثته الحاصلين جنته  
 لان حدث ولو مان له قريب لم يرته (ثم ان) (جنى) (مخص) (آخر) عليه بعد الانتهاء لحركة مذبح  
 (فلاول) منها (فانق) لانه صيره الى حالة الموت (وبعد الثاني) منها الهتكة حركة الميت كقوله قطع عضو من  
 ميت (وان جنى الثاني) منها (فصل الانهاء اليها) أي حركة مذبح (فان ذف) الثاني (كمن) للرقبة  
 (بعد جرح) سابق من الاول (فان الثاني فاني) فليسه القصص لان الجرح انما يقبل بالسرابة وخز الرقبة  
 يقطع أثرها ولا فرق بين أن يتوقع البر من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان  
 له في الحال حياة مستقرة وقد عهد عمر رضى الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل به دوساياه (وعلى الاول  
 قصاص العضو أو مال بحسب الحال) من عدم أو غيره (والا) أي وان لم يذف الثاني أيضا كان قطع الاول يده  
 من الكوع والثاني من المرفق ومات الجنى عليه بسرابة القدمين (فثلاثان) ببارق السرابة ولا يقال  
 ان أثر القلع الثاني ازال أثر القلع الاول (ولو قتل مريض في الزرع وعيشه عيش مذبح وجب) بمقتله  
 (القصاص) لانه قد عيش فان موته غير محقق قال الامام ولوانتم في المريض الى سكرات الموت وبدين  
 محايله فلا يحكم له بالموت وان كان يقان أنه في حالة المقدود وفرق ابان انتهاء المريض الى تلك الحالة فغير  
 مقاوع به وقد ينفذ ذلك ثم يثني بخلاف المقدود ومن في معناه ولا المريض لم يسبق فيه فعل بحال القتل  
 وأحكامه عليه حتى يمدد الفعل الثاني \* (تنبيه) \* قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصبغ  
 اسلامه وورثته وليس مراد ابل ما ذكرناه من أنه ليس كالميت يجوز له ان يلبس كالميت في الجنابة وقسمه  
 تركته وزوج زوجته أما في غير ذلك من الاحوال فهو فيه كالميت بترينه ما ذكرناه في الوصية من عدم صحة  
 وصيته واسلامه وتربيته ونحوها وحاصله أن من وصل الى تلك الحالة بجنابة فهو كالميت مطلقا ومن وصل اليها  
 بغير جنابة فهو كالميت بالنسبة لاقواله وكالميت بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن  
 \* (فصل) \* في أركان القصص في النفس وهي ثلاثة قتل وشرط فيه ما مر من كونه عسدا نظاما وتقبل وقائل  
 وفيه اذا قتل انه انما ينفذ على حال فكان يحلله وقد شرع في هذا القسم فقال اذا قتل مسلما من كفره  
 كان وآء به تمام آلهتهم أو كان عابدا زكى الكفار (بداء الحرب) أو بصفة المحاربين بدارنا كجسائي (للقصاص)  
 عليه جزاء لا يذوق الظاهر نعم ان قتله ذمى لم يستعن به المسلمون لزومه القصص كما قاله الباقر في قال وفي نص  
 الشافعي ما يشهد له (وكذا الادب في الاظهار) لانه أسسه ما حرمة نفسه بة امه في دار الحرب التي هي دار الاباحة  
 وسواء سلم في دارهم مسلما أم لا عين شخصاً أم لا والثاني تجب البدية لانها ثابتة مع الشهادة أمال الكفارة  
 فتجب جزا لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتل بر رقبة فان من يعنى في كية له الامام  
 الشافعي وغيره \* (تنبيه) \* لا يكفي من كفره بل لابد من ظن حرايته أما اذا ظن انه ذمى فليس في كلامه أن  
 المذهب وجوب القصص واحترز بقوله ظن كفره عما اذا لم يظنه وفيه تفصيل ذكره الراعي في الشرحين عن



البغوى وحزمه في الروضة فقال ان عرف مكانه وقصد فقتله بدارنا بعد اوان قصد غيره فاصابه فدية تخففه على  
 العاقل وان لم يعرف مكانه ورعى سهمه الى صف الكفار في دار الحرب سواء علم ان في الدار مساماة لم لا تفر ان لم  
 يعين شخصا او عين كافر فاخطا وارأسب مساماة فلا تؤد ولادية وكذا لو قتله في بيابان أو غارة ولم يعرفه وان عين  
 شخصا فاصابه فكان مساماة النصص وفي الدية قولان قالوا يشبه أن يكون هما القولين فيمن ظنه كافر أو لو  
 أس القاتل أحل دار الحرب وقتل في دارهم مساماة تر يا بزمهم قال الزكشي فالتجبه وجوب القصاص فيما  
 على من عهد عبد أو كان قد نفي ولم يعلم القاتل أنه عتيق اه وهو ظاهر اذا قلنا ان التري في بزمهم ليس برقة وهو  
 الصحيح عند المصنف في باب الردة أما اذا قلنا انه ردة فنقل عن النصص فانه لا قصاص عليه (أو) قتل من ذكر  
 (بدار الاسلام وجبا) أي القصاص والدية لا على الاجتماع كما هو معلوم وان أودعته العبارة بل على البديل  
 لان الظاهر من حال من هو في دار الاسلام العصمة ويستثنى ما اذا كان في صف أحد الحرب بدارنا فانه لا قصاص  
 فله اولاديه في الاظهر (وفي القصاص) في قتل من ذكر بدار الاسلام (قول) في الام بدم وجوبه اذا عهده  
 حربيا لانه الذي أبطل حرمة نفسه بخروجه على هيئة الكفار أما اذا ظنه ولم يعهده حربيا فانه يجب القصاص  
 قطعا بخلاف ما اذا كان بدار الحرب فانه يكفي ظن كونه حربيا واذا لم نوجب القصاص فهل تجب الدية مغناطة  
 أو تخففه على العاقل قولان بل التراجع في الروضة وأصلها أظهرهما عند الامام الاول (أو) قتل (من عهده  
 مرثدا أو ذنبيا أو عبدا أو) قتل (من ظنه قاتل أبيه فبان خلافه) أي اسلامه أو حرته أو عدم قتله لانيه  
 (فالمذهب وجوب القصاص) عليه نظرا الى ما في نفس الامر لانه قتله عداونا والظن لا يبيع القتل أما في  
 الذي ربحه والهدف فظاهر وأما في المرتد فقال الراعي لان قتله الى الامام وقضيته انه لا يجب القصاص على  
 الامام والمعتصم اطلاق المتن اذا كان من حقه التثبيت وام في الاخرة فلا من حقه التثبيت وليس معه ما  
 يستحقه وفيما عدا الاول قول بعدم الوجوب ما رد في الاولى وفيما عدا الاخرية طريق فاطم بالوجوب بحث  
 الراعي بحديثه في الاخرية \* (تنبيه) \* قوله عهده يقتضي انه اذا ظنه مرثدا أو ذنبيا أو عبدا من غير أن يعهده  
 كذلك وجوب القصاص قطعا وهو كذلك وان حكى الامام فيما اذا ظنه ذنبيا أو عبدا من غير عهده قولين وبطل  
 الخلاف فيما اذا كان القاتل حراما سواء اذا كان عبدا أو ذنبيا فانه يجب القصاص قطعا (ولو ضرب مريضا  
 جهل مرضه ضربا يقتل) مثله (المريض) لا الصحيح فبان منه (وجوب القصاص) على الضارب في الاصح لان  
 جهله لا يبيح له الضرب \* (تنبيه) \* ونحوه من التعليل ان كل صورة أبحاله في الضرب كالزوج والمعلم اذا  
 ضرب تأديبا فبالا يقتل الصحيح وهو جاهل بالمرض لا يجب القصاص وهو كذلك كالأولى والوسم ما وغیره  
 بخلاف ما أطلقه المصنف كالحرر (وذيل لا) يجب قصاص لان ما أتى به ليس بهلاكته ندمه واحترزه بقوله جهل  
 على الوجه لم فيجب القصاص جزوا بقوله يقتل المر بوضو لو كان يقتل الصحيح فيجب قطعنا ثم شرع في القسم  
 الاول وهو الاركان وقد مر شرط القتل وأما القتل فيشرط كونه معصوما وأما القاتل فيشرط كونه مكافا  
 وقد بدأ بالاول وهو الركن الثاني فقال (ويشرط لوجوب القصاص) أو الدية (في) نفس (القتيل)  
 أو طرفه العصمة بان يوجد منه (السلام) لخبر مسلم امرق ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا  
 عهده وامنى دماءهم وأمر اللهم بالبعثها (أو أمان) بعددمة أو عهده أو امان مجرد لقوله تعالى فانلوا الذين  
 لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعلموا الجزية لقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فاجر الا تب  
 \* (تنبيه) \* كان الاولى أن يعبر المصنف بوجوب الضمان ايتهل الدية كما قدرتم في كلامه ويشرط مع  
 الاسلام والامان كما قال الباقين ان لا يكون صائلا ولا فاطم طريق لا يندفع شره الا بالقتل والا فهو غير  
 معصوم في تلك الحالة مع انه لم وأورد في المسحات على الحصر في الاسلام والامان ضرب الرق على الاسير  
 فانه يصير معصوما بذلك ورد الباقين يانه صار بالرق مالا للمسلمين وماله في امان فهو داخل في قول المصنف  
 أو امان واذا شرطنا الاسلام والامان (في دار الحرب والمرثد) أما الاول فله عهدهم قوله تعالى اقتلوا المشركين

حبت وجددتهم وإنما الثاني فاعلم صلى الله عليه وسلم من يدل دينه من الله وأمر أبا لهب أن يقتل  
 أماني حتى أومر من سباني (ومن عليه قصاص) فهو معصوم على غير المستحق (كعبه) فإذا قتله غير  
 المستحق اقتص منه لقوله تعالى ومن قتل فالوفاة دية له أو لولي له أو لأهل بيته أو لغيرهم  
 ولله لا سائر له عليه (تنبيه) \* حمل هذا فقبح لم يقتل قتله أما إذا ختم قتله لقطع طريق فأن الصبح  
 أنه يقتل قصاصاً ولو قتله غير المستحق لا يقتل به إلا أن كان مثله (والراني) المسلم (المحسن أن قتله ذي نيل  
 به) لأنه لا تساماه على المسلم وإذا كان الذي يقتل به فالرند والمعاذ والمؤمن بالأولي وخرج بقيد المسلم  
 ما لو كان المحسن دميًا فإن الذي غير الراني المحسن لا يقتل به كما قاله البلعيني فإن كان مثله قتل به (أو) قتله  
 (مسلم) غير زان محسن (ولا) يقتل به (في الأصح) المتصوص في الام لا سنية فانه حد الله تعالى والثاني يجب  
 القصاص لأن الاستيفاء للإمام فاشبهه بالوفيل من عليه القصاص غير مستحقه وعلى الأول لا فرق بين أن يقتل  
 قبل أمر الإمام قتله أم لا ولا بين أن يثبت وفاء بالبيعة أم لا ولا بين أن يكون قبل رجوعه عن الإقرار أم لا  
 ووقع في نصيب التنبيه لأنه من ذلك مما إذا ثبت وفاء بالبيعة فإن ثبت بالإقرار قتله به أما المسلم الراني المحسن  
 ادخله فانه يقتل به وتارك الصلاة - دابة أمر الحاكم - كل راني المحسن ثم شرع في الركن الثالث وهو  
 القاتل وقال (و) بشرط (في القاتل) تكليف وهو (بلوغ عقل) فلا قصاص على صبي ومجنون لم يبلغ  
 العلم عن ثلاث \* (تنبيه) \* حمل في المجنون إذا كان المجنون مطبقاً أما الملقط فبظن أن كل من لم يؤمن  
 ماقتله فهو كالمقتل الذي لا جنون به وإن كان في زمن جنونه فهو كالمجنون الذي لا إفاقته (والسذب  
 وجوبه) أي القصاص (على السكران) المتعدى بسكره لأنه مكاتب عند غير المصنف وليس لا بد من  
 ترك القصاص لأن من رام القتل لا يبرأ من سكر حتى لا يقتص منه وهذا كما استثنى من شرط العقل وهو  
 من قبل ربنا الأحكام بالاسباب والحق به من تعدى بشرب دواء مزيل للعقل أما غير المتهدي فهو كالمزور  
 ولا قصاص عليه (ولو قال كذب بدم القاتل مبيهاً أو مجنوناً) وكذب ولي المقتول (صدق) القاتل (سببه)  
 أن أمكن الصبا وقت القتل (وهو المجنون) قبله لأن الأصل بقاؤه بخلاف ما إذا لم يكن صباه ولم يتهدي  
 جنونه ولو قامت به في مجنونه وأخرى بعقله ولم يعلم حاله قبل ذلك أو علم حاله وكانت البيعتان مقبستين بحجة  
 الون تعارضا ولو اتفق ولي المقتول والقاتل على زوال عقده لكن الولي يقول بسكر تعدى فيه والقاتل  
 يجنون صدق القاتل كما أطلقه (ولو قال) القاتل (أنا) الاثن (صبي) وأمكن (فلا قصاص) عليه  
 (ولا يخاف) أنه من لان الخلف لا يثبت صباه ولو ثبت له طاعت يمينه ففي تخليفه إبطال الخليفة وسباني هذا  
 في الدعوى والبيعتان مع زيادة (ولا قصاص) ولاديه (على حربي) قتل حال حرته وإن عصم بعد ذلك  
 بإسلام أو عذوبة لما أوتر من فله صلى الله عليه وسلم والخباية بعد من عدم القصاص من أسلم كوصفي  
 قاتل جزئى الله تعالى منه ولعدم التزامه الأحكام (ويجب) القصاص (على المعصوم) بإيمان أو أمان من  
 غير تأويل لا التزامه الأحكام أما بالتأويل بل بان قتل البقاء من أهل العدل في حال الحرب فلا ضمان عليهم  
 كما سباني \* (تنبيه) \* عبارة الحرر ويجب على الذي قتل منها المصنف إلى المعصوم لعدمها وزاد عليه  
 قوله (و) على (المرتد) لأجل نهيره بالمعصوم لتسليطه على المعصوم فانه غير معصوم وإنما وجبت عليه  
 القصاص لبقاء عاقبة الإسلام فيه \* (تنبيه) \* حمل في المرتد إذا لم يكن له شركة وفوقه والافيه ولأن أظهرهما  
 عدم البغوى الضمان وهو الظاهر وطاهر تعبير الشرح الصغير يقتضى ترجيح المنع (و) بشرط أن ثبت في القاتل  
 (مكافأة) بالهزوه مسارته لاقتيل بان لم يقض له بإسلام أو أمان أو حرية أو أصالية أو سبباً بآذنه غير  
 حال الجنابة وحبذ (ولا يقتل مسلم) ولو زانياً محصناً (بذمي) تخبر الجذاري إلا لا يقتل مسلم بكافر قال ابن  
 المنذر ولم يصح من النبي صلى الله عليه وسلم سب غير يعاوزه ولأنه لا ية إذا أسلم بالمكافرة فإدوات النفس بالإجماع  
 كقوله ابن عبد البر قالفس بذلك أولى \* (تنبيه) \* لو عبر المصنف بالكافر كل أولى موافقة لفظ الحديث

ولم يحمله من لم يتب له الدعوة وكان المسلم لا يقتل به على الاصح لكنه اعتمد كذا الذي لبس به على اختلاف الحنفية  
فانهم يقولون ان المسلم يقتل به وجها والكافر في الحديث على الحربى لقوله به مد ولا ذوعه مد فى عهده  
وذوالعهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين وأجيب عن حملهم على ذلك بان قوله صلى  
الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر يقتضى عموم الكافر فلا يجوز تخصيصه بما صار وقوله ولا ذوعه مد كلام مبتدأ  
أى لا يقتل ذوالعهد لأجل عهده وبأنه لو كان كفاة الوفاء لاعتل الفائدة لانه يصير النكاح لا يقتل المسلم اذا قتل  
كافر احربا ومعلوم أن قتله عبادة فكيف يقتل الله يقتل به (و يقتل ذى به) أى المسلم لشرفه عليه (و) يقتل  
أيضا (بذى وان اختلفت ملتهما) فيقتل به ودى بنصرانى ومعاهد مستأمن ومجوسى وعكسه لان الكفر كراه  
ملة واحدة من حيث ان النسخ شمل الجميع وان اختلفت عبارة الملتى انه ملل الان يريد اختلاف ملتهما بحسب  
رغمهما (فلو أسلم) الذى (القاتل) كافر كما قاله (لم يسقط القصاص) لكانت حاله الجنابة لان الاعتبار  
فى العقوبة بان يجعل الجنابة ولا تقاربا يحدث به وهذا والله اذا اتى الرقبى أو ذفف ثم عتق يقيم عليه حد  
الارباع فان قبل فى هذا قتل مسلم بكافر وقدمت منهم من ذلك أجيب بالنعى بل هو قتل كافر بكافر لان الموت  
تأخر عن حال القتل ومنهم من حمل عليه حديث انه صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلما بكافر وقال انا  
أكرم من وفى بذمته رواء أبو داود فى مراسيله ويقتل رجل بالمرأة وخنثى كهكسه وعالم يتجاهل كهكسه  
وشرب بفسيس وشيخ يشاب كهكسه ما لانه صلى الله عليه وسلم كتب فى كتابه الى أهل اليمن أن الذكر  
يقتل بالانثى رواء النسائى وصححه ابن حبان والحاكم وقبس بما فيها البقية (ولو جرح ذى) أو نكحوه (ذمبا)  
أو نكحوه (فأسلم الجارح ثم مات الجروح) يسريه تلك الجراحة (فكذا) لا يسقط القصاص فى النفس (فى  
الاصح) لانه كفى حاله الجرح المفضى الى الهلاك وانما اعتبرت لان حاله الفاعل الداخلى تحت الاختيار  
ولهذا الجرح الجارح ومات الجروح وجب القصاص والثانى يسقطا فصار فى القصاص الى المكافاة وقت  
الزهرى وكلا يسقطا القصاص لان سقوط الكفارة كالدين الازمة فى الكفر \* (تنبيهه) \* قد علم من  
تعديل الثانى ان محل الخلاف اذا لم يسلم الجروح فان أسلم ثم مات وجب القصاص قطعا ومجمله أيضا فى قصاص  
النفس أما لو قطع طرفا ثم أسلم المقاطع ثم سرى وجب قصاص الطرف قطعا (وفى الصورتين) وهما  
اسلام القاتل بعد قتله أو جرحه لا يفتصل به وارثه الكافر بل (انما يقتص) له (الامام) لكن (بطلب  
الوارث) ولا يوضعه اليه ثم زان نسبا على الكافر على المسلم فان أسلم فوض اليه لزوال المسامحة أما اذا لم  
يطلب فليس للامام أن يقتص وان كان هو الوارث فله أن يقتص (والاظهر قتل مرتد) انتقل من اسلام  
الى كفر (بذى) ومستأمن ومعاهد سواء أعاد الى الاسلام أم لا كما قاله فى الام لا ستوائهم فى الكفر بل  
المرتد أسوأ حالا من الذى لانهم ممدود الدم ولا تحتل ذبحه ولا لانه لا يتوب بالجزية فارلى أن يقتل بالذى  
الناصب له ذلك أى غالبوا ولا يفتي بخلاف عنه بعضها كالجوسى اذا عتد له الذمة والثانى لا يقتل به لبقاء عاقبة  
الاسلام فى المرتد ويؤخذ من التعديل ان المرتد من اليهود الى التتصر أو عكسه يقتل بالذى قطعا وهو كذلك  
كما قاله الزركشى (و) الاظهر أيضا قتل مرتد (بمرتد) لتساويهما كقوله الذى ذمبا والثانى لان  
المقتول مباح الدم \* (تنبيهه) \* ما اقتضاه كلامه من ان الخلاف قولان كما تدرته فى كلامه هو الضواب  
فقد نص عليهم فى الام وان نقله فى الشرحين والروضه وجهين (لاذى) بالجر بخطه أى أو نكحوه فلا يقتل  
(بمرتد) فى الاظهر لما مر والثانى يقتل به لما مر أيضا وحتى الجهور الخلاف فى هذه وجهين ويقتل المرتد  
بالزنى المسلم كما يقتل بالذى ولا يقتل زان محصن به لاختصاصه بفضيلة الاسلام وخبر لا يقتل مسلم  
بكافر \* (تنبيهه) \* يقدم قتل المرتد بالقصاص الواجب عليه على قتله بالردة لانه حق آدمى فان عفا على  
مال أخذ من تركته وقتل بالردة ولا ذمة لمرتد وان قتله مثله كجزم به ابن المقرئ لانه لا ذمة له وقيل يجب  
وهل هى دينة مسلم لبقاء عاقبة الاسلام أو أنسى الديان وجهان احدهما الثانى (ولا يقتل حر عن فيه رفق)

وابذل لقوله تعالى الحرة بالحر والعبد بالعبد فأنقض الحصر ان لا يقتل حر بعبد ولو لم ير البيهقي لا يقدح بعبد  
 ولا ينافي انه لا يقطع طرف حر بغير عيب فداوى ان لا يقتل به لان حرمة النفس اعظم من حرمة الاطراف  
 وسواء في ذلك المكاتب والدمبراء والودعبد وعبد غيره وأما خبر من قتل عبده فقتله ومن جرد عرقه فقتله  
 جرد عناه ومن نصابه بناء الذي استدبل به الخنق وأبو حنيفة وداود اقول السيد بعبد فمقطع وقال  
 البيهقي انه من رخص وابر المذلول ليس بثابت وان صح فمقطع ولو على ما دللنا عليه فثم قتله فيفيد ان تقدم المائتين  
 لا ينع ذلك (فاودة) حكى الروايات ان بعض فقهاء خراسان سئل في مجاز أمير هاشم بن علي الحر بالعبودية فقال  
 اقدم حكاية ثم قال كنت في أيام طفلة هسي بغير ادانة ذات ليلة على شاطئ دجلة فسمعت امراة تترنم ويقول  
 نذوا بدي هذا الغزال فانه \* وما في به من مقلته على يده  
 ولا تقتله لوه انتى أنا بعده \* ولم أر حرا فقتل بالعبد

فقال الامير بك فقد أغثيت عن الدليل قال النعماني وكان أبو الحسن الماسر نحسي بنشروني نذر به  
 هذير البهين \* (تنبيه) \* لو قتل الحر المسلم شخصاً لا يعلم انه مسلم أو كافر ولا أنه حر أو عبد فلا قصاص  
 للشبهة كذا في الامم عن صاحب البحر وأقره فان قيل قد علم انه مسلم فلا يقبل مسألة الا ليقط سواء وقد صححنا فيها  
 وجوب القصاص بقتله قبل البلوغ والوعاء بالدارد احرية واسلام ولا ينافي بين المسلمين فرن  
 أوجب بار عمل ما هاتى قتله بدار الحرب وما هاتى في قتله بدارنا بقرية تعاليمهم وجوب القصاص فيه بان  
 الداردار احرية واسلام وأجاب بعضهم بان ما هاتى محله اذا لم يكن له ولي يدعي الكفارة والادهي مسألة  
 الا ليقط وبعضهم بان مورو الا ليقط - لم يعم الا ليقط فمجرى عليه حكم الدار ومورو البحر لم يعم التامة  
 حتى يجرى عليه حكم الدار واعمال المصنف على البعض لم يعم منه حكم كامل الرق من باب أولى (و) يقتل  
 قن ودمبر ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض ولو كان المقتول ككافر والقاتل مسلم لا تساوى في المال ولا يطر  
 الى ما لا يقتل لولاهن سبب الحرية وانما الموتر الحرية الناجزة \* (تنبيه) \* استثنى المكاتب اذا أنسل  
 عبده لا يقتل به كالا يقتل الحر بعده ولو كان المقتول اباه على الاصح في الروضة خلا والمالي الشرح الصغير  
 لانه ملوكه والسيد لا يقتل بملوكه (ولو قتل عبدا ثم عتق القاتل أو) جرح عبدا ثم عتق الجرح  
 (بين الجرح والموت فتكمه دوث الاسلام) الذي يقتل أو جرح وحكمه كالمكتوب وهو عدم سقوط القصاص  
 في القتل حرما وكذا في الجرح على الاصح ولو أسلم الذي أو عتق الرقيق عقب ارسال المسلم في الاول والحر  
 في الثاني سها و قبل الاصابة لا قصاص لانه لم يساو من أول الفعل \* (تنبيه) \* لو قتل شخص عبدا من  
 ثلاثة عتق أسدهم منهم اثم خرجت قرعة اعتق على المقتول بان أنه قتل حرا وكاتب دية ولو قتله وهو ليس  
 على قتاله قصاص قال القاضي طاهر المذهب لا يخلاف ما لو قال ابيد أنت حر قبل جرح فلان اياك يوم  
 مثلا فاذا جرحه وسرى الى الفس ومات والصحيح وجوب القصاص وحكى الرافعي ذلك في باب العتق عن  
 بعض الاصحاب وجزمه في النعمة (ومن بعثه حر ليقول مثله) أي ببعضه سواء ازدادت حرية القاتل على  
 حرية المقتول أم لا (لا قصاص) لانه لم يقتل بالعبد الحر البعض الحر بالبرق في قتل جرحه بحرية  
 حرية نور فاشاعا في لم قتل جرحه بعتق رقة وهو ممنوع (وقيل ان لم يزد حرية القاتل وجب) القصاص  
 سواء أنساو یا أم كانت حرية المقتول أكثر أو تساوى ما في الحرية والرق في المورو الاولى ولانه في الثانية  
 مفضل والمفضل يقتل بالفاضل وأصل الخلاف قول الحصر والاشاعة أما اذا كانت حرية القاتل أكثر  
 فلا قصاص قطعاً لان انتفاء المساواة ولم يرد في الروضة وأصلها شبهة بين بل فالان الاول أصح عند  
 المتأخرين والثاني اشهر عند المتقدمين واذا لا يحسن التعبير بقتل بل التعبير بالاصح لقوة المسائل  
 والفضيلة في شخص لا يجبر النقص فيه (و) لهذا قال المصنف (لا قصاص) وافع (بين عبدا مسلم وحر نحسي)  
 لان المسلم لا يقتل بالذي والحر لا يقتل بالعبد ولا يحسن فضله كما بينهما انقصته افذا اذنه عند اثم نفذ

العهد واسبق ليجوز قتله وان سار كذا قال لان الاعتبار بوقت الجنابة ولم يكن مكافأه (ولا) قصاص  
(بقتل ولد) للقاتل (وان سئل) لخبر الحاكم واليهيقي وصححه لا يفاد للابن من أبيه ولرعاية حرمة  
ولانه كان سيافى وجوده فلا يكون سببا في عدمه \* (تنبيه) لو حكم ما حكم بقتل الحر بالعبد والاصل  
بالفرع تنقض حكمه في الثاني دون الاول لان الأصل أخصج الأصل فرعاً وذبحه فلا ينقض حكمه لقول مالك  
بوجوب القصاص وشمل كلام المصنف الأب والأم والأجداد والجذات وان علوا من قبل الأب والأم جميعاً لان  
الحكم بينهما بالولادة فاستوى فيه من ذكر كالنطفة وذكر كره الولد في مسائل الكفاءة وهم ان الولد لا يكافئ  
أباه وصرح به بعضهم لكن قال في البسطة فاسد واستدل بان الولد يكافئ العم وعمة يكافئ أباها ومكافئ المكافئ  
مكافئ قال ابن الرفعة وقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تتكافأ دماؤهم يدل عليه وهل يقتل بولده الماتني  
باللعان وجهان ويجريان في القطع يسرقه ماله وقبول شهادته له قال الاذرى والاشبه انه يقتل به مادام  
مصرعاً الى النسي أه والاوجه انه لا يقتل به ماله الاشبه كذا قال غيره (ولا) قصاص (له) أي الولد  
على الوالد كان قتل زوجته نفسه وله منها ولد أو قتل زوجته ابنته أو لزمه قود قورث بعضه ولده كان قتل أباً وزوجته  
ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذ لم يقتل بجنايته على ولده فلائ لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى  
(و) يقتل الولد بالابيه بكسر الهمزة والفتح على اللفظ الجوع وان علواً أي بكل واحد منهم كغيرهم بل  
أولى وتقتل المحارم بعضهم ببعض وقد صرح به في المحرر وأسطم المصنف لانه لم يهضم بمأذكر \* (تنبيه) \*  
استثنى من إطلاق المصنف ما اذا قتل المكاتب أباه وهو بملكه كما سوا وما اذا قتل القاتل القصاص كما سبأني  
ويقتل العبد ببلو لاله ولا يقتل الولد المسلم بالوالد الكافر (ولو نذاعيا) قتيلاً (بجهولا) نبيه (فقتله  
أحدهما) قبل تبين حاله فلا قصاص في الحال لان أحدهما أبوه وقد اشبهه الامر فهو كالأشبه طاهر بنحس  
لا يستعمل أحدهما بغير اجتهاد بل يعرض على القائف (فان ألحقه القائف بالآخر اقتصر) الآخر  
اثبتون ابوته وانقطع نسبهما عن القاتل فلو اثنى كافي قتله وألحقه القائف باحدهما اقتصر من الآخر  
لانه شريك الأب (والا) بأن لم يلحقه القائف بالآخر فلا يقتصر لعدم ثبوت الابوة وأورد على مفهومه ماله  
ألحقه بغيرهم ما فانه يجب القصاص مع انه يصدق انه لم يلحقه بالآخر وظاهر ان قرئ اقتصر بضم  
الهمزة فان قرئ بكسرهما فلا يرد \* (تنبيه) \* كلامه قد يفهم انه لو رجع القاتل عن الاستلحاق انه  
لا يقتصر الآخر منه وليس مراداً بل يقتصر منه ولو رجع عن تنازعه لم يقتل رجوعه لانه صار ابناً  
لأحدهما وفي قبول الرجوع ابطال حقه من النسب هذا ان لم يكن لحق الولد باحدهما ما بالفراش  
بل بالدعوى كما بالفرض أما اذا كان بالفراش كلن وطئت امرأة بنكاح أو شبهة في عدة من نكاح وأنت  
ولد وأمكن كونه من كل منهما فلا يكتفي رجوع أحدهما في حقوق الولد بالآخر وانما يلحق به بالقائف ثم  
بأنشابه اليه اذا بلغ (ولو قتل أحد أخوين) شقيقين حائرين لاهيراث (الأب) قتل (الآخر الام)  
وكان زهوف روحهما (معاً) سواء أكلن بينهما زوجة أم لا (فأكل) منهما (قصاص) على أخيه  
الآخر لانه قتل مورثه هذه اية نص بأبيه وهذا بامه ولا يرث كل قاتل من قتله شيئاً والمعية والرتب التي  
بزهوف الروح لا بالجنابة وتعبر بمراسم القتل بشير اليه فلو عفا أحدهما عن الآخر كان لاه لموعته قتل  
العافي (و) ان لم يعف واحدهما أو تنازعا في التقديم للقصاص فانه (يقدم) له (بقرة) اذ لا مربة لأحدهما  
على الآخر يصح التوكيل في القصاص ان خرجت فرعه لانه يقتصر له في حياته دون من لم يخرج فرعه لان  
الوكالة تبطل بقتله فلو وكل كل منهما وكبلا قيل القرعة لم يقتصر له صح ثم يرفع بين الوكيلين وحين يقتصر من  
أحدهما ينعزل وكبلا لان الوكيل ينزل بموت موكله قال البلقيني فلو اقتصر الوكيلان معاً فهل يقع الموضع  
لم أفق فيه على نقل والظاهر ان قتلهما وقع وهما معزولان من الوكالة لان شرط دوام اسخفاق الموكل  
قتل من وكل في قتله ان يبقى عند قتله حياً وهو مفقود في ذلك أي فلا يقع الموضع فيجب على كل منهما مادية ولا

قصاص عليهم ما كانوا كل إذا انقص ياءه لا بعد عفو والموكل فان لم يتنازل عا بل طلب أحدهما القصاص دون  
 الآخر أجيب المالك (تبيينه) استثنى الباقي من اشتراط القرعة صورتي أحدهما إذا قطع كل منهما  
 من مقتوله عضوا وما تابا السابقة ما دل كل منهما على قطع عضو الآخر حالة قطع عضو فأنه لو قطع أحدهما  
 معاقب الطريق والامام أن يقتله ما دام لأنه حد وان غلب فيه معنى القصاص استكنه لا يتوقف على الطلب  
 (فان انقص بها) أي القرعة (أو) انقص (أو) باقرا (بلا قرعة) (فلو ائث القصاص منه قتل المقتص) بالقرعة أو  
 المبادرة (ان لم توثق فالتابعي) وهو الأصح كما سبق في كتاب المرائض أو ورثته على المرجوح وكان ذلك  
 من يحجب كان يكره لذلك الأخ ابن فان ورثته ولم يكن هناك من يحجب به سقط القصاص عنه لأنه ورث  
 القصاص المستحق على نفسه أو بهضه (وكذا ان قتل) أي الاتوان (مرتبا) بان تأخر زهوق روح أحدهما  
 (ولا زوجية) حيث يبين الابوين فكل منهما حتى القصاص على الآخر (تبيينه) قضية كلامه أنه يقدم  
 بالقرعة وما اعتمد به الباقي ولكن الزايع كما قلنا الامام عن الاصحاب أنه يبدأ بالقاتل الاول لتقديم سببه مع  
 تعاقب الحق بالعين ولا يصح ترك القاتل الاول في قتل أخيه لأنه انما يقتل بعد قتله وبقتله بمال الوكالة هذا  
 ما نقله الروياني عن الاصحاب وهو العتد ثم قال وعندي أن تركه صحيح وهذا هو الذي يادر وكيله فقتل لم يجره  
 شيء لكن إذا قتل وكلا بعات الوكالة (فروع) وعلم سبق دون عين السابق فقتل على كلامه التوقف على اليقين  
 ويحتمل أن يفرع والاول أظهر (والا) بان كانت الزوجية باقية بين الابوين (فعلى) أي فالقصاص على  
 القاتل (الثاني فقط) أي دون الاول لأنه اذا سبق قتل الاب لم يرث منه فأنه ويرثه أخوه والام وإذا قتل  
 الآخر الام ورثه الاول فننقل اليه حصته من القصاص ويسقط ما بقيه ويسحق القصاص على أخيه  
 ولو سبق قتل الام سقط القصاص عن فأنه لو استحق قتل أخيه (فروع) الاول أخوة أو به قتل الثاني  
 أكبرهم ثم الثالث أصغرهم ولم يخاف القتل لأن غير القاتلين فالثاني ان يقتص من الثالث ويسقط  
 القصاص عنه لما درته من فصاص نفسه وذلك لأنه لما قتل الأكبر صار القصاص للثالث والأصغر فإذا قتل  
 الثالث الأصغر ورث الثالث ما كان الأصغر يستحقه (الثاني من استحق قتل من يستحق قتله كان قتل زيد ابنا  
 له مورو وعمره ابنال يد وكل منهما ما لم يرد بالارث كان لكل منهما القصاص على الآخر لان القصاص  
 لا يجوز في القصاص الثالث لوشه ودانسان على أبيهما يقتل قيات شهادتهم أو قتلهم بالانتفاء التهمة بل ذلك  
 أبان في الحجة وقيل لا تقبل الشهادة لثرتب القتل عليها كما أنه لا يقتل بقتل ولده (ويقتل الجميع بواحد) وان  
 تفاضت جراحاتهم في العدد والفتش والارض سواء أقتلوه بمعدنهم بغيره كان ألفوه من شاطئ أو في بحر لما  
 روى مالك ان عمر رضي الله عنه قتل فخر أخيه أوس بجره بقتله فغيلة أي حيلة بأن يتدفع وبقتل في  
 موضع لا يراه فيه أحد وقال لو تم لا أي اجتماع عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا ولم يكره عليه أحد فصار ذلك  
 اجباغا ولان القصاص عقوبة تجب الواحد على الواحد فيجب الواحد على الجماعة كد العذف ولأنه شرع  
 لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد أن يقتل شخصا استعان بالآخر على قتله واتخذ ذلك  
 ذريعة لفسك الدماء لأنه صار آمنا من القصاص (تبيينه) انما بعد في ذلك بجراحة كل واحد منهم  
 اذا كانت وثره زهوق الروح فلا عبرة بخدشة خفيفة والوحي يستحق دم كل شخص بكافة اذ الروح لا تتجزأ  
 ولو استحق بعض دمه لم يقتل وقيل البعض بدل أنه لو لا الأمر الى الدية لم يلزم شيء الا بالخصه ولو لم يكن  
 استيفاءه الا بالجميع فاستوفى لثمة ذره وأبطل الامام الفياس على الدية بقتل الرجل المرافة فان دمه مستحق فيها  
 ودينه على النصف (ولاولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية) وعن جبههم على الدية ثم ان كان  
 القتل بجراحات دوزعت الدية (باعتبار) عدد (الروس) لان تأثير الجراحات لا ينضب وقد يزيد نكاه الجرح  
 الواحد على جراحات كثيرة وان كان بالضرب فله عدد الضربات لانهم اتلاقى الظاهر ولا يهناهم فيها التفارث  
 بخلاف الجراحات (تبيينه) من اتدعت جراحته قبل الموت لزمه مئة تضاهادون قصاص النفس

لان القتل هو الجراحة السارية ولو جرحه اثنان متعاقبان وادعى الاول ان مال جرحه وانكره الولي ونكحل  
وحالف مدعى الاند مال سقطا عنه قصاص النفس فان عفا الولي عن الاشر لم يلزمه الا نصف الدية اذ لا يقبل  
قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالاند مال فيلزمه كمال الدية (قاعدة) لا يقتص من شريك مخفي أو شبهه عمد  
وبقتص من شريك من امتنع فوده اعني فيه اذا تعدوا جرحه وشرع في القسم الاول بقوله (ولا يقتل شريك  
مخفي وشبهه عمد) لان الزهوق حصل بهما من احدى الجرحين والاشترى بهما نصف الدية فمما كذا اذا قتل  
المبعض رقبته فوفيه من نفيه القتل وجوب الدية فيجب على عاقلة غير المنة نصف الدية بخلافه او مئة له وعلى  
المتعمد نصفها مائة سواء تعدد الجراح كما هنا ثم اتحد كسائتي واستثنى الزكشي والدميري وابن قاسم ما لو  
فماح شخص طرف وجعل عمدا ثم فماح آخر طرفه الثاني خطأ ثم مرى الى نفسه ومات فعلى المتعمد القصاص  
وهو مخمور فان شريك المخفي لا قصاص عليه فان قيل انه يقتص من المنة مد في العارف ولا قصاص على  
فاطع العارف الاشرى ما ولا قصاص عليه ما في النفس السارية اليهما يجنبان احدهما خطأ والاخرى  
عمد اوجب بأن هذا مخمورع ايضا لانهم استنبوا ذلك من قول المصنف ولا يقتل شريك مخفي وأما قصاص  
الطرف فهو ظاهره - الحزم من كلامه نبيه امر ثم شرع في القسم الثاني من القاعدة للفقهاء بقوله (و يقتل  
شريك الاب) في قتل والده وعلى الاب نصف الدية معاقلة وفارق شريك الاب شريك المخفي بان الخطأ شبهة في  
فعل الخاطئ والملة لان مضاهن الى محل واحد فاورث شبهة في القصاص كالمصدر من واحد وشبهه الا بوقفي  
ذات الاب لافي الفعل وذات الاب منهيرة عن ذات الاجنبي فلا تورث شبهة في حقها (و) يقتل (عبد شارك حرافي)  
قتل (عبد و) يقتل (ذمي شارك مسلماني) قتل (ذمي) ونحوه لان كلاما من العبد والذي لو انفرد اقتص منه فاذا  
شاركه في العمد دية من لا يقتص منه اعني فيه وجب ايضا كالمشركي اثنان سبهما الى واحد ومات أحدهما قبل  
الاصابة فانه يجب القصاص على الاشر وكلاهما عديم فعلى الولي عن أحدهما (وكذا) يقتل (شريك  
حربي) في قتل مسلم (و) كذا شريك (فاطع فصا صا أو) فاطع (حدا) كان جرحه بهذا القطع المذكور غير  
القطع ومات بالقطع والجرح (و) كذا يقتل (شريك) جرح (النفس) كان جرح الشخص نفسه وجرحه  
غيره فمات بهما (و) كذا شريك (دافع الصائل) كان جرحه بعد دفع الصائل فمات بهما وكذا يقتل شريك  
صبي مميز ومجنون له نوع عقوبة يرفى قتل من يكافه وكذا يقتل شريك السبع والحية والقائنان قتل من  
يكافه وكذا يقتل عبد شارك سبدا في قتل عبده (في الاظهر) لحصول الزهوق فيه اذ كر بطلين عديمين  
وامتناع القصاص على الاشر اعني بخصه فشارك شريك الاب والثاني لا يقتل في الصور المذكورة لانه شريك  
من لا يضمن فهو أخف حالا من شريك الخاطئ الذي فعله مضمون بالدية فاذا لم نوجب القصاص على شريكه  
هنا أولى ويفاوت شريك الاب بان فعله مضمون بخلافه هنا \* (تنبيه) \* ما تقر في مسئلة شريك السبع  
والحية هو ما في الروضة وأما ما وقع في تصحيح التنبيه لاه صنف أن لا يقتص منه مطالقا وجرى عليه صاحب  
الانوار والاول هو مانص عليه الشافعي في الام ولو جرحه شخص خطأ ونهشته حبة وسبع ومات من ذلك  
لزمه ثلث الدية كالجرح ثلاثه نفر وخرج بالخطأ العمد فيقتص من صاحبه كالم (ولو جرحه) أي واحد  
شخصا (جرحين عمد او خطأ) بالنصب على البدلية من جرحين (ومات بهما أو) جرحه جرحين مضمونا وغير  
مضمون كن (جرح حربيين أو عبدين أو صائلا أو مسلم) الجرح أو عتق العبد أو رجع الصائل  
(وجرحه) أي من ذكر بعد ذلك (ثانيا ومات بهما) بالجرحين أو جرح شخص صاحب قصاص وسرقته ثم  
جرحه عدوانا أو جرح حربيين أو مسلم ثم جرحه فمات بالسارية (لم يقتل) ذلك الواحد أمافي الاول فلان  
الزهوق لم يحصل بالعمد المحض فيجب نصف الدية المخففة على عاقلة ونصف الدية المعاقلة في ماله وأما باقي  
الصور فلان الموت حصل بضمه وغير مضمون فغلب مقتضى القصاص كالم وبثب وجوب الجرح الثاني  
من قصاص وغر به ولو وقع احده في الجرحين بامر من لا يجيز كان الحد كالم كذلك كما قاله الزكشي لانه

كلا سلة (لولد اوى) الجروح ولو بناتيه (جرحه بسم مقدف) أى قاتل في الحال كان شره أو دونه على  
الجرح (فلا تخاص) ولاديه (على جرحه) في النفس لان الجروح قتل نفسه فصار كالجرحه انسان فزج  
هو نفسه اما الجرح فلي الجراح ضامه (تبييه) لوقال المصنف فلا تخاص في النفس كان أولى  
واستغنى عما دونه في كلامه وقصبة طلاقه انه لا فرق بين أن يلم الجروح حال السم أو لاديه صرح المارودي  
والرياني (وان لم يقتل) ذلك (السم غايته) أى المداواة شبه (عد) فلا تخاص على جرحه في النفس  
لانه شريكه احب شبه عدل عليه نصف الدية المداواة والخصاص في العارف ان اقتضاه الجرح (وان قتل  
غالباً وعلى) الجروح (سأه فسر بك جرح نفسه) في أصح الماريقين وعليه القود في الاطهر كما سبق تنزيلاً  
افضل الجروح منزلة العمد (وقيل) هو (سرك تخافى) لانه قصد الدواوى فانهما فلا تود على  
شريكه وهذه العار بقية الثانية فلم يرد المصنف هنا بغيل حكايه وجه بل هو اشارة الى هذه العار بقية وان  
كان في ذلك شفاء (تبييه) قضية توبييه الثاني انه لو قتل قتل نفسه يستريح من الالم مثلاً كان شريك  
قاتل نفسه خطا وهو كذلك واحد تركه قوله وعلم حاله عما اذا لم يلم فلا تخاص جزا لانه شريك تخفى ولو ساء  
الجروح جرحه في علمه ولو نذر بان يماطه تقتل غالباً في الخصاص الماريقان بخلاف مالو خطا في علم  
ميت فنه لا أثر له ولا له المكاهم بالاولى عدم الايلاء المالك في الجراح القصاص أو كحل الدية ولو ساء غيره  
بلا أمر منه اتهم منه ومن الجراح وان كان القهر امام الله به مع الجراح فان خطا الامام لصحى أو يجنون  
لخطا فلا تخاص عليه بل يجب دية غلظة على عائلته نصفها أو نصفها الا سخر في مال الجراح ولا تخاص  
عليه ولو قصد الجروح أو غيره المماطاة في علم ميت فوقع في علمه حتى فالجراح شريك تخفى وكذا لو قصد  
المماطاة في الجلد فوقع في العلم والى فيه انه ذكر كالمماطاة فيه ولا أثر لدواء لا يضر ولا اعتبار بما على  
الجروح من فروج ولا عابه من مرض وضنى قال الراوى لان ذلك لا يضاف الى أحد ولا يدخل تحت الاختيار  
(ولو ضرب برباط) مثلاً (فقتلوه وضرب كل واحد) منهم لو اشرد (غير قاتل في الخصاص عليه م أوجه)  
أحدهما يجب على الجميع القصاص كيلا يصح جزاءه الى القتل والثاني لا يجب على واحد منهم لان فعل كل  
واحد شبه عدو والثالث هو (أصحها يجب) عليهم (ان يوطأوا) أى ان تقعوا على ضربه تلك الضربات وكان  
ضرب كل واحد يؤثر في الزهوق بخلاف ما اذا وقع انفاً قاتل يجب عليهم الدية باعتبار عدد الضربات لانها تاتي في  
مظاهر البدن فلا يهاجم فيها التفاوت بخلاف الجراحات حيث لا يعتبر فيها التواطؤ لان  
نفس الجرح بقصده الاهلاك بخلاف الضرب بالسوط واحد ضرب بقوله وضرب كل واحد غير قاتل  
كان قاتلاً فان عليهم القصاص ماعداً ولو ضرب واحد ضرباً يقتل كان ضربه تخسين سوطاً ثم ضربه لا سخر  
سوطين أو ثلاثة حال الالم من ضرب الاول عالم بضره اتهم منهم القاصور قصداً لهلاك منهم أو جاء له  
فلا تخاص على واحد منهم لانه لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والاول شريك فعلى الاول حصه ضربه من دية  
العمد وعلى الثاني حصه ضربه من دية شبهه وان ضربه به الكس فلا تخاص على واحد منهم لان ضرب الاول  
شبه عمداً والثاني شريكه بل يجب على الاول حصه ضربه من دية شبه العمد وعلى الثاني حصه ضربه من دية  
العمد (ومن قتل جماعاً) أو قطع أطرافهم مثلاً (مرتباً قتل) أو قطع (باراهم) ان لم ينفك سبق حقه (تبييه)  
شمل كلامه ما اذا كان القتال حراً أو عبداً وهو كذلك وقيل ان كان عبداً قتل بجسمه فان عقاباً لا قتل  
بالثاني وهكذا والاعتبار في الدية سيم والثاني بوقت الموت لا بوقت المداواة (أو معاً) أى دفعة كان جرحهم  
أو هم عليهم جداً في قوت واحد أو أشكل أمر المبيعة والترتيب أو علم سبق ولم يعلم عين السابق  
(في الغرة) وجوباً وقيل تدافعاً للتراع فن خرجت غرته فقتل أو قطع به وليس لولى الثاني أن يجبر لولى  
الاول على المبادرة الى القصاص أو انه يولى حقه على التراضي (وللبائين) من المستهين (الديان) لتعذر  
أما صرحه - كقولهم الحنفى فان اتهموا التركة لجمعهم فقالوا لا تخاص من الجسم بحسب اشتقاقهم



\* (تنبيه) قضية كلامه تعين القرعة وليس مراد بالقرعة واحدة تقدم واحد بالقرعة جازا الحق لا بدوهم  
 فان بداهتهم ردوا اليها فله الامام وأقره ولو طلبوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجابوا بذلك ولو كان  
 ولي القاتل الاول أو بعض أولياء القتلى ميبأ أو مجنونا أو غائبا حبس القاتل في البلوغ، وافاقته وقدمه (قلت)  
 كما قال الرازي في التشرح (فلو قتله غير الاول) من المستحقين في الاول أو غير من خرجت فرعته منهم في الثانية  
 (عسى) لانه قتل نفسه ممنع من قتله أو عز لا يبطال حق غيره (ووقع) قتله (قصاصا) لان سقته يتعلق به بدل  
 ما لو قتل الاول فانه ينتقل الى من بعده (والاول) أومن خرجت فرعته (دبة) بمعنى ولداً بقين الديات (والله أعلم)  
 ان عذر القصاص عليهم بغير انية يارهم ولو قتلوه كلهم أساقا ووقع القتل موزعاً عليهم ورجع كل منهم بالباقي  
 من الدية فلو كانوا ثلاثة أخذ كل واحد منهم ثلث سقته وله ثلثا الدية ولو قتله أجنبي وعفا الوارث على مال  
 انحص بالدية ولي القاتل الاول وهى المرادية القاتل أو القاتل حتى المتولى فيه وجوب وفاء ثمة فاقه الو  
 اختلاف قدر الدينين فعلى الثاني لو كان القاتل رجلاً والقاتل امرأة وجب نسحون من الابل وفي العكس  
 مائة والوجه الوجه الاول كإدله عليه كلامهم في باب العلو عن القود

\* (فصل) في تغير حال المجرع من وقت الجرح الى الموت بعصمة أو حرية أو اهداراً أو بقدر المضمون  
 به اذا (جرح) مسلم أو ذمى (حرية أو مرئداً) وزاد على المجرع (أو عبد نفسه فاسلم) الحربى أو المرئداً  
 أمن الحربى (وعتق) العبد (ثم مان بالجرح) أى بسرأته (فلا ضمان) بمال ولا نقص لان الجرح  
 السابق غير مضمون (وقيل تجب دية) بخلاف اعتبار الجرح بالاحتمال المستقر الجناية والمراد دية حر مسلم ككسباني  
 في المسئلة عنها (فائدة) كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضموناً بتغير الحال في الانتشاء وان كان مضموناً  
 في أوله فقط فالتفس هدر ويحجب ضمان تلك الجناية وان كان مضموناً فالحالين اعتبر في قدر الضمان الانتشاء  
 ويعتبر في انقصاص المكافاة من الفعل الى الانتشاء (و) حيثئذ (لورماهم) أى نوع الكافر بصفتين من  
 حرية ووردة ووقع عبد نفسه (فاسلم) الحربى أو المرئداً أو أن الحربى (أو عتق) العبد ثم أصابه السهم  
 (فلا قصاص) قطعاً لهدم المكافاة في أول أجزاء الجناية (والمذهب وجوب دية مسلم) اعتباراً بحال الإصابة  
 لانها حالة اتصال الجناية والرجي كالقدمة التى تسبب بها الى الجناية كالحفر بئر معدونا وهذا الحربى  
 أو مرئداً فاسلم ثم دفع فيها فانه يضمنه وان كان عند السبب هدرًا وقيل لا يجب اعتبار بحال الرمي وهو مذهب  
 أبى حنيفة فانه الابدان ليجب الانتصار والخلاف مرتب في التشرح على الخلاف فيما اذا أسلم وعتق بعد  
 الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف فيه بالمذهب لذلك وعبد نفسه أولى بالضمان لانه معصوم  
 مضمون بالكفارة وسكت عنه لانه زاد على المجرع كما مر فكان ينبغي أن يقول مسلم أو حر وأن يقول رماهم  
 ليعود لثلاثة قبله وكان يستغنى عن التاويل والتقدير السابقين والاصح وجوب الدية (مخففة) ضرورة  
 (على العاقلة) لانها دية خطأ كما لورمى الى صيد فاصاب آدمياً وهذا ما جزم به في المجرع وقيل دية شبه عمد وقيل  
 عمد وعكس هذا وهو لو جرح حربى مسلم ثم أسلم الجرح أو عتقه فدية ثم مان الجرح فلا ضمان على  
 الصحيح في زيادة الرضوخ (ولوارثه) المسلم (المجروح ومان بالسراية) مرئداً أو جرحه غير مرئداً (فالتقس  
 هدر) لا قودتهم اولاديه ولا كفارة سواء أكان الجرح الامام أم غيره لانه لو قتل حيثئذ مباشرة لم يجب فيه  
 ثمن فكذا بالسراية أما اذا كان جرحه مرئداً فانه يجب عليه القصاص كما مر (و) لكن (يجب قصاص  
 الجرح) ان كان مما يوجب القصاص كالوضعة وقطع الطرف (في الاظهر) لان القصاص في الطرف منفرد  
 عن القصاص في النفس فهو كالمسلم والتساقى المنع لان الجراحة صارت نفسها وهى مهددة فكذا الطرف  
 واحتترز بالسراية عمد لو قطع يده مسلم فارتد وانده لم يده فله القصاص وان مات قبل استيفائه (يستوفيه قريبه  
 المسلم) لان القصاص لا تنفى حتى لو كان القريب ناقصاً فتنظر كماله ليستوفى \* (تنبيه) \* لو عبر بالوارث لولا  
 الرد بدل القريب الشامل لغير الوارث اكان أبولى (وقيل) ونسبه ابن كج وغيره لا كثرية وفيه (الامام)

لان المرتد لا وارث له فيسرقه الامام كباية تنوفي قصاص من لا وارث له وعلى الاول يجوز ان يدفعه فريسه على  
 مال باخذ الامام ومائة دم وفيه اذا اقتضى الجرح قصاصا كباية (مان اقتضى الجرح) للمعدن (مالا)  
 كباية شاة وقطع طرف شعرا (وجب اقل الامرين من ارضه) أي الجرح (ودية للفلس) لانه المتيقن فان  
 كان الارش اقل كباية فغلبت بالسراية في الردة حتى وان كانت دية النفس اقل كان قطع يديه ورجليه ثم ارتد  
 ومات لم يجب آ كثر منه لانه لو مات مسلما بالسراية لم يجب آ كثر منه لانه لو ماتا اولى (وقيل) وجب  
 (ارشه) بالعاما باع ولوراد على الدية في قطع يديه ورجليه ديشا \* (تنبيه) \* الواجب على القول  
 بانه في لا يباخذ الوارث منه شيئا (وقيل) هذا الجرح (هدر) ضمه لانه لان الجراحة اذا سرت صارت  
 قتلا وصارت الاطراف تابعة للنفس والفلس هدره كذلك ما يتبعها هذا كله اذا طرأت الردة بعد  
 الجرح فلو طرأت بعد الرمي وقيل الاصابة فلا ضمان مانعة لانه حين جنى عليه كان مرتدا (ولوراد)  
 الجروح (ثم سلم) لم يمت بالسراية فلا قصاص في الاصح ومطالبة لانه انتهى الى حاله لو مات قبله لم يجب  
 الفصاص وصار شبهة دائرة لقصاص (وقيل) وهو قول منصوص في الام (ان قصرت الردة) أي  
 زمنية مانع لم يمت في الردة زمن يسرى فيه الجرح (وجب) الفصاص لانها اذا قصرت لم ينفذ فيها انما السراية  
 فان طالت لم يجب قطعها (وتجب) على الاول (الدية) بكاملها في ماله لوقوع الجرح والموت في حالة العصمة (وفي  
 قول نصه) توزيعا على حالي العصمة والاداروى ثالث ثلثها انوزعها على الاحوال الثلاثة حالي العصمة  
 وحالة الادار \* (تنبيه) \* محل اختلاف عند الجمهور اذا طالت المدة والايه قطع بكاملها (ولو جرح  
 مسلم ذميا فأحد لم أو) جرح (محررا) مسلما الفدية (ومعنى ومات بالسراية فلا قصاص) على الجراح في  
 صورتين لان لم يصفه بالجنانية من يكافئه في مكانة شبهة (وتجب دية) حر (مسلم) لانه كان مضمونا  
 في الابتداء وفي الانتهاء حر لم فان كان العبد كافر اوجب دية حر كافر وشرح بالسراية مالا وندمل  
 الجرح ثم مات فانه يجب ارض الجنانية ويكون الواجب في العبد اسبده فلو قطع يديه مثلا لزمه كمال قيمته  
 سواء كان العتق قبل الاندمال أم بعده (وهي) أي دية العتق اذا مات سراية ولم يكن بجرحه ارض  
 مقدر (السيد العبد) سارت قيمته أو انقصت عنها لانه قد استحق هذا القدر بهذه الجنانية الواذعة في ملكه  
 ولا يتعين حقه فيها بل الباعى العبد اقيمها وان كانت الدية موجودة فاذا سلم الدراهم أجبر بالسيد  
 على قبولها وان لم يكن له مطالبه الابالدية (فان وادى) دية العبد (على قيمته) فالزيادة لورثته لانها  
 وجبت بسبب الحرية (ولو) كان بجرحه ارض مقدر كان (قطع يديه) أو فاقضيه (فتنتى ثم مات  
 بسراية) وأوجبنا كمال الدية كباية (والسيد الاقل من الدية الواجبة) (و) من (نصف قيمته) وهو ارض  
 العضو الذي تلف في ملكه لو اندملت الجراحة لان السراية لم تحسب في الرق حتى يعتبر في حق السيد  
 فان كان كل الدية اقل فلا واجب غيره وان كان نصف القيمة اقل فهو ارض الجنانية الواقعة في ماله  
 \* (تنبيه) \* لو عبر بارض التقاع بدل نصف القيمة كان أعم (وفي قول) لاسيد (الاقل من الدية) (و) من  
 (قيمته) لان السراية حصلت بجنانية مضمونة لاسيد فلا بد من القار اليها في حقه بدنه وانه رفيق بدمه وانه حر  
 ويجب لاسيد اقل العوضين فان كانت الدية اقل فليس على الجاني غيرها ومن اعترف بالسيد حاه انقصه وان  
 ران كانت القيمة اقل فلز يادون وجبت بسبب الحرية فليس لاسيد الا قدر القيمة التي باخذ لو مان  
 رقبا (ولو قطع) شخص (يده) أي العبد (ومعنى بجرحه آخران) مثلا كان قطع أحدهما يده الاخرى  
 والاخر أحدهما يده (ومات بسرايتهم) الحاصلة من قضاةهم (فلا قصاص على الاول ان كان حرا) لعدم  
 المكاداة حال الجنانية (ويجب على الآخرين) قصاص العارفي قطعها وقصاص النفس على المذهب لانها  
 كما ان وسقوله عن الاول انتهى فيها فاشبهه شريك الاب \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن الدية فيها اذا  
 صفاهن الاخرى ويجب جثث دية حر و زعة على الجنانيات الثلاث كل واحد ثلثها لان جرحهم صار قتلا

بالسراية واللاحق للسيد فيه يجب على الاشرار ونما يتبع على ما يؤخذ من الجاني عليه في الرق لانه الجاني على  
 ملكه والاشتران جنبا على حر وفيه يستحق منه القولان في الصورة المذكورة قبلها فعلى الاول للسيد اقل  
 الامر من ثلث الدية ومن أرض القامع في ملكه وهو نصف القيمة وعلى الثاني اقل الامر من ثلث  
 الدية وثلث القيمة قال ابن شهبة وقد وقع هنا لابن الملقن في شرحه وهم وجرى عليه الاذرع فاحذره  
 اه \* (تتمه) \* لو قطع حر يد عبد فعنت بغير آخر رقبته بثلث السراية فعلى الاول نصف القيمة للسيد  
 وعلى الثاني القصاص أو الدية كاملة للوارث فان قطع الثاني يده الاخرى بعد العتق ثم خزن رقبته فان  
 خزنها ثلث بعالت سراية القضاة فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في البدن ونصف  
 الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس أو الدية كاملة للوارث وان خزنه القاطع أو لا قبل الاندمال  
 لزمه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد وان عفا عنه الوارث وجبت الدية ولا سيد منها الا اقل  
 من نصفها ونصف القيمة أو خزنه بعد الاندمال فعليه نصف القيمة للسيد وقصاص النفس أو الدية كاملة  
 للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان خزنه الثاني قبل الاندمال أو بعده فلا يتخفى الحكم  
 \* (فصل) \* في شروط القصاص في الاطراف والجراحات والماني وفي اسقاط التجاج وغير ذلك (يشترط  
 لقصاص الطرف) وهو بفتح الراء ماله حد ينتهي اليه كاذن وبدورجل (و) لقصاص (الجرح) بضم  
 الجيم والغيرهما عمادون النفس (ما شرط للنفس) من كون الجاني مكافا ماترما وكونه غير أصل للمعنى  
 عليه وكون المجني عليه معصوما ومكافا للجاني ولا يشترط التساوي في البذل كاللا يشترط في قصاص  
 النفس فيه قطع العبد بالعبد والمراة بالرجل وبالعكس والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية  
 عمدا عذوا ومن أنه لا قصاص الا في العمدا في الخطا وشبه العمدا من صور الخطا أن يفتصد أن يصيب  
 سائقا بجحر فيصيب رأس انسان فيوضعه ومن صور شبه العمدا أن يضرب رأسه بالعمامة أو يتجحر لا يشجع  
 غالب الصخرة فيتورم الموضع الى أن يتفص العظام \* (تتمه) \* مراد المصنف الحاق ذلك بالنفس في الجلة  
 والا لورد عليه الضرب بالعصا الخفيفة فانه عدو في التجاج لانه يوضع غالباه وشبهه عدو في النفس لانه  
 لا يقتل غالبا كالحكماء الراعي عن التهديب وغيره وجزمه في الروضة وما اذا كان الجرح مما يوضع غالبا  
 ولا يقتل غالبا فأرضعه وجب قصاص الموضع ولو لمات منها لم يجب قصاص النفس كافي الشامل عن الشيخ  
 أبي سامة وقيد الماوردي بما اذا مات في الحال بالسراية والا فوجبه فيها أيضا وهو حسن وماذا اقطع السيد  
 طرف مكاتبه فانه يضمنه ولا يضمنه اذا قتله لان المكاتبه تبطل بالوف فبعوث على ملك مكاتبه ولا تبطل بقطع  
 مرفه وأرشفه كسبله في دفع ذلك له وهذه المستثلة لا تقابلها وكان ينبغي للمصنف أن يزيد بقوله ما شرط  
 للنفس عند التساوي في العدة الملبدة عليه الطرف الاشل فانه لا يقطع السليم به وان كان كمل الطلاق يقتل  
 بالزمن والمفطوع (و) تفتح الايدي الكبيرة باليد الواحدة ك(لو) اشترك جتمع في قطع كان (وضعهوا سيفا)  
 مثلا (على يده) أي المجني عليه (وتحمله او عليه دفعة) أي البدن أو ويل العضو وفي بعض النسخ عليه  
 وبدله قوله (فابانوها قطعوا) كلهم ان نهدوا كافي النفس فان قبل لوسر قرحان نصابا واحدا لم يقطعوا  
 فها كان هنا كذلك اوجب بان القامع حتى لله تعالى والحدود بالساعات احب بخلاف القصاص الذي  
 هو حق آدمي واحترز بقوله وتحملاوا عليه دفعة عما لو تميز فعمل بعضهم عن بعض كان قطع كل منهم من  
 جانب والنقت الحد يدنان وبه قوله وأبانوها عمالو بان كل منهم بعض الطرف أو تعاملوا على قطعه بنشر  
 جرحه بعضهم في الذهاب وبعضهم في العود فانه لا قود على أحد في الاولى خلافا لصاحب التقرير ولا في  
 الثانية عند الجمهور لاعتدالمماثلة لاشتغال الحل على أعصاب مائة وعروق ضاربة وساكنة مع اختلاف  
 وضعها في الاعضاء بل على كل منهم حكومة تلو بجنائته بحيث يبلغ مجموع الحكومات دية البدن كما بحثه  
 الرازي وتبهم المصنف (وشجاج) مجموع (الرأس والوجه) بكسر المجمة بجمع نجة بفتحها وهي جرح فيها

أما في غيرهما فبسمي جرحا شعبة (عشر) دليلا استقراء كلام العرب ثم بدأ بول الشجاج بقوله (حارسة)  
بهمـلات (وهي ماشتق الجلد قلبلا) كالحوش مأخوذ من قولهم حرص العصار الذئب اذا شقه بالمضى  
ونسمى أيضا القاسرة به افقوشبى مجة والحرس والحريصة (ودائمة) بمنزلة نخبسة خفيفة وهي التي  
تدبسه) بضم أوله أى الشق من غير سيلان دم فان سال فدائمة بعين هـ - هـ لة وجه هذا الاعتبار تكرب  
الشجاج أحد عشر كسباني (وباضعة) بموحدة وموجبة مكسورة ثم عين هـ لة وهي التي (تقطع) أى تنشق  
(الدم) الذي يعد الجلد شفا خفيفا من البضع وهو القطع (ومتلاحة) بهم لة وهي التي (تغوص في) أى  
العمق ولا تبلغ الجلد التي بين العمق والعظام سميت بذلك تقولا بما قول الـ يسه من الالتحام ونسمى أيضا  
الملاحة (وسمعاني) بسين مكسورة وسواء هـ لتين وهي التي (تبلغ الجلد التي بين العمق والعظام) سميت  
بذلك لان تلك الجلد يقال لها سمعان الرأس مأخوذ من - هـ لحق البطن وهي الشحم الرقيق وقد نسمى  
هذه النخمة اللطاة والملاطة واللاطية (وموضجة) وهي التي (توضح) أى تكشف (العظام) بحيث  
يقرع بالمر ودوان لم يشاهد العظام من أجل الدم الذي يسره حتى لو غرز ابرة في رأسه ووصلت الى  
العظام كان ايضا (وعاشمة) وهي التي (تغشيه) أى تكسره سواء أوضحت أم لا (ومنفلة) بكسر  
القاف المشددة أفصح من فتحها ونسمى أيضا المنفلة وهي التي (تنفله) بالتخفيف والتشديد من محل  
الى آخر سواء أوضحت أم لا (ومأمومة) بالهمز جها اما سميت ككاسير ونسمى أيضا آمة وهي  
التي (تبلغ خربله الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامغة) بمجمة وهي التي (تخرقها) أى تربط  
الدماغ وتصل اليه وهي مذقة غالباً \* (تنبيه) \* أنهم كلامه ان جميع هذه الشجاج تصور في الوجه  
وهو ظاهر في الجملة وبصور ما عد المأمومة والملاحة في شد وقسبة أنف ولحي أسفل وسائر البدن  
وهذه العشرة هي المشهور ورواها أبو عبد الله الدامعة بالعين المأمومة بهذا الدال ولذلك عد هذا الماردى أحد  
عشر (ويجب التفصيص) من هذه العشرة (في الموضحة فقما) لتيسر تصنيفها واسمها مثلها وأما غيرها  
ولا يؤمن الزيادة والنقصان في طول الجراحة وعرضها ولا يوثق باستيفاء المسئل ولذلك لا يجب التفصيص  
في كسر العظام (وقيل) يجب في الموضحة (وقيما قبلها) من الشجاج أيضا (سوى الحارسة) فلا يجب  
التفصيص فيها جزما وهي الدائمة والباطنة والمتلاحة والسمعي لا مكان الوقوف على نسبة المقطوع في  
الجزء \* (تنبيه) \* استثناء الحارسة مما زاد المصنف على الحرر قال في الدقائق ولا بد منه فان الحارسة  
لا تصاص فيم أقطعا وانما الحارسة في غيرها اه وفي الكفاية ان كلام جماعة فيهم خلافا فيها وقال في  
المطالب ان كلام الشافعي في المختصر يقتضي التفصيص فيها وهى هذا فلا يحتاج الى استيفائها (ولو أوضح  
في باقى البدن) كان كشف عظم الصدر أو العنق أو الساعد أو الاصابع (أو قطع بعض مارت) وهو بكسر  
الراء المأل من الانف (أو) قطع بعض (اذن) أو شفة أو لسان أو حشفة (ولم يبين وجوب التفصيص في  
الاصم) وفي الرضة كصلها الاظهر أما في الابضاح فله قوله تعالى والجروح قصاص والمسمى في الموضحة  
ووجه عدم الوجوب فيه القياس على الارض فانه لا أرض فيه قدر ونقصه الاول بالاصبع الزائدة فانه  
يقص بمنزلة اول أرض اهـ قدر وكذا الساعد بلا كب واليد المشداه - هـ لة عكس الجائفة فان لها أرضا  
مقدرا ولا تفصيص فيها وأما في القطع فلتيسر اعتبار الملائكة وبقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع  
ويستوفى من الجاني مثلا لا بالساحة لان اطراف المذكورة تختلف كبر او صغرا بخلاف الموضحة ككسباني  
ووجه عدم الوجوب فيه اذ كسر القياس على المتلاحة \* (تنبيه) \* اقتصار المصنف على بعض المارت  
الاذن يقتضي انتفاء التفصيص في بعض الكوع ومفصل الساق من القدم اذ لم يبينه وهو الاظهر لعدم  
تحقق الملائكة في قطعها لكن يرد عليه بعض الشبهة واللسان والحشفة فان ابايتها كبعض الاذن كقدرته في  
كلامه وقد يفهم كلامه أنه اذا أبان ما ذكر لا يكون كذلك وليس مراد ابل الصحيح الوجوب وقد يفهم أيضا المراد

الخلف فيما اذا بقي المقطوع معا في الجادة فتقعا والجز ومبه في الروضة وأما ما انه يجب القصاص أو كمال  
 الدية لانه أبطل فائدة العضو ثم اذا انتهى القطع في القصاص الى تلك الجادة حصل القصاص ثم يرجع أهل  
 الخبرة في تلك الجادة في فعل فيه المصلحة من قطع أو ترك قال في الروضة ولا فاص في الطائفة بكسر الهمزة  
 وتخفيف الهمزة وهو الحياض الذابس له عدم قدر اه وهذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وان قال  
 الاسنوي انه غامر وهو له ناسه بجهل لا بعده هاء الالف وهو حافة الدبر لان الحياض له الاحد له قال وهو  
 كذلك في نسخ الرازي الصحيحة اه وعلى الاول هما مستثنان لاقصاص في كل منهما (ويجب) القصاص  
 (في القطع من فصل) لا تضباط وهو بفتح ميم وكسر صاد واحد مفصل الاعضاء موضع اتصال عضو بآخر  
 على مقطع عظامين برباطات واحدة بينهما امام مع دخول أحدهما في الآخر كالكمة أولا كالسكوع (حتى في  
 أصل نخذ) وهو ما فوق الورك (ومنه كسب) وهو مجمع ما بين العضد والكف (ان أمكن) القصاص فيها  
 (بلا جافة) وهي جرح ينفذ الى جوف كاسية أنى لا مكان للماء (والا) أي وان لم يكن الإبهما (فلا) يجب  
 القصاص (على الصحيح) سواء أجاز الجاني أم لا لان الجواني لا تنضب بضامة واثمرا وكاية ولذلك  
 امتنع القصاص فيه او الثاني يجب ان أجاز الجاني وقال أهل النفا عكس ان يقطع ويحاف مثل تلك الجافة  
 لان الجافة هنا تابعة \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا لم يمت بالقطع فان مات به قطع الجاني وان لم يمت  
 كاسية أي ابضاه (ويجب) القصاص (في فتع عين) أي تعويرها بين همزة (وقطع اذن وجفن) وهو  
 بفتح الجيم وحكى كسر هاءطاء العين من فوق ومن أسفل (ومارن) وتقدم ضبطه (وسفة) بفتح الشين سقلى  
 أو عيايا أو أسلمة شفة بدل جعها على شفاء (ولسان) وبذ كر ديونث (وذكر واثنين) وان لم يكن لها مفصل  
 لان لها اثنيان مضبوطة فألقت بالمفصل \* (تنبيه) \* شمل الطائفة وجوب القصاص بقطع الاذن مالو  
 ردها في حرارة الدم والتصف وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد رجمت والمراد بالاثنين البيضا  
 وأما الخصيعة فالجذتان اللتان فيها البيضا فان قال ابن السكيت (وكذا ألبان) بهمزة مفتوحة ومثناة  
 تحتية تنثنية آية وفي لغة قليلة ألبان بزيادة التعللثة من فوق وهما اللذان المائتان بين الظاهر والفخذ  
 (وشهران) وهما ابضم الشين المجعنة تنثنية شفر وهو حرف الفرج اللحم الحياض بالفرج احاطة الشفتين بالفم  
 وشفر كل شئ حشف وأما شفر العين فمختب هدم او حتى فيه الفتح يجب القصاص فيها (في الاصح) لما سر  
 والثاني المنع لانه لا يمكن استيفاءها ولا بقطع غيرها \* (تنبيه) \* قد يفهم كلامه أنه لا خلاف فيما قبل الالين  
 وليس مرادا بل هو جار في الشفة واللسان لكنه ضعيف فيها ما لو اذعبر في الروضة فيها بالاصح وفي الالين  
 والشفر من بالاصح (ولا قصص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالابانة لان الكسر لا يدخل تحت الضمما  
 وسبأ أي الكلام على السن (وله) أي المجنى عليه بكسر عظام مع الابانة (قطع أقرب مفصل الى) أسفل  
 (موضع الكسر) لان فيه تحصيل استيفاء بعض الحق والمسور لا يسقط بالمسور (و) له (حكمومة الباقي)  
 لانه لم يأخذ بموضاعه فلو كسر ذراعه اقصر في الكف وأخذ الحكمومة لما زاد له العفو عن الجناية ويعدل  
 الى المال كما في الروضة كاصها \* (تنبيه) \* في كلامه أمور أحدها قوله أقرب مفصل يفهم اعتباره اتحاد  
 وليس مرادا فلو كسر العظام من نفس السكوع كان له التقاط الاصابع وان تعددت المفصلات كما جزمها به  
 في الروضة وأما ثانيا فافيدته انه اذا كسر عظام العضد لا يمكن من قطع السكوع وسياق في كلامه أن له ذلك  
 على الاصح ثالثا انه أطلق ذلك وفيدته الباقية بان يحصل بالكسر انفصال العضو كما قدرته في كلام المصنف  
 فالو يدل عليه قوله بعد ولو كسر عظامه وبأنه قال فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له أن يقطع أقرب  
 مفصل الى موضع الكسر (ولو أوضعه وهشم أو ضح) المجنى عليه الجاني لا مكان الفصا في الموضحة  
 (وأخذ) منه (خمس أبعرة) عن أرض الهشم لتعذر القصاص فيه (ولو أوضعه ونقل) العظم (أوضح)  
 المجنى عليه لما سر (وله عشرة أبعرة) أرض الانتقل المشقة على الهشم لتعذر القصاص فيها ذكر \* (تنبيه) \*

لو أوقع وأم وضع الماسر وأخذ ما بين الموضحة والمأومة وهو غانية وشرون بعير واثلاث لان في المأومة  
ثلاث الدية كجس ياتي (ولو قطعها) أي كفه (من الكوع) وكف الجاني والجني عليه كاملتان (فليس له)  
ترك الكف و (الانقطاع أصابعه) لانه قادره على حمل الجناية ومما يمكنه الله لا يعدل عنها بل لو طلب قطع  
أغله واحدة لم يمكن من ذلك فان كانت كف الجني عليه فاقصة أصبعه ما تلائم تقطع السليمة بها وله أن يقطعها أربع  
أصابع منها كجس ياتي في الباب عقب هذا والكوع يضم الكف ويقال له أيضا الكاع وهو العظام الذي  
في فم فصل الكف إلى الأبهام وبابلي المنصر كرسوع وأما البوع فهو العظام الذي في أصل الأبهام من  
الرجل يكسر الرء ومنه فواهم لا يعرف كونه من بوعه أي لا يدري من غيباونه ما سم العظام الذي عند ابهام  
يده من الذي عند ابهام رجليه وقدمت الإشارة الى ذلك في باب صفة الصلاة وأما الباع فهو ما بين طرفي يدي  
الانسان اذا مددهما يميناً وشمالاً (فال فوله) أي قطع الاصابع (عزرو) وان قال لأطاب الباقي قصاصاً  
ولا أرسله فوله من المستحق نعم ان كان ممن يخفى عليه ذلك فيبقى انه لا يعزرو (ولا غرم) لانه يستحق الخلاف  
الجلية فلا يلزمه بالخلاف البعض عزم (والاصح أن له قطع الكف بعده) لانه مستحقه كما أن مستحق الدفر لو  
قطع يد الجاني له أن يردود ويجزؤ فته فار قيل قد قالوا انه لو قطع من نصف ساعد فاعطاه أصابعه لا يمكن من  
قطع كفه فله لا كان هنا كذلك أوجب بانه ثم بالنكح لا يصل الى غنام حقة بخله هو والثاني المنع لار فيه  
زيادة ألم آخره الى الاول لوزن قطع الكف وطاب حكمه ثم اليجب له لثلاث لان حكومة الحكمة تدخل في  
دية الاصابع وقد استوفى الاصابع المقابلة بالدية فاشبهها لو قطع مستحق الدفر يدي الجاني ثم عفا عن جز  
الرقصة وطاب الدية لم يجب اليها لانه قد استوفى ما يقابلها وقد تشكل هذا على ما ياتي في الباب الثاني من انه لو  
قطع كامل الاصابع يدان فاقصة أصبعه فان المصنف قال هناك فان شاء الملتاعوع أخذ دية أصابعه الاربع وان  
شاء عفاها والاصح ان حكومة من ابنته تنجب ان لفظه لان أخذ دية من وعال بان الحكومة من جنس الدية  
بخلاف القصاص فانه ليس من جنسه اذ دخلت فيه مادونه وقد يجاب بانه هنا متمكن من استيفاء حقه بخلافه  
فيما ساء أي ولو قطع يده من المرفق مرضى عنها بالكف أو أصبع لم يجز لعسوله عن محل الجناية مع الفسدة عليه  
فان قصها من الكوع عزرو ولا غرمها بالماسر وهو الباقي فليس له قطعها ولا طاب حكومته لانه بقطعها من  
الكوع ترك بعض حقه وقطع بعضه كما نقله الامام والبعوى عن الاصحاب وان قال البعوى: ندري له حكومة  
الساعد ويشارك ما مر في الصورة السابقة من أن له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مستوفى يسمى اليد  
بخلاف ما نقله الاصابع (ولو كسر ساعده وأبانه) أي الكسور (قطع من المرفق) لانه أقرب ففصل  
الى محل الجناية والعهد من فصل المرفق الى الكف (وله حكومة الباقي) لتعدوا القصاص فيه فان قبل  
هذه المسئلة فذعات من قوله قبل وله قطع أقرب ففصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي فلا فائدة له كرها  
أوجب بانه انما أعادها لاجل التفريق عليها وهو قوله (ولو طلب الكوع) للقطع (مكن) منه (في  
الاصح) لانه عاجز عن القطار في محل الجناية وهو بالعدل نازك لبعض حقه فلا يمنع منه وله حكومة الساعد  
مع حكومة المتعاقع من العبد لانه لم يأخذ عوصاه والثاني روجه في الشرح الصغير وصاحب الانوار لانه لو  
عساه وأقر بالي محل الجناية ولم يصرف الى الشرح والروضة بترجيح قال البلغيني والاربع مافي المنهاج وتبعه  
الدميري وعلى مافي الشرح الصغير لو قطع من الكوع ثم أراد ان يقطع من المرفق لم يمكن كالجزم بانه في الروضة  
وأصلها قال لركشي ويحتاج الى الفرق بينه وبين مسئلة انقطاع الاصابع فان له قطع الكف بعده اه  
وفرق بانه هناك به ودالي محل الجناية وهنالي غير مجاهها وانما يجوز لنا قطع مادونه للضرورة فاذا قطع مرة  
لم يكرره (ولو أوضعه) مثلاً (فذهب ضوؤه) من عينيه معاً (أوضحه) طلباً لله مائة (عاه ذهب  
الضوء) من عينه الجاني فذلك (والا) بان لم يذهب بذلك (اذ به) أن أمكن ذهابه مع بقائه الحرفة  
بقول أهل الخبرة (ناخف) أمر (يمكن) في اذهابه كما مر كادور و (كنة قريب حسيدة محمات)

حدقه) كالأذهب ضوءها شامة ونحوها مما لا يجري فيه القصاص فان لم يكن اذهب الضوء أصلاً أو لم  
 يمكن إلا باذهب الحدقة سقط القصاص ووجب الدية كما قاله المتولي وغيره وقال الأذري انه معين ولو نقص  
 الضوء امتنع القصاص اجساماً (واولطاه) أي ضربه على وجهه بباطن راحته (لطامة نذهب ضوءه)  
 بفتح الضاد وضهها من عينيه (غالباً فذهب) ضوءه (لطاه مثلها) طلباً للمماثلة ليذهب بها ضوءه  
 (فان لم يذهب) باللطامة (أذهب) بالطريق المتقدم مع بقاء الحدقة ان أمكن والا نحدث الدية وفي وجهه  
 راحة البغوى واستحسنه في الرضة كاصلها لا يقتصر في اللطامة لعدم انضباطها ولهذا لو انفردت عن اذهب  
 الضوء لم يجب فيها قصاص أما لو ذهب الضوء من إحدى عينيه فانه لا يلزم لاحتمال أن يذهب منه ما يلزم  
 بالمعالجة ان أمكن والا فالدية واحترز بها بالعمامة اذ لم يذهب اللطامة غالباً الضوء فانه لا قصاص فيها كما صرح  
 به الروباني (والسمع) أي اذهبها بجناية على الأذن (كالبصر يجب القصاص فيه بالسراية) لانه  
 محال مضبوط وقيل لا فودبه لانه في غير محل الجناية فلا يمكن القصاص فيه قال البلقيني وهو الصواب فقد  
 نص عليه في الام وقال الأذري انه المذهب النصوص اه ومع هذا المعتمد ما في المتن (وكذا البطش  
 والذوق والشم) أي اذهبها بجناية على يد أو رجل أو فم أو رأس يجب القصاص فيها بالسراية (في  
 الاصح) في الجميع لانها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها والثاني المنع اذ لا يمكن القصاص  
 فيها \* (تنبيه) ذكر المصنف من الحوامس أربعة وسكت عن اللبس والسكاهم والعقل فلما الأول فلانه ان  
 زال بزوال البطش فقد ذكر وان لم يزل لم يفتق زوال اللبس وان فرض تخدير فغيبه حكمه وأما الثاني  
 فقال الامام لا يبعد اطاقه بالبصر وأما الثالث فلا قصاص فيه للاختلاف في محله فغيب في القلب وقيل في  
 الرأس (و) لا يجب القصاص في الاجسام بالسراية فعلى (هذه الوقائع أصيبها) أو أمثلة أو نحو ذلك  
 (فتأكل) أو شل (غيرها) كاصبع أو كف أو أوضة فذهب شعر رأسه (فلا قصاص في المتأكل)  
 والناهب بالسراية لعدم تحقق العمدية بل فيه الدية أو الحكومة في مال الجاني لانه سراية جناية بعد وان  
 نجعلها شطراً في سقوط القصاص وبالب بدية المتأكل عقب قطع أصبع الجاني لانه وان سرى القطع الى  
 الكف لم يسقط باقي الدية فلامعنى لا انتظار السراية بخلاف ما لو سرت الجناية الى النفس فاقتصر بالجناية لم  
 يبالغ في الحال فلعل جرأة القصاص تسمى فيحصل القصاص ويقارن هذا اذهب البصر ونحوه من  
 المعاني فان ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الاصبع ونحوها من الاجسام فيقتصر على البصر مثلاً نفسه ولا  
 يقصد بالاصبع غيرها مثلاً فلو اقتصر في اصبع من خمسة فسرى لغيرها لم تقع السراية فصاها بل يجب على  
 الجاني للاصابع الأربع أو بعبارة أخرى الدية ولا حكومة لما ثبت الاصابع بل تدخل في ديتها ولو ضرب يده  
 فتورمت ثم سقطت بعد أيام وجب القصاص كالحكماء الشيخان في الفروع المشورة فغيب الديار عن البغوى  
 وخالف ما نحن فيه لان الجناية على اليد مقصورة فتأخير السقوط لا يمنع القود (حاشا) لو اقتصر من الجاني  
 عليه خطأ أو شبهه عمد ففي كونه مستوفياً بخلاف الاصح انه مستوف كجرحه عليه شيخنا في شرح الروض  
 وان جرى صاحب الجاوى ومن تبعه على عكسه وان اقتصر من قاتل مورثه وهو وصي أو يتجنون لم يكن  
 مستوفياً لعدم أهليته للاستيفاء فان قيل لو أتلقت دية من فانه يكون مستوفياً لحقه فهلا كان هنا كذلك  
 أجيب بان الودية لو أتلقت برئ الوديع ولو مات الجاني لم يبرأ واذ لم يكن مستوفياً فان الدية تتماق بتركة  
 الجاني وبارزته دية عمد يقتله الجاني لان عدم عمد فان اقتصر باذن الجاني أو تمكنه بان أخرج اليه طرفه  
 فقامه تهدرو الطرف كالنفس فيما ذكر

\* (باب كيفية القصاص) \* يكسر العاق من القص وهو القطع وقيل من قص الاثر اذ اتبعه لان المقص  
 ينشع الجاني الى أن يقتل منه (ومستوفيه والاختلاف) بين الجاني وخصمه (فيه) والعفو عن  
 القصاص والمصالحة عليه وقد عقد المصنف لكل واحد من هذا كراهة فلا غير انه خالف ترتيب الترجمة لانه قدم

فصل الاختلاف على فصل من يستوفى القصاص (لا تقطع يدا) من يدين رجل واذن وجفن ومغفر  
 (يدين) لاختلاف الحبل والمنفعة والمقصود من القصاص المساواة ولا مساواة بينهما (تنبيه) علم من غلبه  
 العكس من باب أولى (ولا شقة سفلى بعليا) ولا (عكسه) ولا جفن أعلى يداً ولا عكسه لمساواة  
 تراشيق قطع ذلك لم يقع قصاصاً ولا يجب في المقطوعة يد لا قصاص بل دية وبسطة قصاص الأولى في الأصح  
 (تنبيه) قوله لا تقطع أولى منه لا تؤخذ زائدة له لأنه في وقت العين ونحوه (ولا) تقبيل (أعانة) بفتح  
 همزهم اوضعهامه إلى أضع لعائنه التسع وهي فتح الهمزة وضهها وكسرها مع ثبوت الميم (بآخرى) ولا  
 سن بآخرى لأنها جوارح مختلفة المنافع والأماكن \* (تنبيه) \* قد علم من هذا أنه لا يقبيل أصبع بآخرى  
 كالسبلة والوسطى كما صرح به في المردود (ولا) عضو (زائد) في محل (زائد في محل آخر) كان نكوت زائدة  
 الجنى عليه تحت المختصر وزائدة الجاني تحت الإبهام بل يؤخذ من الزائد الحكومة ولا يؤخذ عضو أصلي  
 زائد ولا زائد بأصل إذا كان الزائد نباتي غير وضع نبات الأصل والادب يقبله إذا رضى الجنى عليه إذا  
 لم يقطع الدم كاليد الشلاء تؤخذ بأصبعها بالشرط المذكور كحسياني \* (تنبيه) \* أفهم كلامه أنه يقبيل  
 الزائد بالزائد عند اتحاد الحبل وهو كذلك إلا إذا كانت زائدة الجاني أنهم كأن كان لأصبعه الزائدة ثلاث فمفصل  
 وزائدة الجنى عليه فله أن لا يقبيلهم إلى الموضع لأن هذا أعظم من تفاوت الحبل وكان ينبغي أن يرد  
 ولا سبب بعد الجناية بأصله ليشمل ولو قطع سنابلس له مثله فلا قصاص وان ثبت له مثله بعد إلتام  
 لم تكن وجودة حال الجناية فإله الرابع في الكلام على السن (ولا يضرب) في القصاص عند مساواة  
 المحل (كبر) وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وبأس (وضعه) (في) عضو (أصلي) قطعاً  
 لا طلاق قوله تعالى والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن فإنه يقتضي عدم النقل إلى  
 ذلك بخلاف النفس ولا المماثلة في ذلك لا تكاد تنضب فلو اعتبرت لتعادل حكم القصاص غالباً يستثنى من  
 ذلك ما لو كان لا يعني عليه بد أقصر من أخفها فاعادها الجاني وهو مستوي الدين فإنه لا قصاص عليه لأنها مائة  
 بل قيم أديتها مائة حكومة حكماء في أصل الروضة عن البغوى وأثره \* (تنبيه) \* شمل الطلاق المصنف  
 ما إذا كان النقص بأفقه عارضة أو بجناية وهو ما قرره الزركني لكن الذي حكاه الإمام هنا وأقره أنه  
 لا قصاص إذا كان بجناية وأنه لا يجب دية كالمه وهو أوجه (وكذا) عضو (زائد) لا يضرب في التفاوت  
 المذكور (في الأصح) كالأصلي والثاني يضرب لأن القصاص إنما يجب في العضو الزائد بالاجتهاد فإنه  
 كان عضو الجاني أكبر كانت حكومته أكثر فلا يؤخذ بالذي هو أنقص منه بخلاف الأصلي فإن  
 القصاص يثبت فيه بالنقص فلا يعتبر التساوي فيه (ويعتبر قدر الموضحة) بالمساحة (طولا وعرضا)  
 في قصاصها بالجرسية لأن الرأسين مثلاً لا تختلفان صغراً وكبراً يكون جزء أحدهما أكثر من  
 الآخر فيقع الحيف بخلاف الأضراف لأن القصاص يجب فيها بالمماثلة في الجسلة فلو اعتبرت تراها  
 بالمساحة أدى إلى أخذ الأنف ببعض الأنف وقد قال تعالى والأنف بالأنف ولا كذلك في الموضحة  
 فاعتبرت بالمساحة وكيفية معرفته أن تدرع موضحة المشجوع يعود أو تخيماً ويعلق ذلك الموضع  
 من رأس الشاج إن كان عليه شعر ويخط عليه بسواد أو غيره ويضبط الشاج كيلاً يضطرب ويوضح  
 بحذيفة حادة كالوسى لا بسيف وحجرهما وإن كان أوضح به كما قاله الفقهاء وجرى عليه ابن مقرئ  
 إذ لا تؤمن الزيادة قال الروياني بعد نقله ذلك عن الفقهاء وفيه نظر وقياس المذهب أنه يقتضى مثل ما ذهب  
 أن أمكن وأصل ما قاله الفقهاء إذا لم يمكن قال الزركني وهو مائة له البغوى عن القاضي ولم يذكر غيره وهو  
 الناهر ثم يفعل الجنى عليه بالجاني ما هو أسهل عليه من الشق دفعة واحدة أو شيئاً دسياً إذا ما قاله الأصحاب  
 وقال ابن الرفعة الأشبه لا تباين على جنائيه أن أضع دفعة دفعة أو ألتدريج فالتدريج أهـ وهذا ظاهر  
 عند النزاع ومحمد كلام الأصحاب على غير هذه الحالة \* (نعمه) \* ما ذكره من أنه علق الشعر عند



الاقتصار بحله ما اذا كان على رأس الجنى عليه سال الجناية شعر فان كان رأس الشاح شعر دون المشجوج  
 ففي الرضة وأصلها عن نص الام انه لا قودلما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجناني وظاهر نص المختصر وجوبه  
 بعد ازالة الشعر من موضع الشجة وعزى للمواردى وحمل ابن الرفعة الاول على قساده مثبت المشجوج والثاني  
 على ملوحاق وهو حمل حسن قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب ازالته ليسهل  
 الاستيفاء ويعدن الغلط قال والتوجيه يشعر بانها لا يجب اذا كان الواجب استيفاء الرأس اه  
 وهو ظاهر (ولا يضر تفاوت غطاء لحم واحد) في قصاصها لان اسم الموضحة يتعاق بانتهاء الجراحة الى  
 العظام والتفاوت في قدر العوض قل ما يتفق فيقطع النظر عنه كما يقطع النظر في الصغر والكبر في الاطراف  
 (ولو أوضع) شخص آخر في بعض رأسه وفرد الموضحة يستوعب جميع رأس الشاح أوضع جميع رأسه  
 لقوله تعالى والجروح قصاص والقصاص المماثلة ولا يمكن في الموضحة الا بالمساحة وقد استوعبت المساحة  
 ورأسه فوجب وان زاد حقه على جميع رأس الشاح أو أوضع (كل رأسه) أى المشجوج (ورأس  
 الشاح أصغر) من رأسه (استوعبناه) ايضاً (ولا) يكفي به ولا (تتمه من الوجه والقفأ) لانها غير  
 محل الجناية ولو قال ولا تتمه من غيره كان أولى ليشمل سائر الجوانب فان الحكم فيها كذلك وكذلك  
 أوضع منه وجهه الجناني اضيقت لابرقي للرأس لما ذكر (بل يؤخذ قسماً الباقي من رأس الموضحة ولو  
 وزع على جميعها) لتعينه طريقان كان الباقي قدر الثلث مثلاً فانهم به ثلث رأسها وطريق معرفته  
 بالمساحة (وان كان رأس الشاح أكبر) من رأس المشجوج (أخذ) منه (قدر) موضحة  
 (رأس المشجوج فقط) معتبراً بالمساحة لحصول المساواة (والصحيح) وبه قناع الا كثرون يكفي الرضة (ان  
 الاختيار في) تعيين (موضع الى الجناني) لان جميع رأسه محل الجناية فأي موضع أدى منه تعين يكفي  
 الذين بخلاف ما اذا لم يستوعب رأس الجنى عليه فانه يتعين ذلك المحل فقواهم ان الرأس كلها محل الجناية فيما  
 اذا استوعبت رأس الجنى عليه وكذا لو أوضع من به موضحة غير مندملة غيره في موضع موضحة لا يقتص  
 منه وان اندملت موضحة لم يحل القصاص لم يكن موجوداً عند الجنانية والثاني الاختيار في ذلك الى الجنى  
 عليه ان لم يطالب ازيد من حقه وليس هذا كالدين لانه مسترسل في الزمة وصوبه الاذرى وغيره \* (تنبيه) \*  
 محل الخلاف ما اذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد ولو أراد ان يأخذ قدر ما أوضع منه من مواضع من  
 رأسه فلا يصح المنع لانه يؤدي الى مقابلة موضحة بموضحتين فاكثروا تتبع مع امكان استيفائها قصاصاً  
 وأرشاً بخلاف الموضعتين فان له ان يقتص في احدها او يأخذ رأس الاخرى (ولو أوضع ناصية) من  
 شخص (وناصيته أصغر) من ناصية الجنى عليه (غم من باقي الرأس) من أى محل كان لان الرأس  
 كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره بخلاف ما سبق في الوجه والرأس فانهم ما مضوا (ولو زاد  
 المقتص) عدداً (في موضحة على حقه) لزمه قصاص الزيادة لتعمده ولكن انما يقتص منه بعد ائمال  
 موضحته (فان كان) الزائد (خطأ) كان اضطررت يده أو شبهه عدد (أو) عدداً (عفا على مال  
 وجب أرش كامل) لان حكم الزيادة بخلاف حكم الاصل وتغير الحكم كعدمه الجناني (وقيل قسماً) الزيادة  
 فقط بعد توزيع الارش عليه \* (تنبيه) \* محل الضمان في الخطا ما اذا لم تكن الزيادة باضطرار من الجناني فقط  
 والادلاء به ان كان بسبب اضطرار الجاني او الضمان عليه وان قال الزكشى فيه نظار ولو قال المقتص تولدت  
 باضطرارك فانكر في المصدق منهم ما وجهان أحدهما كما استأهروه الباقي تصديق المقتص منه \* (تنبيه) \*  
 كلام المصنف قد يوهم تمكن المستحق من الاستيفاء وسبب أن لا يمكن في الطرف في الاصح فقبل كلامه  
 هنا مبني على مرجوح أو محمول على ما اذا بذور واستوفى في الطرف فزاد على حقه فانه يلزمه قصاص الزيادة  
 وان قلنا انه لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف وصورة الزكشى بصورتين احدهما ان يرضى الجناني  
 باستيفاء المستحق وثانيهما أن يترك المستحق في الاستيفاء فبسي في زائد! قال ابن شهبة وفي الصورة الثانية

تفان (ولو توضعه جمع) فجاءهم على الواحد مجرد واحد (او ح من كل واحد) منهم و  
(مثلاً) اذمان جزء الاول واحد وان عليه فاسبه ما اذا اشتكر الى قطع عضو (وقيل قسمة) بينهما الايمان  
الخير فتقو زع عليهم ويوضح من كل واحد بقدر حصته كالان في المال بخلاف العارف وهذا الخلاف  
اعما هو احتمال الامام \* (تنبيه) \* قد يقتضى كلام المصنف ترجيح وجوب بديه موضحة كاملة على كل  
واحد اذا آل الامر الى البديه وهو الاقرب عند الامام وقطع البغوى بايجاب القسط وصوبه بالبغوى كقطع  
العارف والاوجه الاول كما جرى عليه في الانوار لان الموضحة تنعده بتعدد الفاعل ولا كذلك العارف ووجه  
في الروضة عز الاول الى البغوى والثاني الى الامام ونسب لا هو وقد ذكره الرافعي على البدل  
(ولا تفاع) يدأورجل (صححة بشلاء) بالمدان لم يسر القناع الى النفس والشلل بالان العمل وان لم يزل  
الحس والحركة لم يرجعه ابن الرقعة (وان رضى) به (الجاني) أو شلت يده أو رجله بعد الجناية أو  
تفهمه عبارة المصنف لانتفاء الممانعة وقتها (ولو) خالف صاحب الشلاء (فعل) القناع بعينه اذ  
(لم يقع قصاصاً) لانه غير مستحق (بل عليه دينها) وله حكومة يده الشلاء (فأوسرى) القناع (عليه)  
قصاص النفس لتوقيتها بغير حق وان قد يرد بانته فان قال له اقصها ولم يقل قصاصاً قطعها كان مستوفياً  
لحقه ولا يثنى عليه وان مات الجاني بالسراية لاذنه له في القناع وان قال اقصها اقصها فوجهان أحدهما هو  
الاوجه كقطع به الغوى أن ذلك لا يقع قصاصاً بل على الجاني عليه نصف البديه لانه لم يستحق ما قطع عليه وعلى  
الجاني الحكومة لانه لم يدل على عضو مجازاً والثاني يقع وكان الجاني أدى الجية عن الردى وقبضه المشعر  
أما اذا مسرى القناع الى النفس فان الصحبة نفعاً بالشلاء كما ذكره الرافعي في العارف الثالث وكذا لو كان  
النفس مستحقة الاذى لا يجنى عليه فان الصحبة تؤخذ بالشلاء وعكسه وان لم تخصم الدروق وبما  
فيه اعتبر فيه وعابه الممانعة في الاطراف فتؤخذ كمال الاصابع بذانهم أو فاقدها كفي الرافعي ثم  
الممانعة (وتفع القناع الشلاء) من يدأورجل بشلاء كما اقتضاه قوله ولا تفاع صحبة بشلاء ولكن كماله  
استوى باقي الشال أو كان شال الجاني أكثر ولم يخف نزف الدم والا فلا تفاع نفعاً نفعاً أيضاً (بالصحبة) كما  
بالاولى لانهم ادون حقه (الا أن يقول أدل الحبرة) أى عدلين منهم وان اقتضت عبارة أنه لا بد من  
(لا تفاع الدم) بل تدفع أدواء الدروق ولا تفاع بحسب النار ولا غيره فلا تفاع بها وان رضى الجاني كما  
عليه في الامم مذكران استيفاء النفس بالعارف فان قالوا ينعى نفع النعم (و) الحلال انه (يقنعهم ما سئوا)  
بأن لا يصاب أو شال لثال في تفاع مبنياً بالصحبة فلا تفاع في الجرم وان استأمن في الصفة لان الصفة  
لا تقابل بحال ولذا الوقل الذي بالمسلم أو باليه بالجرم لم يجب للفضيلة الاسلام والحريية شي ولو  
يده أصابعاً حيث تؤخذ دينه الان الاصبع تفرد بالاصبع \* (تنبيه) \* لو قدم قوله  
على قوله الا أن يقول الخ لاستغنى عما قدرته ولو تفاع الشل مثله ثم صرح القاطع لم يقطع لوجود الزيادة  
الاستدانة وان قيل انما تعتبر الممانعة عند الجناية لا عند الاستيفاء بدليل أنه لو جنى ذمى على ذمى ثم أسلم  
فانه يقتص منه أوجب بان المنافع ادعاء قيين أنتم المترك في الحقيقة ما اعتبرنا الاالة الجناية ولو قطع عليه  
يدأورجل أو شال أو فاقصة أصبع ثم شلت يده في الاولى ونقصت الاصبع في الثانية لم يقطع في الاولى  
كما مرر الإشارة اليه لانه الممانعة عند الجناية وتفاع في الثانية فلا بد من القدر لان القصاص قد تفاع  
بما ساعد الاصبغ المذكورة عند الجناية وقدرة الوقل كامل أصبع الوصل على من زاد عليها ثلث الاصبع  
ثم ساعدت عليه اقتص منه لانه صار مماثل له (ويقطع) تنحو (سليم باعسم وأعرج) اذا سأل  
والهسم يملتين معنوين وهو كفي الروضة كما هو اقبه الجهور أهل الامة تشنج في المرفق أو عنق  
أو الذنود وقال ابن الصباغ هو ميل واعوجاج في الرسغ وقال الشيخ أبو حامد الهسم هو التشنج  
بمساره أكثر وهو الاعسر في العرف (ولا أثر) في القصاص في يدأورجل (نخسة أفلأرؤو)

لانه هله ومرض في النافر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص \* (تنبيه) \* محل ذلك في علو النافر كذا في  
 الاذرعى اذا كان خافه ولم يكن جافا والا فلا قصاص كجزم به في الاول المتولى ونص عليه الشافعي في الثاني  
 وجرى عليه الامام وتقطع فائدة الاظفار بقاقتها ولو ثبتت اظفار الاطاع لم يقطع لحديث الزيادة وبؤنه  
 منه ان يد الجاني لو ثبت فيه اصبع بعد الجناية لم يقطع (والصحيح قطع ذاهبة الاظفار بساكنها) لان ادونها  
 (دون عكسه) لان السكامل لا يؤخذ بالناقص \* (تنبيه) \* اعترض على المصنف من وجهين أحدهما  
 ان عبارته تقتضى طرد وجهين في المسئلتين مع أن الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال للامام لوجه  
 بغيره وجهها وعبر فيها بالصحيح ولو قال ولا يقطع سلامة اظفارها بذهابها دون عكسه كان أظهر وأخصر  
 الثاني تعبيره بذهاب الاظفار يقتضى زوالها بعد وجودها لكنه في الروضة كصالحها صورها بن لم يتخلل له  
 ظفر وعليه يعطى التعليل السابق مع أن الحكم واحد لا فرق بين ذاهبها وبين الخلوقة بدونها وإذا  
 قطعت ذاهبة الاظفار بالسامة كان لصاحب السليمة حكومة الاظفار كقوله ابن أبي عسرون ويحتمل  
 الباقي وقال لم أر من تعرض له (والذ كر صحة وشلال كالبد) صحة وشلالا في ما سرجه اذ لا فرق بينهما ما  
 ويجب في دفع الذ كر وفي قطع الانشين وفي اشلالهما القصاص سواء اقطع الذ كر والانشين معاً أم مرتبا  
 وفي اشلال احدهما ان علم سلامة الاخرى بقول أهل الخبرة ولودنهم القصاص فله ان أمكن والا وجبت  
 الدية كما نقله في الروضة عن التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ وان قال الراعي يشبهه أن يكون الذ كر  
 كعكس العظام \* (تنبيه) \* صحة وشلالا منصوبان على الحال من الذ كر وان كان يحكى الحال من المبتدأ  
 خلاف مذهب سيبويه قال الزر كشي ويمكن أن يكونا حالين من الضمير في الجار والمجرور بعد  
 أى كالبد صحة وشلالا (و) الذ كر (الاشل) كفي تحرير المصنف من الاحكام (منقبض لا ينسب  
 وعكسه) أى منسب لا ينقبض أى يلزم حالة واحدة من انقباض أو انبساط ولا يتحرك أصلا وقيل هو  
 الذى لا ينافى في الابد ولا يرسل في الحار وهو بمعنى الاول (ولأثر) في القصاص في الذ كر (للاشارة  
 وعدمه فيقطع غل) أى ذكره (بخصي) وهو منطوع الانشين بجنايتها (وعنبن) وهو العاجز عن  
 الوطء خلافا لثمة الثلاثة أما الثاني فلانه لا شغل في نفس عضو وتعدرا الانتشار ضعف في القلب والدماع  
 وأما الاول فلسلامه ذكره وفدته على الايلاج فهو آكد من ذكر الثاني ولا فرق في الذ كر بين الاكف  
 والمختون وذ كر الكبير والصغير (و) يقطع (أنف صحيح) شهما وغيره (باخشم) وهو من فقد شملان  
 الشم لا يحل حرم الانف وباجذم وان اسود ببقاء الجسار والمنفعة ويقطع أنف سقطت بعضه ولو سقطت بمثل  
 ولو أجذم فان لم يسقط بعضه وكان صحيحا قطع من الصحيح مثل ما كان بقي من أنف الجنى عليه ولو أجذم  
 ان أمكن (و) تقطع (أذن سميع بأصم) وهو من لا يسمع وعكسه كأنهم بالاولى لان السمع ليس في  
 اجرم الاذن وكذا صحة بمسحفة بكسر الشين المحجمة أى بغير جنابة وبخفوة تقباضها شاش لبقاء الجسار  
 والمنفعة من جيع الصوت ورداها ولم يخالف اليد والرجل السلاوين ولا تعلق صحة بخفوة ومثوبة  
 افوات الجسار فيهما والخفوة ما قطع بعضها بل يقتص فيها بقدر ما بقي منها كاسرو تقطع بخفوة  
 بصحة وبؤنه أروش ما نقص منها وثقب الاذن الشاش كالخرم فيما ذكر \* (تنبيه) \* التصاق الاذن  
 بعد الابانة لا يقطع القصاص ولا الدية لان الحكم يتعلق بالابانة وقد وجدت ولا يوجب قصاصا ولا دية  
 بقاها ثانيا لانها مستحقة الزالة ولا مطالبة للجاني بقطعها وأما التصاقها وقطعها ثانيا فبل الابانة فيسقط  
 القصاص والدية عن الاول وبوجهين على الثاني وللجنى عليه حكمه على الجاني أو لا ويجب قطع الاذن  
 الميانة اذا التصقت ان لم يخف منه محذور التيمم ليجاسه فباطن الاذن بالدم الذى ظهر في محل القطع فقد  
 ثبت له حكم النجاسة فلا يزال بالاستيطان بخلاف ما اذا كانت معلقة بجداره والتصقت فانه لا يجب قطعها  
 وانما أوجبنا القطع ثم لدم لان المنصل منه بالمبان قد خرج عن البدن بالسكبة فصار كالاجنبي وعاد اليه

بالإسالة، وإلهذا لم ينف عنه وإن قل بخلاف المتصل منها، ولو استوفى الجنى عليه بعض الأذن والنقص  
فإنه قطع مع باقيه لاستحقاقه الأمانة (لا) تؤخذ (عين صحته بحد فعمياء) ولومع بقاها وادها وبأضها  
لأن العين القائمة كاليد السلام فلا تؤخذ بها البصرة لأنها أكثر من حقلان البصر في العين بخلاف السمع  
والشم وتؤخذ العمياء بالدهية إن رضى الجنى عليه لأنها دون حقه \* (تنبيهه) \* لا يصح عطف عين  
على ما قبله لأن العادل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذلك قدرت في كلامه تؤخذ لأنه أنسب  
ويقطع جفن البصير بجفن الأعمى أنسادى العضوين في الجرم والصحة والبصر ليس في الجفن لكن  
لا يؤخذ جفن له أهداب بما لأهدابه (ولا) يقطع (لسان فاطق) أى متكلم (بانوس) لأن  
المنطق في جرم اللسان ويجوز عكسه إن رضى الجنى عليه لأنه دون حقه ولا يجب معه شئ ويقطع لسان  
ناطق بلسان رضيع إن ظهر فيه أنرا المنطق بحيث يحركه عند البكاء وغيره كذا أفلاطون هنا لكن ذكر أن  
كتاب الديان ما حمله أن المذهب وجوب الدية في لسان الرضيع الذي لم يظهر فيه أنرا المنطق كقطع يده  
أورد جله لأن الظاهر السلام فهو مقتضى ذلك وجوب الفصص فيه ذكره الاستوى وأوجب بالله لا يلزم  
من وجوب الدية وجوب الفصص لأنه يدرأ بالشبهة والارتي أن يقال إن بلغ أوان المنطق ولم ينكح  
لم يجب الفصص وإن لم يبلغ ذلك وجب ويحمل عليه قول شيخنا في شرح الروض والأوجب وجوبه  
كما لو قطع يده عقب الولادة فإنه يجب إيهام الفصص (وفي قطع السن فصص) قال إمامنا والسن بالسن فم  
لا تؤخذ الذي يبال فلهما أو التي فيها مفر بحيث لم تصلح له مضغ أو كان بم الفصص يقص به أو أنها يكن  
كانت إحدى نبتيه أنقص من الأخرى أو كانت مضطربة أصابها شدة الأكلها ولا تؤخذ صحفة  
عكسورة ويجوز عكسه مع أو ش الذهاب من المكسورة وتؤخذ العليا بالعليا والسفلى بالسفلى و(لا)  
فصص (في كسرهما) بناء على ما سبق من عدم وجوب الفصص في كسر العظام نعم إن أمكن فيها  
الفصص فمن النص أنه يجب لأن السن عظام مشاهد من أكثر الجوانب ولأهل الصناعة آلات فقلامة  
بعضهم يعلم في الضبط فلم يكن كسائر الأعضاء واحتج لذلك بحديث البخاري عن أنس بن النضر أن أخذ  
الربيع كسرت ثلبة بارية من الأنصار فطلبوا الأوش وطلبوا العفر فأنزل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فامر بالفصص فقال أنس أنكسرت ثلبة الربيع بارسول الله لا والذي بعثك بالحق لا تكسر نبتيها  
فقال صلى الله عليه وسلم كتاب الله الفصص فرضى القوم وعفوا وبقي على ذلك الباقي إنهم ألوانت  
من لم يشرع معاداة فاقصة اقتص في الزيادة إن أمكن (ولو قطع) شخص مشغور وهو الذي سقطت رايته  
وهي أربع تثبت وقت الرماح بعنبرة وطها لاستقوط الكل فإله في الأنوار ونسمة غيرها بالزواضع  
بجواز علقته المجاورة أو غير مشغور (سن) كبير أو (مغير لم يغير) بضم أوله وسكون ثمانية المثالث ونفع  
ناله المجمع أى لم تسقط أسنانه الر واضع التي من شأنه الاستسقوط ومنها المقلوعة (فلا ضمان في الحال)  
بقصاص ولاديه لأنه لم يهتق أن لا يله إلا أنها تدو غالبا فاستبها الشمر \* (تنبيهه) \* لو حذف المصنف سبع  
لكان أخضر واستغنى عما قدرته (فإن جاء وقت نبتاتها بان سقطت البواقي) من الأسنان (وعدن)  
أى نبتن (دونها) أى المقلوعة (وقال أهل البصر) أى الحبرة (ففسد المنبت) بحيث لا يتوقع نبتان  
(وجوب الفصص) فيها حيث شذ لا بأس من عودها فإن قالوا يتوقع نبتان إلى وقت كذا انتقار فإن معنى  
الوقت ولم تعد وجوب الفصص (ولا يستوفى له) أى لا مغير (في صقره) بل ينتقل بلوغه ليستوفى لأن  
الفصص لا تنشى وإنما ذكر المصنف هذا وإن استغنى عنه بما سباني في قوله وينتقل كمال مبهم لأن  
ذلك في الوارث وهذا في المستحق نفسه فإن ما قبل قبل بلوغه اقتص وارزه في الحال أو أخذ الارش وإن مات  
قبل حصول اليأس وقبل تبسي الحال فلا قصاص لوارثه وكذا لاديه على الأصح كما ذكره الشرحان في  
الديات \* (تنبيهه) \* سكت المصنف صا إذا نبتت سليمة لوضوحه فإنه لا قصاص فيها ولاديه وإن نبتت

سوداء أو معوجة أو ببق شين أو نبتت أطول مما كانت أو نبتت معها من ثمانية في حكومة وان نبتت أقصر  
مما كانت وجب تقدير رأس النقص من الارش أو القصاص ان أمكن كما مر عن الباقي (ولو قطع)  
منغور (سن منغور فنبئت) قبل أخذ مثلها من الجاني أو الارش عنها (لم يسهط القصاص في  
الانظار) لان عودها نعمة جديدة من الله تعالى اذ لم تجر العادة به ككلو النخلة الجائفة أو اندمات  
الموضحة أو نبت الانسان اذ لا يسهط بذلك دية ما ذكر والثاني يسهط كما صغير اذا عاد سسه لان ما عاد فقام  
مقام الاول فكان له لم يسهط وعلى القولين المحض عليه أن يقتصر أو يأخذ الارش في الحال ولا  
ينظر عودها فان نبتت بعد أخذ مثلها فليس للجاني قطعها ولا أخذ الارش أو بعد أخذ الارش  
فليس له استردادها \* (تنبيه) في فاسح سن المنغور النابتة القصاص فان قطعها منه الجاني وقد اقتصر  
منه وجب عليه الارش للقطع الثاني لان ما وجب فيه القصاص وهو سن الجاني قد فات وان كان قد  
أخذ أرشها للقطع الاول اقتصر منه للقطع الثاني وأخذ منه الارش وان لم يأخذ منه شيأ ولم يقتصر  
لزمه قصاص وأرش أو ارشان بلا قصاص وسكت المصنف عما لو قطع بالغ غير منغور من منغور وحكمه  
أن المجني عليه يخير بين الارش والقصاص ولا أرش يكفي أخذ البدل الاشلاء بدل الصبيح وانقطع عليه بذلك  
فلو عادت السن لم تقام ثانياً يخرج بالبالغ الصغير فانه لا قصاص عليه وعما لو قطع غير منغور سن مثله  
وحكمه أنه لا قصاص ولا دية في الحال لما مر فان نبتت سن المجني عليه فلا قصاص ولا دية وان لم نبتت وقد  
دخل وقت نبتانها اقتصر من الفاعل أو أخذ منه الارش فان اقتصر ولم تعد سن الجاني فذلك وان عادت  
كان له قطعها ثانياً ليعقد مذبذبها كما أفسد مذبذبته فان قيل قياس ما مر في قطع غير المنغور سن المنغور انها  
لا تقبل هذا ثانياً أجيب بان القصاص ثم انما توجه لسن مماثلة لسن المجني عليه وهي لم توجد بعد فلما  
لم يصبر الى وجودها وقام الموجودة غير المماثلة سقط حقه كافي الشلاء وهذا توجه الى الموجودة لمماثلتها  
المقوضة فاذا قطعها لم يفسد مذبذبها فلع المعادة ليعقد مذبذبها كذب المجني عليه وظاهر هذا التعليل  
أنها تقبل ثالثاً وهكذا حتى يفسد مذبذبها وظاهر ما تقدم أنه اذا طاعت سن المنغور ثانياً أنها نعمة جديدة  
أنها لا تقبل وهو الظاهر ولذلك انتصروا على القاطع ثانياً (ولو نعت يده) أي شخص (اصبعها)  
مثلاً (فقط) أي (كاملة) أصابعها فان شاء المجني عليه فله أخذ الارش وان شاء (فقطع) يدا الجاني  
(وعليه) أي الجاني (أرش أصبع) لانه قطع منه أصبع لم يستوف قصاصها فيكون له أرشها وعكس  
هذه الصورة (د) هو (لو قطع كامل) أصابع اليد (نافضة) أصبعها مثلاً (فان شاء المقتطوع أخذ  
دية أصابعه الأربع وان شاء أقطعا) لانها اذا دخلت في الجنابة ويمكن استيفاء القصاص فيها وليس له  
قطع اليد الكاملة لما فيه من استيفاء الزيادة ولا اقط البعض وأخذ أرش الباقي (والاصح ان حكومة  
مما ينشئ تجب ان تقام) المقتطوع الاصابع الأربع و (لا) تجب لانها من جنس الدية (ان أخذ ديتها)  
بل تندرج الحكومة في ذلك لانها من جنس الدية قد دخلت فيها دون القصاص فانه ليس من جنسها  
والثاني لا تجب اذا أقطعت وتدخل تحت قصاص الاصابع كندخل تحت ديتها فانه أحد موجبي الجنابة  
(و) الاصح (أنه يجب في الحالين) وهو ما لا يلتزم حالة أخذ الدية (حكومة خمس الكف) الباقي  
وهي ما يقابل مثبت أصبعها اباية أما في حالة لقط الاصابع فجزأ كافي الترح والروضة وان أوههم كلام  
المصنف جريان الخلاف فيه وأما في حالة أخذ الدية فعلى الاصح لانه لم يستوف في مقابلته شيء فيجوز اندراجه  
فيه والثاني المنع وهو خاص بحالة أخذ الدية كما نقرر لان كل أصبع يستنبع الكف كما يستنبعها كل  
الاصابع ويأتي ما ذكر فيها لو كانت يدا الجاني زائدة أصبع ويد المجني عليه معتدلة فاقط المجني عليه أصابع  
الجاني الخمس (ولو قطع) شخص (كنا بلا أصابع) عليها (فلا قصاص) عليه (الأن تكون كفه)  
أي الفاعل (مثلاً) لفقد المساواة في الاول ووجودها في الثانية \* (تنبيه) قوله الآن تكون كفه مثلاً

ان جعل على حجة الجناية اقتضى ان وجود الاصابع مانع من الوجوب وليس مراداً بل اعماماً وما من من  
 الا يبقاها لا الوجوب فاداسه فقلت الاصابع حصلت القدرة على الفحص في الكف فيقتضى كسر سوابه  
 فيها اذا قطع عليه اليد الاثلة الوصل من دون الاثلة العليا كمررت الاشارة اليه وان جعل قوله منكر  
 على فمصر مع ويؤخذ منه لو كان فانها عند الجناية بما ربي الاولى (ولو قطع فانصص الاصابع كلها  
 قطع) المستحق (كفره واخذدية الاصابع) لان لم يستوف شيئاً مقابلها \* (تنبيه) \* هذه المسئلة  
 فدللت مما مر في قوله ولو قطع ناقص البسد اصبع يد كاملة (ولو شلت) بفتح الشين المحسنة كفي  
 الاصاح وحده غير الضم (اصبعاء) مثلاً (فقطع يد كاملة فان شاء) المجنى عليه (لغذا) اصابع الجاني  
 (الثلاث السابعة) لانها سارية لاصابعه (واخذدية اصبعين) لانه في الوصول الى تمام حقه مع ثلاثة  
 اثناس حكومة الكف على الاصبع وسكت المصنف عن ذلك مما افهمه مما سبق فيه الوقطع كامل فانصة  
 (وان شاء) المتناوع (قطع يده وقطع يدها) وليس له طلب ارشاً لاصبعين الشلادوس كولو كانت يده  
 شلاداً جميعها الاستحقاق شبايع قطعها في البض اولى \* (تنبيه) \* لو قطع من له ست اصابع أصابعاً  
 منه دلة لغا المعتدل خمس اصابع واخذ سدس دية يد وحكومة خمسة اشداس الكف ويحتمل في  
 السدس بالاجتهاد ولو التبت الزائدة فالاصيلة دلا قطع وان اقله خمسة كفاه ويزور ولو قطع ذوات  
 اصبع منه تدل فطعت أصبعه المائله للمفاوعة واخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو يعبر وثلاث  
 لاصبعها عشرة وسدسها ثمانية وثلاث والنفوت بينهما ماد كرفاه ولو قطع معتدل البسدادات الست  
 الاصيلة قطع يده واخذ منه ثلثي الزيادة المشاهدة فان قطع أصبعه منها فالاقتصاص عليه ما فيه من اشدس  
 سدس بل يجب عليه سدس دية وان قطع اصبعين منها فاقطع صاحبهما منه اصبعاً واخذ ما بين خمس دية  
 يد وثلاثها وهو ستة ابعرة وثلاث وان قطع منها ثلاثاً فقطع منها اصبعاً واخذ ما بين نصف دية اليد وخمسة  
 وهو خمسة ابعرة وقطع اصبع ذات اربع اماناً له اصيلة بغيره تدل كما جزم به ابن المقرئ وجري عليه  
 البعوى في تعليقه اذ لا تفاوت بين الجنتين بخلاف من له ست اصابع لا قطع يده بل يقطع ثلاث اماناً  
 في منصالات العدد وقيل لا قطع لم او جري عليه البعوى في تنبيهه بل يقطع ثلاث اماناً ويؤخذ النفوت  
 وقطع اثنان من له اربع اماناً بالمسئلة المعتدل مع اشدس ما بين الثلث والرابع من دية اصبع وهو  
 خمسة اشداس بعير لان اكلة المعتدل ثلث اصبع واكلة الفاطع ربع اصبع وان قطعها المعتدل  
 دلاقتصاص ولزمه ربع دية اصبع وان قطع منه المعتدل اقلتين قطع منه اكلة واخذ منه ما بين ثلث ديتها  
 ونصفها وهو ربع وثلاثان

\* (فصل) \* في اختلاف ولي الدم والجاني اذا (قد) شخص شخصاً (ملفوظاً) في ثوب أو دم عليه جداراً  
 (وزعم) أي ادعى (موته) حين القتل والهدم رادى الولى حياته حينئذ (صدق الولى يومئذ في الاطراف)  
 وان كان مافوقاً على هيئة التكفين لان الاصل بقاء الحياة فاشبه من قتل من عهده مسلماً وادعى رذنه والثاني  
 بصدق الجاني وصحة الشئ في التنبيه واخره المصنف عليه في تجهده لان الاصل براءة الذمة وقيل يفرق بين  
 أن يكون مافوقاً على هيئة التكفين أو في ثياب الاحياء قال الامام وهذا الاصل له \* (تنبيه) \* محصل  
 الخلاف اذا تحققت حياته قبل ذلك أما اذا لم تتحقق فيجب كمال البلقي ان يقطع بتصدق الجاني لان  
 الاصل براءة الذمة ولم يعارضه أصل آخر واذا حلف الولى فلجأحاف عيما واحدة بخلاف نظيره في القسامة بخلاف  
 خبث عينا لان الخلاف ثم على القتل وهما على حياة المجنى عليه وسوى اليقين بين البابين والفرق ظاهر  
 والواجب بحلف الولى الدية لا القصاص كما مر حجه في الروضة لانه يدرك بالشبهة بخلاف ما لو ادعى على الوكيل  
 في القتل فهو الولى ونسكل عن اليمين وحلف الولى فانه يستحق عليه القصاص لان البعوى المرددة  
 كاليمين أو كالاقرار وكلاهما يثبت به القصاص والولى أن يقيم بنسبة بحياة الموقوف ولو رآه بلفظ

أو يدخل البيت الشهادة بجبانته وإن لم يبقه حاله القدر والهدم استصحابا لما كان ولا تقبل شهادته بأنه  
رآه يلف أو يدخل البيت (ولو) قتل شخصاً ثم ادعى رقبته وأنكر الولي صدق الولي يمينه لأن الغالب  
والظاهر الحرية وإلحاق حكمه بحرية الألقاط المجهول ولأن (قطع طرفاً) لغیره أو جنى على عضوه (وزعم  
نقصه) كشال أو خرس أو فقد أصبع وأنكر الجاني عليه (فالمذهب تصديقه) أي الجاني يمينه (إن أنكر  
أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد والرجل واللسان والعين (والأ) بأن اعترف بأصل السلامة وأنكره  
في عضو باطن كالخف (فلا) يصدر الجاني بل الجاني عليه يمينه والفرق عسراً فامة اليمين في الباطن  
دون الظاهر والأصل عدم حدوث نقصه والثاني تصديق الجاني مطابقاً لأصل البراءة والثالث تصديق  
الجاني عليه مطابقاً لأصل السلامة وهذه الأقوال الثلاثة مختصرة من طرق \* (تنبيه) \* لو قال بدل قطع  
جنى على عضو لمكان أولى ليشمل ضوء العين وذهاب السمع والشم ونقصهما والمراد بالباطن كإفاله  
الرائي ما يعتاد ستره مروءة وقيل ما يجب وهو العمود وعلى هذا يختلف حكم الرجل والمرأة وإذا صدق  
الجاني عليه قال المذبح فالواجب الدية وهو قاس ما سرق في الغنم والذي صرح به الماوردي ونقله  
ابن الرفعة عن مقتضى كلام البندنجي والأصحاب وجوب القصاص واستشككه بما سرق في الملقوف  
وفرق غيره بأن الجاني ثم لم يترف يدل أصلاً بخلافه هنا وإذا صدقنا الجاني احتج الجاني عليه إلى يمينه  
بالسلامة ثم الأصح أنه يكفي قول الشهود كان صحيحاً ولا يشترط تعرضهم لوقت الجناية ولهم الشهادة  
بسلامة البدن والذكور بقرينة الانقباض والانبساط وسلامة البصر بقرينة توقيفه المبالا والطالة تأمل لما  
براه بخلاف التأمّل البسيط لأنه قد وجد من الاعى ولو قطع شخص كف آخر مثلاً واختلاف في نقص أصبع  
صدق منكر الوجود يمينه (أو) قطع (يديه ورجليه فنان) الجاني عليه (وزعم) الجاني  
(سراية) أي أنه مات بالسراية أو قال فنانته قبل الاندمال فتجب دية واحدة (و) زعم (الولي) اندمالا  
(مكناً) قبل موته (أو) زعم سبباً آخر للموت عنه كقوله قتل نفسه أو قتله آخر (فالأصح) المنصوص  
(تصديق الولي) بيمينه لأن الأصل عدم السراية ولموافقه الظاهر فتجب ديتان والثاني تصديق الجاني  
بيمينه لاحتمال السراية فتجب دية واحدة واحترز به من عمال يمكن له صرغمه كقوله اندمال الجرح  
بعد يوم أو يومين فصدق الجاني في قوله يلايين كصرحه الرائي أما إذا لم يعين الولي السبب فبظن أن أمكن  
الاندمال صدق الولي بيمينه أنه مات بسبب آخر وإن لم يمكن الاندمال صدق الجاني أنه مات بالسراية أو بقتله قال  
ابن المقرئ بيمينه وهو كإفاله شيخنا ظاهر في دعوى قتله أمافي دعوى السراية فصدق باليمين كمنظيره في المسئلة  
السابقة ولو قال الولي للجاني أمت فنانته بعد الاندمال فليكن ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الاندمال فليكن  
دية وأمكن الاندمال خاف كل منهما على ما دعه وسدعت الثالثة بخلاف الجاني خلفه أفاد سقوطها  
وحلف الولي أفاد دفع النقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فإن لم يمكن الاندمال حلف الجاني عملاً بالظاهر  
(وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم الجاني سبباً) آخر له وتغير القطع كشرب سم موح وهو بضم الميم  
وفتح الواو وتشديد الحاء المهملة الذي يقتل في الحال حتى لا يلزمه الانصاف دية (و) زعم (الولي سراية)  
من قطع الجاني فعليه كل الدية فإن الأصح تصديق الولي بيمينه سواء أعين الجاني السبب أم أمهه لأن  
الأصل عدم وجود سبب آخر وقدّم هذا الأصل على أصل براءة الذمة لتحقق الجناية فإن قيل فياس  
ما تقدم في المسئلة قبلها من أن يخرج تصديق الولي أنه مات بسبب آخر بشرطه السابق تصديق الجاني هنا لأن  
الأصل عدم وجود سبب آخر أجيب بأننا إنما صدقنا الولي ثم مع ما ذكرنا الجاني قد اشتغلت ذمته بظاهرها  
بدينين ولم يتحقق وجود المسئلة لاحد ما هو السراية فكانت الحالة على السبب الذي ادعاه الولي أقوى  
لذمه وأدعاه تصدق بالأصل وهو شغل ذمة الجاني وإن عاد الجاني بعد قطع يده فقتله وإدعى أنه قتله قبل الاندمال  
حتى يلزمه دية وإدعى الولي أنه قتله بعده حتى يلزمه دية ونصف صدق الجاني بيمينه لأن الأصل عدم الاندمال

ولو تدارع الولي وقاطع البدن أو البس في مضي زمن إمكان الاندمال صدق مشكرا المكان بيمينه لان  
 الاموال عدمه ولو قطع شخص أصبع آخر قد اوى جرحه ثم سقطت اليد فقال الجرح نجا كل من  
 الجرح وقال الجاني من الدوام صدق الجرح بيمينه عملا بالظاهر الا ان قال فعل الظهيرة فان هذا الدواء يأكل  
 اللحم الحي والميت فيصدق الجراح بيمينه (ولو أؤذنه وضعت بين ورفع الحاجز) بينه وبين الجميع عد  
 أو بشبهه أو ضمنا (وزعمه) أي الرفع (قبل اندماله) أي الايضاح حتى يجب ارش واحد ووزعم  
 الجرح ان الرفع بعد الاندمال حتى يجب أرض ثلاث وصحات (صدق) الجاني بيمينه (ان أمكن)  
 عدم الاندمال بان قصر الزمان لان الظاهر منه (والا) بان لم يمكن عدم الاندمال بأن طال الزمان (حلف  
 الجرح) انه بعد الاندمال (وثبت له أركان) له وضعت الارض والثانية عملا بالظاهر في الجاني (قبل  
 د) أرض (ثالث) لرفع الحاجز بعد الاندمال لانه ثبت رفع الحاجز بانه تراه وثبت الاندمال بيمين الجاني  
 عليه خصات وموصفة ثالثة وأجاب الاول بأن الله مدافع للقص عن أرضين فلا يجب أرضا آخر  
 \* (تتمه) \* لو قال الجاني عليه أثارفت الحاجر أو رفعه آخره وقال الجاني ل اثارفته أو رفعه بالسراية صدق  
 الجاني عليه بيمينه لان الموصفين موجبان أرضا فاعطاه ثبوتهم ما استمرارهما وان قال الجاني لم أوضع  
 الا واحدة وقال الجاني عليه بل أوصفت وصحتين أثارفت الحاجز بينهما صدق الجاني بيمينه لان الاصل  
 براءة الذمة ولم يوجد ما ينافي وجوب الزيادة

\* (فصل) \* في مستحق الفداء ومستوفيه (الصحيح) المنصوص (ثبوت) أي الفداء في النفس ابتداء  
 لا في ما من القتل (اكل وارث) خاص من ذوي الفروض والعصبة أي برته جميع الورثة لا كل فرد فرد  
 من الورثة كجودهم كلامه والجزائر انفراد الواحد منهم بالفداء وليس مرادا ويقسم الفداء  
 بين الورثة على حسب ارشهم لانه حتى يورث فكان كالمال ولو خاف قتل برته جميع الورثة لا كل فرد فرد  
 الباقي وان شافى يثبت للعصبة الذكورية خاصة لان الفداء اصل لرفع المعارف اختص بهم كولاية النكاح والثالث  
 بسفحة الوارثون بالنسب دون السبب لانه ما عساه بالوت فلا حاجة الى النسب في أمناصص العارفين اذ امان  
 مستحقه فانه يثبت لجميع الورثة فعلمنا قال الباقي ويحتسب جريان السبب الذي في النفس فيه لكنهم  
 لم يذكروه \* (تنبيه) \* قد سبق ان الجرح اذا ارتد ومات بالسراية ففقهه هدر وبس في جرحه فريه  
 المسلم مع أنه غير وارث وشرح بالوارث الخاص العام فان فيه قولين هل يقتص أولادها وأهلها أم يقتص  
 وهابيه يقتص الامام مع الوارث غير المتزولة أن يفد على مال ان رأى المعصية في ذلك وقباس نورث  
 ذوي الارحام في غير الفداء أن يقال به فيه أيضا ومحل ثبوت الورثة في غير قطع الطريق أما فيه  
 فالفداء يتم بشرطه الا حتى في باب قاطع الطريق وبه في الامام دون الورثة (وبنقل) حتى ما في غير  
 قاطع الطريق (غالبهم) الى حضوره أو اذنه (وكل صبيهم) يباوغيه غائلا (و) كمال (بمنوعهم) بما فاته لان الفداء  
 لا تشي خقه النفوس الى غير المستحق ولا يحصل باستيفاء غيره من ولي أو كما أوصى أو بقتل الورثة ولو حكم  
 لا كبير كما حكم باستيفاء الفداء لا يقتص حكمه في أصح الوجهين كما هما والدار وباني عن جده وإذا كان  
 المصبي والمجنون فقير من محتاجين للتفقة لاولي المجنون غير الموصي المفعول عليه دون ولي المصبي على الاصح  
 في الروضة في كتاب اللقيط لان المصبي غاية انتشار بخلاف المجنون وقيل يجوز لاولي في المصبي أيضا وجري عليه  
 في التنبيه وأقره عليه المصنف في تصحيحه ونهت في شرحه على ضعفه أما في قاطع الطريق فلا ينفرد كركا  
 قاله الزركشي فانه لا يصح العفو عنه (ويحبس القتيل) أو القاطع حتما كما جزم به الماوردي والرواني  
 الى أن يزول المانع حتما الحق المستحق لانه مستحق قتله وفيه اتفاق ليس ومنفعة فاذن ذراستها فاعطاه  
 أن لفناء نفقه بالحبس ولا يحتاج إلما كم في حبسه بعد ثبوت القتل عنده الى اذن الولي والغائب كما قاله الرواني  
 وغيره (ولا يتخلل بكفيل) لانه قد مر بقبول الحق \* (تنبيه) \* محل الحبس في غير قاطع الطريق أما فيه



والقصص مختم بشرط فلا يؤخر (وليتفقوا) أي مستحقة القصص المذكورة الحاضرون (على مستوف) له منهم أو من غيرهم وأبسطهم أن يجتهدوا على مباشرة استيفائه لأن فيه زيادة تعذيب للجاني ويؤخذ من العلة أن لهم ذلك إذا كان القصص وهو أغرق أو غرق وهو كذلك كما صرح به الباقي \* (تنبيه) \* يستتر في المستوف الذي يتفقون عليه أن يكون مسلماً إذا كان المقتول مسلماً وأن لا يكون من المستحقين للقصص إذا كان القصص في طرف بل يتعين توكيل أجنبي إذا لم يأذن الجاني كما سيأتي (والا) بأن لم يتفقوا على مستوف بل أراد كل منهم أو بعضهم أن يستوفيه بنفسه (فقرعة) بينهم واجبة كما قاله الروابي لعدم الزينة فمن خرجت قرعته تولد بأذن الباقيين بعدها بخلاف نظيره في التزويج فإن من خرجت قرعته من الأولياء تزوج ولا يحتاج إلى أذنهم بعدها لأن القصص مبني على الضرر والأسقاط ولجميعهم ولبعضهم تأخير كسقاطه والنسكاح لا يجوز تأخيرها عند الطالب \* (تنبيه) \* محل وجوب القرعة إذا كان القصص ببحار أو مثل يحصل به زيادة تعذيب فإن كان بالغرق أو غرق أو رمى صخرة أو نحو ذلك فلا ورثة للاجتماع عليه كالمسألة ولا حاجة للقرعة وعلى وجوب القرعة (بدخلها العاجز) عن الاستيفاء كشج و امرأة لأنه صاحب حق كالقادر (ويستنب وقيل) وهو الأصح عند الأكثر كما في الروضة (لا بدخل) وصحة في الشرح الصغير ونص عليه في الآم وقال الباقي أنه المعتمد في الفتوى وقال الروابي في البحران الأول غاما لاتهم الاستيفاء فيخص بأهله وعلى هذا لو خرجت لقوى فحجز قبل الاستيفاء أعيدت للباقيين \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم في المرأة تخصصها بالعاجز فلو كانت قوية جازأها الاستيفاء وبه صرح القاضي (ولو بدر) أي أسرع (أحدهم) أي المستحقين للقصص (نفسه) أي الجاني قبل العفو (فلا يظهر) أنه (لأفصا) عليه لأن له حقاً في قتله فيدفع حقه العفو بدعته كما إذا وطئ أحد الشريكين الأمة المشتركة لا يلزمه الحد (والباقيين) من المستحقين (قسما الدية) لفوات القصص بغير اختيارهم (من تركته) أي الجاني لأن المبادر فيه وراء حقه كالأجنبي ولو ناله أجنبي أخذ الورثة الدية من تركته الجاني لأن الأجنبي فكذا هنا ولو ارث الجاني على المبادر قسماً ما زاد على قدر حصته من الدية (وفي قول من المبادر) لأنه أضاف ما يستحقه وهو غيره فليزله ضمان حق غيره وفي قول يخرج أنهم بالخيار ومقابل الظاهر عليه القصص لأنه استوفى أكثر من حقه فأنشبه ما لو استحق طرفاً فاستوفى نفسه وعلى هذا إذا انقضى منه استحق ورثته قسماً من تركته الجاني كالباقين \* (تنبيه) \* محل الخلاف ما إذا علم تعزيم القتل ولم يحكموا حكمه بقصاص ولا منع فإن جهله أو حكم له به حكمه فلا قصاص قطعا أو حكموا حكمه بمنعه من القصص فعليه القصص جزماً وفيه محل الدية إذا قتله المبادر جاهلاً بالتحريم فولان أو جهوما كما قاله بعض المتأخرين أنهم على العاقلة (وان بادر بعد عفو غيره) من المستحقين (لزمه القصص) في الأصح سواء أعلم به فو غيره أم لا لارتفاع الشبهة لأن حقه من القود سقطا بعفو غيره فان قيل الوكيل إذا انقضى جاهلاً بالعزل لا قصاص عليه فهلا كان هنا كذلك أجيب بان الوكيل يجوز له الإقدام بغير إذن ولا يجوز لأحد الورثة الإقدام بعد خروج القرعة إلا بأذن منهم \* (تنبيه) \* بادره في بدر (وقيل لا) قصاص عليه (ان لم يعلم) بعفو غيره (و) لم (يحكم قاض به) أي بنى القصص عن المبادر وظاهر عبارته اختصاصه بحبان هذا الوجه بانتفاء العلم والحكم معا وليس مراد ابل أحدهما كافي الآن بحكم على أن الواو في كلامه يعني أو فصيح ويرجى عدم الفصا في نفيهما أو العلم فقط بعدم العلم وفي نفي الحكم بشبهة اختلاف العلماء فإن منهم من ذهب إلى أن لكل وارث من الورثة الانفراد باستيفاء القصص \* (تنبيه) \* أفهم كلامه أن الخلاف وجهان مع أنه قولان كما صرحه الزركشي وأفهم أيضاً لزوم القصص في صورة الجهل بالعفو وهو الظاهر وان لم يصرح فيها في الروضة بتصحح واثم أيضاً لزوم الفصا جزماً بعد العلم بالعفو وحكم الحاكم بالسقوط وبه صرح في الروضة وأصلها وإذا انقضى منه الجاني فنصيبه لورثته في تركته

الجاني فان فاعله وارث الجاني عمل بغيره في العفو من وجوب المال وعدمه (ولا يستوفي قصاص)  
 في نفس أو غيرها (الابا ذن الامام) فيه مظهر ولا وجوده يقتضي الاجتهاد لاختلاف الناس في شرائها  
 الوجوب والاستيفاء \* (تنبيه) \* المراد بالامام هنا الاعتقاد أو نائبه وكذا القاضي كما صرح به الماوردي  
 واقتضاه كلام الرافعي في باب أدب القضاء فانه ذكر أن القاضي يستغنى بولايته إمامة الحدود ومظاهر كلام  
 المصنف أنه لا يشترط حضور الامام بل يكفي اذنه وكذلك لكن بسن حضوره أو نائبه وحضور شاهدين  
 وأعان السامعان وأمر المقتض منه بما عليه من صلاة يومه وبالوصية بما له وعليه وبالتوبة والرفق  
 في سرقته الى موضع الاستيفاء وسره وروته وسد عينه وتركه مدد العتق وكون السيف صارما الا ان  
 قتل بكال فيقتص به ويشترط أن لا يكون السيف مسموما ويستثنى من اعتبار اذن الامام صور احداها  
 السيد فانه يستوفي القصاص من رقيقه على الاصح كما اقتضاه كلام الشيخين نائبها اذا لم يثبت لابي  
 كما يحتمل ابن عبد السلام وفيه مناه كما قال الزركشي ما اذا كان بجاني الامام وفيه ووافقهم ما قول الماوردي  
 ان من وجبه على شخص حد قذف أو تزوير وكان بيادية بعبادة عن السامعان له استيفاءه اذا قد وعليه  
 بنفسه ناله اذا كان المستحق مضطرا لاد قتله قصاصا أو كله قاله الراعي في بابيه (فان استقل) مستحق  
 القصاص بالاستيفاء في غير ما استثنى اعتدبه لانه استوفي حقه و (عزر) لافتياته على الامام ويؤخذ  
 من ذلك انه اذا كان جاهلا بالمتع أنه لا يعزر وهو ظاهر كما بحثه الزركشي لانه مما يحق ولو قتل الجاني بكال  
 ولم تكن الجنابة بمنه أو بعموم كذلك عزر وان استوفي طرعا في يوم فقاتلته نصف الدية من ماله  
 فان كان السهم موحدا لم يمتد القصاص (ويأذن) الامام أو من ذكره (لاهل) من مستحق القصاص  
 في استيفائه بنفسه (في نفس) اذا طلب ذلك ليكمل له النش في واحترز بالاهل عن غيره كالشيخ والزمن  
 والمرأة فان الامام يأمره أن يستبب الجاني استيفائه بنفسه من التعذيب وعسا اذا قتل ذمي ذميا ثم أسلم  
 القاتل فانه لا يمكن الوارث الذي من القصاص فانه غير اهل في الاستيفاء من مسلم ثلاثا مسلما كافر على مسلم  
 ويأذن له في الانتصاف ويؤخذ من ذلك أنه لا يصح أن يوكل المسلم ذميا في الاستيفاء من مسلم وبه صرح  
 الراعي في كتاب البغاة والخبيث به الشيخ عز الدين حد والجاني لما بحثي منه من الحيف و (لا) ياذن لاهل  
 (في طرف في الاصح) المصوص لانه لا يؤمن منه الحيف بترديد الا كلمة مثلا فيسرى أو يزيد في التعذيب  
 والثاني ياذن له كالنفس لان ابانة اعارف مضبوطة ولا ياذن أيضا في حد قذف فان تفاوت الضربات كثير  
 وهو جريص على المبالغة فلو لم يميز في التعزير \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن المانع وحكمه احكم  
 الطرف فادافع عنه لم يمكن من الاستيفاء بالاعسح بل يؤمر بالتوكيد ليه كما ذكره في التنبيه وأقره  
 المصنف عليه في الصحيح (فان أذن) من مر لاهل في الاستيفاء (في ضرب رقيقة فاصاب غيرها) كان  
 ضرب كنفه (عدا) بان اعترف به (عزر) لتعديده (ولم يعزله) الامام في الاصح ولو دالاهلية  
 وان تعدي به فله وقيل يعزله لانه لا يؤمن أن يتعدى ثانيا (ولو قال أخطأت وأمكن) الخطأ إعادة كان  
 ضرب رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لان حاله يشبه عجزه فلا يؤمن ان يخفى ثانيا (ولم يعزر) بضم  
 أوله ان حلف انه أخطأ لعدم تعديده واحترز بما يمكن مما اذا ادعى الخطأ فيما لا يقع الخطأ بمثل كما اذا ضرب  
 رجله أو وسمله فانه ياتى بالعهد \* (تنبيه) \* ما أطلعنا المصنف من العزل بخصوص كما قال الامام عن لم  
 تعرفه هارته في ضرب الرقاب اما هو ولا يعزل ناطقا اتفق له (وأجر الجراد) في الحدود والقصاص وهو  
 المصوب للاستيفاء اوصف باغالب أو صاف ولو عبر بالمقتص لسكان أولى لان الكلام في استيفاء القصاص  
 لافي جلد محدود (على الجاني) الموصى (على الصحيح) المصوص ان لم ينصب الامام جلد اداو برزقه  
 من مال المصالح لانهم مؤتمنون له أداته كبحر كمال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري فان نصبه دلا  
 أجرة على الجاني وان كان معسرا افترض له الامام على بيت المال أو اسنأجره باجرة مؤجلة أي على بيت

المال أيضا أو يحترق من يقوم به على ما يراه والثاني هي في الحد في بيت المال وفي القصاص على المقتص  
 والواجب جنة على الجاني التمكن \* (تنبيه) \* قد يفهم كلام المصنف انه لو قال الجاني أنا أقتص من  
 نفسي ولا أؤذي الاجرة فلا يجب وهو الاصح لفقد التمسك فان أوجب وفعل أجزأ في أصح الوجهين كما قاله  
 الأذرى لحصول الزهوق وإزالة العارف بخلاف الجدل لا يجزئ لانه قد لا يؤلم نفسه ويؤلم الايلام فلا يتحقق  
 حصول المقصود ولو أذن الامام للسارق في قطع يده جاز وان قال الدم يرى المصحيح أنه لا يمكن من قطع يده نفسه  
 فقد نسب لسهو ويجزئ عن الحد وان خالف الرافعي في الباب الثاني من أبواب الوكالة لان الغرض منه  
 التسهيل وهو يحصل بذلك بخلاف الزاني والاذف لا يجوز فيه ذلك ولا يجزئ لاسم (ويقتص) المستحق  
 (على الفور) أي يجوز له ذلك في النفس جزما وفي الطرف على المذهب لان القصاص موجب الاتلاف  
 فينبغي كقيم المتلفات والتأخير أولى لاحتمال العفو (و) يقتص (في الحرم) لانه قتل لو وقع في الحرم  
 لم يضمن فلا يمنع منه كقتل الحية والعقرب وسواء التجأ اليه أم لا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة  
 يوم الفتح قيل له ان ابن خنبل متعاق باسئار السكبة فقال اقتلوه وفي الصحيحين ان الحرم لا يعيد فارادهم ولان  
 القصاص على الفور فلا يؤخر \* (تنبيه) \* يستثنى من قوله على الفور ما لو التجأ الى السكبة أو المسجد  
 الحرام أو غيره من المساجد كما قاله الامام أو ما كان انسانا فيخرج منه ويقتل سيئة للمسجد ولانه يتمتع  
 استعماله لما لا غير بغیر اذنه لان التأخير المذكو و يسير ومظاهر كلام الرافعي أن الاستيفاء في المسجد  
 حرام وهو كذلك ان خيف التلويث والافشاء كما قاله المتولي وكذلك التجأ الى مقابر المسلمين ولم يمكن قتله الا  
 بارادة الدم عليها كما قاله البلقيني (و) يقتص (في الحر والبرد والمرض) وان كان مختارا وكذا لا يؤخر الجاني  
 القذف \* (تنبيه) \* شمل الخلافه قصاص الطرف وهو ما نقلناه عن قطع الزاني والبرغوي وغيرهما وما نقل  
 عن نص الامم أنه يؤخر محمول على الذنب بخلاف قطع السرقة والجلد في حدود الله تعالى لان حقوق  
 الله تعالى مبنية على الخلف واللعن عليه أن يقطع الاطراف متواليه ولو فرقت من الجاني لانهما حقوق  
 واجبة في الحال (وتحبس الحامل) عند طاب المستحق حبسها (في قصاص النفس أو الطرف) أو المعنى  
 أو حد القذف كما هو مقتضى كلام ابن المقري (حتى) تضع ولدها أو (ترضها الباء) وهو بهمزة وقصر الهمزة  
 أول الولادة ولا بد من انقضاء النفاس كما قاله ابن الرقعة (ويستغنى) ولدها (بغيرها) من امرأة أخرى  
 أو بهيمة يحل لبنها (أو فطام حواشي) ان فقد ما يستغنى الولد به هذا كالمستثنى من فورقة القصاص أما  
 تأخيرها الى الوضع في قصاص النفس قبل الاجماع كما قاله القاضي أبو الطيب ولانه اجتمع فيها حقان حق  
 الجنين وحق الولي في النجيب ومع الصبر يحصل استيفاء الجنين فهو أولى من تلويث أحدهما وأما في قصاص  
 الطرف أو المعنى أو حد القذف فلان في استيفائه قد يحصل اجهاض الجنين وهو متلفه غالباً وهو يرى عفا  
 به لا يجبر بحسبه ولا فرق بين أن يكون الجنين من حلال أو حرام ولا بين أن يحدث بعد وجوب العقوبة أو  
 قبلها حتى أن المرتدة لو جلت من الزنا بعد الرد لا تقتل حتى تضع حملها وأما تأخيرها الارضاع الباء فلان  
 الولد لا يبعش الابنة حقيقةاً وغالباً أن التأخير يسير وأما تأخيرها الاستيفاء بغيرها فلاجل حباة الولد أيضاً فإنه  
 اذا رجب التأخير لوضعه فوجوبه بعد وجوده وثيق حياته أولى ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود  
 مرضعات ينذر به أوليها شاة أو نحوه حتى توجد امرأة رتبة مرضعة له لا يفسد خلقه ونشوه بالالسان  
 المختلفة وابن الهيمه وتجب المرضعة بالاجرة فلا يوجد مرضع وامتنع أجبر الحساكم من يرى منهن بالاجرة  
 \* (تنبيه) \* قوله أو فطام حواشي محله اذا تضرر بقطعه قبله ما ولم يتضرر به عندهما ولا يفعل ما لا يتضرر به  
 من نقص في الاولى مع نوافق الابوين أو رض السيد في ولادة الامه وزيادة في الثانية فالتقييد بالحولين كما قال  
 ابن الرقعة نظر الغالب وهذا الجنس متعلق بنظر المستحق فلا يجب له الحساكم بغير طلب بخلاف الجنس لا تنظر  
 الغائب وكل الصبي والمجنون فانه متعلق بالحاكم فيجب له ان يطلب المستحق (فروع) \* لو باردار المستحق

وقتها بعد انفصال الولد قبل وجود ما يغني عنه فثبت له القود فيه نحو جرح وجرم ببيت وضعه الطعام لشي  
 مات فان قتله اوهى حامل ولم ينفصل جملها وانفصل سلبا ثم مات فلا ضمان عليه لانه لا يعلم انه مات بالجناية  
 فان انفصل ميتا فالواجب فيه غرة وكفارة او مائة ما تم مات ذرية وكفارة لان النافرا نألموه ووتة من موته ما  
 والدية والغرة على عائلته لان الجنبين لا يباشر بالجناية ولا يتيقن حياته فيكون هلا كمتما أو شبهه بعد  
 بخلاف الكفارة فانما في ماله وان قتله الولي باسم الامام كانت الضمانات على الامام علميا بالجل أو جرحه لا أو علم  
 الامام وحده لان البحث عليه وهو الاثر به والمباشر كالا كلة لصدور فله عن رأيه وبحته وبهم ذاقون  
 المكره حيث يقتض منه فان علم الولي ذوقه والضمان عليه لا بد منه مع العلم مع المباشر ولو قتله الجرح لا لاد الامام  
 جاد لا فلا ضمان عليه أو علميا فكأولى بضمن ان علم دون الامام وما ضمانه على عائلته كأولى وان قال ابن المقرئ  
 انه من ماله فان علم بالجل الامام والجلاد والولي فالقياس على ما مر كمال الاسنوي ان الضمان على الامام فثبت  
 أيضا خلافا لما في الروضة من انه اعلمهم ان لا نار حيث ضمننا الامام الغرة فثبت على عائلته كما قاله الرافعي وهو قياس  
 ما مر كما قاله الاسنوي خلافا لما في الروضة من انه في ماله وليس المراد بالعلم بالجل حقيقة الحاصل بل المراد بظن  
 وكذب عذابه ولو مات الام في حد أو نحوه من العقوبة أو لم اضرب لم تضمن لان ما نالته بعد أو عقوبة عليها  
 وان ماتت بالمولاة فثبت مضمونه بالدية أو جرح ما تضمنهها واقتضاص الولي منها اجابا لرجوع الامام عن  
 اذنه في قتله كوكيل جمل عزله وكاله أو عقوبة عن القصاص وسباني (والصحيح) المضمون في الام  
 (تصديقه في جملها) اذا أمكن جملها عادة (بغير شخصه) اقله تعالى ولا يحل ان يكون ما نال الله  
 في ارحامه من أي من جمل أو جرح ومن حرم عليه كنهان شي وجب قبوله اذا طهره كالبهائم اذ لا يقوله صلى  
 الله عليه وسلم قول الغامضة في ذلك بل قال الزركشي ينبغي أن يقال بوجوب الاخبار عليها بذلك لخلق الجنين  
 وقد سجد داود وجهه انبعاثا لما اذالم تحب به وقلنا ان الضمان يجب على عائلته وهو غريب اه والثاني  
 لا تصدق لان الاصل عدم الجمل وهي متممة بتأخير الخبر الواجب فلا بد من بينة تقوم على ظاهرها وبها لا أو اقرار  
 المستحق كما صرح به في الروضة وأصله اوعلى الاول هل تخلف أولا وأبان أو جهله الاول كما صرح به  
 الماوردي وجزم به ابن فاضل بجملون في تصحيحه على هذا الكتاب لانها غرض في التأخير وقال الاسنوي  
 المنجى الثاني لان الحق لغبرها وهو الحسنين قال الامام ولا أدري الذي يصدقها بشول بالصبر الى انقضائه مدة  
 الجمل أم الى ظاهرها والمخيل والاربع الثاني فان التأخير أربع سنين من غير ثبت بعد اه لا بد في ذلك فان  
 الزوج مادام يغشاها فاحتمال الجمل موجود وان زادت المدة على أربع سنين وقال الله يري ما ينبغي أن يمنع  
 الزوج من الوطء فلا يقع حل يمنع استيفاء الولي الدم أما اذا لم يمكن جملها عادة كالتبسة فلا تصدق كما نقله البلغيني  
 عن النص فان الحس يكذبها وخروج بقصاص النفس وما ذكره من حد ودالله تعالى فلا تجسس لها ولا  
 تستوفي أيضا مع وجود المرضعة بل ترصه هي ولا بد الرضا حتى يوجد له كافل (ومن قتل عمدا) كسيف  
 أو بندقية كسحر (أو خندق) بكسر النون عن الجوهري وبسكوتهم عن حاله القارابي وتبعه المصنف في  
 نحره يرمع تجويزه ففتح الخاء وكسر هاء ومعه عصر الحلق (وتجويع ونحوه) كتنريق أو تحريق أو ألقاه  
 من شاطئ (انقص به) أي اقتص الولي بجله فان المدة ائذ معتبرة في الاستيفاء لقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا  
 بجل ما عوقبتهم وقوله تعالى وجزاهم سيئة سيئة مثلهما وقوله تعالى فمن اعتسدى عليكم فاعنوا عليه بجل  
 ما اعتسدى عليكم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رضى رأس يهودي بين يجريرين وكان قد قتل جارا  
 بذلك وروى البيهقي مرفوعا من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه ولان المقصود من القصاص التشنيع والامسا  
 يكمل اذا قتل القاتل بجل ما قتل وحديث النبي عن المثلة مجبول على من وجب قتله لا على وجه المكافاة  
 \* (تبيينه) \* قوله انقص به أي له ذلك لانه يتعين فلو عدل الى السيف جاز جزما كذا كره بعد وكذا تراعى  
 المماثلة في طريق القتل تراعى في الكيفية والمقدار في التجويع يجلس مثل تلك الماكلة ويجمع الطعام وفي الالقاء

في الماء أو النار باقى في ماء ونار متلهما ويرتك تلك المدة وتشدد قوامه عند الالتقاء في الماء ان كان يحسن  
 السباحة وفي النطق بخنق يمثل ما خنق بمثل تلك المدة وفي الاقامة من الشاهق باقى من مثله وتراعى صلاحية  
 الموضع وفي الضرب بالمثل برأى الحجم وعدد الضربات واذا تضرع الوضوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد  
 الضربات أخذ باليقين وقبل بعدل الى السيف هذا اذا عزم على أنه ان لم يمت بذلك فله فان قال لم يمت به  
 عهون عنه لم يمكن كما قاله المتولي وغسبه لم ياقم من التعذيب (أو) قتل (بسحر فبسيف) يقتل لان عموم  
 السحر حرام لانتى مباح قبضه ولا يفضبط ويختلف تأثيره وفي الخبر هذا السحر ضربة بالسيف رواه  
 الترمذى \* (تنبيه) \* هذه المسئلة مستتفة من القاعدة المتقدمة لما ذكره وكذا قوله (وكذا خبر) يقتل  
 غالباً يقتل جانها كان أوجها المجنى عليه بسيف يقتل الجاني (ولو لم) يقتل غالباً كان لا بأس بغير  
 بسيف يقتل الاثماً (في الاصح) فيها ما عرفت في الروضة بالصحيح لان المماثلة ممنوعة لتحریم الفعل فتعين  
 السيف والثاني في الخبر برجماته أكتفى أو ما عرفت في اللواط بدس في دبره خشية قربته من آثمه يقتل ثم ادعى  
 معنى اللواط ما لو جامع صغيرة فقتلها كفى المحرور ولكن يتعين في هذه العدول الى السيف قطعاً قاله الزركشى  
 \* (تنبيه) \* كلام المصنف مشعر باختصاص المماثلة بالنفس وليس مراد ابل بعثر في الطرف أيضاً ان أمكن  
 كفى الروضة وأصلها فان لم يمكن كان أبان طرفه بسحر فلا يستوفى الا بالسيف \* (فروع) \* لو أوجر بولاً فكاثر  
 فيه اذ كرا أو ما نجسا أو جر ماء طاهر اذ كره في أصل الروضة وان أغرقه بالمخ جاز تغريقه في العذب دون  
 حذقه وان لم تأكل الحنثان الاول ففي جواز الفناء الثاني لما كره وجهان أقرب ما عدم الجواز ولو قتله  
 بسهم ومن طعام أو آلة اقتص منه بمثله اذ لم يكن مهر بائع الغسل ولو أنشبه حبة فهل يقاد بمثلها او جهان  
 في الحواى قال فان كانت تلك الحية موجودة لم يعدل الى غيرها أى اذا قلنا تنهت وهو الظاهر ولو رجع  
 شهود الزنا بعد رجم المشهود عليه اقتص منهم بل رجم كما ذكره الرافى أو بعد موته بالجناد اقتص منهم بالجند  
 كفى فتاوى البغوى (ولو جوع) أو حرق أو غرق (كخبره) أو غرق نفسه أو تغريقه أى كدرة  
 ذلك (فلم يمت) من ذلك الجنس (زيد) فيه حتى يموت أيكون قتله بالطريق التي قتل به ولا يزال بزيادة  
 الايام والتعذيب كالجواب رتبة انسان بضربة واحدة ولم تغرق رفته الا بضره بنين وهذا ما صحه المصنف هنا  
 وفي تصحيح التنبيه تبعاً للمحرر (وفي قول السيف) يقتل به وهذا هو الاصح كما نص عليه في الام والمختصر  
 وقال القاضي الحسين ان الشافعى لم يقل بخلافه ولم يخالف مذهب الشافعى فيه مخرجى عليه جمع من  
 الاصحاب وصوبه بالقبلى وغيره لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الاتفريت الروح فيجب نفو بها بالاسهل  
 ولم يصرح في الروضة ولا الرافى في الشرحين بترجيح واحد من القولين (ومن عدل) عما تجوز فيه  
 المماثلة (السيف فله) سواء أراضى الجاني أم لا لانه أرحم وأسهل بل هو أولى للخروج من الخلاف  
 \* (تنبيه) \* المراد بالعدول الى السيف حيث ذكره الرتبة على المعهود فلو عدل الى ذنبه كالهيمه لم  
 يجز له تنكح الحرة وجعله بعضهم على ما اذ لم يكن القاتل قد فعل ذلك أما عكس ما ذكره المصنف بان كان  
 الجاني قتل بالسيف ويريدولى المقتول قتل الجاني بغيره فانه لا يمكن من ذلك (ولو) قتله بجرح ذى فصاص  
 كان (قطع) يده (فسرى) قطعه للنفس (فلو حرقه) ابتداء لانه أسهل على الجاني من القطع  
 ثم الحز (وله القناع) للمماثلة (ثم الحز) للرقبة حالاً للسرية ولا يجاب الجاني اذا قال لولى المجنى عليه  
 أسهلنى مدة بقاء المجنى عليه بعد جنائىي لثبوت حق القصاص ناجزاً (وان شاء) الولي آخر (وانتظار  
 السرية) بعد القناع وليس للجاني أن يقول لولى المقتول أرحنى بالقتل أو العفو بل السرية الى المستحق  
 \* (تنبيه) \* ظاهر اطلاقه كالمروضة وأصلها ان لولى في صورة السرية قطع العضو بنفسه وان منع عنه من  
 القناع حبس لا سريته وهو كذلك كما مرر الإشارة اليه عند قول المصنف ويقتص على الفور فهم تعبيره  
 بقطع أو محل الحكم المذكور في جراحة سارية بشرع فيها القصاص كما ذكرته في كلامه وهو احتراز عن

وقتلها بعد انفصال الولد قبل وجود ما يغني عنه فثبت لزومه القود به كجواب رجل يبيت ومنعه العمام حتى  
مات فان قتلها وهي حامل ولم ينفصل جها أو أصل سلبا ثم مات فلا ضمان عليه لأنه لا يعلم انه مات بالجنابة  
فان انفصل ميتا فالواجب فيه غرة وكفارة أو متا لمات ميتة وكفارة لان الظاهر ان تألمه وموته من موته  
والدية والقردة على عاقله لان الجنين لا يبائر بالجنابة ولا تنقح حياته فيكون هلا كمتدا أو شبهه  
بخلاف المكفارة فانم في ماله وان قتلها الولي باسر الامام كان الضمان على الامام على ما لا يخفى  
الامام وحده لان البحث عليه وهو الامر به والمباشر كالآلة لا مصدر وقوله عن رأيه وبجته وبه ذاق  
المكره حيث يقتضيه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لا جتماع العلم مع المباينة ولو قتلها لجد لا دام  
بجاه لا فلا ضمان عليه أوعا فكلولي يضمن ان علم دون الامام وما ضمه على عاقله كالولي وان قال ابن المظفر  
انه من ماله فان علم بالحق الامام والجلاد والولي فالعقاس على ما سلك قال الاسدي ان الضمان على الامام هنا  
أيضا خلافا لما في الروضة من انهم اعلمهم أثلا ولو جبت ضمه للامام الغرة فمضى على عاقله كما قاله الرافعي وهو خيار  
ما سلك قاله الاسدي خلافا لما في الروضة من انهم انما في ماله وليس المراد بالعلم بالحق الحاصل بل المراد بظن  
و كذب عما يراه ولو ماتت الام في حد أو نحو من العقوبة لم يضرب لم تضمن لانها سالت بحد أو عقوبة عليها  
وان ماتت بالمراد للولادة فهي مضمومة بالعقوبة أو بحد ما تضمنهها واقتصاص الولي منها بجاه الإرجوع للامام عن  
اخذته في قتلها كوكيل جهل عزل وكفه أو عفو عن القصاص وسبأني (والصحيح) المتصور في الام  
(تصديقه في جاهها) اذا أمكن جاهها (غير متجسلة) اقوله تعالى ولا يحل ان يكونن ما خلق الله  
في أرواحهن أي من حل أو يض ومن حرم عليه كتمان شيء واجب قبوله اذا ظهره كالتشاهد واقبوله على  
الله عليه وسلم قول العامة في ذلك بلى قال الزركشي ينبغي أن يقال بوجوب الاخبار عليه بذلك لخلق الجنين  
وقد حكى داود وجهه انفسه ما اذا لم يتجس به وقتل ان الضمان يجب على عاقله وهو غريب اه والثاني  
لا يصدق لان الأصل عدم الحمل وهي منة بتأخير الواجب ولا بد من بيضة تقوم على ظهورها له أو انوار  
المستحق كصرح به في الروضة وأصله اوعلى الاول هل تخلف أولأرباب أوجهها الاول كصرح به  
المساوردي وحزم به ابن قاضي عمار في تصحيحه على هذا الكتاب لانها اغرض في التأخير وقال الاسدي  
المتجس الثاني لان الحق لعبرها وهو الجنين قال الامام ولا أدري الذي يصدق به يقول بالصبر الى انقضاء مدة  
الحمل ثم الى ظهورها والميل والارجح الثاني فان التأخير أربع سنين من غير تثبت بعيد اه لا بد في ذلك ان  
الزوج ما دام يغشاها فاحتمال الحمل موجود وان زادت المدة على أربع سنين وقال الله يرى ينبغي أن يجمع  
الزوج من الوطء لتلايق جل يمنع استيفاء ولي الدم أما اذا لم يمكن حملها اعانة كآيسة فلا تصدق كما قاله البلخي  
عن النص فان الحس يكذبها وخرج بقصاص النفس وما ذكره من حد والله تعالى فلا تجنس لها ولا  
تستوفي أيضا مع وجود المرضعة بل ترضعه ولا بد الرضاع حتى يوجده كقتل (ومن قتل عمود) كسيف  
أو بمنقلى كبحر (أو خندق) بكسر الون عن الجوهري ويسكنون من خاله العارابي وتبعه المصنف في  
نحوه يجمع تجوز فنع الخاء وكسرهما وضمهما معهما الحلق (وتجوز بيع ونحوه) كنعير بن أو نحر بن أو ألقاه  
من شانه (اقتص به) أي اقتص الولي بماله فان المماثلة معتبرة في الاستيفاء لقوله تعالى وان عاقبتهم فاقبوا  
على ما عاقبتهم وقوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها وقوله تعالى من اجتدي عابكم فاعقوا عليه بمثل  
ما اعتدى عابكم وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رض رأسه بوجدي بين حجرين وكان قد قتل جارية  
بذلك وروى البيهقي مرفوعا من حرفه فناء ومن غرق فغرقه ولان المقصود من القصاص التثنية وإنما  
يكمل اذا قتل القاتل بمثل ما قتل وحديث النهي عن التمثيل محمول على من وجب قتله لاعلى وجه المكافاة  
\* (تنبيه) \* قوله اقتص به أي له ذلك لانه يتعين فلو عدل الى السيف فجازجر ما كذا كرهه بدو كبرائى  
المماثلة في طريق القتل تراعى في الكيفية والمقدار في التجويع يحبس مثل تلك المدة ويمنع الطعام وفي الألقا

في الماء أو النار ياتي في ماء وناره هلهما ويترك تلك المدة وتشدد قائمه عند الالقاء في الماء ان كان يحسن  
 السباحة وفي الخلق يخفى بثل ما خفى بثل تلك المدة وفي الاقامة الشاهدي ياتي من مثله وتراعى صلابة  
 الموضع وفي الضرب بالنقل يراعى الحجم وعدد الضربات واذا تعدد الزنوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد  
 الضربات أخذ بالعين وقبل يعدل الى السيف هذا اذا عزم على أنه ان لم يمت بذلك قتله فان قال فان لم يمت به  
 عوفت عنه لم يكن كما قاله المتولي وغر بمرساقه من التعذيب (أو) قتل (بسكر فبسيق) يقتل لان عموم  
 السكر حرام لاثني مباح فبشبهه ولا ينضب وتختلف تأثيراته وفي النحر حد الساحة حصرية بالسيف رواه  
 الترمذي \* (تنبيه) \* هذه المسئلة مستتة من القاعدة المقدمة لما ذكر وكذا قوله (وكذا آخر) يقتل  
 غالباً قتل جان بها كان أوجرها الجنى عليه فبسيق يقتل الجنى (ولو ط) يقتل غالباً كان لا يصغير  
 فبسيق بقتل الأثام (في الأصح) فيها لو عبر في الروضة بالصحيح لان المائلة بمنفعة لحریم الفعل فيعين  
 السيف والثاني في النحر بوجوه كمثل أو ماء وفي اللواط يدس في دبره خشبة قريبة من آله زهر يقتل مازي  
 معنى اللواط مالو جامع صغير فقتلها كافي الحرر ولكن يمين في هذه العدول الى السيف قطعاً فله الزكشي  
 \* (تنبيه) \* كلام المصنف مشعر باختصاص المائلة بالنفس وليس مراد بل بعتر في الطرف أيضاً ان أمكن  
 كفي الروضة وأصلها فان لم يكن كان أبان طرف فبسكر فلا يستوفي إلا بالسيف \* (فروع) \* ولو أوجر بولاً فبسكر  
 في ما ذكر أو ماء نجسا أو جرماء طاهر اذ كره في أصل الروضة وان أغرقه بالمخ جاز تغريقه في العذب دون  
 عكسه وان لم تأكل الحيتان الاول ففي جواز الغناء الثاني تأكله ورجه ان أقر به ما عدم الجواز ولو قتله  
 بسموم من طعام أو آلة اقتص منه بثل اذ لم يكن مهر بائع الغسل ولو أنخسه حية فهل بقاد بثلها او جهان  
 في السواي قال فان كانت تلك الحية موجودة لم يعدل الى غيرها أي اذا قلنا انتهت وهو الفأخر ولو رجع  
 شهود الزنا بعد جرم المشهود عليه اقتص منهم ولو رجع كره الرائي أو بعد موته بالحد اقتص منهم بالحد  
 كفي فتاوى البغوي (ولو جوع) أوحرق أو غرق (كنجس) أو تحريقه أو تغريقه أي كدة  
 ذلك (فلم يمت) من ذلك الجنس (زيد) فيه حتى يموت أيا كان قتله بالطريق التي قتل به ولا يبالى بزيادة  
 الايام والتمذيب كالمضرب رجة انسان بضربة واحدة ولم تكن رقبته الا بضربة وتبين وهذا ما صححه المصنف هنا  
 وفي تصحيح التنبيه تبعاً للحرر (وفي قول السيف) يقتل به وهذا هو الأصح كما نص عليه في الام والمختصر  
 وقال القاضى الحسين ان الشافعي لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعي فيه وجري عليه جميع من  
 الاصحاب وصحبه البلقيني وغيره لان المائلة قد حصلت ولم يبق الا تطويق الروح فنجيب تفويتها بالاسهل  
 ولمصرحاً في الروضة والرافعي في النمرجين بتر جرج واحد من القولين (ومن عدل) عما تجوز فيه  
 المائلة (الى سبب فله) سواء أوضى الجناني أم لآلته أو حياً أو أسهل بل هو أولى للخروج من الخلاف  
 \* (تنبيه) \* المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حرز الرقبة على المعهود فلو عدل الى ذبحه كالبهيمة لم  
 يجزأه تركه الحر فوجهه بعضهم على ما اذا لم يكن القاتل قد فعل ذلك أما عكس ما ذكره المصنف بان كان  
 الجناني قتل بالسيف يريد لى المقتول قتل الجناني بغيره فانه لا يمكن من ذلك (ولو) قتله بجرح ذي فصاص  
 كان (قطع) يده (فسرى) قطعاً للنفس (فلو حررقته) ابتداء لانه أسهل على الجناني من القطع  
 ثم الحز (وله القطع) للمائلة (ثم الحز) للرقبة حالاً للسراية ولا يجاب الجناني اذا قال لولى الجنى عليه  
 أنه لاني مدة بقاء الجنى عليه بعد جنائقي لثبوت حق القصاص ناجزاً (وان شاء) الولي آخر و (انتظر  
 اسراية) بعد القطع وليس للجناني أن يقول لولى المقتول أرحني بالقتل أو ألقه بل الحيرة الى المستحق  
 \* (تنبيه) \* طاعر الخلافه كالروضة وأصلها ان الولي في صورة السراية قطع العضو بنفسه وان منع من  
 الفاع حبس لا سراية وكذا ذلك كما سرت الإشارة اليه عند قول المصنف و يقتص على الفور وفهم تعبيره  
 بقطع أصل الحكم المذكور في جراحة سراية يشرع فيه القصاص كما ذكرته في كلامه وهو أحقرا عن

جرحاً بالجلدية المذكور حكمه في قوله (ولو مات بجراحة أو كسر عظم) وأجود ذلك مما لا قصاص فيه ككسر عظام (فالمراد) فتما لا ولي لان الماتة لا تقتضي في هذه الحالة بدليل عدم اجاب القصاص في ذلك عند الاندمال فغير السيف وهذا ما صححه المصنف هنا تبعاً للمعرو (وفي قول) ان الولي ان يفعل بالجلاني (كفعله) تخيراً قاله ما اتاه في قتله وهذا هو الاصح كما صححه المصنف في جميع التنبيه ونقله في الروضة عن ترجيح الاكثرين ووقع في المرفوعة نسبة الاول الى الاكثرين فبقية المصنف قال ابن شعبة والظاهر انه سبق فلم يكن له ادراك ان يقول الثاني فقال الاول \* (تنبيه) \* محل الخلاف عند الاطلاق اما اذا قال ابي حنيفة وانقله ان لم يمت فله ذلك فمات فان قال ابي حنيفة او القية من شاطئ ثم اقبل ولم يكن من ذلك مان اصاب بقصد الدهر وزاد ان لم يمت لم يصب منه عليه ولا يجبر على قتله (فان لم يمت) على القول الثاني كما اشار اليه المصنف بمعاذ بالفاء (لم تزد الجوانف في الاطهر) لاختلاف تأثيرها باختلاف محلها بل تميز رتبة والثاني تراد حتى يموت اكون اركان الروح فصاحبها يرق اركانها عدوانا \* (تنبيه) \* كلام الرافعي يفهم ان معنى الزيادة على هذا الرأي ان يحيا بموضع آخر وفي التهمة وغيرها ان معناه ان توسع الجنازة حتى يموت (ولو اقتصر على ما ع) أي على ما ع من قاطعه عضو فيه نصف الدية من قاطعه (ثم مان) للمعاذ الاول (سراية دلوب سر) رتبة القاطع في معاقبة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) واليد المسنونة مقابل بالنصف الا يخرج وان كان الجلاني حنفياً فله اوقافه غير الولي نعمين نصف الدية في تركة الجلاني (ولو قطع يده فاقصص) المعاد (ثم مان) سراية (دلوب سر) رتبة الجلاني في معاقبة نفس مورثه (فان عظم) عن حرها (فلا تثنى) له لانه اسنوفى ما بقا بل الدية بقصاص اليدين \* (تنبيه) \* محل ما ذكر عند انشراء الدينين فلو نقصت دية القاطع كان قطع ذبي يده سلم أو يديه فاقصص منه ومن السلم سراية وعفا عليه عن النفس بالبدل فله في الاولى خمسة أسداس دية لان المسحق استوفى ما يقابل مدسها وفي الثانية ثلثاها لان المسحق استوفى ما يقابل ثلثها صححه في الروضة وأصلها في باب الدهر ولو قطع امرأته رجل أو يديه فاقصص منها ثم مات الرجل فماتت سراية عن النفس بالبدل فله في الاولى ثلاثة أرباع الدية لان المسحق استوفى ما يقابل ربهما وفي الثانية نصفها لان المسحق استوفى ما يقابل نصفها قال ابن النقيب وقياس ذلك في عكس المسئلة اذا قطع رجل يده امرأته فاقصصت ثم ماتت سراية وعفا عليها على مال أنه لا تثنى له قال ولم أره مسأورا اه وهذا ظاهر لان المسحق استوفى ما يقابل يده ولو قطع يده فاقصص منه ثم عتق فمات الحر بالسراية سقط من دية نصف قيمة العبد ولم يلزم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذ عتقه واختار لاف راها (ولو مات جان) سراية (من قطع قصاص فهدر) نفسه اقله تعالى وان انصر به مد ظلمه الآية وروى البيهقي عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما من مات في حسد أو قصاص فلا دية له والحق قتله ولانه مان من قطع مسحق ولا يتعاقب سراية ضمان كقطع يد السارق (وان مانا) أي الجلاني بالقصاص منه والجنى عليه بالجناية (سراية معاً أو سبق الجنى عليه) أي سبق موته موت الجلاني (فقد اقتصص) أي حصل قصاص البدن قطع يد الجلاني والسراية بالسراية ولا تثنى على الجلاني لان السراية لما كانت كلياً مشرعة في الجناية وجب أن تكون كذلك في الاستيفاء (وان تأخر) موت الجنى عليه عن موت الجلاني سراية (فله) أي لولي الجنى عليه (نصف الدية) في تركة الجلاني (في الاصح) اذا استوفى يديه والثاني لا تثنى له لان الجلاني مات سراية بفعل الجنى عليه فخصت المقابلة ودفع بان القصاص لا يسبق الجناية فان ذلك يكون في معنى السلم في القصاص وهو ممتنع \* (تنبيه) \* لو كان ذلك في قطع يديه لم يلزم يستحق شيئاً لانه قد استوفى ما يقابل النفس أو في موضحة وجب تسعة أعشار الدية ووصف عشرها وقد أخذ الجنى عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك ثم اعلم ان هذه المسئلة الآتية تسمى مسئلة الدهشة والخروج من الأحوال الحال الاول ان يقتصد الاباحة كتنبيه على ذلك بقوله (ولو قال) مكاف (مسحق) قصاص (يعين) للجلاني (أخرجه) أي يبينك



(فانخرج) له (يساره) عالم ساو به - دم اجزائها (وقصد ابا حنبلها) فقطعها وهو كاف حرم مستحق  
 قصاص البمين فهدر ملا قصاص في ساو لاديه - واه أعلم القاطع أنهم اليسار مع ظن الاجزاء أم لاجمعها وعوضا  
 عن البمين أم لا لان صاحبها بذلها مجانا وان لم يتلفظ بالاباحة كقولنا في ناولتي متاعك لالقيت في البحر فتناوله  
 ولا يجب ضمانه اذا ألقاه في البحر ويبقى قصاص البمين الا اذا مات المبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها  
 عوضا فانه يعدل الى الدين لان اليسار وقعت حدوده واخرج بالمكاف المقدر في كالمه المجنون فانه اذا أخرج  
 يساره وقطعها المقص عالما بالخال وجب عليه القصاص وان كان جاهلا وجب عليه البينة وصورته أن يجني  
 عاقلا ثم يجني والا فلا المجنون حاله الجنابة لا يجب عليه قصاص وبالحر المقدر في كالمه أيضا الرقيق فانه لا يهدر  
 يساره باباحته قطعها وفي سقوط القصاص اذا كان القاطع رقيقا وجهان في الروضة وأصلهما في مسائل  
 الاكرام بلا ترجيح ووجه الباقي السقوط وهو القاهر \* (تنبيه) \* كلام المصنف يشعر بمباشرة  
 المستحق للقطع مع أن الأصح عدم تكمينه من استيفاء القصاص في الطرف كالمه سبق وصورها المأثورة بما اذا  
 أذن له الامام في استيفاء القصاص بنفسه الحال الثاني أن يقصد الخرج جعلها من البمين كمنه على ذلك بقوله  
 (وان قال) المخرج بعد قطعها (جعلها) حالة الاخراج (عن البمين وظننت اجزائها) عنها (فكذب)   
 القاطع في هذا الظان وقال بل عرفت أنهم اليسار وأنهم لا تجزئ عن البمين (فالاصح لا قصاص في اليسار)  
 سواء قال القاطع ظننت أنه اياها أو أنهم اليسار أم علمت أنهم اليسار وأنهم لا تجزئ عن البمين (فأصلها عن البمين  
 وظننت أنهم لا تجزئ عنها الشبهة بذلك الا أنا فاذلنا مقام اذنه في القناع وهو لو قال لعن برة اذ قطع يدي فقطعها  
 لا قصاص عليه (وتجبدية) فيها لان لم يسهلها مجانا والثاني يجب القصاص وهو في الاولى احتمال للامام  
 وعبر في الروضة عن مقابلة في الثانية بالمذهب وفي الثالثة بالاصح وفي الرابعة بالصحيح \* (تنبيه) \* ما ذكره  
 المصنف في هذه الحال الثاني ليس مطابقة لما في المحرر ولا في روضة توارها وعبارة المحرر ولو قال قصصت  
 ايفاعها عن البمين وظننتها تجزئ عنهم أو قال القاطع عرفت ان الخرج اليسار وأنهم لا تجزئ فله لا قصاص في  
 الاصح ومراعاة عرفت بضم التاء لانه كما قلنا المصنف انما يقطع التاء للخطاب فله برعنه بالانكاذيب قال  
 ابن شعبة وهو غير صحيح لاس من أحدهما ان هذا ليس بوضع تنازهما والذي في الروضة وغيره في هذا  
 القسم كاه ظن القاطع أو علمه الامر الثاني انه يقتضي انه اذا قصصه يجب قصاص اليسار والذي في الشرح  
 والروضة في هذه الحالة أنه لا قصاص أيضا على الاصح (ويبقى قصاص البمين) في الاولى قطعها وفي الثانية  
 على المذهب وفي الثالثة على أصح الوجهين لانه في الثلاثة لم يستوفه ولا عفا عنه أما الرابعة فببطلانها  
 دية ما قطع الاخر ولو سري القطع الى النحر وجب دينه وان دخل فيها اليسار قاله في النعمة الحال الثالث  
 للخرج أن يقول دهشت كمنه على ذلك بقوله (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بضم أوله بخطه  
 ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهي الحسيرة (فظننتها البمين) أو قال ظننته قال الخرج  
 يسارك (وقال القاطع) المستحق أيضا (ظننتها البمين) فالمذهب لا قصاص في اليسار وتجب دينها  
 الا اذا قال ظننت ابا حنبلها أو دهشت أو علمت أنهم لا تجزئ فانه يلزمه قصاص اليسار أم في الاولى فهو كمن قتل  
 رجلا وقال ظننت انه اذن في قتله ويفارق عدم لزومه في الموطن ابا حنبلها مع قصد المخرج جعلها عن البمين  
 بان جعلها عن البمين تسليطا بخلاف اخراجها دهشة أو ظننا منه انه قال الخرج يسارك وأما في الثانية فلان  
 الدهشة لا تأتي بحال القاطع وأما في الثالثة فلا يلزم وجود المخرج تسليطا ولا يسقط قصاص البمين الا ان  
 قال ظننت أنهم لا تجزئ عن البمين أو قطعها عوضا كالمه \* (تنبيه) \* حيث أوجبنا الدية في اليسار في  
 الصور المتقدمة فهي في له لانه قطع متعمدا وكذا من قطع أغلطين بالكلية وقال أخطأت وتوهمت اني أقطع  
 أنملة واحدة تجب دية الامثلة الزائدة في ماله لا على عاقلة لان اثره لا يسري عليها وان اعترف بتعمده  
 فباعت منه الاغلة الزائدة ويصدق بيمينه في أنه أخطأ لانه اعترف بقصده وحيث أوجبنا قصاص البمين

قوته وادمال اليسار لما تولى الامم من خذلان الهلاك ولو كان المستحق يجنوننا وقال اخرج يسارك  
او يمنك فاجر جهالة فقامه اهدرت لانه اتلفه ابتليته وان لم يخرجها له وقطع بينه لم يصح استبناؤه  
لعدم اهانته ووجب لكل دية وسقطوا القول قول التخرج بديه التي لانه اعرف بقصد سده ثم هذا كانه  
في القصاص فان جرى في المرقمة وقال الجليل السار اخرج يمنك فاجر يساره وقطعها المذهب  
المقصود انه يكتفى بما جرى للعدو الفرق أن المقصود بالحد التثكيل وتعليق الالة الباطنة وقد حصل  
والقصاص مبنى على المماثلة

\* (فصل) \* في موجب القود في العفو (موجب) بفتح الجيم أى مقتضى (العمد) في نفس أو غيرها  
(القود) عينا وهو بفتح الواو والقصاص اقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وفي الحديث من قتل  
عداء أو قود راء أو قودا ودوا الناسى وغيره بالاسناد صحيح ومضى قود الانهم به ودون الجاني يحبس أو غيره  
الى محبس الاسيقاف لانه بدل منافع قتلته جسمه كسائر المنافع (والدية) أو الارش (بدل عنه عند  
سقوطه) به أو غيره كوت الجاني وكان ينبغي أن يزد الارش بخفة دونه في كلامه يشمل الجراحات  
\* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف أن الدية بدل عن القود وبه صرح الدراري وغيره وقال الماوردي هي  
بدل عن النفس لاعتن القود بدليل ان المرأة لو قتلت رجلا وجب عليها دية الرجل ولو كانت بدلا عن  
القود وجب لها دية المرأة وقال المتولي الواجب عند الدية دية المغتول لا دية القاتل وجمع بعضهم  
بين الكلامين بان القود بدل عن نفس الجاني عليه بدل المبدل بدل (وفي قول) موجب العمد  
(أحدهما مهملا) وفي الحرر لا بعينه وهو القدر المشترك بينهما في معنى أى معين منها وجمع المصنف  
هذا في تصحيح التنبيه ولا اعتماد عليه في المذهب وان قال انه الجديد \* (تنبيه) \* محل الخلاف كما قاله  
ابن النقيب فيه اذا كان العمد بوجوب القصاص فان لم يوجبه كقتل الوالد والمسلم الذي فان وجبه الدية  
جزما ومحلهما أيضا في عدده خاله الدية اخرج قتل المرتد فان الواجب فيه القود جزما (وعلى القولين)  
معا (لاولى عفو) عن القود (على الدية بغير رضا الجاني) لما روى البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع  
موسى صلى الله عليه وسلم تقتل القصاص جزما وفي شرع عيسى صلى الله عليه وسلم الدية فقط تخفيف الله تعالى  
عن هذه الامة وخيرها بين الامر بين ما في الاثم باحدهما من المشقة ولان الجاني محكوم عليه فلا يعتد برضاه  
كالخالد عليه والمخيمون عنه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما ان تطالب بقتل بعض المرأة تنال بقتل  
لكلها ولو عفا بعض المستحقين سقط ما ايضا وان لم يرض البعض الا سخر لان القصاص لا يتجزأ وينقلب  
فيه جانب السقوط لحقن الدماء ولا يؤثر فيه الجهل فلا يقع عضو رقيق دية عنه سده قبل معرفته بالعضو والمعفو  
عنه صح العفو لان العفو مستحب فقد رغب الشارع فيه قال الله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله وورث  
البيهقي وغيره عن أسس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما رقع اليه قصاص قتل الأمر فيه بالعفو (وعلى  
الاول) وهو أن موجب العمد القود (لو اطلق) الولي (العفو) عن القود ولم يتعرض للدية يفتي  
ولا اثبات (فالذهب للادية) لان القتل لم يوجب الدية على هذا القول والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم  
والثاني تحب لقوله تعالى فمن عفا عن أخيه حتى فاتباع يعرف أى اتباع المال وذلك يشعر بوجوبه  
بالعفو وأبواب الاول بحمل الآية على ما اذا عفا على الدية فان قيل ما الفرق بين عبارة المصنف وعبارة الروضة  
وهي لو عفا عن القود مطلقا الخ أجيب بان الفرق بينهما ان هذه فديت العفو بالاطلاق بخلاف عبارة  
المصنف فان مقتضىه لا يقيد بدهى أعم \* (تنبيه) \* محل الخلاف ما اذا أمكن ثبوت المال فان لم يمكن  
كان قتل أحد عبدي شخص سده الا سخر مالا يدين يقتص وأن يعفو ولا يثبت له على سده مال فان اعتقه  
لم يسقط القصاص فان عفا السيد بعد العتق مالا لم يثبت المال جزما وعلى مال ثبت كفى الرخصة وأصاها  
آخر الباب وفي المصنف الدية قد يفهم انه لو اختار الدية عقب عفو المطلق لم تحب والمذكور عن ابن كج وجوبها

و يكون اختيارها بعد العفو تنزيلا له منزلة العفو عليها بخلاف ما ذكرنا من اختيارها لها عن العفو فلا تجب  
خلافنا ما نقل عن بعض الأصحاب ولم يفرع المصنف على القول المرجوح وأما قوله وعدم العمل به (ولو عفا)  
الولي على القول الأول (عن الدينة لغا) عفو ملاته عفا عما ليس مستحقا له (وله العفو) عن القصاص  
(بعد عفا) وانزاعه لان الادعى كالمعدم (ولو عفا) على القولين عن القود (على غير جنس الدينة)  
أوصالح غيره عليه (ثبت) ذلك الغير أو المصالح عليه وان كان أكثر من الدينة (ان قبل الجاني) أو المصالح  
ذلك وسقط عنه القصاص (والا) بان لم يقبل الجاني أو المصالح ذلك (فلا) يشترط لانه اعتبارا فاشترط  
رضاهما كعوض النطاع (ولا يسقط) عنه (القود في الاصح) لانه رضى به على عوض ولم يحصل له  
وليس كالمصالح على عوض فاسدلان الجاني هناك قبل والتزم والثاني يسقط لرضاهما بالمصالح عنه وعلى هذا هل  
ثبتت الدينة قال البغوي هو كالعفو مطلقا وأقره \* (تنبيه) \* لو عفا عن القود على نصف الدينة قال  
القاضي حسين هذه معضلة أشهر من الجلالة اه والجلالة بكسر الجيم وتشديد اللام الطاعنون في السن قاله  
الجوهري وقال غير القاضي هو كعفو عن القود ونصف الدينة كذا قاله الشيخان قال في المهمات وما نقله عن  
غير القاضي صرح به القاضي أيضا فسقط القود ونصف الدينة (وليس لمحذور فاس) أو نحوه كوارث  
المديون استحق قصاصا (هو وعن مال ان أو جيبنا أحدهما) لا يعينه لانه ممنوع من التبرع به (والا) بان  
أو جيبنا القود عينيا (فان عفا) من ذكر (عنه على الدينة ثبتت) قطعا كغيره (وان أطلق) العفو (فكما  
سبق) من ان المذهب لالدية (وان عفا) من ذكر (على أن لا مال) أصلا (فالمذهب أنه لا يجب شيء) لان  
المقتل لم يوجب المال ولو كان هذا المقاس أن يهفو على مال كان ذلك تسكيفا بان يكتسب وليس عليه الا كتساب  
وقيل تجب الدينة بناء على ان اطلاق العفو وجبها \* (تنبيه) \* جرى المصنف هنا على طريقة الخلاف  
لكنه في باب التغليس جزم بالصحة سواء أكان على مال أم لا حيث قال فيه ويصح اقتصاصه واسقاطه  
واحد ثم زعم مجرور من المقاس قبل الجرح عليه فانه كوسر ومفلس عن المحذور عليه بسبب عبارته كصبي  
ومجنون ففهموا العفو (والمبذر) بمجته حكمه بعد الجرح عليه بالنذر في اسقاط القود واستيفائه كرشيد  
وعنه ما احتج بقوله (في الدينة) فهو فيها (كفلس) أي كمحذور فاس بل أولى منه لان الجرح عليه  
لحق نفسه لا لغيره وحيد ثم فلا تجب الدينة في صورتها عاوه قال في الروضة وبه قطع الجوهري (وقيل)  
المبذر (كصبي) فلا يصح عفو عن المال بحال وهذا ما طعن به القائل ويشهد له ما نقله  
الشيخان في السير عن الامام وأقرامه لا يصح اعراض المحجور عليه بسببه عن الغنيمة بخلاف  
المفلس أماما بنذر به مدرسه ولحقه جزاء عليه ثانيا فصرقه نأخذ على المذهب كالرشيد ولو كان السفيه  
هو القاتل فصالح عن القصاص بان أكثر من الدينة تليذ ولا تجر لولي فيه كما هو قضية كلام الرافعي في  
الجزية قال ولو كان المستحق لا يعفو الا بزيادة ولم يجب السفيه وأجاب الولي قال الامام اتبع رأي من  
يرغب في الحق (فرع) عفو المكتاب عن الدينة تبرع فلا يصح بغير إذن سيده وباذنه فيه القولان (ولو  
تصالحا) أي الولي والجاني (عن القود تلي) أكثر من الدينة كالمصالح على (ماتى بغير لغا) هذا  
الصالح (ان أو جيبنا أحدهما) لا يعينه لانه زياده على الواجب نازل منزلة الصلح من مائة على مائتين  
(والا) بان أو جيبنا القود عينيا والدية بدل عنه (فالاصح الصحة) لانه مال يتعلق باختيار المستحق والتزام  
الجاني فلا معنى لتقديره كبدل النطاع والثاني المنع لان الدينة خلفه فلا يزداد عليها \* (تنبيه) \* محصل هذا  
الخلاف كما قاله في المطالب أن يقع الصلح على ابل بالصفة الواجبة في جناية العمد فان كانت بغير صفتها  
امام عينة أو في الذمة فينبغي الجزم فيها بالصحة على القولين معا لان الرافعي جزم في آخر الباب فيما إذا  
صالح عن القصاص على نوب أو عبد بالجواز وظاهره جواز ذلك ولو زادت على الدينة وجرى عليه في  
المهمات ولو تصالحا على أقل من الدينة صح بلا خلاف كما قاله القاضي (ولو قال) حرمكاف (ورشيد)

أوسب لا خير (افطاني) أي يدى ولا (فعل فهدر) لاقصاص فيه ولا دية لادن فيه (تنبيه) \*  
اعترض على المصنف من وجهين أحدهما انه يقتضى ان المصنف ليس كذلك مع انه كالرشد سيد الناس  
انه يقتضى ان اذن الرقيق يسقط المال لانه رشيد مع ان اذنه لا ينفق وفي سقوط القصاص باذنه وجهان  
مرت الاشارة اليهما مع ترجيح الباقى السقوط فلو عبر بما قدرته في كلامه اسلم من الاعتراضين  
وعبارة الحرر والشرحين والروضة المالك لامر والراية الحر الكامل سواء كان بحجور عليه أم لا يخرج  
العبد والصبي والمجنون هذان وقف القطع (فان سرى) للنفس (أو قال) له ابتداء (اقتضى) فقتله (فهدر)  
في الاظهار لادن (وفي قول تنجيدية) الخلاف مبنى على ان الدية ثبتت للميت ابتداء في آخر جزءه من  
حياته ثم تنافها الوارث أو ثبتت للوارث ابتداء عقب هلاك المقتول ان قلنا بالاول وهو الاصح لم تنجب  
والاوجب (تنبيه) \* أطلق وجوب الدية وظاهره أنه على هذا القول تنجب دية كاملة في صورتين  
وهو ظاهر في صورتيه فالتاني وأما في صورة القطع فالواجب نصف الدية لانه الحادث بالسراية فله ابن الرقة  
وقوله فهدر ليس على عرومه فان الكهانة تنجب على الاصح حتى الله تعالى والاذن لا يؤثر فيها (ولو قطع)  
بضم أوله ضرر من شخص يجب فيه قود (وهذا) للمعاو (عن قوده وأرشفه فان لم يسر) القطع  
بأنه دمل (فلا شيء) من قصاص أو أرش لا سقاطه الحق بدنبونه (تنبيه) \* قصير المصنف هذه  
المسئلة بما اذا عفا عن مجموع الامرين للاحتراز على الروضة من انه لو قال عفو عن هذه الجنابة ولم يرذ  
كاس عفا عن القود على النص أى رضى الارش الخلاف المار واحد ترز به قوله ولو قطع عما اذا كانت  
الجنابة يجرح لا يوجب القصاص كالجائفة فعفا المجنى عليه عن القصاص فيها ثم سرت الجنابة الى نفسه  
قلوبه أن يقتصر في النفس لانه عفو عن القود فيما لا قود فيه فلم يؤثر العفو وحكي الامام فيه الاتفاق ثم  
أبدى فيه احتمالا لنفسه (وان سرى) للنفس كما في الحر (ولا قصاص) في نفس ولا طرف لان  
السراية تولدت من عفو عنه فمارت شبهة دافعة له فقصص أم اذا سرى الى عفو آخره لا قصاص فيه  
وان لم ينف عن الاول كسر (وأما أرش العفو) في صورتيه السراية القطع للنفس (فان جرى) من المقطوع في  
أفنا العفو عن الجاني (لفنا وصية ك) أن قال بعد عفو عن القود (أو ميت له بارش هذه الجماعة  
فوصية اقبال) والاطهر صحتها كسر في باب الوصية وحيثه يسقط الارش ان خرج من الثلث أو أجاز  
الوارث والاسما ما منه القود الذي يحسنه له الثلث (أو جرى) لفنا ابراء أو اسقاط أو جرى (عفو)  
عن الجنابة (سقط) الارش فعفا (وقيل) ما جرى من هذه الثلاثة (وصية) لاعتباره من الثلث فباني  
فيما خلاف الوصية للقاتل ودفع بان ما ذكره اسقاط ناجز والوصية ما تعاقب بالموت (تنبيه) \* ما حكاه  
المصنف وجهها ونص الام وقال الباقى انى انه الحق مكان ينبغي أن يقول وفي قول وصية (وتنجب الزيادة عليه)  
أى أرش العفو عنه ان كان (الى تمام الدية) للسراية سواء تعرض في عفو لم يحدث منها أم لا  
(وفي قول ان تعرض في عفو) عن الجنابة (ما يحدث منها) تلك الزيادة والاطهر عدم السقوط لان  
اسقاط الشيء قبل نبوته غير منظم نعم ان قاله بلقنا الوصية كلوصية له بارش هذه الجنابة وأرش ما يحدث منها  
أو يولد منها أو يسرى اليه بنى على القولين في الوصية للقاتل ويأتى جميع ما سبق في أرش العفو (تنبيه) \*  
محل ما ذكره من التفصيل في الارش اذا كان دون الدية أما اذا قطع يديه مثلا فعفا عن أوش الجنابة وما يحدث  
منها سقطت الدية بكما في الاطهرات وفيهم الثلث سواء أصححنا الإبراء على ما يجب أم لا لان أرش الدين  
دية كاملة فلا يزداد بالسراية شيء (ولو سرى) قطع العضو المعفو عن قوده وارشفه كاصبع (الى عضو آخر)  
كجاني الكف (وان دمل) القطع السارى الى ما ذكر (ضمن دية السراية) فقطع (في الاصح) لانه انما  
عفا عن موجب جنابة موجودة فلا يتناول غيرها والثاني المانع لانها تولدت من عفو عنه أما البغصاص في  
العضو المقطوع وديته وساقطان (تنبيه) \* كلام المصنف يفهم أنه لا قصاص في العضو الذي سرى

اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية و يفهم ايضا انه يضم من دية السراية وان  
تعرض لمباح حدث من الجنابة وهو كذلك على الاظهر السابق \* (فرع) \* لو عاقب شخص عن عمد تعاقبه  
قصاص له ثم مات سراية صح العفو لان القصاص عليه او تعاقبه ماله بجنابة و أطلق العفو أو أضافه الى  
السيد صح العفو أيضا لانه عفو عن حق لزم السيد في ضم ماله وان أضاف العفو الى العبد بلغا لان الحق  
ليس عليه ولو عفا الوارث في جنابة انحطأ عن الدية أو عن العاقلة أو أطلق صح لانه تبرع صدر من أهله وان  
عفا عن الجنائي لم يصح لان الحق ليس عليه و يؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كأن كان ذميا  
وعاقلته مسكين أو حر بين وهو كذلك (ومن له قصاص نفس بسراية) قطع (طرف) كأن قطع يده فمات  
بسراية (لو عفا) وبه (عن النفس فلا قطع له) لان المستحق القتل والقطع طريقه وقد عفا عنه وقبل له ذلك  
وجز به في البسط وقال الباقي انه المتمد (أو عفا وليه) (عن الطرف فلا جز الرقبة في الاصح) لان كلا  
منهما حقه والثاني المنع لانه استحق القتل بالقطع الساري وقد عفا عنه وخرج بالسراية المباشرة كالمقطع  
يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيها أصالة فلو عفا عن النفس لم يسقط قصاص الطرف وبالعكس أما اذا كان  
مستحق النفس غير مستحق الطرف كان قطع يده مستحق ثم عفا عن النفس فقصاص النفس لو رثه  
العتيق وقصاص اليد لا يسقط ولا شك حيثئذ ان عفا واحدهما لا يسقطا حتى الآخر (ولو قطعاه) الولي (ثم عفا  
عن النفس بجنابة) أو بعوض (فان سرى القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) و وقعت السراية  
فصالان السبب وجب قبل العفو وترتب عليه مقتضاه فلم يؤخر فيه العفو فان قيل فما الفائدة بطلان العفو  
أجيب بان فائدته أنه لو عفا على مال لم يلزم وجبته فقول بجنابة ليس بقيد كما علم مما قدرته (والا) بان لم يسر  
فباع الولي ببل وقف (فيصح) عفو لانه أنقضى سقوط القصاص ويستقر العوض المعفو عليه لذل يستوف  
بالقطع تمام الدية ولا يلزم الولي بقطع اليدني لانه حين فعله كان مستحقا بجملة التي المعفو عيه بعضها فهو  
مستوف لبعض حقه وعده ومنصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيه الوقت له بغير القطع وقطع الولي يده  
متعديا ثم عفا عنه لانه قطع عضو من مباح له فمات كان كالمقطع يده ثم \* (تنبيهه) \* لا يخفى أن قوله ولو  
قطعاه الخ من تمام حكم قوله ومن له قصاص النفس بسراية طرف فانه تارة يعفو وتارة يقطع فذكر الاول  
ثم الثاني (ولو وكل) الولي غيره في استيفاء القصاص (ثم عفا) عن القصاص (فانقص الوكيل جاهلا)  
بذلك (فلا قصاص عليه) اهذره بخلاف من قل من ههنا مرند انبان مسماحيث يجب عليه القصاص لان  
القاتل هناك مقصر بخلاف الوكيل (والاظهر وجوب دية) لانه بان أنه قتله بغير حق والثاني لا يجب لانه  
عفا بعد خروج الامر من يده فوقع لغوا (و) على الاول الاظهر وعبر في الروضة بلاصح (أنها عليه) أي  
الوكيل حاله معاقبة لو رثه الجنائي لالا وكل كلقوله غيره واستعوط حق الموكل قبل القتل (لا على عاقلته)  
لانه عامد في فعله وانما سقط عنه القصاص لشبهة الاذن والثاني عليهم لانه فعله مع نقدا لباحته (والاصح)  
المصوص في الام (انه) أي الوكيل (لا يرجع بها) أي الدية (على العاقلي) أمكن الموكل اعلام الوكيل  
بالعفو وأم لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سبيل والثاني يرجع اذا غرم لانه غره ورجعه الباقي  
حيث نسب الموكل الى تعصير بان أمكنه اعلامه ولم يعلمه لان الوكيل لم ينتفع بشئ بخلاف الزوج المغرور  
لا يرجع بالمهر على من غره لانتفاعه بالوطء اما الكفارة فيجب على الوكيل على القولين واحذر بقوله  
جاهلا لانه اذا علم بالعفو فعليه القصاص قطعاً \* (تنبيهه) \* لو قال الوكيل قتلت بهوه ونفسي لامن جهة  
الموكل لزمه القصاص وانتقل حق الموكل الى التركة كالتقلاء عن فتاوى البغوي وأقراءه وان قال القفال  
في فتاويه بعدم جوبه ولو عزل الموكل الوكيل ثم انقص الوكيل بعد عزله جرى فيه التفصيل المذكور  
(ولو رجب) لرجل (قصاص عليها) أي امرأة (فتسكنها عليه) أي انقصه بان جهله صداقالها (جاز) أي  
صح النكاح والصداق أما النكاح فواضح وأما المهر فلانه عوض مفصود وقيل لا يصح ويجب له مهر مثل



بثلاث المقدور في العمد في غير النطق كالعارف نص عليه في الام والمختصر واتفق الاصحاب عليه والخلافه بفتح  
 الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء ولا جمع لها من لفظها عند الجوار بل من معناها وهو مخاض كسر آ  
 ونساء وقال الجوهري جمعها خاف بكسر اللام وابن سيده خلفات (ومجسدة في الخطأ عشرون بنت مخاض  
 وكذا بنات لبون وبنو ابون وحقاق وجد ذاع) لحبر القرمذي وغيره بذلك \* (تنبيه) \* كلام المصنف  
 يوم اجزاء عشرون حقا وعشرون جذا عا ولا فائل به فان الحقاق وان اطلقت على الذكور والاناث فان  
 الجذا مع خصه بالذكور وجمع الجذعة جذعان قاله الاذري وغيره وهذه مخفة من ثلثة أو جه كونها على  
 العاقله وهو جله ومن جهة التخميس وبغايا الخطأ في ثلثة أشياء أولها ما ذكره بقوله (فان قتل خطأ في  
 حرم مكة) فانه اثنتان فيسهل لانه لا تأثير في الامن بدليل ايجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء أكان القاتل  
 والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه ورعى من خارجه أم قطع السهم في مروه وهاء الحرم وهو ابا الحل أو كان  
 بعض القاتل أو المقتول في الحل وبعضه في الحرم كاهو قضية الخلاف بالصيد كما قاله البلقي نعم الكافر  
 لا تغاير فيه في الحرم كما قاله المتولي لانه ممنوع من دخوله فلو دخله لضر ورافضة فسهل تغاير به أو يقال  
 هذا فادرا لوجه الثاني وخرج بالحرم الاحرام لان حرمته بعارضة غير مستمرة وبمكة حرم المدينة بناء على منع  
 الجزاء بقتل صيده وهو الاصح وثانها ما ذكره بقوله (أو) قتل في (الاشهر الحرم ذي القعدة) بفتح القاف  
 (وذى الحجة) بكسر الحاء على المشهور وفيها وسما بذلك لغة ودهم عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني  
 (والحرم) تشديد الراء المفتوحة تسمى بذلك اشهر الحرم فيه وقبل التحريم الجنة فيه على ابلين حكام صاحب  
 المستعذب ودخلته اللام دون غيره من الشهور ولانه أولها فغرفه كأنه قيل هذا الشهر الذي يكون ابتداء  
 أول السنة (ورجب) ويجمع على أراجب ورجائب ورجوب ورجبات ويقال له الاصم والاصب وفي  
 روضة البقيع علم بعد ذب الله أم في شهر رجب ورد عليه بان الله تعالى أغرق قوم نوح فيه كما قاله الشعابي  
 في ثلثة دية هذا المقتول وهذا الترتيب الذي ذكره المصنف في عدد الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب  
 كما قال المصنف في شرح مسلم وعددا الكوفيون من سنة واحدة وقالوا الحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة  
 قال ابن دحية وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا نذر مسباها أي مرتبة فعلى الاول يبدأ بذي القعدة وعلى الثاني  
 بالحرم وينبغي أنه لو رعى في الشهر الحرام وأصاب في غيره أو عكسه أو جرحه فيها ومات في غيرها أو عكسه  
 أن تغاير الدية كما تقدم في الحرم وغيره كما يؤخذ ذلك من كلام ابن المقري في ارشاده وثانها ما ذكره بقوله  
 (أو) قتل شخص فرياله (محرم ما ذارحم) كلام والاخت وجواب الشرط السابق وما عطف عليه قوله  
 (فثلثة) أي دية المقتول في هذه الثلاثة أشياء كما تقر لان العبادة وغيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
 غايلوا في هذه الاشياء الثلاثة وان اختلفوا في كيفية التغليب ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم فكان اجماعا وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم واكثر بقوله  
 محرم ما ذارحم عن صورتين احدها ما اذا انقردت المحرمية عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع فلا تغايرها القتل  
 قطعاً ثانيتهما ان تنفرد الرجسية عن المحرمية كالولاد الاعمام والانحوال فلا تغاير فيها على الاصح عند  
 الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة ورج البقيي الا كتفا عبدي الرحم وان لم يكن محرماً \* (تنبيه) \*  
 يرد عليه ما لو قتل ابن عم هو أخ من الرضاع أو بنت عم هي أم زوجته فانه لا تغليب فيجمع أنه رحم محرم  
 لان المحرمية ليست من الرحم فكان الاولى له تقييد المحرمية بذلك ويدخل التغليب والتخفيف في دية المرأة  
 والذي ونحوه ممن له عصمة وقطاع الطرف وفي دية المرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليباً  
 ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم الناف على قياس سائر قيم المنقومات ولا تغليباً في قتل الجنين بالحرم  
 كما يقتضيه اطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وان كان مقتضى النص خلافه ولا تغليباً في الحكومات  
 كما نقله الزركشي عن تميم الساردي وان كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد المصنف القتل

بانما الإشارة الى ان التغليب اغايبا ظهر فيه أما اذا كان عدوا أو شبه عدوا بتضاعف بالتغليب ولا خلاف  
 فيه كجاءه العمراني لان الشيء اذا انتهى بنهايته في التغليب لا يقبل التغليب كالأعيان في العسامة وانظر  
 المكبر لا يكبر كعدم التثنية في ثلاث الكتاب فله الميمى والزركشى (فرع) الصبي والمجنون ولو كانا  
 مجزئين وقتلا في الاشهر الحرم أو دارهم محرم قال ابن الرفعة لم أرى التغليب عليه ما بالتثنية ولا في جعل  
 يقال به ويحصل ان لا يغفلان التغليب انطبق الخطأ فيه العمد وليس لها شبهة عدة للتحقق أولى بالعدم  
 والاحتمال الاول أظهر وقوله ليس له - ما شبهه - عدم تنوع لان - ما اذا قصدا العمل والتخصيص  
 بما لا يتناول غالبا يكون شبهة عدم (وانظروا وان تثلث) كجاءنى (فعلى العاقلة) ديشه (مؤجلة)  
 عليه او اذا كانت عليها وهي مثنة فغير المثنة أولى وسيأتى بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه في باب  
 عقوب هذا (والعمد) ديشه (على الجاني مجله) عليه في ماله كسائر ابدال المتلفات (وشبه العمدة) ديشه  
 (مثلية على العاقلة ومجلة) فهي من مخففة من وجهين مغفلة من وجهه وهو التثنية أما التثنية فلهما روى  
 أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عقل شبه العمدة مثل عقل  
 العمدة ولا يقتل صاحبها وأما كونها على العاقلة ومجلة فلهما أتى في بابها ولما كان شبه العمدة ترددا بين  
 الخطأ والعمد أعطى حكم هذا من وجهه \* (تنبيه) \* يجوز في قوله مجسلة وفي جملته الرفع والنصب  
 (ولا يقتل) في ابل الدية (معيب) بما يثبت الرد في العيب (و) لا (مريض) وان كانت ابل من  
 لزمه معيبة لان التبرع أطاها ما نثبت السلامة وخالف ذلك الى كانه طاعة ابل من المال والكفارة لان  
 مقصودها تخليص الرقب من الرق ان استعمل فاعتبر فيها السلامة مما يورث في العمل والاستقلال \* (تنبيه) \*  
 عطف للرئيس على المعيب من عطف الناص على العام أولنى فيهم أخذ - كما في كافة المال فانه قال  
 هالك ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة الا عن مثاها (الابراض) أى المسحق بذلك اذا كان أهلا للتبرع لان  
 الحق له فله اسقاطه (ويثبت حمل الخطأ) المأخوذ من الدية (بأجل خبره) بذلك أى بعداين منهم عند انه كان  
 المسحق حيا له الخافه بالتقويم واذا أخذها المسحق بقولها ما أو بتصدق المسحق على حياها ثم ماتت عند  
 المسحق وشق جوفها فبانت سائلا غرها وأخذ بدنها حاملا كالجرح المسلم فيه على غير الصفة المشروطة  
 فان تنازعنا في الحمل بعد موته وقبل شق جوفها شق لم يعرف فيترتب عليه ذلك فان ادعى الدافع اسقاط الحمل  
 كان قال اسقطت عندك وقال المسحق لم يكن حمل وأمكن الاسقاط صدق الدافع ان أخذها المسحق بقول  
 خبرين لئلا يدقوله بأجل الخ - برهان لم يكن ذلك أو أمكن وأخذها المسحق بقول الدافع مع تصديقه صدق  
 المسحق بلايين في الاولى وبمعين في الثانية لان الظاهر معه (والاصح) وفي الروضة الاطهر (البراهن)  
 أى الخلقة (قيل خمسين سنين) اصدق الاسم عليها وان كان الغالب ان الناقلة لا تحمل قبلها والثاني  
 اعتبر الغالب \* (تنبيه) \* محل الخلاف عند عدم الرضا فان رضى بأخذها جاز قلعها (ومن لزمه) دية  
 من جان أو عاقلة (وله ابل فخما) تؤخذ الدية ولا يكف غيرها لانها تؤخذ على سبيل المواساة فكانت  
 مما عنده كمتجب الزكاة في نوع النصاب (وقيل من غاب ابل ببلده) أو قبياته ان كانت ابله من غير ذلك  
 لانها عرض متلف واعتباره بملك المتلف بعينه ورجع هذا الامام فان كانت ابله من الغالب أخذت منها  
 قلعها (والا) بان لم يكن له ابل (فغالب) أى فتؤخذ من غاب ابل (قبيلة بدوى) لانها ابل متلف  
 فوجب فيها ابدال الغالب كفي قيمة المتلفات (والا) بان لم يكن في البادية أو القبيلة ابل بصفة الاجزاء  
 (فأقرب) أى فتؤخذ من غاب ابل اقرب (بلاد) أى اقرب قبائل الى موضع المؤدى في لزمه نقلا الى  
 ز كانه انما لم يتابع وثقة نقلا مع قيمتها أكثر من غنى المثل ببلد أو قبيلة لعدم فانه لا يجب حينئذ  
 نقلا وهذا ما جرى عليه ابن المغرى وهو أحسن من الضبط بما اتفق الفهر (و) اذا وجب نوع من  
 ابل (لا يعادل) عنه (الى نوع) من غير ذلك الواجب (و) لالى (فبسهة) عنه (الابراض)



من المأوى والمستحق \* (تنبيه) \* فظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يعدل النوع مثلها أو دونها أو فوقها وهو ما صرح به في النسخ والروضة وقيل يجبر على الأعلى وجري عليه المأوى وغيره ونقدم في الصلح أنه لا يجوز الصلح عن أهل الديعة بالتراضي لجلالها وحل ابن الرفعة ما هنالك على ما إذا كانت مجهولة الصفة وما هنا على ما إذا كانت معلومة وأمر حسن ومأثور ومن أنهما تؤخذ من غاب أهل محله عند عدم إبله هو مافى المذهب والبيان وغيرهما والذي في الروضة وثقة أصلها عن التهذيب الخبير بينهما وما جرى عليه المصنف هنا أو جبهه جري عليه شيخنا في منهجه وظاهر ما نقرر أن إبله لو كانت معينة أخذت الديعة من غاب أهل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل ينبغي نوع إبله سليما كما قطع به المأوردى ونص عليه في الام ولو اختلفت أنواع إبله أخذت من الأكره فان استوت فيما شاء الدافع وكذا لو اختلفت أنواع إبل محله (ولو عدت) إبل الديعة حسا بأن لم توجد في موضع يجب تخصيصها منه أو سرعا بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها (فالقديم) الواجب (ألف دينار) على أهل الدينارين (أو اثنا عشر ألف درهم) فضة على أهل الدراهم الحديث على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم صححه ابن حبان والحاكم من حديث عمرو بن خزم \* (تنبيه) \* قضية كلام المصنف تخيير الجاني بين الذهب والدراهم وهو رأى الامام والذي عليه الجمهور ما قدرته في كلامه والحديث يدل عليه ولو كان الواجب دية مغلفة كان قتل في الحرم أو عدل برأيه النعابة فيه وجهان أحدهما إلا أن التغلف في الإبل انما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدراهم والدينارين وهذا أحد ما احتج به على فساد القول القديم (والجديد) الواجب (قيمة) أي الإبل وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لأن ما يبدل منافع غير جاع إلى قيمتها عند اغوار أصله وتقوم (بنقده) الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فان كان فيه نقدان فأكثر لا غالب فيهما تخيير الجاني بينهما \* (تنبيه) \* قوله بنقده قال ابن القتيب لم أدر أي بلد هو أبلد الجاني أم بلد الخنثى عليه أم الولي القابض أم الذي يجب التحصيل منه لم أر نصريحا بشئ منه وقال البلقيني كلامهم ان المراد ببلد من لزمته كما سبق في قوله والافعال إبل بلده وليس كذلك فالمراد هنا بلد عدم المفهوم من قوله ولو عدت له والمراد المحل الذي يجب التحصيل منه لو كانت موجودة فيه لأن ما يبدل منافع ويراعى صفته في التغلف (وان وجد بعض) من الإبل الواجبة (أخذ) الموجود منها (وقيمة الباقي) ككل وجب له على انسان مثل وجد بعض المثل فانه يأخذه وقيمة الباقي \* (تنبيه) \* محل ذلك ما إذا لم يحل المستحق فان قال أنا أسير حتى توجد الإبل لزم الدافع امتثاله لأنها الأصل فان أخذت القيمة ثم وجدت الإبل وأراد رد القيمة ليأخذ الإبل لم يجب لذلك لأنه لا انفصال الأمر بالأخذ بخلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فان الإبل تعين كما صرح به سليم وغيره تبعا لنص المختصر (والمرأة والخنثى) المشكل الحران دية كل منهما في نفس أو جرح (كمنصف) دية (رجل) حر من هما على دينه (نفسا وجرحا) بضم الجيم لما فرغ من مغالطات الديعة شرعا في منقضا منها فمنها الأنوفة المأوى البهقي خد بردية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها جرحها وبها الخنثى لأن زيارته عليها مشكوك فيها فقتل المرأة أو الخنثى خطأ عشر بنات مخاض وعشرين بنات لبون وهكذا وفي ذلها أو قتله عدا أو شبهه بمعد خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه \* (تنبيه) \* اقتصر المصنف بالحائفة بالانثى على النفس والجرح وألحق بها في الجرح والأطراف وأهل حذف المصنف لذلك أن الخنثى لا يلتحق بالانثى في الأطراف مطلقا فان في حائتها دينها وفي حلماته أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة وسفره كذلك بخلافها (ومؤدى ونصراني) ومعاذ ومسيح من دية كل منهم إذا كان معب وما تحل من أخته (ثلاث) دية (مسلم) نفسا وغيرها أمافى النفس فروى مرفوعا قال الشافعي في الام قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله عنهما ولأنه أقل ما أجمع عليه وهذا النقد لا يعقل

بلا توقف في قتله عدا أو شبهه عدا عشر حقائق وعشر بدعات وثلاث عشرة خلافة وثلاث وفي قتله شأما  
لم تعاقبته وتأتان من كل من بات المحاض وبنات الآون وبني الآون والحناني والجداع وقال أبو حنيفة  
دينه مسلم وتدل مالكا نصفها وقال أحمدان قتل عدا دينه مسلم أو نصفها فصفه الماغير المصوم من المرتدين  
ومن لا أمان له فإنه مقتول بكل حال وأمان لا يتحمل منا كتمه فهو كالجوسي وأما الأطراف والجراح  
بإلحاقها على النفس \* (تنبيه) \* السامرة كاليهود والصائبة كالنصارى إن لم يكرهها أهل ملته  
والأفك من لا كتاب له (وجوسي) له أمان دينه أخس الديانات وهي (لثلاث عشر) دينة (مسلم) كما قال به  
عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فقيهه عند التعليق حقتان وجذعتان وشافعتان وثلاثا خرافة  
وعند التحفيف بعير وثلاث من كل سن والمعنى في ذلك أن في اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي حصول  
كتاب ودين كان حقا بالاجماع وتتحمل مما كتبهم ودينهم - ويقرون بالجزية وليس للجوسي من  
هذه الخمسة إلا الترتير بالجزية فكأن دينه من الجنس من دينة اليهودي والنصراني \* (تنبيه) \* قوله  
لثلاث عشر أولى منه ثلاث خمس لأن في الثلاثين ثمكريا وأيضا فهو الموافق لتصويب أهل الحساب ليكون  
أخصر (وكذا رتبتي) ونحوه كعابد خمس وفرد ورتين وهو من لا يتحمل ديننا نحن (له أمان) كدخوله  
لدارس ولا أمان لا أمان له فمادر \* (تنبيه) \* سكت المصنف هنا عن دينة المتولدين كتابي واتفق مثلا  
وهي دينة الكلابي اعتبارا بالانصراف سواء كان أبائهم أمال المتولد يتبع أشرف الآون ديننا والضممان  
بغالب فيه جابب التعليق ويحرم قتل من له أمان لآمانه ودينة نساء ونحوها من ذكره على النصف من دينة  
رجالهم ولو أن المصنف ذكر المرأة ونحوها إلى حيث انتهى الجبيع ويراعى في ذلك التنازعا والتخفيف والوفاء  
هو الصنم وذكر الصنم إلى أنه لا يقال ومن الأملاك من غير حضرة كهاس وحديد (والمذهب) المصوص  
وعبري الروضة بالاصح (ان من) قتل مصوما (لم يبلغه الاسلام) أي دعوة تبيننا محمد صلى الله عليه  
وسلم (ان تلك بدین لم يبدل دينة) أهل (دينه) دينه فان كان كتابيا فدينه كتابي وان كان مجوسيا  
فدينه مجوسي وقيل دينة مسلم لأنه ولد على الفطرة ولم يقاتر - منه عناد ورد بأنه تمسك بدین منسوخ فلم يثبت له  
حكم الاسلام ولكن ثبت له نوع عصمة فالحق بالمسئلتين من أهل دينة فان جهل قدر دينة أهل دينة وجب  
فيه أخس الديانات كما قاله ابن الرودة لأنه المتبع وأمان لم يعل أهل بلغته الدعوة وأولافني صمائه وجهان  
به على أن الناس قبل ورود الشريع على أصل الإيمان أو الكفر والاشبه بالمذهب كما قال شيخنا الضممان  
خلافا للادري لان الانسان يولد على الفطرة وعليه ينبغي ان يجيب أخس الديانات (والا) بان تلك بدین  
بدل ولم يده ما يتخالفه ولم تبطله دعوة تبني أصلا وهذه المسئلة ليست في الحرر وهي التي فيها المارق كأي  
الروضة وأصلها وكان تعبیر المصنف بالمذهب نظرا لمجموع المسئلتين والحكم لا يختلف فادافال  
(فكمجوسي) دينة وان اختلفت مراتب الخلاف وقيل تجب دينة أهل دينة وقيل لا يجب شيء لأنه  
ايس على دين حق ولا عهد له ولا ذمة قال الزركشي وعلى المذهب يجب فحين تمسك الاثن باليهودية  
أو النصرانية دينة مجوسي لأنه لحقه التبديل اه أي اذا لم تحل منا كتمهم \* (تنبيه) \* لا يجوز قتل من  
لم تبطله الدعوة ويعتصم بان أسلم بدار الحرب ولم يهاجر منه بعد اسلامه وان تمكن لان العصمة بالاسلام  
\* (فصل) \* في وجوب ما دون النفس وهو ثلاثة أقسام جرح وإبادة طرف وإزالة المنفعة وقد بدأ بالعدم  
الاول وهو الجرح يقال (في موضحة الرأس) ولولا العظام الثاني تخاف الاذن (أو الوجه) وان صغر  
ولو لم تحت المقبل من العين وان لم يدخل ثلاث في غسل الوجه في الوضوء نصف عشر دينة صاحبها فيها  
(لحر) ذكر (مسلم) غير جنين (خمس أبعرة) لما رواه الترمذي وحسنه في موضحة خمس من  
الابل فتراعى هذه النسبة في حق غيره من المراتة والكتابي وغيرهما في موضحة الكتابي بعير وثلاث وفي  
موضحة الجوسي ونحوه ثلاثا وهو فلو عبر المصنف بما ذكره لكان أشمل - أخصه كذا قال في الهاشمية ونحوه

بالرأس والوجه معا دهما كالساق والعضدان فيهما الحكومة كلسباني (و) في (هاشمة مع ابضاح) أو  
 احتياج اليه بشق لاخراج عظام أو تقويمه أو ستر اليه (عشرة) من ابعرة وهي عشرة دية الكمال بالخرية  
 وغيرها ولو عبر به اسكان أولى ليشمل الصور المتقدمة قبل هذا الاصل في ذلك ما روى عن زيد بن ثابت انه صلى  
 الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرة من الابل رواه الدارقطني والبيهقي مرفوعا عن زيد بن ثابت لا يكون  
 الا عن توقيف (و) هاشمة (دونه) أي الايضاح وما ذكره (خمس) من ابعرة على الاصح لان  
 العشرة في مقابلة الايضاح والهشم وأرسل الموضحة خمسة فنعين ان الخمسة الباقية في مقابلة الهشم فوجب  
 عند انفراذه (وقيل) في الهشم اذا خلع العاجز (حكومة) لانه كسر عظام بلا ايضاح فاشبهه كسر  
 سائر العظام (ومنفلة) مع ايضاح وهشم كما صورته الرانعي (خمس عشرة) بغير ارضى النفساني ذلك عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ونقل في الامم فيه الاجماع وكذا ابن المنذر (و) في (مأمومة ثلث الدية) لخبر  
 عمرو بن حزم بذلك قال في الجرح وهو اجماع وفي الدامغة ما في المأمومة على الاصح المنصوص وقيل زاد  
 حكومة تلحق غشاء الدماغ فله المأوردى وهو قياس ما أتى في خرق الامعاء في الجائفة وقيل يجب غمام  
 الدية لانها تذوق الاول يمنع ذلك وانما يجب في المأمومة ومقابها ما ذكر ان اتحاد الجاني فلو تعدد حكمه  
 مذكور في قوله (ولو أوضح) واحدد ذكر احرام مسلمائه شتم آخر بعد الايضاح أو قبله وليس تعقيب  
 الهشم للايضاح بشرط وان أوهمه كلامه (ونقل ثالث وأم رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة) من  
 الابل أما الاول فبسبب الايضاح وأما الثاني فلانه الزائد عليها من دية الهاشمة وأما الثالث فلانه الزائد  
 عليها من دية المنقلة (و) على (الرابع غمام الثالث) وهو غمانية عشر بغير ارضاء بعير وهو ما بين  
 المنقلة والمأمومة وصورة المسئلة ان يهشم الاخر فيحمل الايضاح كما في دية الامام وغيره \* (ثنييه) \*  
 ما أطلقه من أن الواجب على الاول خمسة بحاله عند العفو أو لم يكن عدا والا فالواجب القصاص كما  
 صرح به في المحرر - في لو أراد القصاص في الموضحة وأخذ الارش من الباقيين يمكن نص عليه في الام هذا  
 كما اذا لم يمت بما ذكر فان مات منه وجبت دية عليهم بالسراية لان القتل لا يفرق فيه بين الجرح الكبير  
 والصغير فله الفارق في فوائده (والشجاج) الخمس التي قبل الموضحة من خارصة ودامية وباضعة  
 ومتلاحة وسجاق (ان عرفنا شتمها منها) أي الموضحة بان كان على رأسه موضحة اذا قيس بها  
 الباضعة مثلا عرف أن الموضع ثلث أو نصف في معنى اللحم (وجب قسطا من أرشها) بالنسبة فان  
 شككنا في قدرها من الموضحة أوجبنا اليقين هذا ما جرى عليه المصنف تبعاً للمحرر والذي في  
 الروضة وأصلها عن الاضحاب وجوب الاكثر من الحكومة والقسطا من الموضحة لانه وجد سبب كل منهما  
 فان اسدوا بوجوب أحدهما (والا) بان لم نعرف نسبتة منها (الحكومة) لا تباع أرض موضحة (كجرح  
 سائر) أي باقي (البدن) كالايضاح والهشم والتنقيط فان فيه الحكومة فقط لان أدلة ما مر في  
 الايضاح والهشم والتنقيط لم يشهد له اختصاص أسماء الثلاثة بجراحة الرأس والوجه وليس غيرهما  
 في معناه من زيادة الخطر والفتق فيها أو ايضاف ارض نفس العضو لا ينبغي أن ينقص عن أرض الجنابة على  
 العضو وليس في الآية الواحدة الا ثلاثة ابعرة وثلاث فكيف نوجب في ايضاح عظمها خسا من الابل (وفي  
 جائفة) وان صغرت (ثالث دية) لشوق ذلك في حديث عمرو بن حزم وهذا كما سنرى مما قبله اذا جرح  
 في البدن بقدر غيرها (وهي جرح ينفذ) بالجمعة أي يصل (الى جوف) فيه قوة تحيل الغذاء أو الدواء كما  
 أشار الى ذلك بقوله (كعبان) أي كدانه (و) داخل (صدرو) داخل (بغير فتق) بضم الميمتين وغين  
 مجمعة ساكنة وهي تقرق بين الترتوين (و) داخل (جبين) بوحدة بعد جيم وهو أحد جانبي الجبهة وفي  
 بعض نسخ المتن بنون ساكنة بعد جيم تثنية جنب وبه عبر المحرر والروضة وأصلها والاولى أولى لان  
 الجنب علم من التثنية بالبعان (و) داخل (خاصرة) من الخصر وهو وسط الانسان ولا فرق بين

أن يجف بعد دية أو خشية وخرج بالوفاء المذكور وغيره كالغلم والخنثى والعين وممر البول  
 إذا لم يلق فيها الخمار كالأمور المتقدمة ولأنه لا تعد من الأجواف بل فيها حكومة ولورصات الجراحات إلى  
 الغم أو داخل الأنف بإيضاح من الوجه أو بكسر قصبة الألف فأرشد موضحة في الأولى أو أرشد هاشمة في  
 الثانية مع حكومة فيها لا نفوذ في الغم والآن لا تنافي أخرى وإن خربسكين من كنف أو نفوذ إلى  
 البطن فأجابته فواجبه أرض جافقة وحكومة لمراحة الكنف أو النفوذ لأن في غير محل الجائفة أو خربسكين من  
 الصدر إلى البطن أو الفم فأرشد جافقة لا حكومة لأن جميع محل الجائفة ولو أجاد حتى لا يذبح كبسه أو طعنه  
 لزم مع دية الجائفة حكومة في ذلك ولو كسر مناهه كانت حكومة مع دية الجائفة فان نفذت في غير  
 الضلع لزمه حكومة مع الدية وإن لم تنفذ في الأيكسر كانت حكومة كسره في دية الجائفة \* (تنبيه) \*  
 سيأتي أنه لو نفذ الماهن إلى البطن وخرج من الفم كان ذلك جائزتين فيه إطلاق الجائفة على ما خرج  
 من جوف وإن أرحم كلامه هل يتقيد الجائفة بما دخل الجوف (ولا يختلف أرض موضحة بكبرها)  
 ولا صغرها لا يتباع الاسم كالطراف ولا بكرن المبارزة أو من شدة بالشم \* (تنبيه) \* لا يتقيد ذلك  
 بالموضحة بل الجائفة كذلك كملت الإشارة إليه حتى لو غرز فيه إبرة فوصلت إلى الجوف فهي جائزة  
 والله قال الثاني رضي الله تعالى عنه وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الأسماء وأعلم أن  
 الموضحة تعدد سرور فوكما ويحلا وفاعلا وذكرها المصنف على هذا الترتيب وبدأ بأبوابها في قوله  
 (ولو أوضع) الجاني مع اتحاد الموضع (وموضعين بينهما لحم وجلد) مع مساواة أوضاعهما معاً أو  
 مرتباً (فيل أو) بينهما (أحدهما) أي لم فقط أوجاد فقط (فوضعتان) أي في الأولى فلا تلتزم  
 الصور مع قوة الجائر وأما الثانية فوجهها المقتل بالنفد ووجود حاجز بين الموضعين والأصح أنهما  
 واحدة لأن الجائفة أنشئت على الموضع كما تستعمله بالإيضاح ولورفع الجاني الجائر في الصورة الأولى بينهما  
 أو أن كل قبل الاندمال عاد الارشاد إلى واحد على الأصح وكان كل أو وضع في الإبداء موضحة واحدة  
 ولو أدخل الحديد ونفذها من أحدها إلى الأخرى في الداخل ثم سلها في تعدد الموضع وجهان أحدهما  
 عدم التعدد ودلو كثر الموضعان تعدد الأرض بحسبها ولا ضيق وقيل لا يجب أكثر من دية النفس كما  
 قيل به فيها الواجب الثاني فاعلم الثاني من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (ولو انقسمت موضعتهم  
 عمداً أو خطأ) أو شبهة عمداً أو خطأ أو دواً أو فوضعتان على الصحيح \* (سأبني لأشبهه) لأن الحكم  
 الثالث من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو نعلت) بكسر الميم في الانصاع (رأساً أو وجهاً) فوضعتان  
 على الصحيح لا اختلاف المحل بقوله فوضعتان راجع لكل من الموضعين وكذلك قوله (وقيل موضحة)  
 فاعلم الصورة \* (تنبيه) \* نصب عمداً وخطأً أي على ترع الخائض أو على المفسد والمطلق نيابة عن  
 المصدري موضحة عمداً أو خطأً واستمرز بقوله رأساً ووجهاً عن شمولهما رأساً وقفاً فيلزم مع موضحة  
 الرأس حكومة متفاوتة شمولها الوجه فالذهب الاتحاد وقدرهم كلامه شمول الموضحة لكل  
 من الرأس والوجه مع أنه ليس بقيد فإن الحكم كذلك لو أوضع بعض الرأس وبعض الوجه (ولو وضع)  
 الجاني (موضعتهم) مع اتحاد الحكم (فواحدة على الصحيح) كالأوضاع أو لا كذلك والثاني وهو  
 احتمال الامام لا وجهه من قول ثنات لأن التوسعة أوضح ثبات أجمع اختلاف الحكم فتعدد كما علم من  
 قوله ولو انقسمت موضعتهم عمداً وخطأً الرابع من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو غيره) فوضعتان  
 لأن فعل الإنسان لا ينبغي على فعل غيره كلقطع يدرجل وحراً خربسته فان على كل منهما جناية نعم لو  
 كان الموضع أموراً واحدة وضع أولاً وكان غير مجزئاً لوجه عدم التعدد لانه كالآلة وإن لم يصر حوايهما  
 \* (تنبيه) \* قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أي ردها غيراً وهو ما في الحرر ونقل عن خط المصنف أنه  
 ضبعه بالكسر والكسر فالكسر عطف على الضمير المحرور في موضحة أي وسع موضحة غيره فلا خلاف

وإني المضاف إليه على حاله وهو ماش على ما اختاره شيخه ابن مالك تبعاً للكوفيين من أنه لا يحتاج في  
المضاف على مجرور راعداً الجارحاً لا للمصريين والفصحى على حذف المضاف وإعطاء إعرابه المضاف إليه  
كقوله تعالى واسأل القرية أي أهلها \* (فرع) \* لو اشترك اثنان في موضحة وعفا على مال هسل يلزم  
كل واحد أورش كامل أو عليه ما أورش واحد كذا لو اشترك في قتل النفس فإن عليه ما دية واحدة وجهان  
أوجههما الأول كما جرى عليه صاحب الألوار ويتفرع على ذلك ما لو أوضعا موضحة بين مشتركين  
فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تحذف في حقهما فإن قلنا بالتعدد فعلى الرفع  
أورش كامل وعلى غيره أورشان وإن قلنا بعدمه يلزم الرفع نصف أورش ويلزم صاحبه أورش كامل وجرى على  
هذا ابن المقرئ (والجائفة ك موضحة في) الاتحاد وفي (التعدد) التقدم ضرورة وحكم وسهلاً وفاعلاً وفي  
رفع الحاجز بين الجانبين نعم بشرط في وجوب أورش الجانبين على من وسع جائفة غيره أن توسع الظاهر  
والباطن بخلاف الموضحة في ذلك فلا تدخل سكيناً في جائفة غيره ولم يرفع شيئاً بأولاضمان وبغزوان  
زاد في غورها وكان قد ظهر عضو باطن كالأكبد فقور السكين فيه فعليه الحكومة وإن قبح شيئاً من  
الظاهر دون الباطن أو بالعكس فعليه حكومة وإن قطع من جانب بعض الظاهر ومن جانب بعض الباطن  
في النتمة أنه يتفرق في ثخانة اللحم والجلد ويقسم أورش الجانبية على المقاموع من الجانبين وقد يقتضي  
التقسيم غلام الارش بأن يرفع نصف الظاهر من جانب ونصف الباطن من جانب وأثر الشجان (ولو)  
طعنوا باله طعنة (نفس في بطن وخرجت من ظهر) أو عكسه أو نفس من جنب وخرجت من جنب  
(بجائفتان في الاصح) المنصوص في الام اعتباراً للخارجة بالدالة وقد قضى أبو بكر رضي الله تعالى عنه في  
رجل رمي رجلابيهما فأنفذ به ثلثي الدية وقضى به عمر رضي الله تعالى عنه ولا يخالفهما ما كان اجاعاً  
كأنه ابن المنذر والذي في الخارجة حكومة \* (نتية) \* المراد بالبطن والظاهر حقيقة ما لا كل باطن  
وظاهرهما في الفهم والذي كره غيرهما (ولو أوصل جوفه) بالخرق (سناناً) هو طرف الرمح (له طرفان  
شندان) أن سلم الحاجز بينهما كالأجزاء بائنتين فإن خرباً من ظهره فأربع جوانف \* (نتية) \*  
هذه المسئلة مكررة فأنهم اقدمت من قوله والجائفة ك موضحة في التعدد وقد سبق له في الموضحة أنه لو  
أوضح في موضعين بينهما اللحم وجاء تعدد الارش وكان ينبغي أن يقول ولو طعن جوفه بدل أوصل لأن  
عبارة تصدق لولا ما ذكرناه بأن يوصله من منفذ مفتوح ككفة مع أن هذا لا يسمى جائفة (ولا يسقط  
الارش) باندمل ولا (بالختم موضحة وجائفة) لأن بنى الباب على اتباع الاسم وقد وجدوا  
أبقى أم لا ثم شرع في القسم الثاني وهو ابانة الطارق وقد رتب البديل من الاعضاء ستة عشر عضواً  
وأنا أسرد هالك اذن عين جفن أنف شفة لسان سن لحي يد رجل حمة ذكر أثنين  
ألبان شفران جلد ثم ما وجب فيه الدية منها وهو ثلثي كاليدين ففي الواحد منه نصفها أو ثلثي  
كالانف فثانها أو رابعها كالأجزاء ثمانية على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لأن  
ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه العضو الأول هو ما ذكره بقوله (والمذهب) المنصوص  
(أن في) قطع أوتاع (الأذنين) من أصلهما بغير إضاح (دبة) بالنصب اسم ان سواء أ كان سمياً  
أم أصماً (لاحكومة) ظهره وبن خرم في الأذن نخس من الابل رواء الدار قلتي والبهقي ولأنهما  
عضوان فيهما جبال ومنفعة فوجب أن يكون فيهما الدية كاليدين وفي وجهه أو قول يخرج تجب فيهما  
حكومة كالشعر \* (نتية) \* المراد بالدية وفيما يأتي من تقاطع دية من جنى عليه فإن حصل بالجناية  
إيضاح وجب مع الدية على الأول أورش الإيضاح (وبعض) بالرفع من الأذنين (بقسطه) أي  
المقاموع المسمى وقد رتب بالمساحة \* (نتية) \* شمل قوله بعض ما لو قطع أحداهما وما لو قطع البعض  
من أحدهما ولهذا لم يفتح أن يقول وفي أحدهما نصف الدية كما قاله الحرر (ولو أيسهما) بالجناية

أن يحذف بعد ديدة أو خشفة وخرج ما بوق المسد أو غيره فافهم وادع والجنون والعين وكر الدول  
اذ لا يتقام فيها الحمار كالأور المتقدمة ولا من الأجواف بل فيها حكومة ولورملت الجراحة الى  
الهم أو دانت الالف بإضاح من الوجه أو بكسر قمية الالف فأرض موضحة في الأولى أو أرض هاشمة في  
الثانية مع حكومة فيها الالف ودالت الهم والالف لانها جناية أخرى وان خرسكبن من كنف أو نغذالى  
البيان فاجابه واجبه أرض جاتعة وحكومة بمراحة الكنف أو الفند لانها في غير محل الجاتعة أو خرسكبن من  
الصدر الى البيان أو النحر فأرض جاتعة بلا حكومة لان جيبه يحمل الجاتعة ولو أجاهه حتى لنزع كبسه أو طعاله  
لزمه مع دية الجاتعة حكومة في ذلك ولو كسر ضامه كانت حكومة كسره في دية الجاتعة \* (تنبيه) \*  
الضلع لزمه حكومة مع الذي وان لم تنفذ ذلك بكسر دخت حكومة كسره في دية الجاتعة \* (تنبيه) \*  
سبأني أنه لو نفذ العائن الى البيان وخرج من القاهر كان ذلك جناية تين فبها اطلاق الجاتعة على ما خرج  
من جوف وان أدهم كلامه هاتفيدير الجاتعة بما دخل الجوف (ولا يختاف أرض موضحة بكبرها)  
ولا صرها لاتباع الاسم كالأطراف ولا يكون ابارة أو - ثورة بالثر \* (تنبيه) \* لا يتغير ذلك  
بالوضحة بل الجاتعة كذلك كجمرت الإشارة اليه حتى لو غرز فيه بارة فوصلت الى الجوف فهي جاتعة  
وإذا قال الشاخي رضي الله تعالى عنه وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الالهاء واعلم أن  
الموضحة تعدد موقوفاتها وبحلا دفعا لا بد كرها المصنف على هذا الترتيب وقد أباه في قوله  
(ولو أوضع) الجاني مع اتحاد الحكم (موضعي بينهما لم وجد) معاهوا أوضعهما معا أو  
مرتبا (قبل أو) بينهما (أحدهما) أي لم فتما أو جلد فتما (فوضعتان) أما في الأولى فلاختلاف  
الصورة مع قوة الجانز وأما في الثانية فوجه القائل بالتعدد وجود ساجز بين الموضعتين والأصح أنهما  
واحدة لان الجناية أنت على الوضع كما كسبه عليه بالإضاح ولورفع الجاني الجانز في الصورة الأولى بينهما  
أوتأ كل قبل الاندمال عاد الارشادات الى واحد على الأصح وكان كالأوضح في الابتداء موضحة واحدة  
ولو أدخل الجديدة ونفذها من احدها الى الأخرى في الداخل ثم ساه في تعدد الموضعتين جهان أفرم ما  
عدم التعدد ولو كثرت الموضعات تعدد الارشادات بعضها ولا يضبط وقيل لا يجب أكثر من دية النفس في  
قبل به فيما لو استوجب الاساني قلما الثاني من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (ولو أوضعت موضحة  
عدا وضعتا) أو شبهة - أو قدما أو عدوانا فوضعتان على الصحيح كسبأني لاختلاف الحكم  
الثالث من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو ضعتان) بكسر الميم في الأصح (رأس أو وجه أو وضعتان)  
على الصحيح لاختلاف المحل بقوله فوضعتان راجع لكل من المثلثين وكذا قوله (وقيل موضحة)  
نقارا للصورة \* (تنبيه) \* نصب عدا وضعتا أما على نزاع الخاص أو على المفعول المطلق بناء على  
الصدر أي موضحة عدوانا وضعتا بقوله رأسا ووجهها عن شمولها أو أسا وقفا فيلزم مع موضحة  
الرأس حكومة العفا عن شمولها الجهة والوجه فالذهب للاتحاد وقد فهم كلامه شمول الموضحة لكل  
من الرأس والوجه مع أنه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو أوضع بعض الرأس وبعض الوجه (ولو وضع)  
الجاني (موضحته) مع اتحاد الحكم (فواحدة على الصحيح) كالأوضح أولا كذلك والثاني وهو  
احتمال الامام لا وجهه متول شتان لان التوسعة بإضاح ثا أماع لاختلاف الحكم فتعدد كذا لمن  
قوله ولو أوضعت موضحة عدا وضعتا الرابع من أسباب التعدد ما ذكره بقوله (أو غيره فثنان)  
لان فعل الانسان لا ينبغي على فعل غيره كلقطاع يد رجل وخرا خروقة فان على كل منهما جناية فتم  
كان الموسع أمورا لا وضحة أولا وكان غير مميزة لا وجه عدم التعدد لانه كالالة وار لم يصح جوابها  
\* (تنبيه) \* قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أي ردها غير وهو ما في الحرر ونقل عن خط المصنف أنه  
منه بالفتح والكسر فالكسر عطف على الضمير المجزوء في موضحة أي وسع موضحة غيره فلهذا

وإبق المضاف إليه على حاله وهو ما شاع على ما اختاره شيخه ابن مالك تبعه السكوفي من أنه لا يحتاج في  
المضاف على مجرور وأداة الجار خلافا للبصريين والفتح على حذف المضاف وإعطاء إعرابه المضاف إليه  
كقوله تعالى واسم القريه أي أهلها \* (فرع) لو اشترك اثنان في موضع موصوفه ونوعه على مال هل يلزم  
كل واحد أرش كامل أو عليه أرش واحد كقولنا اشتركا في قتل النفس فإن عليه مادية واحدة وجهان  
أوجههما الأول كما جرى عليه صاحب الأنوار ويشترط على ذلك ما لو أوصفها موضعين مشتركين  
فهما ترفع أحدهما الحائز قبل الاندمال فإن الموصوفة تتحد في حقها فإن قلنا بالعدد كقولنا الرافع  
أرش كامل وعلى غيره أرشان وإن قلنا بعدمه لزم الرافع نصف أرش ولزم صاحبها أرش كامل وجرى على  
هذا ابن المقرئ (والجائفة كموصوفة في الاستعداد في المتعدد) المتقدم صورة وحكاية وقاعلا وفي  
رفع الحائز بين الجائفتين نعم بشرط في وجوب أرش الجائفة على من وسع جائفة غيره أن يوسع الظاهر  
والباطن بخلاف الموصوفة في ذلك فلا تدخل مكنتا في جائفة غيره ولم يقطع شيئا ولا ضمان وبغزروان  
زاد في غورها وكان قد ظهر عضو باطن كالسكبد فقور السكين فيه فعليه الحكومة وإن قطع شيئا من  
الظاهر دون الباطن أو بالعكس فعليه حكمه وإن قطع من جانب بعض الظاهر ومن جانب بعض الباطن  
ففي التسمية أنه ينظر في ثمانية اللحم والجلد ويقسمها أرش الجنابة على المقطوع من الجانبين وقد يقتضي  
التقسيم تمام الارش بأن يعلق نصف الظاهر من جانب ونصف الباطن من جانب وأقره الشيخان (ولو)  
طعن به بآلة طعنة (نفسه في بطن وخروج من ظهر) أو عكسه أو أنه ذنب من جنب وخروج من جنب  
(بخلافه في الاصح) المنصوص في الام اعتبارا للخارجة بالدخلة وقد قضى أبو بكر رضي الله تعالى عنه في  
رجل رمي رجله بسهم فأنفذ به ثلثي الدية وقضى به عمر رضي الله تعالى عنه ولا يخالف له ما كان اجاعا  
كما نقله ابن المنذر والذي في الخارجة حكومة \* (تنبيه) المراد بالبيان والظاهر حقيقةهما لا كل باطن  
وظاهر سافر في الفم والذكرو غيرهما (ولو أوصل جوفه) بالطرف (سنانا) هو طرف الرمح (له طرفان  
مثنان) أن سلم الحائز بينهما كما لو أبقاهما بئسبين فإن خرجا من ظهره فأربع جوانب \* (تنبيه) \*  
هذه المسئلة مكررة فأن قد علمت من قوله والجائفة كموصوفة في التعدد وقد سبق له في الموصوفة أنه لو  
أوضح في موضعين بينهما لحم وجاد تعدد الارش وكان ينبغي أن يقول ولو طعن جوفه بدل أوصل لأن  
عبارة تصدق لولا ما ندوته بأن يوصله من منفذ متوح ككافته مع أن هذا لا يسمى جائفة (ولا بسقط  
الارش) بئسب ولا (بأنهم موصوفة وجائفة) لأن مبنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد سواء  
أبقى شيء أم لا ثم شرع في القسم الثاني وهو إبانة الطرف ومقدار البدل من الأعضاء سنة عشر عضوا  
وأنا أسرد هالك اذن عين جفن أنف شفة لسان سن لحي يد رجل حمة ذكر أنثيان  
ألبان شفران جاد ثم ما وجب فيه الدية منها وهو ثلثي كالبدين في الواحد منه نصفها أو ثلثي  
كالأنف فثانها أو رباعي كالأجزاء فربها ولا زيادة على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لأن  
ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه العضو الأول هو ما ذكره بقوله (والمذهب) المنصوص  
(أن في) قطع أوتاع (الاذنين) من أصلهما بغير إضاح (دية) بالنصب اسم إن سواء أ كان سمعا  
أم أصم (لأحكامه) لخبر عمرو بن حزم في الأذن نخسون من الأبل رواه الدارقطني والبيهقي ولا يخفى  
عضوان فيهما جمال ومنفعة فوجب أن يكون فيهما الدية كالبدن وفي وجهه أو فلول يخرج تحب فها  
حكومة كالشعور \* (تنبيه) المراد بالدية وفيها ما أتى من نظائره دية من جنس عليه فإن حصل بالجنابة  
إضاح وجب مع الدية على الأول أرش الإضاح (وبعض) بالرفع من الأذنين (بغسطه) أي  
المقطوع المسام ويقدر بالساحة \* (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو قطع أحدهما وما لو قطع البعض  
من أحدهما وهذا لم يتحقق أن يقول في أحدهما نصف الدية كقوله الحر (ولو أيسهما) بالجنابة

عايناهما بحيث لو حركنا لم نتحركا (قدية) كما لو ضرب يده فثقلت (وفي قول حكومة) لان منفعتها لا تبطل  
 بذلك وهي جميع الصوت لانهما في السماع بخلاف البعد اذا كانت فان منفعتها بطلت بالكلية  
 ومال اليه الباقي وقال نص الامية تنصيه وأجاب الاول بان المنفعة الاخرى وهي دفع الهوام بالاحساس  
 قد بطلت ويكفي ذلك في وجوب الدية (ولو دفع) اذني (بابيتين) بجناية أو غيرها (حكومة) تجب فيها  
 في الاظهار (وفي قول) فيها (دية) ثلثه الاول مبني على الاول والثاني على الثاني كما في الحر رفاق قبل قد مر  
 ان الاذن الصحيحة تقطع بالمنفعة والجمع بين جريان القصاص فيها وعدم تكميل الدية مما لا يعقل  
 أجيب بانه لا تلازم بين وجوب القصاص وجوب الدية وعلى الاول هل يشترط أن تباع بالحكومة  
 مقدار الدية حتى لا تكون قد استقطنا الدية فلهذا لا يلزم طر يقان أشار اليه الماوردى وأوجهما الثاني  
 العضو الثاني هو ما ذكره بقوله (وفي) قاع (كل عين) وهي مؤنة أمم لحاسة البصر من انسان وغيره  
 (نصف دية) لخبر عمرو بن حزم بذلك صححه ابن حبان والحاكم وحكي ابن المنذر فيه الاجماع ولانها  
 من أعلام الجوارح نعماف كانت أولى بإيجاب الدية (وفي قول) هي (عين أحول) وهو من في عينه خلل دون  
 بصره (د) عين (أعشى) وهو من يسيل دمعته غالباً مع ضعف رؤيته (د) عين (أعور) وهو  
 ذاهب حس إحدى العينين مع بقاء بصره وعين أخفش وهو صغير العين البصرة وعين أعشى وهو من  
 لا يبصر لبلأوعين أجهر وهو من لا يبصر في الشمس لان المنفعة باقية بعين من ذكره مقدار المنفعة لا ينظر  
 اليه \* (تنبيه) قد نوههم عبارة ان العين العوراء فيها نصف دية وليس مراد انما هو في العين الاخرى  
 واحتراز بذلك عن قول كماله وأحد في عين الاعور كل الدية لان بصر الذاهبة اشغل اليها (وكذا من يعينه  
 بياض) على يافته أو سوادها أو تأخرها وهو رقيق (لا ينقص الضوء) الذي فيها يجب في قاعه نصف  
 دية لماسر (فإن نقص) الضوء وأمكن ضبطه بقص بالاعتبار بالصحة التي لا يبيض فيها (فقط) ما  
 ناقص بسقطها من الدية (فإن لم ينضم) أي النقص (الحكومة) تجب والفرق بينه وبين عين  
 الاعشى أن البياض ينقص الضوء الذي كان في أصل الحدفة وعين الاعشى لم ينقص ضوءها عما كان في  
 الأصل قاله الرافعي وبؤخذ منه كما قاله الاذري وغيره ان العشى لو تولد من آفة أو جناية لا تكتمل فيه الدية  
 العضو الثالث هو ما ذكره بقوله (وفي) قطع (كل جف) بفتح جيمه وكسرهما وان اقتصر المصنف  
 على الفتح وهو غطاء العين كما مر (ربيع دية) سواء الاعلى والاسفل في الاربعة الدية (ولو) كان  
 (لاعى) وبلا حد بل لان فيها اجالا ومنفعة وقد انتصت عن غيرها من الاعضاء بكرمها رابعية وتدخل  
 حكومة الاحداث في دية الاحباث بخلاف ما لو انفردت الاحداث فان فيها حكومة اذا فسد منبها كسائر  
 الشعور لان الفأنت بقاعها الزينة والجمال دون المقاصد الاصليسة والا فالعزير وفي قطع الجفن  
 المستشف حكومة وفي احشاف الجفن الصحيح ربع دية جزا بخلاف ما تقدم من الاذن فان المنفعة هنا  
 قول أصلا بخلافه هناك وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فنقص باقية فضية  
 كلام الرافعي عدم تكميل الدية العضو الرابع هو ما ذكره بقوله (و) في قطع (مارن) وهو ما دن من  
 الافوشلا من العظام (دية) لخبر عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جمالا ومنفعة وهو مشتمل على العارفين  
 المسمين بالخبرين وعلى الحاخريينهما وتندرج حكومة قصته في دية كرجحه في أصل الرؤفة وقبل فيها  
 حكومة مع دية قال الاسنوي وعليه الفتوى ولا فرق بين الانختم وغيره لان الشتم ليس فيه (وفي كل من  
 طرفيه والحاخرتلث) نوز به الدية عليهما (وقيل في الحاخز) بينهما (حكومة) فقبا (وفيها)  
 أي العارفين (دية) لان الجمال وكل المنفعة فيها دون الحاخز \* (تنبيه) ظاهره ان الخلاف  
 وجهان وهو ما صححه في الحرر والراجح انه قولان ولا تصرح في الرؤفة أصلها بترجيع وفي قطع باقي  
 المقطوع من المارن بجناية أو غيرها ولو يجزاه قسطه من الدية بالمساحة وفي اسلال المارن الدية وفي



شدة اذالم يذهب منه شيء حكومة وان لم يلتم فان تأكل بالشق بان ذهب بعضه وجب فسقطه من الدبة وفي  
 قطع الفصبة وحدها دبة متقلة العضو الخامس هو ما ذكره بقوله (و) في قطع (كل شفة) وهي في  
 عرض الوجه الى الشدقين وفي طوله ما بين الثلاثة كما قاله في المحرر وفي بعض نسخ المناهج وفي نسخة المصنف  
 ذكر هذا ثم ضرب عليه (نصف) من الدبة علوا أو سفلا وقت أو غائبات صغرت أو كبرت في الشفتين  
 الدبة لما في كتاب عمرو بن خزم وفي الشفتين الدبة ولما فيهما من الجبال والمنفعة اذ الكلام يتميز بهما  
 وبما كان الريق والطعام والاشلال كالقطع وفي شفتيهما بالابانة حكومة ولو قطع شفة مشقوفة وجبت  
 ديتها الاحكومة الشق وان قطع بعضهما فقلص البعض الباقيان وبقيما يقطعوع الجميع وزعت الدبة  
 على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الام وصرح به في الافوار وهل تسقط مع قطعها حكومة الشارب  
 أولا وجهان أظهرهما الاول كافي الاهذاب مع الاضغان العضو السادس هو ما ذكره بقوله (و) في قطع  
 (لسان) انما طق سليم الذوق (ولو) كان اللسان (لا لكن) وهو من في لسانه لكنه أو مجمة (و) لولسان  
 (أرت) بثلاثة (و) لو (اشغ) بثلاثة وسبق تفسيره في باب صلاة الجماعة (و) لولسان (طقل) وان  
 لم ينطق وقوله (دبة) يرجع لكل من الاستسنة المذكورة لا مطلق حديث عمرو بن خزم وفي اللسان  
 الدبة صحه ابن حبان والحاكم ونقل في الام وابن المنذر فيه الاجماع ولان فيه جبالا ومنفعة يتميز به  
 الانسان عن البهائم في البيان والعبارة كما في الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتماد في  
 أكل الطعام وادارته في الملهوات حتى يستكمل طعمه بالاضراس (وقيل شرط) الدبة في قطع لسان  
 (العاقل) ظهور أثره في تحريكه أي اللسان (ليكنه عوض) للذي لانها أمارات ظاهرة على سلامة  
 اللسان فان لم يظهر في حكمه لان سلامته غير متيقنة والاصل براءة الذمة وعلى الاول لو بلغ العاقل أو ان  
 النفاق والتحرر بل ولم يوجد ايمه في حكمه لادبة لاشعار الحال بجزءه وان لم يبلغ أو ان النطق قد به كما شمله  
 كلام المصنف أخذنا بظاهر السلامة كتجب الدبة في بده ورجله وان لم يكن في الحال بطش ولا مشي  
 \* (تنبيه) \* لو أخذت دية اللسان فثبت لم تسرد وفارق عود المعاني كما يأتي بان ذهبا كان مفاننا وقطع  
 اللسان محقق والعائد غيره وهو نعمة جديدة ولو أخذت الحكومة اقطع بعض لسانه لاسر اقتضى ايجابها ثم  
 نطق ببعض الحروف وعرفنا سلامة لسانه وجب تمام فسقط ديةه أما اذا كان اللسان عديم الذوق فحزم  
 المارودي ومالك المذهب بان فيه حكومة كالآخرس قال الاذرى وهذا بناء على المشهور أن الذوق في  
 اللسان قد به نزع قول البغوي وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه واللسان ذو الطرفين  
 ان استروا خاقه فلسان مشقرف تنجب بقطعها الدبة وبقطع أحدهما فسقط منها وان كان أحدهما  
 صلبا والاخر زائدا ففي قطع الاصل الدبة وفي قطع الزائد حكومة (و) في لسان (لاخرس حكومة)  
 ولو كان خرسة عارضا كافي قطع اليد الشلاء قال الرافعي هذا لم يذهب بقطعه الذوق أو كان ذاهب الذوق  
 فلما اذا قطع لسان آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا به لم من قوله ان في النوق الدية قال  
 الزركشي كالأذرى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو ولد أصم فقطع لسانه الذي ظهر فيه أمارات النفاق  
 فان الاصح عدم وجوب الدية لان المنفعة المعتبرة في اللسان النفاق وهو أبوس من الاصم والصغير انما  
 ينطق بما يسمعه واذالم يسمع لم ينطق وفي قطع الالهات حكومة قال الجوهري وهي الهمة المطابقة في أقصى  
 سقف الفم العضو السابع هو ما ذكره بقوله (و) في قلع (كل سن) أصلية نامة مشقوفة غير مفلة  
 صغيرة كانت أو كبيرة ببضاء أو سوداء نصف عشر دية صاحبها ففهم (لذ كرحم سلم خمسة أبخرة) حديث  
 عمرو بن خزم بذلك ولا فرق بين التنبه والتلب والضرر وان انفرد كل منها باسم كالسبابة ولوسلى  
 والخنصر في الاصابع وفيه لاني حرم سلامة بعيران ونصف ولذي بعير وثلاثان ونحوه في ثلث بعير ورفيق نصف  
 عشر قيمته ولو قال ما قدرته في كلامه اشمل جميع هذه الصور واستفاد منه التعليل والتخفيف ويستثنى

من المصلحة صورته ان ادها وانتهى صغر السن الى ان لا يصلح للمضغ فليس فيها الاحكام النابية  
ان الغالب طول الثنابا على الرباعيات فلو كانت مثلها أو أقصر فمضغية كلام الروضة وأصلها ان الاصح  
أنه لا يجب الخسار بل ينقص منها ما يجب نقصها ثم فيه بقوله (سواء أ كسر الظاهر منها دون السخ)  
وهو بكسر الموحدة وسكون النون وانجم الحاء ويقال بالميم أصله المستتر بالعم (أو فاعله) أي معه  
على أنه لا فرق في دينها بين حاله وجوب القصص فيها كالمقتل أولا كالكسر لان السخ تابع فأنسه الكف  
مع الاصابع \* (تنبيه) \* قضية كاله انه لو اذهب منفعة السن وحى باقية على حالها عدم وجوب  
الدية وابس مرادا فقد صرح المارودي بوجوب الدية بذلك قال وان اخذنا فاقول قول الحق عليه  
لان ذهاب منادها لا يعرف الامن جهته والمراد بالظاهر البادى خلقه أما لو ظهر بعض السخ لخال  
أصاب اللثة لم يلحق ذلك بالظاهر بل يكمل الدية فيما كان طاهرا في الاصل وقيل يجب للسرخ حكومة  
وجعل الخلاف اذا كان القاع ايا واحدا وقوله ما معا كذا ثم به تعبير المستف فلو وقع الظاهر ثم السخ بعد  
الاندمال وكذا قبله على الاصح أو وقع واحد والسن وآخر السخ وجب للسرخ حكومة جزا ولو وقع السن  
بغيره معلقة بغيره ثم عادت الى ما كانت لزمه حكومة لانها لما تجب بالاباة ولم توجد وان كسر سا  
مكسورة واختلاف هو صاحبها في قدر الفات صدق صاحبها في قدره بيمينه لان الاصل عدم دوان الزائد  
وان كسر منه صحيحة واختلاف هو صاحبها في قدر ما كسر منها صدق الخاني في قدر ما كسر بيمينه لان  
الاصل براءة ذمته (وفي سن زائدة) وهي الخارجة عن سمات الانسان الاصلية لمخالفة نباتها اها (حكومة)  
كلاصبع الزائدة \* (تنبيه) \* لو عبر بالشاغية كالحرر كان أولى واستغنى عما ذكرته فان عبارة أشمل  
الزائد على الغالب على الفطرة وهي اثنان وثلاثون ولو كانت على سمات الانسان مع أن الرابع ان فيها ارشا  
وبعز قاع سن اتخذت من نخود ذهب كفضة من غير ارش ولا حكومة وان أشبث بالعم واستعدت للمضغ  
لانها ليست جزا من النقص (وحركة السن) اكبر أو مرض (ان قلت) بحيث لا تؤدي البقلة لنقص  
منفعة منها من مضغ وغیره (مكسجة) حكمها في وجوب القصص والارش لبقائه الجمال والمنفعة  
(وان بطلت المنفعة) منها الشدة حركتها (مكسورة) تجب فيها الشين الماصل برؤال المنفعة ولعل المراد  
كما قال الزركشي منفعة المضغ فان منفعة الجمال وليس الطعام والريق وجودة (أو نقصت) تلك المنفعة  
المذكورة (فالاصح) وفي الروضة الاظهر انها (مكسجة) فيجب الارش لو جرد أصل المنفعة من  
المضغ وحفظنا الطعام ورد الريق ولا أرضاةها كصعب البماش \* (تنبيه) \* لو زلت سن صحيحة بحماية  
ثم سقطت بعد لزمه الارش وان ثبت وعادت كما كانت ففيها حكومة كالم يبق في الجراحة نقص ولا شين  
وان عادت ناقصة المنفعة ففيها أرش كذا في الشرحين والروضة والذي في الانوار لزمته الحكومة لا الارش  
لان الارش انما يجب بقله كما مر قال به هذا الموضع منزلة القدم في الشرحين والروضة فليشأمل اه  
وقد يجب بان المراد بنقص المنفعة ذهاب الكلية والاختلافه حبيد (ولو قاع سن صبي) أو غيره لم  
يشتر (بمختلفة محتمة ومثلثة ساكنة وغبن مجة مقنونة لم تسقط أسنانه وهي روضه التي من  
شأنها غالباً عودها ابدية وطولها (فلم تعد) وقت أو ان عودها (وبان فساد الميث) منها (وجب)  
القصاص فيها كما سبق في باب كيفية القصاص أو (الارش) تاما فان عادت فلا قصاص ولا دية ويجب  
الحكومة ان بقي شين والافلا (والاظهر) وفي الروضة الاصح (انه لو بان قبل البيان) لحال ملوحتها  
وعدمه (فلا شين) على الجاني لان الاصل براءة ذمته والظاهر انه لو عاش لعادت والثاني يجب الارش  
لنقص الجناية والاصل عدم العود \* (تنبيه) \* ظاهر إطلاقه انه لا حكومة عليه لكن الجزم فيه في  
الروضة كاصلاها ونقص عليه في الام وجوب ما ظهره أيضا له لو مات قبل تمام نباتها انه لا حكومة عليه  
بما ربي الاول والرابع وجوب الحكومة وانما لم يجب القسط لانهم اتفقوا انه لو عاش لم تكمل ولو فاته

قبل غلام نباتها آخر انتظرت فان لم تثبت فالدية على الآخر والا لحكومة أكثر من الحكومة الاولى وان  
 أفسد منبت غير المنغورة آخر بعد فلع غيره لها فعليه حكومة وعلى الاول كذلك في أحداهما البين للأمام  
 وحجة في البيان وان سقطت بالأجنبية ثم أفسد شخص منبتها (لحكومة على قياس ماسر لانه لم يقطع  
 سنا (د) الاظهر (انه لو قطع) شخص (من منغور فعادت) تلك المقلوعة (لا يسقط الارش) لان العود  
 نعمه مجسدة كوضحة أو جائفة التهمت بعد أخذ أرضها فانه لا يسرد كالا يسقط بالتخامها القصاص  
 والثاني يسقط لان العانة فاعنه مقام الاولى وان لم تعد وجب الارش خزما (ولو قطعت الاسنان) كلها  
 وهي اثنان وثلاثون في غالب المطارة كاسر أو بيع ثنيا وهي الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان  
 من أسفل ثم أربع ربا عبات ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل ثم أربع ضوا حن ثم أربعة أبواب وأربعة  
 فواجد واننا عشر ضررا وتسمى الطواحين فانه في أصل الروضة فان قيل فضبه أن النواجذ في الاثني  
 عشر وليس كذلك بل هي آخرها أجيب بان هذا ليس فضبه لانه عبر في الاول بتم ثم عطف النواجذ  
 والاضراس بالواو وهي لا تقتضي تركبا وأما خبر انه صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت فواجذه فالمراد  
 ضوا حنك لان ضحكك صلى الله عليه وسلم كان تبسما (فيحسابه) ففيه امانة وستون بغير اسواء أقلها معا  
 أم مرتب للماسر أن في كل سن خمسة أبيرة (وفي قول) حكماء الماوردي وغسبره وجها (لا يزيد) ارض  
 جميع الاسنان (على دية ان التحدجان وجناية) عليها كانت أسقامها بشر بدواء أو بضربة أو بضربات  
 من غير تخال اندمال لان الاسنان جنس متعدد فاشبه الاصابع وقرن الاول بانها اعتبرت بالاسنان في  
 أنفسها وان زاد ارضها على الدية لانها يختلف نباتها او يتقدم ويتأخر فاحتج الى اعتبارها في أنفسها  
 بخلاف الاصابع فانها متساوية بمتفقة في الثبات فقسمت الدية عليها فان تخطل الاندمال بين كل سن  
 وآخرى أو تعدد الجاني فانهم اقراد فلها \* (تنبية) قضية اطلاقه أنه لو زادت الاسنان على اثنين وثلاثين  
 يجب اكمل سن خمس من الابل وقد مر ما فيه عند قوله وفي سن زائد حكومة هذا كما ان خلفت مفردة كما  
 هو العادة فان خلقت صفتان كان فيهما دية فقط وفي أحدهما نصفها كما تنبه على ذلك الدميري وذكرنا  
 فائدتين الاولى فالجزم في الجواهر تبعاً لابن سيرة أن من لاجية والكومح لان تكمل أسنانه العسدة  
 المتقدمة الثانية قال عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس الاميرمان بأسنانه التي ولها ولم ينغر  
 وكانت قلامة واحدة من الاسفل وقلامة واحدة من الاعلى وعاش نحو امان ثمانين سنة العضو الثامن هو  
 ما ذكره بقوله (د) في (كل حى نصف دية) وهو بفتح لامه وكسرهما واحد اللعين بالفخ لان فيه ما جالا  
 ومنفعة فوجب فيها الدية وفي أحدهما نصفها كالاذنين وهما عظمان تثبت عليهما الاسنان السفلى  
 ومناقهما الذقن أما العلوان فبهنه عظام الرأس \* (تنبية) استشكل المنولى ايجاب الدية في اللعين بانه لم يرد  
 فيه ما خبر والقياس لا يقتضيه لانهم من العظام الداخلة في شبهان الترقوة والضلع وأيضاً فانه لا دية في  
 الساعد والعضد والساق والفخذ وهي عظام فيها جمال ومنفعة وقد يجب بانهم ما كان الوجه كائناً أشرف  
 من غيرهما فوجب فيها الدية (ولا يدخل ارض الاسنان في دية) قلنا (اللعين في الاصح) لان كلامهما  
 مستقل برأسه وله بدل مقدور واسم يخصه فلا يدخل أحدهما في الآخر كالاسنان واللسان والثاني يدخل  
 كاندخل حكومة الكف في دية الاصابع وقرن الاول بان اسم اليد يشمل الكف والاصابع ولا يشمل  
 اللعين الاسنان وبان اللعين كاملاً لا خلق قبل الاسنان بدليل الطفل بخلاف الكف مع الاصابع لانهما  
 كالعضو الواحد \* (تنبية) ظاهر كلامهم ان سن المنغور وغيره في ذلك سواء ويصور افراد اللعين عن  
 الاسنان في صغير أو كبير سقطت أسنانه بهم أو غيره ولو فكها أو ضررها فبها لزم ديتها فان نعل  
 بذلك منفعة الاسنان لم يجب الماشي لانه لم يكن عليها بل على اللعين نص عليه في الام كفا له الاذرى  
 وغيره العضو التاسع هو ما ذكره بقوله (و) في (كل يد نصف دية) لخبر عمر بن حزم بذلك رواه النسائي

وغيره \* (تنبيه) \* المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا (ان قطع) البدن أو يراها باليد  
(من) مفصل (كف) وهو الكوع \* (تنبيه) \* قد يفهم قوله ان قطع من الكف أنه لا يجب  
المص إذا قطع الاصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعد وكل أصابع عشرة وإنما قد ذلك في البدن  
دفعاً لتوهم احتمال إيجاب الحكومة لأجل الكف لا لتقص ان يتابع من دونه وهذا إذا حزه من الكف  
فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو أو غيره بعد الاندمال أو قبله وجبت الحكومة كقبي السخ مع السن  
وأورد على المص ما لو كانت أصابع إحدى يديه وكفه أو أنقص من الأخرى فإنه لا يجب في القصيرة نصف  
دية كاملة بل يجب نصف دية مائة حكومة حكماً مائة عن البغوي وأقره (فان قطع فوقه) أي الكف  
(الحكومة) تجب (أيضاً) مع دية الكف لان ما فوق الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع الاصابع  
فانهما كالعضو الواحد بدل قطعهما في السرقة بقوله تعالى فادفعوا أيديهم \* (تنبيه) \* قال بعض  
المؤخرين قد يجب في البدن الدية وذلك فيما لو قطع انسان يمين آخر حال صباه ثم صار له حال نضجه عنه ثم  
رجليه حال صباه عليه نائبا فان بذلك فعليه ثلث الدية للبدن اليسرى اه وهذا ممنوع لان الثالث انما  
وجب لأجل ان النفس قامت بثلاث جراحات فوزعت الدية على ذلك لأن البدن واجب فيها ثلث الدية ثم  
قال وقد يجب في البدن بعض الدية كأن سلب جلد شخص قبادراً أو رجلاً ممتقرة ففقد يديه فالسالم  
يلزمه دية وقطع اليدين يلزمه دية ينقص منها ما يخص الجلد الذي كان على اليدين اه وهذا أيضاً  
ممنوع فانما وجبت في اليدين الدية بتمامها وانما نقصنا منها شيئاً لأجل ما فات من البدن لأنما وجبتنا  
دون الدية في يدين ثنتين (و) في (كل أصبع) أصلية من يده أو رجل عشر دية صاحبها ولو عبر به كان  
أولى فيها المذكور حرم سلم (عشرة أبوة) كجاء في خبر عمر بن حزم أما الاصابع الزائدة ففيها حكومة  
(و) في كل (أغلة) منها من غير إيهام (ثلث العشرة) لان لكل أصبع ثلاث أغائل الإيهام أنه أغلطان كما  
قال (و) في (أغلة الإيهام) عليها عمل بقسط واجب الاصبع \* (تنبيه) \* لو انقصت أصبع أربع  
أما مل متساوية ففي كل واحد ربع العشر كما صرح به في أصل الروضة ويقاس به هذه النسبة الزائدة على  
الأربع والمتافضة عن الثلاث وبه صرح الماوردي ثم قال فان قيل لم يمتنع وادية الاصابع عليها اذا  
زادت أو نقصت كقبي الأما مل بل أوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة قلنا الفرق ان الزائدة من الاصابع متميزة  
ومن الأنا مل غير متميزة فاذلكت اشتركت الأما مل وتفرقت الاصابع وأيضاً ان الأنا مل لما احتشمت في  
أصل الحلفة بالزيادة والنقص كان كذلك في الحلفة المنادرة ولما لم تختلف الاصابع في الحلفة المعهودة  
فأرقت احكم الحلفة المنادرة ولو لم يكن لاصبعه أنما مل ففيه دية تنقص شيئاً لان الانثناء اذا زال سقط ما علم  
منافع اليد العضو العاشر هو ما ذكره قوله (والرجلان) في قطعها أو أصابعها وأما ملهما (كاليدين)  
في جميع ما ذكر فيهما الحديث عمر بن حزم بذلك والقدم كاليد والساق كالساعد والفخذ كالعضد  
والأعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس العضو وإنما العرج نقص في الفخذ والشلل في الرجل كما  
في البدن وتقدم بيانه العضو الحادي عشر هو ما ذكره قوله (وفي حملتها) أي الإناث (ديتها) لان  
منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة البدن وجمالها بالاصابع سواء أذهبت منفعة الارضاع  
أم لا وفي أحدهما نقصها والحاجة كقبي المحرر المجتمع الناتج على رأس الثدي وهذا التفسير صادق  
بحللة الرجل قال الامام ولون الحلفة يتخالف لون الثدي غالباً وحواليه دائرة على لونهما وهي من  
التي لا منها ولو قطع باقي الثدي أو قطع غيره وجبت فيه حكومة وان قطعها مع الحلفة دخلت حكومته  
في ديتها في الأصح كاليد مع الاصابع فان قطعها مع جملتها صدرت حكومتها الجملدة مع الدية  
فان وصات الجراحات الباطن وجب أرش الحائفة مع الدية (و) في (حملتها) أي الرجل ومثله الخشن  
(حكومة) اذا ليس فيها منفعة مقصودة بل مجرد جمال (وفي قول ديتها) أي الرجل كالمرأة فالحقنى على

هذا القول تلحق بالانثى كاعلم من قول المصنف سابقا والمرأة والخنثى كنصف رجل \* (تنبيه) \* يجب  
للحامة التي تحت حلمة الرجل أو الخنثى حكومة أخرى ولا يتداخلان لان التقاطع من عضوان ومن المرأة  
كعضو واحد قال الروياني ولبس للرجل ثدى وانما هي قطعة لحم من صدره (فرع) لو ضرب ثدى  
امرأة فشق بفقع الشين وجبت دية. وان استرسل فحكومة لان الغائت مجرد جبال وان ضرب ثدى  
خنثى فاسترسل لم تجب فيه حكومة حتى يبين كونه امرأة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال  
ولا يطوئه جبال فاذا تبين امرأه وجبت للحكومة العضو الثاني عشر هو ما ذكره بقوله (وفي اثنين) من  
الذكر (دبه) حديث عمرو بن حزم بذلك ولانهم من تمام الخلقة وحمل التناسل وفي احدهما نصفها  
سواء اليمنى واليسرى ولون عنين ومحبوب ومطل وغيرهم \* (تنبيه) \* المراد بالاثني البيضتان كما صرح  
بهما في بعض طرق حديث عمرو بن حزم وأما الخصيتان فالجلدتان اللتان فيهما البيضتان العضو الثالث  
عشر هو ما ذكره بقوله (وكذا ذكر) سليم في قطعه دية لخبر عمرو بن حزم بذلك (ولو) كان (اصغير  
وشخ وعنين) وخصى لا مطلقا لخبر المذكور ولان ذكر الخصى سليم وهو قادر على الايلاج وانما  
الغائت الايلاد والعنة عيب في غير الذكر لان الشهوة في انقلب والمثني في الصلب ولبس الذكر يعمل  
لواحد منهما فكان سليما من العيب بخلاف الاثني (وحشفة كذا ذكر) فيجب في قطعا وحدها الدية  
لان ما عدها من الذكر كالتابع اها كالکف مع الاصابع لان معظم منافع الذكر وهولادة المباشرة  
تتعلق بها وأحكام الوطء تدور اياها (وبعضها) أي قطعه يجب (بقسطه) أي الذكر (منها) أي  
الحشفة لان الدية تكمل بقطعا فقسمت على أبعاضها (وقيل) يجب بقسطه (من) كل (الذكر)  
لانه لا قصود بكل الدية وتبيع المصنف الشر في حكاية الخلاف وجهين وهما قولان منصوبان في الام  
\* (تنبيه) \* محل ما ذكر اذ الميخل مجرى البول فان اخذ فعله أكثر الامر من من فسط الدية وحكومة  
فساد المجرى كإقتلاعه عن المثولي وأفراء ولو قطع باقي الذكر بعد قطع الحشفة أو قطعه غيره وجبت فيه  
حكومة بخلاف ما اذا قطعه معها كاعلم مما مر فان شق الذكر طولا فاقبل منه وجبت فيه دية كما  
لوضربه فاشله وان تعدد بضربه الجساع به لا لا يتقباض والانسباط فحكومة لانه ومنه عنه باقيا  
والخلل في غيره ما فلو قطعه فاطع بعد ذلك فعليه القصاص أو كمال الدية كما قاله الرافعي أما الذكر الاثني  
ففيه حكومة (وكذا حكمه) قطع (بعض مارنو) قطع بعض (حلمة) من المرأة هل ينسب المقطوع الى  
المارن والحلمة أو الى الانف واليدى فيه الخلاف السابق والاصح التوزيع على الحلمة والمارن فقط  
العضو الرابع عشر هو ما ذكره بقوله (وفي الاثنين) وهما النائتان عن البدن عند استواء الظهر  
والفخذ (الدية) لما فيها من الجمال والمنفعة في الركوب والاقعود وفي احدهما نصفها وفي بعض  
بقوله ان عرف قدره والا فالحكومة ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ولا تنظر الى اختلاف البدن  
الناتئ واختلاف النام فيه كاختلافهم في سائر الاعضاء ولا يشترط في وجوب الدية بلوغ الحديد الى العظم  
ولو ثبت ما قطع لم تنسقط الدية على ظاهر للذهب كما قاله البغوي \* (تنبيه) \* اللحم الناتئ على الظهر  
في جانبى السلسلة فيه حكومة وجرى في التنبيه على أن فيه دية قيل ولا يعرف غيره العضو الخامس عشر  
هو ما ذكره بقوله (وكذا سافرها) أي المرأة بضم الشين وهما اللحمان المحيطان بحرق المرأة  
احاطة الشفتين بالفم في قطعهما وشلاهما ديتها وفي احدهما نصفها لان فيها جمالا ومنفعة اذ بها  
يقع اللنداذ بالجساع لا فرق في ذلك بين الرقعة والقرناء وغيرهما لان النقصان فيها لبس في الشفرين  
بل في داخل الفرج ولا بين البكر وغيرها فلوزالت بقطعهما البكارة وجب ارضها مع الدية وان قطع  
العانة معهما أو مع الذكر فدية وحكومة ولو قطعهما فخرج موضعهما آخر بقطع لحم أو غير لم يلزم  
الثاني حكومة العضو السادس عشر هو ما ذكره بقوله (وكذا سلخ جلد) فيه دية المسلوخ منه ان لم ينبت

لا رقى اشهر حسنا ومعرفة ماهرة وتعارف قوله (اشيق) به (حيثما مستقرة) اذ انما يشبه قبحه فيه  
 انما سائر ارمعت الطبيعة المذكرة وتبينه له (و) المنسب بآخره براسخ كان (حزير السائح  
 رسته) به السائح بسبب على فلبان الخس ليس انه ارقى قرويه وعلى السائح فية ومثل حو لغير السائح  
 ما لو لم دم دابة - سحا او تعود فان مات بسبب السائح او مات لكن حو السائح وفيه فلو اوجب حبه في  
 النفس ان عني من افود (تنبيه) - صبارا فوهم انه لا يشق حو الزفة اذ من غيره وليس مراد ابل  
 بند قوله ارباب ان يكون احدى ابائهم عدوا ولا اخرى متطاعا وشبهه فوهم ان الامم لهم لا يتفان لان  
 (تنبيه) في كبر القوية وهو شيخ النباه العظام انتمل بين المسكب ومرة القدر حكومة كما ان العظام  
 وقيل الواسع فجل الساروي من عمراته ففني بئنه وحده لاول على ان الحكومة كانت على وانما  
 قدر جمل ولست اعد ترفونا واجمع ترقى كذا لست كذا انما يات الترافى والناسير بلست لنفس  
 وان لم يجر له ان كثر لان الحكام بدل علم اكله لست ساه له امرك ما يفتى الثراء عن الفنى - فذا سترحت برا  
 وساقها الصدر (تنبيه) - روى ان ابا بكر روى الله انه انى - فلما حشر جاست ابنته فاشته رضى الله  
 تعالى عنها عند رأسه بكيه ومكره هذا البيت مفتوح عليه ولا لا تولى هكذا ولكن قول وجاست مكره  
 الحق بالوت ذلك ما كثر منه تحيد وكذلك كان يقر الاية اذ هي كذا في مصنف ابن مسعود ثم شرح  
 في القسم الثالث وهو اربعة المسامع بالبيان وترجم لذلك بقوله (ورع) - وترجم في التورع فمسل  
 وهو اول روى اربعة عشر شيئا وانما سردها في نقل جمع بصرفهم نطق صوت ذوق مشع اعطاء اجبال  
 جماع امهات بطش مسمى الثنى الاول هو ما ذكره بقوله (في العقل) اى ان الله ان لم يرجع حوده  
 بقول اهل الخبر في مدة بئان انه يوشى البها ويبرى ذلك في السمع والبصر ونحوهما (دية) كما يفتى  
 - برعورد بن حزم وذلك ان المذخر اجمع كل من يتوقف عنه العلم على ذلك لانه انصرف المعاف وبه يتم  
 الانسان عن اليه - فالصادر ودي وغيره والمراد العقل اعرى الذي في الشك في دون المكسب  
 الذي به - من التصرف ففيه حكومة فان رجى عوده في المدة المذكورة انما كان عاد ولا ضمان على  
 من من لم يصر وفي ازالة بئنه - ارض الدية باقتضاء ان منبها برمان كان كان يعين يوما وفيه في يوما وفيه  
 كان يقابل سواب قوله وولاه بالمثل منها وتعرف النسبة بينهما فان لم ينضمها في حكومة يقرها الحاكم  
 بجهته فان مات في اثناء المدة المدة وعوده فيها وبببت دية كجزء به الجرجاني وغيره وقال في الروضة  
 نقل من المتن فان توقع عوده فيتوقف في الدية فان مات قبل الاستقامة في الدية وبها في الوقوع من  
 متغور فمات قبل عودها وقوله من متغور سوابه كذا في الاذرى وغيره من غير متغور فانه الذي ذكره  
 المتن وان كان الموافق للمقول اى من حيث الحكم ما عبر به فالتسعة الفاضى في نسبة ذلك الى المتن  
 لافى الحكم كقوله بعضهم (تنبيه) - اقتضاء المصنف على الدية يقتضى عدم وجوب الفاضل فيه  
 وهو المذهب للاختلاف في قوله وقد مررت الاشارة الى ذلك في باب اسباب الحد بقيل القلب وقيل الدماغ  
 وقيل مشترك بينهم - او الاكثر على الاول وقيل مسكه الدماغ وتديره في القلب ويسمى عقلا لانه عقل  
 ساجد عن التورع في الما والملا ولا يراد منى على دية العقل ان زال بما لا ارسل له كان ضرب برأسه اولعاه  
 لكن به روى الاصح (فان زال) العقل العربي (يخرج له اوش) مقدورا واحدة (او حكومة) كالباضة  
 (وجبا) اى الدية والارض اوى والحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها جديانة ابلست منقعة غير  
 ساه في حمل البلية فمات كذا روضه فذهب - ساه او سره وكذا لو افردت الجلية عن زوال العقل فلى  
 هذا الوقوع يديه ورجليه فزال عقله لانه ثلاث ديات (وقول) ذرية (بدل الاقل في الاكثر) فان  
 كانت دية العقل اكثر من اوصحه فذهب - عقله بدل فيها الارش الوضحة وان كان اوش البلية اكثر من  
 فمات يديه ورجليه فزال عقله - دخل فيه دية العقل (تنبيه) - فنية كلاله انه لو سار با كذا قطع

نذبه فزال عقله انه لا يأتى القول بالتداخل وقال البايعنى ان مقتضى نص الام على هذا القول التداخل  
ايضا (ولو ادعى زواله) أى العقل وأنكر الجاني ونسبه الى الخائن اختير في غفلانه (فان لم ينتظم قوله  
وفعله في محاولته فله دية بلايين) لان عيونه تثبت جنونه والجنون لا يحلف فان قيل بسندل بحلفه على عقله  
أجيب بأنه قد يحرى انتظام ذلك منه اتفاقا وهذا في الجنون الجاني اما المنتظم فانه يحلف في زمن افاقتيه  
فان انتظم قوله وفعله حلف الجاني لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو خربا على العادة والاختبار لا يقدر  
مده بل الى أن يغلب على الثاني مدته أو كذبه ولا بد في سماع دعوى الزوال كما قال البايعنى من كون  
الجنانية تحتل زوال العقل والام تسمع الدعوى ويحتمل على الاتفاق كصول الموت بصعقة خطيفة  
(تنبيه) \* قول المصنف ولو ادعى زواله اهـ ينبغي أن يقر أمينا بالمقام باسم فاعله أى ادعى ذلك من له  
ولاية الدعوى من ولي أو منصوب بجاكم والشارح قد يرادعى الجنى عليه وهو ممنوع وفدرة ابن  
الملقن أيضا ذكف يصح دعوى الجنون ~~اصح~~ الشارح قال في آخر القولة واستشكل سماع دعواه  
لنقصه زوال عقله وأول بان المراد ادعى وليه ومنه منصوب الحاكم اهـ ولو قدر هذا أولا كان  
أولى وظاهرا بان كاذم المتن يقر أمينا لافاضل ويقدر بما ذكره الشئ الثاني هو ما ذكره بقوله (وفي  
السمع) أى ازالته (دية) \* لخبر البايع في السمع الدية ونقل ابن المنذرفيه الاجماع ولانه من أشرف  
الحواس فكان كالصبر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لانه يدرك الفهم ويدرك من الجهان  
السب وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر  
المتكلمين بقتيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك الاجسام والالوان  
والهيات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أشرف \* (تنبيه) \* لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله  
فلو زال أقل الخبرة يعود وفدرة زواله مده لا يستبعد أن يعش اليها انتظرت فان استبعد ذلك أولم يقدر  
مده أخذت الدية في الحال وان قالوا العاطفة السمع رافيه في مقرها ولكن انسد من هذا السمع والسمع  
بأن وجبت فيه ~~حكمة~~ ان لم يزوج ذقة لادبنا فاعاد السمع فان ربح لم يجزئ (وفي) ازالته (من  
اذن نصف) من الدية لان تعدد السمع فله واحد وانما التعدد في مسافته بخلاف ضوء البصر اذ ذلك  
العاطفة متعددة ومحلها الجدقة بل لا يضبط نقصانه بالنقص أقرب منه بغيره وهذا ما نص عليه في الام  
(وقيل قسط النقص) منه (من الدية) فيعتبر ما نقص من السمع بحالة الكمال على ما سميأتي  
(ولو ازال اذنيه وسمعته فدينان) لان محمل السمع غير محل القناع فلم يندخل كل أو ضحه فمضى  
(فائدة) \* السمع عند الحكمة قوة أو دعه الله في العصب المفروش في الصمياخ وهو بكسر الصاد حق  
الاذن يدرك بها الصوت بغير وصول الهواء اليه فكيف بكيفية الصوت الى الصمياخ وعند أهل السنة  
ان الوصول المذكور بحسبة الله تعالى على معنى خاني الله الادوار في النفس عند ذلك الوصول (ولو  
ادعى الجنى عليه (زواله) أى السمع من اذنيه وكذبه الجاني (والتزجج للصباح في نوم وغفلة فكاذب)  
لان ذلك يدل على التصنع \* (تنبيه) \* مقتضى تعبيره بكاذب ان الجاني لا يحلف ولبس مرادا بل لا بد من  
تحليله ان سمعه ابقى لاحتمال أن يكون ارتعاجه اتفاقا ولا يختص الارتعاج بالصباح بل الرد وطرح شئ  
له صوت من علو كذلك ويكرر ذلك من جهات وفي أوقات الخسوف حتى يتحقق زوال السمع بها (والا)  
بان لم يترجج بالصباح ونحوه فصادق في دعواه (حلف) حينئذ لاحتمال تحلوه (وأخذ دية) لسمعه  
قال المتأوردى ولا بد في عيونه من التعرض لذهاب سمعه بجنانية الجاني لجوار ذهابه بغير جنانيته ثم اذا ثبت  
زواله قال المتأوردى براجع عدول الانباء فان نفوا عوده وجبت الدية في الحال وان جوزوا عوده الى  
مده معينة بعش اليها انتظرت فان عاد فيها لم تجب الدية والاوجبت \* (تنبيه) \* لو ادعى الزوال من  
احدى الاذنين تحسبت السليمة وامتنع في الاخرى على ما سبق (وان نقص) سمع الجنى عليه (فغسله)

أى المقص من الهدية (ان عرف) قدر مذهب بان كان يسمع من مكان كذا فصار يسمع من قدر نفسه  
ملا وطريق معرفة ذلك أن يحده شخص ويقاعد الى أن يقول لا أسمع فبلى الصوت ظلالا فان قال أسمع  
عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان انطقت المسامتان ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة  
بعده قبل الجناية ان عرف وجوب صدقه من الهدية فان كان التفاوت أملا وجب نصف الهدية (والا)  
بان لم يعرف قدره بالنسبة (مفكومة) تنجب فيه (باجتهاد قاض) فى الاصح انصوص لانه لا يمكن  
تقديره (وقيل يعتبر سمع قرنه) وهو يفتح القاف وسكون الراء من له مثل سته (فى سمته) كان يحس  
القرن بجنبه وينادى ما ربيع الصوت من مسافة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادى شيئا فشيئا الى  
أن يهول قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضع ثم يرفع صوته من هذا الموضع شيئا فشيئا حتى يقول الجنبى  
عليه سمعت (ويضبطا التفاوت) بين سمعهما ويؤخذ بنسبته من الهدية فلو قال الجنبى عليه أما  
أعرف قدر مذهب من سمعى قال المارودى صدق بسمعه لانه لا يعرف الا من جهته كالحبض واعلم  
فيما اذا لم يمكن معرفته بالطريق المتقدم وأما الفرق بين كسر القاف فهو والكف (وان نقص) سمع  
الجنبى عليه (من اذن) واحدة (سدت) هذه النافضة (وضبطا منتهى سماع الاخرى ثم عكس) بان  
تسد الصيغة ويضبطا منتهى سماع النافضة (ووجب ضبطا للتفاوت) ويؤخذ صدقه من الهدية فان  
كان بين مسافة السبعة والاخرى النصف فله ربع الهدية لانه اذهب ربع سمعه وان كان اثلاث عليه  
سدس الهدية وهكذا فالمرئى بنسبته ما قالوا يجب حكمه قال الراعى بالاتفاق الشئ الثالث هو ما ذكره بقوله  
(و) فى اذهاب (ضوء) أى بصير (كل عين) مغيرة أو كبرية مائة أو كانه مهيضة أو هائلة عشاء أو حواء  
من شيخ أو طفل حبث البصر سليم (نصف هدية) وفى العينين الهدية نظيره اذنى البصر الهدية وهو غريب  
ولانه من المنافع النقية ودفعة (فائدة) البصر عند الحكمة قوة أودتها الله فى العينين المحوتين الخارجتين  
من مقدم الدماغ ثم تذهب العين من الجبهة الى الجبهة اليسرى والى من اليسرى الى اليمنى  
حتى يتلاقيا ثم تأخذ التى من الجبهة اليمنى يعينها التى من جهة اليسرى يسارا حتى تصل كل واحدة الى عين  
تذكر تلك القوة الألوان وغيرها وأما ما أهل السنة فاذنوا ما ذكره بمشقة الله تعالى على معنى أن الله تعالى  
يخلق اذنكم ما ذكر فى نفس العبد مدد استعماه تلك القوة (فلو قلنا عالم برزخ) على نصف الهدية كما وقع به  
بجذلاف الالة الاذن مع السمع لاسر (وان ادعى) الجنبى عليه (زواله) أى الضوء وأنكر الجنبانى  
(سئل أهل الخبرة) بذلك أى عدلان منهم ما قالوا أو رجل وامرأتان كانا ندخلنا أو شبهة عدلهم اذا أوقفوا  
الشخص فى مقابلة عين الشمس وتناظرانى عينه عردوا أن الضوء ذهاب أو وجود بجذلاف السمع  
لأبراجه ونفسه فلا طر يؤولهم اليه ثم أشار الى طريق آخر فى معرفة زواله بقوله (أو يتخفن) الجنبى عليه  
(يقرب ب) عتق أو حديد) محمالة أو نحو ذلك (من عينيه بقتة وتقلر هل يتزعم) أولام انزعج صدق  
الجنبانى يمينه والى الجنبى عليه يمينه \* (فيه) قضية كلامه تيمنا للحمر والخير بين الاول والثانى  
وبه قال المتولى رحمه الله فى أصل الروضة خلافا لقال وجهان أحدهما هو أنه فى الامم براجع أهل  
الخبرة الخ والثانى يتخفن بتقريب حديد الخ ورتب فى الكفاية فقال بسائلون فان تعذر الاخذ بقرولهم  
امتنع وظاهر كلامه انه المبرر وهو كذلك وقال البلبلى انه متعين واذا جهلت أو فى كلام المصنف لا يتورع  
لالتخخير أى اذا عجز عن أهل الخبرة فيتمسك الى الامتحان وافق ذلك نعم ان قالوا يعود قدر واطمة ينتظر  
كالسمع فار ما نزل قبل عوده فى المدة وجبت الهدية لان الظاهر عدم عوده لو عاش وعمل يجب القصاص أولا  
وجهان أحدهما وهو الاوجه كجزي عليه الراعى تبعه الجاهل وصاحب المذهب الثانى للشبهة وصوب  
الزركنى الاول كجزم به المارودى ووجهه ان ادعى الجنبانى عوده قبل الموت وأنكر الوارث صدق الوارث  
بيمينه لا بالاصل عدم عوده (وان نقص) ضوء الجنبى عليه (وكما سمع) أى فى حكمه كمنقص السمع



ذلك عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة قصار لا يراه الا من انصته لها من مسافة من الدينة  
 والاشكوكية ذلك نقص بعض ضوئه عينه نصبت ووقف شخص في موضع برام ويزمر أن يتباعه حتى  
 يقول لا تراه فذرف المسافة ثم تصب الشخص وتطابق العيلة ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعاً الى أن  
 برام فوجد بطاين المسادين ويجب قدامه من الدينة ذلك أبصر بالشخص من مائتي ذراع من سائر بالاشكوكية  
 من مائة فالتفت نعم لوقال أهل الخبر ان المائة الثانية تحتاج الى مثل ما تحتاج اليه المائة الاولى لقرب الاولى  
 وبعد الثانية ويجب تناذية العيلة وان أعشاه لزمه نصف دية وفي إزالة عين الاشكوكية بالاشكوكية  
 كان مقتضى كلام التهذيب وجوب نصفه ورمو زعمه الى ابداره بالاشكوكية وعدم ابداره بالليل وان أعشه  
 أو أخفسه أو أحوله أو شخص بصرة أو واجب حكمه وموتان أذهب أحدهم بنقص الضوء والاخر  
 المدقة واختلفا في عود النقص الثاني بسببه وان كذب الجني عليه لان الاصل عدم عوده (حاشية) سئل ابن  
 الصلاح عن رجل أرمداً في امرأة لبادية تدعى الطب لتداوى عينه فكذلكه فتلقت عنه فهل يلزمها فاضمانا  
 فأجاب ان ثبت ان ذهاب عينه بتدويمه افعلى عاقبته فاضمانا فان لم تكن فعلى بيت المال وان تعذر فعلى  
 مالها لأن يكون الارمداً أن لا يرى الادراك في الداء المعين فلا نقص قال وتفسيره ما إذا أذن البالغ العاقل  
 في قطع ساعته أو فصد فمات لا يضمن أما إذا لم ينص عليه فلا يتناول اذنه ما يكون سبباً في اتلافه الثاني  
 الرابع هو ما ذكره بقوله (وفي إزالة الشئ) من الخنزير بجناية على رأس وغيره (دية على الصحيح) كما  
 جاء في خبر عمر بن حزم وهو غريب ولا يضمن الحواشي المائة فكذلك في الدينة كالسمع والثاني لا يل  
 حكمه لانه ضمه بف النفع اذ نفعته ادراك الرأى والانتان أكثر من الطيبات فيكون الذي أكثر من  
 التلذذ وعلى الاول في إزالة النعم كل خنزير نصف دية وفي نقص الشم وجب بقوله من الدينة اذا أمكن معرفته  
 والا فلا حكمه وان نقص شم أحد الخنزير اعتبر بالجابب الاخر كما في السمع والبصر كالجحش في أصل  
 الروضة فصرح به ساجم (تتبعه) \* لو أنكر الجاني زواله امتحن الجني عليه في فعله بالروائح الخادقة فان  
 هبش للباب وجلس اغسبه حلف الجاني انه لم يركب الجني عليه والادان هو انه لم يركب مع انه لا يعرف  
 الاثمه ولو وضع الجني عليه يده على أنفه فقال له الجاني فعات ذلك له وشمه فقال بل فعلته اتفاقاً ولو غرض  
 آخر كاستحاط ورفاع ونفكر صدق بيده لاحتقال ذلك فان قطع أنفه فذهب شمه فثبت ان كافي السمع لان  
 الشم ليس في الانف (فائدة) الشم عند الحكماء قوة أو دعه الله تعالى في الزادتين النانيتين من مقدم الدماغ  
 بين العينين عند منتهى قصبه الانف الشبهتين بجاهتي الثديين لما فيه من الشئ بدرك تلك القوة لروائح  
 بباريق وصولها والمتمكيف بكيفية ذى الرائحة الى الخيشوم وعند أهل السنة ان الادراك المدكور  
 بخشيشة الله تعالى يعني ان الله تعالى يجاق في الشخص ادراك ما ذكره عند الله تعالى تلك القوة الشئ الخامس  
 هو ما ذكره في قوله (وفي ابطال الكلام) بجناية على اللسان (الدية) تفسير البيهقي في اللسان  
 الدينة ان منع الكلام وقال ابن أسلم ضمت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذلك ما عنه  
 العقاض كاليد والرجل وانما تؤخذ الدينة اذا قال أهل الخبر لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أى على  
 ما سبق من الفرق بين ان يقدر راحة يعيش اليها أو لا فان أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نطقه انقص  
 بان يروع في أدوات الطلوات وينقل هل بصدره ما يعرف به كذبه فان لم ينفه عن شئ حلف الجني عليه كالجحش  
 الاخرس ورجبت الدينة هذا في ابطال نطقه بكل الحروف (و) أما (في) ابطال (بعض الحروف)  
 فيه خبر (فسماه) من الدينة هذا اذا بقي له كلام مستقيم معقودم والا فعليه كمال الدينة كما جزم به صاحب الانوار  
 (و) الحروف (الموزع) أى التي توزع (عليها) الدينة ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب أى  
 من كانت لغته يتخلف كاملاً لا يلائم الامة ألف وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدينة وفي ابطال  
 حرف منها رابع سبعها وعدها الماردى تسعة وعشر من ثمانية عشرة لاقال الزركشي وجهه والنية

عدد هاتمة وعشر بن بالالف والهاء زنة واحدة ما الميرد المزة وجعلها اثمانية وعشرين ومن أطلق هذا الميرد  
 على رأى الجوزة واسمها واما تساق العبارة بالالف والالف على اعم من المزة والالف الساكنة  
 وزجاء رفع ككلام سيدويه جواز اطلاق الف على المزة ونحوها انتهى واحترز بلفظة العرب عن غيرها  
 فان كانت لغتها غير حارز على حروف لغتها وان كانت أكثر حروفا وقد اختلفت لغة العرب بحرف  
 الصاد لا يوجد في غيرها وفي الفغات حروف ليست في لغة العرب كالخاء والذال والسين والهمزة  
 المذكورة تدعى حروف المسموعة والهاء سبى التي اراه في المدد علة ألف أى هـ ز ق با إلى آخرها هاء الباء اسم  
 ومسموعة وهكذا الخ (تنبيه) حروف الفغات مختلفة بعضها أحدهم وبعضها بعض الآخر وبعضها ثلاثون  
 فلو تكلم بلفظين وحروف أحدهما أكثر وبالأخرى بلفظين وحروف كل منهما أقل فلو زرع على أكثرهما  
 حروفا أو على أقلهما أو وجهان أو وجهان كما في الباقين وغیره الاول لان الاصل براءة ذمة الجاني فلا يلزمه  
 الا اليقين ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين الالفية وغيرها كالخروف الالفية (وقيل لا يوزع  
 على غير الالفية من (الشفاية) وهى أربعة الباء والفاء والواو والميم نسبة للشفاة على أصلها فى الاصح  
 وهو شفاة وذلك ان تنبها على الفاعل فتقول شفى وقيل أصل شفاة شفاة فخذت الواو وعابه قول الضرر  
 الشفاة (د) من (الالفية) أى المتسوية للفقاق وهى ستة الهاء والياء والعين والحاء  
 الميم والذال والسين والطاء المعجمة لان الجنابة على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة  
 منه وهى ما عدا المذكور وان على هذا ما يكون الموزع عليه ثمانية عشر لان منفعه اللسان  
 المتماثل فى الدية كمال الدية فيها وأجاب الاول بان الحروف وان كانت مختلفة الخارج لا يمتد فى جميعها على  
 اللسان وبه يستقيم النفاذ ويكمل (تنبيه) لو قطع شفاة فذهب الميم والياء فهل يجب أرشها مع  
 دية الشفاة أو وجهان أو وجهان كما في شفاة الاول ويضمن أرش حروف فوته ضربة أم دية حروفا  
 لم يكن يتمكن من المتماثل أو لا ينجم برالفان بما حدث لانه فدية جديدة فهل يوزع على الحروف وفيما  
 الحروف الفاعلة أو عاها أقبل الجنابة قال الامام هـ ذم وضع فنار وقضية كلام الرافى ترجيح الثانى  
 وبه صرح صاحب المختار (ولو عجز) المعنى على لسانه (عن بعضها) أى الحروف (خالقة) كالتواضع  
 وسبق بيانها فى مدالة الجماعة ولم يكن لغتها كذلك (أو باقية بما ربه فدية) كالف فى ابطال كلام كل  
 منها لانه فاعل وله كلام فهو م الأثر فى فاعله مضاعف وضعة فدية العضو لا يقدح فى كمال الدية كمنع  
 الباش والبصر على هذا ولو أبقا بال الجنابة بعض الحروف فالنوزيع على ما يحسنه لأعلى جميع الحروف  
 (وقيل قسما) من الدية بالنسبة لجميع الحروف أما من عجز عن بعضها خالقة وكانت لغته كذلك كالف فى  
 الذى لا ضاد فى لغته فالعروف كما قال الزركشى قطع بالنكمل (أو) عجز عن بعضها (بجنابة المذهب  
 لا تكمل دية) فى ابطال كلامه مثلا يتضاف العرم فى القدر الذى أبقا بال الجنابة الاول وقضى هذا  
 التوجيه تخصيص التصور بجنابة من تضمن جنابته حتى تكون جنابة الحربى كالآفة السماوية  
 قال الأثرى ولا أحسبه كذلك (تنبيه) نهيره بالمذهب يتنصى اثبات طريقين وليس فى الروضة  
 وأما غير خلاف مرتب على الوجهين فى المسئلة فتابعها أى فان قلنا بما تقدمت هـ ناولى أو بالنكمل  
 هـ نال فها فيه وجهان وحاصله طريقة انفاطة وحكمة خلاف ولو أبقا بعض ما يحسنه فى المسائل  
 الثلاث وجب قسمة مما ذكر على الخلاف فيه (ولو قطع نصف لسانه) أى المعنى عليه (فذهب)  
 حروفه (ربيع كلامه أو تكس) بأن قطع ربيع لسانه فذهب حروفه هى أدف كلامه (فذهب دية)  
 يجب فى المستثنين لان اللسان مضمون بالدية وكذا الكلام ولو لم تؤثر الجنابة الا فى أحدهم لوجب الدية  
 وذاثرت فيه ما وجب ان ينظر الى الأكثر لانه لو انفرد لوجب قسمة ولو قطع فى صورتين آخر البنية  
 وثلاثة أرباع الدية لانه أصل فى الاولى ثلاثة أرباع الكلام وقسم فى الثانية ثلاثة أرباع اللسان وفيه ما قوة

الكلام هو لو استوفيت نسبة جارم والكلام بان قطع نصف اسنانه فذهب نصف كذا وجوب نصف الدية  
 ولا ينقص . فلو قطع نصف كذا من نوع فذهب جميع تركه . اذا قطع الثاني البدن في  
 من لسان الاول وان اجره بالقدح في بعض المسائل لخص الاول عن الثاني في قطع بعض لسان واي  
 الدية . فلو اجاب بحكومة لافس طاعة الزركشي اذ لو وجب لزوم ليجب الدية الزكوة في لسان الاخرس  
 ولو قطع لسانا ذهب نصف كذا . مما لا يجنبه على المسائل من غير قطع شيء منه فلو اجاب الدية لانه قطع  
 جميع البدن مع بقاء النصف عليه . ( تنبيه ) . لو قطع نصف لسانه فذهب نصف تركه . فذهب من الجاني  
 فلم يذهب الاربع كلامه . معني عايشه ربع الدية بقية حقه . فان اقتصر منه فذهب الاثره اربع كلامه  
 لم يلزم شيء لان مرآة القصاص . دورة التي السادس . هو ما ذكره بقوله ( وفي ) ابدال ( الصوت ) مع  
 ابقاء اللسان على اعتداله . فكماله من النصف بايع والترديد ( دية ) ما رواه البيهقي عن زيد بن اسلم انه قال  
 منعت السنة في الصوت اذا قطع الدية . وقول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع ولانه من المانع  
 المقصود في عرض الاعلام والزجر وغيرهما . وقال الباغي في وجوب الدية في الصوت يكاد ان يكون  
 شرط لا جماع . وقال الاذري لم اراه غير الامام وحل كلام زيد بن اسلم على الكلام وعلى المعتمد في وجوب  
 الدية ( فان ابدال معه ) أي الصوت ( حركة لسان فجز عن النصف بايع والترديد في لسان ) لانهم اربعة  
 في كل واحدة منهم . واذا انفردت بالتقويت كمال الدية ( وقيل دية ) لان المقصود الكلام اكمه يفوت  
 ثلثة ابدالان الصوت وأخرى بجز لسان عن الحركة . ذل الزركشي وهذا مقتضى ظاهر كلام الشافعي  
 والاصحاب رضي الله تعالى عنهم أجمعين . ( تنبيه ) . لو اذهب بابدال الصوت النطق واللسان سليم  
 الحركة وجبت دية واحدة بناء على ان تعادل المنفعة ليس كباقيها او ينبغي كذا قال شيخنا ليجب حكومة لتعادل  
 النطق الشيء السابع هو ما ذكره بقوله ( وفي ) ابدال ( الذوق ) بجنبه على اللسان ( دية ) لانه أحد  
 الحواس الخمس فاشبهه بالشم . ( تنبيه ) . اختلف في محله هل هو في طرف الحلقوم أو في اللسان نقل  
 الرافعي الاول عن الثوري وأقره ويدل لقوله . في قطع لسان الاخرس حكومة محله اذ لم يذهب الذوق فانه  
 لو كان في اللسان ذهب ولا بد . وجزم الرافعي في موضع آخر بالثاني وجزم به جماعة منهم ابن جصاص شارح  
 المفتاح وقال النسائي وغيره انه المشهور وعليه الحكماء لكنهم يقولون هو قوة منبهة في العصب المفروش  
 على جرم اللسان يدرك به المعلوم بخالصة العايشة التي في الفم بالمعلوم ووصلها للعصب وعند أهل السنة  
 ان الادراك الذي كور بمشقة الله تعالى يعني ان الله تعالى بخلق ما ذكر عند مخالطة المذكرة . وعلى هذا  
 القول ينبغي كذا قال شيخنا ان يكون كالنطق مع اللسان فتجب دية واحدة لسان ثم ذكر أنواع المعلوم  
 واقتصر كلامه منها على خمسة فقال ( ويدرك به ) أي الذوق ( حلاوة وحوشة ومرارة وموادة  
 وذوابة ) قال المساوردي وفرعها أهل العايشة بالثمانية ولا تعتبرها في الاحكام لدخول بعضها في بعض  
 كالمرارة مع المرارة ( ونورع ) الدية ( عليهن ) أي الخمسة فاذا ابدال ادراك واحد فنهى وجب فيها  
 خمس الدية وهكذا ( فان نقص ) الادراك لثقة لا يتقدر بان يحس بمذاق الخمس لكن لا يدركها على  
 كمالها ( لحكومة ) تجب في ذلك النقص وتختلف بقوة التفصيص وضافته وان عرف قدره فقد علمه من  
 الدية ولو اختلف الجاني والمجني عليه في ذهاب الذوق امتحن بالاشياء المارة ونحوها كالخامسة الحادة بان  
 يلقيها عليه غيره . معاذة فان لم يعيس صدق بيمينه والا لجلاني بيمينه الشيء الثامن هو ما ذكره بقوله ( ونجب  
 الدية في ) ابدال ( المضغ ) كان ينبغي على أسنانه فتخدر وتبطل صلاحيتها له مضغ لانه المنفعة العايشة  
 لالسان . ناز وفيها الدية فكذا منفعتها كالبحر مع العين والبعاش مع اليد . ( تنبيه ) . قال ابن شهيقم يرد  
 فيه منبر ولا أترو لم يتعرض له الشافعي ولا جمهور الاصحاب والمأثولة القوراني والامام وتبعهما من بعدهما  
 الشيء التاسع هو ما ذكره بقوله ( و ) تجب الدية في ابدال ( قوة امتشاء بكسر صاب ) لفوات المقصود

وهو النسل بخلاف انقطاع الابن بالجناية على الشدي فان فيه حكومة فعلا لان الرضاع بمارا ويزول  
واستعداد الطبيعة للامناء صفة لازمة للفعول ومازع الباقين في ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم  
وجوب الدية لان الامناء الانزال فاذا اُتبع قوته ولم يذهب التي وجبت الحكومة لالدية لانه قد يمنع  
الانزال بما يسهل طريقة فثبت به ارتفاق الاذن اه وهو اشكال قوي ولكن لا يدفع المنقول والصلب  
المطهر وبقال الصلب بفحش بين كثر من ذكره ابن فارس الشيء العاشر وما ذكره قوله (و) نجب  
الدية في ابطال (قوة جمل) من المرأة افوات النسل فكمثل في حديثها لانقطاع النسل كذا ستره الرافعي  
قال في المطالب ويحتل تصويره باذهابه من الرجل ايضا بل يجنى على صابه فبصير منه لا يجعل نجب فيه  
الدية قال ويقتضو ذلك ايضا بما اذا جنى على الانثيين فانه يقال انه - ان حصل انعقاد المني قال الاذرى  
وبشبهه ان يكون محل ايجاب الدية باذهاب الاحبال في غير من ظهر للطباء انه عقيم والا فلا نجب الشيء  
الحادي عشر وما ذكره قوله (و) نجب الدية في (ذهاب جماع) من الجنى عليه بجنابة على صابه  
مع بقاء مائه وسلامه ذكره في مطال التاديب الجماع لان ذلك من المنافع المقصود ونقد ورد الاخر في - عن  
الحلفاء الراشدين ولو ادعى الجنى عليه ذهابه وذكر الجاني صدق الجنى عليه بيمينه لانه لا يعرف الا منه كما اذا  
قالت المرأة حضت ولو اُتبع لامناء اولادها جساء بقطع الانسين وجب ديشان كذا في اذهاب الصوت مع  
اللسان الشيء الثاني عشر وما ذكره قوله (وفي اقتضاها) أي المرأة بجنابة عمدا او شبهه او خطأ  
بوطئ او غيره (من زوج وغيره دية) أي ديتها كما عبره في الحر والمساوي عن زبد بن ثابت ولفوات منفوعة  
الجماع او اختلاها وعله المازدي بانه يقطع النسل لان المنة دية تستقر في محل المولى لا مزاجه اي البول  
فان شبه قطع الذكر \* (تنبيهه) \* انما نص على غير الزوج لان في كلامهم مائة مقتضى الاداء في الزانية  
وسواء في ذلك المكروه والمأووعة لان المأووعة لا تقتضي الاذن في الاضواء اصل الاضواء من الفضاء وهي  
البرية الواسعة (وهو) أي الاضواء (رفع ما) أي حاجز (بين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبيل جساء او غائبا  
واحدا اذ به ثغور المفعة بالكعبة (وقيل) وجزمه في الروضة كفاها في اثبات الحيار فقال الاضواء  
رفع ما بين مدخل (ذكر) يخرج (بول) فيصير سبيل جساء او بول واحد لان ما بين القبل والدبر  
قوي لا يرقه الذكر وبينهما غلام لا ينافي كسره الا بحدوده ونحوها فلا يجعل الاضواء عليه قال البلقي  
والاصح هو المذكر وهما وأما الذي في الحيار في النكاح فان تنصرا فيه على تفسير الشيخ أبي حامد وأتباعه  
واذا قلنا بالثاني فصار بولها لا يستعمل ثم الجاني مع الدية حكومة صرح به في أصل الروضة وقباضه ايجاب  
الحكومة على الاول ايضا الذي يستعمل العائنا وهو ظاهر وفي وجه ثالث صحة المتولى أن كلامهم ما اضاه  
موجب للدية لان التمتع يخل بكل منهما ولو ازال الجاني من لزمه ديتان \* (تنبيهه) \* محل ايجاب الدية اذا  
لم يلحق فان التحم سقطت دية وتجب حكومة ان بقي أثر كقولنا ضوء البصر بخلاف الجائفة لان الدية  
لزمتم بالاسم وهما فقد الحائل وقد سلم فلا مفي للدية (فان لم يكن الوطء) لازوجة (الاباضاء) من  
زوجها المال كبرائه اوضح في هذا (فليس الزوج) وطؤها الاضواء الى الاضواء الحرم وليس لها أن تمسكه  
في هذه الحالة وهل هو الفصح بكبرائه اوله الفصح ضيق منفذاته تقدم في باب اخبار النكاح التنبيه عليه (ومن  
لا يستحق اقتضاها) أي البكر (فزال البكرة) - منها (بغير ذكر) كاصبع وخشبة (فارشا) يلزمه وهو الحكومة  
بتقدير الرق كما سباني \* (تنبيهه) \* قوله فارشا اذ فيه هم انه لا فاصل فيها وقد يتصور بان تر بل بكر  
بكرة أخرى فيقتض منها كما جزم به الرافعي قال المتولى ولو كان يستحق عاها الفود فالزال بكارتها باصبع  
وبحو الانثى عليه (أو) ازالها (بذكر) ولو لم يوطأ بخرقة (لشبهة) كان ظنها زوجته (أو) كانت (مكرهة)  
على ذلك أو مغيرة أو مجنونة كما يحسنه بعض المناشرين (فهي مثل ثيبا) يلزمه (واوش البكرة) زائد اعياه  
ولا يندرج في المهر لان المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والارض يجب لازالة تلك الجلمدة وهما جاهلان

مختلفان (وقيل) يلزمه (مهر بكر) ولا أرض لان القصد من هذا الفعل الاستمتاع فازالة تلك الجملة  
 تحصل ضمن الاستمتاع وعلى الاول لو أفضاه داخل أرض البكارة في الدية لان ما وجب للاتلاف فيدخل  
 الاول في الاكثر بخلاف المهر لا اختلاف الجملة فان المهر للتمتع والارض لازالة الجملة واحترق بقوله شبهة  
 أو مكره عمالو أزالها برتافاته ينظر فان كانت حرة فهو وان كانت أمة وجب الارش ان قلنا بفرد عن المهر  
 كما سرفى كمال الغصب وقدمت في خيار النقص الفرق بين ما وقع في هذا الباب و باب الغصب والبيع  
 الفساد والشكاح الفساد وفي ايجاب الزيادة على مهر مثلها وهي تب اذا طارعه وهي عالة بالخال وجهان  
 ربح البلفني منه الوجوب لان الذي يسقط عما لو امة المهر المنخفض للطوع اما ذهاب شيء من الجسد  
 فلا (تنبيه) \* هذا كله في المرأة التي اذا أزيلت بكارة فرجها وجبت حكومة الجراحة من  
 حبس هو جراحة ولا تعتبر البكارة من حيث هي لانه لم يتحقق كونه فرجا قاله الرافعي (ومستحقه) أي  
 افضاضها وهزرها (لاني عليه) في ازاله بكارتها كذا أو غيره لانه ما أذن له فيه شرعا فلا يضره الخطأ  
 في طريق الاستيفاء (وقيل ان أزال) بكارتها (بغير ذكر) كاصبع (فارش) يلزمه لعدمه عن الطريق  
 المستحق له فيكون حينئذ كالأجنبي الشيء الثالث عشر حوماذ كره بقوله (وفي) ابطال (البطاش) من يدي  
 الجني عليه بجناية عليهما فاشتا (دية) لزوال منفعتي الشيء الرابع عشر حوماذ كره بقوله (وكذا  
 الماشي) أي ابطاله من الرجلين بجناية على صاحب فيه دية لفوات المنفعة المقصودة منهما وفي ابطال بطاش  
 أو مس يد أو رجل أو أصبع ديتها ولا تؤخذ الدية حتى يندمل فان انحبر وعاد بطشه أو مسه كما كان فلا دية  
 وان بقي شين لحكومة (و) في (نقصهما) أي كل من البطاش والشيء ان لم ينضبط (حكومة) لما فات  
 ويختلف بحسب القص قلة وكثرة سواء احتاج في مشبهه لعصا لم لا فان انضبط وجب القسط كالسمع (ولو  
 كسر صلبه) أي الجني عليه (فذهب) مع سلامة الرجل والذكر (مشيه وجساه أو) مشيه (ومعه  
 فديتان) لان كل واحد منهما مضروب بالدية عند الافراد فكذا عند الاجتماع (وقيل دية) لان  
 الصاب يحل المني ومنه يندمل المني وينشأ الجماع واتحاد الحمل يقتضي اتحاد الدية ومنع الاول بحماية الصاب لما  
 ذكر وعلى الاول لو شلت رجلاه أيضا وجب عليه ثلاث ديات وان شل ذكره أيضا وجب عليه أربع ديات  
 قاله في السكافي \* (تنبيه) \* قضية كلامه انه لا يفر دكر الصاب بحكومة وهو كذلك فيما اذا كان الذكركر  
 والرجلان مسابين فان شلا وجب مع الدية الحكومة لان المني منفعة في الرجل فاذا شلت فانت المنفعة  
 لشلاها فافر دكر الصاب بالحكومة واذا كانت مسامية ففوات المني لحال الصاب فلا يفرد بالحكومة  
 ويعتق من ادعى ذهاب مشيه بان يفا جاعه لك كسيف فان مشي علمنا كذبه والاحلاف وأخذ الدية  
 \* (فرع) \* في اجتماع ديات كثيرة في شخص بجراحات بقطع أطراف وابطال منافع قال الفراء  
 وهي ثمان مائة من دية فالراقي واذا تأملت ما سبق وجدتها أكثر من ذلك وسر دما تقدم ثم قال  
 وقد تضاف اليها المواضع وسائر الشجاج والجوائف والحكومات فيصير شيء كثير لا ينحصر واعترضه  
 الاذري بأنه كيف يجتمع ديتان لليسدين والبطاش وديتان للرجلين والماشي ودية لليسين ودية للمضغ  
 وثلاث ديات للسان والناق والصوت وترجم المصنف لذلك بالفرع لتفرعها على ما ذكر من وجوب الدية  
 في المذكورات اذا (أزال) الجاني (أطرافا) تقتضي ديات كقطع أذنين ويدين ورجلين (واضاف  
 تقتضي ديات) كابطال سمع وبصر وشتم (فمن سرية) منها كإتيان الحرور وكذا من بعضهما لم يندمل البعض  
 كما اقتضاه نص الشافعي واعتد به البلقيني اذا كان قبل الاندمال للبعض الآخر (فدية) واحدة وسقط  
 بدل ما ذكره لانها صارت نفسا اما اذا مات بسرية بعضهما بعد اندمال البعض الآخر منها لم يدخل ما اندمل في دية  
 النفس قطعا وكذا لو جرحه جرحا خفيفا لا يدخل للسرية فيه ثم أضافه فوات بسرية الجائفة قبل اندمال ذلك  
 الجرح فلا يدخل أرضه في دية النفس كجاءه مقتضى كلام الروضة وأصلها اما لا يقدر بالدية فيدخل أيضا كما

وهم مما قدر بالاولى (وكذا الوجه الجاني) أى قطع عن الجنى عليه (قبل انذاره) من الجراحة بلومه  
فمنس دية واحدة (في الاصح) الموصول لان دية النفس وجبت قبل اسد موارم اعدادها ودخل فيها  
بدله كالسرابة والثاني يجب ديات مائة قدمه الا ان السرابة قد اقامت بالقتل فاشبه انقطاعه بالانذار وان قيل  
لوقوع اطراف حيوان غير آدمى وموت الجنابة الى النفس أو عاد وقتله قبل الانذار لم يدخل فيه من  
اطرافه في قيمته بل أوجبوا فيه يوم وموتة فهو لا كان كنهنا أجيب بان الحيوان مضمون بماتنقص من  
القيمة وهى تختلف بالكمال والنقصان والادنى مضمون بقدره ولا يختلف بذلك ولان الغالب فى ضلته  
التعبد كما قاله الشيخ عز الدين وما سبق هو عند اتحاد الفعل الجنى به (فان) كان مختلفا كان (حز) الرقبة  
(عدا والجنابات) الحاصلة قبل الحز (خطا) أو شبهه (أو عكسه) كان حزم خطا والجنابات عدا  
أو شبهه (فلا تدخل) لئلا يماخون النفس فيها (في الاصح) بل يستحق الطرف والنفس لاختلافهما  
واختلاف من تجب عليه فلو قطع يديه ورجليه خطا أو شبهه عدا ثم حرقت عدا أو قطع هذه الاطراف عدا  
ثم حرقت الرقبة خطا أو شبهه عدا وهذا الاول فى العدم على دية وجبت فى الاول دية خطا أو شبهه عدا ودية عدا فى  
الثانية دينا عدا ودية خطا أو شبهه عدا والثاني تسعة الديات فيهما (ولو حرقت الرقبة (غيره) أى الجاني  
المتقدم (تسدن) أى الدية لان فعل الانسان لا يدخل فى فعل غيره فيلزم كلامه اما أوجهه بنائيه واما  
فرغ مما فيه أرشد مقدم من الحارر ع فى الجنابة التى لا تقدر لارشاد به وفى الجنابة على الرقيق مترجما  
لذلك بفصل فقال

(فصل في تجب الحكومة فيما) أى شئ يوجب بالالتجرح ما يوجب تزييرا فقط كفاح حسن من ذهب  
وقوله (لا قدر فيه) أى من الدية ولم تعرف نسبته من مقدرات عرفت نسبته منه كأن كان بقرب وخصه  
أو بانافة وجب الاكثر من قدمه وحكومة كاسم قال ابن قاسم وقد يقال لاجابة هذا المقيد فان مثل هذا  
لا يسمى حكومة فأمم التى بقدر الحرف فى الرقبة أو يشير الى ذلك قول المصنف فى الفصل فى أول باب الديان  
والشجاج قبل الموضحة ان عرفت نسبتها من اوجب قسطا من أرشها أو الا لشكومة اذ وهذا ظاهر على ما جرى  
عليه المصنف وان قلنا بالاصح وهو وجوب الاكثر من قسطه ومن الحكومة فلا بد من هذا المقيد فانه  
لا بد أن بقدر رقبة حتى يعرف الاكثر وصيبت حكومة لاستقرارها بحكم الحسا كم حتى لو اجتهد غيره فى  
ذلك لم يكن له أثر وانما ذكر الحكومة بعد المقدرات لتأخرها عن الرتبة لان اجزء منها كجسيانى والغزالى  
ذكرها فى أول الباب قال الراى وذكرها هنا أحسن ليم الكلام على الانتظام وكذا صنع فى الروضة  
فذكرها هنا (وهى جزء) من الدية (نسبته الى دية النفس) فى الاصح (وقيل) نسبته الى عضو  
الجنابة نسبة نفسها أى الجنابة (من قيمته) أى الجنى عليه (لو كان رقبة أو صفاته) التى هو عليها مثله  
بحر يد فية قال كم قيمته الجنى عليه بصفاته التى هو عليها بغير جنابة لو كان رقبة فاذا قبل مائة فقال كم  
قيمته بعد الجنابة فاذا قبل تسعون فالنفاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهو عشر من الابل اذا كان  
الجنى عليه حرا ذكرا مسلما لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء بجزء منها كفى نظيره من عيب المبيع  
والوجه الثانى ان تنسب الى عضو الجنابة الى دية النفس فيجب عشر دية اليسد وهو خمس من الابل فان  
كانت الجنابة على أصبع ٣ كائنا لوجب بمهر أو على أنملة لوجب ثلث بعير فى غير الاهام ويقاس على ذلك  
ما أشبهه وللحاجة فى معرفة الحكومة الى تقدير الرق قال الامام العبد اصل الحرفى الجنابات التى لا تقدر ارشها  
كما أن الحراصل العبد فى الجنابات التى تقدر أرشها وتجب الحكومة ابلا كالدية لا تقدر أو اما التقويم فمقتضى  
كلام المصنف كعبه انه بالقد لكن نص الشاذى على انه بالابل فقل فى اذهاب العذرة فيقال لو كانت أمة  
نسوى خسين من الابل كم قيمة اذهاب العذرة من القيمة فان قيل العشر وجب خمس من الابل وان قيل  
اقل وكثر وجب حكمه لابقى ثم قال وهو جار على صفة الديان أن الابل هى الاصل اه والظاهر ك

قال شيخنا أن كلامنا من الأمرين جائز لأنه يوصل إلى الغرض \* (تنبيه) \* محل الخلاف إذا كانت الجناية على  
عضوه أرض مقدرة فإن كانت على الصدر أو الفخذ أو نحو ذلك مما لا مقدرة فيه اعتبرت بالحكومة من دية  
النفس قطعا وقد رخصت امرأة أزيلت ففسدت منبها لحية عبد كبير يتزين بها ومنها الخنق ولو قطع سنا أو قطع  
أصبع عازلة ولم ينقص بذلك شيء قدر زائدة ولا أصلية خلعها ويقوم له الجني عليه متصفا بذلك ثم يقوم  
مقاطع الزائد فظاهر التفاوت بذلك لأن الزائدة تشد الوجه ويحول به أنواع جمال ويستثنى من اعتبار  
النسبة ولو قطع أنملة أو أطراف زائد فيجب فيها مائة دية أو حكومة بقدرها القاضي باجتهاده ولا يعتبر النسبة  
إعدم إمكانها قال الرافعي وكان يجوز أن يقوم له الزائدة بلا أصلية ثم يقوم دونها كما فعل في السن الزائدة أو  
باعتبر بأصلية كما اعتبرت لحية المرأة لمصلحة الرجل ولحيتها كالأعضاء الزائدة ولحيتها كالأعضاء الأصلية وأجاب  
شعبي عن ذلك بأننا لو علمنا ما ذكرنا من أن الزائدة تضر بالجلاني لأن أرضها يكبر بذلك (وان كانت) أي الحكومة  
(أطراف) أي لأجله (له) أرض (مقدرة) كالدور للرجل (اشتراط أن لا تبلغ) تلك الحكومة (مقدرة)  
أي الطرف لئلا تكون الجناية على العضو مع بقائه مضمونة بما يصح من به العضو ونفسه فينقص حكومة  
الأنملة بجرعها أو قطع أطرافها عن يدها وحكومة جراحة الأصبع بعطوله عن دية ولا يبلغ بحكومة مادون  
الجائفة من الجراحات على البطن أو نحوها أرض الجائفة (فان بلغت نقص القاضي) منه (شبا باجتهاده)  
لئلا يلزم المسذور السابق ولا يكتفى بأقل من مائة (أو) كانت لطرف (لا تقدر فيه) ولا يبلغ  
لما وردى أخله ما يصلح غذا أو صفا أي يكفي أقل من مائة (أو) كانت لطرف (لا تقدر فيه) ولا يبلغ  
مقدرا (كفخذ وساعد) وظهر وكف (فان) أي فالشرط أن (لا تبلغ) حكومته (دية نفس)  
وهو معلوم أنه لا نهل إلى ذلك لأن الكل أكثر من الجزء بل المراد أن لا يصير بلوغها أرض عضو مقدرة  
وان زادت عليه كما صرح به الرافعي تبعه اللغوي وان كان النص يقتضي أن لا يبلغ مهادية العضو فان  
تباع مقدرا كالسيف فإنه يتبع الأصابع فالشرط أن لا يبلغ ذلك دية المقدرة وان بلغ بحكومة السيف  
دية أصبع جاز لأن منفعتها دفعا واحدا واشتراط زيد على منفعة أصبع كأن حكومة اليد الساعده لا تبلغ  
دية اليد ويجوز أن تبلغ دية أصبع وأن تزيد عليها وانما لم يجعل الساعد كاليد حتى لا يبلغ بحكومة  
جرحه دية الأصابع لأن الكف هي التي تتبع الأصابع دون الساعد ولهذا الوقطع من الكوع لزمه  
ما يلزمه في لفظ الأصابع ولو قطع من المرفق لزمه مع اليد حكومة الساعد (وبقوم) لمعرفة الحكومة  
الجني عليه بفرض رقة لكن (بعد اندماله) لا قبله لأن الجراحة قد تسري إلى اليأس أو إلى ما يكون  
واجبا مقدرا فيكون ذلك هو الواجب للحكومة (فان لم يبق) بعد اندماله (نقص في المنفعة)  
والأجل ولا تأثر به القيسية (اعتبر) فيه (أقرب نقص) من حالات نقص فيه (إلى الاندمال)  
وهكذا لا تحيط الجناية على المعصوم فان لم يظهر النقص الحال سبيلان الدم اعتبرنا القيسية حينئذ  
واعتبرنا الجراحة دامية \* (تنبيه) \* مقتضى اعتباره أقرب نقص إلى الاندمال أنه لو لم يكن هناك  
نقص كالسن الزائدة ولحية المرأة لم يجب شيء وليس مرادنا كما علم مما مر فان كانت الجراحة خفيفة  
لا تؤثر في حال سبيلان الدم عز رفعا لحالها كما في الوسيط بالاطمعة والاضربة التي لم يبق لها أثر للضرورة  
لانسداد باب التوقيف الذي هو عمدة الحكومة وفي التهمة الحاكم يوجب شبا باجتهاده ورجحه الباقين  
(وقيل يقدره) أي قدر النقص المذكور (قاضي باجتهاده) لئلا تتجاوز الجناية عن غرم (وقيل  
لا غرم) حينئذ بل الواجب التعزير كاضربة والصفقة التي لم يبق لها أثر واختاره ابن سريج وقال  
الامام أمة القياس (والجرح المقدر) أرضه (كموضحة) ومأمومة (تبعه الشين) السكان (حواله)  
ولا يفرد بحكومة لأنه لو استوعب بالإيضاح جميع موضع الشين لم يكن فيه إلا أرض موضحة  
\* (تنبيه) \* هذا إذا كان الشين في محل الإيضاح فان تعدى شين موضحة الرأس عن محله إلى الفقا

أوالوجه لم يمتعه في أحد وجهين يظهر ترجيح وجهه البارز في تعديه محل الإباح وكلام أصل  
الروضة بشرائه ويستثنى من الاستنباع ما أوضح جديته فأزال حاجبه وعلبه الأكثر من أرش  
موصفة وحكومة الشين وإزالة الحاجب حكاه عن المذولي وأقره ولو جرحه على بدنه جراحة وبقرها  
جائفة فذرت بها ولزمه الأكثر من أرش النفس والحكومة كما كان بقوم موصفة (وما أي  
والجرح الذي (لا يتقدر) أرشه كدامية (بفرد) الشين حواله (بحكومة) عن حكومة الجرح  
(في الأصح) نصف الحكومة عن الاستنباع بخلاف المقدور وما ألحق به والثاني تتبع الجرح كما  
في الأرض المقدور \* (تنبيهه) \* أورد على المصنف المنسلاحة فلم يلبث مقدرة وهي كالأرضة في  
استنباع الشين إذا قدرنا أرشها بالنسبة إلى الموصفة على الأصح في أصل الروضة هنا \* (فروغ) \*  
لوضربه أولامه ولم يظهر بذلك شين فعليه التعزير فان ظهر شين كان اسود محل ذلك أو أخضر واني  
الأثر بعد الاندمال وجبت الحكومة والعظام المكسورة في غير الرأس والوجه إذا انجبر ولم يثن فيه أثر  
أثره أقرب نقص إلى الاندمال كما مروان بن أتر وهو الغالب وجبت الحكومة ولو انجبره وما فكسره  
الحائي يستقيم وليس له كسره لذلك لزمه حكومة أخرى لأنه جنابة جديدة وفي افساد منبت الشهور  
حكومة إذا كان فيه جمال كشمس الله توشع الرأس أما الجمال في إزالة كسره الإلزام فلا حكومة فيه  
في الأصح وإن كان التعزير واجبا للتعددي كما قاله الماذري وإن كان ظاهر كلام ابن المغيرة فيه  
وجوب الحكومة أيضا ما دلل على عدم منبتها فإنه لا حكومة فيها لثمنها ودغالبها وضابطا لما يجب الحكومة  
وما لا يوجبها إن بقي أثر الجنابة من نصف أو شين أو وجب الحكومة وكذا إن لم يثن على الأصح بأن  
معتبر أقرب نقص إلى الاندمال كما مروان كانت الجنابة بغير جرح ولا كسر كالأثر الشهور والأمانة  
ولا حكومة فيه وفيه التعزير كما علم مما مر ثم عقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجنابة على الرقيق  
لاشترائهم كما في أمر تقديري وإن كان استوفى الكلام على ضمان الرقيق وغیره من الحيوان في  
كتاب المصنف بأبوابها إلا أنه أعاد الكلام فيه مما ليبين أن الجنابة عليه تارة تكون باثبات البدن  
عليه كما سبق في الغصب وتارة يقر بذلك كما هنا فقال (و) يجب (في) الجنابة على نفس (الرقيق)  
المعصوم ذكرنا كان أو أثنى ولو مدبر أو كاتباً أو أم ولد (قيمه) بالغلبة بلغت سواء أ كانت الجنابة  
عند أم حلاً وإن زادت على دية الحر كالأثر والألوان الثلاثة ولا يدخل في قيمته التقليل أو المارند فلا  
ضمان في الثلاثة قال في البيان وليس لساتي يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء سواء (د) يجب (في)  
اتلاف (غيرها) أي نفس الرقيق من أطرائه ولما اتلفه (ماقتص) من قيمته سليماً (إن لم يتقدر)  
ذلك الغير (من الحر) ولم يتبع مقدراً ولا يبلغ بالحكومة قيمة جلة الرقيق المجنى عليه أو قيمة عضوه  
على ما سبق في الحر (والا) بأن قدرت في الحر كوصفة وقناع عضو (فقيمه) أي فيجب مثل نسبته  
من الدية (من قيمته) أي الرقيق لئلا ينسب الحر للرقيق في الحكومة ليعرف قدر التفاوت ليرجع  
به في المشابهة أولى ولأنه أشبه الحر في أكثر الأحكام بدليل التكليف فالحق به في التقدير  
في قطع يده نصف قيمته وفي يديه قيمته وفي أصبعه عشرة وفي موصفته نصف عشره وعلى هذا  
القياس \* (تنبيهه) \* قوله والاقب من قيمته محله في جنابة واحدة أو جنابة شين بمسألة مال  
الأولى فالتقدم الأولي ولو قطع يده قيمته ألف درهم فصار يساوي ثمان مائة درهم فالتقدم على  
الأظهر خمسة مائة درهم لأنها نصف القيمة فإذا قطع آخر يده الأخرى قبل الاندمال ولم يثن منها  
لأثره أربعة مائة بل نصف ما أوجبته على الأول وهو مائتان وخمسون لأن الجنابة الأولى لم تستقر  
حتى يضربا النقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانت نقصاناً لانه قبل الاندمال لا يقوم  
بمؤخره نصف مانق وتظهر فائدة ذلك فيما لوحى عليه من رقتة (وفي قول) نسبته المصنف في



الغضب للقديم يجب (مانقص) من قيمته لانه ملوك كالبهيمة ثم فرع على القولين معا قوله (ولونقطع ذكره وأثباته) ونحوهما مما يجب للحرف فيه ديتان (في الاظهر) يجب بقطعهما (قيمتان) كما يجب فيهما من الحر ديتان (و) في (الثاني) يجب (مانقص) من قيمته كالبهيمة (فان لم ينقص) عنها أوزاد عليها الرغبة فيه بكونه خصبا (فلاشيئ) يجب بقطعهما على هذا القول لعدم النقص وقد اختلف فيه أهو قديم أم مخرج وعلى هذا فالاولى التعبير بالذهب أو النقص أو الجديد \* (خاتمة) \* قال الماوردي من نصفه حريجب في طارقه نصف دية طرف الحر ونصف مافي طرف العبد ففي بدو بيع الدية ورابع القبة وفي أصابعه نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد من الحرية أو نقص

\* (باب موجبات الدية) \* غير ماسر في الباب قبله مما تجب فيه الدية ابتداء كقتل الوالد والدة وكصور الخطأ وشبه العمد (و) باب (العاقلة) وجناية الرقيق والغرة (والكفارة) للقتل بعطاف الجبيع على موجبات والعاقلة جمع عائل وسبأني بيانهم في الفصل الثاني من فصول هذا الباب وهو ابتداء لانهم يعاقلون الا بل بقتل العاقلة وقيل لانهم عنعنون عنه والعقل المنع وقبل لاعطائهم العقل الذي هو الدية والكفارة تقدم الكلام عليها في بابها وأراد بالكفارة كفارة القتل كما قدرته ولوزاد ما ذكره من جنابة الرقيق والغرة لمكان أولى لانها من فصول الباب اذا (صاح على مسي لاعمير) أصلا أو ضعيف النميز أو على بالغ مجنون أو امرأة ضعيفة العقل وكل من ذكر كائن (على طرف سطح) أو شفير نهر أو بئر أو غير ذلك صحبة منكرك (فوقع) بذلك الصباح بان ارتدعه (فكان) منه كافي الروضة ولو بعد مدد وقع وجود الالم (قدية) أي ففيه دية (مغلظة) بالتأنيث السابق في كتاب الديات (على العاقلة) لان هؤلاء كثيرا ما يتأثرون بذلك (وفي قول) يجب فيه ما ذكر (قصاص) لان التأثير به غالب والاول يمنع غلبته ويجعل وزره شبهه عمد سواء أغافه من ورائه أم واجهه وسواء أكن في ذلك الصانع أم لا \* (تنبيه) \* التنبيه بالارنعا دة باره الشرح والروضة قال ابن الرفعة والتنبيه به كانه لو حلف فيه أن يغلب على الثمن كون السقوط بالصباح قال الاذري ولعل الارتعاد ملازم له ذم الحالة فكان ينبغي أن يقول فسات منه كما في الروضة اهـ وهذا لم يتعرض له الجمهور وحذفه من الكتاب ولولم يمت بل لخلل بعض أعضائه ضمن أيضا وخرج بالصباح عليه ماله صاح على غيره فوقع من الصباح فهل يكون هدا أو كما لو صاح على صبيد قال الاذري الاقرب الثاني والمواص بداية الغدير أو هيجهما برؤية فسقطت في ماء أو وهدية فها لكت فنه يضمها كالصبي حكاه الراعي عن فتاوى البغوي قبل السير وبغير المميز المبرقانه لا ضمان بوقوعه لكن قوله بعد ذلك ومرافق متبقنا كالبالغ يقتضى أن غير المراهق ليس كالبالغ وسيماني التنبيه على ذلك وبطرف سطح ماله كان على وسقطه فانه يقتضى أنه كالارض لكن عبارة غيره على سطح وهي أهم (ولو كان) المصعب عليه ممن ذكر سابقا (بارض) مستوية أو قرية يقع فيها فسات من الصيحة (أو صاح على بالغ) عاقل كما علم مما سر كائن (بطرف سطح) فسقط ومات (فلا دية في الاصح) المنصوص فهما لندرة الموت بذلك والثاني في كل منهما الدية لان الصباح حصل به في الصبي ونحوه الموت وفي البالغ عدم التماسك المقتضى اليه وأجاب الاول بان موت الصبي بمجرد الصباح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به بخلاف الغالب من حاله فيكون موته ما موافقة قدر \* (تنبيه) \* كلامه يقتضى نفي القصاص قطعا وهو ظاهر في البالغ كما صرح به القاضي الحسين وأما في غيره فمقتضى كلام الروضة أنبات الخلاف السابق فيه وأما المجنون ومن يعثر به وسواس والنائم والمرأة الضعيفة فكما صبي الذي لا يميز كافي أصل الروضة ولو صاح على صغير فزال عنه وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الامران كان بالغاً فلا (وشهر) أي

هل (سلاح) لم يبر برأه أو تم بد شديد (كصباح) فيه اذكر قبل هو اولي منه (وسرا حق متين) ليس  
كس ل هو (كباغ) فلا بد في التصحيح اذ لم يات به ذلك غالباً (تسب) كانه في الصبي المميز وادافع  
وكلام الشارح يدل على انه كالمراعى لانه في المراعى في مقابلته غير المميز يدل في هذا المميز والاولى ان  
يقال فيه انه اذا ما سار ان كان ضيق التمييز فذكره في الميزان كان قوي التمييز هو كالمراعى وقد  
ان ركني الاسر منوط بان يميز عدو له بالباب أو غ والراعى قد عدو له مع ان ظاهر كلام الشارح والاسر  
ان الصبي لا يميز ولو كان مراعاة لانه لم يكمل عقله (ولي) لم يقصده الصبي ونحوه من ذكر بل (صاح)  
تخص (هـ) نحو (ميد) ولو كان المصاح على الصبي نحو ما في الحرم (فانطرب) به (صبي)  
لا يميز وما في معناه من سبق وهو كان على طرف شفع (وسقط) ومان منه (قدية تخففه على العاقل)  
لانه لم يقصده الشخص (تسب) اقام كلامه انه لو لم يضطرب لم يضمنه وهو كذلك وما ذكره هـ من  
اشراط اضطراب الصبي مشعر بالشرطه أيضاً مثلاً الصباح الذكورة ذول الباب وتقدم مائة (ولو  
طالب سلمان من) أي امرأة (ذكرت) حنده (بسوء) وأمر باحضارها (فاجبت) أي ألفت  
بجنتا فزاعمة قبل غلامه (من الجنين) بضم أوله أي وجب منه انه بقره على عائلة السلمان (تسب) هـ  
كان الاول أن يقول أسامة مات لان الأجهاض شخص بالبل كذا ابن سبويه وغيره ونصيرهم المسئلة  
بما بال السلمان قد دبت في اشراط كون الطالب مرهوا فأن كل غير مرهوب فلا ضارة وهو ظاهر  
والاظهار بلوق القاضي وكذا كل من له سيرة في ذلك بالامام وقول المصنف بسوء ليس بتعديل لوكذب  
تخص وأمرها بالضرورة على اسان الامام كان حكمه كذلك وكذا الوهم ردها بل طالب قال البلعيني وكذا  
لو طابها في دين فأسامة مات من ان كانت بخدرة لانه وبه أو غير شذرة لكن الخفاف من سلوته فان لم تخف من  
سلوته وهي غير بخدرة فلا ضمان وطالب أليس بقيد بل لو طالب سلمان رجلاً عند هاجب هت كان الحكم  
كذلك على النص وظاهر كلامه ان الضمان على السلمان لكن سبأ في ان القرعة انما كانت لها العاقلة ولذا اقبلت  
كلامه بذلك قال الباغي وبني العداكم أن بسأل هل هي حامل قبل أن يسلها سالم أرمن يفعله وهو حرم  
واستمر بقبوله أجهضت لو ماتت فزاد الضمان لان مثله لا يفتى الى الموت نعم لو ماتت بالاجاه اضرمه  
عائته ديتها لان الاجاه اضرمه قبل منعه وموت الام قالة الباغي ولو فزع انساناً أحدث في شيابه فادرسه  
فلا ضمان لانه لم ينصفه جالساً ولا منفعة (ولو وضع صبياً) حراً كقيد الرائي كالفزالي وغيره (في سبعة)  
بهم وباهم واحدة من حين اسم لارض كثير السباع وجوزي المحكم ضم الميم وكسر اللام واحدة (فأكله)  
سبع فلا ضمان عليه لان الوضع ليس باهلاك ولم يرد منه ما يلحق السبع بل الغالب انه يفر من الانسان  
في المكان الواسع سواء أكله الانتقال عن موضع الهلاك أم لا (وقبل ان يملكه انتقال) عنه (ضمن)  
لان الوضع والحال ما ذكره اذ لا كافر فالاول يعبر ذلك أما اذا أكله فلم ينتقل فلا ضمان عليه فاعلم  
وان خالف في ذلك الباغي كذا وقع عرفه فلم يصح حتى مات ونحر بالصبي البالغ فانه لا يضمن جزماً لمصرح  
به في أصل الروضة واحترز بمسألة عن وضع صبي بضحية لا سباع فيها فتق اقتصار سبع له فلا ضمان جزماً  
وهذا بخلاف ما لو وضع الصبي أو البالغ في زريبة السبع وهو فيها أو ألقى السبع على أحدهم أو ألقاه على  
السبع في مضيق أو حبسه معه في بيت أو بئر أو دفنه حتى اضطر الى قتله والسبع مما يقتل غالباً كما د  
وغيره وبذلك في الحال أو جرحه جرحاً يقتل غالباً عليه القود لانه أكل السبع الى قتله فان كان جرحه  
لا يقتل غالباً به عدو وهذا بخلاف ما لو ألقاه على حية أو ألقاه عليه أو ذبحه وطرحه في مكان فيه حيات  
ولو نسب بقاءه لا يضمنه لأن قبل فلم يبق قواني القاء الحية بين الماضي والمنتفع كذا السبع أجيب بان انتفر  
عليه هـ ان الأذى بخلاف السبع فانه يشب عليه في المضيق دون اتسع فان السبع بغيره من الأذى كما  
والجنون الضاري كالسبع المنقرى في الماضي ولو ألقاه مكتوفاً بسدى السبع في مكان فقتله فلا ضمان

ولولا هذه حجة بطلان فتلها فان كانت مما يقتل غالبها فعدوا للاشهاد (ولو تبسع بسيف) أو نحو مكافأ بصيرا  
أوميرا (دار بانه فرمى نفسه بجاء أوفار) أو نحو من المهلكات كثر (أومن سطح) عال أو من شاطئ  
جبل فبان أولفه اص في طرفة ففتله أو سبع فافتسه ولم الجثاء اليه بمضيق سواء كان المطلوب بصيرا أم أعشى  
(فلا ضمان) له على التابع لانه فيه اعدا الاخيرتين باثر هلاك نفسه فعدوا والمباشرة مقدمة على السبب  
فصار كلو فخر بترافعا آخر و ردى نفسه فيها وفي الاخيرتين لم يوجد من التابع اهلاك ومباشرة السبب  
أو الاصل العارضة كعروض القتل على امسالك المسلك أما اذا كان المطلوب ميبا أو مجنونا لا غير له فانه يجب  
الضمان في هذه الصورة لان عدما ماعلا بخلاف ما اذا كان اهما تميز فان عددهما عدد كمر في الكلام  
على الاكرام على القتل (فلو وقع) الهارب فيه اذكر (جاءلا) به (اعشى أو ظلمة) في نهار أو ليس  
أو ان غطية بئر (ضمن) التابع لانه لم يقصد اهلاك نفسه وقد ألتأ المتبع الى الهرب المفضي الى الهلاك  
(وكذا لو انخسف به) أي الهارب ميبا كان أو بالغا (سقف في هريه) ومات بذالك ضمنه التابع أيضا  
(في الاصح) المنصوص لانه حله على الهرب وألتأ اليه واشبهه ما لو وقع في بئر غطاء أو الشافي لا لعدم شعوره  
بالمهلك \* (تنبيه) \* محل الخلاف ما اذا كان سبب الانخساف ضيف السقف ولم يشعر به المطلوب أو مالوا في  
نفسه على السقف من هبوطه انخسف لانه لم يضمنه التابع قط لانه باثر ما يفضي الى الهلاك كالأقنى نفسه  
في ماء أو نار وأمان لا تميز له أصلا الجنون أو صغر فضه وادعاه خطأ كجانبه على ذلك الزركشي (ولو سلم)  
بضم أوله (صبي الى سباح ايه) السباحة وهي العموم (فغرق) بتعليمه أو بالقائه في الماء (وجب  
ديته) على عاقلة السابح لانه مات باهله وقد انغمض فخطئه فتكون ديته شبه عدده على الصحيح كالأهالك  
الصبي بضر بالمعلم تأديبا وقول الماوردي وجوب الدية على السابح أوله على أنها تلاقيه ابتداء  
وسواء أخذ السابح بيده أو القاه في الماء أو كان الصبي على الشط فاشار اليه بدخول الماء فدخل باختياره  
وغرق كإشعر به الملاقاة وهو واقف بعث السبب بخلاف البحر جاني من تعجب به عدم الضمان فان قيل قد مر  
انه لو ألقاه في مسبعة لم يضمن مع أن الخطر فيها أكثر وهذا الخطر قابل وقد تدعى الحاجة اليه فلا كان هنا  
كذلك أوجب بان الماء هلك فالتقرط من السباح وليست المسبعة بنفسها مهلكة لاحتمال بقائه  
\* (تنبيه) \* محل وجوب الدية كما قال الباقيني اذ لم يقع من السباح تقصير فلورفع يديه من تحته عدم غرق  
وجوب القصاص وأشعر قوله سلم بان السباح لو تسلم بنفسه لاضمان وقوله الى سباح بان الولي لو كان هو  
المعلم للسباحة فلا ضمان أيضا وليس مراد بل الاصح فيها الضمان وأشعر أيضا بانه لا فرق بين كون  
السلم بالصبي ولبيه أو أجنبيا وهو كذلك لكن في تسليم الاجنبي يكون هو والسباح مريبين وخرج بالصبي  
البالغ اليه فلنسلم نفسه للسباح لبعاده فغرضه لا استقلاله فعليه أن يتحاط لنفسه ولا يغتر بقول السباح  
(فائدة) الخائف في قوله تعالى والسباحات سبحا فقبل التجرد لانها تسبح في الفلك وقيل الملازمة لانها تنصرف في  
الامور بأمر الله تعالى تحي عز وذهب وقيل الشمس والقمر والليل والنهار وقيل السحاب لانها كالقائمة  
في الهواء وقيل المنايا تسبح في نفوس الحيوان وقيل جماعة النخل ولذلك يقال للفرس سابح وقيل  
حبات البحر وهي من عظيم الخلقوقات فيروى ان الله تعالى بث في الدنيا ألف نوع من الحيوان منها  
أربع مائة في البر وست مائة في البحر (ويضمن) الشخص (بجفرت عدوان) بكفره اهلاك غيره بغير  
اذنه أو في مشترك بغير اذن شريكه أو في شارع ضيق أو واسع لمصلحة نفسه بغير اذن الامام فيضمن ما تاف فيها  
من آدمي حر أو غيره لكن لا آدمي يضمن بالدية ان كان حرا وبالقيمة ان كان رقيقا على عاقلة الحافر حبا كان  
أوميتا أو أماعير الا آدمي كبهيمة أو زوال آخر فيضمن بالغرم في مال الحافر وكذا القول في ضمان في جميع  
المائل الا كنية \* (تنبيه) \* يشترط ان يستمر العدوان الى السفوط فيها فلورضى المالك باقائها  
زال الضمان في الاصح وكذا لو ملك البقرة ويشترط ان لا يوجد هناك مباشرة بان رداه في البر غير حافرها

والافاضة على المردى لالحافر وان يتجرد التردى لاهلاك ماوردت بهجة في بئر ولم تنثر بالصدمة  
وبقيت فيها أيا ما تم ماتت جوعاً أو عطشاً ولا ضمان على الحافر وقضية اطلاقه انه لا فرق في تضمين الحافر بين  
التردى فيها بالليل والنهار وهو كذلك ونقله في السبيل ما عن اطلاق الاصحاب وخصه الامام بالتردى ثم ارا  
وقوله عـ دوناهو بالجرف حفرة ويجوز النصب على الحال ولو تردى شخص فيها ثم قال المالك حفر يادني  
لم يمس ودون احتياجه الحافر الى يده باذنه ولو تعدى الداخل بدتوله فوقع فيه لم يضمنه الحافر كجرحه بالبلقيني  
وغيره لعديه فان اذن له المالك في دخوله امان عرفه بالبرق فلا ضمان والا فاضمان على المالك في أحد  
الوجهين كجرحه بالباقني لانه مصرع عدم اعلامه فان كان ناساً يابسه على الحافر (لا) يضمن بحفره  
(في ملكه) لعدم تعديه وحمله اذا عرفه المالك ان هناك بئراً وكانت مكتوفة والداخل متمكن من الخدز  
فاما اذا لم يعرفه والداخل أعنى فانه يضمن كقوله في التسمية وأقرأ وما اذالم يوسع حفرها فان وسعه على  
خلاف العادة أو قرب من جدار جاره خلاف العادة أو وضع في أصل جداره غير مرجحنا أو لم يبارئ به ومن  
أرضه انهار اذا لم يضمنه في الجبيع ما ذلك بذلك نقص يره ولا يضمن المتول للسن نارا أو فدها في ملكه  
أو على سطحه الا اذا أوقدها أو أكثر على خلاف العادة أو في ريج شـ ويد يضمن لان استئجاره بعد الايقاد  
فلا يضمن اهـ ذره الاب امكه امه وذا انكره قال الاذرى في تضمينه نهار اـ والوجه عـ عدم تضمينه كج  
لو بني جداره منـ وبائهم مال وأمكه امه ولا يضمن حتى وقع على شئ فأناله فانه لا يضمنه كجسائقي وكالمالك  
ما في معناه من المستحق منه عنه أبداً بوجهه أو وقف كقوله الاذرى (و) لا يضمن بحفر يرقى (موان)  
للكمال أو الارتفاق فانه كالحفر في ملكه وعليه بحمل خبره سلم البئر جرحه اجباراً شـ يره مضمون فان حفر  
البئر في الموان ولم يختر يده تلك ولا ارتفاق وهو كالحفرها لانه لا يضمنه كقوله الامام لانه فعل جائز \* (تنبيه)  
قول المصنف لا في ملكه وموان بحمل أن مراده لا عدوان نفسه وهو الواقف لعبارة المحرر ولا ضمان  
ببسه وان كان عدواناً ويرد على كل من الاحتمالين ما اذا حفره فانه في ملكه قريباً من أرض  
جاره بحيث يؤدي الى اضراء أرض جاره فانه يكون تعدياً ضماناً وقع في موضع التمدى كقوله الباقيني  
ويرد على الاحتمال الاول ما لو حفر في ملكه المهرول المقة وض بغير اذن الميرتن أو في ملكه الذي أجراه  
محمدة فهو حفر عـ ودان ولا ضمان فيه لونه ما فيه انسان غـ يره عدم كالمستأجر ويستثنى من اطلاقه  
ما لو حفر بالحرم بئر في ملكه أو موان فانه يضمن الصبي والواقع به في الحرم في الاصح كفي الرافعي في حرمان  
الاحرام (فروع) لو سقى أرضه فخرج الماء من بئر ما ذلك شيئاً يضمنه الا ان سقى فرق العادة أو علم بالبحر ولم يحمها  
بضمن لتقصيره ولو وضع حجرة على طرف سلع فمقتل برج أو دهم لحما أو اهالك شيئاً أو وقف دابة في  
ملكه فرفست شخصاً فاملكته ولو خارج ملكه أو نجت قربه أو كسر حبلها في ملكه فقتلها يضمنه شئ فاهلك  
شيئاً لم يضمن ثم استثنى في المعنى مما سبق ما تضمنه قوله (ولو حفر بده ليزه) بكسر الدال (بئر أو دعارجل) الى  
الدهليز أو الى بيته ولم يعلم به أو كان الغالب انه يرحلها ما واجبه (فقط) فم اجاهل لاجل الصوطة كمن غطاه  
أو كان أعنى فأت (فلا طهر ضمانه) لانه غره ولم يقصد هـ واهلاك نفسه فاحاله على السبب الظاهر أو الى  
والثاني لا يضمنه لانه غير ملحق بهو المباشرة لاهلاك نفسه باختياره \* (تنبيه) المراد باضمان الدية وهي دية  
شبه عـ دأمالقصاص فلا يتجرب في الاظهار كذا ذكره في أول الجراح وتخرج بدعه ما لو دخل بغير اذنه فقتلها فيها  
ومات فلا ضمان وظاهر انه يضمن فيما لو اكرهه على الدخول وأدغم قوله رجح الاعتبار التأكيد في الداخل  
أما غير المكاف فيجب فيه ما سبق في الضمانة بما علم مسموم حتى لو كان غير مريضه قطما قال الباقيني  
بل يجب القصاص عند التسكين (أو) حفر (بذلك غيره) بلاذنه (أو) بذلك (مستترك) بينه وبين  
غيره (بلاذن) من شريكه (فضمنون) حفره في المسـ ثلثين اتعديه ولو ذكره ذاق عقب قوله سابقاً  
ويضمن بحفره عدواناً كان أولى لانه متا له وقد مثله به (أو) حفر (بما سبقه) بضم المارة

فكذا) يجب ضمان ماناف به او ان اذن الامام اذ ليس له ان يأذن فيما يضر (أو لا يضر) المارة للمصلحة  
 المار بق أو لا يحتراف البسائر عن الجادة (وأذن الامام) في الحفر (فلا ضمان) فيه ان حفره لمصلحة  
 المسلمين على المذهب وكذا المصلحة لنفسه على الاصح لعدم التعدي \* (تنبيه) \* اذهم كلامه كغيره اعتبارا باذن  
 الامام قبل الحفر وليس مراد بل لو حفر بغير اذن الامام وأقر عليه فإنه لا يضمن كالحفره ابتداء باذنه  
 كما صرح به الجرجاني ونقله غيره عن الاكثربين وأقهم أيضا ان الاذن خاص بالامام لكن قال العبادي  
 وغيره ان لفافه الاذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بطريق واسع حيث لم يضر المارة (والا) بان لم يأذن  
 الامام في الحفر بل استعمل هو به (وان حفره لمصلحة) هو فقط (فلا ضمان) ان لم يقره الامام كما مر  
 لاقتيانه عليه (أو) حفره (لمصلحة عامة) كالخفر للاستقاء أو لاجتماع ماء المطر (فلا) ضمان فيه  
 (في الاظهار) لما فيه من المصلحة العامة وقد تعمير مراجعة الامام في مثله والثاني يضمن اذ النظر في المصالح  
 العامة للامام ونحو ما ورد في الخلاف بما اذا أحكم وأما ان لم يحكمها وتركها مفتوحة ضمن مطلقا  
 ويحمله أيضا ما اذ لم يبنه عنه الامام ولم يقره من نعمه فحفر ضمن كما قاله أبو الفرج الزازا لا يضمنه على الامام  
 حيث أن أو يضر كأن كان الحفر في أرض مارة ولم يملوها ومثلها ينهار اذ لم يملوها وأخالف العادة في سعتها  
 ضمن وان اذن له الامام بنه عليه الرافعي في الكلام على التصرف في الاملاك \* (تنبيه) \* لو وقع شخص  
 في بئر أو نحو فوق عليه آخر عدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله مثله غالبا لضمانه أو بحق البئر  
 أو نحو ذلك كالمروءة ببحر فقتله فان مات الاخر فلا ضمان في ماله وان لم يقتل مثله غالبا فنسبه مود  
 وان سقط عليه عطايا لم يضر الوقوع أول لم يعلم وقوع الاول ومات بشئ عليه وبانصدامه بالبئر فنصف البنية  
 على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر ان كان الحفر عدوا لانه مان بوقوعه في البئر  
 وبوقوع الثاني عليه وان لم يكن الحفر عدوا وانما هدر واذا غرم عاقلة الثاني في صورة الحفر عدوا وانما رجعا  
 بما ضر موا على عاقلة الحافر لان الثاني غير مختار في وقوعه عليه بل الجأ الحافر اليه فهو كالذكر له على  
 اتلاف مال بل أولى لان نفاذ قصده ههنا بالكلية ولورثة الاول البئر ولم يضر دم وقع عليه آخر فكل دية  
 على عاقلة الثاني وان مات الثاني فضمنائه على عاقلة الحافر المتعدي بحفره لان أتى نفسه في البئر عدوا  
 فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه (ومسجد) في الحفر فيه (كمارب) في حفر بئر فيه على التفصيل  
 السابق جزما وخلافا \* (تنبيه) \* قضية اطلاقه أنه يجوز ان يحفر فيه بئر المصلحة لنفسه خاصة باذن الامام  
 وهو كذلك وان قال الباقر في هذا لا يوقله أحد في زوائد الروضة في آخرباب شروط الصلاة لنقله عن  
 الصيرى أنه يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق فيه بين أن يكون للمصلحة العامة أو لمصلحة نفسه على  
 التفصيل السابق واذا قلنا بجوازها لم يضمن ماناف فيموان بحث الزركشي الضمان لعدم تعديه ومعلوم  
 أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في تلك البقعة المأهولة بالمسجد أو نحوها وأن لا يتشوش الداخلون  
 الى المسجد بسبب الاستقاء وان لا يحصل به للمسجد ضرر ولو بنى سقف المسجد أو نصب فيه عمود أو طين  
 جداره أو عاق في غير ذلك فلا يفسد على انسان أو مال فهاهنا كذا أوفرش فيه حصيرا أو حشبا فزلق به انسان  
 فهلك أو دخت شوكتة منه في عينه فذهب به ابصره لم يضمنه وان لم يأذن له الامام لانه فعله لمصلحة المسلمين  
 ولو بنى مسجدا في ملكه أو موان فهلك به انسان أو جمعة أو مسقط جداره على انسان أو مال فلا ضمان  
 ان كان باذن الامام والا فلي الخلاف السابق وبناء سقاية على باب داره في الشارع لشرب الناس منها  
 كالخفر في الشارع (وما تولد من جناح) بفتح جيمه وهو البارز عن سمات الجدار من خشب أو غيره  
 (الى شارع فضعون) سواء أ كان يضر أم لا اذن الامام فيه أم لا لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة  
 العاقبة ولو تناهى في الاحتياط فحرق حادته لا تنفع أو صاعقة سقاية ان قال الامام في هذه الحالة لست  
 أرى اطلاق القول بالضمان في ذلك فان قيل لو حفر بئر المصلحة لنفسه باذن الامام لم يضمن فيها فلا كان هنا

[illegible]

ما لو كان مائلا الى ملكه فلا ضمان لان له أن يبنى في ملكه ماشاء نعم لو كان ملكه مسجدة الغيرة باجارة أو  
 وصية كان كولو بناء مائلا الى الملك غيرة لان منفعة المأوى تابعة لمنفعة الإقرار فله الأذرى والظاهر في هذه  
 عدم الضمان كما سرى في حفر البئر في ملكه المستاجر ثم رأيت هذا البحث لشينى \* (تنبية) \* لو أسقطنا قوله  
 الى شارع لاستغنى عما فذرناه فان بنى بعض الجدار مائلا والبعض الاخر مستويا فسقطا المائل فبقا  
 ضمن الكل أو سقطا الكل ضمن النصف في الاصح والميل الى ما يربى غير نافذ ان كان فيها مسجد أو بئر  
 مسبل فكل الشارع والا فكل الغدير وعلى هذا يحمل قول الزركشى ينبغي أن يكون كالميل للشارع ولا يبرأ  
 ناصب للميزاب أو الجناح أو باقى الجدار المائل من الضمان يبيع الدار غيرة حتى لو تواف بها انسان ضمنته عاقلة  
 الباشع كإغلاء عن البغوى وأقرأ نعم لو بنى الجدار الى ملك الغيرة عدوانا غيرة منه ودفعه اليه فنبغى أن  
 يبرأ بذلك كما لو خدع ماسر في مسئلة البئر اذا حفره عدوانا ثم رضى المالك اليه بقائها فان الحافر يبرأ بذلك كما قاله  
 الزركشى وغيره وقال الباقرى الاصح عندى لزوم المالك أو عاقلته حالة التنازع قال ولو تعلق بالوضع أو  
 بمكانه كما قاله البغوى اتعاني بالمانع الذى وضعه لاهالك اه فان قيل ما الفرق على قول الزركشى بين  
 الجدار والميزاب قلت الفرق أن سبب الضمان هنا هو العدوان وقد زال ونظم لم يزل لان الانتفاع مشروط  
 بسلامة العاقبة فاستمر الحكم على ما هو عليه ولو كانت عاقلته يوم التنازع غير هاب يوم اخراج الجناح أو نصب  
 الميزان أو ميل الجدار كان الضمان عليه كما صرح به البغوى في تعليقه (أو) بنى جداره (مستويا) فسال  
 الى شارع أو ملك غيره (وسقط) على شئ فالتفه (فلا ضمان) به لانه تصرف في ملكه والميل لم يحصل  
 بفعله فأنشبه ما اذا سقط بالميل سواء أمكنه هدمه وإصلاحه أم لا (وقيل ان أمكنه هدمه وإصلاحه ضمن)  
 لثقتيره بترك النقص والإصلاح \* (تنبية) \* لو اختل جداره فهدم السطح فهدم للإصلاح فسقط على  
 انسان فسات قال البغوى في فتاويه في باب الغصب ان سقط وقت الدق فعلى عاقلته الدية (ولو سقطنا)  
 ما بناءه مستويا بعده (بالميل) (بالبغوى) فسات (أو تواف) به (مال فلا ضمان) عليه (في الاصح)  
 لانه بنى في ملكه بالميل والسقوط لم يحصل بفعله سواء أهدم في رفعه أم لا والثانى عليه الضمان انقصه  
 بترك رفعه ما سقطا الممكن له قال الأذرى وهو المختار وعلى الاول لا فرق بين أن يطالب بالنقص أو لا ولو  
 استهدم الجدار ولم يل عمل لم يلزمه نقضه كفى أصل الروضة ولا ضمان ما نوله منه لانه لم يجاوز ملكه ونقضه هذا  
 انه اذا مال لزمه ذلك وليس مراد اول صاحب المالك مطالبته من مال جداره الى ملكه بالنقص كإغصان الشجرة  
 تنشر الى هواه عليه فان له المطالبة بالزوال العكس لو تواف بها انشئ لم يضمن ما سكا لان ذلك لم يكن بصنعه  
 بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب (ولو طرح) شخص (شمامات) جميع فسامه  
 بضم القاف أى كساسة (وقشور بطيخ) بكسر الموحدة أو رمان أو نحو ذلك (بالميل) فسات بذلك شئ  
 (فضمون على الصحيح) وبه قطع الجمهور كفى أصل الروضة سواء أطرحه في منى الطريق أم طرفه لان  
 الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة ولان في ذلك ضرر على المسلمين كوضع الحجر والسكين والنشأ  
 لاضدان لا طرأ له اذ قبل المسامحة به مع الحاجة \* (تنبية) \* محل الخلاف كفى الروضة وأصلها في طرحها  
 في غير المزايل والمواضع المعدة لذلك لا لا قبسبها القطع ببقى الضمان ومحلها أيضا اذا كان المنعثر بها جاهلا  
 فان مشى عليها قصد افلا ضمان قطعها كالميل البئر فسقط وخرج طرحها ما لو وقعت بنفسها برج أو نحو  
 فلا ضمان قال شيخنا في شرح الروض الان قصر في رفعها بعد ذلك ويظهر لى أن هذا بحث والاوجه عدم  
 الضمان أيضا كالميل جداره وسقطا وأمكنه رفعه فانه لا يضمن ولو طرحها في ملكه أو موات أو ألقى  
 القمامة في سباطة مباحة فلا ضمان (قروغ) يضمن برش الماء في الطريق لصحة نفسه ما تواف به لا برشه لصحة  
 المسلمين كدفع الغبار عن المار وذلك ككفر البئر للصحة العامة هذا ان لم يجاوز العادة والا فضمن قبل  
 الطريق في الطريق وانقصه نعم ان مشى على موضع الرش قصدا فلا ضمان كفى الروضة وما ذكر من انه

نفسه وهو أن لا يتأذى بالغبار وبهم إذا فارق ما لو حفر بئر المصلحة العامة فإنه لا ضمان عليه كما سئل ولو  
قرص أو ضرب رجلا حاملا لشيء فحركه وسقط ما دونه فمات كراهه على القائه فيضمن كل منعه ولو تدنى  
بأسناد منسوبة إلى جدار غيره فسقط على شيء فأنقذه ضمن الجدار وما تلف به وإن تأخر السقوط عن الأسناد  
بمخلاف ما لو وقع فمات من طائر فطار حيث يفرق قيسه بين طيرانه في الحال وطيرانه بعد مدة كما سئل في باب  
الذهب لأن الطائر يختار والجسد لا يختاره وإن أسندنا إلى جداره أو جدار غيره بلا دفقة أو مال ثم  
سقط بعد حين ضمن ما أنقذه كالأسقاط جداره إلى مال غيره بخلاف ما لو وقع ذلك بعد حين فلا ضمان كالألو  
حفر بئرا في ملكه ولو بني دكة على باب داره في الطريق أو وضع مناعه في الطريق لا في طرف سائره ضمن  
ما تضرر وتلف به الناس ولا يبنى الدكة لمصلحة نفسه وإنما يضمن ما تلف بمناوشته بطرف سائره لكونه  
موضوعا عاما يختص به ولو أغسل شخص في الحمام وترك الصابون والسرور المزلقين بارزه أو رمى فيه الخنثاء  
فزاق بذلك انسان فمات أو انكسر قال الرافعي فإن أتى الخنثاء على المعرض والافلاو يقاس بالخنثاء  
ما ذكره معها وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظن به بحيث ينعذر  
الاحد نرازمه فالضمان من مرددين تاركه والجاسي اذ على الجاسي ثم تلفت الحمام والوجه ما يبايه على تاركه  
في اليوم الاول وعلى الجاسي في اليوم الثاني اذ تلفت الحمام كل يوم مع متاد وقال في فتاويه ان من رمى  
الجاسي عنه فالضمان على الواضع وان لم يأت ولا ترمى فالعادة جارية به بأسه متعملة فان جاوز العادة واستكثر  
منه ضمن والادلا لان وظيفة تنقية الحمام على الجاسي في العادة لا على المعتسل ثم ما سبق حيث اهلك سبب  
واحد ثم شرع فيه اذا تعدد فقال (ولو تهاجب سببا هيكلا) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهابكا (فعلى  
الاول) منها في الزانف لا الوجود بحال الهلاك اذ تخرج بالقوة وذلك (بان حفر) شخص بئرا (ووضع  
آخر حجرا) مثلا على طرف البئر حال كون كل من الحفر والوضع (عدوانا) كما بشره به كلامه وهو أولى من  
جعل بعضهم العدوانا من الوضع دفقا وسواء كان الوضع قبل الحفر أم بعده كما تضمنه التعبير بالواد  
وقال في المطالب انه ظاهر نص المختصر (فمنع) بالبناء لانه قول (به) أي الحجر (ووقع العاقر) بغير قصد (١٢)  
أي البئر فذلك (فعلى الواضع الضمان) لان التعثر هو الذي ألجأه إلى الوقوع فيها فلهلاكه فوضع الحجر بسبب  
أول الهلاك وقد تخرج بما ذكره حفر البئر بسبب تاركه ولو تخرج الحفر بالقوة كان حفر بئرا عدوانا فوضع آخر  
سكنا فيها ومات المتزدي بالسكين فالضمان على الحافر لان الحفر أقوى السببين لانه المجلئ له إلى السقوط  
على السكين فان لم يتعد الحافر كان مالكه كالضمان عليه أما الهلاك فظاهر وأما الآخر فلان  
السقوط في البئر هو الذي أفضى إلى السقوط على السكين فكان الحافر كالسبب والاخر كالسبب بل هو  
غير متعد كما سيأتي فان استوى السببان كان حفر شخص بئرا قرية العمق فعمقه اغمره فمات من نزدي  
فيها عليهم بالسوية ولو تفضل في الحفر كان حفر أحدهما ذراعا والاخر ذراعا عين كالجر احاث ولو طمئت  
بئر حفرت عدوانا بنبتها آخر الضمان عليه لانه قطع أثر الحفر الاول بالعلم سواء كان الطام الحافر أم  
غيره \* (تنبيه) أطلق المصنف الواضع ولا يذوقه أن يكون من أهل الضمان فلو تدنى بحفر بئر ووضع  
حربي أو سبع الحجر فلا ضمان على أحد على الصحيح وخروج بقولنا بغير قصد ما لو رأى العاقر الحجر فلا ضمان  
كافي حفر البئر ذكره الرافعي بعد هذا الموضوع (مان لم يعمد الواضع) للحفر كان وضمه في ملكه (فالتعقل)  
كما عبر به في الروضة وأماها (ضمن الحافر) لانه المتعمد بخلاف الواضع قال الرافعي وينبغي أن يقال  
لا يمتنع بالحوادث والواضع ضمان كالحفر بئرا عدوانا فوضع السيل أو سبع حجر فغتر به انسان وسقط في البئر  
فهو هدر على الصحيح فالويلد عليه أن النول في الحفر في ملكه بئرا ونصب غيره به ساد بدنة فوقع رجل



في البئر فجرحته الحديدية ومات فلا ضمان على واحد منهما. أما الحافر فظاهر وأما الآخر فلأن الوقوع في البئر هو الذي أفضى في الوقوع على الحديدية فكان حافر البئر كالبائر والآخر كالتسبب اه  
وفرق الباقي بين مسألتنا ومسألة السبل ونحوه بأن الوقوع في مسئلتنا نقل من قبل الضمان فإذا سقط عنه لعدم تعديه فلا يسقط عن المتعدى بخلافه في مسألة السبل ونحوه فإن فاعله ليس مهيأ للضمان أصلاً فسقط الضمان بالكتابة اه وأما المسئلة بدله فيحمل كما قال شيخنا على ما إذا كان الواقع في البئر متعدداً بغيره أو كان الناصب غير متعد فإن لم يتعد الحافر أيضاً فلا ضمان على واحد منهما \* (تنبيه) \* لما كان الحكم في المسئلة مشكلاً عبرنا وفي الروضة تبعاً للرافعي بالمنقول لا تنبيه على ذلك لأن قواهم المنقول يقتضي أن لا نقل بخلاف ذلك وما نقله عن المتولي بخلافه فينبغي أن يحمل قوله المنقول على المشهور (فروع) لو كان بيد شخص سكين فالتى رجل رجلها عليها فقلت ضمن الملقى لأصاحب السكين إذا كان يلقيها فيضم ولو وقع بيد في بئر فأرسل رجل حبلاً فشد العبد في وسطه وجره الرجل فسقط العبد فمات ضمنه كما قاله البغوي في فتاويه ولو وقف اثنان على بئر فدفع أحدهما الآخر فلما هوى جذب معه الدافع فسقطا فماتا فالصيرى فإن جذبه معاً في الشخص وكانت الحالة توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه وإن جذبه لآل ذلك بل لا تلحق المجدوب ولا طريق لحلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما مضمن للآخر كالرجل جارحاً (ولو وضع) شخص (حجراً) في طريق عدوانا (وأخران حجراً) كذلك (فغير بهما) آخر فمات (فلا ضمان) عليهما للعائر (أثلاث) وان تفاوتت ذواتهم فنظر إلى عدد رؤس الخنازة كالأوليات بجراحة ثلاثة واختلطت الجراحات (وقيل) الضمان (نصفان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرنا إلى عدد الموضوع ورجمه الباقي إذ ليس هذا كالجراحات التي لها النكابة في الباطن بل هو إلى صورة الضربات أقرب بل أولى في الحكم \* (تنبيه) \* كلام المصنف يطعم أنه لا فرق في حجر الآخر بين أن يكون بحجر الأول أو لا لكن الحر والرضع وأصاها قديره بكونه يجنبه فيحتمل أن يكون لنفي الضمان محال ولو لم يكن يجنبه ويحمل خلافه والظاهر أنه قيد لصورة المسئلة (ولو وضع) شخص (حجراً) في طريق سواء كان متعدداً أم لا (فغير به رجل فدحرجه فغير به آخر) فمات (ضمنه المصحح) وهو العائر الأول لأن الحجر إنما حصل ثم يقع له (ولو عثر) بفتح العين والناء المثلثة في الأشهر وحكى كسرهما مش (بقاعد أو ناتم أو واقف بالطريق وما نأ) أي العائر والمغشور به (أو أحدهما فلا ضمان) على أحد كافي المحرر بل مجردان وهذا (إن اتسع الطريق) لأنه غير متعد والعائر كان يمكنه التحرز \* (تنبيه) \* تبس في هذا التعبير المحرر وظاهره إهدار العائر والقاعد والناتم والواقف ولا يعرف هذا الغير المحرر والذي في الروضة كالشرحين إهدار العائر وان عاقبته ضمن دية القاعد والناتم والواقف ويمكن أن يؤول قول المصنف فلا ضمان يعني على القاعد والناتم والواقف ليوافق المنقول وإن كان فيه تعسف وسواء في ذلك كان القاعد أو الواقف بصيراً أم أعمى ككلو قصد قتل من يمكنه الاحتراز منه فلم يحترز حتى قتله (والا) بأن ضاق الطريق (فالمذهب) إهدار قاعد وناتم لأن الطريق للطروق وهما بالقعود والنوم مقصران (للعائر بهما) فلا يحد لعدم تقصيره بل على عاقبته ما دبتة (وضمان واقف) لأن الشخص قد يحتاج إلى الوقوف لتعب أو سماع كلام أو انتقال رفيق أو نحو ذلك فالوقوف من مرافق الطريق (للعائز به) فلا يضمن لنفسه والعائر يقبض الثاني ضمان كل منهما والثالث ضمان العائر وإهدار المغشور به والرابع عكسه \* (تنبيه) \* هذا كله إذا لم يوجد من الواقف فعل فإن وجد بأن انحرف إلى المأبى لمسا قرب منه فأصابه في انحرفه ومات فمات كاشين اصطفاً وسيأتي حكمه بخلاف ما إذا انحرف عنه فأصابه في انحرفه أو انحرف إليه فأصابه بعد نيام انحرفه فحكمه ككلو كان واقفاً لا يتحرك وانصافه في طريق واسع أو ضيق لغرض فإسد كسرة أو أدنى كلقاعد في ضيق كما قاله الأذري قال الماسردي ولو كان الوقوف

بضر بالماركان كالمولوس فيضرب به دية العاثر وان كان القهر دولا اضلج اع لا يضرهم فكذلك قيام تلوعثر  
المائتي بواقف او فاعد او فاعث في ملكه او مستحق منفعته فلهما كأحدهما فالمائتي ضامن ومهر لانه  
قتل نفسه وغيره درنهم فليسوا بضامنين ولا مهترين واعلم بالمرائسي ان دخل بلاذت بمن ذكر فان  
دخل باذن لم يرد ولو وقف او فاعد او فاعث في ملك الغير تعديا فعثر به المالك وهو ماش فهو هدر لتعديبه  
\* (تفة) \* المسجد اقامه او فاعد فيه وكذا فاعث معتكف فيه كالمائتيهم فعلى عائلته المائتيهم وهو هدر  
ولناهم فيه غير معتكف وفاعث او فاعد فيه لما يفرقه منه المسجد كالطريق يفصل فيه بين الواسع والضيق كما  
مروا تقدم من تضمن واضع القمامة والعجر والحافر والمدحرج والماثر وغيرهم المراد به وجوب الضمان  
على عائلتهم بالدية او بعضها كما سرت الاشارة اليه لاجوب الضمان عليهم اطلبهم كائنا على الشايعي  
والاصحاب

\* (فصل) \* فيما وجب الشركة في الضمان وما يذ كرمه اذا (اصعدما) أي حران كاملان را كان  
او ماشيان او راكب وماش طولي سواء كانا مقبليين أم مدبرين أم أحدهما مقبلا والاخر مدبرا  
كباشر به اطلاقه وان قيد الرافعي بالمدبرين وقيد المصنف الاسماء بام بقله (بلا قصد) كاصعدام  
أعنيين او فاعلين او كما في طاعة لبشمل ما اذا غلبتهما الدابتان وسبب أي محذور في كلامه واسم تفيد تقييد  
الاصعدام بالحرين من قوله (فعلى عائلته كل) منهما (نصف دية مختلطة) أما كونه نصف دية فلان كل  
واحد هلك بفعله وقيل صاحبه فهدر النصف كل جرحه مع جرحه نفسه وأما كونه مختلطة على العاقلة  
فلانه مختلص ولا فرق في ذلك بين أن يهتكم بكبي أو مستقيين أو أحدهما منكما والاخر مستقيين  
اتفق المركوبان كفرسين أو لا كفرس وبعبير أو بغل اتفق سببرهما أو اختلف كان كان أحدهما بعدد  
والاخر عشي على هبته (وان قصد) جميع الاصعدام (فقد هتكمها) على عائلته بكل منهما ولو رثته  
الاخر أما كونه انه فدية فلما سروا أو كونه له غلظة على العاقلة فلان القتل حيث قد شبه عدلان الغالب  
ان الاصعدام لا يرضى الى الموت فلا يفتق في فيه العمد المحض ولذلك لا يتعاق به القصاص اذا مات أحدهما  
دون الاخر (أو) قصد (أحدما) الاصعدام دون الاخر وما لنا (فلمن كل) منهما (حكمه) من  
التخفيف والتعاقب \* (تنبيه) \* على ذلك ما اذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر  
لحركتها فان كانت كذلك لم يمتلح يحركتها بكم كفرز الابرة في جلد العقب مع الجراحات العظيمة فذلك في  
الروضة عن الامام وأقره وجزم به ابن عبد السلام ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله تعالى عنه سواء كان  
أحد الراكبين على قبل والاخر على كبش لانه لا يقطع بأنه لا أثر لحركة الكبش مع حركة القبل ويشمل  
ذلك يأتي في المستبين كقوله ابن الرفعة وغيره (والصحيح ان على كل) منهما في تركته (كفارتين)  
أحدهما القتل نفسه والاخرى لقتل صاحبه لاشتراكهما في اهلاك نفسيين بناء على ان الكفارة لا تجزأ  
وان قاتل نفسه عليه كفارة وهو الاظهر والثاني على كل كفارة بناء على انها تجزأ (وان مانع مركوبيهما  
فكذلك) الحكم دية وكفارة (و) يراد على ذلك ان (في تركته كل) منهما (نصف قيمة دابة الاخر) أي  
مركوبه لاشترائه كما في الاتفاق مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وقد يجيى النقاص في ذلك ولا يجيى  
في الدية الا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدم الابل \* (تنبيه) \* هذا اذا كانت الدابتان لهما  
فان كانتا الغيرهما كالمدبرين والمستأجرين لم يهدر منهما شيء لان المعار ونحوه مضمون وكذا المستأجر  
ونحوه اذا أتاهم واليد وقد أشار المصنف الى هذا في السفيتين حيث قال ان كانتا لهما ولا فرق بين  
الدابتين والسفيتين وكان ينبغي تقييد المقدم واطلاق المؤخر لجعل عليه أمانا غير الحرين الكاملين  
فسبب أي حكمه على الاثر \* (مردع) \* لو كان مع كل من المصلدين يرضه وهى مانع على الرأس  
فكسرت في البحر أن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال على كل منهما نصف قيمة بيضة الاخر ولو نجذا

حبالهما أو اغبرهما فانقطع وسقطا وما تعلق على عاقلة كل منهما نصف دية الا سخر وهدر الباقى لان كلا  
 منهما مات بفعله وقيل الا سخر سواء أسقطا ام تكيين أم مستلقين أم أحدهما منكبا والا سخر مستلقيا فان  
 قطع غيرهما فماتا فديتهما على عاقلة لانه القاتل لهما وان مات أحدهما بارضاء الا سخر الحبل فنصف  
 دية على عاقلة وهدر الباقى لانه مات بفعله وان كان الحبل لاحدهما والا سخر ظالم فالظالم هدر وعلى  
 عاقلة نصف دية المالك ولو كان شخص يمشى فوق مداسه على مؤخر مداس غيره وتمزق لزمه نصف  
 الضمان لانه تمزق بفعله وقيل صاحبه (وصبيان أو مجنونان) أو صبي ومجنون في اصطدامهما  
 (ككاملين) فيما سبق فيها أو منه التغليب بناء على أن عدهم اعم وهو الاصح ان كانا يميز بين هذان  
 ركبا بأنفسهما وكذا ان أركبهما أوليهما بالصلحتهما وكانا بمن يضبطا المركوب (وقيل) ونص عليه في الام  
 (ان أركبهما الولي تعاقب به الضمان) لما فيه من الخطر وجواز مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع كما  
 لو ركبا بأنفسهما \* (تنبيه) \* محل الخلاف كما نقله عن الامام وأقراء ما إذا أركبهما الزينة أو الحاجة  
 غير مهمة فان أرهفت الى اركبهما حاجة كتفاهما من مكان الى مكان فلا ضمان عليه قطعا فلا وجه له أيضا  
 عندنن السلامة فان أركبهما الولي دابة شرسة جرحوا ضمن الولي لانه دية قال الاذرى ومجمل أيضا فمن  
 يسهل على الدابة فلو أركبه دابة هادية وهو لا يسهل عليها تعاقب به الضمان قال ابن الرفعة ويستثنى  
 من عدم تضمن الولي ما إذا كانا غير مميزين كابين سنة وستين فأركبهما الولي فيجب على عاقلة دية كل  
 منهما قال الباغي وينبغي أن يضاف الى ما ذكره الامام أن لا ينسب الولي الى تقصير في ترك من يكون  
 معهما ممن جرت العادة بإرساله معهما قال والمراد بالولي هنا الولي الحضنة الذي كره لولي المال وذلك ظاهر  
 من قول الشافعي رضي الله تعالى عنه وبسط ذلك ثم قال ولم أزل أرى تعرض له وقال الزركشي في التكملة يشبهه  
 أنه من له ولاية التأديب من أب وغيره خاص وغيره وقال في الخادم ظاهر كلامهم ولي المال اه  
 والاوجه كلام التلخيصي (ولو أركبهما أجنبي) بغير إذن الولي ولو بالصلحتهما (ضمنهما ودابتهما)  
 لتعديده بأركبهما وحكى ابن المنذوف في الاجماع \* (تنبيه) \* شمل الملائكة ضمن الاجنبي ما لو تعمد  
 الصبيان الاصطدام وهو كذلك وان قال في الوصل يحتمل حاله الهلاك عليه ما بناء على أن عمرهما عند  
 واستحسانه الشبان لان هذه المباشرة ضعيفة فلا يمول عليها كما قاله شيخنا وقوله ضمنهما ودابتهما  
 ليس على اطلاقه بل الضمان الاول على عاقلة والثاني عليه وفضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك  
 ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان الركوب وهو كذلك وان كان قضية نص الام انهما ان كانا كذلك  
 فهما كالأركب بأنفسهما او جزم به الباغي أخذ من النص المشار اليه وان وقع الصبي فمات ضمن المركب كما  
 قاله الشيخان وظاهره انه لا فرق بين أن يكون اركبه لغرض من فروسية ونحوها أولا وهو كذلك في  
 الاجنبي بخلاف الولي فانه اذا أركبه لهذا الغرض وكان ممن يسهل على الدابة فانه لا يضمنه وقول المتولي  
 لا فرق فيه بين الولي والاجنبي حمله ابن الرفعة في الاجنبي على ما إذا أركب باذن معتبر (او) اصطدم (حاملان  
 وأسطمطان) بان ألقنا جثتيهما أو ماتا (نالدية كما سبق) من وجوب نصفها على عاقلة كل منهما ما هدار  
 النصف الا سخر لان الهلاك منسوب الى فعلهما (وعلى) أي ويجب في تركه (كل) من الحاملين  
 (أو بجمع كفارات على الصحيح) بناء على الصحيح ان الكفارة تجب على قاتل نفسه وانها لا تجزأ فيجب  
 كفارة لنفسها وثانية لجثتها وثالثة لصاحبها ورابعة لجثتها لانها اشتركت في اهلاك أربعة أنفس والثاني  
 تجب كفارتان بناء على عدم الوجوب وعلى التجزؤ (و) يجب (على عاقلة كل) منهما (نصف غرضي  
 جثتيهما) نصف غرة لجثتها ونصف غرة لجثتين الاخرى لان الحامل اذا جثت على نفسها فأثقت جثتها  
 وجبت الغرة على عاقلة الجثتها كالجثت على حامل أخرى ولا يدر من الغرة ثبتي بخلاف الدية فانه يجب  
 نصفها ويهدر نصفها كما مر لان الجثتين أجنبي عنهما بخلاف أنفسهما \* (تنبيه) \* كلامه قد يروى

وجوب رقيق واحد نصفه لهذا ونصفه لئلك وعباوة ابن يونس له أن يلم نصف رقيق عن واحد ونصف رقيق عن الآخر وعلى هذا فكان الأولى له نصف أن يقول نصف غرة لهذا ونصف غرة للآخرى (أو) اصطدام (عبدان) وماتا (فهدر) سواء ماتا معا بهذا الاصطدام أم أحدهما بعد الآخر قيل امكان بيده وسواء انفقت قيمتهما أم اختلفت لان جنابة العبد تتعاق برقبته وقد فانت \* (تنبيه) \* يستثنى من الاهداء مسائل الأولى المقصود بان فعلى الغاصب قضاء كل نصف منهما باقل الامر من الثانية اذا أوصى أو وقف على أرض ما يجنيه العبد فانه يصرف منه لسيد كل نصف قيمة عبده قاله الباقرى قال ولم أر من تعرض له لكنه بقه واصبح الثالثة ما اذا امتنع بهما كان كما بالتي مستولتين أو موقوفتين أو منذورا اعتاقهما فلا يردان لانهم ما حينئذ كالمتولدتين وحكم المستولتين أن على سيد كل واحدة قدر النصف الذى جنت عليه مستولته للآخرى باقل الامر من قيمتهما وأرض الجنابة لانه باستيلادهما منع بهما الرابعة المستولتان أيضا واستثنى هذه انما يأتى على رأى ابن حزم ان اتفاقا العبد يشمل الامة أما اذا مات أحدهما فقط فنصف قيمته في رقبة الحى وكذا نصف قيمة ما كان معه ان تلف أيضا وان أثر فعل الميت فى الحى نقصا لم يقرمه بنصف قيمة العبد المتعاق برقبة الحى وجاء النقص فى ذلك المقدار وان اصطدم عبد بحرفات العبد فنصف قيمته على عاقلة الحر وبه در الباقى أو مات الحر فنصف دية تتعلق برقبة العبد وان مات له ما فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر ويتعاق به نصف دية الحر لان الرقبة فانت فتتعلق الدية بهما فبأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره لأورثة نصف الدية (أو) اصطدام (سفينة) وغرقنا (فكردابتن) اصطدمتا وماتتا فى حكمهما السابق (والملاسان) فيهما متنتية ملاح وهو التوثى صاحب السفينة سمى بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح حكمهما (كرابن) ماتا باصطدام فى حكمهما السابق (ان كانتا) أى السفينتان وما فيهما (لهما) فهدر نصف قيمة كل سفينة ونصف بدل ما فيها فان ماتا بذلك لم كلاً منهما كفارتان كما يجب ولزم عاقلة كل منهما نصف دية الآخر \* (تنبيه) \* يستثنى من كون الملاحين كلاً كربين ما اذا قصد الملاسان الاصطدام بماء بعد أهل الخبرة مولى كافر فاقانه يجب نصف دية كل منهما فى تركة الآخر بخلاف المصادمين فانهم على العاقلة ولو مات أحدهما بمصدر من المتمد دون الآخر وجب القصاص على الحى بناء على ايجاب القصاص على شريك جراح نفسه ولو كان فى السفينة من يقتلانه فعليهما القصاص اذا مات بذلك فلو تعدد الفرقى قتل برأى واحد وجب فى مال كل واحد نصف ديات الباقين وحيث ان الكفارات بعدد من أهلكا وان كان الاصطدام لا يعدمه لهما غالباً وقديم لك فتشبه عدم نجب الدية معاقلة على العاقلة ولو كان الملاسان صبيين وأقامهما الولي أو أجنبي فأنما هو كما قال الزركشى انه لا يتعاق به ضمان لان الوضع فى السفينة ليس بشرط لان العمد من الصبيين هناه والمهلك (فان) كانت السفينتان لهما أو (كانت) مال أجنبي (لزم كلاً) منهما (نصف ضمانه) سواء أكان المال فى يد مالكه وهو السفينة أم لا لعدم ما ويتخير الاجنبى بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هوبر جمع على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان الملاسان رقيقين تعاق الضمان برقبتهما (وان كانتا لاجنبى) والملاسان قيمتهما أمينين أو أجنبي بن المالك (لم كلاً نصف قيمتهما) لان مال الاجنبى لا يدرسه شئ ويتخير كل من المالكين بين أن يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع ويصفها على الملاح الآخر أو يأخذ نصفها منه ونصفه من الملاح الآخر فلو كان الملاسان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما \* (تنبيه) \* محل هذا التفصيل اذا كان الاصطدام بفعلهما أو لم يكن وقصر فى الضمان أو سبوا فى وجه شديد فان حصل الاصطدام بغلبة مالى فحلا ضمان على الاظهر بخلاف غلبة الدابة فان الضمان تم بمكان بالجماع ونحوه فالقول قوله ابيهما عند النزاع فى ايهما غالباً لان الاصل براءة ذمةهما وان نعد أحدهما أو غرط دون الآخر فلكل حكمه وان كانت احدهما

مر بوطاة فالضمان على بحري السائرة \* (تقبة) \* لو خرق شخص سفينة غلاما خرقا لمالك غالبا كالخرق  
الواسع الذي لا مدفع له ففرق به انسان فالقصاص أو الدية المتعلقة على الخارق وان خرقها الاصلاح أو اغبر  
اصلاحه المكن لايمالك غالبا فبشيء عود وان سقطا من يده حجر أو غيره فخرقها أو أصاب بالآلة غيره موضع  
الاصلاح فغنا بمحض ولو نقلت سفينة بنسعة أعدال فالتى انسان فيها عاثر اعدوا فخرقت به لم يضمن  
الكل لان الفرق حصل بفعل الجميع وهل يضمن النصف أو العشر وجهان كل وجهين في الجلد اذا زاد  
على الحد المشروع ذكره في أصل الروضة وقضيه ترجع العشر (ولو أشرقت سفينة على غرق) وفيها  
منازع وراكب (جاز) لراكبها (طرح متاعها) في البحر فلفظها الروح \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه  
طرح جميع المتاع وهو كذلك ان لم يدفع غرقه الا به فان اندفع بطرح بعضه وجب أن يقتصر عليه  
(ويجب) طرحه (لرجاء نجات الراكب) المحترم بخلاف غير المحترم كحربي ومزبد وزان محصن  
\* (تنبيهات) \* الأول تعسيره بالمتاع يقتضي انه لا يجوز القتل الحيوان وليس مراد بل يجب القاء  
الحيوان ولو صحرما لسلامة آدمي يحترق ان لم يكن دفع الفرق بغير القائه فان أمكن لم يجز القاءه والظاهر  
كما قال الاذرى انه لو كان هناك أسرى من الكفار وظهر للامير أن المصلحة في قتلهم فبدأ بالقائهم قبل  
الامنية وقبل الحيوان المحترم وبغني كما قال أيضا أن يراعى في الالقاء الاخس فالأخس قيمة من المتاع  
والحيوان ان أمكن حفظا له ال ما أمكن الثاني لا يجوز القاء الاسلحة الاحزاب بل حكمهما واحد  
فيما ذكره وان لم يبق من لزمه الالقاء حتى غرقت السفينة فله الشبه شيء أثم ولا ضمان عليه كالأول فباع مالك  
الطعام المضطر حتى مات الثالث لم يميز المصنف حالة الوجوب من حالة الجواز وقوله لرجاء نجات الراكب  
ان كان تعديلا للمسلمين فكيف فصل هذه العبارة الواحدة للجواز نارة والوجوب أخرى وان كان للوجوب  
فقط فكيف يستقيم الجواز بدون ذلك والقياس الوجوب بل جاء نجات الراكب بما قلنا لان القاعدة الاصولية  
ان ما كان ممنوعا منه اذ جاز وجب وقال الباقي والذي يقال في ذلك ان حصل هول خيف منه الهلاك مع  
غلبة السلامة جاز الالقاء لرجاء نجات الراكب وان غلب الهلاك مع ظن السلامة بالطرح وجب ثم استشكل  
قولهم انه يعارض الاختف قيمة وما لا روح فيه لتخليص ذي الروح فانه ان جعلت الحسيرة في عين الماروح  
للاصلاح وتحتوه فهو غير لائق وان نذرت على اذن صاحبه فقد لا يأتى فيحصل الضرر ثم قال انه يحتاج الى  
اذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت محجور لم يجز القاءها في محل الجواز ويجب في محل  
الوجوب قال ولو كانت سرهونة أو محجور عليه بغلس أو لم يكتب أو لم يبدأ مأذون عليه يدون وجب  
القاءها في محل الوجوب وامتنع في محل الجواز الاجتماع الراهن والمآثرين أو السيد والمكاتب  
أو السيد والمأذون والغرماء في الصورة المذكورة وان ألقى الولي في محل الجواز بعض أمتعة محجور به ليلزم  
به باقية بقياس قول أبي عاصم العبادي فيما لو خاف الولي استيلاء غاصب على المال فله أن يؤدي شيئا  
لخصامه جوازه هنا يحرم على الشخص القاء المال ولو ماله بلا خوف لانه اضاعة مال (وان طرح مال  
غيره بلا إذن) منه ولو في حال الخوف (ضمنه) لانه أتلف مال غيره بغير اذنه من غير أن يلجئه الى اتلافه  
فصار كالأول كل المضطر طعام غيره بغير اذنه (والا) أي بان طرحه بأذنه أو ألقى مال نفسه ولو اختص  
الخوف بغيره بان كان بالسط أو بزورق (فلا) ضمان للاذن المبيع في الأولى ولا لقائه مال نفسه في  
الثانية بشرط مع الاذن أن لا يتعاق به حتى الغير كما مر وفارقت هذه حينئذ مسألة المضطر اذا أطعمه مال  
الطعام نفرا بان المأثم ثم دافع للنافع لا يحال بخلاف الملقى (ولو قال) شخص لا خرق في سفينة (الق  
متاعك) في البحر (وعلى ضمائه أو على ائني ضامن) له أو على أن أضمه فألقاه فيه (ضمنه) وان لم  
يكن للمأثم فيه شيء ولم تحصل النجاة لانه النفس اتلاف الغرض صحيح بغرضه فيلزمه كذا قال اعني  
عبدك وعلى كذا أو طاق زوجك أو طاق الاسير أو اعني عن القصاص ولك على كذا أو على أن

أعطينك كذا فأجاب سؤاله فبهره ما التزمه فان قيل ينبغي أن لا يصح هذا الضمان لانه ضمان ما لم يجب  
أجيب بان هذا ليس على حقيقة الضمان المعروف وان سمى به وانما حقيقة الاقتداء من الهالك فهو  
كل لو قال اطعم هذا الجائع والك على كذا \* (تنبيه) \* قول الباقي لا بد أن يشير الى ما يلقيه أو يكون  
معلوما له والا فلا يضمن الاما يلقيه بحضرته ممنوع لان هذه حالة ضرورية فلا يشترط فيها شيء من ذلك  
\* (مخرج) \* لو أتى المتاع شخص أجنبي بعد الضمان لم يضمن المستدعي وكذا لو ألقته الريح ولا بد في  
الضمان من استمراره على الالتزام فلورجع قبل الالقاء لم يضمن (ولو اقتصر) للمتمس (على) قوله  
(التي) متاعك في البحر فالقاء (فلا) ضمان (على المذهب) لعدم الالتزام وفي وجه من الطريق  
الثاني فيه الضمان كقوله أدديني فأداء فانه يرجع عليه في الاصح وقول الاول بانه بالقضاء مبرئ فلما  
والالقاء فلا ينفقه \* (تنبيه) \* هل يفرق الحال بين كون المأمور بالقاء ماله أمجما بعتد وجوب  
طاعة أمره أو لا فرق قال الاذري لم أرق شيئا وقضية إطلاقهم عدم الفرق لكنهم في مواضع فرقوا بينهما  
كما تقدم اه والفرق أوجه وسبب ما يؤيد ولو أتى صاحب المتاع متاعه عند خوف الهالك فلا  
استدعاء لم يرجع على الركبان بشئ وان كان في حاله يجب فيها الالقاء (وانما يضمن متمس) من  
ماله طرح متاعه (لخوف غرق) للسفينة وفي حالة الامن لا ضمان سواء أقال وعلى ضمانه أم لا كما  
لو قال له اهدم دارك أو احرق متاعك ففعل ولم يوجد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي تخرج  
خلاف فيه من تنزيل المتوقع منزلة الواقع اه والظاهر عدم الضمان ثم أشار المصنف رحمه الله تعالى لشرط  
الضمان بقوله (ولم يختص بفع الالقاء بالمتي) وهو مالك المتاع بان كان معه في السفينة المشرفة على العرق  
غيره وهذا صادق بتمام الاول أن يختص الدفع بالمتمس الثانية أن يعود له ولمالك المتاع الثالثة  
أن يختص به - برهما الرابعة أن يختص بمالك المتاع وأجنبي الخامسة أن يعود للمتمس وأجنبي  
السادسة أن يعم الثلاثة وفي جميعها يضمن المتمس ولم يصح في النسخ والروضة والثانية ولا السادسة أما  
إذا اختص نفع الالقاء بالمتي وحده بان أشرقت سفينة على العرق وفيها متاعه فقال له آخر من الشط التي  
متاعك وعلى ضمانه فالقاء لم يجب شيء لانه يجب عليه الالقاء لحفا نفسه فلا يستحق به عوضا كل لو قال  
للمضطر كل طعامك وأنا ضامن له فأكله فلا شيء له على المتمس \* (مخرج) \* لو قال شخص لا تخزاني  
متاعك في البحر وأنا ضامن له وركب السفينة أو على اني أصحنه أنا وركبها أو أنا ضامن له وهم ضامنون  
أو أنا وركب السفينة ضامنون له كل منا على الكمال أو على اني ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه  
الترمه أو قال أنا وركب السفينة ضامنون له لزمه نفسه وان لم يقل له كل متا بالخصه وان أراد الاختيار  
عن ضمان سبق منهم فصدقوه فيه لزمهم وان أنكروا صدقوا وان صدق بعضهم فاحتل حكمه وان قال  
أنشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا لان العقود لا توثق وان قال أنا وهم صنياء  
وضمنت عنهم باذنهم طو لب بالجميع فان أنكروا الاذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال  
أنا وهم ضامنون له وأصححه وأخلصه من ماله م أو من مالي لزمه الجميع كل لو قال اختلعا على ألف أصحهما  
لك وأضمنهما لك من ماله التزمه الالف وان قال على نصف الضمان وعلى فلان ثلثه وعلى فلان سدسه لزمه  
النصف فقط لانه الذي التزمه وان قال أنا وهم ضامنون له تم باشر الالقاء باذن المالك ضمن الجميع في  
أحد وجهين حكاه الراعي عن القاضي أبي حامد وقال الاذري انه نص الام وقيل بالقسط عملا بقضية  
الافتاء ولو قال شخص لعمر وأني متاع زيد وعلى ضمانه ففعل ضمن عمرو ودون الا تحوله المباشر لا إلانف  
\* (تنبيه) \* سكت المصنف عن المضمون أهو المنسل ولو صورة كالفرض أو المثل في المنسلي والقيمة  
في المنقور أو القيمة مطلقا وتعتبر قيمة الملقى حيث أوجبناها قبيل هيجان البحر فلا قيمة له حيث لا  
تجعل قيمته في البحر مع الخلع كقيمه في البر وظاهر كلامه -م الاخير وان كان الملقى مثليا ورجح

البلقيني لما في ايجاب المثل من الاحتجاب وعلة البلقيني بانه لا يمثل لشرف على الهلاك الا مشرف على هلاك  
 وذلك بعد وجزم في الكفانية بالوسا ورجحه الاذعوى وهو كقول شينى اوجه من كلام البلقيني تحذرا  
 لبعض المتأخرين نعم ان كان المأمور أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره ضمن الامر وهذا هو الذى  
 يؤيد ما تقدم ولولفظ البحر المتاع الماتى فيه على الساحل فظفرنا به أخذ هذه المسالك واسترد الضامن  
 منه عين ما أعطى ان كان باقيا وبذلك ان كان قالها ماسوى الارض الحاصل بالفرق فلا يسترده كما مر  
 به الاسنوى وقال الاذعوى انه واضح (ولو عاد) أى رجوع (بحر مجتنب) وهو بفتح الميم والجيم في  
 الاشهر فارسي معرب يذكر ويؤنث آله ترمى بها الحجارة وحكى كسر الميم ومجتنوق بالواو ومجتنب  
 باللام واختلوا في زيادة ميمه ونونه فذهب سيديوه الى أن ميمه أصلية ونونه زائدة ولذلك تثبت في  
 الجمع (فقتل أحد رمانه) وكانوا عشرة مثلا (هدر قسطه) من دينه وهو في هذا المثال عشرها  
 (وعلى عائله) كل من النسعة (الباقين الباقي) من دينه وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرها لانه  
 ما تبطله وفعلهم فسقط ما قابل فعله لانه غير مضمون \* (تنبيه) صورة المسئلة فيمن مدمعهم الحبال  
 ورمى بالبحر أمامن أمسك خشبة المجتنب ان احتج الى ذلك أو وضع الحجر في السكة ولم يجد الحبال فلا  
 شئ عليه لانه منسب والمبائر غيره قاله المارودى والمتولى وغيرهما واستثنى البلقيني من الوجوب  
 على العاقلة ما لو حصل ذلك بامر منعه وفقاؤه وقصدوا الرقيق المذكور اسقطه عليه وغابت اصابعه  
 فهو عد لا تحمله العاقلة بل هو في أموالهم ولا قصاص عليهم لانهم شركاء مختلطي قال ولم يبنه عليه أحد  
 وكأنهم تركوه لانه لا يتصور عندهم ونحن صورناه فلا خلاف بيننا وبينهم (أو) قتل بحجر المجتنب (غيرهم)  
 أى الرماة (ولم يصدوه) أى الغير (نحطا) قتله يوجب الدية المخففة على العاقلة (أو قصدوه فعمد  
 فى الاصح) قتله يوجب القصاص عليهم أى الدية المغلظة في ما لهم (ان غلبت الاصابة) منهم لا تعاقبه  
 حيثئذ على حد العمد والثانى شبه عد لانه لا يتحقق قصد معين بالمجتنب والاول يمنع هذا واحترز  
 المصنف بقوله ان غلبت الاصابة عما اذا لم تغلب اصابتهم بل غاب عدمها أو استوى الامر ان فانه شبه  
 عد \* (تنبيه) لو قصدوا غير معين كأحد الجماعة كان شبه عد وانما لم يكن عد لان العمد يعتمد قصد  
 العين بدليل أنه لا قصاص على الاكر في قوله اقتل أحد هؤلاء والاقتلتك فقتل أحدهم لانه لم يقصد عينه  
 \* (فصل) فى العاقلة وكيفية تأجيل ماتحمله وأشار الى ذلك بقوله (دية الخطأ وشبهه العمد) فى  
 الاطراف ونحوها وكذا فى نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والغرة (تليزم العاقلة) لا الجاني كسر أول  
 كتاب الديات وذكرها هنا قوطمة لما بعده وشبه العمد من زيادة الكتاب على الحر فانه ذكر الخطأ فقط  
 ولو عكس كان أولى \* (تنبيه) ظاهر كلام المصنف ان الوجوب بلا يلاقى الجاني أو لا بل يلاقى العاقلة  
 ابتداء والاصح المنصوص انه يلاقى ابتداء ثم يشهد لونها اعانة له كقضاء دين من غرم لاصلاح ذات  
 البين قال العلماء وتغريم غير الجاني خارج عن القياس لكن الجاهلية كانوا يمنعون من جنى منهم من  
 أولياء القتل أن يدنوا منه ويأخذوا بشارهم فجعل الشارع بدل تلك النصرة بدل المال وخص ذلك  
 بالخطأ وشبه العمد لكثرة ثمنهما سيما فى حق من يتعاطى حل السلاح فاعين كيلا يفتقر بالسبب الذى  
 هو معدو رقيه وانما يلزمهم ذلك اذا كانت بيته بالخطأ أو شبه العمد أو اعترف به فصدقه وان كذبوه لم  
 يقبل اقراره عليهم لكن يحلفون على نفي العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيثئذ مستثنى من كلام  
 المصنف ولا يقبل اقراره على بيت المال اما اذا قتل نفسه فاشهور أنه لا يجب على العاقلة شئ هذا كما  
 اذا كان القاتل حرا فان كان مبعوضا وقتل خطأ تحملت العاقلة نصف الدية كذا كره الرافعي فى آخر الباب  
 عن فتاوى البغوى وشبهه العمد كالخطأ فى ذلك وجهات تحمل الدية ثلاثة قرابة وولاء وبيت مال  
 لا غيرها كزوجة وحبلة ومخالفة وقرابة ابنت بعصة ولا العديد الذى لا عشرة له فبدخل نفسه فى قبيلة ليعد

منها وقد ذكر المصنف جهات العمل على هذا الترتيب وقد شرع في أولها بقوله (وهم عصيته) أي  
الجباني الذين يرتفعون بالنسب أو الولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين لمبايعة خبر المراتب السابق أوائل كتاب  
الديانات في رواية وان العقل على عصيائها قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أصل من هذا لما ان العائزة  
العصية وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفا في أن المرأة والمصبي وإن أبسرا لا يحملان شيئا  
وكذا المعنوي عندى اه ثم استثنى المصنف من العصبة أصل الجباني وقرعه فقال (الاصل) لمن أب وان  
هلا (د) الا (الفرع) من ابن وان سفل لانهم أبعاضه فكما لا يحمل الجباني لا يحمل أبعاضه وروى  
النسائي لا يؤخذ الرجل بجزيرة أي جريته بانه وفي رواية لابي داود في خبر المراتب السابق وبرا الولد  
أي من العقل ونسبه غيره من الأبعاض (وقيل بعقل) عن المرأة القاتلة (ابن) لها (هو ابن عمها)  
أوابن معتقها كما يلي نكاحها والاصح المنع لعدم وهم الاختيار ولان البعضية مفردة وجودة والفرق بينه  
وبين السكاح ان البتة هناك منعتة لا مانعة فاذا وجد مقتضى عمل عليه (ويقدم) في  
تعمل الدية من العصبة (الاقرب) فالأقرب على الأبوه منهم والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان تزواهم  
الاعمام ثم بنوهم وان تزواهم أعمام الاب ثم بنوهم وان تزواهم أعمام الجد ثم بنوهم وان تزواهم (نان)  
لم يوف الاقرب بالواجب بان (نق) منه (شيئان) أي فيوزع الباقي على من (يبايه) الاقرب ثم  
على من يبايه وهكذا (د) يقدم من ذكر (مدل بابوين) على مدل باب على الجد يد كالارث (والقديم  
النسوية) بينهم لان الاقرب لا مدخل لها في تحمل العائلة ولا تصلح للترجيح (ثم) بعد عصبة النسب ان  
قدما أولم يوف ما عليهم بالواجب في الجزاية يقدم (معنى) ذكر خبر الولاية كلمة النسب (ثم)  
ان قدما المعنى أولم يوف ما عليهم بالواجب تقدم (عصيته) من نسب غير أصله وان علا فرعه وان سفل كما  
في أصل الجاني فرعه يقدم الأقرب فالأقرب لمارواه الشافعي والبيهقي ان عمر قضى على علي رضي الله تعالى  
عنهما بان يعقل عن والى صفة بنت عبد المطلب لانه ابن أخيها دون ابنه الزبير واشتهر ذلك بينهم  
ونسب بالابن غيره من الأبعاض وصحح البلقيني انهما يدان لان المعنى يحمل ذوما كالعقل لا  
كالجباني ولا نسب بينهما وبين الجباني بأصلية ولا فرعية وأجاب شيخنا عن كلام البلقيني بان اعتناق المعنى  
منزل منزلة الجارية ويكتفي هذا السادة لانه نقول فان المنقول مشكل (ثم معنقه) أي معنق المعنى (ثم  
عصيته) كذلك وهكذا ما عدا الأصل والفرع على ماسر (والا) بان لم يوجد معنق ولا عصبة (فمعنق  
أبي الجاني ثم عصيته) من نسب غير أصله وقرعه (ثم معنق معنق الاب وعصيته) غير أصله وقرعه وعبر  
في الحرز بنهم وهو أول (وكذا أبدا) اذ لم يوجد معنق الاب ولا عصيته بفعل معنق الجد ثم عصيته كذلك  
الى حيث ينتهي كالارث ويفارق الاخذ من البعيد اذ لم يوف الاقرب بالواجب الاثر حيث يجوز له الاقرب  
بأنه لا تغدير ميراث العصبة بخلاف الواجب ما فاته مقدور بنصف دينار أو ربعه كما سيأتي \* (تنبيهه) \*  
حيث ضرب بما على المعنى فبقى شيء يضرب على عصيته في حياته كما مرث الاشارة اليه وصرح به صاحب  
السائل والتمهة وغيرهما وان أسرع كلام المعنى بخراس عدم الضرب وقال الزركشي انه القياس  
(ومعناها) أي المرأة الجباني (يعقله عائلتها) ولا يضرب عليها لان المرأة لا تحمل العقل بالاجماع  
فيحمل عنها من يتحمل جناباتها من عصباتها كزوج عتيقها من زوجها الجاني للعقل بالتزوج لعجزها  
عن الامر من (ومعنفون) في تحملهم جنابة عتيقهم كعنف واحد فيما عليه كل ستة من نصف دينار أو  
ربعة لان الولاء لغيرهم لالكل منهم (وكل شخص من عصبة كل معنق يحمل ما كان يحمله ذلك المعنى)  
في حياته من نصف أو ربع فان قبل هلا وزع عليهم ما كان الميت يحمله أوجب بان الولاء لا يتوزع  
عليهم توزعه على الشركة ولا يرثون الولاء من الميت بل يرثونه \* (تنبيهه) \* لا يختص هذا بكون المعنى  
جمعا ولو كان واحدا ومن عن اخوة مثلا ضرب على كل منهم ما كان الميت يحمله الميت من نصف أو ربع (ولا



بعض عتيق) عن معتقه (في الاطوار) كخايرث والثاني يعقل ووجهه الباقين لان العقل لا يمتد الى العشرة والاعانة  
وامعتيق اوليهم ما اصابه العتيق فلا يعقل عن معتقه قطعا (فان نفق العاقل) ثم ذكر (أد) وجود (لم  
يف) مادله بل واجب (عقل) ذو الارواح ان قلنا بتوريثهم وهو ما يحده المصنف اذ لم ينظم أسر بيت  
المال كسبق في الفرائض ومعلوم ان صله اذا كان ذكرا غير اصل وفرع فان انتظام عقل (بيت المال  
عن) الجاني (المسلم) بحرينه ونظرنا لوارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه أحرجه أبو داود والنسائي  
ومحمد بن حبان والمسلم يرى المسلمون بخلاف الذي والمريد والمعاذ وله لا يرثهم وانما يوضع فيه ما لهم  
فيا بل يجب الدية في ما لهم مؤجلة فان ما فوات كسائر الدينون (تنبيه) استثنى من عقل بيت المال  
الذي اذ اجنى على نفسه خطا وقصدت عاقلة قاتله في تعاقب الشيخ أبي حامد في باب الاضياع لا يعقل عنه بيت  
المال اذ لا فائدة في أخذها منه لتمامه ومعلوم ان من لا وارث له الا بيت المال كذلك (فان نفق) بيت  
المال بان لم يوجد فيه شيء أولم ينظم أمره بحيلة القامة دونه أولم يف (فكاه) أي الواجب أو الباقي منه  
(على الجاني في الاطوار) بناء على أن ما لم ينظمه انفساء ثم تنصها بالعاقل وهو الاصح كالمس والناظر لا يبناء  
على انما يجب عليه ثم ابتداء قال الباقي وكان ينبغي التعبير بالاصح بدل الالمه كفي الرخصة وأصلها  
(تنبيه) أفهم كلامه أن الجاني لا يعمل مع وجود من ذكره وليس مرادا بل متى وزع الواجب في السنة  
الاولى على العاقلة أو بيت المال وفصل شيء منه فهو على الجاني مؤجلا عليه كالعاقلة وقد يجب عليه في  
صور أخر منها ما لو جرح ابن عتيقة أو يوم فارق شخصاً خطأ أو شبهه عند ثم انخر الولاء الى موالى الاب بعنقه  
ثم مات الجرحى بالسرية فعلى موالى الام ارض الجرح ثم ان بقي شيء فعلى الجاني لحصول السراية بعد  
العق بجمناية قبله لا على موالى أبيه لم تقدم سبيه على الانجرار ولا على موالى أمه لا تتقال الولاء عنهم قبل  
وجوده ولا بيت المال لو جرحه الولاء بكل حال فان لم يبق شيء بان ساوى أرض الجرح الدية كان قطع  
بدية ثم حتى الاب ثم مات الجرحى فعلى موالى الام دية كاملة لان الجرح حين كل الولاء لهم يوجب هذا  
القدرو لو جرحه هذا الجراح ثانيا خطأ بعد حتى أبيه ومات الجرحى سراية من الجراحتين لزم موالى الام  
أرض الجرح الاول ولزم موالى الاب باقى الدية ومنها ما لو جرح ذى شخصاً خطأ ومات الجرحى بالسرية بعد  
اسلام الذي فعلى عاقلة الذين ما يخص الجرح وباقى الدية ان كان عليه فان لم يبق شيء كان قطع وجلبه  
فعلى عاقلة الذين دية كاملة لما مر في نظيره ولو جرحه هذا الجراح ثانيا خطأ بعد اسلامه فعلى عاقلة  
الذين أرض الجرح الاول وعلى عاقلة المسلمين باقى الدية ومنها ما لو جرح شخصاً الى صيد فاصاب رجلا بعد  
أن شتات منه ردة أو اسلام كانت الدية في ماله لا على عاقلة لان شرط نفعها ان تكون سالفة لولاية النكاح  
من الفعل الى الفوات (وتؤجل على العاقلة) ولو من غير ضرب القاضى (دية نفس كاحلة) باسلام  
وحرية وذكرية (ثلاث سنين) بنصب ثلاث (في) آخر (كل سنة ثلاث) من الدية أما كونها  
في ثلاث فلما رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضى الله عنهم وعزاء الشافعى في المختصر الى قضاء النبي  
صلى الله عليه وسلم وأما كونها في كل سنة ثلاث فتوزعها على السنين الثلاث وأما كونه في آخر  
السنة فقال الرافعى كان سببه أن الفوائد كل روع والتمار تتكرر كل سنة فاعتبره ضم اليه سمع عندهم  
ما يوقهونه فبواسون عن تمكن (تنبيه) قوله تؤجل يقتضى أنه لا بد من تأجيل بضرب الحاكم  
وليس مرادا قطعا كما قدره في كلامه والتقيد بالعاقل يخرج بيت المال وإياها وليس مرادا أيضا فقد  
صرح الفقهاء وغيره بانها اذا وجبت في بيت المال كانت مؤجلة وصرح الاصحاب بتأجيلها على الجاني اذا وجبت  
عليه ولا يخالفهم الا في أمرين أحدهما أنه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطلب  
الا بنصف دينار أو ربع ثانيهما أنه لو مات في أثناء الحول يحل الاجل على الاصح كسائر الدينون المؤجلة ولو مات  
واحد من العاقلة لا يؤخذ من تركته شيء الا ما واصله فبقا بالوف والرجوب على الجاني سبيله صيانة الحق

من الضباع فلا يسهل ما كبل بضيع ولما كان الاصح عند الاصحاب في معسنى ناجيها في ثلاث سنين  
كوتها بدل نفس كاملة وان مقابله كوتها بدل نفس محترمة أشار الى مسائل تفاهر فيها مادة الخلاف  
فقال (و) تؤجل دية (ذمي) على الاصح (سنة) لانها اقدر ثلث دية مسلم (وقيل) تؤجل  
(ثلاثا) أى في ثلاث سنين لانها بدل نفس محترمة (و) تؤجل دية (امرأة) مسلمة (سنتين في)  
آخر (الاولى) منهما (ثالث) من دية نفس كاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل  
ديتها (ثلاثا) أى في ثلاث سنين لانها بدل نفس محترمة \* (تنبيه) \* الحنفى كالأمة في معسنى  
(وتعمل العاقلة العبد) أى الجنابة عليه من الحر لكن بقيته خطأ كانت الجنابة أو شبهه عمد في نفس  
أو طرف (في الاطراف) الجديد لانه بدل آدمى وقه في قصاص وكفارة فاشبه الحر والثاني لا تحمله بل  
هى على الجنابة لانه مضمون بالقيمة فاشبه العبيدة وعلى الاول ان كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فأنزل  
صربت في سنة وان كانت أكثر (ففي) آخر (كل سنة) يؤخذ من قيمته (قدر ثلث دية) كاملة  
نقلنا الى القدر (وقيل) تؤخذ كلها (في ثلاث) من السنين لانها بدل نفس \* (تنبيه) \* لا يختلف  
العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بإيمانهم لكونهم غارمين (ولو قتل) شخص (رجلين) مثلا كأمين  
معا أو مرتبا (ففي) أى تؤجل ديتها على عاقلة (في ثلاث) من السنين لان الواجب ديتان في ثلاثين  
والمتحقق يختلف فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالدين المختلف إذا اتفق انقضاء أجالها (وقيل)  
تؤجل دية من ذكر في كل سنة قدر سدس دية لأن بدل النفس الواحدة يضرب في ثلاث سنين  
فيراد للأحرى مثله وفى عكس مسألة العتق وهى ما لو قتل اثنان واحد أو جهان أحدهما على  
عاقلة كل منهما نصف دية . وتؤجل في سنتين نقلنا الى اتحاد المستحق والثاني وهو الصحيح على عاقلة كل منهما  
كل سنة ثالث ما يخصه بجميع الدية عند الانفراد ولو قتل شخص امرأتين أجهات ديتهم ما على عاقلة في  
سنتين لما مر (والاطراف) كقطع البدن والحكومات وأروش الجنابات تؤجل (في كل سنة قدر  
ثلث دية) كاملة فان كان الواجب أكثر من ثلث دية ولم يزد على ثلثها ضرب في سنتين وأخذ قدر الثلث  
في آخر السنة الاولى والباقي في آخر الثانية وان زاد أى الواجب على الثلثين ولم يزد على دية نفس ضرب  
في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع البدن والرجلين في ست سنين (وقيل) تؤخذ (كأها  
في سنة) بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس حتى تؤجل \* (تنبيه) \* محل الخلاف إذا كان الارش  
زائدا على الثالث فان كان قدره أو دونه ضرب في سنة قطعاً وهذا كله مبنى على ان بدل الاطراف وأروش  
الجنابات تضرب على العاقلة وهو المشهور كدية النفس كما مر في الاشارة اليه (وأجل) دية (النفس)  
باعتبار ابتداءه (من الزهوق) لانه وقت استقرار الوجوب (و) أجل دية (غيرها) أى النفس كقطع  
يد أو رجل (من) ابتداءه (الجنابة) في الاصح لانها حالة الوجوب فانما الابتداء بها كابتداء الجنابة  
الزهوق في النفس لانها حالة وجوب ديتها وان كان لا يبالغ ببداها إلا بعد الاندمال أما إذا لم يفعل  
بان سرى من عضو الى عضو كان قطع أصبعه قسراً الى كفه فاجب على أرش الاصبع من قطعها والكف  
من سقوطها كاجزء به صاحبها الحاروى الصغير والافراد ورجحه بالبقية (ومن مات) من العاقلة  
(بعض) أى في أثناءه (سنة) من واجب تلك السنة ولا يؤخذ من تركه لانها مؤساة كالأمة  
واحتراز بقوله يبيع سنة عمالومات بعدها وهو مؤسر فلا يسهل ولا يؤخذ من تركه ثم شرع في صفات  
من يعقل وهى خمس الذى كورفوع عدم الفقر والحرية والتكليف واتفاق الدين أما الصفة الاولى  
فقد استغنى المصنف عن ذكرها بقوله سابقاً وعتيقها عاقلة أى لاهى والحنفى كالمرأة وانما لم  
يعقل المرأة لعدم أهليتها للنصرة وعدم الولاية فلو بان الحنفى ذكرها لجل بفرم حصته التى أدائها  
غيره أولاً وجهان قال في الروضة لعل أصحهما نعم ورجحه ابن المقرئ اعتباراً بما في نفس الامر

حتى شاهد الشكاح وواجه ورج الباقين الثاني قال لبناء التحمل على الموالاة والمناصرة الظاهرة وقد  
 كان هذا في سائر الثوب كالآتي فلا نصرة له والاول أوجه لان النصرة موجودة فيه بالقوة  
 وأما الصفة الثانية فآخوذة من قوله (ولا يعقل فقير) ولو كسوي بالان العقل مواساة وليس الفقير  
 من أهلها كنقطة القريب فان قيل الفقير تلزمه الجزية قولاً كان منسلاً هذا أجيب بان الجزية  
 موضوعة لحقن الدم ولاقراره في دار الاسلام فصارت عوضاً وأما الصفة الثالثة فآخوذة من قوله (و) لا  
 يعقل (رقيق) ولو مكاتباً اذ لا ملك له فلا مواساة والمكاتب وان ملك فملكه ضعيف وليس من أهل  
 المواساة ولهذا لا يتجرب عليه الزكاة وألحق الباقين ببعض المكاتب لنفسه بالرفق وأما الصفة الرابعة  
 فآخوذة من قوله (و) لا يعقل (صبي) لا (مجنون) لان مبنى العقل على النصرة ولا نصرة فيها  
 لا بالعقل ولا بالرأى بخلاف الزمن والشيوخ الهرم والاعمى فانهم يتجهلون لانهم يتصرفون بالقول والرأى  
 \* (تنبيه) \* ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق ويحتمل كما قال الاذرى الوجوب  
 فيها اذا كان يبعث في العام يوماً واحداً وليس هو آخر السنة فان هذا لا عبرة به وأما الصفة الخامسة  
 فآخوذة من قوله (و) لا يعقل (مسلم عن كفر وعكسه) لانه لا موالاة بينهما ولا ثورث فلان نصرة (و) يعقل  
 يهودى عن نصراني وعكسه (في الاطهر) كالارث اذا كفر كله ملة واحدة والثاني لا انقطاع الموالاة  
 بينهم \* (تنبيه) \* يتم اقل ذى ومعاهدان زادت مدة هذه على مدة الاجل بخلاف ما اذا نقصت  
 منها وهو ظاهر اوضاعها فسد عيالها مانع على المقضى ويكفى في تحمل كل حول على انفراد زيادة  
 مدة العهد عليه قال الاذرى ومقضى كلام القاضى وغيره ان ما ذكر من تحمل الذى ونحوه محله  
 اذا كانوا في دارنا لانهم تحت حكمنا ولا تعاضل بين ذى وحربى والمعاهد كالذى ثم أخذ المصنف  
 رحمه الله تعالى في كيفية توزيع المصروب على العاقلة فقال (وعلى الغنى) من العاقلة وهو من  
 عاك فاضلاً عما يبق له في الكفاية عشرين ديناراً أو قدرها اعتباراً بالزكاة (نصف دينار) على  
 أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل الفضة وهو ستة منها لان ذلك أول درجة المواساة في زكاة  
 النقص والزيادة عليه لا ضابطاً لها (و) على (المتوسط) منهم وهو من يملك فاضلاً عما ذكر  
 دون العشرين ديناراً أو قدرها وفوق ربع ديناراً لثلاثين فقيراً فان قبل ينبغي ان يقاس به الغنى ائتملاً  
 يبقى متوسطاً أجيب بان المتوسط من أهل التحمل بخلاف الفقير (ربح) من ديناراً وثلثه  
 دراهم لانه واسطة بين الفقير الذى لا ثلث عليه والغنى الذى عليه نصف دينار ولم ينجز الحاقه  
 بأحد الطرفين لانه افراط أو تفريط فتوسط فيه بربع دينار لان النقص منه فانه بدل على عدم القطع به  
 \* (تنبيه) \* ما ضبطناه بالغنى والمتوسط هو ما قاله الامام وتبعه الغزالي وغيره ورجحه ابن المقرئ  
 وضبطه البغوى تبعاً للقاضى بالعسرف ولا ترجيح في الرخصة قال الامام وكون الغنى عليه نصف  
 الدينار والمتوسط ربع لا يعرف في ذلك اتراف ولا خبر لكنهم راعوا معنى المواساة ويجب  
 النصف والربع (كل سنة من الثلاث) لانهما مواساة تتعاقب بالحوال فتكرر بتكرره كل كذا فجميع  
 ما يلزم الغنى في الثلاث ستمين ديناراً ونصف والمتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى ما ذكر من نصف  
 أو ربع (واجب الثلاث) أخذ من قول الشافعى رضى الله عنه في الام ان من كثر ماله يجعل اذا قومت  
 الدية نصف دينار ومن كان دون ربع دينار لا يراد على هذا ولا ينقص وعلى هذا يؤدى الغنى كل سنة  
 سدس دينار والمتوسط نصف سدس وعلى الاول لو كثرت العاقلة أو قل الواجب نقص القسط فيؤخذ  
 من كل منهم حصته من غير تخصيص أحد منهم لشمول جهة التحمل لهم وان قلوا أو كثروا واجب بزيادة القسط  
 لتضررهم بذلك \* (تنبيه) \* انما اعتبرنا قدر نصف الدينار وربعه لانهما لان الابل هى الواجبة  
 وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف وربع يصرف اليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها لما امر والدعوى

بالدية المأخوذة من العاقلة لا تتوجه عليهم بل على الخالي نفسه ثم هم يدفعونها بهد ثبوته كما قاله ابن  
 القاص في أدب القضاء وهو مقتضى كلام الراعي فيه أيضا (و) الغنى والمروءة (يعتبران آخر الحول)  
 لأنه حق مالي متعلق بالحول على جهة التماس فاعتبر بالآخر كذا دلائل الغنى وضده قبله ولا بهد  
 دلائل أسرا آخر ولم يؤدتم أسسرت ديا في دمه (ومن أسسرت) أي آخر الحول (سقطا) أراد لم يلزمه  
 شيء لأنه ليس أهلا للادعاء بخلاف الجزية لأنها كالاجرة لسكنى دار الاسلام قال الماوردي ولولا دعوى  
 المقر بعد الغنى حاف ولا يكاف الدية لأنه انما يتحمل بعد العلم بغناه ومن كان أول الحول ناصرا فأكفر  
 أو جونا أو صبا أو صافي آخره بصفة الكمال لم يؤخذ منه شيء في ذلك الحول ولا فسخا بعده قال الراعي لأنهم  
 ليسوا أهلا للنصرة بالبدن في الابتداء فلا يكفون النصره بالمال في الانتهاء والعسكر كامل أهل للنصرة وإنما  
 يعتبر المال ليتمكن من الاداء فبه وبروقه وما مرغ مما يجب بحماية الحر ثم مرغ فيما يجب بحماية غيره  
 من جملته لئلا يفصل فقال

\*(فصل) في جناية الرقبى \* (مال جناية العبد) الموجهة له مال بان كانت غير عمد أو عمدا وهما على مال  
 (بتعاق برقبته) بالاجماع كما حكمه السبق اذ لا يمكن الرأيه لسببه لأنه اضرا به مع براءته ولأن يكون في  
 ذمة العبد إلى عتقه للأصرا بالسحق بخلاف معاملة غيره له رضاه بذمته فالتعاق برقبته طريق وسط في  
 رعاية الجاني ولا يجب على عائلته سببه لأنها وردت في الحر على خلاف الأصل ومارق جناية البهيمه حيث  
 يضمنها مالها اذ انصر لان لا تدعى اختيارا \* (تنبيه) \* معنى التعاق بالرقبة أن يباع ويصرف عنه إلى  
 الجناية ولا يحكمه الجاني عليه به من الجناية وان كان قيمته أقل من أرشها لمساقيه من ابطال حق السيد من  
 التمكن من العداء ويستثنى من التعاق بالرقبة جناية غير ما مرز والا يحصى الذي به نقد طاعة أمره بامر  
 سيده أو غيره فانها تكون على الأمر ولا يتعاق الضمان برقبته على الأصح كذا كراه في الرهن والمبعض يجب  
 عليه من واجب جنيته بنسبة حرته وابقه من الرقبته تعاق به باقي واجب الجناية في ذمته السيد باقل  
 الأمرين من حصن وابيهما الفدية كما علم بمما ياتي (ولسببه) ولو بنائبه (بيدها) أي الجناية ولا بد  
 من اذن المسحق ولو كان البيع بعد اختيار العداء وله تسامح ليعاد بها ولا يباع منه ما كثر من أرش الجناية  
 الا باذن سيده أو ضرورة كان لم يجد من يشتري به وهو يتعاق الارش بجميع رقبته ان كان بقدر قيمتها  
 أو أكثر وكذا ان كان أقل على ظاهر النص ولو أبرأ المسحق عن بعض الواجب انك من العبد بقسمه  
 على الأصح كذا ذكره الراعي في دوريات الوصايا ولستشكك بان تعاق الرهن بالرهن دون تعاق الجاني عليه  
 برقبته العبد ومع ذلك لو أبرأ الرهن عن بعض الدين لم يملك شيء من الرهن وقد يفرق بان التعاق الجعلي أقوى  
 من الشرعي (و) له أيضا (فداؤه) فختبر بين الأمرين وان اختار الفداء ففديه في الجدي (بالاقل من قيمته  
 وأرشها) لان الاقل ان كان القيمة فليس عليه غير تسليم الرقبه وهي بدلها أو الارش فهو الواجب وتعتبر  
 القيمة يوم الجناية كما حكى عن النص وحري عليه ابن المقر في روضته لنوجه طاب الفداء فيه ولأنه يوم  
 نعلها واعتبر الفداء يوم الفداء لا الرقبه قبله لا يلزم السيد بدليل ما لو مات العبد قبل اختيار الفداء  
 وحل النص على ما لو منع بيعه حال الجناية ثم نقصت القيمة وحري على هذا ابن المقر في ارشاده وشرحه  
 وهذا كما قال الزركشي هو المذهب (وفي الفدية) يفديه (بارشها) بالاعمال بالغ لأنه لو سلمه رجعا يبيع باكثر  
 من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال (ولا يتعاق) مال جناية العبد (بذمته مع رقبته في الاطهر)  
 وان أذن له سيده في الجناية والامانة تعاق برقبته كدبون المعاملات حتى لو بقي شيء لا يبيع به بعد عتقه والثاني  
 يتعاق بالذمة والرقبة مردونه بما في الذمة قال لم يوف الثمن به طوبى العبد بالباقي بعد العتق \* (تنبيه) \*  
 قد علم من قول المصنف بذمته مع رقبته ان يحمل الخلاف فيما اذا تعاق الارش بالرقبة بان قامت بيته فجناية  
 العبد أو أقرب السيد فاد لو تعاق التعاق بالرقبة بان أقربها العبد وكذبه السيد قال الامام ولا وجه

الا قطع بالحق بدمه العبد وقد ورد على المصنف ما لو أقر السيد بدين عبده حتى على عبد خطأ فيه ثم أوفى  
 وقال العبد قيمته ألفان لزم العبد بعد العتق القدر الزائد على ما قرره السيد على النص في الام قال  
 البلقيني وقد اجتمع في هذه الصورة التماثل بالرجعة والتماثل بالذمة على المذهب لكن لم يحدد محل التعاقب  
 \* (فرع) \* لو طاع سيد العبد على لقمته في يده وأقرها عنه أو أهملها وأعرض عنه وفرغها على الاظهر  
 من أنه لا يصح النفاضة فالتماثل أو تلفت عنه تعاقب المال برقبته وسائر أموال السيد كقبضه عليه بالبقيني  
 \* (فرع) \* حل الجناية للسيد لا يثبت على به الارش سواء كان موجودا قبل الجناية أم حدث بعدها  
 فلا تباع حتى تنقضي اذ لا يمكن اجبار السيد على بيع الحل ولا يمكن استئذنه فان لم يطدها بعد وضعها عليه معا  
 وأخذ السيد حصه الوالد وأخذ الجاني عليه حصته (ولو فداء) السيد (ثم جنى) بعد الفداء (سأله للبيع)  
 أي لبيع أو بابه بنفسه (أو فداء) كانه قد تم ولو تكرر ذلك مرارا لانه الآن لم يتعاقب به غير هذه الجناية  
 (فلو جنى ثانيا قبل الفداء بابه فيها) أي الجنايتين أو سأله لبيع فيها ووزع عنه عليه (أو فداء) السيد  
 (بالاقل من قيمته والارشين) على الجديد (وفي القديم بالارشين) لما مر \* (تنبيه) \* محل الخلاف  
 اذ لم ينع من بيعه مختارا للفداء فان لم ينع لزمه أن يفدى كالمعتق ما لم يكن منفردا كما صرح به الشافعي في  
 الكلام على جناية المستولدة وما حرمه المصنف من البيع في الجنايتين محله أن يتخلف الجاني خطأ ثم قتل  
 عدا ولم يفد السيد ولا فلما صاحب العمد ففي فروغ ابن القطن أنه يباع في الخطأ وحدث ما صاحب  
 العمد القود يمكن جنى خطأ ثم ارتد فأناب بعبه ثم نقله بالرد فان لم يقب قال الماتق عنه فلو لم يجد من يشتريه  
 لتماق القود فيه فنعدي ان القود بعبه لا نأقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قد منعك فلو أقدمك لا يطاقا  
 حقه فعدل الامور أن نشتر كفيه ولا سبيل اليه الا بترك القود كذا نقله الزكشي وأقره وفيه كما قال ابن شهاب  
 نفاذ (ولو أعتقه) أي العبد الجاني (أو بابه) فان أبطلنا هذا فظاهر حكمه (و) ان (صحتهما)  
 أي فلما صحتهما بان كان الماتق موثرا والبائع مختارا للفداء وهو في الاولى راجح وفي الثاني مرجوح  
 (أو فداء) السيد (فداء) حتما (بالاقل) من قيمته والارش قبله لانه قوت محل حقه ثم أشار لطريقة  
 حاكمية الجديد والقديم السابقين بقوله (وقيل) في فدائه (القولان) السابقان وما رجحه من طريقة  
 القطع جزي عليه في الروضة هار جزم في كتاب البيع في بيع العبد الجاني بطريقة الخلاف (ولو هرب)  
 العبد الجاني (أو مات) قبل اختيار السيد الفداء (برئ سيده) من عهده لان الحق متعاق برقبته وقد  
 فأت (الا اذا طاب) منه تسامحه لبيع في الجناية (فمنه) فانه لا يبرأ بل يصير مختارا للفداء لتعديده  
 بالبائع والماتق منه صادق بان لم يطالب منه وطالب ولم يمتعه \* (تنبيه) \* لو علم السيد وضع العبد الهارب  
 وأمكنه رده قال الزكشي ينبغي أنه يجب لان التسليم واجب عليه ولو قتل العبد الجاني أجنبي فلا يوجب  
 دلا بان قتله خطأ أو شبهه عدا أو يوجب قصاصا وقد قال السيد على مال تعاقبت جناياته بغيره لانه سبيله فاذا  
 أشد سلما السيد أو بذلها من سائر أمواله فان لم يعف السيد بل اقتص وهو جائز له قال بغوي لزمه  
 الفداء للمعنى عليه وأقره هذا كما قال شيخنا مفرع على القول بان الواجب القصاص أو الدية أما اذا  
 فرغنا على الاصح من أن الواجب القصاص فلا يلزمه شي كالمكرهون اذا قتل واقتص السيد (ولو اختار)  
 السيد (الفداء والاصح) وفي الروضة للمعنى وهو أولى (انه الرجوع) عنه (و) ان عليه (تسامحه)  
 حينئذ لبيع في الجناية لانه وعد ولا أثر له والياس لم يحصل من بيعه والثاني يلزمه الفداء عملا بالاتزامه  
 \* (تنبيه) \* فهم من قوله وتسامحه بقاء العبد فان مات أو قتل فلا رجوع له قطعا ومحل الرجوع  
 اذا كان باقيا كما قال البلقيني اذ لم تنقض قيمته بعد اختياره الفداء فانقضت لم يمكن من الرجوع ويلزمه  
 الفداء قطعا لانه قوت باختياره ذلك القود من قيمته فان قال أنا أسلمه وأغرم النقص قبل وماذا لم يحصل  
 بتأخير بيعه تأخير بضر بالجاني عليه بالتأخير فان حصل ولا سيد مال غيره فليس له الرجوع قطعا للضرر

الحاصل للجنين عليه بالتأخير ولو باء، باذن المجنى عليه بشرط الفداء له الفداء وشمل كلامه الاختيار  
الفعل كان مطلقاً لا على الجارية، وليس مراداً أن الصحيح أنه ليس باختيار وقوله وتساويه منصرف عما  
على اسمان والمعنى واحد عليه تساوياً، لا يقدرون في كلامه ولا يصح رده عما على ضمير خبر لان التاميم  
عليه لاله (ويذكر) بفتح أوله السيد وجوبا (أم ولد) الجارية حتماً (بالقول) من قيمتها والارث  
فعله لانه بالامتناع من بيعه مع بقاء الرق فيها فأتى به ما إذا جنى الفتن فلم يسأله للبيع وقال الامام  
السيد بالاستيلاء مستمتع بجمعة متصرف في ملكه، لا ملزماً للفداء بجارية تحدث من بعده فموضوع  
وامكنه متفق عليه بين الاصحاب (وقيل) في جناية أم ولد (القولان) الامة ان في جناية الفتن ولعل  
ماخذ جواز بيع أم الولد \* (تنبيه) \* محل وجوب فدائها على السيد اذا امتنع بيعها كما اقتضاه التعليق  
السابق فلو كانت تباع لكونه اسوة ولدها وهي مرهونة وهو مفسر فانه يقدم حق المجنى عليه على حق  
المرثون وتباع وتعتبر بقرينة يوم الجنابة على الاصح اعتبار اوقت لزوم فدائها ووقت الحاجة الى بيعها  
الممنوع بالاجبال وقيل يوم الاستيلاء لانه السبب في منع البيع وشمل كلامه الامة التي استولدها سيدها  
بعد الجنابة وهو ظاهر لكن الظاهر كما قال شيخنا أن المبرة بقسمة يوم الاحياء الآن يمنع بيعه حال  
الجنابة وتعتبر بقرينة حينئذ (وجناباتها) حكمها (كواحدة في الاطوار) فليمره للكل فداء واحد لان  
الاستيلاء منزل منزلة الاتلاف والتلاف التي لا يوجب الاثمة واحدة كل وجنى عبده جنابات ثم فله  
أو أعتقه ولو كانت قبضتها آثار بنت جنابتين وأرض كل منهما ألف فلكل منهما خمسمائة فان كان  
الاول قبض ألفاً استرد منه الثاني نصفه أو أرض الثانية خمسمائة استرد منه ثلثه أو أرض الثانية ألف  
والاولى خمسمائة استرد منه ثلثها ومن السيد خمسمائة تمام القيمة لصيرمه ثلثاً ألف ومع الاول ثلثه  
كدون الميت اذا تمت تركته عايناً ثم حدث عليه دين آخر كان حفر بئر أو نادى بها ثلثي بئر أو  
المستحق الغرماء يسترد منهم حصته واستثنى الباقي من ذلك أم الولد التي تباع بان اسوة ولدها وهي  
مرهونة وهو معصراً اذا جنت جناية تتعلق بقرينتها فان حق المجنى عليه يقدم على المرثون فلا تكون جناباتها  
كواحدة لانه يملكه بيعها بل هي كالقن يجنى جناية بعد أخرى يأتى فيها التفصيل المار والثاني بلديها  
في كل جناية بالأقل من قيمتها وأرض تلك الجنابة \* (تنبيه) \* محل الخلاف أن يكون أرض الجنابة  
الاولى كالقيمة أو أكثر أو أقل والباقي من القيمة لا يفي بالجنابة الثانية فان كان أرض الاول دون القيمة  
وفداهه وكان الباقي من قيمتها يفي بالجنابة الثانية فداهه بأرضه اقطاعاً قال الزركشي وسكنوا عن التعاقب  
بذمتها ويشبهه القناع به لتعدد النعاق بقرينتها وهذا مجموع بل الاشبه كما قال شيخنا القطع بالتعلق بذمة  
السيد لانه منع بيعها او لماتت عقب الجنابة لم يسقط الارث عن السيد في الاصح بخلاف الفتن كما قاله الرازي  
في كلامه على جناية الموقوف \* (تنبيه) \* حكم الموقوف حكم المستولدة لمع الواقف بيعه بوقفه والظاهر  
كما قال شيخنا أن المذكور عتقة كذلك وأما المكاتب فقد كرم المصنف جنابته في باب الكنابة

\* (دفع في) \* دية (الجنين) الحر المسلم (غرة) لخبر الصحاح أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة  
عبد أو أمة بترك تنويم غرة على الاضافة البيضاء وبيعاً على أن مابعدا بدل منها وأصل الغرة البياض  
في وجه الفرس ولهذا شرط عمرو بن العلاء أن يكون العبد أبيض والامة بيضاء وحكام القاكه ان في  
شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضاً لم يشترط الا كثر من ذلك وقالوا النسمة من الرقيق غرة لانها غرة  
ما يملك أي أفضله وغرة كل شيء خياره وانما تجب الغرة بيه (ان انقص) مية بجنابة على أمه الحية مؤثرة  
فيه سواء كانت الجنابة بالقول كالتسديد والتخويف المقتضى الى سقوط الجنين أم بالفعل كان يضرها  
أو وجب جرحاً أو غيره فتأني جنينا أم بالترك كان يجمعها العاقل أو الشراب حتى تلقى الجنين وكانت الاجنة  
تسقط بذلك ولو دعتا ضروداً الى شرب دواء فنتج كما قال الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة

الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فاته فاجهت منه كما قاله الماوردي ولا ترض منه  
 لانها فاته ولو كان الجنين ذكرا أم غيره لا مطلقا لطبر لان دينهما لو اختلفا لكثير الاختلاف في كونه  
 ذكرا أو غيره فسوى الشارع بينهما كاصل الصاع من التمر يكون بدل اللبن في المصراة سواء أقل اللبن  
 أم أكثر وسواء كان الجنين ناضجا أو ناقصا ثابت النسب أم لا لكن لا بد أن يكون معصوما معصوما على  
 الجاني عند الجنابة وان لم تكن أمه معصومة أو مضمومة فمضمومة أمها الجنين الرقيق والكافر ذو كرمها  
 المصنف آخر الفصل ولا أثر لحواله من حقيقة كذا لا تؤثر في الدية ولا الضربة فدية أفادت بعدها بالألم ثم ألفت  
 جنبته انقله في البحر عن النص \* (تنبيه) \* سمي الجنين جنينا لاستناره ومنه الجن وقوله (في حياته أو موتها)  
 متعلق بانفصال أي انفصل في حياته بجنابة أو انفصل بعد موتها بجنابة في حياته أو بجنابة في حياته  
 حياته أو موتها متعلق بجنابة فيشمل ما لو ضرب ميتة فألفت جنينا ميتا وبه صرح القاضي أبو الطيب  
 والرد ياتي فأوجبنا الغرة لان الأصل بقاء الحياة وقال البيهقي لا شيء عليه به قال الماوردي وادعى فيه  
 الاجماع ورأى الباقين ولم يرجع الشيوخ شيئا (وكذا ان ظهر) بعض الجنين (بلا انفصال) من أمه  
 تكروج رأسه ميتا نجس فيه الغرة (في الاصح) لتحقق وجوده والثاني لا بد من تمام انفصاله لان  
 ما لم ينفصل كالمضموم (والا) بان لم يكن معصوما عند الجنابة بكنين حرة من حربي وان أسلم أحدهما  
 بعد الجنابة أو لم يكن مضمومنا كان كان الجاني مالكا للجنين ولأمه بان جنى السبد على أمه الحامل وجنبها  
 من غيره وهو المثلثة فعتقت ثم ألفت الجنين أو كانت أمه ميتة أو لم ينفصل ولا ظهر بالجنابة على أمه  
 (فلا) شيء فيه لعدم احترامه في الأولى وعدم ضمان الجاني في الثانية وانما ورثته موتها في الثالثة لعدم  
 تحقق وجوده في الأخيرة \* (تنبيه) \* تعيد الجنين بالعصمة أولى من تعيد الأم بها لانهما لو جنى  
 على حرة جنبها معصوم حين الجنابة لا شيء عليه وليس كذلك ولو ماتت الأم ولم ينفصل الولد ولم يظهر  
 فلا غرة لاننا لم نثبت وجود الجنين فلا توجد بالجنابة بالاشك وكذلك كانت المرأة متفجرة البطن فضر بها ضارب  
 فزال الانتفاخ أو كانت تحترق في بطنها فأنفطعت بالضربة لجواز أن يكون رجا فالقت وسكن (أو)  
 انفصل (حيوا بقي) بعد انفصاله (زمنه بالألم) فيه (ثم مات فلا ضمان) على الجاني سواء أزال ألم  
 الجنابة عن أمه قبل الفاته أم لا لان الظاهر أنه مات بسبب آخر (وان مات حين خرج) بعد انفصاله  
 أو تحرك تحركا شديدا كقبض بدو بسطها ولو حركه مذبح لا اختلاف (أو دام ألمه ومات) منه (فدية  
 نفس) كاملة على الجاني ولو انفصل الجنين دون سنة أشهر لانهما جناباته والظاهر موت الجنابة بخلاف  
 مجرد اختلافه لاحتمال كونه انتشارا بسبب الخروج من المضيق \* (تنبيه) \* لو حزن شخص وقد انفصل  
 بالجنابة وان لم تكن حياته مستقرة أو بجنابة وحياته مستقرة وجب عليه الفصاص كالوقتل مريضاً  
 مشرفاً على الموت وان كان بجنابة وحياته غير مستقرة فالقاتل له والجاني على أمه ولا شيء على الحازلا  
 التميز ولو خرج رأسه وصاح فخره شخص لزمه الفصاص لاننا بقينا بالصياح حياته (ولو ألفت) أي  
 امرأه بجنابة عابها (جنبين) (فغرتان) نجبان فهما أو ثلاثا فثلاثة وهكذا لان الغرة متعلقة باسم  
 الجنين فثمة دية تعدد ولو ألفت ميتا وحيوا واستمر ألم الحى حتى مات فترة لا لأول ودية للثاني ولو أشتت  
 جماعة في الاجهاض اشتتر كوا في الغرة كأي الدية (أو) ألفت (بدا) أو رجلا وماتت (فترة)  
 نجب لان العلم قد حصل بوجود الجنين والغالب على الظن ان الديات بالجنابة وخرج بماتت ما لو عاشت  
 ولم تلق جنبته فلا يجب الاصف فترة كما أن يد الحى لا يجب فيها الاصف فدية ولا يضمن بآقيه لاننا لم نتحقق نفيه  
 \* (فروع) \* لو ألفت بدنين ولو لم تصقين فغرتان اذ الواحد لا يكون له بدنان فالدنان حقيقة باتزان  
 رأسين فلو لم يكن الرأس فجمهور ع بدن واحد حقيقة فلا تجب الاغرة واحدة ولو ألفت ثلاثا أو أربعاً  
 الايدي أو الارجل أو رأسين وجب غرة فقط لا مكان كون الجنين واحدا بعضها أصلي وبعضها زائد وعن

الشاخي رضي الله تعالى عنه انه أشبه بامرأة لها رأسان فسكنهما بيتا فدينار ودينار لها وطاها وطاها  
 يجب لاهو الرائد حكومة ولو أفت يدانم جنتنا ميتا بلا يد قبل الاندمال وزال الالم من الام فقرة لان الطاهر  
 ان اليد مائة منه بالحياة أوحيا فاستمن الحياة فديتودنل فيم أورش اليد فان عاش وشهد القوايل أو  
 علم أنم اليد من خلقت فيه الحياة فنصف دية اليد وان لم يشهد القوايل بذلك ولم يعلم فصف غرة اليد علم  
 مايقين أو ألفت بعد الاندمال وزال الالم أهدوا الجنين لزوال الالم الحاصل بالحياة ووجب ليد المائة فقبل ان  
 نخرج ميتا نصف غرة أوحيا ومات أو عاش فنصف دية ان شهد القوايل أو علم أنم اليد من خلقت فيه الحياة  
 وان انفصل بعد القاء اليد ميتا كامل الاطراف بعد الاندمال فلا شيء في نفسه وفي اليد حكومة كما يحكمه شيخنا  
 أو قبل الاندمال ميتا فقرة فقط لا حسمه ال ان اليد التي ألفتها كانت زائدة هذا الجنين وانفتح أنزها  
 أوحيا ومات فدية لا غرة كدفع في أصل الروضة وان عاش فحكومة ونأخر اليد عن الجنين الفاء كندم لذلك  
 فيما ذكر (وكذا الحسم) ألفتها امرأة بجناية عليها يجب فيه غرة اذا (قال القوايل) وهن أهل الحيرة  
 (في صورة شقية) على غيرهن ولا يعرفن أسواهن لحقهن \* (فائدة) \* تظهر الصورة الحفية بوضع في  
 الماء الطار ويكني تصور أصبع أو عين أو ظفر أو مابان من شاق أدنى (قيل أولا) سورة أي تجب العرة  
 أيضا في الفاء علم لاصوره فيه أصلا تعرفها القوايل ولكن (فان) انه (لوبيق) ذلك اللحم (لنصور)  
 أي تخاف كما تنقضي به العدة والمذهب لا غرة كلاتصير به أم ولد ومرايضاح هذا في باب العدد (تنبيه) \*  
 أهم تعبيره بالعلم تصوير المسألة بالإضافة ولو ألفت علة لم يجب فيها شيء فاما كلاتصير به العدة (وهي) أي  
 الفرة الواجبة (عبد أو أمة) كما اتفق به الطبر والحيرة في ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من  
 أي نوع كانت \* (تنبيه) \* علم من ذلك أنه لا يلزم قبول الحشى كما قاله الزركشي لانه ليس يذكر ولا  
 أنشئ في الظاهر وأشار لوصف العرة بقوله (عبر) فلا يلزم قبول غيره لان العرة هي الخيار كغيره المعبر  
 ليس من الخيار لانه يحتاج الى من يكفله ولهذا الجنسين وان كان يشمل المعبر وغيره يجوز أن يستبعد ما من  
 البص معنى يخصه لان المقصود بالفرقة جبر الخلال ولا جبر مع عدم التمييز \* (تنبيه) \* قضية كلامه  
 اعتبار التمييز من غير نظر الى السن حتى لو ميز قبل السبع أجزاء وليس مراد ابل لا بد من هذا السر  
 كما قاله الباقي قال وقد نص عليه في الام (سليم من عيب مبيع) لان المعيب ليس من الخيار قال قيل  
 قد اكنفي في الكفارة بالمعيب اذا كان العيب لا يخل بالعمل فهلا كان هنا كذلك أجب بان الكفارة  
 حق لله تعالى والعرة حق لآدمي وحق لله تعالى مبنية على المسألة فان وضى المستحق بالمعيب جاز لا  
 الحق له \* (تنبيه) \* أهم كلامه قبول الكافر لكن في الشرح والروضة أنه لا يجبر على قبول لخصي  
 وشقي وكافر وجع بينهما بان ما في الشرح والروضة محمول بقرينة ما مر في البيع على كافر بارتد فيه  
 الرغبة أو على مرتد أو كاترة بمتبع وطرها النعوس ونحوه وما هنا على غير ذلك وأهم امتناع الخيار  
 لجزمهم في كتاب البيع بأنه عيب في الجوازي وبه صرح صاحب المعتمد فقال لا يلزم قبول حامل ولا  
 موطأ لم يتحقق عدم جلالها وما ذكره من عدم قبول الموطأ التي لم يتحقق عدم جلالها أنواع فقد قال  
 في البحر بقبولها هنا بخلاف الزكاة لان الغالب من الدواب الجمل بخلاف بضات آدم (والاصح قبول  
 رقيق (كبير) من عبد أو أمة (لم يجز جرم) لانه من الخيار ما لم تنقص مناهه والثاني لا يقبل بعد  
 عشر من سنة عبدا كان أو أمة لان تمنية تنقص حيث نذ والثالث لا يقبل بعدها في الامقو بعد خمسة عشر سنة  
 في العبد وضعف الوجهان بان نقصان الثمن يقابله زيادة المنفعة أما العاجز بالهرم فلا يقبل لعدم استغلاله  
 وضيقه سلم في الجرد بان يبلغ الى حد يصير في معنى العاقل الذي لا يستقل بنفسه (ويستمرط) في الفرة  
 (بلوغها) في القيمة (نصف عشر الدية) من الاب المسلم وهو عشر دية الام المسلمة في الحر المسلم رقبة  
 قيمته خمسة أبرة كزوى عن عرو على وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم قال الماوردي ولم يخالفهم



أحد فكان اجساما ولا نهاية فكانت مقدرة كسائر الدواب ولان الجنين على أقل أحوال الانسان فاعتبر  
 فيه أقل ما قدره الشرع من الديان وهو دية الموضحة والسبب (فان فقدت) تلك الغرة حسا بان لم توجد  
 أو سرعا بان وجدت باكثر من ثمنها (نفسه أبعد) بدلائل الانم مقدرة بها عند وجودها عند  
 تدمرها يؤخذ ما كانت مقدرة به ولان الابل هي الاصل في الديان فوجب الرجوع اليها عند فقد المنصوص  
 عليه فان فقدت الابل وجب قيمتها كقيل فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود (وقيل  
 لا يشترط) بلوغها ما ذكر بل معنى وجدت سابعة مقيمة وجب قبولها وان فاتت قيمتها لا إطلاق لقفا العبد  
 والامة في الخبر وعلى هذا الوجه المعبر عنه في الروضة بالقول (فلا فقد قيمتها) أي الغرة بالغة ما بلغت كما  
 لو نصب عبد افسات \* (تنبيه) \* الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية (وهي) أي  
 الغرة (لورثة الجنين) على فرائض الله تعالى لان ادية نفس ويقدر انفصاله حياتهم وقته (و) هي أي  
 واجبة (على عائلة الجناني) حديث أبي هريرة المار (وقيل ادية) الجنابة بان قصد بها باقى غالبها  
 (فعليه) وهذا قد فهم أن الجنابة قد تكون عمدا محضا ومع ذلك يجب على العائلة في الاصح وليس مرادا  
 بل الخلاف مبنى على تصور العمدة في الجنابة على الجنين والمذهب انه لا ينصور وانما يكون خطأ أو شبه عمد  
 واءأ كانت الجنابة على أمه خطأ أو عمدا أم شبه عمد لانه لا يتحقق وجوده وحياته حتى يفصد بل قبل انه  
 لا يتصور فيه شبه العمدة أيضا وهو قوي ولكن المنقول خلافه لان حد شبه العمدة لا ينطبق عليه لانه يعتبر فيه  
 قصد الشخص كالعمد ومن هذا يؤخذ انه لا يجب القصاص في الجنين اذا خرج حيوات لان القصاص  
 انما يجب في العمدة لا ينصور العمدة فيه \* (تنبيه) \* يغلق في شبه العمدة على القول به فيؤخذ عند فقد الغرة  
 حقة ونصف وجدة ونصف ونخلتان قال الروي وغيره وينبغي أن يغلق في الغرة أيضا بان تبلغ قيمتها  
 نصف عشر الدية المعاطاة واستحسننا واقتصرنا على العائلة يقتضى تحمل عصبائه من النسيب ثم الولاء ثم بيت  
 المال على ما مر به صرح الابعام قال لم يكن بيت المال ضربت على الجناني فان لم تف العاقلة بالواجب وجب  
 على الجناني الباقي ثم شرع في حكم الجنين الكافر فقال (والجنين اليهودي والنصراني) بالتبعية لابو به (قيل  
 كسلم) في الغرة (وقيل) هو (هدر) وهذان القولان مبنيان على أن الغرة غير مقدرة بالقيمة (والاصح)  
 المنصوص بناء على أن الغرة مقدرة بنصف عشر دية الاب في الجنين المذكور (غرة كذا غرة مسلم) كقيل  
 دية وهو يعبر وثلاثا يعبر وفي الجنين المجوسي ثلث خمس غرة مسلم كقيل دية وهو ثلث يعبر وأما الجنين الحرابي  
 والجنين المرتد بالتبعية لابوهم فانهم مدران ثم شرع في حكم الجنين الرقيق فقال (و) الجنين (الرقيق) ذكر  
 كان أو غيره فيه (عشر فجة أم) فجة كانت أو مدبرة أو مكاتبه أو مستولدة قياسا على الجنين الحر فان الغرة  
 في الجنين معقوبة بعشر ما تضمن به الام وانما لم يعتبر واديه في نفسه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله ميتا  
 واستثنى ما اذا كانت الامه في الجنابة على نفسه فاقطع لا يجب في جنينها المملوك للسبب في ذلك لا يجب للسبب على  
 رقيقه شيء وخرج بالرقيق المبعوض وحكمه حكم الحر قاله الحاملي في الباب وينبغي ان توزع الغرة على الرق  
 والحرية وتعتبر بقيمة الام (يوم الجنابة) عليها لانه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجهاض)  
 للجنين لانه وقت اسقرار الجنابة \* (تنبيه) \* اطلاق اعتبار يوم الجنابة يقتضى انه سواء كانت القيمة  
 فيه أكثر من وقت الاجهاض أم أقل وبه صرح القاضي الحسين وغيره ولكن الصحيح المنصوص كقيل أصل  
 الروضة أن لا تعتبر فيه نهائا أكثر ما كانت من حين الجنابة الى الاجهاض هذا كما اذا انفصل ميتا كما علم من  
 التعليق السابق فان انفصل حيوات من أثر الجنابة فان فيه قيمة يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن  
 عشر قيمة أمه كقوله في البحر النص ويصرف ما ذكر في الرقيق (السبب) أي أم الجنين وعسارة  
 الحر والشرح للسبب أي سيد الجنين وهي أولى لان الجنين قد يكون لشخص وصلى له به وتكون الام  
 لاخر فالبدل لسببه لا لسببها وقد عذر عن المصنف بأنه جرى على النماذج من أن الحمل المملوك لسيد الام

(فان كانت) ثلاث الام (معاودة) اطرافها (والجنتين سليم) اطرافه (قوت) بتقديرها (سابعة  
في الاصح) اسلامته كما كانت كافرة والجنتين مسلمة فانه يدور فيها الاسلام وتقوم سلامة وكذا لو كانت حرة  
والجنتين زني فامة دوريقته وصورته ان تكون الامة لشخص والجنتين لا تخرب بسببه فمعه اما الحكم  
والثاني لا تقدر سادسة لان نقصان الاعضاء امر خلقي وفي تقدير خلافه بعد \* (تنبيه) \* كلام المصنف  
فيهم انه لو كان الجنتين معاودة والام سليمة قوت الام معاودة وليس مراد ابدال تقوم سابعة ايتي  
الاصح لان نقصان الجنتين فيكون من اثر الجناية والالتصق التعليق على الجاني لا التفتت به فلو قال وعكسه  
اشتمل هذه الصورة (وتعلمه) أي العسر المذكور (العاقلة) أي عاقلة الجاني (في الاظهر) لما سرفي  
العره وهذا قد علم من قوله ساعا في الفصل الثاني من هذا الباب ونحمل العاقلة العبد في الاظهر (تامة) سقط  
من حيث فادعي وارثه على انسان انه سعة بخانية فاسكر الجناية صدق بيمينه وعلى المدعي البينة ولا يقبل  
الاشهاد في جليل فان اثر بالجناية واسكر الاسقاط وقال المصنف ملقطا وهو المصدق ايضا على المدعي البينة  
ويقبل فيه اشهادة النساء لان الاسقاط ولادعوان اثر بالجناية والاسقاط واسكر كون الاسقاط بسبب  
جناية فنرا ان اسقطت عقوبة الجناية فهي المصدقة باليمين لان الجناية بسبب ظاهر وان اسقطت بعد مدته من  
وقت الجناية صدق بيمينه لان الظاهر من الان تقوم بيمينه فانهم المزل متلف حتى اسقطت ولاية لهنا الا  
وجلان وصبط المتولي المدعى بالخلة بما يزل فيها ألم الجناية وانها غائبة وان انقضاء على سقوطها بجانيه وقال  
الجاني سقط ميتا الواجب العرة وقال الواو ثل حيا شتمات فالواجب الدية فعلى الواو البينة بما يدعيه  
من اسهلال وغیره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يبالغ عليه غالب الا للنساء ولو اقام كل بينة بما  
يدعيه فيبينة الواو أولى لان من ازيدة علم

\* (مصل) في كفارة القتل التي هي من وجبانه (يجب بالقل) عدا كان أو شبهه أو ضمنا كما جازي  
(كفارة) اقله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فمحرر برقبة مؤمنة وقوله تعالى فأتكفرت من قوم  
عدو لكم وهو مؤمن فمحرر برقبة مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة  
الى أهله ومحرر برقبة مؤمنة وشهدوا له بالاسم قال ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم في صاحب له اذ استوجب  
النار بالقتل فقال اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من البار واه أبو داود وصححه الحاكم  
وغیره وخروج باقتل الاطراف والجروح فلا كفارة فيها ادم ورواه ولا يشترط في وجوب الكفارة  
تكميل بل نجح (وان كان القاتل ميما أو مجنونا) لان الكفاة باب الضمان نجح في مالها فبعتق الولى  
عنه ام مالها ولا يصوم عنه بمحال فان صام الصبي المميز أو جزءه والحق الشيطان به المجنون في هذا وهو  
محول على أن صومه لا يبطال باريان جنونه والالم تتصور المسئلة ولو اعتق الولى عنه من مال نفسه ما كان  
أبأ وجد ابأ وكونه ما كفا ثم ناب عنه في الاعناق وان كان ذميا أو وصي المجنون حتى يقبل القاضي له  
التمليك كفى الرخصة وأصلها ما عن البيهقي وقال في باب الصدقات لولم الصبي كفارة قتل لم يجوز له أن  
يعتق عنه من ماله ولا من مال نفسه لانه يتضمن دخوله في ملكه واعتاقه عنه ولا يجوز اعتاق عبد الطافل  
وكلام المتولي يقتضي ان المراد اعتق التبرع وعلى هذا اختلاف بين كلامي الرخصة كمالها \* (تنبيه) \*  
سكت المصنف كالرخصة وأصلها عن حكم الطهية وذكر في باب الجراثة في كفارة اليمين لا يكفر بالعتق بل  
بالصوم كما عرفت فيهم أن غير هاتين الكفارات كذلك لكن صرح الصيبري بوجوب كفارة القتل  
في ماله وهو القياس ونجس الكفارة أيضا ولا يشترط في وجوبها الحرية بل نجح (و) ان كان القاتل  
(عبد) كما يتعلق بقتله الفصا والضمات لكن يكفر بالصوم لعدم ملكه (وذميا) لان التزام الاحكام  
ولا فرق بين أن يقتل مسلما وقتلًا بغير عداوة أو ذميا بغير عداوة أو ذميا بغير عداوة أو ذميا بغير عداوة  
في ملكه أو برنه أو يقول لمسلم اعتق عبدك عن كفارتى فانه يصح على الاصح وان لم يبيعه له اعتاق عبد

مسلم قال القاضى الحسين لا يكفر بالعدوم لانه ليس من أهله ولا يشترط في وجوبها الخطأ بل نجب وان كان  
 القاتل (عامدا) حديث واثلة المار أول الفصل فان فيه في صاحب لنا استوجب النار ولا يستوجب  
 النار في العمد ولان الكفارة للغير والعمد أحوج اليها منه شبه العمد ولو قال المصنف عمدا أولا  
 دخل شبه العمد واختار ابن المنذر انما التجنب في العمد وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمدى الرواية عن  
 أحمد لانها عفوية لا يدخلها اقياس وأما إذا كان (مخطئا) فبالاجماع والادلة السابقة \* (تنبية) \*  
 قضية ما لا خلاف ان من قتل شخصا فإنه تجب عليه الكفارة وهو الاصح وان اقتضى كلامه في باب القصاص  
 عدم الوجوب لقوله هدر ويستثنى من اطلاقه الجلاذ القاتل بالمر الامام انما جرى على يده قتل غيره مستحق  
 وهو جاهل به فإنه لا كفارة عليه كما حرمه في الرضوخ وأصلها في مسئلة الاستيفاء من الحائل لانه سيف الامام  
 وآله سابقا له (و) لا يشترط في وجوبه المباشرة بل تجب وان كان القاتل (متسببا) كالذكر والامر به بل  
 لا غير وشاهد الزور وحافر بئر عدونا ولو حصل الردى بدم موف الحافر صلى الاصح لان اسم القاتل يشمل  
 الامر من قتلهم بالآية وبالقباس على وجوب الدية \* (تنبية) \* الشرط كالسبب وان حمل قوله  
 منسب على الاعمال الشريفة في عبارته وتقدم أوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة  
 وانما تجب الكفارة على من ذكر (بقتل مسلم) ولو كان (بدار الحرب) وان لم يجب فيه القصاص  
 ولا الدية لآية الثانية المتقدمة فقد مر فيها ان من قوّم بمعنى في قوم كما قاله الشافعي تبعه الا بن عباس رضى الله  
 تعالى عنهم ولان دار الحرب لانهم ردوه وسبب العصمة وهو الاسلام فأنهم وسواه من كفره أو نترس به العدو أم لا  
 (و) يقتل ذمى ومسلمة آمن لآية الثانية فان الذمة والعهد من المواثيق (و) يقتل (جنين) مضمون بالقرة  
 أو غيره هالانه آدمي موهوب وبذلك انقضى عر رضى الله عنه (و) يقتل (عبد نفسه) لعموم الآية وقوان  
 كانت القيمة لا تجب فيها عليه لانهم لو وجبت لوجب له بخلاف الكفارة فانها في الله تعالى واذا وجبت في  
 عبد نفسه ففي غيره أولى (و) يقتل (نفسه) لانه قتل نفس معصومة فتجب فيه كفارة لحق الله تعالى  
 فخرج من تركه أما اذا لم تكن نفسه معصومة بان كانت هدرية فيبقى كما قال الزكشي أن لا تجب الكفارة  
 (و) قتل (نفسه وجه) أنه لا يجب له الكفارة كما لا يجب ضمانها بالمال و (لا) تجب الكفارة بقتل  
 (امراؤ) لا بقتل (صبي حريمين) وان كان يحرم قتلها لان المنع من قتلها ليس لحرمتهما بل لمصلحة  
 المسلمين لئلا يفرقتهم الارثاق فيما (و) لا يقتل مباح الدم كقتل (باغ ورائل) لانهم لا يضمنان فاشبهه  
 المحرم ومرئد وزان محصن بالنسبة لغير المأوى وحرب ولو قتله مثله (ومقتص منه) يقتل المستحق له لانه  
 مباح الدم بالنسبة اليه \* (تنبية) \* لو قتله المستحق لبعضه كان انفراد بعض الاولاد يقتل فأنل أبيهم  
 فلا كفارة عليه قاله المنزلي خلافا لابن الرفعة وقال الزكشي انه المتجرب ويمكن الجمع بينهما بان كلام المنزلي  
 عند ان الباقين وكلام ابن الرفعة عند عدمه فان قتله من لا يستحق له في قتله فعليه الكفارة (وعلى كل  
 من الشركاء) في القتل (كفارة في الاصح) المنصوص لانه حق يتعاق بالقتل فلا ينبغى كالتقصاص فان  
 قيل هلا تبعضت كالدية أحجب بان الدية بدل عن النفس وهى واحدة والكفارة تكفير القتل وكل واحد قاتل  
 ولان فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تبعض والشأنى على الجميع كفارة واحدة كقتل  
 الصيد (وهى) أى كفارة القتل (كقهار) أى كصفة كفارته في الترتيب فيعتق أولان لم يجد  
 فصيام شهرين متتابعين لآية (لكن لا طعام) فيها عند الجزع من الصوم (في الاظهر) اقتصارا على الوارد  
 فيها اذا المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير العتق والصيام فان  
 قيل لم لا حمل المطلق على المفيد في القهار كما فعلوا في قيد الايمان حيث اعتبروه ثم جلا على المقيد  
 أحجب بان ذلك الخافى في وصف وهذا الخافى في أصل واحد الاصلان لا يلحق بالآخر بدليل ان  
 البعد المطابقة في التيمم جلبت على المقيدة بالرافق في الوضوء ولم يحصل اهمال الرأس والرجلين في التيمم

على ذكره في الوثيقة وعلى هذا الزمان قبل المصوم أطعم من ركنه كغائث مصوم رمضان والثاني ينقسم ستمين  
مسكياً ما كان لها من \* (تنبيه) \* القول في صفة الرقبة والصيام والاطعام على القول به على ما سبق في كتاب  
الكفاية (خاتمة) لا كثرة على من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله ما وإن كانت العين جارة لأن ذلك لا يفتي  
إلى القتل غابراً ولا يرد له كما كتب. أتى أن شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا

### \* (كتاب دعوى الدم) \*

أى القتل وسببه لازمه غالباً (والقسامة) وهي بفتح القاف اسم للإيمان التي تقدم على أولياء الدم  
مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للأولياء ود كرى الباب أيضاً لشهادة على الدم واستعنى عن  
الترجيح له لأن الدعوى بالدم تستبج الشهادة واستغنى الباب في الحرر بحديث البيهقي - على المدعى  
واليمين على المدعى عليه إلا القسامة وفي أسناده لين وأول من قضى بين الوليد بن المغيرة في الجاهلية  
وأقرها الشارع في الإسلام (بشرط) لكل دعوى بدم أو غيره كغصب وسرقة وإتلاف - متسرط  
أحداً (إن) تكون معلومة غالباً (بفصل ما يدعيه من عدد ونسأ) وشبهه (و) من (الفراد  
وشركة) وردد الشركة في قتل يوجب الدية لا اختلاف الأحكام بذلك نعم إن قالوا لهم لا يردون على  
عشرة مثلاً - دعواهم وأوطأ البجعة المدعى عليه فإن كان المدعى عليه بعشر الدية فإن أوجب  
القول لم يجب في الأصح بيان عدد الشركة \* (تنبيه) \* قال الماوردي يستغنى من وجوب التمسك بل  
الصهر فلو ادعى على سائر أنه قتل أباه ثلاثاً لم يفصل في الدعوى بل يسأل السائر ويعمل بمقتضى  
بيانه وهذا هو الظاهر وإن قال في المدالب أم لا فإنه يفتقر - (فإن أطلق) المدعى في دعواه قوله  
هذا قتل أبي (استفصاه القاضي) ندباً عما ذكر ليصح بتفسيره دعواه وإن اقتضى كلام المصنف  
الوجوب بقوله كيف قتله عداهم خطأ أم شبهه عدوان فمن نوعاً نهى سأل عن - فنهى لأنه تناقض  
عن - فنهى الدعوى (وقيل) لا مدعى يستفصل القاضي الال (بعرض عنه) لأنه ضرب بين  
المتأقين ومنع الأول كونه تلقيناً بل المتأقين أن يقول قتل عدواً أو خطأ أو شبهه - (و) تأنيهاً  
تكون ملزمة فلا تنقسم دعوى به فتشأ أو يبره أو اقترابه حتى يقول المدعى وقبضه بإذن الواهب ويحكم  
البائع أو المقر التسليم إلى (و) ثالثاً (إن يعي) المدعى في دعواه (المدعى عليه) وأخيراً كان أوجباً  
معينا كالأثر الحامض (ولو قال قتل أحدكم) داه وكروا وطالب تحالفهم (لم يحافهم القاضي في الأصح)  
لأنهم لم يكلوا دعوى ديناً على أحد وجابن والثاني يحافهم وجزم به الشيخان في مسقطات المأثور قال الأسدي  
وغيره وهو خلاف الصحيح فقد مر أول الباب أنه لو قال قتل أحدكم أو لا وطالب من القاضي تحالف كل  
واحد لم يجب لادعاهم بسبب ما وقع فيه الرافعي هنا أن الغزالي في الوجوب يزدكرهنا كذلك وهو ممن  
يصح سماع الدعوى على غير المعين نقله ذاهلاً عامراً به وجميع شيوخ بين المأثورين بأن ما في أول  
الباب عدم المأثور وهو ما جرى عليه المصنف هنا وما في مسقطات المأثور عند وجوب المأثور وعلى  
هذا فإن لكل واحد منهم عن اليمين بذلك لو في حقه لأن نكوله يشعر بأنه القاتل فلو لم يكن  
عليه فلو نكوا كما كان عن اليمين أو قال عرفت أنه تعيينه ويقسم عليه لأن المأثور حاصل في حقه -  
جميعاً وقد ينهله به - لا يشبه أن القاتل هو الذي عينه ولا يخص الوجهان المذكوران بدعوى  
الدم (و) حينئذ (يجريان في دعوى غصب وسرقة وإتلاف) ونحوها إذا سبب ليس له صاحب الحق  
فيه اختيار والمباشر له يقصد السكتان فاشبه الدم \* (تنبيه) \* ضابط محال الخلاف أن يكون  
سبب الدعوى يتفرده المدعى عليه فيقول تعينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات  
لأنها تنشأ باعتبار المتعاقدين وشأنها أن يضبط كل واحد منهما صاحبه \* (فرع) \* لو نشأت الدعوى  
عن معاملة وكيله أو عبده المأذون ومات أو صدرت عن مورثه قال الباقرى لا يحل إجراء الخلاف

للمدعى واحتمل أن لا يجزى لان أصلها مع الهم قال ولم أر من نعرض لذلك اه واجزاء الخلاف  
 أوجه (و) رابعها ما تضمنه قوله (انما نسمع) الدعوى (من مكاف) أى بالغ غافل حابه الدعوى  
 فلا نسمع دعوى صبي ولا يجنون ولا بضر كونه سبياً أو مجنوناً أو مجنونة حاله القتل اذا كان بصغة السكال  
 عند الدعوى لانه قد يعلم الحال بالانماع ويمكنه أن يخالف في مظنة الخلف اذا عرف ما يخلف عليه باقرار  
 الجاني أو سماع كلام من يثق به كالأشترى عينا وقبضها فادعى رجلاً ملكها فله أن يخلف أنه لا يلزمه  
 التسليم اليه اعتماداً على قول البائع \* (تنبيهه) \* أنهم لشروطه التكليف ان السكران المتعدي  
 بسكره لا تصح دعواه فانه عنده ليس بمكاف كالمزك في الطلاق واللاستثناء كما استثناء في الطلاق ويحجب  
 بانه سكت عنه هنالماعلم من هنالك وانه لا يشترط في المدعى الرشد فنصح دعوى السفيه كما صرح به في  
 المحرر ~~لا~~ لا يقول في الدعوى وأستحق نسليهم ذلك بل يقول تسليهم الى ولي (ما نزم) فلا نسمع  
 من حربي لانه لا يستحق فصاحوا ولا غيره قال في المهمان وما ذكره الشبخان من ان دعوى الحربي لا نسمع  
 فهو ل عن قواعد مذكورة في السير فقد نصوا هنالك على ان الحربي لو دخل بلان وأودع عندنا مالا ثم  
 عاد للاستبطان لم ينقض الامان فيه على الصحيح وذ كر مسائل من ذلك واهذا قال الزركشي ان الصواب  
 حذف قيد الالتزام ويحجب عن قول صاحب المهمان بان ما هنا في حربي لأمان له وما في السير في حربي  
 له أمان فلا مخالفة وعن قول الزركشي بان المراد بالالتزم من له أمان فيدخل المعاهد فانه لا توقف في  
 سماع دعواه بماله الذي استحقه على مسلم أو ذمي أو مسلمان مثله ولا في دعواه دم مورثه الذي أو  
 المستأمن (و) خامسها ان يكون الدعوى (على) مدعى عليه (مثله) أى المدعى في كونه مكافاً فلا تصح  
 الدعوى على صبي ومجنون بل ان توجه على الصبي أو المجنون حق مالي ادعى مستحقه على وليهما  
 فان لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهما كالدعوى على الغائب فلا نسمع الا ان يكون هنالك بينة ويحتاج  
 معه الى بين الاستظهار كما سبأني ان شاء الله تعالى في باب القضاء على الغائب فعلم من ذلك أنه لا تنافي بين  
 البابين فماذا يحمله عند حضور وليهما وما هنالك عند غيبته \* (تنبيهه) \* دخل في المكاف المحجور  
 عليه بالسفه والفساد والرق فتسمع الدعوى عليهم فيما يصح اقرارهم به فتسمع الدعوى على المحجور عليه  
 بالسفه بالقتل ثم ان كان هنالك لوث سمعت مطلقاً سواء كان عمداً أم خطأ أم شبهة عد وان لم يكن لوث فان  
 ادعى ما يوجب القصاص سمعت لان اقراره به مقبول وكذلك الحد الفسف فان أقر أمضى حكمه وان  
 نكل حلف المدعى واقتصر ان ادعى خطأ أو شبهة عد لم تسمع اذ لا يقبل اقراره بالانلاف وتسمع على  
 كل من المحجور عليه بفاس أو روق فيما يقبل اقراره فيه وسببنا ان شاء الله تعالى نقرر ذلك في  
 الدعاوى وأما كونه ملتزماً فليس في المحرر والمشرحين والروضة هنا تعرض له وانما فيها اشترط  
 التكليف خاصة لكان اذا شرط الالتزام في المدعى في المدعى عليه أولى قال الزركشي والظاهر انه  
 ليس بشرط هنا أيضاً كما سبق اه ويحجب عنه بما مر فنصح الدعوى على المستأمن وأما الحربي فان  
 لم يلزمه المدعى به لا تلافه في حال حرايته لم يسمع وان أتلفه في حال التزامه سمعت وهو اذ ذلك ليس  
 يجزى (و) سادسها أن لا تناقض دعوى المدعى وحيدته (لو ادعى) على شخص (انفراده بالقتل ثم ادعى  
 على آخر) انه شريكه أو منفرد (لم تسمع) الدعوى (الثانية) لما فيه من تكذيب الاولى  
 ومناقضتها وسواء أفسم على الاولى ومضى الحكم فيه أم لا \* (تنبيهه) \* قد يفهم كلامه بقاء  
 الدعوى الاولى بحالها وفيها تفصيل وهو أنه ان كان قبيل الحكم به لم يمكن من العود اليها كما جزما  
 به في الروضة وأصلها لان الثانية تكذبها وان كان بعده ممكن من العود اليها الا أن يصرح بانه ليس  
 بقاتل ومجل مدم سماع الثانية ما اذا لم يصدق الثاني فان صدقه فهو مؤخذ باقراره وتسمع الدعوى  
 عليه على الاصح في أصل الروضة لان الحق لا يبعد وهما (أو) ادعى (عمداً وصفه بغيره) من خطا

أوشه عدا وعكسه، يقال الوصف عدا (لم يمال أحد سوى) وهو دعوى القتل (في الظاهر) لأنه قد بان ما ليس به عددا وعكسه، ويقتضيه عدم نفسه به، ويتفق حكمه، والثاني يقال لأن دعوى القتل إما أن تكون بغيره أو بغيره العاقلة (تنبيهه) \* ظاهر كلامه به على الأول عدم احتياجها إلى تجديده دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المستصر ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من شروط دعوى الدم شرع في المترتب عليها وهي القسامة معرضاً لها فقال (وأثبت القسامة) وسبق تفهيمها (في القتل) لأنفس لافي غيره من جرح أو إتلاف مال كما سيأتي وبه يركون القتل (يُعلم) أي مكان (لوث) بالثلاثة (وهو) أي اللوث أغرة القوة ويقال الضعف يقال لاث في كذا أي تكلم بكلام ضيف وإصلاحاً (قريبه) حالية أو مبالغة (أمدق) أي يدل على صدق (المدعي) بأن يعاب على العان صدقه وفسر القريبه بقوله (مان) أي كان (وجد قتيلاً) أو به شبه كراهية إذا تخفى موته (في محلة) منفصلة تلك المحلة عن بلاد كبير كما في الروضة وأصلها ولا يعرف قاتله ولا يئمة بقتله (أو) في (قريبه) معبرة لأعدائه سواء في ذلك العداوة الدينية والدنيوية إذا كانت تبعث على الانتقام بالقتل ولم يسألكم في القريبه غيرهم لاحتتمال أن القاتل قتلته وهل بشرط أن لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرية على قارة العاريق وكان يمارقها المسافرون والمجاززون فلا لوث أولاً بشرط وجهان أحدهما في الشرح والروضة الثاني لكن المصنف في شرح مسلم حتى الأول عن الشافعي وقربه في الماهيات وقال البلغيني أنه المذهب المنته مد والمراد على كلا القولين غيرهم من لم تعلم صدقته لاقتيل ولا كونه من أهله كما قاله ابن أبي عسرون \* (تنبيهه) \* قول المصنف لأعدائه يقتضي اعتبار عداوتهم لاقتيل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته (فروع) لو أورد أهل المحلة أو القرية بحيث لا يندفعها غيرهم لم بشرط العداوة كالمصرح به الغزالي في فوائده واستناده ابن الروضة والمرجوح بقرب القرية كمن هو فيها لا يمكن هناك معاصرة أخرى ولا من يقيم بالعصاة قال الأديني وبشبه اشتراط أن لا يكون هناك طريق جادة كثيرة الطوافين ولو وجد قتل بين قريتين أو قبيلتين ولم يعرف بينهما وبين أعداءهما عداوة لم يحصل قربه من أحدهما لو نكحها بقوله الرابع عن المدوني وأقره ولو وجد بعض قتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لا عداوة له الآخرين دلاوي أن يهين ويقسم وله أن يدعى عليهم أو يقيم (أو) وجد قتل (تفرق) جمع كان ازدحماً على أبواب الكعبة ثم تفرقوا عن قتل العان أنهم قتلوه ولا بشرط هما كونهم أعداء لكن بشرط أن يكونوا محصورين بحيث يصور اجتماعهم على القتل قال الرادى في قال والالم تسمع الدعوى ولم يقسم ولو ادعى على عدد منهم يتصور اجتماعهم على القتل قال الرادى في أن تسمع ويمكن من القسامة قال الأديني وقد صرح الرادى بقتضى ما قاله الرادى ونفسه من النص ثم قال وقال ابن سيرين لا يقبل لأن شرطه أن لا يخالطهم غيرهم فإذا أضرأ البعض خالطهم اه وهذا مما يأتي على ما في شرح مسلم وأما على ما في الروضة فلا تضر المحالطة \* (تنبيهه) \* لا بشرط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح لأن القتل يحصل بالخطى وهو الرضا ونحوه ما إذا طهر أنه قام مقام الدم ولو لم يوجد أثر أصلاً فلا قسامة على الصحيح في الروضة وأصلها وإن قال في الموهمان أن المذهب المهرص وقول الجمهور وثبوت القسامة (ولو تقابل صفان اقتال) واقتتلوا (وانكسروا عن قتل) من أحدهما طرئاً كما قاله بعض المتأخرين (فإن النجم) أي احتمالاً (قتال) من بعضهم لبعض أو لم يلحقهم ولكن وصل سلاح أحدهما الآخر كما في الروضة وأصلها وإن كان كل منهما يلزمه ضمان ما أتاه على الآخر كما قاله الفارقي (ولو في حق) أهل (الصف الآخر) لأن الظاهر أن أهل صفه لا يقتلونه سواء أو حذر الصفين أم في صف نفسه أم في صف غيره

(والا) بان لم يلزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما لآخر فلوث (في حق) أهل (صفته) أي  
 القاتل لان الظاهر أنهم قتالوه (وشهادة العديل) الواحد (لوث) لحصول القاتل بصدقه قال في  
 المطالب ولا بد من البيان فقد يظن ما ليس بلوث لونا (تنبيه) قضية كلامه اعتبار صبغة الشهادة  
 عند حاكم بعد دعوى وابس مرادا في أصل الروضة سواء تقدمت شهادته على الدعوى أم تأخرت  
 ذكره الرازي بحثا وقال في لفظ الوجيز اشعار به وقال الباقي انه مقتضى كلام الشافعي والاصحاب  
 لكن يشترط في شهادته البيان فقد يظن ما ليس بلوث لونا \* (تنبيه) انما تكون شهادة العديل لونا في  
 القتل العمد الموجب للفصل فان كان في خطأ أو شبهة عمد لم يكن لونا بل يختلف معه عيننا واحدة  
 ويستحق المال كما صرح به المارودي وان كان عمدا لا يوجب قصاصا كقتل المسلم الذي يفسكه محكم  
 قتل الخطأ في أصل المال لا في صفته (وكذا عبيد أو نساة) أي شهادتهم لوث لان ذلك يفيد غلبة الظن  
 \* (تنبيه) تعبه به بالجمع يخرج الاثنين وليس مرادا فان الذي في الشرح والروضة عن التهذيب  
 ان شهادة عبيدين أو امرأتين كشهادة قاطع بل في الوجيز ان القياس ان قول واحد منهم لوث  
 وعابه متى الحارر الصغير ونقله في الآثار عن اختيار الامام وهو الظاهر وسواء في شهادة من  
 ذكر جاؤا بجمعة أو متفرقين (وقبل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطئ حال الاجتماع والاصح  
 المنع كما اقتضاه كلامه وصرح بتصححه في أصل الروضة لان احتمال التواطئ كاحتمال الكذب  
 في شهادة الواحد وقد حكي الرازي في شهادتهم اذا جاؤا دفعة واحدة من أشهره المنع وأقواها انه لوث  
 واقتصر في الروضة على الاصح بدل الاقوى وهذا كما اذا شرطنا التعمد فان لم نشترطه فلا خلاف  
 في أنه يكفي فيهم متفرقين وبجمعة من هذين ما قبل روايته وأما غيره فلا بد فيه من جمع كما قال (وقول)  
 أي اخبار (فسقة وصبيان وكفار لوث في الاصح) لان الغالب ان اتفاق الجمع على الاخبار عن الشيء  
 كيف كان لا يكون الا عن حقيقة والثاني المنع اذا اعتبر بقولهم وصححه الباقي والثالث خص المنع  
 بالكفار \* (تنبيه) لا فرق على الاول بين ان يخبروا بجمعة من أو متفرقين على الخلاف المتقدم  
 ويشترط في اخبارهم البيان كما مر ومن اللوث اعم الخاص والعام بان فلانا قتل فلانا كما نقله عن  
 البغوي وأقراء أو زوى في موضعه رجل يترك من بعده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه المخط  
 بدم أو على ثوبه أو بدنه أو ماله يمكن قرينة تعارضه كأن وجد بقربه سبع أو رجل آخر مول ظهري  
 أو غيره مول كما في الانوار فلا يكون لونا في حقه ومنه اخبار عدل ان فلانا قتل أحد هذين فلا يولي ان  
 يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه بخلاف ما لو أخبر ان فلانا قتل أحد هذين فلا يكون  
 لونا لانه لا يقع في القلب صدق ولي أحدهما ويؤخذ من هذه الامة انه لو كان واحدا ما كان  
 لونا وبه صرح ابن يونس قال ابن الرزمة ويقوى ما قاله ماله كانت دينهما متساوية قال الاسنوي ويؤيده  
 ما لو عجز الشهود عن تعيين الموصفة فإنه يجب الارش لانه لا يختلف باختلاف محلهما وقدرها  
 بخلاف القصاص لتعدد المماثلة وما لو شهدا انه قطع يد زيد ولم يعينا وكان زيد مقطوع اليدين  
 فان الدية تجب لا القصاص لما مر ولو كان مقطوع واحدة تزل على المقطوعة كما صوب المصنف  
 الجزم به وقول الجروح جرحي فلان أو تلتني أو دعى عنده أو نحو ذلك ليس بلوث لانه مدع فلا يثبت  
 قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فية قصدا هلا كما ثم شرع المصنف في مسقطات اللوث وهي متعددة ذكر منها  
 ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك بقوله (ولو ظهروا لوث) في قبيل (فقال أحد ابنه) مثلا  
 (قتله فلان) وظهر عليه لوث (وكذبه الاسنوي) فقال لم يقتله (بطل اللوث) لان الله تعالى أجرى العادة  
 بحرص القريب على الشفيع من قاتل قريبه وانه لا يبرئه فعارض هذا اللوث فسد قطعا فلا يختلف المدي  
 لا تخبر عن القتل بالتكذيب الدال على أنه لم يقتله وفرق بينه وبين من لو ادعى أحد وارثين دية لوارث

وأقامه شاهد أو كذبه الآخر حيث لا يمنع تكذيبه مخالف المادى مع الشاهد بأشهاد الشاهد حجة فى  
بفساهاوى بحجة وان كذب الآخر والأوثابى بحجة وانما هو مشير لعل فيه بطل بالتكذيب قال الباقى  
وماله اذا لم يثبت الاوث بشهادة واحد فى خطأ أو شبهة بعد والام بطل بالتكذيب أحد ما أقامه وفيه كمال  
ابن شهاب بنظر قد مر أن شهادة العدل انما تكون لو تافى قتل المعد (وفى قول لا) بطل حقه من الاوث  
ورحمه الباقى كسائر الدعاوى لا يسقط حق المادى بالتكذيب أحد الوارثين وعليه فيجوز المدعى بحسب  
يعيدوا بذمة من الدية (وقيل لا بطل) الاوث (بشكيب فاسق) لان قوله غير معتبر فى الشرع  
والاصح المنصوص أنه لا فرق بينه وبين العدل لان قبول الفاسق فيما يسقط حقه مقبول لا لظن انهم  
ما قبل قبله الشاهى رضى الله تعالى عنه فى المختصر وقوله وهو عدل أجيب بان مراده بالعدالة كونه  
من أهل القبول فلا يكون مغبرا ولا مجنونا \* (تنبيه) محل الخلاف بالنسبة الى المدعى أمابا لان الاوث  
بالنسبة الى المكذب فلا خلاف فيه كما صرح به فى البيان وغيره قال الباقى وبطل ايضا فى المعبر لاقى أهل  
ماله ونحوهم ثبت فى حقه لو ثبت من أحد الوارثين واحد منهم وكذب الآخر وعين غيره ولم يكذب أحد  
فيما قال ولا يعلل حق الذى كذب من الذى عينه قطعه لبقاء أصل الاوث وانخرامه اتماما فى ذلك المعين الذى  
تكاذب فيه وادهم تصوير المصنف بالتكذيب أنه لو قال الآخر لا أعلم أنه قتله لا يثبت الاوث وهو كذلك  
قاعا كما قاله ابن الرومة وان سكت ولم يكذب ولم يصدق لم يعلل ايضا كفى المعتد وغيره (ولو) لم يتكذب  
امما القتل متلايل (قال أحدهما قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الآخر) قتله (مجهول ومجهول)  
عندى (حاف) كل منهما (على من عينه) منه الدلائل تكاد بينهما لاحتمال أن الذى أبهم ذكره  
الذى عينه الآخر وكذلك باعكس (وله) أى لكل منهما (ربيع الدية) لاعتراضه بان الواجب عليه  
نصفها وحده منه نصفه ولو وجعها وقال كل منهما ما بان الى أن الذى أبهم هو الذى عينه أنى ولكل أن  
يقسم على الآخر وبانذ ربيع الدية وهل يحاف كل منهما الى المرة الثانية بحسب عينها وأصفها فيه خلاف  
ويؤخذ مما سياتى فى ترجيح الثانى ولو قال المجهول غير من عينه أنى رد كل منهما ما أشده لتكاذبهما ولو  
منهما تخلف من عينه وان قال ذلك أحدهما وصاحبه وسده ما أشده وصاحبه أو يحلف من عينه ولو قال  
أحدهما قتله زيد ومجهول الآخر لزيد وحده أقسم على زيد لانه اتهمه عليه وطالبه بالنصف ولا يقسم  
الاوّل على عمر ولأن أحدهما كذب فى الشركة ولا يؤل تخلف عمر وفيما بطلت فيه القسمات ولنا فى تخلف زيد  
فيه ثم شرع فى الامر الثانى من مسألة مات الاوث وهو اسكار المدعى عليه المشاركة المذكورة بقوله (ولو أسكر  
المدعى عليه الاوث فى حقه فقال) قبل ان يقسم المدعى (لم أكن مع) القوم (المترقبين عنه) أى  
القتيل (مدق بيمنه) لان الاصل براءة دمه من القتل وعلى المدعى البيينة على الامارة التى يدعيها روى  
عدلان كذا كره القاضى الحسبى فان لم يكن بينه مخالف المدعى عليه على نفه أو سبها الاوث و بين مجرد  
الدعوى \* (تنبيه) لو قال كنت غائب وقت القتل فعلى المدعى البيينة فان أقام كل بيينة قدم بيينة الغيبة  
لزيادة علمها كفى التهديب قال فى الروضة كلها هذا عندنا فتافها على حضوره من قبل ولم يبين الحكم  
من عدم الاتقى وحكمه التعارض ثم شرع فى الامر الثالث من مسألة مات الاوث وهو خور الاوث باطل  
القتل بقوله (ولو ظهر لوث) فى قتل اسكن (ماصل) أى مطابق (قتل دون) تقييده بدقة (بعد وضحا)  
وشبهه بعد (فلا قسمات) حيثئذ (فى الاصح) لان مطابق القتل لا يعلل دمه بالبنية القاتل بل لا بد من  
ثبوت العمد ولا مطالبة العاقل بل لا بد أن يثبت كونه خطأ أو شبهة بعد والثانى نعم صيانة عن الاضرار ورجمه  
فى المطالب وعلى هذا يحكم بالانحاف حكما وهو الحاصل لانه المتحقق لكن تكون الدية فى ماله لا على عائلته  
\* (تنبيه) أطلق المصنف تملاق وتصوره مشكل فان الدعوى لا تسمع الا مفصلة كما سبق وجعله  
الراى فيما اذا ادعى الولي وفصل وظهرت الامارة فى أصل القتل دون صفته قال وكذا اذا وقعت الدعوى



معاقة بوزنهما وطهر اللوث في ملاقى القتل فيجىء فيه هذا الخلاف أيضا واعلم أن القسامة من خصيصة  
قتل النفس (و) حينئذ (لا يقسم في) مادون النفس من قطع (طرف) على الصحيح ولو بلغ دية  
نفس وجرح (وانتلاف مال) بل القول في ذلك قول المدعى عليه بيمينته ولو نال قتله لوث لأن النص  
وردد في النفس حرمتها فلا يمتد إلى مادونها كما اختصت بالكمفارة \* (تنبيه) \* كلام المصنف ناظر عن  
عبارة الحرر فإنه قال ولا قسامة في الجراحات وقطع الأطراف والاموال فاسقط المصنف الجراحات ولو نال  
ولا يقسم فيما دون النفس كما قدرته في كلامه لشمها وكان أنحصر وعدم القسامة في المال يجوز به وفي  
الأطراف على الصحيح كما قدرته في كلامه أيضا وإن شمر كلامه بالنسبة بينهما ثم استثنى من عدم القسامة  
في المال الرقيق فقال (الأنفي) قتل (عبد) أو أمة مع لوث فيقسم السبيد على من خذله من حر أو  
رقيق (في الاطهر) بناء على أن بدل الرقيق تحمله العاقلة ومنهم من قطع به حرمة النفس كالفصاص  
والثاني لا قسامة فيه بناء على أن بدله لا تحمله العاقلة فهو ملحق بالبهائم \* (تنبيه) \* جريان الخلاف  
لا فرق فيه بين كونه ذنا أو مدبرا أو كتابيا أو ثملا ولا يتم شرع في صفة القسامة بقوله (وهي) أي القسامة  
(أن يحلف المدعى) الوارث ابتداء (على قتل) النفس ولو نال ذمة كأم أو ذمى (ادعاء) مع وجود الماوث  
(خمسین بیمنه) ظهير الصحيحين عن سهل بن خبيثة قال انطلق عبد الله بن سهل ويحيى بن مسعود إلى خيبر  
وهو يومئذ صلح فنفرا فأتى يحيى بن مسعود إلى عبد الله بن سهل وهو ينشط على دمه فقتلوه فدفنوه ثم قدم المدينة  
فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ويحيى بن مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب  
عبد الرحمن يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم كبر كبر وهو أحدث القوم فسكت فسكاهم وأنكر اليهود  
القتل فقال صلى الله عليه وسلم أتحملون رخصة فون دم صاحبكم وفي رواية يحلفون خمسین بیمنه  
ويستحفون دم قاتلهم أو صاحبكم قالوا كيف تأخذ بقول كفارة قتله النبي صلى الله عليه وسلم وهذا  
مخصص لظهير البقيينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وقيل إن الخمسين تقسط على المدياة الكاملة  
فيحلف في المرأة خمسة وعشرين بيمنه وفي اليهودي والنصراني سبعين وعشرين وصورة التعدد أن يأتي  
الحالف بالثمن خمسین مرة يأتي بعد كل مرة منها بما تقدم اشتراطه لأنه يأتي به بعد ثمنها لأن ذلك تكرير  
للقسم لا لليمين ذكره في المطالب عن نص الشافعي وبمثل صرحوا في اللعان وهل بشرط أن يقول في  
اليمين ودفن له وحده أو مع زيد أو عدا أو خطا أو شبهة أو لا وجهان أو وجههما الثاني بل هو مستحب لأنه  
يذكر ذلك في دعواه والخالف يتوجه إلى الصفة التي أحاطها الحاكم عليها فيقول والله لقد قتل هذا ويشير إليه  
أن كان حاضرا ويرفع في نفسه أن كان غائبا أو يعرفه بما يتنزه من قبيلة أو حرفة أو لقب \* (تنبيه) \*  
احترز بقوله المدعى عن المدعى عليه فإنه لو حلف ما ابتداء حيث لا لوث أو عند تكول المدعى مع  
الماوث لا يسمى قسامة فإنما اعتدنا الإيمان التي يحلفها المدعى ولا بد أن يكون اليمين في جهة المدعى ابتداء  
حتى لو كانت اليمين في جهة المدعى عليه ابتداء ثم ردها على المدعى وحلف لا يسمى قسامة أيضا كما  
قد بينه كلامه وقد بين المدعى أيضا بكونه وارثا احترازًا عن صورة هي ما لو أوصى للمستهول ولده سيدها  
بقسمة عبده المقتول وهناك لوث ومات السيد قلها الدعوى على النص وليس لها أن تقسم في الاطهر  
وإنما الذي يقسم هو الوارث وقوله على قتل أو رده عليه الجنين فإنه يقسم عليه ولا يسمى قتيلا إذ لم يخفق  
حياته واجيب بأن منعه التبرؤ للحياة في معنى القتل وأورد عليه أيضا قد الملقوف فإنه يقسم فيه مع  
أنه لا يخفق فيه حاله القتل حياة مستقرة وأجيب بأن المراد تحقق الحياة المستقرة في الجمله وقد تحققت  
قبل ذلك ويندب لغيره أن يحذر المدعى إذا أراد أن يخاف ربه أمره بتقوى الله عز وجل ويعرف عليه أن  
الذي بشرت به بعد الله وأيمانهم شكاظيل الآتي ويعرفه اسم اليمين الفاجرة والقول في تعليق اليمين زمانا  
ومكانا ولغظائره ما سبق في الأمان ومنه ما هو مخزى الدعوى والبيّنات (ولا يشترط والانتها) أي

الاعمان فلو خلفه القاضى خسين عينا في خسين يوما مع (على المذهب) لان الاعمان من جلس المحج  
 والخج يجوز نفريتها كالمشهد الشهود متفرقين وقيل بشرط لان له والاولا ان في الزجر والردع وهذا هو  
 الاشبه في الامان وفرق الاول بينهما بان الاعمان اولى بالاحتياط لانه تتعلق به العقوبة البدنية ويحمل به  
 النسب وتشمع القاضى (ولو غفلها) أى الاعمان (جنون) من الخائف (أو غشاء) منه (بني)  
 اذا اتفاق على ما مضى ولا يجب الاستئناف اعم على عدم اشتراط الوالدة فظاهر وأما على اشتراطها فافهم  
 العذر وهذا بخلاف ما لو عزل القاضى أو مات في خلاها فإنه لا يبنى بل يستأنف الا ان عاد العزل قبلى  
 المدعى بناء على أن الحاكم يحكم بعلمه وانما يستأنف فيما اذا ولى غيره تشبيها بما عزل القاضى أو مات  
 بعده سمع البيعة وقبل الحكم وبالأوامر شاهد واحد وأراد أن يحلف معه ف عزل القاضى وولى آخر  
 لابد من استئناف المدعى والشهادة (ولو مات) الولى المقسم في اتناه الاعمان (لم يبن وارثه) بل  
 يستأنف (على الصحيح) المخصوص لان الاعمان كالخعة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحد شيئين غيره  
 وليس كما لو أقام شاعر البيعة ثم مات حيث يضم وارثه اليه الشرط الثانى ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد  
 مستقلة بدليل انه اذا انضمت اليه البيعة فحكم به بخلاف اعمان القسامة لاستقلال لبعدها بدليل  
 انه لو انضم اليه شاهد فحكم به - وما والى الثانى يبنى لانا اذا كان نبي عين بعض الورثة على بعض في  
 توزع القسامة عليهم فبناء الوارث على عين المورث أولى أما اذا تمت اعمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه  
 بل يحكم له كالأوامر بيعة ثم مات وأما وارث المدعى عليه فيبنى على اعمانه اذا تداخل وانه الاعمان وكذا يبنى  
 المدعى عليه لو عزل القاضى أو مات في خلاها وولى غيره والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن عين المدعى  
 عليه لا تفتى بفسخها وعين المدعى لا تثبت فيتوقف على حكم القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بمجبة  
 أثبت عند الاول \* (تنبيه) \* عزل القاضى وموته بعد تمام الاعمان كهما في أنهما في طرف المدعى  
 وطرف المدعى عليه فبأنى فيه مامر (ولو كان لاقتيل ورثة) خاصة اثنان فأكثر (ورثة) أى الاعمان  
 الجسون عليهم (بحسب الارث) لان ما ثبت باعنائهم يقسم بينهم على فرائض الله تعالى فوجب أن يكون  
 اليهم كذلك وخرج بقولنا خاصة مالم يكن هناك وارث غير حائر وشريكه بئ المال فان الاعمان لم توزع  
 بل يحلف خسين عينا كالموتى بكل بعض الورثة أو غاب يحلف الحاضر خسين في زوجته بنت تحلف لزوجها  
 عشر والبنات أو بعين يجعل الاعمان بينهم ما أخماس الانسواء ما أخوة ولا زوجة منها واحد ولا يثبت  
 الباقي بذلك بل حكمه كمن مات بلا وارث وسيأتى حكمه \* (تنبيه) \* قوله بحسب الارث ليس فيه بيان  
 انه بحسب أسماء فرائضهم أو سماءهم وذلك لانه ظاهر أنه في العول كزوج وأم وأختين لابد وأختين  
 لام أمهات من سنة وقول الى عشرة قول تقسم الاعمان بينهم على أصل الفريضة أو على الفريضة وهما  
 وجهان أحدهما كما في الحاوى الثانى فصاف الزوج على هذا خمس عشرة وكل أخت لاب عشرة وكل  
 أخت لام خمسة والام خمسة وفي صور والجد مع الاخوة تقسم الاعمان كقسم المال وفي المعادة لا يحلف ولد الاب  
 ان لم يأخذ شيئا وان أخذ شيئا حلف بقدر حقه وظاهر عبارته التوزيع بحسب الارث المحكوم به نازرا  
 وايس مرادا وانما هو بحسب الارث المحتمل فان كانت الورثة ابنا وأختين فلا توزع الجسون بحسب الارث  
 النازر بل يحلف الابن ثلثي الجسون وبأخذ النصف يحلف الخنثى نصف الجسون وبأخذ الثلث ويؤلف  
 الباقى بينهما واضابطا الاحتياط في الطرفين الخائف بالاكثر والاخذ بالانقل (ووجب المنكسر) ان لم  
 تنقسم بمجبة لان اليهم لا تنقسم ولا يجوز اسقاطه لثلاثة قص نصاب القسامة ولو كان ثلاثة بنين حلف  
 كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل عيني (وفي قول) يخرج (يحلف كل) منهم (خسين)  
 لان العدد في القسامة كاليمن الواحدة في غيرها وأجلب الاول بان اليمن الواحدة لا يمكن قسمتها  
 بخلاف اعمان القسامة (ولو نكل) من الاعمان (أحدهما) أى الوارثين (حلف) الوارث (الآخر)

خـسـيـن) يـمـنـاـو أـخـذـحـصـته لـان الـديـة لا تـسـقـى بـأـثـل مـنـها و ما سـبـق مـن تـوزيـع الـإيـمـان مـقـيد بـحـضـور  
 الوارثين وكألهم (و) حيثئذ (لوعاب) أحصدهما أو كان صبياً أو مجنوناً (حلف الإخمين وأخذ  
 حصته) في الحال لان الإخمين هي الحجة فلو كان الوارث ثلاثاً حصبات كانوا أحدهم حاضر وأراد أن يحلف  
 حلف خـسـيـن يـمـنـاـو أـخـذـثـلاث الـديـة فـإذا حـضـر الثـلاثى حـلف خـمـسة وعـشـر مـن وأخـذ الـثـلاث فـإذا حـضـر الثـلاث  
 حلف سبعة عشر ويقاس به ذاع غيره قال الاسنوي وهذا الغمانيج إذا قلنا ان تكذيب بعض الورثة  
 لا يمنع القسامة وهو رأى البغوى فان قاتنا منع وهو الصحيح فحين انتقار الغائب أى وكل الزانص وقد  
 يجاب بأننا حققنا الاستحقاق والاصل عدم المانع فلن وجد عمل بمقتضاء ولو حلف الحاضر أو السكامل ثم  
 مات الغائب أو الناقص دورته الحالف لم يأخذ نصيبه إلا بعد أن يحلف حصته ولا يجب مامضى لانه لم  
 يكن مستحقاً له حينئذ ولويتين أن الغائب كان ميتاً حال الحلف فينبغي كما قال ابن شهاب الأكتفاء بحلفه  
 لانه حينئذ كان هو الوارث فاشبه ما لو باع مال أبيه ظاناً بحياته فبان ميتاً (والا) أى وان لم يحلف الحاضر  
 أو السكامل (سبر للعائب) حتى يحضر والى حتى يبلغ والعجبون حتى يبق فيحلف ما يخصهم من الإيمان  
 ثم ما سبق محله في الإيمان الصادرة من المدعى أما الصادرة من المدعى عليه فإشارتها بقوله (والمذهب  
 أن يمين الشخص (المدعى عليه) قتل (بلاوث) خسون (و) اليمين (المردودة) منه (على المدعى)  
 بان لم يكن لوث أو كان ونسك المدعى عن القسامة فردت على المدعى عليه فنسك فردت على المدعى مرة ثانية  
 خسون (أو) اليمين المردودة (على المدعى عليه) بسبب نسك المدعى (مع لوث) خسون (واليمين)  
 أيضاً (مع شاهد) وقوله (خسون) راجع للجمع كانه رولاً لها فيما ذكر يمين دم حتى لو تعدد  
 المدعى عليه حلف كل خمين ولا توزع على الاظهر بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كل واحد من المدعى  
 عليهم يبنى من نفسه القتل كإيمانه من ان فرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشتهى الواحد لو ان فرد بل  
 يثبت بعض الارث فيحلف بقدر الحصة والقول الثانى يحلف بميتا واحدة في الجميع لان ذلك ليس بمساورد  
 فيه النص بالخمين \* (تنبيه) \* كلامه مشعر بحكاية المذهب في كل من هذه المسائل ولم يحكمه  
 في ال روضة الا في الثالثة وحتى فيما عداها الخلاف قولان أظهرهما أن الحلف خسون واعتد عن  
 المصنف بان حكاية المذهب في مجموع المسائل بالنظر للثلاثة والاحسن في المردودة واليمين نصهما عطفاً على  
 اسم ان قبل استكمال خبره او يجوز عند الكسائى رفع وأطاق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبى  
 أن يقيد بالعمد أما قبل الخطأ وشبه العمد فيحلف مع الشاهد يمين واحدة كالب من تصرع المساوردى  
 في الكلام على أن شهادة العدل لوث (ويجب بالقسامة) من المدعى (في قتل الخطأ أو) قتل (شبه  
 العمد دية على العاقلة) مخففة في الاول مغالطة في الثانى لقبام الحجة بذلك كلوا قامت به بينة فان قبل كان  
 المصنف مستغنياً عن هذا بما قدمه في فصل العاقلة اجيب بأنه انما ذكره هنا للإلتزام بهم أن القسامة  
 ليست كالبينة في ذلك كما انهم ليست كالبينى في العمد فانه لا يجب بها القصاص بل دية كما قال (وفي) قتل  
 (العمد) دية حالة (على المقدم عليه) ولا قصاص في الجديد لخبر البخارى اى ما أنشدوا صاحبكم أو تاذنوا  
 بحرب وأطلق صلى الله عليه وسلم إيجاب الدية ولم يقص ولوصحت الإيمان للقصاص لذكروا وإن  
 القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القصاص احتياطاً لأمراء الديار كالشاهد واليمين (وفي القديم) عليه  
 (قصاص) حيث يجب لو قامت بينة بخبر الصحين اتخافون وتسحقون دم صاحبكم أى دم قاتل صاحبكم  
 ولانها حجة يثبت بها العمد بالاتفاق فيثبت بها القصاص كشهادة للر جاين وأجاب في الجديد عن الحديث بان  
 التقدير بدل دم صاحبكم وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم وعن التعليل بانتفاضها إذا ثبت  
 السرف فبرجل وامرأتين فانه يثبت المال دون القطع واحترز بالقسامة عما لو حلف المدعى عند نسكول  
 المدعى عليه وكان القتل محمداً فانه يثبت القود لانها كالأقرار أو كالبينة والقود يثبت بكل منهما (ولو ادعى)

قتلا (عدا بلوث) أى معه (على ثلاثة حصر أحدهم) فإن اعترف بالقتل اقتص منه وإن أنكر  
(أقسم عليه خمسين وأخذ) منه (ثلاث الدية) من ماله على الجديده أوله أن يقتص منه على القديم  
(من حصر آخر) واعترف اقتص منه وإن أنكر (أقسم عليه خمسين) فى الاظهر كالأول لأن الإيمان  
السابقة لم تتدوله وأخذ منه ثلث الدية (وفى قول) يقسم (خمس أو عشرين) كالأول حصر معاوفوه  
(إن لم يكن ذكره) أى العائيب (فى الإيمان) التى خلفها للعاصم ريد لا قسم للأقول المرجوح كأنه  
عبارة المصنف (والا) بأن كان ذكره فيها (فيبقى) كالجحيم الحرر (الاكتفاء بها) ولا يخاف (بداء  
على صحة القسامة فى غيبة المدعى عليه وهو الأصح) كالأدلة البينة ووجهه مقابلة ضعف القسامة \* (تبيينه) \*  
قصة كلام المصنف أن هذا التقييد مقول الأصحاب راس مرادا وأغما هو بحث للرافعى كما قدرته وسكت  
عن حكم الثالث إذا حصر وهو كالثانى فيما سرفيه ثم ذكر شابا من يخلف فى القسامة فى قوله (و) كل  
(من استحق بدل الدم) من سبيد أو وارث (أقسم) سواء كان مسلما أم كافرا عدلا أم فاسقا محجورا  
عليه أم غيره (ولو) هو (مكانب اقتل عبده) لأنه المستحق لبده ولا يقسم سبيد بخلاف العبد المأذون  
له فى التجارة إذا قتل العبد الذى تحت يده فإن السيد يقسم دون المأذون له لأنه لاحق له ولو عجز المكاتب  
بعد ما أقسم أخذ السيد الفدية كالمولود الذى يولد له بعد ما أقسم أو له وقيل نكوله حاف السيد أو بعده فلا  
لبطلان الحق بالسكول كما حكاه الامام عن الأصحاب وما ذكره عن نص المختصر وجرى عليه المارودى  
وغیره من أن السيد يخلف محمول على هذا التفصيل \* (تبيينه) \* أحترز من استحق الخ عما  
لو جرح شخص مسلما مات ومات فانه لا يثبت وليه القسامة لأنه لا يستحق بدلها بل هو فى المملوك  
وبقوا من سبيد أو وارث عن مسئلة المستولدة السابقة وهى ما لو أوصى السيد المستولدة بفقده عيونه  
المقتول فإن الوصية تصح فإذا مات السيد قبل القسامة فإن المستولدة تستحق القيمة ومع ذلك لا تقسم بل  
الوارث لأن العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المعلقة بالقتل فيرثها كسائر الحقوق  
وإذا ثبتت القيمة صرفها الى المستولدة بموجب وصيته وتحتق بقراده كأنه يقضى دينه (ومن أورد) بعد  
استحقاقه بدل الدم بأن يموت الجرح ثم يرتد وليه قبل أن يقسم (فلا تضل) وعبارة الحرر والأولى ولو  
غيره كان أولى (ثانى أقسامه) اسلم) لأن لا يتوزع فى حال ردنه عن الإيمان الكاذبة ما إذا عاد الى الاسلام  
أقسم أم اذا ارتد قبل موته ثم مات الجرح وهو مرتد فلا يقسم لأنه لا يرتد بخلاف ما إذا قتل العبد وارث  
سبه فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه بالمال لا بالارث (فان أقسم فى الردة  
صح) أقسامه واستحق الدية (على المذهب) لأنه عليه الصلاة والسلام اعتد بإيمان اليهود قتل على أن  
يعين الكافر صححة والقسامة نوع اكتساب للمال ولا يمنع منه الردة كاحتياط قال الرافعى وهو المشهور  
وعن المزنى وحكى قولنا جرحا ومنصورا أنه لا يصح \* (تبيينه) \* محل الخلاف إذا مات أو قتل فى الردة  
فان عاد الى الاسلام اعتد به قتلها ولو ارتد قبل موت الجرح وأسلم بعد موته لم يقسم لأنه ليس بوارث  
(ومن لا وارث له) خاص (لأقسامه فيه) وإن كان هناك لو لم يعدم المستحق المدين لأن دينه لعامة  
المسلمين وتخليفهم غير ممكن لكن ينصب القاضى من يدعى على من نسب القتل اليه وبخلافه فان انكل  
فهل يقضى عليه بالسكول أولا وجهان جزم فى الأول بالأول ومقتضى ما صححه الشبان فى مات بلا  
وارث فادعى القاضى أو منصوره دينه على آخر فأنكر ونكل أنه لا يقضى له بالسكول بل يجزى الجلف  
أوبقر ترجيح الثانى وهو ادوجه

\* (فصل) \* فيما يثبت موجب القصاص وموجب المال من اقرار وشهادة (انما يثبت موجب  
القصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (بأقرار أو) شهادة (عدلين) بهما سابقا فى الشهادتان  
شاه الله تعالى \* (تبيينه) \* أورد على حصره علم القاضى ونكول المدعى عليه وحلف المدعى فانه يثبت

بهما وأوجب عن الثاني برجوعه إلى الإقرار أو اليمين أو بستانته من إطلافة السحر فإنه قد وجب  
 الفصل ومع ذلك لا يثبت باليمين بل بالإقرار فقط ككسائي (و) انما يثبت موجب (المال) من قتل  
 أو جرح خطأ أو شبهة (بذلك) أي إقراره أو شهادة عدلين أو علم القاضي (أو رجل وامرأتين أو)  
 رجل (و يمين) لا بامرأتين و يمين ككسائي في بابيه فإن هذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات  
 ذكرنا هنا تبعاً لما شافى رضي الله تعالى عنه وباتى ثم الكلام على صفات الشهود والمشهد به مستوفى  
 وفي باب القضاء يثبت أن القاضي يقضى بعلمه \* (تنبية) \* قوله والمال هو بالجر عطفًا على القصاص  
 وحيث قد يراد على حصره القصاص في محل اللوث فإن المال يثبت باليمين فقط والمراد باليمين في كلامه الجنس  
 لا الأفراد لما مر من تعدد اليمين مع الشاهد وانما يثبت المال بجرل وامرأتين إذا ادعى به عبثاً فلو ادعى  
 القصاص فشهد له رجل وامرأتان لم يثبت القصاص ولا الدية فإن قيل لو أقام في السرقة رجلاً  
 وامرأتين ثبت الغرم لا القطع فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن الشهادة بالسرقة ترجع مائة وإذا كانت  
 اليمين لا يثبت بها القطع بقي الغرم بخلاف الجنابة فإنها توجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه فلو  
 أوجبنا الدية في العمد أوجبنا فيه خلاف مقتضى الجنابة (ولو عفا) مستحق قصاص في جنابة نوجه  
 (عن القصاص) ليقبل للمال رجل وامرأتان أو رجل و يمين (لم يقبل) أي لم يحكم به بذلك (في الأصح)  
 المنصوص لأن المال انما يثبت بعد ثبوت القصاص ولم يثبت قبلي أن يثبت القصاص ليعتبر العفو  
 والثاني يقبل وصححه الماوردي لأن القصد المال وعلى الأول لو أقام يمينه بعد عفو بالجنابة المذكورة  
 هل يثبت القصاص لأن العفو غير مبرأ أولاً لأنه أسقط حقه ثم أمر من تعرض له والظاهر الأول  
 \* (تنبية) \* محل الخلاف أن أنشأ الدعوى والشهادة بعد العفو أم لا ادعى العمد وأقام رجلاً وامرأتين  
 ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم له بتلك الشهادة لم يحكم له بها قطعاً لأنها غير مقبولة حين أقيمت  
 فلم يجز العمل بها كما لو شهد دعوى أو بعد بشئ ثم بلغ الصبي أو عتق العبد (ولو شهد هو) أي الرجل  
 (وهما) أي المرأتان (بما شئتهما) البياض لم يجب أرشها على المذهب المنصوص لأن الهشم المشتعل على  
 الإيضاح جنابة واحدة وإذا اشتملت الجنابة على ماوجب القصاص احتيل لها فلا يثبت إلا بجمعة  
 كاملة وفي قول يجب أرشها وهو مخرج من نص آخر فيما إذا روي إلى زيد سهما ففرق منه إلى غيره أنه  
 يثبت انطلاقاً الوارد على الثاني بجرل وامرأتين وشاهد و يمين اه والمذهب تقرر بالنصين والفرق  
 أن الهشم المشتعل على الإيضاح جنابة واحدة وفي مسألة مرور السهم حصل جنابان لا تعلق لأحدهما  
 بالآخر ومن ذلك يعلم أن صورة مسألة الكتاب إذا كان ذلك من شخص واحد بجنابة واحدة فإن  
 كان من جنابتين أو من جان واحد في مرتين ثبت أرش الهاشمة بذلك كما نقله في أصل الروضة في الثانية  
 عن بحث الامام مع الرجل والمرأتين ومثله الرجل مع اليمين وتؤخذ الأولى من هذه بطريق الأولى  
 في كلام الوسيط يقتضي القطع بما قاله الامام (وليصرح الشاهد بالمدعى) به بفح العين وجوبا (ولو)  
 قال الشاهد (ضريه) أي الجنبي عليه (بسيوف جرحه) فإن لم يثبت هذا القتل المدعى به لاحتمال  
 أن يكون مان بسبب آخر (حتى يقول) الشاهد (فمنه) أي من جرحه (أو فقله) أو أنه رده  
 أو نحو ذلك كضربه فمن مكانه كقوله الشيطان عن نص المختصر يستتق الاحتمال المذكور (ولو قال)  
 الشاهد (ضرب) الجاني (رأسه) أي الجنبي عليه (فادماه أو) ضرب رأسه مثلاً (فأسال) الضرب (دمه)  
 ثبت بذلك (دائمة) عملاً بقوله بخلاف ما لو قال فسال دمه لم تثبت لاحتمال حصول السبلان  
 بسبب آخر (ويشترط لموضحة) أي في الشهادة بما أن يقول الشاهد (ضربه فأوضح عظم رأسه) لأنه  
 لا شيء يحتمل بعده (وقيل يكفي فأوضح رأسه) من غير تصريح بإيضاح العظم وظاهر الروضة كاشفاً  
 الجرم به وقوله الباقي عن نص الام والمختصر وهو المعتمد لفهوم المقصود بذلك عرفاً (ويجب) على

الشاهد (ببإسماها) أي الموضحة (وقدرها) بالساحة أو بالإشارة إليها إذا كان على رأسه مواضع  
 (ليمكن) فيها (القصاص) فإن لم يكن برأسه الاموضحة واحدة وشهد الشاهد بأنه أوضع رأسه لم  
 يثبت القصاص أيضا لجواز أنه كان على رأسه موضحة صغيرة فوسعها غير الجاني \* (تنبيه) \* افهم  
 قوله ليكن قصاص أنه بالنسبة لوجوب الدية فيه لا يحتاج إلى بيان وهو الأصح المنصوص (ويثبت  
 القتل بالسحر باقراره) من الساحر قال قاتلته بسحري وهو يقتل غالبا فعمد فعليه القودون قال  
 يقتل مادرا وشبهه عد وان قال أشمات من اسم غيره إلى اسمه نطقا ويجب في هاتين السورتين دية في مال  
 الساحر لا على عاتقه لأن اقراره لا يلزمهم إلا أن تصدق العاقلة بالدية عليهم فقوله في الوجيز والدية  
 على العاقلة محمول على هذا والجل على هذا أولى من قول الدميري أنه وهم أو سبق فلم يثبت السحر  
 أيضا باليمين المردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر وينكسر عن اليمين فتدفع على المدعي بناء على  
 الأصح من أنها كالأقرار وقد يقال إن هذه دالة في عبارة المصنف وتجعل قوله باقرار حقيقة أو حكما  
 وإن قال إن سحره كفر فتدل به الآن يتوب ويثني كما قال بعض المتأخرين إن يستفسر إذا قد يثني  
 ما ليس بكفر كفرا ولو قال آذنته بسحري ولم أمرضه نهى عنه فان عاد عزركذا فالأله ولو قيل بأنه يعزر  
 على قوله الأول كما قال شيخنا لم يبعد وإن قال أمرضته عزرك فان مرض به وتأم حتى مات كان لو أنان  
 قامت بيئته بأنه تأم به حتى مات ثم يخاف الولى أنه مات بسحره ويأخذ الدية فإن ادعى الساحر برأه من  
 ذلك المرض واحتمل برؤيه بأن مضت مدة يحتمل برؤيه فيها صدق بيمينه وإن قال قتلت بسحري ولم يمين  
 أحدهما عذر لا تركابه حرما ولا قصاص عليه ولا حد لأن المستحق غير معين \* (تنبيه) \* السحر افسد  
 صرف النوى عن وجهه يقال ما سحر كذا عن كذا أي صرفك عنه واصلا لا مزاولة النفوس الحادثة  
 لادعائه وأقوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة واختلف فيه دل وهو تخييل أو حقيقة قال بالأول المعتمدة  
 واستدلوا بقوله تعالى يتخيل اليهم سحرهم أنهم أعمى وقال بالثاني أهل السنة وبطلان ذلك الكتاب والسنة  
 الصحيحة والساحر قد يأتي بفعل أو قول يتغير به حال المسحور فيمرض ويؤثر منه وقد يكون ذلك بوصول شيء  
 إلى بدنه من دنان أو غيره وقد يكون دونه وبفرقه بين الزد جسين ويكفر معتقد بأباحته فإن تعمد  
 تعالما أو تعالما أو فعلًا ثم فسك منها سحر لمخوف الافتتان والاضرار بالناس خلافا لابن أبي هريرة في قوله  
 يجوز تعلمه وتعليمه لاوقوف عليه لا للعمل به بل إن احتج فيه إلى تقديم اعتقاد مكفر كفره قال امام الحرمين  
 ولا ينافر السحر الاعلى فاسق ولا يفتقر الكرامة على فاسق وليس ذلك بفضفى العقل بل مستفاد من اجماع  
 الامم (لا) يثبت السحر (بيئته) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير سحره \* (تنبيه) \* قد  
 يفهم كلام المصنف أنه لا مدخل للبيئته في ذلك أصلا لكن في الكفاية أن ما ينشأ عن ذلك السحر يثبت  
 بالبيئته أيضا كقولنا محترنه بنوع كذا فشهد عدلان كما سحرين ثم تابا بان هذا النوع يقتل غالبا  
 أو نادرا فثبت بما يشهدان به \* (فائدة) \* لم يبلغ أحد من السحر إلى الغاية التي وصل إليها القبط  
 أيام دلو كما ملكة مصر بعد فرعون فاتهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيه اسور عساكر الدنيا  
 فأى عسكر قد هدم أنزل ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع الاعيين وقطع الاعضاء انفق  
 نظيره للعسكر العامد لهم فيخاف منهم العساكر وأقاموا ستمائة سنة بمصر بعد غرق فرعون  
 وجتوده منهم المملوك والامراء قال الدميري حكاه القراني وغيره وذهب قوم إلى أن الساحر يقبل  
 بسحره الايمان ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر قال الدميري وهذا واضح البطلان لأنه لو  
 قدر على هذا القدر لافتر أن يرد بنفسه إلى الشباب بعد الهرم وأن يمنع نفسه من الموت ومن جلة أنواعه  
 السيمياء وأما الكهانة والتنجيم والفريق بالرمل والحصى والشعر والتعبدية فخرام تعليمات وتعاليم لا فاعلا  
 وكذا اعطاء العوض أو أخذها عنها بالاصح في حلوان السكاكين والباقي بعماء والسكاكين من ينظر

بواسطة الخيم عن الغيبان في المستقبل بخلاف العراف فإنه الذي يخبر عن الغيبات الواقعة كعين  
 السارق ومكان المسروق والضالة قال في الروضة ولا يغتر بجهالة من دُعِطَ الرمل وان نسب الى علم  
 وأما الحديث الصحيح كان نبي من الانبياء يخطف ولحق خطفه قذالك فذعن من علمهم موافقته له فلا  
 بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك \* (فرع) \* لو اعترف شخص بقتله انسانا بالعين فلا ضمان  
 ولا كفارة وان كانت العين حقا لم يمسلم العين حتى ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين لانها  
 لا تفضى الى القتل غالبا ويسن للعائن أن يدعو للمعين بفتح العين بالمأثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضره  
 وأن يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله قال في الروضة وأن يغسل داخل ازاره بما يلي الجلد بماء وعبارة  
 ابن المقرئ وأن يغسل جلده مما يلي ازاره بماء ثم يصب على المعين قبل وينبغي للسلطان منعه من عرف  
 بذلك من مخالطة الناس ويأمره يلزوم بيته ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان غمره أشد من ضرر  
 المجزوم الذي منعه عمر رضي الله تعالى عنه من مخالطة الناس وذكر القاضي حسين أن نبيي من الانبياء  
 عليهم الصلاة والسلام استكثر قومه ذات يوم فأمان الله منهم مائة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح شكوا  
 الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له انك استكثرتهم فأعنتهم فهلا حصنهم حين استكثرتهم فقال بارب  
 كيف أحصنهم فقال نعمالي تقول حصنكم بالحق القيوم الذي لا يموت أبدا ودفع عنكم السوء بما أف  
 لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى عينه سليما وأحواله معتدلة يقول  
 في نفسه ذلك وكان القاضي يحسن تلامذته بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام غفر الله له في بعض كتبه  
 ان العين لا تؤثر بمن له نفس شريفة لانها المستعظام للشيء وما وافقه حتى عن بعض الانبياء يرد ذلك  
 قال الزركشي وسكنوا عن القتل بالحل ولم أر فيه نقلا وأفتى بعض المتأخرين بأنه يقتل اذا قتل به لان له  
 فيه اختيارا كالساحر والصواب انه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كيقول ذلك عن جماعة من السلف قال  
 مهدي بن ميمون حدثنا عن ابن بن جرير ان مطرف بن عبد الله بن الشخير كان يذمه وبين رجل كلام  
 فكذب عليه فقال مطرف اللهم ان كان كاذبا فأمتة فخرميتا فرغ ذلك الى زياد فقال قتل الرجل  
 فقال لا وليكناه دعوة وافقت أجبلا (ولو شهد لمورته بجرح قبل الاندمال لم تقبل) للثمة لانه لو مات  
 مورته كان الارسله فكأنه شهد لنفسه قال أبو علي الفارقي الآن يكون على المجرع دين يستغفر  
 تركه فتقبل شهادته لانه لا يجوز بذلك لنفسه نفعا وتبعه على ذلك تليذه أبو سعيد بن أبي عمرو قال  
 الاسنوي وفيه نظر لان الدين لا يمنع الارث وربما يبرأ منه وقال الاذري فيه وقفة وتقوى فيما اذا  
 كانت الديون لا يتصور والابراء منها كالزكوات والوقوف العامة أو كانت لطفل أو مجنون اه والظاهر  
 اطلاق كلام الاصحاب لان الثمة موجودة لاحتمال ظهور مال مورته مخفيا قال الرازي وشهادتهم  
 بركية الشهود كشهادتهم بالجرح \* (تنبيه) \* أطلق الشيخان الجرح وقيد الامام بجرح يمكن أن  
 يفضى الى الهلاك وكلام المصنف قد رويهم اعتبار الارث حاله الشهادة حتى لو كان صحيحا ثم زال المسامع  
 يقبل والمذهب انه لو مات قبل الحكم بشهادتهم باطلت أو بعده فلا (وبعد) أي الاندمال (يقبل)  
 جزا لا لتقاء التهمة حيث \* (تنبيه) \* أطلق المصنف المورث وهو مقيد بغير أصله وفرعه كما يعلم من  
 باب الشهادات لان شهادتهم لا تقبل مطلقا للعبثية (وكذا) لو شهد مورته (بمال في مرض مورته)  
 تقبل (في الاصح) عند الأكثرين لما مر والثاني لا تقبل كالجرح وقرق الفارقي بينهما بانهما اذا شهدا  
 بالمال لم يحصل لهما نفع حال وجوبه لان المال يحصل للمشهود له وينفذ تصرفه فيه في الملاذ وشهوته  
 واذا شهد له بالجراحة كن النفع حال الوجوب لهما لان الذية قبل الموت لم تجب وبعد تجب لهما  
 وقرق الرازي بان الجرح سبب الموت النازل للحق فاذا شهد بالجرح فكأنه شهد بالسبب الذي ثبت  
 به الحق وههنا يخلافه (ولا تقبل شهادة العاقلة بنفسه شهود قتل) أو قطع طرف خطأ أو شبهه

عمد (بجملونه) وقت الشهادة لانهم يدفعون عن أنفسهم العرم فان كانوا لا يعملون اوقت الشهادة  
 فثرت فان كانوا من فقراء العاقلة فالنص ردها أيضا أو من أبا عدهم وفي الاقربين وقاءه لواجب فان نص  
 قبواها والفرق ان المال غانور اخ والعنى غير مستبعد فحصل التهمة وموت القريب كاستبعاد  
 الاعتقاد لا لتحقيق التهمة بمثله واحترز المصنف بقوله قتل يعمد لونه عمالوشهدوا بقى بينة القتل  
 العمد وبينه الاقرار بالقتل فانما مقبولة لعدم التهمة اذا لم يحمل \* (تنبيه) \* لو قال ولا تقبل شهادة  
 العاقلة فسحق جهود ما تحمله ليدخل ما قدرته في كلامه فكان أولى واعلم انه بشرط في الشهادة السلامة  
 من النكاذب (و) حينئذ (لوشهد انسان على اثنين بقتله) أى شخص (مشهدا) أى المشهود عليهم  
 مبادرة (على الاولين) أو غيرهما (بقتله فان صدق لولى الاولين حكم بهما) لسلامة شهدائهم - ما عن  
 التهمة وسقطت شهادة الاخرين لانهم ايدفعا بشهادتهما عن أنفسهما القتل الذى شهد به الاولان  
 والدافع منهم في شهادته \* (تنبيه) \* قضية كلامه ان الاولين اعيا بحكم بشهادتهما اذا صدقهما لولى  
 و ليس مراد ان يشترط عدم تكذيبهما وان شهدتهما بعد صدور الدعوى مسعوعة للاقضى الحكم بهما  
 وان لم يصدقهما لولى لان دعواه القتل على المشهود عليهم ما لم يطلب الشهادة كافى في جواز الحكم بكلامه  
 الباقية (أو) صدق (الاخرين أو) صدق (الجميع أو كذب الجميع) أى الشاهدان في  
 المسائل الثلاثة أما الاولى فلان في تصديق الاخرين بتكذيب الاولين وعدارة الاخرين بها ما دامانى  
 الثانية فلا في تصديق كل فريق تكذيب الاخر وأما الثالثة فالامر فيها ظاهر \* (تنبيه) \* قد  
 استثنى كل تصور هذه المسئلة بان الشهادة على القتل لا تسمع الا بعد تقديم الدعوى على الصحيح ولا بدنى  
 الدعوى من تعيين القاتل فكيف يشهدان ثم يرجع لولى وأجيب بأوجه ذكرتها في شرح التنبيه  
 أصحها أن يدعى لولى على اثنين ويشهد له بذلك شاهدان فيبادر المشهود عليهم بها ويشهدان على  
 الشاهدين أو غيرهما كحضر بانهم القاتلان وذلك بقرينة للعالم فيراجع لولى وبأله احتياطا  
 وينظر هل يستمر على الدعوى أو يعود الى تصديق الاخرين أو الجميع أو يكذب الجميع وهل يبال  
 حقه من الدعوى مقتضى عبارة المصنف عدم البطلان قال الزركشى وينبغى أن يأتى فيه ما سبق في تكذيب  
 بعض الورثة لكن عبارة الجمهور مال حقه (ولو أقر بعض الورثة) ولو فاقا (معا) (بعض) منهم عن القصاص  
 سواء عينه أم لا (سقط القصاص) لانه لا ينعى ولو اعترف بسقوط حقه من حقه من حقه حق الباقى واحترز  
 سقوط القصاص من الدية فانما الاتساع بل ان لم يعين العاقى فلا ورثة كلهم الدية وان عينه فاسكر فكذلك  
 ويصدق بيمينه انه لم يعف وان أقر بالعفو جانا أو مطلقا سقط حقه من الدية والباقي حصتهم منها  
 \* (تنبيه) \* بشرط لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لانه حصته من الدية شاهدان لان  
 القصاص ليس بمال ولا يثبت بجمعة نافذة لا يحكم بسقوطه أما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت  
 بالحجة النافذة أيضا من رجل وامرأتين أو رجل وعين لان المال يثبت بذلك فكذا امقاطه وخرج بقوله  
 أقر المشهود فانه ان كان ماسقا أو لم يعف العاقى فكلا قرار وان كان عدلا وعين العاقى وشهد بانها  
 عن القصاص والدية جميعا بعد دعوى الجاني فثبت شهادته في الدية ويحذف الجاني مع الشاهدان العاقى عفا  
 عن الدية لاعتنا وعن القصاص لان القصاص سقط بالقرار فيسقط من الدية حصته العاقى وان شهد  
 بالعفو عن الدية فقط لم يسقط القصاص الشاهد (ولو اختلف شاهدان في زمان) للقتل كان قال أحدهما  
 قتله في الليل والاخر قال في النهار (أو مكان) له كان قال أحدهما قتله في المسجد وقال الاخر قتله  
 في الدار (أو آله) له كان قال أحدهما قتله بسيف وقال الاخر قتله برمح (أو هيئة) له كان قال  
 أحدهما حرقه وقال الاخر شقه نصفين (لقت) شهدتهما ولالوث بهم الا ان كل واحد ناض  
 صاحبه وذكر الهيئة مريد (وقبل) هذه الشهادة (لو) قبضهم لولى وتثبت الدية لا تهاجمه اعلى



أصل القتل والاختلاف في الصفة بما يكون قاطعا أو سائنا فان قيل لم يتعاف على الأول مع من واقعه  
منه أو يأخذ البديل كتقابرهم من السرفة أوجب بان باب القسامة أمره أعظم ولهذا غائبا فيه بتكرار  
الايمن \* (تنبيهه) \* هذا اذا شهد على الفعل فلو شهد على الاقرار لم يضر اختلافهما في الزمان كالحص  
عليه في الام ولا في المكان كما قاله ابن المقرئ لانه لا اختلاف في القتل وصفته بل في الاقرار نعم ان عبنا يوما  
أو نحو في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في الزمن الذي عبناه كان شهد  
أحدهما بأنه أقر بالقتل بمكة يوم كذا والاخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم فتأخروا الشهادة \* (حاشية) \*  
لو شهد أحدهما على المدعى عليه بالقتل والاخر بالاقراؤه فلو ثبت به القسامة دون القتل لانهم  
لم يتعافا على شئ واحد فان ادعى عليه الوارث قتلا عمدا أقسم وان ادعى خطأ أو شبهه عمدا حلف مع أحد  
الشاهدين فان حلف مع شاهد القتل فالدعية على العاقلة أو مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وان ادعى عليه  
عمدا فشهد أحدهما باقراره بقتل عمدا والاخر باقراره بقتل مطلق أو شهد أحدهما بقتل عمدا والاخر  
بقتل مطلق ثبت أصل القتل لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعى عليه انكاره وطول بالبيان لصفة  
القتل فان امتنع منه جعلنا كالا وحلف المدعى بين الرذائل بقتل عمدا واقتصر منه وان بين فقال قتلته عمدا  
اقتصر منه أو عني على مال أو قتل خطأ فلامدعى تخليفه على نفي العمدية ان كذبه فاذا حلف لزمه دية  
خطأ باقراره فان نكل عن العمد حلف المدعى واقتصر منه ولو شهد رجل على آخر أنه قتل زيدا أو آخر أنه قتل  
عمر أو أقسم ولياها المأخوذ للوث في حقهما جميعا

\*) (كتاب البغاة) \*

جمع باغ والبغي الظالم ومجازاة الحد وهو بذلك الظالم وعدواهم عن الحق كما يقال بغت المرأة اذا جرت  
وافتحته في المحرم بقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا الآية وليس فيها ذكر الخروج  
على الامام لكنها اشبهت له لعدمها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغي طائفة على طائفة فلا يبغي على الامام  
أولى والاجماع منعقد على قتالهم قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أخذت السيرة في قتال المشركين من  
النبي صلى الله عليه وسلم وفي قتال المرتدين من أبي بكر رضي الله تعالى عنه وفي قتال البغاة من على رضي الله  
تعالى عنه وقد عرف المصنف رضي الله عنه البغاة بقوله (هم) مسلمون (مخالفو الامام) ولو جارتواهم عادلون  
كما قاله الفقهاء وحكام ابن القشيري عن معظم اصحاب ومافي الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا  
خروفي الامم والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافي ذلك ويدل لذلك قول المصنف في شرح مسلم ان الخروج  
على الاثمة وقاتلهم حرام باجماع المسلمين وان كانوا فاسقة ظالمين لكن نوزع في الاجماع بخروج الحسين على  
بن زيد معاوية وابن الزبير على عبد الملك بن مروان ومع كل منهما خلق كثير من السلف وقد يقال ان  
مراده الاجماع بعد ذلك وفرق بعضهم بين من تغلب على الامامة فيجوز الخروج عليه اذا جاوره وبين من  
عدت له الامامة فلا يجوز وتحصل مخالفة الامام بأحد أمرين اما بخروج عليه (و) اما بسبب (ترك  
الانقياد) له (أو) لاجل الذين الامرين بل يخرجون عن طاعته بسبب (منع حق) مالى لله تعالى أولا أدى  
أو غيره كفصاص أو حرد (توجه عليهم) لان الصديق رضي الله تعالى عنه فأنل مائتي الزكاة لمنعه الزكاة  
ولم يخرجوا عليه وانما منعوا الحق المتوجه عليهم وانما يكون مخالفو الامام بغاة (بشرط شوكه لهم) بكثرة  
أو قوة ولو حصص بحيث يمكن مناهم مقاومة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكافة من بذل مال وتخصيص رجال  
(و) بشرط (تأويل) يعتقدون به جواز الخروج عليه أو منع الحق المتوجه عليهم لان من خالف من  
غير تأويل كان معاند الحق \* (تنبيهه) \* بشرط في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع بفاسده بل  
يعتقدون به جواز الخروج كشأويل الخارجين من أهل الجمل وصفين على رضي الله تعالى عنه بأنه  
يعرف فئلة عثمان رضي الله عنه ويقدّر عليه ولا يقصص منهم أو اطأه اياهم وتأويل بعض مائتي الزكاة

من أبي بكر رضي الله تعالى عنهم بانهم لا يدفعون الزكاة الا الى صلاته سكن اهلهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم  
 (و) بشرط (مطاع فيهم) أي متبوع بعمل به قوة لشركتهم وان لم يكن اماما فهو بائسهم يصرون  
 عن رأيه اذا ائقوا لمن لا يجمع كلتهم مع طاع وهذا قوله الرافعي عن الامام وظاهر كاذمه ان المطاع شرط لمصول  
 الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة كما يقتضيه تغيير الكتاب. ولما ذكرنا كرفي للمرور غير شرطين وبطل  
 المطاع فيداني الشوكة (قبل و) بشرط (امام منصوب) فيهم حتى لا تتعامل الاحكام بينهم وهذا ما نسب  
 الرافعي لغيره ونسب الامام له فلم وجزمه بجمع كثير (تبيينان) أحدهما كلام الله ف يؤهم اعتبار وجود  
 شخصين على هذا الوجه وابس مراد اهل المراد انه لا بد من مطاع وهل يشترط أن يكون منصوبا به وجهان  
 أحدهما عند الأكثرين المع لان عليا رضي الله تعالى عنه قال اهل الجبل ولا امام اهلهم وأهل سفن قبل نصب  
 امامهم وسكت المصنف عن شرط آخر وهو المراد البغاة بزيادة أو قربه أو موضع من الصحراء كما سئل  
 الروضة وأما ما عمن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه الثاني ليس أهل البقي بفسقة كما أنهم ليسوا بكفرة  
 لانهم اعماخا قوا بتأويل جائز باعتقادهم ليسهم غلوون فيه وابس اسم النبي ذما والسادث الواردة  
 فيما يقتضي ذمهم كحديث من حمل عليه السلاح فابس منا وحديث من فارق الجماعة قيد شجرة قد خلع ربة  
 الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فبقيته جاحلية خذول على من خرج عن الساعة  
 بلا تأويل أو تأويل فاسد فاما ما قد ثبت فيهم الشروط المذكورة بان خرجوا بالاقاويل كإثبات حق الشرع  
 كإلزامه عبادا أو بتأويل بطلان فساد كإدليل المرتدين وما في حق الشرع كإلزامه كإلزامه كإلزامه كإلزامه  
 أو لم يكن لهم شوكة بان كانوا أحرار اذ ليس لهم المطهرهم أو ليس بهم مطاع فليسوا باغاة لانتفاء حرمهم  
 بغير تب على أفعالهم مقتضاها ولان ابن ملبم فذل علمائنا ولا يانه وكيل اسراة قتل على أباهما فاقص منه ولم  
 يما حكمهم في سقوط الفصاص لانتفاء شوكة (ولو أظهروا رأي الخوارج) وهم قوم من المبتدعة يكفرون  
 من ارتكب كبيرة وباعثون بذلك في الاغمة ولا يضررون بهم الجماعة والجماعات كما أشار الى ذلك بقوله (كذلك  
 الجماعة وتكفير ذي) أي صاحب (كبيرة) ولم نكفرهم بذلك كما هو الأصح (ولم يقتلوا) وهم في  
 قبضتنا كإثبات الحر والشرح والروضة (زكوا) ولا تعرض لهم - واهل كذا يبيننا أم امتار وابتضع  
 هناك لم يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الادريج ولم يفسقوا بذلك سالم ياتلوا لائمة فادهم أن من أنى  
 كبيرة كفروا بها - له وخلف في النار وان دار الامام صارت بقاء والكبار فيهم اذ اركفروا بأباحة طوائف  
 طعنوا في الاغمة ولم يصلوا خالفهم وتجنبوا الجماعة والجماعة ولو صرحوا بسب الامام أو غيره من أهل العدل  
 عزروا لان عرضوا في الأصح لان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم الله  
 ورسوله وعرض بتخطئه في الحكم فقال كلمة حق أو يدين ابا بل ليسكم علينا ثلاث لا تغفركم مساجد الله  
 أن تدكروا فيها اسم الله ولا تغفركم التي ما دلت أيديكم معاصدا لتبذوكم يقتل خذل حكمهم حكم أهل  
 العدل (تبيين) محل عدم التعرض لهم اذ لم تتضرر بهم فان تضرر بآبهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر  
 كما قاله القاضي عن الاصحاب (والا) بان فالتوا أولم يكتفوا بقبضتنا (فقطاع) أي حكمهم اهل  
 نكفرهم وهو الأصح كما سبق حكمهم قطاع (طريق) فان قتلوا أحدا ممن يكافئهم اقتص منهم كغيرهم  
 لانهم قطاع طريق كما يفهمه كلام المصنف ولا يقتضيه قتالهم وان كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لانهم لم  
 يقدموا الخافة العار بغير ثم شرع في حكم البغاة بقوله (وتقبل شهادة البغاة) لانهم ليسوا بفسقة كما نحن لنأولهم  
 قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الا أن يكونوا ممن يشهدون لما وقع فيهم تصديقه كالحطاية وهم صنف من  
 الرافضة يشهدون بالرور ويقضون به لما وقع فيهم تصديقه فم لا تقبل شهادتهم ولا يفتدحكم فاضيم ولا يفتدح  
 هذا بالجماعة كما سألني في الشهادات وسألني فيها انهم ان يبينوا السبب أن شهادتهم تقبل لانتفاء التهمة

لهم تأويل يسوغ نفسه الاجتهاد (الا أن يستحل) شاهد البغاة أو قاضيه (دماءنا) وأموالنا فلا تقبل  
شهادته ولا قضاؤه لأنه ليس يعدل وشرط الشاهد والقاضي العدالة \* (تنبيه) \* ما حرم به المصنف من  
عدم صحة شهادته ونفوذه قضاؤه إذا استحل دماءنا وأموالنا ومانعناه في الروضة وأصاهاها عن المتبرين من  
أصحابنا المحمول على ما إذا كان بلا تأويل وما ذكره في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من أنه لا فرق في  
قبول شهادة أهل الأهواء وقضاة قاضيه بين من يستحل الدم والمال أم لا يحل على ما إذا استحلوه وتأويل  
فلا منافاة بين الموضوعين كلوهم بعض الشارحين وينبغي كما قال الزركشي أن يكون سائر الأسباب الموجبة  
للفسنى في معنى استحلال الدم والمال ولو شككنا في الاستحلال حيث قلنا لانصع الشهادة ولا ينفذ  
القضاء فقولان حكاه ابن كجب وقال اختيار الشافعي رحمه الله تعالى عدم قبول الحكم وأتى مثله في  
الشهادة وخرج بما ينفذ فيه قضاء قاضيه غيره كحكم بما يخالف نص أو أوجاعاً أو قياساً جليلاً فلا يقبل  
(وينفذ) بضم أوله وتثنية الفاء قاضينا (كتاب) أي قاضي البغاة (بالحكم) فإذا كتب بما حكم به إلى  
قاضيه ناجز له قبوله وتنفيذه ولكن يسئل عن عدم تنفيذه استخفافاً بهم (ويحكم بكتابهم بسماع البيعة) أي يجوز  
له ذلك (في الأصح) كتفيده بكتاب الحكم ويستحب أنه لا يحكم به للمسلم والثاني لا يحكم به لأن فيه معونة  
أهل البغي وإقامة دماءهم \* (تنبيه) \* تبسح الحر في حكاية الخلاف وجهين لكن في الروضة كاصولها  
جهله قولين وطردوا الإمام في الكتاب بالحكم (ولو) استولى البغاة على بلاد أو (أقاموا) أي ولادته ورهم  
(حداً) على من وجب عليه (أو أخذوا زكاة) من أهلها (وخراجاً) من أرض خراجية (وجزية) من  
أهل ذمة (وفرقوا سهم المرتزقة) من النية (على جندهم ص) ما فعلوا في البلاد التي استولوا عليها تأسيساً  
بعلی رضی اللہ تعالی عنہ ولان فی إعادة المطالبة اضراراً بأهل البلاد اما إذا أقام الحد غير ولائمهم فإنه لا يندبه  
ومحل الاعتناء به في الزكاة كما قال الباقي إذا كانت غير مجلبة أو كانت مجلبة لكن استثمرت شوكتهم  
حتى وجبت فلوزا لت شوكتهم قبل الوجوب لم يقع ما جعله موقعه لان وقت الوجوب لم يكرهوا أهل البلاد  
قال ولم أر من تعرض لذلك وقد أشار الشافعي رضي الله تعالى عنه إليه بقوله بصرفة علمه (وفي الخبر)  
وهو تفرقه سهم المرتزقة على جندهم (وجه) أنه لا يقع الموضع لثلاثه فوجب على أهل العدل وأصحاب  
الاول بانهم من جند الاسلام ووجب السكفار قائمهم وفي الجزية أيضاً وجه حكمه الرافعي وفي الزكاة أيضاً  
وجه حكمه القاضي قال الزركشي وصرح في الاشراف بحكاية الخلاف في الخراج (وما نال من باغ) من  
نفس أو مال (على عادل وهكذا) أي أنقله عادل على باغ (ان لم يكن في قتال) اضرو ربه بان كان  
في غير القتال أو فيه للضرورته (ضمن) قطعاً كل منهما متلفه من نفس ومال جربا على الاصل في  
الاختلافات \* (تنبيه) \* يستثنى من ذلك ما إذا قصد أهل العدل بالانلاف المال اضرائهم وهربتهم فإنه لا ضمان  
فاله المأوردي قال بخلاف ما لو قصدوا الثلث في الانتقام (والا) بان كان الاختلاف في قتال اضرو ربه  
(فلا) ضمان اقتداء بالسلف لان الوقائع التي حوت في عصر الصحابة كوقعة الجمل وصفين لم يطالب بعضهم  
بعضاً بضمان نفس ولا مال وترغيباً في الطاعة لثلاث ينفر واعدوا وتمادوا على ما هم فيه ولهذا سقطت  
التبعة عن الحرب إذا أسلم ولا تأمأ ورون بالقتال فلا يضمن ما يولد منه وهم انما تأفوا بتأويل (وفي)  
قول بضمن الباغي) ما أنقله على العادل لانه ما فرقتان من المسلمين بحجة ومبغاة فلا يسئروا بان في سقوط  
الغرم كقطاع الطريق لشيء تأويلها \* (تنبيه) \* محل الخلاف كما يؤخذ مما ندرته في كلامه فيما أنلف  
في القتال بسبب القتال فان أنلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً فاله الامام وأقراء ثم ما ذكر  
بالنسبة للضمان وأما بالنسبة للتحریم فقال الشيخ عز الدين لا يتصف انلافهم باباحة ولا بغيره لانه خطأ معفو  
عنه بخلاف ما يبالغه السكفار حال القتل فإنه حرام غير مضمون \* (فرع) \* لو وطئ باغ أمه عادل  
بالشبهة حد ورق الولد ولا نسب لان الوطء حينئذ زنا ومتى كانت مكرهة على الوطء لم يكرهه ولا يكرهه بعضهم

استثنى هذه المسئلة من اطلاق المصنف في الضمان وهو ممنوع لان اتلاف البضع بالوطء لا يتعلق به بالقتال  
والكلام اعلمه وفيه وانما الحربى اذا وطئ امة غيره بلا شبهة فان الولد يكون رقيقا ولا نسب ولا حريم له  
ولامه وان كانت مكروهة على الوطء لانه لم يلتزم الاحكام واعلم ان ما سبق من ان الضمان محمله عند  
اجتماع الشوكه والتأويل فان قدس احد هذه الامور اشأوا الى الاول بقوله (د) الباغي (المنازل  
بلاشوكه) له (بضم) النفس والمال ولوسال القتال كقاطع المارق ولا بالوطء فلما الضمان عن علم فجز  
كل شريطة زيدا اتلاف نفس ومال ان تبدى قاتلا ولا دفعه من الفساد ما تشاء وفي ذلك بطلان السياسات  
وأشار الى الثاني بقوله (وعكسه) وهو من له شوكه بلا تأويل حكمه (كباغ) في الضمان وعدمه وتقدم  
ان الاظهر عدم الضمان في حال القتال اضروته مكذاهلان سقوط الضمان في الباغيين لقطع الفتنة  
واجتماع الكرامة وهو موجودها وانما في ذلك الباقي وقال بالضمان \* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف  
من تنزيههم منزلة البغاة وبالنسبة للضمان كما نسبته كلامه لانه السابق أولا أما الحدود اذا أقاموها أو  
الحقوق اذا قبضوها لا يعذبهم الا بغاؤهم شرطهم قال الشيخ والنص يحكم بهم على الخلاف في غيرهم \* (فرغ)  
لواردت ما عفا عنهم شوكه فالتفوا مالا نؤنفه في القتال ثم تابوا وألوا أهل بضعهم أولا كالبغاة وجهان  
في أصل الروضة من غير ترجيح والصحيح كما قال الاستوى الاول لجنايتهم على الاسلام ونفله الماوردى عن  
الحسن في أكثر كتبه وقال لا ادعى له الوجه ولا يفتد قضاء قضى المرتدين فمعااملة في أصل الروضة  
ثم شرع المصنف في كيفية قتال البغاة فقال (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم أمينا معلما)  
ان كان البعث للمعاطرة كما قاله بعض المناخرين (باصح) لهم فلا ذل اليهم \* (بأهلهم ما ينفقون) أى  
يكرهون اقتداء بهلى رضى الله تعالى عنه فإنه بعث ابن عباس رضى الله تعالى عنه الى أهل النهر وان فرجيع  
بعضهم وأبى بعضهم \* (تنبيه) \* طاهر عبارة ان البعث واجب وهو ظاهر عبارة الشرحى أيضا  
وصرح به ابن الصاغ وغيره وقال في المطلب وهو ظاهر كلام السامعى وصرح به الاصحاب وفي تعليق القاضى  
أبى العلي أن البعث واجب (فان ذكرنا معاظرة) هو سبب امتناعهم من الطاعة وهى ان كانت معدومة  
بمنع اللام وكسر هاء والركن الثانى الفتح هو القياس أو انهم بالمباغلة فالكسر فقط (أو شبهة أو الهيا)  
لان المعهود بغنائهم ردهم الى الطاعة ودفع شرهم كدفع الصائل دون قتالهم لقوله تعالى فقاتلوا الذين اتوا  
حتى تفرقوا الى أسرار الله أى ترجع الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله (فأبصرنا) بعد الأمانة أولم يدكروا  
شيئا (فصيحهم) وروضهم وشوقهم سوء عاقبة البغى وأمرهم بالعود للطاعة لانه ذلك أقرب الى الحصول  
المقصود (نعم) ان أصرروا دعاهم الى المناطرة فان لم يطيعوا وأجابوا وغلبوا الى المناطرة وأصرروا (أذنهم)  
بالمداى أعلمهم (بالقتال) لان الله تعالى أمر أولا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخر الله تعالى  
\* (تنبيه) \* انما يعلمهم بالقتال اذا علم ان فى عسكره قوت وقدرة عليهم ولا أنحو الى أن تمكنه القوة عليهم  
لانه الاحتياط فى ذلك كما فعله فى البحر عن النص وقتالهم حيث ذواجب لاجتماع الصحابة عليه باحد خمسة  
أمورا كما قاله الماوردى أن يعرضوا للحريم أهل العدل أو يتعامل جهادا الكفار بهم أو يأخذوا من  
يعوق بيت المال ما ليس لهم أو يمتنعوا من دفع ماوجب عليهم أو يتظاهروا على نزع الامام الذى قد  
انعدت بيعته فلو انفرادوا عن الجماعة ولم يدعوا واحدا ولا تعدوا الى ما ليس لهم بل يقتلهم لاجل تفرق  
الجماعة ولا يجب لنفاذهم بالطاعة (فأبستمهاوا) أى طلبوا الامهال من الامام (اجتهد) فيه  
وفى عدمه (وهو مل مارا صوابا) منها وان ظهر له أن استههالهم للتأمل فى إزالة الشبهة أمهالهم  
ليتمتعهم الحق وان ظهر له أنهم يحتالون لاجتماع عساكرهم وانما ردهم ليعلمهم واسألو ترك  
القتال أبدا لم يجبههم \* (تنبيه) \* قضيه كلامه ان مدة الامهال لا تنقيد وهو كذلك بل ترجع الى ما يراه  
الامام فى استهيب كيوم أو يومين وفى المذهب ثلاثة أيام وقضيته أيضا مراعاة هذا التدرج فى القتال وهو

كذلك وبه صرح الامام فقال سيده سبيل دفع الصائل من الاقتصار على الادنى والادنى (ولا يقال  
 - درهمهم) اذ وقع قتال ولا من ألقى سلاحه واعرض عن القتال (ولا منعهم) بفتح المعجمة اسم  
 مقول من أخذته الجرح اذا أضعفه (و) لا (أسيرهم) اذا كان الامام يرى رأيا فيهم اقله  
 تعالى حتى تفي، والفيضة الرجوع عن القتال بالهزيمة روى ابن أبي شيبة باسناد حسن أن عليا  
 رضي الله عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يتبع مدبر ولا يذف على جريح ولا يقتل أسير ومن  
 اغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولان قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال  
 أما اذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه ويستثنى من اطلاق المصنف المدبر المخوف للقتال  
 او التحيز الى فئة فريسة فيقتالون بخلاف التحيز الى فئة بعيدة وما اذا انهمزوا مجتمعة عن تحت راية  
 زعيمهم فانهم يقتالون حتى يرجعوا الى الطاعة قال الامام أبو عبد الله \* (تنبيه) \* عبر في المحرر  
 في المدبر بالقتال وفي الاخرين بالقتل وهو أولى من تعبير المصنف لان المتحيز والاسير لا يقتالان  
 وقد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح أنه لا قصاص لانهما من تحت راية (ولا  
 يطلق) أسيرهم بل يحبس كما صرح به المارودي وغيره اذ يجب منه ضعف البغاة (وان كان صديقا  
 وامراة) وعددا (حتى تنقضي الحرب) تؤمن غائتهم بأن (يتفرق جمعهم) لينكشف سرهم  
 ولا يتوقع عودهم \* (تنبيه) \* ظاهر عبارته استمرار حبسهم الى أن يتفرق جمعهم ويحمله في  
 الرجل الحر المناهل للقتال وكذا السبي والمرأة والعبد والشيع الفاني ان كانوا مقاتلين كما قاله الامام  
 وغيره في الاولين ويلحق بهم الاسترخان والاطاقوا بمجرد انقضاء الحرب وان خففوا عودهم (الا أن  
 يطبع) الاسير (باختياره) بمباينة الامام والرجوع عن البغي الى الطاعة فيماتى قبل ذلك \* (تنبيه) \*  
 هذا الاستثناء خاص بالرجل الحر أما الصبيان والنساء والعبد فلا يعمه (و برد) وجوبا  
 (سلاحهم ونجباهم) وغيرهما (اليهم اذا انقضت الحرب وأمنت غائتهم) أي سرهم بفرقهم أو ردهم  
 للطاعة لزوال المحذور حيث \* (تنبيه) \* فهم من رد السلاح والخيل اليهم غيرهم من الاموال التي  
 لبست عونا لهم في القتال من باب أولى (ولا يستعمل) أي يحرم استعماله من سلاحهم ونجباهم  
 أو غيرهما من أموالهم (في قتال) وغيره وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا  
 بطيب نفس منه (الا ضرورة) كما اذا خيف انهم زام أهل العدل ولم يجدوا غير خيولهم فيجوز لهم  
 ركوبها وكذا ان لم يجدوا ما يدفعون به عنهم غير سلاحهم (تنبيه) \* قض بذلك وجوب أجزاء استعمالها  
 في القتال للضرورة كاضطرار إذا أكل طعام غيره فانه يلزمه بدله والا وجبه كما اقتضاه كلام الانوار  
 خلافا لما مر من أنه لا ضمان لما يتلف في القتال وتفاوت مسئلة الماضطر بان الضرورة فيها اثبات من  
 الماضطر بخلافها في مسألتها فانها اثبات من جهة المال (ولا يقتلون بعضهم كالأرضاء) وارسال  
 سبيل وأسود وحيات ونحوها من المهلكات لان المقصود من حالهم ردهم الى الطاعة كما مر وقد  
 يرجعون فلا يجدون للنجاة سبيلا وفي الحديث الصحيح لا يعذب بالنار الاربعاء \* (تنبيه) \* لو عبر  
 بما يعم المكان أولى لان آلة الحرب قد تعظم واكن لانهم وليس المنع الا بما يعم لانه قد يعم من لا يجوز  
 قتله كالنساء والصبيان (الا ضرورة) فيجوز قتالهم بالعقاب (كان فاتوا به أو أحاطوا بنا) واضطررنا  
 الى الرمي بذلك لدفعهم هنا بان خيف استئصالنا فان أمكن دفعهم بغيره كاتقاعنا واضطررنا  
 لقتالهم به \* (تنبيه) \* لو تحصنوا ببلاد أو قلعة ولم يأت الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجوز قتالهم لما مر  
 ولان ترك بلدة أو قلعة بأبدى طائفة من المسلمين يتوقع الاحتفال في فتحها أقرب الى الصلاح من  
 استئصالهم ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب الاعلى رأى الامام في أهل قلعة ولا يجوز عقر خيولهم  
 الا اذا فاتوا واعطوا ولا قطع أشجارهم وذرعوهم ويلزم الواحد كقوله المتولى من أهل العدل مصابرة

اذن من البغاة كيجب على المسلم أن يصبر الحاكمين ولا يولي الا متحررا لقنال أو متحررا إلى ثمة قال  
الشافعي رضي الله تعالى عنه بكره الامداد أن يتعد قتل ذي رحمه من أهل البغي وحكم دار البغي  
دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب افامة حد افامة الامام اذا استولى عليها ولو سبي المشركون طائفة  
من البغاة وقدر أهل العدل على استئذانهم لزمهم ذلك (ولاستعانة عليهم) في قتال (مكره) ذي  
ارغبره لانه يحرم تسليطه على المسلم واهـ لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم أن يوكل كافرا في  
استيلائه ولا الامام أن يتخذ جلادا كافرا لافامة الحدود على المسلمين \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم  
أن ذلك لا يجوز ولودعت الضرورة اليه لكنه في انتمة صرح بجواز الاستعانة به عند الضرورة وقال  
الادري وغيره انه المنجى (ولا) يستعان عليهم أيضا (بمن يرى قتالهم) حال كونهم (مدبرين)  
امداوة أو اعتقاد كالحقني ابقاء عليهم وفرق بينه وبين جواز استخلاف الشافعي الحقني ونحوه  
بان الحقيقة يتفرد برأيه واجتهاده والادريون هنا تحت رأي الامام فذهبوا منهم منسوب اليه فلا يجوز  
لهم أن يعمدوا بخلاف اجتهاده ويستثنى ما زاد من الحاجة الى الاستعانة بهم قال الشيخان يجوز  
بشرطين أحدهما أن يكون مدبرين اقسام وجرائمه الثاني أن يمكن دفعهم عنهم لو اتبعوهم بعد  
انتهائهم زاد الماردى شرط ثالثا وهو أن بشرط عليهم أن لا يتبعوا مدبرا ولا يتبعوا لاجر يحاوان يثق  
بوقائهم بذلك (ولو استعانوا فعلى شأنا أهل حرب وآمنوهم) بمدة محددة وقصرها مع تشديد الملم  
لأن كفاية من متى أى عقدوا لهم أمنا ليعينوهم علينا (لم ينفذ) بالمجبة (أمانهم علينا) لأن الأمان  
اترك قتال المسلمين فلا ينفذ على شرط قتالهم وحديث فلناغم أو والهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم  
وقتلهم مدبرين وتذليل جرحهم ثم لو ألوا وطننا أنه يجوز لنا اعانة به ضدكم على بعض أو أنهم هم المحفون ولما  
اعانة الحق أو أنهم هم استعانوا بنا على كفار وأمكن صدقهم كما يؤخذ من كلام الامام والعزالي الاتقي  
أهل الذمة بلمناهم المأمون وأجر يساعدهم حكم البغاة فلا يستعيبهم الا مانع عذرهم (وقد ذهبوا)  
أمانهم (في الاصح) لانهم آمنوهم وأمنوا منهم والثاني المنع لانه أمان على قتال المسلمين أموال آمنوهم  
بدون شرط قتالنا فانه ينفذ علينا وعليهم فان استعانوا بهم علينا به ذلك وما نولنا انتقض أمانهم حيثما  
في حقنا كالتص عليه والقياس انتفاه في صدقهم أيضا \* (تنبيه) \* أشعر صفة آمنوهم على الاستعانة  
بأنهم اغمروا وهو ظاهر كلام الماردى وصرح به المتولي واسترحب بأهل حرب عما تضمنه قوله (ولو أعانهم  
أهل الذمة) مختارين (عالمين بخبرهم قتالنا انتقض عهدهم) بذلك كالأفراد بالقتال فصار حكمهم  
حكم أهل الحرب فيقتلون مقابلي ومدبرين \* (تنبيه) \* قضية كلامهم انتقاض عهدهم مطلقا  
حتى في حق أهل البغي وهو كذلك كما ذكر البغوي وعبره وان قال في البيان ينبغي أن يكون  
في انتقاضه الخلاف في أمان أهل الحرب ولو أنافوا شيئا بعد التسروع في القتال لم يضمنوه (أو مكرهين)  
فلا ينتقض عهدهم لشيء الا كراه \* (تنبيه) \* ظاهر كلام الشيخين أنه يكتفى بقوله لهم أنهم  
مكرهون وهو ظاهر اطلاق الجمهور وان قال المتولي والبندنيي أنه لا بد من ثبوت كونهم مكرهين  
عند الامام هذا في أهل الذمة وأما أهل العهد فلا تقبل دعواهم الا كراه الابينة عند الشيخين  
لأن أمان أهل الذمة أقوى بدليل أنه لو خاف الامام من أهل العهد انطباعه بتسليمهم عنهم  
بخلاف أهل الذمة واحدهم بعلين عما تضمنه قوله (وكذا ان قالوا طائفا جواز) أى انه يجوز اما  
اعانة بعض المسلمين على بعض أو طائفا منهم يستعينون بنا على قتال كفار وأمكن صدقهم كما أشار  
اليه في البسماء فلا ينتقض عهدهم بالقتال المذكور (أو) طائفا (أنهم يحقون) فيما فعلوه وان لسا  
الحاجة للحق فلا ينتقض عهدهم أيضا (على المذهب) موافقهم طائفة من السابقين مع عذرهم ولا بد  
فدعواهم الجهل من امكان صدقهم كذا كراه الامام والعزالي والا فلا تقبل ورأى الرازي في شرحه

بعد قوله وانهم يحقون وان لهم اعانة الحق والافليس لهم قتال الله بن ولا المبطلين وانفس الوجيز  
 بترك ذلك واستثناء من الروضة كما هنا وقد قدرته في كلامه وفي قوله انه ينتقض ولو ادعى ذلك كما  
 لو استدلوا بالقتال وتعبير المصنف بكذا يقتضي أنه لا خلاف في أن المكره لا ينتقض عهده وبس مراد  
 بل فيه العار يقال فلو جمع بين المستثنين بعبارة واحدة لمكان أولى \* (تنبیه) \* يحل الخلاف اذالم  
 يشترط عليهم الامام ترك القتال في عقد الزمة والافيهنقض قطعاً ولو قاتل أهل الزمة أهل البني لم  
 ينتقض عهدهم على الصحيح لانهم حاربوا من يلزم الامام محاربهه (وبقائلون) حيث قلنا بعدم  
 انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث (كبتة) أى كقتالهم لان الامان حقن دماءهم كما أن الاسلام  
 حقن دماء البغاة أما اذا انتقض عهدهم فكهم مذكور في الجزية \* (تنبیه) \* تشبيه المصنف  
 اهل البغاة في المقاتلة بقتلهم يقتضي أنهم لا يلقون بهم في نفي ضمان ما يتلفونه في حال القتال وهو كذلك لانا  
 أسدنا الضمان عن البغاة لاستمالة قلوبهم ووردهم الى الطاعة لئلا ينفرهم الضمان وأهل الزمة في  
 قبضة الامام وهل يجب عليهم القصاص وجهان في الروضة كما صاها بالترجيح أرجحها ما كمال البغية  
 الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي وخرج باهل الزمة غيرهم من المعاهد من المؤمنين فينتقض عهدهم  
 ولا يقبل عذرهم الا في الاكراه ولا بد من بينة في دعوهم الاكراه كما مر عن الشنخيل \* (فرع) \* لو قاتل  
 طائفتان باغيان منهم الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن منه ما قاتل أسرهما بالآخرى  
 التي هي أقرب الى الحق وان رجعت لم يقبض الاخرى بالقتال حتى يدعوا الى الطاعة لانها صارت باستعانة  
 بها في أمانه فان استؤثرتا فالمرادى ضم اليه أقلاهما جاعاً ثم أقر بهما داراً ثم يجتهد فيهما وقاتل بالضمومة  
 اليه منهما الاخرى غير فاسد اعانتها بل فاسد ادفع الاخرى ولو غر البغاة مع الامام شركين فكاهل العدل  
 في حكم الغنائم فيعطي القتال منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغاة مشركاً اجنبياً بان  
 لا تقتضيه بما تقتضيه الحربى غير المأهول ولو قتل عادل عادلاً في القتال وقال ظنته باغياً حلف ووجبت الدية  
 دون القصاص له فذر ولو عهده عادل قتل باغاً آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبداً أو اسراً فاقصص منه وان كان  
 جاهلاً لا يمانه لزمه الدية ولما قدم المصنف أن البني هو الخروج على الامام الاعظام وهو القائم بخلافه  
 النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا فيها اربعة ما أسننا وسنة ما أعلاها احتج الى نفي عنه فقهه  
 فصلاً فقال

\* (فصل) \* في شروط الامام الاعظام وبيان انه قد طرق الامامة وهي فرض كفاية كالتضاء اذ لا بد للامة  
 من امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلوم من الظالم ويبسط في الحقوق ويضعها واضعها وقد مافي  
 الشرح والروضة الكلام على الامامة على أحكام البغاة ومافي الكتاب أولى لان الاول هو المقصود بالذات  
 وقد بدأ بالقسم الاول وهو الشروط بقوله (شرط الامام) الاعظام هو فرد مضاف فيهم كل شرط أى شروطه  
 حال عقد الامامة أو العهد بها أمور أحدها (كونه مسلماً) ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين فلا تصح تولية  
 كافر ولو على كافر ثانياً كونه (مكافاً) ليلي أمر الناس فلا تصح امامة صبي ومجنون باجتماع لان المولى عليه  
 في حضانة غيره فكيف يلي أمر الامة وفي الحديث نعم ذليل الله من اماراة الصبيان رواه الامام أحمد ثالثاً كونه  
 (حراً) ليكمل ويجاب بخلاف من فيهرق ولانه مشغول بخدمة غيره وما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه  
 وسلم اجمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي فعهول على غير الامامة العظمى رابعاً كونه (ذكراً)  
 لينفر غريته من مخالطة الرجال فلا تصح ولاية امرأة في الصحيح ان يفلح قوم ولو أمرهم امرؤ ولا ولاية  
 خنثى وان بان ذكوره كذا كروه في تولية القاضي فالامام أولى خامساً كونه (فرسياً) لخبر الناس  
 الاثمة من فرس وبه أخذ الصحابة فمن بعدهم هذا عند تيسر فرس جامع للشروط فان عدم فتنسب  
 الى كفاية فان عدم فرج من ولد اسمعيل صلى الله عليه وسلم فان عدم فرج من جرحى كافي للتمتع وجرحهم

أصل العرب ومنهم تزوج - سيدنا اسمعيل حين أتته أبوه صلى الله عليه وسلم أرض مكة فان عدم قرى من  
ولما حتى صلى الله عليه وسلم ثم إلى غيرهم ولا يشترط كونه هاشميا بانفاق فان المستدق وعمر وعثمان  
رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا من بني هاشم ساجدا كونه عدلا ولو ذكره بدل مسلمة لم يكن منه كونه مسلما  
قال الشيخ عز الدين وإذا ذكرنا العدالة في الأئمة والحكام قدمنا أقلامهم فسقا ساجدا كونه عالما (بمجهدا)  
ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يحتاج إلى استفتاء غيره في الحوادث لانه بالرابعة والاربعين يخرج عن  
رتبة الاستقلال ثامنا كونه (مجتبا) بثبوت المحجة والنجاة قوة القلب عند البأس لينفرد به في  
ويدر الجيوش ويغير الأعداء ويقطع الحصون ناسعا كونه (ذاريا) يلغى إلى سياسة الرعية  
وتدبير المصالح المدنية فهو ملك الامور قال المتنبي

الرأى قبل نجاة الشجعات \* هو أقول وهو المحلل الثاني

فاذاهما اجتمعا النفس مرة \* بلغت من العلياء كل مكان

ولربما - والنفس أقرانه \* بالرأى لا بتلاول الاقران

وقد كان العباس بن عبد المطلب يضرب به المثل في سداد الرأى (و) غائرها كونه ذا (سمع وبصر) وثائق  
ايتاني منه فصل الامور ولا يضرب في الجمع والقيمة ولا كونه أعشى الامين لان بجزء حال الاستراحة وبرس  
زواله وأما نصف البصر فان منع غير الاختصاص منع والا فلا (تنبيه) \* فهم من اشتراط البصر جواز  
كونه أعور وهو كذلك وان خالف في ذلك الروايات ومن اقتضاه على ما ذكرناه لا يؤثر فقد ثبت وذوق  
وهو كذلك كما حزم به في زوائد الرضة وبشرط فيه أيضا أن لا يكون به نقص يمنع استيفاء حركة الفروض  
كالنقص في اليد والرجل كما صححه في الرضة ولا يشترط كونه معصوما لان العصمة للانبياء ولا بشرط قطع  
ذكر وأنثيين واعلم ان هذه الشروط كما تعتبر في الابتداء تعتبر في الدوام الا العدالة فانه لا ينزل بالفسق في  
الاصح والاجز المنقطع اذا كان زمن الامانة كما قاله الماوردي والافق قطع احدي البدين والرجلين  
لا يؤثر في الدوام اذ ينفرد في الدوام ما لا يعتد في الابتداء فعمل من ذلك أنه ينزل بالعمى والسمع والخمس  
والمرض الذي ينسب له العلوم ثم شرع في القسم الثاني وهو بيان انعقاد طرف الامامة به وله (وتنقد الامامة)  
بثلاثة طرق أحدها (بالبيعة) بفتح الواو كبايع الصحابة أبي بكر رضي الله تعالى عنهم أجمعين واشتلف  
في عدد المبايع (والاصح) لانه بين عدد بل المعتبر (بعدة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء وجوه  
الناس الذين يتيسر اجتماعهم) لان الامر يتنقل بهم وينبغيهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل  
والعقد من سائر الاقطار بل اذا وصل الخبر إلى أهل الاقطار البعيدة لزوم الموافقة والمناجاة ولا يشترط  
عدد كالجوهر كلامه بل لو تعاق الحل والعقد بواحد مطلق كمت بيعته وقيل لابد من اثنين لانهم أقل الجماعة  
وقيل من ثلاثة لانهم أقل الجمع وقيل من أربعة لانهم أكثر اصحاب الشهادة وقيل من خمسة غير البانع كاهل  
الشورى وقيل من أربعين لانه أشد شمارا من الجماعة وهل يشترط لانه دعا اشهادا شديدا أولا حتى في  
الروضة عن الامام عن الاصحاب الاولين لا يدعي عند سابق ولان الامامة ليست دون التكاح وقيل ان عددها  
واحد اشترط الاشهاد أو جمع فلا وجب على هذا ابن المقرئ (وشروطهم) أي المبايعين (صفة الشهود)  
من العدالة وغيرها ما يأتي (تنبيه) \* قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما في الروضة كما هو  
من أنه يشترط أن يكون المبايع بمجهدا ان اتخذوا أن يكون فيه بمجهدا ان تعدد مفرع على اشتراط العدد  
والمراد بالمجهد هنا المجهد بشرط الامامة لأن يكون بمجهدا ما قاما كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز  
(و) ثانيا بان يعتقد (بالتخلاف الامام) شخص صليته في حياته ليكون خليفته بعده ويعبر عنه بعهده  
اليكامة أبو بكر إلى عمر رضي الله تعالى عنهم ابقوله بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده من الدنيا لأول عهده بالانحدر في الحالة التي يؤمن فيها لي كما



ويبقى فيها الفاجر الى استعمات عالمكم عمر بن الخطاب فانير وعادل فذلك على به وعلى فيه وان  
جار وبدل فلا علم لي بالغيب وانغير أردت واسأل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون  
وانعقد الاجماع على جوازه \* (تنبيهه) \* لايد أن يكون الامام كما قال الأذري وغيره جامعاً للشرائط  
الامامة فلا عبرة باختلاف الجاهل والفاسق وأن يقبل الخليفة في حياة الامام وان تراخي عن الاستخلاف  
كما في قضاء كلام الروضة وان بحث الماتيني اشترط الفور فان أخرجه عن الحيثية رجع ذلك الى الايصاء  
وسمى أتى حكمه وعليه أن يجري الاصلح للامامة بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاولاه جعل الخلافه  
لزيد ثم بعده لعمر و ثم بعده لبكر وتنتقل على ما رتب كما رتب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً بجيش  
مؤنة فان مات الاول في حياة الخليفة فالخليفة للثاني وان مات الثاني أيضاً فهي للثالث وان مات الخليفة  
وربى الثلاثة أحياء وانتصب الاول كان له أن يعهد بهم الى غير الاخيرين لانهم لما انتهت اليه صار أملاكها  
بغلاف ما اذا مات ولم يعهد الى أحد فليس لأهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على  
اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا أهل الحل والعقد في حياته أو بعد موته بل اذا ظهر له واحد  
جاز بيعته من غير حضور غيره ولا مشاورة أحد كإفائه في الروضة عن الماوردي وقطع الامام (فلو جعل)  
الامام (الامر) في الخلافه (شورى) هو مصدر بمعنى التشاور (بين جمع فكاستخلاف) حكمه  
الأن المستخلف غير معين (فیرضون أحدهم) بعد موت الامام فبعينه للخليفة كما جعل عمر رضي الله  
تعالى عنه الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطهفة  
فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه أما قبل موته فليس لهم أن يعينوا الا باذنه فان خافوا تفرق الامر  
واشاره بعد ما ساندوه ولوا من أهل الشورى من الاختيار لم يعبروا عليه وكان له لم يعهد وكذلك لو امتنع  
المعهود اليه من القبول \* (تنبيهه) \* لو أوصى بهما جاز كلوا من خلفه امكن قبول الموصى له انما يكون بعد  
موت الموصى وقيل لا يجوز لانه بالمرتب يخرج عن الولاية ويذهب من اختياره للخليفة بالاستخلاف  
أو الوصية مع القبول فليس لغيره أن يعين غيره وان استعفى الخليفة أو الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى  
يعنى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استنفاؤه واعفائه وخروج من العهد باستجماعهما والامتنع وبقي  
العهد لازماً ويجوز العهد الى الوالد والولد كما يجوز الى غيرهما كما حرم به صاحب الانوار وابن المقرئ وقيل  
يمنع ذلك كالتركية والحكم وقيل يجوز للوالد دون الولد لشدة المبالاة به \* (فرع) \* لو صلح للامامة واحد  
فقطا فعين واثنان استحب لأهل العقد والحل تقديم أسنهما في الاسلام ثم ان كثرت الحروب كان ظهر أهل  
الفساد والبغاة فلا تشجع أحق لان الحاجة دعت الى زيادة الشجاعة أو كثرت البدع فلا علم أحق لان  
الحاجة دعت الى زيادة العلم فان استويا أفرع وان لم يتنازعا كما هو قضية كلام ابن المقرئ لان فيها  
للمسلمين لاهما لعدم الترجيح وقيل يقدم أهل العقد والحل من شأوا بالفرقة ولوننازعا لم يقدم  
فيهما تنازعا لان طائفتها ليس مكرها (و) نالها (بإستلاء) شخص متغلب على الامامة (جامع للشرائط)  
المعتبرة في الامامة على الملك بقهر وغلبة بعد موت الامام لينتظم عمل المسلمين أما الاستيلاء على الخي فان كان  
الخي متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اماما يبيعه أو عهده لم تنعقد امامة المتغلب عليه (وكذا فاسق  
وجاهل) تنعقد امامة كل منهما مع وجود بقية الشروط بالاستيلاء (في الاصح) وان كان عامساً باندك  
للمر والثنائي المنع لفقد الشروط \* (تنبيهه) \* كلامه يلهم أن الخلاف انما يجري في حال اجتماع  
الفق والجبل لكن عبارة الرضة وأملها مشعرة بجريان الخلاف عند انفراد كل منهما وهو الظاهر كما  
قاله الدميري فان جمعت الواو في كلام المصنف بمعنى أو وكثرت به كلامه فلا خلاف ولا يختص هذا كما قال  
الزركشي بالفق والجبل بل سائر الشروط اذا فقد واحد منها كذلك كالعبد والمرأة والصبي المميز قال  
الدميري ولي الاكدان وهو في بيان أمه حين مات أبوه ولم يكن له ولد وضعوا الاناج على بطن أمه وعقدوا

الحق والبر فلو لم يولد ذكرا فملكهم الى ان مات ثم الكافر اذا انقلب لانتعقد امامته وله تعالى ولن يجعل الله  
للكافرين الى المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين ولو استولى الكفار على اقليم فلولوا القضاء وجلا مسلما  
فانذرى بظهور انفعاده لبس بظواهره فان قالوا ليتي الناس بولاية نبي ميمز يرجع لامعة لاه او امر اهل بيته  
نصرفهم العام فيما يوافق الحق كتولية القضاء والولاية فيه وقفة اه فاذا كان عندده وقفة في ذلك  
فالكافر اولى \* (فروع) \* يجب طاعة الامام وان كان جارا فاما يجوز من امره ونهيه للمسلمين امره  
واطيعوا وان امره عليكم يجب حتى يجمع الاطراف ولان المقصود من نصبه اتحاد السكينة ولا يجعل ذلك  
الا بوجوب الطاعة وتجب نصيحتة للرعية بحسب قدرته ولا يجوز عهده الامام من فاكثروا باطالهم ولو  
تبادلت لاني ذلك من اختلاف الراي وتفرق الشاهل فان عهده لثنتين معا باطنا او مرتبا عهده لثلاثين  
كفي السكاح على امره ويزوال الثاني وما بعده ان علماء ابيّة السابق لا يرتكبهم سم محرما فان قيل ورد  
في مسلم اذا بويح تخليفتين فاقبلوا الا ترونها فكيف يقال بالثلاثة فربما اجيب بان معنى الحديث  
لاطيعوه فيكون كمن قتل وقبل معناه انه ان اصره وياغ بمقاتل فان علم سابق وجهل بطل العقد ان كان  
مرتقا به من الجمعة والنكاح وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقت  
بالمسلمين عقد لادهم لا لغيرهم لان عقد الهمما اوجب صرها عن غيرهما وان بطل عقدها بالاضرار  
وخالف الباقي الشيخين في ذلك وقال يجوز اذ عقدوها لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لا لاهم اذ لا تسبح  
دعوى ائدهم السابق وان اقر به ائدهم الا لا تسرحا لى حقه ولا يثبت الحق لا لآخر الائمة ويجوز تسمية  
الامام خليفة وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوي وان كان فاسعا واول من عني  
به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخاف من يعيب ربهم  
والله تعالى منزّه عن ذلك قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد آدم وداود عليهما السلام  
وعن ابن مليكة ان رجلا قال لابي بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال يا خليفة محمد صلى الله عليه  
وسلم واما راض بذلك ولا يجوز خلع الامام ما لم يتخلل الصفات فيه ولا يصير الشخص اماما بغيره بشرط  
الامامة في وقته بل لا بد من احد الطارق كما حكاه الماوردي عن الجمهور وقبل بغيره من غير عقد حكمه القمولى  
قال من العتواء من الحق القاضي بالامام في ذلك وقال الامام لوشة الزمان عن الامام اتفقت احكامه  
الى اهل ذلك الزمان (قلت) كما مال الراعي في الشرح فيه اوعاد البالد من البغاة البنا (لو ادعى) بعض  
اهله (دعوى كانه الى البغاة صدق) بل اعيى ان لم يتهمهم (بيمينه) ان انتم لبستها على المواصلة والمسلم  
مؤمن في امر دينه \* (تنبيه) \* اليمين هامة مستحبة على الاصح ككل زيادة الى رضى في الزكواتون صح في تصحيح  
التنبيه هنا انتم اواجبة وجرى عليه الدم بى (أو) ذمى ادعى دفع (جزية فلا) بصدق بيمينه (على الصحيح)  
لانهم اعرض عن السكن فاشبهه بالوادى المستأجر دفع الاجرة والثاني بصدق كالزك في فرق الاول بان الذى  
غير مؤمن فيما يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا لخراج) لا لرض دفعه المسلم كما قاله الماوردي  
لقاضى البغاة لا بصدق في دفعه (في الاصح) لانه اجرة والثاني بصدق كالزكاة اما الكافر اذا ادعى دفع  
الخراج فلا بصدق جزا (وبصدق) الشخص (في) اقامه (حد) انه اقيم عليه قال الماوردي بلايين  
لان الحد وندم بالشبهات (الا ما يثبت) الحد (بينه و) الحال انه (لا اثره) أى الحد (في البدن)  
فلا بصدق في ذلك (والله اعلم) لان الاصل عدم اقامته ولا قرينة تدفعه والفرق بين ثبوته باليمنة دون  
الافراد ان المقر بالحد ولو رجع قبل رجوعه وانكاره بقاء الحد عليه في معنى الرجوع \* (تنبيه) \* كان  
ينبغي لامه مسفان بذكره هذه الزيادة قبل الكلام على أحكام الامامة \* (ملاحظة) \* لا يعتزل امام أسر  
كفار أو بغاة لهم امام الان وقع اليأس لم يعد الى امامته وان لم يكن لبغاة امام لم ينزل الامام المأمور  
وان وقع اليأس من خلاصه يستتب عن نفسه ان قدره على الاستجابة والاستتباب عنه ولو خلع الامام نفسه

أومان لم يصر المستجاب اماما قال النعمري كان المعتصم بالله يدعى المثنى لانه كان ثامن خلفاء بني العباس  
ولد سنة ثمان ومائة لثمان عشر خات من شعبان وهو الشهر الثامن من السنة وفتح غسان فتوحات ووقف  
ثمانية ملوك وثمانية أعداء يبابه وعاش ثمانية وأربعين سنة وكانت خلافته ثمان سنين وثمانية أيام  
وخلف ثمان بنين وثمان بنات وثمانية آلاف دينار وثمانية آلاف درهم وثمانية آلاف فرس وثمانية  
آلاف بعير وبغل ودابة وثمانية آلاف خيمة وثمانية آلاف عبد وثمانية آلاف أمة وثمانية قصور وكان  
نقش خاتمه الحمد لله وهي ثمانية أحرف وكانت علماته الاثران ثمانية عشر ألفا

### \* (كتاب الردة) \*

أعاد بالله تعالى منها (هي) لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي أخش الكفر وأغلظ حكمه بحجة لا عمل  
ان أقام بالمرتد قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس مما كان له عقابا وان عاد الى الاسلام  
لم يحجب عليه أن يعيد جهه الذي جبه قبل الردة لافلا لا يحبس بحجة هذا ما ذكره الاصحاب وجري عليه الشيطان  
ونقل في الله مات عن نص الشافعي رحمه الله تعالى حبوط ثواب الاعمال بمجرد الردة وقال ابنه من مذهب  
الشافعي ثم قال وهذه مسألة تارة نفيسة مهمة غفل عنها الاصحاب اه وائس في هذا الجمل ان كلامهم فان  
كلامهم ان الردة لا تحبط نفس العمل بدليل أنهم جعلوا ما أخذوا خلافه يقتار بين الحنفية في لزوم الحجج يهود  
الردة حبوط العمل وكلام النص في حبوط ثواب العمل وهي مسألة أخرى ولا يلزم من سقوط ثواب العمل  
سقوط العمل بدليل ان الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة معلقة لاقضاء مع كونها الاثواب فبما عتد أكثر العلماء  
وشرا (قطع) استمرار (الاسلام) ودوامه يحصل قطعه بأمر (بنية) كفر وذكر النية مزيد  
على الحرر والشرحين والروضة ليدخل من يزعم على الكفر في المسئلة متقبل فله يكفر حاله كن كان ينبغي  
على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي ان النية قصد الشيء معتزلا بفعاله فان قصدته وترأى عنه فهو عزم  
وسمى ما أتى في كلام المصنف التعبير بالعزم (أو) قطع الاسلام بسبب (قول كافر أو فعل) مكفر وقوله  
قطع جنس يشمل قطع الاسلام وغيره من المعاني وقوله الاسلام فبطل يخرج به قطع غيره من العبادات كالصلاة  
والصوم والحج فلا يكون ذلك كفرا وقوله بنية الخ أشار به الى أن القطع يكون بأحد هذه الأمور الثلاثة  
وأورد عليه ان الردة تحصل وان لم يوجد قطع كل ورد في أنه يخرج من الاسلام أو بقي فانه ردة على ما سألني  
وكذا من سألني بين مرتدين فانه مرتد على الاصح عند المصنف وهذا الثاني غير وارد فانه لم يرتد وانما ألحق  
بالمرتد حكما وإلبرد الكافر للمقتل من دين الى آخره وان كان لا يقبل منه إلا الاسلام لانه لا يسمى مرتدا شرعا  
وانما يعلو حكم المرتد من قسم القول ثلاثة أقسام بقوله (سواء قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا) لقوله  
تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزون لا تعتذروا وقد كفرتم بعد ايمانكم وكان الأولى تأخير القول  
في كاليه عن الفعل لان التيقين فيه يخرج بذلك من سبق لسانه الى الكفر أو كرم عليه فانه لا يكون  
مرتدا وكذا السكمان الصادرة من الإولياء في حال غيبتهم ففي أمالي الشيخ عز الدين بن عبد السلام أن الولي  
إذا حال أن الله عزرا النيزر الشرعي ولا ينافي الولاية لانهم غير معصومين وينافي هذا قول الغشيري من  
شرط الولي أن يكون محفوظا كما أن من شرط النبي أن يكون معصوما فكل من كان لا بشرع عليه اعتراض  
فهو غير ورع مخدع فلولي الذي تواتر أفعاله على الموافقة وقدر مثل ابن سريج عن الحسن بن الحلاج لما قال  
أنا الحق فتوقف فيه وقال هذا رجل خفي على أمره وما أقول فيه شيئا وأقنى بكفره بذلك القاضي أبو عمرو  
والخليفة وفقهاء عصره وأمر المعتز بضره أفسد سوط فأن مات والاضرب ألفا أخرى فان لم يمت قطعت  
يداه ورجلاه ثم يضرب عنقه ففعل به جميع ذلك استبقين من ذي الحجة سنة تسع وثلاثمائة والناس مع  
ذلك مختلفون في أمره فمنهم من يدافع في تعظيمه ومنهم من يكفره لانه قتل بسيف الشرع وجري ابن المقرئ  
نعمنا غيره على كفر من شئت في كفر طائفة ابن عربي الذين ظاهروا كلامهم عند غيرهم الإجماع وهو يحسب

ما هو به من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء يبار على اصطلاحهم اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه  
 الاصطلاحي مجاز في غيره والمعتقد منهم لمعناه معتقد لغتي صحيح وأما من اعتقد ظاهره من جهالة الصوفية  
 فإنه يترق ما استمر على ذلك بعد نعتهم صاوكافرا وسيأتي الكلام على هذا أيضا في كتاب السبراساء  
 الله تعالى ونخرج أيضا ما أداسكى الشاهد لهذا الكفر لكن العزالي ذكر في الاحياء أنه ليس له حكاية  
 الا في مجلس الحكم فليفتان له فان قيل قوله أو قول كفر فيه دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف  
 يقول أو قول كفر أجيب بان المراد بالكفر في الحد الكفر الاصلي \* (تنبيه) \* كان الاول للمصنف أن يقول  
 بنية كفر أو قول أو قول ليكون حذف اللفظة كعدم الاستحالة الاول عليه وتعبيره لا يتناول كفر المادني  
 فإنه لم يستقله اسلام صحيح (فني نفي) أي أسكر (الصانع) وهو الله سبحانه وهم الدهرية الراعون  
 أن العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع فان قيل اطلاق الصانع على الله تعالى لم يرد في الاسماء الحسنى  
 واعاد ذلك من عبارات التشاكيب المجوزين الاطلاق بالاشتقاق والراجح أن اسماءه تعالى توقيفية أجيب  
 بان البهي روى في الاسماء والصفات وقال تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء وقال صلى الله عليه وسلم  
 ان الله صنع كل صانع ومنعه روى الحاكم في أوائلي المستدرک من حديث حذيفة وقال له صحيح على  
 شرط مسلم أو نفي ما هو ثابت لله تعالى بالاجماع كالعلم والقدرة أو أثبت ما هو منفي عنه بالاجماع ككونه  
 أو قدم العالم كما قاله الفلاسفة قال النوني أو أثبت له لونا أو اتصالا أو انفصالا \* (تنبيه) \* اختلف في كفر  
 المجسم قال في المهمات المشهورة عدم كفرهم وجزم في شرح المذهب في صفة الاثمة بكفرهم قال الركني  
 في خاتمه وعبارة شرح المذهب من جسم تجسم بما صريحا وكأنه احتراز بقوله صريحا عن ثبت الجهة  
 فإنه لا يكره كما قاله العزالي وقال الشيخ عز الدين انه الاصح وقال في قواعد ان الاشعري رجع عنده  
 عن تكفير أهل القبلة لان الجهل بالصفات ليس جهلا بالوصفات اه وأول نص الشافعي بتكفير القائل  
 بحدائق القرآن بان المراد كفران العدة لا الانحراج عن الملة قاله الميمني وغيره من المتأخرين لاجماع السلف  
 والشافعي على الصلاة خلف المعتزلة ومناكرتهم وموارفتهم فان قيل فكفر أصحابنا من اعتقد أن الكواكب  
 فعالة فهلا كانت المعتزلة كذلك أجيب بان صاحب الكواكب اعتقد فيها ما يعتقده في الاله من انها  
 مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فاهم قالوا لا بد بخلاف أفعال نفسه فقط (أو) نفي (الرسول)  
 بان قال لم يرسلهم الله أو نفي نبوته نبي أو ادعى نبوته ديننا صلى الله عليه وسلم أو صدق مدعيا أو قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم أسود أو أمرد أو غير فرشي أو قال النبوة مكتسبة أو تسال وتثبتا به فهاه الغلوب أو وحى الى  
 ولم يدع نبوة (أو كذب رسولاً) أو نبيا أو سببه أو استخف به أو باعده أو باسم الله أو أمره أو وعده أو  
 وعيده أو خدأ آية من القرآن بحجة ما على نبوتها أو زاد به آية معتقدا أنهم امنه أو استخف بسنة كما قيل  
 له كان النبي صلى الله عليه وسلم ادا كل لقي أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا بأدب أو قيل له قلم أظفارك فإنه  
 سنة فقال لا فعل وان كان سنة وقصد الاستهزاء بذلك كما صوبه المصنف أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا  
 لم أفعل أو لو جعل الله القبلة هنالم أصل اليها أو لو اتخذ الله قلاما بيلا أمصدق أولو شهده عندني نبي بكذا أو لو  
 لم أقبله أو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا فنجوما ولا أدري ما الاعيان احتقارا أو قال لمن حوّل لا تعني  
 من أعضائه احتقارا أو صرناهم الله تعالى أو قال لا أدري ما الاعيان احتقارا أو قال لمن حوّل لا تعني  
 من جوع أو لو أوجب الله الصلاة على مع مرضى هذا التلوي أو قال المفلوم هذا بنية قدر الله فقال العالم  
 أما فعل بغير تقدير أو أشار بالكفره على مسلم أو على كثر أو اد الاسلام بان أشار عليه باستمراره على الكفر  
 أو لم يلقن الاسلام طالبه منه أو استعمل منه تأنيده كان قاله اصبر ساعة لانه استأثر الكفره على الاسلام كقوله  
 المصنف عن النوني وأقره أو كفر مسلما بلا تأويل للكفر بكفر النعمة كقوله في الروضة عن النوني وأقره  
 وهذا هو الظاهر الدال عليه انه بر وان قال في شرح مسلم ان التلوي يحول على المسفل وفي الاذكار يحترم

نحر عما قلنا أو نؤدى بيابم ودى أو نؤخره فأجاب وان تغلف فيه في الروضة أو قبل له ألسنته مسلماً فقال لا  
 أو سمى الله على شرب خمر أو زنا استخفافاً باسمه تعالى أو قال لا أنصف العبادته وقال ذلك استخفافاً بجاهه  
 الأذرى أو كذب المؤذن في أذانه كان قال له تكذب أو قال قسمة من ثريد خبير من العلم أو قال إن قال أو دعت  
 الله مالى أو دعت من لا يتبع السارق إذا سرق وقال ذلك استخفافاً بجاهه الأذرى أو قال توفي أن شئت مسلماً  
 أو كافراً أو لم يكفر من دان بغير الإسلام كالنصارى أو سلك في كفرهم أو قال أخذت مالى وولدتى فماذا صنع  
 أيضاً أو ماذا بقي لم تقعه أو أعطى من أسلم مالا فقال مسلم لم يبق كنت كافراً فأسلم فاعطى مالا أو قال معلم  
 الصبيان مثلاً اليه وخبير من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم (أو حال بحر ما بالاجماع كالزنا) والواط  
 والنالم وشرب الخمر ومن هذا الواعقد سقى الملكس ويحرم تسميته حقاً قال الرافى ولم يستحسن الامام  
 إطلاق القول بتكفير من خالف حكم الاجماع ونحن لا نكفر من رد أصل الاجماع وانما تبذره وفعله  
 وأجاب الزنجاني عن ذلك بان مشغل الخمر لا يكفر من حيث انه خالف الاجماع فقط بل لانه خالف ما ثبت  
 ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنص عليه وقال ابن دقيق العيد الحق أن المسائل  
 الاجماعية ان يصح التواتر كالصلاة كفر منكرها مخالفة التواتر لا مخالفة الاجماع وان لم يصح التواتر  
 لا يكفر (وعكسه) بان حرم الا بالاجماع كالبيع والنكاح (أو نفي وجوب مجمع عليه) كان نفي وجوب  
 ركعة من الصلوات الخمس (أو عكسه) بان اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كزيادة ركعة من  
 الصلاة المفروضة أو وجوب صوم يوم من شوال \* (تنبيهه) \* لوقال أو نفي مشروعية مجمع عليه لشمول  
 انكار المجمع على نفيه فقد صرح البغوى في تعليقه بتكفير من أنكر مجعماً على مشروعيته من السنن  
 كالرواتب وصلاة العبدن وهو لاجل تكذيب التواتر ويتعين فيما ذكر أن يكون الحكم المجمع  
 عليه معلوماً من الدين بالضرورة وان لم يكن فيه نص بخلاف مالا يعرفه الا بطواص وان كان فيه نص  
 كاستخفاف بآية الابن السدس مع بقاء الصاب ونحوه فإجماع المتكفر منه كره لا مذنب بل يعرف  
 الصواب ليعتقده وظاهر هذا أنه لو كان يعرفه انه يكفر اذا جحد وظاهر كلامهم أولاً أنه لا بد أن  
 يعرفه انطباعاً والعام والا فلا يكفر وهذا هو الظاهر وأن يكون الحال والمحرر والناسى والمثبت من  
 لا يجوز مخالفة عليه بخلاف غيره كمن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء (أو عزم على الكفر  
 غسداً) مثلاً أو علمه على شئ (أو ترد فيه) حالاً بما ريان شك ينافى جزم النية بالإسلام وهذا وارد  
 على الجسد كما مر اذا قطع فيه (كفر) جواب الجميع ما مر من المسائل المسد كورة فان لم ينافى جزم  
 النية كالذى يجري في الكفر فهو مما يتصل به الوسوس ولا اعتبار به كإفاله الامام واحترام المصنف  
 بكذب رسول الله كذب عليه فانه لا يكفر بخلافه لا للشيخ أبى محمد فانه قال بكفر بذلك وإراق دمه قال  
 الامام وهذا مذنب ولم أر ما قاله لاحد من الاصحاب والصواب انه يعزى ولا يفضل ولا يكفر (والفعل المبكفر  
 ما نهى عنه) صاحبه (استهزاء صريحاً بالدين أو جوداً كالغناء مصنف) وهو اسم للمكتوب من كلام الله  
 بين الدفتين (بقادورة) بذال مجسمة لانه صريح في الاستخفاف بكلام الله تعالى والاستخفاف بالكلام  
 استخفاف بالمسكاه ويلحق بالمصنف كتب الحديث قال الروبانى أو أوراق العلوم الشرعية (وجود  
 لصنف) قال ابن المقرئ في هذا وفي الغناء المصنف ان فعل ذلك استخفافاً أى على وجه يدل على الاستخفاف  
 وكذا كما قال شيخنا احتزبه في سجود الصنف مما لو وجد بداو الحرب فلا يكفر كما نقله القاضى عن النص  
 وان زعم الزركشى ان المشهور خلافه وفي الغناء المصنف مما لو ألقاه في نذر خيفة أخذ الكافر له اذا  
 الظاهر أنه لا يكفر به وان حرم عليه (أو) سجود الشمس أو غيرهما من المخلوقات وكذا السحر  
 الذى فيه عبادة كوكب لانه اثبت الله شريكاً \* (تنبيهه) \* يكفر من نسب الالهة الى الضلال أو العبادة  
 الى التكفر أو أنكر آيات القرآن أو غير شياً منه أو أنكر الدلالة على الله فى خالق السموات والارض

بان قال ليس في خلقه ما دلالة عليه تعالى أو أسكر بعث لائق من قبورهم بأن يجمع أجزاءهم الأصلية  
 ويبعد الارواح البها أو أسكر الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقرهم ما فكس قال  
 المراد بها غير ما سألها أو قال اني دشات الجنة وأكملت من ثمارها وعافيت حورها أو قال الاثمة افضل  
 من الاثمة وهذا ان علم معنى ما قاله لان جمل ذلك لغرب اسلامه أو بعده عن المسلمين فلا يكفر لعذره  
 كما مر ولا ان قال مسلم لمسلم سأل الله الايمان أو لمكافؤ لارزقه الله الايمان لانه مجرد دعاء يشهد به الامر  
 والدعوة عليه ولا ان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر أو كل لحم الخنزير ولا ان قال المالاب ليهين  
 نفسه وقد أراد الحسم ان يحلف بالله تعالى لا أؤيد الحلف به بل بالعاقبة ولا ان قال الرويقي  
 اياك كروية ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على صرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم العيب فقال نعم أو  
 خرج اسطر صاح العقق دوح ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا أو بنجس أو الى غير القبلة ولم يستحل  
 ذلك ولا ان غنى حل ما كان حلالا في زمن قبل تحريره كان غنى ان لا يحرم الله الخمر أو المسكرة من  
 الاح والانت أو العالم أو الربا أو قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسمله أو وضع قلنسوة  
 الجوس على رأسه أو شد على وسطه زمار أو دخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية  
 خير من الجوسية أو الجوسية شر من النصرانية ولا ان قال لواء علماني ان الله الجدة ما دخلته اصرح بذلك كما في  
 الروضة وفيها أيضا لوقال فلان في عيني كالبهوى والنصراني في عيني الله أو بين يدي الله فغنى من قال  
 كفر ومنهم من قال ان أراد الجار حجة كفر والادلا قال الا فرعى والماهر انه لا يكفر مطلقا لانه ماهر  
 منه ما يدل على النجس والمشهور ان لا يكفر الجدة وفيها أيضا عن القاضي عياض انه لو شفى مريض ثم قال  
 اقيت في مرضي هذا ما لو قلت اياك وحرر رضى الله تعالى عنها لم استوحبه فقال بعض العلماء يكفر  
 ويقتل لانه يتصمم بالسببة الى الجور وقال آخرون لا يفتن قتله ويستتاب ويعزر اه وقال الحب  
 الطبرى الاطهر انه لا يكفر وقال صاحب الاقوال في مسئلة لو أعلماني الله الحجة ما دخلتها انه يكفر والإدلي  
 كما قال الادريج انه ان قال ذلك استخفا أو استعصا كمر وان اطلق فلا وقال الايسني في مسئلة  
 من صلى بنجس ما انتفاء كلامه من كفر من استحل الصلاة بنجس مجموع فانه ليس بمجتمعا على تحررها بل  
 ذهب جماعة من العلماء الى الجواز كما ذكره المصنف في مجموعه اه وحيث كان كذلك فلا يكفر (قائدة)  
 لا بدع ولا اشكال في العبارة المعروضة الى امامنا الشافعي رضى الله عنه في قوله انا ومن اب شاء الله  
 فهو مروية عن عمر وصحبت عن ابن مسعود وهى قول أكثر الشاف والشافعية والمالكية وقوا الجماعة  
 وسفيان الثوري والاشعرية وحكى عن أبي حنيفة اسكارها قال الدميرى وهو عجيب لانها صحبت عن  
 ابن مسعود وهو شيخ شيخ شيخه والغائلون يجوز قولهم الخلفاء في الوحد كمر العلماء اه الاحمل  
 كثرة الصواب عدم الاحتياج الى تلك الحمل لان حقيقة ائامؤمن هو جواب الشرط أو دليل  
 الجواب وكل منهما لا بد ان يكون ممتقا لافناء ائامؤمن في المستقبل ان شاء الله وحيث لا حاجة الى  
 تأويل بل تعليقه واضح وأمور به بقوله تعالى ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك عدا الا أن يشاء الله وبعبارة  
 يسمن يصير مراد شي مما سران يكون مكانا مختارا (و) حيث (لا تصح ردة مسي) ولو لم يرد (د)  
 لاردة (مجنون) اعدم تكليفه فلا اعتداد بقوله أو اعتقاده اه (تنبيه) لارادته لا يترتب  
 عليه حكم الردة والا فلردة هل معصية كل ما يخفى يوصف بالصحة عدمها (و) لاردة (مكره)  
 وقابله معامتن بالايمان كما نص عليه الكتاب العزيز فان رضى بقلبه مرتد (تنبيه) لو تجرد قلبه  
 عند الاكراه على الترافع عن اعتقاد ايمان وكفر ففى كونه مرتدا وجهان وينبغي ان لا يكون مرتدا  
 لان الايمان كان موجودا قبل الاكراه وقول المكره ما فى المالم يحصل منه اختيار لما أكره عليه ككل  
 أكره على الملاقاة من العصة كانت موجودة قبل الاكراه فادالم يحصل منه اختيار لما أكره عليه

لم يقع عليه طلاق (ولارد) ولم يستتب (لأن لم يقتل في جنونه) لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام  
فان قتل مجنوناً لم يجب على قاتله شيء كإفلاء عن التهذيب وأفراء وقضية هذا أن الشاخير مستحب  
قال الاسنوي وهو غير مستقيم فان تصحح وجوب التوبة ينطبقه قال الزركشي وظاهر نص الام يقضي  
وجوب الشاخير وهو الوجه اه وعلى هذا يزعم انه لا تغريبه الاستنابة الواجبة ويجعل قول المذهب  
لم يجب شيء اى من قصاص أو دية \* (تنبيهه) \* أشار المصنف بالتعبير بالفاء الى تعقيب الجنون  
للردة للاختراز عما اذا اردت واستنبط لم يجب ثم جن فانه يجوز قتله في حال جنونه ولو أفرغ بما يجب  
حد الله تعالى ثم جن لا يقام عليه حيث لا احتياطاً لانه قد يرجع عن الاقرار فلا استوفى منه حيث  
لم يجب فيه شيء بخلاف لو ثبت بيينة أو أقر بقذف أو قصاص ثم جن فانه يستوفى منه في جنونه لانه  
لا يسهل ما يرجوعه (والمذهب حجة رد السكران) المتعدي بسكره كما لا يخفى وسائر تصرفاته وفي حجة  
استنابته حال سكره وجهان أحدهما نعم كما تصح رده وعليه الجمهور ونقله الرابعي عن النص وقال  
العمري انه المذهب المنصوص والاسنوي انه المقتضى لكن يندب تأخيرها الى الاقامة خروجاً من  
خلاف من قال بعدم حجة قوته وهو الوجه الثاني القائل بان التسمية لا تزول في ثلاث الحاله أما  
تغير المتعدي بسكره كان أكره على شربها فلا يحكم عليه بالارادة كما في طلاقه وغيره (و  
المذهب حجة) اسلامه عن رده ولوارد صاحباً ثم أسلم معاملة لا قوله معاملة الصاحي \* (تنبيهه) \*  
قضية الاعتداد باسلامه في السكر انه لا يحتاج الى تجديد بعد الاقامة وليس مراداً فقد سئل ابن الصباغ  
عن النص انه اذا افان عرضنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلماً من حين وصف الاسلام وان  
وصف الكفر كان كافراً من الآن لان اسلامه صحيح فان لم يتب قتل (وتقبل الشهادة بالردة مطلقاً)  
أى على وجه الاطلاق ويقضى بهما من غير تفصيل كفى الروضة وأصلها تبعاً للإمام لان الردة لخطرها  
لا يقدم الشاهد بها الا من بضرة (وقبل يجب التفصيل) أى استفسار الشاهد بها الاختلاف  
المذاهب في التكفير والحكم بالردة عظيم فيحتاج الى طهارة قال الاذرى هذا هو المذهب الذى يجب القطع  
به وقال الاسنوي انه المعروف عندنا ونفلا قال وما نقل عن الامام بحثه وقال الدميرى والذي صححه  
الرابعي تبس في الامام وهو لم ينقله عن أحد وانما هو من تخريجه فان قيل يدل على التفصيل ما قاله  
فيه من مات عن ابنين مسلمين فقال أحدهما اردت فمات كافراً ان الاظهر انه لا بد من بيان سبب كفره  
خلافاً لما جرى عليه المصنف من عدم التفضيل كما سيأتى لانه قد ينوهم ما ليس بكفر كفراً أوجب  
بانه هذا حتى يمكنه أن يأتي بالشهادتين بخلافه بعد الموت وهذا قال بعضهم ولما كانت الشهادة  
عند من يقبل التوبة كالشافعي قبلت مطلقاً ثم يقول له القاضي ثلث بالشهادتين ولا حاجة الى  
السؤال عن السبب فان امتنع كان امتناعه فريضة لا يحتاج الشاهد معها الى ذكر السبب  
وان كان عند من لا يقبل التوبة كما لا يخفى فلا تقبل الا مطلقاً واعترض بانه وان كان عند من يقبل التوبة  
فبقي فيه عار على الانسان وجهذا ردد على الجواب المتقدم وحيث لا بد من التفصيل وهو كما قال  
شيخنا أو حجه \* (تنبيهه) \* محل الخلاف كما قال البلقيش اذا شهد بان اردت عن الايمان فلو شهد بانه  
اردت ولم يقل عن الايمان أو فلا كفر ولم يقل بانه لم تقبل هذه الشهادة قطعاً (فعلى الاول) وهو  
قبولها مطلقاً (لو شهدوا) المراد اثنان فما كثر على شخص بردة ولم يفسدوا (فانكر) المشهود  
عليه (حكم) عليه (بالشهادة) ولا ينطقه انكاره بل يلزمه أن يأتي بما يصبر به الكافر مسلماً  
لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعها كما لو قامت البيينة بالزنا فانكره أو كذبهم لم يسقط عنه  
الحسد فان أتى بما يصبره مسلماً قبل الحكم امتنع الحكم عليه بالشهادة بالردة كما نص عليه الشافعي رضى  
الله تعالى عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليهما من يمينه فزواجه اذا كان قبل الدخول بهن أو بعده

وامتضت العدة وحل ينزل من وظائفه التي يعتبر فيها الاسلام أولا بخلاف والظاهر الاول (تبيينه) عمل قوله شهدوا بردها اذا شهدوا على انشاءه أو اقراره فانكر قال في العاقل ويشتبه فيه اذا شهدوا على اقراره بالردة فاسكر فانه ينفعه كقولهم تيقن على اقراره بالزنا فاسكر لانه لو اقر بما تم رجوعه قبل رجوعه وقوله في الاول لا يختص بالاول بل الحكم كذلك اذا شرطنا التيقن فكان ينبغي للمصنف ان يقول قولي القولين أو يعلق التفرع ولو لم تقم عليه بينة فعالب المدعى عليه من القاضي الحكم بعصمة دمه خوفا من ان تقوم عليه بينة زور عند من لا يرى قبول توبته لا القاضي تجسده بدمه اسلامه والحكم بعصمة دمه كما آتت به جيع من المتأخرين وصوبه وان قال ابن دقيق العيد ليس لهما كم ذلك الا بعد اعتزاده أو اقامة بينة عليه وحل يجوز لاشاعري مثلا ان يشهد بالكفر أو بالنكر بض بالقول أو بما يوجب التعزير عند من به لم أنه لا يقبل التوبة ويجوز بالتعريض ويمنز بالبلغ ما يوجب الشك في الظاهر كما قال الركني المنع فان علم الشاهد ان لسانه سبق الى كلمة كفر ولم يقصد ذلك فلا يحل له ان يشهد عليه فمما وقد سعى الرافعي مثله من العاقل (ولو) صدق شخص من شهد عليه برده ولكن (قال كتم مكرها وانقصه قرينة) مشهورة بذلك (كسر كفار) له (صدق بينته) غملا بالقرينة المشهورة بذلك وانما اف لا يستعمل فيه كان مختارا والظاهر كما قال الزركشي ان هذه اليمين مسخية (والا) بان لم تقتضه قرينة بان كان في دار كفر وسيله مخلى (فلا) يقل قوله فيحكم بينونة زوجة بتغير المدخول به أو بطلب بالعلم بالشهادتين لا تنفاه القرينة (ولو) لم يقل الشاهدان لورد ولكر (فالاقتضا لافكا كفر) أو دل قوله (فادعى اكراما) بهدأت صدقهما على ذلك (صدق) بيمينته (مطلقا) بقرينة ودونها لانه ليس فيه تكذيب البينة بخلاف المسئلة بقاءه الان الا كراهته بان الرد ولا ينشأ التعلق بكلمة الرد ولا الفعل المكفر ويند بان يحدد كلمة الاسلام فان قيل قل اليمين فهل يضمن لان الرد لم تثبت أولا لان افكا الرد وسدو الاصل الاختيار قولان أو جهما كما قال شيخنا الثاني (تبيينه) استشكل الرافعي تصوير هذه المسئلة بانه ان اعتبر تفصيل الشهادة في الشرائط الاختيار دعوى الا كراهه تكذيب للشاهد أولا فلا كفاءه بالاطلاق انما هو فيه اذا شهدا برده لتضمنه حصول الشرائط أما اذا قال انه تكلم بكذا فيه عد أن يحكم به ويقنع بان الاصل الاختيار واجب باختبار الاول وينع قوله في الشرائط الاختيار واختيار الثاني ولا يبعد أن يقع بالاصل المدكور لا تضاده بسكوت الشهود عليه مع قدرته على الدفع فان قيل في الروضة وأصلها في الا كراهه في الطلاق انه لو تناقضا به ثم قال كتم مكرها أو انكرت زوجة ذلك لم يقبل قوله الا أن يكون محسوسا أو كان هناك قرينة أخرى فهو لا كان هنا كذلك كما قال به الياقيني أجيب بان الحق هنا لله تعالى فسوغ فيه بخلافه في الطلاق فان الحق فيه لا تدعى فشدد فيه (ولومان) من هو (معروف بالاسلام من ابنين مسلمين فقال أحدهما) أي الابن بن (ارتد) أي الاب (فما كافر) وأنكر الا سخر (مان بين سبب كرهه) كأن قال تكلم بما يوجب الكفر أو وجد لصم (لم يرته ونصبه في) لبث المال لان المرتد لا يورث (وكذا) يكون نصيبه قيا (ان أطلق) أي لم يبين سبب كفره (في الاظهار) لانه أقر بكفره فعول بمقتضى اقراره ولم يرته منه وهذا الترجيح تبع فيه الحرر والشافعي وهو الاظهر في الشرح المعبر والروضة انه يستفصل فان ذكر مكرها وكفر كان كافيا وان ذكر مكرها ليس كفرا كان قال كان يشرب الخمر صرف اليه وان لم يذكر شيئا وقف الامر كما نص عليه الشافعي وقوله الامام عن العراقيين وأقره (دروع) لوارثه اسير أو غيره بخلافه صلى في دار الحرب حكمه باسلامه لان صلى في داره لان صلاته في داره فادستكون تقية بخلافه في دارهم لا تكون الاعن انما قد صحح ولو صلى كافر أصلي ولو في دارهم لم يحكم باسلامه بخلاف المرتد لان عاقبة الاسلام باقية فيه والعداؤون من الابتداء فسوغ فيه الا أن يسوغ تشهد في الصلاة بحكم باسلامه فان قيل



اسلامه حينئذ بالاعانة والكلام في خصوص الصلاة والدلالة بالقرينة أجيب بأن فائدة ذلك رفع إيهام انه لا أثر  
للهيأة فيها لاحتمال الحكاية ولو أكره اسير أو غيره على الكفر بيسلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات  
هناك ورواه عنه المسلم فان قدم عليه تعرض عليه الاسلام استغنيا بالاحتمال انه كان مختارا كما لو أكره على  
الكفر بدارنا فان امتنع من الاسلام بغير تعرضه عليه حكمه بالكفر من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على  
انه كان كافرا من حينئذ فلو مات قبل العرض والتلفظ بالاسلام فهو مسلم كما لو مات قبل قدمه عليه ثم شرع في  
بيان أحكام الرد بعد وقوعه فقال (وتجب استنابة المرتد والمردة) قبل قتلها حال انهما كانتا حية ترين  
بالاسلام فربما عرضت لهما شبهة فيسبغ في ازانها لان انقلاب الردة تكون عن شبهة عرضت وبنت  
وجوب الاستنابة عن عمر رضى الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن جابر أن امرأة يقال لها أم رومان  
ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان قامت والاقتلت ولا يعارض هذا  
النهي عن قتل النساء الذي استدلل به أبو حنيفة لان ذلك محمول على الحريات وهذا على المرتدات ولهذا  
نص المصنف على المرأة اشارة الى الخلاف سكن كان الاولى أن يعبر بخافي الحر بقتل المرتد ان لم يذب رجلا  
كان أو امرأة لان خلاف أبي حنيفة في قتلها لاني استنبأته فانه قال تجلس وتضرب الى أن تموت أو تسلم  
(وفي قول منسحب) استنابته (كالكافر) الاصل في قتل المرتد ان يذبحه لان ذلك انما يصح عليه وسلم لم يستناب  
الغريبيين أجيب بانهم حاربوا المرتد اذا حاربوا لا يستناب (وهي) أي الاستنابة على القوانين معا (في  
الحال) في الاظهر فان تاب والاقتل لان قتله المرتب عليه احسد فلا يؤخر كسائر الحدود وذم من أن  
السكران يسن تأخيرهم الى الصبح ولو سأل المرتد ازالة شبهة فوفّر بعد اسلامه لا قبله لان الشبهة لا تنحصر  
وهذا ما صححه الغزالي كما في نسخ الرافعي المعتمدة وهو الصواب ووقع في أكثر نسخ الروضة تبعاً للنسخ الرافعي  
السقيمة ان الاصح عند الغزالي المناظرة أولا والمحكي عن النص عدمها وان شكك قبل المناظرة جوعا  
أطعم ثم فوطر (وفي قول) يجهل فيها على القوانين (ثلاثة أيام) لا نزع عمر رضى الله تعالى عنه في ذلك  
وأخذه الامام مالك وقال الزهري يندى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وعن علي رضى الله تعالى  
عنه انه يستناب شهرين وقال النخعي والنوري يستناب أبدا وعلى التأخير بحسب مدة الامهال ولا يخفى سبيله  
(فان) لم يذب الرجل والمرأة عن الرد بل (أصرا) عليهما (فتلا) وجوبا لقوله صلى الله عليه وسلم  
من بدل دينه فاقتلوه واه البخاري وبقتله الامام أو تآبته ان كان حرا لانه قتل مستحق لله تعالى فكان  
للامام وان أذن له كرجم الزاني هذا ان لم يعاقل فان قاتل جاز قتله لكل من قدر عليه ويجوز لاسيد قتل  
رفيقه المرتد على الاصح ويقتل بضرب المعتق دون الاجراق ونحوه للامر باحسان القتل فان خالف وقتله  
بغيره أو وقتله غير الامام أو تآبته بغير اذنه عز الاول اعدوله عن المأمور به والثاني لا يقتل به ولا شيء عليه  
من فصاص أو دية نعم ان قتله مرتد قتل به كما مر في الجنائيات قال الماوردي ولا بد من المرتد في مقابر المسلمين  
لخروجهم بالردة عنهم ولا في مقابر الكفار لما تقدم له من حرمة الاسلام اه والذي يظهر أن حرمة الاسلام  
انقطعت بموته كافر فلا مانع من دقته في مقابر الكفار فقد مر أن الردة أخف الكفر (وان) كان كل  
من الرجل والمرأة ارتدا الى دين لا تأويل لاهله كعبدة الاوثان ومتكرى النبوات ومن يفر بالتوحيد  
ويعتبر نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ثم (أسلم صح) اسلامه اذا أتى بالتهادنين قال ابن النقيب في مختصر  
الكفاية وهذا شهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وهذا يؤيد من أتى من بعض المتأخرين بانه  
لا بد أن يأتي بالفظا شهد في التهادنين والإلم يصح اسلامه وقال الزمكاوي في شرح التنبيه وهذا لا اله الا الله  
محمد رسول الله وظاهره ان الفظة شهد لا تشترط في التهادنين وهو يؤيد من أتى بعدم الاشتراط وهي واقعة  
حال اختلاف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذي يظهر لي أن ما قاله ابن النقيب محمول على السكال  
وما قاله الزمكاوي محمول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس

حتى يقولوا لاه الا الله محمد رسول الله واما البخاري ومسلم ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم  
برسوله فان عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما  
لا تشترط فلواتخذ الاعيان بالرسالة عن الاعيان بالله تعالى مدة طويلة صح قال وهذا بخلاف القول  
في البيع والنكاح لان حق المدعو الى دين الحق ان يدوم ولا يختص بوقت دون وقت فكان الامر كله  
بمنزلة المجلس (و) اذا قال كل منهم اذ ذلك (ترك) ولو كان زديقا أو تكرر ذلك منه ولا يشترط مضي  
مدة الاستبراء اقله تعالى قل للذين كفروا ان يشهدوا بغيرهم ما ندسلهم ثم يعز من تكرر ذلعه  
لزيادة نفاقه بالدين فيعز في المرة الثانية فباعدتها ولا يعز في المرة الاولى وحكي ان يونس الاجماع عليه  
وقال ابو حنيفة انما يعز في الثالثة ونقل عن أبي اسحق المروزي انه يقتل في الرابعة قال الامام وعدهذا  
من هفواته اذ ولا يصح هذا عن أبي اسحق وانما هو منسوب لاصحق بن راهويه كجاءه القاضي حسين  
وغيره \* (تنبيه) \* كان الاولى للمصنف ان يتي أسلم وترك ليوافق ما قبله ولكن جعل بما قدره  
(وقيل لا يقتل) أي لا يصح (اسلامه ان ارتد الى كفره حتى كثر نفاقه) وهم من يظاهر الاسلام وينفي  
الكفر كما قاله هنا وفي الفرائض وصفة الاعسة وقال في الاعان هم من لا يتحمل ديننا وسؤبه في المهرات  
وقال الاذوى انه الاقرب فالاول هو المذاق وقد غاب وبينهما (و) قيل لا يشهد اسلامه ان ارتد الى كفر  
(باطنية) وهم قائلون بان لقرآن باطنا والله المراد منه دون الظاهر وقيل هم ضرب من الزنادقة يزعمون  
ان الله شاق شبا ثم شاق منشبا آخر يدبر العالم وسعوا الاول العقل والثاني النفس وان كان اوتد الى دين  
يزعم أهله ان محمد صلى الله عليه وسلم مبعوث الى العرب خاصة أو الى دين من يقول رسالته حتى لكتم  
بظاهر يمسد أو يحد فرضا أو يخبر بما يصح اسلامه الآن يقر بان محمد صلى الله عليه وسلم رسول الى جميع  
الخلق ويرجع الثاني ١٤ اعتقده ولا يكتفي شهادة الفاسق وهو الثاني لاختبار الله تعالى ان الله عالم الاشياء  
ومبدؤها حتى يشهد بالاختراع والاحداث من العدم ولا يكتفي العباثي القائل بنسبة الحياة والموت الى  
الطبيعة لاله الا المحيي المميت حتى يقول لاه الا الله ونحوه من أسمائه تعالى التي لا تأويل له فيها وأما  
البرهي وهو مذهب ينكر الرسل فان قال مع لاه الا الله محمد رسول الله فهو مؤمن وان لم يذ كر غيره من  
الرسل لان قال عيسى وموسى وكل نبي قبل محمد صلى الله عليه وسلم رسل الله لان الاقرار برسالة محمد صلى  
الله عليه وسلم اقرار برسالة من قبله لانه شهداهم وصدهم فان قيل كان محمد صلى الله عليه وسلم شهداهم  
وصدهم فقد شهدوا له وبشرابه أجيب بان شريعتهم باسنة لما قبلها باقية بخلاف شريعة غيره والمعامل  
اذا قال محمد رسول الله قيل يكون مؤمنا لانه أثبت المرسل والرسول والاصح انه لا بد أن يأتي بالشهادة اثنتين  
كغيره ولو أقر يهودي برسالة عيسى لم يجبر على الاسلام كالأقارب بعض شرائع الاسلام كالموتون  
الجنس وتقبل توبة مكذبة صلى الله عليه وسلم وكذا فاذنه على الاصح وقال أبو بكر الفارسي انه يقتل حدرا  
ولا يسقما بالنوبة وقال الصيدلاني يجلد ثمانين جلدة لان الردة ارتفعت باسلامه ويق جلد \* (مائدة) \*  
يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره بأشوة الاخرس نعم لولفن الجمعي الكلام ما ارببه  
فقالها ولم يعرف معناها لم يكف ويسن امتحان الكافر بعد الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال  
بذل محمد رسول الله في الشهادتين أجمد أو أبو القاسم رسول الله كفاه ولو قال النبي بذل رسول الله كفاه  
لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي بخلاف آمنت بمحمد الرسول لان النبي  
لا يكون الا الله تعالى والرسول قد يكون غيره بخلاف آمنت بمحمد كفاهم بالاولى \* (تنبيه) \* غير  
وسوى وماعدا ونحوها في الاستثناء كالإكفامعها كقوله لاه الا الله غير الله أو سوى الله أو ماعدا الله  
أو ما شاء الله ولو قال كافر أنا منكم أو مثلكم أو مسلم أو وليي محمد أو أوجب أو أسلمت أو آمنت لم يكن اعترا  
بالاسلام لانه قد يراد أنا منكم أو مثلكم في البشرية أو نحو ذلك من التأويلات فان قال آمنت أو أسلمت

أؤنا. ومن أومسلم مثلكم أو أنامن أمة محمد صلى الله عليه وسلم أودينكم حق أو قال أنا بريء من كل من  
بخالف الاسلام أو اعترف من كفر بانكار وجوب شيء وجوبه فقبه طر يقتان احدهما وهي ما عابها  
الجمهور وهي الراجحة لا يكون ذلك اعترافا بالاسلام والثانية ونسبها الامام لأحقيقين أنه يكون اعترافه  
ولو قال أنا بريء من كل من خالف الاسلام لم يكف على الطر يقتن لأنه لا ينفي التعطل الذي بخالف  
الاسلام وهو ليس بآلة ولو قال لارجن أو لا يارئ الا الله أومن آمن به المسلمون لم يكف كما قاله بعض  
المتأخرين خلافا للعلوي ومن قال آمنت بالله لا اله غيره لم يكن مؤمنا بالله لأنه قد ير بدالون وكذا الا اله  
الا الملك أو الرزاق لأنه قد ير بدال الساطان الذي بملك أمر الجند ورتب أرزاقهم فان قال آمنت بالله ولم  
يكن على دين قبل ذلك صار مؤمنا بالله فبأنى بالتهادة الاخرى وان كان مشركا لم يصرم ومناحتي يضم اليه  
وكفرت بما كنت أشركت به ومن قال يقدم غير الله كني للايمان بالله أن يقول لا قدم الا الله كني لم يقل  
به ومن لم يقل به بكلمه أيضا الله ربى (ولد المرتد ان انعقد قبلها) أى الردة (أو) انعقد (بعدها) أى  
فيها (وأحد أبوه مسلم فسلم) ذلك الولد بالتبعية للمسلم تغليبا للاسلام (أو) وأبواه (مرتدان فسلم)  
أي بالبقاء خلافة الاسلام فيهما ولم يصدمه كفرو هذا ما رجحه المحرر تبع الجمع وعليه لا يسترق (وفي قول)  
هو (مرتد) تبعه ما وعلى هذا لا يسترق في أصح الوجهين كما لا يسترق أبواه ولا يقتل حتى يباغ  
وبسبب فان أصرق قتل (وفي قول) هو (كافر أصلي) لتولده بين كافرين ولم يباشر الردة حتى يغلق  
عليه (قلت الاظهر) هو (مرتد) اذا لم يكن في أصول أبويه مسلم (ونقل العراقيون) القاضي الحسين  
وابن الصباغ والبندنجي وغيرهم (الاتفاق على كفره والله أعلم) فان كان في أصول أبويه مسلم فهو  
مسلم تبعه كما مر ذلك في باب الاقبط \* (تنبيه) \* ما دعاه من نقل الاتفاق اعتد فيه قول القاضي  
أبي الطيب انه لا خلاف فيه كما قاله في الروضة واعترض بان الصبري شيخ الماوردي من كبارهم وقد حزم  
بأنه مسلم ولم يحل ابن المنذر عن الشافعي غيره وقال البلقيني ان نصوص الشافعي قاضيه وأطال في بيانه  
وذ كر نحوه الزركشي وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلي تسمع والاولى أن يقال فهو على حكم الكافر  
وسكت الاصحاب هنا على الوأش كل ما قوه هل هو قبل الردة أو بعدها والظاهر كما قال الدميري انه على  
الاقوال لان الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمان وبدله كلامهم في الوصبة للعمل وأولاد المبتدعة  
من المسلمين اذا كفرناهم الظاهر كما قال الدميري أيضا أنهم مسلمون ما لم يعتدوا به بدلوغهم كفر لانهم  
والدوا على الاسلام واعتقاد الاب لا يسرى الى الولد وقد تقدم في الاقبط حكم أطفال أولاد المشركين (وفي  
زوال ملكه) أى المرتد (عن ماله) الحاصل قبلها أو فيها بخواصها (بها) أى الردة (أقوال  
أظهرها) الوقف كبضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه (ان ذلك مرتد بان زواله بها) أى  
الردة فماله ملكه في وماله ملكه من احتساب ونحوه باق على الاباحة (فان أسلم ما أنه لم يزل) لان بطلان  
أعني انه تتوقف على هلاكه على الردة فكذا زوال ملكه والثاني يزول بنفس الردة لزوال العصمة برده  
فياله. أولى والثالث لان زوال لان الكفر لا ينافي الملك كالكافر الأصلي (و) بتفرع (على) هذه (الاقوال)  
أنه (يقضى منه) أى مال المرتد (دين لزمه قبلها) باتلاف أو غيره لاننا قلنا ببقاء ملكه أو موقوف  
فواضح وان قلنا بزواله فهو لا تزيد على الموت والدين يقدم على حق الوزنة فكذا على حق النى هو اذا  
مات على الردة وعليه دين وفي ثم ان بقي شيء صرف لبيت المال وهل ينتقل جميعه لبيت المال فبأ متعاقبه  
الدين كما تنتقل التركة للورثة كذلك أولا ينتقل لاني الا الفاضل عن الدين القباس الاول وان كان ظاهر  
كلام مختصر التبريزي الشافعي \* (تنبيه) \* هل يصبر محجورا عليه بنفس الردة أم لا بد من ضرب القاضي  
فيه وجهان. وقيل قولان قال ابن النقيب أحدهما الشافعي وحزم به جماعة وقال الماوردي ان الجمهور عليه  
ولكن مقتضى كلام الشنخين الاول وهو الظاهر وعلى الشافعي هل هو كسحر الفاس أو السفه أو المرض

فيه أوجه أيضا أزلها (وينفق عليه) أي المرتد زمن استنابته (منه) أي ماله ويحصل حابه للغة  
 كحاجة الميت إلى الخبز به زوال المال بالموت (والاصح يلزمه غرم انفاقه) مال غيره (فبها) أي الردة  
 حتى لو ارتد جمع وامتنعوا عن الامام ولم يسئل اليهم الا بمقتال فسا أتلفوا في القتال اذا أسلموا ضمنوه على  
 الاطوار كما سرت الاشارة اليه في الباب الذي قبل هذا وان صحح في البيان عدم الضمان (و) الاصح يلزمه  
 (نفقة زوجان وقف نكاحهن وفريه) لانما فوق متعلقه به هذا هو المنصوص عليه في الام والنكاح  
 والنسائي لا يلزمه ذلك لانه لا مال له \* (تنبيه) \* هذا الخلاف مفرع على القول بروال ملكه كما ذكره  
 في المرح والروضة فان قلنا ببقاء ملكه أو وقف لزمه ذلك فلهما وسكت المصنف عن نفقة الرقيق قال  
 في المطالب ولانك أنه ينفق عليه مطلقا والناظر كما قال الاذري ان أم الولد اذا قلنا بروال ملكه  
 كالروضة (واذا وقفنا ملكه) وهو الاطوار كما سرت فوقفنا عليه (فتصرفه) الواقع منه في رده (ان حتم)  
 أي قبل (الوقف) بان قل التمليق (كعتق وتبديل وصية وموقوف) لزومه كما قاله الامام (ان أسلم  
 نفذ) بجميعه أي بان نفذه (والا) بان مات مرتدا (فلا) ينفذ لان الوقف لأبضه (وبه) وبه  
 ورهنة وكتابته ونحوها مما لا يقبل الوقف (باطلة) بناء على بطلان وقف العقود وهو الجديد (وفي  
 القديم) هي (موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان أسلم حكم بصرتها والا فلا \* (تنبيه) \* ما ذكره  
 في الكتابة من أنه ما على قولي وقف العقود حتى تبطل على الجديد وهو المعتقد كما ذكره في المرح وما في  
 الكتابة وصوبه في الروضة هما وان رجعا في الترحين والروضة في باب الكتابة بجهنم ووجهه الباقين  
 (وعلى الاقوال) السابقة (بجعل ماله مع) أي عند (عدل) يتفق له (وأما عند امرأة نفقة) أو من  
 يعمل له الخلقين كالحرم احتياط التعلق حتى المسلمين به \* (تنبيه) \* فديهم كالماله أنه يكتفي بالجل  
 المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد ابل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله  
 (ويؤدى مكاتبه النجوم إلى الفاضل) حتمنا لهما أو يعتق بذلك وانما لم يقضها المرتد لان قبضه غير معتبر  
 ولو أدى في الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم أسلم قال الفقهاء ينبغي أن لا نسمة ما ولكن نص الشافعي على  
 السقوط لان المراد بالية هذا التمييز \* (خاتمة) \* لو امتنع مرتدون بنحو من بدأ بأباعتهم لان كفرهم  
 أثبتا ككفرهم ولانهم أعرف بعورات المسلمين واتبعنا مدبرهم وذهبنا على حربهم واستنابنا أسيرهم  
 وعليهم ضمان ما أتلفوه في حال القتال كما سرت ويقدم القصاص على قتل الردة ونجيب الذرية حيث لزمته  
 في ماله مطلقا لانه لا عاقلة له مجزأة في العمد ومجزأة في غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل  
 الدين المؤجل بالردة ولو وطئ مرتدة بشبهة كان وطئها مكرها أو استخدم المرتدة والمرتدة كرها فوجوب  
 المهر والاجرة وقوفه ولو أتى في رده بما يوجب حدا كان زنى أو سرق أو قذف أو شرب خمر أو حد ثم قتل

\*(كتاب الزنا)\*

هو بالعصر لغة جارية وبالمدغة تميمية واتفق أهل المال على تحريره وهو من أخف الجنايات ولم يحل في  
 ماله قتلها وهذا كان حده أشد الحدود لانه جنائية على الاعراض والانساب والاصل في الباب قوله تعالى  
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والشيوخ والشجعة اذا زنا فادرجوهما وهذه نسخ لفظها  
 وبقي حكمها وقد رجم على الله تعالى وسلم ماعزا والعمادية وله حكمان يختصان به استمرا أو أربعة في الشهادة  
 ويجاب مائة جلدة وحقيقته الشرعية الموجبة للحد (ايلاج) حشقة أو قدرها من (الذكر) المتصل الاصل  
 من الاكسب الواضع ولو أسل وغنيمته نشر وكان مافرقا في خرقه كماله وقسبة ماخرمه في التحقيق في باب  
 الفصل وصرحه الداربي خلافا للداربي (بفرج) أي قبل أن ي ولوغه وراء كلبه الزركشي فارقا بين  
 ما هنا وما في باب الفحاح من عدم الاكتفاء بالايلاج فيها ببناء التحليل على تكميل المذمة (بمحرز)  
 في نفس الامر (اعينه) أي الإيلاج (خال عن الشبهة) المسقط للحد (مستهي) طلبا بان كان فوهر أدى

حتى وقوله (فوجب الحد) هو خبر عن قوله ايلاج والحد هو الجلد والتغريب على غير المحسن والرجم  
 على المحسن بالنص والاجماع وخرج بمقتضى من استدل بمقتضى كراما قوطعا فلاحدها وبالاصلي الزائد  
 وبالاخي والواضح من استدلت ذلك كرهية أو مشكل فلاحدها وبالنفس الاسرارى وطى زوجته  
 طائما أنهم الأجنبية فلاحدها وبما بقي من محترقات قيود الحدياتى فى المتن وبما تقرر وعلم ما فى الحد من الاجماع  
 قال ابن شعبة وفيه زيادة لاحاجة اليها وهى قوله خال عن الشبهة لخروج الشبهة بقيد التحريم فان وطء  
 الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة على الاصح اهـ لكن الشبهة ثلاثة أقسام شبهة فاعل كأن يكون جاهلا  
 وشبهة محل كظان أنهم زوجه وشبهة جهة كالنكاح بالاولى والذى لا يوصف بمحل ولا حرمة هو القسم  
 الاول \* (تنبيهه) \* قال البلقينى لوتنى ذكره وأدخل قدر الحشفة فى رتب الاحكام عليه توقف  
 والارجح الترتيب ان أمكن اهـ وظاهر كلامهم فى الحشفة حيث كانت موجودة أنه لا يعتد به إدخال  
 غيرها فانهم يقولون قدر الحشفة من مقارعتها وهذا هو الظاهر (ودبر ذكره) دبر (أنثى) أجنبية  
 (كقوله) لادنى فيجب بالايلاج فى كل من الدبر من المسمى بالاولى الحد (على المذهب) فبرجم المحسن  
 ويحمله غيره وبغرب لانه زنا بدليل قوله تعالى ولا تفر بوالزنا انه كان فاحشة وقال تعالى أن أنون  
 الفاحشة وروى البيهقى عن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى الرجل الرجل فهما  
 زانيمان وفى قول يقتل محصنا كان أو غيره الحديث من وجدناه بعمل محمل قوم لوط فاقبلوا الفاعل  
 والمفعول به رواه أبو داود وانرمذى وابن ماجه وصححه الحاكم اسناده وعلى هذا يقتل بالسيف كالمزنى  
 وقبل ان واجبه التعزير فقط كاتبات البيهية \* (تنبيهه) \* شمل الملاقاة دبر عبده وهو المذهب هذا حكم  
 الفاعل وأما المفعول به فان كان صغيرا أو مجنونا أو مكرها فلاحده عليه ولا مهر له لان منفعة البضع الرجل  
 غير متقومة وان كان مكافا مختارا جادا وغرب محصنا كان أو غيره سواء أ كان رجلا أم امرأة لان المحل  
 لا يتصور فيه احسان وفيل رجم المرأة المحصنة أما وطء زوجته أو أمته فى دبرها فالمذهب أن واجبه  
 التعزير ان تكرمته الفاعل فان لم يكرمه فلا تعزير كانه كره البغوى والرويانى والزوجة والامته فى  
 التعزير مثله سواء احترز بيايلاج عما تضمنه قوله (ولاحده بمقتضى) بالجماع الذال ولا يايلاج بعض  
 الحشفة ولا يايلاجها فى غير فرج كسرة ولا بقتل مان وطء ولا باتيان المرأة المرأة لعدم الايلاج بل  
 بمزوان ولا باستمنائه يسهده بل يعزرا ما يبد من يحل له الاستمتاع بها فذكره ولانه فى معنى العزل (د)  
 احترز يحرم لعنه عن (وطء زوجته وأمه فى حيض) ونفاس (وصوم واحرام) واستبراء فلاحده  
 به فان التحريم ليس لعنه بل لاورد عارضة \* (تنبيهه) \* فليخرج بمحرم وطء حرية بقصد القهر  
 والاستيلاء فانه يملكها بذلك ولاحده عليه وان لم يقصد ذلك بقائه وجب عليه الحد كالحكام الامام عن  
 الفقهاء فى باب السرقة فى الكلام على سرقة العين وذكره الرافعى هناك من غير نسبة الى الفقهاء واحترز  
 بخال عن الشبهة عن شبهة المحل التى تضمنها قوله (وكذا أمته المزدوجة) والمستركة (والمعتدة) من  
 غير والمجوسية والوثنية والمسلمة وهوى فلاحده بوطءها جرما وفيل فى الاظهر (و) كذا (بملوكه  
 المحرم) بنسب أو رضاع كالختم منها أو بصاهرة كوطوء أمه أو ابنه فلاحده بوطءها فى الاظهر كالجسائى  
 لشبهة الملك \* (تنبيهه) \* محل ذلك فمن يستقر ملكه عليها كالختم أماما لا يستقر ملكه عليها كالكلام  
 والحد فقرر وان قطعها كانه المارودى وغيره واحترز عن شبهة الفاعل التى تضمنها قوله (ومكره) فلا  
 حد عليه الحديث رفع عن أمى الخلفاء والنسيان والمستكره واعلبيه ونوله (فى الاظهر) راجع  
 له مسئلتين كما تقرر لكنه عبر الى الرخصة كالمصطفى المكره بالاصح وعبر فى المحرم عن شبهة الفاعل بما اذا  
 وجد امرأة على فراشه فوطئها على ظن أنهم زوجه أو أمته والثانى يحل فيها أما الاولى فلا وطء  
 لاستمناء محال فاشتهى الاواط وطءهم على الاول أن وطء أمته المحرم فى ذرها لا يوجب الحد وهو

فيه أوجه أمهاتها أؤلها (ويطلق عليه) أي المرتد زمن استنابته (منه) أي ماله ونحوه سببه لاسف  
 كتابه الميث الى التميز به زوال المال بالموت (والاصح يلزمه غرم التلاف) مال غيره (مبها) أي الردة  
 حتى لو ارتد جميع واستمروا من الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فقتلوا في القتال اذا أسلموا فاستمروا على  
 الاظهر كما مر في الاشارة اليه في الباب الذي قبل هذا وان صح في البيان عدم التميز (و) الاصح لم يرد  
 (مقتضى بيان وقف نكاحين وقريب) لانهم أحق بمتعلقه هـ هذا هو المخصوص عليه في الامم والمتمسك  
 والناسي لا يلزم ذلك لانه لا مال له \* (تنبيه) \* هذا الخلاف مفرع على القول بربو المال كجركه  
 في الشرح والروضة فان قلنا سقاه ماله أو موقوف لزمه ذلك قطعا وسكت المذهب عن نفقة الزين في  
 في المأب ولا شك أنه يتفق عليه منه مطلقا والقادر كما قال الاذرى ان أم الولد اذا قلنا بربو المال  
 كالزوجة (واذا وقف ماله) وهو الاظهر كما مر وفرعنا عليه (فتصرفه) الواقع منه في رده (ان حثلي)  
 أي قبل (الوقف) بان قل التعلق (كعتق وتبديل وصية وقوف) لزومه كما قاله الامام (ان أسلم  
 بهذا) بجملة أي بان نفوذه (والا) ما مات مرتدا (فلا) ينفذ لان الوقف لا يضره (وبينه) وجه  
 ورده، وكذا ثبت (وتحويها مما لا يقبل الوقف) (ما طلة) بناء على ما لان وقف العقود وهو الجليل (وق  
 القديم) هي (موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان أسلم حكمهم بعتهم والادلاء \* (تنبيه) \* ما ذكره  
 في النكاحية من أنه ما على قولي وقف الموقوف حتى تبطل على الجسد وهو العمد كذا ذكره في المحرر وشارف  
 النكاحية وصوبه في الروضة هـ وان رجحنا في الشرحين والروضة في باب النكاحية بعتهم اورد في الباقي  
 (وعلى الافوال) السابقة (بجعل ماله مع) أي عند (عدل) يحفظه (وأتمه عند امرائه) أي  
 يحل له المأثور منها كالحرم احتياط التعلق حتى المسلمين به \* (تنبيه) \* قد يفهم كلامه أنه يمكن بالحمل  
 المذكور على قول بقاء ماله، وأيسر ما ادبل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كائن عليه الشافعي رحمه الله  
 (ويؤدي مكانه النجوم الى القاضى) هـ فلما هو لا يعتق بذلك وانما يقبضها المرتد لان قبضه فغيره  
 ولو أدى في الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم أسلم قال القفال ينبغي أن لا نسقها ولكن نص الشافعي على  
 السقوط لان المراد بالنية هنا التميز \* (خاتمة) \* لو امتنع مرتدون بنحو حسن بدانة ما لهم لأن كرمهم  
 أعانهم ولا تمهم أعرف بعورات المسلمين واتبعنا مدبرهم وذهبنا على جريحتهم واستنبنا أسيرهم  
 وعليهم ضمان ما أتلفوه في حال القتال كما مروى في عدم القصاص على قتل الردة ونحوه والدية حيث لا ردة  
 في ماله مطلقا لانه لا عاقلة له مجلة في العمد ومجلة في غيره فان مات حيا لان الاجل سنة بالموت ولا يحل  
 الدين المؤجل بالرد وقولي وطى مرتدة بشبهة كان وطئها مكرها أو استخدم المرتد أو المرتدة كراهها وجوب  
 المهر والاجرة وموقوفه ولو اتى في رده بما يوجب حدا كان زنى أو سرق أو قذف أو شرب خمر أو حد ثم قتل

\* (كتاب الزنا) \*

هو باقتصر لغة مجازية وبالمدافعة تعجبية وافق أهل المال على تحريره وهو من أخف الجائر ولم يحل في  
 ماله قضا وهذا كان منه أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب والاصل في الباب قوله تعالى  
 الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والشيوخ والشيوخ اذا زنا أو تزوجوا وهذه نسخ لقناتها  
 واني حكمها وقد رجم على الله عابا وسلم ماعزا والغامدية وله حكمان يختصان به اشتراط أو بنية في الشهادة  
 ويجاب مائة جلدة وحقيقته الشرعية الموجبة للعقد (ايلاج) حشفة أو قدره امن (الذ كز) المتصل الاصل  
 من الاكس الواضح ولو أنش وغيره منشروا وكان لغوا في خرقه كما هو قضية ما جزمه في التحقيق في باب  
 العسل وصرحه الدارنى خلافا للديلى (بفرج) أي قبل أن ي ولوغوا كجبنه الزوكسى فافوا  
 ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكفاء بالايلاج فيها بيناء التحليل على تكميل اللذة (بحرم)  
 في نفس الامر (اعينه) أي الايلاج (خال عن الشهة) المسقط للعقد (مشتبه) طمعا ما كان قريبه أدى

حي وقوله (يوجب الحد) هو خبر عن قوله ايلاج والحد هو الجلد والتغريب على غير الحصن والرحم  
على الحصن بالنص والاجماع وخرج بمقتضى من استدلت ذلك كرامة قطوعاً فلا حد عليها وبالاصلي الزائد  
وبالآدمي والواضح من استدلت ذلك كرهية أو مشكل فلا حد عليها وبمقتضى الامر ماله وطى زوجته  
فلما انما اجنبية فلا حد وما بقي من محترقات قيود الحديات في المتن وبما قرر على ما في الحد من الاجماع  
قال ابن شعبة وفيه زيادة لاحاجة اليها وهي قوله خال عن الشبهة بخروج الشبهة بقيد التحريم فان وطء  
الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة على الاصح اهـ لكن الشبهة ثلاثة فقام شبهة فاعل كأن يكون جاهلاً  
وشبهة محل كقائه أنما زوجته وشبهة جهة كالنكاح بالاولى والذي لا يوصف بحل ولا حرمة هو القسم  
الاول \* (تنبيهه) \* قال البلقيني لو تيق ذلك وادخل قدر الحشفة في ترتيب الاحكام عليه توقف  
والارجح الترتيب ان أمكن اهـ وظاهر كلامهم في الحشفة حيث كانت موجودة أنه لا ينعى برادخال  
غيرها فانهم يقولون قدر الحشفة من مقلوعها وهذا هو الظاهر (ودبر ذكره) دبر (أنثى) اجنبية  
(كقول) لا أنثى فيجب بالايلاج في كل من الدبرين المسمى بالامواط الحد (على المذهب) فيرجم الحصن  
ويجلد غيره ويغرب لانه زنا بدليل قوله تعالى ولا تقرب الزنا انه كان فاحشة وقال تعالى أتأتون  
الفاحشة ردوى البيهقي عن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى الرجل الرجل فوجها  
زانياً وفي قول يقتل بمحصنها كان أو غيره لحديث من وجد غموة يعمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل  
والمفعول به رواه أبو داود واثرمدى وابن ماجه وصحح الحاكم اسناده وعلى هذا يقتل بالسيف كالمرتد  
وقبل ان واجبه التعزير فقفا كاتيان المبهمة \* (تنبيهه) \* نعمل اطلاقه دبر عبده وهو المذهب هذا حكم  
الفاعل وأما المفعول به فان كان صغيراً أو مجنوناً أو مكرهاً فلا حد عليه ولا مهرله لان منفعة البضع الرجل  
غير متقومة وان كان مكافئاً مختاراً جلد وغرب بمحصنها كان أو غيره سواء أكان رجلاً أم امرأة لان المحل  
لا يتقرر فيه احصان وقبل ترجم المرأة المحصنة اماوطء زوجته أو أمته في دبرها فالمذهب أن واجبه  
التعزير ان تكرم منه الفاعل فان لم يتكرر فلا تعزير كذا كره البغوى والرويانى والزوجه والامة في  
التعزير منه سواء واحترز بالايلاج عما تضمنه قوله (ولاحد بمقتضى) بالبحام الذال ولا يايلاج بعض  
الحشفة ولا يايلاجها في غير فرج كسرة ولا يقدمان وطء ولا باتيان المرأة المأرأة لعدم الايلاج بل  
بعززان ولا باستمنائهما بيده بل بعزراً ما يبد من يحل له الاستمتاع بهما ذكره ولانه في معنى العزل (د)  
اجتزأ بحرم لعنه من (وطء زوجته وأمه في حبض) ونفاس (وصوم واحرام) واستبراء فلا حد  
به فان التحريم ليس لعنه بل لا مورد عارضة \* (تنبيهه) \* قد يخرج بحرم وطء حريمه بقصد القهر  
والاستيلاء فانه يملكها بذلك ولا حد عليه وان لم يقصد ذلك بقلبه وجب عليه الحد كالحاكم الامام عن  
القفال في باب السرقة في الكلام على سرقة العين وذكره الرافعي هناك من غير نسبة الى القفال واحترز  
بخال عن الشبهة عن شبهة المحل التي تضمنها قوله (وكذا أمته المزدوجة) والمشرقة (والمعتدة) من  
غيره والجوسية والوثنية والمسلمة وهودى فلا حد بوطئها اجزماً وقبل في الاظهر (د) كذا (بملوكه  
الحرم) بنسب أو رضاع كالختم منها أو بوضاها كوطأ أو أمه أو ابنة فلا حد بوطئها في الاظهر كالمسياني  
شبهة المالك \* (تنبيهه) \* محل ذلك فمن يستقر ملكه عليها كالختم أملاً لا يستقر ملكه عليها كالام  
والجدة فهو زان فاعا كما قاله الماوردى وغيره واحترز عن شبهة الفاعل التي تضمنها قوله (ومكره) فلا  
حد عليه لحديث رفع عن أمي الخنأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونوله (في الاظهر) راجع  
لأمسئلة من كما تقرر لكنه عبر في الرضة كاصلها في المكره بالاصح وعبر في الحر عن شبهة الفاعل بما اذا  
وجد امرأة على فراشه فوطئها على ملن أنما زوجته أو أمته والثاني يجد فيها أما الاولى فلانه وطء  
لا يستباح بحال فاشبه الاط دطاد كلامه لا الاقوال أن وطء أمته المحرم في دبرها لا يوجب الحد وهو

كذلك اشبهه بالكاف وان نقل ابن الرزمة عن البحر المحيط أنه يوجب وأما التسمية فلان انتشار الاشياء  
 لا يكون الا بشهوة واختيار وما أخذ الخلاف التردد في تصوير الاكراف الزمان والصحيح تصويره لان  
 الانتشار يقتضيه الطبع عند الملازمة (تبيينه) محل الخلاف في الرجل أما المرأة ولا يجب عليها  
 الحد فعما قاله في الوصي (فائدة) في سنن البيهقي ان عمراني يامرأة جدها العماش فمرت على راع  
 واستسقطته فأبى أن يسقطها الا أن تمكنه من نفسه لها فقلت فشاو الناس في رجبها فقال على هذه  
 صمارة أرى أن يتخلى سبيلها ففعل وكان الاولى تأخذ بر المكروه الى قوله وشروطه السكاف يقول  
 والاختيار وغيره المصنف يوجب عدم الخلاف في أمته المزوجة والمعتدة وليس مراد بل الخلاف  
 الذي في الحرم حاربها (مرفع) لو طعن امرأة على ظن انها أمته المشتركة فبانت أجنبية حد كرجله  
 في الرزمة من احتمال ان تغلها متبعها بعض نسخ المرافعي عن الامام لانه علم التحريم فكأن من جهة الامتناع  
 وقيل لاحد عليه وقال ابن عبد السلام انه أظهر الاحتمالين لانه ظن ما لو تحقق رقع عنه الحد واحترز  
 عن شبهة الطريق التي تضمنها قوله (وكذا كل جهة أباها) أي قال بالوطء بها (علم كسكاح بلا  
 شهود) فعلم كما قاله مالك أبو بلال وقما كما قال به أبو حنيفة وأبو ثور وشهوده وكسكاح وقت وهو نكاح  
 المعتنة كما قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهم لاحد بالوطء فيه (على الصحيح) وان اعتنته فنفرت  
 لشبهة الخلاف وقيل يجب على المعتد التحريم دون غيره وقيل يجب على معتدة الاباحة أيضا كما بعد  
 الحق في نكاح النكاح في قول يجب في نكاح المعتنة لانه ثبت نسخها وابن عباس رجوع عنه كجرواه  
 البيهقي (تبيينه) محل الخلاف في السكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقارنه حكم فان حكم  
 شافعي بطلانه حد فعما أوحى أو ما سكت بهته لم يجد فعلموا والاضافي في الشبهة قوله المذكور لم يصرح  
 به الرويات وغيره لا على الخلاف كما ذكره الشنخا ولو طعن أمة غيره باذن حده على المذهب وان  
 حكى عن عطاء حل ذلك ويجب في الوطء في نكاح بلال ولا شهود قال القاضي الا في الدنيا فلا حد  
 فيها الخلاف مالك فيه وبسنن من الشبهة من زنى بجارية بيت المال فيجب الحد بوطئها كفي سائر الرزمة  
 لانه يستحق في بيت المال الفقة لا الاعفاف واسترزه سنن في عتاقه قوله (ولا) حد (بوطء  
 مبتنى الاصح) وان كانت محرمة في الحياة خلافا لما في نكاح الوسيط لان حد بما يغفر الطبع عنه فلا  
 يحتاج الى الرجوع به بعد كسكاح البول بل يعزروا الثاني بعد به كوطء الحبة ولا يجب فيه مهر بحال لان  
 الميت لا يتألف ملكا (ولا) بوطء (بهيمة في الاظهر) لان الطبع السليم بأياه فلم يتخلف الزجر  
 بعد بل يعزروا وفي الثاني عن ابن عباس ليس على الذي يأتي بهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن  
 توفيق والثاني يقتل به صان كان أو غيره اقوله على الله عليه وسلم من أتى بهيمة فقتله واقتلوا معه  
 رواه الحاكم وصححه اسناده والثالث بعد حد الزنا فيطرق فيه بين الحصن وغيره وأما البهيمة فالمعول بها  
 فطها أو جده أحدها لا تذبح وقيل تذبح ان كانت مأكولة وقيل تذبح مملوفا فطها الحديث واختلوا  
 في علة ذلك فقل لاحتمال أن تأتي بولد مشوه الملقى قتل هذا لا تذبح الا اذا كانت أنثى وقد أتت في  
 الفرح وقيل ان في بقائها تذكرها للمأسة فيعير بها وهذا هو الإصح فعلى هذا الاقربين الذكر والاثني  
 وان كانت مأكولة وذبحت حل أكلها على الاصح وحيث وجب الذبح والبهيمة لغیر الماعل لزمه  
 لما سكه الى كانت مأكولة ما بين قيمتها حبة ومذبوحة والزمه جميع القبعة وقيل لا تبي لصاحبها لان  
 الشرع أو جب قتلها للمصلحة وقد مر أن شرط الشبهة أن تكون قربة المدرك مسقاة للحد بخروج أيتها  
 شبهة من استوجرت لارتنا فذلك قال (ويحذف) وطء (بمستأجرة) الزنا لم الانتقله الملك والعقد  
 وعقد الاجارة باطل ولا يورث شبهة مؤثرة كما لو اشترى خيرا فشرها وعن أبي حنيفة أنه لا حد لان  
 الاجارة شبهة وعروض ما لم تكن شبهة ثبت التسبب ولا يثبت اتفاقا فان قيل لم راع خلافه هنا كما



مر في نكاح بلاولي أوجب بضعه، ذكره هنا (و) بعد أضافي وطء (مبجعة) فرجها الموطء لان البنوع لا يباح بالاباحة وتعدى أيضا في المسئلتين (و) في وطء (محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كان تزوجها) لانه وطء صادق للابليس فيه شبهة وهو مقبول بغير عيب اه فباعتق به الحد \* (تنبيهه) \* أشار به وله وان كانت تزوجها الى خلاف أبي حنيفة فانه قال لاحد عليه لان صورة العقد شبهة وقال أحمد واحتق يقتل ويؤخذ ماله الحديث فيه صحيح معني بن معين \* (فروع) \* لودعي الجهل ببحر الموطوءة بنسب لم يصدق لبعده الجهل بذلك قال الاذري الان جهل مع ذلك النسب ولم يظاهر انا كذبه فالظاهر تصديقه أو بغيرهما بربضاع فقولان أظهرهما كما قال الاذري تصديقه ان كان بمن يتخفى عليه ذلك أو بغيرهما بكونها مزرعة أو معتدة وأمكن جهله بذلك صدق بينهما وحدث هي دون ان علمت تحريم ذلك وبعد في وطء نكاح أنت نكحها على أخذها وفي وطء من أرزنها وفي وطء مسأله نكحها وهو كافر ووطئ عللا بالحل وفي وطء وثنية أو مجوسية نكحها مسلم وبعد في وطء مطاقتة ثلاثا وذات زوج وملازمة ومعتدة أقره ومرئدة ولوزني مكاف بمجنونة أو نائمة أو مراهقة مد ولو مكنت مكافة مجنونا أو مراهقة أو أستاذة دخلت ذكر نائم حدث ولا تعد خلية بلى لم تقرب الزنا أو ولدت ولم تقربه لان الحد انما يجب بينة أو اقرار كما سبأني ان شاء الله تعالى (وشروطه) أي ايجاب حد الزنا جسا كان أو جادا في الفاعل أو المفعول به (النكاح) فلا حد على صبي ومجنون لارتفاع القلم عنهما ولكن يؤدب ما أولهما بما برزجرهما ولوزني وعنده أنه غير بالغ فبان بالغا هل يعد أولا حتى الروباني فيه وجهين وبظاهر أنه لاحداه و زاد المصنف على الحر والبرحين والروضة قوله (الاسكران) فانه يعد وهو غير مكاف وتقدم الكلام عليه في كتاب الطلاق (وعلم تحريمه) فلا حد على من جهل تحريم الزنا قرب عهده بالاسلام أو بعده عن المسلمين لكن انما يقبل منه بيمينه كما هو قضية كلام الشيعين في الدعوى فان نشأ بينهم وادعى الجهل لم يقبل منه \* (تنبيهه) \* أفهم كلامه انه لو علم التحريم وجعل الحد أنه يعد وهو الصحيح في زيادة الروضة وبق من الشروط التزام الاحكام لخرج الحربي والمستأمن وأما الاختيار فعلم بمسار (وحد) الزاني (المحصن) من رجل أو امرأة (الرجم) حتى يموت بالاجماع وظواهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء وقد مر أنه لا رجس على الموطوء في دبره الا لا يتصووا الايلاج في دبره على وجه مباح حتى يصير به محصنا فخذ كحد البكر والاحصان لغة المنع وشرا جاء بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج ووطء المكاف الحرف في نكاح صحيح وهو المراد هنا كما يؤخذ من قوله (وهو) أي المحصن (مكاف) لانه لا اشتراط النكاح في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد وكان ينبغي أن يقول أو سكران على طريقته (حر) فالزريق ليس بمحصن ولو مكاتباً ومبعضاً مستولدة لانه على النصف من الحر والرجم لانصف له (ولو) هو (ذمي) أو مرئدة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم رجم اليهوديين كآب في العبيدين زاد أبو داود وكان قد أحصنا \* (تنبيهه) \* عقد الزمة شرط لأقامة الحد على الذمي لانه لو كان محصنا فلو غيب حربي حشمته في حال حرابه في نكاح صحيحنا أنكحه الكفار وهو الاصح فهو محصن حتى لو اعتدت له ذمة فزني رجم ومثل الذي المرئدة وخرج به المستأمن فاننا نقسم عليه حد الزنا على المشهور (غيب) المكاف وهو بهذه الصفات قيل أن يرقى (حشمته) من ذكره الاصل العامل ولو مع لغزقة خلانا لما في المطالب أو غيباً غيره وهو نائم أو غيب قد بدا ان فقدنا (بقبل) أو وطئت الاثني فيه في نكاح صحيح لان الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عدة وطء شبهة أو وطئها في غير رمضان أو في حبس أو حرام فقد استوفى ما لحقه أن يعتب من الحرام ولانه يكمل طريق الحل بدفع الدينونة بمطابقة أو ردة واحترق بقوله حشمته بمالوغيب بعضها وأمام فقودها

فلا بد أن يغيب قذورها وبالقبيل وهو من زيادته على الحر وعن البر ولا يحصل الاخصان بالوطء فيه  
وبالنكاح عن ملك العين ووطء الشبهة وبالصح عن الفاسد كما قال (لا) في نكاح (فاسد) فانه فيه غير  
محرم (في الاقهار) لانه حرام فلا يحصل به صفة كمال والثاني وعزى لا قدیم ومحرم لان الفاسد كما صح  
في العدة والنسب فكذا في الاخصان والجمهور قطعوا بالذبح كما في الروضة \* (تنبيه) \* هذه الشروط  
كما تعتبر في الواطئ تعتبر أيضا في الموطوءة (والاصح) المنصوص (اشتراط النعيب) لحشة الرجل  
أو قدرها عند قطعها (حال حرية) الكاملة (وتكليفه) فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح  
صح وهو مبي أو مجنون أو رقيق وإنما اعتبر وقوعه في حال الكمال لانه مختص بأكل الجمهان وهو  
النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرمي من وطئ وهو ناقص كما ستمرنى وهو كامل فبرجم  
من كان كمل في الحالين وان تخلفهما ناقص كجنون ووق فالعبرة بالكمال في الحالين فان قيل برداخل  
المرأة حشفة الرجل وهو تام وادخاها فيها هي ثالثة فانه يحصل الاخصان للتام أيضا كما مر مع أنه غير  
مكاف عن الفعل أجبب بانه مكاف استعديا لحاله قبل النوم والثاني لا يشترط ذلك فانه وطئ يحصل به  
التفصيل فكذا الاخصان \* (تنبيه) \* سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى  
لو وجدت الاصابة والزوج مكرها عليها وقلمنا بتصور الاكراه على التحسين وهو كذلك وان قال ابن  
الرملة فيه نظر (و) الاصح كما هو قضية كلام المصنف ولكنه قال في الروضة والاطهر (ان الكمال) من  
رجل أو امرأة (الزاني بانقص) كمغيرة (محرم) لانه حر مكاف وطئ في نكاح صحيح فاشبه بما اذا  
كانا كاملين والثاني لا يكون بذلك محصنا لوطء لا يصير أحد الواطئين محصنا فكذلك الآخر كما لو  
وطئ بالشبهة \* (تنبيه) \* عبارة المصنف لا يلهم المراد منها لان قوله بناتق لا يتخلو اما أن يتعاقب الزاني  
أو بالكمال فان علقه بالاول فسد المعنى اذ يقتضي حتم أن الكمال اذا زان بناتق محرم على الاصح  
وليس مرادا وان علقه بالثاني بصبر قوله الزاني سائبا فلوقال وان الكمال بناتق محرم لكان أخصر  
وأقرب الى المراد ومن الشراح من أجاب بان قوله بناتق متعلق بمعدوف تقديره وان الكمال الزاني اذا  
كان كماله بناتق محرم وغير بعض الشراح افلحة الزاني بالبانى أى النكاح وادعى صحة العبارة بذلك  
ورد عليه بانه اعيا قال بنى على أهله لابنى بهم كما قاله الجوهرى وغيره (والبكر) وهو غير المحصن  
المكاتب (الحر) من رجل أو امرأة حده (ماتة جادة) لاية الزانية والزاني ولان فلو عرفها انظر فان  
لم يزل الام لم يضر والافان كان نحسب لم يضر وان كان دون ذلك ضرر وعلى بان التحسين حد الرقيق وسعى  
بحد الوصول الى الجلد (وتغريب عام) لرواية مسلم بذلك \* (تنبيه) \* أفهم عطفه التعريب بالولو  
انه لا يشترط الترتيب بينهما بل يقدم التغريب على الجلد جاز كما مر حبه في الروضة وأصلها وان نازع  
فيه الاذرى وقال انه خلاف ما درج عليه السلف وأفهم لفظا التعريب انه لا بد من تغريب الامام أو  
فائه حتى لو أراد الامام تعريبه فخرج نفسه وغلب سنة ثم عا لم يكف وهو المصحح لان المقصود لتسكيل  
ولم يحصل وابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين أحابيه القاضى أبو الطيب والوجه  
الثاني من خروجه من بلد الزنا ولو ادعى الحدود انتضاء العام ولا يثبت صدق لانه من حقوق الله تعالى  
ويحاف استحبابا قال الماوردى وينبغى للامام أن يثبت في دبرانه أول زمان التغريب ويغرب (الى  
مسافة قصر) لان مادونه في حكم المضرت لتواصل الاخبار فيها اليه والمقصود احتسابه بأبعد عن اهل  
والوطن (فما عرفها) ان رآه الامام لان عمر غرب الى الشام وعنه ان الى مصر وعليها الى البصرة وليكن  
تعريبه الى بلد معين ولا يرسله الامام ارسالا (واذ اعين الامام جهة وليس له) أى العرب (غيره) الى  
الاصح لان ذلك أبقى بلزجر ومعاملة له بقبض قصده والثاني لذلك لان المقصود احتسابه بالبعد  
عن الوطن \* (تنبيه) \* لو غرب على الاول الى بلد معين فهل ينسحب من الانتقال الى بلد آخر وجهان

أصحهما كما في أصل الروضة لا يمنع لأنه لا يمثل والمنع من الانتغال لم يدل عليه دليل وما صححه الرواية من أنه  
بأنه أن يقيم بلاد الغربية ليكون كالجيس له فلا يمكن من الضرب في الأرض لأنه كالترهسة يحمل كما قال  
شيخنا على أن المراد ببلد الغرب غير بلده لأن ما عداه بلاد غربية وبقره فلا يمكن من الضرب في الأرض أنه  
لا يمكن من ذلك في جميع جوانبها بل في غير جانب بلده فقط على ما عرف ويجوز له أن يحمل مع مجاربه  
ينسرى بهامع نفقة محتاجها وكذا مال يتجرفه كما قاله الماوردي وليس له أن يحمل معه أهله وعشيرة  
فإن خرجوا معه لم يمنعوا ولا يعقل في الموضع الذي غرب إليه كما قاله لكن يحفظ بالرافقة والنزول به لئلا  
يرجع إلى بلدته أو إلى ما دون المسافة منها لئلا يتقل إلى بلد آخر لما من أنه لو انتقل إلى بلد آخر  
لم يمنع فإن احتج إلى الاعتقال خوفا من رجوعه إلى ما ذكر اعتقل وكذا أن خيف من تعرضه للنساء  
وافسادهن فإنه يجس كما قاله الماوردي كفا له عن الفساد ولوعاد إلى البلد الذي غرب منه أو إلى دون  
مسافة القصر منه ود واستؤنفت المدة على الأصح إذا تجاوزت تفريق سنة التغريب في الحر ولا نص في  
غيره لأن الاحتياض لا يحصل معه وضعية هذا أنه لا يتعين للغريب البلد الذي غرب إليه وهو كذلك  
وعبارة صاحب الذخائر إلى الغربية ثم نقل عن المذهب ما حرم به الرافعي أنه يرد إلى البلد الذي غرب  
إليه وأشار إلى تفرد به ولم يقف ابن الرقعة على نقل في ذلك فقال لا شبه أن يقال إن قلنا بالاستئناف لم  
يتعين ذلك البلد (ويغرب) زان (غريب) له بلد (من بلد الزنا) ~~تتبع~~ لا بعدا عن موضع  
الفاضة (الغريب بلده) لأن القصد احتاشه وعقوبته وعوده إلى وطنه بأباه ويشترط أن يكون  
بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها ليحصل ما ذكر (فإن عاد إلى بلده) الأصلي (منع منه في الأصح)  
معارضته بنقبض قصده ومقابل الأصح أنه لا يتعرض له وهو احتمال الغزالي لا وجهه كما يوهمه كلام  
المتن ولو زنى الغريب في البلد الذي غرب إليه غرب إلى بلد آخر ودخلت مدة بقية الأول في مدة الثاني  
لتجانس الحدين ولو زنى المسافر في طريقه غرب إلى غير مقصده لما سرتنازع في ذلك الباقين وقال لا يصح  
على الإمام في ذلك بل إذا رأى تغريبه في جهة مقصده لم يمنع من لا وطن له كالمهاجر البنا من دار الحرب  
ولم يتوطن بلدا يهول حتى يتوطن ثم يغرب وهذا لا ينافي قول القاضي أنه يغرب من المكان الذي قصده  
ويغرب البدوي عن حلقته وقومه (ولا تغرب امرأة) زانية (وحدها في الأصح بل مع زوج أو محرم)  
لغيره لأن سفر المرأة لا يزوج أو محرم وفي الصحيحين لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن  
تسافر مسيرة يوم الجمعة ولا في محرم ولأن القصد تأديبها والزانية إذا خرجت وحدها هتكت جللاب  
الحياء والثاني تغرب وحدها لأنه سفر واجب عليها فاشبهه سفر الهجرة قال البلقيسي ونص عليه في  
موضعين من الام وقال إن النهي عن سفرها وحدها إنما هو فيما لا يلزمها (ولو) لم يخرج الزوج أو  
المحرم إلا (بأجرة) لزمها ذلك وهو في مالها على الأصح إذا كان لها مال لأنها بما يتيم بها الواجب كأجرة  
الجلاد ولأنها من مؤثني سفرها فإن لم يكن لها مال فعلى بيت المال \* (تنبيه) \* يحمل الخلاف إذا كان  
الطريق أمنا والافتراق تغرب وحدها محرم وقضية كلام المصنف أنه لا يكتب بالنسوة الثقات وهو كذلك مع  
عدم أمن الطريق وأما مع أمنها فله وجهان أحدهما أنه يكفي قياسا على لزوم المحرم قال الرافعي  
وربما أكتفى بعضهم بواحدة ثقة أو بالاعتقاد بها هو ما في الشامل وغيره وقال ابن الرقعة أنه الأصح  
والبلقيسي أنه المعتمد وصححه المصنف في مجموعه في ظاهره من الحجج مع أنه على التراخي فهذا أولى وقضية  
كلامهم أن الرجل يغرب وحده ولو أمرد والظاهر كما قال الأذري وغيره أن الأمرد الحسن الذي يخاف  
عليه الفتنة يحتاج إلى محرم أو نحو (فإن امتنع) من ذكر من الخروج ولو (بأجرة) لم يحرم (في الأصح)  
كما في الحجج ولأن فيه تغريب من لم يذنب ولا يأثم بامتناعه كجلبته في المطالب والثاني يجبر للعاجلة إليه في إقامة  
الواجب وعلى الأول يؤخر تغريبه إلى أن يتسبر كحرم به ابن الصباغ (و) حدها غير المحرم (العبد) أو

غيره اذا كان مكلفا (خسون) جادة لقوله تعالى فاذا احسن فان اتين بالمحشة فعلمن نصف ما على  
 المحسنات من العذاب والمراد الجلد لان الرجم قتل والقول لا يقتضيه وروى مالك واحمد عن علي رضى  
 الله تعالى عنه انه اتى بعد وامة وثنا بخادمها خسين اذ لفرق في ذلك بين الذكركر والانتى ان يجمع  
 الرذولوعبر المصنفين في روى لهم الذكركر والانتى والمكاتب وآم الولد والمبعض واستعنى عسا قدرته وقيل  
 ان الحد يقسم على المبهض بقدر وما فيه من الحرية والرق فيكون على حوال نصف ثلاثة اوباع الجار  
 (وبغرب) من فيه روى (مفسنة) لعدم الآية ولانه يقتضيه فاشبه الجار وعلى النفس باني  
 المبهض يغرب تسعة اشهر (وفى قول) يغرب من فيه روى (سنة) لان ما يتعلق بالطبع لا يفرق فيه  
 بين الحر وبقية كدرة العمة والايلاء (وفى قول لا يغرب) لان فيه نفوذ حق السيد ولان الرق  
 لا اهل له فلا يتوحدش بالعرب واسباب الاولاد اذ ائف ومعا شق عليه فراقه ولا يبالي بحق السيد  
 في العيوبان كجملته بالسرقة ويقتل بالردة والاشبه كمال الزكشى انه يعتبر في تغريب الامة خروج  
 حرم معها كالحره ومؤنة المغرب في مدة تعريضه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيقا وان  
 رأت على مؤنة المضر (تنبيه) \* لو وفى العبد المأجور حرد وهل يغرب في الحال ويثبت للمسيئ ناجر  
 الجبار اذ يؤخر الى متى المدة وجهان حكاهما الدلاوى قال الاذرى وبقراب ان يفرق بين طول مدة  
 الاجارة وقصرها قال وبشبه ان يجرى ذلك في الاجارة الحرة أيضا اه والوجه كما قال شيخنا انه لا يغرب  
 ان تعذر عمله في امرية كجلا يحبس امرجه ان تعذر عمله في الحبس بل اول لان ذلك حق ادى  
 وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذ اتوجه عليها بحسب فانها تحبس ولو مات المنسح على الزوج لانه  
 لانها ياتله وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول الباقرى  
 لاسد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لاخرية عليه فهو كالعاهد والمعهود لا يجد مردود  
 لقول الاصحاب للكافر ان يحد عده الكافر ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المعاهد  
 ولانه لا يلزم من عدم لروم الجزية عدم الحد بحق المرأة الذميمة (ويثبت) الزنا باحد امرين (بينه)  
 عليه وهى اربعة شهود لآية والا لاني يأتين الفاحشة من نسائكم \* (تنبيه) \* أطلق البيه ويشترط  
 فيها التمسك فتذكر بمن زنى بلوا وان لاسد عليه بوطنها والكيبة لاسمال ارادة المباشرة فيما دون  
 المرح وتعرض للشفقة او قدوها وثبت الزنا فيقولون رأينا اذ دخل ذكره او قد حشفت منه في  
 غريب ثلاثة على وجه الزنا ويبنى كما قال الزكشى ان يقرم مقامه زنا بها زنا يوجب الحد اذا كانوا  
 عاقلين باسكلمه ويشترط تقدم لفظا أشهد على انه وفى وبذلك الموضع فانهم لو انشأوا فيه بطلت الشهادة  
 (او انفراد) \* حقيق ولو (مرة) لانه صلى الله عليه وسلم وجم ما عازا والعامدية باقراره ما رواه مسلم  
 (تنبيه) \* اشار بقوله مرة الى خلاف مذهب ابي حنيفة وأحمد حيث اعتبروا الاقرار او بما لحديث ما عاز  
 روى الله ما ونبأ انتم باله صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ما عاز في غيره لانه شك في عقله ولهذا  
 (تنبيه) \* كرهه ولم يكره في غير العامدية ويعتبر كون الاقرار مفصلا كالشهادة ولا يستوفى القاضي  
 الثاني من قوله المفسر في الغضاء بخلاف سيد العبد فانه يستوفى من العبد بقاءه اما الاقرار او التقدير  
 ويختلف استصحابه لان مادوم (فما عازها) انراه الامام ارضاها  
 والوطن (فما عازها) انراه الامام ارضاها  
 نغريه الى المدينين ولا يرسله الامام ارضاها  
 (الاصح) لان ذلك ابقى بالزجر ومعاملة له بنقيض من هذه القاذورات شيئا  
 عن الوطن \* (نفسه) \* لو غرب على الاول الى بلد معين فمات

ليجد أو يعز خلاف المسحوب وأما الحديث بها فتفكرها اغترام قطعاً لاخبار الصحيحة فيه وأيضاً فقد  
 بسن له ستر ذلك بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها ايجاب حد على الغير كان شهادته ثلاثة  
 بالزنا ثم الرابع بالتوقف وزنه الاداء اماما يتعاقب بحق آدمي كقتل أو قذف فإنه يستحب له بل يجب  
 عليه أن يعز به ليس وفي منه لما في حقوق الأكسبين من الضيق ويحرم العفو عن حد الله تعالى  
 والسفاعة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لاسامة لما كلف في شأن الخزمية التي سرفت أنشفع في حد من  
 حدود الله تعالى ثم قام نضاب فقال انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم السم الشريف  
 تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها  
 واما الشيطان (ولو أخر) بالزنا (نهر جرح) عنه (سقط) الحد عنه لانه صلى الله عليه وسلم عريض لما عز  
 بالرجوع بقوله لعلي قات أو غزت أو قاترت فلولم يسقط به الحد لما كان له معنى ولا نهم لم يرجوه  
 فالردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمعوا ذلك لاني صلى الله عليه وسلم فقال هلا  
 تركتموه لعل يترتب فينوب الله عليه قال ابن عبد البر هذا أوضح دليل على أنه يقبل رجوعه لكن لو  
 قتل بعد الرجوع لم يقتل من قاتله لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ويضمن بالدية كما قاله  
 ابن المقرئ لان الضمان بهما يجتمع الشبهة ويحصل الرجوع بقوله كذبت أو رجعت عما أقررت به أو  
 ما زنت أو كنت فأنقضت أو تنقض ذلك وسواء رجع بعد الشروع في الحد أو قبله فان رجع في أثناءه  
 فأكمل الامام متدياً بان كان يعتد سقوطه بالرجوع فمات بذلك دل يجب عليه نصف الدية لانه مات  
 بضمون وغيره أو تزرع الدية على الشياط تولان أقرهما كما قال شيخنا الثاني كالجور به زائد على حد  
 القذف وبسن ان أقر برتا أو شرب مسكراً الرجوع كما يستتر ابتداء كرجعه في الروضة \* (فروع) \*  
 لو قال زنت بفلانة فأنكرت وقالت كان تزوجني فقرر بالزنا وقاذف لها فيلزمه حد الزنا وحد القذف فان  
 رجع سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بها مكره فلزمه حد الزنا لا القذف ولزمه لها مهر فان رجع  
 عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حق آدمي ولو شهدوا باقراره بالزنا فكذبهم لم يقبل ~~تكميله~~ كذبه لانه  
 تكذيب للشهود والقاضي ولو أقر بالزنا ثم شهد عليه أربعة بالزنا نهر جرح عن الاقرار هل يحد  
 وجهان أحدهما يحد لبقلة حجة البينة كلوشهد عليه ثمانية فرد أربعة وثانيتها لا ادلاً أثراً لينة مع  
 الاقرار وتديطال ونقلهما الماوردى في ذلك وفي عكسه وقال الاصح عندي اعتبار أسبعية أو ينبغي كما  
 قال شيخنا ان المعول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب أقوى كما ان الاقرار في المال أقوى  
 الا اذا أسند الحكم للاقرار فإنه يعمل به قدمت البينة عليه أو تأخرت \* (تنبيه) \* قد يفهم كلام  
 المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت  
 بالاقرار بالنوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما اذا أقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجة كائنص  
 عليه الشاقي قال الزوكني وما نقله الرافي عن الامام في السيرة مما يخالفه مردود الثانية الاسلام فاذا  
 ثبت زنا الذي بيته ثم أسلم سقط عنه الحد كما ذكر في زيادة الروضة آخر السيرة (ولو قال) انقر بالزنا  
 (لا تحدوني أو هرب) من إقامة الحد (قلا) بسقط عنه (في الاصح) لانه قد صرح بالاقرار ولم يصرح  
 به ولكن يكف عنه في الحال ولا يتبع فان رجع فذلك والاحد وان لم يكف عنه فمات فلا ضمان  
 به وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عرسياً والثاني يسقط لاشعاره بالرجوع \* (تنبيه) \*  
 بيته الشهود ولا حضورهم حالة الحكم ولا قرب عهد الزنا بتقبل الشهادة وان تطاول الزمان  
 من مسقط الاقرار بالزنا شرع في مسقط البينة فقال (ولو شهد أربعة) من الرجال (برتاها  
 مع نسوة) أو رجلاً كما قال الملقيني أو رجلاً وامرأتان كما قاله غيره (أنها عذراء) بمحبة أي بكر  
 بذلك لا تذر جماعها وصوبته (لم تحدهي) لشبهة بقاء العذرة والحد يدراً بالشبهات لان القاهر من

حالهالم توطأ (ولا فاذنها) اقبام البينة بزمانها واحتمال عود بكتنهما انترك البينة في الافتراض قال الباقر  
هذا اذا لم تكن غروا يمكن تغيب الحاشية مع بقائه البكارة فان كان كذلك حدث لثبوت الرما وعدم التناقض  
اه وتقدم الفرق بينه وبين الخليل ان الخليل مبني على تكميل المادة ولا الشهود ايضا لقوله تعالى ولا يظفر  
كاتب ولا شهيد قال القاضي وقد قلنا حاشيتها بلا خلاف (تنبيه) ما اطاعة المصنف وغيره من عدم حد  
فاذنها فبده القاضي الحسين بما اذا كان بين التهادتين زمن بعيد يمكن عود العذرة فيه فان شهدوا  
انهم اذنت الساعة وتهدون بانهم اعداء وجب الحد ولو شهد عليهم اربعة بالزنا وراى مع بانهم ارتقاء وليس  
عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا من لا يمكن جماعه (ولو عين شاهد) من الارباعه (زاوية) من  
زاويا البيت (زنا و) - (الباقون) منهم زاوية (غيرهالم ثبت) أى الحد لانهم لم يشقوا على زنية  
واحدة فاشتبهه ما لو قال بعضهم زنى بالغداة وبهضهم بالعشي \* (تنبيهه) \* سكت المصنف عن سقوط  
الحد عن الغافق والظاهر كما قال الركني عدم سقوطه ويجب الحد على الشهود في الاظهر لان عدمهم  
لم يتم في زنية قال الزركشي ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذا تقاربت الروايات لاكان الزحف مع دوام  
الابلاح (و) بعد ثبوت حد الرما (يستوفيه الامام) الاعلام (أو نائبه) فيه (من) وان (حر) للاتباع (و)  
من (مبعض) لانه لا ولاية للسيد على الحر منه والحد متعلق بحد ملته \* (تنبيهه) \* في معنى البعض العبد  
الموقوف كاه أو بعضه بناء على الظهور ان المال فيه لله تعالى وعبيد المال وعبد محبوره ومستولاه  
الكافر والعبد الموصى باعتاقه ادارتي بعد موت الموصى وقبيل اعتاقه وهو يخرج من الثلث كما قاله  
الباقريني بناء على أن اكسابه له وهو المذهب ومعبر الحارثية حال الوجوب ولو زنى ذى حر ثم نقض العهد  
واسترق أقام الامام عليه الحد دون سيده كما في الروضة وأصاها وخرج بالامام أو نائبه غيره ولو استوفى  
الحد واحد من الناس لم يقع حدا وزنه الضمان لان الحد يختلف وتفاوت محلا فلا يقع حدا الا بالذن الامام  
بخلاف القتل قال ابن عبد السلام واعلم يفرض لا وياه الزنى به لانهم قد لا يستوفونه خوفا من العار  
قال القاضي ولا بد في إقامة الحدود من التيسر حتى لو ضرب لمصادرة أو غيرها وعليه حدود لم يحسب منها  
وقال الفقهاء لا يحتاج فيها الى ثبوت حتى لو شهد بنية الشرب فنهاره حده للزنا جاز لانه لو أخذ من يده  
اليمين الى اليسرى في السرقة أجزأ وعلى هذا لو أن الامام جاد رجلا مائة ظلمه اذ ان أس عليه حد الزنا عما  
عنه كقول رجل فبان أنه قاتل أبيه اه والاشبه كما قال الاذرى ما قاله القاضي في صور بخله ظلمه  
وأما ما قبلها فالأجزاء فيه ظاهر لانه فسد الحد ولا عبرة ببله أنه من الشرب \* (فرع) \* لو زنى الامام  
الاعلم لم ينزل ويقم عليه الحد من ولي الحكم عنه كما قاله الفقهاء (ويستحب) عند استيفاء الحد سواء  
أثبت بالبينة أم بالاقرار (حضور الامام و) حضور (نهود) أى الزنا ان ثبت بهم الخروج من خلاف  
أبى حنيفة فإنه قال بوجوب حضورهم لانا أنه صلى الله عليه وسلم رجم الغامدية وما عزا ولم يحضرهما  
وقال لانيس فان اعترف فارجمها ولم يقل قاعلنى حتى أحضر ولا قاله أحضر معن جمعاً وقياساً على  
الجلدوين حضور جمع من الرجال المسلمين الاحرار اقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين  
قال الشافعي وأقلاما أربعة عدد شهود الزنا والسنة أن يبدأ الامام بالرجم ثم الناس ان ثبت بالاقرار  
وان ثبت بالبينة بدأه الشهود ثم الامام ثم الناس قال الماوردي وتراض عليه التوبة قبل رجه  
لتكون خاتمة أمره فان حضر وقت صلاة أمر بها وان تعاقع مكن من وكعتين وان استسقى ما سقى وان  
استطاع لم يطعم لان الشرب لعنات سابق والا كل استبمع مستعمل (ويحد الرفيق سيده) بنفسه  
أو نائبه اذا كان عالما بقدر الحد وكيفية وان لم يأذن له الامام لم يجز أى داود أقبوا الحدود على مملكت  
أعباسكم وفي خبر العمري اذا زنت أمة أجذكم فليجدها لا يترتب عليها بالثلاثة أى لا يوجبها ولا يعبرها وقبل  
لا يبلغ في جلدتها حتى يدمها ويسن للسيد أن يبيع الأمة اذا زنت ثلثة خبر وورد ذلك ويحب عليه

أبى بين ذلك لاشترطنا \* (تنبيه) \* لو كان السيد امرأ فقل فقيهه أو وليها أو السلطان فيه أو جهة  
أصحابها أو أهلها كاشم له إطلاق المصنف ويستثنى من إطلاقه السفيه فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله  
الزركشى لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية وشمل إطلاقه الحد الزنا باقى الحدود حتى القامع  
وقتل الرذة والحمار بنوه والاصح لإطلاق الخبر السابق ولو كان الرقيق مشترا كخدمه مالا كنه بتوز بيع  
السياط على المالك ويقوض المنكسر الى أحدهم أو غيرهم وفي جواز إقامة الولي من أب وجد وحاكم  
وصى وفيه في رقبتي المولى عليه من طفل وسفيه ويجنون وجهان قال في أصل الروضة ويشبهه أن يقال  
إن قلنا الحد صلاح فلها إقامة أو ولاية فقيهه خلاف وقضيته ترجع الجواز قال ابن عبد السلام في  
قواعد وأغنياء يقيم السيد الحد على عبده إذا لم يكن بينهما عداوة ظاهرة قال الزركشى ويشكل بما  
إذا كان المقذوف السيد فانهم أجازوا له استيفاءه (أو) يحده (الامام) له يوم ولاية فقيهها  
فل وقع الموضع ولكن السيد أولى كما يحكمه في زيادة الروضة لثبوت الحديث في مولاه أستر \* (تنبيه) \*  
المبرة بكونه سيدا حال إقامة الحد فإذا زنى الرقيق قباهه سيده كان إقامة الحد اشتريه (فان تنازعا) أى  
الامام والسيد في حق الرقيق (فلا يصح) من احتمالات للامام يحده (الامام) الاعظم أو نائبه لعموم  
ولاية السيد والغرض اصلاح ملكه والثالث أن كل جادا فالسيد أو قطعا أو قتل فالامام  
\* (تنبيه) \* يستثنى من إطلاقه مالو زنى ذمى ثم نقض العهد ثم استرق فان الحد انما يقيم عليه الامام  
لأنه لم يكن مملوكا ولم يكن قبل قد مر أن الرقيق لو زنى ثم باعه سيده كان للمشتري إقامة الحد عليه ولم يكن  
مملوكا حال الزنا فالعبرة بحالة الاستيفاء أجيب بأن استيفاء الحد هنا يثبت للامام أولا واسترقاقه بعد  
ثبوته لا يمنع استيفاءه لأنه لم يثبت السيد ابتداء وأما فيما مر فثبت للسيد وهو للاستصلاح ولا وجه  
لإقامة البائع الحد عليه لخروجه عن ملكه فصار الاستيفاء مترددا بين الامام والمشتري (و) الاصح  
(أن السيد يغربه) كما يحمله لاندراجة في خبر أقيموا الحدود على مملكتكم وأمانكم والثاني لا لعدم  
ذكره في الحديث المار فانه ذكر فيه الحد فقط وأجاب الأول بأن سكوته في الحديث لا ينافيه وقد ثبت  
ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه \* (تنبيه) \* مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فان فقد فعل السيد  
وعليه مؤنته في زمن التغريب وقبل في بيت المال (و) الاصح (أن) الزاني (المكاتب) بفتح المثناة  
(سكر) فلا يستوفيه الا الامام لخروجه عن قبضة السيد بالكاتب الصحيحة والثاني انه قال قلنا لأنه عبده  
ما بقي عليه درهم وعلى الأول لو عجز فرق قبل استيفاء الحد هل للسيد الاستيفاء أولا فقه تقرر يعرف مما  
مر فيها إذا زنى الذمى ثم نقض العهد واسترق أما المكاتب كناية فاسدة فكالقن (و) الاصح (أن)  
السيد (الفاسق والكافر والمكاتب) بفتح المثناة (يعدون عبيدهم) له يوم أقبوا الحدود على ما  
ملكتم أمانكم وهذا مبني على أن السيد يقيم الحد على عبده بما ريق المالك لغرض الاستصلاح كالقصد  
والحماية وهو الاصح والثاني لا بناء على أنه يقيه بالولاية وليسوا من أهلها \* (تنبيه) \* سكت المصنف  
عن السيد الممض ويؤخذ من توجيه الأول أنه كالمكاتب بل أولى وإن خالف في ذلك الباقي وقال  
قضية النص المنع وشمل الخلاف في الكافر إذا كان عبده كافرا أما إذا كان مسلمان فليس له إقامة الحد عليه  
بحال كما صرح به ابن كج وقال الأذرى انه الاصح المختار (و) الاصح (أن السيد يزور) رقيقه  
والثاني لا لأنه غير مضبوط فاختص بالامام لأنه يحتاج الى تقرر واجتهاد \* (تنبيه) \* محل الخلاف في  
حقوق الله تعالى أما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفىها قطعا (و) الاصح أن السيد (يسمع  
البينة) على رقيقه (بالعقوبة) لأنه تلك إقامة الحد فلك سماع البينة به كالامام والثاني لا لأن سماعها  
مختص بالحكام وعلى الأول له النظر في تركية البينة ولا بد كافي الروضة وأصلها من علمه بصفات الشهود  
وأحكام الحدود وإن كان جاهلا بغیرها فالسمع البينة بزيادها بأحكامها أو قضى بما شاهده من زيادها جاز

وخرج بكونه عالما بحكام البيضة ما لو لم يكن عالما بها فلا يمتنعها لعدم أهليته لسماعها وقتيلته أنه ليس  
للمكاتب والكافر والفاسق والمرأة سماعها لعدم أهليتهم لسماعها فلا يحدون بيضة بل باقرار أو  
بشهادة منهم وقال الأذرى وبشبه أن يختص سماع البيضة بوجهها وتعديها بالرجل العدل لا مطلقا  
وقال الزركشي أطلق المصنف السيد هنا بعد ذكره الكافر والمكاتب يومهم طرد ذلك فيهم وهو مجموع  
وقد صرح الزايع وغيره باعتبار الأهلية في سماع البيضة وعلى هذا فخرج الفاسق والمكاتب اه  
وقال شيخنا المراد بكونه أهلية سماع البيضة أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا  
فيسمى عالما بالعاق وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين \* (تنبيه) \* هل للسيد أن يتولى لعن عبده فيما إذا  
قذف زوجته المملوكة لسيدته بأن يلاعن بينهما وجهان أظهرهما الجواز كما هو قضية كلام أصل الروضة  
ثم أخذ في كيفية استيفاء الحد والآلة التي يرجم بها فقال (والرجم) للجهنم إلى موته (بدر) أي  
طعن منه حجر (وتجارتهم متدلة) أي ملء الكف كما اختاره الماوردي بالخصيان خفيفة للابلطول تهذيب  
ولا بصحرات تذوقه فيلوث التشكيل المقصود كدافله تبع الامام والعزالي ونازع في ذلك الباقي وقال  
يرجى بالحيف والتعجيل على حسب ما يجده الزايع وأطال في ذلك والاختيار في حجر الزايع كما قال الماوردي  
أن يكون ملء الكف \* (تنبيه) \* جميع بدن المحن محل للرجم المقاتل وعسيرها لكن يختار كما قاله  
بعض المتأخرين أن يتوفى الوجه ويكون موقف الزايع بحيث لا يمد عنه فخطاه ولا يدنو منه في قوله قال  
والاولى لم يضره أن يرجع ان وجع بالبيضة وأن يمسك عنه ان رجع بالافرار قالو ينبغي أي يجب أن يستر  
عورة الرجل وجميع بدن المرأة عند الرجم ولا يربط ولا يقيد (ولا يحفر للرجل) عند رجعه شوقه أثبت  
زناه بيضة أم باقرار كفي الروضة وأصلها وقيل الماوردي والشيخ أبو إسحاق بين أن يثبت زناه بيضة فيسن  
أن يحفر له مغرة ينزل فيها إلى دمه لتغمره من الهر ب أو باقرار فلا يسن (والأصح استحبابه) أي الحفر  
(للمرأة) الصدوها (ان ثبت) زناها (بيضة) مثلا تسكف وانفاها من الشهود عدم الرجوع  
بخلاف ما إذا ثبت بالافرار أمكنها الهر بان رجعت والثاني يتعدها مطلقا فتثبت الحفر في قضية  
العمادية مع أنها كانت مغرة وأجاب الأول بأن ذلك قبل بيان الجواز (ولا يؤخر) الرجم (لمرض  
وحدود مفرطين) سواء أثبت زناه بيضة أم باقرار لان النفس مستوفة ولا فرق بينهما وبين الهيج  
(وقبل يؤخر ان ثبت باقرار) كإقصاء عليه في الام وصحة جوع منهم صاحب التنبيه والقاضي الحسن  
لان الظاهر رجوعه للشرب اليه \* (تنبيه) \* كلام المصنف يقتضي وجوب التأخير على هذا الوجه وقال  
الباقي انما هو مستحب قال ولم أر من تعرض له هنا وعرضوا له في الجلد اه ويجب التأخير في صورة  
احدهما الحامل فتؤخر إلى الوضع وانقضت مدة الرضا كذا كره المصنف في باب استيفاء الفصاح سواء  
أكان الحامل من زنا أم من غيره الثانية إذا أقر بالزنا ثم بن لا يحد في جنونه بل يؤخر حتى يبين لانه قد  
يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبيضة ثم بن قاله الزايع في باب الردة (ويؤخر الجلد) وان لم يملك غالبا  
(لمرض) يرجع برؤيه كالحمل والصداع لان المهور والردع لا يقتل وقد يفضى الجلد حتى يثبت القتل  
\* (تنبيه) \* في معنى المرض النفاص ومن به سرح أو ضرب وكذا الحامل كإقصاء عليه في المختصر (فان لم  
يرج برؤيه) منه لزمانه أو كان نضوا (جلد) ولا يؤخر ادلا غايته تقتل لكن (لابسوط) لا يملك  
(بل به شكل) وهو الذي يكون فيه البلج بتمتلة العنقود من الكرم (عليه مائة غصن) وهي التماريح  
يضر به مرة إذا كان حرا لما رواه أبو داود عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف انه أخبر به عن بعض الصحابة أن  
رجلا منهم اشتكى حتى أضنى فعاد جاده على عنقه فوقع على جارية بعضهم فامر النبي صلى الله عليه  
وسلم أن يأخذوا له شرا يضربوه بها مرة واحدة (فان كان) عليه (خسون) غصنا (ضرب به  
مرتين) لتكمل المدة وان كان رقيقا ضرب مرة واحدة وعلى هذا القياس \* (تنبيه) \* العنك



بكمس العين وفتحها ويقال عسكرول يضم العين واكسال بأبد الماهمة مع ضم الهمزة وكسرهما ولا يطابق الاعلى شمر الخ التخل مادام رطبا أما إذا ليس فهو عرجون ولا يتعين العسكرال بل يضرب به أو بالنعال أو باطراف الثياب كما صرح به في أصل الروضة وإن نازع الباقي في الضرب بالنعال (ونفسه) أي المجلود (الاعصان) جميعها (أو ينكبس بعضها على بعض إما ناله بعض الالم) للالتباطل حكمه الحذر فإذا انتفى ذلك أو شك فيه لم يسقط الحد فان قيل قد اكتفى في الإيمان بالضرب غير المثل فما كان هنا كذلك أعجب بان الإيمان مبنية على العرف والضرب غير المثل يسمى ضربا والحدود مبنية على الزجر وهو لا يحصل إلا بالابلام (وإن برأ) بفتح الراء المجلود بعد أن ضرب بما ذكر (أجزاء) الضرب به ولا يعاد فان قيل المعصوب إذا حج عنه شيء وجب عليه إعادته فهذا كان هنا كذلك أعجب بان الحدود مبنية على الدرء فان برئ قبل ذلك حدد الحد الأصحاء أو في الانتفاء كمثل حد الأصحاء واعتدب ما ضي كما يحتمل الزكشي وهو ظاهر ما لو قدر في أثناء الصلاة على القيام فلوضرب بما ذكر من برجي برؤ فبرأ لم يجز به وتجبر من له حد قذف على مريض بين الضرب بعسكرال ونحوه وبين الصبر إلى برئه كما تجرى عليه ابن المقرئ تبعاً للأسنوي وقيل يحل بالسيماط سواء أُرْجِي برؤ أم لا لأن حقوق الأديمين مبنية على المضايقة ورجحه في أصل الروضة في استيفاء القصاص وأسقطه ابن المقرئ هناك وقال الزكشي إنه خلاف المنصوص عليه في الام (ولا جلد في) مرض أو (حرور بد مفرطين) أي شديدين بل يؤخر إلى البرء واعتدال الوقت خشية الهلاك وكذا القلع في السرقة بخلاف القصاص وحد القذف \* (تنبه) \* لو كان في بلاد لا ينفذ حرماً أو يرد هالم يؤخر ولم ينقل إلى البلاد المعتدلة كما قاله الماوردي والروائي لما فيه من تأخير الحد والحقوق المشقة وقبول إفراط الحر والبرد وتخفيف الضرب ليسلم من القتل كما في المرض الملازم (وإذا جلد الامام في حرور بد) مفرطين فبات المجلود سراية (فلا ضمان على النص) في الام لان الزناف حصل من واجب أفهم عليه فان قيل لو خسته في حرأ و برده مفرط ضمن كما نص عليه في المختصر فهذا كان هنا كذلك أعجب بان الجلد ثبت بالنص والختان بالاجتهاد فأنسبه التزبر واقضار المصنف على عدم الضمان في الحر والبرد والمرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزاني فوضوا نطاق لاحتفل السباط فجلدهم فبات وهو الظاهر كما قاله الزكشي لان جلده مثله بالعسكرال لا بالسباط وحكي في الكفاية عن القاضي أبي الطيب عدم الضمان وخروج الامام السبب فلا يضمن رفيقه حمزا (فبقية قضى) نص الام (أن التأخير مستحب) وهو ما قاله الامام لكن صحح في زيادة الروضة وجوب التأخير سواء أقتنا بالضمان أم لا قال الاذري وهو الجزم به في الحار واليهذب وغيرهما \* (خاتمة) \* لما تناول حد بالرجم أو غيره حكم موفى المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كتناول الصلاة إذا قتل ولانه صلى الله عليه وسلم صلى على الجهنمية وأمر بالصلاة على الغامدية ودفنها وفي رواية صلى هو عليها أيضا

### \* (باب حد القذف) \*

وهو عجمة لغزالي والمراد به هنا الرجم بلزنا في معرض التعبير لخرج الشهادتين فلاحدها الآن يشهد به دون أربعة كما سيأتي وهو من الكبائر والروايات في الحديث من السبع الموبقات قذف المحصنات سواء في ذلك الرجل والمرأة روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قذف المحصنة يحبط على مائة سنة واستغنى المصنف ببيان القذف في اللعان عن إعادته هنا والحد شرعاً عقوبة مقدرة وجبت حقه الله تعالى كما في الزنا أولاً حتى كفى القذف وسبب الحدود حدوداً لان الله تعالى حدها وقدرها فلا يجوز لأحد أن يتجاوزها قال الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وقيل سببت بذلك لان الحد في اللغة المنع وهي تمنع من الاقدام على الفواحش والاصل في الباب قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية رخص أنه صلى الله عليه وسلم استأثر براءة عائشة رضي الله تعالى عنها لجلد من قذفها والحكمة في وجوب الحد بالقذف دون

التماس بالكفران المسبوب بالكفر قادر على أن ينفق منه ذلك بكافة الشهادتين بخلاف الرافى فإنه لا يقدر  
 على نفى الزمانه والفاظ شروط ذكرها المصنف بقوله (شرط حسد القاذف) أى الحدود بشي  
 القذف (التكليف) فلا حد على من ويجنون لرفع القلم عنهم أو عدم حصول الايذاء بقذفهما وزاد على  
 الحر وقوله (الاسكران) فإنه مستثنى عنه من التكليف ومع ذلك يجوز لم يذكره في الروضة هذا  
 وقد مر الكلام على ذلك في كتاب العدا (والاختيار) فلا حد على من يكفر بفح الرافى لرفع القلم عنه  
 ولأنه لم يقصد الاذى بذلك لا جبارا عليه ولا على من يكفرها والفرق بينه وبين القتل انه يمكنه جعل يد  
 المكروه كالأله بأن يأخذ به فيقتل بها ولا يمكنه أن يأخذ لسان غيره فيقذف به (تنبيه) \* سكت  
 عن شروط أخرى التزام الاحكام والعلم بالتكريم وعدم اذن المقتوف وأن يكون غير أفضل فلا حد  
 على من حربي لعدم التزامه الاحكام ولا جاهل بالتكريم لغيب هذه بالاسلام أو بغيره عن العلماء ولا على  
 من قذف غيره بأذنه كقوله الرافى عن الأكثرين وإن ادعى الامام ان الجاهل اجعوا على سده كقولهم  
 ارفع يدي فقاموا لا يجب ضمتهم ولا على أصل كتابنا وفيه ما أيضا حد القذف عن القاذف بأقامة البيعة  
 برئالة ذوف وبقراره وبهفوه وبالله ان في حق الزوجة (ويعزى) القاذف (المميز) من صنف  
 أو مجنون له نوع غير كالحزم به في الروضة للزجر والتأديب فان لم يعز والصبي حتى يبلغ سقط لانه كان  
 للزجر والتأديب وقد حدث سبب أقوى منه وهو التكليف كقوله في اللعان وفيما سكت كقوله الزكشي  
 أن يكون المجنون اذا أمان كذلك (ولا يحد) الاصل ولو أنى (بذوف الولدان سفل) كما لا يقتل به  
 (تنبيه) \* اقتضاه على نفى الحد يقتضى انه يزور وهو المنصوص للايذاء فان قيل قد قالوا في كتاب  
 الشهادات ان الاصل لا يحد في وفاة دين فروع مع أن الحبس قهري أجيب بان حبسه للدين قد  
 يعاين زمنه فبشق عليه بخلاف التعزير هنا فإنه قد يحصل بقيام من بحاس وخوف وحيث ثبت فهو ملحق  
 الله تعالى بالملحق الولد وكلاهما يحد بقذف ولده لا يحد بقذف من ورثه والولد لم يشاركه فيه غير كقوله امرأه  
 له منها ولد ثم ماتت لانه اذا لم يثبت له ابتداء لم يثبت له انتهاء كالعصا فان شاركه فيه غيره كان كل واحد  
 ولد آخر من غيره كان له الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه جميعه (فرع) \* قال في الحاوى في  
 باب اللعان لو قال لابنته أنت ولد زنا كان فادافا لانه قال الله يبرى وهذه مسئلة حسنة ذكرها ابن الصلاح  
 في فتاويه بحثنا من قبل نفسه وكأنه لم يطلع فيها على نقل وزاد انه يزور لانه شتم قال الشيخ عز الدين  
 لو قذف شخص آخر في ضلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفنة لم يكن كبيرة وجبة للحد تلوه عن مقدمة  
 الايذاء ولا يعاقب في الاسخرة الا عاقب من كذب كذبا لا ضرر فيه (فائدة) \* اختار المصنف والغزالي ان  
 الغيبة بالقلب اذا أدركها المالك الحافلان كقولهم فلانها يدر كان ذلك بالنهم ولعل هذا فيما اذا صمم  
 على ذلك والامسا يحظر على القاب مغفور واذا عرف شرط حد القذف (فالحر) القاذف حده (نمازون)  
 جادة لآية فاجادهم ثمانين جادة اذا المراد فيها الاحرار لقوله تعالى فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدان  
 العبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف (والرقيق) القاذف والمكاتب والمدر وأم الولد والمبعض حد كل منهم  
 (أربعون) جادة على النصف من الحر بالاجماع وهذا من أمثلة تخصيص القرآن بالاجماع (تنبيه) \*  
 محل كون حده أربعين اذا قذف في حال رقة فلو قذف وهو حر انتم ثم اتفق بدار الحرب واسترق فحده  
 ثمانون اعتبارا بحال القذف (و) شرط (المقذوف) أى الذى يحد قاذفه (الاحصان) أى كونه محصنا  
 اقله تعالى والذين يرمون المحصنات فقيدهما يجب الثمانين بذلك (وسبق في) كتاب (اللعان) بيان  
 ما يحصل به الاحصان وبيان شرط المقذوف فلا حاجة لذكره هنا (ولو شهد) في حبس الحكم (دون  
 أربعة) من الرجال (برئالة وافي الاظهر) لا بد من رضى الله تعالى عنه حد الثلاثة الذين شهدوا على  
 الغيبة من شهادتنا كما ذكره البخاري في صحيحه ولم يخالفه أحد ولا يفتن سورة الشهادة ذرعة الى الوقعة

في أراض الناس والثاني المنع لانهم جازوا شهادتين لاهاتكين \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا شهدوا في  
 مجلس القاضى أمواله شهدوا في غيره ففادفون جزما وان كان بالقذف الشهادة كما صرح به في لوجيز وغيره  
 \* (فرع) \* لو شهد الزوج برأ زوجته كان قاذفا لو افجد حد القذف لان شهادته برئها غير مبرمة بوله للثمة  
 وعلى هذا لو شهد عليها دون أربعة حدوا لانهم قذفه (وكذا أربع نسوة وعبيد وكفرة) أهل ذمة  
 فانهم في كل من المسائل الثلاث يحدون (على المذهب) لانهم ليسوا من أهل الشهادة فلم يحدوا  
 الا القذف والمار بقى الثاني في حدتهم القولان تنزيلا لنقص الصفة منزلة نقص العدد \* (تنبيه) \*  
 محل الخلاف كقوله الامام اذا كانوا في ظاهر الحال بصفة الشهود ثم بانوا كفارا أو عبيدا لان القاضى اذا علم  
 حالهم لا يصح اليهم فيكون قولهم قذفا محضا فلعنا لانه ليس في معرضه شهادة \* (فرع) \* لو شهد أربعة  
 بالزنا ودت شهادتهم بفسق ولو لم يقطعوا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا وفارق ما مر في نقص العدد بان نقص  
 العدد متيقن وفسقهم انما يعرف بانظان والاجتهاد والحديث بأب الشبهة ولو شهد دون أربعة بالزنا فحدوا  
 عادوا مع رابع لم تقبل شهادتهم كالمطابق تردش هادته ثم يوجب ويهدا لم تقبل ولو شهد بالزنا عبيد  
 وحدوا فعدوا وابعدا المتق قبلت اعدام اتهامهم ولو شهد به خمسة فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد بلقاء  
 النصاب أو اثنتان منهم حد الانهما ألحق به العار دون الباقي لتمام النصاب عند الشهادة مع عدم تقصيرهم  
 ولو رجع واحد من أربعة حد وحده دون الباقي لما ذكر (ولو شهد واحد على اقراره) برأ (فلا) حد  
 عليه جزما لان من قال لغيره قد افترت بانك زنت وهو في معرض القذف والتعير لا حد عليه فكذا هنا  
 \* (تنبيه) \* شاهد الجرح بالزنا ليس بقاذف للحاجة وان لم يوافقه غيره كما سوية المصنف خلافا للرافعي حيث  
 جعل عدم موافقة غيره كنفص العدد (ولو تعادفا) أي قذف كل من تخصص بين صاحبه (فليس) ذلك  
 (نقصا) فلا يقطع حد هذا الحد هذا بل لكل منهما أن يحد الآخر لان التقاض انما يكون هذا اتفاقا  
 الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة اذ لا يعلم التماثل لاختلاف القاذف والمقذوف في الضعف  
 والقوة والظلمة غالبا (ولو استعمل المقذوف بالاستيفاء) للحد من قاذفه ولو باذنه (لم يقع الموقع) على  
 الصحيح لان اقامة الحد من منصب الامام فيسترك حتى يبرأ ثم يحدوا استثنى من ذلك صورتان الاولى لو قذف  
 العبد سيده فله أن يحد كما صرح به آخر باب الزنا الثانية اذا بدع من السامعان في بادية وقدر على الاستيفاء  
 بنفسه من غير تجاوز جاز كما قاله الماوردي \* (خاتمة) \* اذا سب انسان انسانا جاز له سب سبب أن يسب الساب  
 بقدر ما سببه لقوله تعالى وسجاء سبته سبته ثمناها ولا يجوز أن يسب أباه ولا أمه وروى ان زينب لما سب  
 عائشة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم سبها كذا رواه أبو داود وفي سنن ابن ماجه دونك فاستصرى فاقبلت  
 عليها حتى يبس ريقها في فيها فتمال وجه النبي صلى الله عليه وسلم وانما يجوز السب بما ليس كذبا ولا قذفا  
 كقوله يا ظالم يا أحمق لان أحد الايكاد يهلك عن ذلك واذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الاول  
 من حقه وبقى عليه اثم الابتداء أو الاثم لحق الله تعالى ويجوز له ما قولم أن يدعوه على ظلمه كما قاله الجلال  
 السيوطي في تفسير قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم قال بان يخبر عن ظلم ظالمه ويدعوه  
 عليه اه ويخفف عن الظالم بدعاء المظلوم لما رواه أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال بلغني  
 أن الرجل ليظلم مظامة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفى حقه وفي الترمذي عن عائشة  
 رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دعا على من ظلمه فقد استنصر وفي كتاب الطوائف  
 للقاضى أبي يوسف ان امرأته من بني اسرائيل كانت صوامة فوامة سرفت لها امرأه دجاجة فبنت ريش  
 الدجاجة في وجه السارقة وعجزوا عن ازالته عن وجهها فسالوا عن ذلك بعض علمائهم فقالوا لا يزال هذا  
 الريش الا بدعائها عليها قال فانتها عجزوا وذكروا بدعائها فلم يزل بها الى أن دعت على سارقها فدعوه فسقط  
 من وجهها ريشة فلم يزل تسكر ذلك حتى سقط جميع الريش واختلاف العلماء في الخجل من الظلامة

على ثلاثة أقوال أي هل الأصل التحليل أو لا فكان ابن المسيب لا يحل أخذها من عرض ولا مال حر كان  
سليمان بن يسار وابن سيرين يقولان نعم ما وروى مالك التحليل من العرض دون المال ولو مع الإمام  
رجلية ولو زنت برجل لم يقيم عليه الحد لأن التحقيق بجهول ولا يملكه بتعيينه لأن الحد يد وأما النسبة  
وان نعمه يقولون فلأنهم أن بهم المغنوف في أصح الوجهين لأنه ثبت له حق لم يعلم به على الإمام اعلامه  
كما ثبت له عند مال لم يعلم به

### \* (كتاب قطع السرقة) \*

لوقال كتاب السرقة كما هل في الزنا فكان أخمروا أنهم لتساوله أحكام نفس السرقة وهو بفتح السين  
وكسر الراء ويجوز أحكام مع نفع السبب وكسرها ويقال أيضا السرق بكسر الراء لغة أشد المال غيبة وشراء  
أخذ منه غيبة طلاء من حرره مثله بشرط تأني والاصل في انقطاع ما قبل الاجماع قوله تعالى والسارق  
والسارقة فاعطوهما وأيديهما والاخبار الشهيرة ولما علم أبو الهلال المعري البيت الذي شكك على السرقة  
في الفرق بين الدية والتمتع في السرقة وهو

يد بمحس من بين مسجد وديت \* ما بالها انما كانت في ربيع دينار

أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أعلاها وأرضها \* دل الحياطة فاهم حكمة البارى

وهو جواب بديع مع اختصار ومعناه أن البدل لو كانت تؤدي بما تقع فيه لكثر الجماعات على الاطراف  
لسهولة الغرم في مقابلتها فعلمنا الغرم حقا لها أو قال ابن الجوزي لما سئل عن هذا لما كانت أمينة كانت  
غنية فلما خافت هانت وأركان القناع ثلاثة مسروق وسرقة وصارق وبدل بشرط الاول فقال (بشرط  
لوجوبه) أي القناع (في المسروق أو) الاول (كونه ربيع دينار) فاكثروا لو كان الربيع بلعانة الجلب  
مسلم لا تقع بدسارق الا في ربيع دينار فاعدا ثم وصف ربيع الدينار بكونه (خالصا) لان الربيع المعشوش  
ليس بربيع دينار حقيقة فان كان في المعشوش ربيع خالص وجب القناع ونبه بقوله (أو غيبته) على ان  
الاصل في التقويم هو الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم أو غيره فاقومت به وبغير النصاب وقت  
اخراجها من الحرم فلو قصص قيمته بعد ذلك لم يسقط القناع وقال ابن بنت السافى ربيع مسروق القليل  
ولا بشرط النصاب لعدم الآية وفي الصحيح ان الله السارق يسرق البيضة فنقطع يده ويسرق الجبل  
فقطع يده وأجيب عن الآية بانها مخصوصة بالحديث الماروعى في الصحيح باجوبة أحدها ما في  
الاعش كانوا يرون أنهم أيضا الحديد والجبل يساوي دراهم كجبل السفيينة روى البخاري عنه الثاني  
جمله على جنس البيض والجبال الثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا ونذرا يحا من هذا الى ما قطع فيه  
يده \* (تنبيه) \* يعتبر في التقويم القطع مع أن الشهادة لا تقبل الا به وان كان مستندها الظان (و) على  
أن التقويم يعتبر بأضروب (لو سرق ربحا) من دينار (سيكة) هو ستة وربع على تأويله بمسبوكا  
وبذلك اندفع ما قبله لا يصح أن يكون مقل بع لا ثلاثة ما بالند كبير والنائب أو حليا أو نحو كقراءة  
(لا يساوي ربحا مضروبا لا قطع) به (في الاصح) وان ساواه غيره مضروب لان المذكور في الخبر اما  
الدينار وهو اسم للمضروب والثاني ينفرد في الوردية يمنع ولا حاجة لتقويمه بسلوغ عن الذهب قدر  
النصاب كمال الزكاة قال الاذوى وهو - ذا قول الجمهور وقال البلقيني انه ظاهرصوص السافى وقال  
الشيخ أبو حامد لا يختلف فيه المذهب ومع هذا ما اعتمد ما جرى عليه المصنف هنا وجرى عليه في الروضة  
وان لم يصح الرافى في الشرحين بترجيح ويتفرع على الخلاف ما لو سرق خاتما وزنه دون ربيع وقيمه  
بالصنعة تباع زهرا وقضية ترجيح السكاب وجوب القناع في هذه الصورة لكن قال في أصل الروضة  
الصحيح أنه لا يقطع مع تصحيحه في مسئلة الكتاب عدم القناع قال الاسنوى وهذا غلما فاحش لأنه سوى

بين هذه والذوق فلما في تصحيح عدم القطع ثم عقبه بقوله واختلاف في المستأنين راجع الى أن الاعتبار بالوزن  
أو بالقيمة وهو لا يستقيم وقال الباقيني امس بغلط بل فقه مستقيم وان لم يعلمه كلام الراعي فان الوزن في  
الذهب لا بد منه وهل يعتبر معه اذالم يكن مضر وبأن تبلغ قيمته ربع دينار مضر وب فيه اختلاف القبي في  
السبيكة فلما اذا انقص الوزن ولكن قيمته تساوى ربع دينار مضر وب فيه اضعاف فيه الا كفاء بالقيمة  
فاستقام ما في الروضة وما ذكره الراعي فيه الباس وكان الاثنى أن يثبه عليه صاحب الروضة اه وبذلك  
علم كما قال شيخنا أنه لا بد في المستأنين من اعتبار الوزن والقيمة \* (تنبيه) \* لو لم يعرف قيمة السروق  
بالدينانير فوم بالدرهم ثم قومت الدراهم بالدينانير فاه الدراهم فلولم يكن في مكان السرقة دينانير فال الزكشي  
فالمخبة اعتبار القيمة في أقرب البلاد اليه وقضية كلامهم ان سبيكة لذهب تقوم بالدينانير وان كان فيه تقويم  
ذهب بذهب خـلافا للدراهم في قوله يقوم بالدراهم ثم الدراهم بالدينانير ويراعى في القيمة المكان  
والزمان لاختلافهما ولو كان في البلاد نقدان خالصان من الذهب وقارنا قيمة اعتبر القيمة بالاغاب  
منهما في زمان السرقة فان اسنو بالسنة الاقباهما يقوم وجهان أحدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر  
والثاني بالاعلى في المال دون القطع للشبهة نقل ذلك الزكشي عن المارودي واستحسنه وأطلق الدراهم  
ان الاعتبار بالادنى ولا يشترط علم السارق بلوغ ماسرقة نصا (د) حينئذ (لوسرف دينانير ظنها فلوسا  
لاتساوى) أى لا تبلغ قيمتها (وبما) من دينار (قطع) لانه قد سرقة عينها وهى تساوى ربعا ولو وجود  
الاسم ولا عبرة بالظن البين خفاؤه فان قبل لوسرف من دار وهو بفنائها والمال ملكه فبان خلافه فانه لا قطع  
كما قاله الغزالي رحمه الله فلهذا لحقت هذه الصورة بما في المتن كما قال به في التهذيب أجيب بان ظن المالك شبهة  
والحديد وأبى باختلاف الفلوس فانه قد السرقة بخلاف ما لوسرف فلوسا ظنها دينانير ولم تبلغ قيمة الفلوس  
نصا فانه لا قطع جريا مع الاسم وجودا وعدما (وكذا توب رث) بمثله فيه اقيمة دون ربع (في جيبه تمام  
ربع جهله) السارق يقطع به (في الاصح) لانه أخرجه نصا من حرز على قد السرقة والجهل بجنس  
المسر وق لا يؤثر كالجمل بصفته والثاني لا يقطع نقلنا الى الجهل (ولو أخرجه نصا من حرز) في (مرتين)  
مثلا كل منهما دون نصاب بان أخرجه مرة بعض ومرة بافية (فان تخال) بينهما (علم المالك واعادة الحرز)  
بان أعاده المالك بنفسه أو مأذونه كما يؤخذ من عبارة الروضة باغلاق بابيه أو سد ثقبه أو نحوه (فلاخراج  
الثاني سرقة أخرى) فلا قطع لان كل واحدة منفصلة عن الاخرى ولم تبلغ نصا (والا) بان لم يخال علم  
المالك ولم يعد الحرز بان انصب (قطع في الاصح) وان اشهرحتك الحرز خلافا للباقيني ابقاء للحرز بالنسبة  
لا تخذلانه أخرجه نصا كالام من حرز مثله فانه ما اذا أخرجه دفعة واحدة لان فعل الشخص ينشئ  
على فعله ولهذا لو جرح شخصا ثم قتله دخل الارش في دية النفس ولو جرح واحد وقتل آخر لم يدخل والثاني  
لا قطع لانه أخذ النصاب من حرز مهتوك والثالث ان اشهرحتك الحرز بين المرتين لم يقطع والاقطاع فلولم  
يهلم المالك وأعاد الحرز غيره أو لم ولم يعده قطع كما هو مقتضى المتن اذا المستثنان داخلتان أيضا في قوله والا  
فان قبل فعلا أدخاها فبات انما أخرجهما تبع الزكشي لاختصاص اختلاف المتقدم بالصورة المتقدمة  
واعتمد الباقيني فيها عدم القطع ورأى الامام والغزالي القناع في الثانية ثم يقدم القطع أيضا \* (تنبيه) \* نأش  
الراعي الوجيز في ايراد هذه المسئلة هنا وقال لا تعاق اهل النصاب فان النظر فيها الى كيفية الاخراج  
فايرادها في غير هذا الموضع أبقى ثم خالف في المحرر قد كرها والا ليقذ كرها عند قوله ولونقب وعادى  
لبلة أخرى فسرف قطع ولا يشترط في السرقة أخذ السارق النصاب بيده من الحرز (د) حينئذ (لونقب وعاء)  
أى ظرف (حذفة ونحوها) كوعاء زيت (فانصب نصاب) أى شئ يقوم بربع دينار (قطع به) في الاصح (ا  
لانه سرف نصا من حرز شبهة فيه والثاني لا قطع لانه خرج بسببه والسبب ضعف لا يقطع به \* (تنبيه) \*  
محل الخلاف اذا انصب النصاب على التمدح شيأ فشبها كما قاله الجوزور فان انصب دفعة قطع قطعها ومن

صوره: المثلث طر الجيب والكم وبالفرد ذلك وية الى الشخص قطع بسرقة ولم يدخل حرزا ولم يأخذ منه  
 مالا ولا يشترط في السارق الاتحاد (و) حيث قد (لو شتركا) أي سارقان بكفان (في اخراج نصابين)  
 فأكثر من حرز (قطعا) لان كلامهم سارقان نصابا وفيه القبول بما اذا كان كل منهما بليق  
 حمل ما يساوي نصابا أما اذا كان أحدهما لا يطابق ذلك والا تخرب بليق حمل ما فوقه فلا يقع الاول  
 والظاهر القلع كما افقه الأصحاب لما تركه في اخراج نصابين فلا نظر الى ضعفه (والا) بان كل المخرج  
 أقل من نصابين (فلا) قطع على واحد منهما لان كل واحد منهما لم يرق نصابا وخرج باثرا كما متى  
 الاخراج ما لو تغير فيه بقطع من مسروقة نصاب دون من مسروقة أقل \* (تنبيه) محل ما ذكره المصنف  
 ما اذا كانا مستغنيين ولو كان أحدهما أصيبا أو مجنونا قال الزركشي تبعه الاذري فالظاهر فلع المكان  
 وان لم يكن المخرج نصابا لانه يفتد كالا لانه اه ويؤخذ من التعايل ان عمله اذا اذن له المكافؤ بشرط  
 في المروق كونه محترما (و) حيث قد (لوسرق) أي أخرجه ولو عبر به كان أولى مسلم أو ذمي (خارج)  
 ولو محترمة (و) خسر أو كالا (ولو مئة) (وجادمية بلا ديبغ ولا قطع) لان ما ذكره ليس بمال وخرج  
 بقوله بلا ديبغ المدبوغ فبقطع به حتى لو ديفه السارق في الحرز ثم أخرجه وهو يساوي نصاب سرقة فانه  
 يقطع به اذا فإبائه لا مقصوب منه اذا ديفه العاقب وهو الاصح ومثله كما قال البلقيني اذا صار الجرح لا  
 بعد وضع السارق يده عليه وقبل اخراجه من الحرز (فان بلغ ثمانية المخرج نصابا قطع) به (على الصحيح) لانه سرق  
 نصابا من حرز لا شبهة فيه كما اذا سرق ثمانية قبل ان يقطع بانها في كماله المأوردى وغيره والثاني المنع  
 لان ما فيه مستحق الازالة فيه شبهة في دفعه وقضية هذه العلة اسألوا لو كانت محترمة أنه بقطع قطعا لانها  
 غير مستحقة الازالة وأنه لو أراق المخرج في الحرز ثم خرج بالامانة يقطع فناء وانما لو كانت لادجي ولم يظاهر  
 شرهما ولا يبيها انه يقطع قطعا فان أظهر ذلك جاء الخلاف لوجود العلة \* (تنبيه) محل الخلاف أيضا  
 اذا قصد باخراج ذلك السرقة أموالا قصد تغييرها بدخوله أو باخراجها فلا يقطع قطعا كما صرح به في الثانية في  
 أصل الروضة واقتضاء كلامه في الاولى وسواء أخرجه في الاولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو  
 قضية كلام الروض فيها وكلام أصله في الثانية (ولا دفاع) في أخذ ما ساءل الشرع على كسره كما (في طيروز)  
 بضم الطاء ويقال فيه أيضا اظنه ارفارسي معرب (و) خروجه كمرار وصنم وصليب لان التوصل الى ازالة العصبية  
 مندوب اليه فصار شبهة كرافة المخرج (وقيل ان بلغ مكسره نصابا قطع) لانه سرق نصابا من حرزه (قلت) هذا  
 (الثاني أصح) عندنا لا كثر في الروضة وأما ما اوصى عليه في الام (والله أعلم) وبشبهه له جزم الرافعي وغيره  
 فيها اذا سرق ما لا يحل الاتضاع به من الكنب انه يقطع اذا كان الجلد والقرطاس يبلغ نصابا \* (تنبيه)  
 محل الخلاف اذا لم يقصد التغيير كأي الروضة فان قصد باخراجه تبير تغييره فلا يقطع قطعا وما اذا كان لمسلم  
 فان كان لذمي قطع قطعا ويقطع بسرقة اياه النقد لان استعماله يباح عند الضرورة الا ان أخرجه من الحرز  
 اي شتره بالكسر ولو كسر ثمانية المخرج أو المتيور ونحوه اراما النقد في الحرز ثم أخرجه فباع ان يبلغ نصابا  
 كحكم الصحيح (الثاني) من شروط المسروق (كونه ملكا لغيره) أي السارق فلا يقع سرقة ماله  
 الذي يبدغيه وان كان ماله أو مؤجر أو لوسرق ما اشتراه من يذخيره ولو قبل تسليمه من اوفى زمن الجار  
 أو سرق ما انتم له قبل قبضه لم يقطع بهما والضرورة الثانية واردة على قوله ملكا لغيره وعدم القلع لشبهة  
 المال ولو سرق مع ما اشتراه مالا آخر بعد تسليمه من يذخيره لم يقطع كأي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت  
 الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في المصوتين أما الاولى فلان القبول لم يقترن بالوصية وأما الثانية فبأنه  
 على أن المالك فيها لا يحصل بالوفى فان قيل قد مر انه لا يقطع بالهبة بعد القبول وقبل القبض فهذا كان  
 هنا كذلك أجب بأن الموصى له قد سرقه الموقوف مع حكمه منه بخلافه في الهبة فانه قد لا يتمكن من  
 القبض وأبنا القبول وجدتم ولم يوجد هنا ولو سرق الموصى به فقير بعد موت الموصى والوصية لا تقترن

يقطع كسرة المال المشتركة بخلاف ما لو سرقة الغني \* (تنبيهه) \* أراد المصنف كون المسروق  
 ملك غيره حاله أخرجه بدليل قوله (فلا ملكه) أي المسروق أو بعضه (بارت وغيره) كنسراء (قبل أخرجه  
 من الحرز أو) لم يملكه وان كان (نصف نفسه) أي الحرز (عن نصاباً كل) لبعضه (وغيره) كالحرق  
 (لم يقطع) أما في الأولى فلا يملك ما أخرج المملكه وأما في الثانية فلا يخرج من الحرز نصاباً واحترز بقوله  
 قبل أخرجه عما لو طرأ ذلك بعده فإن القطار لا يقطع إلا بسقطاً فإن الاعتبار في القطار بكمال الجناية نعم لو طرأ الملك  
 بعده وقبل الرفع إلى الحاكم لم يقطع بناء على أن استيلاء القطار يتوقف على الدعوى بالمسروق والمطالبة به  
 وهو الصحيح كما سبقت \* (تنبيهه) \* كان الأولى ذكر المسئلة الثانية في الشرط الأول وكان المقضى  
 لذلك كراهة ما أشار كنهها في النظر بحالة الإخراج (وكذا) لا يقطع السارق (إن ادعى ملكه) أي  
 المسروق أو ملك بعضه (على النص) ولم يستند الملك إلى ما بعد السرقة وبعد الرفع إلى الحاكم وثبتت  
 السرقة بالبينة لاستعمال صدقة فصاوشية دلالة للقطع وبروى عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه سئل  
 السارق الظاهر أي الغنيمة وفي وجهه أو قول يخرج يقطع للتأخذ بالناس ذلك ذريعة لدفع الحد وحل  
 النص على ما إذا أقام بينة بما ادعاه ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز أو ملك السرقة إذا كان مجهول  
 النسب وأنه أخذ بأذن المالك أو أنه أخذ به وهو دون نصاب أو أنه ملك أبيه أو ملك سيده أو كان الحرز  
 مفتوحاً أو كان صاحبه معرضاً عن الملازمة أو كان ناعماً يخرج بدعوى الملك ما لو ادعى عدم السرقة وقد  
 قامت عليه بينة فلا يقطع القطار كما قاله ابن كجب واما قبلت دعوى الملك في مقابلة البينة لأنه ليس  
 فيها تكذيب البينة بخلاف في السرقة \* (تنبيهه) \* هذا كله بالنسبة إلى القطار أما المال فلا يقبل  
 قوله فيه بل لابد من بينة أو يمين مردودة فإن نكل عن اليمين لم يجب القطار ولو أقر المسروق منه أن المال  
 المسروق ملك للسارق لم يقطع وان كذب السارق ولو أقر بسرقة مال رجب لم يقطع فأنكر المقر له ولم يده لم يقطع  
 لأن ما أقر به يترك في يده كما سبقت في الإقرار (و) على النص (لو سرقة) أي اثنان من النصابين فما كثر (وادعاء)  
 أي المسروق (أحدهما له أو لهما) فكذب الآخر لم يقطع (الذي) لماسر (وقطع الآخر في الأصح)  
 لأنه أقر بسرقة نصاب لا شبهة فيه والثاني لا يقطع المكذب بدعوى رغبة المالك \* (تنبيهه) \* قضية  
 كلام المصنف أنه لو صدقه لم يقطع كالمدعى وبه صرح البغوي وغيره وقضية كلامه أيضاً أنه لو سكت  
 ولم يصدقه ولم يكذب أو قال لأدري أنه لا يقطع وهو كذلك إتمام الشبهة (وان سرق من حرز تركه)  
 مالا (مشتركا) بينهما (فلا يقطع) به (في الظاهر) وإن قل نصيبه (لأنه في جزء حقاشاً) وذلك  
 شبهة فاشبه وطء الجارية المشتركة والثاني يقطع إذا حلق في نصيب تركه \* (تنبيهه) \* محل  
 الخلاف إذا خاض له من مال شريكه نصاب السرقة والالم يقطع قطعاً وقضية قوله مشتركا أنه لو سرق  
 من مال شريكه الذي ليس بمشترك أنه يقطع وهو محمول على ما إذا اختلف حرزهما والافلا فاله الساردي  
 وعلى هذا أيضاً محمول إطلاق النفل القطار (الثالث) من شروط المسروق (عدم شبهة فيه) حديث  
 أدروا الحدود عن المسامين المانعة من صحح الحاكم استاده سواء في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا  
 بينه وبين غيره كالمسروق أو شبهة القطار كمن أخذ مالا على صورة السرقة فإن أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه  
 أو شبهة المحل كسرقة الابن مال أصوله أو أحد الأصول مال فرعه كما قال (فلا يقطع بسرقة مال أصل) للسارق  
 وإن سلا وفرع له وإن سفل ما بينهما من الاتحاد وإن اختلفت دينهما كما يشبهه بعض المتأخرين  
 ولأن مال كل منهما مرسد لحاجة الآخر ومنها لا يقطع يده بسرقة ذلك المال بخلاف سائر  
 الآثار وسواء أكان السارق منه محرراً أو عبداً كما صرح به الزركشي تفهيماً وبالله بما ذكره  
 من أنه لو وطئ الزنى أمة فرعه لم يحد للشبهة (و) لا يقطع أيضاً بسرقة رفيق مال (سبيد) له بالاجماع  
 حكاه ابن المنذر وشبهه استحقاق المدفوعة ويده كيد سبيده والمبعض كالنكاح وكذا المالكات لأنه قد يجوز

وبصير كما كان (فائدة) من لا يقطع بمال لا يقطع به وبقية فكل لا يقطع بالاصل بسرقته مال الفرج وبالعكس  
 لا يقطع رقبتي أحدهما بسرقته مال الآخر ولا يقطع السيد بسرقته مال مكاتبه ولا يقطع ماله مال مكاتبه  
 به من الحر يخرجه المأوردى والشيخ أبو حامد وغيره إلا أن ماله ملكه بالحرية في الحقيقة لبيع بدنه بغير  
 شبهة وقيل يقطع به بكل الشريك بعد القسمة ويحذرون بأمة سببه إذ لا شبهة له في بضعها (مروغ)  
 لو سرق طعاما زمن القه ما ولم يفسد عليه لم يقطع وكذا من أذن له في الدخول إلى دار أو سأل في شراء أو  
 غيره سرق كثر بجه ابن المغيرة و يقطع بسرقته ماله وحشيش ونحوهما كسب له يوم الأدلة ولا أثر  
 لكونها مباحة الأصل و يقطع بسرقته معرض للثان كهرية وفواكه وقول كذلك وبهاء وزياد  
 ومصف وكتب علم شرعى وما يتعلق به وكتب شرايع مباح لما مر فإن لم يكن فاعلم بما قام الوقف  
 والجارات ما عاصبا قطع والأفلا ولو قطع بسرقته عبيتم سرقها ثانيا من ماله الأول أو من غيره فاعلم  
 أيضا أن القامع عقوبة تتعاقب في عين فتتكرر بشكر ذلك الفعل كل مرة في بصره أو يقطع رقبته ثانيا  
 ولو سرق مال غيره الجاحد لديه الحال أو المأطلي وأخذ به بقصد الاستيلاء لم يقطع لأنه جنيته أذن  
 له في أخذه والقطع وغیره جنس - قه بجنس - قه في ذلك ولا يقطع برأيه على قدر حقه أخذه  
 معه وإن بلغ الزائد صابا وهو - نقل لأنه إذا تمكن من الدخول والاعتداء لم يبق المال بحرزا عنه  
 (والظاهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرقته ماله الحرز عنه له يوم الآتية والاختيار ولأن النكاح  
 عقد على منعة فلا يترقى منه الحد كالجار لا يقطع الجاهل من الجاهل أو المستأجر إذا سرق أحدهما  
 من الآخر يفرق البذل الزوجية بانؤها على الزوج عوض كفى المبيع ونحوه بخلاف مؤنة  
 العبد والثاني لا قطع على واحد منهما إلا شبهة منه تستحق عليه النفقة وهو يستحق النكاح بها والثالث  
 يقطع الزوج دونها لأن له الحق في ماله بخلافه وماله إليه الأذوى (تنبيه) محل الخلاف في  
 الزوجة إذا لم تستحق على الزوج شبهة من السرقة أما إذا كانت تستحق النفقة والمكسورة في تلك الحالة  
 قال في المغالب والمخبر أنه لا قطع إذا أخذت بقصد الاستيلاء كجاني حتى رب الدين الحال إذا سرق صابا  
 من المدون اهـ ومحل آخذ ما أمر أن يكون باحدا أو مطلقا وقد يقال لا حاجة إلى هذا الكلام  
 في السرقة والاخذ بقصد الاستيلاء ليس بسرقته أمالو كان المال في مسكنه مبالا حراز لا قطع قنعا  
 (ومن سرق) وهو مسلم (مال بيت المالان فرز) بقاء مضمومة وقراءتها - له خفيفة مكسورة وزاى  
 مججمة (اطاعة) كدوى العربى والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرسه فلا قطع أو درز لاطاعة  
 (ليس هو منهم قطع) إذ لا شبهة له في ذلك (والا) بأن لم يفرز لاطاعة (فلا والأصح أنه ان كان له حق  
 في المسروق كمال صالح) بالنسبة لمسلم في بصره ما أغنى - على الأصح (وكه - دقة وهو قه) أو غارم  
 لذات البين أو غار (ولا) يقطع في المثلين أما في الأولى فلا وله حقا وإن كان غنيا كما مر لأن  
 ذلك قد يصرف في عبارة المساجد والرباطات والقناطر فيقتفع بها الغنى والغنى من المسكين لأن  
 ذلك مخصوص بهم بخلاف الديني يقطع بذلك ولا يشر إلى اتفاق الامام عليه عند الحاجة لأنه اغنيا بمن  
 عليه لا ضرورة وبشرط الضمان كما يفتق - على المصطلح بشرط الضمان وانقطاعه بالقناطر والرباطات  
 بالقبضية من حيث أنه فاطن بدار الاسلام لا اختصاصه بحق فيها وأما في الثانية فلا تستحقه  
 بخلاف الغنى فإنه يقطع به - دم استحقاقه الا إذا كان غاريا أو غارما لذات البين فلا يقطع ماله (والا)  
 بأن لم يكن له فيه حق (قطع) لانتفاء شبهة كونه في لا يقطع ماله اغنيا كان أو قه سرق مال الصدقة  
 أو المصالح لأنه مرصود للحاجة والفقير يفتق عليه منه والغنى يفتق منه ما يلزمه بسبب حاله يتحمله أو الثالث  
 يقطع ماله كفى سائر الأول (تنبيه) من لا يقطع بسرقته مال بيت المال لا يقطع أصله أو فرسه  
 أو دونه بسرقته منه ونحو بيت المال ولو سرق مستحق الزكاة من مال من وحدت عليه فإنه ان كان



المسروق من غير جنس ما وجبت فيه قطع وان كان منسه وكان متعينا للمصرف وقلنا بالاصح انها تتعلق  
تعلق الشركة فلا قطع كالسالم الشريك قاله البغوي وصاحب الكافي (والماذهب) الذي قطع به الجمهور  
(فعله) أي المسلم (ب) سرقه (باب مسجد وجذعه) بالحكم الذل ونأزيره وسواربه وسعة وقبائل  
زينة فيه لان الباب للخصين والجذع ونحوه للعمارة ولعدم الشبهة في القناديل ولحقق بهما سائر  
السكينة في قطع سارقته على المذهب ان نبيها علمه لانه حينئذ محرز (لا) بسرقه (حصره) المعدية  
للاستعمال ولا سائر ما يفرش فيه (و) لا (قناديل تسرج) لان ذلك لمصلحة المسلمين فله فيه حق  
كل بيت المال وخرج بالمعدة حصر الزينة في قطع بها كما قاله ابن الملقن وينبغي أن يكون سائر  
المنبر كذلك ان ضبط عليه وان يكون بلاط المسجد كحصره المعدة للاستعمال أما الذي في قطع بذلك  
فقط لعدم الشبهة (تنبيه) محل ذلك في المسجد العام أما الخاص بطائفة فيخص القطع بغيرها بناء على أنه  
إذا خص المسجد بطائفة لخصص بها وهو الراجح ولو مرق شخص المصنف الموقوف على الفقراء لم يقطع  
إذا كان فارثا لانه فيه حق وكذا ان كان غير فارث لانه ربما تعلم منسه قال الزركشي أو يدفعه الى من يقرأ  
فيه لاستماع الخاضعين ولو سرق الخطيب المنبر أو المؤذن الذي ينفخ في علم القطع ولم أر من ذكره بل ينبغي  
عدم القطع لغيرهما أيضا لان النفع لا يختص بهما ولو سرق مسلم ~~بمسورة~~ بمرسلة لم يقطع كما جزم  
به صاحب البحر وعندي ان الذي لا يقطع بسرقته أيضا لانه فيه حقا اه وهذا هو الظاهر لمساياأت  
الذي لا يقطع بالاختصاص الموقوف على الامور العامة (والاصح قطعه بوقوف) على غيره لانه مال محرز  
سواء أ قلنا الملك فيه لله تعالى أم لا ووقوف عليه أم لا والواقف والثاني المبيع لانه ان كان لله تعالى فهو  
كالملكات وان كان لا ووقوف عليه أو الواقف فاضع الملك أما إذا كان له فيه استحقاق أو شبهة استحقاق  
كمن مرق من وقف على جماعة هو منهم أو مرق منه أو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء فسرق  
فغير فلا قطع قطعا قال الروياني واحترز المصنف بالموقوف عما لو سرق من غلة الموقوف في قطع قطعا ولو  
سرق مالا موقوفا على الجهات العامة أو على وجوه الخير لا يقطع وان كان السارق ذميا لانه تبع للمسلمين  
والاصح قطعه بسرقته أم ولد مرقها حال كونها نائمة أو مجنونة أو عبياء كما قاله الزركشي أو مكرهه كما  
قاله في البيان أو أجنبية لا تخبر بسبدها وغيره في وجوب طاعته لانه مضمونة بالبيعة كالقن والثاني  
لانقصان الملك وخرج بما ذكر ما إذا كانت عاقلة بصيرة مسدقة فانه لا قطع لغدرتها على الامتناع  
ومثل أم الولد في ما ذكر ولدها الصغير من زوج أو زنا وكذا العبد المذور باعتاقه والموصى بغيره  
ولو سرق عبيدا صغيرا أو مجنوناً أو بالغاً أجنبيا لا يقطع قطعا إذا كان محزرا وانما يخص المصنف أم  
الولد بذات لانه لا يملك الوجهين وخرج بأم الولد المكاتب والمبعض في الانقطع بسرقته ما قطعها لان منفعة  
الحرية شبهة فاعتق من القطع الرابع من شروط السرقة (كونه محزرا) بالاجماع كما حكاه ابن المنذر وغيره  
فلا قطع بسرقته ما ليس محزرا لمير أبي داود لا قطع في شيء من المشايبة الا في ما أواه المراح ولان الجنابة تعظم  
بخطا طرة أخذ من الحرز فحكم بالقطع زجرا بخلاف ما إذا حرق المالك ومكنه من تضيقه والحرز يكون  
(امبالاحظة) للمسروق (أو حصانه وضعه) بفتح الحاء المهملة من التخصيص والمنع والحكم في الحرز العرف  
فانه لم يحد في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء ولا شك انه يختلف باختلاف  
الاموال والاحوال والافات فقد يكون التي حرز في وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال الناس  
وفسادها وقوة السلطان وضعه وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضاعفا قال الماوردي الا حراز يختلف من  
خسة أو وجه باختلاف نقابة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دياره وعكسه وباختلاف الوقت  
أمناء وعكسه وباختلاف السلطان عدلا وظلما على المفسدين وعكسه وباختلاف الأبل والنهار وحرز الأبل

الخياط فاسأل بر دعي المنصف صراحتا زيدا ذكر الماشية على قربة فإنه لا ملائمة منه وليس التوب موضع  
 حسمي مع أن سارفة يقطع وقاطع العاريق فله يقع إذا أحد المال وهو من غير حرز أجيب عن الأول  
 بأن التوب على التوب بغير الملازمة وعن الثالث بأنه لا يسمى سارفا (تنبيه) \* فبغيره بأمره يفتنى  
 إذا كلفه الملازمة من غير ملائمة وليس مراداً فله يصح بغيره فله فله كان يفتنى كفي لحاظ  
 ما تبادر دل على أن اعتبار الله فلا بد منه إلا أنه يحتاج في غير الحسن إلى دواءه ويمكن في الحسن في العينة  
 وهذا قال الرابي لا يمكن حسمه الموضع من أصل الملازمة حتى إذا أراد البعده عن اليد لا تكون حرزا  
 وإن تناعت في المصادة (فإن كان) المسروق (بغيره أو مبدد) أو شارع أو غيره مما لا صلاح له  
 (المشروط دوام لحاظ) بغيره الموضع وهو المراءاة مصلوحا لانه بذلك يحرز حرزا وأما فتح اللام فهو يفتنى  
 المصاحح وحر العين من جانب الإذن بخلاف الذي من جانب الأنف فيسمى الموق يقال لحظه إذا انظر إليه  
 في موضع (تنبيه) \* قضية كلامه أن الفتران العارضة في العامة تقدر في هذا القيد فلو تعدد الواسطة  
 في تلك الفترة لم يقع والمشهور أن ذلك لا يردح وإن سارفته يقطع فينبغي التمييز بالجماع المقتضى على  
 كذا ذكره في قوله (وإن كان يفتنى) كذا من ديت وساقوت (كفي لحاظ معناه) في مثله ولا يشترط دواءه  
 عملا بالعرف وقد علم مما سار أن حرز كل شيء بحسبه (و) حيثن (اسماعيل) وهو بغيره الموضع هو من قطع  
 أصلي وكذا بقية حرز بيت الحبل ونحوها (حرز دواب) وإن كانت نقيبته كثيرة النعم لانه مصل على الله  
 عليه وسلم لم جعل حرز الماشية المراح فكذا الأسفل (تنبيه) \* فبغيره الواسطة الأسفل يكونه من غير  
 بالدور فإن كان من غير ملازمة لا بد من الحفظ الدائم والى بهمه كلام المصنف (لا آ نسبة وتباب) ولو  
 نسبة ليس الأسفل حرزا إلا أن انخرج الدواب مما ينافر ويدهد الأجانب عليه بخلاف ما عطف  
 وبما له وحده ويستثنى منها كالأقال الباقية وغيره آنية الأسفل كالمال وتباب العلام وآلات الدواب  
 من سروج وبراقع ولباسهم ورجال جمال وقربة السقاء والزوبة ونحو ذلك مما جرت العادة  
 بوضع أسبيل الدواب (تنبيه) \* التبن حرز للتبن إذا كان متعلبا بالدور كسرى الأسفل (وعروة)  
 أي حن (دار وعروة حرز آنية) نسبة كقوله الأدرعي (وتباب بذلة) أي مونة ونحوها كقوله  
 والاولى لقضاء العرف بذلك أما النقبسة فحرزها البيوت والخانات ونحوها كالسواق المبنية فإذا سرق  
 المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (لا حرز على ولا نقد) وتباب وآوان نقيبته  
 فليست العروة والمصفا حرزا إلا أن العادة فيها لا حرز في البيوت المعلقة في الدور ونحوها كالخازن  
 (فردع) \* لو ضم الدمار أو البغال ونحوه الامتعة وربماها بجعل على باب الحانوت أو أدرجى عليه شبكة  
 أو حائل لو حن على باب حانوته كانت محرزة بذلك في النهار لان الجيران والمارة ينظرونهم أوفيه أهل بابهم  
 ما قصدوا السارق فإن لم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وأما الليل فمحرزة بذلك لكن مع حارس  
 والبغل ونحوه كالخيل إن ضم بعضه إلى بعض ونزل على باب الحانوت وطرح عليه حصير أو نحوها فهو  
 محرز بحارس وإن رفسه ساعة وداه على ما عرسته أخرى والامتنعة النقبسة التي تترك على الحوائث  
 في ليالي الأعياد ونحوها التزين الحوائث وقدر بنماح ونحوه محرزة بحارس لأن أهل السوق يفتنون  
 ذلك فتعوى بعضهم ببعض بخلاف سائر الماشية والتباب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كالمصفا  
 العطار الموضوعة على باب حانوته فيحارس والقدر التي يطبخ فيها الحوائث محرزة به بدد تنصب على  
 باب الحانوت لامتعة في نقاه إلى بناء وإغلاق باب عليها والحانوت المعلق بلا حارس حرز لما عطف البقال وزن  
 الأمن ولو ليل لا تمنع البراز ليل بخلاف الحانوت المفتوح والمعلق ومن الحانوت حانوت متاع البراز ليس  
 والارض حرز للبذر والزرع للعادة وقبل ليست حرزا إلا بحارس قال الأدرعي وقد يختصم ذلك باختلاف  
 عرف النواحي فيكون حرزا في ناحية بحارس وفي غيرها معلقا اه وهذا الوجه والتحوط بلا حارس

لا يجوز التمساروان كانت على الاشجار الا ان اتصلت بجدران راقبونها إعادة وأشجار أجنبية للدرج حُرِّزَ  
 بلا حارس بخلافها في البرية والشايج في المنجعة والجدي في المجددة والتين في التين والخمسة في المطامر كل منها  
 في الصراء غدير بحر زلج بحارس وأبواب الدور والبيوت التي فيها الحوانيت بما علم من مغالقة وحاق  
 ومسامير حُرِّزَ بتركها ولو لم تكن في الدور والحوانيت أحد ومثلها كما قال الزركشي وغيره  
 سقوط الدور والحوانيت ورخاها والاشجار بحُرِّزَ بالنه والحبوط وطعام البياعين بحُرِّزَ بشد بعض كل منها  
 الى بعض بحيث لا يمكن أخذ شيء منه الا بجلد الرباط أو يقطع بعض الغرائر حيث لا يتعد ذلك بخلاف ما اذا  
 لم يتعد فإنه يشترط أن يكون عليه باب مغلق (ولو نام بصحراء أو مسجد) ونحو ذلك من موضع مباح  
 كشارع (على ثوب) أو لباسا لعمامة أو غيرها كداسه ونحوه (أو توسد) أي وضع (مناغا)  
 تحت رأسه أو أتكأ عليه (فبحر ز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان قال الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه ورداؤه كان حُرِّزاً باضطجاعه عليه ولقضاء العرف بذلك وانما يقطع بتفسيه عنه  
 ولو بدفعه اذا حارز مثله بالمعاينة فاذا اغيبه عن عين الحارس بحيث لو نبه له لم يره كان دفعه في ثوب أو اراه  
 تحت ثوبه أو حال بينه ما جدار فقد أخرجه من حرزه \* (تنبية) \* استثنى المارودي والرويان فيما  
 لو توسد شباً لا بعد التوسد حرزاً له كالتوسد كبسا فيه نقد أو جواهر ونام فليس بحر ز حتى يشده  
 بوسمه قال الأذري أي تحت الثياب وفي المروزي القطع باخذ الخاتم بما اذ لم يكن متخللاً في يده أو كان  
 في الأمانة العلبا والافلا قطع (فلو انقلاب) في ثوبه (نزاعه) أي الثوب (فلا) يكون حينئذ  
 بحر زاً فلا يقطع ساوقه ولو قلبه السارق عن الثوب ثم أخذه لم يقطع أيضاً كما صرح به في أصل الروضة  
 عن البغوي وآخره ماسر قال الملقيني وهذا عندنا ساذم ردود لأوجهه والذي اعتمد القطع بخلافه  
 لأنه أزال الحرز ثم أخذ النصاب فصار كالتوقب الحائط أو كسر الباب أو فحبه وأخذ النصاب فإنه يقطع  
 بانفاقه هـ وفرق بان المال ثم لم يأخذه كان حُرِّزاً في الجبل بخلافه هنا فإنه منسوب لقصره ويؤيد هذا  
 ما قاله البغوي أيضاً من أنه لو وجد جلا وصاحبه نائم عليه فألقاه عنه وهو نائم وأخذ الجبل فإنه لا يقطع وان  
 خاف في ذلك الجويني وابن القطان (وثوب ومتاع) لشخص (وضعه) أي كل منهما (يقرب به بصراء)  
 أو نحو شارع كمسجد (ان لاحظه) بنظره كما مر (بحر ز) لقضاء العرف بذلك (والا) بان لم يلاحظه  
 بل نام أو ولده ظهره أو ذهل عنه (فلا) يكون بحر زاً \* (تنبية) \* هذه المسئلة علمت من قوله سابقا  
 فان كان بصراء الخ لم يكن زاده ناقب القرب يخرج ما لو وضعه بعدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا تضيق  
 للاحراز ويشترط مع الملاحظة أمران أحدهما أن لا يكون في الموضع ازدحام للمارقين نعم ان كثرة  
 الملاحظون عادل كثره المارقين كأنفلاء عن الامام وأقرء الثاني أن يكون الملاحظ في موضع بحيث يراه  
 السارق حتى يمنع من السرقة الابتغاه فان كان في موضع لا يراه فلا قطع اذا حُرِّزَ يظهر للسارق حتى يمنع  
 من السرقة فإنه الملقيني قال في أصل الروضة ويتبعني أن لا يفرق فيما ذكرنا بين كون الصراء مونا أو غيره  
 فان قيل فيه الشافعي في الام بالموضع المباح ويحرى عليه القاضي أجيب بان المراد بالمباح مقابل الحرام  
 لا ما ليس بمو كلاً فلامنافاة (وشرط الملاحظ) لمتاع كثير ونحوه (قدرته على منع سارق) من الاخذ  
 لو اطاع عليه (بفؤة أو استغاثة) فان كان الملاحظ ضعيفا لا يبالى السارق به لقوته والموضع بعيد عن  
 الغوث فليس بحر ز وان كان السارق ضعيفا أيضاً وأخذه ولم يشعر به الملاحظ ولو شعر به لطرده فإنه يقطع  
 على الظاهر عند الامام وان كان لو أخذه قوى في هذه الحالة لا يقطع (ودار منفصلة عن العمارة) ككونها  
 باطراف الطراب والبساتين (ان كان بها) ملاحظ (قوى يقاتل حرز) لمسافها (مع فتح الباب  
 واغلاقه) لا قبضاء العرف ذلك (والا) صادق باربع صوريات لا يكون بها أحد والباب مغلق أو فيها  
 أحد وهو ضعيف لا يبالى به كائنه في الحرز وهي بعيدة عن الغوث أو فيها قوى نائم والباب مفتوح

أوفى نائم وهو نائم (دلا) تكون حرزا والصورة الأخيرة فيها وجهان أحدهما أن البست حرزا كالمحرز  
ظاهر كلام المصنف تبعاً للمحرر والتأني أن حرزاً وهو الأقرب في الشرح الصغير والأقوى في لزومه  
الروضة وقال الأذري أنه المقتول في الخبر وغيره عن العراقيين ولم يذكر واسواء وهو الموافق لكلام  
الاصحاب في الحجة كجسائي والدوا المعلقة أولى بالأحرار من الخبيصة (و) دار (منصلة) بالعمارة بغير أداة  
(حرز) لسانها البلاء ومنار (مع غلافه) أي الباب (و) مع (حافظ) قوى أو ضعيف (ولو) هو (نائم) ولو  
زمن خوف لأن السارق على خطر من اطلاعهم وتبهم بركاته واستعانتهم بالجيران قال الأذري وبشبه  
أن يكون الضعيف كالعدم وقال الزركشي لو عجز الضعيف عن الاستغاثة فينتج أن يكون كالعدم  
ويمكن جعل كلام الأذري على هذا فيكون ظاهر (و) الدار المنصلة (مع فتحه) أي الباب (و) (و) (و)  
أي الحافظة (غير حرز) حرزاً لأنه مضيع (وكذا تم أو في الأصح) كل قول يمكن فيها أحد الباب مفتوح  
والثاني يكون حرزاً اعتماداً على نقل الجيران ومراقبتهم (تنبيه) \* محل الخلاف في زمن الأمن من الباب  
وغیره والا لا يابم كالإبالي كل حرز به في أصل الروضة وكلام المصنف محمول على المقتول في الدار حتى لا يرد  
عليه الباب المفتوح نفسه والأبواب المنصورة الداحلة مانعاً بتركيبها في حرز وان لم تعلق وكذا حافظة المنصورة  
وسعة قمار أو رخاءها كإسار (وكذا يقابل) في دار (نقطة سارق) وسرق فليست بحرز (في الأصح) دلا  
فما لم تقصر به باه إلى المراقبة مع فتح الباب والثاني أن حرزاً ليس المراقبة دائماً (تنبيه) \* محمول  
الخلاف ما إذا لم يبالغ في الملاحقة من بالغ فيها فانتبه السارق فمرة قطع بالخلاف كفي الروضة وأصلها  
والحق بالباب المعاني ما كان مردوداً ونائم داخله بحيث لو فتحه لاصابه وانتبهه كما قاله الباقيني وما لو نام أمامه  
بحيث لو فتح لانتبه بصبره كما قاله الدارمي وغيره وقال الزركشي وينبغي أن يكون حكم ما بعد الفجر إلى  
الاحفار حكم الليل وما بعد الغروب وقبل انقضاء الطارق حكم النهار (فإن خلت) أي الدار المنصلة  
من حافظها (فالذهب أنها حرزاً من زمن أمن وغلافه) أي الباب (فإن فقد شرط) من هذه  
الشروط الثلاثة بأن كان الباب مفتوحاً أو الزمن من خوف أو الوقت ليس (دلا) تكون هذه الدار  
حيث حرزاً (تنبيه) \* عبر في الروضة أيضاً بالذهب وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل  
ويستثنى من الملاحقة المصنف أن الدار الملاحقة تم إذا حرزاً أو أغانى الباب ثم أرا ووضع المشتاق في شق  
قريب من الباب بحيث يسهل السارق وأخذه وفتح الباب فانه لا قطع عليه كما أتى به الباقيني لأن وضع المشتاق  
هناك نظرياً فيكون شبهة دائرة للحد (وخبة بصحراء) وسبق معنى الحبيصة في باب صلاة المسافر (أن لم  
تشد أطرافها وترخى أذيالها) بالجمعة (فهو وما فيها كمتاع بصحراء) فأتى فيها ما تقدم فلو كانت  
مضروبة بين العسائر فهي كمتاع بين يديه في السوق (والا) بأن شددت أطرافها وأرخصت أذيالها  
(فحرز) لسانها (بشرط حافظاً قوى) أو ضعيف يبالي به (فيها) أو بغيرها (ولو) هو (نائم)  
فيها أو بغيرها كفي الروضة وأصلها حصول الأحرار عادة فلو لم يكن فيها ولا يقربها أحد أو كان وهو ضعيف  
وبعيد عن العوث فليست حرزاً ثم إن كان مستيقظاً لا يعتبر بالقرب بل يكفي أن يكون موضع تحصل منه  
الملاحقة وبراء السارق بحيث يترجى به قاله الباقيني وصحح في الروضة أنه لا يشترط إسبالها إذا كان  
من فيها نائماً فإن قيل قد مر أن باب الدار إذا كان مفتوحاً والحافظ فيها نائم لم تكن حرزاً فلا كان هنا  
كذلك أجيب بأن الحبيصة إنما غالباً كفي فيها بل لا يشترط إسبالها إذا كان نائماً وترخى أذيالها  
فهو بحرزة دون ما فيه أقيم في نفس الحبيصة أمر أن حافظ وشدة أطرافها وقياسها ثلاثة هذان وأرضاء  
أذيالها وإن كان ظاهر كلام المصنف مساواة حكم الحبيصة وما فيها وأورد على إطلاق المصنف ما لو كان  
فيها نائم فضاء السارق ثم سرق فلا قطع كسرق في التوب المفروضة تحت (تنبيه) \* قوله وترخى بأبواب الألف  
عطفه على أنه مرفوع عن غيره عطف جملة على جملة في خبر الذي أي انتهى الشدة والارضاء على هذا الوجه

بالنفاق في المعافاة كالحرر وغيره كان أوضح ويجوز أن يكون مجزوما معافاة على تشديد عليه فيجب حذف  
اللائم الجازم اللهم الان يقال انهم احدثت وان الوجوده قولت من أشباع فحقة العلماء كقيل باشباع  
الكسر في قول الشاعر

إذا المجوز غضبت فطالتي \* ولا نرضاها ولا نأق

بأثبات الباء (ومناسبة) من ابل ونخل ويقال وجبر وغيرها (بأبينة مغلقة) أبوابها (منصلة بالعمارة  
محرزة) بها دلو (بالحافظ) للعرف كذا أطلقوه وينبغي كما قال الزركشي تقييده بما إذا أحاطت  
به المنازل الالهية فاما إذا انصلت بالعمارة قواها جانب آخر من جهة البر به فأنما انطلق بالبر به ونسباً إلى وخرج  
بقوله معافاة ولو كان الباب مفتوحاً فانه لا بد من الحافظ ولو كان قائماً كما صرح به في المعتمد فان قيل قيد  
المصنف سابقا الدار المنصاة بالعمارة بكونها محرزة ثم سارا زمن أمن ولا يظهر بينهما فارق كما قاله بعض  
المتأخرين أثبت ببيانه يتسامح في أمر المناسبة دون غيرها (و) مناسبة بأبينة مغلقة (ببر به بشرط) في أحرازها  
فيها (حافظ) قوى أو ضعيف يتسالى به (ولو) هو (قائم) فان كان الباب مفتوحاً بشرط حافظاً مستيقناً وهذا  
يفهم من قوله أو لا معافاة فالاذعري والظاهر أن نومه بالباب المفتوح كاف ويكفي كون المراح من حطب  
أو حشيش أو نحوه وشرط الساردى في المراح بالبر به اجتماعها فيه بحيث يحس بعضها بحركة بعض  
وأن يكون معها حافظاً فان كان مستيقناً كفى فان تام احتياج الى شرط ثالث وهو ما توقعه ان أريد مرقفها  
كسكالب تلج أو اجراس تتحرك فان أدخل به فاعند قوله لم تكن محرزة واستحسنه الاذعري فان كان  
الحافظاً ضعيفاً لم يبال به السارق ولا يلحقه غوث فكالمعدم كالممر \* (تنبيهه) \* قوله بأبينة يقتضى  
اعتبار أحراز المناسبة به وليس مراداً فقد جزم بأن الابل المناخلة المعقولة محرزة بحفاظها عندها ولو  
تأتملان في حل عقالهما لموقعه ولان الرعاة إذا أرادوا أن ينالوا واقعوا إياهم (وابل) وما ذكر معها من نخل  
ونحوها (بصعراء) ترى في مرمى خال عن المارين (بمحرزة بحفاظها) أى معها (براهها) ديلها غاصونه فان تام أو  
غفل عنها أو استتره به بعض ما تخضع لها في الاولين وبعضها المستتر في الأخيرة فان لم تحصل المرعى عن  
المارين حصل الاحراز بنظرهم نبه عليه الراغبى أخذنا من كلام الغزالي وان بعد عن بعضها ولم  
يباغ ذلك البعض صوته فوجهان أحدهما انه غير محرز لعدم بلوغ الصوت له والثاني وهو الظاهر  
ورجحته في الشرح الصغير وعزاء الغمولى وابن الرفعة الى الاكثرين محرزا كثفاه بالنظر لا مكان  
العدوى الى ما لم يبلغه (و) ابل أو يقال (مقاوره) يقودها قائد (بشرط) في أحرازها (القفان قائدها)  
أو واكب أوها (الهاكل ساعة بحيث يراها) جميعها لانها تعدد محرزة بذلك وان كان يسوقها سائق  
فمحرزة فان انتهى نظره اليها في معناه لا كبل لا تحذفان كان لا يرى البعض لحائل جبل أو بناء فذلك  
البعض غير محرز فان ركب غير الاول والا تحذف ولما بين يديه كسائق ولما في خلفه كقائد فلا وقد يستغنى  
بنظر المارة عن نظره ان كان يسيرها في سوق ونحوه وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق في (و) بشرط  
(أن لا يزيد قطار) وهو بكسر القاف ما كان بعضه ماثربعض (على تسعة) بالناء للنساء أوله للعادة  
الغالبية في ذلك فان زاد فغير المقاورة قال ابن الصلاح كذا وقع في بعض نسخ الوسيط وهو تصحيف  
والصحيح سبعة بالموحدة بعد السين وعليه العرف واعترضه الاذعري بأن المنقول تسعة بالمتناهي أوله وهو  
ما ذكره الفوري ونقله عنه العمرانى وكذا قاله البغوى والغزالي في الوجيز والوسيط ونسبه في الوسيط  
الى الاحصاف قال الراغبى والاحسن التوسط ذكره أبو الفرج السرخسى فقال في الصحرا لا يفقد القطار  
بعدد وفي العمرانى يعتبر ماجرت العادة بأن يجعل قطارا وهو ما بين سبعة الى عشرة وصححه في الروضة وحري  
عليه ابن المقرئ في روضه وهو الظاهر وقال الباقين التقييد بالتسع أو السبع ليس بعينه فان الشافعى  
لم يعتبر بذلك ولا كثير من الاصحاب منهم الشيخ أبو حامد وأتباعه وذكر الاذعري والزركشى نحوه فلا  
والاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه به صرح صاحب الوافى قال الراغبى ومنهم من أطلق التقطير ولم

يقيد بعد ذلك الأذرى وهم الجاهل ووركد أطاقة الشافعي وجه الله في الام والتمصر وسبب اضمار اب الاصحاب  
 في عدد القطار اضمار العرف (و) ابل (غيره مقاوره) كل كانت تساق (لبست محرزة في الاصح) وفي المحرزة  
 الاشبه أن ابل لا تسير كذلك غالباً الذي محرزة بساقتها المتسهي تقاره ايها كاتقاوره المسوفة ورصد في  
 النرح الصغير وقال الأذرى انه للذهب ونقله عن الاكثرين وقال في الممات اب الفتوى على ما في المتناح  
 والمحرزة قد نص عليه الشافعي رحمه الله في الام قال في أصل الروضة والتحليل والبعل والجسير والتم السائرة  
 كالابل السائرة اذ لم تكن مقاوره ولم يشترطوا القطار فيه الكثرة مع ساد في البغال ويختلف عدد القنم المحرزة  
 بحارس واحد بالباد والصحر اياه والذي عليه ابن القري أن البغال كالابل تقامير اودعوه وعلى ان غيرهما  
 من الماشية مع التقامير وعدمه شاهد ما مع اتمقايبر وهو الاربعه (مروغ) المتناح الذي على الدابة  
 المحرزة محرزة قطع سارقه سواء سرقه وحده أو مع الدابة ولو سرق بقرة فلا تقبها اعلم ان يمكن الجبل محرزة  
 الا اذا كان قرياً منه بحيث يرا اذ التفت وكان يلمت كل ساعة كما تقدم في فائر القطار ولو دخل  
 المراح وحاب من ابن الهنم أو جز من كوصوفها كوبرها ما يبلغ تصابا وأخرجه قطع ولا يشترط كون اللبن  
 من واحد وقبها على الاصح من وجهين لان المراح حرز واحد لجميعها قال الروبان وهو اختيار جماعة من  
 أصحابنا والوجه الثاني لانه قطع لانه سارقات من أحرز لان كل ضرع حرز لانه قال الأذرى وبأني  
 مثل ذلك في جز الصوف وكحوه وحصل الخلاف كما قال الأذرى أيضا اذا كانت الدواب لواحد  
 أو مشتركة فان لم تكن كذلك فاعلم بانني كما قاله شيخنا (وكن) متروك كمن (في قبر بيت محرز)  
 بالجرفعة بيت (محرز) بالرفع خبر كمن في قطع سارقه منه لما روى البيهقي عن البراء بن ربه من بنس  
 قنمها وروى البخاري في ثاربعه أن الربيع قطع نباشا (وكذا) كفن بقبر (بمقبرة) كائنة (بمرف العماره)  
 فانه محرز بقطع سارقه حيث لا حارس هناك (في الاصح) لان القبر في المقابر حرز في العادة كما ان البيت  
 المعاق في العمران حرز وان لم يكن فيه أحد والثاني ان لم يكن هناك أحد وهو غير محرز وسواء على الاول  
 أو كان الكفن من مال الميت أم من غيره ولو من بيت المال كما يقتضيه إطلاق كلام المصنف وانما قطع به  
 وان كان من بيت المال لافطاع الشركة عنه بصرفه الى الميت كالموصوفه الى الحي وسواء أقلنا الملك في  
 الكفن لله تعالى أم للوارث على الاصح لاجل اختصاص الميت به نعم لو سرق بعض الورثة أو ولد منهم  
 لم يقطع ومقتضى كلام الروضة أن حارس المقبرة اذا سرق منه لم يقطع أما المقبرة المحفورة بالعمارة التي يندر  
 تخاف الطارقين عنها في زمن يئاني فيه النبس أو كان عليه احراس مرتبون فهو بمثابة البيت المحرز كما  
 نقله عن الامام وأقرأه وانما يقطع بانخراجه من جميع القبر الى خارجه لامن المهاد الى فضاء القبر وتر كتم  
 لحرف أو غيره لانه لم يخرج من تخام حرزه أما غير الشرعي كان زاده على حصة أبواب فليس الرائد محرزاً  
 بقبر كحوض مع الكفن غيره الا ان يكون القبر بيت محرز فانه محرز به ولو تعالى في الكفن بحيث جرت  
 العادة أن لا يحل مثله بلا حارس لم يقطع سارقه كما قاله أبو الفرج الزنك (لا) كفن في قبر (مغصية) أي بقعة مشاعة  
 وهي بضامجة مكسورة بوزن مبيشة أو سا كية بوزن مبيشة فانه غير محرز (في الاصح) كالبعد البعيدة  
 عن العمران لان السارق يأخذ من غير حائل والثاني أن القبر حرز للكفن حيث كان لان القبر فسحباب  
 الموق (مروغ) لو كفن الميت من التركة فنبش قبره وأخذ منه طالبيه الورثة من أخذه لانه ملكهم وان قدم  
 به الميت وكذا لو سرق بعض الورثة أو ولد له لم يقطع كما مر ولو أكل الميت سبع أو ذهب به سبل وبقى الكفن  
 اقتسموه كذلك ولو كسبه أجنبي أو سجد من ماله أو كفن من بيت المال كان كالمعارية للميت قال الرافعي  
 لان نقل الملك اليه غير ممكن لانه لا يملك ابتداء فكل ما ملكه من ماله لا يرجع له فيها كغارة الارض  
 لادن في قطع به غير المكفنين والمصنف فيه المال في الأولين والادام في الثالثة ولو سرق الكفن وصاع ولم  
 تقسم التركة وحسب ابداله من التركة وان كان الكفر منه فله ماله فان لم يكن تركه فكمه مات ولا تركه

وان فسدت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا اذا كفن أولا في الثلاثة التي هي حوله فإنه لا يتوقف الكفن  
 به على رضا الورثة أموالو كفن منها بواحد فيجب كما قال الاذرى أن يلزمهم تكفينه من تركته بشأن وثالث  
 والفساق المعروفة كبيت معقود حتى اذا لم تكن في حرز ولاها حافلا لم يقطع بسرفة الكفن منها كالجحش  
 الاذرى فان المص لا يبقى منها في النيش بخلاف القبر المحكم في العادة ورجع الحجة على الميت وهو على وجه  
 الارض عند تعذر الحفر كالدفن بالضرورة بخلاف ما اذا لم يتعذر الحفر والبحر ليس حرز الكفن الميت  
 الماروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو ككل وضع الميت على شفير القبر فأنخذ كفته فان غاص في  
 الماء فلا يقطع على أخذه أيضا لان طرحه في الماء لا بعد احراز كماله في وجه الارض وغيبه الرج  
 بالتراب ولو أخرج الميت مع الكفن في القطع وجهان قال الزركشي وقضية ما سألني من عدم القطع  
 بسرفة الحرا العاقل وعلمه بسببه أن يكون هنا كذلك واذا أخذ الكفن جنت لا يقطع لانه لم يأخذه من  
 حرز قال الزركشي ولا بد من كون الميت محترا ما يخرج الحربي ولم يذكره اه وهو ظاهر ولا بد أيضا  
 كالجحش بهضهم أن يكون القبر محترا ما يخرج قبر في أرض مفضولة

\*(فصل)\* فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حرز الشخص دون آخر ولو أخر هذا الفصل الى قوله  
 ولا يقطع مختلس كان أولى لانه أول الركن الثاني القطع (بقطع) جزيا (مؤجر الحرز) اجارة صحبة  
 بسرفته منه مال المستأجر الذي له وضعه فيه اذ لا شبهة له فيه لان المنافع بعد اجارة مستحقة للمستأجر  
 والاحراز من المنافع وهذا بخلاف مالو ملك المالك أمته المزوجة فإنه لا يحد لان الشبهة قائمة في المثل  
 وبخلاف ما ليس للمستأجر وضعه فيه كان استأجر أرضا للزراعة فأرى البها ماشية مثلا وبؤخذ من هذا  
 أنه لو سرق منها بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع وبخلاف  
 مالو كاتت الاجارة فاسدة فلا يقطع \*(تنبيه)\* يرد على جزم المصنف قطع المؤجر لو ثبت له خيار الفسخ  
 بطريق معتبر بأن ثبت على وجهه لا يبطل بالتأخير كالأقل من اقل من المستأجر فسرق تلك الدية من  
 الحرز ففيه خلاف المذهب اتمكنه من فسخ الاجارة كأن المعتبر يتحكم من الرجوع في العارية قاله البلقيني  
 بحثا قال ولم أر من تعرض له (وكذا) بقطع (معتبر) أي الحارز اعارة صحبة بسرفته مال المستعير الذي له وضعه  
 فيه (في الاصح) لانه سرق النصاب من حرز محترم وانما يجوز له الدخول اذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة  
 لا تلزم له الرجوع متى شاء وبؤخذ من هذا أن يحمل الخلاف في العارية الجائرة أما الاعارة اللازمة فيقطع  
 فيها قطعها كالمؤجر وبوجهه أيضا اذا لم يتقدم رجوعه فان رجع أولا في العارية بالقول ولا يمنع المستعير من  
 الرجوع اليه لانه لا يمكن فلا يقطع قطعا لان المستعير يحتذ ينصرف فيه بغير حق فكان كالغاصب وان سرق بعد  
 الرجوع قبل امكان التفرغ بغير فلا يقطع كالمسرق المشتري مال البائع من الدار المبيعة بعد توفية الثمن وقبل  
 القبض وقبل امكن التفرغ بغير اما قبل توفية الثمن فيقطع لان البائع قبل تسليمه حق الحبس فاشبهه المستأجر  
 بخلاف ما بعده وقضيه أنه لو كان الثمن وجلا لم يقطع وهو كما قال شيخنا ظاهر وخرج بالصحة الفاسدة  
 ولا يقطع فيها الماسر في الاجارة وبما له الذي وضعه فيه والواسع للزراعة تغرس ودخل المستعير فسرق من  
 الغراس لم يقطع على قياس ماسر في صورة الاجارة السابقة \*(تنبيه)\* مثل اعارة الحارز اعارة رقيق لحفظ  
 مال أو رعي غنم ثم سرق مما يحفظه رقيقه وقد خرج بقول المصنف الحرز مالو اعارة بقصافا للمعبر جيبه  
 وأخذ المال فإنه يقطع قطعا كما قاله الامام قال الاذرى ونقب الجدار رأى المعبر كمل الجيب فيه ابناهور  
 (ولو غصب حرزا لم يقطع ما سكه) بسرفته ما حرزه الغاصب فيه جزيا لان له الدخول والهجوم عليه فلا  
 يكون محررا عنه وصاحب المتاع ظالم وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق (وكذا أجنبي)  
 لا يقطع بسرفته منه (في الاصح) لان الاحراز من المنافع والغاصب لا يستجفها والثاني يقطع اذا لاحق  
 لأجنبي فيه وليس له الدخول \*(تنبيه)\* لو وضع متاعه بدار غسيرة من غير علمه ورضاه فسرق هل

بما عدا سارقه قال الحنابلة في فتاويه قيل لا يقطع لان الوضع لا يكون حرزا في حق نفسه وان سارق نفسه  
حرز او قيل يقطع لان الحرز يرجع الى صوت المتاع وهو موجود هنا فله وهذا المشبه بالحق عندني او  
والاربع الاول بل هو داخل في قول المصنف غصب حرزا (ولو غصب مالا) أو سرقه (وأحرز به بحرزه  
فسرق المالك منه مال الغاصب أو) سرق (أجنبي) منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع)  
على واحد منهما (في الاصح) أما في المالك فلا يقطع لدخول الحرز وهتكه لا يقطع ما قاله القاضي بأخذ من  
مال الغاصب أو السارق يأخذه وهو غير محرر عنه والثاني يقطع لانه أخذ غصبه قال الرافعي ونحوه من  
الحقوق الوجهين في المالك بما اذا كان مال الغاصب متميزا عن ماله فأخذه وحده أو مع مال نفسه فأخذه  
كان مخلوطا بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر فلا يقطع فيه جزما وأما في الأجنبي فلا يقطع لانه ليس بجزء  
المالك فكأنه غير محرر والثاني نقل الى أنه حرز في نفسه وأحرز بقوله مال الغاصب على سرقه قال نفسه  
وحده فلا قطع قطعا وبقوله أو أجنبي الغصوب على سرق الأجنبي غصب الغصوب فانه يقطع قطعا  
(تنبيه) في قول المصنف أو سرق أجنبي إشارة لخصيص الخلاف بدخول الأجنبي بقصد سرقه المعصوب  
أما إذا أخذ بقصد الرد على المالك فلا يقطع جزما كما صرح به البغوي وأعلم أن السرقة أخذ المال خفية  
كلم (د) حيث سرق (لا يقطع شئنا) وهو من سرق المهر من غصبه مع معاينة المالك (د) (و)  
(تنبيه) وهو من يأخذ عينا أو يعتمد على القوة والغلبة (و) (لا يقطع) أي منكر (ودية) وعارية  
لمد يد أبس على الخناس والمنهب والمخائن قطع صححه الترمذي وقرئ من حيث المعنى بينهم وبين السارق  
بان السارق يأخذ المال خفية ولا ينفق منه فشرع القطع زجره وهو لا يقطع صدونه شيئا ما يمكن منهم  
بالسلطان وغيره كذا قاله الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغاب والا فلا يقطع لانه لا يقطع عند جوده  
عينا ما لا يمكن منه بسلطان ولا غيره (تنبيه) دخل في تفسيرهم المنهب فاطع الطريق فلا يقطع للمنا  
يخرجه (ولو نقيب) في ليلة ولم يسرق (وعادى لبلدة أخرى) قبل إعادة الحرز (فسرق قطع في الاصح)  
كأنه نقيب في أول الليل وسرق في آخره والثاني لانه إنما أخذ به انتهاك الحرز والاول أبقى الحرز بالنسبة  
اليه فان أعيد الحرز فسرق قطع جزما كسابق أول الباب في مسألة اخراج أصاب من حرز مرتين وأحرز بقوله  
وعادى لبلدة أخرى على النقيب وأخرج المصنف عقب النقيب فانه يقطع جزما (فان) كمال الرافعي في  
الشرح (هذا) أي القطع في مسألة المتن (ادالم يعلم المالك النقيب ولم يظاهر) بان لم يشتهر (فما روين)  
نظائره عليهم (والا) بان سرق المالك النقيب أو ظهر للمنازقين (فلا يقطع قطعا والله أعلم) لا يقطع  
الحرز نصار كلو سرقه غيره فارقيل ما جزم به من عدم القطع عند الاشتباه بخالف ما رجحه فيه إذا أخرج  
نصابا من حرز مرتين انه يجب القطع على الاصح وان عاد بعد الاشتباه أنجب بانه ثم قم السرقة فلم يضر فيها  
الاشتباه وهنا ابتدأها (تنبيه) يقع في بعض النسخ والاقية يقطع قطعا وهو خطأ والصواب ان يقطع  
سرق النقي وهو موجود في هذا المصنف قاله الاذري (ولو نقيب) شخص (وأخرج غيره) المالك من  
النقيب ولو في الحال (فلا قطع) على واحد منهما لان النقيب لم يسرق والاخذ أخذ من غير حرز ويجب  
على الاول صمان الجدار وعلى الثاني صمان المأخوذ (تنبيه) أطلق المصنف المسئلة وصورتها بان  
لا يكون في الدار أحد فان كان فيها أحدا قريبا من النقيب وهو يلاحظ المتاع فالمالك حرز به فيجب عليه قطع  
على الآخر وان كان الحاديا نائما فلا قطع على الاصح كمن نام والباب مفتوح وعلى منقطع القطع على النقيب اذا  
كان ما أخرجه من البناء لا يبلغ نصابا كما قاله الزركشي والاقية ما وان لم يبدل فقد صرحوا بان الجدار حرز  
لأهله البناء وفي أدب القضاء لا بد لي اذا نقيب حائلا وأخرج منه أجر قال الشافعي رحمه الله ان بلغ قيمة الأجر  
مقدارا يجب به القطع قطع اه فيكون المراد صيغته بقوام لان الاول لم يسرق انه لم يسرق مالي الحرز  
هذا كله اذا كان الحرز به من المالكين ثم أمر صا غير مميز وأنحوه بالاخراج فخرج قطعا الأمر وان أمر



ميرزا أو فردا فلا نلبس آله له ولان للحيوان اختيارا فان قبل هلا كان غير المميز كالقرد أجيب بان  
اختيار القرد أقوى فان قبل لو علمه القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه بضمة فهو لا يجب عليه الحد هنا  
أجيب بان الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف القتل وهل القرد مثال فبقاس عليه كل حيوان معلم  
أولا الذي يظهر الاول ولو عزم على إفريت فأنخرج نصابا هل يقطع أولا الذي يظهر الثاني كقول كره بالغا  
ميرزا على الانحراج فانه لا قطع على واحد منهما (ولو تعاونا) أي اثنان (في النقب وانفرد أحدهما بالانحراج).  
انصاب فأكثر (أو وضعه) أي أحد الناقبين (بقرب النقب فأنخرجه آخر) مع مشاركته في النقب  
وساوى ما أنخرجه نصابا أكثر (فقطع المخرج) في الصورتين لانه السارق (تنبية) \* جملة وضعه عطف  
على جملة انفرد فهو من تمامه مسألة التعاون والفرق بينهما وبين ما قبلها أن المخرج في تلك المسئلة لا يدخل  
له في النقب بخلاف هذه ولو قال المصنف الاخر بالالف واللام كما في المحرر امكن أولى وتحصل الشركة وان  
أخذ هذا اثنان وهذا اثنان على الاصح وقيل لابد في حصول الشركة ان يتحامل على آله واحدة (ولو  
وضعه بوساطة تنبيه) بفتح السين لانه اسم أريد به موضع النقب (فأخذه) شخص (خارج) أو ناوله لغيره من فم  
النقب كما في الروضة وأصلها (وهو يساوى نصابين ما كثر لم يقطع في الاظهر) لان كلامهم عالم يخرج  
من تمام الحرز وهو الجدار ويسمى هذا السارق الظريف أي الفقيه ومنهم من قطع هذا القول والثاني  
يقطعان لاشتراكهما في النقب والانحراج ولذا يصير ذلك طريقا إلى اسقاط الحد ويؤخذ من العمالة  
الاولى أن صورة المسئلة انهما تعاونا في النقب ثم دخل أحدهما ووضع المتاع في بعض النقب فدل الاستح  
بده وأخذه وان أوهم تعبير المصنف جريان الخلاف ولو كان الخارج غير نائب فلو قال فأخذه شريكه  
في النقب امكن أصح في المقصود وخرج بقوله وهو يساوى نصابين ما إذا كان يساوى دون النصابين فانه  
لا قطع عليهم اجزا ولو ربط المال لشريكه الخارج فخره قطع الخارج دون الداخل وعالموا الضمان ويقطع  
الاصح بسرقة مادله عليه الزمن وان جملة ودخل به الحرز ليدله على المال وخرج به لانه السارق ويقطع  
الزمن بما أنخرجه والاصح سائل للزمن لذلك وعالم بقطع الاصح لانه ليس عالم بالمال ولهذا الوفاق لا يحمل  
عليه قائله رجلا حاملا طبقه لم يحنث وكالزمن غيره وفتح الباب والقفل بكسر أو غير وتساوي الحائط كالنقب  
فيما سر (ولو رماه) أي المال المحرز شخص (في خارج حرز) أو أخذه في يده وأنخرجه به من الحرز  
ثم أعاده له (أو وضعه بماء جار) في الحرز فخرج الماعية منه أو ~~أو~~ فخره فخرج به كما فهم  
بالاولى (أو) وضعه على (ظاهر دابة سائرة) أو واقفة تسيرها هو كما فهم بالاولى وصرح به في المحرر  
فخرجت به من الحرز (أو عرضة) بنشد يد الرأه (لرج هابة فأنخرجه) منه (فقطع) في هذه الصور كلها  
لان الانحراج في الجميع منسوب اليه وسواء رماه من النقب أم الباب أم من فوق الجدار وسواء أخذه  
بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف كان رماه في نار أم لا \* (تنبية) \* لو عرف المصنف الحرز كالحرز وكان  
أولى لان تنكيره بهم انه لو فزع الصندوق وأخذ منه النقود رماه في أرض البيت فلف أو أخذه غيره  
انه يقطع وفيه تفصيل يأتي واحترز بالاء الجارى أو الرأه كذا إذا حركه عمالو طرح المتاع في ماعرا كد فزاد  
بأنفسار أو سبل أو نحوه فأنخرجه فلا قطع على الاصح لخروجه بسبب حادث ولو وضعه في ماعرا كد فخره  
غيره حتى خرج فأنقطع على المحرك وقد يرد على اطلاقه ما لو كان خارج الحرز واحتمل برى أنجر وغير  
ذلك حتى سقط الانحراج أو غيره من الثمار في الماء وخرجت من الجانب الآخر فالاصح لا قطع  
وبقوله هابة عما إذا كانت ساكنة ووضعه على الطرف فهبت وأنخرجه فلا قطع على الاصح كالماء الراكد  
فيما سر وقوله على ظهر دابة سائرة أي يخرج من الحرز أم لا كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر  
منها فوضعه عالم انما عرض اهما الخروج بعد ذلك فخرجت فانما ظاهر كما قال الاذرى انه كذا لو وضعه عليها وهي  
واقفة ثم سارت وحكمه ما ذكره بقوله (أو) وضعه على ظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت

به من الحرز ولا قطع (في الاصح) لان له الاحتياق الى السير فاذا لم يسهل ان قد سارت باختياره او هادى النائي يقطع  
لان الحرز وجدهم يسهل به فان الدابة اذا حلت سارت والثالث ان سارت عقب الوضع قطع والا فلا وهو  
فان لم يصح في قطع ففصل العائز (مروغ) لو ابتاع جوهرة مثلاً في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد  
ايقام ابتاعها فاقبضه مالوا يخرجها الى فيه او وعاء فان لم يخرج منه قطع لا يستلحقها في الحرز كالأكل للسروق  
في الحرز وكذا لو خرجت من كفن (نقصت) قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كان به عليه البارز  
ولو قطع عليه في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصيب منه لان استعمله بعد ثلاثة ايام  
كالعلماء ولو ربحا او اوفد مثلاً ليجتاح طائر ثم ما يره قطع كولو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها (ولا يضمن حريسته  
ولا يقطع سارقه) وان كان صغيراً لانه ليس بمالك وأحق به البغوى المكاتب والرافعي المبعوض فان قيل روى  
الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم أتى برجل يسرق الصبيان ثم يخرجهم فيبيهم  
في أرض أخرى فامر به فقطعت يده فقال الجواب عن ذلك أجيبت بان الحديث ضعيف وعلى تقدير صحته فمعه قول  
صلى الارقاء وسكهم انه ان سرق من حرز رقيقاً غير محير تصغر او بحجة أو يذبح قطع كسائر الاموال وحرز  
فناء الدار ونحوه اذا لم يكن الغناء مارقاً كما قاله الامام وسواء أجدله السارق أو دعاه فاجابه لانه كالمبيعة  
تساق أو تقادولوا كره المبيع فخرج من الحرز قطع كالوصف المبيعة بالضرر ولان القوة التي هي الحرز  
والان وان أحرقه بعد بيعه لم يقطع لانها خبيثة لا مرفقة ولو حل عبداً مبيعاً أو باع الى الامتاع بائناً أو سكران  
قطع كما صرح به القاضي أبو العلي بن محمد بن أبي العباس وغيرهما وهو ظاهر ما سار في أم الولد بخلاف ما اذا حله  
مستبقاً فانه لا يقطع لانه حرز يفتقنه وهي معه (ولو سرق) حراً (صغيراً) لا يميز ويجنونا أو نكحها أو  
أهمل من موضع لا ينسب لتضييع (بفلاذ) أو مال غيرها مما يليق به من حلية وملابس وذالك لانه نصيب  
(ومكدا) لا يقطع سارقه (في الاصح) لان الحرز يدعى مأمعة ولها ولو وجد مفرداً معه على حكمه به  
فصار كسرق جلا وصاحبه راكب والثاني يقطع لانه أخذ له لاجل مأمعة أما اذا مرفقه من موضع ينسب  
لتضييع ولا يقطع بالاختلاف أو كان مأمعة فوق ما يليق به وأخذ من حرز مثله قطع بالاختلاف أو من حرز  
يصلح للصبي دونه لم يقطع بالاختلاف ذكره في الكفاية (تنبيه) هذا اذا كانت القلادة للصبي فلو كانت  
غيره فان أخذ من حرز مثلاً قطع والا فلا جزماً قاله الماوردي ولو أخرج الصبي من الحرز ثم رجع القلادة  
منه لم يقطع كما قاله ابن المقرئ لانه لم يأخذها من حرز ولو سرق قلادة مثلاً معلقة على صغير ولو سرق أو كذب  
بحرز من أو سرقها مع الكذب قطع وحرز الحر الصغير حرز العبد الصغير وحرز الكذب حرز الدواب  
(ولو لم يعبد على بيع) بعباد سارق (مفاد) وأخرجه عن القائل الى مضية كفى الرخصة قطع لانه كان  
بحرز باب القلادة والعبد في نفسه موقوف وتبينت البدوت على به القناع (أو) نام (حر) على مبيع الخ  
(ولا) يقطع (في الاصح) لان البعير يده سواء أقره بعد ذلك عنه أم لا كما صرح به في الترتيب  
ومثله المكاتب والمبعض كما علم بممار والاختلاف راجع للمثليين كفى الرخصة وان أدهم كلام المصنف الجزم  
في العبد ومقال الاصح في الاولى لا يقطع لان يده على البعير وفي الثانية يقطع لان البعير كل بحرر باب القلادة  
وخرج سام مالو كان مستبقاً فلو هادى الى الامتاع فلا قطع ولو أخرج منه الى فاقلة أخرى أو باده أو قرية لم  
يقطع في الثانية بل اختلاف ومقتضى ما في الرخصة انه لا قطع في الاولى أيضاً وليس مراداً ولهذا أسقاه ابن  
المقرئ ذكر المضية من روضه (ولو نقل) المال من بعض زوايا البيت الى بعض آخر منه لم يقطع أو نقل  
المال (من بيت مائة) يفتح الام (الى مائة) أو يملك مفتوح ولم يخرج منها (قطع) جزماً لانه أخرجه  
من حرزه وجعله في محل الضباع (والا) صادق ثلاث صور الاولى أن يكون الباد مفتوحاً وباب الدار مغلقاً  
الثانية أن يكون مائة غير العرصه من حرز المعرج الثانية أي يكونا مفتوحين ولا حفاظاً ثم (ولا) يقطع  
في الاصح لانه في الاول لم يخرج من حرز الحرز والمال في الثالثة غير محرز (تنبيه) تحله في الثالثة

إذا فتح الباب غير السارق كان تسور السارق الجدار وفتح الباب غيره أما إذا افتحه هو وفي حقه كالمغلق حتى لا يقطع لأنه لم يخرج منه من تمام الحرز والالزم ان لا يقطع بعد اخراجه المال لأنه أخرجه من غير حرز (وقبل ان كانا) أي باب البيت والدار (مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حرز والاصح المنع لأنه لم يخرج منه من تمام الحرز فاشبه ما إذا أخرج من الصندوق المغلق إلى البيت المغلق ولم يخرج من البيت (وبيت وخان) أو رباط أو نحوه (وصحبه كبيت و) صحن (دار في الاصح) فيفترق الحال بين أن يكون باب الخان مفتوحا أو مغلقا كما إذا أخرج من البيت إلى صحن الدار والثاني يجب ان يقطع بكل حال لأن صحن الخان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين السكان فهو كالسكة المشتركة بين أهلها \* (تنبيه) \* محل الخلاف إذا كان السارق من غير سكانه فإن كان منهم وسرق من البيت والخارج للمغلقين قطع وإن سرق من العريضة لم يقطع \* (فروع) \* لو سرق الضيف من مكان مضيقة أو الجار من حانوت جاره أو المغتسل من الحمام وإن دخل ليسرق أو المشترى من الدكان المطروق للذئب ما ليس بحرزا عنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وإن دخل الحمام ليسرق قال ابن الرضا أول يغتسل ولم يغتسل فتغسل حاميا أو غيره استخفا متاعا لحفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف ما لو لم يستخفا أو استخفا فلم يحفظه انوم أو اعراض أو غيره أول لم يكن حافظا ولو زرع شخص ثيابه في الحمام والحمامي أو الحارس جالس ولم يسلمها إليه ولا استخفا به بل دخل على العادة فسرفت فلا قطع ولا ضمان على الحمامي ولا على الحارس ولو سرق السطن من الشط وهو جانب النهر والوادي وجهه شطوط وهي مشدودة فمعا لانهم يحرقون بذلك فان لم تكن مشدودة فلا قطع لانهم لا يحرقون في العادة

\* (فصل) \* في شروط السارق وفيه اثبت به السرقة وما يقطع بها وشروط السارق تمكينا واختيارا والتزام وعلم بتحريم السرقة كما أشار إليه الفاروق رحمه الله وحيا ثم لا يقطع صبي ومجنون وبكره) بفتح الواو لرفع العلم عنهم وحجب لعدم التزامه وأنجمي أمر بسرقة وهو يعتد باباحتها أو جهل التخريم لقرب عهدته بالاسلام أو بعده عن العلماء لعدم وقوع السكران من قبيل رباط الحكم بسببه وقد مر الكلام عليه في الطلاق وغيره \* (تنبيه) \* اقتصر المصنف على المكره بالفتح قد يوهم ان المكره بالكسر يقطع وليس مرادنا لو كان المكره بالفتح غير مميزا بحجة أو غير هاد قد سبق عن الجمهور فيه الوتبع ثم أمر غير مميز فأنجز انه يجب القطع على الاصر فليكن هنا مثله (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم) مال (ذمي) أما قطع المسلم بمال المسلم فبما لا قطع له وأما قطعه بمال الذمي فعلى المشهور لانه معصوم بذمته وقيل لا يقطع كما لا يغتسل به وأما قطع الذمي بمال المسلم أو الذي فلا التزامه الاحكام سواء أوصى بحكمنا أم لا \* (تنبيه) \* قد يوهم كلام المصنف ان المسلم أو الذي لا يقطع بمال المعاهد والمؤمن وهو كذلك كما قاله القاضي الحسين والامام والغزالي ومن تبعهم بناء على ان المعاهد لا يقطع بمال المسلم أو الذي وقد ذكرنا الخلاف في ذلك بقوله (وفي) سرقة (معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرها ومستأن إذا سرق ولولمعاهد (أقوال أحسنها) كافي المحرر والشرح الكبير وفي الصغير أنه الاقرب (ان شرط) عليه في عهده (قطعه بسرقة قطع) لالتزامه (والافلا) يقطع لعدم التزامه (فان الاظهر عند الجمهور لا يقطع) مطالفا (والله أعلم) وقالا في الشرح والروضة انه الاظهر عند الاصحاب وهو نصه في أكثر كتبه لانه لم يلتزم الاحكام فاشبهه الجرجي والثالث يقطع مطالفا كالذي واخترناه في المرشد وصححه بجلي وخص الماردي بالخلاف بمال المسلم أو الذي فان سرق مال معاهد فلا يقطع قطعا وأما المال المسروق فيجب اسناده منه بخبرنا ان بقي وبه ان تلف (ونثبت البهرة بيمين المدعي المدونة) كان يدعي على شخص سرقة نصاب فيشكل عن اليمين فقد رد على المدعي ويختلف فيجب القطع (في الاصح) ونقله في الروضة عن تصحيح الحرر وسكت عليه لان اليمين المدونة كالاقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما فاشبهه الغصاص والثاني

به من الحرز ولا تمنع (في الاصح) لان الاختيار في السير فاذا لم يسهل فقد سارت بانحيازها والثنائي يمنع  
لان الحرز وجب له فان الدابة اذا حلت سارت والثالث ان سارت عقب الوضع قطع والا فلا وهو  
ان قيل المصحح في فتح نقص الطائر (دروغ) لو ابتلع جوهرة مثلا في الحرز وخرج منه قطع ان خرج منه ورد  
اذا قام احتياجه انفسه لم يخرج منه قطع فلا تمنع لاستهلاكه في الحرز كما في اكل المرسوق  
في الحرز وكذا لو خرجت... لكن (تقدمت) قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كانه عليه البارز  
ولو قطع طيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لان استنصافه بعد ثلاثة  
كالمعام ولو رما ازاؤه فلا يجتاح طائر ثم طيره قطع ولو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها (ولا يضمن حرير  
ولا يقطع سارقه) وان كان صغيرا لانه ليس بحال والحق به البغوي المكتوب والرافعي المذهب فان قيل روى  
الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم اتى برجل يسرق الميذان ثم يخرجهم فبيدهم  
في ارض اخرى فامر به بقطعه يده فاجاب عن ذلك ان جيب بان الحديث ضعيف وعلى تقدير ضعفه فعمل  
على الارفاء وحكمهم انه ان سرق من حرز رقيقا غير مبرأ صفر او بجمه او جنون قطع كسائر الاء والحرز  
فتاء الدار ونحوه اذا لم يكن الغناء معار وما كفاة الامام وسواء احمله السارق او دعاه فاجابه لانه كالمبيدة  
نساء او تغادولوا كره الميز فخرج من الحرز قطع كل واحد في البهجة بالضرب ولان الفتوة التي هي الحرز قد  
زالت وان أخرجه بتجديده لم يقطع لان اختياره لاسرقة ولو حل عبدا مبرأ فزاد على الامتناع فانما أوسكران  
قطع كما صرح به الفاضلان أبو الطيب وحسين وغيرهما وهو تأثير ماسر في أم الولد بخلاف ما اذا حمله  
مسبية فاقاله لا يقطع لانه بحرز بقوته وهي معه (ولو سرق) حرا (صغيرا) لا يميز ويجنونا أو أنجبنا أو  
أعنى من موضع لا ينسب لتضييع (بقلادة) أو مال غيرها مما يليق به من حلية وملابس وذلك لان نصاب  
(فكذا) لا يقطع سارقه (في الاصح) لان الحرز على مامعة والى ذلك لو وجد مفردا ومعه على حكمه به  
دصار كس سرق جلا وصاحبه راكبه والثاني يقطع لانه أخذ له لاجل مامعه أما اذا سرقه من موضع ينسب  
لتضييع فلا يقطع بخلاف إذا كان مامعه فوق ما يليق به وأخذ من حرز مثله قطع بخلاف إذا من حرز  
يصلح للصبي دون له يقطع بخلاف ذكره في الكفاية (تنبيه) هذا اذا كانت القلادة للصبي فلو كانت  
أغيره مان أخذ من حرزها قطع والاقلا جز ما فله المأوردى ولو أخرج الصبي من الحرز ثم زرع القلادة  
منه لم يقطع كقوله ابن المقرئ لانه يأخذها من حرز ولو سرق قلادة مثلا معلقة على صغير ولو حرا أو كلب  
بحرزين أو سرقها مع الكلب قطع وحرز الحر الصغير حرز العبد الصغير وحرز الكلب حرز الدواب  
(ولو لم يمسح على بغير) بغير سارق (فقداه وأخرجه عن القائلة) الى مضية كأي الروضة فقطع لانه كان  
بحرزا بالقائه والى نفسه مسروق وثبت السيد وثاني به القطع (أو) تام (حر) على بغير الخ  
(ملا) يقطع (في الاصح) لان البعير يده سواء أقره بعد ذلك عنه أم لا كما صرح به في التهذيب  
ومثله المكتاب والبعض كعلم ماسر والخلاف واجمع للمستثنين كأي الروضة وان أوههم كلام المصنف الجزم  
في العبد ومقال الاصح في الاولى لا يقطع لان يده على البعير وفي الثانية يقطع لان البعير كان بحرزا بالقائه  
وخرج تام ما لو كان مسبية فاقاله هو فادعى الامتناع فلا قطع ولو أخرجه الى فاقالة أخرى أو بلدة أو قرية لم  
يقطع في الثانية بخلاف مقتضى ما في الروضة فاقاله لا يقطع في الاولى أيضا وليس مرادا (أو) استأين  
المقرئ ذكر المضايقة من روضه (ولو نقل) المال من بعض زوايا البيت ابعض آخر من لم يقطع أو نقل  
المال (من بيت مائة) يفتح الملام (الى حصن ذي بليم مفتوح) ولم يخرج منها (قطع) جز ماله ان أخرجه  
من حرزه وجبه في محل الضباع (والا) صديق ثلاث سور الاولى أن يكون الباد مفتوحا وباب البار مفتوحا  
الثانية أن يكونا غير المرصن حرز العنبرج الثالثة أن يكونا مفتوحين ولا حافظ ثم (ولا) يفتح  
في الاصح لانه في الاول لم يخرج من غنم الحرز والمال في الثالث غير محرز (تنبيه) مثله في الثالثة

إذا فتح الباب غير السارق كان تسور السارق الجدار وفتح الباب غيره أما إذا فتحه هو فهو في حقه كالمغلق حتى لا يقطع لأنه لم يخرج منه من تمام الحرز والالتزم أن لا يقطع بعد إخراج المالك لأنه أخرجه من غير حرز (وقيل إن كانا) أي باب البيت والدار (مغلقتين يقطع) لأنه أخرجه من حرز والأصح المنع لأنه لم يخرج منه من تمام الحرز فأنشبه ما إذا أخرج من الصندوق المغلق إلى البيت المغلق ولم يخرج منه من البيت (وبيت دكان) أو رباط أو نحوها (وصححه كبيت و) صحن (دار في الأصح) فيقترب الحال بين أن يكون باب الحان مفتوحا أو مغلقا كما إذا أخرج من البيت إلى صحن الدار والثاني يجب القطع بكل حال لأن صحن الحان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين السكان فهو كالسكة المشتركة بين أهلها \* (تنبيه) محل الخلاف إذا كان السارق من غير سكانه فإن كان منهم وسرق من البيت والحجرة للمغلقين يقطع وإن سرق من العريضة لم يقطع \* (فروع) \* لو سرق الضيف من مكان مضيقه أو الجار من حائط جاره أو المغتسل من الحمام وإن دخل ليسرق أو المشتري من الدكان كان المأثر وفي الناس ما ليس بحرزا عنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وإن دخل الحمام ليسرق قال ابن الرقعة أو يغتسل ولم يغتسل فتغفل حاميا أو غيره استخفنا ما عاينا فلفظنا وأنخرج الناع من الحمام يقطع بخلاف ما لو لم يستخفنا أو استخفنا فلم يحفظنا أنوم أو اعراض أو غيره أولم يكن حافظ ولو نزع شخص ثيابه في الحمام والحمامي أو الحارس جالس ولم يسلط اليده ولا استخفنا بل دخل على العادة فسرق فلا يقطع ولا ضمان على الحمامي ولا على الحارس ولو سرق السقف من الشط وهو جانب النهر والوادي وجعه مشروط وهو مشدود يقطع لأنهم بحرز بذلك فإن لم تكن مشدودة فلا يقطع لأنها غير بحرز في إعادة

\* (فصل) \* في شروط السارق وقبيلها تنبئ به السرقة وما يقطع بها وشروط السارق تكليف واختيار والتزام وعلم تحريم السرقة كما أشار إليه الفارقي رحمه الله وحينئذ (لا يقطع صبي ومجنون ومكره) بفتح الراء رفع القلم عنهم وحرى عدم التزامه وأنجمي أمر بسرقة وهو يعتد بإباحته أو جهل التحريم لقرب هذه بالاسلام أو بعده عن العلماء اعذرهم وقطع السكران من قبيل رباط الحكم بسببه وقد مر الكلام عليه في المألق وغيره \* (تنبيه) \* اقتصار المصنف على السكر بالمكره بالفتح فسد يوهم أن المكره بالكسر يقطع وأيس مرادهم لو كان المكره بالفتح غير مجرم للمجزة أو غير هاتين قد سبق عن الجمهور فيه الوجهين ثم أمر غير مجرم فخرج أنه يجب القطع على الآخر فليكن هذا مثله (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم و) مال (ذمي) أما قطع المسلم بمال المسلم فباجماع وأما فقهه بمال الذمي فعلى المشهور لأنه معصوم بذمته وقيل لا يقطع كما لا يقتضيه وأما قطع الذمي بمال المسلم أو الذمي فلا التزامه إلا بحكم سواء أرضى بحكمه أم لا \* (تنبيه) \* فذهبهم كلام المصنف أن المسلم أو الذمي لا يقطع بمال المعاهد والمؤمن وهو كذلك كما قاله القاضي الحسين والامام والغزالي ومن تبعهم بناء على أن المعاهد لا يقطع بمال المسلم أو الذمي وقد ذكر الخلاف في ذلك بقوله (وفي سرقة معاهد) بفتح الهاء بخلافه ويجوز كسرها ومن أنما إذا سرق ولولمعاهد (أقوال أحسنها) كقبي الحرر والشرح الكبير وفي الصغير أنه الأقرب (إن شرط) عليه في هذه (قطعه بسرقة قطع) لا التزامه (والأفلا) يقطع لعدم التزامه (فألت الاظهر عند الجمهور لا قطع) مما لا (والله أعلم) وغالا في الشرح والروضة أنه لا يظهر عند الأصحاب وهو أنه في أكثر كتبه لأنه لم يلتزم بالإحكام فأنشبه الحرز الثالث يقطع مطلقا كالذمي واختاره في المردد وصححه بجمل وخص المأوردى بالخلاف بمال المسلم أو الذمي فإن سرق مال معاهد فله لا يقطع قطعا وأما المال المسروق فيجب استرداده منه حتى إن بقي وبذله أن تألف (وتثبت السرقة بين المدعي المردودة) كان يدعي على شخص سرقة نصاب فيشكل عن اليقين فترد على المدعي ويختلف فيجب القطع (في الأصح) ونقله في الروضة عن تصحيح الحرز وسكت عليه لأن اليقين المردودة كالأقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما فأنشبهه القصاص والثاني

لا يقطع به إلا أن القناع في السرقة حتى أتته تعالى فأنشبه ما لو أنكره أي على الزنا وحلف المدعي بعد  
سكوت المدعي عليه يثبت المهر دون حد الزنا وهذا هو المقتضى كجوابه في الروضة وأما في الباب  
الثالث في اليقين من الدعوى ونشئ عليه في الحادى الصغير هنا وقال الأذرى أنه المذهب والصواب  
المدعى قطع به جمهور الأصحاب وقال البلعيني أنه المقتضى لدل على الآم والمقتضى أنه لا يثبت القطع إلا بالشاهد  
أو إقرار السارق \* (تنبيه) \* هذا الخلاف بالنسبة إلى القناع أما المال فيثبت قطعا (أو بإقرار السارق)  
مؤاخذه له بقوله ولا يستتره تكرار الإقرار وكفى في سائر الحقوق \* (تنبيه) \* أطلق المصنف الإقرار وله  
نمرتان أحدهما أن يكون بعد الدعوى عليه فإن أخرفها لم يثبت القناع في المال بل يوقف على حضور  
المالك وطلبه كما سيأتى تأييدها أن يوصل الإقرار كالثابتة فيبين السرقة والمسرقة منه وقد مر السرقة  
والحرز بتعيين أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يفتان في السرقة الموجبة للقناع سرقة موجبة  
وقضية كلامه أنه لا يثبت القناع به المقاضى وهو كذلك بخلاف السبب فإنه يقضى به على طريقة كسر  
في حد الزنا (والمذهب قبول رجوعه) عن الإقرار بالسرقة بالنسبة إلى القناع ولو في أثناءه لأنه حتى أتته  
تعالى بقطع حد الزنا ولو بقي من القناع بعد الرجوع ما يضر بأخذه قطعه ونفسه ولا يجب على الآم  
قطعه أما الغرم فلا لأنه حتى أدى والعار بين الثاني لا يقبل في المال ويقبل في القناع على الأصح والثالث  
يقبل في القناع لا في المال على الأصح \* (فرعان) \* أحدهما الوافر بسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه لم يقطع  
كما قاله الدارمى تأييده الوافر ثم أقبض عليه البيضة ثم رجع قال القاضى سقما عنه القناع على الصحيح لأن  
البيوت كان بالإقراراه وتقدم تأييده في الرامى للواردى والترجيح فيه وهو أن أسند الحكم إلى البيضة  
لا سيما أو إلى الإقرار قبل رجوعه \* (تنبيه) \* لو رجع أحد المقرين بالسرقة عن أخراؤه دون الآخر فمضى  
الآخر قطعا (ومن آخر) ابتداء أو بعد دعوى (بمقابلة الله تعالى) أى بمقتضاها كالسرقة والزنا (فالصحيح)  
أن القاضى أن يعرض له (أى لا يقر) (بالرجوع) عما أقربه ما يقبل فيه رجوعه كان يقول في السرقة  
لعلك أخذت من غير حرز وفي الزنا لعلك فأنذرت أولست وفي الشرب لعلك لم أعلم أن مائمه مسكرا لأنه  
صلى الله عليه وسلم قال إن أقر عندك بالسرقة ما أخالك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرة ثانيا أو ثلاثا مرة  
وقطع وقال لما عز له ذلك فبات أو غزت أو تقاتر وأما البضارى (ولا) بصرح بذلك فلا (يقول) له  
(ارجع) عنه أو نحو ذلك كجحد لأنه يكون أمرا بالكذب والثاني لا يعرض له بالرجوع كجحد بصرح له  
به والثالث يعرض له أن لم يعلم أن له الرجوع وأن علم فلا \* (تبينات) \* قضية كلام المصنفان  
الخلاف في الجواز وأنه لا يستحب وهو الأصح في الشرح والروضة لكن في البعر من الاحتياط أنه يستحب  
وأشار المصنف في شرح مسلم إلى نقل الإجماع فيه واحتروا بالإقرار عما ادانت زناه بالبيضة فإنه لا يعرض  
له بالرجوع وقوله ومن أقر بما ذل الإقراران للقاضى أن يعرض له بالانكار ويحمله عليه أى بلفظه  
أياه قطعا وبقوله لله تعالى عن حقوق الاتمم بين فإنه لا يعرض بالرجوع عما أهدى للعالم أن يعرض  
لأنه ود بالتوقف في حدوده لله تعالى وجهان أحدهما في زيادة الروضة نعم أن رأى المصلحة في الستر  
والأدلا قال الأذرى ولم يصرحوا بأن التصريح بذلك لا يجوز أو مكروه والظاهر أن مرادهم الأول  
وكلام المصنف يقتضى أن قوله ولا يقول ارجع من تنفع ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل هو مجزوم به  
في الرافعى وغيره وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغ  
الامام وأنه يحرم تشفيعه فيه أما قبل بلوغ الامام فأجازها أكثر العلماء أن لم يكن المنفوع فيه صاحب  
شر وأذى للناس فإن كان لم يشفع وسألى الشفاعة في التعزير في بابيه (ولو آخر) نبض (بلا) سبق  
(دعوى) عليه (أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في المال بل ينظر حضوره) ومما لفته (في الأصح)  
المنصوص لأنه ربما حضر وأقر أنه كان أباح له المال أو يقر له بالملك فيسقط الحد وإن كذب السارق

للشبهة والثاني يقطع في الحال عملاً بأقراره كالأقرار في بطلانه فإنه لا ينتظر حضورها وفرف الاول بان حد  
 الزنا يسقط بإباحة الوطء وحد السرقة يسقط بإباحة المال وعلى الاول هل يحبس الى أن يقدم الغائب  
 أولا في خلاف قال وأشار الامام الى أن الظاهر عند الاصحاب انه يحبس لما يتعاقب به من حق الله تعالى  
 وحججه في الكفاية وقال الاذري انه ظاهر نص الشافعي في الامم وخبر به صاحب الانوار \* (تنبيه) \*  
 لو سرق مال صبي أو مجنون قال شيخنا أوسطه فيما يظهر ينتظر بالوفاء أو إفاقته أو رشده لاحتمال أن يقر  
 له بأنه مالك المسروقة كالمغائب \* (قرعان) \* لو أقر شخص لغائب بماله لم يطالبه الحاكم به اذ ليس له  
 المطالبة بمال الغائب الا ان مات الغائب عن المال وخلفه اهلل ونحوه فله أن يطالب المقر به ويحبسه  
 ولو أقر بعد بسرقة دون النصاب لم يقبل الا ان صدقه سببه أو نصاب قطع كإقراره بجنابة توجب قصاصا  
 ولا يثبت المال وان كان يسده كما علم ذلك من باب الاقرار (أو) أقر (انه) أكره أمة غائب على زنا حد  
 في الحال ولم ينتظر حضور الغائب (في الاصح) لان حد الزنا لا يتوقف على المطالب ولو حضر وقال كنت  
 أجهله لم يسقط الحد لان إباحة البضع ملغاة والثاني ينتظر حضوره لاحتمال أن يقر أنه كان  
 وقتها عليه والذ كبر في كتاب الوفاء ان الحد مبني على أقوال الملأ ان جعلناه له فلا حد والاحد  
 \* (تنبيه) \* ذكر الاكرام ليس بقيد فانه لو قال زنت بأمة فلان ولم يذكر كراهها كان الحكم كذلك  
 والمصنف انما ذكر لان فيه دفعا للسبب وهو المهر لكن هذا النوع له بالحد (وثبت) السرقة  
 الموجبة للقطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا فإنه يخص بزيادة العدد (فلو شهد رجل  
 وأمر أنان) بسرقة أو أقام المدعى شاهدين وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) على السارق كما لو كان  
 الطلاق أو اعتق على غضب أو سرقة فشهد رجل وامرأتان على الغصب أو السرقة ثبت المال دون الطلاق  
 والعتق \* (تنبيه) \* يحصل ثبوت المال ما إذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا بحسبهم  
 بثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة  
 (وبشرط ذكر الشاهد) بسرقة مال (شروط السرقة) الموجبة للقطع ببيان السارق بالإشارة الى  
 عينه ان كان حاضرا أو بكراهته ونسبه بحيث يحصل التميز ان كان غائبا واستشكك بان البيئة لا تسمع  
 على غائب في حدود الله تعالى وقد يجب بانها انما سمعت تغليبا لجانب المال ولو بهذا لاقطع على السارق  
 حتى يحضر المالك ويدعى بماله كما مروى ببيان المسروق منه والمسروق وكون السرقة من حرز بمعيذته  
 أو وصيه وغير ذلك فلا يكفي الاطلاق إذ قد يظن ما ليس بسرقة سرقة لاختلاف العلماء فيما يوجب القطع  
 واستثنى الباقي من أطلافه واضع أحدها أن من شروط القطع كون المسروق نصا وهذا لا يشترط  
 أن يذكره الشاهد بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فإذا ظهر له أنه نصاب عمل بمقتضاه تأنها ومن  
 شروطه كون المسروق ملكا لغير السارق وهذا لا يشترط في شهادة الشاهد بل يكفي أن يقول سرق هذا  
 ثم المالك يقول هذا ملكي والسارق يوافقه ثالثا ومن شروطه عدم الشبهة ومقتضاه اعتبار أن يقول في  
 شهادته ولا أعلم له فيه شبهة وقد حكاه في الروضة عن القاضي أبي العلي وغيره ثم قال قال صاحب السائل  
 ولكن هذا تأكيد الاصل لان عدم الشبهة فيكون مستثنى على هذا ولكن المعتمد الاول وقياسه اشتراط  
 ذلك في الاقرار بالسرقة وبشرط اتفاهما في شهادتهما (و) حيثئذ (لو اختلف شاهدان) في وقت  
 الشهادة (كقوله) أي أحدهما (سرق بقرعة) قول (الآخر) سرق (عشية فباطلة) هذه  
 الشهادة لانها ما شهدا على فعل لم يتفعا عليه \* (تنبيه) \* قوله فباطلة أي بالنسبة الى القطع أما المال فان  
 حلف المسروق منه مع الشاهد أخذ الغرم منه والافلا كذا قاله والمراد بخلافه من وافقت شهادته  
 دعواه أي الحق في زعمه كما بينه في الكفاية \* (تنبيه) \* أطلق المصنف الاختلاف والمراد به القادح فانه  
 لو قال أحدهما سرق كذا وقال الآخر كيسين ثبت الواحد وتعلق به القطع ان كان نصا ولو شهد اثنان

بسرقة واثنان بسرقة فان لم يتواردا على حين واحدة ثبت القناع والمالان وان تواردا على حين واحدة كان  
شهر اثنان أنه سرق كذا غدره وشهد آخران أنه سرقه عشية فمارضتا فلا يحكم بواحدة منهما وان شهد  
واحد بسرقة ثوب أبيض وآخر ما ودله أن يتخلف مع أحدهما وله مع ذلك أن يدعي التوب الاستخفاف  
مع شاهده واستحقهما لان ذلك مما ثبت بالشاهد واليمين ولا يقال فمارضت شهادتهما لان الحجة لم تتم ولا قطع  
لاختلاف شهادتهما (وعلى السارق رد ما سرق) ان بقي لم يبرأني داود على اليد ما أخذت حتى تؤذيه وقال  
أبو حنيفة ان قطع لم يفرم وان غرم له لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والاقلنا ان الفاعل لله تعالى  
والضمان لا شيء فلا يجمع أحدهما الاستخفاف ولا يمنع الفقراء من مال الغني ولو كان للمسروق منفعة  
استوفاهما السارق أو عاها ما وجبت أجزئتهما كالعصوب ولو أعاد المال للمسروق الى الخز لم يسقط القناع ولا  
الضمان عنه وقال أبو حنيفة يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قبل بالعكس  
لكان مذهبنا رد الحدود بالشبهات (فان تأفصتم) يبدله جبر الممانات (و يقطع بعينه) أي يده اليمنى  
أولا وان كان أمسرا بالاجماع وفي حجم المسبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق فقطع عينه وكذا  
فعل الخلفاء الراشدون وقال تعالى فاقطعوا أيديهم وأقترعوا أيمانهم ما وافقكم الشاة  
كبر لو احدث في الاحتجاج كمنص عليه في الويل وقال امام الحرمین الطاهر من ذهب السامعي انه لا ينجح  
بهم اعادة المصنف في ذلك فخر به في شرح مسلم في قوله شغلونا عن الصلاة الوسطى قال في المهمات فاحذر ذلك  
فان قيل لم قطع يد السارق ولم يقطع ذكرا لاني أجيب عن ذلك بجوابين الاول ان اليد لا سارق مثاها  
غالبها ولم تفت عليه المنة بالكلية الثاني أن في قطع الذكرا بما لا النسل غالبها والحكمة في قطع اليمنى  
أولا لان البعاشيم أقوى غالبها فكانت البداهة ان أردع \* (تنبيه) \* محل قضاها اذ لم تكن شلاء والا وجميع  
أهل الخبرة فان قالوا يقطع الدم وتسد أرواه المروق قضاها واكتفى بها والالم يقطع لانه يؤدي الى فوات  
الروح (فان سرق ثانيا بعد قطعهما) أي يده اليمنى (فرجله اليسرى) تقطع ان برئت يده اليمنى واذا أخرت  
لأمره (و) ان سرق (ثالثا) بعد قطع رجله اليسرى تقطع (يده اليسرى) ان سرق (رابعا) بعد قطع  
يده اليسرى تقطع (رجله اليمنى) لساروا الشفعي باسناد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجليه ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان  
سرق فاقطعوا رجليه والحكمة في قطع اليد لرجل ان لعمري اذا سارق في السرقة على البطش والمنشئ فانه  
يأخذ بيده وينقل برجله فتعلق القناع بهما وانما قطع من خلاف الا لا يفوت جنس المنفعة عليه فتذهب  
حركته كمن في قطع الطريق لان السرقة مرتبة تعدل الحراية شرعا والمخاربه تقامع أولا يده اليمنى ورجله  
اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى وانما لم تقطع الرجل الابد وانما مال اليد لا تنقض الموالاة  
الى الهلاك وخالفوا لانهم في الحراية لان قطعها ما فيها واحد (وبعد ذلك) أي بعد قطع البدن  
والرجلين اذا سرق خامسا كثر فاته (يزد) لان القناع ثبت بالكتاب والسنة ولم يثبت بعد ذلك شيء آخر  
والسرقة معصية فتعين التعزير كمنع الحرافة أولا ولا يقتل كالمقل عن القديم وما استدلل به من أنه  
صلى الله عليه وسلم قتله أجيب عنه بأنه منسوخ أو محمول على أنه يقرأ أو استدلال كما قاله الاثمة بل ضاعفه  
الدراقطاني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكرو لان كل معصية أو جبت حدالم يوجب تكرارها القتل  
كالزنا والقذف (وبه) من يحمل القناع تربت أو دهن مغلى) يضم الميم وضع اللام اسم مفعول من أعلى  
أما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فكلن كما قاله ابن قاسم وقيل ذلك منسوبة للامر  
به كإرواء الحماكم وصححه والمعنى فيه استدأوا المروق ليقطع الدم \* (تنبيه) \* قضية كلامه  
امتاعه بغير الزيت والذهن وان قصر الشافعي في الام على الحسم بالسار ووصل الماوردي في الحاوي بغير  
الزيت للخصري والنار للبدوي لانهم اعادتهم وهو تفصيل حسن (قبل هو) أي القيس من السبي بالحسم



(قمة اليد) فيجب على الامام فعله ولا يجوز له اهماله لان فيه مريد ايلام (والاصح) المنصوص (أنه)  
أى الغمض المذكور (حق لاهم قطع) لان الغرض المعالجة ودفع الهلاك بنزف الدم (فؤنه عليه)  
كبحر الجلاء الان بغير الامام من ينصب الحدود ويرزقه من مال المصالح كاسر \* (تنبيه) \* سكت  
المصنف عن المؤنة على الوجه الاول وقضيه انهم الاتكون على المفاوع وابس مراد في الروضة وأصاها  
أنه على الخلاف في مؤنة الجلاء (د) على الاصح (للامام اهماله) ولا يجبر المفاوع عليه بل يستحب  
له ويندب للامام الامز به عقب القطع ولا يطلع الا باذن المفاوع لانه نوع مداواة نعم لو كان اهماله  
يؤدي الى تلف ليعذر فصل ذلك من المفاوع بالشمع أو جبنون أو نحو ذلك لم يجز للامام اهماله كما قاله  
البلقيني وغيره (وتقطع اليد) بخدمة ماضية دفعة واحدة (من الكوع) أى مفضله للامام فيه خبر  
سارق رداء صفوان والمعنى فيه ان البطش بالكعب وما زاد من الزراع تابع ولهذا يجب في قطع الكعب  
الدية وفيما زاد عليه حكومة (د) تقطع (الرجل من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد اتباعا  
لعمد رضى الله عنه كما رواه ابن المنذر وزوى البيهقي عن علي رضى الله عنه انه يبق له الكعب ليعتمده عليه  
وبه قال أبو ثور \* (تنبيه) \* ينسب خلع العضو المفاوع قبل قطعه تسهيا لقطعاه ويندب أن يكون  
المفاوع جالسا وأن يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضو المفاوع في عنقه ساعة لئلا يتحرك (ومن  
سرق مراما) مرتين فأكثر (بلا قطع كفت يمينه) أى قطعها فقط عن جميع المرام لاتحاد السبب  
كما لو شرب مراما فانه يكفيه حبه واحد وهذا يجب لاقبال من المرام أو تطيب في مجالس فان  
الفدية تعدد وان كان السبب واحدا لان في ذلك حقا لا دى لان مصرف الكفاية اليه فلم تتداخل بخلاف  
الحذ \* (تنبيه) \* غير اليد اليمنى في ذلك مثلهما ويكفي قطعها (وان نفقت) يمينه أربع أصابع  
ولا يعدل الى الرجل لحصول الايلام والتشكيل (قلت) كما قال الرازي في الشرح (وكذا لو ذهب)  
الاصابع (الخنس) كلها كفت أيضا (في الاصح) المنصوص (والله أعلم) لان اسم اليد يطلق  
عليها مع نقص أصابعها كما يطلق عليها مع زبادتها فقدر جنت في الآية والناسي لا تكفي بل يعدل  
الى الرجل لانتفاء البطش \* (تنبيه) \* يجري الخلاف فيما لو سقط بعض الكعب وبقي يحمل القطع  
فلو قال وكذا لو سقط بعض الكعب مع الخنس لافاد حكم المسنين (وتفيع يد زائدة أصبعها) أو أكثر  
(في الاصح) لا يطلق الآية فان اسم اليد يتناول ما عليه خمس أو أكثر الزائدة لا بل يعدل الى الرجل  
\* (تنبيه) \* لو كان له كفان على معضه قطعت الاصلية منهما ان تخيرت وأمكن اعتيافاؤها بدون  
الزائدة والافى قطعان وان لم تتميز قطعت احدهما فقط هذا ما اختاره الامام بعد أن نقل عن الاصحاب  
قطعها مطاقا لان الزائدة كالاصبع الزائدة والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والافادها  
فقط ولا يقطعان بسرفة واحدة بخلاف الاصبع الزائدة فانه لا يفسع عليها اسم يد قال الرازي وهذا  
أحسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وحزمه في التحقيق وصوبه في شرح المذهب وصححه ابن  
الصلاح قال الدميري لكن يشكك على المصنف انه صحيح في الخنثى المشكل كخنثى في موضعه أنه لا يخنثى في  
أحد فرجه مهلا بان الجرح مع الاشكال يمتنع ولو قيل باجراء وجه ثالث انه لا يقطع واحدة منهما لم يعد  
لان الزائدة لا يجوز قطعها وقد التبت بالاصابة اهـ ويجب عن الاشكال المذكور بان السارق  
انما قطعت يده مع الاشكال فليلا عليه وعلى ماجرى عليه المصنف لو لم يكن قطع الاصلية  
الابالزائدة أو لم يمكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل الى الرجل فان أمكن قطع الاصلية  
وقطعها ثم سرق ثانيا وقد صار الزائدة أصلية بان صارت باطشة أو كانت الكفان أصليتين وقطعت  
احدهما في سرفة قطعت الثانية ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هذا المسألة على قول المصنف  
فان سرق ثانيا فرجه اليسرى وأجيب عنه بأنه انما تكام على الخلق للمعانة الغالبة (ولم يرق) شخص

(قصة طعنه) مثلاً باسفة معاً وية أو غيرها كان قتلعت في قصاص (سقا القطع) في البسطة الساقطة  
ولا يردل الى الرجل لان القطع تعاق بعينه افسه عليه فوانها يموت المرند وكذا لو شات بعد السرقة  
وتيف من قتلها تلف النفس كما قاله القاضي الحسين بخلاف من لا يعين له فان رجله تقطع (أو)  
سقامت (يساره) بشئ مما ذكر مع بقاء اليمين (فلا) يسقط قطع اليمين (على المذهب) لبقائه  
يحل القطع وقيل يسقط في قول وحكم الرجل حكم البسطة فيما ذكر \* (خاتمة) \* لو أخرج السارق  
للعلاج يساره فقتلها مثل الجلاذ فان قال ظنتها اليمين أو انها تجزئ عنها غرم الدية بعد حلقه على  
مأذعه ان كذبه السارق لان قوله محتمل فكان شبهة في ذمه القصاص وانما غرم الدية لقطعها عضواً  
معصوماً وأجزأته عن قطع اليمين لثلاثة قطع يده بسرقة واحدة أو قال علمها اليسار وانما لا تجزئ لزمه  
القصاص لانه قطعها عمداً بلا شبهة هذا ان لم يصد المخرج بداها عن الجسبي أو باجتهاداً فلا كما في  
الحمايات ولم تجزئ اليسار عن اليمين بل تقطع عينه حدا لانها التي وجب قطعها وهي باقية فلم يجزئ غيرها  
كالقصاص وما ذكر من ان الجلاذ يستل هو ما جرى عليه الشيخ في التنبيه وابن القري في روضة وهي  
طريقة حكاه في أصل الروضة وحكى معها طريقة أخرى وهي ان قال المخرج ظنتها اليمين أو انها  
تجزئ أجزأته والا فلا وكلام أصل الروضة يرمي الى الاولى وهي الصحيحة وان صحح الاسوى الثانية  
\* (باب قاطع العاربن) \*

يعني بذلك لا تمتنع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون في الارض فساداً الاية قال أكثر العلماء نزلت في قاطع العاربن لاني الكفار واحتجوا  
له بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تغدروا عليهم الاية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان  
المراد الكفار لسكان فريتهم بالاسلام وهو دافع لاعتقوبته قبل القدرة وبهذا قال المساوردي ولان الله تعالى  
قد بين حكم أهل الكتاب والمؤمنين وأهل الحرب في غير هذه الاية فانفتى ان تكون هذه الاية في  
غيرهم وفي أبي داود أنهم انزلت في العربيين وفي النسائي أنهم انزلت في المحاربين من الكفار لان المؤمن  
لا يحارب الله ورسوله وقاطع العاربن هو البرور ولاخذ مال أوله قتل أو أراعي مكابرة اعتماداً على الشوكة مع  
البعيد عن العوث كما يعلم من قوله (هو) أي قاطع العاربن ما تزم للأحكام (مسلم) أو مرنداً وذمى كجلى  
السارق ولو عبر بذلك المصنف لسكان أولى فقد قال الأذرى لم أرى الكتب المشهورة بعد الكشف  
التمام التخصيص على أن من شرط قاطع العاربن الاسلام الا في كلام الراعي ومن أخذ منه وقال الزركشي  
قد رأيت نص الشافعي في آخر الامام مصرحاً بان أهل الذمة حكمهم حكم المسلمين وحكاه ابن المنذرى  
الاعتراف عن الشافعي وأبي نوري قال ولا أثر للعنق بسبب التزول فإنه لا يقتضى التخصيص على الامم  
(مكاف) ولو عبداً أو امرأة ومثله السكران فإنه ملحق بالمكاف كما مر في كتاب العالاق مختار (له شوكة)  
أي قوة وقدرة يعلبهم غيره \* (تنبيه) \* افراد المصنف الصلوات يقتضى انه لا يشترط في قاطع العاربن  
عدد ولا ذكورة ولا سلاح وهو كذلك فالواحد ولو أنثى اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة ونفرض  
للفس والعمال مجاهرة مع البعد عن العوث كما يعلم من قوله بعد وفقد العوث الخ قاطع وكذا الخارج  
بغير سلاح ان كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو باللكز والضرب بجمع الكف وقيل لا بد من آلة ونخرج  
باعتزاه الحربى والمعاهد وبالمكاف غير الا السكران كما مروا من غير المكاف النفس والمال كجلى  
أنتفوا في غير هذه الحالة وبالاختيار المكروه وبالشوكة ما تضمنه قوله (لا يخلسون) قليلون (يتعرضون  
لاخترافه) (دفاعه) (يعتدون الهرب) بركض الجبل أو نفوها أو العبد على الأقدام أو نحو ذلك  
فليسوا قناعاتاً لانفاة الشوكة وحكمهم في القصاص والضممان كغيرهم والمعنى فيه أن المعتمد على الشوكة  
ليس له دافع من الرفعة فعلمت عقوبته ودعاه بخلاف المختلس أو المنتهب فإنه لا يرجع الى قوة

\* (تنبيه) \* قوله لا تحرفا فله جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لآلها وجوانبها كذلك  
 فلو ظهر وهم ولوم كونهم قليلين فقطاع لا اعتمادهم على الشوكة فلا يبعد أهل القافلة مقصرون لان  
 القافلة لا تجتمع كلهم ولا يقطعهم مطاع ولا عزم لهم على القتال وبين المصنف هنا أن مراده بشوكة  
 قطاع الطريق بالنظران يخرجون عليه حيث قال (والذين يغلبون شردمة) وهي بذال محجمة طائفة  
 من الناس (بقوتهم) لوفاء وموهم (قطاع في حقهم) لا اعتمادهم على الشوكة بالنسبة الى الجماعة  
 اليسيرة وانهم بوامهم وتركوا الاموال لعلهم يحجز أنفسهم عن مقاومتهم \* (تنبيه) \* لو سافهم  
 المصوص مع الاموال الى ديارهم كانوا قطاعا في حقهم أيضا كما قاله ابرهيم الروزي (لا قطاع) (لقاذية  
 عظيمة) أخذوا شيئا منهم اذ لا قوة لهم مع القافلة الكبيرة بل هم في حقهم مختلسون \* (تنبيه) \*  
 لو استسلم لهم القادرون على دفعهم حتى قتلوا أو أخذت أموالهم فمتهبون لقطاع وان كانوا ضامنين لا  
 أخذوه لان ما فعلوه لم يصدوا عن شركتهم بل عن قفز بها القافلة (وحيث يلحق غوث) يعني محجمة  
 وبعدها مثله عند الاستغاثة وهي كقول الشخص يا غوثا (ليس) حينئذ والشوكة بمن معه (بقطاع)  
 بل متهبون لامكان الاستغاثة (وقد الغوث يكون البعد) عن العمران وعساكر السلطان (أو) للقرب  
 لكن (الضعف) في السلطان كذا قد في الحر والشرح والوضو واستحسن اطلاق المنهاج الضعف  
 لشمله ما لو دخل جماعة دار اليلاء وشهروا السلاح ومنعوا أهل الدار من الاستغاثة فهم قطاع على  
 الصحيح مع قوة السلطان وخضوعه (و) ذوو الشوكة (قد يغلبون) والجملة هذه أي ضعف السلطان  
 أو بعده أو بعد أعوانه وان كانوا (في بلدة) لم يخرجوا منها الى طرفها ولا الى بحرها (فهم قطاع)  
 لوجود الشرط فيهم ولا هم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهي موضع الخوف فلان يجب في  
 البلد وهي موضع الامن أولى لعظم جرأتهم \* (تنبيه) \* أشعر كلامه بأنه لو تساوت الفرقتان لم يكن  
 لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة وأصلها خلافه (ولو علم الامام قومًا يخيفون الطريق)  
 أي المارين فيها (ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (ولا) قتلوا (نفسا زهراهم بحبس وغيره) لا تركابهم  
 معصية وهي الحرابة لا حسد فيها ولا كفارة وهذا تفسير النبي في الآية الكريمة والامر في جنس هذا  
 التعمير يرجع الى الامام وظاهر كلام المصنف الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك وله تركه ان رآه  
 مصلحة ولا يقدر الحبس عدة بل يستدام حتى يظهر توبته وقيل يقدر بستة أشهر ينقص منها شيئا مثلا  
 تركه على تغريب العبد في الزنا وقيل يقدر بستة ينقص منها شيئا للثاير يدعى تغريب الحر في الزنا والحبس  
 في غير موضعه أولى لانه أحوط وأبلغ في الزجر وقوله علم الامام صريح في انه يكفي بعلمه في ذلك وان قلنا  
 بالاصح ان القاضي لا يقضي بعلمه في حسدود الله تعالى لما مر في ذلك من حق الادعى ومقتضى عبارته  
 كالروضة التي جوب وهو كذلك بخلاف مقتضى عبارة الحرر كالشرح يبين (واذا أخذ القاطع)  
 واحدا أو أكثر (نصاب السرقة) فأكثر (قطاع) الامام (يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة أو على الولاء  
 لانه حد واحد (فان عاد) بعد قطعها مرة أخرى (فيساروه يمناه) تقطعان لقوله تعالى أو تقطع أيديهم  
 وأرجلهم من خلاف وانما قطع من خلاف لما مر في السرقة وقطعت اليمنى للمال كالسرقة ولهذا اعتبر في  
 القلع النصاب وقيل للحدابة والرجل قبل المال والمجاهرة تنزيلا لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للحدابة  
 قاله العمراني وهو أشبهه \* (تنبيه) \* لو قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى وزنه القود في  
 رجله ان تعمد وديتها ان لم تعمد ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد  
 أساء ولا يصح وأجزأه الفرف ان قطع يدها من خلاف نص بوجوب خلافه الضمان وتقديم اليمنى على  
 اليسرى اجتهد بسقطها بخلافه الضمان ذكره الماوردي والروائي قال الاذني ولا شك في الاساءة  
 وترد في القود وعدم الاجزاء في الحالة الاولى فان قيل قال الزركشي وقضية الفرق انه لو قطع في السرقة يده

البشري في المرة الاولى عامداً اجزته لان تقديم العيني عليه بالاجتهاد وايس كذلك كما مر في بابيه اجيب بان لا  
 اسلم ان تقديم البني ثبت ثم والاجتهاد بل بالنص لما مر انه فرئ شاذاً فافهموا انما هم ما واثقوا القراءة الشاذة  
 كغير الواحد قال الاذرى وسكنوا ههنا عن خوف القناع على العالوية بالمال وعلى عدم دوى الملك ونحوه من  
 المسئلة ويشي أن يأتي فيه ما مر في السرقة اه وكلام المصنف قد يهمل انه لا يعبى الحرز وهو وجهه والمنهور  
 ويضم به الاكثرون انه يعتبر ولو كان المال تسير به الدواب ولا حافذاً أو كانت الجلالة ماوراء ولم تتعهد كشرط  
 في السرقة لم يجب القناع والحرز اه أن يكون المال مع مالكه أو بحيث يراه وفيه ذكر أن يدفع عنه من يأخذه  
 ويحل قطعها ما اذا وجد ثاقان فقدت احدهما اكتفى بقطع الاخرى وفي معنى الفقد أن تكون شلاء لا تخس  
 عروفه الوقعات قال في أصل الرضا ويحسم موضع الفقع كافي السارق ويجوز أن يحسم البني ثم قطع الرجل  
 وان تقبله اجبه ما يحسم ودية بريقية المأخوذ في موضع الانذار كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند  
 استسلام الناس لا عند ما اهتم بالغهر والغلبة وان لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع اليه يوجد فيه بيع  
 ذلك وشراؤه قاله الماوردي (وان قتل) معصوماً مكافئاً عما كان يعلم مما يأتى ولم يأخذ مالا (قتل خطأ) لا لثبة  
 الساقطة وانما تختم لانه صم الى جبايته احادة السبيل للقتضية بزيادة العقوبة ولا زيادة على الابالينجتم قال  
 البندنجي ومحل تختم القتل اذا قتل لاخذ المال والا فلا يفتن قال الباقريني وهو مقتضى نص الام ومعه  
 تختمه انه لا يفتن به ولو الولي ولا يفتن السلمان عن لا وارث له ويستوفيه الامام لانه احد من حدود الله تعالى  
 ولا فرق بين القتل صبراً وبين الجرح والموت منه بعد أيام قبل العاقبة والتوبة ولم يرجع عن اقراره ما اذا  
 قتل غير معصوم أو غير مكافئ له أو قتل خطأ أو شبهة فلا يقتل (وان قتل واخذ مالا) نصاً ما كان كثيراً وقياس  
 ما سبق اعتباراً بالحرز وعدم الشبهة (قتل ثم صلب) حتماً بزيادة في التشكيل ويكون صلبه بعد غلته وتكليفه  
 والاعلان عليه كسرى الجنائز والعرض من صلبه بعد قتله التشكيل به وحرقة سيرة وبجاءت فرس ابن  
 عباس الآتية فقال المعنى أن يقتلوا أو يقتلوا أو اصبروا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال أو قطع ايديهم  
 وأرجلهم من خلاف ان اذصر وأعلى أخذ المال أو يفتن من الارض ان اذصر اولم يأخذ شيئاً لم يفتن  
 كذا وعلى التوزيع لا التفسير كذا قوله تعالى وقالوا كوفوا هوداً أو نصارى اذ لم يخير أحد منهم بين  
 اليهودية والنصرانية وانما صلب بعد القتل لان في صلبه قبله زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب  
 الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسوا القتل ووصلب على خشبة وتغوها (ثلاثاً) من  
 الايام ليستهر الحال ويتم النكال ولان لها اعتباراً في الشرع وليس لما راد عليها غاية (ثم يترك) ههنا  
 اذ لم يفتن التعذيب فان خيف قبل الثلاث أنزل على الاصح وحمل النص في الثلاث على زمن البرد  
 والاعتدال (تنبية) \* اشعر كلامه بالاكتفاء بالمصلب أى موضع كان وقال الماوردي يكون قتلهم  
 وصلبهم في الموضع الذي سار يرميه الآن يكون بغارة لا يجرى بها أحد ويمتلون في أقرب المواضع منها  
 فان قبل كان الاولى للمصنف أن يقول ثلاثة لان الايام مذكرة فثبت به التاء اجيب بان للمعدود اذا  
 حذف يجوز فيه الوجهان كما في قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتته مائة من شوال (وقيل  
 يبقى) مصلحاً أكثر من ثلاثة أيام (حتى يسيل صديده) وهو ماء رقيق يخرج بختلما يدم تعلقاً عليه  
 وتفسيراً عن قوله (وفي قول بصلب حياً) صلباً (فليسلاً ثم يترك بقتل) لان المصلب شرع عقوبة له  
 فيقام عليه وهو حي فان قبل كلامه لا يوافق أصله ولا الشرح والروضة فان عبارة الحرز بصلب ملباً  
 لا يجوز منه وعبارة الشرح والروضة يصاب حياً ثم يقتل اجيب بان عبارته لا تنافي ذلك بل هي بيان  
 لأعبارات المذكورة لكن الغالب ان القتل يجعل على ثلاثة أيام ولهذا قال الاذرى وكان المصنف أراد  
 أن يكتب ثلاثاً في العلم فكذب قائله اه وله انما كتب ان هذا فلا يفتن بذلك بثلاث قال العري  
 وكلامهم يدل على أن الخلاف في الوجوب (ومن أعانهم) أى فطاع العارفين (وكرر جمعهم) ولم يرد

على ذلك بان لم يأخذ ما لانصابا ولا قتل نفسا (عز وجل بحبس وتغريب وغيرهما) كسائر المعاصي وفي الخبر  
من كثرت واد قوم فهو منهم \* (تنبيه) \* الواو في كلامه بمعنى أو كما صرح به في الحرز أي بعززه بواحد  
عما ذكر وتعيينه لرأي الامام كما سرى الخفيفين (وفيل ينسب الغريب الى حبس) أي مكان (براء)  
الامام لان عقوبته في الآية التي وعلى هذا اهل بزر وفي البلد المنى اليه بضرب أو حبس أو نحو ذلك وجهان  
أصحهما ان ذلك الى رأي الامام وماتت فيه المصلحة ثم شرع في بيان الخلاف في المعنى المتعبد في قتل القاطع  
بقوله (وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) لانه حق آدمي والاصل فيما اجتمع فيه حق آدمي وحق الله  
فعلى يغلب فيه حق آدمي لبياننا على الضيق ولاننا لو قتل بالاحاربة نبت لوليه القصاص فكيف يحبط  
حقه بقتله فيها (وفي قول) معنى (الحبس) وهو حق الله تعالى لانه لا يصح العفو عنه ويسوقه الامام بدون  
طلب الولي وفرع على القولين مسائل خمسة ذكرها في قوله (فعلى الاول لا يقتل) والد (بوليه) الذي  
قتله في قطع العاريق (و) لا (ذمي) اذا كان هو مسلما ولا نحو ذلك ممن لا يكافئه كعبد والقاطع حر لعدم المكافأة  
وتجيب الدبة أو العقيمة وعلى الثاني يقتل الا ان يكون المقتول غير معصوم كمرتد وزان محصن فانه لم يقتل  
(ولو مات) القاطع من غير قتله قصاصا (فدبه) على الاول تؤخذ من تركته في قتل حرقه في قتل عبد  
وعلى الثاني لا تثنى كما فالاولان صحيح الباقي سني وجوب الدية (ولو قتل جمعا) معا (قتل بواحد) منهم  
بالتعريف (وللباقين ديات) على الاول كالفصل وعلى الثاني يقتل بهم اما اذا قتلهم مرتبافاته يقتل حتما  
بأولهم وان أوهم كلام المتن خلافه حتى لو عاقول لم يسهل تحتهم (ولو قتل) عن القصاص (وليه) أي  
المقتول (بمال) أي عليه صح العفو على الاول و(وجب) المال (وسقط القصاص) عنه (ويقتل)  
بعدم ذلك (حدا) كالموت وجب القصاص على مرتد فماتته الولي وعلى الثاني فالعفو ولو كماله وان قال  
الباقي سني انه لغو على القولين لان القاطع لم يستفد بالعفو شيئا فقتل بالاحاربة (ولو قتل) القاطع  
شخصا (بقتل أو بقطع عضو) أو بغير ذلك (فعل به مثله) على الاول تغليباً للقصاص وعلى الثاني يقتل  
بالسيف كالمرتد كما قاله وان قال الباقي انه يقتل بالسيف على القولين ولا نظار الى المماثلة \* (تنبيه) \*  
من غرة الخلاف أيضا لو مات قبل أن يفسد عليه لم يسهل القصاص على الاول ويسقط على الثاني  
(ولو جرح) قاطع العاريق شخصاً جرحاً بوجوب قصاصه قطعاً يد (فاندمل) الجرح (لم ينجتم) على  
القاطع (فصاح) في ذلك العاريف الجروح (في الاظهر) بل ينضم الجروح بين القصاص والعفو  
لان التخم تغليباً لحق الله تعالى فانخص بالانفس كالكفارة ولان الله تعالى لم يذكر الجرح في الآية  
فكان باقياً على أماله في غير الحاربة والثاني ينضم كالنفس والثالث ينضم في اليدين والرجلين لانهما  
مما يستحقان في الحاربة دون الانفراد والاذن ونحوهما \* (تنبيه) \* قوله فاندمل من زباده على الحرز  
واحترزه عما اذا سرى الى النفس فهو كالقتل لكنه فهم أن الاندمال فيدخل الخلاف وليس مراد افاد  
فقطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان أيضا في التخم في قصاص البدن كإفلاء عن ابن الصباغ وأشعر  
قوله لم ينضم بنحو المماثلة فيما فيه فود من الانضمام أما غيره كجائفة فواجبه المال (وسقط عقوبات  
شخص القاطع) من نضم القتل والاصاب وقطع الرجل وكذا البدن في الادع فان قبل كلام المصنف فهم  
خلافه فان الرجل هي المختصة بقطع العاريق فالقول نسقط حد الله تعالى لاسنقام أجيب بان قطع البدن  
ليس عقوبة كاملة وانما هو جزء عقوبة فان المجموع من قطع اليد والرجل عقوبة واحدة مختصة  
بقاطع العاريق فاذا سقط بعضها سقط كلها (يتوب قبل القدرة عليه) لقوله تعالى الا الذين تابوا من  
قبل أن تغدروا عليهم الآية (لا بعدها) أي القدرة فلا تسقط تلك العقوبات عنه بالتوبة منها فهو  
الآية والا لما كان للخصيص بقوله من قبل فائدة والفرق من جهة المعنى انه بعد القدرة منهم لرفع  
قصد الحد بخلاف ما قبلها فتمسكوا به عن النعمة فريية من الحليفة وقوله (على المذهب) راجع

المثلثين وقبل في كل منهما قولان كالقولين في سقوط حد الزاني والسارق بالتوبة أما غير هذه العقوبات  
 مما ذكره ناس قصاص وضمان وغيرهما فلا يسهل بالتوبة مطلقا كما في غير هذا الباب \* (تنبيهه) \*  
 المراد بالتوبة قبل القدرة الشائبة ولو غفر الله فادعى سبق توبته في الكفاية عن الأحكام السلطانية  
 لما وردى أنه إن لم تظهر أمارتها لم يصدق والا فوجهان يحتملان وقضية كلامه استواء التوبة التي قبل  
 القدرة والتي بعدهما وليس مراد إذا كان الأولى يكتب في عجزها والثانية بشرط فيها الإصلاح العمل كما قاله  
 جماعة من العراقيين وصححه الرافعي في الشرح الصغير ولو ثبت قطع الطريق والقتل بإقراره ثم رجع قبل  
 رجوعه كما ذكر في التنبيه في أوائل الأقرار (ولا تسقط سائر) أي باقي (الحدود) المختصة بالله تعالى  
 كزنا والسرقه وضرب النحر (بها) أي التوبة في قاطع الطريق وتوبته (في الاظهر) لأنه صلى الله  
 عليه وسلم لما جاءه ما من وأقر بالراحده ولا شك أنه لم يأته الا وهو نائب فلما أقام عليه الحد دل على أن  
 الاستغفار في الحارب وحده والثاني تسقطها ما قبلها على حد قاطع الطريق وصححه الباقريني \* (تنبيهه) \*  
 يرد على المصنف تارك الصلاة كسلافاته يقتل حدا على الصحيح ومع ذلك لو تاب سقط القتل قطعا والكار  
 إذا زنى ثم أسلم فإنه يستعاضه الحد كما في قوله في الرضة عن النص ومرت الإشارة إليه في باب الزنا ولا يرد عليه  
 المرتد إذا تاب بحيث تغل قوبه بدسهما القتل لأنه إذا أصر يقتل كمن لا يحل له ويحل الخلاف في السقوط  
 وعدمه في ظاهر الحديث أم فيما بينه وبين الله تعالى فبعضنا قطعها بالان التوبة فبعضنا أقر بالمعصية ككتبه  
 عليه في زيادة الرضة في باب السرقه وقد ذل صلى الله عليه وسلم لم التوبة تجب ما قبلها وورد الثابت من  
 الذنب لمن لا ذنب له وإذا أقيم الحد في الدنيا لم يرقم في الآخرة كما قاله الجليلي لحديث الله أعدل أبي يثني على  
 عبده العقوبة في الآخرة وقد مرت الإشارة إلى ذلك مع زيادته في أوّل باب الجراح

\* (فصل) \* في اجتماع عقوبات في غير قاطع الطريق وهي إما لا تدمي أو تدمي أسأل أولاهما وقد بدأ  
 بالقسم الأول فقال (من لزمه) الجماعة (فصاص) في نفس (وقطع) أطراف آدمي (وحسد قذف)  
 لآخر (وطالبوه) بذلك (جاء) أولا للقذف (ثم قطع) اقصاص الطرف (ثم قتل) لقصاص  
 النفس لأن ذلك أقرب إلى استيفاء الجميع فإن اجتمع مع ذلك تعزير لا تدمي بدني به (ويساقو بقتله بعد  
 قطعها) فلا تجب الماله بينهما لأن النفس مستوفاة (لا قذمه بعد جلده ان غاب مستحق قتله) جزا لانه  
 قد بلك بالمؤاذه وفوت قصاص النفس (وكذا ان حضر وقال بخلوا القلع) وأما بادر بالقتل بعده فاما  
 لا نجعله (في الاصح) لما مر والذي يبادولان التأخير كل لحقه وقد روى بالغريم (ولو أخر مستحق  
 النفس حقه) وطلب الاخران حقهما (جاء) للقذف أولا (فإذا برأ) دفع الرأه ويجوز كسرها  
 من الجلد (قطع) لما عرف ولا يوالى بينهما خوف الهلاك في فوت قصاص النفس فإن قبل كان المصنف في  
 ضئي عن هذا بما ذكره في اذا غاب مستحق القتل أجيب بأنه انما أعاده لضرورة التقسيم (ولو أخر مستحق  
 طرف) حقه وطلب المفسد حقه من قاذفه (جلده) وجب (على مستحق النفس الصبر) بحقه  
 (حتى يستوفي الطرف) سواء تقدم استحقاق النفس أم أخر حذرا من فوائده وإن قال الباقريني الذي  
 نقوله ان مستحق النفس أن يقول لمستحق الطرف امان تستوفي أو تفو أو تأذن لي في التعذيب ويجيبه  
 الحكم على أحد هذه المذكورات فإن أبي ذلك ممكن لما كم مستحق النفس من القتل لأنه ظهر الضرر  
 من مستحق المعارف وليس له عذر يمنعه من ذلك ومستحق القتل طالب حتى يثبته الله بقوله فقد جعلنا  
 لوليها سلطانا (فان بادر) مستحق النفس (فقتل لم مستحق الطرف دية) في تركه بالقول لغوات حمل  
 الاستيفاء واستوفى حقه مستحق النفس (ولو أخر مستحق الجلد) حقه (فالقياس) مما سبق في هذه  
 المسئلة كما قاله الرافعي في الشرح الكبير وسكت عن حكمها في الصغير وعجزهم في الحرور بينيني (صبر  
 الاخرين) حتى يستوفي حقه وان تقدم استحقاقهما لا يفرقنا عليه حقه وان نازع في ذلك الباقريني

بقوله تبع في القياس الرافعي وأبى القياس بالنسبة إلى القطع لأنه يمكن أن يقطع ثم لا يثبت الجلد  
 لأنه يمكن استيفاء وبعد البرء من القطع لاسيما إذا كان الطرف اذنا أو أنف أو نحوهما ثم شرع في القسم  
 الثاني فقال (ولو اجتمع) على شخص (حدود الله تعالى) كان شرب زفي وهو بكر وسرق وارذ (قدم)  
 وجوبا (الانخاف) منها (فالانخاف) سعيها في إقامة الجميع فأخفها حد الشرب فيجعله ثم يجهل حتى  
 يبرأ منه ثم يجلد الزنا ثم يجهل حتى يبرأ ثم يقطع للسرقة ثم يقتل غير مهلة لأن النفس مستوفاة وهل يقدم  
 فذاع السرقة على التغريب قال ابن الرقعة لم أر لأصحابنا تعرضا له ولا وجه عدم تقدمه لأن النفس  
 قد توفت \* (تنبيه) \* قد علم من قوله يقدم الانخاف أنه لو اجتمع مع الحدود نزع رفقها بالمقدم وبه صرح  
 الماوردي ومن قوله فالانخاف ان ضرورة المسئلة إذا تفاوتت الحدود فلو اجتمع قتل ردة ورجم زنا قال  
 القاضي يقدم قتل الردة اذ فيها أشد وقال الماوردي والروايات يبرجهم ويدخل فيه قتل الردة لأن الرجم  
 أكثر نسكلا وهذا أوجه ولو اجتمعا وقتل الطريق قال القاضي قدم وإن جعل حد الإلانة حتى آذى  
 ولو اجتمع قطع سرقه وقطع بخاربة قطعت يده اليمنى أو ما وصل يقطع الرجل معها وجهان أحدهما نعم وقيل  
 أوخر حتى تيرا اليد ثم شرع في القسم الثالث فقال (أو) اجتمع (عقوبات الله تعالى ولا حتى) كان انضمام  
 إلى هذه العقوبات حد قذف (قدم حد قذف على) حد (زنا) كخاص عاينه واختلف في عاقبة قتل لأنه  
 انخاف والاصح كونه حتى آذى وفائدة الخلاف تنافري المسئلة عقبا وهي قوله (والاصح تقديم) أي حد  
 القذف (على حد الشرب) بناء على العلة الثانية في المسئلة السابقة ومقابلته على العلة الأولى (وأن القصاص  
 قتل وقطعا يقدم على الزنا) مبني على العلة الثانية ومقابلته على العلة الأولى ولا يوالي بين حد الشرب وحد  
 القذف بل يجهل لثلاثين لك بالنزاع \* (تنبيه) \* محل الخلاف في تقديم حد الزنا إذا كان الواجب الرجم فإن  
 كان جلدا قدم على القتل قطا أو محملا أضافي تقديم قطع القصاص على حد الزنا إذا كان جلدا فإن كان  
 رجا قدم القطع قطعا \* (خاتمة) \* لو اجتمع قتل قصاص في غير بخاربة وقتل بخاربة تقدم السابق منهما ما يرجع  
 إلا نحو الدية وفي اندراج قطع السرقة في قتل المخاربه ففيها السرقة وقتل في المخاربة وجهان أوجهما  
 كما قال شيخنا نعم ومن زفي مبرأت أو سرق أو شرب كذلك أي جزء من كل جنس حد واحد لأن سبها واحد  
 فتدأملت قال القاضي الحسين وهو مقابل الزينات كلها لثلاثين أو بعضها منه كالمهر في النكاح الفاسد  
 فإنه يقابل كل الوطأت وعلى وجب حدود على عدد الزينات ثم تدأملت أوحد واحد فقط ويجعل الزينات  
 إذا لم يخلها حد كبر كانت زينة واحدة فبه تردد والثاني أقرب كما قاله ابن النقيب وما في فروغ ابن الحداد  
 من أن المرأة إذا ثبت زناها بالعمان زوجين أنه يارتها حدان أنكروه الاحجاب وقالوا انهم أحدان لله تعالى  
 من جنس واحد فتدأملت وان جلد الزنا ثم زفي ثانيا قبل التغريب أو جلد له نجسين ثم زفي ثانيا كفاه فنهما  
 حدان فانه تغريب واحد ودخل في المائة الخمسون الباقية وفي التغريب الثاني التغريب الأول ولو زفي  
 بكرا ثم حصنا قبل أن يجلد فدخل التغريب تحت الرجم لثلاثين فطول المدة مع أن النفس مستوفاة ولأن  
 التغريب صفة فيعنف فيها ما لا يغتفر في غيرها ولا يدخل الجلد في الرجم كرجحه ابن المقرئ لاختلاف  
 العقوبات قبل بدخل لأن ما عقر به جرحا واحدة ولو زفي حتى حصن ثم نقض العهد واسترق ثم زفي ثانيا  
 ففي دخول الحد في الرجم وجهان أحدهما كما قاله البغوي المنع وإن قال الباقي سني الاصح الدخول  
 كالحدسين وبث قطع الطريق بقرار القاطع لا باليمين المردودة كما مر في كتاب السرقة بخلاف ما في  
 الكتاب وبشهادة رجلين لأرجل وامرأتين أو زعيم وأما المال فثبت بذلك وبشرط في الشهادة  
 التفصيل ونعني فاطع الطريق ومن قتله أو أخذ ماله كلسبق في الشهادة على السرقة ولو شهد اثنان من  
 الرقعة على المخارب أغبره ولم يتعرض لانفسه في الشهادة فثبت شهادتهما وأبى على القاضي الحبث عن  
 كونهما من الرقعة أو لا وان بحث لم يأنزهما أن يجيبا فان فالانخاف بوطا وأخذوا ماله أو مال رفقته لم يقبل

حقهما ولا في حق غيرهما للعداوة

\* (كتاب الاثربة) \*

والنعاذير والاثربة جمع شراب بمعنى مشروب والشريب الماوع بالشراب والشراب ينقع الشين وسكون  
الراء الجساسة بشربون الخمر وشربه من كجائر الخمرات بل هي أم الكجائر كما قاله عمر وعثمان رضي الله تعالى  
عنهما والاصل في شرهما قول الله تعالى انما الخمر والميسر الاية وقال تعالى قل انما حرم ربى الفواحش  
ما ظهر منها وما بطن والاثم وهو الخمر عند الاكثرين واستشهد به بقول الشاعر

شربت الاثم حتى خل عقلي \* كذلك الاثم يذهب بالعقول

وتطاردت الاحاديث على شرهما روى أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخمر وشارها  
وساقها وبائعها ومبتاعها وأكل ثمنها وعاصرها ومعتصرها وحاملها أو الخمر له إليه وقال صلى الله عليه وسلم  
من شربها في الدنيا ولم يتب حرها الله عليه في الآخرة وروى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرقى  
الزاني حين يرزى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وانما قد الاجماع على شرهما

ولا التباين في قول من حتى أنه بائعها وكان المسلمون يشربون في أول الاسلام فاختلاف أصحابنا في أن  
ذلك كان استعصابا منهم بحكم الجداية أو بشرع في بائعها على وجهين رجع المساورى الأول والمصنف  
الثاني وكان شرهما في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد وقيل بل كان المباح الشراب لا ما ينتهي إلى  
السكر المزيل للعقل فإنه حرام في كل ذلك حكاه ابن القشيري في تفسيره عن الثعالبي الشافعي قال المصنف في

شرح مسلم وهو باطل لأصله والخمر المسكر من مصير العنب وإن لم يقدف بالزبد واشترط أبو حنيفة  
أن يقدف فيقتل يكون سجما عليه \* (تنبيهه) \* اختلف أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبذة  
حقيقة فقال المازني وجماة بذلك لأن الاشتراك في الامة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة  
وهو جزم عند الاكثرين وظاهر الاحاديث ونسب الراعي إلى الاكثرين أنه لا يقع عليه الاصحابا أما

في التجرىم والحد فهو كالخمر لكن لا يكفر مسخاها بخلاف الخمر لا لاجماع على تحريمها دون تلك وقد اختلف  
العلماء في شرهما ولم يستحسن الامام اطلاق القول بتكفير مسخها الخمر قال وكيف تكفر من خالف  
الاجماع ونحن لا نكفر من يرد أصله وانما بدعه وأول كلام الامام عليه السلام في ما اذا صدق المجعدين على أن تحريم

الخمر ثبت شرعا ثم حله فنه ودلنا شرع حكمه عنه الزاقي ثم قال وهذا ان صح ليحجر في سائر ما حصل الاجماع  
على افتراضه فنه أو تحريمه فأنبئة وأجاب عنه الزنجاني بأن مسخها الخمر لا تكفر لأنه خالف الاجماع  
فقط بل لأنه خالف ما ثبت ضروره فنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنقض عليه هو مثل قول

المصنف (كل شراب أسكر كنبه حرم) هو (قابله) جميع الاثربة من نقيع الخمر والزبد وغيرهما  
لما في الصبيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها صلى الله عليه وسلم قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى  
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام وروى الثعالبي بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وسلم  
قال إنما كم عن قليل ما أسكر كنبه وصحح الترمذي ما أسكر كنبه فلا يدرى حرام وخالف أبو حنيفة في  
القدر الذي لا يسكر من نقيع الخمر والزبد وغيره واستند لاحاديث مع لولة بين الخلفاء وأيضا أحاديث  
التحريم متناوذة فوجب العمل بها وانما حرم القليل (وحيد شاربه) وان كان لا يسكر حراما لمادة  
المسادة كحرم تقبيل الأجنبية وانما حرمها لافاضته إلى الوطء المحرم ولحديث رواه الجماعة من شرب الخمر  
فاجادوه وقيس به شرب النبيذ ولو فرض شخص لا يسكره شرب الخمر حرم شرابه للجساسة لا لالسكر ويجوز  
أيضا كما قاله الدميري وغيره حسم الباب كمن شرب قدرا يؤثر فيه لا يسكر ومن حد ثم شرب المسكر حال  
سكره في الشرب الأول حدثنا \* (تنبيهه) \* المراد بالشارب المتعاطى شربا كان أو غيره سواء فيه  
المنفق على شربه المختل فيه وسواء جامده ومائده وعليه وسواء أتناوله معقد الخمر أم بائعته  
على المذهب اضعف أدلة الاباحية كالمروى وخارج بالشراب البهات قال الدميري كالحشيشة التي تاكلها



الحرام فبش ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن الروابي ان أكلها حرام ولا حد فيها وقال الغزالي في القواعد يجب على أكلها التعزير الزجر دون الحد ولا تعامل بجملة الصلاة وقال ابن تيمية ان الحاشيشة أول ما ظهر في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظام المنكر وشمر من الخمر في بعض الوجوه لانها نورث تشاة ولذة وطربا كالتخمر يصعب الفطام عنها أكثر من الخمر وقد أخطأ القائل فيها حرما من غير عقل ونقل \* وحرام تخمير غير الخمر

وكل ما ينزل العقل من غير الاثرية من تخويج لا حد فيه كالحاشيشة فإنه لا يابذ ولا يطرب ولا يدعو قبله الى كثير بل فيه التعزير ولا يزداد الخمر المعقودة والحشيش المذاب نظرا للاصطفاو بالمسكر غيره ولكن يكره من غير المسكر المذصف وهو ما يعمل من تمر وورطب والخليط وهو ما يعمل من بسر وورطب لان الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير فيظن الشارب انه ليس بمسكر ويكفر بمسكرا بشرط كون شاربه مكافا ما نتما للاحكام مختارا عاليا بان ما شر به مسكر من غير ضرورة ويحترز هذه القيود يؤخذ من قوله (الاصيا ويحجونا) لرفع العلم بينهما لو حرم بالعدم التزامة (ودعيا) لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يمتدده الا الاحكام المتعاقبة بالعباد (ووجرا) أي مصوبا في حلقه قهرا (وكذا مكره على شربه) أي المسكر (على المذهب) الحديث وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ويقابل المذهب طريقتا كقوليهين \* (تنبيهه) \* ظاهر قوله الاصيا وما بعده انه مستثنى من التخمير ووجوب الحد لكن الاصحاب انما يذكرون في الحد وعدمه نعم نعرض للعل بالنسبة الى الاكرام والصحيح الحل وبه حزم الرافعي في الجراح ونص الشافعي في ابو يعلى على ان عليه أن يتقايأ وقبل يجب وقبل بسن والاقل أوجه (ومن جهل كونها) أي الخمر (خرا) فشر بها ظانا كونها شرابا لا يسكر (لم يجد) للعدو ولا يلزمه قضاء الموات الفاتنة مدة السكر كالغص عليه ولو قال السكران بعد الاصحاء كنت مكرها أول أعلم أن الذي شر به مسكرا صدق بيمينه قاله في البحر في كتاب الطلاق (ولو قرب اسلامه فقال جهات تخريمه المجد) لانه قد يخفى عليه ذلك والحدود تدربا بالشبهات قال الاذري وهذا ظاهر في غير من نشأ في بلاد الاسلام أمانا نشأ فيها فلا يخفى عليه تخريم الخمر عند المسلمين فلا يقبل قوله اه وظاهر كلام الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر (أو) قال علمت تخريمها ولكن (جهات الحد) بشر بها (حد) لان من حقه اذا علم التخمير أن يمنع (ويجد بردي خمر) وهو جماعات وتشد بداخره في أسفل وعاء الخمر من جكر لانه منه \* (تنبيهه) \* كلامه قد يروهم ان دردي غيره من المسكران ليس كذلك ولبس مراد بل الظاهر كما قال الاذري انه لا فرق بين الجميع ويحد بالثخين منها اذا أكله (لا) بحد بشر بها فيها استهلك في كافي الروضة وأصلها عن الامام وخزيمه في الرضاع ولا (يخبر بحقيقةها) على الصحيح لان عين الخمر أكلها النار وبقي الخمر نجسا (و) لا (معجون هي فيه) لاستهلاكها ولا ياكل لحم طبخ بها بخلاف مرقها اذا شربه أو غس فيه أو زبد بها فإنه بحد لبقاء عيناها (وكذا حقنة) بها بان أدخلها دبره (وسوط) بفتح السين بان أدخلها أنفه فلا يحد بذلك (في الاصح) لان الحد لا يجر والاحاجة اليه هنا فان النفس لا تدعو اليه والثاني يحد فيها كل يحل الاطعام الا الصائم والثالث وحري عليه الباقين انه يحد في السعوط دون الحقنة لانه قد يطرب به بخلاف الحقنة (ومن غص) يعني معجونة مقترحة بقطه وسكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه أي شرق (بالقمة) مثلا (أساغها) أي أزالها (بخمر) وجوبا كما قاله الامام (ان لم يجد غيرها) ولا حد عليه انفاذا للنفس من الهلاك والاسلامه بذلك قطعية بخلاف الذبوي وهذه رخصة واجبة (والاصح تخريمها) أي تناولها على مكاف (لدواء وعاشي) أما تخريم الدواعي فلا نه صلى الله عليه وسلم لم لمسائل عن الدواي بها قال انه ليس بدواء وليكنه داء والمعنى ان الله تعالى سلب الخمر منافعتها عند ما حرما وبطل



أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى الله إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى  
 أفترى وحد الافتراء ثمانون وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه أتى بشيخ قد شرب الخمر في رمضان  
 فضر به ثمانين ونهاه إلى الشام وقال في شهر رمضان وشيخاً صاحباً قال وأنى على رضى الله تعالى عنه بشيخ  
 سكر في شهر رمضان فضر به ثمانين ثم أحس به من الغد وضربه عشرين ثم قال إنما ضربتك هذه  
 العشرين لجراعتك على الله وافتطارك في شهر رمضان والثاني لا يجوز الزيادة لرجوع على رضى الله  
 تعالى عنه عن ذلك وكان يجادل في خلافته أربعين \* (تنبية) يجري الخلاف في بلوغه في الرقبة أربعين  
 (والزيادة) عامياً في الحسرة وعلى العشرين في غيره (عز بران) لأنهم لو كانت حداً لما جاز تركها  
 (ونيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا بعد جناية متحققة واعتراض الأول بان وضع التعزير انقضى عن  
 الحد فكيف يساويه وأجيب بأنه لجناية قولك من الشارب وهذا استحسن تعبير المصنف بعز بران  
 على تعبير المحرر بعز بران قال الرافعي وأيس هذا الجواب شافياً فإن الجناية لم تحقق حتى يعزروا الجنابان  
 التي تولد من الخمر لا تخصم فتجوز الزيادة على الثمانين وقدمناها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب  
 ثمانين ألفاظ مشهورة بان الكل حدود عليه فقد الشرب بخصوص من بين سائر الحدود بان يتختم بعضه  
 ويتعلق بعضه باجتهاد الامام اهـ والمعتبر أنها عز بران وإنما تجز الزيادة اقتداراً على ما ورد ثم نمرع  
 في بيان ما يثبت به شرب السكر قول (و بعد بانراه) كقوله شربت خمرًا أو شربت بماء شرب منه فيرى  
 فسكر منه (أو شهادة رجلين) بهتان بمنزلة ذلك (لا) بهتان من أجل (لا) بهتان من أجل (لا) بهتان من أجل  
 والاصل براءة الذمة ولا باليمين المردودة لما سرق في قطع السرقة ولا (برج) خمر وسكر وقه) لاحتمال أن يكون  
 شرب غافلاً أو كرها والحديث بالمشبهة ولا يستوفيه التماسي بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يفتى بعلمه  
 في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ملكه (و) لا يشترط في الاقرار والشهادة تفصيل  
 بل (بكتفي) الاملاق (في اقرار) من شخص بأنه شرب خمرًا (و) في (شهادة) بشرب مسكر  
 (شرب) فلان (خمرًا) ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لأن الاصل عدم الاكراه والغالب من حال  
 الشارب بعلمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة عليه (وقبل بشرط) التفصيل بل بان يراد على ما ذكر  
 في كل منهما كقول المقر وانما علم مختار وكقول المدعى (وهو عالم بمختار) لأنه انما يعاقب بالبقين  
 كالثمارة بالزنا واخبره الاذرى وقرق الاول بان الزنا قد يطلق على الملاحة فيه كما في الحديث العينان  
 برزبان بخلاف شكر المسكر \* (تنبيه) \* سكت المصنف هنا عن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو  
 على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه (ولا بعد حال سكره) لان  
 المقصود منه الردع والزجر والتنكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر جواباً كما صرح به ابن الوردي  
 في (م) بجمته ليرتدع فان حذر ذهابها في الاعتداده وجهان أحدهما كما قاله البلغيني والاذرى الاعتداده  
 (وسوط الحدود) أو التعازير (بين قضيب) وهو الفص (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب) بابس  
 بان يكون معتدل الجرم والرطوبة لا لتابع ولم يصرحوا بوجوب هذا ولا بزيادة فضية كلامهم  
 الوجوب كما قاله الزركشي والماترغ من صفة السوط بين كيفية عدد الضرب بقوله (وبفرقة) أى  
 السوط أى الضرب به (على الاعضاء) فلا يجمعه في موضع واحد لما روى البيهقي عن علي رضي الله تعالى  
 عنه أنه قال للجلاد اعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكير والنفرق واجب كل مجتنبه الاذرى لان  
 الضرب على موضع واحد ينالهم بالوالاة وقد يؤدى إلى الهلاك قال ولم أرفعه نصاً لا احتساب ثم استنتج  
 المصنف من الاعضاء قوله (الاقتاتل) وهي مواضع يسرع القتل إليها بالاضرب كقلب وثغرة خمر  
 وفرج فلا يضربه عليها ما سمر من قول علي وآتى الوجه والمذاكير وظاهر كلامهم كما قال الاذرى ان ذلك  
 واجب لان القصد رده لا قتله فلو ضربه على مقتل فمات ففي ضمانه وجهان وفضية كلام الدارمي

ترجع في الضمان (و) (الوجه) فلا يضربه علي وجوب الجرم سلم اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه  
 ولأنه يجمع الناس فيعلم أن رتبته (قبل و) (الرأس) فلا يضربه لشرفه كالوجه والاصح وهو  
 الرأسي لا أكثر من لاول الفرق انه معلوم غالباً فلا يخفى تشويم بالاضرب بخلاف الوجه وروى ابن  
 أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه قال للعلاء ضرب الرأس فان الشيطان في الرأس وكان ينبغي أن  
 يقول وفي قول الرأس فان الله تعالى أيا السليب حكاه عن قص البويطي ورجحه وجرمه الماوردي وابن  
 الصاغ وصاحب التنبية وغيرهم وقال الروياني في الشجرة ضامناً قال بخلافه (تنبيه) لا يجوز  
 للعلاء رفع يده بحيث يبد ويأض ابناه ولا يخففه لخطا شديد بل يتوسل بين يديه و رفع يده فرفع ذراعه  
 لا عنه ولا ياله بالكون الجودرة في الجلد يديه بالاضرب الخفيف (ولا تشديده) أي الشدة بل تترك  
 مطابقة رقبته واذا وضه اعلى موضع ضرب غيره ولا ياتي على وجهه ولا يربط ولا يلعن ولا يلعن ابوه بل  
 يجازي الرجل قائماً والمرأة جالسة (ولا تجرد يديه) الخفيفة التي لا تمنع أن تضرب اما يمنع كالجبهة  
 الخشوة والفرجة فتخرج عنه سرعاناً فصول الحد ويترك على المرأة ما يسترها وتشد عليها اثني عشر دية  
 ذلك منها المرأة أو محرم ويكون بجرم ان تكشف سترها وأما الجلد لان الرجل ان الجلد ليس  
 من شأن النساء والحنث كالرأفة فيبادكر لكن لا يختص بشدة ثيابه المرأة ويحتمل كما قاله شيخنا  
 أمين الحرم ونحوه وان كان المحدث من ذوى الهيا تشرب بجماله الماوردي في الحيلولة والا في المرأة  
 ولا يحد ولا يزوي المسجد لمجرد أبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا حتمال ان يخلو من سراجة  
 تحدث فان فعل اجزاء كالصلاة في أرض مغمورة كداه لاهما وقبضته تحريم ذلك وبه جزم البندقي  
 لكن الذي ذكره في باب القضاء انه لا يجزم بل يكروه ونص عليه في الام نبيه عليه الاستوى وهو الظاهر  
 (و) يوالى الاضرب عليه بحيث يحصل زجر وتكميل) فلا يجوز أن يفرض على الايام والساعات اعدام الايام  
 المقصود في الحد بخلاف ما لو حلف بغيره مائة سوط فانه يبرأ اذا فرغته على الايام والساعات لان مقتضى  
 الايمان الى الاسم وهما التكميل والزجر ولم يحصل ولو جاز للزنا حسم ولاه وفي غده كذلك اجراً (تنبيه)  
 لم يرض به لتفريق الجنازة غيره قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة ألمه وقع كسوط أو وطئ في كل يوم  
 بهذا ليس بحد وان لم يأت به عليه وقع فان لم يخل زمن نزول فيه الام الاول كفي وان تغال لم يكف على  
 الاصح ثم عقب المصنف رحمه الله تعالى الجنايات السبع الموجبة للحد بالعتزير وترجم له بقوله وقال  
 \* (وصل) \* في التعزير وهو اربعة التاديب من التعزير وهو المسع ومنه قوله تعالى ويعزوه أي بدعوا  
 المدعومة ويعزوه ويخالف الحد من ثلاثة أوجه أحدها انه يختلف باختلاف الناس فممن يزوي  
 الهيات أشغب ويستون في الحد والثنى تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستعبد والثالث التاديب  
 مضمون في الاصح خلافاً لابي حنيفة ومالك وشرعاً تاديب على ديب لا حد فيه ولا كفارة كما به على ذلك  
 بقوله (يعزري كل معصية لا حد لها ولا كفارة) سواء أكانت حقاً لله تعالى أم لا دعى وسواء أكانت من  
 مقدمات ما فيه حد ككثرة أجنبية في غير الفرج وسرقة ما لا قطع فيه والسب بما ليس بقذف أم لا كالزور  
 وشهادة زور والاضرب بعبر حق ونشوز المرأة ومع الزوج حقة مع القدرة والاصل فيه قبل الاجماع قوله  
 تعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية فأباح الضرب عند المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وقوله صلى  
 الله عليه وسلم في سرقة الفم إذا كان دون نصاب غرم مثله وجعلت منكالك دواء أبوداود وانسانى بهاء  
 وروى البيهقي ان علياً رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل جلس يافيق ياشيب فقال يعز \* (تنبيه)  
 اقتضى كثر المصنف ثلاثة أمور الامر الاول تعزير ذى المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه  
 مسائل الاولى اذا صدر من ولي لله تعالى صغيرة فانه لا يعزركلها ابن عبد السلام قال وقد جعل أكثر الناس  
 فرعاً وأن الولاية نسقاً بالصغيرة ويشهد لذلك حديث اقبلوا ذوى الهيات فترامهم الا الحدود ودروا

ابوداود قال الامام الشافعي رحمه الله والمراد بذوى الهيات الذين لا يعرفون بالشرف فيل أحدهم الزلة ولم  
يعاقبه بالاولياء لان ذلك لا يطلع عليه فان قيل قد عزز عوررضي الله تعالى عنه غير واحد من مشاهير الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم وهم رؤس الاولياء وسادة الامم ولم ينكروا أحد أجيب بأن ذلك نكروا منهم  
والكلام هنا في أول زلة زلها طبع الثانية اذا قطع شخص أطراف نفسه الثالثة اذا وطئ زوجته أو أمته  
في دبرها فلا يعزّر بأول مرة بل ينهي عن العود فان عاد عزّز نص عليه في المختصر وصرح به البغوي وغيره  
الرابعة الاصل لا يعزّر لحق الفرع كما لا يعبد بقذفه الحامسة اذا رأى من برئى بزوجته وهو محسن فقتله في  
ذلك الحالة فلا تعزّر عليه وان افتات على الامام لاجل الحجة حكام ابن الرفعة عن أبي داود السادسة اذا دخل  
واحد من أهل القرى الى الحى الذى جسد الامام للضعفة ونحوهم فرعى منهم لا تعزّر عليه ولا غرم وان  
كان عليه أو غنا لكن يمنع من الرعى كذا نقله في زيادة الروضة هناك عن القاضي أبي جهم وأثره السابعة  
اذا ارتد ثم أسلم فانه لا يعزّر أول مرة نقل ابن المنذر الاتفاق عليه الثامنة اذا كان السبي بعد ما لا يطعن  
فانه بحرّم عليه ولا يعزّر أول مرة وانما يقال لا تعزّر فان عاد عزّر ذكره الرافعي في آخر الباب الاول من  
الامان التاسعة اذا طلبت المرأة تفقة بطلوع الفجر قال في النهاية الذى أراه أن الزوج ان قدر على اجابها  
فهو حرم ولا يجوز تأخيرها وان كان لا يجلس ولا يוכל به ولكن يعصى بمنع العاشرة اذا عرض أهل البنى  
بسبب الامان لم يعزروا على الاصح في زيادة الروضة الامر الثانى أنه متى كان في المعصية حد كالزنا أو كفارة  
كالقتل بطيب في الاحرام ينتفى التعزير لا يجاب الاول للحد والثانى للكفارة ويستغنى منه مسائل الاولى  
افساد الصائم يومان رمضان بجما ع زوجته أو أمته فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة الثانية المظاهر يجب  
عليه التعزير مع الكفارة الثالثة اذا قتل من لا يقاد به كولد وعبد قال الاسنوى نعم يجب عنه بأن يجاب  
الكفارة نيس للمعصية بل لاعدام النفس بدليل ايجابها بقتل الخطأ فلما بقي النعمد خاليا عن الزاجر  
أوجبنا فيه التعزير الرابعة اليمين الغفوس يجب فيه الكفارة والتعزير كما ذكره في المذهب الحامسة الزيادة  
على الاربعين في شرب المسكر الى الثمانين فعزّز ان على الصحيح كما سبق في كلام المصنف السادسة ما ذكره  
الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى بامه في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف بحرّم  
لزمه العتق والبسطة ويحذف الزنا ويعزّر لقطع رجه وانتهك حرمة الكعبة السابعة ما ذكره الغوري ان  
السارق اذا قطعت يده يعزّر قال في الذخائر ان أراد به تعليق يده في عنقه فحسن أو غيره فمنفرد به وتعلق يده  
في عنقه ضرب من النكال نص عليه وليس من الحد قطع اذ لم يقل بوجوبه أحد الامر الثالث أنه لا يعزّر في  
غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الصبي والمجنون يعزران اذا فعل ما يعزّر عليه البالغ وان لم يكن  
فعلها معصية نص عليه في الصبي وذكره القاضي حسين في المجنون الثانية قال المسوردي في الاحكام  
الاسطانية يمنع الخنثى من يكسب بالهوى ويؤدب عليه الاخذ والمعطى بظاهره تناول الله والهوى المباح ثالثها  
نفي الخنثى نص عليه الشافعي رحمه الله مع أنه ليس بمعصية وانما فعل له صفة عتق المصنف بقوله سابقا  
يعزّر قوله هنا (يجس أو ضرب أو ضلع) وهو الضرب بجميع الكف (أو توبخ) باللسان لان ذلك  
يليد الردع والزجر عن الجرم والمراد بالضرب غير المبرح فان علم ان التأديب لا يحصل الا بالضرب المبرح  
فمن المحققين انه ليس له فعل المبرح ولا غيره قال الرافعي ويشبهه ان يقال بضربه غير مبرح اقامة صورة  
الواجب قال في المهمات وهو ظاهر \* (تنبيه) \* قضية كلامه انه ليس له الجمع بين هذه الامور ولا بين  
فوعين منها وليس مراداً في أصل الروضة ان له الجمع بين الخيس والضرب وقضيته أيضاً أنه لا ينبغي للحنس  
مذقوايس مراداً أيضاً بل شرطه النقص عن سنة كالتص عليه في الام وصرح به معظم اصحاب وقضيته  
أيضاً الحصر في ما ذكره وليس مراداً أيضاً ان من أنواع التعزير التقي كما ذكره في باب حد الزنا ونص  
عليه في الام وقد ثبت في الحديث نفي الخنثى ومنه كشف الرأس والقبام من المجلس والاعراض كما

ذكره الماوردي (ويجهد الامام في جنسه وقدره) لانه غير مقدور شرعا وكل الى اياه يجتهد في سلوك  
الاصح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي فله ان يشهر في الناس من ادى  
اجتهاده اليه ويجوز له حلق رأسه بدون حلقه ويجوز ان يصاب بحيا ولا يمنع من الطعام والشراب ولا من  
الوضوء والصلاة ويصلى ومما يورد اذا ارسل ولا يجاوز ثلاثة ايام فله الماوردي اه وعترض منعه من  
الصلاة متمسكا بالظاهر انه لا يمنع وفيه وارزويد وجهه وجهان قال الماوردي ان الاكثر من على الجواز  
وله اركابه الدابة منسكوا على الامام مراعاة الترتيب والتدرج الثلاثي بالحال في القدر والوزن على الجواز  
في دفع المعاصي فلا يرقى الى مرتبة وهو يرى مادونها كقيامه ونرا كالحكماء الامام عن الاصحاب وان اوههم  
عصاف المصنف بأو المقتضية للتخيير خلافه وقضية كلامه انه لا يستوفيه الا الامام واستثنى منه مسائل  
الاولى للاب والام ضرب الصبر والمجاهدة من سبب الاختلاف واصداحا له ما قال شيخنا ومثلهما  
السلمية وعبارة الدمعري وليس للاب تنزيه البالغ وان كان سفيها على الاصح وتبعه ابن شبيهة الثانية للعلم  
ان يؤدب من يتعلم منه لكن ما ذن الولى كفى الروضة وان قال الاذرى الاجماع المعلى مطرد بذاته من غير ادن  
الثالثة لما زوح ضرب زوجته لثورتها ولما يتلقى من حقوقه عليها لاداية السابقة اول الباب وليس له  
ذلك لحق الله تعالى لانه لا يعلمه وقضيه انه ليس له صيرها على ترك الصلاة وهو كذلك وان ائفى ابن  
البرزى بأنه يجب على الزوج امر زوجته بالصلاة في وقتها ويجب عليه ضربها على ذلك وأما امرها  
بالصلاة فسلم الرابعة للسيد ضرب رقيقه لحق نفسه كفى الزوج بل أولى لان سلطته أقوى وكذلك الله  
تعالى كالم في الرما وتسمى هذه المسائل المثلثة نعترا وقبل انما يسمى ما دنا ضرب الامام ونائبه  
تأديبا لا تعزيرا وعلى هذا الاستثناء (وقيل ان تعاقب) التنزيه (بأذى لم يكف) فيه (تربيع) لتأكد  
حق الادعى والاصح الا كفاء كفى حتى الله تعالى ثم شرع في بيان قدر التعزير بقوله (فان جاد) الامام  
(وجب ان ينقص في جده عشرين) جلدة (و) في (حرم اربعين) جلدة ادنى حدودهما للبر من باغ  
حسدا في غير حد فهو من المعتدين رواه البيهقي وقال المحفوظ ارسائه وكما يجب نقص الحكومة من الدية  
والرضخ عن السهم (وقيل) يجب ان ينقص في تعزير الحر عن (عشرين) جلدة لانهم احد العبد فهو داخل  
في الميع في الحديث المتقدم وقبل لا يراى في تعزيره ما على عشرة أسواط لحديث لا يجاد فوق عشرة أسواط  
الا في حد من حدود الله تعالى واختاره الاذرى والباغينى وقال انه على أصل الشافعى في اتباع الخبر وقال  
صاحب التقرير لو بلغ الساعى لقالبه وأجاب الاول عنه بأنه منسوخ بمحصل العمليته على خلافه من غير  
انكار قال القنوى وحله على الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه أهون من النسخ ما لم ينفق (فائدة) أهل  
يدرا ذاعل أحد منهم ذنبا يقتضى حدا أو غيره أقيم عليه بالاجماع وأما ما ورد في الحديث من أنه معفور لهم  
فقبل معناه معفور لهم في الدار الآخرة وقال الحمايى وغيره المراد الماضى لا المستقبل لانه لو كان  
للمستقبل لكان اطلاقا في الذنوب ولا وجه له وقد حدد النبي صلى الله عليه وسلم نعمان في الحر وعرضى  
الله تعالى عنه قدامه من مغلون به أيضا وكما بادرين وضرب النبي صلى الله عليه وسلم مستطحا الحدو كان  
بدرى (ويستوى في هذا) المذكور (جميع المعاصي) السابقة أى معصية الشرب وغيره (في الاصح)  
فيخلق ما هو من مقدرات الحد ودمعالبس منها الا دلل على النفرة والثاني لا بل يقاس كل معصية  
بما ياسبها مما يوجب الحد (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد فذى (فلا تعزير) للامام في الاصح لانه لازم  
مقدر لا نظر للامام فيه ولانه مضبوط بخلافه والبراء عنه والتأخى له التعزير لانه لا يتجاوز عن حق الله  
تعالى (أو) عفا مستحق (تعزيره) أى الامام التعزير (في الاصح) لحق الله تعالى وان كان لا يعزى  
بدون عفو قبل مطالبته المستحق له لان التعزير أصله يتعاقب بنظر الامام فلم يؤخر فيه اسقاط غيره ولان  
التعزير غير مضبوط لانه يحصل بأنواع شتى من ضرب ومضغ وتوبيخ وجس ونحو ذلك ويحصل بقليل

هذه الامور وكثيرها مستحق فوعايعنا من أنواع النعازير ولا مفسدا او معيبا لاسحق مجيولا  
والابراء من المجهول باطل والثاني المنع لان المسحق قد أسقطه (خاتمة) لادام ترك تعزير الحق الله تعالى  
لا عراضه على الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالغالي في الغنمية ولاوى شدقه في حكمه لازير ولا يجوز  
تركه ان كان لادعى عند طلبه كالفصاص كالجري عليه الحاوى الصفة وبمختمه خلافا لما رجحه ابن  
المقرى من أن له ذلك وبغز من وافق الكفار في أعيادهم ومن بمسك الحية ويدخل النار ومن قال الذي  
باحاج ومن هناء بهيمة ومن سمى زاتجور الصالحين حاجا والسامى بالنميمة لكثرة افسادها بين الناس قال  
بجي بن أبي كثير يفسد التماس في ساعة ما لا يفسده السحر في سنة ولا يجوز لادام العفو عن الحد ولا يجوز  
الشفاعه فيه لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله الشافع والمشفع وفي البيهقي عن أبي عمر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من حالت شفاعة دون حد من حدود الله تعالى فقد ضا الله في حكمه وتس الشفاعه الحسنه الى  
ولا الامور من أصحاب الحقوق ما ليكن في حد أو أمر لا يجوز تركه كالشفاعة الى ناظر بينهم أو وقف في ترك  
بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمه واسند للشفاعة الحسنه بقوله تعالى من يشفع  
شفاعة حسنة الا بة وبما في الصحيحين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب حاجة  
أقبل على جاسائه وقال اشفعوا فزجروا ويقضى الله على اسان نبيه ماشاء

### \* (كتاب الصلح) \*

هو المصالحة الاستعانة والوثوب والصائل القالم (وضمان الولاة) وأدرج المصنف في الباب حكم الختان  
وانلاف البهائم وعقد في الروضة لاتلاف البهائم باباوذ كرحكم الختان في باب ضمان اتلاف الامام  
والاصل في الباب قوله تعالى في من اتدى عليكم ذمنا على الله عز وجل ما اتدى عليكم واقتنحه في المحرر بغير  
البضارى انصرأ حال ظالميا ومناولما والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصه (له) أى المصول عليه (دفع)  
الصائل) مسلما كان أو كافرا عذلا أو مجنونا بالغا أو صغيرا قريبا أو أجنبيا آدميا أو غيره (على) معصوم  
من (نفس أو طرف) أو منفعة (أو بضع أو مال) بخبر من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو  
شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي وصححه وجه الدلالة انه لما جعل شهيدا اذ  
على أن له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال \* (تبيينه) \* في  
معنى البضع من فساد الاسمة ناع بأهله فيمادون الفرج كالفيلة وألقى الروبانى الاخت والبنث بالزوج وشمل  
قوله أو مال الكثير والقليل كدرهم فان قيل كيف يكون المقد في السرفة أكثر وما فيه سوى قناع الطرف  
وقد يؤدى الدفع الى هلاك النفس وهو أعظم والمال فيه قليل أوجب بأن قناع الطرف يحقق فاعترف به  
ذلك بخلاف هلاك النفس وماله نفسه وماله غيره ويستثنى من جواز الدفع عن المال المواصل مكره على  
انلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المسائل أن يبقى وجه بماله كإثاؤل المضطر طعماه كاذ كره الرافى قبل  
الديان واسكل منها دفع المكره وتعبيره بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالكتاب المغنى والسر جين وقضية  
كلام الماردى وغيره الحاقه وهو القاهر وله دفع مسلم عن ذبيو والدعن والدوسيد عن عبده لانهم  
معصومون ولوصال قوم على النفس والبضع والمال قد قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والمال  
والدفع عن البضع على الدفع عن المال والمال الكثير على الحقير ولوصال اثنان على منساو وبين في نفسين أو  
بضعين أو مالين ولم ينسردفعهما معادفع أيهما شاء ولو مال أحدهما على سبب بالواط والاشعر على امرأه بالزنا  
فقطه احتمالا لان بعض المتأخرين أحدهما يسد أبصاحب الزنا لاجتماعه على وجوب الحد فيه والثاني  
بصاحب الواط اذ ليس الى حله سبيل وقال بعضهم يبدأ بأيهما شاء وهو أوجه لعدم الاولوية (فان قتله)  
أى المصول عليه الصائل دفعا (فلا ضمان) بقصاص ولا دية ولا كفارة ولا فيه ولا اتم لانه مأور بدفعه  
وفي الامر بالقتال والضمان منافا حتى لو صال العبد للغصوب أو المستعارة على ما سكه فقتله دفعه لم يبرأ

الغاصب ولا المستعبر ويقتضى من عدم الضمان المضاعف اذا قتله صاحب الملام دفعه اثنان عليه الموقوفة  
الذي يلى في ادب القضاء \* (تنبيه) \* دخل في كلامهم ما لو مات حامل على انسان فدفعها فالتقت جنتهم  
مبتا فلا يصح لا يضمنه وقاسه القاضي على ما اذا تفرس الكفار حال القتال بتسليم وامنعوا المسلمون الى ذلك  
(ولا يجب الدفع عن مال) لارواحهم لانه يجوز اياحه لانه لا يفرق الا بالادب والظاهر ان هذا في الاستعداد  
الامام ونوابه فيجب عليهم الدفع عن اموال رعاياهم وكذلك ان كان ماله وتعلق به حق الغير كرهن وبجارة  
قال العزالي وان كان مال محصور عليه او وقف او مالا ودعوا وجب على من هو يده الدفع عنه اه اما  
ما به روح فيجب الدفع عنه اذا قصد ان لا يقيم الحق على نفسه او يبيع طرفة الروح حتى لو راى اجنبي  
تقتضى ان ياتى به وان نفسه ان لا يفرح بها وجب عليه دفعه الى الاصح في اصل الروضة (و يجب) الدفع  
(عن انفس) لانه لا يسيل الى اباحتهم سواء يبيع احده او غيره ومثل البيع مقدماته ومثل ذلك اذا لم ينفذ على  
نفسه كقوله البغوي والمنولي (وكذا انفس) فتخص بوجوب الدفع عنه اذا (نفسه) كافر ولو لم ينفذ  
ادغير الملام ولم لاحرفه والمعلوم بان حرمة بماله ولان الاستسلام للكافر ذل في الدين ومقتضى هذه  
العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزركشي \* (تنبيه) \* محل منع جواز استسلام المسلم للكافر  
اذا لم يجوز الاسرفان يجوز لم يحرم كماله ياتي ان شاء الله تعالى في المسير (او) دفعه (بهيبة) لانهم يذبح  
لاستبانه الا دعى ولا وجه لادانته لزم لها وان اظهر ان عضوه ومنفعة كفه (لا) ان دفعه (مسلم) ولو جئنا  
ومراعاة او امكن دفعه بغير قتله فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يجوز الاستسلام له بل يسن كما افهمنا  
كلام الروضة فتلهم ان يمداد كن خبرا بنى آدم يعني قابيل وهابيل ولحم عثمان رضي الله تعالى عنه عيده  
وكانوا اربعة مائة يوم الدار وقال من اتقى سلاحه فهو حرم واشهر ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم  
يذكر عليه احد والثاني يجب لقوله تعالى ولا تفلوا بايديكم الى النها كونه يجب عليه امانة نفسه با كل  
ما يجده واجاب الاذل بان في القتل شهادة بخلاف ترك الاكل \* (تنبيه) \* محل ذلك في الحق والدم كقوله  
القاضي الحسين والامام والعزالي والباقي ليجزى المهدر كالزاني المصن وتارك الصلاة ومن شتم قتله في  
دفع الطريق فان حكمهم حكم الكافر كما صرح به في الترغيب قال الاذري في ظاهر الدفع عن العضو عند  
ظن السلامة لانه ليس هناك شهادة وكذلك يجب عن النفس اذا امكن عند غلبة القتل بأنه يحصل بقتله مفسد  
في الحریم والاطفال اه وهو بحث حسن (والدفع عن) نفس (غيره) اذا كان آدميا متملوا لورثته  
(كهو عن نفسه) فيجب حيث يجب ويتقضى حيث يقتضى الا يزيد حق غيره على حق نفسه وقد اكرر  
المصنف في المتن من جر ضمير الغائب بالكاف وهو قبل \* (تنبيه) \* محل الوجوب اذا أمن الهلاك  
كما صرح به في اصل الروضة الا لا يلزمه ان يجعل روحه بدلا عن روح غيره وقول البلقي نعم ان كان في  
قتال الحربين أو المرتدين فلا يسلط الوجوب بالخوف ظاهر اذا كان في الصف وكانوا عليه  
فأقل والا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن نفسه عند الخوف على نفسه بل السيد في ذلك كالا جنبي حكمه  
الراعي عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزركشي أنه لا يلزم الابس الدفع عن أبيه أيضا قال ولم يشروا  
له أى لوضوحه اما لو مال شخص على غير محترم حربى فلا يجب على المسلم دفعه عنه وان وجب الدفع  
عن نفسه لعدم احترامه (وقبل يجب) الدفع عن غيره (قطعا) لانه لا يشار بحق نفسه دون غيره  
و به جزم البغوي وغيره وفي مسند أحمد من أذل عند مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله على  
و رأس الخلائق يوم القيامة \* (تنبيه) \* محل الخلاف بالخصية الى الاستعداد اما الامام وغيره من الولاة  
فيجب ذلك عليهم قطعا وفضية الوجوب أو الجواز عدم الضمان وهو الظاهر وان قال الشيخ أبو حامد من  
قتل غيره دفعه عن ماله غيره كان عليه الضمان وماله أيضا اذا كان الموصول عليه غير نبي أما هو فيجب الدفع  
عنه قطعا كما قاله الفوراني قال الامام ولا يختص بخلاف بالاصائل بل من أقدم على محرم من غير بشر



أوغیره فلبعض الاتحاد منعه ولو أتى على النفس كما قال الرافي انه الموجود في كذب المذهب حتى قالوا لو ظهر  
في بيت خمر بشر أو طنبور بضرب أو نحوهما فله المجرم على منعه عليه لازالة شبهة عن المنكر وان لم  
ينتهوا فله فذلالمهم وان أتى على النفس وهو مثلب على ذلك والغزالي ومن تبعه عسير وانهما بالوجوب  
ولا ينافيه تغيير الاصحاب بالجواز اذ ليس مرادهم انه ضيق فيه بل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك  
وهو صادق بالوجوب وقضية كلام المصنف انه لا يجب الدفع عن مال الغير لكن قال الغزالي مهما فذر على  
سحق مال غيره من الضايغ من غير أن يناله تعب في بدنه أو خسران في ماله أو نقصان في جاهه وجب عليه  
وهو أقل درجات حقوق المسلم وهو أولى بالايجاب من رد السلام ولا خلاف أن مال الانسان اذا كان يضيق  
بظالم ظالم وكان عنده شهادة وجب عليه اذا ذهابه يعضى بتركها (ولو سقطت جرة) مثلا وهى يفتح  
الجيم انهم من نغار على انسان (ولم تدفع عنه الابكسرها) جازله بل صرح البغوى بوجوبه صيانة لروحه  
ولا ينافي ذلك الجواز كما مر واذا كسرها (ضمنها في الاصح) اذ لا قصد لها ولا اختيار حتى يحال عليها  
فصار كالمضطر الى طعام غير ديا كما وضعه والثاني لانه دافع للضرر عن نفسه وصحة الملقين تنزيلا لها  
منزلة البهية الصائبة وفرف الاول بان البهية لها نوع اختيار \* (تنبيه) \* محل الخلاف أن تكون  
موضوعة بمحل غير عدوان فان كانت موضوعة بمحل عدوان كان وضعت بروشن أو على معنيل لكنها  
ماتة أو على حالة بغلب فها سقطها لم يضمنها قطعاً قاله الزركشي لكن لو أبدل قوله عدوان بضمين به كان  
أولاً ويضمن بهيمة لم يمكن جاتنا وصوله الى طعامه الا بقتلها وقتلها لانها لم تقصده وقتله لها الدفع  
الهلاك عن نفسه بالجوع فكان ككل المضطر طعام غيره فله بموجب للضمان فان قيل يمكن أن يجعل  
الاصح هنا في الضمان كالوعم انفراد المسالك فوطئها المحرم وقتل بعضها فانه لا ضمان عليه أجيب بان  
الحق ثم لله تعالى وهذا لا يسمى ثمين كيفية دفع الصائل بقوله (ويدفع الصائل بالاخف) فلا خلاف ان  
أمكن والمتمتع غلبة الظن (فان أمكن) دفعه (بكلام واستغاثه) بغين معجمة وثلاثة بالناس (حرم  
الضرب) أى الدفع به (أو) أمكن دفعه (بضرب بيد حرم سوط أو) أمكن دفعه (بسوط حرم عصا  
أو) أمكن دفعه (بقطع عضو حرم قتل) لان ذلك جور للضرورة ولا ضرورة في الانتقل مع امكان  
تخصيل المقصود بالاسهل ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينه وبينه  
أو خندق لم يضربه كما صرح به في الروضة وقاعدة الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان  
الاكتفاء بمبادونها ضمن وبسبب من مراعاة الترتيب مسائل الاولى لو اتهم القتل بينهما واشتد  
الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة الثانية ما يتأتى في النظر الى الحرم  
انه يرمى بالخصاة قبل الانذار على خلاف فيه يأتي الثالثة لو كان الصائل يندفع بالسوط والعصا والمصول  
عليه لا يجرد الا السيف فالصحيح انه لا يضرب به لانه لا يمكنه الدفع الابى وليس بمقصر في ترك استصحاب  
السوط ونحوه الرابعة اذار آه يوجب في اجنبية فله أن يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع  
لا يستدرك بالاناعة كذا قاله الماوردى والروايات وهو مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها اذا وجد  
وجلا بى بامر أنه أو غيرها لزمه منعه ودفعه فان هلك في الدفع فلا تى عليه وان اندفع بضرب ونحوه ثم قتله  
لزمه الفصاص ان لم يكن الزانى محصنا فان كان فلا قصاص على الصبي وقد سبق في الجنايات اه فهذا  
دليل على اشتراط الترتيب (فان أمكن) المصول عليه (هرب) أو التجاء لحسن أو جاعة (فالذهب  
وجوبه ونحوه قتال) لانه أمور يتخلص نفسه بالاهون فالاهون وما ذكر أسهل من غيره فلا يعدل  
الى الاشد والثاني لا يجب لان اقامته في ذلك الموضع جائز فلا يكاف الانصراف والطريق الثاني ان ينفق  
التجاء بهرب وجب والا فلا جلا للنصين المختلفين على هذين الجانبين \* (تنبيه) \* قضية الماتى انه لو قاتل مع  
امكان الهرب لزمه الفصاص وقضية كلام البغوى المتبع فانه قال لزمه الدية اه والاوّل أو جعله ماسر

الغائب ولا المستعبر يستثنى من عدم الضمان المختار اذا قلنا صاحب الغنم دفن ما كان عليه التوديع  
الذي يلبى في ادب القضاء (تنبيه) \* مثل في كراهة هم مالومالت حامل على انسان ذرفها في الغنم  
ميتا فلا يصح لأخيه وقوله القاضي على ما اذا تقرر الكفار حال القتال بمسلم واضطر المسلمون الى قتال  
(ولا يجب الدفع عن مال) لا روح فيه لانه يجوز اباحة له ان يقول لا ادعى والتظاهر ان هذا في الاسلحة  
الامام ونوابه فيجب عليهم الدفع عن أموال وعاباها وكذا ان كان ماله وتعلق به حتى الفسركره ولو لم  
قال الغزالي وان كان مال مجرور عليه او وقف او مالا ودوا وجب على من هو عليه الدفع عنه اه اما  
ما به روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اطلاقه فلم يخش على نفسه او بضع حرمة الروح حتى لو رأى اجنبى  
شخصا ياتى به وان ظن ان لا يفسد ما وجب عليه دفعه على الأصح أصل الروضة (و يجب) الدفع  
(عن اشخ) لانه لا يسيل الى اباحته وسواء بضع أدله أو غيره ومثل البضع مقدماته ومثل ذلك اذا لم يخف على  
نفسه كما قاله البغوى والمثولى (وكذا نفس) الشخص يجب الدفع عنه اذا (نفسها كافر) ولو لم يصوم  
ادخيره المصوم لحرمة له والمصوم بمثل حرمة بصلاته ولان الاسلام للكافر ذل في الدين وفيه معنى هذه  
العله جواز استسلام الكافر للكافر ويحتمل لزكشى (تنبيه) محل منع جواز استسلام المسلم للكافر  
اذا لم يجوز الاسر من جوارم يحرم كسبه أى ان شاء الله تعالى في السير (أو) قدوها (مهمة) لان المذبح  
لا ينبغي الا دعى ولا وجه الاسلام لها وظاهر أن عضوه ومنفعة كفه (لا) ان قدوها (مسلم) ولو لم يجر  
ومراعاة أو أمكن دونه بغير قتله فلا يجب دفعه (في الظهور) بل يجوز الاستسلام له بل بسن كما تقدم  
كلام الروضة نظير أبي داود كن شيرا بنى آدم بينى قاييل وهابيل وابع عثمان رضى الله تعالى عنه عبيد  
وكانوا أربع مائة يوم الدار وقال من أتى صلاحه فهو حروا وشتر ذلك في العبد رضى الله تعالى عنه ولم  
يذكر عليه أحد والثاني يجب لقوله تعالى ولا تعلقوا بأيديكم الى التهلكة ولا يجب عليه اصابة نفسه بأى  
ما يجده واجاب الاول بأن فى العتلى شهادة بخلاف تركه الا كل (تنبيه) \* محل ذلك في المقتون التمس كبقية  
القاضي الحسين والامام والغزالي والباقيين ليخرج المهدر كالزاني المحسن وناركة الصلوات من تختم قتله في  
قمة الطريق فان سكرهم سكر الكافر كما صرح به في الترغيب قال الاذرى وبناه والدفع عن العضو عند  
ظن السلامة لانه ليس هناك ما يوجب عن النفس اذا أمكن عند غلبة القن بأنه يحصل بقتله مفاد  
في الحریم والأطفال اه وهو بحث حسن (والدفع عن) نفس (غيره) اذا كان آدميا ثم ما ولي ردفما  
(كهر عن نفسه) فيجب حيث يجب وينتفى حيث ينتفى اذا لم يرد حق غيره على حق نفسه وقد أكثر  
المصنف في المتن من جر ضمير الغائب بالكاف وهو قليل (تنبيه) \* محل الوجوب اذا أمن المهلك  
كما صرح به في أصل الروضة اذا لم ير أنه يجعل روحه بدلا عن روح غيره وقول الباقيين نعم ان كان في  
قتال الحربين أو المرتدين فلا بد من الوجوب بالعرف ظاهر اذا كان في الصف وكانوا مسلمين  
فأقول والا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على نفسه بل السيد في ذلك كالاجنبى حكم  
الرابع عن الامام وبنوخذ منه كما قال الزركشى أنه لا يلزم الابى الدفع عن أبيه أيضا قال ولم يشرعوا  
له أى لوضوحه أموالا لصال شخص على غير محترم حربى ولا يجب على المسلم دونه عنه وان وجب الدفع  
عن نفسه لعدم احترامه (وقيل يجب) الدفع عن غيره (قطعا) لانه لا ينافى حتى نفسه دون غيره  
و به جزم البغوى وغيره وفي مسند أحمد من أذل عند مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أدله الله على  
رؤس الخلائق يوم القيامة (تنبيه) \* محل الخلاف باقية الى الاساد أما الامام وغيره من الولاة  
فيجب ذلك عليهم قطعا وقضية الوجوب أو الجواز عدم الضمان وهو التظاهر وان قال الشيخ أبو حامد  
قتل غيره دفعان مال غيره كان عليه الضمان ومحل أيضا اذا كان المولى عليه غير نبي أمه أو فيجب الدفع  
عنه قطعا كما قاله الغزالي قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم من غير محرم

أو غير فلبعض الأحاد منه ولو أنى على النفس كما قال الرازي أنه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا ظهر  
 في بيت نجر يشرب أو طنبور يضرب أو نحوهما فله المحذور على معطاه لا زالت نهيا عن المنكر وإن لم  
 ينهوا فله فلا هم وإن أنى على النفس وهو متاب على ذلك والغزالي ومن تبعه عسر وهذا بالوجوب  
 ولا ينافية تعبير الأصحاب بالجواز إذا بس مرادهم أنه شريفه بل أنه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك  
 وهو صادق بالوجوب وقضية كلام المصنف أنه لا يجب الدفع عن مال الغير لكن قال الغزالي مهمه قدر على  
 حفظ مال غيره من الضياع من غير أن يناله تعب في بدنه أو خسار في ماله أو نقصان في جاهه وجب عليه  
 وهو أقل درجات حقوق المسلم وهو أولى بالإيجاب من رد السلام ولا خلاف أن مال الإنسان إذا كان بضيق  
 بظلم ظالم وكان عنده شاهد وجب عليه أدائها ويصحب تركها (ولو سقطت جزء) مثلاً وهي يفتح  
 الجيب لأنه من نحر على إنسان (ولم تدفع عنه الأيكسرها) جازله بل صرح البغوي بوجوبه سبحانه لوجه  
 ولا ينفي ذلك الجواز كماله وإذا كسرهما (ضمنه في الأصح) إذا قصد إهلاكه واختيار حتى يحال عليها  
 فصار كالمضار إلى طعام غيره بأكله ويضمنه والثاني لآلته دافع للضرر عن نفسه وصححه البلقيني تنزيلاً لها  
 منزلة البهية الصائلة وقرى الأول بأن البهية لها نوع اختيار \* (تبيينه) \* محل الخلاف أن تكون  
 موضوعة بمحل غير عدوان فإن كانت موضوعة بمحل عدوان كان وضعت برؤس أو على معتدل لكنها  
 مائلة أو على حالة يغلب فيها سقوطها لم يضمنها فإما قاله الزركشي لكن لو أبدل قوله عدوان بضمن به كان  
 أولى وضمن بهية لم يمكن جائعاً وصوله إلى طعامه إلا بقائها وقتلها لأنها لم تقصد وقته إهلاكها  
 الهلاك عن نفسه بالجوع فكان ككل المضار طعام غيره فإنه موجب للضمنان فإن قيل يمكن أن يجعل  
 الأصح هنا في الضمان كالوعود أخبار المسالك فوطئ الحرم وقتل بهضها فإنه لا ضمان عليه أوجب بأن  
 الحق ثم لله تعالى وهنا لا تدعى ثم بين كيفية دفع الصائل بقوله (ويدفع الصائل بالانخف) فالانخف أن  
 أمكن والمعتبر غابة الظن (فإن أمكن) دفعه (بكلام واستغناء) بعين معجزة ومثلاً بالناس (حرم  
 الضرب) أي الدفع به (أو) أمكن دفعه (بضرب يدهم سوطاً أو) أمكن دفعه (بسوط حرم عصا  
 أو) أمكن دفعه (بقطع عضو حرم قتل) لأن ذلك جواز للضرورة ولا ضرورة في الانخف مع إمكان  
 تحصيل المقصود بالأسهل ولأن دفع شوك أو نفع في ماء أو نار أو أنه كسرت وجهه أو حال بينهما ما جسد  
 أو خندق لم يضرب به كالحصاة في الروضة وقائمة الترتيب المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان  
 الاكتفاء بمادونهما ضمن وبسنتي من مراعاة الترتيب مسائل الأولى لو التحم القتال بينهما واشتد  
 الأمر عن الضبط سخط مراعاة الترتيب كما ذكره الإمام في قتال البغاة الثانية ما سألني في النظر إلى الحرم  
 أنه يرعى بالخصاصة قبل الانذار على خلاف فيه بأن الثاني لو كان الصائل يدفع بالسوط والعصا والمصول  
 عليه لا يجسد إلا السيف فالصحيح أن له الضرب به لأنه لا يمكنه الدفع إلا به وليس بمقتصر في ترك استحباب  
 السوط ونحوه الرابعة إذا رآه يولج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن دفع بدونه فإنه في كل لحظة مواقع  
 لا يستدرك بالانذار كذا قاله الماوردي والروائي وهو مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد  
 رجلاً زنى بامرأته أو غيرها لزمه منعه ودفعه فإن هلك في الدفع فلا شيء عليه وإن دفع بضرب ونحوه ثم قتله  
 لزمه القصاص إن لم يكن الرائي بمحضه فإن كان فلا قصاص على الصحيح وقد سبق في الجذبات اه فهذا  
 دليل على اشتراط الترتيب (فإن أمكن) المصول عليه (هروب) أو التجماع لحسن أو جماعة (فالماذهب  
 وجوبه ونحوه قتال) لأنه أمور يختص نفسه بالهون فلاهون وما ذكر أسهل من غيره فلا يعدل  
 إلى الأشد والثاني لا يجب لأن إقامته في ذلك الموضع جائز فلا يكاف الانصراف والطريق الثاني أن تبقي  
 النجاة بهرب وجب والأفلاجل للذين المتخالفين على هذين الحالين \* (تبيينه) \* قضية المثنى أنه لو قاتل مع  
 إمكان الهرب لزمه القصاص وقضية كلام البغوي المنع فإنه قال تلزمه الدية اه والأول أوجه لما مر

وقضية إطلاق المتن وجوب الهرب انه لا فرق بين أن يكون المقصود نفسه أو ماله أو نفسه وتعميل الرافعي  
بمقتضى تخصيصه بالدفع عن نفسه وهو الظاهر كما قاله الزركشي فلا يلزمه الهرب ويدفع ماله إذا كان الصالح  
عليه لأجل ماله ولم يمكنه الهرب وأما إذا كان المقصود البضع فقضية البناء على وجوب الدفع انه لا يلزمه  
الهرب بل يثبت أن أمن على نفسه (ولو عشت يده) أو غيرها (خاصة بالأسهل من ذلك الحية) أي  
رفع أحدهما عن الأخرى بلا جرح (وضرب) أي أو ضرب (شديقه) بكسر الميم جمع وهم باباها  
الغم (فان عجز) عن الأسهل (فلسه احدثت) يتون أي سقطت (أسنانه فهدرت) لما في الصريحين  
أن رجلا عض يدرجل فترع يدهم فيه فوقعت ثيابه فاختصمها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
بهض أحدكم أخاه كما بعض الفعل لاديه لك ولأن النفس لا تنضم بالدفع فلا يجزأه أولى رسوله أكان  
العض ظاهرا أم خائفا لأن العض لا يباح بحال قال ابن أبي عمير لو لا أن لا يمكن التخلص إلا به فهو حرق  
له فله عنه الأذرى وقال انه صحيح وهو ظاهر \* (تتبيه) \* انقضى كلام المصنف أمرين الأول الضمير  
بين فلن اللعي والضرب وليس مرادا بل الفلك مقدم على الضرب كما علم بحماره لأنه أسهل والثاني الجهر  
فيما ذكره وليس مرادا أيضا فالصحيح في أصل الرخصة انه إذا لم يمكنه التخلص إلا بضع يملئه أرفق به منه  
أو عسر خصيه جاز وقضية كلام الشيخين مراعاة الترتيب فلو عدل عن الأخذ مع مكانه ضمن وهو قضية  
كلام الجمهور وقال الأذرى وإطلاق كثير من يظن انه لو سل يده ابتداء فندرت أسنانه كانت مبرورة وهو  
ظاهر الحديث اه ولا يجب قبل ذلك الإنذار بالقول كما جزمه الساردي وغيره فان اختلافنا في إمكان  
التخلص بدون ما دفع به صدق الدافع بيمينه جزمه في البحر قال الزركشي تبعنا للأذرى ولكن الحكم  
كذلك في المسائل \* (فائدة) \* العض بشاد مجعمة إذا كان يجارحه ويقتله مجعمة إذا كان يفسدها ونحو  
عقلت الحرب وعفا الزمان قالت عتبة أم حاتم المطايع

لعمري لقد دعا عفا في الدهر عنة \* فبالت أن لا أسنع الدهر جائئا

وقولا هذا اللثم اليوم اعفني \* فان أنت لم تفعل بعض الأصابع

(رس نظار) يضم أوله (الحرمه) يضم أوله ورفع ثابته المهملين وبهاء الضمير الراجع لمن والمراد بمن  
الزوجات والاماء والحارم (في داره) المخصصة بذلك أو غيره (من كوة) أي طاقه ومرفق في الصلح انه باق  
الكاف وحكمه (أو ثقب) بثقب الثلاثة أوله أي خرق في الدار وقوله (عدا) قیدی النظر (فرماه) أي  
رمى صاحب الدار من نظار إلى حرمه حال نظره (بخفض) نقصداً عن مثله (كساة فاعماه أو) إلى يمينه (بل  
أصاب قرب عينه فجرحه) فمرى الجرح (فما هدر) نظرا الصريحين لو اطع أحد في بيتك ولم تأذن  
له فخذونه بحصاة وفقات عينه ما كان عليك جناح وفي رواية صححه ابن حبان والبيهقي فلا فود ولاديه  
والعنى فيه المنع من النظر وسواء أكانت حرمه مستورة أو في منظر أم لا لعموم الانخبار ولا يبريد سترها  
عن العين وان كانت مستورة \* (تتبيه) \* مثل قوله ومن نظرا الرجل والمرأة عند نظرها ما لا يجوز  
واختفى والمرأى وهو كذلك فان قيل المراهق غير مكاف ولا يستوفى منه الحدرد فكيف يجوز رميه  
أجيب بأن الرمي ليس للتكليف بل لدفع هدة النظر فإذا افرق بين المكاف وغيره ممن يحصل به  
المعدة وخرج بقوله نظر الاعى ومن استرق السمع فلا يجوز رميه ما إذا ليس السمع كالبصر في الإطلاع  
على العورات وبقوله حرمه ما إذا كان فيه المالك وحده فان فيه تفصيلا وهو أن كان مكشوف العورة فله  
الرمي والا فلا في الأصح وان اختار الأذرى الرمي معالقا لعموم الحديث البار وما إذا كان فيها حنق  
مشكل مستور العورة فانه لا يرميه كما قال البيهقي انه الأقرب وقال الزركشي ينبغي تخرجه على جواز النار  
إليه وهذا الوجه والضمير في قوله في داره راجع إلى له الحرم أما الناظر فلا فرق بين أن يكون الموضع الذي  
يباح منه ملكه أو شارعا أو غيره لانه لا يباح له الإطلاع وبقوله من كوة أو ثقب ما إذا انظر من الباب المفتوح

فلا يرميه لغيره صاحب الدار بفحوه ولا يدين تقييد الكوة بالصغيرة أما الكبيرة فكل باب المفتوح وفي  
منها الشباك الواسع العين لتعبر صاحب الدار الآن ينذره فيرميه كما مر حبه الخاوي الصغير وغيره  
ويؤخذ من التعليل أنه لو كان الفاضح للباب والنظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر  
وحكم النظر من سطح نفسه والمؤذن من المنارة كالكتابة على الاصح اذ لا نظر بها من صاحب الدار وبقوله  
عدا ما اذ لم يقصد الاطلاع كأن كان مجنوناً أو كان مخطئاً أو وقع نظره اتفاقاً فإنه لا يرميه اذ علم بذلك صاحب  
الدار فان رماه وادعى المرمى عدم القصد فلا شيء على الرامي لان الاطلاع حصل والقصد باطن قال الرافعي  
وهذا ذهب الى جواز الرمي من غير تحقق القصد وفي كلام الامام ما يدل على المنع وهو حسن اهـ وظاهر  
كما قال شيخنا أن ما ذكر ليس ذهباً لذلك اذ لا يمنع ذلك ان تحقق الامر بقرائن يعرف بها الرامي قصد الناظر  
ولا يجوز رمي من انصرف عن النظر كالصائل اذ ارجع عن صياله وبقوله تخفيفاً لتقليل كالحجر الكبير  
والنشاب ويضمن ان رمي بذلك بالقصاص أو الدية نعم لم يجد غير ذلك جاز كتنظيره في الصيال فيما اذا  
أمكنه الدفع بالعصا ولم يجد الا السيف كما نبه عليه الزركشي ولولم يمكن رمي عينه أو لم يندفع برميها بالتخفيف  
استغاث عليه فان لم يكن في محل غوث استحب أن ينشده بالله تعالى ثم لضربه بالسلاح وما رده وبسبب  
من اطلاعتهم الناظر ورثان الاولى ما لو كان أحد أصوله الذين لا قصاص عليهم ولا حد قدف فلا يجوز  
رميه كما قاله الماوردي والرواية لانه نوع حسد فان رماه وفقاه ضمن الثانية ما اذا كان الناظر مباحاً  
نظرة ونحوها بشرطه كما قاله الباقي وغيره واستأجر الدار رمي المسالك وهل يجوز للمستعير رمي المغير  
وجهان في أصل الرخصة بلان جميع وقال الاذرى وغيره الاقوى الجواز ولو كان في داره موصوبة أو مسجداً أو  
شارع مكشوف العودة أو هو وأهله فلا يجوز رميه لان الموضوع لا يختص به وانحصرت في العمراء كالبنايات  
في البنيان وانما يجوز رمي الناظر (بشرط عدم محرم وزوجة الناظر) فان كان له شيء من ذلك حرم  
رميه لان له في النظر شبهة كالاية قطع بسرقة المال المشتركة \* (تنبيه) \* الواو في عبارته بمعنى أو فان  
أحدهما كاف ومثل الزوجة الامه ويرد على طرده ما لو كان له هناك منع فانه لا يجوز رميه كما حرمه في  
الشرح والرخصة وعلى عكسه ما لو كان له هناك محرم ولكن متجدة فانه يجوز رميه اذ ليس له الناظر الى ما بين  
سرتهم ما ذكره كنه اسم اشار لا اعتبار شرطين آخرين على مرجوح أحدهما ما تضمنه قوله (فيلو) (بشرط  
عدم استئجار الحرم) فان كن مستترات بالنياب أو في منعها لا يراهن الناظر لم يجوز رميه لعدم اطلاعه  
عليه والاصح عدم اشتراط ذلك لعدم الاختيار وحسم المادة الناظر فقدير يسترحمه عن الناس وان  
كن مستترات والشرط الثاني ما تضمنه قوله (فيلو) بشرط (انذار) بحجة (قبل رميه) على قياس  
الدفع بالاهون فالاهون والاصح عدم اشتراطه للحديث المار اذ لم يذكر فيه الانذار قال الامام ومجال  
التردد في الكلام الذي هو موعظة وتنجيل قذيفه وقذ لا يشهد فأما ما يوثق بكونه دافعاً من نحو ياف  
وزعة مريجة فلا يجوز أن يكون في وجوب البدعة خلاف قال الرافعي وهذا حسن اهـ وهو ظاهر  
فان قيل فصيح عدم وجوب الانذار بخلاف لما ذكره من أنه لو دخل شخص داره أو حديقته بغير  
إذنه فإن له دفعه وان أتى الدفع على نفسه لم يضمنه لكن لا يجوز قبل انذاره على الاصح قال الرافعي كسائر  
أنواع الدفع أجيب بان رمي المتطالع منصوص عليه كقطع اليد في السرقة ودفع الداخل بتهديفه فلزم  
سلوك ما يمكن وبهذا يطرق بين ما ذكره وما في تخليص اليد من عاضها من حيث أنه صلى الله عليه  
وسلم لما أهدر ثنية العاض بنزع المعضوض يده من فيه لم يفصل بين وجود الانذار وعدمه ولو قتل شخص  
آخر في داره وقال انما قتلتك دفعاً عن نفسي أو ما كان وأنت كذا والولي فعليه البينة بأنه قتله ودفعاً لا يكتفي قولها  
دخل داره شاهر السلاح ولا يكتفي قولها دخل بسلاح من غير مهر الا ان كان معروفاً بالفساد أو بينه  
وبين القتل عداوة فيكتفي بذلك للقرينة كما قاله الزركشي ولا يتعين صرب رجله وان كان الدخول بهما

لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعبد فيه عضو بعينه ولو استند المانع وخرج فله أن يتبعه ويقاومه الى أن  
 يمارجه ولا يجوز دخول بيت شخص الابادة ماله كان أو مستأجرا أو مستعيرا فان كان أجنبيا أو  
 ذريعا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وان كان محرما فان كان ساكنا فمع  
 صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه أن يشعره بدخوله بفتح أو شدة وطء أو نحو ذلك ليستتر  
 العربان فان لم يكن ساكنا فان كان الباب مغلقا يتصل الاستئذان وان كان مفتوحا وجهان والاوجه  
 الاستئذان (فروع) لو مال عبد ومغصوب أو مستعارة على المالك فقتله دفعا لم يبرأ كل من الغاصب  
 والمستعير من الضمان اذا أثر بقتله دفعا ولو قطع يد سائل دفعا وولى يتبعه فقتله قتل به لانه حين ولى عنه  
 لم يكن له أن يقتله ولا يثني له في اليد لان النفس لا تقص بتقص البدن ولهذا لو قتل من له يدان من ليس  
 له اليد قتل به ولا يثني عليه ولو أمكه الهرب من غل سائل عليه ولم يهرب فقتله دفعا ضمن بناء على  
 وجوب الهرب عليه اذا مال عليه انسان وفي كل علم الفعل الاصل الذي تلف بالدفع ان أصيب  
 مذبحه وجهان وجه منع الحل انه لم يمتد الذبح والاكل والراح كما قال الزركشي الحل كجاء عليه كلام  
 الراعي في الصيد والذبائح (ولو عزز ولى) محجوره (ووال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما  
 يتماق به من نشوز وغيره (ومعلم) صغيرا تعلم منه ولو باذن وليه (فضمون تعزيرهم) فاذا حصل  
 به هلاك فان كان بضرب يقتل غالبا فالقصاص على غير الاصل والا فدية تنسبه العتد على العاقلة لانه  
 مشروط بسلامة العاقلة اذا المقصود التأديب لا الهلاك فاذا حصل به هلاك تبين أنه جاوز الحد المشروع فان  
 قيل لو ضرب الدابة المستأجرة أو الراتض لزمه الرضاة الضرب المعتاد فهلكت فانه لا ضمان فهو لا كان  
 هنا كذلك أجيب بان الدابة لا يستغنى عن ضربها وتذبذبته عن ضرب الاتحى بالقول والزجر  
 فضمنه (تنبيه) \* دخل في تعبيره مالا مدخله في الهلاك كدويج غير الحامسل والحيس والنثي  
 والصفعة الخليفة لذكره قبل ذلك ان التعزير يكون بالحبس والصلع والتوبيخ ثم أطلق التعزير  
 هنا مع أن هذا ليس بمضنون قطعا واقتصار المصنف على هذه الاربعة يخرج السيد في تعزير عبده فانه  
 غير مضنون اذا لا يجب له شيء على نفسه وكذا لو أذن السيد لغيره في ضرب مملوكه بضربه فمات فانه  
 لا ضمان كما نفاه عن بغوى وأقراء واستثنى الباقين من الضمان ما اذا اعترف بما يقتضى التعزير  
 وطلب بنفسه من الوالى تعزيره فمزره فانه لا يضمنه لانه ينبغي كإقال ابن نمية أن يعقد بما اذا عين له  
 نوع التعزير وقدرة الزركشى الحاكم اذا هنر الممتنع من الحق المتعين عليه مع القدرة على أدائه  
 وتسمية ضرب الولي والزوج والمعلم تعزيرا هو أشهر الاصل الاحدين كذكره الراعي قال ومنهم من يخص  
 لفظة التعزير بالامام أو نائبه وضرب الباقي بتسميته تأديبا لا تعزيرا (ولو جسد) الامام حيث كان له  
 الاستيفاء (مقدرا) بنص فيه كمدنف فمات المحدود (فلا ضمان) بالاجماع كما حكاه ابن المنذر  
 لان الحق قتله سواء في ذلك الجلد والقاع وسواء جاده في حر أو برد فمطين أم لا كما مر في آخر هذا الزا  
 وسواء كان في مرض يرحى برؤه أم لا فان قيل لامعنى لو صف الحد بالتقدير فانه لا يكون الا مقدرا أجيب  
 بانه احترز به عن حد الشرب اذا بلغ به ثمانين كاسا ينى (ولو ضرب شارب بنعال وثياب) فمات (فلا  
 ضمان) فيه (على الصحيح) المنصوص كفى سائر الحدود والثاني يضمن بناء على أنه لا يجوز أن يضرب  
 هكذا بان يتعين السوط (وكذا أربعون سوطا) ضربها الشارب الحرف فمات فلا ضمان فيه (على  
 المشهور) لان العناية أجمعت على أن يضرب أربعين جادة ولانه جلد يسفعا به الحد فلا يتعلق به ضمان  
 كحد الزنا والذف والثاني فيه الضمان وجميعه الباقين لان تقديره بالاربعة بين كإن باجتهاد وكذا اعلاه  
 الراعي واعترض بان في صحيح مسلم عن علي رضي الله تعالى عنه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين  
 فهو ثابت بالنص (تنبيه) \* يحل الخلاف اذا منعنا السياط فان جوزنا به وبغيره كما هو الاصح فلا ضمان

قوله كما صرح به المصنف في تصحيحه وإذا أوجبنا الضمان ضمن الجميع وقيل النصف (أو) جلد الامام في حد  
الشرب (أكثر) من أربعين جادة فمات (وجب قطعه) أي الأكثر (بالعدد) أي عدد الجادات نظرا  
للزائد فقط وبسقط الباقي لأن الضرب يقع على ظاهر البدن فهو قريب التماثل بقسط الضمان على  
عدد ففي إحدى وأربعين جادة جزء من إحدى وأربعين جزءا من البدن وفي عشرة خمس البدن وهكذا (وفي)  
قول نصف البدن) لأنه مات من مضمون وغيره وحرق على هذا البلقيي وقال لم أنف على ترجع الاول  
في كلام أحد من الاصحاب ولكن من حفظا حجة على من لم يحفظا واستشكل بعضهم الاول بان حصة  
السوط الحادي والأربعين مثالا تساوي حصة السوط الاول لأن الاول صادف بدنا صحيحا قبل أن يؤثر  
فيه الضرب بخلاف الاخير فإنه صادف بدنا قد ضعف ياربين ولكن الاصحاب قطعوا النظر عن ذلك  
(ويجوز أن في قاذف جاد أحد) وغنائين) فأت في قول يجب نصف البدن والظاهر جزء من أحد  
وغنائين جزءا من البدن \* (تنبيه) \* قوله أحد كذا هو في نسخة المصنف وذكره لارادة السوط وفي  
الحرر إحدى لارادة الجلد وهو أدنى لموافقة القرآن ما تعجده غنائين جلدة ومحل الخلاف إذا ضربه  
الزائد مع بقاء ألم الضرب الاول فإن ضربه الحد كمالا وزال ألم الضرب ثم ضربه الزائد فمات ضمن دينه  
كما هو بالاختلاف (واستدل) بامرئيه وهو الحر البالغ العاقل كما قال البغوي والمأوردى وغيرهما  
ولو لم يكن (فقطع ساعته) منه وهي بكسر السين وحكى فتحها مع سكون اللام وقطعها نزع كوشة الغدة  
يخرج بين الجلد واللحم يكون من الحصة إلى البطيخة وله فعل ذلك بنفسه وبشائه لأنه غرض في إزالة  
الشين (ال) ساعته (مخوفة) قطعها بقول اثنين من أهل الخبرة أو واحد كما يحسنه الأذري (لا خطر في  
تركها) أصلا (أو لا خطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع عليه القطع في هاتين الصورتين  
لأنه يؤدي إلى هلاك نفسه وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أما التي شطر تركها أكثر أو  
القطع والترك فيها سيان فيجوز له قطعها على الصحيح في الأولى والأصح في الثانية كل في الروضة وأصلها كما  
يجوز قطعها غير المخوفة لزيادة رجاء السلامة مع إزالة الشين وإن نازع الباقي في الجواز عند استوائهما  
وقالوا قال الأطباء لم تقطع حصل أمر يفضي إلى الهلاك وجب القطع كما يجب دفع المهلكات ويحتمل  
الاستصحاب اهـ وهذا الثاني أوجه ومثل الساعته فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف  
ويجوز الشئ وقطع العروق للحاجة وبس تركه ويحرم على المتألم تعجيل الموت وإن عظم ألمه ولم يطقه لأن  
برأه مرجو فلو ألقى نفسه في حريق علم أنه لا ينجو منه إلا إلى ما نفعه فحرق ورأه أهون عليه من الصبر على  
ألم الحرق جاز لأنه أهون وضيقا لتبليد أن له قتل نفسه بغير اغتراف وبه صرح الامام في النهاية عن  
والده وتبعه ابن عبد السلام (ولا يوجد) وإن علا (قطعها) أي الساعته (من صبي) ويجنون مع  
الخطر) فيه (أن زاد خطر الترك) على شطر القطع لأنه ما يلبس من ماله من الصباغ فبترنها  
أولى (تنبيه) أنهم كلامه المنع فيما إذا زاد خطر القطع ولا خلاف فيه وفيما إذا استوى الأمران وهو  
ما نقله تصحيحه عن الامام وأقره فإن قيل قد مر في المستقل أنه يجوز له القطع حينئذ فهلا كان هنا  
كذلك كما قال في الكفاية أوجب بان القطع ثم من نفسه وهما من غيره فاحتبط فيه (لا  
السلامتان) ولا غيره ما عدا الأب والجد كالوصي وذلك لأنه يحتاج إلى تفاد في فراغ وشقة تألم  
وكأن لا الأب والجد تزويج البكر الصغيرة دون غيرها \* (تنبيه) \* قضية التعجيل أنه لو كانت الامومة  
جازا لذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر (وله) أي من ذكر من أب وجد (وليسامتان) ولغيره من الاولياء  
لا الاجنبي (قطعهما لا خطر) فيه لعدم الضرر ونزع الأذري في نحو ذلك لاسامتان وقال انه من تصرف  
الامام وجر باعبه أما الاجنبي فليس له ذلك بحال فإن فعل وسرى إلى النفس وجب عليه القصاص (د) يجوز  
له أيضا وبقية الاولياء (فصدوا بحجارة) ونحوهما لا خطر عند إشارة الأطباء بذلك للصحة مع عدم الضرر

بخلاف الاجنبي لانه لا ولاية له وبوعد من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كلاجنبي كما يحسنه الاذرى (ولو  
مان) الصي والمجنون (بجائز من هذا) المذكور (فلاضمان في الاصح) لثلاث متع من ذلك ان يقتصر  
الصي والمجنون والثاني بضمه على التزير اذا قضى الى الناف (ولو قد سل سلطان بصي) أو مجنون  
(ما منع) منه في حقه فسان (فدية مغلطة في ماله) لتعديه \* (تنبيه) \* لانه في التقييد بالسلطان بل  
الاب والجد كذلك ولا فصاص على واحد منهم لشبهة الاصلاح والبيعة في الاب والجد ودخل في عبارة  
المصنف ماله كان الحرف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وان قال المأوردى في هذا بوجوب الفصاص  
على السلطان (وما وجب بجهلاً أمام في حد أو حكم فعلى عاقلة) كعبه من الناس (وفي قول في بيت المال)  
لا ضمان قد يكثر أكثر الفوائع فيصر ذلك بالعاقلة \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا لم يظهر منه نقص  
فان ظهر يكلو أقام الحد على الحال وهو عالم به فأنه عاقلة جنتنا فالعرة على عاقلة قطعاً واحترز بجهلته  
عما يتعدى فيه وهو وجه كاحاد الناس وبقره في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد  
الناس أيضاً كما ادعى صيدا فاصاب آدمياً فوجب الدية على عاقلة بالاجماع ويرد على المصنف الكفارة فأنما  
في ماله على الاول قطعاً وعلى الثاني على الاصح وقوله في حكم فدية التزير فانه كالحديث كما اذا كان  
الخطأ في النفس فان كان في المال فعولان أحدهما وهو الوجه يتفق بماله والثاني ببيت المال (ولو حده)  
أى الامام شخصاً (يشاهدان فيما بين دين) أو عدوين لا مشهود عليه أو أملاء أو ورعاء أو واسقين (أو  
ذميين أو مرأهين) ومات المحدثون فثارت (فان قصر) الامام (في اختيارهما) بان تر كنه جملته كما  
قاله الامام (فاضمان عليه) أى بدنه من ان تعم مدلان المهجور على القتل ممنوع عنه بالاجماع وان  
وجب المال فهو عليه أيضاً على عاقلة ولا يبيت المال وان لم يشهد فاضمان على عاقلة لاني بيت المال  
\* (تنبيه) \* لو قال غير مقبول الشهادة لشمل ما ذكر من الصور ولو قال فباناً كافرين لشمل الحرين  
والمتأمنين وان لم يمتدحهم فاضمان (والا) بان لم يقصر في اختيارهما بل بحث وبذل وسعه (فالعولان)  
في أن الضمان على عاقلة أو في بيت المال وقد مر توجيههما وان أظهرهما الاول ثم فرع على القولين قوله  
(فان ضمنا عاقلة) على الاظهر (أو بيت مال) على مقابلة (فلا رجوع على التميمين والعبدان) والفاستين  
والمراةقين ومن ذكر بعدهم (في الاصح) المصوص لانهم يزعمون أنهم صادقون ولم يوجد منهم تعد فيما  
أثواه والثاني له الرجوع عليهم لانهم غروا القاضي والثالث يثبت الرجوع للعاقلة دون بيت المال وعلى  
الاول له الرجوع على المتجاهر بالفسق بما عر له من حقه ان لا يشهد ولا ان الحكم بشهادته بشعر يتدليس  
منه وتقرير بخلاف غير المتجاهر بذلك ولاية ان الذي كان متجاهراً لا يثبت له لاختلاف ذلك (تنبيه)  
أفهم كلاله أنه لا ضمان على المزمين وهو ما في أصل الرخصة عن العراقيين فيبيل الدعاوى لكن في أصله في  
القصاص أن المزمين كالأربع يتعلق به القصاص والاضمان في الاصح وهذا هو المعتبر كما قاله بعض  
المتأخرين (ومن يحجم) غيره (أو فصد باذن) معتبر كقول حرم كاف الجحيم انجمي أو فصدني فعلى  
وأضى للناف (لم يضمن) ما تولد منه والام يفتله أحد هذا ان لم يخفى فان أضماً أضمن وتحملة العاقلة  
كالمصنف عليه الشافعي في الخائن قال ابن المذرو وأجمعوا على أن الطبيب اذا لم يعلم بضمن (وقتل جلاذ  
وضربه بامر الامام كبشارة الامام) القتل والضرب (ان جهل) الجلاذ (ظلمه) أى الانمام (وشتمه)  
فتبعه الضمان بالامام فودا ومالا بالجلاد لانه آله ولا بد منه في السياسة فلو ضمه ماله لم ينزل الجلاذ أحد لكن  
استحب الشافعي رضي الله عنه له أن يكفر لمباشرة القتل قال الامام وهذا من النوادر لانه فأنل مباشر بخار  
ولا يتعلق به حكم في القتل بغيره حتى (والا) بان علم ظلمه أو شتمه (فالقصاص والضمان على الجلاذ)  
وحده هـ (ان لم يكن) هناك (اكره) من جهة الامام لتعديه اذ كان من حقه لماعلم الحال أن  
يمنع اذ لم يخلق في معصية نعم ان اعتد وجوب الطاعة في المعصية فالضمان على الامام لاهله لانه لما



يخفي قوله الاذرى والزركشى عن صاحب الوافي وآقراء فان كان هناك اكره فالضمان عليهما بالمال قطعا  
وبالعصا على الاظهر (تبيينه) محل ما ذكر في خطا في نفس الامر فان كان في محل الاجتهاد كقتل مسلم  
بكا قروح بعد فان اعتقد انه غير جائز أو اعتقد الامام جواز مدون الجلاذ فان كان هناك اكره فالضمان  
عليهما والا فاعلى الجلاذ في الاصح وان اعتقد الجواز فلا ضمان على أحد وان اعتقد الامام المنع والجلاذ  
الجواز فقبل بيننا على الوجهين في عكسه وضد الامام لان الجلاذ مختار عالم بالحال والامام لم يفرض اليه  
النظر والاجتهاد بل القتل فقط فالجلاذ كالسنة كذا في الروضة وأصاها واماضها جزم به جمع ولو أسرف  
العز مئلا وأظهر منه قصد القتل تعاقب به القصاص أو اللدية المغالطة في ماله (ويجب ختان المرأة بجزءه)  
أي قطعها (من اللحمة) الكائنة (بأعلى المخرج) وهي فوق ثقب البول تشبهه عرف الديك فاذا قطعت  
بني أصلها كأنه نواة ويكتفى بقطع ما يقع عليه الاسم قال في التحقيق وتقابله أفضل لما روى أبو داود وغيره أنه  
صلى الله عليه وسلم قال للخنثاء ٧ اسمي ولا تنهكي فان ذلك أحضى للمرأة أي أكثر لمساوم وجهها ودمه وأحب  
للأهل أي أحسن في جماعها (و) ختان (الرجل بقطع ما) أي جادة (تغلى حشفته) حتى تظهر  
كلها فلا يكتفى بقطع بعضها ويقال لئلا الجلاذ القلفة وقوله (بعد البلوغ) ظرف ليحب ويكون بعد العقل  
أبضا واحتمال الختان أمار جو به فاقوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وكان من ملته  
الخنثان ففي الصحيحين أنه اثنان وعمره ثمانون سنة وفي صحيح ابن حبان والحاكم مائة وعشرون سنة وقيل  
سبعون سنة ولأنه قطع جزء من البدن لا يختلف تبدلا فلا يكون الا واجبيا كقطع يد السارق واحترز بالقيود  
الاول عن الظاهر والشعر وبالثاني عن المقطع لانه لا يشترط كشف العورة من غير ضرورة ولا  
مداءة فلا يلزم يجب لمساها ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر بامتنان رجل أسلم فقال له ألق ذلك شعر السكفر  
واختنن والامر للوجوب خرج الفاء الشعر بدليل فقي في الختان تقابله لا الخلق الا امر وقيل هو سنة لقول  
الحسن قد أسلم الناس ولم يختنوا وقيل واجب لانه كور سنة للاثبات قال الحب الطبري وهو قول أكثر أهل  
العلم وأما كيفية فكأن ذكره المصنف ولو ولد مختونا أجزأه \* (قائدة) \* أول من اختنن من الرجال إبراهيم  
صلى الله عليه وسلم ومن الاناث هاجر رضي الله تعالى عنها \* (تبيينه) \* خلق آدم مختونا وولد من الانبياء مختونا  
ثلاثة عشر شيت ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وإسماعيل وزكريا وعيسى وحفظه  
ابن مفلح وان وفيه شجره صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن عساكر عن أبي بكر موقوفا أن جبريل ختن  
النبي صلى الله عليه وسلم حين طهر قلبه وروى أبو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس أن عبد  
المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مأدبة وسماه محمدا وخرج بالبالغ الصغير بالعاقل  
الجنون ومن يعتقه من لا يحب له لان الاولين ليسا من أهل الوجوب والثالث يتضرر به ولا يجوز ختان  
ضد خلقه بخلاف عليه منه فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخير حتى  
يختمه قال الباقر في هذا شرط لاداء الواجب لانه شرط للوجوب وبالمائة والرجل الخلق المشكل فلا  
يجوز ختانها معا لاقال الجرح لا يجوز بالمثل هذا ما صححه في زيادة الروضة وقيل يجب ختان فرجه بعد بلوغه  
ليتوصل الى المستحق وقال ابن الرقة انه المشهور وعلى هذا قال المصنف رحمه الله ان أحسن الختن ختن نفسه  
والا ابتاع أمة فختنه فان عجز عنها تولاه الرجال والنساء للضرورة كالنايب ومن له ذكران عاملان يجب  
عليه ختنهما وان كان أحدهما عاملا فقط وجب عليه ختنه فقط وان شك فإليه قياس أنه كالختن وهل  
يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان جزم في الروضة في باب الفسل بالثاني ورجه في التحقيق (ويجب  
تخييله) أي الختان (في سابعه) أي يوم الولادة لمساها والحاكم عن عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله  
عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما وقال صحيح الاسناد ولا يجب يوم الولادة من  
السبعة كما صححه في الروضة وان صحح في شرح مسلم أنه يجب وانما حسب يوم الولادة منها في العقيقة وحاق

[illegible]

\* (فصل في صمدان ما تنافه البهاثم) \* (من كان مع دابة أو دواب) سواء أكل مالها كما أمه - تأجر  
أمه ودعا أمه مستعيرا أم غاصبا (ضمن انلاها) يدها أو رجاها أو غير ذلك (نفسا وما لا لبلا ونهارا)  
لانها في يده وعليه زعمها وسدناها ولانه اذا كان معها كان معها ما نذو وباليه والانسب اليها كالكلب  
اذا أرسله صاحبه وقتل الصيد هل وان استرسل بنفسه فلا يخفى انها كبنائشته سواء أكل كان سابقها أم  
فائدتها أم راكبها ولو كان معها سابق وفائد فالضممان عليه ما نصنفين ولو كان معها سابق وفائد مع  
راكب فهو هل يختص الضمان بالراكب أو يجب اثلاثا وجهان أحدهما الاول كما صرح به الروياني  
وغيره واقتضاء كلام الراعي وحزم به أن المقرى ولو كان عليه راجك هل يجب الضمان عليه  
أو يختص بالاول دون الرديف وجهان أحدهما الاول لان اليداهما \* (تنبيه) \* حيث أطلقوا  
الضممان لا يفسر في هذا الباب فهو على العاقلة ككفر البهائم ووصف الحمار كما نقلناه في آخر الباب عن  
البحري وأقرأه وأنهم قول الدف م دابة انما اذا اندت وألفت مشألا صمدان وهو كذلك لرجوعها

عن يده وأورد على قوله من كان مع دابة ما إذا كانت معه في مسكنه قد دخل فيه انسان فربحته أو وضعت  
فلا ضمان فليرد في العار بق لم يرد وأورد على قوله نفسا وما لا صيد الحرم والاحرام وشجر الحرم فانه  
بضمه وليس نفسا ولا مالا ورد بانه لا يخرج منه ما وهر لم يقل لا شيء فلا يرد ذلك وبسببني من اطلاق  
صور احداها لو ار كها اجنبي بغير اذن الولي صيا أو جبنونا فاناف شيأ فالضمان على الاجنبي نائب  
لوركب الدابة فحسبها انسان بغير اذنه كما قيد البغوي فربحت وأتلفت شيأ فالضمان على الناحس وقيل  
عليه فان اذن الراكب في الشخص فالضمان عليهما ثالثا لو غلبته دابته فاستقبلها انسان فردها فأتلفت في  
انصرافها شيأ ضمنه الرا د رابعها الوضعية فلتف بها شيء لم يضمنه وكذا الوضعية فقط هو مبني على  
شيء وأتلفت فالضمان عليه قال الركني وينبغي أن يلحق بسقوطها مائة سنة وعلوها بمرض أو عارض  
ربح شديد ونحوه خامسها لو كان الراكب لا يقدر على ضبطها فغضت اللجام وربكت وأنها فهل  
يضمن ما أتلفته قولان وقضية كلام أصل الروضة في مسئلة اصطدام الرا كبين ترجيح الضمان به  
عليه الباقي ونحوه سادسها لو كان مع الدواب راع فهاجت ورج وأطلم النار فتفرقت الدواب  
ودفعت في زرع فأسدنه فلا ضمان على الراعي في الاظهر للابسة كقولنا بغيره أو أتلفت دابته من يده  
فأسدت شيأ بخلاف ما لو تفرقت الغنم لثوم فبضم ولوركب مسي أو بالغ دابة انسان بلا اذنه فغلبته  
فأتلفت شيأ ضمنه قال الامام ومن ركب الدابة الصعبة في الاسواق أو ساق الابل غير مقلودة فيها  
ضمن ما أتلفته لتقصيره بذلك \* (فرع) \* لو انتفخت فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف طفيل  
سقط على شيء لأن له فعلا بخلاف الميت (ولو مات أو رانت) بمثلثة (بطريق) ولو وافقه (فناف  
به نفس أو مال فلا ضمان) لان العار بق لا يخلو عن ذلك وللزمع من العار بق لا سبيل اليه \* (تنبيه) \*  
ما جزم به من عدم الضمان كذا هو في الشرح والروضة هنا وخالفه في كتاب الحج بخرافيه بالضمان  
ونص عليه في الام لان الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كإخراج الجناح والروشن الى  
الطريق وهذا ما عليه الاصحاب والاول احتمال لالامام فانه نقل في باب وضع الحجران من كان مع دابة  
ضمن ما أتلفه يبرأها في الطريق لانه سبب من جهته ثم أبدى احتمالا لنفسه بعدم الضمان  
ثم انه جرى على احتماله هنا وجزم به فتبعه الغزالي والرافعي وغيرهما قال الاذري وما جزم به هنا  
تبعنا للامام لا يشكر انتحاره ولكن المذهب نقل اه ومن هنا قال الباقي عدم الضمان فيما تاف  
بركض مما تدبر للامام بناء على احتماله المذكور والذي يقتضيه قياس المذهب الضمان واطلاق  
نصوص الشافعي والاصحاب فاضية اه ثم حمل الضمان في العار بق اذا لم يقصد المار فلو لم يمتد  
على موضع الرمش أو البول فتاف به فلا ضمان كما ذكره الراعي أيضا هناك واحذر زب قوله بطريق  
بحال وقع ذلك في ما سكه فلا ضمان كما نص عليه في المنتصرون ذكره الراعي في باب موجبات الدية (ويحترز)  
راكب الدابة (عما لا يعتاد) فعليه (كرض شديد في وحل) يفتح الحاء (فان خاف ضمن ما تولد منه)  
لتعديه وفي معنى الر كض في الوحل الر كض في مجتمع الناس كما أشار اليه في البسيطة واحترز بالر كض  
الشديد عن المشي المعتاد فيه فلا يضمن ما يحدث منه فلو ركضها كالعادة ركضا ومحذرا وطارت حصاة  
لعين انسان لم يضمن قال الاذري والظاهر ان هذا التخصيل انما يأتي على طريقة الامام أما على  
طريقة الجمهور فبضم في الحالين وقد مر مثل ذلك عن الباقيسي \* (تنبيه) \* قول المصنف  
عما لا يعتاد يقتضي ان سوق الاغتنام لا يضمن بناتها شيأ لأنه معتاد وهو وجه حكاية ابن كج في الغنم دون  
الابل والبقر والمشهور كما قاله الراعي اطلاق الحكم في البهائم من غير فرق بين حيوان وحيوان (ومن  
حمل حطبا على ظهره أو) على (هجرة) لبلا ونهارا (تلفك بناء) ابلا أو نهارا (فسقط ضمنه)  
لوجود التلف به أو فعل دلبه المنسوب اليه \* (تنبيه) \* يستثنى من ذلك ما إذا كان مسخرة أو هدم

ولم يناف من الاصل شي كماله الاذرى قال الزركشى وقضية كمالهم تسوير المثلثة بما اذا سعة باقى  
الحال ولو وقف ساعة ثم سعة ما يمكن فاستدشبة الى جدار الغير فلا يضمن انه وهو ظاهر اذا لم يفسد  
السوط الى ذلك الفعل (وان دخل سوطا) مثلا بذلك للمحاب (فناف به نفس او مال ضمن) ما نافع  
به (ان كان) هناك (زمام) بكسر الزاى سواء أ كان صاحب الثوب مستقبلا أو مستدبرا للثوب  
بما لا ينعاد (فان لم يكن) زمام (وعزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمنه لان التفسير عن صاحب  
الثوب اذ عليه الاحتراز (الاثوب اعمى) ولو مقبلا (و) الاثوب (مستدبر البهيمه فيجب تنبيهه)  
أى كل منهما فان لم ينفه ضمنه لتفسيره وان ينفه وامكنه الاحتراز ولم يحتز فلا ضمان وألحق البغوى  
وغیره بما اذا لم ينفه، ما لو كان أصم ويلحق بالأعمى معصوب العين لرد ونحوه كما ذكره المصنف  
(تنبيه) \* يحمل ضمان جميع الثوب اذا لم يكن من صاحب الثوب جاذب فان على الثوب  
في الحجاب بخذه صاحبه وبذبه البهيمه فعلى صاحب الدابة نصف الضمان كالأحق وطى مداس  
سابق فانقطع فإنه يلزمه نصف الضمان لانه انقطع بغيره له ونحوه السابق قال الراعى وينبى ان  
يقال ان انقطع وخر السابق الضمان على اللاحق أو قدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق  
ولو دخل في غير وقت الرحام وقوسا السوق فحدث الزمام فالتج كمال الزركشى الحاقه بما اذا لم يكن  
زمام لعدم تفسيره كالأصل حدث الرج وأخرجت المال من الثوب لا قطع فيه بخلاف تعريضه لارج  
الهابة وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير القبل بما اذا وجد تعريفا وقضيت أنه اذا لم يجد مداس  
وعدم عاقبة يضمن لانه في معنى الزمام به عليه الزركشى (و) صاحب البهيمه (انما يضمن) أى  
ما أناله بهيمته (اذا لم يفسد صاحب المال) فيه (فان قصر بان وضعه) أى المال (بطريق أو عرضه  
لادابة) فلا يضمنه فإنه لا يضيع لاله وألحق به القفال فى قتار به ما اذا كان يبنى من جهة وجار  
الحجاب من أخرى فله على جانب الجار وأراد أن يثبته عدم الجار فتعلق ثوبه بالحجاب وعزق فلا  
ضمان على السابق لانه جنى بمروره على الحجاب (تنبيه) \* قسم قول المصنف سابقا من كان معه  
دابة قوله هنا (وان كانت الدابة وحدها فانلفت زرعاً أو غيره ثم أرم به ضمن صاحبها أو ليلا ضمن)  
للتفسيره بأرسالها ليللا بخلافه نهارا للتفسير الصحيح فى ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق  
العامة فى حفظ الزرع ونحوه نهارا والدابة ليلا ولو تورد أهل البلاد أو سال البهائم أو حفظا الزرع ليلا  
دون النهار امكن الحكم فيضمن مرسلا ما تلفته ثم ارادون الليل اتباعا لغير العادة ومن  
ذلك يؤخذ ما يحتمل الباقي انه لو جرت عادة بحفظها ليلا ونهارا ضمن مرسلا ما تلفت ما ناله  
(تنبيه) \* يستثنى من عدم الضمان ثم ارادوا راحدا ما اذا ربحا الدابة فى الطريق على يابه أو  
غيره فانلفت شيئا قبله السهمان معا وان كان الطريق واسعا على الصحيح المخصوص لان الارتفاق  
به مشروط بسلاسل العاقبة كاشراع الجراح نعم ان ربحها فى المتسع بامر الامام لم يضمن كما لو ربح برفاهه  
لمصلحة نفسه وله الفاهى والبغوى فانها ما اذا كانت المراعى متوسطة المزارع وكانت البهائم  
زعى فى حرم السواقي فيجب ضمان ما تلفته اذا أرسلاها ابلواوع على المذهب لاعتقاد الراعى فى مثل  
ذلك نأجها ما اذا أخرجها عن زرعته الى زرع غيره فانلفت ضمنه اذ ليس له أن يبقى ماله بحال غيره  
فان لم يمكن الا ذلك بان كانت محفوفة بمزارع الناس ولا يمكن اخراجها الا باذخالها مزرعة غيره تركها فى  
زرعه وغرم صاحبها ما تلفته رابعها ما اذا أرسلاها فى البلاد فانلفت شيئا فله يضمنه مما لاقا لمصلحة البهائم  
خاصة ما لو تركت كثرت المواشى بالنهار حتى عجز أصحاب الزرع عن حفظها فحق فيه الماردى وجه من ربح  
البلقينى منه ما وجوب الضمان على أصحاب المواشى لخروج هذا من مقتضى العادة وهى المتسببة على  
الاصح سادسها ما لو أرسلا الدابة فى موضع معصوب فانشرت منه الى غيره فانسدت كان مضموفا على من

أرساها ولو كان نهرا قاله الباقي واستشهد به بقول القاضي الحسين انه اذا اذناها في ملك الغير سواء كان  
ابلا أم نهرا فهو مضمون لانه مضمون في ارساها ما يبيعها أو ارسا الدابة المودوعة فانلفت ولو نهرا الزم المرسل  
الضمان ان لم يكن معها أجبر بحفظها ثامنها الواسع تأخر جرحا بحفظ دوابه فانلفت زرعها ابلا أو نهرا فعلى  
الاجبر الضمان كحكمه الرافعي عن فتاوى البغوي وعلاه بان عليه حقه في الوقتين ثم قال وفي هذا الوقت  
ويشبهه ان يقال عليه حقه بان يجب ما يحفظه المالك قال المصنف في زيادة الروضة ينبغي ان لا يضمن  
الاجبر والمودع اذا اتلفت نهرا لان على صاحب الزرع حفظ نهرا وتفرط الاجبر انما يؤثر في ان  
مالك الدابة يضمنه اهـ ويجب وجوب الضمان فهو على مالك الدابة قال الامام ولم يعاقر الضمان بركة  
البهايم كما عاقوه بركة العبد لان الضمان فيما تلفه البهيمة يحال على تقصير صاحبها والعبد ذو ذمة بالترحم  
ويستثنى من الدواب الخنازير وغيره من العاقر فلا ضمان بان لا يملكها معالقا كما حكمه في أصل الروضة عن  
ابن الصباغ وعلاه بان العادة ارساها ويدخل في ذلك الخيل وقد اتقى الباقي في نحل لانسان قتل جحلا  
لا تخبر بعدم الضمان وعلاه بان صاحب النحل لا يملكه ضبطه والتقصير من صاحب النحل ثم استثنى المصنف  
من تضمن المالك لبلا ما تضمنه قوله (الا أن لا يفرط) صاحب الدابة (في رباعها) ابلا بان أحكمه  
فانحل أو عاقب الباب عليها فتقبحه أو نهرا ولم الجدار فخرجت لبلا فانلفت زرع الغير فلا ضمان لعدم  
التقصير منه وكذا لو خلاها في موضع بعيد لم تجز العادة بردها منه الى المنزل ابلا كما حكمه الباقي عن الدراويج  
والقاضي الحسين (أو) فرط في رباعها البكن (حضر صاحب الزرع ونهون في دفعها) عنه حتى اتلفتها  
فلا يضمن على الصبي وان أشعر كلامه بالجزم به لتفريطه فان كان زرعها مخفوا بمزارع الناس ولم يمكن  
اخراجها الا بذخالها ضررعة غيره لم يجز له أن يقي مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويقرم صاحبها كما سرت  
الاشارة اليه (وكذا ان كان الزرع في) مكان (مخروط باب تركه) صاحبه (مفتوحا) فلا يضمن  
مالكها ولو ابلا (في الاصح) لانه مضمون لعدم عاقبه والثاني يضمن لحاقه بالعادة في رباعها ابلا \* (فروع) \*  
لو ألفت الرمح في حجره ثوبا مثلا لقاه ضمنه اتركه الواجب عليه فليس له الى المالك ولو ان نائبه فان لم يجده  
فالماكم ولو دخلت دابة الغير ماله وجب عليه ردها لمالكها الا ان كان المالك هو الذي سببها فيحصل  
قولهم فيما سرت اخرجها من زرعها ان لم يكن زرعها مخفوا بمزارع غيره على ما اذا سببها المالك أما اذا لم يسببها  
فيضمنها مخزجها اذ حقه أن يسلمها لمالكها فان لم يجده فالى المالك ولو سقط شيء من سلع غيره يريد أن يقع  
في ملكه فدفعه في الهاو حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كما قاله البغوي في فتاويه ويدفع صاحب الزرع  
الدابة عن زرعه دفع الصائل فان تصدت عنه لم يجز اخراجها عن ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر  
عليه لا يبيع اضاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فخرجت فبات فكأن تلفها زرعها في الضمان وعدمه فيعرف  
بين الليل والنهار ولو حل متاعه في مغارة على دابة وجل بلا اذن منه وغاب فألقاه الرجل عنها أو أدخل دابته  
زرع غيره بلا اذن منه فأخرجها من زرعها فوق قدر الحاجة قضعت في الضمان عليه اهـ وما وجهان  
أحدهما وهو الوجه لا تعدى المالك وان قال بعض المناخرين الاوجه الثاني وهو الضمان لا تعدى  
الفاعل بالتضييع (وهرة تلف طيرا أو طعما) أو غيره (ان عهد ذلك منه ضمن ماله) أي صاحبها  
الذي يؤمنها ما ألقاه (في الاصح ابلا) كان (أو نهرا) كما يضمن مرسل السكب العاقر ما يملكه لان  
مثل هذه ينبغي ان تربط ويكف شرها وكذا كل حيوان ولو لم يملك بالتمسك كالجل والجوار الذين عرفا بعقر  
الدواب واتلفها والثاني لا يضمن لبلا لان العادة لم تجز رباعها وقضية هذه العلة أنه لو كان الحيوان  
المقتدر بمسيره عادة فتركه ضمن ما يملكه قطعاً وبه صرح الاصطفي في والمراد عهد المالك ونحو ذلك  
منها لانه حينئذ مضمون ارساها (والا) بان لم يملكها منها اتلاف ما ذكر (فلا) يضمن (في الاصح) لان  
العادة حفظ الطعام عن الارباعها والثاني يضمن في الليل دون النهار كالدابة ولو هلك في الدفع عن حمام

وقدوة فهو راضيا بها ولو أخذت حيامة وهي حية ياز فذل أذنم لو ضرب فيها الزساء اقتدفع وقفع الصاع  
بالأشرف فالأشرف ولو أدانت صار به مفسدة فذل يجوز قتله في سال سكونه واجهات أصهـ ما وبه قال  
الاقفال لا يجوز لأن ضرر أدم عارضة والتحرر ذمة أسهل وجوز القاضى قتله في سال سكونه المطاع لها  
بالقواسم الخمس فيجوز قتله ولا يتخصص بحال فله والشر ولا يجزى الثالث طاعها ولا ترتليد ولا اختصاص  
فيها (تتبعه) سكونها عن ضبط العادة فالدمبرى والطاهر أنه يأتي فيه الخلاف سرتين أو ثلاثة كقول  
الكتاب المذم (خاتمة) لو دخلت بقرة مثلاً سيدة مثل شخص فأنحر بها من موضع يصر عليها الخروج منه  
فناث عنها ولو ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم أنها إذا سقطت تسقط على غائل عن ذلك وإن لم يملك  
القاطع به فغنائت عليه فالقطة صمته وإن دخل ملكه بغير إذنه فإن لم يملك القاطع بذلك أو علم به وعلم به  
ذلك الإنسان أيضاً أو لم يعلم به لكن أعلمه القاطع به أو لم يعلم به لم يضمنه إذا تقصير منه ولو حل قيد دابة  
غيره لم يضمن ما تنفق كقولهم الحارز وأخذ المال غيره وسئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لم يباع  
أسوانها وغير ذلك فأجاب بالجو إذا نهدها مالكها بما يحتاج إليه لأن الكلب يهتد به تربط ولو كانت بدارة كلب  
غيره أو دابة جرح ودخلها شخص بآذنه ولم يملكه بالحال فقتله السكاب أو محتسبه الدابة ضمن وإن كان  
المدانل يـ يرا أو دخلها بلاذن أو أعاد بالحال فلا ضمان لأنه لا تسبب في هلاك نفسه ولو أثلقت الدابة  
المستعارة أو المبيعة قبل قبضه أزرعها لئلا يسلكها صمته المستعير والبايع لأن أي يدهما أو أثلقتها فغيرهما  
فإن كان الزوج للبايع لم يضمنه وإن كان غنائم الدابة لأنها أثلقت ملكه وبه يروى أيضاً لأن ذلك كقوله  
(كتاب السير) س

بكسر السين وقفع المثانة البخرية جميع سيرة بسكونهم أدهى السنة والعارضة فوغر ضمن الترحمة ذكر الجهاد  
وأحكامه وعدل عن الترحمة أوقعتال المشركين كترجمه به بمقتضى السير لأن الجهاد تعلق من سيرة  
على الله عليه وسلم في غزوانه والاصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وهو ثلوا  
المتركين كافة وأذلهم حيث وجدتموهم وأخبار كغير الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشركوا بالله  
الالهة وخسبر مسلم لغدوة أو روضة في بيل الله تحديهم من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الاصحاب تبعاً لالام  
الشافعي رضي الله عنه أن يذكر رامة مقدمة في صدره هذا الكتاب طبع ذكره منه على سبيل التبرك فنفول  
بهت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث وأربعين وأمنت  
به خديجة رضي الله عنها ثم بعد هاقبل على رضى الله عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر وقيل أبو بكر وقيل  
زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهم ثم أمر بتبليغ قرينه بعد ثلاث سنين من بعثته وأول ما فرض الله عليه  
بعد الأذار والدعاء الى التوسيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم نسخ عماني آخرها ثم نسخ  
بالصالحون الخمس الى بيت المقدس ليلة الاسراء بمكة بعد البوابة بقرنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين  
من رجب وقبل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد  
الهجرة بستين تقريباً وفرض الزكاة بعد الصوم وقبل قبله في السنة الثانية قبل في نصف شعبان وقبل  
في رجب من الهجرة سـ ولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفار وفيها ابتداء صلى الله عليه وسلم صلاة  
عيد الفطر ثم عيد الاضحي ثم فرض الحج سنه ست وقبل منه خمس ولم يخرج على الله عليه وسلم بعد الهجرة  
الحجة الوداع سنة عشر وأتمم أروماو (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد  
الهجرة (فرض كفاية) أما كونه فرضاً بالاجماع وأما كونه على الكفاية فلهو تعالى لا يسبب نوى  
القاعدون من المؤمنين غير أولى الفير الى قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى ففاضل سبحانه وتعالى بين  
الماجرين والقاعدين و وعد كلا الحسنى والعاصي لا يؤمدهما ولا يفاضل بين ما جورو وما ذروا ما قبل  
الهجرة فكان ممنوعاً أول الاسلام من قتال الكفار وما ذروا ما جروا على الادى وكذلك من تبعه قوله

تعالى اتبأون في أموالكم الآية ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاث عشرة سنة من مبعده وقبل بعد عشرة في يوم  
 الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول فأقام بها عشر بالاجماع ثم أمر به إذا ابتدئ به بقوله تعالى وفاتوا  
 في سبيل الله الذين يقالون لكم ثم أئبح له ابتدأوه في غير الأشهر الحرم بقوله تعالى فإذا انسأ الأشهر الحرم  
 الآية ثم أمر به من غير تقييد بشرط ولا زمان بقوله تعالى واقتلوهم حيث تفتشهم وقد غزاه صلى الله  
 عليه وسلم سبعة وعشرين غزوة قال فيها تسع سنين كما حكاه المأوردى في مسلم عن زيد بن أرقم أنه صلى  
 الله عليه وسلم غزا تسع عشرة وبعث صلى الله عليه وسلم سرايوا لم يتفق في كل ما قتال فلذا كرم من غزوانه  
 صلى الله عليه وسلم أشهرها في السنة الأولى من هجرته لم يغز وكانت غزوة بدر الكبرى في الثانية واحد  
 ثم بدوا العمري ثم بنى النصير في الثالثة والخندق في الرابعة وذات الرقاع ثم حومة الخندق وبنى فريضة في  
 الخامسة والحديبية وبنى المصطلق في السادسة وخيبر في السابعة وموتة وذات السلاسل وفتح مكة وحنين  
 والطائف في الثامنة وتبوك في التاسعة على خلاف في بعض ذلك والانبيا معصومون فبسل النبوة من  
 الكفر لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ما كفر بالله نبي قط وفي معصمتهم قبلها من المعاصي خلاف وهم  
 معصومون بعدها من الكفار ومن كل ما يرى بالمرأة وكذا من الصغار ولوسهوا وعند المحققين اكرامهم  
 على الله تعالى ان يصدر عنهم نبي منهم أو أولوا الفلأواهر الواردة فيها وجوزا أكثر من صدورها عنهم سهوا  
 إلا الله الله على الخسة كسرقا فامة ذال في الروضة وواجتهادوا هل كان صلى الله عليه وسلم قبل النبوة يتبعه على  
 دين إبراهيم أو نوح أو موسى أو عيسى أو لم يلتزم دين أحد منهم والمختار أنه لا يجزم في ذلك بشيء لعدم الدليل  
 انتهى وجميع الواحدي الأول وعزى إلى الشافعي واقتصر الزايعي على نقله عن صاحب البيان ونوفى صلى الله  
 عليه وسلم صلى يوم الاثنين لاثني عشر خات من ربيع الأول سنة إحدى عشر من الهجرة (وقيل) كان  
 إليها في عهده صلى الله عليه وسلم فرض (عين) أقوله تعالى انظر واخلفا ونفالا ان لا تنفروا به ذكركم  
 هذاها ألبها وفائله قال كان القاعدون حراسا للمدينة وهو نوع من الجهاد وأجاب الأول بان الوعيد في  
 الآية لمن هبته النبي صلى الله عليه وسلم اتعين الاجابة وقال السهيلي كان فرض عين على الانصار دون  
 غيرهم لانهم بايعوا عليه قال شاعرهم

نحن الذين بايعوا محمدا \* على الجهاد ما بقينا أبدا

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بان أساطعدو بالمسلمين كالاسراب من الكفار  
 الذين تعزبوا حول المدينة فانه مقتض لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم جالان خلاف ما هو به قوله  
 (وأما بعده) صلى الله عليه وسلم (فلا كفارا حالان أحدهما يكونون ببلادهم) مستقرين بها غير فاسدين شيئا  
 من بلاد المسلمين (ففرض كفاية) كما دل عليه سير الخلفاء الراشدين وحكى القاضي عبد الوهاب فيه  
 الاجماع ولو فرض على الاعيان لتعامل المعاش (إذا فقه من فيهم كفاية سقط المخرج عن الباين) لان  
 هذا شأن فرض الكفایات وتعبيره بالسة وطاها في ان فرض الكفایة يتعلق بالجميع وهو الصحيح  
 عند الأصوليين وقوله من فيهم كفاية يشمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد وهو كذلك فلو قام به مرادقون  
 سقط المخرج عن أهل الفرض قال في الروضة وسقط فرض الكفایة مع الصغر والجنون والافوثة فان تركه  
 الجميع أثم كل من لا عذر له من الاعذار إلا حتى يسانها \* (تنبيه) \* أقل الجهاد مرة في السنة كاحياء الكعبة  
 ولغوه تعالى ولا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين قال مجاهد زلت في الجهاد والله صلى الله  
 عليه وسلم منذ أمر به ولان الجزية يجب بدلا عنه وهي واجبة في كل سنة فكذلك بدلا له سالانه فرض ينكر  
 وأقل ما وجب المنكر في كل سنة كالزكاة والصوم فان زاد على مرة فهو أفضل ويجوز فرض الكفایة  
 بان يشحن الامام الثغور بمكافئين للكفار مع احكام الحصون والحدائق وتقليد الامراء و بان يدخل  
 الامام أو نائبه دار الكفر بالجوش اقتالهم و وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد اذا لم يقدروا بالقتال

انما هو الهداية وما سواها من الشهادة واما قتل الكفل وطلبه بقتل وحقن لو أمكن الهداية باقامة الدليل  
 بغير جهاد كان أولى من الجهاد وما ذكره المصنف رحمه في الغزو وأما حراسة حصون المسلمين فمعيته دورا  
 واعلم أن فروض الكفاية كثيرة جدا ذكر منها المصنف في الجهاد في البيت وتكفينه والصلاة عليه  
 ودفعه وفي القضاة النقاط النبوة وذكرها الجهاد ثم استمر إلى ذكر غير فقالت (ومن فروض الكفاية  
 القيام باقامة الحج) العلمية وهي البراهين القاطعة على اثبات الصانع سبحانه وتعالى وما يجب له من  
 الصفات وما يستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات وصدق الرسل وما ورد به الشرع من الحساب والمعاد  
 والميراث وغير ذلك وكما أنه لا بد من اقامة الحج القهرية بالسيف لا بد من يقيم البراهين وينهاج الحج  
 ويدفع الشبهات ويحل المشكلات كما به عليه بقوله القيام باقامة (وحل المشكلات في الدين) ودفع  
 الشبهة ويتعين على الكافر دفع شبهة أدلتها عليه وذلك بان يعرف أدلة المعقول ويعلم دواء أمراض  
 القلب وحدودها وأسبابها كالحدود والرياء والكبر وأن يعرف من ظواهر العلوم لادفاعها عما يحتاج اليه  
 لا اقامة فرائض الدين كإركان الصلاة والصيام وشروطها وما يجب تعلمه بعد الواجب وكذا أقبله ان  
 لم يتمكن من تعلمه بددت ول الوقت مع الفعل وكما كان الحج وشروطه وتعلمه على التواخي كالحج وكما كان  
 ملان مالا ولو كان هناك سماع يكفيه الامر واحكام البيع والغرض ان أراد ان يبيع ويتجر فيتعين على من  
 يريد بيع الخبز أن يعلم أنه لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا يدقية وعلى من يريد ان يبيع ان يعلم أنه لا يجوز بيع  
 درهم بدرهمين ونحو ذلك وأما أصول العقائد فلا اعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة  
 ففرض عين وأما العلم المترجم بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصوابه رضى الله تعالى عنهم  
 بشعائره قال الامام ولو كان الناس على ما كانوا عليه في صلوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به وروى  
 نهيب عنه واما الآن وقد نارت البدعة ولا سبيل الى تركها لنلزم فلا بد من اعداد ما يدعى به الى المسئلة الحق  
 وتقل به الشبهة فصار الاشتغال بأدلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات وما نص عليه الشافعي  
 من تعريض الاشتغال به وقال لان باقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خسرته من أن يلقاه بشئ من علم  
 الكلام محمول على التوغل فيه واما تعلم علم الفلسفة والشريعة والتنجيم والرمل وعلم الطبائعين والحدس  
 فخرام والمسلم مباح ان لم يكن فيه شغف أو حث على شروان حث على التعزل والبطالة كره (و) من  
 فروض الكفايات القيام (بعلوم الشرع كفسر وحديث) وسبق منها ما في كتاب الوصايا  
 (والطردع) اللغة العربية الزائدة على ما لا بد منه (بحيث يصلح للاقتضاء) والغنى كفى المروءة الحاجة الى  
 ذلك فان احتج في التعاميم الى جسامه لزمهم ويجب لكل مسافة قصر ملث ثلاث يحتاج الى قطعها وفرق بينه  
 وبين فوائدهم لا يجوز اخلاء مسافة العدى عن قاص بكثره الحصومات وتكررها في اليوم الواحد من  
 كثيرين بخلاف الاستفتاء في الوقائع ولولم يمت المفتى وهناك من يفتى وهو عدل لم يأثم فلا يلزمه الاقتناء  
 قال في الروضة وينبغي أن يكون المعلم كذلك او مرقبين هذا وبين تقديره من أولياء النكاح والشهود بان  
 الأزوم هناك شرح ومشفقة بكثره الوقائع بخلافه ثم قال في الروضة ويستحب الرفق بالمعلم والمستفتى اما علم  
 ما لا بد منه من الفروع وفرض عين كأمريت الإشارة اليه (تنبيه) من مروض الكفاية علم الطب  
 المحتاج اليه لما لجة الأبدان والحساب المحتاج اليه لفهم الموازين والوصايا والمعاملات وأصول الفقه والنحو  
 واللغة والتصرف واهتمام الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم وأما المتناق فقال  
 العزالي ان من جهله لا يوفق بعلمه قال غيره يحترم الاشتغال به وسر الكلام على ذلك في باب الحديث في  
 الكلام على الاستنباط قال الشارح وعرف أى المصنف الفروع أى بالآلاف والالام دون ما قبله لما ذكره  
 بعده أى وهو قوله بحيث يصلح للاقتضاء لئلا يتوهم عوده لما قبله أيضا وهما مؤخذة على المستفتى وهى اما  
 أن يكون قوله والفروع مجرورا بالعطف على تعسير أو بالعطف على الجور وبالبناء وهو قوله باقامة



كان الاول اقضى ان يكون ابي ثنى من علوم الشرع لم يذكروا ولم يوق شي وان كان الثاني اقضى ان  
 الفروع ليست من علوم الشرع وليس لها اذ وقد ختار الاول ويحجب عنه بأن المكاف استقصائية (قائدة)  
 قال الماوردي انما يوجب فرض الكفاية في العلم على من جمع أربعة شروط التكليف وان يكون ممن يلي  
 القضاء أي حراذ كرا العبد وامراء وأن لا يكون بلدا وأن يقدر على الانقطاع بأن يكون له كفاية  
 ويدخل الفاسق في الفرض ولا يسقط به لانه لا تقبل قراء وفي دخول المراء والعبد وجهان أو جههما  
 الدخول لانهم أهل للفتوى دون القضاء (و) من فروض الكفايات (الامر بالمعروف) من واجبات  
 الشرع (والغنى عن المنكر) من محرماته بالاجماع اذ لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة  
 أعظم من مفسدة المنكر الواقع أو غاب على ظنه أن المرتكب يريد فيها وفيه عنادا كما أشار اليه الغزالي  
 في الاحياء كاماه ولا يختص بالولاة بل يجب على كل مكلف بأمر من رجل وامرأة حراً وعبد ولصبي ذلك  
 ويناب عليه لأنه لا يجب عليه ولا يشترط في الامر بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطي السكاس  
 أن يشكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من غضب امرأه على الزنا أمرها بسنة وجهها عنه اه  
 والايجار يكون باليد فان عجز في اللسان ويرفق عن تخاف شربه ويستعين عليه ان لم يخف فنية فان عجز  
 رفع ذلك الى الوالي فان عجز أنكر بقلبه ولا يشترط فيه أيضاً أن يكون مسمعاً للقول بل على المكلف أن يأمر  
 وينهى وان سلم بالعادة أنه لا يقبله فان ذكرى تنفع المؤمنين ولان يكون بمثل ما يأمر به بمقتضا  
 ما ينهى عنه بل عليه أن يأمر وينهى نفسه فان اختلف أحداهم لا يسقط الاخر ولا يأمر ولا ينهى في  
 ذنائب الامور والأعمال فليس للعوام ذلك ولا ينكر العالم الاجماع على انكار ما لا يختلف فيه الا أن يرى  
 الفاعل تجر به فان قيل قد صرحوا بان الخفي يحد بشرب التبيذ مع أن الانكار بالفعل أبلغ منه بالقول  
 أجيب بان أدلة عدم تحريم التبيذ واضحة وبهذا فرق بين حملنا الشارب به وعدم حملنا الواطي في نكاح  
 بالاولى وان ندب على جهة الصحة الى الخروج من الخلاف برفق فحسن ان لم يقع في خلاف آخر أو في ترك سنة  
 ثابتة لاتفاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ وليس لكل من الاصر بالمعروف والبناء  
 عن المنكر التجسس والبحث واقتحام الدور بالقانون بل ان رأى شيئا غيره نعم ان أخبره نقضه بمن اختفى  
 بمكر فيه انتهى حرمه يفوت مذاكرها كالزنا والقتل اقمهم له الدار وتجنس وجوبا \* (تنبيه) \* يجب على  
 الامام أن ينصب بمقتضى ما أمر بالمعروف وينهى عن المنكر وان كان لا يختصان بالمختص فيعتن عليه  
 الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمع مشروطها وكذا الصلاة الغيد وان قلنا انها سنة فان قيل قال الامام معظم  
 الفقهاء على أن الامر بالمعروف في المستحب مستحب وهذا مستحب أجيب بأن محله في غير المستحب  
 ولا يقاس بالوالي غيره وهذا الأمر الامام بصلاة الاستسقاء أو بصوم مسار واجبا ولا يأمر المخالفين له في  
 المذهب بمال وجزونه ولا ينههم عما يرونه فرضا عليهم أو سنة لهم ويأمر بما يعم نفعه كعمارة سور البلاد  
 وشربه ومعونة المحتاجين ويجب ذلك لمن يبيت المال ان كان فيه مال والا فلي من له قدرة على ذلك وينهى  
 المؤسس عن مخال الغنى ان استعداه الغريم عليه وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه  
 موضع رية بخلاف ما لو وجد معها في طريق يقرقه الناس ويأمر النساء بإبقاء العدد والاولياء بنكاح  
 الاكفاء والساد بالرفق بالمال اليك وأصحاب البهائم يتعهدوا وان لا يسهنوها فيما لا يطيق ويشكر على  
 من تصدى للتدريس والفتوى والوقف وليس هو من أهله ويشهر أمره لئلا يغتر به ويشكر على من أسرف في  
 صلاة جهرية أو زاد في الاذان وعكسهما ولا يشكر في حقوق الأكديين قبل الاستعداد من ذي الحق عليه  
 ولا يجس ولا يضرب للدين ويشكر على القضاء ان احتجوا عن الخصوم أو قصر وافي الفلار في الخصومات  
 وعلى أئمة المساجد المطروقة ان طولوا الصلاة كما أنكر صلى الله عليه وسلم على معاذ ذلك ويمنع الخوارج من  
 معاملة الناس بما يحب فيهم ان السباد وليس له حمل الناس على مذهبه (و) من فروض الكفايات

(احياء الكعبة) والوافى التي هناك (كل سنة بالزيارة) مرة لان ذلك من شأن الاسلام (تنبيه) المراد بالزيارة كل سنة أن يأتي بجمع وعمره فلا يكفي احياؤها بالاعتكاف والصلاة وان أروهت عبارة الاكتفاء بذلك ولا بالعمرة كقوله المصنف اذ لا يحصل مقصود الحج بذلك لان المقصود الاعظام من شأن الكعبة بالحج فكان به احب ان واجب الاتيان كل سنة بجمع وعمره ولا يشترط في القامبين بهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض أن يجمعها كل سنة بعض المكلفين قاله في المجموع قال الاسودى ورتبه اعظم من شأنه بدد بفارهم الشعار اه وفوزع في ذلك فان قيل كيف الجمع بين هذابين المتلوع بالحج لان احياء الكعبة بالحج من فروض الكفايات وسكن وفيحيثون كل سنة للحج فهم يحيون الكعبة في كل سنة كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتى به سنة وطرفه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان فائتجا بفرض كفاية ولا يتصور مع التلوع أجيب بأن هاتين من حيثيتين جهة التلوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر باحياء الكعبة فصيح أن يقال هو تلوع من حيث انه ليس عليه فرض عين وان يقال فرض كفاية من حيث الاحياء وبأن وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا لان الواجب المدين قد سبقا بالمدحوب كالعمرة المدة في الوضوء فعمل في الثانية أو الثالثة والجلوس بين الحجرتين بحلجة الاستراحة واذا سقا الواجب المدين بفعل المذوب ففرض الكفاية أولى ولهذا نسبة صلاة الحجزة عن المكلفين بفعل المعنى ولو قيل يتصور ذلك في العبد والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يوجه اليهم لكان جوابا (و) من فروض الكفايات (دفع ضرر) المصومين ولو عجز به كان أولى (المسلمين) وغيرهم على الموسرين (ككسوة عار) منهم (وامامهم جائع) منهم (اذ لم يندفع) ضررهم (بزكاف) لا (ببذل مال) واقتصر عليهم لانهم أغلب من غيرهم والادنى معناها ما سألهم المصالح ويحرم كوقف عام ونذر وكفاية ومسية صيانة للمفوس (تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن فالفي المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشئ والصيف وتغير الروضة بستر العورة معترض وظاهر كلامه أيضا وجوب دفع الضرر وان لم يبق لنفسه شيئا لكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام انه يجب على الموسر المواصل بما زاد على كفاية سنة ومقتضاؤه أنه لا يوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زاد على كفاية سنة وهو كذلك وان قال الباقي في هذا بقوله أحد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطرون وان كان يحتاجه في ثأى الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر وهل يكفي سد الضرر أم يجب تمام الكفاية التي يرفعونهم من تلزمه النفقة فيه وجهان مقتضى كلام الراعي في الاطعمة ان ذلك على القولين فيها اذا وجد المضطر الماسة ترجع الاوّل والوجه ترجع الثاني ولا يلزم من البناء الانتحال في الترجع ويجب أيضا على الموسر من ذلك أسرى المسلمين من مالهم ولا يجب على الامام ابتياعهم من بيت المال كذا في بعض شروح الكتاب قال بعضهم وانه يجوز على أسير تعذيب الكفار كإتي الروضة في باب الجزية لكن في باب الهدية أن الفداء مستحب وبهذا الحال يجمع بين كلاي الروضة أيضا أما أسارى الذين فيهم احتمالان والوجه فيهم التفصيل ومن فروض الكفايات اعانة القضاة على استيفاء الحقوق للمعاجة الهساو (تحمل الشهادة) ان حضر المحمل المشهود عليه فان دعى الشاهد لتحمل لم يجب عليه الا ان دعاه قاض أو معذور بمرض ونحوه (وأداؤها) اذا تحمل أكثر من ثمان فالتحمل انما في الاموال فالاداء فرض عين وسبأ في بيان التحمل والاداء في الشهادات مع مزيد ابضاح (تنبيه) التحمل يفارق الاداء من جهة أن التحمل فرض كفاية على الناس والاداء على من تحمل دون غيره قال الماورى في باب الشهادات وفرض الاداء أغلق من فرض التحمل لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة الاية (والخرف والصنائع) كالتجارة والخطابة والجماعة لان قيام الدنيا به سبب الاسباب وقيام الدين يتوقف على أمر الديناس حتى لو امتنع الخلق منه أنما وكانوا ساعين

في اهلاك أنفسهم لكن الذنوس مجبولة على القيام بما لا يحتاج الى حدث عليها وترغب فيها وفي الحديث  
 اختلاف أمقر رجة وفسره الحليمي باختلاف الهمم والحرف \* (تبيين) \* عطف الصنائع على الحرف  
 يقتضى تغايرها مع أن صاحب الفتح فسر الصناعة بالحرفة فعلى هذا عطفها عليها كعطف رجة على  
 صلوات في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وقال الزركشي الصنائع هي المعالجات كالتجارية  
 والتجارية والحرف وان كانت تطلق على ذلك فتطلق عرفا على من يتخذ منها عارضا ولا يفعل فهي أعم  
 (وما يتيمم بها المعاش) التي هي اقوام الدين والدنيا كالبيع والشراء والحرائر لان كل فرد من الافراد عاجز  
 عن القيام بكل ما يحتاج اليه سمع النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم عليه رضى الله تعالى عنه يقول اللهم لا تخو جنى  
 الى احد من خلقك فقال لا تغفل هكذا ليس من أحد الا وهو محتاج الى الناس قال فكيف أقول قال في اللهم  
 لا تخو جنى الى شرار خلقك قلت يا رسول الله ومن شر خلقه قال الذين اذا اعطوا أمنوا واذا منعوا عابوا وسمع  
 صلى الله عليه وسلم أبابكر رضى الله تعالى عنه يقول اللهم انى أسألك الصبر فقال سألت الله البلاء فقله  
 العافية وسمع الامام أحمد بن حنبل رجلا يقول اللهم لا تخو جنى الى أحد من خلقك فقال هذا رجل غنى  
 الموت (د) من فروض الكفايات (جواب سلام) سلم عاقل ولو صبيا ميمرا (على جماعة) من المسلمين  
 المكافئين أما كونه فرضا فقله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها وأما كونه كفاية  
 فالحبر أبي داود يجزئ عن الجماعة اذا سوا أن يسلم أحدهم ويجزئ من الجالس أن يرد أحدهم والراد  
 منهم هو المختص بالشواب وسقط الخرج عن الباقي وان أجابوا كاهم كانوا مؤدئين للفرض سواء كانوا  
 بحجة عين أم مترتبين كصلاة الجنازة ولا يسقط الفرض برد الصبي المميز على الصحيح فان قيل سقط به فرض  
 الصلاة على الجنازة فهل كان هنا كذلك أجيب بان المقصود من الصلاة الدعاء والصبي أقرب الى الاجابة  
 والمقصود من السلام الامان والصبي ايسر من أهله ولا يسقط أيضا برد من لم يسمع السلام على المشهور  
 ولو سلم على جماعة فهم امرأة فردت هل يكفي ينبغي كما قال الزركشي بناء على انه هل بشرع لها الابتداء  
 بالسلام أم لا فثبت شرعها كفى جوابها وسبأنى الكلام على ذلك والا فلا ومثلها كما بحثه شيخنا  
 الخنثى واحترز بالجماعة من الواحد فان الرد عليه فرض عين الا ان كان المسلم أو المسلم عليه أتى مشبهة  
 والآخر رجلا ولا بحرمة بينهما فلا يجب الرد ثم ان سلمه وحرم عليها أما اذا كان هذا نكح محرمة  
 كزوجته وعبد المرأة بالنسبة اليها ومثله كل من يباح قطره اليها فيجب الرد ولا بكرة على جمع نسوة أو يجوز  
 لا تنفاه خوف الفتنة بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك والخنثى مع المرأة  
 كالرجل معها ومع الرجل كالمرأة معه ومع الخنثى كالرجل مع المرأة وبشرط في الرد اتصاله بالابتداء  
 لاتصال الإيجاب بالقبول في العقد فلو سلم جماعة متفرقون على واحد فقال وعليكم السلام وقصد الرد  
 على جميعهم أجزأه وبسقط عنه فرض الجميع كالوصل على جنازة صلا واحدة كإتقائه في المجموع عن  
 المتولى والرافعي وأقره بخلاف ما إذا لم يقصد الرد عليهم جميعا وقضية هذا انه لو أطلق لم يكلفه والاوجه كما قال  
 شيخنا خلافة وظاهر كلام المجموع أنه لا فرق بين أن يسلموا دفعة واحدة أو منفردين وهو كما قاله بعض  
 المتأخرين ظاهر فيما إذا سلموا دفعة واحدة أو تسلموا واحدا بعد واحد وكانوا كثيرين فلا يحصل الرد  
 لكلهم إذ قد مر أن شرط حصول الواجب أن يقع متصلا بالابتداء ولا يجب الرد على مجنون وسكران وان  
 شملتهما عبارة المصنف وكذا فاسق ونكوة كبستدع ان كان في تركه جرحا أو اعتبرا أو لو كتب كتابا  
 وسلم عليه فيه أو أرسل رسولا فقال سلم على فلان فاذا بلغه خبر الكتاب والرسالة لزمه الرد وهل صيغة  
 ارسال السلام مع الغير السلام على فلان أو يكفي سلم على فلان كما هو ظاهر ما مر يؤخذ من كلام  
 التتمة الثاني وعبارته انه لو ناداه من وراء سترة أو ساء وقال السلام عليك يا فلان أو كتب كتابا وسلم عليه فيه  
 أو أرسل رسولا فقال سلم على فلان فبلغه الكتاب أو الرسالة وجب عليه الجواب لان تحية الغائب انما

تكون بالمتابعة أو الكتاب أو الرسالة اه ولو سلم الاسم جمع بين القنن والاشارة أما القنن فله قدرته  
عليه وأما الاشارة فليحملها الادغام ويستحق الجواب يجب الجمع بينهما على من رده عليه ليحصل به  
الادغام ويقطع منه فرض الجواب وقضية التعلي على انه ان سلم انه فهم ذلك بفريضة الحال والسر الى فم  
تجب الاشارة وهو ما بحثه الاذرى وسلام الاخرين بالاشارة معسده وكذا رده لان اشارته فاعلم مقام  
العبارة \* (تنبيه) \* لو سلم ذى على مسلم قال له وجوباً كما قاله الماوردى والرو باني وعليك فعلم طبر  
الصحيحين اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا له عليكم وروى البخارى خبر اذا سلم عليكم اليهود فاعلم يقول  
احدهم السلام عليك فقولوا وعليك وقال الخليلي كان سفيان يروى عليكم بحذف الواو وهو العواب  
لانه اذا حذفها صار قواهم مردودا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك معهم والدخول فيها قالوا قال  
الزركشي وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم بمادة وشره عابنا على اما اذا فسرنا السلام بالموت ولا إشكال  
لاشتراك الخلق فيه \* (فرع) \* لو سلم على انسان ورعى أن لا يرد عليه لم يسهل ما منه فرض الرد كما قاله  
المتولي لانه حتى الله تعالى ويأثم بتعميل فرض الكفاية كل من علم بتعميله وقدره على القيام به وان بعد  
عن الحل وكذا يأثم بتقريب منه لم يعلم به لنفسه في البحث عنه ويختلف هذا بكبر البلد وصغر وكما قاله الامام  
وان دام به الجميع فكلامهم وقد فرض كفاية وان ترتبوا في أدائه قال الامام وغيره والقيام به أفضل من  
فرض العين لان القيام بفرض العين أسقط المخرج عن نفسه والقيام بفرض الكفاية أسقط المخرج  
منه وعن الأمانة والمعتد أن فرض العين أفضل كيجرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع (و يسن  
ابتدائه) أى السلام على كل مسلم حتى على الصبي وهو ستة عين ان كان المسلم واحدا وسنة كفاية ان  
كان جماعة أما كونه سنة فلقوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم أى ايسلم بعضهم على بعض  
ولادى ما يشاء السلام فى الصحيحين وأما كونه كفاية فلقوله تعالى فسلموا على أنفسكم أى ايسلم بعضهم على بعض  
وفيه ضرورة وجوب الابتداء بالسلام وهو ما لو أرسل سلامه الى غائب ففى زوائد الروضة يلزم المرسل أن  
يلغى فانه أمانه ويجب أدائه ويجب الرد كما مروى عن الرد على المبلغ وابتداء السلام أفضل من رده كما قاله  
القاضى فى فتاويه وهذه سنة أفضل من فرض وتلقيه ابراه المعسر سنة وانتظاره فرض وابرأه أفضل  
\* (تنبيه) \* قول القاضى ليس لئلا سنة كفاية غير ابتداء السلام من الجماعة أو رده عليه مسائل منها  
النسبة على الاكل ومنها الاضحية فى حق أهل البيت ومنها تشييمت العاطس ومنها الاذان والاقامة (و لا  
يسن ابتدائه) (على قاضى حاجة) لانه من عنده فى سنن ابن ماجه ولان مكملته بعيدة عن الادب والمراد  
بالحاجة حاجة البول والغائما ولا على الجامع بطريق الاولى (و لا على) (أكل) بالاشتغال به (و  
لا على من) (فى حمام) لاشتغاله بالافتعال وهو مأوى الشياطين و ليس موضع نجاسة حتى مع ذلك  
مسائل كثيرة منها المصلى ومنها المأذن ومنها الحطيم ومنها الملقى فى التسلق ومنها ما تستغرف القلب بالدعاء  
وبالقراءة كما بحثه الاذرى ومنها النائم أو الناعس ومنها اللابس والمبتدع لان حالهم لا تناسبه والضايقا  
كما قال الامام أن يكون الشخص على حالة لا يجوز أو لا يلقى بالرؤية القرب منه (ولا جواب) واجب  
(عليهم) لو أنزله لوضع السلام فى غير محله لعدم سنة واستثنى الامام من الاكل ما إذا سلم عليه بعد  
الابتلاع وقبل وضع اقامة أخرى فبسن السلام عليه ويجب عابه الرد وكذا من كان فى كل فرع الباب فى  
الجمام كما جرى عليه الزركشى وغيره \* (تنبيه) \* مقتضى كلامه استواء حكم الجميع و ليس مراد اهل  
يكره الرد لقاضى الحاجة والجامع ويندب لمن يأكل أو فى حمام وكذا المصلى ونحوه بالاشارة ولو سلم على  
المأذن لم يجب حتى يفرغ ودل الاجابة بعد الفراغ واجبة أو مندوبة لم يصحوا به والاوجه كما قال  
البلقينى انه لا يجب وقبل يجب على المصلى الرد بعد الفراغ والصحيح انه لا يجب عليه الرد ما لم يقرأ  
على حاضر الجماعة وقد ابا الجديد انه لا يحرم عليهم الكلام فى الرد ثلاثة أوجه أحدها عند البعوى وجوب

الرد وصحة الباقين والثاني استحبابه والثالث جواز الخلق في غير الخديب أما هو فلا يجب عليه الرد  
 قناباً لاستغاله والمقارن كغيره في استحباب السلام ووجوب الرد باللفظ على من سلم عليه كجسري عليه ان  
 المقري الاستغراق القاب كجسري عن الاذرى \* (تبيينه) \* صيغة السلام ابتداء السلام عليكم فان قال  
 عليكم السلام بآلانه تسليم المكن مع الكراهة للنهي عنه في خبر الترمذي وغيره ويجب فيه الرد على  
 الصحيح كإتقوله في الروضة عن الامام وأقره وان بحث الاذرى عدم الوجوب وكما عليكم السلام عليكم  
 سلام أموالوفال وعليكم السلام فليس سلاماً فلا يستحق جواباً لانه لا يصلح للابتداء كإتقوله في الاذكار  
 عن المنولي وأقره وتندب صيغة الجمع لأجل الملازمة سواء كان المسلم عليه واحداً أم جماعة وكفى  
 الافراد للواحد ويكون آتياً بأصل السنة دون الجماعة فلا يكفي والاشارة به بيد أو نحوها باللفظ لا يجب  
 لو ارد للنهي عنه في خبر الترمذي والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل من الاقتصار على اللفظ وصيغته رداً  
 وعليكم السلام أو وعليكم السلام للواحد ولوترك الواو فقال عليكم السلام أجزاء ولو قال والسلام عليكم  
 أو والسلام عليكم كفى فان قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف اذ ليس فيه تعرض للسلام وقيل يجزئ فان  
 قيل يؤيد هذا انه لو سلم فمضى على مسلم لم يرد في الرد على قوله وعليكم أجيب بأنه ليس الغرض ثم السلام على الذي  
 بل الغرض أن يرد عليه بما ثبت في الحديث ويكفي سلام عليكم ابتداءً وعليكم سلام جواباً ولكن التعريف  
 فيهما أفضل وزيادة ورحمة الله وبركاته على السلام ابتداءً ورداً أكمل من تركها وظاهر كلامهم  
 انه يكفي وعليكم السلام وان أتى المسلم باللفظ الرحمة والبركة قال ابن تيمية وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا  
 حديثهم تحية الآية ولو سلم كل من اثنين تلافياً على الآخر مع العزم كلامهم الرد على الآخر ولا يحصل الجواب  
 بالسلام أو مرتباً كفي الثاني سلاماً زدا اذا قصد به الابتداء فلا يكفي كما قاله الزركشي اصرفه عن الجواب  
 \* (فروغ) \* يندب أن يسلم الراكب على المسائي والمائي على الواقف والصغير على الكبير والجمع  
 القليل على الجمع الكبير في حال التلاق في طريق فان عكس لم يكره أما اذا ورد من ذكر على قاعد أو  
 واقف أو مضطجع فان الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أم لا قليلاً أم لا ولا يكره تخصيص البعض من الجمع  
 بالسلام ابتداءً ورداً ولو سلم بالجمعة جاز أن أفهم المخاطب وان قدر على العربية وجب الرد لانه يسمى سلاماً  
 ويحرم أن يبدأ الشخص ذمياً للنهي عنه فان بان من سلم عليه ذمياً فإليه له بدباستر جعت سلامي كما  
 في الروضة وأورد على سلامي كفي الاذكار تغييره ويستثنى بقلبه ان كان بين مسلمين ولا يبدأ بتحية غير  
 السلام أيضاً كالم الله سبحانه أو صحت بالخبر الالذر وان كتب الى كافر كتب ندب بالسلام على من اتبع  
 الهدى ولو قام من مجلس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل دار ندب أن يسلم على أهله وان دخل موضعاً  
 خالها من الناس ندب أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسلم قبل دخوله  
 ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله وأن يبدأ بالسلام قبل الكلام وان كان ماراً في سوق وجع لا ينتشر  
 فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فان جلس الى من سمعه سقط عنه سنة السلام أو الى من  
 لم يسمعه سلم ثانياً ولا يترك السلام لخوف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره والتحية من المار على من خرج من  
 حائط أو على غيره بنحو صبحك الله بالخير أو السعادة أو طاب حياك أو قوالك الله لا أصل لها اذ لم يثبت فيها  
 شيء ولا جواب لقائلها فان أجاب بالدعاء فحسن الا أن يرد تأديبه لتركه السلام فنزل الدعاء له أحسن  
 وأما التحية بالطلبة وهي أطال الله بقاءك فقيل بكرامتها والوجه أن يقال كما قال الاذرى انه ان كان من  
 أهل الدين أو العالم أو من ولاه العدل فالدعاء له بذلك فربما والا فمكروه وحسن الظاهر مكروه ولا يغتر بكثرة من  
 يفعل ولا تغيب البذل منه أو صلاح أو نحو من الامور الدينية ككبر سن وشرف وصيانة مستحب وتقبيلها  
 الدنيا أو ثروته أو نحوها كشو كثر وجهه مكروه شديد الكراهة وتقبيل خدمه مطلق لا يشتهى ولو لغيره  
 وتقبيل كل من أطرافه شفقة أو راحة سنة ولا يأمن بتقبيل وجه الميت الصالح للتبرك ويندب القيام للدخول

ان كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو ولادة أو رحم أو ولاية معصية به بمسببة أو نحوها  
 ويكون هذا القيام لغيره والاكرام والاحترام لا للرياء والاعظام ويحرم على الداخل بمسبة القيام له بان  
 يقعد ويستروا قيامه كعادة الجبارة أمان من أصيب ذلك كراماته لا على الوجه المذكور فلا يخفى كمال  
 شيخنا رحمه وتدب المصافحة مع مشاة الوجه والدعاء بالمعزة وغيرها للتلافي ولا أمل للمصافحة بعد  
 صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بها منها من جهة المصافحة وقد حدث الشارح عليها وان قصد بابا غيره  
 معلقا ندب أن يسلم على أهله ثم يستأذن فان لم يجب أعاده ثلاث مرات فان أجيب وذلك والارجع فان  
 قبل به بعد استئذانه من استندب أن يقول فلان بن فلان أو نحو مما يحصل به التعريف ولا بأس أن  
 يكنى نفسه أو يقول القاضي فلان أو الشيخ فلان اذ لم يعرفه المخاطب الا بذلك ويكره اقتضاه على قوله أما  
 أو الحاد ثم تندب زيارة الصالحين والنجار غير الاشرار والافراد والافراد وكرامهم بحيث لا يشق  
 عليهم ولا عليهم ويندب أن يطلب منهم أن يزوروه وأن يكرهوا زيارته بحيث لا يشق عبادة الرعي  
 وأن يضع من جاءه العباس يده أو فوبه أو نحو على وجهه ويخفف صوته ما تمكن وأن يحمد الله عقب  
 صلاته ثم ان كان في صلاة أسر به أو في حالة قول أو رجاء أو نحو حمد الله تعالى في نفسه فان حمد الله تعالى  
 شئت إلى ثلاث مرات فان زاد عليها دعى له بالشهادة ويذكر بالحمد ان تركه والتشبهت للمسلم بمرحله ان  
 أو ربك ويرد يهديكم الله أو يغفر الله لكم وابتدأه ورد سنة عين ان تعين والاعكافية وتشبهت  
 الكافر يهديك الله ونحوه لا يبرحك الله تعالى ويندب رد التناوب ما لم يسمع فان غلبه يترفع بسده  
 أو غيره أو يندب أن يرحب بالقدام المسلم وأن يلي دعاءه أما الكافر فلا وأن يخبر أخاه بحبه في الله وأن  
 يدعو أن أحسن إليه ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه أو صلاحه أو نحو به أي الله فذلك أو فذلك أبي  
 وأبي ودلائل ما ذكر من الأحاديث الصحيحة كثيرة مشهورة ثم شرع في موانع الجهاد فقال (ولا جهاد)  
 واجب الا على مسلم أو مرتد كما قاله الزركشي بالغ عائل ذكره مستفيض له حر ولو سكران واجد أهبة القتال  
 فلا يجب على كافر ولو ذميا لانه يسذل الجزية ليدب عنه لا ليدب عنا ولا (على سي ومجنون) لعدم  
 تكليفهما ولقوله ليس على الضميمة الآية قبلهم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل المجانين لضعف عقولهم  
 ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رد جماعة استغفرهم وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر  
 يوم أحد وأجازه في الخندق وكذا اتفق سعد بن حبة بحاجته مهله ثم به موحدة ثم مثناة فوقة الانصارى  
 ولما رآه النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق يقتل قتالا شديدا وهو حديث السن قال أسعد الله جدك  
 اقترب مني فاقرب منه فمسح رأسه ودعا بالبركة في ولده ونسله فكان عبالا وبعين وخالا لا ريبين وجدنا  
 له شربين كذا ذكره ابن دحية وغيره (و) لا على خنثي ولا (امرأة) اضبعها ولقوله تعالى يا أيها  
 النبي حرض المؤمنين على القتال واطلاق لفظة المؤمنين بتصريف للرجال دون النساء والخنثي مثلهما وأحسن  
 الحسن بن هاني في قوله وإذا المولى بنا بعلن سجدا \* قتلهم ورهن على الرجال حرام  
 (و) لا على (مریض) يتهذر قتاله أو تفرغ مشقة ولا على أعمى (و) لا (ذی عرج بین) ولوى رجل  
 واحدة لقوله تعالى ايس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المریض حرج ولا على  
 بصراع ووجع ضرر وضعف بصيران كان يدرك الشخص ويكفه اتقاء السلاح ولا عرج يسير لا يجمع  
 المنى والعذر والهرب (و) لا على (أفعم) يدبها أو معظام أصابعها بخلاف فائد الأقل أو فائد  
 الاقل أو أصابع الرجلين ان أمكنه المنى بغير عرج بين (و) لا على (أشل) يدأو معظام أصابعها  
 مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيها لان كلا منهما لا يمكن من الضرب (و) لا  
 على (عبد) ولو مبعضا أو مكاتبا لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأنكم وأنفسكم ولا مال للعبد  
 ولا نفس عاكها ولم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيدهم بقتله كما قاله الامام لانه ليس من أهل هذا الشأن

وابس القتال من الاستخفاف المستحق للسب لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك (و) لاعلى (عادم أهـ)  
قتال من نفقة وسلاح وكذا مكرهين ان كنت سفره قصر فان كان دونه لزمه ان كان قادرا على المنى  
فاضل ذلك عن مؤنة من لزمه مؤنته كفى الحج ولو مرض به - وما خرج أو فني زاده أو هلكت داره فيه  
بالخيار بين أن ينصرف أو يبقى فان حضر الوعدة جازله الرجوع على الصحيح اذا لم يمكنه القتال فان أمكنه  
الرجى بالجوار فلا يصح فز واندالروضة الرضى على تناقض وقع له فيه ولو كان القتال على باب داره أو حوله  
سقط اعتبار المؤن كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره \* (تنبيه) \* أشعر كلامه باشتراط ملكه الالهية.  
الآن يريد بالعدم عدم الملك والقدرة ولو بذل لعدم الالهية ما يحتاج اليه فان كان البذل من بيت  
المال لزمه والا فلا نعم أشار لابطاع ما سبق وغيره بقوله (وكل عذر منسوخ وجوب حج) كفسق زاد  
وراحلة (منع الجهاد) أى وجوبه (الانحرف طريق من كفار) فلا يمنع وجوبه جز ما بناء الجهاد على  
مصادمة المخاوف (وكذا) خوف (من اصوص المسلمين) لا يمنع وجوبه (على الصحيح) لان الخوف  
يحمل في هذا السفر وقتال الاصوص أهم وأولى والثاني يمنع كالحج فانه قديماً نف من قتال المسلمين  
\* (تنبيه) \* محل الوجوب في الصورتين اذا كان له قوة تقاومهم والانهو معذور وما فرغ من موانع  
الجهاد الحسية شرع في موانعها الشرعية فقال (والدين الحال) على مواسم لم أؤذى (يحرم) بكسر  
الراء المشددة (سفر جهاد) سفر (غيره) لانه ممنوع عليه أداءه والجهاد على الكفاية وفرض العين  
مقدم على فرض الكفاية وفي صحيح مسلم القتل يكفر كل ثنى الا الدين (الا باذن غريمه) وهو رب  
الدين الجائر الاذن فله منعه من السفر لتوجه المطالبة به والحبس ان امتنع فان اذنه لم يحرم اما غير  
جائر الاذن كولى المحجور فلا ياذن لدين المحجور في السفر وكالمدينون وايضا كما يحسنه بعض المتأخرين لانه  
المطالب ولو استتاب الماوس من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر بغير اذنه غريمه بخلاف ماله  
الغائب فانه ند لا يصل وأما العسر فليس اغربه منعه على الصحيح في أصل الروضة اذ لا مطالبة في الحال  
\* (تنبيه) \* حيث جاهد بالاذن قال المارردى والرويانى لا يتعرض للشهادة ولا يتقدم أمام الصفوف  
بل يقف في وسطها وحواشيها ليحفظا الدين بحفظ نفسه (و) الدين (المؤجل لا يحرم) السفر مما لقا فلا  
يمنعه رب الدين وان قرب الاجل لانه لا يتوجه عليه المطالبة به الا بعد حلوله وهو الاذن مخاطب بفرض  
الكفاية وللمسحق الخروج معه ان شاء ليهال به عند الحلول (وقيل يمنع سفر اخنوخا) كالجهد وركوب  
البصر - بيان الحق الغريم (ويحرم) على رجل (جهاد) بسفر وغيره (الا باذن أبويه ان كانا مسلمين)  
لان الجهاد فرض كفاية وبره ما فرض عين وفي الصحيحين ان رجلا استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في  
الجهاد فقال ألك والدان قال نعم قال ففهم ما جاهد وفي رواية ألك والدك قال نعم قال فانطلق اليها  
فاكرمها فان الجنة تحت رجلها راء الحاكم وقال صحيح ولو كان الحى أحدهما لم يحز الا باذنه وجب  
أصوله المسلمين كذلك ولو وجد الاقرب منهم واذن سواء كانوا أحرارا أم أرقاء ذكورا أم إناثا لان برهم  
متعين عليه بخلاف الكافر منهم لا يجب استئذانه وكذا المناق كإص عليه في الام ولو كان الولد رقيقا  
اعتبر اذن سيده لا والده كما قال المارردى ويلزم البعض استئذان الابوين لما فيه من الحرية والسيد لما  
فيه من الرق (لا سفر تعلم فرض عين) حيث لم يجد من يعلمه أو ترفع زيادة فراغ أو ارشاد فانه جائر بغير  
اذنهم كمن يضيق عليه وكذا ان لم يتضيق على الصحيح (وكذا) سفر تعلم فرص (كطابة) فيجوز أيضا  
بغير اذنهم (في الاصح) كان خرج طالبا للروحة الاقناء وفي الناحية من يستغل بذلك لان الجرح على  
المكاف وجبه بعد والثاني اهم المنع كالجهد وفرق الاؤل بان الجهاد فيه خطر فان لم يكن في الناحية  
مستغل بالافتناع ولكن خرج جماعة فليس للابوين المنع على المذهب لانه لم يوجد في الحال من يقوم  
بالقصد والمارجون قد لا يتفرون بالقصد وان لم يخرج جمعه أحد لم يخرج الى اذن ولا يمنع اهما فاعلم

لأنه بالخروج يدفع الأثم من نفسه كالفرض المتعين عليه وقيد الرافعي الخارج وحده بالرشيد ويتبين  
 قال الأذري أن لا يكون مرد جبلا يجتنب عليه قال المازدي ولو وجب عليه نفقة أبو به وجب  
 استئذانه - وأولو كثر من الأبن يستتبع من ينفق عليهم ما من ماله الحاضر ونفقة كما قال الزكش أن  
 يكون الفرع إذا وجبت نفقته كذلك أن كان الفرع أهلا للأذن وهذا يلغزه فيقال والملاستافر  
 الابن وله قال الباقي والقياس أنه لو أذاه أي من ينفق عليه نفقة ذلك اليوم وسافر في بقية كان  
 كالمدين بدين ورجل \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالجواهر وحكمه أنه أن كان  
 قاصرا فلا منع منه بحال وإن كان طويلا فإن غلب الخوف كالجهاد والأجاز على الصحيح بلا استئذان  
 والوالد الكافر في هذه الأسفار كالسلم ما عدا الجهاد كما مر (فإن أذن) لرجل (أبواء واقرب) في  
 جهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعلم بذلك (وجب) عليه (الرجوع) إن لم يحضر الصف لأن عدم  
 الأذن مذكور وجوب الجهاد هكذا طريانه كالعلمي والمرض ولو أسلم أصله الكافر بعد خروجه ولم  
 يأذن وعلم الفرع الحال فكل رجوع عن الأذن ويستغنى من كلامه ما لو خاف على نفسه أو ماله أو شأن  
 أسكاف أو قلب المسلمين برجوعه أو خرج مع الإمام يجعل كما قال المازدي تبع النص فلا يلزمه الرجوع  
 بل لا يجوز في معناه ذلك وإن أمكنه الإقامة عند الخوف بوضع في طريقه إلى أن يرجع الجيش فيرجع  
 معهم لزمه ذلك وإن لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضي مع الجيش سكن يتوفى مثلان القتل كإص  
 عابه في الأم (فإن) حضر الصف (مرع في قتال) بأن التقي الصفان ثم رجع من ذكر وعلم  
 برجوعه (حرم الانصراف في الأطهر) وعبر في الروضة بالأصح لوجوب المصاهرة أقوله تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبوا ولا تان الانصراف بشوش أمر القتال ويكسر القلوب والثاق لا يحرم بل  
 يجب الانصراف وعابه حتى لا تدعى الذي يناؤه على الضيق وعلى الأول لا يقف موقف طلب الشهادة  
 بل في آخره خوف بحرم كما قاله القاضي أبو العلي وحكى عن نص الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 \* (تنبيه) \* لو قال فإن حضر الصف كما قدرته كان أولى لأن حرمه الانصراف لا تتوقف على القتال  
 حقيقة بل التقاء المصنفين كاف في ذلك كما مر (فروع) لو خرج بلا إذن وشرع في القتال حرم الانصراف  
 أيضا الماسر ورجوع العبد إن خرج بلا إذن قبل الشروع في القتال واجب وبعبء منه دروب وإمام  
 يجب عليه الثبات بعده لأنه ليس من أهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد أو عرج عرجا بينا أو تاف  
 زاده أو دابته فله الانصراف ولومن الوقعة إن لم يورث فشلا في المسلمين والأحرار عليه انصرافه منها ولا  
 ينوي المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرار فإن انصرف ثم زال العذر قبل مفارقه دار الحرب لا بعده  
 لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الانعام لأنها في حكم الحصاة الواحدة بخلاف من  
 شرع في تعلم علم لا يلزمه انعامه وإن أنس من نفسه الرشد في لان الشروع لا يغير حكمه المشروع  
 غالبا قال الأذري والمخار وماتاه لأنه تلبس بغرض ولو شرع لكل شارع في علم الشريعة الأعراف  
 عنه لادى ذلك إلى إضاعة العلم وأجاب السبكي عن القياس على الجهاد بأن المشتغل بالعلم له باعث نفسي  
 عن يحسنه على دوام الاشتغال به لمحبة غفرته والمقاتل ميله إلى الحماية يبعده عن ذلك لكره الموت وشدة  
 سكرته فوكل المشتغل بالعلم إلى محبة لأنه مفهوم لا يشبع وكاف المقاتل بالثبات عند الممات الذي منه  
 يفرغ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم مداد العلماء أفضل من دم الشهداء ثم شرع المصنف في الحال  
 (الثاني) من حال الكفار وهو ما تضمنه قوله (يدخلون بلادنا) أو يتولون على جزائر أو جبيل في دار  
 الإسلام ولو بعد عن البلد (فيلزم أهل الدق بالممكن) منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين وفيصل  
 كفاية واعتمده الباقي وقال إن نص الشافعي بشهاده (فإن أمكن) أهلها (تأهب) أي استعد واد  
 (لقتال وجب) على كل منهم (الممكن) أي الدفع للكفار بحسب القدرة (حتى على فقير) بما يقدرة عليه



(والمؤمنين) وهو من عالمه دين (وعبد بلاذن) من أبو بن وروب دين ومن سبوا يدخل الحرة عنهم في هذه الحالة لأن دخولهم دار الاسلام خطاب عظيم لاسيما الى اهل قلا بدم الجدي دفعه بما يمكن وفي معنى دخولهم البلدة مالو أهلها عليهم والتساءل كالعبيد ان كان فيهم دفاع والافلا يحضرن قال الرازي ويجوز أن لا يحتاج المراقبي اذن الزوج (وقيل ان حصلت مقاومة باحراز شرط) في عبد (اذن سيده) لأن في الاحراز غلبة عنهم واعندهم البلقيني وقال هو مقتضى نص الشافعي والاصح في النسخ والروضة الاولى لغوى القلوب ونظام الشوكة وتشدد النكابة في الكفار ائمة امان معومهم (والا) بان لم يكن أهل البلدة التأهب لقتال بان هجم الكفار عليهم بغنة (فن قصد) من المكلفين ولو عبدا أو امرأة أو مريضا أو نحوه (دفع عن نفسه) الكفار (بالممكن) له (ان علم انه ان أخذ قتل) بضم أولهما (وان جوز) المكلف المذكور (الاسر) والقتل (فله أن يدفع عن نفسه) (ان يستسلم) لقتل الكفار ان كان رجلا لان المكافأة حينئذ استحبال للقتل والاسر بحتمل الاختلاص هذا ان علم انه ان امتنع من الاستسلام قتل والامتنع عليه الاستسلام أما المرأة فان علمت امتداد الايدي اليها بالفاحشة او قتل لان الفاحشة لا يباح عند خوف القتل وان لم تمتد الايدي اليها بالفاحشة الا ان ولكن توقعتها بعد السبي احتل جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذكر ذلك في الروضة كاصاها ثم ما مر حكم أهل بلدة دخلها الكفار وأشار لغيرهم بقوله (ومن هو دون مسافة قصر من البلدة) التي دخلها الكفار حكمه (كأهلها) فيجب عليهم القى اليهم ان وجدوا زادا ولا يعتبر المركوب لقادر على المشي على الاصح هذا ان لم يكن في أهل البلد التي دخلوها كفاية وكذا ان كان في الاصح لانهم كالحاضرين معهم وليس لأهل البلدة ثم الاقربين فالاقربين اذا ذروا على القتال أن يلبثوا الى الحلق الا سحر بن (ومن) أي والذين هم (على المسافة) للقصر فأكثر (بليزهم) في الاصح ان وجدوا زادا ومركوبا (الموافقة بقدر الكفاية) ان لم يكف أهلها ومن يلبسهم دفع عنهم واتخاذهم \* (تنبيه) \* أشار بقوله بقدر الكفاية الى انه لا يجب على الجميع الخروج بل اذا صار اليهم قوم فيهم كفاية سقط الخرج عن السابقين (قبيل وان كفوا) أي أهل البلد ومن يلبسهم يلزم من كان على مسافة القصر موافقتهم مساعدة لهم ودفع بان هذا يؤدي الى الإيجاب على جميع الامة وفي ذلك خرج من غير حاجة \* (تنبيه) \* فأنزل هذا الوجه انما يوجب على الاقربين فالاقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا فممكن ينبغي للمصنف ان يقول ومن على المسافة قبل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفي أهلها بل يلزمهم (ولو أسروا) أي الكفار (مسلمانا للاصح وجوب النهوض اليهم) وان لم يدخلوا دارنا (نخلصه ان توقعناه) بان يكونوا قريبين كانهض اليهم عند دخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار والشافي المنع لان ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد أما اذا لم يمكن تخليصه بان لم يرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر الضرورة وذكر في التنبيه وغيره فك من أسر من الذميين \* (تنبيه) \* لا تنسار ع الطوائف والاتحاد منا الى دفع ملك منهم عقاب شوكته دخل أطراف بلادنا لما فيه من عظيم الخسارة

\* (فصل) \* فجاء يكره من الغزو ومن يحرم أو يكره قتله من الكفار وما يجوز قتالهم به. (يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه) تأديما عنه ولانه أعرف من غيره بمصالح الجهاد وانما يحرم لانه ليس فيه أكثر من التعزيز بالنفوس وهو جائز في الجهاد وينبغي كما قال الاذري تخصيص ذلك بالمنفعة أما المزرقة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون للمهمات تعرض للاسلام بصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الاجراء \* (تنبيه) \* استثنى الباقي من الكراهة صورا احدها أن يلوته المقصود بذهابه للاستئذان ثانيها اذا عاين الامام الغزو وأقبل هو وجنوده على أمور الدنيا كما يشاهد ثالثها اذا

قلب على غشائه لو استأذنه لم يأذنه (دوسن) فلامام أوثقه (إذا بحث سريته) لبلاد الكفار  
وهي طائفة من الجيش يبلغ أربعمائة سميت بذلك لأنها تسرى في الليل وتقتل لانها تحل  
المكر وخباياهم روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الإحباب أربعة وخير السرايا  
أربعمائة وخير الجيش أربعة ولن قلب اثنا عشر ألفاً من قلة رواده الترمذي وأبو داود وزاد  
أبو بلى الموصلي إذا صبروا وصدقوا (أن يؤمر عليهم) أميراً ما عاير رجوعون اليه أو وهم (ويأخذ)  
عليهم (البيعة) وهي بفتح الواو الحالف بالله تعالى (بالتبائن) على الجهاد وعدم القرار اقتداء به  
صلى الله عليه وسلم كجده مشهور في المعجج وأن يبعث العالانع ويتجسس أخبار الكفار قال الشافعي  
رضي الله تعالى عنه في الام ولا ينبغي أن يولي الامام الغز والانتفى في دينه شجاعاً في بدنه حسن الالة  
عارفاً بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وأن يكون ذارأى في السياسة والتدبير  
لبسوس الجيش على انفاق السكامة في الطاعة وتدير الحرب في امتياز الفرصة وأن يكون من أهل  
الاجتهاد في أحكام الجهاد وأما في الأحكام الدينية فقيهه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب أن  
يخرجهم - م يوم الخميس أول النهار لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب أن يخرج يوم الخميس وأن يبعث  
العالانع ويتجسس أخبار الكفار ويعد الرايات ويعمل لكل فريق راية وشعاراً روى الحاكم عن  
البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انكم ستلقون عدوكم فليكن شعاركم حم لا ينصرون قال  
ابن عباس حم اسم من أسماء الله تعالى فكانه حالف بالله لا ينصرون وأن يحرضهم على القتال وأن  
يدخل دار الحرب بنفسه لانه أحوط وأرهب وأن يدهو عند انتقاء الصفين قال صلى الله عليه وسلم ساعتان  
تفتح فيهما أبواب السماء عند حضور الصلاة وعند النقاء الصف في سبيل الله تعالى ويستنصر بالضعفاء قال  
صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم ويكبر بلا أسراف في رفع الصوت ويجب عرض  
الاسلام أولان علم ان الدهوى لم تبلغهم والا استحب وجوب بيانهم قال الحلبي وينبغي أن تعرف  
الغزاة الاكاذب التي يحتاجون اليها وما يحل منها وما يحرم والفرق بين الزاجل والغارص ومن يسلم  
ومن لا يسلم له (وله الاستعانة) على الكفار (بكفار) من أهل الذمة وغيرهم وانما يجوز الاستعانة بهم  
بشرطين أحدهما ما ذكره بقوله (أنؤمن بحياتهم) قال في الروضة وأن يعرف حسن رأيهم في المسأله  
والراعي جعل معرفة حسن رأيهم مع أمن الخيانة شرطاً واجباً وثانيهما ما ذكره بقوله (ويكولون)  
بحيث لو انضمت فرقنا الكفر فاقومناهم أي أنهم اذا انضمتوا الى الفرقة الاخرى أمكن دفعهم فان زادوا  
بالاجتهاد اع على الضعف لم تجز الاستعانة بهم وشرط العراقيون قلة المسالمين قال الراعي وهذا الشرط  
وما قبله أي وهو مقاومة الغريبتين كالمقتنيين لانهم اذا تنازحتا احتاجوا لمقاومة فرقة الى الاستعانة  
بالاخرى كيف يقدرون على مقاومتهم ما قال المصنف ولا منافاة لان المراد ان يكون المستعان بهم  
فرقة يسيرة لا يكثر العدد بهم كثرة ظاهرة قال الباقر وفيه لين ثم أوجب بان الكفار اذا كانوا مائتين  
مثلاً وكان المسلمون مائة وخمسين ففيهم قلة بالنسبة لاستواء العددين فاذا استعانوا بخمسين كافرين فقد  
استوى العددان ولو انحاز هؤلاء الخسوس الى العدو نصاروا مائتين وخمسين أمكن المساومة مقاومتهم  
لعدم زيادتهم على المضعف قال وايضاً في كتب جميع من العراقيين اعتبار الحاجة من غير كراهة  
والحاجة قد تكون للخدمة فلا يثنى الشرطان هو شرط المأوردى شرطاً آخر وهو ان يخلوا  
معتقد العدو وكاليهود مع النصارى وأقره في زيادة الروضة \* (تنبية) بفعل الامام بالاستعانة  
بهم ما يراه مصلحة من امرادهم بجانب الجيش أو اختلاطهم به بان يفرقهم بين المسلمين والاولى ان  
يسأجهم لان ذلك أجرة لهم ويرد المثل وهو من يخوف الناس كان يقول هودنا كثير وجنودنا شعبة  
ولا طاقة لنا بهم ويرد المرجف وهو من يكفر الاراجيف كان يقول قتلت مصرية كذا ولحن مدد المؤمنين

جهة كذا أولهم كمين في موضع كذا ويرد أيضا الخسائن وهو من يتجسس لهم وبما لهم على العورات  
بالمكاتبة والمراسلة وإنما كان صلى الله عليه وسلم يخرج عبد الله بن أبي بن سائل في الغزوات وهو رأس  
المتنافقين مع ظهوره والتخذييل وغيره منه لأن الصحابة كانوا أقرب به في الدين لا يبالون بالتخذييل ونحوه وأما صلى  
الله عليه وسلم كان يطاع بالروحى على أفعاله فلا يتضرر بكيد ويجمع هذه الثلاثة من أشد تنقي من الغنيمة حتى  
ساب قتيلاهم (و) الاستعانة (بعبيد باذن السادة) لأنه يتقطع بهم في القتال واستثنى الباقي العبد  
الموصى بغيره لبيت المال والمكاتب كتأبى صحبة فلا يعتراذن سادتهما قال شيخنا وفيما قاله في المكاتب  
وقفه اه والظاهر أنه لا بد من الاذن (و) له أيضا الاستعانة بأشخاص (مراد قتيلاهم أو بقاء) في قتال  
أوغره كسقي ماء ومداد الجرحى المسروى يجب أيضا النساء لمثل ذلك روى مسلم عن أم عطية رضى  
الله عنها قالت غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أخافهم وأصنع لهم الطعام  
وأداوى لهم الجرحى وأقوم على المرضى \* (تنبيه) \* الخسائن والنساء ان كانوا أحرارا كالمراهقين في  
استئذان الاواباء وأرأفاء فكما عبيد في استئذان السادات هذا كما إذا كانوا مسلمين أما الحضار نساء أهل  
الذمة وصبيانهم ففيه قولان في الشرح والروضة بلانرجح درج البلقيين الجواز وقاله المجزوم به في  
الام وظاهر كلامه اعتبار الاذن في العبيد دون المراهقين ويشبهه كما قال ابن شهاب لما عتبار اذن الاولياء  
وهو ظاهر لاسبابها إذا كان أصله لا إذا اعتسبنا اذنه في البالغ ففي المراهق أولى فان قيل في الاستعانة  
بالمراهقين تغريب بأنفسهم ولا أثر لرضاهم ورضا الاولياء بذلك لغرض الشهادة كالأثر لذلك في ائلاف  
أموالهم أجيب بان في الاستعانة بهم أثر اخرها وهو غفرانهم على الجهاد (وله) أى الامام (بذل الالهية  
والسلاح من بيت المال ومن ماله) اعانة للغزى والامام ثواب اعانته لخبر الصحبة من جهز غاز بانقصد  
غزوا أو ماتوا بالجهاد فله بانيه ولا حد بذل ذلك من أموالهم ولهم ثواب اعانتهم وثواب الجهاد بانيه كما مر  
ومجمله في المسلم أما الكافر فلا يل برجع فيه الى رأى الامام لاحتياجه الى اجتهاد لان المكافر قد يخون  
\* (تنبيه) \* ما ذكره مجمله اذا بذل ذلك لاعلى أن يكون الغزو للباذل والام يجوز كما صرح به الرويان وغيره  
(ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لانه يقع منه وما يأخذ المرتزقة من الفنى والمتفاوتة من الصدقات ليس  
باجزأهم بل هو من ثمنهم وجهادهم واقع منهم ولوا كره الامام جباة على الغزو لم يسخقوا بجزأه لوقوع  
غزوه لهم قال البغوى هذا ان تعين عليهم والافاهم الاجرة من الخروج الى حضور الواقعة قال الراغبى وهو  
حسن فاجعل احوالهم عليه \* (تنبيه) \* فذ كر المصنف هذه المسئلة في باب الاجارة وذ كرها هنا فوطئة  
لقوله (وبصحة استئجار ذى) ومعاهد وسنأمن (للإمام) حيث يجوز الاستعانة بهم ولو بأكثر من  
سهم لراجل أو فارس لانه لا يقع عنه فاشبهه استئجار الدواب واعتفرت الجاهلة للضرورة فان المعصود القتال  
ولان معاودة الكفار بحتمل فيها ما لا يحتمل في معاودة المسلمين (قيل ولغيره) من الاسكاد كالاذان  
والاصح المنع لانه من المصالح العامة لا تتولاها الاسكاد والاذان الاجير فيه مسلم وهذا كافر لا يؤمن  
\* (تنبيه) \* قضية كلامه صحة استئجار الذى ونحوه بأى مال كان من مال نفسه أو من أموال بيت المال  
وليس مرادا بل انما يعطى من سهم المصالح سواء أكان مسمى أو آخره مثل ولون غير غنيمة قتاله لان أصل  
الغنيمة ولا من أربعة أناسه لانه يحضر للصالحه لأنه من أهل الجهاد فان أسلم انفسه الاجارة وان كرهه  
الامام عليه أو استأجره بمجهول كان قال أرى بك أو أعطيك ما تستعين به وفاتل وجب له أجره المثل بخلاف  
ما اذا لم ياتل كظائره وان قهر الكفار على الخروج الى الجهاد فظهر بوقيل وفوقهم في الصف أو خلى سبيلهم  
قبله فله أجره الذهب فقط وان تعالت منافقهم في الرجوع لانهم ينصرفون حينئذ كيف شاؤوا ولا حبس  
ولا استئجار وان رضوا بالخروج ولم يعدهم بشئ وضع لهم من أربعة أنجاس الغنيمة كما مر في بابها وتنفارق  
الاجرة بانه اذا حضر طامعا بلا مسمى فقد تشبه بالمجاهدين فجعل في القسمة معهم بخلاف ما اذا حضر باجرة

منهم أو مشركه أو مسلمة وورثها بعده فبطلت فيه المقتضية بسد الامام وتصرفه ولا يراعى فيه العاقبة وما  
 أخرجه المحدثين من الامام فلا شيء لهم لانهم ليسوا من اهل البيت من الذين بل منهم بل بالحقيقة والميل  
 الى اهل البيت - واه انهم من الحاروج أم لا بل لا يتزبرهم فيما لهم منه ان شاء (ويكره المحدثين  
 قريب) له كما دللنا الشبهة قد تنحله على الدوام فيكون ذلك سببا للضعف عن اليقظة ولان فيه قطع الرسم  
 المأمور بصحته ادى كراهة تنزيهه وان اقتضت الدلالة الثانية انها كراهة تعزيم (و) قتل قريب (مكرم)  
 له (اشد) كراهة لانه صلى الله عليه وسلم مع ابا بكر يوم اُعدم من قتل ولده عبد الرحمن ومنع ابا بكره  
 من قتل ابيه يوم بدر (قلت الألب بسمه) أو بعلم بل يربط يجوز له اعتصامه ادائه (بسببته) تعالى  
 (أو رسله صلى الله عليه وسلم) باتين كره بسوء فلا كراهة حيثئذ (واشتهاهم) بل ينبغي الاستقبال  
 تة دعاء الحق الله تعالى وحق رسله صلى الله عليه وسلم قال تعالى لا تجدوا مؤمنون بائنه واليوم الآخر  
 يرايون من حاله ورسوله وفي الصبيح والشي نفس بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده  
 ووالده زادهم والس اس اجعبي وكذا كراهة اذا قصد هو قتله فقتله دفنه عن نفسه (ويحرم قتل من  
 ويحرمون) ومن به رق (وامرأة وخنتي مشكل) لا يسهى عن قتل الصبيان والنساء في الصبيحين والحق  
 الجور بالصبي والحق بالمرأة لاحتمال انوته (تنبيه) \* يستثنى من ذلك مسائل الاولى اذ لم يعد  
 المضار سواهم فله قتلهم وأكلام على الاصح في زيادة الرخصة من كتاب الاطعمة الثانية اذا قالوا يجوز قتلهم  
 وقد استثناهما في الحرور الثالثة حال الضرورة عند تنفس الكفار بهم كجاسي الرابطة اذا كانت النساء من  
 قوم ليس لهم كتاب كالحرب بوعيدة الارتان وامتنع من الاسلام قال الماردى فيقتل هذا الشافعي رضى  
 الله عنه الخامسة اذا سب الحنفي أو المرأة الاسلام أو المسلمين انما هو الفساد ويقتل مرا حتى ثبت الشر  
 الخس على عاتقه لان ابيه دليل بلوغه كما مر في الخبر لان ادعى استجابه بدراهم وانما استجابه بذلك فلا  
 يقتل بناء على أن الانبياء ليس بلوغا بل دليلا وحال على ذلك واجب وان تضمن حاف من يدعى السب  
 انما ورامة البلوغ فلا يترك بمجرده عواء (ويجوز قتل راهب وأجير) ويحترف (وشيع) ولو ضيعة  
 (وأعد وزن) ومغوارع اليد والرجل وان لم يعضروا الصف و (لا قتال فيهم) ولا رأى في الاطهار  
 لعموم قوله تعالى اقاتلوا المشركين ولا تلزموا قتالهم كغيرهم والثاني المانع لانهم لا يقتلون  
 فاشبهوا النساء والصبيان (تنبيه) \* يحل الخلف اذ لم يقتلوا فان قالوا قتلوا قطعاء والمراد بالراهب  
 عبد النصارى فيشمل الشيخ والشاب والذ كروالشي واحترز بقوله لا رأى فيهم عما اذا كان فيهم رأى  
 وانهم يقتلون قتله او قوله لا قتال فيهم انما هو أنه قيد في الشيخ ومن بعده فان الراهب والاجير قد يكون فيهم  
 القتال ويجوز قتل السوقة لا الرسل فلا يجوز قتالهم لجريان السنة بذلك واذا جاز قتل المذكوريين  
 (ببترقوت وتسي نساؤهم) وصبيانهم ورجائينهم (و) نعم (أو والهم) واذا منعنا قتلهم رفقوا بنفس الاسر  
 (تنبيه) \* اقتصره على سبي النساء بوجه ان صبيانهم ورجائينهم لا تسي وهو وجه والاصح خلافه كما نقرر  
 (ويجوز حصار الكفار في البلاد) والمسلمون (والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار ومجنين)  
 وما في معنى ذلك من هدم بيوتهم وقطاع الماء عنهم والقاصيات أو عقارب عليهم ولو كان فيهم نساء وصبيان  
 لقوله تعالى وخذوهم واحسروهم وفي الصبيح انه صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف وروى  
 البيهقي أنه نسب عليهم المجنين وقيس به ما في معناه مما لم يملك به (تنبيه) \* مقتضى كلامه جواز  
 ذلك وان كان فيهم النساء والصبيان واحتمل أن يصيبهم ذلك وهو كذلك لان النهي عن قتالهم محمول  
 على ما بعد السبي لانهم غنيمة ومحمل جواز ذلك في غير مكة وحرمه اذ لو تحدث بها أو موضع من حرها والعباد  
 والله تعالى طائفة من المسلمين لم يجوز قتالهم مما لم يملك به (كتاب الحج) من المجموع عن نه في الامام  
 سير الواقدي وظاهر كلامهم أنه يجوز قتالهم بما ذكر وان قدر ما عليهم بدونه قال الزركشي و

صرح ابنه نجي نعم بكره حبتنا ذلنا نأمن أن نصيب مسلماً من الجبلش نقتله كافر قاله البلقيني وقال انه أشار  
 إليه في الام (و) يجوز (تبيينهم في عقله) وهو الاغارة عليهم لبلادهم غافلون لما في الصحيحين أنه صلى الله  
 عليه وسلم أغار على بني المصطلق وسئل عن المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم فقال هم منهم  
 (تنبيه) استثنى بعضهم من اطلاق المصنف من لم تبلغ الدعوة قال فلا يجوز قتالهم بذلك حتى يدعوا الى  
 الاسلام فان قتل منهم أحد ضمن بالدية والكفارة نص عليه الشافعي رحمه الله والاصحاب ولا حاجة الى  
 استثنائه لانهم اذا شرط لاصل القتال (فان كان فيهم مسلم أسير أو ناجي) أو نحوه (جاز ذلك) أي الرمي  
 بما ذكر وغيره (على المذهب) لا يتبع الجهاد بحبس مسلم عندهم ولا يصيب المسلم وإن أصيب  
 رزق الشهادة \* (تنبيهه) \* تعبيره بالجواز لا يقتضي الكراهة سواء اضطرر الى ذلك أم لا ولم يخص  
 ما في الروضة ثلاثة طرق المذهب ان لم يكن ضرورة كرمحت زمان اهلاك المسلم ولا يحرم على الاطهر وان  
 كان ضرورة تكفوف ضرره - أولم يحصل فتح القلعة الابية حازنها وكاسلم الطائفة من المسلمين  
 كما قاله الزاقي وقضيه عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك (ولو النجم حرب فتربوا بنساءه)  
 وخنائ (وصبيان) ومجانين منهم (جاز) حينئذ (رميهم) اذا دعت الضرورة اليه وتوفى من ذكر  
 الا يتخذوا ذلك ذريعة الى منع الجهاد وطريقا الى الظفر بالمسلمين لاننا كففتنا عنهم لاجل التمس بين  
 ذكر لا يكتفون: فالاحتياط انما أولى من الاحتياط ان ذكر (وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع  
 ضرورته الى رميهم فالاطهر تركهم) وجوب التلاي يؤدي الى قتالهم من غير ضرورة وقد غلبنا عن قتلهم وهذا  
 ما رجح في المحرر والثاني وهو المعتمد كما صح في زوائد الروضة جواز رميهم كما يجوز نصب المجنق على القلعة  
 وان كان يصيبهم وللا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد أو حيلة الى استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد  
 عظيم واحترز المصنف بقوله دفعوا بهم عن أنفسهم عما اذا فعلوا ذلك مكر أو حيلة لعلمهم بان شرعنا يمنع  
 من قتل نساءهم وذرائعهم فلا يوجب ذلك ترك حصارهم ولا الامتناع من رميهم وان أفضى الى قتل من  
 ذكر قطعاه قاله السارودي قال في البحر وشرط جواز الرمي أن يقصد بذلك التوصل الى رجالهم (وان تترسوا  
 بمسلمين) ولو واحدا أو ذميين كذلك (ولم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوب باصديانة للمسلمين  
 وأهل الذمة وفارق النساء والصبيان على المجتهدان المسلم والذي يحقون الدم طرمة الدين والعهد فلم يجوز  
 رميهم بالضرورة والنساء والصبيان حققوا لحق الغائبين فجاز رميهم بالضرورة (والا) بان دعت  
 ضرورة الى رميهم بان تترسوا بهم حال التحام القتال بحيث لو كففتنا عنهم طفر وابتوا كثرت نسايتهم  
 (جاز رميهم) حينئذ (في الاصح) المخصوص ونقصد بذلك قتل المشركين وتوفى المسلمين وأهل الذمة  
 بحسب الامكان لان مفسدة الاعراض عنهم من مفسدة الافدام ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة  
 الاسلام ومراعاة الامور السكينة والثاني لمنع اذ لم يتأتى الرمي المكفر الا برمي مسلم أو ذمي وكالذي  
 المستأن \* (تنبيهه) \* اذا رمي شخص اليهم فاصاب مسلماً لزمته الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية  
 ان علم القاتل مسلماً أو كان يمكنه توقيه والرمي الى غيره ولا فصاص عليهم لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان  
 وحديث تجب في الحردية تجب في الرقيق قيمته ولو تفرس كافر بمسلم أو ركب مكره به فرماه مسلم  
 فالتلفه ضمه الى الان اخطر بان لم يمكنه في الاتحام الدفع الابا صابته في أحد وجهي يظهر ترجيحه وان قطع  
 المتولى بانه يضمنه كالأثاف مال غيره عند الضرورة ولو تفرسوا بمسلمين في نحو قلعة عند حصارها فلا ترمي  
 الترس لانافي غلبة عن رميه (وبحرم) على من لزمه الجهاد عند النفاذ صف المسلمين والكفار (الانصراف  
 عن الصف) ولو غاب على ظنه أنه ان ثبت قتل لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا واحدا  
 فلا تؤلوهم الاديبار وفي الصحيحين اجتنبوا السبع الموبقات وعد منها الفرار يوم الزحف وخرج من لزمه  
 الجهاد من لم يلزمه كريض وامر أمو بالصف ما لواقى مسلم مشركين فله الانصراف وان طلباه وكذا ان

طائفة من الانصراف بعد ذلك كفى الروضة وأما وان قال البلقي ان الاظهر مقتضى نص  
 المنصرافه ليس له الانصراف هذا (اذ لم يرد عدد الكفار على مثلينا) بان كانوا مثلينا أو اقل قال تعالى  
 فان تكن منكم ما تمصرونه فلبوا مائتين وهو خير مما يعني الامر أي ليس بمائة لمائتين وعليه حل قوله تعالى  
 اذا قمتم فيه فانيبروا اذلو كان شبرا على ظاهره لم يقع خلاف المخبر عنه لان الخلاف في اخباراته تعالى حال  
 ولما هي في وجوب المصاهرة على الضعف ان المسلم على احدي الحسينين ما أن يقتل فدخل الجنة أو سلم  
 فيفوز بالاجر والعنيفة والكافر يقتل على الفوز بالدنيا (الا منصرفا عنه) (مقرر قاله) وأما  
 الفرق الزوال عن جهة الاستواء والمراد به هنا الانتقال من مضيق الى مخرج أو يتحول  
 عن مقابلة الشمس أو الريح الذي يسف التراب على وجهه الى موضع واسع قال الساردي وكذا لو كان  
 في موضع معاش فانتقل الى موضع به ماء (أو متحيزا الى فئة) أي طائفة قريبة تليسه من المسلمين  
 (يستحبها) لقتال ينضم اليها ويرجع معها الى دارها فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحونهم في القتال أو متحيزا  
 الى فئة والتحيز اصله المصروف في حيز وهو الناحية والمكان الذي يجوز والمراد به هنا الذابنية الانضمام  
 الى طائفة من المسلمين يرجع معهم محاربا ولا يلزمه العود ليقابل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان  
 عزه العود لذلك رخص له الانصراف فلا يجز عليه بعد ذلك والجهل لا يجب قضائه لانه لا يجب بالنسبة  
 الصريح كالاجابة الصلاة على الميت في العزم أولى (ويجوز) التحيز (الى فئة بعدة في الاصح)  
 المنصوص لا مطلق الآية ولقول عمر رضي الله عنه امانة لكل مسلم وكانت في المدينة وحينئذ بالسام  
 والعراق ولان عزه على العود الى القتال لا يختلف بالقرب والبعد والثاني يشترط قربهم بالنسبة والاستعداد  
 بهم في هذا القتال (تنبيه) من عجز برص أو نحوه كالمسكة على بلاتهم أو لم يبق معه سلاح جازله  
 الانصراف بكل حال وكذا اذا حضره راذن سيده بل يسن له ذلك ولو ذهب سلاحه وأمكن الرمي بالجارحة  
 لم ينصرف عن الصف كافي واذا الروضة هنا وان كان في أصل الروضة في الباب الاول صحح الانصراف  
 وان ذهب فرسه وهو لا يقدر على القتال راجلا حازه الانصراف ويندب لمن لم يجز أو غيره مما ذكره  
 التحيز أو التحرف يخرج عن صورة القرار المحرم وادعاه بالفرار هل يشترط في قوله ان يعود الى القتال  
 أو يكفيه أنه متى عاد لا ينهزم الا كما أمر الله تعالى به وجهان في الحاوي والظاهر الثاني (ولا يشارك  
 متحيزا) فئة (بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) لان النصر تفتت بعده أما ما غنموه قبل مفارقتها  
 يشارك فيه كل من عليه (ويشارك متحيزا) فئة (قريبة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الاصح)  
 لبقاء نصرته فهو كالسرية القريبة تشارك الجيش فيما غنمه والثاني لا يشاركه لمفارقتها وشارك فيما غنم  
 قبل مفارقتها تماما (تنبيه) سكت المصنف عن بيان القرية والمراد بها أن تكون بحيث يشارك  
 غنمها المتحيز عنها عند الاستعانة والتحرف يشارك الجيش فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشارك فيه الغنم  
 بعد هائص عليه أي اذا بعد ومن أطلق أنه يشاركه محمول على من لم يعد كما فصل في الفئة (فرع)  
 لو ادعى الهارب الفرق صدق بيومته ان عاد قبل انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف والافق  
 المحوز بعد عوده فقلنا قاله البعوي ورجحه في الروضة في باب قسم العنيفة والجاسوس اذا بدته الامام لينظر  
 عدد المشركين وينقل أخبارهم اليها يشارك الجيش فيما غنم في غنيته لانه كان في مصالحتنا وشاطر نفسه  
 أكثر من الثبات في الصف (فان زاد) عددا الكفار (على مثلين) منا (جاز الانصراف) عن الصف  
 لقوله تعالى الا ان يخفف الله عنكم الآية (الا أنه يحرم انصراف مائة بعال) من المسلمين (عن مائتين)  
 وواحد مائة من الكفار (في الاصح) اعتبارا بالعض لانهم يقاتلونهم ولو ثبتوا وانما يراعى العدد عند  
 تقارب الاوصاف والثاني لا يحرم اعتبارا بالعدد (تنبيه) الخلاف لا يختص بهذه الصورة والفتاوى  
 أن يكون مع المسلمين من القوة ما يهاب المسلمين أنهم يقاتلون الزيادة على مثلهم ويرجون الظفرهم

كما قاله الباقي وما أخذ الخلاف أنه هل يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه أولا والأصح الجواز  
 كما خصص عموم أولا مستم النساء بغير المحارم والمعنى الذي شرع القتال لاجله وهو الغلبة دائر مع القوة  
 والضعف لاجل العدد فدل على الحكم به والخلاف جاز في عكسه وهو قرار مائة من ضعفاتنا عن مائة وتسعين  
 من أبطالهم ووقع في الروضة من ضعفاتهم ونسب سبق القلم قال الماوردي والرويان يجوز الهزيمة  
 من أكثر من المثلين وإن كان المسلمون فرسانا والكفار رجالة ويحرم من المثلين وإن كانوا بالعكس  
 قال في زيادة الروضة وفيه نظر ويمكن تجريحه على الوجهين السابقين أي الضعفاء مع الإبطال في أن  
 الاعتبار بالمعنى أو بالعدد وهذا هو الظاهر وإن قال الباقي ما صححه من إدارة الحال على المعنى مخالف  
 لما هو نصوص الشافعي التي احتج عليها بظاهر القرآن \* (فرغ) \* إذا زادت الكفار على الضعف  
 ورجى الظفر بأن قلناه إن ثبتنا استحباب الثلثات وإن غلب على طائفتنا لئلا يتركوا فيهم وجب علينا  
 الفرار لقوله تعالى ولا تقاتلوا بآيديكم إلى التهاكة أو بشكاية فيهم استحباب لنا القرار (وتجوز) بلانذب  
 وكره (المبارزة) وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البرز وهو الظهور فهي مباحة لئلا نل  
 عهد الله بن واحد وأبني هفراء رضي الله تعالى عنهم بارزوا وبدر ولم يشكروا لهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم (فإن طاب لها كفر استحباب الخروج إليه) أي للمبارزة لما في الترتل من الضعف للمسلمين  
 والقوية للكافرين (وإنما تحسن) أي تندب المبارزة بشرطين أحدهما كونها (ممن) أي  
 شخص (حرب نفسه) بأن عرف منها القوة والجرأة ولا تنكر له ابتداء وإجابة (و) الشرط الثاني  
 كونها (بأذن الأمام) أو أمير الجيش لأن الأمام تفاز في تعيين الإبطال فإن بارز بغير إذنه جازم مع  
 الذمارة قال الماوردي وبمعنى الاستحباب أن لا يدل بقتله ضرر علينا بهزيمة شخص لئلا يكون كبيرنا  
 قال الباقي في دفعه وأبنا لا يكون عبدا ولا فرعا ولا مدبونا مادونا لهم في الجهاد من غير تصريح بالأذن في  
 البراز والافكره لهم \* (تنبيه) \* لو تبارز مسلم وكافر بشرط أن لا يعين المسلمون المسلم ولا الكافرون  
 الكافر إلى انتفاء القتال أو كان عدم الإعانة عادة فقتل الكافر المسلم أو ذل أحداهم أمهرما أو أثنى  
 الكافر جاز لنا قتله لأن الأمان كان إلى انتفاء الحرب وقد انقضى وإن شرط أن لا تتعرض للمقتل وجب  
 الوفاء بالشرط وإن شرط الأمان إلى دخوله الصف وجب له الوفاء به وإن فر المسلم منه فقتله أو أثنى  
 الكافر منعناه من قتله وقتلنا الكافر وإن خالفنا بشرط تمكنه من انتخاذه لانتفائه الأمان في الأولى وانتفاء  
 القتال في الثانية فإن شرط له التمكن من قتله فهو شرط باطل لما فيه من الضرر وهل يفسد أصل الأمان  
 أولا وجهان أو وجهه الأولى فإن أعانته أحياه قتلناهم وقتلناه أيضا إن لم نعهدهم أما إذا لم بشرط عدم الإعانة  
 ولم تجزبه عادة فيجوز قتله مطلقا بكرة بقتل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم إلى بلادنا لما روى البيهقي  
 أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه أنكروا على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من  
 حل رأس أبي جهل فقد تسكاه في ثبوته وبمقدري ثبوته إنما حل من موضع إلى موضع لأن بلادنا بلد  
 وكلهم فعلوا بقتل الناس البه في حقهم وموته نعم أن كان في ذلك نكابة للظاهر لم يكره كما قاله الماوردي  
 والغزالي وإن قال الرافعي لم يتعرض له الجهور (ويجوز) لنا (أثلاف بناهم) بالتحريب  
 (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا كل ما ليس بجوار (لحاجة القتال والظفرهم) لقوله تعالى ما قطعتم  
 من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وسيب ترواها أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخيل بني  
 النضير فقال واحد من الحصن إن هذا الفساد يا محمد وأنت تهت عن الفساد فترأت رواه الشيخان من  
 حديث ابن عمر فإن نوقف الظفر على أثلاف ذلك وجب كقطع الماوردي وغيره (وكذا) يجوز أثلافها  
 (أن لم يرج) أي يظن (بخصوها) أي الابنية والأشجار (لنا) معايلة لهم وتشديد عليهم قال تعالى  
 ولا يأتون موطننا بغا الكفار إلا يقول تعالى يخرجون بيوتهم بأيديهم وأيادي المؤمنين (فإن رجى)

بضم أوله - وهو الما (نذب الترك) ذكره المؤلف حقا للحق العالمين ولا يحرم لأنه قد بين شيئا من  
شأنه أنه إذا قهنا حينئذ لم نكن نأزدهم أن تكون لنا أرواح أو غنمنا أو أموالهم وأسرهم  
فبسرهم أن لا يملأوا من غنمنا (ويعتبر المؤلف الحيوان) المتمردين من ذبح الحيوان إلا بالضرورة  
وخالف الأجداد لأن الحيوان من جنس ما كره وحق الله تعالى أن لا يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم  
الملك في حياته ولا يذبح مع ما كان الحيوان من اجتمع وعاش به بخلاف الأنهار (ال) - وهو الما كقولنا لم نكن  
لا كل خاصة لأرواح الما (ماية النواحي) أو أرواحنا أن يكون له ذبح أو كذا بل بغيره أن لا  
(لقد هم أو غيرهم) لأننا لا نكلمه إلا بالضرورة وإذا ذبحنا قتلت النساء والصبيان عند التفرص بهم فالحال أول  
وإذا ورد في السر من فعل الصابية ونحو الله تعالى عنهم من غير تكبير (أو) إذا (عندما) وشأنه  
رجوعه اليهم وسرهم) لنا فيجوز أن لا يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم (عندما) وشأنه  
فما فلا يجوز قهرها أو أن لا يذبح إلا كل كسر وإن شفا استردوا أنفسهم وصيبتهم ونحوه أسا  
لم يقتلوا لنا كذا استراهم (تمة) ما يمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والأسماء  
والغلبة لا التواضع ونحوها مما يحل الانتفاع به ككتب التوراة والكتاب والقرآن بالعدل إن أمكن مع  
بقاء المكتوب فيه والامتناع من أن يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم كذا في التوراة والمفسر والمؤلف  
الغنية ونحوه من زينة تحرقه فهو حر لهم ما دبر من تضييع المال لأن الله رزقهمه وإن ثلث ما قبل  
فجميع عتات ونحوه ما يذبح الناس وأسرهم وأرواحهم بأسرها لما جع القرآن ولم يخالفه غيره  
أصيب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشد منها هنا أما غير الله سترهم كالتزوير والتلوين  
أن لا يذبح إلا بالضرورة فبسرهم (تمة) ما يمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والأسماء  
والغلبة لا التواضع ونحوها مما يحل الانتفاع به ككتب التوراة والكتاب والقرآن بالعدل إن أمكن مع  
بقاء المكتوب فيه والامتناع من أن يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم كذا في التوراة والمفسر والمؤلف  
الغنية ونحوه من زينة تحرقه فهو حر لهم ما دبر من تضييع المال لأن الله رزقهمه وإن ثلث ما قبل  
فجميع عتات ونحوه ما يذبح الناس وأسرهم وأرواحهم بأسرها لما جع القرآن ولم يخالفه غيره

الوجوب وبه صرح الماوردي والرواني وهو الظاهر لأن التزوير وإن لم يكن فيه عار  
فصل) في حكم ما يؤخذ من أهل الحرب (نساء الكفار) أي النساء الكافرات والمخلفات  
(وصيبتهم) إذا أسروا (أو) أي صاروا أو ذبحوا نفس الأسرى فليس منهم لأهل الحرب  
والباقي لأنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يذبحهم إلا بالضرورة فبسرهم (تمة) ما يمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والأسماء  
والغلبة لا التواضع ونحوها مما يحل الانتفاع به ككتب التوراة والكتاب والقرآن بالعدل إن أمكن مع  
بقاء المكتوب فيه والامتناع من أن يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم كذا في التوراة والمفسر والمؤلف  
الغنية ونحوه من زينة تحرقه فهو حر لهم ما دبر من تضييع المال لأن الله رزقهمه وإن ثلث ما قبل  
فجميع عتات ونحوه ما يذبح الناس وأسرهم وأرواحهم بأسرها لما جع القرآن ولم يخالفه غيره  
أصيب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشد منها هنا أما غير الله سترهم كالتزوير والتلوين  
أن لا يذبح إلا بالضرورة فبسرهم (تمة) ما يمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والأسماء  
والغلبة لا التواضع ونحوها مما يحل الانتفاع به ككتب التوراة والكتاب والقرآن بالعدل إن أمكن مع  
بقاء المكتوب فيه والامتناع من أن يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم كذا في التوراة والمفسر والمؤلف  
الغنية ونحوه من زينة تحرقه فهو حر لهم ما دبر من تضييع المال لأن الله رزقهمه وإن ثلث ما قبل  
فجميع عتات ونحوه ما يذبح الناس وأسرهم وأرواحهم بأسرها لما جع القرآن ولم يخالفه غيره  
أصيب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشد منها هنا أما غير الله سترهم كالتزوير والتلوين  
أن لا يذبح إلا بالضرورة فبسرهم (تمة) ما يمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والأسماء  
والغلبة لا التواضع ونحوها مما يحل الانتفاع به ككتب التوراة والكتاب والقرآن بالعدل إن أمكن مع  
بقاء المكتوب فيه والامتناع من أن يذبحه إلا بالضرورة فبسرهم كذا في التوراة والمفسر والمؤلف  
الغنية ونحوه من زينة تحرقه فهو حر لهم ما دبر من تضييع المال لأن الله رزقهمه وإن ثلث ما قبل  
فجميع عتات ونحوه ما يذبح الناس وأسرهم وأرواحهم بأسرها لما جع القرآن ولم يخالفه غيره



الرف كإسرى فيها العتق (فان غنى) على الامام (الاحتق) السابق (حبسهم حتى ينأوا) له لانه  
راجع الى الاجتهاد لاني انفسه فيؤخر لقنور والحوار ولو بذل الاسير الحرية في قبولها وجهان قال  
صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك منه وانما الوجهان في الوجوب  
لانه اذا جاز أن يمن عليه من غير مال أو بمال يؤخذ منه مرة واحدة فلا بد بجواز قبوله في كل  
سنة أولى قال في الشامل واذا بذل الجزية بحرم قتله وتخبر الامام فيه اعدا القتل كما لو أسلم وصحبه الرابعي  
في باب الجزية ثم ما يحزم به المصنف من التخسير هو فيمن له كتاب أو ما غيره فاشار الى خلاف في استيفائه  
بقوله (وقيل لا يسترقونني) كلابيوزة تقريره بالجزية من رد بان من جاز أن يمن عليه ويغادي جاز أن  
يسترق كالسكابي (وكذا عربي) لا يجوز أيضا استرقاقه (في قول) قديم حديث فيه ورد بان الحديث  
واه وقد سبى صلى الله عليه وسلم بنى الصلح وهو اذن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق كإرواء  
البخاري \* (تنبيه) \* لا ترد أسلحتهم التي بأيدينا عليهم بحال يذلولونه لانا كلابيوزة أن نبيعهم السلاح ونزدها  
لهم بأسارى منافي أحد وجهين استيفاءه وشيخاوه وظاهر كالتجوز والمفاداة بهم ولان ما نأخذ خيرا مما نبذله  
والوجه الآخر منع كل منع الرد بحال ونخرج بقولنا الكفار الأصليين المرتدون فبما لهم الامام بالاسلام  
فان امنعوا فالسيف \* (فرع) \* من استبد بقتل أسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلا تنقض عليه  
سوى التعزير بل لاقتيانه على الامام وان أرقه الامام ضمنه القاتل بقتله ويكون غنيمة وان من عليه فان  
قتله قبل حصوله في مأمنه ضمن ديتله ورثته أو بعده ودرده وان قدامه فان قتله قبل قبض الامام فداه ضمن  
ديته للغنيمة أو بعد قبضه واطلاقه الى مأمنه فلا ضمان عليه اعروء الى ما كان عليه قبل أسره وقضية هذا  
التعليل ان محل ذلك اذا وصل الى مأمنه والا فيضمن ديتله ورثته وهو ظاهر (ولو أسلم أسير) مكافأ بمختار  
الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء (عصم) الاسلام (دمه) فيحرم قتله لخبر الصحيجين أمرت أن أقاتل الناس  
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم وأقوالهم محمول  
على ما قبل الاسري دليل قوله لا يجزئها ومن سقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمة (وفي) فيه (الطيار  
في الباقي) من نضال التخير السابقة وهولان والارفاق والغداة لان الخبر بين أشياء اذا سقط بعضها  
لعدمه لا يسقط الخبر في الباقي كالجزع عن العتق في الكفارة \* (تنبيه) \* انما تجوز المفاداة اذا كان  
عزيزا في قومه أوله فيهم عشيرة ولا ينشئ الفتنة في دينه ولا نفسه أما اذا اختار الامام قبل اسلامه المن  
أو الفداء انتهت التخيير وتعين ما اختاره الامام (وفي قول ينعين الرق) بنفس الاسلام لانه أسير يحرم قتله  
فبمنع عليه المن والغداة كالصبيان والنساء ورد بان الصبيان والنساء لم يكن تخير فيهم في الاصل بخلاف  
الاسير (واسلام كافر) مكافأ رجلا كان أو امرأة في دلو حرب أو اسلام (قبل نظربه) وهو أسره كما  
صرح به الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر ولا يخالفه قول الروضة قبل أسره والقفر به لانه عطف  
تفسير (يعصم دمه وماله) للخبر المار (و) يعصم (صغار ولده) الاحرار عن السي لانهم يتبعونه  
في الاسلام والجند كذلك في الاصح ولو كان الاب حيلما سرور ولده أو ولد ولده الجنون كالعصم ولو طرأ  
الجنون بعد البلوغ لماسر أيضا ويعصم الجند تبع له لان استترقت أمه قبل اسلام الاب فلا يبطال اسلامه  
رقه كالمفصل وان حكمه بالاسلام أما البالغ العاقل فلا يعصم اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام (و) لا يعصم  
اسلام الزوج (زوجته) عن الاسترقاق (على المذهب) المنصوص لاستقلالها ولو كانت حاملا منه  
في الاصح وفي قول يخرج لاسترقاقه لئلا يعال حقه من النكاح كالأعتق المسلم عبدا كافرا ثم التحق بدار  
الحرب لا يجوز استرقاقه على المنصوص وأجاب الأول بان الولاء بعد ثبوته لا يمكن رفعه بحال بخلاف  
النكاح فان قيل لو بذل الجزية منع ارقاق زوجته وابنته البالغة فكان الاسلام أولى أوجب بان ما يمكن  
استقلال الشخص به لا يحصل فيه تابع لغيره وباللغة تستعمل بالاسلام ولا تستعمل ببذل الجزية (فان)

استرقت) أي ان فلان بان زوجة من أسلم قبل التفرغ انهم سارق (انقاع سكاحه في الحال) أي حال السي  
سواء أكان قبل الدخول أم بعده لا يمنع اسمك الامة الكافرة لا: كحاج كما يمنع ابتداء نكاحها وأقول  
صلى الله عليه وسلم في سبائك وأطاس وبنى المصالح إلا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تخبض ولم يسأل  
عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم أنه كان منهم من لها زوج (وقيل ان كان) استرقاقها (بعد الدخول بها  
انتظرت العدة فلما انعتق فيها) فبدوم السكاح كزلة والاصح عدم الفرق كما مر لان حدوث الرق  
يقطع السكاح فاشبه الرضاع (ويجوز ارقاق زوجة دمي) اذا كانت حرة أي ترق بنفس الاسر وينقطع  
به نكاحه فان قيل هذا يتعارض فقولهم ان الحرة في اذ يدل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق  
أجيب بان المراد هنا الزوجة المأجودة حين العقد فبأنواله العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة  
المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها أو يجعل ماها ملك على ما اذا كانت زوجته داخل تحت القدرة  
حين العقد وماها على ما اذا لم تكن كذلك (وكذا عتبه) الحرة بجواز ارقاقه (في الاصح) الموصوف  
لان الذي لو اتفق بدار الحرب استرق بعتبه أولى والثاني الميع لئلا يبال حق من الولاء (لا عتق مسلم)  
الفتح بدار الحرب فلا يترق لان الولاء بعد تبوته لا يرتفع وسواء كان المعتق مسلماً حال العتق ثم كافر أم  
أسلم قبل أمر العتق قال البلقيني وفل من تعرض لهذا الفرع أي وهو ما اذا أعتق الكافر عبداً ثم أسلم  
قبل الاسر وقد يفهم كلام المصنف استرقاقه اذ يصدق أنه ليس عتق مسلم (و) لا (زوجته) أي المسلم  
(الحرة) فلا تترق اذا سببت (على المذهب) وهذا ما صححه في الحرر وهو المعتمد وان كان مقتضى  
كلام الروضة والشرحين الجوار فأنه مساوي في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة الحرة اذا أسلم لان  
الاسلام الاصلي أقوى من الاسلام المائري قال ابن كعب ولو تزوج بذيمة في دار الاسلام ثم انتقلت بدار  
الحرب فلا تترق ولا واحدا (واداسي زوجان) معا (أو أحدهما) فقط (انفسخ النكاح) بينهما  
سواء كان ذلك قبل الدخول أم بعده (ان كما حرين) لما رواه مسلم انهم لما استنقوا ولهم أطاس من  
وطء السبايا لانهن أزواجاً أنزل الله تعالى والحصنات من النساء أي المتزوجات الامام ملكت أيمانكم  
لغير المتزوجات الامام لو كن بالسي دل على ارتفاع النكاح والامام حاله واهوم خسر لا توطأ حامل  
حتى تضع اذ لم يفرق فيه بين المنكوسة وغيرها كما مر ولا الرق اذا حدث زال ملكها عن نفسه فلا  
نزول له صفة بينهما وبين الزوج اولي (تتبعان) أحدهما محل الانفساخ في سبي الزوج ان كان صغيراً أو مجنوناً  
أو كاهلاً واختار الامام رقه فان اختار فداءه أو المني عليه استمرت الزوجية ومحل في سبي الزوجة اذا كان  
الزوج كافراً فان كان مسلماً بنى على الخلاف المتقدم هل تسي أولاً ثم يملكها التقييد بكونه حارب يقتضي  
عدم الانفساخ فيما اذا كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً وليس مراداً بلو كانت حرة وهو رقيق وسبب  
وحدها أو معه انفسخ أيضاً والحكم في عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكاف أو مكافاً وأرقه الامام لان  
العله في انفساخ النكاح زوال ملكه عن نفسه فزوجته كذلك (فيل أو يفتين) فينفسخ السكاح  
بينهما حدوث السي والاصح المنع اذ لم يحدث رفقاً وانما انتقل الملك من مالك الى آخر فاشبهه البيع  
والخلاف جارٍ سواء أسلم أم لا \* (تتبعه) \* لو استاجر مسلم حرة فاسترق أو داره عتقت كان له استيفاء  
مدته لان منافع الاموال مملوكة لمالكها تاماً ضمنونة بالبدن كاعيان الاموال وكل لا تنعم العين المملوكة له مسلم  
لا تنعم المنافع المملوكة له بخلاف منفعة البضع فانها تستباح ولا تلك ملكاً تاماً وهذا لا يخفى بالبر  
(واذا أرق) حربي (وعابه دين) اغتير حربي (لم يسهل) لان شغل الذمة قد حصل ولم يوجد ما يفتي  
اسقاطه أما اذا كان لحربي فببعضه لعدم احترامه واذا لم يسهل دين غير الحربي (فتتق من ماله) حيث  
كان له مال (ان شتم بعد ارقاقه) ولو حكم بزوال ملكه عنه بالرق كما أن ديس المرتدين يضي من ماله وان  
حكم بزوال ملكه ولان الدين يقدم على العتية كما يقدم على الوصية أما اذا لم يكن له مال فان دينه يبقى

في ذمة الله الى ان يعتق ويؤمر بخرج بقوله بعد ارفاقه ماذا غنم قبله فلا يقضي منه لان الغنمين ما نكوه وكذا  
ما غنم مع استرقاقه في الاصح فان حق الغنمين تغلق بين المال وسوق صاحب الدين كان في الذمة وما يتبعان  
بالعين يقدم على المتعلق بالذمة وهل يحل الدين المؤجل بالرق فيه وجهان أحدهما انه يحل لانه يشبه الموت  
من حيث انه يزول الملك ويقطع النكاح \* (تنبيهان) \* أحدهما لو كان الدين الذي على الحرب للسبي  
قال الشيخان ففي سقوطه الوجهان فيمن كان له دين على عبد غنمه فملكه أي فبسطه وهذا كما قال  
الاستوى انما هو ظاهر في قدر حصته وهي الاربعه أعشار وأما الخس فينبغي أن لا يسقط ما يقابلها  
قطعا لهذا عدل ابن المقرئ عن هذه العبارة وقال فلو ملكه الغريم سقط اه فعلم أنه لا يسقط الا بقدر  
ما ملكه الثاني لو كان الدين لحربي على غريم حربي فوق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان  
مات رقيقا ففيه (ولو اقتضى حربي من حربي) مالا (أو اشترى منه) شيئا بمال (ثم أسلمه) معا أو مرتبا  
(أو لم يسلمه بل) (قبضه لاجرية) أو حصل إماما أو حصل أحدهما لآخر أو حصل أحدهما لآخر كجلبته بعض  
المتأخرين (دام الحق) في ذلك لان التزامه يعتق ويخرج بالمال نحو الجز والجز برسمه لا يصح طلبه \* (تنبيه) \*  
فدفعهم كلامه انه لو أسلم أحدهما أو قبل جزيه دون الآخر لا يدوم الحق وليس مرادا في الاسلام صاحب  
الدين قطعا وفي الاسلام المديون في الاظهر (و) الحربي (لو أنلف عليه حربي) آخر شيئا أو غصبه منه  
(فأسلمه) أو أسلم للثأف أو الغنم أو قبلا الجزية (فلا ضمان عليه في الاصح) لانه لم يلزم شيئا  
والاتلاف ليس عقدا يستدام ولان الحربي اذا قهر حريه على ماله ملكه والاتلاف نوع من القهر ولان  
اتلاف مال الحربي لا يزيد على مال المسلم وهو لا يوجب الضمان على الحربي والثاني بعض لانه لازم  
عندهم ثم شرع في حكم أموال الحربيين فقال (والمال المأخوذ من أهل الحرب ثهرا) عليهم حتى  
سلموه أو تركوه وانهم زوا (غنيمة) لما مر في كتاب قبضها وكن يفتي أن يقول المال الذي أخذناه  
ليخرج ما أخذناه أهل الذمة منهم فليس بغنيمة وانما أعاد ذلك هنا ضرورة التقسيم الدال عليه قوله  
(وكذا ما أخذناه واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) أو سرقها ولم يدخلها بأمان (أو) لم يؤخذ سرقه بل  
كان هنالك مال ضائع (وجد كهيئة اللقطة) وأخذ شخص بعد علمه انه لا سارقا فانه في القسمين غنيمة  
(على الاصح) المنصوص لان دخوله دار الحرب وتغير بربه بنفسه يقوم مقام القتال والثاني هو ان أخذ  
خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه \* (تنبيهه) \* يستثنى من ذلك ما اذا كان سبب الوصول الى اللقطة في  
دار الحرب هروبا من غريمه فانه في قطعها وأما اذا كان بقائها لهم فهو غنيمة قطعها  
بما سبق اذ لم يمكن كونه لمسلم (فان أمكن كونه) أي المنقطة (لمسلم) بان كان ثم مسلم (وجب تعريفه)  
فاذا عرفه ولم يعرفه أحد يكون غنيمة \* (تنبيهه) \* لم يصح الشيخان شيئا في مدة التعريف بل نقل عن  
الشيخ أبي حامد انه يعرفه يوما أو يومين قالو يقرب منه قول الامام يكفي بلوغ التعريف الى الاجناد اذ لم  
يكن هناك مسلم سواهم ولا ينتظر الى احتمال مرور التجار وعن المهذب والتذهيب يعرفه سنة اه  
واختلف المتأخرون في التراجع فاعتمد الباقي ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الواقدي وقال انه  
خرج عن قاعدة اللقطة فاستثنى هذه الصورة من اطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقيق وقال الزركشي  
يشبه حل الاول أي كلام الشيخ أبي حامد على الخسيس وقال الاذري الظاهر انه لا فرق بين هذه وبين  
لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر ثم شرع في أحكام الغنيمة فقال (وللغنائم)  
من يسهم اثم أو برضخ ولو بغير اذن الامام (التبسط في الغنيمة) قبل اختيار الثلث (بأخذ القوت)  
منها على سبيل الاباحة لا التمايل ينقطع به لا يتصرف فيه ووقع في الحياوي الصغير انه ملكه ولا  
يصرف لغيره \* (تنبيه) \* نه بالقوت على انه لا يجوز أخذ شيء من الاموال كسلاح ودابة ولا انتفاع بها  
فان احتاج الى الملبوس ابردا أو حرا اليه الامام له انما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد الى الممنع أو يحسبه عليه من

استترقت) أي انقلبا بان زوجة من أسلم قبل التفران سارق (المتاع نسكاه في الحال) أي حال السي  
سواء أ كان قبل الدخول أم بعده لا متاع لملك الأمة الكافرة للنكاح فيمنع ابتداء نكاحها ولو اقترع  
على الله عابه وسلم في سبيل أو طاسم ربي المتعلق بالطلاق أو الحامل حتى تنزع ولا حائل حتى تخيض ولم يسأل  
عن ذات الزوج ولا غيرها ولم يعلم أنه كان منهم من أهازوح (وقيل ان كان) استرقاها (بعد الفل ولها)  
اتصارت العدة فلما اعتق فيها) يردوم النكاح كلدة والاصح عدم الفرق كإسراء حدوث الرق  
يقطع النكاح فأنه الرضاع (ويجوز اوقاف زوجة ذى) اذا كانت حرة أي تزويج بفس الاسر ويقطع  
به نكاحه فان قبل هذا بخالف قواهم ان الحربي اذا بدل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق  
أجيب بان المراد هنا الزوجة الموجودة حين العقد في أوله العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة  
المتجددة بعد العقد لان العقد لم يندواها أو يحمل ما هناك على ما اذا كاستزوجته داخل تحت القديرة  
حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك (وكذا عتيقة) الحربي يجوز ارقاقه (في الاصح) المتزوج  
لان الذي لو الحق بدوا الحرب استرق فعتيقه أولى والثاني المنع للتلايل بل حقه من الولا (لا عتيق مسلم)  
الحق بدوا الحرب فلا يترق لاي الولا بعد ثبوته لا يرتج وسواء أ كان المعتق مسلما حال اعتقه أم كافر ان  
أسلم قبل أسره العتيق قال الباقي وفي من تعرض لهذا الفرع أي وهو ما اذا أعتق الكافر بعد ان أسلم  
قبل الاسر وقديهم كلام المصنف استرقاها اذ يصدق أنه ليس عتيق مسلم (و) لا (زوجته) أي المسلم  
(الحربية) فلا تسترق اذا سببت (على المذهب) وهذا ما صححه في الحرر وهو المعتمد وان كان مقتضى  
كلام الروضة والشرعين الجواز فانهم استرقوا باني جربان الخلاف بينهما وبين زوجة الحربي اذا أسلم لان  
الاسلام الاصلى أقوى من الاسلام المأزى ذال ابن كح ولو تزوج بذيمة في دار الاسلام ثم انقضت بدوا  
الحرب فلا تسترق قول واحد (واذا سبي زوجان) معا (أو أحدهما) فمعا (انفسح النكاح) بينهما  
سواء أ كان ذلك قبل الدخول أم بعده (ان كانا حريين) لم يروا ولم انهم لما استعوا يوم أو طاسم من  
وطع السبايا لانهن أزواج أنزل الله تعالى والحصنات من النساء أي المترقيات الامام لم يكتف بمأنتكم  
لحرمة المترقيات الامام لو كان بالسبي فدل على ارتفاع النكاح والامساك لان عدم خبر لا توطأ سأل  
حتى تضع ادم يفرق فيه بين المنكوسة وغيرها كإسراء ولان الرق اذا حدث رال ملكها عن نفسها فلا  
تزول العصمة بينهما وبين الزوج أولى (تسببان) أحدهما يسل الانفساخ في سبي الزوج ان كان صغيرا أو مجنونا  
أو كاملا واختار الامام رقه فان اختار فداء أو المني عليه استمرت الزوجة وبطل في سبي الزوج اذا كان  
الزوج كافرا فان كان مسلماني على الخلاف المتقدم هل تسبي أولائيهما التقييد بكونهما حريين يقتضي  
عدم الانفساخ فيما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيا وليس مرادا ولو كانت حرة وهو رقيق وسببت  
وحدها أو معه انفسخ أيضا والحكم في عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكاتب أو كافرا ورقه الامام لان  
العلة في انفساخ النكاح زوال ملكه عن نفسه فزوجته كذلك (فيل أو رقيقين) فينفسخ النكاح  
بينهما حدوث السبي والاصح المنع اذ لم يحدث وقولنا انتقل الملك من مالك الى آخر فأنه سببه البيع  
والخلاف جالس سواء أسلم أم لا (تنبيه) \* لو استأجر مسلم حرييا فاسترق أو داره عقت كله انقضت  
مدته لان منافع الاموال ملوكه ملكا تاما مضبوطة بالبدكأ عيان الاموال وكذا لا تنعم الدين المملوك له  
لا تنعم المنافع المملوك له بخلاف مفعلة البضع فانها تستباح ولا تنعم ملكا تاما ولو هذا لا تقتضي بالبد  
(واذا أرق) حربي (وعليه دين) اعبر حربي (لم يسقطا) لان شغل الذمة قد حصل ولم يوجد ما يقتضي  
انقطاعه أما اذا كان حربي فبسقطا لعدم احترامه واذا لم يسقطا دين غير الحربي (فبقتضى من ماله) حيث  
كان له مال (ان ضمن بعد ارقاقه) ولو حكم بزوال ملكه عنه بالرق كما أن دين المرتد يقتضي من ماله وان  
حكم بزوال ملكه ولان الدين يقدم على النعمة كما يقدم على الوصية أما اذ لم يكره له مال فأن دسه

في ذم منه الى أن يعتق ويؤسر وخرج بقوله بعد اوافقه ما اذا غنم قبله فلا يفضى منه لان الغنائم ملكوه وكذا  
ما غنم مع استرقاقه في الاصح فان حق الغنائم فعلق بين المال وحق صاحب الدين كان في الذمة وما يمتد  
بالعين يقدم على المتعلق بالذمة وهى جعل الدين المؤجل بالرق فيه وجهان أحدهما انه جعل لانه يشبه الموث  
من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح \* (تنبيهان) \* أحدهما لو كان الدين الذى على الحربى للسبب  
قال الشيخان ففى سقوطه الوجهان فيمن كان له دين على عبد غيره فملكه أى فبسطا وهذا كما قال  
الاستوى انما هو ظاهر فى قدر حصته وهى الاربعة أخماس وأما الخمس فينبى أن لا يسطر ما يقابلها  
فما عاوا لهذا عدل ابن المقرئ عن هذه العبارة وقال فلو ملكه الغريم سقط اه فعلم أنه لا يسطر الا بقدر  
ما يملكه الثانى لو كان الدين الحربى على غير حربى فرق من له الدين لم يسطر بل يوقف فان عتق فله وان  
مات رقبة فاقبى (ولو افترض حربى من حربى) مالا (أو اشترى به) شيئا بمال (ثم أسلمها) معا أو مرتبا  
(أو لم يسلمها بل) (قبلا جزية) أو حصل لهما أو مالا أو حصل أحدهما لآخر وغيره لا آخر كلبعضه بعض  
المتأخرين (دام الحق) فى ذلك لا اقرامه بعقد وخرج بالمال نحو التجر والتجزير مما لا يصح طلبه \* (تنبيه) \*  
فدفعهم كلامه انه لو أسلم أحدهما أو قبل جزية دون الآخر لا يدرم الحق وليس مرادنا فى اسلام صاحب  
الدين قطعا وفى اسلام المدينون فى الاظهر (و) الحربى (لو أنلف عليه حربى) آخر شيئا أو غصبه منه  
(فأسلمها) أو أسلم المانف أو الغائب أو قبل الجزية (فلا ضمان عليه فى الاصح) لانه لم ياتزم شيئا  
والاتلاف ليس مقصدا يستدأه ولان الحربى اذا فخر حرييا على ماله ماله والاتلاف نوع من الغهر ولان  
اتلاف مال الحربى لا يرد على مال المسلم وهو لا يوجب الضمان على الحربى والثانى يضمن لانه لازم  
عندهم ثم شرع فى حكم أموال الحربيين فقال (والمال المأخوذ من أهل الحرب يهرأ) عليهم حتى  
سلموه أو تركوه وانهم زوا (غنيمة) لما فى كتاب قبضها وكن يندب فى أن يقول المال الذى أخذناه  
ايخرج ما أخذناه أهل الذمة منهم فليس بغنيمة وانما أعاد ذلك هنا ضرورة التقسيم الدال عليه قوله  
(وكذا ما أخذناه واحد أو جمع من دار الحرب بسرقه) أو نحوها ولم يندبها بامان (أو) لم يؤخذ سرقه بل  
كان هنالك مال ضائع (وجد كهيئة اللقطة) فأنزله شخص بعد علمه انه لا سكار فانه فى القسمين غنيمة  
(على الاصح) المذموم لان دخوله دار الحرب وتغيره بنفسه يقوم مقام القتال والثانى هو لمن أخذناه  
خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه \* (تنبيه) \* يستثنى من ذلك ما اذا كان سبب الوصول الى اللقطة فى  
دار الحرب هروبا من خوفنا من غير قتال فانها ساقى قطعا وأما اذا كان بقائنا لهم فهو غنيمة قطعا ثم  
ما سبق اذ لم يمكن كونه لمسلم (فان أمكن كونه) أى المنقط (لمسلم) بان كان ثم مسلم (وجب تعريفه)  
فاذا عرفه ولم يعرفه أحد يكون غنيمة \* (تنبيه) \* لم يصح الشيخان شيئا فى مدة التعريف بل نقلا عن  
الشيخ أبى حامد انه يعرفه يوما أو يومين قالو يعرفه منه قول الامام بكفى بالوع التعريف الى الاجناد اذ لم  
يكن هنالك مسلم سواهم ولا يفتار الى احتمال مرور التجار وعن المهذب والتهذيب يعرفه سنة اه  
واختلف المتأخرون فى التراجع فاعتمد الباقين ما قاله الامام ونقله عن نص الام فى سبب الوأذى وقال انه  
خارج عن قاعدة اللقطة فنستثنى هذه الصور من اطلاق تعريف اللقطة سنة فى غير الحقيق وقال الزركشى  
بشبهه جل الاول أى كلام الشيخ أبى حامد على التحسب وقال الاذرى الظاهر انه لا فرق بين هذين بين  
لقطة دار الاسلام فى التعريف اه وهذا هو الظاهر ثم شرع فى أحكام الغنيمة فقال (وللغنائم)  
عمن يسهم لهم أو يرضخ ولو بغير اذن الامام (التبسط فى الغنيمة) قبل اختيار المال (بأخذ القوت)  
منها على سبيل الاباحة لا التملك يتلفع به لا يتخذ ولا يتصرف فيه ووقع فى الحياوى الصغير انه يملكه ولا  
يصرف لغيره \* (تنبيه) \* نهب بالقوت على انه لا يجوز أخذ شئ من الاموال كسلاح ودبلة ولا الانتفاع بها  
فان احتاج الى الملبوس لبرد أو شئ ألبس الامام لها ما بالجرة مدة الحاجة ثم رده الى المغنم أو يحسبه عليه من

في التبسطة أيضا بأخذ (ما يصلح به) القوت كزيت ومن وعاء وملح (ولحم) لا السكاب  
 سهمه (و) لهم (و) لادن الدواب وأما يجوز ذلك لا كل دواب كعم أيكون ذلك مثالا ما يصلح به  
 وبازان (و) التبسطة أيضا بأخذ (كل طعام يستأدأ كاه) لا دوى (عوما) أي على العموم  
 السكاب أولى (و) لهم (و) عن رضى الله تعالى عنها قال كاصيب في معنى زينا العسل والغبن فأكله ولا رقة  
 الماروا البحارى عن الحرب غالباً لاحتراز أهل له العناية به الشارع مباحاً ولأنه قد يفسد وقد يضره رقة  
 والمعى فيه عزه في دار (و) قال الامام ولو وجد في ذودهم سوا فاعين من الشراء منه جاز التبسطة أيضاً للحاقها  
 وقد تزد يد مؤنة نفقه على (و) الرخص وقضيتها لواجب ذودهم في دارها تمتع التبسطة ويجب حله كما قال شيخنا على  
 لادهم به بالسفر في الرخص وقضيتها لواجب ذودهم في دارها تمتع التبسطة ويجب حله كما قال شيخنا على  
 يحمل لا يعزفه العلوي واحترز بقوله عوماً يحتاج اليه نادراً كالكسر والغائب والادوية فلا يلحق  
 بالاطعمة (و) الصحيح ما احتاج مريض منهم التي من ذلك أطلبه الامام بغيره أو يتعديه عاه من  
 الاحتياج شخص منهم الى القتال بالسلاح جاز لا ضرر ورة ولا أجرة عليه وورده الى المعيم بعد ذوالها  
 لم يكن ضرر ورة لم يحزله استعماله ولو اضطر الى المركوب في القتال فله ركوبه بلا أجر كما يحسنه شيخنا كالقتال  
 بالسلاح (و) لهم (عاف الدواب) التي لا يستغنى عنها في الحرب كفرسه ودابة تحمل سلاحه ولو كانت  
 عدد الواحد (تساو شعير أو نحوها) كقول لان الحاجة تنس اليه كونه بغيره أما ما يستعجه من الدواب  
 للزينة أو لأفروجة كفهود وودور فليس له عافها من مال العقيقة قطعا \* (تنبيه) \* العلف هنا يقع اللام لان  
 المراد ما تأكله كما ويجوز أن تكون ساكنة ويكون المراد أنه فعل ذلك من العقيقة (و) لهم (فخج) حيوان  
 (ما كول للحمه) على الصحيح لأنه مما يؤكل عادة فهو كاللحم وقيل لا يجوز الذبح لندرة الحاجة اليه ووجهه  
 الباقى وعلى الأول يجب رد جملته الى المعتم الاماؤ كل مع اللحم ولا يجوز أن يتخذ من الجمل سقاء ولا خفا  
 ولا غيره ما فان فعل وجب رد المصنوع كذلك ولا يثني ان زادت قيمته بالصفة وعليه الارش ان قصت  
 وان استعماله لزمه أجره (والصحيح) الذي قطع به الجمهور (جواز) أكل (الفاكهة) وطهاها بإيهام  
 للغير المار في الغيب والثاني المصح لندرة الحاجة اليها قال الامام والحلواء كافا كاه (و) الصحيح (انه لا يجب  
 قيمة المذبوح) لاجل أكل لحمه كما لا يجب قيمة الامام المأخوذ والثاني يجب لان الترخص ورد في الطعام  
 والحيوان ليس بطعام والصحيح كما يشعر به كلامه هذا وفيما بعده وعبر في الروضة بالأصح فيهما (انه  
 لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعاف) بلام مفتوحة بل يجوز وان لم يخف في الأصح فان الرغبة  
 وردت من غير تفصيل والثاني يخص بالمحتاج لاستعناه غيره عن أخذ حق الغير وعلى الأول لو قل الطعام  
 وازدحوا عليه قل الامام عن المعقنين أن الامام يضع يده عاه ويقسمه على ذرى الحاجات قال البغوي ولهم  
 التردد لقطع مسافة بين أيديهم \* (تنبيه) \* عما يجوز التبسطة والتز قد يفسد الحاجة فمن أكل فوق  
 حاجته لزمه يده قال الزركشي ويتبعني أن يقال به في عاف الدواب وهو ظاهر (و) الأصح التصوص  
 (انه لا يجوز ذلك) أي التبسطة المذكور (لمن لحق الجيش به) إقصاء (الحرب) بعد (الحيازة)  
 لانه أجنبي عنهم كغير المضيف مع الضيف والثاني يجوز لمنه الحاجة وعز الامام هنا \* (تنبيه) \* عبارة  
 السكاب والمحرر والروضة تفهم جوازا لتبسطة فيما إذا لحق بعد إقصاء الحرب وقبل الحيازة وعبارة الرافعي  
 في الشرح تقتضي المنع لغير شاهد الوقعة وهذا هو الظاهر كأنه لا يستحق من العقيقة شيئاً وجري على ذلك  
 في الحاوى الصغير \* (مرع) \* لو ضيف بما فوق حاجته الغائبين جاز وليس فيه الاتحمل الغيب عنهم فإن  
 ضيف به غيرهم فكعاصب مضيف غيره بما قصبه بآثم به ويلزم الآكل صمائه ويكون المضيف طريفة  
 في الضمائم (و) الصحيح وجعل في الروضة وأصلها هذا الخلاف أقوالا (ان من رجع الى دار الاسلام)  
 أودار يسكنها أهل الذمة أو العهد وهي في قبضتنا كما قاله الأذرى (ومعه بقية) مما تيسر به (لزمه)  
 ردها الى المعتم أي العقيقة فلزوال الحاجة والثاني لا يلزمه لان المأخوذ مباح والاول قال بقدر السكابة

\* (تنبيه) \* محل الرد الى المغنم مالم تقسم الغنيمة فان قسمت رد الى الامام ثم ان كثر قسم والا جعل في سهم  
المصالح قال الامام ولا ريب ان اخراج الخمس منه ممكن وانما هذا في الاربعة الانحاس (وموضع التبسط  
دارهم) أي أهل الحرب خرمالاه موضع العزة (وكذا) محل الرجوع (مالم يصل) الى عمران الاسلام في  
الاصح لبقاء الحاجة اليه فان وصله انتهت التبسط والها هو الثاني المنع لان المقارنة دار الحرب وقد خرجوا  
عنها \* (تنبيه) \* المراد به حران الاسلام ما يجدون فيه حاجتهم من الطعام والعلف كاهو الغالب فلولم  
يجندوا فيها ذلك فلا أثر له في منع التبسط في الاصح لبقاء العبدى وكذا الاسلام بل اهل ذمة أو عهد  
لا يمتنعون من معاملة الانما وان لم تكن مضافة الى دار الاسلام فهمى في قبضتها بما ينبتا فيها ما نحن فيه للتمكن  
من السرقة منهم فله في أصل الروضة عن الامام وأقره \* (قروغ) \* لو كانت القطة في دارنا في موضع يعز  
الطعام فيه ولا يجدونه بشراء سائر لهم التبسط أيضا بحسب الحاجة كما قاله القاضي ولا يجوز زاهم التصرف  
بالبيع ونحوه فبما تزدود من المغنم لماسر انهم لا يمكنهم فلو اقرض منه غانم غانما آخر كان له مطالبة  
بعينه أو بمثله من المغنم مالم يدخلوا دار الاسلام فان رده من الغنم صار الاول أحق به لحصوله في يده وليس له  
مطالبة به من خالص ماله اذ ليس ذلك قرضا محققا لان الاستدلال المأخوذ حتى يتأكد غيره فلو رده عليه  
من ماله لم يأخذ من غير المملوك لا يقابل بالمملوك وان فرغ الطعام سقمت المطالبة وأدخلوا دار الاسلام  
ولم يعز الطعام وده المقتضى الى الامام لانه قطاع حوق الغنائم عن أطعمة المغنم فان بقي عين المفترض رده  
الى المغنم ولو تباع غنائم ما أخذوا صاعا بصاع أو بصاعين فكتناول انصفان اقامة بلقمة أو بلقمتين فلا  
يكون ربالا انه ليس بمعاوضة بخفة بل يأكل كل منهما ما صاوا به ولا ينصرف فيه ببيع ونحوه (واغنائم)  
حر (رشيد ولو) هو مريض أو سكران منه بسكره أو (محجور عليه بغلس الاعراض عن الغنيمة)  
أى عن حقه منها مهما كان أو رضخا (قبل القسمة) وقبل اختيار التملك لان الغرض الاعظم من  
الجهاد اهلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد فده لا يفرض الاعظم  
\* (تنبيه) \* صورة الاعراض أن يقول أسقطت حقي من الغنيمة فان قال وجبت نصيبى فيها للغنائم  
وقصد الاسقاط فكذلك أو غلبكمهم فلا لانه مجهول وانما كان للفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده  
لا لا تخو فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والفلس لا يلزمه ذلك وخرج مالم الذي قدرته  
في كلامه العبد فالاعراض انما هو اسبوه لانه المستحق نعم ان كان العبد مكاتباً أو أذوناً له في التجارة وقد  
أحاط به الديون قال الاذرى فلا يظهر صحة اعراضه في حقهم قال شيخنا وفي الثاني نظر وبالرشيد الصبي  
والجنون فلا يصح اعراضهما عن الرضى لان عبارتهما ملغاة ولا اعراض وليهما لعدم الخلق في اعراضه  
المولى عليه فان باع الصبي أو أفاق الجنون قبل اختيار التملك صح اعراضه \* (تنبيه) \* النقيض بالرشد من  
زيادته على الحر وقضية انه لا يصح اعراض السفيه المحجور عليه وقال الامام انه النافذ واقصر في  
الشرح والروضة على نقله عنه وأقره وقال لو فلك تجرد قبل القسمة صح اعراضه قال الباقرى وهذا انما  
فرعه الامام على انه يملك بمجرد الاغتنام وبه صرح في البسيط فقال والسفيه يلزم حقه على قواني يملك  
ولا يستطع بالاعراض الا على قوله لانه لا يملك وتقدم انه لا يملك الا باختيار فيكون الاصح صحة اعراضه وكذا  
قالوا لا يجب مال فيما اذا عفا السفيه عن القصاص وأطلق وفرعنا على أن الواجب القود عينا مع انه يمكنه  
جلب المال بالعهود عنه وقد سؤوا بينه وبين المحجور عليه بالفلس هناك فينبغي التسوية بينهما هنا وقال  
في الموهمان الرابع صحة اعراضه وقال الاذرى انه مقتضى اطلاق اليهود قال ابن شعبة ويمكن أن يقال  
انه لا يصح اعراضه وان قلنا انه لا يملك الا باختيار التملك لانه ثبت له اختيار تلك حقي مالى ولا يجوز للسفيه  
الاعراض عن الحق في المالية كجدا المينة والسرجين وأما القصاص فهو محض عقوبة شرع للتسفي فلماذا  
ملك العفو عنه اه وهذا بقوى كلام الشيخين وفي قياسه على ما ذكره نقل لان ما ذكره حاصل يريد

الاعراض عنه بخلاف القيس واحترز المصنف بقوله قبل القسمة عما بعده لا استقرار الملك ولو قال قبل  
 اختيار التملك كان أولى لانه لو قال قبل القسمة اخترت القسمة منع ذلك من جهة الاعراض في الاصح وانه  
 قدرت في كلامه وقبل اختيار التملك (والاصح) المنصوص (جواز) أي اعراض الحر الرشيد (بعد فوز  
 الخس) وقبل قسمة الانحاس الاو بعد لان اقرار الخس لا يتعين به حق كل واحد بل كل واحد على ما كان  
 عليه والثاني منه لم يميز حق الغائبين (و) الاصح (جواز) أي الاعراض (لجميعهم) أي العائنين وبصرف  
 حقهم مصرف الخس لان المعنى المصحح للاعراض يشمل الواحد والجميع والثاني المنع لان مصروف الخس  
 غير الاربعة الانحاس (و) الاصح (بطلانه) أي الاعراض (من ذوي القربى) المذكورين في باب  
 قسم النية والغنيمة والمراد الخس فيتناول اعراض بعضهم لانهم يستحقون سهمهم من غير عمل بل هو  
 منحة من الله تعالى فأنشبه الارث (و) من (سالب) وهو مستحق سلب من قتله أو أسرته كما سرق في بابه لان  
 السلب متعين له كالعائنين بالقسمة والثاني حجة منها كالغائبين \* (تنبيهه) \* انما يخص ذوي القربى  
 بالذكروين بقية أهل الخس كالبناي لانهم ساجدون علمه لا يتصور قبح الاعراض كالغفراء (والاعراض)  
 من الغائبين عن حقه حكمه (كن لم يحضر) فيضم نصيبه الى المعنوم بقسم بين المرتقة وأهل الخس  
 وقبل يضم الى الخس خاصة (ومن) لم يعرض عن الغنيمة (و) مات غفلة لوارثه) كسائر الخس في حاله  
 أو يعرض عنه (ولأنه) الغنيمة (الاقبسية) لانهم لم يملكوها بالاستيلاء كالاصحاب والتحاب  
 لم يصح اعراضهم ولان الامام أن يخص كل طائفة بنوع من المال ولو لم يملكوا لم يصح ابطال حقهم من نوع  
 بعير رضاهم \* (تنبيهه) \* أقام كلامه حصرا لمالك في القسمة وائس مراد بل ذلك بأحد أمرين إما اختيار  
 التملك كما في الروضة كما مضى أو اما بالقسمة بشرط الرضا ثم اولذا مال في الروضة وانما اعتبر القسمة لتضمنها  
 اختيار التملك اه وأما قبل ذلك فأنما لم يملكوا أن يملكوا كالحق الشفعة كما قال (وله سهم) أي  
 العائنين بين الحيازة والقسمة (الملك) قبل القسمة لان حق الملك ثبت لهم (وقبل يلكون) الغنيمة  
 بعد الحيازة قبل القسمة ملكا ضمة باسرها بالاعراض (وقبل) الملك في الغنيمة وموقوف (ان سالت  
 الى القسمة بان ملككم) أي الغائبين لها بالاستيلاء (والا) بان تلت (أو أغرمتها) عنها (فلا)  
 يملكونها (و) ملك العتق بالاستيلاء عليه لعموم الدالة كقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء  
 الاية وزاد على المرد قوله (كالقول) ليقب بذلك على ان ملك العتق بالاستيلاء رأى مرجوح كانه  
 في المقول كذلك ولو قال وملك العتق بما يملك به المتقول كان أوضح ونجح بالعتق وانهم فلا يملك  
 بالاستيلاء لانهم لم يملكوه اذ لا يملك الا بالانحاس كما سرق في بابه (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كأب أو  
 كلاب ترفع) اصيد أو ماشية أو زرع أو غير ذلك (وأراد بعضهم) أي العائنين من أهل خس أو  
 جهاد (ولم ينازع) فيه بفتح الزاي بخلافه (أطلبه) اذ لا ضرر في ذلك على غيره (والا) بان نازعه  
 غيره (قسمت) تلك الكلاب عددا (ان أمكن) قسمتها (والا) بان لم يمكن ذلك (أفرع) بينهم  
 فيها دفعا للنازع أما لا تنفع فلا يجوز اقتناؤها (والاصح) المنصوص (ان سواد العراق) من البلاد وهو من  
 اضافة الخس الى بعضه لان السواد أزيد من العراق بخمسة وثلاثين فرسخا كما قاله الماوردي وسمى  
 سوادا لانهم خرجوا من البادية قرأوا خضرة الزرع والانحار الثلثة والحضرة ترى من البعد سوادا  
 فقالوا ما هذا السواد ولان بين اللونين تقاربا فيطلق اسم أحدهما على الآخر (فخ) في زمن عمر  
 رضي الله تعالى عنه (عنوة) بفتح العين أي قهرا وغلبة (وقسم) بين الغائبين (ثم) بعد قسمته  
 واختيار ملكه (بذلوله) بجمجمة أي أعطاهم بعض أو بعيره (ووقف) بعد استرداده دون أبيته  
 الا في في التي حكمها (على المسلمين) لانه خاف تعطل الجهاد باشتغالهم بعمارة لوتركه بايديهم ولانهم  
 يستحسن قطع من بعدهم عن رقبته ومنفعة وأجر من يأكله الجارة مؤبدا بالحراج المغرور عليه على



بخلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك المصلحة السكية قال العلماء لانه بالاسترداد يرجع الى حكم أموال  
 الكفار والامام أن يفعل بالمصلحة السكية في أموالهم ولا يجوز في أموالنا كما يأتي مثله في مسألة البراءة  
 والرجعة وغيرهما \* (تنبيه) \* معلوم ان البذل انما يكون ممن يمكن بذله كالغائب وذوى القربى  
 ان انحصروا بخلاف بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامام في وقف حقهم الى بذل لان له أن يعمل في مثل  
 ذلك ما فيه مصلحة لادله (وخراجه) للضروب عليه (أجرة) منجمة (نؤدى كل سنة لمصالح المسلمين)  
 الا هم فالاهم وليس لادل السواد بيعة وردنه وهبته لكونه صار وقفاً واهم اجارته مدة معلومة  
 لا مودة كسائر الاجارات وانما خواف في اجارة عمر رضى الله تعالى عنه للمصلحة السكية كما مر ولا يجوز  
 لغير ساكنه ازعاجهم عنه وبقول أنا استغله واعلى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعقد بعض  
 آياتهم مع عمر رضى الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بالموت \* (تنبيه) \* كان قدرا للخراج في كل  
 سنة ما فرضه عثمان بن حنيف لاتباعه عمر ما سجدوا هو على كل جريب سبعة درهمان وجريب خمسة أربعة  
 وجريب شجر وقصب سكر ستة وجريب نخيل ثمانية وجريب كرم عشرة وجريب زيتون اثنا عشر  
 درهمين والجريب مشرق صبيان كل فصبة ستة أذرع بالهشمية كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع  
 أصابع فالجريب مساحة مربعة بين كل جانبين منها ستون ذراعاً هاتهما وقال في الانوار الجريب ثلاثة  
 آلاف وستمائة ذراع قال الراغب وكان يبلغ ارتفاع خراج السواد في زمن عمر رضى الله تعالى عنه  
 مائة ألف ألف وستة وثلاثين ألف ألف درهم ثم تناقص الى أن باع في أيام الججاج ثمانية عشر ألف  
 ألف درهم اقاله وعشمة فلما ولي عمر بن عبدالعزيز ارتفع بعدله وعمارته في السنة الاولى الى ثلاثين  
 ألف ألف درهم وفي السنة الثانية الى ستين ألف ألف درهم وقال ان عشت لازيدنه الى ما كان في أيام  
 عمر رضى الله تعالى عنه فمات في تلك السنة (وهو) أى سواد العراق باتفاق مصنفى الفتوح والتاريخ  
 ومن عرف أسماء البلدان (من) أول (عبادان) بموحدة مشددة مكان قرب البصرة (الى حديثة  
 الموصل) بجاء ههنا وميم مفتوحتين (طولا) وقيدن الحديثة بالموصل لخراج حديثة أخرى  
 عند بغداد سميت الموصل لان لواح من كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي أرادوا أن يعرفوا قدر  
 الماء المتبقى على الارض فأخذوا حبلاً وجعلوا فيه حجراً ثم دلوه في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدينة  
 الموصل فلما وصل الحجر سميت الموصل ثم أخذوا المصنف في بيان عرض السواد بقوله (ومن) أول  
 (القادسية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك  
 لان قوماً من قادس نزلوها (الى) آخر (حلوان) بضم اللام هاء بلا مد معروف (عرضاً) هذا ما في المحرر  
 وقال في الشرح فيسه تساهل لان البصرة كانت سبعة أجيالها عثمان بن أبي العاص بعد فتح العراق  
 وهى داخلية في هذا الحد المذكور فلذلك استندرك المصنف على اطلاق المحرر بقوله (قلت) كما قال  
 الراغب في الشرح (الصحيح أن البصرة) بتثنية الموحدة والفتح أقصع مدينة بناها عتبة بن غزوان زمن  
 عمر رضى الله تعالى عنه ستة سبع عشرة ولم يعبد بها صنم قط ويقال لها قبلة الاسلام وهى أقوم البلاد  
 قبله وهى (وان كانت داخلية في حد السواد) المضاف الى العراق (فليس لها حكمه الا في موضع غربي  
 دجلتها) بكسر الدال نهر مشهور بالعراق (و) الا (في موضع شرفها) يسمى الفرات وما سواهما منها  
 فوات احباب المسلمين بعد ذلك \* (تنبيه) \* ما في أرض سواد العراق من الاشجار ثمارها للمسلمين يبيعها  
 الامام ويصرف أثمانها أو يصرها نفسها مصارف الخراج وهو مصالح المسلمين كما مر (و) الصحيح (ان ما  
 في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم) اذ لم يشكره أحد ولهذا لا يؤخذ عاها لخراج  
 ولان وقفها يفضى الى خرابها نعم ان كانت آلتها من أجزاء الارض الموقوفة لم يجز بيعها كما قاله الاذرى  
 تفقهوا وعلمه بحمل ما قاله البلقيني عن النص وقطع به من أن الموجود من الدور حال الفتح وقف لا يجوز

بيعوا الثاني المنع كالزراع \* (تنبيه) \* لو أئى الامام اليوم أن يفت أرض الغنمية كما فعل عمر رضي  
الله تعالى عنه أو عمارته أو غيره فقلنا إن رضي الغنائم بذلك كذا غيره فيما روى عن عمر رضي الله  
تعالى عنه لا يهرأ عليهم وإن خشيتم أن تستغلهم عن الجهاد لأنهم ملكهم لكن يقرهم على الخروج  
الى الجهاد بحسب الحاجة ولا يردنهم من الغنمية الى الكفار الا برضا الغائبين لأنهم ملكوا أن يملكوها  
(وقعت مكة صلحا) لا عنوة لقوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا ولولا الاذبار الآية بمعنى أهل مكة  
وقوله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة وقوله تعالى وعدكم الله مقامكم  
كثيرة تأخذونها فجل لكم هذه الى قوله وأخرى لم تقدر واعلم أي بالعقر قبل التي عملها لهم  
غنائم حنين والتي لم يقدر واعلم اغنائم مكة ومن قال فقت عنوة معناه أنه دخل مسنداً للقتال  
لو قاتل قاه الزناني (قد دورها وأرضها المحيطة بذلك تباع) اذ لم يزل الناس يتبايعون بها وادعوا له صلى  
الله عليه وسلم لما قاله أسامة بن زيد يارسول الله أنتزل غداً يدرك بككة فقال وهل ترك لنا عقيل  
من ربيع أو دور وكان عقيل ورثاً ثابا طالب وطالب دون على وجهه زلنا كمالا مسلمين ولا يورث  
الاما كان الميت مال كله ومنع أبو ذؤيب من بيعها قال الروائي فيكره بيعها وأجارتها للغزو من  
الخلافة ونارعه المصنف في مجوعه وقال أنه خلاف الاولى لأنه لم يرد به غيره مقصود والاول كما قال  
الزركشي هو المنصوص بل اعترض على المصنف فانه صرح بكرهه ببيع المحقق والسلف لم يرد فيها ما  
غيره مقصود \* (تنبيه) \* محل الخلاف بين العلماء في بيع نفس الارض أما لاتباعه وهم لوك يجوز بيعه  
بلا خلاف أي اذ لم يكن من أجزاء أرضها كما يؤخذ مما روي في بناء السواد تعبير المصنف بالغاء يقتضي ترتب  
كفرها لما على الصلح وليس مراد بل مقتضى الصلح انما وقف لأنهم في وهو وقف أما بنفسه فحصوله  
وأما باتباعه ومقتضى تعبيره انما على العنوة لاتباع وليس مراداً أيضا لان المقترح عنوة ضمنية فحتمه بل  
الاولى أن يقال كما قاله بعض المتأخرين انه صلى الله عليه وسلم أقر الدور ببدأ أهلها على المالك الذي كانوا عليه  
ولا تنازل في ذلك الى انما افتحت صلحا أو عنوة \* (تنبيه) \* الصحيح ان مصرف فقت عنوة وعن نص عليه  
مالا في المدونة وأبو عبيد والطحاوي وغيرهم وإن عمر رضي الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج  
وفي وصية الشافعي في الامامية تضي انما افتحت صلحا وكان البث يحدث عن زيد بن حبيب انما افتحت  
صلحا وقبل فقت صلحا ثم نكثوا افتحتها عمر رضي الله تعالى عنه فانما عنوة ويمكن حل الخلاف على هذا  
فن قال فقت صلحا فنزل لاول الامر ومن قال عنوة فنزل لآخر الامر وأما الشياخ فقبل الرافعي عن الروائي  
ان مدنها افتحت صلحا وأرضها عنوة ولكن رجع السبكي ان دمشق فقت عنوة  
\* (فصل) \* في الامان وهو ضد الخوف وأرديه هنا ترك القتل والقتال مع الكفار وهو من مكاييد  
الحرب ومصالحه والعقود التي تعيدهم الامن ثلاثة امان وجزية وهو مدنة لانه ان تماني بمحضور فلامان  
أو بغيره بمحضور فان كان الى غاية فالمدنة والافالجزية وهو ما تختصان بالامام بخلاف الامان والاصل في  
الامان آية وان أحد من المشركين استجارك فاجر حتى يسع كلام الله وخبر الصحابي ذمة المسلمين واحدة  
فمن أظفر مسلما أي نقض عهدا فليس له منة الله والملائكة والناس أجمعين والذمة العهد والامان  
والحرمة والحق وأما الذمة في قولهم ثبت المال في ذمتهم برئت ذمته فلها معنى آخر مرينانه في البيع  
(يصح) ولا يجب (من كل مسلم مكاف مختار) ولو عبد المسلم أو كافرا أو قاسقا أو مجررا عليه لفسفه  
أو امرأة (ان حربي) واجد غير أسير وسواء كان بدلوا لحرب أم لاني حال القتال أم لا عين الامام  
قتله كالجحنة الزكشي أم لا (وعدد محصور) منهم كاهل قرية صغيرة (فقط) نفرج بالمسلم الكفار لانه  
منهم وليس أهلا للقتال انما بالكف غير لا لغاء عبارته ويلحق بالمكاف السبكران المتيندي بتركه على  
طريقة المعتد وبالمختار المكروه بالمحصور وغيرهم كاهل بلاد أو ناحية فلا يؤمنهم الاكساد الا لا يتعمال الجهاد

فيها بامانهم قال الامام فلو آمن مائة ألف مائة الف منهم فكل واحد منهم يؤمن الا واحدا امكن  
 ان يظهر انسداد وانقضاء فامان الجميع مردود قال الرافعي وهو ظاهر ان آمنوهم دفعة فان وقع مرتبا  
 فينبغي صحة الاول فالاول الى ظهور الخلل واختاره المصنف وقال انه مراد الامام (ولا يصح امان أسير  
 لمن هو معهم) أو غيرهم (في الاصح) والثاني يصح لدخوله في الضابط \* (تنبيه) \* محل الخلاف في  
 الاسير المقيد والمحجوس وان لم يكن مكرها لانه مقهور بايديهم لا يعرف وجه المصلحة لان وضع الامان  
 أن يأمن المؤمن وليس الاسير آمنا أما أسير الدار وهو المطلق بيد الكافر المنوع من الخروج منها  
 فيصح امانه ككفي التنبيه وغيره وعليه قال الماوردي انما يكون مؤمنه آمنا بدار الحرب لا غير الا أن  
 يصرح بالامان في غيرهما وبغير الاسير الكافر الاسير لانه بالاسيرت فيه حق للمسلمين وقبده الماوردي  
 بغير الذي أسره أما الذي أسره فانه يؤمنه اذا كان باقيا في يده لم يقضه الامام كيجوز قتله وفي عقد الامان  
 للمرأة استتلا وجهان أرجحهما كما جزم به الماوردي الجواز (و يصح) استحباب الامان (بكل لفظ  
 يفيد مقصوده) صريحا كجرتك وأمنتك أو لا تنزع كأنت على ما تحب أو كن كيف شئت (و) يصح  
 (بكتابة) بالغوفية لا نرفيه عن عمر رضي الله تعالى عنه ولا بد من النية لانها كناية أو لا تخف أو لا بأس  
 عليك أو أنت آمن أو أمانى أو أنت مجار ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي ككلم وبين الجمعي  
 كمنرس أي لا تخف أو كناية مع النية (ورسالة) لانها أقوى من الكتابة سواء كان الرسول مسلما أم  
 كافرا لان بناء الباب على التوسعة في حقن الدم ومقتضى هذا جواز الزول صياحا لكان لا يمتنع تمكينا  
 كالأؤمن \* (تنبيه) \* يصح استحباب الامان بالغريق بالفرقة قوله ان جاء زيد فقد أمنتك لما مر ان بناء  
 الباب على التوسعة وبشارة مفهومة ولومن ناطق كما سبأ في القبول فلو أشار مسلم لكافر فظن انه آمنه  
 بخافنا فانكر المسلم انه آمنه بها بغناه آمنه ولا تغتاله له ذرذ فان مات المشرك قبل أن يبين الحال فلا أمان  
 ولا اغتيال فيما بلغ المأمن ومن دلت رسولا أو سمع القرآن فهو آمن لا للتجارة فلو أذبحه مسلم ان الدخول  
 للتجارة أمان فان صدقه بلغ المأمن والاغتيال وللأمان لا للاحاد جعلها أمانا ان رأى في الدخول لها مصلحة  
 ولا تحجب اجابة من طالب الامان الا اذا طلبه لسماع كلام الله تعالى فوجب قطعا ولا يهمل أربعة أشهر بل  
 قدر ما يتيم به البيان (وبشرط) لصحة الامان (علم الكافر بالامان) كسائر العقود فان لم يعلم فلا أمان  
 له كما قاله وان نازع في ذلك البلقيني فنجوز المبادر الى قتله ولومن المؤمن (فان) علم الكافر بامانه (ورده  
 بطل) جزمنا لانه عقد كالهبة (وكذا) يبطل (ان لم يقبل في الاصح) كغيره من العيود والثاني يكفي  
 السكوت لبناء الباب على التوسعة كما مر \* (تنبيه) \* تعبيرا بالأصح يقتضي ان المسلم لا ذات وجهين  
 وليس مرادا وانما هو تردد للامام والترجيح بحثه والمقول في التهذيب وغيره الاكتفاء بالسكوت  
 قال البلقيني وغيره وهو قضية نص الشافعي فانه لم يعتبر القبول وهو ما عليه الساف والخلاف ولما مر من  
 بناء الباب على التوسعة لم يكن بشرط مع السكوت ما يشعر بالقبول وهو الكف عن القتال كما صرح به  
 الماوردي (وتكفي) ولومن ناطق (اشارة مفهومة للقبول) لم يكن يعتبر في كونها كناية من الانحسار  
 ان يختص بفهمه فانظرون فان فهمها لكل أحد فصرح به كما علم من التالاق \* (تنبيهان) \*  
 أحدهما قد فهم كلامه ان الاشارة لا تكفي في استحباب الامان والمذهب الاكتفاء كما مر وهذا بخلاف  
 الاشارة في الطلاق والرجعة وسائر العود حيث يعتبر العزم الناق لان المقصود هنا حقن الدماء فكانت  
 الاشارة شبهة واحترز بالمفهمة عن غير المفهمة فلا يصح بها امان الثاني ان محل الخلاف في اعتبار  
 القبول اذ لم يسبق منه استيجاب فان سبق منه لم يحتج بالقبول جزمنا (ويجب أن لا يزيد مدته على أربعة  
 أشهر) في الاظهر ما سبأ في الهدنة فان زاد علمه بطل في الزائد ولا يبطل في الباقي على الاصح  
 تخرجا على تفريق الصفة فلو أطلق الامان حصل على أربعة أشهر ويبلغ بعدها المأمن فان قيل

قد رجحنا في الهدنة أم لا تصح عند الإطلاق وقد فلا يحكم الأمان حكم الهدنة حيث لا ضعف أجيب  
 بان هذا مستثنى لان بابه أوسع بدليل صحته من الأسد بخلافها (وفي قول يجوز) أكثر منها (مالم  
 تبلغ) مدته (سنة) كالهدة أما السنة فمستعنة قطعاً (تنبيهان) \* أحدهما محل الخلاف في أمان  
 الرجال أما النساء فلا يحتاج فيهن إلى تقييد مدة وقد نص في الأمان على أن المرأة المسلمة آمنة إذا كانت  
 ببلاد الاسلام لم تمنع ولا تنفيذ بعد لان الاربعة أشهر إنما هي للمهتركن الرجال ومنعوا من السنة  
 لثلاث نزل الجزية والمرأة ثابت من أهلها وانطلق كل امرأة كالجيش بعض المتأخرين الثاني سكك المصنف  
 عن بيان المكان الذي يكون المؤمن فيه اشهر اوابنه لاحاجة لتقييده وهو كذلك (ولا يجوز)  
 ولا يصح (أمان يضر المسلمين كالجاسوس) وطبيعة ظن لا ضرر ولا ضرار وينبغي سكك اقال الامام ان  
 لا يستحق تبليغ المامن فيقتال لان دخول ماله ثبانه \* (تنبيه) \* كلام المصنف يقتضي ان شرط  
 الأمان انتفاء الضرر دون ظهور المصلحة وهو كذلك كما صرح به في أمل الروضة تبه الامام وان رجح  
 الباقي تبه القاضي \* يجب أن لا يجوز بالصحة ثم قال لا ينبغي ان ذلك في أمان الاسد أما أمان الامام  
 فلا يجوز الا بالانظار للمسلمين أص دله أو وهذا ظاهر ولا غيره ولو آمن آحادا على مدارج الغزاة وعسر يسيرة  
 سير العسكر واحتاجوا الى نقل الزاد والضرورة ودفعوا الى الجاسوس من يعمل سلاحا الى دار  
 الحرب ونحوه مما يعينهم (وابس للامام) ولأهله (فيد الأمان ان لم يخف شبانه) لان الأمان لازم  
 من جهة المسلمين فان شأها بذره كالهدة وأولى جائز من جهة الكفار اينبذه متى شاء (ولا بد من  
 الأمان) لمرابي بدارنا (ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير أو المجهزون (بدار الحرب) جزمالان  
 فائدة الأمان تحريم قتله واسترقاقه ومما انه لا أهله وماله فيجوز اغتنام أمواله وسبي ذوابه الخلفين  
 هناك (وكذا ماله من ماله) في دار الاسلام وان لم يكن في حيازته (في الاصح الا بشرط) (اقصورا للفقهاء  
 من العدم والثاني لا يحتاج الى شرط) \* (تنبيه) \* المراد بماله من ماله غير المحتاج اليه مدة أمانه  
 أما المحتاج اليه فيدخل ولو بلا شرط ومن ذلك ما يستعمله في حوزته من الاكاف ومركوبه ان لم  
 يستغن عنه هذا اذا أمنه غير الامام وان أمنه الامام دخل ماله بلا شرط ولا بد من ما خلفه بدار الحرب  
 الا بشرط من الامام أما اذا كان الأمان للعربي بدارهم فقياس ما ذكر ان يقال ان كان أهله وماله  
 بدارهم دخلوا ولو بلا شرط ان أمنه الامام وان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا ماله يحتاجه من ماله الا بشرط  
 بخلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط وان كانا بدارنا دخلوا ان شرطه الامام لا غيره وكلام  
 المصنف يقتضي ان الذي معه لغيره لا يدخل معه اوابس مرادا فقد نص في الام على التسوية  
 بين ماله من ماله وماله غيره (فائدة) \* اهذه المسئلة أحوال وهي اما أن يكون المؤمن الامام أو غيره  
 والمؤمن اما أن يكون بدار الحرب أو بدارنا \* لذلك أربعة أحوال ثم ماله اما ان يكون بالدار التي  
 هو فيها أولا اضرب اثنين في أربعة بنسبة ثم الذي معه اما ان يكون محتاجا اليه أولا اضرب اثنين  
 في ثمانية بسنة عشر ثم كل من الامام وغيره اما ان يقع منه بشرط أولا فذه أربعة اضرب في ستة عشر  
 بأربعة وستين ثم الذي معه اما أن يكون له أو لغيره اضرب اثنين في أربعة وستين بمائة وثمانية  
 وعشرين وكل ذلك يعلم مما ذكرته فاستغفروا في استخراجته من مسكرى الفان ثم أخذ في بيان حكم  
 هجرة المسلم فقال (والسليم) المقيم (بدار الحرب) ان أمكه اظهر دينه (لكونه مطلقا في قومه  
 أولان له عشر فيتمونه ولم يخف فتنة في دينه) (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام لثلاث يكثر سوادهم  
 أو يكيدوه أو يعزل اليهم واعمال يجب إبقاؤه على اظهر دينه \* (تنبيه) \* يحصل استعجابها  
 ما لبرج ظهور الاسلام هناك بتمامه فان رجاءه فلا فضل أن يقيم ولو قدر على الامتناع بدار الحرب  
 والاعتزال وجب عليه المقام لان موضعه دار اسلام فلو هاجر اسار دار حرب فيجزم ذلك نعم ان رجح

نصره المسلمين بهجرته فالا فضل أن يهاجر قاله الماوردي ثم في إقامته بقائهم على الاسلام ويدعوهم  
 اليه ان قدروا الا فلا (والا) أي وان لم يمكنه اظهار دينه أو خاف فتنة فيه (وجبت) عليه الهجرة فزجلا  
 كان أو امرأه وان لم يجد محرماً (ان أطاها) لقوله تعالى ان الذين تنفوا هم الملائكة على أنفسهم  
 الآية وتلبر أي داود وغيره أن يرى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وسميت هجرة لانهم هجروا  
 ديارهم ولم يقيموا ذلك بأمن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي انه ان خاف تلف نفسه من  
 خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الراحلة عدم الوجوب ويستثنى من الوجوب من في  
 إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره ان اسلام العباس رضي الله تعالى عنه كان ذيل  
 بدر وكان يكتبه ويكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم باخبار المشركين وكان المسلمون يثقون به وكان  
 يحب القوم على النبي صلى الله عليه وسلم فكتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان مقامك بمكة  
 خير ثم أظهر اسلامه يوم فجع مكة ويلحق بوجوب الهجرة من دار الكفر من أظهر حقا يبلد من  
 بلاد الاسلام ولم يقبل ولم يقدر على اظهاره فلزمته الهجرة من تلك الغلبة الاذرى وغيره عن صاحب  
 المعتمد فيها وذكر البغوي مثله في سورة العنكبوت فقال يجب على كل من كان يبلد يعمل فيها  
 المعاصي ولا يمكنه تغيير ذلك الهجرة الى حيث تنبأه العبادة ويدل لذلك قوله تعالى فلا تقعد بعد  
 الذكري مع القوم الظالمين فان استوف جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كما في زماننا فلا وجوب بلا  
 خلاف فان لم يأتى الهجرة فلا وجوب حتى يطلعها فان فزع البلد قبل أن يهاجر سقط عنه الهجرة  
 (ولو نذر أسير) في أيدي الكفار (على هرب لزمه) تخلصه به من قهر الاسر سواء أمكنه اظهار  
 دينه أم لا كما نقله الزركشي عن تصحيح الامام وان خزم القهولي وغيره بتغييره بعدم الامكان (ولو  
 أطاوه) من الاسير (بلا شرط فله اغتياله) فلا وسبياً وأخذ مال لانهم لم يستأنوه وقتل الغيلة أن  
 يخذله فيذهب به الى موضع فاذا صار اليه قتله (أو) أطلقوه (على أنفسهم في أمانه) وان لم يؤمنوه  
 كما نص عليه في الام (حرم) عليه اغتياله وفاء بما اتزمه وكذا لو أطلقوه على أنه في أمانهم لانهم  
 اذا آمنوه وجب أن يكونوا في أمان منه فلو قالوا أمانك ولا أمان لنا عليه لك جازله اغتيالهم كما في نص  
 الام (فان تبعه قوم) منهم بعد خروجه (فابدههم) وجوباً (ولو بقائلهم) كالصائل فيراعى الترتيب  
 في الصائل وظاهر كلام الشيخين انه لا ينعض العهد بذلك (أو) أطلقوه (شرطوا) عليه (أن لا يخرج  
 من دارهم) فان لم يمكنه اظهار دينه (لم يجر الوفاء) بالشرط بل يجب عليه الخروج ان أمكنه لان  
 في ذلك ترك إفاة الدين والالتزام بالبحر ولا يلزم وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة  
 \* (تنبيه) \* لو طافوه ولو بالطلاق مكرهاً على ذلك لم يثبت بتركه لعدم انه تقاد بمينه فان قالوا لا يملك حتى  
 يخاف انك لا تخرج فاطافوه بفرج لم يثبت أيضاً كالأخذ بالصوص وجعلوا لا تترك حتى  
 يخاف انك لا تخبر بكائنات خفيتم أخبر بمكانهم لم يثبت لانه عين كراه وان حلف لهم ترغيباً ولو قبل  
 الإطلاق حدث بخروجه وله عند خروجه أخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو أمنهم عليه ولا  
 يضمنه كإكرامه ابن القري لانهم لم يكن مضطراً على الحربى الذي كان يبدى بخلاف المغضوب اذا أخذ  
 شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمنه لانه كان مضطراً على الغاصب فادب حكمة \* (فروع) \*  
 لو اتزم لهم قبل خروجه مالا فداء وهو مختار أو أن يعود اليهم بعد خروجه الى دار الاسلام حرم عليه  
 العودة اليه وسن له الوفاء بالمال الذي اتزمه ليعتمدوا الشرط في إطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزام  
 بغير حق والمال المبعوث اليهم فداء لا يملك كونه كما قاله الروباني وغيره لانه مأخوذ بغير حق ولو اشترى  
 منهم شيئاً لبعث اليهم منه أو افترض فان كان مختاراً لزمه الوفاء أو مكرهاً فاما المذهب ان العقد باطل ويجب  
 رد العيين فان لم يجر لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعت البعنا كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء

قد وجها في الهدنة أنها لا تنفع عند الإطلاق وقد قالوا حكم الامان حكم الهدنة حيث لا تضع في الجيب  
بان هذا مستثنى لان بابه أوسع بدليل صحة من الاستاد بخلافها (وفي قول يجوز) أكثر منها (مالم  
تبلغ) مدته (سنة) كالهدة أما السنة فمتممة فتدعى (تنبيه) \* أحدهما يحمل الخلاف في أمان  
الرجال أما النساء ولا يحتاج فيهن الى تقييد مدة وقد نص في الام على أن المرأة المستأمنة اذا كانت  
ببلاد الاسلام لم تنفع ولا تقييد بعد لان الاربعة أشهر أعما هي للمشاركين الرجال ومنعوا من السنة  
لأن ترك الجزية والمرأة ليست من أهائها والحقى كالمرأة كالجيش بهض المتأخرين الثاني مكنت المصنف  
عن بيان المكان الذي يكون المؤمن فيه استعرايا لانه لا حاجة لتقييد مدة وهو كذلك (ولا يجوز)  
ولا يصح (أمان بضر المسلمين كجاسوس) ومالية غير لازمة ولا ضرر ولا ضرر يذبح ككافال الامام ان  
لا يستحق تبليغ الامان فيقتل لان دخوله له خيانة \* (تنبيه) \* كلام المصنف يقتضي ان شرط  
الامان انتفاء الضرر دون ظهور المصلحة وهو كذلك كما صرح به في أصل الروضة تبع الامام وان رج  
البلقينى تبع القاضى - سبب أنه انه يجوز بالمصلحة ثم قال لا يمتنع ان ذلك في أمان الاتحاد أما أمان الامام  
ولا يجوز الا بالاعتراف للمسلمين نص عليه انه وهذا طاهر ولا غيره ولو أمن أحاد على مدارج الغزاة وعسر سبيهم  
سير العسكر واحتاجوا الى نقل الراد ودلا ضرورة وفيه منى الجاسوس من يحصل سلاسا الى دار  
الحرب ونحوه مما يعينهم (وايس للامام) ولانهم (نحو الامان المباحف خيانة) لان الامان لازم  
من جهة المسلمين فان خافها لبدء كالهدة وأولى جاز من جهة الكافر لينبذ متى شاء (ولا بد من  
الامان) شرطى بدارتنا (ماله وأهله) من زوجته وولده الصغير أو المجنون (بداء الحرب) جزا لان  
فائدة الامان تحريم قتله واسترقاقه ومغافاة أهله وماله يجوز اغتنام أمواله وسبي ذوابه المخلص  
هناك (وكذا ما معه منها) في دار الاسلام وان لم يكن في حياته (في الاصح الا بشرط) لقصور اللفظ  
عن المصنف والثاني لا يحتاج الى شرط \* (تنبيه) \* المراد بجماعه من ماله غير المحتاج اليه مدة أمانه  
أما المحتاج اليه فيدخل ولو بلا شرط ومن ذلك ما يستعمله في حرقه من الآلات ومركوبه ان لم  
يستثن عنه هذا اذا أمنه غير الامام ان أمنه الامام دخل ماله بلا شرط ولا يدخل ما خلفه بداء الحرب  
الا بشرط من الامام أما اذا كان الامان للعربي بداههم فقياس ما ذكر ان يقال ان كان أهله وباله  
بداههم دخلا ولو بلا شرط ان أمنه الامام وان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا ماله لا يحتاجه من ماله الا بشرط  
بخلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط وان كانا بداهما دخلا لا بشرطه الامام لا غيره وكلام  
المصنف يقتضي ان الذي معه لغيره لا يدخل قطعا وايس مرادا بقصد نص في الام على التوبة  
بين ماله من ماله وماله غيره \* (فائدة) \* لهذه المسئلة أحوال وهي اما أن يكون المؤمن الامام أو غيره  
والمؤمن اما أن يكون بداء الحرب أو بداءنا - لذلك أربعة أحوال ثم ماله اما ان يكون بالداء الثاني  
هو فيها أولا اضرب اثنين في أربعة بنسابة ثم الذي معه اما ان يكون محتاجا اليه أولا اضرب اثنين  
في ثمانية ستة عشر ثم كل من الامام وغيره اما ان يقع منه بشرط أولا فلهذا أربعة تضرب في ستة عشر  
باربعة وستين ثم الذي معه اما أن يكون له أو لغيره اضرب اثنين في أربعة وستين ثمانية وستين  
وعشرين وكل ذلك يعلم عماد كونه فاستدفعه في استخراجه من فكرى القارئ ثم أخذ في بيان حكم  
هجرة المسلم فقال (والسلم) المقيم (بداء الحرب) ان أمكه اظهروا دينه) لكونه مطاعا في قومه  
أولان له عشرة يحمونه ولم يخف فقتل في دينه (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام لئلا يكثر وادهم  
أو يكبدوه أو يجبل اليهم واعمال يجب لقسدته على اظهار دينه \* (تنبيه) \* محل استحبها  
ما يرجح ظهور الاسلام هناك بمقامه فان رجاءه فالأفضل أن يقيم ولوندر على الامنة اعد بداء الحرب  
والاعتزال وجب عليه المقام لان وضعه دار الاسلام ولو هاجر اسار دأو حرب يصير ذلك نعم ان رجى

نصرته المسلمين بهجرته فلا فضل أن يهاجره المأوردى ثم في إقامته بقائهم على الاسلام ويدعوهم  
 اليه ان قدروا الافلا (والا) أي وان لم يمكنه اظهار دينه أو خاف فتنة فيه (وجبت) عليه الهجرة رجلا  
 كان أو امرأة وان لم يجد مخرجا (ان أطاعها) لقوله تعالى ان الذين تتوفاهم الملائكة تظالمى أنفسهم  
 الآية ونجس أبي داود وغيره أن يرى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وسببت هجرة لانهم هجروا  
 ديارهم ولم يقيموا ذلك بأمن العاريق ولا بوجود الزاد والراحلة ويذني انه ان خاف تلف نفسه من  
 خوف العاريق أو من ترك الزاد أو من عدم الراحلة عدم الوجوب ويستثنى من الوجوب من في  
 إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره ان اسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل  
 بدر وكان يكتبه ويكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم بانتصار المسلمين وكان المسلمون يتقون به وكان  
 يحب القدوم على النبي صلى الله عليه وسلم فكتب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان مقامك بمكة  
 خير ثم أظهر اسلامه يوم فجع مكة وياحق بوجوب الهجرة من دار الكفر من أظهر حقا ببلدة من  
 بلاد الاسلام ولم يقبل ولم يقدر على اظهاره فتلزمه الهجرة من تلك النقلة الاذرى وغيره عن صاحب  
 المعتمد فيها وذكر البغوي مثله في سورة العنكبوت فقال يجب على كل من كان يبادر بعمل فيها  
 المعاصي ولا يمكنه تغيب ذلك الهجرة الى حيث تنبأه العبادة ويدل لذلك قوله تعالى فلا تقعد بعد  
 الذكري مع القوم الظالمين فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كما زماننا فلا وجوب بلا  
 خلاف فان لم يطق الهجرة فلا وجوب حتى يطيعها فان فجع البلد قبل أن يهاجر سقطت عنه الهجرة  
 (ولو قدر أسير) في أيدي الكفار (على حرب لزمه) تلزمه به من فجع الامر سواء أمكنه اظهار  
 دينه أم لا كما نقله الزركشي عن تصحيح الامام وان تجزم القومى وغيره بتقييده بعدم الامكان (ولو  
 أطاعوه) من الامر (بلا شرط فله اغنياءهم) قتلا وسبياً وأخذ ماله لانهم لم يستأمنوه وقتل القبلة أن  
 يجذعه فيه ذهبه الى موضع فاذا صار اليه قتله (أو) أطلقوه (على أنفسهم في أمانه) وان لم يؤمنوه  
 كما نص عليه في الام (حرم) عليه اغنياءهم وفاء بما التزمه وكذا لو أطلقوه على أنه في أمانهم لانهم  
 اذا آمنوه وجب أن يكونوا في أمان منه فلا فوالوا أمانك ولا أمان لنا عليك جازله اغنياءهم كما في نص  
 الام (فان تبعه قوم) منهم يمدخروجه (فليدفعهم) وجوبا (ولو بقتلهم) كالأصل فيراعى الترتيب  
 في الأصائل وظاهر كلام الشافعي أنه لا ينفذ العهد بذلك (أو) أطلقوه (شرطوا) عليه (أن لا يخرج  
 من دارهم) نظرت فان لم يمكنه اظهار دينه (لم يجز الوفاء) بالشرط بل يجب عليه الخروج ان أمكنه لان  
 في ذلك ترك الآداب والدين والالتزام بالاجور لا يلزم وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حيث يشاء مستحبة  
 \* (تنبيه) \* لو حافوه ولو بالاطلاق كرهنا على ذلك لم يحسن بتركه لعدم انه قاد بيمينه فان قالوا انطلق حتى  
 نخاف انك لا تخرج فخطف فأطلقوه فخرج لم يحسن أيضا كالأصل لا يحد الاصوص رجلا وقالوا لا تترك حتى  
 نخاف انك لا تخرج فكأنما خلف ثم أخبر بمكانهم لم يحسن لانه يمين اكره وان حلف لهم ترغيبا ولو قبل  
 الاطلاق حنث بخروجه وله عند خروجه أخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو آمنهم عليه ولا  
 يضمه كإكرامه ابن القرى لانه لم يكن مضمونا على الحربى الذى كان بيده بخلاف المغصوب اذا أخذ  
 شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمه لانه كان مضمونا على الغاصب فادى حكمة \* (فروع) \*  
 لو التزم لهم قبل خروجه مالا فداء وهو مختار أو أن يعود اليهم بعد خروجه الى دار الاسلام حرم عليه  
 العودة اليه وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمدا الشرط في اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزام  
 بغير حق والمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الرباني وغيره لانه مأخوذ بغير حق ولو اشترى  
 منهم شيئا ليعت اليهم ثمنه أو افترض فان كان مختارا لزمه الوفاء أو مكرها فالذهب ان العقد باطل ويجب  
 رد العين فان لم يجز لفظ يسع بل قالوا أخذت هذا وابتعت البضا كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء

مكرهات ولو كانه يبيع شئ للم يداؤنا بانه وودعه اليهم (ولو عاقد الامام) أو نائبه (عليه) وهو الكافر  
العلامة الشديدة هي به لدفعه عن نفسه بقوة. ومنه هي العلاج علاج دفعه الله في الحديث الدعاء والبراءة  
يتعلقان الى يوم القيامة أي يتعاركان واه البرار والحاكم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (بدل  
على ذمته) تفصح عنوة وهي بفتح القاف واسكان الهم وحكي فتحها الحصن امالانه قد خفي علينا طريقها أو  
ليدا على طريقه من الكفار أو سهل أو كثير الماء أو السكلا أو نحو ذلك (وله من اجابة ببار) ذلك  
سواء كان ابتداء الشرط من العلم أم من الامام وهي جملة يجوز له ولا غير ذلك احتمل الحاجة وسواء  
كانت الجارية معينة أو مبهمة حرة أم أمه لان الحر توفى بالاسر والمهمة بهيئة الامام ويجوز العلم على القول  
وسواء حصل بالدلالة كافة أم لاحتمل لو كان الامام نزل تحت قلعة لا يعرفها افعال من داني على قلعة كذا دله  
منه اجابة وقال العلم هي هذه استحق الجارية كأي الروضة وأصلها فان قيل مقتضي ما ذكره في باب الجملة  
عدم الاسخة في فاهم شرطوا النيب ولا تنبها. أجيب بأنهم لم يعتبروا النيب هنا وهذا لو قال العلم  
القائمة يمكن كذا ولم ينس ولم ينعيب اسحق الجارية فكذلك أيضا هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستيفار  
على كماله لا تنب مسئلة العلم الحاجة \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين القائمة المعينة  
والمبهمة فهو ما في تعليق الشيخ أبي حامد رحمه الله كما لا يخفى على ما اذا فهم في قلاع محصورة والا فلا  
يصح بل الجهور انما هو ضرورة بالمعينة لان غير المعينة يكتفي بالهرم لكن مع الحل المذكور يحتمل فيلحق  
اكتفاءه وشرح بالعلم الموقوف مسما بما ذكر فان الاصح عند الامام عدم الصحة وتبعه في الحادي  
المعتبر لان فيه أنواع غرر ولا يحتمل معه واحتملت مع الكافر لانه أعرف بأحوال قاهم وطرقهم غالباً  
ولان المسئلة بتبعه عليه فرض الجواهر والدلالة نوع منه ولا يجوز أخذ العرض عليه لكن الذي أورد  
المراتبون الجواز وقال في البحر انه المشهور وقال الاذوق انه الاصح والاحتيا وكسر النفس في البراءة  
والربعة وهو قضية كلام الرازي في باب الغيبة وصحة الباقي وغيره وهو الظاهر لان الحاجة قد تدعو  
الى ذلك واحترز بقوله وله من اجابة عما اذا قال الامام وله جارية مائة مائة مثلاً فانه لا يصح العمل بالجهل  
كسائر الجملات وتعبيره بالجارية مثال ولو قال جعل كذا في النيبه ان كان أهمل (فان فحتم) أي القلعة عنوة  
بمن عاقد (بدلانه) بكسر الدال وفتحها وبها الجارية المعينة أو المبهمة حبة ولم أسلم قبل اسلامه  
(أعنيها) وان لم يوجد سواها على الاصح لانه اسخة بالشرط قبل الناف \* (تنبيه) \* فتنبه لخالفة  
أنه عاها حتى فحتم بدلانه ولو في وقت آخر كان تركها ثم عدنا اليه اوهو كذلك (أو) فحتم من  
غيره عاقد ولو بدلانه أو بمن عاقده لكن (بغيرها) أي دلانه (ولا) شئ له (في الاصح) أما في الاولى  
فلا ينعاه معانده مع من فحتمها وأما في الثانية ولان القصد بالدلالة الوصول الى الفتح ولم توجد والثاني  
بسخة الدلالة ولا يفتقر الى ذلك (فان لم تفتح) تلك القائمة (فلان شئ) لان الاسخة في مقيد بشيئين  
الدلالة والفتح (وقيل ان لم يفتح الجمل بالفتح فله أجر مثل) لوجود الدلالة ورد بان تسليمه لا يمكن الا بالفتح  
فالشرط مقيد بحقيقة وان لم يفتح لعل أماد افاق الجمل بالفتح ولا يستحق شيئاً قطعاً \* (تنبيه) \* هذا اذا  
كان الجمل من القلعة فان كان من غير ما قال الماوردي لا يشترط في استحقاقه فتحها بلا خلاف (فان لم  
يكن فيها اجارية) أصلاً (أو) كانت ولكن (ماتت قبل العقد دلان) له افقد المشروط (أو) ماتت  
(بعد) العقد و (الظفر) بها (وجوب بدل) عنها حرماً لانها حصلت في قبضة الامام فالتلف من ضمانه  
(أو) ماتت (قبل ظفر) بها (ولا) بدل عنها (في الاظهر) لان الميعة غير مقدور عليه انصارت كان  
لم تكن فيها والثاني يجب ورجه الباقي لان العقد قد عاقبها وهي حاملة ثم تعذت تسليمها وهو ماقبل  
الظفر بها كونه (وان أسأت) دون العلم عند العقد وقبل ظفر بها أو بعده (بالمذهب وجوب بدل)  
لتعذر تسليمها له ولا سلام بناء على عدم جواز شراء الكافر عيلاً قال الما ليعني وهذا البناء مردود



بل يستحقها فقامت لانه استحقها بالانفاق وقد كانت اذذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كما لو ملكها ثم أسلمت  
 لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالملك عنها كما لو أسلم العبد الذي باعه المسلم للكافر قبل القبض لكن هناك  
 يقبضه له الحاكم وهذا لا يحتاج الى قبض وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع عقد لازم وهذا  
 جماله الجائز مع المسامحة فيما لا يتسامح في غيره فلا يلحق بغيرها أم لو أسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك  
 وبأنه قد فاته كما قاله الباقي وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف بغير التقدير الذي ذكرته  
 استحقاقه لانه عمل متبرعا (وهو) أي البدل في الجارية المعبونة حيث وجب (أجرة مثل) في الاصح عند  
 الامام (وقيل قيمتها) وهو الاصح كعليه الجمهور ونص عليه أيضا الشافعي في الامم ومجمله من الانحاس  
 الاربعة لامن أصل الغنيمة ولامن سهم المصالح وأما المبيعة فان وجب البدل فيها فيجوز أن يقال يرجع  
 باجرة المثل فقامت العذر تقويم الجمهور ويجوز أن يقال تسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل الموت قاله الشيخان  
 والثاني أو جبه على ما عليه الجمهور أما اذا فتحت القاعة لصاحبها لانه فيمطران ذنات الجارية المشروطة في  
 الامان ولم يرض أصحاب القاعة بتسليمها اليه ولا رضى العليج بعوضها وأصروا على ذلك فقبضنا الصلح وانعوا  
 المأمون بأن يردوا الى القاعة ثم سئنا نف القتال وان رضى أصحاب القاعة بتسليمها بقيمتها فدفعناهم  
 القيمة وهل هي من سهم المصالح أو من حيث يكون الرضخ وجهان أو جبههما كما قال الزركشي الثاني وان  
 كانت شراجة من الامان بان كان الصلح على امان صاحب القاعة وأهله ولم تكن الجارية منهم سلمت الى العليج  
 \* (خاتمة) \* فيها مسائل مثورة لوصالح زعيم قلعة وهو سيد أهلها على امان مائة منهم صح وان  
 جهات أعينهم وممنهم للحاجة اليه فان عد مائة غير نفسه جاز لا لامام قتله نظروا وجهه من المائة واستدل  
 له الرافعي وغيره بان أبناء موسى الاشعري رضى الله عنه حاصر مدينة فصالحه دهقانها على أن يفتح له المدينة  
 ويؤمن مائة رجل من أهلها فقال أبو موسى اللهم انسه نفسه فلما سألهم قال له أبو موسى أفرغت فقال نعم  
 فامتهم وأمر بقتل الدهقان فقال أنت عدوني وقد أمنتني قال أمنت العدة التي سميت ولم تسم نفسك  
 فتنادى بالويل وبذل مالا فلم يقبله منه وقتله ويسقط باسلام الكافر حد الزنا عنه كما مر في باب لا يدقل للذين  
 كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف مع كون الحق له تعالى ولا نسقط به كفارة بين وظهار وقتل كالذين  
 وعليه بعد اسلامه ودمال مسلم استولى عليه ولو بدار الحرب فان غنمه له ولويع أموالهم رد مالها وان خرج  
 لواحد بعد القسمة رده أيضا مالها وغرم له الامام بدله من بيت المال فان لم يكن فيه شيء نقضت القسمة ولو  
 استولى الكافر جاريته سلم ثم رعت في النجس أخذها وولدها مالها لأن ملكه لم يزل عندها ويندب له عدم  
 أخذها ولو نسكح حربي مسامة أو أصابهم ايشية قوت ولدت منه لحقه الولد للشبهة ثم ان طفرنا بهم لم يرق الولد كماله  
 للحكم باسلامه تبعها اولو وجد أسير بدارنا فادعى الاسلام أو الذمة صدق بيمينه بخلاف أسير وجد بدار  
 الحرب ولو غنمه نازقه سلمه استراء كافر من مسلم رد لباتمه ورد بباتمه الثمن للكافر لعدم صحة البيع وفداء  
 الاسير مذوب لا حداد ولو قال شخص للكافر بغير اذن الاسير أطلقه ولا شيء على كذا الزم ولا رجوع له على  
 الاسير فان أذن له رجوع عليه سبه اذا قرمه ولو لم يشترط الرجوع كفول المدين لغيره انض ديني ولو قال  
 الاسير لا كافر أطلقني بكذا أو قال له الكافر اقد نفسك بكذا فقبل لزم ما انتمز فان قيل هذا مخالف لقولهم  
 انه لو انتمز لهم مال لا يعلق ولم يلزمه الوفاة ومن انتمز لوقالوا له خذ هذا وابعث لنا كذا من المال فقال نعم  
 فهو كالشراء مكرها فلا يلزمه المال وقياسه أن يكون ما هنا كذلك أجييب بان ما مر في الاولى صورته أن  
 يعاقده على أن يباقة ليعود اليه أو يرد اليه مالا كما أقصع عنه للدراعي وهذا عاقده على رد المال عينا أو مالا الثانية  
 فلا عقده في الحقيقة ولو غنم المسلمون ما اقتدى به الاسير لزمهم رده لانه قد أدى لانه لم يخرج عن ملكه ولو انقضت  
 مدة حربي مستأنم وأمانه شخص يولد باغ مأمونه فان كان أمانه عام لم يجب تبليغه ما نه لان ما يتصل ببلادنا  
 يبالدهم من محل أمانه فلا يحتاج الى مدة لا تتقال من موضع الامان

\* (كتاب) عقد الجزية \*

للكفار المارح المصنف رحمه الله تعالى من قتال المشركين عقبه بالجزية لا لانه تعالى غيا الفتال به اذ قوله حتى يهتوا الجزية الآتية وثاني على العدة وعلى المال الملتزم به وهي مأخوذة من المجازاة لكونهم وقبل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس شيئا ولا تقضى ذيلة جزيت ديني أي قضيت وجهها جزى كفرية وقرى وليست هي مأخوذة في مدة الباطل الكفر ولا النذر برعاية بل هي فرع ادلالهم ومعرفة اننا ورجائهم ذلك على الاسلام مع مخالفة المسلمين الداعية الى معرفة بحسن الاسلام ولعل الله تعالى أن يخرج منهم من ومن بالله واليوم الآخر والاصل فيه قبل الاجماع قوله انه الى فاتوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يهتوا الجزية الآتية وقد أخذها صلى الله عليه وسلم من مجوس هجر كزاره البخاري ومن أهل نجران كلوا له أبودلود ومن أهل أيلة كلوا له البهي وقال انه منعنا وأر كلنا خمسة صبة وعائد ومعه قوله ومكان ومال وقد شرع المصنف في أولها فقال (سورة عقدها) من الموجب وسبأني أنه الامام أو نائبه نحو (أقركم) كآقرتكم كفي الحرر وغيره وحيث لا فرق بين أن يأتي بصيغة الماسي أو المصارع وقول الباقي لا بدان بقصد المضارع الحال أو الاستقبال ليسأل عن معنى الوجود ممن علان المصارع عند التجرد من القرائن يكون للعدال قال ابن شهاب وقد ذكر القرائن أن صبيح المضارع تأتي للأشياء كاشهد ونحوه وقول المصنف (بدا بالاسلام) ليس بقيد فقد يفهم بالجزية في دار الحرب (أو أدنت في مقامكم بها) غير المجاز كماله - يأتي (على أن تبدلوا) بالهبة أي نعموا به حتى تلتزموا (جزية) هي كذا في كل حول قال الجرجاني ويقول أول الحول أو آخر (وتة ادوا لحكم الاسلام) في غير العبادات من حقوق التميمين في الممالات وغرامة المثلقات وكذا ما يفتدون تحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يفتدونه كشرب الخمر ونكاح المجوس وقد فسرها علماء الجزية في الآية بالتزامها والاعمار بالتزام أحكامنا قالوا وأشد اصرار على المرة أن يحكم عليه بما لا يفتدونه ويضطر الى احتياله وانما وجب التعرض لذلك في الإيجاب لان الجزية مع الانقياد والاسلام كالعرض عن التقرير فيجب التعرض له كالتن في البيع والجرة في الاجارة وهذا في حق الرجل أما المرأة فيكفي فيها الانقياد لحكم الاسلام فقط فلا جزية عليها \* (تنبيه) لا تقتصر صيغة إيجابها فيها ذكر المصنف ولو قال الكافر ابتداء أقر في بكذا فقال الاسم أقرت كني لان الاستيجاب كالمقبول (والاصح ذكر اشتراط قدرها) أي الجزية لما سر أنها كالتن والجرة والثاني وهو ضعيف جدا خلاف ما يفهمه كلامه لا يشترط ويحمل على الأقل عند الإطلاق \* (تنبيه) أنهم خصيصه الخلاف بذكر قدرها أنه لا خلاف في اشتراط الانقياد لحكم الاسلام وليس مراد بل ذكر القاضي حسين والامام فيه خلافا لان الاحكام من مقتضيات العقد والنص صريح بمقتضى العقد لا يشترط في صحة (لا كف اللسان) منهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه فلا يشترط ذكره لدخوله في شرط الانقياد وقيل بشرط اذ به تحصل المسألة وترك التعرض من الجانبين (ولا يصح العقد) للجزية (مؤثرا على المذهب) لانه عقد يقرب به الدم ولا يجوز مؤثرا كعقد الاسلام وفي قول أووجه يصح \* (تنبيه) محل الخلاف في التأثيث بما عوم كسنة أما المجهول كافركم ما شئنا أو ما شاء الله أو زيد أو ما أقركم انه فالذهب القطع مانع وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقركم ما أقركم الله فالجاري في الله اذ نحن وادع به ودنخير لافي عقد المدة ولو قال ذلك غيره من الامة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم يعلم ما عند الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم به لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الإطلاق وهو يقتضي التأييد ولو قال أقركم ما شئتم صح لانهم يند العقد متى شأوا فليس فيه الا النص صريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة لانصح هذا الاثنا لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤثرا الى ما يحتمل تأييده المتأني اقتضاء (وبشرط) في صحة العقد من الناطق

(الفتا قول) كغيات أوردت بذلك كغيره من العقود أما الآخر فسبكتي فيه الإشارة المفهومة لانها منزلة  
نفاة ونسكتي الكتابة مع التنية كجيشته الزركشتي كالبيع بل أولى وكما صرحوا به في الامان \* (تنبيهه) \*  
سكنوا عن شرط اتصال القول بالايجاب ومظاهر كما قال شيخنا أنه بشـ شرط وان قال الاذرى يقرب عدم  
اعتباره (ولو وجد كافر يدنا فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى أو) قال دخلت (وسولا) ولو بعد  
سواء كان معه كتاب أم لا (أو) قال دخلت (يا مان مسلم) بفتح أماته (صدق) فلا يتعرض له لاحتمال ما يدعيه  
وقصد ذلك يؤمنه من غير احتياج الى تأمين وكذا لو قال دخلت لاسلم أولا بذل جزية \* (تنبيهه) \* محل  
ذلك اذا ادعاء قبل أن يصير عندنا أسيرا ولا يقبل الا بيينة كما قاله الباقيني (وفي دعوى الامان وجه) أنه  
لا يصح دفعه بل بطالب بيينة لا مكانه غالبا وأجاب الأول بان الظاهر من حال الحرب أنه لا يدخل دارا بغير  
أمان فان انهم حلف كما نقله الرافعي عن ابن كج في مدعى الرسالة وجرم به ابن المقرئ في غيره ثم شرع في  
الركن الثاني وهو العائد فقال (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) فيها خصوصا أو عموما لانها من المصالح  
العامة فتحتاج الى اتقان واجتهاد فلا يصح عقدها من غيرهما لكن لا يقتل المعقود له بل يبلغ مأمنه ولائتي  
عابه ولو أقام سنة فأكثر لان العقدان (وعليه) أي عاقدها (الاجابة اذا طلبوا) عقدها لغيره مسلم عن  
بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميراعلى جيش أو سرية أوصاه الى أن قال فاذا هم أبو  
الاسلام فسلم الجزية فانهم أجابوا فقبل منهم وكف عنهم \* (تنبيهه) \* محل الوجوب قبل الاسرفا  
الاسير اذا طالب عقد الجزية لا لتجنب اجابته على الاصح كما اقتضاء كلام الروضة (الا) اذا طالب عقدها  
شخص بخلاف كيدته كان يكون الطالب (جاسوسا مخفاه) فلا يجيبه لاضرر الذي يخشى منه بل لا تقبل  
الجزية منه والجاسوس صاحب سر الشركا أن التماس صاحب سر الخير ثم شرع في الركن الثالث وهو  
المعقود له فقال (ولا تعقد) الجزية (الالاهود والنصارى) من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في  
ذلك الدين بعد نسخه لاهل الكتاب وقد قال تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون الى أن قال من الذين أو فوالكتاب  
حتى يعملوا الجزية (والجوس) لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب  
ولان لهم شبهة كتاب والظاهر أنه كان لهم كتاب فرغ (وأولاد من غزو أو نصر فسل النسخ) لديه  
ولو بعد التبديل وان لم يتجنبوا المبسل منه تغليب الحقن الدم ولا نحل مناكتهم ولا ذبحهم كما سأل  
الاصل في الابضاع والمبقات الخريم \* (تنبيهه) \* المراد بالنسخ نسخ التوراة والانجيل في اليهود ونسخ  
الانجيل في النصارى بيمينته صلى الله عليه وسلم ولا تعقد اولاد من غزو أو نصر بعد النسخ بشرعية  
نبينا أو غزو بعد بعثة عيسى كاسلامهم لانهم غسكوا بدين باطل وسقطت فضيلته (أو) أي وتعقد  
أبنا لمن لم يعلم حاله كان (شككا في وقته) أي النور أو التصر فلم نعرف أدخلوا قبل النسخ أو بعده  
تغليباً لحقن الدم كالجوس وبذلك حكمت الصحابة في نصارى العرب وهم ٣ نزار وتوخ وتغاب \* (تنبيهه)  
فهم من اطال في المنصف أن يهود خيبر كغيرهم وانفرد ابن أبي هريرة باسقاط الجزية عنهم لان النبي صلى  
الله عليه وسلم ساقاهم وجعلهم بذلك خولا أي عبيدا وسئل ابن مريج عما بدعونه من أن علي بن أبي  
طالب كتب اليهم كتابا باسقاطها فقال لم ينقل أحد من المسلمين ذلك وأما الصابئة والسامرة فعقداهم  
الجزية ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والاولاد لعقداهم وكذا نفعهم  
لواشك كل أمرهم وأمان ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس واللائكة ومن  
في معناهم كن يقول ان الفلك حي ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فلا يقرون بالجزية يسواء فهم العربي  
والعجمي وعند أبي حنيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعذما لك تؤخذ من جميع المشركين الا مشركي  
فرش (وكذا) يفر بالجزية على المذهب (زاعم التمسك بحرف ابراهيم وزبور داود صلى الله عليه وسلم  
وكذا صحف ثبت وهو ابن آدم لصلبه لان الله تعالى أنزل عليهم صحف فقال صحف ابراهيم وموسى

وقال والله اني زبر الاولين ونسخت كتابي ككتاب عليهما السلام في قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب  
 وقيل لانه قد علم لانهم اوعا فلا احكام لها فان ليس لها حرمة الاحكام ولا لخل منها كتبهم ودينهم على المذهب  
 عملا بالاحتياط في الموانع الثلاثة (ومن أحد أجوبة كتابي والاخر وثني) انه قد دلل (على المذهب) وان  
 كان الكتاب أمه تفليسا لحق الدم وغرم منا كتمه وفيه احتياط والطريق الثاني لانه قد دلل على كماله  
 نكاحه (تنبيه) \* قوله على المذهب راجع الى هذا المسئلة والى التي قبلها ولو غلبت رتبة قوم وادعوا  
 أو به منهم النعمان تبعنا له آياتهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبديل صدقنا المدعين دون غيرهم  
 وعقداهم الجزية لان دينهم لا يعرف الا من جهتهم فان شهد عدلان بكنزهم فان كان قد شرط عليهم في  
 العدة قتالهم ان بان كذبهم اغتلتناهم وكذا ان لم يشرط في أحد وجهين نقول الاذرى وغيره عن النص  
 لنبيسهم علينا ولو فوثن نصراني بلغ المؤمن ثم أطفال المتونيين من أمهم النصرانية نصارى وكذا أطفال  
 النصارى من أمهم الوثنية فتعقد الجزية ان بلغ منهم لانه قد ثبت له عاقبة النصر فلا تزول بما يحدث بعده  
 (ولاجزية على امرأه) اقوله تعالى فاتلوا الذين لا يؤمنون الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب المذكور  
 وحتى ابن المنذر في الاجماع وروى البيهقي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الجزية من النساء والصبيان (تنبيه) \* لو طلب النساء عدة الذمة بالجزية فاعلم ان الامام يأنى لاجزية  
 صابن فان رغب في بذائها فهي حرة لا تلزم الا بالقبض (و) لاعلى (ختم) لاحتمال كونه أنثى فان بانث  
 ذكره وقد عده الجزية طالبا يميز به المدة الماضية على ما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حربي  
 دارنا بقي مدة ثم اطاعنا عليه لاناخذ منه شيئا لماضى لعدم عده الجزية له وانقضت كذلك اذا بانث  
 ذكره ولم تعده الجزية وعلى هذا التفصيل يعمل الملاق من صحيح الاخذ منه ومن صحيح عدمه كما اشار  
 اليه الملقني (و) لاعلى (من فبرق) فنكاه رقبتي أولى ولو كانت الان المكاتب حرة ما بقي عليه درهم  
 والعبد مال والمال لاجزية فبذلك لا تجب على العبد لا تجب على سببه بآية فان قيل هلا وجبت على البعض  
 بقدر ما فيه من الحرية فكيف ترفع جنونه فارادته نافي كما سباني ويجب عليه بقدرها اجيب بان الجنون  
 والافاقة لا يمتنعان في وقت واحد بخلاف الرذ والحربة (و) لاعلى (صبي) اقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعاد  
 لما بعته الى اليمن خذ من كل سالم أي مجتمعا دينارا واما الترمذي وأبو داود ولوعده على الرجال أن يؤدوا من  
 نسائهم وصبيانهم شيئا غير ما يؤدونه من أنفسهم فان كان من أموال الرجال جاز ولزمهم وان كان من أموال  
 النساء والصبيان لم يميز كما قاله الامام (و) لاعلى (مجنون) أطبق جنونه لعدم تكليفه (فان ترفع  
 جنونه) وكان (فان لا كساعة من شهر رزته) ولا عبرة به في الزمان اليسير وكذا لا أثر لاسير زمن الافاقة  
 كما يحده شيخنا (أو كثيرا كيوم ويوم فالاصح تلفيق الافاقة) أي رزها (فان بانث) أؤمنة الافاقة المتفرقة  
 (سنة) فاكتر (وجبت) جزية اعتبارا بالأؤمنة المتفرقة بالأؤمنة المجتمعة والثاني لاشي عليه له صانه  
 كالبعض (تنبيه) \* محل الخلاف اذا أمكن التالف فان لم يمكن أخرى عليه أحكام الجنون كما استناره  
 شيخنا هذا اذا تعاقب الجنون والافاقة ولو كان عاقلا فن في أثناء الحلول فكموت الذي في أثناءه وان كان  
 مجنونا فاق في أثناءه استقبل الحلول حينئذ (ولو بلغ ابن ذمي) ولو بنات عانته أو أفاق المجنون أو عتق  
 العبد (ولم يذل) بالجمعة أي يعطى (جزية) بعد طلبنا له امنه (الحق بآمنه) سواء اعتق العبد ذمي  
 أم مسلم وعن مالك ان عتق المسلم لا تضرب عليه الجزية لحرمه ولا نه (وان بذلها) من ذكر (عده) (عده)  
 ولا يكتفى بعد أب وسب ولو كان كل منهما مائدا دخله في عده اذا بلغ أو عتق كان قال قد التزم هذا معنى  
 وعن أبي اذاباغ أو عبد الله اذ عتق (وقبل عليه) أي الصبي (كجزية أبيه) ولا يحتاج الى عده كقضاء  
 بعد أبيه واذا لم يكف ذلك في عده عده سنأف ويساوم كغيره لانه قناع التبعية بالكل ولو جوب

عليه أخذ الجزية ويسـ: وفي ما لزم التابع في بقية العام الذي اتفق السكك في أنثائه ان رضى البائع  
بذلك أو بآخره الى الحول الثاني فبأنه مع جزية المتبوع في آخره لا يختلف أو آخر الاحوال وان شاء  
أفردهما بحول فبأخذ ما لزم كلامهما عند تمام حوله \* (تنبيه) \* لو بلغ الصبي سقها ففقد نفسه  
أو عقده ولبسه بدينار صح لان فيه مصلحة حقن الدم أو باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدينار  
فان قبل لو صالح السفيه مستحق القصاص الواجب عليه باكثر من الدين صح مسابغة لروحه فهلا كان  
هنا كذلك أجيب بان صون الدم في الجزية يحصل بالدينار وصون الروح لا يحصل في القصاص الا بالزيادة  
اذ يجب على الامام قبول الدينار ولا يجب على المستحق قبول الدينار ولو انما راسه فيه ان يلحق بالأمين  
لم ينع عليه لانه لا يجزى على ماله الا على نفسه (والمذهب وجوبه على زمن وشجر هرم وأعمى وواهب وأجير)  
لانها كاجز الدار فبستوى قيم ارباب الا عذار وغيرهم والعاريق الثاني لاجزيت عليهم ان قلنا لا يقتلون  
كالنساء والصبيان (و) على (فقير عجز عن كسب) ولون أهل خبره وموم الا يذولانه كالغنى في حقن  
الدم والسكنى (فاذا تمت سنة وهو مسرف في ذمته حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعده كما تعامل  
المعسر ويطلب اذا أفسر وفي قول غير مشهور انه لاجزيت عليه وان كان ظاهره صاف المصنفه على الزمن  
يقتضى ان الخلاف فيه طريقان \* (تنبيه) \* سكاكن تفسير الفقير هذافيه وجهان حكاهما الدارمي  
والرزي في تعاقبه أحدهما مستحق الزكاة لو كان مسلما والثاني وهو الاشبه كما قاله الزركشي من لا يكمل  
فاضلا عن قوت يومه آخر الحول ما قدر به على أداء الجزية كفاية زكاة الفطر وقال بعض المتأخرين يرجع  
فيه الى العرف ثم شرع في الركن الرابع وهو المكان المقابل للنفق يرفق قال (ويمنع كل كافر من استيلاء  
الجزائر) سواء أكان ذلك بجزية أم لا لشره وما روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ما تكلم به  
النبي صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب والحسين أخرجوا المشركين من جزيرة  
العرب رضى بمسلم لأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب والمراد منها الجزائر المتصلة هي عليه  
ولم يرد جميع الجزيرة لان عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من الجزائر وأقرهم في اليمن مع أنه من جزيرة العرب  
\* (تنبيه) \* لو عبر بالاقامة بدل الاستيلاء كفى الروضة لسكان أولى فانه يلزم من منعهما منع الاستيلاء  
ولا عكس فلو أراد الكافر ان يتخذ دارا بالجزائر ولم يسكنها ولم يستوطنها لم يجز لان ما حرم استعماله حرم اتخاذه  
كالاولى وآلات الملاهي اليه بشير قول الشافعي في الام ولا يتخذ الذي شيأ من الجزائر دارا (وهو) أى  
الجزائر (مكة والمدينة واليمامة) وهى مدينة بقرى اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلة من  
الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وكانت تسكنها (وقراها)  
أى الثلاثة كالطائف ووجلمكة وشبير للمدينة (وقبله) أى الكافر (الاقامة في طرفه) أى الجزائر  
(الممتدة) بين هذه البلاد التى لم تجز الاقامة فيها عادة لان البست من مجتمع الناس ولا موضع الاقامة  
والشهور وانهم يمنعون لان الحرمة للبقعة \* (تنبيه) \* محل الخلاف في غير حرم مكة فاما البقاع التى  
ابست من الحرم فانهم يمنعون منها فاعلموا ولا يمنعون من ركوب بحر الجزائر لانه ليس موضع اقامة ولا يمنعون  
من الاقامة في جزائره وسواحل المسكونة بخلاف غير المسكونة وان خالف في ذلك الاذرى وغيره وقالوا بالمنع  
مطابقا حتى ذلك بجزائر اقال الاصمعي لانه يحجز بين نجد وتهامة وجزيرة العرب من أقصى عدن الى ريف  
العراق فى العاقل وفى العرض من جدة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام وسميت جزيرة العرب  
لاساطة بحر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (ولو دخله) كافر (بغير اذن الامام أخرجه) منه  
لعدم اذنه له (وعزوه ان علم أنه ممنوع منه) لجراءته ودخوله ليس له دخوله فان جهل ذلك  
أخرج ولم يعزر (فان استأذن) كافر الامام فى دخول الجزائر (أذن) له (ان كان) فى دخوله (مصلحة  
للمسلمين كرساله) يؤدىه او عقد مودة (وحمل ما يحتاج) نحن (اليه) من طعام ومتاع فان لم يكن

معه لم يأذن له (فان كان) دخوله (للتجارة ليس فيها كبر ساجدة) كالعمار (لم يأذن) له الامام في  
 دخول الجواز (الا بشرط اخذ ثمن منها) أي من متاعها وقدر المشروط من شرط رأي الامام اقتداء  
 بعمر رضى الله عنه فانه كان يأخذ من القبا اذ التجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالمقايعة ويأخذ  
 نصف العشر من الحنطة والشمع يرزغها لهم في جهل الحاجة اليهما ولا يؤخذ من حربي دخل دارا رسولا  
 أو بتجارة تضطر نحن البهائم لم فعلوا واشترط عليهم الامام اخذ ثمن ولو أكثر من عشرة جاز ويجوز دونه  
 وفي نوع أكثر من نوع ولو أعفاهم جاز فان شرط عشر الثمن أمهلوا الى البيع بخلاف ما اذا شرط أن  
 يأخذ من تجارتهم وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الا مرة ولو ترددت المكاسب تقبل بالسلطنة  
 كذلك ولا يؤخذ ثمن من تجارة ذبي ولا ذبابة الا ان شرط مع الجزية ولا من غير منجر دخول  
 بامان وان دخل الجواز **كتب** ان أخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة أخرى قبل الحول  
 \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم في الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذبي وغيره وكذلك وان خصه  
 الباقي بالذبي وقال ان الحربي لا يمكن من دخول الجواز للتجارة (و) اذا أذن له الامام في الدخول (لا يقيم  
 الا ثلاثة أيام) فاقبل اقتداء بعمر رضى الله تعالى عنه ولا يحجب منه ما يوجب الدخول والخروج كما مر في صلاة  
 المسافر لان أكثر من ذلك مدة الإقامة وهو مجموع منها وبشرط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر  
 لقضاء دين بل يترك من يقضى عنه \* (تنبيه) \* محل منع لزائد على الثلاث اذا كان في موضع واحد أمالو  
 أقام في رضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر وهكذا يمنع من ذلك قال الزكشي تبعه صاحب الوافي وينبغي أن  
 يكون بين كل موضعين مسافة القصر والافقيع من ذلك وهو بحث حسن لان ما دونها في حكم الإقامة  
 (ويخرج) الكافر ولو اخلطه (دخول حرم مكة) لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد به الحرم  
 باجماع المفسرين بدليل قوله تعالى وان خفتم ليلة أي فترابا فطامع التجارة عنكم لتعهم من الحرم  
 فسوف يغيبكم الله من فضله ومعالمهم أن الجلب انما يجب للبلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك انهم  
 أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فوجبوا منع من دخوله بكل حال (فان كان رسولا) والامام في الحرم  
 (خرج اليه الامام أو نائب عنه) اذا امتنع من أدانهم الا اليه والابن اليه من يسمع وينهى اليه وان طلب  
 من المظاهرة ليس لمخرج اليه من يظاهرة وان كان التجارة خرج اليه من يشتري منه وقضية اطلاقه أنه لا فرق في  
 منع دخوله اليه بين حال الضرورة وغيره ما هو به صرح الشافعي في الام \* (تنبيه) \* لو بدل الكافر الى  
 دخوله الحرم ما لم يجب اليه فان أجيب فالدخول قد ثبت وان وصل المقصد أخرج وثبت المسمى أو دون  
 المقصد القسط من المسمى (قاعدة) كل عقد فدية بما فيه المسمى الا هذه المسئلة لانه قد استوفى المونس  
 والبشر لانه أسوة فرجع الى المسمى (فان مرض فيه) أي حرم مكة (نقل) منه (وان خيف موته) من  
 النقل لانه ظالم بدخوله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه) قطعا لا للحرم منه (فان دفن) فيه (بنس وأخرج)  
 منه الى الحل لان قتله جيفته فيه أشد من دخوله حيا \* (تنبيه) \* محل نبشه اذا لم يتهربا تهرى ترك  
 ولا يجري هذا الحكم في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسك وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل  
 الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة فانها تركت سنة تسع وقدم الوفد عليه سنة عشر وفيهم  
 وفد نصارى نجران وهم أول من سرب عليهم الجزية فآزاهم مسجده وناظرهم في أمر المسج وغيره  
 (وان مرض في غيره) أي غير حرم مكة (من الجواز وعلمت المشقة في نقله) سواء خيف مع ذلك موته  
 أم لا (ترك) مراعاة الأعلام الضررين لانه يجوز دخوله في الجسلة (والا) بأن لم تعلم المشقة فيه (نقل) مراعاة  
 حرمة الدار (فان مات) فيه (وتعذر نقله) الى الحل لتقطعه مثلا (دفن هناك) للضرورة وان لم يتعد ولم يدفن  
 هناك فان دفن ترك \* (تنبيه) \* ما ذكر في الذي أما الحربي أو المرتد فلا يدفن فيه بل تغرى الكلاب على

\* (فصل أقل الجزية دينار لكل سنة) \* عن كل واحد لما رواه الترمذي وغيره عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل سالم ديناراً أو عدله من الغافر وهي ثياب تكون باليمن \* (تنبية) \* ظاهر الخبر أن أقلها دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ الباقي والمقصود الذي عليه الأصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف أن أقلها دينار وعليه إذا عقد به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عند آخر المدة ويحل كون أقلها ديناراً عند رفوتنا والافتقار لنقل الدار من عن المذهب أنه يجوز عقدها بأقل من دينار نقاله الأذرى وقال الله ظاهر منحه وقضية كلام المصنف تتعلق الوجوب بانقضاء السنة وقال القفال اختلاف قول الشافعي في أن الجزية يجب بالعقد وتسقط بانقضاء الحول أو يجب بانقضائه وبني عليه ما إذا مات في أثناء الحول هل تسقط فإن قلنا بالعقد تسقط والا سقطت كما هو القاضى الحسين في الأمر واحد لاكثر الجزية (ويستحب للإمام بما كسبه) أى مشاحة الكافر العاقل لنفسه أو أوكفه في قدر الجزية حتى يزيد على دينار بل إذا أمكنه أن يعقد بأكثر منه لم يجز أن يعقد بدونه إلا صلحاً ويسن أن يقاتل بينهم (حتى يأخذ من متوسط دينارين و) من غنى أربعة ومن فقير ديناراً اقتداء بعمرو بن عبد الله تعالى عنه كجروا البيهق عنه ولأن الإمام منصرف للمسلمين فينبغي أن يحتاط لهم وللخروج من الخلاف فإن أبا حنيفة لا يجيزها إلا كذلك \* (تنبية) \* هذا بالنسبة إلى ابتداء العقد فأما إذا انعقد العقد على شيء فلا يجوز أخذ شيء زائد عليه كما نص عليه في سائر الواقدي ونقله الزركشي عن نص الام وأطابق الشبان استنباط المماكة فأنخذ شيئاً من الاطلاق أن المماكة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الأصحاب يستحب للإمام المماكة حتى يأخذ من الغنى الخ وهذا لا يصلح دليلاً لذلك لأن قولهم حتى يأخذ أى إذا ما كبسهم في العقد فيأخذ الخ فإن أبى الكافر عقده إلا بالدينار أجيب لأنه الواجب ومعلوم مما سار أن السلب لا يباح كس هو ولا ولبه لأنه لا يصح عقده بأكثر من دينار (ولو عقدت) للكفار ذمة (بأكثر) من دينار (ثم علموا) بعد العقد (جواز دينار لزمهم ما أئتموه) كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغنى (فإن أبوا) بذل الزيادة بعد العقد (فلاضع أنهم ناقضون) للعهد كالأمتنعوا من أداء أصل الجزية فيبطلون المأمن كما سأتى والثاني لا يرفع عنهم بالدينار كالجواز ابتداء العقد وعلى الأول لو باعوا المأمن ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار أجيبوا إليه كالمطلوبه أولاً \* (تنبية) \* لو شرط على الغنى كذا وعلى المتوسط كذا وأطلق الشرط صح واعتبر الغنى وغيره عند الاختلاف قيدت هذه الأحوال بوقت اتباع القول قول مدعى المتوسط أو الفقير بيمينته لأن تقوم بيمينته بخلافه أو عهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم حضر وقال أسلمت من وقت كذا كيانص عليه الشافعي في الام (ولو أسلم ذمى) أو نبذ العهد (أو مات بعد سنين) وله وارث مستغرق (أخذت جزيتين) منه في الأولين وفي الثالثة (من تركته مقدمة على) حق الورثة (أو الوصايا) كالخراج وسائر الديون \* (تنبية) \* لم يذكر المصنف حكم إسلامه بكذا كونه لوضوحه أما إذا لم يخلف وارثاً فتركته في فلا معنى لأخذ الجزية من التركة ثم ردها إلى بيت المال أو كان له وارث لا يستغرق والباقي لبيت المال أخذ من نصيب الوارث ما يتعلق به الجزية وسقطت حصته بيت المال (وبسوى بينهما وبين دين آدمي على المذهب) لأن الجزية لا تستغرق به حتى تكون كالزكاة في الجميع ان وقت التركة والاضارب الامام مع الغرماء بالجزية والعار بقى الثاني أنهم على الأقوال الثلاثة في اجتماع حق الله تعالى وحق الادعى فتقدم هي في قول ودين الادعى في قول وبسوى بينهما في قول والفرق على المذهب أن الجزية غلب فيها حق الادعى من جهة أنها أحقر (أو) أسلم أو نبذ العهد أو مات (في خلال سنة فقط) لما مضى كالأجرة لأنهم لو جبت بالسكنى إذا سكن بعض المدة وجب القسط (وفي قول لاشئ) لأنه يراعى فيه الحول فيسقط بالموت في خلال الحول كالزكاة \* (تنبية) \* قضية كلامهم أنه لو جبر عليه بفلس في أثناء العام

لا يؤخذ منه الفساحه ينتد قال الباقي وهو الجارى على القواعد لكن نص في الام على اخذه اه وحل  
 شيعي النص على ما اذا قسم ماله في أثناء الحل وكلام الباقي على خلافه وهو اجل حسن واقتصر ابن  
 شهية والاشعوفى على عبارة النص وقال كما حكاه الباقي في قال يعنى الباقي وهو فرع حسن لم أر من  
 تعرض له ولم يذكر عنه انه قال وهو الجارى على القواعد ولو جن في أثناء الحل وتم وهو يحتمل أخذت  
 خزينة ما قسم كما مرّت الاشارة اليه ثم شرع في كيفية أخذ الجزية بقوله (وتؤخذ) الجزية (بأمانة  
 فيجلس الاخذ) بالداى المسلم (و يقوم الذى ويأطى رأسه ويحنى ظهره ويضعها) أى الجزية (في)  
 كفة (الميزان ويقض الاخذ) منه الجزية (لحيتته ويضرب لوزمته) بكسر اللام والواو وهما يجمع الهم  
 بين الماصغ والاذن من الجانبين لان بعضهم فسر الصغار في الآية بهذا \* (تنبيه) قضية كلامه انه يضرب كل  
 امة ضربة وهو كذلك وقال الراعي يشبه أن يكتفى الضرب في أحد الجانبين والتظاهر بكلام الباقي أنه  
 يضربه بالكف مغتوا وقال الاذرى وغيره يقول بأدواته أذحق الله (وكله) أى ما ذكر من هذه  
 الهيئة (مستحب) لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سأتى (وقيل واجب) ليحصل الصغار المذكور (فعلى  
 الاول) وهو الاستحباب (له) أى الذى (توكيل مسلم بالاداء) للجزية (و) له (حواله) بما (عليه) ان  
 يضمها لان الصغار حاصل بالتزامه المال واقباده لاحكام الاسلام على كرمه بخلافه على الثاني وهو  
 الوجوب ولا يجوز ثنى من ذلك \* (تنبيه) قوله مسلم قد يقيم حجة توكيل الذى به قلعاً ونقلاً عن  
 الامام طرد الخلاف فيه لان كلامهم مفسود بالصغار وأقراء ولو حذف المصنف لشمى ذلك واحترز بالاداء  
 من توكيله في عقد الجزية فانه يجوز قلعاً لان الصغار راعى عند الاداء عند العقد قال الراعي وهذا  
 فيما يؤدى باسم الجزية فان كان باسم الصدقة سقطت الاهانة قلعاً (قلت هذه الهيئة) المذكورة في  
 المحرر (باطلة) لان الأصل انها من السنة ولانقل من فعل أحد من السلف (و) حينئذ (دعوى استحبابها  
 أشد خطاً) من دعوى جوازها ودعوى وجوبها أشد خطاً من دعوى استحبابها (والله أعلم) ركان  
 القياس أن يقول أشد خطاً ايضاً في قوله باطلة قال ابن قاسم وكذا أراد بالباطلة الخطأ قال في زيادة  
 الروضة واما ذكرها طائفة من الخراسانيين وقال جمهور الاصحاب تؤخذ الجزية برقى كأخذ الديون اه  
 قال الشارح وفيه تحمل على الناكرين لها وللخلاف فيها المستند الى تفسير الصغار في الآية المبني عليها  
 المسائل المذكورة قال ابن النقيب ولم أر من تعرض لذلك هل هو حرام أو مكروه وقضية كونها كسائر  
 الديون التحريم اه وتصريح المصنف بالاملان يقتضى التحريم ويجوز للذى أن يعنى الجزية وعشر  
 التجارة من أهل الذمة (ويستحب) وان كان قضية كلام الجمهور والجواز (للامام اذا أمكنه ان بشرط)  
 بنفسه أو نائبه (عليهم) أى الكفار (اذا وصلوا في بلادهم ضيافة من عمرهم من المسلمين) وان لم يكن  
 المار من أهل الفتي أو كان غنياً لماروا البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلاثمائة دينار  
 وكانوا ثلاثمائة رجل وعلى ضيافة من عمرهم من المسلمين ولان فيه مصلحة ظاهرة فافقره المسلمين  
 ولا غنياتهم فانهم قد لا يبيعون منهم اذا مروا بهم فيتضرروا فاذا علموا ان ضيافتهم عليهم واجبة يادروا الى  
 البيع خوفاً من نزولهم عندهم \* (تنبيه) قوله في بلادهم يقتضى المنع فيما اذا وصلوا في بلدنا قال  
 الزركشى وبه صرح سليم في المحرر وصاحب الاستقصاء قال الاذرى والتظاهر انهم لوصولوا في بلادنا  
 وانفردوا في قرية كان الحكم كذلك وكلام كثير يقتضيه وقول المصنف أن بشرط هو المأمول النائب عن  
 فاعل يستحب أى يستحب عند الامكان اشتراط الضيافة لانه فاعل أمكنه ان يكون ماد كرم (واذا على  
 أقل جزية) لان الجزية مبنية على الثلث والضيافة على الاباحة ولم يجوز الا كنفاء بها كما لا يجوز النغذية  
 والتعشيب عن الكفارة (وقيل يجوز) أن يتحجب الضيافة (منها) لانه ليس عليهم الا الجزية وعلى هذا  
 شرط أن يكون المضيف من أهل الفتي (وتحمل) الضافة (على غنى ومتوسطاً لا) على (فقير في الاصم)



المنصوص لانها تنكر رقبتهما والثاني عليه أيضا الجزية (ويذكر) العاقد عند اشتراط الضيافة  
 (عدد الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف من ضاف اذا مال (رجلا او قرساما) لانه اقطع المعتازة وانى  
 للفرر \* (تنبيه) \* كلامه صادق بأمرين اما أن بشرط ذلك على كل واحد منهم كان يقول أقرر تكتم على  
 أن على الغنى منكم أربعة دنانير وضيافة عشرة أنفس في كل يوم رجالة كذا وقرسانا كذا أو على المجموع  
 كان تضيقوا في كل سنة ألف مسلم ثم هم يوزعون قيمائهم أو يتحمل بعضهم عن بعض واذ تفاوتوا في  
 الجزية استحب ان يفاوت بينهم في الضيافة فيجعل على القنى عشرين مثالا وعلى المتوسط عشرة ولا يفاوت  
 بينهم في جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى أطعمة فاخرة أتجنبه الضيفان وان ازدحم الضيفان على  
 المضيف اهتم أو عكسه خبر المزدحم عليه وان كثرت الضيفان عليهم بدوا بالاسبق لسبقه وان تساوا أقرع  
 بينهم وايمكن للضيفان عريف يرب أمرهم كما صرح به في أصل الروضة (و) يذكر (جنس الطعام  
 والادم وقد رهما ولكل واحد) من الضيفان (كذا) من الخبز وكذا من السمن أو الزيت بحسب العرف  
 لانه أنفى للفرر والعنبر فبعض طعامهم وادهم نفيا للمشقة عنهم قال المساورى فان كانوا يقتاتون الخنطة  
 ويتأمدون باللحم كان عليهم أن يضيفوهم كذلك وان كانوا يقتاتون الشعير ويتأمدون بالابسان  
 أضافوهم بذلك \* (تنبيه) \* اقتضوا المصنف على ذكر الطعام والادم يقتضى ان ماسواهم من الثمار  
 والفواكه لا يلزمهم وفي ذلك تفصيل وهو ان كانوا غلبا في كل يوم شرط عليهم في زمانه بخلاف  
 الفواكه النادرة والمالولة التي لا تؤكل في كل يوم ولا يلزمهم أجرا العائيب والحمام وعن الدواء وليس  
 للضيف أن تسكفهم ما ليس بغالب من أقواتهم ولا يذبح دجاجهم وقوله ولكل واحد كذا هو بخلافه  
 ولا معنى لأثمان الواو وعبارة الحرر وقد ر الطعام والادم فيقول لكل واحد كذا من الخبز وكذا من السمن  
 (و) يذكر (عاقب الدواب) ولا يشترط بيان جنسه وقد ربه يكتفى بالاطلاق ويحتمل على تبين وقت  
 وحشيش ويرجع فيه للعادة ولا يجب الشعير ونحوه الامع التصريح به فان ذكره بين قدره \* (تنبيه) \*  
 قد رهم كلامه أنه بما مل لكل واحد دوابه لكن ان لم يعين عددا منها لم يعاف الا واحدة على النص (و)  
 يذكر (منزل الضيفان من كنبه وفاضل مسكن) عن أهله ولا يخرجون أهل المساكن منها وان ضاقت  
 قال المساورى ويجب أن تعاقب الابواب ليدخلها المسلمون ركبا كما شرطه عمر رضي الله تعالى عنه على أهل  
 الشام (و) يذكر (مقامهم) بضم الميم أى قدر إقامة الضيفان في الخول كعشرين يوما أمابقتهم افعناه القيام  
 (ولا يجوز) الضيف في المدة (ثلاثة أيام) لخبر الصحبين الضيافة ثلاثة أيام ولأن في الزيادة عليها مشقة  
 فان وقع توافق على زيادته جاز كما صرح به الامام وتفضل في الاحتراز عن الاصحاب أنه يشترط عليهم تزويد  
 الضيف كفاية يوم وليلة \* (تنبيه) \* لو اعترض الامام عن الضيافة دراهم أو دنانير برضاهم جاز واختلفت  
 بأهل القى والضيف فهم محل الطعام من غير أن كل بخلاف طعام الولية لانه مكرمة ومواهبها معاوضة وليس  
 له المطالبة بالعوض ولا طعام الغد ولا طعام أمس الذي لم يأتوا بطعامه بناء على أن الضيافة رائدة على الجزية  
 ولو امتنع من الضيافة جباة أجبروا عليها فان امتنع الكل قوتوا فان قاتلوا انتقض عهدهم قاله بحلي  
 (ولو قال قوم) من الكفار بمن تعداهم الجزية (تؤدى الجزية باسم الصدقة لا باسم الجزية) وقد ر قوا  
 حكوا وشرطا (فلا امام اجابتهن اذا رأى) ذلك وتسقط عنهم الاهانة واسم الجزية لما روى البيهقي عن عمر  
 رضي الله تعالى عنه انه فعل ذلك بمن تنصر من العرب قبل بعثته رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو تنوخ  
 ونمراد بنو تغلب لما طابها منهم أبو ذؤينة او قالوا نحن عرب لا تؤدى ما تؤدى الجهم فخذ منا كبا أخذ  
 بعضهم من بعض يريدون الزكاة فقال انهم طاهرة للمسلمين واسم من أهلها اقلوا تأخذ ما شئت بهذا  
 الاسم لا باسم الجزية فابى فارتحلوا وأرادوا أن يلحقوا بالروم فنهضهم عمر رضي الله تعالى عنه على أن  
 يضعف عليهم الصدقة يأخذها جزية باسم الصدقة ولم يخالفه أحد من الصحابة فكان ذلك اجبا على وعقد

لهم الله. وبدأ فليس لاحد نقض ما قبله والاصح أنه لا يرقى في ذلك بين العرب والعجم هذا اذا تقارفا معا  
 بدنيا والافلا يتباونا ولو انقضى اجابتهم فليس ببعض منهم عن بعض ما التزموه فانهم يجابرون ولبعدهم أن  
 ينقض من نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل رأس فيقول الامام في سورة العقد جعلت عليكم  
 من سلف الصدقة أو ما احسنكم عليه أو نحو \* (تنبيه) \* قوله فلا امام الخليفة - م أنه لا تلتزمه الاجابة  
 وهكذا بخلاف بذلهم الدينار نعم تلتزمه الاجابة عندنا واور المصلحة فيه اقوتهم وشأننا أولئك لان اذا  
 أير اللداع الالام الصدقة لان اجزية حقيقة كما سبأني ثم ترمع المصنف رحمه الله في بيان التضعيف فقال  
 (و يضعف عليهم الزكاة فن خمسة أبعرة شاذان) ومن عشرة أربعة ومن خمسة عشر من شبيه ومن  
 عشرين ثمان شبيه (د) من (خمس وعشرين) بهرا (بنتخاض) ومن أربعة من القم شاذان  
 ومن ثلاثين من البقر تبعان ومن مائتين من الابل ثمان حقات أو عشرين نبات لبون ولا يرقى فلا يأنخذ  
 أربع حقات وخمس بنت لبون كما لا يرقى في الزكاة كذا قاله قال ابن المفرى قلت وفيه نظر اذا لا تنقص  
 حذنا بخلاف ما هنا وهذا هو الظاهر (و) من (عشرين دينارا دينار) من (مائتي درهم عشرة)  
 من الدراهم ومن الر كز خمان (و خمس العشرات) فيما ساقى بلا مؤنة والشر فيه ما ساقى بها (ولو  
 وجب) على كافر (بنتخاض) مثلا (مع جبران) كان كان عندنا وتلاون وقد بانى ابون (لم يضعف  
 الجبران) عليه (في الاصح) المنصوص عليه في الام للابن بكثرة التضعيف ولانه على خلاف القياس  
 فيه تنص فيه على ورود النص ولان الجبران نارة يؤخذ ونارة يدفع ولونه فناء عند الانخذ لزم أن يضعف  
 عند الدفع وهو غنوع فلهذا والثاني يضعف في اخذ مع كل بنت بنتخاض أربع شياه أو أربعين درهم أو لو دفع  
 حقتين بدل بنتى ابون لم يضعف الجبران كسرة \* (تنبيه) \* قال الاذرى وفي تعبير المصنف بلا صغ مناقشة فان  
 مقابله ساقط بل قال الامام انه غايلا لاشك فيه ولا ينبغي عدة من المذهب اه وبعلى الامام الجبران من  
 النفي كما بصرفه اذا اخذه الى النفي (ولو كان) ما عندنا كالكافر (بعض اصحاب) من مال الزكوى كقصة  
 درهم (لم يجب قسما) من غنام النصاب (في الاظهر) كشاف من عشرين ونصف شاة من عشرة لان  
 أترع رضى الله تعالى عنه انما ورد في تضعيف ما يلزم المسلم لافي اجاب الم يجب فيه شئ على المسلم والثاني  
 يجب قسما وعامة لا تضعيف \* (تنبيه) \* هذا ان لم يخالفا غيره فان خالفا عشرين شاة عشرين شاة لغيره  
 اخذ منه شاة ان ضعفنا ولو غير بالمشهور كان أولى لان مقابله ضعيف جدا ويجرى الخلاف في الاوقاص  
 التي بين النصاب وهل يعتبر النصاب كل الحول أو آخره وجهان في الكفاية قياس باب الز كاترجح الاوّل  
 وقياس اعتبار العنى والفقروا النوسا آخر الحول في هذا الباب ترجح الثاني وهو الظاهر كما يحسنه بعض  
 المتأخرين (ثم المأخوذ) باسم الز كانه ضعفا أو غير منضع (جزية) وان بدل اسمها انصرف صرفا  
 النفي تعن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال «ولا حجة لأبو الاسم ورضوا بالمعنى» \* (تنبيه) \* قوله جزية  
 هو بالرفع على الخبرية يوجد في بعض نسخ المتن بعد جزية حقيقة وهو نصب على اسقاط النافض بدل  
 قول الحرر على الحقيقة أو نصب على المصدر المؤكدا لغيره وعلى كون المأخوذ جزية (فلا) ينقص عن  
 دينار حتى لو وفى قدر الزكاة بلا تضعيف أو تضعيف بالدينار ثمانية اطلنا كفى اخذ فلو كثر وأوعس  
 عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يجز الاخذ بقلبه القل بل بشرط تحقق اخذ دينار عن كل رأس ولا يتعين  
 تضعيفها ولا تنصيفها يجوز فيه ما وتخييمها ونحوها على ما ربه بالشرط المذكور ولا (يؤخذ  
 من مال من لاجزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخشي بخلاف الفقير قال في أصل الروضة واذا انقطع  
 ضعف الصدقة وزاد على دينار ثم سألوا اسقاط الزيادة واعدة اسم الجزية أجابوا على الصحيح اه ولا ينافى  
 هذا ما مر من أنها لو عقدت باكثر من دينار ثم علموا جزاء دينار لزمهم ما التزموا لان الزيادة هنا في مقابلة  
 الاسم وقد أسقطناه \* (تنبيه) \* لو صلحها به وأعتقنا ضمها على ملكه من ناعلمها آخره ان يكونه كل

سنة عن كل حرب كذا في ذلك الخراج الجزية عن كل واحد منهم جاز فالأمة وذرية بصرف مصرف  
التي فلا تؤخذ من أرض صبي ومجنون وأمر أن تؤخذ ويؤخذ الخراج منهم وإن لم تزرع الأرض أو  
باعوها أو وهبوها مالم يسلوا الأثر جزية ككسر فان استأجرها مسلم فعليه الفتن أو استأجرها فاعليه الجزية  
والخراج باق على البائع والمؤجر ويؤخذ منهم الخراج في موافق يذرون عنه لافهم لا يذرون عنه وإن أحياه  
الآن شرط عليهم أن يؤخذ ذلك مما يحبونه وإن ضربته على أن الأرض لنا ويسكنونها ويؤدون كل سنة  
عن كل حرب كذا فالأمة مؤخذ منهم أجرة لأن ذلك عقد اجارة فلا يسقطها بالإسلام ولا بشرط فبها أن يبلغ  
دينارا والجزية باقية فتجب مع الأجرة ولا يجوز لهم بيع الأرض ولا هبتها ولهم اجارتها لان المستأجر يؤجر  
ويؤخذ ذلك من أرض النساء والصبيان وغيرهم ممن لا جزية عليه لانه أجرة

\* (فصل) \* في أحكام عقد الجزية الزائدة على ماسر (يلزمنا) بعد عقد الذمة الصحيح للكفار (الكف  
عنهم) نفسا ومالا وخلاص من أسره منهم واسترجاع ما أخذ من أموالهم كما صرح به في الروضة وأصلها  
والكف عن نحوهم وخنازيرهم وسائر ما يقرون عليه مالم يظهر ويثبتنا لأن الله تعالى غيا فتألهم  
بالإسلام أو يبدل الجزية والإسلام بعصم النفس والمال وما ألحق به فكذا الجزية وروى أبو داود وغيره  
الامن ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنه يجزي يوم القضاة  
(و) يلزمنا (ضمنان ما خلفه عليهم نفسا ومالا) أي ضمنه المظلم منا كالمظلم من مال المسلم ونفسه لأن ذلك فائدة  
عقد الذمة واستحراز المال عن الخراج والجزية فغن أناف شيئا من ذلك لاضمان عابسا سواء أظهره أم لا لكن  
من غصبه يجب عليه رده عليهم وموئنة الرد على الغاصب وبعضه بان لا فها الآن أظهره وها وراق خمر مسلم  
اشتراها منهم وقبضها ولا غن عليه لانهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذي دين مسلم كان له عليه بقرن خمر أو  
نحوه حرم على المسلم قوله ان علم انه غن ذلك لانه حرام في عقيدته والائتمار القبول وما افضاء كلام الروضة  
في نسكاح المشر من أنه لا يجرم قبوله مع العلم مردود \* (تنبيه) \* قوله نفسا ومالا منصوبان على الفيزين  
الكف وحذف من قوله وضمنان ما خلفه لدلالة ما سبق والتميز إذا علم جاز حذفه ولا يجوز أن يكون الكف  
وضمنان من تنازع العالمين لانك أن أعمت الاول منهما ضممت في الثاني فيلزم وقوع التميز معرفة وان  
أعمت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضيف ويلزمنا انتفاذ من أسره منهم واسترجاع ما أخذ  
من أموالهم (و) يلزمنا (دفع أهل الحرب) وغيرهم (عنهم) اذا كانوا في بلاد المسلمين لانه لا بد من الذب عن  
الدار ومنع الكفار من طروقها (وقبل ان انفردوا ببلاد) يجوز دار الاسلام كقوله في الروضة (لم يلزمنا الدفع)  
عنهم كمال يلزمهم الذب عند طروق العدو لنا والاصح المأزوم ان أمكن الحاقا لهم بأهل الاسلام في  
العصمة والصبانة أما المستوطنون بدار الحرب اذا بدلو الجزية وابس معهم مسلم فلا يلزمنا الدفع عنهم  
جزما لان شرط الذب عنهم هناك فيلزمنا دفعهم بالشرط فان لم تدفع عنهم حبت لزمنا ذلك فلا جزية لانه  
عدم الدفع فان ظفر الامام بمن أغار عليهم وأخذ أموالهم رد عليهم ما وجد من أموالهم ولا يضمنون  
ما أتلفوه ان كانوا حربيين كالأتلفوا مالنا (ونحنهم) وجوبا (أحداث كنبسة) وبيعة وصومعة  
لارهابان وبيت نار للنجوس (في بلاد أحدثنا) ك بغداد والكوفة والبصرة والقاهرة لما رواه أحمد بن  
عدي عن عمر رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا يحد  
بما خرب منها وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا لهم لا يبنيون  
في بلادهم ولا فيها حواشي ديار ولا كنيسة ولا صومعة راهب ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضا  
ولا تخالف لهما من الحياكة ولان أحداث ذلك معصية فلا يجوز في دار الاسلام أن بنوا ذلك هدم سواء  
أشطر ذلك عليهم أم لا ولو عافاهم الامام على التمكن من احداثها للعقد باطل (أو) بلاد (أسلم أهل عليه)  
كالديانة الشريفة واليهن فانهم ينعون أيضا ما ذكرنا \* (تنبيه) \* لو وجدت كنائس أو نحوها

فيها ذكر وجهه أصلها بفتح لا احتمال انها كانت في قرية أو قرية فأصلها عمران ما أحدث من اختلاف  
 ما لو علم أحداث حتى منها بعد بنائها فإنه يلزمنا عدمه هذا إذا بقي ذلك لا يتعد فان بنى التزول المسألة فتزول كان  
 اعموم الناس جاز وان كان لاهل النعمة فقط فوجهان خرم صاحب الشامل منها بالجواز (وما) أي  
 والبلاد الذي (فتح عنوة) كسر وأصمها وبلاد المغرب (لا يحدونهم انفسه) لان المسلمين ما يحدونها  
 بالاستيلاء فيمتنع جعلها كنيصة وكلا يجوز احداثها لا يجوز انادتها اذا انتهت (ولا يحدون على كنيصة  
 كانت فيه في الاصح) لما مر وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بصر كما قاله الزركشي لانها انتخب عنوة  
 ولا بالعراق والثاني يقررون لان المسئلة قد تقتضي ذلك وبحل الخلاف في القاعدة عند الفتح أما المنهية في  
 التي هدمها المسلمون فلا يقررون عليها اتماما (تنبيه) \* لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها  
 كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أخرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل الحرب قاله صاحب  
 الاواني واستثناه الزركشي (أو) فتح البلاد (ملها) كبيت المقدس (بشرط) كون (الارض لنا  
 وشرط اسكانهم) فيها بخراج (وابقاء الكنائس) مثلالهم (جاز) لانه اذا جاز الصلح على ان كل البلاد  
 لهم فعلى بعضه أولى (تنبيه) \* قوله وبقاء الكنائس يقتضي منعهم من احداثها وبه صرح الماوردي  
 والذي في الشرح والروضة عن الروياني وغيره انهم اذا صلحوا على احداثها جاز ايضا ولم يذ كر اختلافه  
 قال الزركشي وهو محمول على ما اذا دعت اليه ضرورة والا فلا وجه له اهـ ومقتضى التعليل الجواز مطلقا  
 وهو الظاهر والتعبير بالجواز المراد به عدم المنع اذا الجواز حكم شرعي ولم ير الشرح عيبا في ذلك بانه عليه  
 السبكي (وان) فتح البلدة لهما بشرط الارض لنا (أطلق) الصلح فلم يذ كر فيه بقاء الكنائس ولا عدمه  
 (والاصح المنع) من ابقائها في عدم ما فيها من الكنائس لان اطلاق اللفظ يقتضي ضرورة جميع البلادنا  
 والثاني لا وجه مستثناة بقرينة الحال لم يمنعهم اليها في عبادتهم \* (فائدة) \* قال الشيخ عز الدين لا يجوز  
 للمسلم دخول كنائس أهل النعمة الا باذنهم لانهم كرهون دخولهم اليها ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو  
 محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كان وهي لا تفتن عن ذلك حرم هذا اذا كانت بما يقررون عليها  
 والاجاز دخولها بغير اذنهم لانها واجبة الازالة وغالب كائسهم الا في هذه الصفة (أو) فتح لهما بشرط الارض  
 (اهم) وبودون خراجها (قررت) كائسهم لانهم املكهم (واهم الاحداث في الاصح) لان الامان والادار  
 لهم فينصرفون فيها كيف شاؤوا والثاني المنع لان البادئ تحت حكم الاسلام وعلى الاول لا يمنعون من اظهار  
 شعارهم كتم وخنزير وأعيادهم كضرب ناقوسهم ويمنعون من احواء الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر  
 ما تنضرر به في ديارهم \* (تنبيه) \* حيث جوزنا أيضا الكنائس ولا منع من زعيمها اذا استهدمت لانها  
 مبقاة وهل يجب اخلاء العمارة وجهان أحدهما لا ولا يمنعون من تطييبها من داخل وخارج وتجوز إعادة  
 الجدران الساتمة واذا انتهت الكنيصة المبقاة فلا يمنعون من اتمامها على الاصح في الشرح والروضة  
 لان ذلك ليس بأحداث وقال السبكي في كتاب الوقف ولا يرى الفتوى بذلك فان في سنة ثلاث عشرة أو نحوها  
 رأيت في منامي رجلا من أكابر العلماء في ذلك الوقت عليه عمامة زرقاء فعند ما طالع الفجر من تلك الليلة  
 طلبني ذلك العالم فوجدته في ذلك المكان الذي رأيت به وهو بيده كراسية في زعيم الكنائس يريد أن ينصر  
 لجواز الترميم ويستعين بي فذكرت واعتبرت قال ودمعني قولنا لا تمنعهم الترميم ليس المراد انه جائز بل  
 هو من جملة المعاصي التي يقرون عليها كشرب الخمر ولا نقول ان ذلك جائز لهم ولا ينبغي أن يأذن لهم ولي  
 الامر فيه كإيذان في الاشياء الجائرة في الشرح وانما معنى تمكينهم التخليه وعدم الانكار كما باقرهم على  
 التوراة والانجيل ولواستروها واستأجروا من يكتسبها لهم لم يحكم به ولا يحل لاسامان ولا لافاضى ان  
 يقول لهم ادعوا لئلا وأن يعينهم عليه ولا لاحد من المسلمين لان يعمل لهم فيه ولو استأجره وترافعوا اليه  
 حكمنا بطلان الاحارة قال والمرا د الترميم الاعادة لمسلمي عدم منها لانا لا نأخذ حادثة قال وهذا مدلول لفظنا

الاعادة والترميم ومن ادعى خلاف ذلك فهو مطالب بنقل عن أحد من علماء الشيعة قال وبالجملة مشهور  
مذهبنا التمكن والحق عندى خلافه اهـ والذى قاله ابن تونس في شرح الوجيز وافضى كلامه لا تفاق  
عليه أنهم انهم بآلات جديدة وليس لهم قوسه الا ان الزيادة في حكم كنيسته محدثة منفصلة بالاولى (ويجنعون)  
أى الذين (وجوباً وقبل ندبا من رفع بناء) لهم (على بناء عمار) لهم (مسلم) وان لم يشترط عليهم  
في العقد لخبر البخارى عن ابن عباس الاسلام يعول ولا يعلى عليه وليتم البناءان وكذا يطالع على عورتهما  
ولا فرق في ذلك بين أن يرضى الجار بذلك أم لا لان المنع من ذلك لحق الدين بالمنع حتى الجار وسواء أكان بناء  
المسلم معتدلاً أم في غاية الانخفاض \* (تنبيه) محل المنع كما قال البلقينى اذا كان بناء المسلم معاً بمنادى  
السكنى فلو كان قصير الابعاد فيه لانه لم يتم بناؤه وأنه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع الذى من بناء جداره على  
أقل ما يعتاد فى السكنى الا ليعتد فيه لانه لم يتم بناؤه وأنه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع الذى من بناء جداره على  
بالجار كما قال الجرجاني اهـ محل محله دون جميع الباد (والاصح المنع من المساواة) أى ضاين بناء المسلم  
والذى قوله تعالى ضربت عليهم الذلة فيبقى استحقاقهم فى جميع الاشياء لان القصد تمييزهم عن المسلمين  
فى المساكن والملابس والمراكب والحديث يدل على احوال الاسلام ولا عولع المساواة \* (تنبيه) فهم من قوله  
رفع تصور المنع بالأحداث فلو كان الذى دارا مساوية أو عالية لم يكف هدمها وكذا ما بنوه قبل أن تلك  
بلادهم لانه وضع بحق لكن يمنع من طالع سطحه الا بعد تحجيره بخلاف المسلم فانه مأون ويمنع صبيانهم  
من الاشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكماء فى الكفاية عن الماوردى فان اتم هدم البناء المذکور وامتنع  
العولع والمساواة لورفع بناءه على المسلم فان اتم هدم بناءه عليه لم يؤخر هدم بناءه بذلك فلو تأخر نقضه  
حتى رفع المسلم بناءه عليه قال ابن الصلاح الظاهر انه لا يسطع حق النقض بذلك ولورفعه فحكم الحاكم  
بنقضه فبانه من مسلم فهل يسطع حق النقض قال ابن الرفعة فيما كتبه على حوائى كفايته يظهر تخرجه  
على الوجهين فيما اذا باع المستعبر ما بناه على الارض المستعمارة بعد رجوع المبيع وكذا يبيع البناء بعد  
انقضاء الاجارة فان لم يجززه انبنى على من اشترى قصداً بشرط القلع ثم اشترى الارض هل يلزمه القلع  
وجهاً اهـ ويؤخذ من ذلك انه لا يسطع حق النقض بعد حكم الحاكم بنقضه اذا باع المسلم بخلاف ما اذا باع  
قبل الحكم بذلك قال الاذرى وحكمت أيلم قضائى على يهودى بهدم ما بناه وبالتنقيص عن المساواة  
لجازه فاسلم فآقر رنه على بنائه وفى نفسه منه شئ وطغى الى كفت فأت له ان أسلمت لم أهدهم اهـ بل الوجه  
عدم الهدم لقوله تعالى قل للذين كفروا الآية قال الزركشى ولو استأجر الذى دارا عليه لم يمنع من سكناها  
بالخلاف فانه فى المرشد وحل يجرى مثله فلو كان دارا لها روشن حيث قلنا لا يشترط له روشن أى وهو  
الاصح أو لا يجرى لان التعليمة من حقوق المالك والروشن لحق الاسلام وقد زال فيه فنظر اهـ والوجه الاول  
وخرج بقول المصنف المسلم رفع أهل الذمة بعضهم على بعض فان اختلفت منهم ففى منع عولع بعضهم على  
بعض وجهان فى الحاوى والحر والذى يبنى القلع به الجواز (و) الاصح وعبر فى الروضة بالصحيح (انهم)  
لو كانوا بمحلة منفصلة عن المسلمين يعارف من البلد منقطع عن العمارة (لم يمنعوا) من رفع البناء لان  
الممنوع المطاولة وانما تحقق عند وجود بناء مسلم ولا تمنع خوف الاطلاع على عورة المسلمين والثانى المنع  
لانه استعمل فى دار الاسلام أما اذا التصقت دورا بل من أحد جوانبها فانه تميز فى ذلك الجانب أن لا يرتفع  
فيه بناء أهل الذمة على بناء من المسلمين دون بقية الجوانب اذ لا جوارهم (ويمنع الذى)  
الذكر المكاف فى بلاد المسلمين (ركوب خيل) لقوله تعالى ومن ربنا الخيل زهبون به عدو الله وعدوكم  
فأمر أولياءه بأعداءه لا عدائهم ولما فى الصحيحين من حديث عروة البارقي الخيل معقود فى نواحيها الخيل الى  
يوم القيامة وعنى به العنينة فهوهم مغفونون وروى الخيل ظهورها عزهم ضربت عليهم الذلة أما اذا  
انهم دوا ببلدة أو قرية فى غير دارنا لم يمنعوا فى أقرب الوجهين الى النص كما قاله الاذرى قال ولو استعملناهم

في حرب حيث يورثه الظاهر فتحكمهم من ركوبها من القتال \* (تنبه) \* ظاهر كلامه انه لا فرق في منع  
ركوب الخيل بين النفيس منها والخصيس وهو ما عليه الجاهل ولكن انما الجاهل وغيره منها البرازيل  
الخصيسة وجوز عليه ابن المقرئ (لا) ركوب (حبر) فقله ولورقية القيمة (و) لا (بغال نفيسة)  
في الاصح لانما في نفسه انسياسة وألحق الامام والغزالي البغل النفيسة بالخيل واختاره الاذري وغيره فان  
الخيل والتعاطم بركوبها أكثر من كثير من الخيل وقال البلقيني لا توفد عندنا في الفتوى بذلك لانه  
لا يركبها في هذا الزمان في الغالب الا عبيان الناس أو من يشبههم اهـ ويمنع تشبههم باعبيان الناس  
أو من يشبههم وقول المصنف (و يركب بالكاف) بكسر الهمزة أي برذعة ويحوها وقدم الكلام  
على ذلك في باب الاجارة (وركب شيب لاحديد) ونحوه (ولاسرج) اتباعا للكاتب عمر رضي الله تعالى  
عنه والمعنى فيه ان يميز راعن المسلمين وله الركوب على مرجع من خشب كخزله الزركشي عن المساوردي  
و يركب عرضا بان يجعل رجله من جانب واحد وظاهره من جانب آخر قال لرافعي ويحسن أن يتردما  
في فرق بين أن يركب الى مسافة قريبة من البلد او الى بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن اللحم  
المرتبة بالغزيرين قال الزركشي ردهل منع من حمل السلاح يتحول على الحضر ونحوه ونون الاسفار والخوف  
والعاو بلا اما الله والاصبيات ونحوهما دلالة عنون من ذلك كالأجزيه عليهم سكة في أملى الروضة عن  
ابن كجب وأقره فان قيل قد صحه وان التسمية ومرت بالعباد والزوار والتميز في الحمامة فكان ينبغي أن يكون  
هنا كذلك أجيب بان ما هناك كالحضر وركوب الحضر والتميز به بخلاف ما هنا قال ابن الصلاح ينبغي منهم  
من خدمة الملوك والامراء كجائنة من ركوب الخيل (و) يلحق الذي عند درجة المسلمين (الى أضيق  
المرابى) بحيث لا يقع في هذه ولا يصدمه جدارا قوله صلى الله عليه وسلم لا تبتدوا اليهود ولا النصارى  
بالسلام واذا التقيتم أحدهم في طريق فاضطروه الى أضيقه أما اذا خلت الماربي عن الزحمة فلا حرج قال في  
الحاوي ولا يمشون الا فرادى متفرقين (ولا يوقرون ولا يصرون في مجالس) فيه سلم لان الله تعالى أدلهم  
والظاهر كما قال الاذري تحريم ذلك \* (غائبة) \* دخل محمد بن الوليد الطرموشى على الملك الأفضل  
ابن أمير الجيوش وكان الى جانبه رجل نصراني فوعظ الطرموشى الأمير حتى بكى ثم أتشد  
بأذا الذي طاعته فربة \* رجه مفترض واجب

ان الذي شرف من أجله \* أى محمد صلى الله عليه وسلم يزعم هذا أى النصراني انه كاذب فافاهم الا فضل  
من موضعه هكذا كانت العلماء اذا خدشات على الملوك وتحرّم وودة الكافر اقله تعالى لا تجردوا ما يؤمنون  
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل قد مر في باب الولية أن مخالفة ماكرهه أجيب  
بأن مخالفة ماكرهه ترجع الى الظاهر والمودة الى الميسل القاطي فان قيل الميسل القاطي لا اختيار للشخص فيه أجيب  
بأنه كان رفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كما قيل الاساعة ترفع عروق الحبة (وبؤس)  
الذي والذمية المسكافان في دار الاسلام وجوباً (بالعبارة) بكسر المعجمة وان لم بشرط عليهم وهو أن يتجنبوا  
كل منعهما بموضع لا يعتاد الخباطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يتخالف لونه لون ثوبه ويلبس وذلك  
للتمييز ولان عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم على تغيير زيهم بمحض من العناية كرواه البيهقي فان قيل لم  
يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا بيهود المدينة ونصارى نجران أجيب بأنهم كانوا قبايلين معروفين فلما  
كثروا في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وخادوا من التباينهم بالمسلمين اجتنبوا الى تمييزهم والقاء  
منسديل ونحوه كالتخاطبة كفى أصل الروضه وان استبعد ابن الرضة والاولى باليهود والاصغر بالنصارى  
الازرق والا كهذب ويقال له الرمادي والجيوش الاجر أو الاسود وقال البلقيني وما ذكر من الاول لا دليل  
عليه اهـ ويكتفى عن الخباطة العمامة كما عليه العمل الآن أما اذا انفردوا بمحلة فلهـ ترك الغبار  
كما قاله في الضر وهو قسامة قدم في تلمذة البناء (و) فله الذي أضافه (الزار) وهو ضم المعجمة

شيئا غايضا بشـ في الوسط (فوق الثياب) لان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عابه كزاروا البهق  
 هذا في الرجل أما المرأة فنسده تحت الارزاق كصرح به في التنبه وحكاها الرافعي عن التهذيب وغيره  
 لكن مع ظهور بطنه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي ويستوى فيه سائر الألوان قال في أصل  
 الروضة وليس لهم ابداله بملابس متعلقة ومندبل ونحوهما والجمع بين القبار والزناز أولى وليس بواجب كما  
 يقتضيه كلام المصنف ومن ايس منهم قلنسوة غير عاز عن قلانساة بلامه فيها (واذا دخل) الذي  
 مخردا (حاشا) وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه منذ كراتي قوله (فيه مسلمون أو تجرد عن  
 ثيابه) بين مسلمين في غير حجام (جعل) وجوبا (في عنقه خاتم حديد) بغض النساء وكسرها  
 (أو رصاص) بغض الرأ وفوله (ونحوه) مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفا على خاتم الارصاص وأراد  
 بنحو الخاتم الجليل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ يذخره النحاس ونحوه بخلاف  
 الذهب والفضة قال الزركشي والخاتم طوق يكون في العنق \* (تنبه) \* مثل اطلاق المصنف النساء  
 وهو الأصح بناء على جواز دخولهن الحجام مع المسلمات والأصح في زيادة الروضة المنع منه لانهن  
 أجنبيات في الدين وتقدم في التشاخص ماله به ذاتعاني وقد تقدم الكلام في دخول المسلمات الحجام في  
 باب الغسل (فروع) لو ايس الذي الحر يرتفع أو تطيل لم يمنع كالم منع من رفع القطن والسكان  
 قال الاذري ويجب القطع بمنعهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاء ونحوهم لما في ذلك من  
 المعاطم والتبسة قال الماوردي ومنعون من التختيم بالذهب والفضة لما فيه من النطاول والمباهاة  
 وتحمل المرأة خفاف الوثين ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي  
 لغيره المسلمين ومبايعهم أن يفعلوا للمعترفين كبسمة أو صليبا أو مانسج الزنازير فلا بأس به لان نفسه  
 صغارا لهم (ويجمع) الكافر (من اسماعه المسابن) قولاً (شركا) كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله  
 عن ذلك علوا كبيرا (وفواهم) بالنصب بخطه عطفا على شركا (في عزير والمسج) صلى الله على  
 نبينا وعليه ما وعلى بقية أنبياء الله تعالى (ومن اظهروا خمرهم التوراة والانجيل ولوى كذا ثمهم لما في ذلك من الفساد  
 واظهار اشرار الكفر \* (تنبه) \* فضية كلامه منهم من ذلك سواء شرط عليهم في العبد أم لا وبه  
 صرح القاضي أبو العلي بن أبي العباس وابن الصباغ وغيرهما ومتى اظهروا خمرهم أريق وقباسه اتلاف  
 المأقوس اذا اظهر وواذا فعلا وما يعتقدون بخبره أخرى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر برضاهم وذلك  
 كالزنا والسرقة فانهم خارجون عن حكمه بخلاف ما يعتقدون حمله كسر الجرد لا يقيم عليهم  
 الحد بشره في الأصح وفهم من التقييد بالاطهار انه لا يجمع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرينة نص عليه  
 في الام \* (فروع) \* يمتعون أيضا من اظهروا دفن موتاهم ومن النوح والاطم ومن اسقاء مسلم خيرا  
 ومن اطعامه خنزيرا ومن رفع أصواتهم على المسلمين ومن استبذالهم اياهم في الخدمة باجرة وغسبها فان  
 اظهروا شيئا من ذلك عزروا وان لم يشترط في العقد (ولو شرط هذه الامور) من احداث الكنياسة  
 فما بعده في العقد أي شرط فيها (تخالفوا) ذلك باظهارها (لم ينتقض العهد) بذلك لانهم يتدينون  
 بها من غير ضرر على المسلمين فيها بخلاف القتال ونحوه كإسباني وحلوا الشرط المذكور على تخويلهم  
 (ولو فاقوا) ولا شبهة لهم (أو أمته وامن) أدعاء الجزية أو من اجراء حكم الاسلام عليهم (انتقض)  
 عهدهم بذلك وان لم يشترط عليهم الاتقياض به لمخالفة مقتضى العقد اما اذا كانت شبهة كان أعلاها  
 طائفة من أهل البني وادعوا الجهل اوصل عليهم طائفة من متلصضي المسلمين وقطاعهم فقاتلهم دفعها  
 فلا يكون ذلك نقضا وبموا كان امتناعهم من أصل الجزية أو من الزائد على الدينار \* (تنبه) \* هذا  
 بالنسبة للقادر أما العاجز اذا استعمل لا ينتقض عهده قال الامام ولا يمسد أخذها من المورس فخره ولا

في حرب حيث يجوز الظاهر شككهم من ركوبها زمن القتال \* (تلمية) \* ظاهر كلامه انه لا فرق في منع  
ركوب الخيل بين النفيس ومنها والخييس وهو ما عليه الجمهور لكن استثنى الماوي وغيره منها البرازين  
التيية وجري عليه ابن المأري (لا) وركوب (حير) قنله ولور فيسة القيمة (و) لا (بغال نفيسة)  
في الاصح لانهم في نفسها شبيسة وألحق الاماء والغزالي البغل النفيسة بالخيول واختاره الاذري وغيره فان  
الخدمة والتعاطف بركوبها أكثر من كثير من الخيل وقال الملقيني لا توقف عندنا في القنوي بذلك لانه  
لا يركبها في هذا الزمان في الغالب الا اعيان الناس أو من يشبههم اهـ ويمنع تشبههم بأعيان الناس  
أو من يشبههم وقول الصنف (و يركب بالكف) بكسر الكاف أي بذهة ويحوها وفسد الكلام  
على ذلك في باب الاجارة (وركاب ششب لاحديد) ونحوه (ولاسرج) اتباع الكتاب عمر رضي الله تعالى  
عنه والمعنى فيه ان يميز راعن المسلمين وله الى ركوب على سرج من ششب كنهة الزركشي عن الماوردى  
و يركب عرضا بان يجعل رجليه من جانب واحد وظاهر من جانب آخر قال لرافى ويحسن أن يركب  
في فرق بين أن يركب الى مسافة قريبة من البلد او الى بعيدة وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن الخيم  
الزينة بانفس قال الزركشي واهل منعه من حمل السلاح يحول على المضرو ونحوه ومن الاسفار الخوفا  
والطويلة اما النساء والصبيان ونحوهما فلا ينعون من ذلك كالأجارية عليهم حكماء في أصل الرخصة عن  
ابن كجب وأقره فان قيل قد صح وان النساء ومرت بالغيار والبراد والتميز في الحسام فكان ينبغي أن يكون  
هنا كذلك أوجب بان ما هنالك كأضروري لمصالح التمييز به بخلاف ما هنا قال ابن الصلاح وينبغي منهم  
من خدمة الخول والامراء كجائعون من ركوب الخيل (و) يلحق الذي عند درجة المسلمين (الى أضيق  
الطريق) بحيث لا يقع في دهر ولا يصدمه جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبتدؤا اليهود ولا النصارى  
بالسلام واذا التقيتم أحدهم في طريق فاضطروه الى أضيقه أما اذا التقت الباريق عن الزحمة فلا حرج قال في  
الحاوي ولا يمشون الا افراد متفرقين (ولا يوثرون ولا يصدرون في مجالس) فيه مسلم لان الله تعالى أذلهم  
والظاهر كما قال الاذري تحريره ذلك \* (فائدة) \* دخل محمد بن الوليد الطرطوشي على الملك الأفضل  
ابن أمير الجيوش وكان الى جانبه رجل نصراني فوعظ الطرطوشي الأمير حتى بكى ثم أنشد  
يا ذا الذي طاعته قريبة \* وجهه مفترض واجب

ان الذي شرفت من أجله \* أي محمد صلى الله عليه وسلم برعهم هذا أي النصراني انه كاذب فافاه الأفضل  
من موضعه هكذا كانت العلماء اذا شدت على الخول وتحرروا ودة الكافر لقوله تعالى لا تجتروا ما يؤمنون  
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فان قيل قد مر في باب الولية أن مخالفة مكرهه واجب  
بأن المخالفة ترجع الى الظاهر والمودة الى الميسل الثاني فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أوجب  
بإمكان رفعه بقطع أسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كخيل الاسعة تقطع عروق المحبة (ويؤمر)  
الذي والذمية المكافان في دار الاسلام وجوبا (بالغيار) بكسر المعجمة وان لم بشرط عليهم وهو أن يخيبا  
كل منهما ما موضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكشف على ثوبه الظاهر ما يخالف لونه لون ثوبه ويلب وذللك  
للتمييز ولان عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم على تغيير زيهم بحضرة من الصحابة كإرواء البيهقي فان قيل لم  
يقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا يوم الدين وقصارى تجران أوجب بأنهم كانوا قليلين معروفين ولما  
كثروا في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين أجتاجوا الى تغييرهم والقاه  
مستدبل ونحوه كخياطة كفى أصل الرخصة وان استبعد ابن الرقعة والاولى باليهود والامم واليهود والنصارى  
الازرق والا كعب ويقال له الرمادي والجوس الاحمر والأسود قال الباغي سني وما ذكر من الاولى لا دليل  
عليه اهـ ويكتفى عن الخياطة لهامة كجاء عليه العمل الآن أما اذا انفردوا بمجلة فلهم ترك الغيار  
كقوله في البحر وهو قاس ما تقدم في تلمة البناء (و) يؤمر الذي أنشأه (الزمار) وهو يضم المعجمة



خدا غلبا يشد في الوسط (فوق الثياب) لان عروضي الله تعالى عنه صالحهم عليه كزاروا البيهق  
هذا في الرجل أما المرأة فتشده تحت الارزاق كما صرح به في التنبيه وحكام الرافعي عن التهذيب وغيره  
لكن مع ظهور بعضه حتى يتصل به فائدة قال المارودي ويستوى فيه ساوئلا لوان قال في أصل  
الروضة وليس لهم ابداله بغيره ومنديل ونحوهما والجمع بين الغيار والزوار أولى وليس بواجب كما  
يقضي به كلام المصنف ومن اس منهم قلن وسوء بغيرها عن فلانة بعلامتها فيها (واذا دخل) الذي  
متجردا (حاشا) وهو مذكر بدليل ورود الضمير عليه مذكر في قوله (فيه مسلمون) وتوجد عن  
ثيابه) بين مسلمين في غير حمام (جعل) وجوبا (في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسر هـ  
(أو رصاص) بفتح الراء وقوله (ونحوه) مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفاً على خاتم لارصاص وأراد  
بأنواع الخاتم الجبل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد به: نذبحوه النحاس ونحوه بخلاف  
الذهب والفضة قال الزركني والخاتم طوق يكون في العنق \* (تنبيه) \* مثل اطلاق المصنف النساء  
وهو الأصح بناء على جواز دخولهن الحمام مع المسلمات والأصح في زيادة الروضة المنع منه لانهن  
أجنبيات في الدين وتقدم في النكاح ماله بهم ذواتهن وقد تقدم الكلام في دخول المسلمات الحمام في  
باب الغسل (فروع) لو لبس الذي الحر يرتفعه أو لبس لم يمنع كالم يمنع من دفع القطن والسكنان  
قال الأذري ويجب القطع بمتهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاء ونحوهم لما في ذلك من  
التعظيم والنية قال المارودي ويعنون من اتختم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والمباهاة  
وتجمل المرأة خفيها للزينة ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلي ولا ينبغي  
لفعله بالمسلمين وصباغهم أن يعملوا للمشركين كهيئة أوصلياً وأمانسج الزنا نير فلا بأس به لان فيه  
صغاراً لهم (ويمنع) الكافر (من اسماء المسابن) قولاً (شركاً) كفواهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله  
عن ذلك علواً كبيراً (وقوله) بالنصب بخطه عطفاً على شركاً (في عزير والمسج) صلى الله على  
نبينا وعليه وعلى آله أتباع الله تعالى (ومن أظهر آخر وخنزير وناقوس) وهو ما تضرب به النصارى  
لاؤذان الصلاة (وعيد) ومن أظهر قراءتهم الثوراة والانجيل ولوفي كتابهم ما في ذلك من المفاسد  
وأظهر شعار الكفر \* (تنبيه) \* قضية كلامه منعهم من ذلك سواء شرط عليهم في العقد أم لا وبه  
صرح القاضي أبو العلي ابن الصباغ وغيرهما ومنى أظهر وأخوهم أريقت وقباسه اتلاف  
الناقوس اذا أظهر ودوا فاعلوا ما يعتقدون تحريمه أجرى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر رضاهم وذلك  
كالزنا والسرقه فانهم محرمان عندهم كمنعهم باختلاف ما يعتقدون حله كسرب الخمر فلا يقام عليهم  
الحديث به في الأصح وفهم من التقيد بالظاهر انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرية نص عليه  
في الام \* (فروع) \* يعنون أيضاً من أظهر دفن موتاهم ومن النوح والاعلام ومن اسقاء مسلم خيراً  
ومن اطعامه خنزيراً ومن رفع أصواتهم على المسلمين ومن استبداهم اياهم في الخدمة باجرة وغيره فان  
أظهر واشياً من ذلك عزروا وان لم بشرط في العقد (ولو شرط هذه الامور) من احداث الكنيسة  
فما بعده في العقد أي شرط نفياً (تخالفوا) ذلك باظهارها (لم ينتقض العهد) بذلك لانهم يتدينون  
بها من غير ضرورة على المسلمين فيها بخلاف القتال ونحوه كجسائتي وحاولوا الشرط المذكور على تخويفهم  
(ولو قاتلوا) ولا شبهة لهم (أو امنه وامن) أدل على الجزية أو امن اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض)  
عهدهم بذلك وان لم بشرط عليهم الانتقاض به لخالفته مقتضى العقد اما اذا كانت شبهة كان أعلاها  
طائفة من أهل البغي وادعوا الجمل اوصال عليهم طائفة من متلصصي المسلمين وقطاعهم فقالتا لهم دفعنا  
فلا يكون ذلك نقضا وسواء كان امتناعهم من أصل الجزية أو من الزائد على الدينار \* (تنبيه) \* هذا  
بالنسبة للعادراً أما العاجز اذا استعمل لا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورس قهراً ولا

ينتقض ويخص بالنكاح المقتل وأما الرأى قال الامام وانما يؤخر عدم الانقياد لاحكام الاسلام اذا  
 كان ينقضى بقوة وعدة ونصب لمقتل وأما الممتنع هو بادل ينتقض وجزم به في الحاوى الصغير (ولو زنى  
 ذى عسله) مع علمه بالاسلام حال الرناوسا فى جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فلا يصح الخ  
 فان لم يور الزانى بالاسلام كولو عقد على كافرة فاسلمت بعد الدخول به فاصابها في العدة فلا ينتقض عهده  
 بذلك (أو أصابها بنكاح) أى بامهه أولا لا يعلم مسلم أو قتل مسلما فلا يوجب قصاصا وان لم  
 يوجب عليه كذاى حرقه بعد اسلمة أو قطع طريقه على مسلم (أو دل أهل الحرب على عورده) أى خال  
 (للمسلمين) الموجود منهم بسبب ضعف أو غيره أو أدى جاسوسا لهم (أو قتل مسلما عن دينه) أو ذنف  
 مسلما أو دعاه الى دينهم (أو طهر في الاسلام أو القرآن أو) سب الله أو (ذكر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) أو غيره من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم (بسر) مما لا يتدبرون به وفه لو اذ ذلك جهرا  
 (فالاصح) في المسائل المذكورة (انه ان شرط) عليهم (انتقاض العهد به المنتقض والا فلا) ينتقض الخافته  
 الشرط في الاول دون الثالث وهذا فى المرو وحقه في الشرح الصغير وقوله الزركشى وعنه عن نص  
 الشافعى والثاني ينتقض مما عطف عليه من الضرر والثالث لا ينتقض مما عطف عليه في أصل الروضة  
 تصحيحه وعلى الاول لو سكت كافرة ثم أسلمت بعد الدخول فوطئها في العدة لم ينتقض عهده مما عطف عليه فقد سلم  
 وبتم نكاحه أما ما يندبون به كفواهم القرآن ليس من عند الله أو محمد ليس بأبى فلا انتقاض به  
 مما عطف عليه ومن على ذلك ولو شرط عليه الانتقاض بذلك ثم قتل مسلم أو برأه ما كونه محصنا سنة لم يضر  
 ماله قبا كما قاله ابن القزى لانه حربى مة ولو تحت أيدى بنا لا يمكن صرفه لا غاربه الدينين لعدم الوارث ولا  
 للبر بين لاناذا فدرنا على ما لهم أخذناه ميا أو غنيمة وشرط الغنيمة هنا ليس بوحدا \* (تنبيهه) \* قول  
 الصنف والا فلا بدخل فيه ما لو أشكل الحال في شرط ما ذكر وعده لكن قال في الانتصار يجب تنزيله على  
 انه مشروط لان مطالب العقد يجعل على المتعارف وهذا العقد في مطلق الشرع كان مشقلا على هذه  
 الشرائط وهذا ظاهر وان تفرقه بين الرفعة (ومن انتقض عهده بقتال جاز ذمه) بغيره وجاز أيضا  
 (تسليمه) لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقولوا كم قاتلوهم ولا يبلغ آمنه اذ لا روجه لتبليغه ما منه مع نصبه القتال وحيث  
 فيختبر الامام فحين ظهر به منهم من الاحرار الكمايين كما يختبر في الاسير \* (تنبيهه) \* تعبيرة بالجواز  
 يقتضى انه لا يجب وليس مراد ابل هو واجب فدمر ان الجهاد عند دخول طائفة من أهل الحرب دار  
 الاسلام فرض عين ولا فرق بينه وبين التي كانت له اذمة ثم انتقضت وبعبارة الروضة فلا بد من ذمه  
 والسعى في استئصالهم (أو) انتقض عهده (بغيره) أى القتال ولم يسأل تجديد العهد (لم يجب  
 ابلغه ما منه) فسخ الميمن أى مكابا يأمن فيه على نفسه (في الاظهر) والمراد به كما قاله البندنجي  
 أقرب بلاد الحرب من بلاد الاسلام ولا يلزمنا الحاجة ببلده الذى يسكنه فوق ذلك الا أن يكون بين بلاد  
 الكفر ومسكنه بلاد للمسلمين يحتاج الامر ورعايه (بل يختار الامام فيه قتلا) وأسرا (ورقا وما ذواته)  
 لانه كافر لا أمان له كالخري والثاني يجب لانهم دخلوا دار الاسلام بأمان فلم يجوز قتلهم قبل الرد الى  
 المأمن كلود دخل بأمان مسبي وأجاب الاول بان من دخل بأمان مسبي يمتنع لظنه أمانا وهذا عمل  
 باختياره ما أوجب الانتفاض وعلى القولين لو فعل ما يوجب حرا أو تعزيرا أو قتلا قبل ذلك صرح به  
 الروبان وغيره في الحد ومثله التزير وروى البيهقي عن عمرو بنى الله تعالى عهده انه صلبهم وديارنى بملة  
 أما داسأل تجديد العهد فوجب اجابته (فان أسلم) من انتقض عهده (فيستل الاختيار) من الامام اثنى مما  
 سبق (امتنع) القتل و (الرق) والهداء لانه لم يحصل في يد الامام بالقهر وله أمان متقدم بنصف أمره  
 \* (تنبيهه) \* لو قال المصنف تعين من كان أولى مما ذكره (وإذا بطل أمان رجال لم يفتل أمان أنسابهم  
 و) امان (الصبيان في الاصح) لانه قد ثبت لهم الامان ولم يوجد منهم ناقض فلا يجوز سلبهم ويجوز

تقريرهم في دارنا والثاني يبين لانهم دخلوا تبعة في زوال الاعل وعلى الاول لو طاب الرجوع الى  
دار الحرب اوجب النساء دون الدين لانه لا حكم لانسيارهم قبل البلوغ فان طابهم منحتى الحنة  
اجيب فان باغوا وبذلوا الجزية بذلك والالفة وابداء الحرب \* (تبيينه) \* الخلفاء كالنساء والمجانين  
كالصبيان والافاقه كالبلوغ (واذا اختار دعى بذلك) واللعوق بدار الحرب بالغ على المذهب  
(المؤمن) السابق تفسيره لانه لم يوجد منه خيانة ولا ما يوجب نقض عهده فبلغ مكانا بأمن فبسه على  
نفسه ولورجع المستامن الى بلاده باذن الامام لتجارتهم أو رساله فهو ياتي على أمانه في نفسه وماله وان  
رجع للاستيطان انقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام هن انتقل لازمة  
فما حربي أو لفخارة فلا ينقض عهده اجاب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان الاصل في رجوعه  
الى بلاده الاقامة (قائمة) روى عن جعفر بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو عاش ابراهيم لعنت  
أخواله ولو ضعت الجزية عن كل قبيلة وروى أن الحسن بن علي كاهم معاوية في أهل قرية أم ابراهيم  
فأسلمهم بالجزية اكراماً لسيدها ابراهيم قال المصنف وما روى عن بعض المتقدمين لو عاش ابراهيم لكان  
باباً باطل \* (خاتمة) \* الاولى للامام أن يكتب بعد عقد النعمة من عقد له ودينه وحليته وينقض  
اسمه أو شجته ثم شاب ويصف اعضائه القادرة من وجهه وحليته وحاجبيه وعبيده وشقيقه وألقه  
وأسنانه وآثار وجهه أن كان فيه آثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرها ويجعل لكل من طوائفهم عريفا  
مسمايا بضلعهم ليعرفه بن مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدي كل منهم  
الجزية أو يشركي الى الامام من يهدي عليهم منأ ومنهم فيجوز جعله عريفا كذلك ولو كان كافرا وانما  
اشترط اسلامه في الفرض الا انه لان الكافر لا يبعد خبره

\* (باب الهدنة) \*

وتسمى المواقعة والمهادنة والمهادنة هي لغة المصالحه وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك  
القتال مدة معينة بموضع أو غيره سواء فهم من يقر على دينه ومن لم يقر وهي مشتقة من الهدون وهو  
السكون والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية وقوله تعالى وان جنحوا  
لاسلم فاجح لهما وما هدنته على الله عليه وسلم فريضة عام الخديعة كزار والشيخان وهي جائزة ولا وجبة  
باربعة شروط الاول ما أشار اليه بقوله (عقد الكفار اقليم) كالروم والهند (يخص بالامام أو نائبه  
فيها) أي عقد الهدنة لافيهما من الخطر والامام أو نائبه هو الذي يتولى الامور العظام وهو أعرف بالمصالح  
من الاسعاد وأقدر على التدبير منهم كما قال المازدي ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهدنة في ذلك  
\* (تبيينه) \* قد علم من منع عقدها من الاسحلال اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب أولى وقد  
صرح في الحرو بالامر من جميعا فان تعاطاها الاسحلال يصح لكن لا يغتالون بل يباغون المؤمن لانهم  
دخلوا على اعتقاد صحة أمانه (و) عقدها (لبادة) أي كفارها (يجوز لوالى الاقليم) لتلك البلدة كافي  
الروضة وأصلها التفويض مصلحة الاقليم اليه وللاطلاع على مصالحه ولان الحاجة قد تدعو الى ذلك  
والفسد فيه فلهذا لو أنشأ وأفهم قوله (أيضا) انه يجوز عقد الهدنة للكفار ببلدة من الامام ونائبه  
أيضا قال الرافعي والقمر وعلى بلدة واحدة في ذلك الاقليم لا معنى له فان الحاجة قد تدعو الى مهادنة  
أهل بلاد في ذلك الاقليم وتكون المصلحة في ذلك \* (تبيينه) \* قد فهم من تعبير المصنف بعقد الكفار  
الايجاب والقبول لكن على كيفية مما سبق في عقد الامان وقضية كلامه كغيره وان والى الاقليم لاجل اذن  
جميع أهل الاقليم وبه صرح الفوراني وهو أظهر من قول العمراني أن له ذلك وقضية كلامه أيضا انه  
لا يشترط اذن الامام لا والى في ذلك وهو قضية كلام الرافعي لكن نص الشافعي على اعتبار اذنه وهو  
الظاهر والاقليم بكسر الهمزة يحد الاقليم السبعة التي في الربع للسكون من الارض وأقاليمها اقسامها

وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اقسام على تقدير اصحاب الهيئة ثم شرع في الشرط الثاني بقوله (وانما  
 تعد المصلحة) ولا يكتفي بمصلحة المصلحة بل عليه من وادعته من الامانة وقد قال تعالى ولا تنزوا وتعدوا  
 الى السلم وانتم الاعوان ثم بين المصلحة بقوله (كثفتنا بآلة عدد) لنا (واحدة أو) لالمصلحة بل لاجل  
 (رجاء اسلامهم أو بئس جزية) أو نحو ذلك كالحاجة الامام الى اعانتهم له على غيرهم لانه صلى الله عليه وسلم  
 هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم متناهما عليه ولكنه فعل ذلك  
 لرجاء اسلامه فانه قبل مضيا \* (تنبيه) قوله أو رجاءه عارف على قوله كضعتنا لعل الذي يابيه كما  
 يفهم مما قد روي فكان ينبغي إعادة الجارية أي ان المصلحة تارة تكون للمصلحة العلة العدد والاهبة وتارة مع  
 قوتها ولكن لرجاء اسلامهم أو غيره ثم شرع في الشرط الثالث بقوله (فان لم يكن) بنامه صفوان  
 الامام المصلحة بها (جائز) ولو بلا عوض (أو بئس الجزية) لآلية المسألة وما حدثته صلى الله عليه وسلم  
 وسلم صفوان كغيره (لاسيما) فلا يجوز جزا لانها مدون في الجزية فلا يجوز تقريره ثم فيها بلا  
 جزية (وكرادونها) فوق أربعة أشهر لا يجوز أيضا (في الاطهر) لزيادتها على مدة السياحة وقد  
 قال تعالى فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وجرعوا عليهم الا مانع لدليل وهو أو بئس الجزية والآخر  
 يجوز لفصلها عن مدة الجزية والاول انظر الى ما قدوم الآية \* (تنبيه) محل ذلك كما قال الماوردي  
 في الفوس أما أموالهم فيجوز الله قد علمه أو بداهل يجوز ذلك في الدية فيه وجهان أو وجهها الجواز  
 واسمى الباقين المأذنة مع النساء فانهم يجوزون غير تقييد بمدة (واضعه يجوز عشرين) فسادونها  
 بحسب الحاجة (مقعا) فبمعظم أكثر منها لان هذا غاية مدة المأذنة ولا يجوز الوصول اليها الا عند  
 الاحتياج لها لانه صلى الله عليه وسلم هادن قريش في المدينة هذه المدد واه أبو داود وكان ذلك قبل  
 ان يقوى الاسلام \* (تنبيه) محل المنع اذا جرى ذلك في عقد واحد فان جرى في عقد متفرقة جاز  
 بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر كما جزم به الفوراني وغيره قاله ابن الرزمة قال الاذعى وعبدارة الرزمة  
 ولا يجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضت المدة والحاجة باقية استوفى العقد وهذا صحيح وامامه تتنصف  
 عقد آخر عقد كما قاله الفوراني فغريب لا يحسب الاصحاب لو ادقون عليه أصلا اه وهذا ظاهر واد  
 عقدهم هذه المدة ثم استوفى يناقيل فراءه انما عقدهم على ما لا يقد (ومنى زكاة) الامام أو نائبه في عقدها (على)  
 العذر (الجائز) فيها بحسب الحاجة بان زاد في حال قوتنا على أربعة أشهر أو حال ضعفنا على عشرين  
 (يقول تفريق الصفقة) في عقدها لانه جمع في العقد الواحد بين ما يجوز العقد عليه وما لا يجوز فاطرها  
 يعمل في الزائد مقعا (واطلاق العقد) عن ذكر المدة بعبارة (يفسده) أي عقد الهدنة لاقتضائه التاب وهو يمنع  
 انفاة مقصوده المصلحة ثم شرع في الشرط الرابع بقوله (وكذا شرط فاسد) أي بشرط خلوه عقد الهدنة  
 كل شرط فاسد (على الصحيح) المنصوص (بان شرط منع فك أسرتا) منهم (أو تركنا لنا) الذي استولوا عليه  
 قال الزركشي بحثا أو مال دعي (لهم أولئك عقدهم) أي لكل واحد منهم (ذمة بدون دينار أو) لثمة عقدهم  
 ذمة (بدفع مال اليهم) ولم تدع ضرورة اليه فهو عاوف على بدون وأشعر كلامه انحصار الشرط الفاسد فيها  
 ذكره وائس مراد لانه ما لا شرط أن يقتصر بالجزء أو بدو الحرام أو بفقر والتجوز في دارنا أو نحو ذلك  
 من الشروط الفاسدة فلو أتى المصنف بكاف أو شبهه كفي المحروكان أولى والاصل في منع ما ذكر قوله  
 تعالى ولا تنزوا وتعدوا الى السلم وانتم الاعوان وفي شرط ذلك اهاتة ينو الاسلام عنها أما اذا دعت  
 الضرورة الى دفعه بان كانوا يذبون الاسرى فقد ينالهم أو أساموا ربنا وخلفنا الامام فيجوز الدفع بل  
 يجب على الاصح في زوائد الرزمة قال الاسنوي ونقصه وجوب البذل هنا بخلاف قوله آخر البيران  
 فك الاسرى مستحب اه وجعل الباقي استحبابا على ما ذكره الاسنوي على ما ذكره البيران وجعل واجب وجعل  
 الغزى الاستحباب على الاسناد والحوث على الامام وهذا أولى \* (تنبيه) اذا عقدنا على دفع مال

اليهم عند الضرورة هل العقد صحيح أولا قال الاذرى عبارة كثيرة فيهم صحته وهو بعبد والظاهر بطلانه  
 وهو قضية كلام الجمهور اه ولا يخلو كون ما اعلى اهم لاخذهم له بغير حق (ونصح الهدنة على أن ينقضها  
 الامام متى شاء) الخبر البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم وادعهم وندبهم وقال أفركم ما أفركم الله  
 وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو قال الامام الآن هذه الهدنة لم يجوز بيعه لانه صلى الله عليه وسلم يعلم ما عند الله  
 بالوحي بخلاف غيره \* (تنبيه) لا يختص ذلك بمسئلة الامام بل لو قال متى شاء فلان وهو مسلم عدل ذو رأي  
 صحيح أيضا بخلاف ما لو قال ماشاء فلان منهم فانه لا يجوز شراعه في أحكام الهدنة فقال (ومتى صحت  
 وجب) على عاقدها وعلى من بعده من الائمة (الكف) ودفع الاذى من مسلم أو ذى (عنه) وفاة  
 بالعهد قال الله تعالى وأوفوا بالعهد فان الهدنة كان مسؤولا ما أحل الحرب فلا يلزمنا الكف عنهم ولا منع  
 بعضهم عن بعض لان مقصود الهدنة الكف لا الحفظ بخلاف الذمة نعم ان أخذ الحربيون ما لهم بغير حق  
 وظفر نابه وردناه اليهم وان لم يلزمنا استغناؤه ويسمى ذلك (حتى تنقضي) مدتها (أو ينقضوها) أو  
 ينقضها الامام اذا عاقبت بمسئته وكذا غيره اذا عاقبت بمسئته قال تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا اليهم  
 وقال تعالى فاتوا اليهم عهدهم الى مدتهم ونقضهم لها يكون مع ما مر آنفا (بشعير) منهم (أو قتلنا)  
 حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان أعانوا البغاة فمكرهين فلا ينقض كجحد الزركشى (أو مكاتبه  
 أهل الحرب بضرورة) أى خال (لنا) وقوله (أو قتل مسلم) يفهم أنهم لو قتلوا ذميا في دارنا أن الحكم  
 يختصا وبس مراد ولا يخصر الانتقاض فيما ذكره بل تنقض بأشياء أخر منها الوسبوا الله تعالى أو القرآن  
 أو رسوله صلى الله عليه وسلم وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنقض الهدنة به جزا لان الهدنة ضمنية  
 غير متأكدة بهذا الجزية \* (تنبيه) افهم قوله صحت أنها لو كانت فاسدة لا يجب الكف عنهم وليس  
 مراد ابل يجب انذارهم واعلامهم ولا يجوز اغتيالهم ولو رأى الامام الثانى العقد فاسدا فان كان فساد  
 بطريق الاجتهاد لم ينقضه وان كان بنص أو اجماع فبطله (واذا انتقضت) أى الهدنة وهو بيلادهم  
 (جاءت الاغارة عليهم وبیانهم) بفتح الموحدة أنه وهوالاغارة عليهم ليسلا قال الله تعالى بيانا وهم  
 ناغون فهو من عطف الخصاص على العام سواء اعلوا أنه ناقض أم لا لقوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من  
 بعد عهدهم الآية ولا نهم صاروا حيتنذ كما كانوا قبل الهدنة أما اذا كانوا بيلادنا فلا نقاطهم بل  
 نبليهم المؤمن كفى الرضا وأمسأها (ولو نقض بعضهم) الهدنة بشئ مما سار (ولم ينكر الباقون)  
 عليهم (يقول ولا فعل) بان سكتوا ولم يعزلوهم (انتقض فيهم) أى الباقين (أيضا) لان سكوتهم  
 يشهد بالرضا بفعل نقضا منهم كما كان هدنة البعض وسكوت الباقين هدنة في حق الكل وهذا بخلاف  
 عقد الجزية فليس نقضه من بعضهم نقضا من الكل لقوته وضعف الهدنة (وان أنكر ربا عتزلهم)  
 عنهم (أو اعلام الامام) أى اعلام البعض المنكرين الامام (ببعضهم على العهد فلا) ينقض  
 العهد في حقهم وان كان الناقض رئيسهم لقوله تعالى أنجبنا الذين يبنون عن السوء فان اقتصروا  
 على الانكار من غير اعتزال أو اعلام الامام بذلك فناقضون بخلاف عقد الذمة وانما أتى بمثلان لان  
 الاول انكار فعلى والثانى قول والقول قول منكر النقض بهينه (ولو خاف) الامام (خيانتهم)  
 بظهور أماره تدل على الخوف لا بمجرد الوهم (فله يذعهم اليهم) لقوله تعالى وامتنحرف من قوم  
 خيابة الآية \* (تنبيه) افهم كلام المصنف أنه اذا لم يخف الخيانة لا يجوز بذعهم ومنه يعلم ان  
 عقدها لازم (و) يذعهم بعد بذعهم (ببعضهم) وجوبا (المؤمن) بعسا استيفاء ما وجب عليهم  
 من الحقوق وفاء بالعهد وسبق تفسير المؤمن في الباب قبله (ولا ينقض عقد الذمة بئمة) بغيرك الهاء  
 أى مجردة عند استشعار الامام خيانتهم بخلاف الهدنة وقرق بينهما ما بثلاثة أوجه الاول ان في عقد  
 الذمة يغلب جانبهم والهدنة لا يجب الاجابة الا اذا طلبوا وفي الهدنة يغلب جانبنا والهدنة لا يجب الاجابة الا ان

أهل الذمة في قبضة الامام وادخلت شياطينهم أكمه شواكرها بخلاف أهل الهدنة الثالث عقد الهدنة  
 آكد لانه مؤبد ولانه عقد معاوضة (ولا يجوز) في عقد الهدنة (شرط رد مساة تأييدنا منهم) وان أسلمت  
 هندنا بقوله تعالى فان علمتوهن ومومات فلا ترجيهنوهن الى الكفار ولانه لا يؤمن أن يصيبها زوجها  
 الكافر أو تزوج بكافرا ولا نما عابرة عن الهرب منهم وقريبة من الاقتتات لغضبان عقلا وقلة معرفتها  
 \* (تنبيه) \* لا فرق في ذلك بين الحرة والامة ويحتج بعض المتأخرين ان الحنتى كالمرأة ولو أسماها المصنف  
 تأييدا لكان أولى لان حكم من جاءت البنا كفرة ثم أسلمت كذلك كما قدرته في كلامه (فان شرط) في عقد  
 الهدنة رد المرأة المذكورة (فسد الشرط) فقام سواها أكان لها عشيعة أم لا لانه أصل حراما (وكذا الله عز  
 في الاصح) المصوص في الام لفساد الشرط والثاني لانها البست بأكد من الشكاح وهو لا يفسد  
 بالشرط الفاسد \* (تنبيه) \* قال ابن شامة هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد على الصحيح  
 الا أنه منه هناك وقوله هذا فكر وناقض وسالت الروضة من هذا فانه عبرا ولا بالصحيح ثم أسأل تائبا عليه اه  
 وأجاب عن ذلك الشارح فقال وأشار به أي بالتعبير بالاصح الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في سرور  
 تقدمت بالصحيح إشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف اه وخرج بالمسألة الكافرة فيجوز شرط  
 ردها (وان شرط) الامام أو نائبه في عقد الهدنة لهم (ودمن جاء) منهم (مسما) البنا (أو) عقد  
 وأطلق بان (لم يذكر ردا) ولا عدمه (بجاءت امرأة) مسلمة (لم يجب دفع مهر) بارتفاع نكاحها  
 باسلاها قبل الدخول أو بعده (الزوج في الاظهر) لان البضع ليس بمال حتى يشمله الامان والثاني  
 يجب على الامام لقوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا من أموالهم والامرفيه يحتل للوجوب ولذنب المصدق  
 بعدم الوجوب المواقف لاصل وجوه على الوجوب لمقام عدهم في ذلك وأما شرطه صلى الله عليه وسلم  
 المهر فلاه كان قد شرط له -هم ردمن جاء تناسله ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فلا ترجيهنوهن الى الكفار ففرم  
 حينئذ لا متناع ردها به شرطه \* (تنبيه) \* انما يستحق المهر اذا أوجبنا بتسع شروط جميعها المار ودى  
 وهي مفرقة في كلام الرافعي أحدها أن يكون الطالبز وبها وقد أشار اليه المصنف بقوله الخزوجها الثاني  
 أن يكون ساقا لها مهرها الثالث أن تكون جاءت مسلمة أو جاءت ذمية ثم أسلمت الرابع أن تكون بالغة  
 عالة الخامس أن تكون باقية الحيا ولو ماتت قبل طلبه فلا السادس أن تكون باقية في العدة فلو كان  
 بعد انقضاءها لم يدفع اليه شيء قطعا ذكره الرافعي بحثا وقوله البلقيني عن نص الام السابع أن تكون مقبلة  
 على الاسلام وأن يكون الزوج قبيحا على دينه ليكون المانع منها الثامن أن يكون مقبلا على النكاح  
 فلو سألنا بعد الثالب لم يسعها حقه على ذلك القول التاسع أن تكون جاءت الى بلاد فيه الامام أو نائب  
 والافضل أهل البلاد منها حسبة ولا يفرمون المهر ولا الامام نص عليه في الام واحتروا المصنف بقوله  
 ولم يذكر ردا عما اذا شرط ترك الرد فانه لا فترم قطعا (ولا يرد) من جاء منهم البنا وهو (مسي) وصف  
 الاسلام ذكرنا كان أو أنثى طلبه أبواه الكافران أم لا (و) لا يردمن جاء منهم البنا وهو (مجنون) بالغ  
 ذكرنا كان أو أنثى طرأ جنونه بعد بلوغه مشركا أم لاهة فهم كالكافرة ولا يجوز الصلح بشرط ردهما فان  
 قبل قدر رجعا في باب الاقيما أن الحيلة بين المصبي اذا أسلم وبين أهله مستحبة لاراجبة أجيب بان الكلام  
 هناك محمول على ما اذا كانوا في دارنا والكلام هنا في جواز رده الى دار الكفرة فانهم يتمكنون من استمالته  
 ورده الى الكفر بخلاف ما اذا كانوا مقيمين عندنا فانهم لا يتمكنون من ذلك فان بلغ المصبي وأفاق الجنون  
 ثم وصفا الكفر ردا وكذا ان لم يصطاشا كجيشه بعض المتأخرين وان وصفا الاسلام لم يردا كالأول كان الجنون  
 بعد الاسلام أو وقع الاسلام بعد الاقامة من الجنون ولو شككنا في أنه أسلم قبل جنونه أو بعده لم يرد أيضا  
 (وكذا) لا يرد (عبد) مسلم بالغ عاقل (و) كذا لا يرد (حولا عشيعة) على المذهب لانه يستدل بحديثهم  
 كالعبد وقد اوردان لقولهم ما بالنسبة الى غيرهما وقتلهم بهتهم بالرد في الحر والجهود ردهم في العبد

أما الامة المسلمة ولو كانت مستولدة فلا ترد قطعاً \* (تنبيه) \* لوها جوقبل الهدنة أو بعدها عبد أو أمة  
ولو مستولدة ومكاتبة ثم أسلم كل منهما عتق لانه اذا جاء قاهر السببه ملك نفسه بالغهر فعتق ولان الهدنة  
لا توجب أمان بعضهم من بعض في الاستيلاء على نفسه ملكها وعتق أيضاً اذا أسلم ثم هاجر قبل الهدنة  
لوفوع قهره حال الاباحة بخلاف ما لو أسلم بعدها فلا يعتق لان أموالهم محظورة حجبته فلا يملكه كالمسلم  
بالاستيلاء ولو كان لا يرد الى سببه لانه جاء مسلماً راجعاً الى الله والظاهر أنه يسترقه ويهينه ولا عسيرة له تحميمه  
بل يعتقه السيد فان لم يفعل يباعه الامام عليه السلام أو دفع قبضته من بيت المال وأعتقه عن المسلمين ولهم ولاؤه  
وكلها حرة الهرب الى الأمان واتخاذ كروا حرة لانهم باعوا بعتق غالباً وأما المكاتبه فتبقى مكاتبه فان لم تعتق  
فان أدت نجوم الكتابة عتقت بها ولاؤها أسيد حارون عجزت ورقت وقد أدت شيئاً من النجوم بعد الاسلام  
لا قبله حسب مادته من قيمتها فان وفيها أوزاد عليها عتقت لانه استوفى حقه ولاؤها للمسلمين ولا يسترجع  
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفي من بيت المال (وردد من) أي حر (له عسيرة طلبته) أن يرد (اليها) لانه  
صلى الله عليه وسلم رداً بأجندل على أبيه سهل بن عمرو وكارواه الشيخان والمعنى فيه أنهم يذرون عنه ويحرمونه  
\* (تنبيه) \* هل الاعتبار في العتاق بعسيرة أو واحد منهم أو يكفي بيعت رسواهم اذا غلب  
على الفان صدقه قال الزركشي لم تعرضوا له والظاهر الثاني قال واذا شرط رد من له عسيرة تحميمه كان  
الشرط جائزاً صرح به العراقيون وغيرهم قال الهندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب  
لم تحجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شهاب وهو ضابطا حسن و (لا) يجوز رده  
(الى غيرها) أي عسيرته اذا طلبه ذلك الغير لانهم يؤذونه (الان يقدرا المطلوب على قهر الطالب) له  
(والهرب منه) فيرد اليه حينئذ وعليه حل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابصير لمجاه في طلبه رجلا  
فقتل أحدهما في العاريق واغتالا آخر رواه البخاري اما اذا لم يقاتل أحد فلا يرد أولي شرط فلا  
يجب الرد مطلقاً (ومعنى الرد ان يعلى بينه) أي المطلوب (وبين طالبه) علة بضامة الشرط ولا تبعه  
تحميمه الخالية رداً كما في الودعة (ولا يعبر) المطلوب (على الرجوع) الى طالبه لان اجبار المسلم على  
الاقامة بدار الحرب لا يجوز وعلى هذا حل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابصير وأباجندل (ولا يلزمه)  
أي المطلوب (الرجوع) اليه لان العهد لم يجر معه وهذا لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم امتناعه ولا قتله  
طالبه بل ستره ما فعل ولو كان واجبه الامر بالرجوع الى مكة (وله قتل الطالب) دفعاً عن نفسه ودينه  
لعنة أبي بصير (وانا) هو صادق بالامام وبأحد المسلمين (التعريض له) أي المطالب بقتل طالبه  
لان عرض الله عنه قال لابي جندل حين رد الى أبيه اسير بأجندل فأنما هم المشركون واتخاذهم أحدهم  
كدم كلب يعرض له يقتل أبيه بكارواه اليه في سنته والامام أحد في مسنده (لا النصر) له به  
فلا يجوز لانهم في أمان ثم لو أسلم واحد منهم بعد عقد الهدنة له ان يصرح بذلك كما يقتضيه كلامهم لانه  
لم يشترط على نفسه أماناً لهم ولا تناوله شرط الامام قاله الزركشي (ولو شرط) عليهم في الهدنة (ان يردوا  
من جاءهم مرتد ائماناً) رجلاً كان أو امرأة حراً أو رقياً (لزمهم الوفاء) بالشرط علة بائناهم فان  
امتنعوا ومن رده فنافذون لله وللمهد لخالفهم الشرط (والظاهر جواز شرط ان لا يردوا) ولو كان المرتد امرأة  
فلا يلزمهم رده لانه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادنة قريش حيث قال لسهيل بن عمرو وقد جاء  
رسولا منهم من جاءنا منكم مسلماً رددناه ومن جاءكم منافسهما جفأوا ولكن يغرمون مهر المرتدة فان  
قبيل لم يشرعوا مهرها ولم نعلم نحن مهر المسلمة أحببناهم فقتلوا علينا الاستنابة الواجبة علينا وأيضاً  
المانع جاء من جهنها والزواج غير ممتنع منها بخلاف المسلمة الزوج ممتنع منها بالاسلام \* (خاتمة) \*  
يغرمون أيضاً فية رقيق ارتد دون الحرفان عدا الرقيق المرتد اليه بعد أخذنا قيمته وردناها عليهم بخلاف  
نقابره في المهر قال في أصل الروضة لان الرقيق يدفع القيمة به يرميها كالمهر والنساء لا بصيرون زوجات

فان قيل هذا انما يأتي في قولنا ببيعة بيع المرتد للكافر والاصح خلافه اوجب بان هذا ابن ببيع  
حقيقة واقتصر ذلك لاجل المصلحة فليس مفرقا على القول ببيعة بيعة قال في أصل الروضة ويقدم الامام  
لزوج المرتد ما انفق من صداقها لانها قد اودت بخلتها بيعة وبينها اولاد فقاتلناهم حتى يردوها اه  
ويشبهه كما قال شيخنا ان يكون العرة لزوجها مفرقا على الزم لزوج المسألة المهاجرة قال الماوردي  
ويجوز شراء اولاد المهادنين منهم لاسيما

هو مصدر صاد صيد صيدا ثم اطلق الصيد على الصيد قال تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم (والتبايح)  
جميع ذبيحة بمعنى ذبحه واما كان الصيد مصدرا افرد المصنف وجميع الذبايح لانها تتكون بالاسكن  
أو السهم أو الجوارح والاصل في الذاب قوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا وقوله تعالى الا ما ذكيتم وقوله  
تعالى احل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات ومن السنة ما سئل عنه واوجب الامتة على اهلها (تنبيه)  
قدم الدماغي في الحكم على الصيد فكس ما في الترجمة لكن الواو لا تقتضي ترتيبا وذكر المصنف في المحرر  
وأكثر الاصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا فاما في الروضة فذكره آخر ربيع العبادات  
تبع الطائفة من الاصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجه الاسمين طلب الحلال فرض عين اه  
وأركان الذبح بالمعنى الحاصل يا مصدر أربعة ذبيح وذابح وذبيح وآلة وبدأ بالاول فقال (ذكرنا الحيوان  
المأكول) البرى المفيدة لحل أكله انما كان الحيوان أو وحشيا تأنس فحصل شرعا بما يقتضي ذكر  
المصنف احداها في قوله (بذبحه) بذال مججمة (في حلق) وهو أعلى العنق (أو) في (لبه) وهي  
بلام وموحدة مشددة مفتوحة بين أسفل العنق (ان تدر عليه) بالاجماع وسيأتي ان ذكائه بقطع كل  
الحلقوم والمرى فهو معنى الذبح وذالهما مججمة فكان الاولى ذكرهما في موضع واحد فلا يحل  
شي من الحيوان المأكول بغير ذكاة شرعية لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله الا ما ذكيتم ما قبل  
قضية كلامه نسبة الكل ذبحا وبخلافه بعد ذلك قوله فليس من تحريم ذبيحته فانه يقتضي ان  
المستوفى في الابل لا يسمى ذبيحا اوجب بان تسميته بالخبر لا تنافي تسميته ذبيحا بل تسمى ذبحا وذبحا ثم  
ذكر المارئي الثاني في قوله (والا) بان لم يدر عليه (فيعقر) بفتح العين (منه) لارواح  
(حيث) أي في أي موضع (كان) المعنى ذكائه فان قيل يرد على المحصر في البار بفتح العين الجنسين فان  
ذكائه بذكاة أمه اوجب بان كلامه في الذكاة استغلا وسيأتي الكلام على الجنسين في باب الاطعمة ان  
شاء الله تعالى ثم شرع في شرط الركن الثاني وهو الذاب فقال (وشرط ذابح) أي وعافر (وصائد)  
اغبر سمك وجراد ليجل مذبحه ومقوره ومصيد (حبل منا كمنه) للمسلمين بكونه مسلما أو كتابيا  
بشرط السابق في محرمات النكاح قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس  
وانما أحدث دبايح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والانجيل وراه الحار كم رحمه  
وسواء اعتقدوا باحتماله كالبقر والغنم أم تخربيه كالأبل وأما سائر الكفار كالنجرسي والوثني والمرتد فلا  
تحل ذبيحتهم ولا مصيدهم ولا مقورهم لعدم حل منا كمنهم (تنبيه) ان قلنا تحل منا كمة  
الجن حللت ذبيحتهم والا فلا تقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح وبقيصة الحيوانات لا تحل  
ذبيحتها لو علت الذبيح في المقدر عليه وسيأتي الكلام في غيره وانما لم بشرط المصنف في الصائد كونه  
بصيرا لانه سبذ كمر بعد ذلك ان الاعى لا يحل صيده ولم بشرط في الذابح كونه ابايس بحرما في الوحشي  
أو المنولد منه وفي المذبح كونه غير صيد حرى على حلال أو محرم لانه قدم ذلك في محرمات الاحرام  
ولان المحرم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصيد البري أما صائد السمك والجراد  
فلا بشرط فيه الشرط المذكور لان مقتضىه حلال ولا عبرة بالفصل ولا انزالا في الذابح (و) حيث  
(تحل ذكاة أمة كتابية) وان حرم منا كمنها العموم الآية المذكورة وهذه مستثناة من قوله وشرط



ذابح حل منا حكمته واستثنى الاستنوى أيضا زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا تحل منا كنهن  
 وتحل ذبيحتهم قال فينبغي ان يقول في الضابط من لا تحل منا حكمته لنفسه واعترضه الباقي بانه كان  
 يحل منا كنهن للمسلمين قبل ان ينكحهن النبي صلى الله عليه وسلم وبعد ان نكحهن فالنكح  
 على غيره لا عليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال فلا يورد ذلك الاذليل البصرة قال ابن شهبة  
 ويمكن ان يصح الاستثناء بان يقال زوجته صلى الله عليه وسلم بعده وتحرّم نكاحهن وتحل ذبيحتهم  
 اهـ والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لاشئ فيهن وانما هو  
 تعاقبا له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا أثر فيها وهو فيها مع كفرها \* (تنبيهه) \*  
 علم من كلامه - ل ذكاة المرأة المسلمة ببارئ الاول وان كانت حائضا وقيل تكرم ذكاة المرأة لاضحية  
 والخبيث كالانثى (ولو شارك مجوسى) او غيره ممن لا تحل منا حكمته ولو عسر به كان اولى (مسلم في ذبح  
 او اصطفا) يحتاج لنذكىه كان امراسكينا على حاق شاة او قتلا صيدا بسهم أو كلب (حرم) المذبح  
 والمصادق بالتحريم (ولو أرسلا) أى مسلم ومجوسى (كابين أو سهمين) أو أحدهما كلبا والآخر  
 سهوا على صيد (فان سبق آله المسلم) آله المجوسى فى صورته السهمين أو كلب المسلم كلب المجوسى فى صورة  
 الكابين (فقتل) الصيد (أو) لم يقتله بل (انها الى حركة مذبح) ثم أصابه كلب المجوسى أو سهمه  
 (حل) ولا يذبح ما وجد من المجوسى كلو ذبح المسلم شاة فقد هاجم المجوسى فلا أدركه كلب المجوسى أو سهمه  
 وفيه حياة مستقرة فقتله حرم وضاع المجوسى للمسلم (ولو انعكس) ما ذكر بأن سبق آله المجوسى فقتل  
 أو أنساه الى حركة مذبح (أو) لم يسبق واحد منهما (بان جرحا معا) وحصل الهلاك بهما (أو جهل) ذلك  
 وهذا مضبوذ على المحرر والشرح (أو) جرحا (مرتبا) بان سبق آله أحدهما الآخر (و) لكن  
 (لم يذف) باجماع المال وأما ما لا يلى يقتل سربعا فهلاك بهما (حرم) الصيد فى مسئلة العكس  
 وما عاف هاجم بالغلبة للتحريم \* (تنبيهه) \* قضية كلامه أنا لو سبق كلب المجوسى فالملك ولم يقتل ولم  
 يجرح أنه اذا قتله كلب المسلم يحل وليس مراد بل هو حرام لانه لما أمسكه ولم يجرحه صار مقدورا  
 عليه فلا يحل بقتل كلب المسلم ولو أنخن مسلم يجرحه صيدا فقد زال امتناعه وملكه فإذا جرحه مجوسى  
 ومات بالحرين حرم وعلى المجوسى قيمته مختالانه أفدسه بجعله مبتدأ ولو أكره مجوسى مسلما على  
 ذبح أو أمسكه لصيدا فذبحه أو شارك فى قتله بسهم أو كلب وهو فى حركة مذبح أو شاركه فى رد  
 الصيد على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اذ المقصود الفعل وقد حصل ممن يحل ذبحه فلا يؤثر فيه  
 الاكراه ولا غيره بما ذكر ويحل ما اصطاد المسلم بكلب المجوسى قطعا ولو أرسلا مجوسى ونحو سهمه  
 على صيد ثم أسلم ووقع بالصيد لم يحل نظرا الى أغلق الحالين ولو كان مسلما فى حائى الرمي والاصابة  
 وتحلت الردة بينهما لم يحل أيضا \* (قائده) \* قال المصنف فى شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة فى  
 اشتراط الذبح وانما الردم تمييز حلال اللحم والشحم من حرامهما وتنبيه على تحريم الميتة لبقاء دمها  
 (ويحل ذبح) وصيد (صبي) مسلم أو كنانى (هميز) لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان  
 مسلما فليدرج تحت الادلة كالبالغ (وكذا) صبي (غير هميز ومجنون وسكران) يحل ذبحهم - (فى)  
 الاظهر) لان لهم قصدا وارادة فى الجلالة لكن مع الكراهة كما نص عليه فى الام وصرح به فى التنبيه خوفا  
 من عدوهم عن محل الذبح وان أشعر كلام المصنف بخلافه فلو قال ويكره كما عصى كان أولى وأنصر  
 والثانى لا تحل لفساد قصدهم \* (تنبيهه) \* محل الخلاف فى المجنون والسكران اذا لم يكن لهما تمييز أصلا  
 فان كان لهما أدنى تمييز حل قطعا قاله البغوى ومحل حل ذبح غير المميز اذا أطلق الذبح فان لم يعلق  
 لم يحل نص عليه فى الام والختم قاله الباقي بل المميز اذا لم يعلق الحكم فيه كذلك ونقل عن نص الام  
 (وتكره ذكاة أعمى) ما مر (ويحرم صيده برعى أو كلب) وغيره من جوارح السباع (فى الاصح)

المصوص لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد قصلوا كما ترمال السكاب وما ذكر معه بنفسه والثاني  
 محل كذبته \* (تنبيه) \* اقتضاه على تحريم صيد الاعشى يقتضى ان صيد من قبله - لال وهو كما  
 قاله في المجموع انه المذهب وقبل لا يصح لعدم القصد وليس بشئ اهـ وقول الروضة وأصلها ان  
 الوجهين في الاعشى يجريان في اصلياد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في الترحيم وان جرى ابن  
 المغرى على الاتحاد وحكى الدارمي في ذبيح النائم وجهين والذي ينبغي القطع به بعدم جملته وأما  
 ذبيحة الاخوس فتصل وان لم تفهم اشارته كالمجنون \* (فرع) \* قال في المجموع قال أصحابنا أولى  
 الناس بالذكاة الرجل العادل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم السكابي ثم المجنون والسكران  
 اهـ قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الاخوس بن (وتحل ميتة السمك والجراد) بالاجماع وان  
 كان تغاير الاول في البر بحرما كسكاب لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ونحوه أحلت لنا ميتتان  
 ونحوه هو أى البحر الطهور وماؤه الحل ميتته ولان ذبيحته لا يمكن عادة وسقطا اعتبارهما سواء ما نابىب أم لا  
 وسواء كان طائفا أم راسبا لافا لا يحدية في العاقبة لانه صلى الله عليه وسلم أكل من العنبر وهو الحيوان  
 الذى طفا وكان أكله منه بالدينونة رواه مسلم (ولو صادهما) أى السمك والجراد (بحوى) لا بأكثر  
 ما فيه أن يجعل ميتة وميتته احلال كحلم ولا اعتبار بفعله قال في زيادة الروضة ولو ذبح بحوى ممكنة حلت  
 أيضا بلوقال المصنف ولو قتلها بحوى لكان أولى وأما قتل السمك المحرم الجراد فيحرم عليه وأما على غيره ففيه  
 قولان أحدهما أنه لا يحرم وجزءه في المجموع ويسن ذبح كسكاب السمك الذى يملأ بقاؤه واحدا  
 ويكره ذبح صغاره لانه ثبت ونصب بلا فائدة \* (تنبيه) \* مثل حل ميتة السمك بالو وجدت ميتة ميتة  
 في جوف أخرى فتصل كالمات متة لأنها الآن تكون متة غيره وان لم تلمع كما قاله الاذرى لانها  
 صارت كالروث والقيء (وكذا الدود المتولد من طعام تكل) وجبن (وقا كة اذا أكل معه) ميتا يحل  
 (في الاصح) لعسر تميزه والحق بعض المتأخرين العلم للدود بالغا كة وقضية هذا التعليل انه اذا سهل  
 تميزه كالفتح أنه يحرم أكله معه قال ابن شبة وهو ظاهر رأى اذا كان لا مشقة فيه وخرج بقوله معه أكله  
 مفردا فيحرم لتجاسسه واستفاداره وكذا النجاسة من وضع الى آخر كما قاله الباقي أو تضى بنفسه ثم عاد  
 بعده كان صوته عنه كما يحتمل بعض المتأخرين والثاني يحل ماله لانه كجزء منه والثالث يحرم ماله لانه  
 ميتة \* (تنبيه) \* حق هذه المسئلة أن تذكر في باب الامعة وقضية اطلاقهم أنه لا فرق بينهما كثر من  
 الدود أولا وقضية ما ذكره فيه الانفس له سائلة انه اذا كثر وغير منع لان الاصح انه يخص في هذه الحالة  
 ويفرق بأن وقوعه بالانفس له سائلة يمكن صون المانع عن كثرته بخلافه هنا قال ابن شبة وبقاؤه يفس بالرد  
 المتولد من الطعام النمر والبقاؤه المسوقان اذا جفئا ومات السوس فيما وهما أولى من قول الرزكى  
 ولو فرق بين النمر والبقاؤه بأن النمر يشق عذوقه برال ما فيه بخلاف القول لكان متجه اولو وقع في العمل  
 نخل وطبخ جزأ كاه بخلاف العلم لانه لا مشقة في تنقبته منه ولو وقتت له واحدة أو ذبابة في قدر طبخ ونهرث  
 أجزاؤه فيه لم يحرم أكل ذلك الطبخ لانه لا يستتقر ومنه الواحدة الشئ القليل من ذلك فيما يثار ولو  
 وقع في القدر جزء من لحم آدمى وان قل قال في الاسماء حرم كل ما فيها للنجاسة بل لحرمته ومخالفة في  
 الروضة فقال المختار انه لا يحرم لاستهلا كة (ولا يطعم) مخصص على جهة الكراهة كفي الروضة (بعض  
 ممكنة) حبة أو جرداة حبة وانما لم يحرم كقبل لان عيشه عيش مذبوح كما يكره قلبه إلى الزيت المغلى  
 لما ذكر (فان فعل) أى قطع بعض ما ذكره وبلغ ذلك المقامع (أو بلغ) بكسر اللام في الاشهر  
 (ممكنة) أو جرداة (حبة حل) ماد كمر (في الاصح) أم في الاولى فلان البان كلبية وميتة هذا الحيوان  
 حلل وأما في الثانية فلا لانه ليس فيه كثر من قتلها وهو جائر والثاني لا يحل المقامع كفي غير السمك  
 والجراد ولا المبلوع لما في جوفه وعلى الاول يكره ذلك على الخلف المذكور \* (تنبيهان) \* أحدهما

محمل الخلاف في الاولى انما هو في القدر الذي اُبين مع بقاء حياة السمكة أو الجراد أو الملو قطع ولم يبق في  
 الباقي حياة حل قطعاً ومجمل في الثانية اذ لم يكن حاجة فان مست الحاجة اليه لا تدوى جاز قطعاً كدليل  
 عليه كلام الرافي ثانياً لو كل مشوى صغار السمك يروثه حل وفي عن روثه لعسر تتبعه وأما كباره  
 فلا يجوز كل الروث معه لفقد العمل المذ كورة ثالثاً نقول للمصنف حية قديهم أنه يجوز في الميتة بلا  
 خلاف وأبس مراد بل ان كانت كبيرة منتهى لعدم العفو عن نجاسة روثها بخلاف ما إذا كانت صغيرة كما  
 يؤخذ من المسئلة المتارة وصرح بذلك ابن شسبه في الكبيرة والركشي في الصغيرة (واذاري) بسهم  
 (صدا متوحشاً أو) رى (بغير) انسيان وحش كان (ند) بفتح النون أوله أي ذهب على وجهه شاردا  
 (أو) رى (شاة) انسيان فوحشت كان (شردت بسهم) فيه فصل أوله حد أو بسيف أو رمح أو نحوه (أو  
 أرسل عليه) أي الصيد (جرحه) من سباع أو طيور (فأصاب شيئاً من بدنه) حلقاً أو لبة أو غير ذلك (ومات  
 في الحال حل) في الجميع أمافي المتوحش فبالاجتماع كالحكماء من الصلاح وغيره وأما في البعير الناد فلما في  
 الصحيحين عن رافع بن خديج أن بعيراً قد فرم رجل بسهم فخبه أي قتله فقال صلى الله عليه وسلم ان لهذه  
 البهائم أو أباد كأبداً للوحش فما غلبكم منها فامنعوا به هكذا وقبس بما فيه غيره وخرج بقوله ومات في الحال  
 ماله أو أدركه وفيه حيافة مستقرة وأمكنه ذبحه ولم يذبحه فانه لا يجعل كسائى \* (تنبيهه) \* الاعتبار بعدم  
 القدرة عليه حاله الاصابة فلوروى غيره مقدور عليه فصار قبل الاصابة مقدوراً عليه ثم أصاب غير المذبح حرم أو  
 بالعكس حل كما قاله الرافي واحترز بقوله متوحشاً عن الصيد المستأنس فهو كالقدور عليه في اعتبار ذبحه  
 (ولو نردى) أي سقطا (بغير ونحوه في بئر) أو نحوه (ولم يمكنه قطع حلقومه) ومبره (فكناذ)  
 بنسبه الدال أي شاردي في حمله بالرمي وكذا يارسال المكاب في وجه اختاره البصريون فتصير أجزاؤه كلها  
 مذبحة أما إذا أمكنه ذلك بان كان موضع الذبح ظاهراً فلا تصح ذكائه الا في حلق أو لبة ولما كان مقتضى  
 تشبيه الحر المتردى بانذائه يجعل يارسال المكاب عليه وفي معناه السهم استدركه المصنف بقوله (فلت الاصح  
 لا يجعل) المتردى (يارسال المكاب) عليه (وصححه الروباني) وهو بغيره من نسبة لروبان من بلاد  
 طبرستان عبد الواحد أبو الحسن شافعي زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعي  
 أمليته من حلقى (والشافعي) نفي الاسلام محمد أبو بكر بن أحمد بن الحسين صاحب الحلية وغيره فانه  
 نقل عدم حل المتردى بما ذكره عن الروباني (والله أعلم) والفرق أن الحريد يستباح به الذبح مع القدرة  
 بخلاف فعل الجارحة ولو تردى بغير فوق بغير فغرر ربحاً في الاول حتى نفذ منه الى الثاني فلا وان لم يعلم بالثاني  
 فانه القاضي فان مات الاسفل بغل الاعلى لم يجعل ولودنات المعانة اليه وشك هل مات بها أو بالنفل لم يجعل  
 كله وقضية ما في فتاوى البغوى (ومنى تبس لحوقه) أي الناد (بعدوا واستعانة) بهمة وتون بخطفه  
 من العون ونحوه فترآه بحجة ومثلثة من الغوث (يعن يستقبله) مثلاً (فقدور) أي حكمه كحيوان  
 مقدور (عليه) لا يجعل الا بالتركية في حلق أو لبة \* (تنبيهه) \* كلامه يفهم أنه متى أمكن وتيسر ذلك  
 كان غير مقدور عليه وليس مراد بل لا بد من تحقق العجز عنه في الحال (ويكنى في) الحيوان (الناد  
 والمتردى) السابقين وفي الوحش أيضاً كما صرح به الامام والغزالي (جرح بفضي) غالباً (الى الزهوف)  
 أي الموت سواء أذف الجرح أم لا وهذا مانسبه الرافي للمعظم والمصنف لا كثيرين (وقبل يشترط)  
 في الرمي بسهم جرح (مذبف) وهو المسموع للقتل وحكى هذا الامام عن القفال والمحققين أما ارسال  
 المكاب فلا يشترط فيه مذبف جزماً (واذا أرسل) الصائد آلة ضيد (سهما أو كلباً) معلماً (أو طائراً)  
 معلماً (على صيد فأصابه ومات) نظرت (فان لم يدركه فيه) أي الصائد في الصيد (حيافاً مستقرة أو أدركها)  
 أي الحيافاً المستقرة فيه (وتعذر ذبحه بالقتل) من الصائد (بان) أي كل (سل السكين) على الصيد أو  
 ضاق الزمان أو مشى له على هيئته ولم يأنه عدواً أو اشتغل بتوجيهه لاقبلة أو بحريفة وهو منكب أو بطلب

الذبح أو تناول السكين أو منع منه سبع (فإن قبل إمكان) منه لذبحه (أو امتنع) منه (بقوته)  
ومات في القدرة عليه (حل) في الجميع كالمات ولم يدرك حياته نعم من ذبحه إذا وجد فيه حياة غير  
مستقرة \* (تنبيه) \* قوله فأصابه ومات لا يستقيم به له ورد الانقسام فان من ادراك بالحياة المستقرة  
والمات لحياة فيه وبجارية الحرو والشرح والروضة فأصاب ثم أدرك الصيد حيا وللعيا المستقرة فرائز  
وأشارت تعاب على الفان بقاء الحياة يدرك ذلك بالمشاهدة ومن أمارتها الحركة الشديدة وانفجار الدم  
بعد قطع الحلقوم والمرى والأصح ان الحركة الشديدة تكفي وحدها فان شككت في حصوله أو لم يخرج على  
الأصح التحريم (وان مات لتقصيره) أي الصائد (بان) أي كان (لا يكون مع سكين) أول تمكن  
من دودة أو ذبح يظهر داخلًا (أو غصبت) بضم الميم أوله أي أخذها منه غاصب (أو شئت) بفتح  
النون أوله وكسر الشين الميم أي عسر استخراجها بان تعافت (في الغمد) بغير ميم مكسورة وهو الحلق  
كما سبق تفسيره في الأفرار (حرم) الصيد في هذا الصواب لا تقصير لأن من حق من يمانى الصيدان يستحب  
الآلة في غمده وادق وقطعه منه وسرقته أو تصير نعم لا يتخذ السكين غداة متادفت ثبوت لعرض حل كما به  
التعبير بالتفسير فيه على ذلك لركنتي \* (تنبيه) \* لو شك بعدد ون الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل  
في الأطوار لأن الأصل عدم التقصير \* (فائدة) في السكين لعمتان التذ كبر والثاني وقداسته ماها  
المصنف هنا حيث قال مع سكين ثم قل غصبت واستعمل التذ كبر فمما في قوله بعد ولو كان بيده سكين  
دونه (ولو رماه) أي الصيد (فقد) أي قضاها (نصفين) مثلا (حلا) أي النصفان تساوي أو تفاوتا  
لحصول الجرح المدف لكأن كان التي مع الرأس في صورة التفاوت أقل حلا بالتفاوت فان ذلك يجزى  
يجزى الذي كذا وان كان العكس حلا أيضا خلافا لابي حنيفة وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأصح الأصحاب  
عليه بالقياس على ما ساهه (ولو أبان منه) أي الصيد (عضوا) كبده (يجرح مذنب) أي مسرع  
لقتل فمات في الحال (حل العضو والبدن) أي بانه لا يحمل ذكاة الصيد كل البدن (أو) أي بان منه  
عضوا (بغير) أي يجرح غير (مذنب ثم ذبحه أو) لم يذبحه بل (جرحه) جرعا آخر مذكرا (ولم يثبت  
بالجرح الأول فمات (حرم العضو) دفعا لأنه أبين من حي (وحل الباقي) لوجود الذكاة في الصورة الأولى  
وقيام المذمة ماها في الصورة الثانية فان كان الجرح الأول مثبتا بغير ذبحه فلا يجزى الجرح الثاني لأنه  
مقدور عليه (فإن لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الأول (حل الجميع) العضو والبدن لأن الجرح  
السابق كالذبح لعمدة لا يثبت بها العضو فاما جرحه عليه المصنف هنا تبع للمعتمد (وقيل) وهو الصحيح في  
الشرحين والروضة والمجموع (يحرم العضو) لأنه أبين من حي فأشبهه بالقطع أليه شاة ثم ذبحه لا تغفل  
الاية وأما باقي البدن فيحل جزما ثم تخرج في الركن الثالث وهو الذبيح بمعنى الذبوح فقال (وذكاة كل  
حيوان) انسى أو وحشى (فدفعه) وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه فمات في الأصح (بفتح  
كل الحلقوم) بضم الميم (وهو يخرج) أي يجزى (النفس) خروجا ودنولا (و) بفتح كل (المرى)  
بفتح ميم وهو آخره يجوز تسهيله (وهو يجزى العمام) والشراب من الحلق إلى المعدة وتحت الحلقوم  
لأن الحياة تنفذ بغير ذبحها \* (تنبيه) \* أحترز بالقطع عما لو أخذت رأس عصفور أو غيره بيده أو  
بندقة أو نحوها فإنه ميتة لا يسمى ذكاة بل هو في معنى المذوق لا في معنى القطع وقوله قدر عليه فما لا يقدر  
عليه وقد مر بقوله كل الحلقوم والمرى ع- لو بقي شيء من أحدها ولو يسيرا لا يحل ويشترط أن يكون  
فيه حياة مستقرة في ابتداء الذبح خاصة كالأله الامام وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيح  
وقد يدل في قوله قدر عليه ما إذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صح في زيادة الروضة حله  
وسياق الكلام عليه مستوفى في باب الاطعمة (ويستحب قطع الودجين) براود الاله وتحت ثنية  
ودج بفتح الدال وكسرهما (وهما عرفان في صفحتي العنق) ميمان بالحقوم وقيل بالمرى وهما

الوردان من الاتي لانه اوحى واسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح \* (تنبيه) \* انما  
 يجب قطع الودجين لانهما قد بسلان من الحيوان فيبقى وماه ذاشنة لا يشترط قطعه كسائر العروق  
 ولا بسن قطع ما وراء ذلك (ولو ذبحه) أي الحيوان المقدور عليه (من قتله) أو من صفحة عنقه  
 (عصى) بذلك لافيه من التعذيب (فان أسرع) في ذلك (فقطع الحلقوم والمرى) وبه حياة مستقرة  
 أول فاههما (حل) لان الذكاة صادقة وهو حي كالأقطع بالحيوان ثم ذكاه (والا) بان لم يسرع  
 قتلهما ولم يكن فيه حياة مستقرة بل انتهى الى حركة مذبح (ذلا) يحل لانه صالومة فلا يشهد الذبح  
 بعد ذلك \* (تنبيه) \* لو ذبح شخص حيوانا وأخرج آخره معاه أو شئ خاص به معاه يحل لان  
 التذخيف لم يتعمد بعض قطع الحلقوم والمرى قال في أصل الرخصة سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذف  
 لو انفردا وكان يعين على التذخيف ولو انفرد قطع الحلقوم بقطع ربة الشاة من فاهها بان أجرى  
 سكيناً من الفقا وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا فهي ميتة كما صرح به في أصل الرخصة لان التذخيف  
 انما حصل بذبحه بخلاف ما يوهمه كلام المتين من الخل ففضية كلاله انه لابد من قطع جميع الحلقوم  
 والمرى وفيه حياة مستقرة وليس بشرط بل يكفي وجودها عند ابتداء قطع المرى لان أقصى ما وقع التعبد به  
 ان يكون فيه حياة مستقرة عند الابتداء بقطع الذبح ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح  
 بل يكفي الظن بوجودها بقرب ربة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم وتحلل ذلك ما لم يتقدمه  
 ما يحال عليه الهلاك فلو حصل بجرح الى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة  
 المستقرة عند الذبح تارة تنيقن وتارة تقان به الاماات وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم للشك  
 في المبيع وتغايها للحریم فان مرض أو باع فذبحه وقد صاراً خروقي حل لانه لم يوجد سبب بحال  
 الهلاك عليه ولو مرض با كل نبات مضر حتى صاراً خروقي كان سبب بحال الهلاك عليه فلم يحل كما حرم  
 به الفاضل منوهواً واحتماله في مرة أخرى وان جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك ولا يشترط  
 في الذكاة قطع الجلد الذي فوق الحلقوم والمرى كما يؤخذ من قوله (وكذا ادخال سكين باذن نعلب)  
 ليقطع الحلقوم والمرى داخل الجلد لاجل جاده فانه حرام للتعذيب ثم ان أسرع قطع الحلقوم والمرى  
 داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل والا فلا \* (تنبيه) \* الثعالب مثال لا قيد فلو فعل ذلك بغيره كان  
 الحكم كذلك (ويسن نحر ابل) في الآية وهي أسفل العنق كما سلف قوله تعالى فصل لربنا ونحرم ولا ضرب  
 في الصبيخين والمعنى فيه انه أسرع لخروج الروح اطول عنقها وقياس هذا كما قال ابن الرفعة أن يأتي  
 في كل ما طال عنه كالنعام والاوز والبط (و) يسن (ذبح بقروغنم) ونحوهما تكبيل بقطع الحلقوم  
 والمرى السكتين أعلى العنق لا لتباع رواء الشيجان وغيرهما (ويجوز) بلا كراهة كإلى أصل  
 الروضة (وكسه) وهو ذبح ابل ونحوها ونحر بقروغنم ونحوهما لعدم ورود نهي فيه (و) يسن  
 (أن يكون) نحر (البعير فائماً) على ثلاث (مقولات) بالتنوين بخطه (ركبة) وهي اليسرى كما  
 في المجموع لقوله تعالى فاذا كروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس أي قيام على ثلاث روافد الحاكم  
 وصححه قال الشاعر

فان لم يكن فائماً فباركوا نحر الطعن جماله حذفي النحر وهو الوهدة التي في أعلى الصدر وأصل العنق  
 \* (تنبيه) \* كلام المصنف قد يفهم أن إيجاب قطع الحلقوم والمرى وانحباب قطع الودجين مخصوص  
 بالذبح وليس مراداً فقد جزم به في المجموع في النحر أيضاً وحكاية الكفاية عن الحارثي والنهاية وغيرهما  
 (و) أن تكون (البقرة والشاة) حال ذبح كل منهما (مضجعة جنبها الايسر) أما الشاة ففي الصبيخين  
 أنه صلى الله عليه وسلم أضجعها وقبس عليها البقر وغيره لانه أسهل على الذابح في أخذه السكين  
 باليمين وامساك الرأس باليسار \* (تنبيه) \* لو كان الذابح أعمر استحب ان يستنحب غيره ولا يضجعها

على عينها كان مقاعو البعير لا يشرب بسببته اليسرى (ويتركز جها اليمنى) بلا شد لئلا تخرج  
بخر يكها (وتشدها في الفوائض) لئلا تضارب حال الذبح قبيل الذابح (و) ين الذابح (ان بعد)  
بضم أوله (شفرته) وهي بفتح المعجمة سكنية عليه تظلمه سلم وعيره ان الله كتب الاحسان على كل  
شيء فاذا فلتتم فاحسنوا الله له واذا دبتم فاحسنوا للبيعة واجد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته \* (تبيينه)  
لوزج بسكن كالحدل بشرطين ان لا يحتاج الرفع الى قوة الذابح وان يقع الحلقوم والمرى قبل انتمائها  
الى حركة المذبح وبن امرار السكين بقوة وتعامل يسرها باياها ويكره ان يحد شفرته والبيعة  
تغار اليه وان يذبح جوارها وآخر ينار اليه في سنن البيهقي ان عمر رضي الله تعالى عنه رأى رجلاً  
يفعل ذلك فضربه بالدرّة والاولى ان يسان الحيوان الى المذبح برفق وان يعرض عليه الماء قبل  
الذبح لان ذلك أعون على سله ويكره ان يبين الرأس وان يكسر العنق وان يقطع عضواً منه  
وان يحركه وان يلقه الى مكان حتى تخرج روحه منه (و) ين ان (وجه) الذابح (للقبلة ذبيحته)  
للاذبح ولانها افضل الجهات والاصح انه يوجهه من جهة الواجهة اليمنى أيضاً هو الاستقبال  
فانه يستدب الاستقبال للذابح أيضاً فان قبل هلاكه كالبول الى القبلة أجب بان هذه عبادة وهذا  
ترجع فيها النسبة كما قال (وان يقول) عند ذبحها (بسم الله) لقوله تعالى كلوا مما ذكر اسم  
الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكرها عدا أوسموا حل وقال أبو حنيفة ان نعمه لم تحل وأجاب أئمة بقوله  
تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الى قوله الاماذا كنتم فاباح المذبح كدولم يذكر التسمية وبان الله تعالى  
أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون غالباً مدل على  
انهم اقرب واجبة وقول عائشة رضي الله تعالى عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قومنا حديد وعود  
يا لجاهلية يا نوثاطام لا ندري اذ كروا اسم الله عليها لم يدكروا انا كل منها فقال اذ كروا اسم الله وكروا  
رواه البخاري ولو كان واجبا لما أجاز الاكل مع الشك وروى انه صلى الله عليه وسلم قال المسلم يذبح على  
اسم الله اسم أولي اسم وجاه رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت الرجل يذبح  
ويسمى أن يسمى الله تعالى فقال اسم الله في قلب كل مسلم وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
عليه وانه لا يفسق فاذي تقتضيه البلاغة ان قوله وانه لا يفسق ليس معناه ولا للنبأين التامين اذ الاول  
دعالية انشائية والثانية اسمية خبرية ولا يجوز ان تكون جواباً لما كان الواو فتعين أن تكون حالية تفيد  
النهي بحل كون الذبح فسقاً والفسق في الذبيحة مفسر في كتاب الله بما أهل لغته الله به وعن ابن مسعود  
وابن عباس وغيرهما ان المراد بما لم يذكر اسم الله عليه الميتة وذلك أن مجوس الفرس قالوا القريش  
تأكلون مما قتلتم ولأننا كانوا يقاتلون الله فأتوا الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأما نحو  
نحر أبي ثعلبة فمأذنت بقوسك فاذا كراسم الله ثم كل وما صدق بكذلك العلم فاذا كراسم الله ثم كل فاجابوا  
عنه بحمله على الذب \* (تبيينه) \* لا يختص من التسمية بالذبح بل تسن عند ارسال السهم والجراحة  
الى صيد ولو عند الاصابة بالسهم والعض من الجراحة كقبي الحديث البار بل حتى الى ريان عن النص  
استحبهم اعند صيد السمك والجراد ويكره تعدد تركها قال الزركشي في التلخيص ويستحب أن لا يقول في  
التسمية الرحمن الرحيم لانه لا يناسب المقام لكنه قال في شرح هذا الكتاب ليس المراد بالتسمية خصوص  
هذا اللفظ بل لو قال الرحمن الرحيم كان حسناً وفي البحر من البيهقي أن الشافعي قال فان نادى شيئاً من ذكر  
الله قال يادعبر فالأكل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسن في الاضحية أن يكبر قبل التسمية وبعدها  
ثلاثاً وان يقول اللهم منك واليك (و) ان (يصل على النبي صلى الله عليه وسلم) عند ذلك لانه محل شرع  
فيه ذكر الله فشرع به ذكره كرتيبه عليه السلام كالأذان والصلاة وكرها في هذه الحالة ابن المنذر  
وأبو حنيفة وغيرهما وقالوا لا يذكر الا الله وحده وما أحسن قول الحليمي وحاشا الله أن تذكره الصلاة

على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند طاعة أو فريضة بل يكره تركها كما قاله بعض المتأخرين (ولا  
يقول) أى الذابح والصائد باسم محمد ولا (بسم الله واسم محمد) ولا باسم الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالجر أى لا يجوز له ذلك لاسم الله الذى يكرهه قال الرافعى فان أراد ذبح باسم الله أو تبرك باسم محمد فبني على أن  
لا يحرم ذلك ويجعل إطلاق من فنى الجواز عنه على أنه مكروه لأن المكروه يصح فنى الجواز المطلق عنه قال  
وقد تنازع جماعة من فقهاء قزوين فيه هل تحل ذبيحته وهل يكفر أو لا والصواب ما بيناهم وقد نص الشافعى  
على أنه لو قال اذبح لى صلى الله عليه وسلم أو تقر باله لا يحل أكلها أمالو قال باسم الله ومحمد رسول الله  
رفع محمد فانه لا يحرم بل ولا يكره كذبته شيخنا لعدم إيهامه التشريك قال الزركشى وهذا ظاهر فى النحرى  
أما غيره فلا يجزئ فيه ذلك \* (تنبيه) \* لا تحل ذبيحة مسلم ولا غيره لغیر الله لانه مما أهل به لغیر الله بل  
إن ذبح المسلم لذلك تعظيما وعبادة ككل كالموجده لذلك قال الرافعى من ذبح للجن وقصد التقرب الى الله  
تعالى ابصر شرهم عنه فهو حلال وإن قصد الذبح لهم فحرام وإن ذبح للكعبة أو الرسل تعظيما لكونها  
بيت الله أولئك ونهم رسول الله جاز فى الروضة وإلى هذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم  
أو للكعبة وتحرم الذبيحة إذا ذبحت تقربا إلى السلطان أو غيره لما مر فان قصد الاستبشار بقدمه فلا بأس  
كذب العقبة للولادة المولود وعد الصبرى من الآداب أن لا يذبح على فارعة الطريق أى يفكره وإن قال  
الغزالي فى الأحياء بالتحريم ثم شرع فى الركن الرابع وهو الآلة مترجما لذلك بقوله فقال

\* (فصل يحل ذبح) \* حيوان (مقدور عليه) بقلع دافعه ومريته (و) يحل (جرح) حيوان (غيره) أى  
المقدور عليه فى أى موضع كان منه (بكل محمد) بفتح الدال الشديدة أى له حد (يجرح) أى يقطع  
(كديد) أى محمد حديد (و) محمد (نحاس) وكذا بقية المعافاة (وذهب) وقصة ورصاص (ونشب  
وقصب وجبر وزجاج) لأن ذلك أرحى لازهاق الروح فان قبل قول المصنف يحل ذبح مقدور عليه تبسع  
فيه المحرر وهو تعبير معكوس والصواب عبارة الروضة وهى المقدور عليه لا يحل إلا بالذبح الخ أوجب  
بأن المراد هنا بيان ما يحل به وأما كون المقدور غايه لا يحل إلا بالذبح ذكره أول الباب بقوله ذكاة  
الحيوان المأكول بذبحه فى حاق أوله ان قدر عليه (الاخضر أو سناوساثر) أى باقى (العظام) متصلا كان  
أو منفصلا من آدمى أو غيره تلحق بالصحيين ما أنزله الدم وذكرا سم الله عليه فكلوه أبس السن والنظر  
وساخذتكم من ذلك أما السن فغظام وأما النافر فدى الحبسة والحق بذلك باقى العظام والنهى عن  
الذبح بالغظام قبل تعديده قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال المصنف فى شرح مسلم معناه  
لا تذبحوا به فانما اتجس بالدم وقد نهيتم عن تجسه فى الاستحالة لكونه ساردا حواكم من الجن فلو جعل  
نصل سهم فقتل به صيدا حرم ومضى قوله وأما النافر فدى الحبسة انهم كفار وقد نهيتم عن التشبه  
بهم \* (تنبيه) \* قد يؤخذ من هذه النهى عن الذبح بالغظام انه معلوم الاذى أولى كان بذبح يحرف  
رغيف محمد ومعلوم مما يأتى أن ما نكته الجراحة ينالها أو نالها سبب لال فلا حاجة الى استثنائه ونخرج  
محمد ما تضمنه قوله (فلا ذكاة بمقتل) بقاء مفتوحة مشددة أى شئ قبل (أو قتل محمد) فالأول (كبدنة  
وسوط وسهم بلا نصل ولا حد) وأما الثانى فلم يحل له وذلك كسهم ينصل أو حد قتل بقتله ومنه السكين السكال  
إذا ذبحت بالغظام عليها ثم أشارا ووقع الموت فيها بسكين بقوله (أو) قتل بنحو (سهم وبندقة) أى قتله  
بهما (أو حرنه) أى الصيد (نصل وأترقيه عرض السهم) بضم العين أى جانبه فى مروره (ومان بهما) أى  
الجرح والناتير (أو اتخفق) ومان (بأحولة) منصوبه لذلك وهى ما تعمل من الحبال لا لا صلياد (أو أصابه  
سهم) جرحه بخرجه ونزاعه (فوقع بأرض) عالقة (أو) طرف (جبل ثم سقط منه) فى المسائلين وفيه جافه منقورة  
ومات (حرم) الصيد فى جميع هذه المسائل أى القتل بالمقتل فلا ثم أو قوده فانما مما نفل بمحجر أو نحو مما  
لا حمله وأما مونه بالسهم والبندقة وما يعدة ما لأنه مات بسكين مبيع ومحرم فغالب الحرم لانه الأصل فى

الميتان وأما المتخفة بالاحبولة فلقوله تعالى والمتخفة وأما إذا أصابه سهم فوق بارض فقد اختلف كلام  
 الشراح في تصور مفتحهم من صورته بما إذا أصابه سهم في الهواء ولم يؤثر فيه جرحا بل كسر جفاته فوقع  
 فمات فإنه لا يعمل اعدام مبيع يتحال الموت عليه أما إذا جرحه سهم جرحا مؤثرا ثم سقط على الارض ومات فإنه  
 يعمل كالميت في كلاله ومنهم من صورته بما إذا جرحه جرحا مؤثرا فوقع بارض عالية ثم سقط على الارض ومات فإنه  
 صور الموت بسببين وعلة بأنه لا يدري بالجماع وهذا هو الظاهر كما جلت كلامه عليه ولو عبر كالحزب والروضة  
 بوقوع على طرف سبلح كان أولى ولا بد في تصور الارض والجبل بأن يكون فيه حياة مستقرة كما ذكرته في  
 كلامه أما إذا أنما سهم إلى حركة مذبح فانه يعمل ولا أثر لصدمة الارض والجبل والحزب بقوله سقط على إذا  
 لم يسقط عليه ولكن تدرج من جنب إلى جنب فانه يعمل بالاختلاف (فائدة) أننى المصنف بأن الرمي بالبندق  
 جائز ولكن محله إذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالذكر كى مان كان يموت منه غالبا كاله صاير وصدغ الوطش  
 حرم كما قاله في شرح مسلم فإن احتمل واحتمل ينبغي أن يحرم (ولو أصابه سهم بالهواء) أو جرحه جرحا مؤثرا  
 (فقط بارض ومات) قبل وصوله الارض أو بعده (حل) لان الوقوع على الارض لا بد منه فعنى عنه  
 يكلو كان الصيد قائما فوقع على جنبه مما أصابه سهم وانعدم بالارض وكذلك لو كان الطائر على  
 شجرة فاصابه سهم فسقط بالارض فان سقط على غصن ثم على الارض لم يعمل كالميت سقطا على سبلح ثم على  
 الارض ومات لم يعمل وخرج من الارض ما وقع في برفه ما دام فانه يحرم فان لم يكن فيه ما دام حل ان لم يعدم  
 جداره (تنبيه) لوروى طبر الماء وهو يسه فاصابه ومات حل والماء له كالارض غيره وان كان الطائر  
 في هو الماء فان كان الرامى في الماء ولو في نحو سفينته حل أو في البر حرم ان لم يمت به بالجرح إلى حركة مذبح  
 ولو كان الطائر خارج الماء فمات وقع في الماء سواء كان الرامى في الماء أم خارجا حرم كما فهم مما ذكر  
 بالاولى وكذا هو أحد وجهين حكمهما في الروضة كما صاها بالانزاج جميع وقضية كلامهما ان طير البر ليس كطير  
 الماء فيما ذكر لكن البغوى في تعليقه جعله مثله فان حل أن الاضافة في طير الماء في كلامه على  
 معنى في فلا مخالفة وهذا أولى وحل ما مر كما قال الاذرى اذ لم يعممه السهم في الماء سواء كان على وجه  
 الماء أم في هوائه أو ما لو غمس فيه قبل انتمائه إلى حركة المذبح أو انغمس فيه بالوقوع لقتل جثته فمات وهو  
 غريق لا يعمل كما قال الماوردى وأما الشافعى في النارجرام (وبحل الاصطيدان) أى أكل المصايد بالشرط  
 الاثنى عشر المقتدر عاياه (بجوارح السباع والطير) في أى موضع كان جرحها حيث لم تكن فيه حياة  
 مستقرة بأن أدركه ميتا أو في حركة المذبح أما الاصطيد بمعنى اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل  
 بكل طريق تيسر كما يأتى في الفصل بعده وذبحه كذبح الحيوان الانسان والجوارح جميع جوارح وهو كذا  
 بجرح سمى بذلك بل روى الطبري بلفظه أو بأنه ثم نزل الجوارح قوله (كسكاب وفهد) وغرف السباع  
 (وباروشاهين) وصرف في الطائر لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أى صيدها علمتم  
 قال في المجموع وقوله في الوسيط فريسة الفهد والمرحوم غلما مردود وليس وجهها في المذهب بل هما  
 كالسكاب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب اه فان قيل قد صرحا في الروضة وأصلها هنا بعد الله وفي  
 السباع التى يحل الاصطيد ادها وقال فى كتاب البيع لا يصح بيع الثور لانه لا يبيع للاصطيد أجيب بأن  
 ما ذكر في البيع في غير لا يمكن تعلية وماها بخلافه فاذا كان معلما أو أمكن تعلية ببيع (بشرط كونها  
 معلمة) لا لا بة ولحديث المار (بان تنزجر) أى تنقف (جارية السباع بجزع صاحبها) في ابتداء الامر  
 وبعده (و) أن (تدبر بالرسالة) أى تخرج باغرائه لقوله تعالى مكابدين قال الشافعى رضى الله تعالى عنه  
 إذا أمرت السكاب فأنمر وادانته فأنتهى فهو مكاب مكاب كاه البعاضى في مطبقاته من رواية يونس (و) ان  
 (سك) أى يحبس (السيد) على صاحبه ولا يخله يذهب فاذا جاء صاحبه شلى يديه ويديه ولا بدقه عنه  
 (ولا يأتى كل منه) أى من لجه أو نحوه كجلده ومشوته واذنه وعظامه قبل قتله أو عقبه لحديث النجاشي



عن عدي بن ساتم اذا ارسلت كلبك المعلم وصيبت فامسك وقتل فمك وان اكل فلانا كل ذاني اخاف ان  
يكون امسك على نفسه ومنعه الصائد من الصيد كالاكل منه اما اذا اكل منه ولم يقتله او قتله ثم انصرف وعاد  
اليه فأكل منه فإنه لا يضرب قال الزركشي وينبغي القلع في تناوله الشعر بالحل اذ ليس عادته الاكل منه ومثله  
الصوف والريش وفيما ذكرنا كبر الجارحة وسيأتي تأنيدها انظارا الى المعنى تارة والى اللفظ اخرى  
(وبشرط ترك الاكل في جارحة الطاهر) قياسا على جارحة السباع والثاني لا يشترط لانها  
لا تخشى الضرب لتعلم ترك الاكل بخلاف الكلب ونحوه \* (تنبيه) \* اذهب كلامه أنه لا يشترط فيها  
ان تجارها بالزجر ولا امساكها الصداصاحبها وهو ما اقتضاه كلام الروضة في الثانية وصرح به في الاولى  
ونقل عن الامام أنه لا يلزم في ان تجارها بعد طيراتها لكن نص في الام على اشتراط ذلك فيها أيضا كما نقله  
الباقين كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الاصحاب وقد اعتبره في البسيط ثم ذكر مقالة الامام بلفظنا قبل  
وذكر نحوه الاذرى وغيره ونقله عن الدارمي وسليم الرازي ونصر المقدسي ونقله ابن الرضعة عن الرباني  
وغيره وهذا هو الظاهر كما جرى عليه شيخنا في منسجه (وبشرط تكرره هذه الامور) المتبعة في التعليم  
(بحيث يثاب الجارحة) ولا ينضب ذلك بعد بل الرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقبل بشرط  
تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين (ولو ظهر) بما ذكر من الشرط (كونه معلما) كل مرة كفي المجرور  
(من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاطهر) لحديث الصحبين المار ولان عدم الاكل شرط في التعلم ابتداء  
فكذا دوما والثاني يحل أكله بخبر أبي داود باسناد حسن اذا ارسلت كلبك وذكرك اسم الله عليه فمك  
وان اكل منه وأجاب الاول بان في حاله من تكلم فيه وان صرح على ما اذا أطعمه صاحبه منه أو أكل  
منه بعد ما قتله وانصرف عنه \* (تنبيه) \* يحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر والاكل  
منه حرم الاستحراما وما أكل منه قبله في الاصح ونبه المصنف بقوله ذلك الصيد على أنه لا يعطف التحريم  
على ما صلاطه قبله وهو كذلك خلافا لابي حنيفة وانما يخرج بالاكل عن التعليم اذا أكل مما ارسل عليه فان  
استرسل المعلم بنفسه فقتل وأكل لم يفتح في كونه معلما قطعا وقوله من لحم صيد قد يخرج غيره واما  
مراد ابل يلحق به نحوه مما سر من جاد وعظامه وحشونه ثم فرع على الاطهر وهو عدم الحل قوله (فبشرط)  
في هذه الجارحة (تعلم جديد) قال في المجموع لفساد التعليم الاول ذال الزركشي وفيه نظر لنصريحهم بعدم  
انعاطف التحريم على ما صاده قبل ذلك اه ورد عليه بان الفساد من حين الاكل ولم يقل لتبين فساد التعليم  
(ولا أثر لعق الدم) لانه لا يقصد للصائد فصار كتناوله الفري ولان المنع منوط في الحديث بالاكل ولم  
يوجد (ومع الكلب من الصيد نجس) كغيره مما ينجسه الكلب (والاصح انه لا يعني عنه) كولو غيه  
والثاني يعني عنه الحاجة وقوام المطالب (و) الاصح على الاول (انه يكفي غسله) أي المعض سبعا (بماء  
وتراب) في احدها كغيره (و) انه (لا يجب ان يغور) المعض (و بطرح) لانه لم يرد والثاني يجب  
ذلك ولا يكفي الغسل لان الموضع تشرب اعياه فلا يتخلل الماء (ولو تحملت الجارحة على صيد فقتلته  
بقولها) ولم تجرحه (حل في الاطهر) لعدم قوله تعالى فكلوا مما أمركم عليه ولانه يعسر تعليمه أن  
لا يقتل الا بجرح والثاني يحرم كالاقتل يقتل السيف والرمح \* (تنبيه) \* يحل الخلاف اذا لم تجرحه كما قدرته  
في كلامه اما اذا جرحته ثم تحملت عليه فقتلته فإنه يحل قطعها وخرج بقوله بقتله مالومات فزع من الجارحة  
أو من عدوها فإنه يحرم قطعها لكن التعليل ليس بقيد لومات بصد منها أو بعضها أو بقوة امساكها من  
غير عقر كان فيه القولان كما قاله الماوردي وغيره فلو قال المصنف فبان بما سلكه من غير جرح لكان  
أشمل والقيل ليس بقيد أيضا بل لو صار بالثقل الى حركات المذبوح كان الحكم كذلك كما قاله الامام (و)  
بشرط في الذبح قصد العين بالفعل وان أخفا في الفان أو قصد الجنس وان أخطأ في الاصابة كسبأ في  
في تصويرها فلي هذا (لو كان بيده) أي شخص (سكين) مثلا (ففسط) من يده (وان جرح به صيد)

مثلا ومات (أو استكتمه شاة) مثلا (وهو قبيح) سواء أحره أم لا (فانقطع حلقوهما ومريها)  
أو نغربه صيد (أو استرسل كلب) لم (ينفسه فقتل) صيدا (لم يحل) واحدا مما ذكر فطما لا تنفاه  
الذبح وقصده والوصول (وكذا الواسترسل كلب فأغراه صاحبه) أو غيره (فزاد عدوه لم يحل) الصيد  
(في الأصح) المنصوص لاجتماع الاسترسل المانع والأغراء المبيح فقلت بجانب المنع والثاني يحل لظهور  
أثر الأغراء بزيادة العدو واحتراؤه وقوله فزاد عدوه عما إذا لم يزد فإنه يحرم جزما (تنبيه) \* يحل  
لوجهي إذا لم يتقدم أغراء وزجر فإن تقدم بان أترجم ثم أغراه فاسترسل وأصل ما حل قطعاً وإن لم يتزجر  
فأغراه فزاد عدوه فعلى الوجهين وأولى بالتحريم ولو أرسله مالكه فزجره فضولي فترجم أغراه فاسترسل  
وأشدد صيداً وهو المفضول لأنه المرسل فانزجره المفضول فلم يتزجر أو لم يزجر بل أغراه فزاد عدوه وأخذ  
صيداً له صاحب الجوارح ولا يجبي أشد الصيد من فم جارح مع لم استرسل بنفسه وبملكه بالأخذ كالأخذ  
فرخ طائر من شجرة غسيرة لاس فم غير معلم أرسله صاحبه لأن ما ساد ملك صاحبه تترك بالالوساله مترمة  
نصب شبكة تعاقب بها الصيد ولو أرسله لم فزاد عدوه بأغراء مجوسى حل لأن حكم الاسترسل لا ينقطع  
بالأغراء وإن أرسله مجوسى فأغراه لم حرم لذلك (ولو أصابه) أى الصيد (سهم بأخاه ربح) مثلاً  
(حل) سواء أقرن الربح بأبى أم لا ربح السهم أو هجم الربح قبل خروجه كما يقتضيه إطلاقهم إذ لا يمكن  
الاحتراز من هبوا به بخلاف ما في الكلام حيث لا يقع به الحث لأن العين مبنية على العرف (تنبيه) \*  
أشار المصنف كعبه بأعنتها إلى أنه لو صارت الإصابة منسوبة إلى الربح خاصة لم يحل وبه صرح صاحب الوافي  
كما قلناه الزركنى وأقره ولو أصاب السهم الأرض أو جداراً أو حجراً فازدلف ونفذ فيه أو انقطع الزرع عند  
تزع القوس فقدم الفوق فزنى السهم وأصاب الصيد في الجميع حل لأن ما يتراد من فعل الزمى منسوب  
إليه إذا لا اختيار للسهم (ولو أرسل سهماً) مثلاً (لاختبار قوته أو لى غرض) يرى إليه (فأعترضه صيد  
فقتله) ذلك السهم (حرم في الأصح) المنصوص لأنه لم يقصد صيداً معناه ولا بهما والثاني لا يحرم قطراً إلى  
قصد الفعل دون موردته كالأقطع ما قلناه فوبان حاق شاة وقرق الأول بأنه هناك قصدنا بخلافه هنا  
(تنبيه) \* قضية قوله فأعترضه صيداً أنه لو كان هناك صيد حل وليس مراد ابل الاعتبار بنية الاصطحاب كما  
نص عليه في الام والمتصر فلو قال لا بقصد لكان أمثل وفي معنى ما ذكره ما لو أرسله على ما لا يؤكل كغزير  
فأصاب صيداً فإنه لا يؤكل على الأصح وكذا لو أرسل الكلب حيث لا صيد فأعترضه صيداً فقتله لم يحل (ولو  
رمى صيداً طنه حجراً) أو حيواناً لا يؤكل فأصاب صيداً حل (أو) رى (سرب) بك السرب أى قطع  
طباء ونحوها من الوحوش (فأصاب واحدة) من ذلك السرب (حلت) أمانى الأولى فلأنه قتله بفعله  
ولا اعتبار بفاته وأمانى الثانية فلأنه قصد السرب وهذه منه (وإن قصد واحدة من السرب فأصاب غيرها)  
منه (حلت في الأصح) المنصوص سواء كان الغيرة على سمى الأولى أم لا لوجود قصد الصيد والثاني المنع  
نظراً إلى أنهم أغبر المفردة ولو أرسل كلباً على صيد فدخل إلى غيره ولو إلى غير جهة الاوسال فأصابه ومات حل  
كفى السهم لأنه بعسر تسكيطه ترك العدو ولأن الصيد لو دخل فقتله (سرب) حل قطعاً وظاهر كلامهم حله وإن ظهر  
للكلب بعد إرساله كالأوسال على صيد فأمسكه ثم عن له آخر فأمسكه فإنه يحل سواء كان عند الاوسال  
موجوداً أم لا لأن الاعتبار برسالة على صيد وقد وجد ولو قصد وأخذ ما في الغن والإصابة معاً كن روى صيدا  
ظنه حجراً أو خنزيراً فأصاب صيدا غيره حرم لأنه قصد محرماً ولا يستفاد الحل بخلاف عكسه بأن روى حجراً  
أو خنزيراً طنه صيداً فأصاب صيداً فمات حل لأنه قصد مباحاً (فروع) \* لوروى في ظلمة لعله يصادف صيدا  
فصادفه ومات لم يحل لأنه لم يقصد قصداً صحيحاً وقد بد مثله سفهاً أو عشا لوروى شاة فأصاب مذبحة أو لوانقافاً  
بان لم يقصد فقتله حلت لأنه قد روى البها ولو أحس بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة أو غيرها فرماه فأصابه  
ومات حل لأن له به فوجع لم ولا يقدره هذا في عدم الحل يرى الاعبى إذا البصير بصيريه في الجملة بخلاف

الاعمى (ولو غاب عنه السكب) الذي أرسله (والصيد) قيل أن يجرحه السكب (ثم وجده) أى الصيد (مبتا حرم) لاحتمال موته بسبب آخر ولا أثر لتأخر السكب بالدم لاحتمال أن السكب جرحه وأصابه بجرحه أخرى (وان جرحه) السكب أو أصابه بسهم فخرج جرحا يمكن إحالة الموت عليه (وغاب ثم وجده مبتا حرم في الظاهر) لما مر والثاني يحل دخلا على أن موته بالجرح وصحبه البغوى وقال فى الر وضه أنه أصح دليل لا فى المجموع أنه الصحيح أو الصواب وثبت فيه أحاديث صحيحة دون التخريم والاول هو ما عليه الجمهور وقال الباقرى وهو المذهب المعتمد فى سنن أبى داود وغيره بطرق حسنة وفى حديث عدى بن حاتم قال قلت يا رسول الله أنا أهل صيد وإن أحدنا يرى الصيد فيغيب عنه الليلتين والثلاث فيجده مبتا فقال اذا وجدت فيه أثر سهك ولم يكن أثر سهك وعلمت أن سهك قتله فكل فهذا مقيد بقية الروايات ودال على التخريم فى محل النزاع اهـ أى وهو ما دال على أن سهك قتله فكل فهذا مقيد بقية الروايات ودال على التخريم فى محل النزاع اهـ أى وهو الخلاف إذا لم يكن أنما بالجرح إلى حركة مذبح والافعل جزموا ما لم يجد فيه غير جرحه فان وجد به أثر صدمة أو جرحه أخرى حرم جزمنا \* (تمة) \* مسألة الثمن انقلوا ثمنهما اذا مضى الحرم رأسه فسد منه شعر وشك هل انتف بالمسح أو كان منتهى الاصح أنه لا قد به كالم فى بابه ومنها اذا قدمه فوفا ومر ما فيه ومنها اذا باات طيبة فى ماء ثم ظهر تغيره والمذهب المنصوص بنجاسته احالة على السبب الظاهر كالم فى محله وهذا يقوى الوجه الثانى ومنها اذا جرح الحرم صيدا ثم غاب عنه ثم وجده مبتا لم يدر هل مات بسبب جرحه أو بسبب آخر والاصح فيها وجوب الارش لا كمال الجزاء اذا شك فيه أو جب عدم وجوبه وهذا يقوى الوجه الاول وهو انظر المسئلة \* (فصل) \* فيما يملك به الصيد وما يذ كرمه (ذلك) الصائد (الصيد) غير الحرمى بمقتضى كان أم لا ان لم يكن به أثر ملك تكضب وقص جناح وفرط وصانده غير محرم وغير مرند (بضمه بيده) وان لم يقصد تملكه حتى لو أخذ منه يد البطار اليه ملكه لانه مباح في ملك بوضع اليد عليه كسائر المباحات نعم ان قصد أخذها لنفسه نهابة عنه باذنه ملكه ذلك الغير على الاصح وان كان به أثر ملك من ذلك لم يملكه بل هو ضالة أو لقطاة وأما الصيد الحرمى والصائد الحرم فقد سبق حكمهما فى تحريمات الاحرام وأما المرند فسبق فى الردفان فملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين أنه ملكه من وقت الانحد والافهوى باق على اباحتها (و) ملك الصيد أيضا (بجرح مذفف) أى مسرع للهلاك (وبارمان وكسر جناح) بحيث يجهز عن الطيران والعدو جميعا ان كان مما يمنع منهما والاف بابطال واحد منهما وان لم يضع يده عليه وقص الجناح ككسره ويكفى للامك ابطال شدة العدو وجعله بحيث يسهل الخافه وأخذوه ولو طرده فوقف اعياء أو جرحه فوقف عطش لعدم الماء لم يملكه حتى يأخذه لان وقوفه فى الاول استراخه وهى معينة له على امتناعه من غير موافى الثانى لعدم الماء بخلاف ما لو جرحه فوقف عطش الجزه عن وصول الماء فانه ملكه لان سببه الجرحه (و) ملك أيضا (بوقوعه فى شبكة) من الشبك وهو الخطا (نصها) للصيد فملكه وان لم يضع يده عليه سواء أ كان حاضرا أم غائبا طرده اليها طاردا أم لا وسواء أ كانت الشبكة مباحة أم مغصوبة لانه يعد بذلك مستويا عليه فان قيل لو غصب عبدا أو امرأه بالصيد كان الصيد ملك العبد بخلافه هنا أوجب بان العبد اذا فاذا استولى عليه دخل فى ملك سيده فحرر واحترز بقوله فيها عاى الووقعت الشبكة من يده بلا قصد وتعلق به ما صيد فانه لا يملكه على الاصح \* (تنبيه) \* كان ينبغي أن يقول نضها له كالحرم أو لا صيد كما قدرته فى كلامه فان سجد نضها لا يكتفى حتى يقصد نضها للصيد وانما يملكه اذا لم يقدر على الخلاص منها فان قطعها الصيد فانفقت منها صار مباحا بملكه من صايد لان الاول لم يثبت شبكه وان قطعها غير فانفقت فهو باق على ملك صاحبه فلا يملكه غيره كما صح فى المجموع ولو ذهب الصيد بالشبكة انقارت فان كان على امتناعه بان يعدو ويمتنع معها فهو ان أخذ وان كان تغلبا على امتناعه بحيث لا ينسأ أخذه فهو لصاحبها (و) ملك أيضا (بالجائنه الى مضيق) ولو غصصوا بال (لا يقات منه) أى لا يقتدر الصيد على التغلب منه كبيت لانه صار مقدورا

تأليفان قدر الصيد على التفتت عليك العبيد ولو أخذوا غيره ما كانه \* (تنبية) \* يفتت بضم أوفه وكسر  
ثالث بخلافه على الماء لا فاعل وضبعه بعض الشراح بالبناء للمفعول قال ابن قاسم وهو مخالف لضبط المصنف  
وقد بشر كلامه بتعريف مائة الصيد فيما ذكر من الصور وليس مراداً بل من ذلك ما لو عيش طائر في بناء  
وقد يمانية تعشيشه فانه عليك ان تصده ذلك والضابط الذي ترد اليه هو ذلك الصيد وكما قال الرازي  
ابطال امتناعه وحصول الامتناع عليه فلو عبر به المصنف كان أولى اي سلم من البطلان والحذف ولو دخل  
الملك حوزته فسد المنة بحيث لا يمكنه الخروج منه فان كان الحوض صغيراً يمكنه تناول ما فيه باليد  
عليه وان كان كبيراً لا يمكنه أن يتناول ما فيه الا بغيره وتعب أو اقامة شبكة في الماء لم يمكنه به وان كان يصير  
أولى به من غيره فلا يصيد أحد الا بانه \* (فرع) \* الدرة التي توجد في السمكة غير متقوية بملك الصائد  
ان لم يبيع السمكة ولا يشتري ان باعها اتباعاً لما قال في الروضة كذا في التهذيب ويشبهه أن يقال انها في  
الثابت للصائد أيضاً كالنكر الموجود في الارض يكون لمجربها وما يجتبه هو ما جزم به الامام والمأوردى وغيرهما  
وان كانت متقوية فلا يباع ومروته ان ادعاها فان لم يكن يبيع أو كان ولم يبعها البائع فاعطاه وقيد المأوردى  
ما ذكر بما اذا صاد به بحر الجواهر والا فلا يمكنه ابل تكون لقطة (ولو وقع صيد) اتفاقاً (في ملكه)  
أو مستأجر له أو مزارع أو موصوب تحت يد الغاصب (وصار قد راع عليه بتوكل وغيره لم يمكنه) ولا ما حصل  
منه كبشره (في الاصح) لان مثل هذا لا يقصده الاصطلاح والقصد مرعى في التملك لكن يصير أحق به  
من غيره والثاني عليك كوقوعه في شبكتك \* (تنبية) \* على الخلاف فيما اذا لم يكن سقى الارض مما يقصد  
به توكل الصيد فان قصده فهو كصيد الشبكة فيملكه كقوله في أصل الروضة هذا عن الامام وغيره لكنه  
نقل في اعيان الموات عن الامام خلافه وضعفه الاذري وجميع الباقيين بينهم ما يحمل ما هنا على سقى اعتمد  
الاصطلاح به وما هناك على خلافه وهو حسن ولو حفر حفرة وقع فيها صيد ملكه ان كان الحفر للصيد والا فلا  
ولو استأجر شخصه ودخلها ملكه هل يملكه المستأجر لان ملكه منافعه له أو المالك لان هذا يثبت من المنافع  
التي تقع الاجارة عليها وجهان في فرق ابن جماعة المقدسي أوجه، ما الاول كما استظهره بعض المتأخرين  
(ومتى ملكه) أي الصيد (لم يزل ملكه) منه (بأنفلاقه) فمن أخذوا منه رده سواء كان يدور في البلد  
أم القح بالوحش في البرية كالأبق العبد أو شردت البهيمة ويستثنى من ذلك ما لو انفلت بقاءه بأنصب  
له فانه يعود بما حاز عليه من بصاده كما مر في الاشارة اليه (وكذا) لا يزول ملكه (بارسال المالك له في  
الاصح) لان رفع اليد عنه لا يقتضي زوال الملك عنه كلو يسب بهيمة فليس لغيره أن يصده اذا عرفه والثاني  
يزول ويحوز اصطلاحاً كما يجتبه ابن الرفعة في المغالب والثالث ان قصد بارساله التقرب الى الله زال ملكه والا فلا  
\* (تنبية) \* يحمل الخلاف في مال من مطلق التصرف أم المصبي والمجنون والمجنون رهابة بسفه أو فاس  
والملك الذي لم يأذن له بصدقه فلا يزول ملكه عنه قطعا وعلى الاول لا يجوز راساله لانه قد يختلط بالمباح  
فصاد وما فيه من النشبه بفمال الجاهلية وقد قال تعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا رهابة لالههم  
والبحيرة هي التي يمنع درها لاطوا غيب ولا يحلها أحد من الناس والسائبة كالأسيان والالههم  
لا يحمل عليها سوى الوصيلة الناقة تبكر في أول نتاج الابل ثم تنثى بانثى وكانوا يسيرونها اطوا غيبهم اذا  
وصات أنثى بانثى ليس بينهم اذ كسر والحام مثل الابل يضرب الضراب لله مرد فاذ قضى ضرابه ودعوه  
لأطوا غيب وأعطوه من الحمل فلم يعمل عليه شيء وسماه الحامى وانما ذكرت ذلك تنبيهاً للفائدة  
ويستثنى من عدم الجواز ما اذا خيف على ولد الصيد بحبس مصادره منهم ما ينبغي زجوب الارسال  
صيانة لروحه ويشهد له حديث اخر انه الذي أطاعه النبي صلى الله عليه وسلم من أجل أولاده لما  
استجارته وحديث الجمر بضم الحاء وتشديد الميم التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بردف زخم اليها  
أخذوا والحديثان صحيحان نبه على ذلك الزكسى ويحمل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولد أن لا يكون

ما كولا والافيجو رذيعه ولو قال مطلق التصرف عند ارساله أجبته لمن يأخذه أو أجبته فقط كاجبته شيئا  
 حل لمن أخذه أو كاه بلا ضمان وله اطعام غيره منه كاجبته شيئا أيضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل  
 يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم أر من ذكره لكن أفتى شيخنا بالاول وأما كسر الخبز والسابل ونحوها  
 التي يارحها مالها فالارجح فيها أن يأخذها كما لو ينفذ تصرفه فيها بالبيع ونحوه كما هو ظاهر أحوال  
 السلف ورجحه المصنف ولا فرق في السنبال بين أن يتعاقبها الزكاة أم لا نظر الاحوال السلف وان  
 أعرض عن جاد متبذرة فن دهب مملوكه يزول اختصاص المعرض عنه لان مجرد الاختصاص بضعف  
 بالافراض (ولو تحول جسمه) من بوجه (البرج غيرة) وفيه جسم له (لزمه) أي ذلك الغير (رده)  
 ان غير من جسمه لبقاء ماله كالفالة \* (تنبيهه) \* المراد بوجه اعلام ماله به وغيبته من أخذه  
 كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فان لم يرد ضمنه قال الزركشي وهذا اذا أخذه قال فان تركه  
 ولم يأخذه نظر ان طابعه صاحب به فليرده ضمنه وان لم يطالبه بضمن ونسبه لخصه \* (فروع) \*  
 لو وجد من الجسمين فرخ أو بيض فهو مالك الا اني فقط (فاذا اختلط) جسم برجهما (وعسر التمييز) لم يصح  
 بيع أحدهما وبه شبهة ثالثة لعدم تحقق الملك فيه فانه كاجبته ككون ذلك المبيع ملكه بجهل  
 ان يكون ملكا لا سخر \* (تنبيهه) \* علم من كلامه امتناع بيع الجميع من باب أولى وصرح به في  
 البسيط فقال ليس له المبيع على بيع السكك قال في المطالب لمكن لو فرض ذلك فهل يطل البيع في  
 الجميع أو يصح في الذي يملكه لم أر فيه نقلا والظاهر الاول (ويجوز) بيع أحدهما وبه شبهة ماله منه  
 (اصاحبه) مع الجهل (في الاصح) للحاجة وقد تدعو الحاجة الى التسامح باختلال بعض الشروط وهذا  
 صححوا القراض والجعالة مع ما فيها من الجهالة والثاني ما يغتفر ذلك \* (تنبيهه) \* كالبيع والهبة  
 غيره من سائر التصرفات (فان باعاهما) أي الجسمين ثلث (والعدهم) أيهما (والقيمة)  
 سواء صح) ووزع الثمن على أعدادهما فاذا كان لأحدهما مائتين وللاخر مائة كان الثمن اثلاثا  
 ولو باع اثلاث بعض العين صح أيضا بالجزئية (والا) بان جهل العدد والقيمة مائة أو علم ولم تسو  
 القيمة (فلا) يصح البيع لان كل واحد لا يعرف ما يستحقه من الثمن \* (تنبيهه) \* اذا منعنا  
 البيع في صورة المثل فالحيلة في صحة بيعهما ثلث أن يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما ولو كل  
 أحدهما الاخر في بيع نصيبه فيبيع الجميع بثمن فبعتهم أو بصعها في الخلط على شيء أن يتراضيا  
 على ان يأخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعهان لثالث فبصح البيع (فروع) لو لم يفي كرون الخلوط بجسمه مملوكا  
 لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لان الظاهر انه مباح ولو اختلط جسم مملوك بجسم مباح غير محصور  
 أو انصب ماءه لان في غير لم يحرم على أحد الاصطفا والامتناع من ذلك استحبابا لما كان وان لم يزل مال المسالك  
 بذلك لان حكمه لا ينفصل لا يغير باختلاطه بما ينفصل أو بغيره كخلو اختلط بحرمه بنساء غير محصوران  
 يجوز له التزج منهن ولو كان المباح محصورا حرم ذلك كما يحرم التزج في نظيره وقد مر الكلام على المحصور  
 وغيره في باب ما يحرم من النكاح ولو اختلط دراهم أو دهن حرام بدراهم أو دهنه أو نحو ذلك ولم ينفذ  
 فيقدر الحرام تصرفه الى ما يجب صرفه فيه وتصرف في الباقي بما أراد جاز لا ضرورة كسماة لغيره  
 اختلطت بجسمه فله بأكمله بالاجتهاد فيه الا واحدة كخلو اختلط غرة غيره بتمره ولا يخفى الورع وقد قال  
 بعضهم ينبغي للمنفق أن يجتنب طهر البروج وبناءه فانهم شرع في بيان حكم الارحام بالجرح على الصديق قوله  
 (ولو جرح الصديق اثنان) ولحكم المذكور أربعة أحوال الحال الاول ان يقع الجرحان (متعاقبان فان  
 ذففت) أي قتل (الثاني) منهما الصديق (أو أوزن) بان أزال امنة له (دون الاول) منهما بان لم يوجده  
 يذفب ولا ازمان (فهو لثاني) لان جرحه هو المؤثر في امتناعه ولا شيء له على الاول بجرحه لانه كان  
 مباحا حينئذ (وان ذففت الاول فله) الصديق المسروقه على الثاني أرض ما نفع من لحمه وجلده ان كان لانه

جنى على من الغير (وان اؤمن) الاول (له) الصيد لاؤمناه اياه (ثم) ينظر (ان ذئف الذي يقطع  
- ائوم ورمى فهو حلال) اكله لحصول الموت بهل ذابح (وعليه الاول) اؤش وهو (مانس  
بالذبح) وهو ما بين قيمته ومساومة ذبحها كالأذبح شاة غيره بفراذه (وان ذئف) الثاني (لا بقوله ما)  
اى الحقوم والمرى (أولم يذئف) أصلاً (ومات بالجرحين غرام) أما الاول فلان المقدور عليه لا يحل  
الا بئحه، وأما الثاني فلا اجتماع المبيع والحرم كالأشرك في الذبح مسلم ويجوزى (ويضمنه الثاني الاول)  
لانه أو - - - - - (تنبيه) \* ظاهر كلامه أنه يضمن جميع قيمته ومساومه وكذلك اذا كان حرمه  
مذافاً فان جرح بلان ذئف ومات بالجرحين فكذلك ان لم يذئف. كنى الاول من ذئفه كما اقتضاء كلامهم لكن  
استدرك صاحب التتريب وقال ان كانت قيمته سلباً عشرة وثمانية ومذبحاً ثمانية فله ثمانية  
وذف لحصول الزهوق بفعله ما يورع الدرهم الفانتم اعلم ما فهم در نصفه ويلزمه نصفه ونصفه  
الشيطان وان تمكن الاول من ذئفه وذئفه بمذبح الثاني لزم الثاني الارش ان حصل بجرحه نقص وان  
لم يذئفه بل تركه حتى مات فلا يصح ان الثاني يضمن زيادة على الارش لان غايته أن الاول اذ مع من تدارك  
ما تعرض لافساد بجنابه الجاني مع امكان التدارك وهو لا بد مما الضمان وعلى هذا لا يضمن جميع قيمته  
مزمناً لان تغريمه الاول صيرفعله اسداً واهـ ذالو لم يوجد بالجرح الثاني وترك الذبح كان الصيد يضمنه  
وحينئذ فنقول مثلاً قيمة الصيد عشرة فتنقص بالجرح الاول واحد وبالثاني واحد ثم مات بالجرحين  
فجميع قيمته قبل الجرح الاول وقيمه قبل الجرح الثاني فيصير المجموع تسعة عشر فقيمة سهم عليه ما فوقها  
وهو عشرة فقيمة الاول لو كان ضامناً عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من عشرة ويلزم الثاني تسعة أجزاء  
من تسعة عشر جزءاً من عشرة ثم شرع في الحال الثاني بقوله (وان جرحاً ما وذئفاً) بجرحه (أو أو اؤمنا)  
به (فلهما) الصيد لا شراً كهما في سبب المال بجرحهما سواء تفاوت الجرحان سفراً أو كبراً أم لا كان  
في المذبح أم لا ثم شرع في الحال الثالث بقوله (وان جرحاً ما وذئف) في ذئفه أو غيره (أحدهما  
أو اؤمن دون الآخر) أى المذئف أو المزمّن الصيد لانفراد سبب المال ولا ضمان على الآخر  
لوتورع جرحه حين كان باحاً \* (تنبيه) \* لو جهل كون الذئف أو الأؤمان منه أو من أحدهما  
كان أحدهما العدم الترتيبى ليس أن يستعمل كل منهما من صاحبه تورعاً من مقلته الشبهة فلو علم تأثير  
أحدهما وشك في تأثير الآخر ذئف النصف بينهما - فان تيقن الحال أو اصابه على شيء فواضح والاقسم  
بينهما نصفين وسلم النصف الآخر لئن أثر جرحه فيخلص له ثلاثة أرباع الصيد ولا تخروجه كما فعله في أصل  
الروضة عن الامام واقتضى كلام الغزالي ترجيحه وجرى عليه ابن القريظ خلافاً لما في أصل الروضة عن  
الافعال من أنه لا وقف ثم شرع في الحال الرابع بقوله (وان ذئف واحد) في غير مذبذب (واؤمن آخر)  
مرتباً (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على المذهب) لاجتماع الخطر والاباحة مانه يحصل سبق  
الذئف فيحصل أو تأخر ولا يحل بعد الاقماع الحقوم والمرى وفي قول من طريق ثان لا يحرم لاحتمال  
تأخر الأؤمان أما لو ذئف أحدهما في المذبح فإنه يحل قطعاً ويكون بينهما كما استظهره في المطلب لان كلام  
الجرحين لا يخلو لغيره فإذا جهل السابق لم يكن أحدهما أول به من الآخر فان ادعى كل منهما أنه المزمّن  
له أو لا لكل تخاف صاحبه فان حلفا اقتسماه ولا شيء لأحدهما على الآخر وأخاف أحدهما انقطاعه وله  
وله على البا كل أرض مانع بالذبح \* (تنبيه) \* الاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة لا بإبداء الرى  
كما أن الاعتبار في كونه مقدوراً عليه أو غير مقدور عليه بحالة الاصابة فلوروى غير مقدور عليه فاصابه  
وهو مقدور عليه لم يحل الا باصابتة في المذبح وان رما وهو مقدور عليه وأصابه وهو غير مقدور عليه لم يحل  
مطلقاً (خاتمة) لو أرسل كلباً أو سهماً فازمنه الكلب ثم ذئفه السهم - - - - - وان أؤمنه السهم ثم قتله الكلب  
حرم ولو أنسبر فاسق أو كسبي أنه ذئب هذه الشاة مثلاً حل أكله لانه من أهل الذئب فان كان في البلاد

مجنوس ومسبون وجعل ذابح الشاة حل هو مسلم أو مجنوس لم يحل أكله الشك في الذبح المباح والاصل  
عدمه نعم ان كان المسلمون أقارب كقبي بلاد الاسلام فينبغي كما قال شيخنا ان يحل كمنافهه فيها سر في باب  
الاجتهاد عن الشيخ أبي حامد وغيره في مالو وجد قطع لحم أما اذا لم يكن فيه مجنوس فحل وفي معنى  
المجنوس كل من لا يحل ذبحته **\*(كتاب الاضحية)\***

مستغنة من الضحوة وسبب بول زمان فعلها وهو الضحى وفيها اغتات ضم هـ زها وكسره وتشديد يائها  
وتخفيفهها وجهها أضاح ويقال ضحية بفتح ضادها وكسره وجه ضحايا ويقال أيضا ضحاة بكسر  
همزها وضها وجهها أضحى بالتنوين كرامة وأرطانته ثمان اغتات قها وهي ما يذبح من النعم نقرها  
الى الله تعالى من يوم العيدين الى آخر أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والبدن  
جعلناها لكم من شعائر الله الآية فهي من أعلام دين الله وقوله تعالى فصل لربك وانحر على أشهر  
الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيدين والنحر الضحيا وخبره مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين  
أملحين أقرنين ذبحهما - حايه - وسعى وكبر ووضع رجلاه على صفاحه والاملح قبل الابيض الخالص  
وقبل الذي يباضة أكثر من سواده وقبل الذي تعلوه حجرة وقبل غير ذلك وخبره الترمذي والحاكم من  
عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى  
من ارفسة الدم انه الثاني يوم اقبامة بقرنها وأطسلافها وان الدم ليغسل من الله بمكان قبل ان يقع  
من الارض فطيبوا بها نفسا وذكر الرازي وابن الرضا حديث عطاء وضحاياكم فانها على الصراط  
مطايا لكم ان كن قال ابن الصلاح انه غير ثابت (هي) أي التضحية كقبي الروضة والمحرر وغيرهما  
لا الاضحية كما يرويه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) وذكره في حقا أماني حقه صلى الله عليه  
وسلم فواجبة لحديث أمرت بالنحر وهو سنة لكم رواه الترمذي وفي رواية الدارقطني كتب على النحر  
وليس بواجب عليكم قال في العدة وهي سنة على الكفاية فان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت  
كفي عن الجميع والاشنة عين ولا تجب باصل الشرع لماسر ولما روى البيهقي وغيره باسناد حسن ان أبا  
بكر وعمر كانا لا يضحيان مخافة أن ترى الناس ذلك واجبا ولان اصل عدم الوجوب والمخاطبة بالمسلم  
الحرة البالغ العاقل المستطيع وكذا المبعوض اذا لم يملك ما لا يبعضه الحر قاله في الكفاية قال الزركشي  
ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يخرجه على ما سبق في صدقة التنازع لانها نوع صدقة اه  
وظاهر هذا أنه يكفي ان تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليتمة وكسرة فصله كما مر في صدقة التنازع  
و ينفى أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فنه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت  
زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه نزع فيجزي فيها ما يجزي  
في سائر تبرعاته قال الامام ولا يضحي عما في البطن قال البلقيني ويظهر من ذلك أن سنتها تتعلق بمن  
يؤد عنه دخول وقت الاضحية فمن كان جلا ذلك الوقت ثم انفصل بعد يوم النحر أو ما بعد لم يتعاق به سنة  
الاضحية قال ولم أر من تعرض لذلك وخرجه من زكاة الفطر **\*(تنبية)\*** تشمل كلام المصنف أهل  
البرادى والحضر والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالقرروا الشحان  
وبهم ذار على العبدى قوله انها لاتسن للحاج بمنى وان الذي يخرجهما هدى لا أضحية فيكره للقادر  
تركها و (لا تجب) لماسر (الابا التزام) كسائر القرب فان قبل ما فاتدفع كرهذا بعد قوله هي سنة  
أجيب بانه ذكره لادفع توهم ان يراد بالسنة العارفة التي هي أعم من الواجب والمندوب والنوحي  
بمخالفة أبي حنيفة حيث أوجبها على مقيم بالبلاد مالك لصلاب كوى ولانبيه على ان نية الشراء للاضحية  
لا تصير به أضحية لان إزالة الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك ككلوا اشترى عبدا بنية العتق أو  
الوقف **\*(تنبية)\*** قوله التزام اعترض عليه بانه ان أراد به مطابق الالتزام ورد عليه ما لو التزم

الأضحية ولا تجب ولو قال ان اشتريت هذه الدابة فله على أن أبعدها أضحية كما هو أقبح الوجهين في  
المجموع تعليقا لحكم النبي وقد أوجبها قبل المالك فيه وكلوا عقابه طلاقا أو عتقا بخلاف ما لو قال  
ان اشتريت شاة فله على أن أبعدها أضحية ثم اشترى شاة فله أن يبعدها أضحية وفاء بما التزمه  
في ذمته هذا ان قصد التكرار على حصول المالك في قصد الاستماع فقدر الجاح وسيأتي وان أراد عدمه  
الا لتمام بالنذر كما هو ظاهر عبارة الروضة ورد عليه ما لو قال جعلت هذه الشاة أضحية أو هذه أضحية  
فله يجب ان عاق بشيء مريض فطما وكذا ان أطلق في الأصح مع أنه ليس بتدليل أحاطه الأصحاب  
بالغريب والوقف (وبسن لمريدها) ان لم يكن محرما (أن لا يزيل شعره ولا طفره في عشر ذي الحجة  
حتى يضحى) بل بكره له ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان  
يضحي فليحسب عن شعره وطاقفه وواه مسلم عن أم سلمة وسواها في ذلك شعر الرأس والحية والشارب  
والابواب والعانة وغيرها بل سائر اجزاء البدن كالشعر كما حكمه في زيادة الروضة عن ابراهيم المروزي  
واسمئيلي من ذلك ما كانت ازالته واجبة ككتان الباغ وقناع يد السارق والجلاني بعد العباب وما كانت  
ازالته مستحبة ككتان الصبي فان قيل التضحية من مال الصبي ممسوعة اذ لا يجوز لولي المجهور أن يضحي  
عنه من ماله لانه مأور بالاحتياط مالا ممنوع من التسريع به والاضحية تبرع فكيف يصح الاستثناء  
أجيب بان التضحية سنة كذنية في حق أهل البيت فانه لو ضحى شخص وأشرك غيره في الثواب جاز  
قال الاسنوي واثبت ان يذبح وهو الاوجه ويقول الاحاديث الواردة بالامر وصبارات الاثمة انما  
دللت عليه في حق من أراد التضحية وهذا لم يرد (تنبيه) قول الزركشي لو أراد الاحرام في عشر  
ذي الحجة لم تكره له الازالة قياسا على ما لو دخل يوم الجمعة فله يستحب له أخذ شعره وطاقفه ممنوع  
في المفيس والمفيس عليه اذ لا يتخلو الشهر من يوم جمعة أما المحرم فيحرم عليه ازالة الشعر والطاقف وقول  
المصنف في عشر ذي الحجة يفهم انه لو لم يصح يوم النحر لانس بالخلق في أيام التشريق وان كان على  
حزم التضحية في بقيتها وانس مرادا وهذا لم يقيد في الروضة وأما ما به شرذمة الحجة قال الزركشي  
وفي معنى مرید الاضحية من أراد أن يهدي شيئا من النعم الى البيت بل أولى وبه صرح ابن سراقه  
قال وقضية ذواهم حتى يضحي أنه لو أراد التضحية بأعداد زالت الكراهية بذبح الاول ويحتمل بقاء  
النهي الى آخرها اهـ والاوجه والهاب بالاول والاضل ان لا يفعل شيئا من ذلك الى آخرها ولو أحر  
النذور التضحية بين الى انقضاء أيام التشريق قال البلقي فلا يرجع بقاء الكراهية لان عليه أن  
يذبحه قضاء (و) بسن (أن يذبحها) أي الاضحية الرجل (بنفسه) ان أحسن الذبح لا لاتباع  
رواه الشيخان وأن يكون ذلك في بيته بمشهود من أهله ليغفر حوا بالذبح ويغتسلوا بالعلم وفي يوم النحر  
وان تعددت الاضحية مساعة للغيرت أما المرأة فالسنة اهـ أن توكل كما في المجموع والخطي مثله  
قال الاذري والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض أو غيره وان  
أمكنه الاتيان وبناء كذا استحبابه لا على وكل من تكرر ذكاته (والا) أي وان لم يذبح الاضحية  
بنفسه أعذر أو غيره (فليشهدا) لما روى الحاكم وقال صحيح الاسناد أنه صلى الله عليه وسلم قال  
لما طمعه رضى الله تعالى عنهما اقروا الى اضحيته فتشهد بها منه باول قنطرة من دونهما يغفر لك ما سلف  
من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا ما لا اهل بيتك فاهل ذلك انتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين  
عامة (تنبيه) أنهم كلهم جواز الاستئابة وبما صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة  
بدنة ففحرمها بيده ثلاثا وستين ثم أعطى عليا رضى الله عنه المدينة ففحرم ما عداه رأى يني والافضل أن  
يستنبط مسما فقيم اياها الاضحية ويكره استئابة كتابي ومسيبي وأعمى قال الرويان واستئابة الحائض  
خلاف الاولى ومثلها النفساء ويسن للامام أن يضحي من بيت المال عن المسلمين بدنة في المصلى



وأن يفرها بنفسه رواه البخاري وإن لم ييسر مدنة فشاة للاتباع رواه الماوردي وغيره وإن ضحى عنهم  
 من ماله ضحى حيث شاء (ولا تصح) أي الاضحية قال الماشرح من حيث التضحية منهم أي لا من حيث حل  
 ذبحها وأكل لحماها ونحو ذلك (الامن) نعم (ابن وبقر وغيرهم) يستأر أنواعها بالاجماع وقال تعالى  
 لكل أمة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولم ينقل عنه صلى الله عليه  
 وسلم ولا عن أصحابه التضحية بغيرها ولأن التضحية عبادة تنعاق بالحيلون فتختص بالنعم كالزكاة فلا  
 يجوز في غير النعم من بقر الوحش وغيره والظبايع وغيرها (تنبيه) المتولد بين جنسين من النعم يجوز هنا  
 وفي العقيقة والهدى وحزاء الصبي لانه ينبغي اعتبار أعلى الابوين سخطا في الاضحية ونحوها حتى  
 يعتد به في المتولد بين الضأن والمز بالوغه سننيز ويقطن في الثالثة وهو من ادسختنا في شرح الرض  
 بقوله بالوغه ثلاث سنين لحاقا له بأعلى السنين به ثم شرع في قدر سن ذلك فقال (وشرط ابل أن  
 يطامن في السنة السادسة وبقر ومعز في السنة (الثالثة وضأن في) السنة (الثانية) بالاجماع كما  
 نقله في المجموع (تنبيه) ما ذكر في الضأن يفهم أنه لو أذبح قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه  
 لا يجوز ولا يس مراداً وانما نقول في الرافعي عن العبادي والبقرة الاجزاء ولعموم خبر أحمد وغيره  
 ضحوا بالجزع من الضأن فانه جائز أي ويكون ذلك كالبالوغ بالنسب أو الاحتلام فانه يكفي أسبقهما كما صرح  
 به في أصل الروضة (ويجوز ذكر أو أنثى) أي التضحية بكل منهما بالاجماع وإن كثرت زوان الذي ذكر  
 وولادة الانثى نعم التضحية بالذكر أفضل على الاصح المنصوص لان لجه أطيب كذا قاله الرافعي ونقل في  
 المجموع في باب الهدى عن الشافعي ان الانثى أحسن من الذكرك لانهما لم يحل غيره ويمكن حمل  
 الاول على ما إذا لم يكثر زوانه والثاني على ما إذا كثر (تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لاجزاء الخنثى  
 في الاضحية وقال المصنف انه يجوز لانه ذكر أو أنثى وكلاهما يجوز ولينس فيهما بنقص اللحم والقبض  
 على ما قاله الرافعي تفضل الذكرك عليه لاحتسالم الاوثق وتفضيله على الانثى لاحتمال الذكركورة (و) يجوز  
 (ضحي) لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين مأجورين أي خصبين رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما  
 وانما ضحى ما منع خصمته أي جلدنا البصتين منى خصبة وهومن النواذر والخصبتان البيضان وجبر ما قطع  
 منه زيادة لجه طيبا وكثرة نعم الفحل أفضل منه ان لم يحصل منه ضراب (والابقر والبقرة) يجوز كل منهما  
 (عن سبعة) ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرين  
 بالحج فامرنا أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منى بدنة وفي رواية له نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالخدمة البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهره أنهم لم يكونوا من أهل بيت واحد وسواها فة في نوع  
 القرية أم اختلفوا كما إذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وكذا الوارد بعضهم اللحم وبعضهم الاضحية  
 ولهم فسة اللحم لان قسمته فسة افراز على الاصح كفي المجموع (تنبيه) لا يختص أحزاء البعير  
 والبقرة عن سبعة بالاضحية بل لولزم شخص سبع شياه بالسباب مختلفة كالتنع والقروان والقوات  
 ومباشرة فخطوات الاحرم جاز عن ذلك بعير أو بقرة وانما استثنوا من ذلك جزاء الصبي فلا تجزى البقرة  
 أو البعير عن سبعة طبعاً لانه آلاف فروغ فيه الصورة (والشاة) المعينة تجزى (عن واحد) فان ذبحها  
 عنه وعن أهله أو عنه وأثره في تولم اجاز وعلمها حل خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين  
 وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد وهي في الاولى سنة كفاية كما مر في الاشارة اليه تنأى  
 واحد من أهل البيت كالبداء بالسلام وتسميت العاطس قال في المجموع ومما يستدل به لذلك الخبر  
 الصحيح في الموطأ أن أبا أيوب الانصاري قال كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته  
 ثم يباهي الناس بعد فصارت عبادة ولكن الثواب فيما ذكرناه ضحي خاصة لانه الفاعل كما في الغائم  
 بفرض الكفاية (تنبيه) قد رويهم كلام المصنف لولا ما قدرته الاشتراك في شاتين مشاعتين بينهما  
 والاصح المنع ولذا يقال لو اشترك أكثر من سبعة في بقرة أو بعيرين كذلك لم يجز عنهم ذلك لان

كل واحد لم يخصه سبع بقرة أو بعير من كل واحد من ذلك ولتولد بين ابل وغنم أو بقرة وغنم بحزني عن  
واحد ونما كما هو ظاهر وان لم أر من ذكره (وأفضاها) أي أنواع الاضحية بالنظر لانها شعورها  
(بعير) أي بدنة لانه أكثر لجأوا القصد التوسعة على الفقراء (تبقرة) لان لحم البدنة أكثر من لحم  
البقرة غالباً وفي الخبر من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة  
الثانية فكأنما قرب بقرة قال في الفتاوى وهو مضمون في الخبر قال ابن التقيب وقد رأيت في الخبر  
دلهل نسبه مخافة (ثم شأن ثم من) أي ائيب الضان على المعز وبه المزمع المشاركة كالمسألة في الاغراض  
بانه لا شيء بعد المعز ساقاً أما بالنظر للحم فلم الضان خيرها (وسبع شياه) من شأن أو من (أفضل من  
بعير) أو بقرة لان لحم الغنم أطيب وأكثر اللحم المراد قيسل البدنة أو البقرة أفضل منهما لكثرة اللحم  
قال الراعي وقد روي التعارض في مثل هذا الى التساوي ولم يذكره (وساة أفضل من مشاوكه في بعير)  
لانفراد باراقة الدم وطيب اللحم \* (تنبيه) قضية اطلاقه ان الشاة أفضل من المشاركة في بعير وان  
كانت أكثر من سبع كما لو شارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي فيها لكن الشارح قد ذكّر  
بقوله قد روي أنهم انه اذا واد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر ولو خصى بدنة أو بقرة بدل شاة  
واجبة فلا زاد على السبع تطوع له صرفه مصرفاً لأضحية التلوا ع من احده وتصدق \* (تنبيه)  
استكثر الأضحية في الاضحية بنوع أفضل من استكثر العدد منه بخلاف العتق فلو كان معه دينار ووجد  
به شاة سمينة وشاتين دونها فالشاة أفضل ولو كان معه مائة دينار وأراد عتق ما يشتري بها مائة دينار  
أفضل من عتق نفيس لان المقصود هنا اللحم ولحم السمينة أكثر وأطيب والمقصود في العتق التخلص من الرق  
وتخلص عدد أولى من تخليص واحد وكثرة اللحم خير من كثرة اللحم الا أن يكون الحاردين أو اجوعاً على  
استحباب السمينة في الاضحية واستحبوا السمينة فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضلية في النوات  
وأما في الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الجراء ثم البلاء ثم  
السوداء فيسل للزبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروي أحمد والحاكم خبر لم يقرأ أحب  
الى الله من دم سوداوين (وشروطها) أي الاضحية المجزئة (سلامة من) كل (عيب) بها (ينقص) ينقص  
أوله ومنه كانه يخلط (الحا) أو غيره مما يتركل فان معارضة الاذن أو الالبسة لا تجزى كلبان مع ان  
ذلك ليس بلحم فلو زال ما ينقص ما كولا لكان أولى ولا فرق في النقص بين أن يكون في الحال كمنع بعض  
اذن أو في الماك كمرج بين كلبان في لان المقصود من الاضحية اللحم أو نحوها فاعتبر بياضها كاعتبر في عيب  
المبيع ما ينقص المالية لانه المقصود فيه وهذا الشرط معتبر في وقوتها على وجه الاضحية المشروعة ولو زل  
التضحية بجميعة أو مغيرة أو قال بجلتها أضحية ويجب ذبحها فدية ويفرق لجها صدقة ولا تجزى عن الاضحية  
وتختص بوقت النحر وتجزى بحزني الاضحية في الصرف \* (تنبيه) أنهم كلامه عدم اجزاء التضحية  
بالحامل لان الحمل يزلها وهو الاصح كما فعله المصنف في مجموعه عن الاجاب قال الاذري وبه جزم  
الشيخ أبو حامد وأتباعه وغيرهم وفي بيع الوضوء سداتها ما يوافق وقول ابن الرقة المشهور وانها  
تجزى لان ما حصل لهما من نقص اللحم ينحصر بالجنين فهو كالجنين مردود بان الجنين قد لا يبلغ  
حد الاكل كالمشقة ولان زيادة اللحم لا تجزى بها بدليل العرجاء السمينة والحق في اربعة العاد  
بالولادة لنقص لجها والمرضع نبيه عليه الركني ثم قرع على شرط سلامتها من العيب قوله (فلا تجزى  
بحقها) أي ذابسة الخ من سدتها والها والمخ دهن العظام لما روي السنن في صحيحه أربع لا تجزى في  
الاضحية العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجهلاء التي لا تنقي ما خودة  
من النقي بكسر التون واسكان القاف وهو الخ أي لا تخافها (و) لا (بجنونة) وهي التي تدور في المرعى  
ولا زعي الاطلا فتزل وتسمى أيضاً التولاء بل هو أولها (و) لا (مقلوبة) بعض أذن وان كان

بسير الذهب جزءاً كقول وقال أبو حنيفة كان المقطوع دون الثالث أجزاً وأقوهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع الخلق قبل الاذن وهو ما قصر عليه الراعي بخلاف فائدة الضرع أو الالة أو الذنب خلقة فانه لا يضر والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً بخلاف ما ذكر أمافي الاولين فكما يجوز في ذكر المعز وأما في الثالث فقياساً على ذلك وان قيل هي أولى بعدم الاجزاء من الخلق قبل الاذن أما فائدة ذلك بقطع ولو لبعض منه أو بقطع بعض اسنان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم ويبحث بعض المتأخرين ان سأل الاذن كفه فدها وهو ظاهر ان خرج عن كونه ما كولا ولا يضر قطع فلفسة بسير من عضو كبير كفتخذه لان ذلك لا ينافي بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا تجزئ لنقصان اللحم (و) لا (ذات عرج) بين ولو حدث تحت السكين (و) لذات (عور) بين وان بقيت الحدة (و) لذات (مرض) بين (و) لذات (جرب) وقوله بين راجع للاربع كما قرر للحديث المار فان قيل لاجابة التقييد العور بالبين لان المدار في عدم اجزاء العور وعلى فائدة البصر من احدى العينين اوجب بان اساقى قال اصل العور بياض يغلى الناظر واذا كان كذلك فثارة يكون بسيراً فلا يضر فلا بد من تقييده بالبين كما في الحديث ولذا قال المصنف (ولا يضر بسيراً) أي بسير الاربع لعدم تأثيره في اللحم \* (تبيينه) \* قد علم من كلامه عدم اجزاء العمياء بطريق الاولى وتجزئ العمماء وهي ضعيفة البصر مع سبيلان الدمع غالباً والمكوبة لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشاء وهي التي لا تبصر لئلا لانها تبصر وقت الرعي غالباً (ولا) يضر (فقد قرن) خافه وتسمى الجمل او لا كسره ما لم يرب اللحم وان دعي بالكسر لان القرن لا يتعلق به كبير غرض فان عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن أولى بغيره من غير الضحية الكباش الاقرن رواه الحاكم وصححه ابنه ولانهم احسن منظر ابل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب ولا يضر ذهاب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك وهذا هو الظاهر وبذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن أو سنين ذكره الاذري ومثله الزركشي (وكذا) لا يضر (سقى أذنو) لا (خرقها) لا (ثقب في الاصم) بشرط أن لا يسهق من الاذن شيء بذلك كما علم مما سار لانه لا ينقص بذلك من لحمه شيء والنهي الوارد عن التضحية بالشرقا وهي مشقوقة الاذن محمول على كراهة التضحية أو على ما بين منه تنهى بالشرق والثاني يضر اذا هار النهى المذكور \* (تبيينه) \* الجمع بين الحسرق والتغيب تبسغ فبسه المحرور قال ابن شهاب ولا وجه له قال الراعي فسر الحسرق بالتغيب (قلت الاصح المنصوص) وقال الراعي انه قضية مأورده المصنف صريحاً ودلالة ونقلوه عن نفسه في الجديد (بضر بسير الجرب والله أعلم) لانه يفسد اللحم والودك والثاني لا يضر كالمرض وفي معنى الجرب البثور والقروح (وبدخل وقتها) أي التضحية (اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة (ثم مضى قدر ركعتين) خفيفتين (وخطابتين خفيفتين) فان ذبح قبل ذلك لم تقع أضحية لسير الصبيحين أول ما تبدأ به في يومنا هذا أصلي ثم رجع فتخفف من ذلك فقد أصاب ستنا ومن ذبح قبل ذلك فبما هو لحلم قدمه لادله ليس من النسل في شيء وبسنتي من ذلك ما لو وقفوا بعرفة في الثامن غلظا وذبخوا في التاسع ثم بان ذلك أجزأهم تبعاً للحج ذكره في المجموع عن الدارمي وهذا الغياب في على رأى مرجوح وهو ان الحج يجزئ والاصح انه لا يجزئ فكذا الاضحية \* (تبيينه) \* قوله خفيفتين يقتضي اعتبار الخفة في الخطابتين خاصة وهو وجه ضعيف والاصح اعتبارها في الركعتين أيضاً كما ذكرته في كلامه فلو قال خفيفتان لمسلم من هذا وفيه مناسك المصنف معتدلتين بدل خفيفتين واسم تعريب (ويبقى) وقت التضحية (حتى تغرب) الشمس (آخر) أيام (النسريق) وهي ثلاثة عند الشافعي رحمه الله بعد العاشر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عرفه كلها موافق وأيام النسريق كلها منخر كما هو الصحيح ابن حبان وفي رواية لابن حبان

في كل أيام التشرين ذيق وقال الافة الثلاثة وما ن بعده \* (تنبيه) لوقوفوا العاشر غلما حسب أيام  
التشرين على الحقيقة لا على حساب وقوفهم ويكره المذبح والتضحية للبالا في سنة قبل المعنى فيه خوف  
الخطأ في المذبح وقبل ان الفراء لا يحضرون للتضحية بالليل حضورهم بالنهار (قلت ارتفاع الشمس  
فضيلة) في وقت التضحية (والشرط اوعها ثم مضى قدير الركعتين والتطاعتين والله اعلم) هذا ما يفتي  
على صلاة العيد كما قاله الرازي لمن قال يبدل بالمألوع قال هذا ما يفتي قدير الركعتين والتطاعتين عقبه  
ومن قال بالارتفاع بعشرهما بعد ذلك والمحر وجزم هناك بالمألوع وهذا بالارتفاع فلا إذا استدرك  
المصنف عليه ونازع البغيني في قول المصنف ان ارتفاع الشمس فضيلة وقال تجهيل الحرططوب  
ولا يؤخر (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على ان أضحي بهذه) البقرة مثلاً أو جعلها أضحية  
أرهد هذه أضحية أو على ان أضحي بها ولو لم يقل الله تعالى زال ملكه عنها و (لزم ذبحها في هذا الوقت)  
السابق بيانه وهو اول وقت يليق بعد النذر لانه جعلها لهم والالفة أضحية فتعين ذبحها وقت الاضحية  
ولا يجوز تأخيرها للامام القابل كما هو مقتضى كلامهم وان قيل قد قالوا لو قال الله على ان أضحي هذا العبد  
لم يرل الملك عنه فهل كان هذا كذلك أجيب بان الملك فيه لا ينتقل بل ينفك عن الملك بالكتابة بخلافها  
فان الملك ينتقل فيه الى المالكين ولهذا لو ائتمها أضحيها كاسياني ولو ائتم العبد لم يضمنه وان كان  
لا يجوز بيعه لان العبد هو المبتق لذلك فلا يضمن لغيره بخلاف الاضحية فان مستحقها باقون \* (تنبيه)  
أشار بقوله فقال الى انه لو نوى جعل هذه الشاة أو البقرة أضحية ولم يفته لا يبدل لم تصر أضحية وهو  
الصحيح وعلوم ان اشارة الاخرس المذمومة كمنطق الناطق كما قاله الاذرى وغيره وقضية التقيد بالمعينة  
انه لو قال الله على ان أضحي بشاة يكون بخلافه لكن الاصح التاقب ابشاً فيلزمه ذبحها في الوقت  
المذكور كاسياني وقوله في هذا الوقت أي لتنع أداء والافلو آخرها عن هذا الوقت لزمه ذبحها بعده  
ويكون قضاء كالحاكم الروباني عن الاصحاب ثم شرع في بعض أحكام الاضحية وأحكامها خمسة أنواع  
الاول حكم التاف والاتلاف وقد شرع في القسم الاول منها بقوله (فان تالت) أي الاضحية المذكورة  
المعينة (قبلة) أي الوقت أو فيه قبل التمكن من ذبحها لم يقصر (فلا تثنى عليه) لعدم تقصيره وهي  
في يده أمانة فلا يجوز له بيعها فان تهدي وباعها استردها ان كانت باقية وردتها وان تلفت في يد المشتري  
استرد أكثر قيمتها من وقت القبض الى وقت التاف كذا غاصب والبائع طريق في الضمان والقرار على  
المشتري وبشترى البائع بثالث القيمة مثل التالفة جنسا ونوعا وسامان فغصت القيمة عن تحصيل مثله  
وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في قيمته مع فته عند الشراء انه أضحية صار المثل أضحية  
بنفس الشراء وان اشترى في الذمة ولم ينو له أضحية فيجعله أضحية ولا يجوز اجازتها أيضا لان ابيع  
له نافع فان أجروا وسلمه الله استبر وتلفت عند ركوب أو غيره ضمنها المؤجر بقيتها وعلى المستاجر  
أجرة المال نعم ان علم الحال فالقياس أن يضمن كل منهما ما لا جرة والقيمة والقرار على المسألة أخر ذكره  
الاسنوي ونصرف الاجرة صرف الاضحية كالقيمة فيه فعل بها ما يفعل لهم ارتقاء بيانه وأما عاثره الجائزة  
لانها ارفاق كما يجوز له الارتفاق به المماجة يروق فان تالت في يد المستعير لم يضمن ولو قيمتلاف بغير  
الاستعارة مال لان يدميره يدا أمانة فكذا هو كذا كره الرازي وغيره في المستعير من الساجر ومن الموصى  
له بالمسعة قال ابن العماد وصورة المسئلة ان تتلف قبل وقت الذبح فان دخل وقتته وتمكن من ذبحها  
وتلفت ضمن لتقصيره أي كما يضمن معيره لذلك ثم شرع في القسم الثاني بقوله (وان ائلفها) أجنبي  
ضمنها بالقيمة كذا في المقومات في أخذها منه النادر وبشترى بها امثلها فان لم يجد به امثلها اشترى  
دونها بخلاف العبد المذكور عنه اذا ائلفه أجنبي فان النادر بأخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان  
يشترى به عدا بعتقه لما امر أن ملكه لم يرل عنه ومسحق العتق هو العبد وقد هلك ومستحقو

الاضحية باقون فاذا كانت المتلفة فبعض من الضأن متلاففة من القيمة من ثمنها أخذ عنها جذعة من  
الضأن ثم تبسمة عز ثم دون من الاضحية ثم منهم من الاضحية ثم لحم فظاهر كلامهم أنه لا ينبغي لحم  
جنس المذكورة ثم يذبح بغير ذبح بل يذبحهم للضرر دون أن تألفها الناذر أو قصر (لزمه أن يشتري بغيره  
مثلا) جنسا ونوعا وسنا (ويذبحها فيه) أي وقت التضحية المذكور لتعديده \* (تنبيه) \* قضية  
كلامه أنه يلزمه فيه لحما فقط حتى أنه لو لم يجد له إلا الأبا أكثر من قيمته لم يلزمه شراءه كالاجنبي وهو وجه  
والاصح يلزمه إلا أكثر من قيمته اليوم الاتلاف ومن قسمة مثله يوم النحر كما لو باعها وانظرت عند المشتري  
ولأنه انترم الذبح وتفرقة اللحم وقد فقههما وهذا فارق اتلاف الاجنبي فان زادت القيمة على غن مثل  
المتلفة لخص حدث اشترى كريمة أو مثل المتلفة وأخذ بالزائد أخرى ان وفيه ادان لم يوف به الترتيب  
الحكم كما سبق فيه اذا تألفها اجنبي ولم تف القيمة بما يصلح للاضحية واسحب الشافعي والاصحاب أن  
يتصدق بالزائد الذي لا يفي باخرى وان لا يشتري به شيأ ربا كما وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه وانما لم  
يجب التصديق بذلك كالاصل لانه مع أنه ملكه قد أتى ببديل الواجب كاملا وان ذبحها الناذر قبل الوقت  
لزمه التصديق بجميع اللحم ولزمه أيضا أن يذبح في وقتها مثله بدلها عنها وان باعها فذبحها المشتري قبل  
الوقت أخذ البائع منه اللحم ونصدق به وأخذ منه الارش وضم اليه البائع ما يشتري به البديل ولو ذبحها  
اجنبي قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم مسكاً أو يصرف مصارف الضحايا وجهان فان قلنا بالاول  
اشترى الناذر به وبالارش الذي يعود مسكاً أضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كما قال شيخنا  
الفاخر فرقه واشترى بالارش أضحية ان أمكن والا فمسكاً مرثم شرع فيها اذا كانت الاضحية المذكورة  
في الذمة بقوله (وان نذر في ذمته) ما يصحى به كان قال الله على أضحية ثم عين المذكور كعين هذا  
البيهقي لندري (لزمه ذبحه) أي ما عينه (فيه) أي الوقت المذكور لانه انترم أضحية في الذمة وهي موقوفة  
وقيل لا تنافى اثبتهم في الذمة كدم الخبرات (فان تلفت) أي المعينة عن النذر (قبله) أي الوقت  
أو فيه (بقي الاصل عليه في الاصح) لان ما انترم ثبت في الذمة والمعين وان زال ملكه عنه فهو مضمون  
عليه والثاني لا يجب الابدال لانها تعينت بالنوع الثاني حكم النذر فاذا حدث في المذكورة  
المعينة ابتداء عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن يتقصر من الناذر فان كان قبل التمكن من ذبحها أجزأه  
ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب العيب فان ذبحها قبل الوقت تصدى باللحم ولا يلا كل منه شيأ لانه فوق  
ما انترمه بنقصه وتصديق بغيره اذ هم أيضا ولا يلزمه أن يشتري بها أضحية أخرى اذ مثل المعينة لا يجزئ  
أضحية وان كان العيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئه لتقصيره بتأخير ذبحها ويجب عليه أن يذبحها  
ويتصدق بلحمها لانه انترم ذلك الى هذه الجهة وأن يذبح بدلها سليمة ولو ذبح المذكورة في وقتها ولم يفرق  
لحمها حتى فسد لزمه شراءه بدل اللحم بناء على أنه مثلي وهو الاصح ولا يلزمه شراءه أخرى لحصول ارافة الدم  
ولكن له ذلك وقبل يلزمه قيمته وحرق عليه ابن المقرى تبعاً لاصله هذا بناء على أنه منقوم وأما المعينة  
عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو حال الذبح بطل تعيينها وله انصرف فيها ويبقى عليه الاصل في ذمته  
النوع الثالث حكم ضلال المذكورة فلا يضمنه ان ضلت بغير تقصيره فان وجدها بعد فوات الوقت  
ذبحها في الحال قضاء وصرفها مصرف الاضحية ولا يجوز له تأخيرها وعليه طلم الا ان كان بمؤنة وان  
قصر حتى ضلت لزمه طلمه ولو بمؤنة فالأول ومن التقصير تأخير الذبح الى آخر أيام النحر بل لا عذر  
وخروج بعضها ليس بتقصير لكن مان في أثناء وقت الصلاة الموسع لبا تأتم قال الاسنوي وهذا ذهل عما  
ذكره الرافعي فيها قبل أن أنه تمكن من الذبح ولم يذبح حتى تلفت أو نعتت فانه يضمنها وذكر الباقي  
نحوه وقال ما رجحه النووي ليس يعتمد قال شيخنا ويفرق بينه وبين عدم اثم من مات وقت الصلاة بأن  
الصلاة محض حق الله تعالى بخلاف الاضحية اه وما فرق به بين الضلال والاتلاف فانها في الضلال

باقية بحالها بخلافها فبما مضى لا تجزى والاوجه الدسوية بين الصلح وبين ما بعدهم ولو عين شاة عما  
 ذمته ثم ذبح غيرها مع وجودها ففي اجزائها اختلاف ويؤخذ مما سمر من انه يزول ملكه عنها عدم الاجز  
 ولو ضلت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غيرها جزأته فان وجدها لم يلزم ذبحها ابل يملكها كما صرح  
 الرازي في الشرح الصغير (ونشرط النية) \* للتضيعة (عند الذبح) للاضحية (ان لم يسبق نية  
 اما اشتراط النية فلانما عبادته والاعمال بالنيات واما اشتراطها عند الذبح فلان الاصل اقتران النية بأ  
 الفعل وهذا الوجه والاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كما في تقديم الذبح  
 على تفرقة الزكاة لكن بشرط صدق النية بعد تعيين الذبوح فان كان قبله لم يجز كما في نظيره من الز  
 حيث تعتبر النية بعد اقرار المال وقيل الدفع قال في المهمات وهل بشرط لذلك دخول وقت الاضحية أو  
 فرق فيه نظار اه والاوجه الاول (وكذا ان) عين كان (قال جملها) أى الشاة مثلا (أضحية  
 بشرط النية عند ذبحها (في الاصح) ولا يكفي تعيينها لان اثره في نفسها فوجب النية فيها والناس  
 قال يكفي تعيينها \* (تنبيه) \* ما رجه من اشتراط النية عند الذبح في هذه الصورة مبنى على ما جزم به  
 اشتراط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين وقت تقدمه وجه والاصح خلافه قال الاذرعى ولا شك  
 جواز تقديم النية في المعينة اذا جاز في التقديم في غيرها وهو الاصح \* (تنبيه) \* لا يشك على عدم  
 الاكتفاء بما سبق من التعيين ما قالوه من انه لو ذبح الاضحية للمعينة أو الهدى للمعينة فضولي في الوقت  
 وأخذ منه المالك اللهم وفرته على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم فلا يشترط ذله ك  
 الوبعة ولان ذبحها لا يفتقر الى النية فادافله غيره أجزأ كراهة التلبيث لان الكلام هنالك في التعيين  
 بالذروهنا في التعيين بالجدول وهى مبيعة مختصة عن صيغة الذر (وان وكل بالذبح نوى عند ادعاء  
 الوكيل ما يضحى به (أو) عند (ذبحه) لانه قائم مقامه فصار كالوكيل في تفرقة الزكاة قال الزركشة  
 ويستثنى ما لو وكل كراهى في الذبح فلان تكفي النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الا كونهما بذل  
 \* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف صريح في جواز تقديم النية على الذبح وقد صحح خلافه فيما مضى و  
 من ما فيه وقد يوهم أيضا عدم جواز النية من الوكيل وهو ظاهر اذا كان الوكيل كسائيا أو غير مجزأ  
 اذا وكل مسلما مجزأ وقضى اليه النية فانه يكفي احصاها منه النوع الرابع حكم الاكل من الاضحية  
 وقد شرع فيه بقوله (وله) أى للمضحي (الاكل من أضحية ذميمة) مضحي بها عن نفسه بل يستحق  
 قياسا على هدى النقاوع الثابتة وله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشد  
 الفقير وفي البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدا أضحيته وانما يجب الاكل منها كما قيل  
 لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فمنها لنا وما جعل للانسان فهو مخير  
 تركه وأكاه فانه في المذهب يخرج بذلك من مضحي عن غيره كيث بشرطه الا أنى فليس له ولا غيره  
 الاغنياء الاكل منها وبه صرح الفقهاء وقاله بان الاضحية وقعت عنه فلا يحصل الاكل منها الا بذنه  
 أعذر فوجب التصديق بما عنه والاضحية الواجبة لا يجوز له الاكل منها فان أكل منها شيئا غرم بدله  
 له (اطعام الاغنياء) المسلمين كما في البرهاني لقوله تعالى وأطعموا الفقير والمعتزل قال مالك أحد  
 ما سمعت ان القانع الفقير والمعتز الزائر والمشهور أن القانع السائل والمعتز الذى يتعرض للسؤال ويجوز  
 حوله وقيل القانع الجالس في بيته والمعتز الذى يسأل يقال خضع بقنع فتوقع بطنه عن الماضي والمض  
 اذا سأل وقنع يقنع قناعة بكسر عين الماضي وقنع عن المضارع اذا رضى بما رزقته قال الشاعر  
 العبد حران قنع \* والحرب عبدان قنع قانع ولا تقنع فسا \* شئ بشين سوى الطمع  
 (لا تأكلهم) \* منها شيئا ولا يجوز بل يرسل اليهم على سبيل الهدية ولا يتصرفوا فيه بالبيع وغيره واستثنى  
 الباقينى أضحية الامام من بيت المال فذلك الاغنياء ما يعطيهم منها أما الفقراء فيجوز تأكلهم

وبصرفون فيما ملكوه بالبيع وغيره (وياً كل ثلثاً) على الجديد لقوله تعالى فسكوا منها وأطعموا  
 الفقاع والماء وأما الثلثان فقبل يتصدق بهما قبل وصحة في تصحيح التذية ونص عليه أبو بلي بن مدي  
 للاقتضاء ثلثاً ويتصدق على الفقراء بثلث ولم يرج في الروضة كأصلها شياً (وفي قول) قديمياً كل (نصفها)  
 ويتصدق بالنصف الآخر لقوله تعالى فسكوا منها وأطعموا والبائس الفقير فجعلها على قسمين \* (تنبيه) \*  
 مقصود المصنف على ما دل عليه كلام الروضة أنه يسأل أن لا يزيد في الأكل ونحوه على الثلث على الجديد  
 ولا على النصف على القديم وليس المراد أنه يسأل أن كل هذا القليل كما عبر به في البيان والرواية في الحلية  
 واستثنى الباقي من أكل الثلث أو النصف فضيحة الامام من بيت المال (والأصح وجوب التصديق  
 ببعضها) ولو جزأً يسيراً من أجلها بحيث ينطاق عليه الاسم على الفقراء ولو واحداً بخلاف سهم النصف  
 الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة لأنه يجوزها بالانقضاء على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من  
 واحد بشرط في اللحم أن يكون ثلثاً يتصرف فيه من يأخذه بما شاع من بيع وغيره كافي الكفارات فلا يكفي  
 جعله طعاماً ودعاء الفقراء إليه لأن حقهم في ذلك لا في أكله ولا تخليكه له لمطبوخاً ولا تخليكه غير اللحم  
 من جلد وكرش وكبد ولحال ونحوه ولا الهدية عن التصديق ولا الفقر النافه من اللحم كما اقتضاء كلام  
 الماوردي ولا كونه قديماً كما قاله الباقي ولو تصديق بقدر الواجب وأكل ولداً كاه جاز ولو أعطى  
 المكاتب جاز كالمحرر فبالأصل الزكاة ونحوه ابن العماد بغير سيده والافه كالمصرفه إليه من زكاته  
 والثاني لا يجب التصديق ويكفي في الثواب إراقة الدم بنية القرية وعلى الأقل لو أكلها غرم ما ينطاق عليه  
 الاسم وهل يلزمه صرفه إلى شقص أضحية أم يكفي صرفه إلى اللحم وتفرقه وجهان في الروضة أحدهما  
 كما في المجموع الثاني وجرى ابن المقرئ على الأول وله على الوجهين تأخير الذبح وتفرقة اللحم عن الوقت  
 ولا يجوز له الأكل من ذلك لأنه بدل الواجب (والأفضل) التصديق (بكلها) لأنه أقرب إلى التقوى وأبعد  
 عن حفظ النفس (إلا) لقمة أو لقمتين أو (لقماتين) بأكلها) مما لا يظاهر القرآن ولا اتباع كما  
 والخروج من خلاف من أوجب الأكل وإذا أكل البعض وتصدق البعض له ثواب التضحية بالكل  
 والتصدق ببعض كما صوبه في الروضة والمجموع \* (تنبيه) \* لا يكره الادخار من لحم الأضحية وأهدى  
 ويندب إذا أراد الادخار أن يكون من ثلث الأكل وقد كان الادخار مذكوراً في ثلاثه أيام ثم أصبح بقوله صلى  
 الله عليه وسلم لما راجعوه فيه كنت خيفة منكم عنه من أجل الدابة وقد جاء الله بالسبعة فادخروا ما بدا لكم  
 رواه مسلم قال الراغب والدابة جماعة كانوا قد دخلوا المدينة قد أخذتهم أي أهلكتهم السنة في البادية  
 وفيل الدابة النازلة ولا يجوز نقل الأضحية من بلادها كقوله تعالى الزكاة وقول الاسنوي قد صحوا في قسم  
 الصدقات جواز نقل المنذورة والأضحية فرد من أفرادها مردود بان الأضحية تمتد إليها أطعماء الفقراء  
 لأنها وقتة بوقت كالأكل بخلاف المنذور والكفارات لا شعور للفقراء بها حتى تمتد أطعماءهم إليها النوع  
 الخامس الانتفاع بشئ منها أو تسرع فيه بقوله (ويتصدق) المضى في أضحية تطوع (بجلدها  
 أو ينتفع به) كما يجوز له الانتفاع بها كما سأل عنه (ويتصدق) المضى في أضحية تطوع (بجلدها  
 أفضل أما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كقوله المجموع \* (تنبيه) \* قصر المصنف الانتفاع على المضى  
 نفسه فيه إشارة إلى أنه يمنع عليه جاريته لأنها يبيع المنافع كما مر ويمنع خبر الخاكم وصحة من يبيع جلد  
 أضحيته فلا أضحية له وأعطاه أجره للجزار وهو كذلك لكن يجوز له إعارته كإعارة ما كانها كإعارة ما كانها  
 مثل الجلد فيما ذكره جرد له جرد صوفها إلى الذبح ضررها الضرورة والا فلا يجوز أن كانت  
 واجبة للانتفاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المسكين به عند الذبح وله الانتفاع به والتصدق به  
 أفضل من الانتفاع به كما سأل في الجلد وكالصوف فيما ذكره الشعر والوبر (وولد) الأضحية (الواجبة) \*  
 المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في ذمته (يذبح) جميعاً كاه ويفرق سواء ما نذر أم لا وسواء

أكانت حاله عند التعمين أم جاءت بعده وليس هذا من التضيعة بالحامل كما توهم به بعضهم لأن الحمل قبل  
انفصاله لا يسمى ولذا لم يذكره الشرحان في كتاب الوقف (وله) أي المضحى (أكل كله) فباسم على اللبن  
وهذا تبسع فيه الحر ووقفه الرافعي عن نرجس الغزالي وقال في زيادة الروضة أنه الأصح قال ابن شهاب وإنما  
يصح إذا لم يجز إلا كل من الواجبة وقد مر أن المذهب منع الأكل منها والغزالي ممن يجوز ألا كل من  
العمة فلم يجزوا كل جميع الولد فإذا لم يجز به في الكتاب مفرع على مرجوح اهـ والأوجه ما في  
الكتاب إذا لم يمنع من تحريم الأكل من الاضحية الواجبة منعاً كل ولدها لأن التصديق انما يجب بما يقع  
عليه اسم الاضحية والولد لا يسمى أضحية لقص سنه وإنما لم يوجبها تبعاً ولا يلزم أن يعلى التباس  
حكم المتبوع من كل وجه وكما يجوز له وقوف عليه أكل الولد ولا يكون وفقاً كذلك هذا يجوز أكله  
ولا تجزى عليه أحكام الاضحية وقيل يكفي التصديق من أحدهما وقيل يجب التصديق ببعضه وصحبه  
الرواية أما ولد الاضحية للتعاو عها فيجوز أكله كما علم من ذلك بطريق الأولى فإن كان الولد ولد هدي  
وعجز عن التقى فله على الام أو غيره ما يبلغ الحرم وقد فعله ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كما رواه مالك  
ما ساند صحيح (و) له (شرب فاضل لبنها) عن ولدها مع الكراهة كما قاله المساردي ويدل للجواز قوله تعالى  
لكم فيها ما نفع قال الفقهي ان احتاج الى ظهرها ركب وان حلب لبنها شرب وله سقي غيره بلا عوض  
ولو تصدق به كان أفضل كما قاله الشافعي والاصحاب ولا يجوز بيعه قطعاً \* (تنبيه) \* قضية كلامه  
فرض المسئلة في الواجبة ولذا وردا في المجموع بانتذرة ثم استشكل في نكت التنبيه بان ملكه قد  
زال عنها فكيف يشربه بنفسه اذن ما ملكه والمثله قول في الكفاية أنه لا فرق بين الواجبة وغيرها وفرق من  
منع أكل ولد الواجبة يندبهو بين شرب اللبن بأن يقاء اللبن معها يضرها وبأن اللبن يستخلف مع الاوقات  
فيأيتافه به ودفيساخ به وبأنه لو جوعه فقد (ولا تضحية لريق) كما تئأ أو مدرأ أو أم ولد لانه لا يملك شيئاً  
(فان أذن) له (سبده) فيها وضى وكان غير مكاتب (وقعت له) أي أسيد له لانه نائب عنه فصار كالأذن  
له في الصدقة فان قبل كيف وقع عن السيد من غيرية منه ولان العبد نيابة عنه أوجب بان خصوص  
كونها من العبد فاسل وبق عوم الاذن له في التضحية فوكت عن السيد أو ان السيد نوى من نفسه أو  
فوتس النسبة للعبد فتوى عن السيد (ولا يضحي مكاتب بلاذن) من سيده لانه تبرع فان أذن له  
وقعت التضحية عن المكاتب كما تروى عنه أما البعض فيضحي بمالكه بهرضه الحر ولا يحتاج الى اذن  
السيد لانه فيما يملكه كالحرا الكامل (ولا تضحية) أي لا تقع (عن الغير) الحى (بغير اذنه) لانها  
عبادة والاصل أن لا تفعل عن الغير الا ما خرج بدليل لاسيما مع عدم الاذن \* (تنبيه) \* استثنى من هذا  
صور احداها تضحية واحد من أهل البيت تحصل له سكة الكفاية لهم كما مروا لم يصد من بقتهم اذن وفي  
زيادة الروضة عن العدة لو أشرك غيره في ثواب أضحيته وذبح عن نفسه جاز نائباً للمعينة بانفراد أضحيها  
أجنبي وقت التضحية فانها تقع الموقوع على المسمور وفي أصل الروضة يفرق صاحبها لانه مستحق الصرف  
الى هذه الجهة فلا يترط قتله كرد الوديعه ولا نذبحها لا يقتصر الى تبة كما سفاذاه له غيره أجزأه ثالثها  
تضحية الامام عن المسلمين من بيت المال أي عند سمته فانه يجوز كما قاله المساردي وقد تقدم الكلام على  
ذلك وإيهام التضحية الولي من ماله عن محاسبه كذا كره البلعيني والأذري وهو ما أشعر به قول المساردي  
والاصحاب ولا تصح التضحية عن الحمل كما لا يخرج عنه الفطرة ولا يجوز لولي العاقل والمجنون والمجور أن  
يضحي عنه من ماله فافهم جوارها عنهم من مال الولي وحيث امتنعت فان كانت الساة معينة وقعت عن  
المضحي والا فلا (ولا تضحية) عن ميت لم يوص بها لقوله تعالى وأن ليس للانسان الاماسي فان أوصي  
بها جاز في سنن أبي داود والبيهقي والحاكم ان علي بن أبي طالب كان يضحي بكبش من نفسه وكبش  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أضحي عنه فأنا أضحي عنه





والادخلو (والصدق) والاهداء منها وتعيينها اذا عرفت وامتناع بعضها (كلاختصبة) المسنونة في ذلك  
لانما ذبعت مندوب اليها فاشبهت الاختصبة (تنبيه) \* لود كرم المصنف ما زدت له لكانت أولى للا  
يتوهم المحصر فيما ذكره ويشتق من التشبيه بالاختصبة ما ذكره بقوله (ويحسن طبعها) كسائر الالام  
لما روى البيهقي من عائشة رضي الله تعالى عنها انه السنة وتبلغ بحلوة ولا بحلاوة انشلاق المولود وفي  
الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلواء والعسل (تنبيه) \* ظاهر كلامهم انه بن  
طبعها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشي انه يجب التصديق بلمعها انما لان  
الاختصبة ضاربة عامة من الله لا من سنين بخلاف الحقيقة وتاوه اذا اهدى الغنى منها استبان ملك بخلافه في الاختصبة  
كما مر ولا يكره طبعها اجماعا اذ لم يثبت فيه نهي وحجها ما يبوخه مع معرفته الله اقراء افضل من دعائهم اليها  
ولا بأس بنسبها قوم اليها ويستثنى من طبعها رجل الشاة فاتهم الله على لاغابته لان فاطمة رضي الله تعالى  
عنهما لم ت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد (ولا يكسر) منها (علم) أي  
بسن ذلك ما أمكن بل يرفع كل علم من مفعله تفاؤلا بسلاسة أعضاء المولود فان كسر لم يكره اذ لم يثبت فيه  
نهي مفعول بل هو خلاف الاول (تنبيه) \* قول الزركشي ولو عني عنه بسبع بدنة هل يتعلق استحباب ترك  
الكسر بعلم السبع أو بعلم جميع البدنة الاقرب الاول لان الواقع عقبة هو السبع ممنوع بل الاقرب  
كما قال شيخنا انه ان تأتى فسمتها بغير كسر فاستحب ترك الكسر بتمتاع بالجميع اذ ما من خزانة الا لا حقيقة  
فيه حسنة (د) بن (ان تخرج) العقبة (يوم سابع ولادته) أي المولود وبحسب يوم الولادة من  
السبعة كما في المجموع فان ولدت ليلا حسب اليوم الذي يليه وأن تبول الذابح بعد التسمية اللهم منك  
واليك حقيقة فلان الخبر ورد فيه ورواه البيهقي باسناد حسن ويكره ان يخبر رأس المولود بدمه لانه من قبل  
الجاهلية وانما يحرم للخبر الصحيح كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقبة فأهروا عليه  
دماراً مبطوا عنه الا الذي بل قال الحسن وتناذره انه يستحب ذلك ثم ينسل لهذا الطهر ويسن ان يخبر رأسه  
لانه هفران والخلاف كما جمعه في المجموع (د) بن أن (يسمى فيه) أي السابع كما في الحديث المار  
أول الفصل ولا بأس بتسميته قبله وذ كرم المصنف في اذكاره ان السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة  
واستدل لكل منهما بما يثبت ارجحه وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد المعنى وأخبار يوم  
السابع على من أوانه قال ابن حجر شارحه وهو جريح الطيف لم أره لغيره ولومات قبل التسمية استحب تسميته  
بل بن تسمية السبعة فان لم يعلم اذ كرهه وأما أنتى سمى باسم يصلح لها كما عرجة وطلة وهندو بن أن  
يحسن اسمه لخبر انكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا اسماءكم وأفضل الاسماء  
عبد الله وعبد الرحمن لخبره سلم أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن زاد أبو داود وأمسدتها  
سارث وهمام وأقبحها حرب ومرة وتكره الاسماء القبيحة كسبيطان وظالم وشهاب وجمار وكاسبروما  
يتمايز بنفيه عادة كجميع وركن الحبر لا تسمين غلاماً أفع ولا نجيجا ولا يسار ولا ز باحافانك اذا قلت أنهم هو  
قال لا ويسن أن تغير الاسماء القبيحة وما يتمايز بنفيه لخبره سلم انه صلى الله عليه وسلم غير اسم عابدة وقال  
أنت جميلة وفي الصحيحين ان زينب بنت جحش كان اسمها مرة فقيل ترك نفسها فسمها النبي صلى الله عليه  
وسلم وزينب ويكره كراهة شديدة كما في المجموع التسمية بموت الناس أو العلماء أو القضاة أو العرب لانه  
كذب ولا تعرف الست الى العدد ومراد العوام بذلك سيده ولا تجوز التسمية بملك الاملاك وشاهان شاه  
ومع اسماء الاملاك ولا ملك الاملاك الا الله ونقل الاذرى عن القامى أبي التمايز الخريزمي فاضى القضاة  
وأبلغ منه حاكم الحكام وفي منهاج الحلبي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقولوا الطيب وقولوا  
الرفيق فانما الطيب الله وانماسمى الرفيق لانه يرفق بالليل وأما العايب فهو العالم بحقيقة المبدأ والنهاية  
والقادر على العزة والشفاء وليس بهذه الصفة الا الله تعالى ولا تكرر التسمية باسماء الملائكة والانبياء

ويسوطه بخلاف المال كرجه الله تعالى في تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن  
 ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من  
 وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق فيهم من وافق اسمه اسم نبي قال الله تعالى أنتم المسلمون وأنا السلام وأنتم  
 المؤمنون وأنا المؤمن فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين وفي كتاب الخصائص لابن سبيع عن ابن  
 عباس انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد لألبيتم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبه محمد صلى الله عليه  
 وسلم وفي مسند الحرث بن أبي سامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهم  
 بعد مد فقد جهل وقاله لك سمعت أهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق خير قال  
 ابن رشد يستعمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم في ذلك أثر والتسمية بعد النبي قد تجوز اذا قصد به  
 التسمية لا النبي صلى الله عليه وسلم ومال الاكثرون الى المنع منه خشية التشريك في العبودية واعتقاد  
 حقيقة العبودية كإلحاده لا يجوز التسمية بعد الكعبة وبعده العزى قيل شهد رجل عند الحرث فقال له الحرث  
 ما اسمك قال جبريل فقال له الحرث قد ضاقت عليك أسماء بني آدم حتى تسميت باسم الملائكة فقال له الرجل  
 قد ضاقت عليك الاسماء حتى تسميت باسم الشيطان فان اسمه الحرث ويحرم تلميع الشخص بما يكره  
 وان كان فيه كالا عور والاعش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لم يعرفه الابيه فالألقاب الحسنة لا ينهي عنها  
 فدل لقب الصديق بعقيق وعمر بالفاروق وحزرة باسم الله وخالد بسيف الله وما زلت الألقاب الحسنة في  
 الجاهلية والاسلام قال الرخشي الاما أحسنه الناس في زماننا هذا من التوسيع حتى لقبوا السفلة بالألقاب  
 العلية وهب العذرة بسوط فانا أقول في تلميع من ليس من الدين في قبيل ولادير بفلان الدين هي اعم  
 الله الغصة التي لا تساغ ومعنى اللقب اسم ما يدعى الاسم به بت رخصة المسمى أو رفعه والاقصوده الشهرة  
 فما كان مكروهاً سمي عنه ويسن أن يكنى أهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن اهل ولد وأما التكنية  
 بأبي القاسم فهو حرام وقد نذرت الكلام عليه في خطبة هذا الكتاب ولا يكنى كافر قال في الروضة ولا فاسق  
 ولا مبتدع لان التكنية لا تكرمه وليسوا من أهله بل أمرنا بالاعطاف عليهم الاطراف فتنه من ذكره باسمه أو  
 تعريفه كما قيل به في قوله تعالى يتبدا أبي اهب واسمه عبد العزى ولا بأس بكنية الصغير ويسن أن يكنى من  
 له أولاد بأبى كبر أولاده ويسن لولد الشخص وتليذه وغلامه أن لا يسميه باسمه والادب أن لا يكنى الشخص  
 نفسه في كتاب أو غيره الا أن لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر من الاسم ويسن في سابع ولادة المولود أن (يحلق  
 رأسه) كلها الماسر ويكون ذلك (بعده ذبحها) أي العقيقة كقبي الحاج ولا فرق في ذلك بين كرم المولود  
 ذكر أم أنثى خلافا لبعضهم في كراهته فيها \* (تنبيه) \* لم يصرح المصنف بكون الحلق يوم السابع  
 وجزم في أصل الروضة بكونه فيه ولذا قدره في كلامه وكان ينبغي له أن يقول فيه كلف في التسمية  
 ولا يكنى حلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولولم يكن برأسه شعر في استحباب اسرار المومني عليه احتمل ان  
 (و) ان (يتصدق برنته) أي الشعر (ذهباً أو فضة) وفي المجموع فان لم يفعل ففضة في الروضة فان لم ينس  
 فضة فهي بيان لدرجة الافضلية والاصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زني شعر الحسين  
 ونصدي بوزنه فضة وأعلى القابلة لرجل العقيقة رواء الحيا كم وصححه وقبس بالفضة الذهب وبالدكر  
 الاثني ولا ريب أن الذهب أفضل من الفضة وان ثبت بالقياس عليها والخبر محمول على انها كانت هي  
 المتيسرة اذ ذلك فتعبيهم بما ذكر به ان لدرجة الافضلية \* (تنبيه) \* من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له  
 كما قال الزركشي أن يسهله هو بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقياً والا نصدق برنته يوم الحلق فان لم يعلم  
 احتياط وأخرج الاكثر (فائدة) قال في الاحياء لأدري رخصة في تقييد أذن الصبية لأجل تعليق حلي  
 الذهب أي أو نحوه فيها فان ذلك جرح مؤلم ومثله موجب لاقصاص فلا يجوز الاحتياج مهمة كالقصد  
 والنجاسة والختان والتزين بالحلي غيرهم فهذا وان كان معتاداً فهو حرام والمنع منه واجب والاستحباب

عليه صبر جميع والحرمة المأخوذة عليه حرام اه فان قيل في الجناري بعد ان يلقى من أثر الطين  
وخواتيمه في حجر بلال أجيب بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر على التعاقب لأعلى التتقيب وعند المتأخرين  
أن تنقب آذان البنات أربعة جازوا بكرة لاصبيان وعند الحنفية لأبأس بة تنقب آذان الصبية ثم سم  
كثراية علونه في الجاهلية ولم يذكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن اسحق بن راهو به ولد  
أبي اسحق منسوب الاذنين أمي جدى الى الفاضل بن موسى قسامة عن ذلك فقال يكون ابنك رأسا ماني  
الحبر وأما في الشر (و) ين أن (يؤذن في اذنه) اليمنى ويقام في اليسرى (حين يولد) ثم برأت السنين من  
ولده مولود فأذن في اذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تقصر أم الصبيان أى التابعة من الجن وليكون علامة  
بالنوحيد أول ما يقرع معاه صدق دمه الى الدنيا كما يلقن عند خروجه منها ولما فيه من طرد الشيطان  
عنه فانه يدبر صدق سمع الاذان كإدود في الطير وان يقول في اذنه أى اليمنى انى أعيد ذهابك وذير يتم لمن  
الشيطان الرجيم وظاهر كلامهم أنه يقول ذلك وان كان الولد ذكرا على سبيل التلاوة والتبرك بلفظ  
الاسمية بتأويل ارادة التسمية وفي مسند ابن وزين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود أى اذنه اليمنى  
سورة الاخلاص (و) ان (يحنك) المولود (بتمر) سواء كان ذكرا أم أنثى وان خصه بالافينى بالذكر  
لم يضر ويدل على ذلك ما ينفخ فامسح يترى الى جوفه من شئ فان لم يكن تمر فحنكه بحلوانه صلى الله عليه  
عليه وسلم الخ يا ابن أبي طلحة حين ولد وعمره فلا كهن ثم فقرأه ثم حنكه به فحل بلفظ فقال صلى الله عليه  
وسلم حب الانصار التمر وسماه عبد الله وراه مسلم وفي معنى التمر الرطب قال في المجموع وينبغي أن يكون  
الحمل له من أهل الحبر فان لم يكن رجل فامرأة سالحة وان هبنا والدان يقال له بارك الله في الموهوب  
كث وشكرت الواهب وبلغ أشده وورثت برهوان يردوه على المائى فبقول بارك الله لك وبارك عليك  
أو أنزل الله ثوابك أو نحو ذلك (تمة) قال ابن مرة آكد الدماء المسونة المدايا ثم الفحيا ثم العقبة ثم  
العبرة ثم الفرع والمعتبرة بالعين المهملة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمونها الرجبية  
ايضا والفرع بفتح الفاء والراء والعين المهملة اول نتائج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يذبحونه وجاء البركة  
في الامم وكثرة نساها ولا يكره ان تلعب الجناري لافرع ولاهتيرة (خاتمة) ين لكل أحد من الناس أن يدهن  
غبا بكسر التين المجهمة أى وقتنا بعد وقت بحيث يحف الاول وأن يكحل وتر الكلى عين ثلاثة وأن يحق  
العانة ويقلم الظفر وينف الاظفار ويجوز حلق الابواب وتنف العانة ويكون آتيا بأصل السنة قال المصنف  
في تهذيبه والسنة في الرجل حلق العانة وفي المرأة تنفها وانحش منها كما يحسن شيخنا والعانة الشعر  
الناشب حول الفرج والبر وكيفية التقليم أن يبدأ بالأسجة من يده اليمنى لانها أشرف اذ يشارب الى  
الوجه يسرى في التمدد ثم الوسار لكونه اعين بين المسجة اذا نزلت الارض على ممتما بمسوحة الكف  
على الارض ثم ينصر ثم الابهام ثم ينصر اليسرى ثم ينصر راسم الوسطى ثم السبابة ثم الابهام ثم يبدأ بخنصر  
الرجل اليمنى ثم بما بعدها الى أن يختم بخنصر رجله اليسرى وأن يقص الشارب حتى يبين حد الشفة  
بيانا ظاهرا ولا يطبقه من أصله قال في المجموع وما جاء في الحديث من الامر بحف الشوارب فجول على  
حلمها من طرف الشفة ويكره تأخير هذه المذ كورات عند الحاجة وتأخيرها الى بعد الاربعين أشد  
كرهية وأن يغسل الابهام ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع وهما صلها او ذلك لا يتابع وان يغسل  
معاطف الاذن ومما ساءه ان يزيل ما فيه من الوحى بالمسح قاله في المجموع وان يغسل داخل الانف تيامنا  
في كل المذ كورات وان يحنط الشعر الناشب بالجرعة الموفرة وهو بالواد حرام لقوله صلى الله عليه  
وسلم اجتنبوا السواد الجاهل في الكفار فلا بأس به ونضاب اليدين والرجلين بالحناء ونحوه للرجل  
حرام لا تعدر أما المرأة فبسن لها ما عاها وانحش في ذلك كل رجل احتياطا وبسن فرق شعر الرأس ونحشها  
بما أودهن أو غيره وتسريح العبة تلعب أجي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره المقزع

وهو خلق بعض الرأس مطا قويل خلق مواضع متفرقة منه وأما خلق جميع الرأس فلا بأس به لمن أراد التناف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجسه وأما المرأة فيكرهها خلق رأسها الاضرورة ويكره تنف الحمية أول طالعها اشارة للمرودة وتنت الشيب واستعمال الشيب بالكبريت أو غيره طابا للشجوخة وتنف جانبي العنفة وتشمعها اظهارا للزهو وتصفيفها طافة فرق طافة للترين والتنصع والتخار في سوادها وبياضها النجا باو افتخاروا الزيادة في العذار من الصدغ والنقص منها والاباس بترك سباليهوهما طرفا الشارب قال الزركشي هذا يردهما رواه الامام أحمد في مسنده قصو اسباب الاتكهم ولا تشبهوا باليهود  
 \* (كتاب الطعمة) \*

جميع طعام أي بيان ما يحل أو كله ومثربه منها وما يحرم اذ معرفة أحكامها من المهمات لان في تناول الحرام الوعيد الشديد وقد ورد في الخبر أي لحم نبت من حرام فالنار أو لوبه والاصول فيها قوله تعالى قل لا أجد قبيها أوحى الى محرما الآية وقوله تعالى يستلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات أي ما تستطيبه النفس وتشتهيه ولا يجوز أن يراد الحلال لأنهم سأله عما يحل لهم فكيف يقول أحل لكم الحلال (فائدة) اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الحلال ومنه يأثم الرسل كالوا من الطيبات والطاهر ومنه فتيمة واصعبا طيبا ولا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وما تستطيبه النفس كقولهم هذا طعام طيب (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا في الماء وعيشه خارج كعيش المذبوح منه ما ليس بالهنة كأنواع السمك ومنه ماله رنة كالفندق قائم مجتمع بين الماء والهواء \* (فائدة) \* روى القزويني عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض ألفا من سمك ما في البحر وأربعة مائة في البر وقال مقاتل بن حبان لله تعالى ثمانون ألف عالم أربعةون ألفا في البحر وأربعةون ألفا في البر (السمك منه) أي ماهو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) حنف أنفه أو بسبب ظاهر كصدمة حجر أو ضربة صياد أو انحسار ماء راسبا كان أو طافيا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أي مصيده ومطعمه وقال جهور الصحابة طعامه ما طفا على وجه الماء والى هذا يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطاهر وماؤه والحل ميتته والصحيح في حديث العنبر أنهم وجدوه شاطئ البحر ميتا فأكلوا منه وقدموا منه الى النبي صلى الله عليه وسلم فاكل منه نعم ان اقتفخ الطافي بحيث يخشى منه السقم يحرم الاضرورة قتاله الجوفين والسائى \* (تنبية) كلام المصنف تدبهم توقف الحل على موته وليس مراد اذ قد مر في الصبد والذبائح أنه يحل بلع سمكة حية والله يحل قلى صغار السمك من غير ان يشق جوفه ويعنى عياقه وأنه لو وجد سمكة في جوف سمكة حل أكلها الا أن تكون قد تغيرت فيجزم لانها صارت كالقبي (وكذا غيره) أي السمك مما ليس على صورته المشهورة كخنزير الماء وكما محلال (في الاصح) المنصوص لاطلاق الآية والحديث السابقين وعن أبي بكر رضي الله عنه كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله لكم وقيل لا يحل لانه لا يسمى سمكا والاول يقول بسما وعلى الاول لا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان ولا يعيش الا في الماء \* (تنبية) \* كلام المصنف صريح في انقسام حيوان البحر الى سمك وغيره وهو يخالف لتصحح الرخصة وأصلها ان السمك يقع على جميعها ولهذا أولت قول المصنف منه ماهو بصورته المشهورة وقوله وكذا غيره مما ليس على صورته المشهورة ويشهد له قول الرضة مما ليس على صورة السمك المشهورة (وقيل ان أكل مثله في البر) كالبحر والغنم (حل) أكله ميتا (والا) بان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل (كسكب وحمار) اعتبارا لما في البحر بما في البر ولان الاسم يتناول ما جرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه ما لا نظير له في البر يحل لحديث العنبر المشهور في الصحيح أما اذا ذبح ما كل شبهه في البر فإنه يحل جز ما لو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبوحا فعمل الخلاف اذا أكل ميتا كما قدرته (وما يعيش في البر والبحر كالفندق) يكسر الضام فتح الدال وكسر هاء بضمه ويجوز فتح الضام مع كسر

عليه غير صحيح والاحرف المأخوذة عليه حرام اه فان قيل في البخاري بعد ان يلقين من آخر المهن  
وخواتيمهن في حجر بلال اُجيب بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر على التعاقب لا على التثقيب وعند الحنفية لا بأس بتثقيب آذان الصبية لانهم  
أن تثقيب آذان البنات لازمة بما تزكركه للصبيان وعند الحنفية لا بأس بتثقيب آذان الصبية لانهم  
كانوا يفعلونه في الجاهلية ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن اسحق بن راهو يروى  
أبي اسحق مثقوب الاذنين فضى جدى الى الفضل بن موسى قسأله عن ذلك فقال يكون ابنك رأسا ماني  
الخبر واماني السر (د) يس أن (يؤذن في اذنه) النبي ويقام في اليسرى (حين يولد) شبر بن السبي من  
ولده مولود فأذن في اذنه النبي وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان أى التابعة من الجن وليكون اعلامه  
بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كقيامته عند خروجه منها ولما فيه من طرد الشيطان  
عنه فانه يدبر عند سماع الاذان كما ورد في الخبر وان يقول في اذنه أى اليمنى انى أعيد هابل وذو ينه من  
الشيطان الرجيم وظاهر كلامهم أنه يقول ذلك وان كان الولد ذكرا على سبيل التلاوة والتبرك بلفظ  
الاسمية يتأويل ارادة التسمية وفي مسند ابن رزين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود أى اذنه اليمنى  
سورة الاخلاص (و) ان (بعتك) المولود (بقر) سواء كان ذكرا أم أنثى وان خصه البايعين بالذكور  
فيمنع ويدلك به حديثه ويفتح فاه حتى ينزل الى جوفه منه شيء فان لم يكن غرم فحنكه بخلولانه صلى الله  
عليه وسلم أنى يابن أنى طلحة حين ولد وغرات فلا كهن ثم فقره فاه ثم يحبه فجعل بلفظ فقال صلى الله عليه  
وسلم حب الانصار الغر وماء حبه الله رواء مسلم وفي معنى الغر الرطب قال في المجموع وينبغي أن يكون  
المحنكه من أهل الخير فان لم يكن رجل فامرأة صالحة وان مهننا الوالدان يقال له بارك الله لك في الموهوب  
لك وشكرت الواهب وباع أشده ورزقت برادان برده وعلى المهنى فيقول بارك الله لك وبارك عليك  
أو أنزل الله ثوابك أو نحو ذلك (تمة) قال ابن سرة آكد الدعاء السنونة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيدة ثم  
العبرة ثم الفرع والعبرة بالعين المهمة أول نتائج الهيئة كانوا يذبحونها في العشر الاوّل من رجب وبسوم الرجب  
ايضا والفرع بفتح الفاء والواو العين المهمة أول نتائج الهيئة كانوا يذبحونها ولا يعلكونه وجاء البركة  
في الامم وكثرة نساها ولا يكره ان يذبحها في العشر الاوّل من رجب وبسوم الرجب وبسوم الرجب وبسوم الرجب  
غدا بكسر التين المجمة أى وقتا بعد وقت بحيث يحفل الاوّل وأن يكتحل وتر السكك عين ثلاثة وأن يحفل  
العانة ويقلم القافر وينتف الايمان ويجوز لحاق الايمان وتنفع العانة ويكون آتيا بأصل السنة قال المصنف  
في تهذيبه والسنة في الرجل حلق العانة وفي المرأة تنفها والحلق مثلها كما يحسنه شيخنا والعانة الشعر  
الثابت حول الفرج والوبر وكيفية التقليم أن يمسح بأصبعه من يده اليمنى لانها أشرف اذ يشاء الى  
التوحيد في التمسح والوسم لكونها عين بين المسحة اذا نزلت الاوض على عاتقها بمسوحة الكعب  
على الارض ثم البهتر ثم الابهام ثم يمسح باليسرى ثم انصرها ثم الوسطى ثم السبابة ثم الابهام ثم يبدأ بخنصر  
الرجل اليمنى ثم بما بعدها الى أن يتختم بخنصر رجليه اليسرى وأن يقص الشارب حتى يبين حد الشفة  
بيانا ظاهرا ولا يخطيه من أصله قال في المجموع وما جاء في الحديث من الامر بحف الشارب بحول على  
حلمه من طرف الشفة ويكره تأخير هذه المذكورات عند الحاجة وتأخيرها الى بعد الاربعين أشد  
كرهاة وأن يغسل الأبراجم ولو في غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وذلك للاتباع وان يغسل  
معاطف الاذن ومما خها انيزيل ما به من الوسخ بالمسح فالة في المجموع وان يغسل داخل الانف تيمنا  
في كل المذكورات وان يخطب الشعر الثابت بالحجرة والصفرة وهو بالسواد حرام لقوله صلى الله عليه  
وسلم اجتنبوا السواد الا لجهاذ في الكفار ولا بأس به ونحضب اليدين والرجلين بالحناء ونحوه للرجل  
حرام لا لعذر أما المرأة فيسن لها ما لقوا الخنثى في ذلك كالرجل احتياطا ويسن فرق شعر الرأس وتشميطه  
بماء أودهن أو غيره ونسرح اللحية لخبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعور فليكرمه ويكره القزع

وهو ساقى بعض الرأس معلقا قبل حاق مواضع متفرقة منه وأما حاق جميع الرأس فلا بأس به لمن أراد  
التشغف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله وأما المرأة فيكرهها حاق راسها الاضرورفة ويكرهه نصف  
اللمية أول طلوعها ابشار المرودة وتن الشيب واستجبال الشيب بالكبريت أو غيره. طلب الشجوخة  
ونصف باني العنفة ونشعته الظهرا للزهد ونصفها طاقة فوق طاقة للترين والتصنع والنظر في سوادها  
و بيانها العجايا واقتضار الزيادة في العذار من من الصدغ والنقص منها ولا بأس بترك سباليه وهما طرفا  
الشارب قال الزركشي هذا برده ماروا الامام أحمد في مسنده فواسبا لانكم ولا تشبهوا باليهود

\*(كتاب الاطعمة)\*

جميع طعام أى بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم اذ معرفة أحكامها من المهمات لان في تناول  
الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أى لحم نبت من حرام فانشار أولي به والاصل فيها قوله تعالى قل  
لا أجد فيها أوحى الى محرما الاية وقوله تعالى يستلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات أى  
ما تستطيبه النفس وتشتهيه ولا يجوز أن يراد الحلال لانهم سألوه عما يحل لهم فكيف يقول أحل لكم  
الحلال (فائدة) اسم الطيب يقع على أربعة أشياء الحلال ومنه يأبى الرسل كلوا من الطيبات والطاهر  
ومنه فتيمموا صيدا طيبا وما لا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وما تستطيبه النفس كقواهم هذا طعام  
طيب (حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا في الماء وعيشته مخارجه كعشب المذبح منه ما ليس ماله رئة  
كأنواع السمك ومنه ماله رئة كالأضغذع فانهم اتجمع بين الماء والهواء \* (فائدة) \* روى القزويني عن  
ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض أئمة ستة مائة في البحر  
وأربعة مائة في البر وقال مقاتل بن حبان لله تعالى ثمانون ألف عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون  
ألفا في البر (السمك منه) أى ماهو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) حنف أنه أو بسبب ظاهر  
كصدمة حجر أو ضربة صباد أو اختسار ما به أكل أو طافيا لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه أى  
مصيد ومطعمه وقال جهور الصحابة طعمه ما طفا على وجه الماء والى هذا يشير قوله صلى الله عليه وسلم  
هو العاقل وماؤه الحل ميتته والصحيح في حديث الهبر أنهم وجدوه بشاطئ البحر ميتا فكلوا منه وقد رواه  
منه الى النبي صلى الله عليه وسلم فاكل منه نعم ان انتفخ الطافي بحيث يخشى منه السقم يحرم للضرورة قتاله  
الجويني والسائى \* (تنبيه) \* كلام المصنف قد يوهى توقف الحل على موته وليس مراد اذ وجد مرفى الصيد  
والذباح أنه يحل بلع سمكة حية وأنه يحل قتل صغار السمك من غير أن يشق جوفه ويعنى بحماضه وأنه  
لو وجد سمكة في جوف سمكة حل أكلها الا أن تكون قد تغيرت فيجزم لانها صارت كالقطة (وكذا غيره)  
أى السمك مالم يس على صورته المشهورة كخنزير الماء وكل به حلال (في الاصح) المنصوص لاطلاق  
الآية والحديث المارين وعن أبي بكر رضى الله عنه كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله لكم وقيل  
لا يحل لانه لا يسمى سمكا والاول يقول يسمى وعلى الاول لا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان ولا يعيش الا في الماء  
\*(تنبيه)\* \* كلام المصنف صريح في انقسام حيوان البحر الى سمك وغيره وهو مخالف لتفصيله في موضع  
وأصاها ان السمك يقع على جميعها ولهذا أوت قول المصنف منه ماهو بصورته المشهورة وقوله  
وكذا غيره مالم يس على صورته المشهورة ويشهده قول الروضة مالم يس على صورة السمك المشهورة (وقيل  
ان أكل مثله في البر) كالبقر والغنم (حل) أكله ميتا (والا) بان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل  
(ككتاب وجزار) اعتبارا لما في البحر بما في البر ولان الاسم يتناول ما جرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه  
مالاتفاقه في البر يحل لحديث العنبر المشهور وفي الصحيح أما اذا ذبح ما كل شبهه في البر فانه يحل جز لم يزلوا كان  
يعيش في البر والبحر لانه حينئذ كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحا فعلى خلاف اذا أكل ميتا كما  
ذكره (وما يعيش في البر وبحر كضفدع) بكسر الضاد مع فتح الدال وكسر هاء بطنه ويجوز فتح الضاد مع كسر

الدال وضهما مع فتح الدال وكتبته أبو المسح وهو من الحيوان الذي لا عقلم له (وسرطان) وفيه اسمه  
عقرب الماء وكتبته أبو بحر (وحبة) ويطلق على الذكور والأنثى ودخلت الهاء الواحدة لانه واحد من جنسه  
كدباجة وهو قريب رتبة وهي الحبة وسميات بعضهم السبي ونفع اللام وبهاء كنه ونساح (حرام)  
السمية في الحبة والغرب ولا استخفاف في غيرهما ولان النساح يتقوى بابه وقضبه تحريم الفرس بكسر  
الفاء وبقاله الغنم. نفع اللام وسماء المحبة لكن أبواب الحب العامري تبعا لابن الاثير في النهاية بفتح وهو  
الظاهر في تحريم النسيان بكسر الهمزة وفتح الجيم عليه ابن المفري التحريم وهو على خلافه  
الاس فانه القاضي أبو العلي وغيره وقال الجوهرى وهو جنس من الخلق ينب على رجل واحدة وقال  
المسعودى له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى ظفر بالاسان قتله يوحى جوار الصبي بنقر كما  
ينقر الطير وفي الحديث انه جمع من أثبت السباع (تبييه) قديفه سم كلامه ان الحية التي لا تعيش  
الا في الماء حلال لكن صرح الساورى بتحريمها وهي وغيرها من ذوات السموم البحرية قال المصنف في  
مجموعه قلت الصحيح المنة ان جميع ما في البحر تحل ميتة الا الصدف ويحل ما ذكره الاصحاب أو بعضهم من  
السلحفاة والسامة والسماح على غير ما في البحر اه وبواقعه قول السائل بعد نقله لخصوص الحل قال اصحابنا  
أوبه منهم يحصل جميع ما به الا الصدف للهوى من قتله اه والنهى هو ما صرح عن ابن عمر انه قال لا تقتلوا  
الصدف فان نقيتها تسبج وقال به بعض الفقهاء اما حرم لانه كان جارا لله في الماء الذي كان عليه العرش قبل  
خلق السموات والارض وظاهر كما قال شيخنا انه على هذا نسخت ذوات السموم أيضا قال ابن قاسم وسمعت  
به ابى ابي كل الديناس في مصر والسرطان في الشام اه أما السرطان فقد تقدم الكلام فيه وأما الدنيس  
فعن ابن عبد السلام رحمه الله صرح انه يحل اه كما مر هذا واثنا لانه من طعام البحر ولا يعيش الا فيه وعن  
ابن عبد السلام انه أدنى بتحريمه قال الزركشي وهو الظاهر لانه أصل السرطان لتولده منه وقال التميمي لم  
يأت على تحريمه دليل وما قل عن ابن عبد السلام لم يصح فقد نص الشافعي على ان حيوان البحر الذي لا يعيش  
الا فيه يؤكل لعموم الآية والاختبار (وحبوان البري يحل منه الانعام) وهي الابل والبقر والغنم وان اختلفت  
أنواعها الغزلة تعالى أكلت لكم بهيمة الانعام (والحليل) ولا واحدة من لثنته كقوم وقيل مفردة خال لا فرق في  
ذلك بين العربية وغيرها الخبر الصحيح عن جابر بن سمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمل  
الاهلية وأذن في لحوم الحبل وفيهما عن أسماء رضى الله عنها قالت تحرمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم وأكلناه ونحن بالمدينة وأما خبرنا الذي النهى عن أكل لحوم الحبل فقال الامام أحمد وغيره منكر وقال أبو  
داود ومنسوخ والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لتركبوهن وزيته ولم يذكر الاكل مع انه في سابق الامتنان  
مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكتبة بالاتفاق ولحوم الجمل حرام يوم خيبر سنة سبع  
بالاتفاق يدل على أنه لم يلهم النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة في الآية تحريمها للأعور ولا غيرها فانها  
لودلت على تحريم الحبل دلت على تحريم الجمل ولهم علمنا من قبل امتدت الحال الى يوم خيبر فحرمت وأيضا  
الاقتصار على ركوبها والنزول بها لا يدل على نفي الزائد عما ما وانما خصها بالذكر لانها مائة عقلم المصنوع من  
الحبل كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير لانه معقلم معصود وقد أجمعوا على تحريم جميعه  
ودمه وسائر أجزائه (وبقر وحش) وهو أشبه بقبي بالمعز الاهلية وقرونها اصلاب جد تمنعهم عن نفسها (وحساره)  
أى الوحش لانهم آمن الطيبات واماني الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كاوا من لحه وأكل منه  
وقبسه الاول ولا فرق في حمار الوحش بين ان يستأنس أو يبق على نوحته كما أنه لا فرق في تحريم الاهلي بين  
الحالين (وطي) وطية بالاجتماع (وضبيع) بضم الواو وحده بقطعه ويجوز تركه اسم الاثني لانه صلى  
الله عليه وسلم قال يحل أكله واء الترمذى وقال حسن صحيح قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وما زال الناس  
يأكلونها بين الصفا والمرودة من غير تكبير ولان فاهم اضعة لا تتفتق ولا تعيش به وهو من أجن الحيوان



قوله له ليطهى يصاد قال الدميري من عجب أمرها أنم التحيض وتكون سنة ذكر أو سنة أنثى ويقال للذكر  
سنة أنثى (وضب) لأنه أكل على مائدة صلى الله عليه وسلم تحضرت ولم يأكل منه فقيل له أحرام هو قال  
لا ولكنه ليس بأرض قومي فأجسد في أعاقبه راه الشيخان وخبر انتهى عنه أن صح يحول على التنزيه وهو  
حيوان لذلك كرمه ذكران والآنثى فريجان لاسقط أسنانه إلى أن يموت (وأرب) بالثووين يتخله وفي بعض  
الشروح بالثووين يمنع صرفه وهو واحد الأرب حيوان شبه العنق قد ير البدين طويل الرجلين عكس  
الزرافة يطأ الأرض على وخر قدميه لأنه يمشي بوركها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقوله وأكل منه رواه  
البحاري ولم يبلغ أباحنية ذلك فخرها احتجها بأنها تحيض كالنميمة وهي محرمة عنده أيضا (وثعلب) بمثناة أوله  
لأنه لا يتقوى بنباه ولأنه من الطيبات وكتبته أبو الحصىم والآنثى ثعلبة وكتبته أم هويل (وبر برع) لأن  
العرب تستطيه ونابه متعيف وأرجب فيه عر رضى الله عنه على الحرم إذا قتله جفزه وهو حيوان يشبه الفأر  
قصير البدين طويل الرجلين أبيض البعان أشهر الظاهر بطرف ذنبه شعرات ووقع للدميري في شرحه قصير  
البدين والرجلين (وفك) بفتح الفاء والنون لأن العرب تستطيه وهو حيوان يؤخذ من جملة الفرو ولينه  
ونخفته (وسور) بفتح الميم الشدة وهو حيوان يشبه السنور لأن العرب تستطيه  
ذلك وهذا نوعان من ثعلب الترك \* (تمة) \* يحل أيضا الاقتطاع بالذال المججمة والوبر باسكان الموحدة  
دوية أمغر من الهار كحلاء العين لا ذنب لها والدليل وهو باسكان اللام بين الدالين المهمتين المضمومتين  
دابة قدر السحرة ذات شولنطوال يشبه السهام وفي الصحاح أنه عظيم القناذ وابن عرس وهو دوية رفيعة  
تعاذى الفار تدرسل بحره وتخرجه وجمعها يثبات عرس والحوصل جمع حوصلة ويقال له حوصل وهو طائر  
أبيض أكبر من السكر كذو حوصلة عفاية يخضع ذنبا فروو بكثير يصرو يعرف بها بالجمع والقاقم بضم  
القاف الثابتة دوية يخضعها فروا وذلك لأن ماذ كرم الطيبات (ويحرم بقل) للهي عن أكا في  
خبر أبي داود باسناد على شرط مسلم وأما ولد بين حلال وحرام فإنه متولد بين فرس وجرأهلى فان كل الذي كرم  
فرسا كان شديدا الشب بالجرأ وجرأ كان الذي كرمه يد الشبيه بالفرس فان تولد بين فرس وجرأ وحشى أو  
بين فرس وبقر حل بالاختلاف (وجرأهلى) وان فوحش للهي عنه في خبر الصحيحين وكتبته أبو زباد  
وكتبته الآنثى أم محمود (وكل ذى) أى صاحب ناب (من السباع) وهو كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه  
ما بعد وعلى الحيوان ويتقوى بنباه (و) ذى (مخلب) بكسر الميم واسكان الخاء المججمة أى غفر  
(من الطير) للهي عن الاول في خبر الصحيحين وعن الثاني في خبر مسلم فذو الناب (كأسد) وذو كرم  
له ابن خالويه خمسة مائة اسم وزاد على بن جعفر عليه مائة اسم وثلاثين اسم (وقر) بفتح النون وكسر  
الميم وباسكان الميم مع ضم النون وكسرهما حيوان معروف أنجب من الاسد سمي بذلك لثمة واختلاف  
لون جسده يقال تنمر فلان أى تنكر وتغير لونه لا يوجد غالبا الا بوجدها فاما مجب بنفسه ذو ظهر وسطوات  
عبيدة وثبات شديدة اذا شيع نام ثلاثة أيام ورائحة قبه طيبة (وذئب) بالهمزة وعدمه حيوان معروف  
بالهم عند الاسناد كالسبب وهو موصوف بالانفراد والوحدة وكتبته أبو حمدة والآنثى ديبعة ومن طبعه  
أنه لا يعود إلى فريسة شيع منها وينام بأحدى عينيه والأخرى يفتل حتى تنكفي العين النائمة من النوم ثم  
يقضها وينام بالأخرى يحترس باليقظ ويستريح بالنائمة وفيه طاسة الشم يشم الشيء من فرخه واذا جاء الشتاء  
دخل وكثر ولا يخرج منه حتى يطيب الهواء فاذا جاء ص صا بعه يديه ورجليه قبيد دفع عنه بذلك الجوع  
ويخرج أسن ما كان وبسدد الذي كرم الآنثى مضطجعة على الأرض وأضع جروها فطعمه لحم غريم  
الجوارح فلا تزال تحسبه حتى تتغير أعضاؤه (ودب) بضم الدال الموحدة وكتبته أبو حمدة والآنثى دبة  
(وفيل) وجمع فيله وأفيال وكتبته أبو العباس والفيل للذكر في القرآن كنيته أبو العباس واسميه  
محمود والذي كرمه واذنم له خمس سنين وتعمل الآنثى اسنتين وهو صاحب حقد واسنانه مقلوب ولولا

ذلك لثبوتهم وبخلاف من الهرة تحوشت يدافقيه من افهام ما يقبل به الناديب والتعظيم به  
 كبريا والهدد ثقله لما اشتد عليه من الحاصل المحمودة (دقرد) وجهه قرده وفرد وهو حبروان  
 فجميع ملج ذى مريع الفهم ناد الاثنى في البعان الواحدة البشرية والاثنى عشر وهو يشبه الانسان في  
 غالب حالاته فانه ينسك ويقرب ويتناول الشئ بيده وبأنس بالاس والذ كرسد بد الفسيرة ذلى  
 الاناث ومن ذى الباب الكلب والحسرتز والفهد يقف الفاء وكسرها مع كسر الهاء واسكها او الهمز  
 بهاءين موحدين الاول منهوثة والثانية ساكنة وهو ضرب من السباع يعادى الاسد من العدو  
 لامن الامانة ويقال له الغرائق يضم الفاء وكسر الون شبيهه بان آوى (و) ذى الحلب نحو  
 (ماز) من اشد الحيوان وضيقه خلقا وهو مذ كروية قال في التنبيه باز ان ذى الجمع بزة (وشاهين)  
 هو فارسي عرب (وصغروسر) يقف الون ويقال بتثنيها (وعقاب) وكنيته ابو الحاج (تنبية) \*  
 دسل في ذلك جميع جوارح الطير لاستخفها خلافا لما كان حيث قال يكره وجهه من المصنف الصفر  
 فسيما للابازى والشاهين واسكره في تحرير التنبيه لانه يقال للبراة والشواهين وغيره صفة دور واجاب  
 بانه من ذك الحاص بعد العلم ويجاب عنه هتاجا اجابو يستثنى من ذى الحلب الضبع والكلب  
 والبر بوع (وكذا ابن آوى) بالاد بعد الهمزة وهو فوق الثعالب ودون الكلب طويل الخالب به  
 شبه من الثعالب وشبهه من الثعالب وصي بذلك لانه يآوى الى حواء بهاء جنسه ولا يرى الا ليلا ادا  
 استوحش وبقى وحده وصباحه يشبه مسباح الصبيان (وهرة وحش) بحرمان (في الاصح)  
 أما ابن آوى فلاله مستخف وله ناب يهدوبه وبيا كل المينة وجهه لانه ان بابه ضعيف وأما الهرة فلانها  
 تعد وبناها فنسبه الاسد ووجه حالها انها حيوان ينتمى الى اهلى ووحشى فيحصل الوحشى منه  
 ويحرم الاهلى كالحمار واحتر زبالوحشية عن الاهلية فانها حرام ايضا على الصحيح في الحديث انها  
 سبع وقيل تحل لضعف ناهيا (تنبية) \* قال المصنف لو قال المصنف وهو نوحدف لفظا وحش  
 لكان اشمل واخصر اه وقد يهذرنه باختلاف التصحيح كما سلم من التقرير وان اوهام كلامه  
 الجزم بحرمتها وأما ابن مقرض وهو ضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء الدلو فتح اللام فلا  
 يحرم لان العرب نسبته عليه ونابه ضعيف هذما جرى عليه ابن المقرى وهو مقتضى كلام الرازي  
 والذي نقله في أصل الروضة عن تصحيح الا كثرين وما صححه المصنف في مجموعه من شعره لانه ذوناب  
 غاطه فيه الاسوى وغيره وهو دويبه أكله الاون طويل الظاهر أصغر من الفار يقتل الحسام  
 ويقرض الثياب وأما النمس الذى يأوى الحراب من الدور ونحوها فهو نوع من القرود فيحرم لانه  
 يفترس الدجاج فهو كائن آوى (ويحرم) أكل (مأذبة قلة) لا يذاته (كعبة) ويقال للذ كرو  
 والاثنى (دقرب) اسم للاثنى ويقال للذ كرو قربان يضم العين وراء (وغراب أبقع) وهو  
 الذى يسه سواد وبيض وتقيده المصنف به يروم حل غيره وسياقى الكلام عليه (وحسدة) بوزن  
 عتبة (وعارة) بالهمزة وكينها ثم خراب وجهها ماز بالهمز (وكل سبع) يضم الباء (ضار) بالفتح  
 أى عاد والبرقوث يضم الباء ولزنيور يضم الراء والبق والقمل لمجر الصيحين خمس تغزل في الحبل  
 والحرم الغراب والحداة والعارة والقرى والكلب المقور وفي رواية سلم والغراب الابقع والحسنة  
 بدل المقرب وفي رواية لابي داود والستره ذى كرا السبع العسارى مع الخمس وقبس من الباقي  
 لا يذاته اولان الامر يقتل ما ذكرا سقطا لحرمته ومنع من اقتنائه ولو أكل لحما اقتنوه واستثنى من  
 عموم تحريم ما أمر بقتله البهيمة لما كولة اللحم اذا وطئها الاذى فانه يحصل أكلها على الاصح  
 كما ذكر في باب لزنا مع الامر بقتلها (تنبية) \* احتررت بالنارى عن نحو الضبع والغلب مما  
 نابه ضعيف هذما لانه كوران انما ندب قتلها لا يذاته كما امر اذا لافع فيها وابقه نفع ومضرة لا يستحب

قتله لنفسه ولا يكره اضراره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخنافس جمع خنافساء بضم الفاء  
أفصح من قتلها والجعلان بكسر الجيم ويقال له أبو جعلان وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق تعض  
بعض البهائم في فرجها فتترب وهي أكبر من الخنافس شديدة السواد في بطنها لون جرة للذ كرفران  
والزخم والكباب غير العنور الذي لا منفعة فيه مباحة (وكذا رخسة) وهي طائر يشبه النعمر في  
الخلقة وكنيتها أم قيس تلث غذائها (وبعانة) بتثنية الموحدة وبالجمجمة توالله لانها كالحداد وهو طائر  
أبيض يطير العسيران أصغر من الحداد له مخالب ضعيف \* (تنبيه) يحرم أيضا النحاس بسبب مهملة  
طير صغير ينس اللحم بعرق منقاره وأصل النحاس كل اللحم بطرف الاسنان وأما النحاس بالجمجمة  
فهو الاكل بجمعها فحرم العنور التي تنس كالسباع التي تنس لاستخبائها (والاصح حل  
غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون يحمر المنقار والرجلين لانه مسخطاب يا كل  
الزرع ذاتسبه الذواخت والثاني نثار الحانه غراب وأما ما عدا الا بقع وغراب الزرع فانواع أحدها  
العقوى ويقال له الفعقع وهو ذلولين أبيض وأسود طويل الذنب صغير الجناح عيناه يتسبان الزئبق  
صونه العفقه كانت العرب تشاءم بصوته ثانيا الغداف الكبير ويسمى الغراب الجلي لانه لا يسكن  
الا الجبال فهذان حرامان تلثهما ثالثا الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف  
فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وجرى عليه ابن المقرئ لانه يقتل الغراب في خبر مسلم  
وقيل يحله كنه وقضية كلام الرازي وهو الظاهر وقد صرح بطله البغوي والجرجاني والرويانى وعاله بأنه  
بأكل الزرع واعتدله الاستوى والباقي (و) الاصح (تحريم بيغا) بفتح الموحدة تن وتشديد  
الثانية ومنهم من يسكنها ويغني مجمة وبالقصر طرأ خضر وهو المعروف بالدرة بضم الدال المهملة  
وتشديد الراء المفتوحة له قوة على حكاية الاصوات وقبول الناقين قال ابن عمار ولا يعرف لها اسم ذكر  
من اقلها (و) يحرم (طاموس) وهو طائر في طبعه العنة وحب الزهو بنفسه والخبلاء والاعجاب  
بربشه وهو مع حسنه يتشاهم به ووجه تحريمه ومثله نخبهما والثاني جمع ذلك \* (تنبيه) يحرم أيضا  
ملاعب طله وهو طائر يسبح في الجو سارا كأنه ينصب على طائر والضروع وهو بضاد مجمة مضمومة يقع  
على الذ كروالتي يقول في صباحه سدا أوقاد فيختص بالذك كروكية لانه أم الحراب وأم الصبيان  
ويقال لها غراب الليل وتحريم هذه الثلاثة لاستخبائها (وتحلى نعامه) بالاجماع ولان الصبيحة رضى  
الله عنهم قضوا فيها اذ قلها المحرم بيذنة وكنيتها أم البيض وابست بظائر عند المتكلمين في طبائع الحيوان  
وان كانت تبيض ولها جناح وريش (و) يحل (كركي) فطما وما أوهمه كلام العبادي من جريان  
الاخلاف فيه منذ وهو طائر كبير معروف كنيته أبو نعيم وفي طبعه التحاوس بالنوبة في الليل وإذا كبر أنواء  
عالمها ولا تمشي على الارض الا باحدى رجليه ويلقي الاخرى وادواضعهما وضعهما وضعهما متخافة أن  
تخسف الارض به (و) يحل طير الماء وهو أنواع منها (بط) بفتح أوله (واوز) بكسر أوله وفتح ثانيه لانها  
من الطييات \* (تنبيه) عطفه على البط يقتضى تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الاوز بالبط وقال الدميري  
في شرحه ابط هو الا الذي لا يطير \* (تنبيه) جميع طيور الماء حلال لانها من الطييات الا للقاء  
وهو طير طوي العنق يا كل الخطبات رصف فلا يحل لاستخبائه وروى كل مارق ودع ماصف (و) يحل  
(دجاج) بالاجماع وهو بثلاث أوله والفتح أفصح يفسح على الذكر والانتى والواحدة دجاجة  
وليس الهاء للتأنيث وحله بالاجماع سواء انفسه ووحشيه ولانه صلى الله عليه وسلم أكله رواه  
الشيخان (و) يحل (حمام) بسائر أنواعه لانه من الطييات ويقع على الذكر والانتى واحده حمامة  
وليس الهاء فيها للتأنيث (وهو) عند الجوهري نقلا عن العرب ذوات اطواف كالفاوخت والقمارى  
وعند المصنف كالشافعي نقلا عن الأزهري (كل ماعب) أى شرب الماء من غير تنفس بان شرب

جرعة بعد جرعة من غير ص (وهو) أي رجع الصوت \* (تنبيه) \* جمع بينهما تبعه المحرر  
وقال في الروضة في جزاء الإبدانة لأحاجة إلى وصفه بالادير مع العب فأنهم ما تلازمان وإلهذا انقصر الشافعي  
رضي الله عنه على العب ويحل الورشيان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاتحة  
والجامة ويحل القما ج جمع قطة وهو طائر معروف وأجل بالفتح جمع جملته وهو طائر على قدر الجسام كالمطما  
أجر المنقار والرجلين ويسمى دساج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة إنهم أدرجت في الجسام (و) يحل  
كل (ماعلى شكل عصفور) بضم أوله بقطعه وحتى فتحها سمى بذلك لأنه صمى وفرو كنيته أبو يعقوب  
والأبى عصفورة لأنه من الطييات (وان اختلف لونه ونوعه كمنديلين) بفتح العين والدال المهمتين  
وبينهما فون وآخره وحده بعد تحتانية وهو الموزار (وصورة) بفتح الصاد وسكون العين المهمتين صغار  
العصافير المحمرة الرأس (ورزوز) وهو بضم الزاي طائر من نوع العصفور سمى بذلك لوزر زنه أي تصويته  
ونفر بضم النون وقع المجهمة عصفور صغير أجر الالف وبالب بضم الباءين وكذا الحجرة بضم الحاء المهملة  
وتشديد الميم المفتوحة قال الراعي ويقال إن أهل المدينة يسمون البيلبيل النعرة والحجرة (و) لا يحل ما سمى  
من قتله وهو أمر ومنها (خفاف) بضم الخاء وتشديد الميم وجمعها ما طيف ويسمى زوار الهند وهو عرف  
عند الناس بعصفور الجامة لأنه زهد جماع في أيديهم من الأقوات قال الدميري ومن يجيب أسره إن عينه تقاع  
فتمود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يباينه بطيبي جـ ديد وأما الخفافس ويقال له الوطواط فقطع  
الشيخان بخبره مع جزمه ما في محرمات الاحرام بوجوب قيمته إذا قتله المحرم أو في الحرم مع قصر بجهه ما بان  
ما لا يؤكل لا يجيب منه والتمهده ما هنا وظاهر كلامه أن الخفافس والخفافس تغيران وأعتز شبان  
الخفافس والخفافس واحد وهو الوطواط كما قاله أهل اللغة وأجيب بأن كلامه ليس بأعتز بار القليل  
باعتبار العرف في تهذيب الامعاء واللغات أن الخفافس عرفها وطائر أسود الفأر أبيض البطن يأوي  
البيوت في الربيع وأما الوطواط وهو الخفافس فهو طائر صغير لا يش له شبهة الفأرة بغير بين الغريب  
والعشاء وهذا أفردهما الفقهاء بالذكروا أطلق القمريون اسم أحدهما على الآخر ومنها هدهد وصرد  
وهو بالحروف المهملة طائر فوق العصفور يصيد العصافير (وغل) وكنيته أبو مشعل والواحدة غلة وكبتها أم  
مارن سميت غلة لثملها وهو كثرة حركتها وقلة قوائمها قال الخليلي إن الهوى الوارد في نمل النمل المراد به  
النمل الساسماني وهو الكبير أما الصغير ففي الاستقصاء نقلا عن إصباح الصير أنه لا يحرم قتله لأنه مؤذ  
وذ كره البغوي أيضا ووافق عليه في المجموع (ونحل) وهو ذباب الليل والواحدة نحلة (وذباب) بضم  
أوله المجمع وكنيته أبو جعفر وهو أجهل الخلق لأنه يأتي نفسه في الهلكة وضرب الله به المثل في القرآن  
وهو أصناف كثيرة (و) لا نحل (حشران) بفتح الشين للمجهمة صغار دواب الأرض وصغارها هو الواحدة  
حشرة بالفتح يلك (كففساء) بضم الخاء وفتح ثالثة أشهر من صميه وبالد وكنتها أم الفسود هي أنواع  
منها بنات وردان وحشار قبان والعصرار وتحرم ذوات السموم والبر والوزغ بانواعها الاستصحاب أن ولأنه صلى  
الله عليه وسلم أمر بقتلها ووقع في الراعي أنه نهى عن قتلها ونسب لسبق القلم وتحريم سام أبرص وهو  
كبار الوزغ والعشاء وهي بالعين المهملة والصاد المجهمة دويبة أكبر من الوزغ والبعوض بضم اللام وفتح الحاء  
المهملة دويبة كأنها سمكة ملساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فإذا أحست بالإنسان دارت بالرمل وغاست  
فيه (ودود) جمع دودة وجمع الجمع ديدان وهو أنواع كثيرة تدخل فيها الأرض ودود الغز والدود الأخضر  
الذي يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل أكل دود الخمل والفاكهة معه \* (تنبيه) \* استثنى  
من الحشرات القنفذ وأم حبين المهملة مضومة وحده مفتوحة ونون في آخره والوبر والضب والبر بوج  
ومرث الإشارة إلى بعض ذلك (وكذا) لا يحل (ما تولد من مأ كول وغيره) كمتولد بين كلب وشاة إذا  
تحققنا ذلك بان رأينا كلبا ترا على شاة فولدت نحلة تشبه الكلب فلولم تولد نحلة تشبه الكلب

قال البغوي لا تحرم لانه قد يتحصل الخلق على خلاف سورة الاصل وعن القاضي حنين بن نفعه ومن المتولد بين  
 ما كحول وغيره السبع بكسر السين المهملة فله متولد بين الذئب والضبع فيه شدة الضبع وجلاء الذئب  
 أسرع من الريح عدوا كثير الوثبات والبقل المتولد بين قرص وجرار أهلي كجاسر والزرافة وهي بفتح الزاي  
 ونسبها كجاسرهما الجوهري وقال بعضهم الضم من طين العوام وبقرها حزم صاحب التنبيه وقال  
 المصنف في المجموع انه لا خلاف فيه ومنع ابن الرقعة التحريم وحكى ان البغوي أفتى بجهلها واختاره السبكي  
 وسكانه في فتاوى القاضي وتنمة التتمة وقال الأذري وهو الصواب نقلا ودليلا ومقول اللغة انها متولدة  
 بين ما كولين من الوحش واقتضى كلام ابن كج نسبة لانه وقال الزركشي ما في المجموع سهو وصوابه  
 العكس انه وهذا الخلاف يرجع فيه الى الوجود ان ثبت انهم متولدة بين ما كولين فسا بقوله هؤلاء  
 ظاهر لكن ظاهر كلام الشيخ في التنبيه انها مما يتقوى بنابه واعتراض بانهم لا يتقوى بنابه وأن الشيخ لم  
 يرها وأنهم لا يتقوى به كسائر السباع وقبل ان الذي في التنبيه الزرافة بالقاف وهو حيوان يتقوى بنابه  
 غير الذي يسمى الزرافة قال السبكي وهذا ليس بشئ (وما) أي والحيوان الذي (لانه) فيه من كتاب  
 أوسنة أو اجماع لأخاص ولا عام بتحريم ولا تحليل ولا ردقيه أمر بقتله ولا بعده (ان استطابه أهل  
 يسار) أي نروقه ونصب (و) أهل (طباع سليمة من) أكثر (العرب) سكان بلاد أوفرى (في حال رفاهية  
 حصل وان استخبثوه فلا) يحل لان الله تعالى أنما الحل بالعيب والتحريم بالحيث وعلم بالعقل انه لم يرد  
 ما يستتبعه ويستخبثه كل العالم لاستحالة اجتماعهم على ذلك عادة لا خلاف طبايعهم فحين أن يكون  
 المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لانهم أولى الاسم اذ هم المخاطبون أولا ولان الدين عربي وخرج باهل اليسار  
 المحتاجون وبسليمة أحوال البوادي الذين بأكون ما داب ودرج من غير تمييز فلا يبرهنهم وبمحال  
 الرفاهية حال الضرورة فلا يبرهنهم (تنبيه) قضية كلام المصنف أنه لا بد من اخبار رجوع منهم والظاهر  
 كما قال الزركشي الاكتفاء بخبره دأين ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطابته  
 خلال أو سخطته فحرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم  
 فان ذلك قد عرف حاله واستقر أمره فان اختلفوا في استطابته انبجع الاكثر فان استتوا فقرش لانهم  
 قلوب العرب فان اختلفت ولا ترجع أو شكوا أولم نجد منهم ولا غيرهم من العرب اعترفوا بغير انهم  
 شبهاه منورة أو طبعها أو طعمها فان استوى الشبهان أولم نجد ما يشبهه خلال لا شبهة في لا أجد فيها أوجي  
 الى محرما ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعنا فاعتماد ظاهر الآية المقترضة للعل أولى من  
 استحباب الشرائع السالفة وان دفع بما قررت به كلام المصنف اعتراض البلغيني فانه قال ان أراد نص  
 كتاب أوسنة لم يستقم فقد حكم بحل الثعالب وتحريم اليعن والطاوس ولبس فيها نص كتاب ولاسنة  
 أو قول عالم فقول العالم ليس دليلا يعتمد وان أريد نص كتاب أوسنة أو نص الشافعي أو أحد من أصحابه  
 فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص في اصلاح الاصوليين (وان جهل اسم حيوان سئلوا) أي العرب  
 عن ذلك الحيوان (وعمل بضمهم) له مما هو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك الى الاسم وهم أهل  
 اللسان (وان لم يكن له اسم عندهم اعترفوا بالشبه به) من الحيوان في الصورة والطبع أو الطعم في  
 اللحم فان تساوى الشبهان أو فقد ما يشبهه محل على الاصح في الروضة والمجموع ولم يفرغ المصنف من  
 حكم الحيوان الحرام أخذ في حكم المكروه منه فقال (واذا ظهر تغير علم جلالة) من نعم أو غيره كدجاج  
 ولو بسبرا (حرم أكله) أي اللحم كفي المحرم وبه قال الامام أحمد لانها صار من الخبائث وقد صح  
 النهي عن أكلها وشرب لبنها وزكوبها كقوله أبو داود وغيره وهي بفتح الجيم وتشديد اللام ويقال  
 الجلالة التي نأكل الجلالة بفتح الجيم وهي العذرة والبر وغيرهما من النجاسات والحكم منوط كما قال  
 المصنف بالتغير على الاصح وقبل ان كان أكثر علفها النجاسة ثبت والأفلا وهو ظاهر كلام المصنف في

القهر برجزية في صحيح التنبية وحاشا التعبير يشمل الاوصاف الثلاثة وقيداه في الشرح والروضة  
 بالرائحة قال الزركشي تبه الاذرى والظاهر انه ليس بقيد فان تغير العالم اشد (وقيل يكره) لنتن لهما (قلت  
 الامع يكره) كنهه الراعي في الشرح من ايرادا كقولهم (وانه اعم) لان التنبية انما هي وتغير العالم وهو  
 لاوجب الضرب بكونه المذكور وروح فانه يكره اكله على الصحيح \* (تنبيه) \* قد فهم تقييد  
 المصنف بالعلم ان غيره ليس كذلك واسبس مراد بل لا فرق بين لهما وابنهوا ويضم في النجاسة والمهارة  
 والخرم والفضيل وفافاد لا بل قال الباقي ينبغي تعدي الحكم الى شمرها وما فيها المذمة في  
 حياتها وقال الزركشي الفاهر الحاذق والذكي اذا ذكبت ووجه في بيانها مبتداه ويكره ركوبها  
 بلا حائل (فان عافت) عافا (طاهرا) او متنجسا كغيره اسبابه ما تنجس او تنجس العين كما وظهر  
 كلام التنبية (قطاب) لهما بزوال رائحته (حل) ما ذكر وان عافت دون اربعين يوما اعتبارا بالمعنى واما  
 خبر حتى عافت اربعين يوما والتقييد بالعلم الظاهر يجري على العالب وخرج بعلفت ما لو غسأت هي  
 اولها اياه بعد ذبحها او طبخ لهما ازال التعريفان الكراهة لا تزول وكذا يرد الزمان كما قاله البغوي وقال  
 غيره نزول قال الاذرى وهذا ما جزمه الروزي تبه الاقاضي وقال شيخنا وهو تغير طهارة الماء المتغير  
 بالنجاسة اذا زال التعريف بذلك قال الباقي وهذا في مرور الزمان على اللحم فلو مر على الجلالة ايام من غير  
 ان تأكل طاهرا اى او غيره كما سرحات واعاد كره العلف بظاهر لان العالب ان الحيوان لا بد له من علف  
 ووافقه الزركشي على ذلك \* (تنبيه) \* قول المصنف حل المراد زوال الخبر على الاول والكراهة على  
 الثاني فلو قال لم يكره اكله اولى اذ حل بجائع الكراهة لان اريد حل استوى الطرفين \* (فروع) \*  
 لورى منخولة بلين كلبية او خنزيرة كانت كالجلالة ولو غذى شاة بحمض من علف حرام قال ابن عبد  
 السلام لم يكره علفه اكله اولا على غيره لان الاعيان لا تفسد بحل ولا حرمة وقال الفزالي ترك الاكل  
 من شاة علفت بعاف معصوب من الورع ولا يكره ترك الورع ولا نكره التمار التي بقيت بالمياه النجسة  
 ولا حب زرع نبت في نجاسة كزبل كفى المجموع من الاحتساب اذ لا ينافى في ذلك اثرها وقضية ما قال  
 الزركشي انه متى ظهر التعريف فيها كرهت ولا يكره يبيض ساني بعاف نجس ولو نبت اللحم او البعوض لم ينفس  
 قال في المجموع طهرا ويحل اكل النعائق والشوى والمهراتس كما قاله ابن عبد السلام وان كان لا يتحل  
 من الدم غالباً \* (فائدة) \* قبل ان السكاب اذا عاض حيوانا وذبح من اكل منه كلب ولهذا قال بعضهم  
 لا يحل اكله (ولو تنجس) مانع (طاهر تكلم) وذهن (ودبس ذاتب) عجيبة (حرم) تناول حديث  
 افارة المارفي باب النجاسة وكذا جاهد تعذر تهاجره كالذي لاقى الفأرة من السم من الجملاد او امكن ولم يظاهر  
 كما وخذ من اطلاق المتنجس ويجوز ان يعلف المتنجس دابة ولو وقع في قدر طيب في جزء من لحم آدمي ميت  
 قال الفزالي لم يتحل منه شئ طرفة الاكس وماله في المجموع وقال المختار الحلل لانه صار مستهلكا كناية  
 ولو تحققت اصابة روث القبران القمح عند درسه فطوعه وبس غسل اللحم من اكله كافي المجموع ومرث  
 الاشارة الى ذلك في كتاب المهارة (وما كسب) اى المكسوب (بغض من نجس كجماعة وكس) لنجس  
 كزبل (مكره) للعر تناوله ولو اكله كنسب رفيق (ويسن ان لا يأكله) ان (بطاعه رقيقة) ولا يكره  
 لرفيق وان كسبه حر (و) يعلفه (فاضحه) وهو البعير وغيره يسقى عليه الماء وحكم سائر الدواب كذلك  
 وذلك لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجام فنهى عنه وقال اطعمه رقيقا واعلمه ناضجا رواه  
 ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره وصرف النهى عن  
 الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلى الحجام أجرته ولو كان  
 حراما لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ فحرم الاعطاء لانه اعطاء على معصية كاجرة الذنب والنجاسة لا عند  
 الضرورة كان اعطى الشاعر للامام جبره او الظالم لا لاجل معصيته او لئلا يأتى بذمته أكثر مما اعطاه فان

الاثم على الاتخذ دون المعلى فان قبل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما اعاد ذلك ليدفعه رقيقه وناضحه  
 اوجب بانه لو كان كذلك لبيته صلى الله عليه وسلم وقيس بالجماعة غيرهما من كل ما يخص به بخسارة  
 النجاسة (تنبية) قوله ان لا يأكله يفهم جواران يشترى به ما يوسا أو نحو ولا كراعة في ذلك والظاهر  
 كما قال الاذرى التعميم بوجوه الاتفاق حتى التصديق وقال في الذخائر اذا كان في بدء حلال وحرام  
 أو شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه كما  
 لانه يعلمه والعيال لانفعله ثم قال ان الذي يتبع على المذهب انه وأخذه سواء في القوت والمالبس دون سائر  
 المؤن من أجزاء حياض وفصاد ونوب وعسائر متزل وقيم تور وشراء حطب ودهن سراج وغيرها من المؤن  
 ولو غاب الحرام في يد السلطان قال الفزالي حرمت عليه وأنكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب  
 الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الفزالي ولو كانت الصفة دينية بلا خسارة نجاسة  
 كفندوسيا كعلم نكركه اذ ليس فيها خسارة نجاسة وهي العلة الصحيحة الكراهة ماسر عند الجمهور وقيل  
 العلة دفاء الحرفة ورجح البلقيني قال في الروضة ذكره جماعة كسيب الصواع قال الرافعي لانهم كثيرا  
 ما يخافون الوعد ويفعون في الربا ليعلمهم المصوغ باكثر من وزنه وقيل لا يكره ورجحه الاستوى وقد علم  
 مما خفرت به كلام المصنف ان ما في كلامه مصدرة لا موصولة اذ لو كانت موصولة لكان المعنى ان  
 المكسوب بذلك مكسور ونفس المكسوب لا يوصف بكراهة ولا غيرها انما تتعلق الكراهة بالمكسب  
 (فردوع) \* افضل ما أكلت منه كسبك من زراعة لانهم اقرب الى انكسر ونجس لا يفسد مسلم غرسا  
 ولا يزرع زراعيا كل منه انسان ولادابة ولا شيء الا كانت له صدقة ثم من صناعة لان المكسب  
 فيها يحصل بكد اليدين ثم من تجارة لان الصلابة كانوا يكتسبون بها ويجرم تناول ما يضر البدن  
 أو العقل كالخمر والزنا والزجاج والسهم بنات السنين والفتح انصح كالاقيون وهولاء الخشخاش  
 لان ذلك مضر وبما يقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة لكن فلا يحل تناوله للتداوى به  
 ان غابت السلامة واحتج اليه كافي أصل الروضة ويحل أكل كل ما هو لا ضرر فيه لآفة قل من حرم زينة  
 الله الاجلاد ميتة دبح فلا يحل أكله لعموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة أما جلد المذ كاه فيحل أكله  
 دبح والامامة ذكر كالحظ والمثلي لاستغذاره والاحيان الحلى غير السمك والجراد كاه علم مما مر في بلد الصيد  
 وفي حل أكل بيض الملايئ كل خلاف قال في المجموع واذا قلنا بفعالته أي وهو الراجح حل أكله بلا  
 خلاف لانه طاهر غير مستنذر بخلاف المثلي ومال البلقيني الى المنع ويجرم الثبات المسكر وان لم يطرأ  
 لاضراره بالعقل ولا حد فيه ان لم يطرأ بخلاف ما اذا طرب كما صرح به الماوردي ويجوز التداوى به  
 عند فقد غيره بحماية قوم مقامه وان أسكر لضرورة ولا يسكر الامع غيره يحل أكله وحده (ويحل  
 جنين وجد ميتا) أو عيشه عيش مذبوح سواء أشعر أم لا (في بطن مذ كاه) بالجمعة سواء كانت ذكاتها  
 بذبحها أو ارسالهم أو كذب عليها الحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه رواه الترمذي وحسنه وابن حبان  
 وصححه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها بعبادة والانه جزء من اجزائها وذكاتها ذكاة لبيع اجزائها ولانه  
 لو لم يحل بذكاة أمه لحرم ذكاتها مع ظهور الجمل كالاتقتل الحامل فودا ما اذا خرج وبه حياض مستقرة فلا يحل  
 بذكاة أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح أمه فلو ضرب في البطن بعد ذبح أمه زمانا طويلا ثم سكن لم يحل  
 كما قاله الشيخ ابو محمد في الفرق وأقره وان خالف في ذلك البغوي والمروزي وقال بالحل مطلقا قال  
 الاذرى والظاهر أن مراد الاجتهاد اذا مات بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها كان ميتة لا يحل لان ذكاة  
 الام لم تؤخر فيه والحديث يشير اليه اهـ وحلى هذا لخرج وأسه ميتا ثم ذبحت أمه قبل انفصاله لم يحل  
 وان خالف في ذلك البغوي وقال البلقيني يحل الحل ما اذا لم يوجد سبب يحال عليه موته فلو ضرب حاملا  
 على بطنها وكان الجنين متحركا سكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتا لم يحل ولو خرج رأسه وفيه حياة مستقرة

لم يجب ذبحه حتى يخرج لان خروج بعضه كعدم خروجه في العدة وغيره فيجعل اذمان بمخروجه  
 بذلك أنه وان صار بخروج رأسه مقدور عليه وشروط حله أن يخرج مئة متخلة فان كان علة لم يؤكل  
 لأنه دم ولولم يتخلفا المضعف تحمل بناء على عدم وجوب القرعة فيها وعدم ثبوت الاسنيلاد يعني لو كانت من  
 آدمي ولو كان للمذكاة عضواً حل كسائر اجزائها (ونحن) من عدم الاكل (على نفسه مونا  
 أو مرضاً خلوفاً) أو زيادته أو طول مدته أو انقطاعه عن رفقته أو خوف ضيف عن مشي أو ركوب  
 ولم يجد حلالاً يأكله وبسمى هذا الخلف مضطراً (ووجد محرمات) كمينته ولحم خنزير وطعام القبر  
 (لزمه أكله) لان تاركه ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقربوا  
 أنفسكم قال الزركشي وينبغي أن يكون خوف حصول الشيب الفاحش في عضو ظاهر يتكوف طول  
 المرض كما في التيم ولا يشترط مما يخاف منه تحقق وقوعه لولم يأكل بل يكفي في ذلك الظن كما في الاكراه  
 على أكل ذلك ولا يشترط فيه التيقن ولا الانصراف على الموت بل لو انتهت الى هذه الحالة لم يحل له أكله  
 فانه غير مفيد كما صرح به في أصل الرخصة (تنبيه) لو اضلرت امرأة الى طعام وامتنع المالك من  
 بذله الا بوطئها زماناً قال الحبيب العسيري لم أره نهلاً والذي ظهر انه لا يجوز لها تمكينه بخلاف ما يذهب  
 المذنبه فان المضار فيها الى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهذا الامتناع ليس الى المحرم وانما جعل  
 المحرم وسيلة اليه وقد لا تندفع به الضرورة اذ قد يصير على المنع بدو منها (وقيل) لا يلزم المضطرراً كل  
 المحرم بل (يجوز) تركه وأكله كما يجوز له الامتناع للمائل وأجاب الاول بان الاستسلام للمائل يؤثر  
 في حجة غيره على ما معناه طلباً للشهادة وهذا بخلافه ويستفتي من ذلك علم العاصي بسفره فلا يباح له الاكل  
 حتى يتوب قال الاذري وبشبه أن يكون العاصي باقاً منه كالسافر اذا كان الاكل عوفاً له على الإقامة  
 وقوله تمباح المبتدأ لم يمتدح العاصي باقاً منه محمول على غير هذه الصورة بل الباقي وكافة العاصي بسفره  
 صرف الدم كالمزبد والحري فلا يأكل من ذلك حتى يسلم قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن  
 من اسقاط القتل بالنوبة كترك الصلاة ومن قتل في قطع المارقي قال ولم أر من تعرض له وهو متعبد  
 (تنبيه) أفهم اطلاق المصنف المحرم أنه تخيير بين أنواعه كمينته شاة وحمار لكن لو كانت المبتدأ من  
 حيوان نجس في حياته تكثر بروميته حيوان طاهر في حياته كحمار وجب تقديم قيمة الباطر كما  
 في المجموع قال في المهمات وهذا التفصيل الذي صححه ليس وجهاً ثابتاً فضلاً عن تصحيحه اهـ واعترض  
 بانه وجه ثابت وجزم به في الحاوي (فان توقع) مضطر (حلالاً قريباً) أي على قرب (لم يجز) قطعاً  
 (غير سد الرمي) لاندفاع الضرورة وفيه يحد بده الحلال وقوله تعالى غير متجانف لان قيل أراده الشيع  
 قال الاسنوي ومن تبعه والرمي بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان السد  
 المدكور بالشين المجمة لا بالهمزة قال الاذري وغيره الذي تحفظه انه بالهمزة وهو كذلك في السكتب أي  
 والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الحلال الحاصل في ذلك بسبب الجوع (والا) بان لم يتوقع حلالاً قريباً (ففي)  
 قول يشيع) أي يجوز له ذلك لا لطلاق الآية ولان له تدارك قلبه بخارجه الشيع كلبه كذا وليس المراد  
 بالشيع أن يملأ جوفه حتى لا يجد الطعام مساعاً ما هذا احرام قطعاً صرح به القاضي أبو الطيب والبنبرجي  
 وغيرهم ابل المراد كما قاله الامام أن يأكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يطاق عليه اسم جائع  
 (والاظهار) لا يشيع بل يجب (سد الرمي) فقط في الاصح لانه بعده غير مضطر فلا يباح لانتفاء الشرط  
 (الا أن يخاف تلفاً) أو حدوث مرض أو زيادته (ان اقتصر) على سد الرمي فتباح له الزيادة بل  
 لزمه لتلايمه نفسه (تنبيه) يجوز له التزود من المحرمات ولو وجب الوصول الى الحلال ويبدأ  
 وجوبه باقاة حلال طفره فلا يجوز له أن يأكل مما ذكر حتى يأكله التحقق الضرورة واذا وجد  
 الحلال بعد تناوله المبتدأ لم يضره كما هو قضية نص الأم فانه قال وان أكره وجل



حتى شرب خمر أو أكل محرماً فقلبه ان يتقياً إذا قدر عليه ولو عم الحرام ياراسته مال ما يحتاج اليه  
ولا يقدم على الضرورة قال الامام يل على الحاجة قال ابن عبد السلام هـ - إذا ان توقع معرقة المسحق  
إذا المال عند اليأس منها للمصالح العامة (وله) أي المضطر (أكل آدمي ميت) إذا لم يجد ميتة غيره  
كما قيده في الشرح والروضة لأن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت ويستثنى من ذلك ما إذا كان الميت  
ندياً فإنه لا يجوز له الاكل منه جزماً كما قاله ابراهيم المروزي وأقره ما إذا كان الميت مسلماً للمضطر كافر  
فإنه لا يجوز له الاكل منه اشرف الاسلام بل لنا وجه أنه لا يجوز لأكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً  
(تنبيه) \* حيث جوزنا أكل ميتة الاكل المحترم لا يجوز تطيئها ولا شربها من هناك حرمة ويتخير في  
غيره بين أكله نيأ ومطبوخاً ومشوياً (و) له (قتل مرتد) وأكله (و) قتل (حربي) بالغ وأكله لانها  
غير معصومين وله قتل الزاني الحصن والحارب وتارك الصلاة ومن له علمه قصاص وان لم يأذن الامام في  
القتل لان قتالهم مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأدياً به عنه وحال الضرورة ايضاً فيم اعادة  
أدب (لا) قتل (ذمي ومستأمن) ومعاهد (وصبي حربي) وحرية حرمة قتالهم (قلت الاصح - حل  
قتل الصبي والمرأة الحربيين لا كل والله أعلم) لان حالها ليسا معصومين ومنع قتالهما في غير الضرورة  
لأحرمتهما بل لحق الغائبين وهذا لا ينعاق بقتلهم الكفارة \* (تنبيه) \* حكم مجازين أهل الحرب  
وأرقائهم وتحتانهم كدبياتهم قال ابن عبد السلام ولوجود المضطر صيماً مع بالغ حربيين أكل البالغ  
وكف عن الصبي لما في أكله من اضعاف المال ولان الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي وقضيته  
احتمال ذلك فلتستثنى هذه الصورة من اطلاقهم جواز قتل الصبي الحربي لا كل وكذا يقال فيما شبهه بالصبي  
قال الباقر في محل الاباحة اذا لم تستول على الصبي والمرأة أي ونحوهما والاصار وأرقاء معصومين  
لا يجوز قتلهم قطعاً لحق الغائبين (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولو غير محرز ولم يجد غيره (أكل)  
منه ابقاء للمجتمعة (وغيره) بدل ما أكله من قيمة في المتقوم ومثل في المثلي لحق الغائب سواء قدر على  
البديل أم كان عاجزاً عنه لان الذم تقوم مقام الاعيان نعم تعتبر قيمة المثلي بالمقارنة كاذ كروفي الماء  
به عليه الزكشي بالنسبة لاه متع ومال الصبي والمجنون اذا كان وامرهما غائباً حكمهما حكم مال الغائب  
وان كان حاضراً فهو في ماله ما كان كاملاً \* (تنبيه) \* في وجوب الاكل والقدر المأكول الخلف  
السابق واستثنى الباقر ما إذا كان الغائب مضطراً يحضر عن قرب فليس له أكله (أو) طعام (حاضر  
مضطر) اليه (لم يلزمه بذله) بمجتمعة لغيره (ان لم يفضل عنه) بل هو أحق به لحديث ابدأ بنفسك وابقاء  
لمجتمعة نعم ان كان غير المالك نيأ واجب على المالك بذله له وان لم يعطه وبه ورهنا في زمن عيسى عليه  
السلام أو ان حضر على القول بحبائه ونبوته ولو كان في يده مضطر ميتة كان أحق بهامن مضطراً آخر كسائر  
المباحات خلافاً لما في فتاوى القاضى من أن البذل ثابت عليهم فلا يكون أحق بها \* (تنبيه) \* هل المراد  
بما يفضل عنه عن سد الرمي أو الشبع الظاهر كما قال الزكشي الاول حفظاً لله تعالى ولو وجد مضطرين  
ومعه ما يكفي أحدهما وتساويا في الضرورة والمقاربة والصالح قال الشيخ عز الدين احتمل ان يتخير  
بينهما واحتمل أن يقسمه عليهما اهـ والثاني أوجه فان كان أحدهما أولى كوالد أو قريب أو ولي الله  
فعلى أو اماماً مقسطاً قدم الفضل على المقضول وتساويا معه رغباً مثلاً أو أطعمه لاحدهما عاش  
يوماً وان قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص (فان آنز)  
بالمعدى نفسه في هذه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جائزاً) بل يسن وان كان أولى به كجاني الروضة لقوله  
تعالى وبؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيع الصالحين وخرج بالسلم الكافر واليهيمة  
والمعصوم مراق الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على هؤلاء (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطر) له  
(لزمه) أي غير المضطر (اطعام مضطر) معصوم (مسلم أو ذمي) أو نحوه كعهده ولو كان يحتاج اليه في ثاني

الحال على الاصح لضرورة التاجز بخلاف غير المعصوم كالخربي \* (تنبيه) \* يجب اطعام البهيمة  
المحرمة وان كانت ما كالفير صاحب الطعام بخلاف غير المحرمة كالكتاب العقور ولو كان للانسان كتاب  
مباح المدفوع جائع وشاة لزمه ذبح الشاة لا طعام الكتاب ويجوز أكلها الا اذا حلت له ذبحها لا كل ويجب  
على المصارع ان يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه (فان امتنع) وهو أو وليه غير مضطر في الحال لمن  
بذله بعوض المضار يحترم (له) أي المضار (قهره) على أن يذمه وان احتج اليه المانع في المستقبل (وان  
قتله) ولا يجب قتله كاصا نزل أولي أي اذا كان صاحب الطعام مسلما كما هو في المقيس عليه قتله  
الاذرى ولان عقل المالك أو وليه ودينه يميته على الاطعام وهو واجب عليه بخلاف ان يجعل الامر  
مؤكولا اليه وانما يجوز قتله على ما يدفع ضرره به وهو ما يسهل الرمي الا ان يخشى الهلاك لان الضرورة  
تتقدر بقدرها ولا يقتضيه من الممتنع ان قتله ولا تؤخذ دية ويقتضيه ان قتله الممتنع لانه لم يمتنع  
بخلاف الممتنع فان عجز عن أخذه منه ومات جوعا فلا ضمان على الممتنع اذ لم يحدث منه فعل - هلاك لكتفه  
بأنه \* (تنبيه) \* قضية كلام المصنف جواز قهر الذي للمسلم وان قتله وليس مرادا ولذا قال الشارح الا  
ان كان مسلما والمضار غير مسلم أي فلا يجوز له قهره ولا قتله فان قتله فعليه ضمانه لان الكفار لا يسلمون  
على ميتة المسلم فالحق أولى وقد قال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا يخص ما ذكره  
المصنف بالاطعام بل لو حاق على نفسه من حر أو برد لزمه أخذ الثوب من ماله ان لم يكن مضطرا له كما  
في التذيب (واعلم بالمره) أي المالك أو وليه اطعام المضار (بعوض ناجز ان حضر) ذلك العوض (والأ)  
بأن لم يحضر العوض (فالنسيئة) ولا يلزمه البذل بجمانا ولا بدون عن المذل على الصحيح لان الضرر لا يزال بالضرر  
\* (تنبيه) \* ظاهر كلامه أنه يجب عليه أن يبيعه له نسيئة عند عدم حضور ماله وليس مرادا بل يجوز له أن  
يبيعه بغير حال غير أنه لا يملكه به في حال اعساره وفقد الحلول جواز المطالبة عند القدرة ولا يلزمه أن  
يشتره بأكثر من غن مثله بل بان في أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد ان لا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول  
له ابتذله بعوض فان اشتراه منه بأكثر من غن مثله ولو بأكثر مما يتغابن به لزمه ذلك وان غبن في شرائه  
أو كان عاجزا عن أخذه منه وقهره لانه مختار في الالتزام فكان ككولاشه تراه بضمن مثل فان بذله له هبة  
لزمه قبوله أو بضمن المثل في مكانه وزمانه أو بزيادة يتغابن بهاها ومع غننه أو رضى بذمه لزمه شرائه حتى  
بأزاده ويصلي عاريا الا ان خشى التلف بالبرد (فلا أطعمه) أي المضار (ولم يذكره وضاً) بل سكته  
(فلا يصح لاهوض) حلاله على المساحة المتأد في الطعام خصوصاً في حق المضار والثاني عليه العوض  
لانه خاصه من الهلاك \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذ لم يصرح المالك بالإباحة قال البلقي وكذا لو طهر  
فريئة إباحة أو تصدق فلا عوض فطعمه على الأول لو اختلفا في التزام عوض الطعام فقال أطعمته  
بعوض فقال بل بما يصادق المالك بهينه لانه أعرف بكيفية بذله ولا أجر لمن خلص مشرفا على الهلاك  
بوقوعه في ماء أو نار أو نحو بل يلزمه تحليصه بلاجرة لضيق الوقت عن تقدير الاجرة فان اتسع الوقت  
لتقديرها لم يجب تحليصه بلاجرة فان قيل قد مر أنه لا يجب بذل الطعام للمضار بما هو أهل يفرق به بين  
ضيق فلا يجب كمالها أو لا يجب عليه الابحاض مطلقا بخلاف نقل صاحب الشامل عن الاصحاب الأول وقال  
الاذرى انه الوجه والذي قاله القاضي أبو الطيب وغيره واختصر عليه الاصطفاي والجازي كلام الروضة  
الثاني وهو التاخر والفرق ان في اطعام المضار بذل حال فلا يكاف بذله بلا مبال بخلاف تخليص المشرف  
على الهلاك ولو أوجر المالك المضار قهرا أو نوحه وهو مغمى عليه لزمه البذل لانه غير متبرع بل يلزمه  
اطعامه ابقاء الجماعة ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فان قيل قد مر في المتن أنه لو أطعمه ولم يذكر  
عوضاً أنه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره أجيب بأن هذه حالة ضرورة فربغ فيها  
(ولو وجد مضار مبتغى طعام غيره) الغائب (أو) وجد مضار (محرم مبتغى وصدا) ما كولا غير مذبح

ولم يجد حلالا يذبحه (فالذهب) يجب (أكلها) أما في الأولى فلان إباحة الميتة لا مضار بالنص وإباحة  
مال الغير بالأجتهاد والنص أقوى ولان حق الله تعالى أوسع وأما في الثانية فلان فيها تحريم ذبح الصيد  
وتحريم أكله وفي الميتة تحريم واحد وما خفف تحريمه أولى والثاني بأن كل الطعام والصيد والنبات  
الغضير بين الاثنين في المسائل لان الأولى نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان وال خلاف في  
الأولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أوجه وفيها طريق فاطع بالأول بناء على  
أن ما يذبحه الحرم من الصيد ميتة أما إذا كلن مالنا الطعام حاضرا وامتنع من البيع أصلا أو الأبا أكثر  
بما يتعين به فإنه يجب عليه أكل الميتة في الأولى ويجوز في الثانية وسنله الشراء بالزيادة ان قدر عليه  
\* (تنبيه) \* مثل الميتة في ذلك صيد الحرم كفي الكفاية فان ذبح الحرم الصيد أو الحلال صيد الحرم صار  
ميتة فيختبر المضار بينه وبين الميتة لان كلاهما ميتة ولا مرج ولا فائدة للحمه كسائر الميتات وفي الصيد  
وطعام الغير وجوه أحدها وهو الظاهر يتعين الصيد لبنائه - حق الله تعالى على المسامحة ثانياً يتعين الطعام  
ثالثاً لا يختبر بينهما وان وجد المرض طهارة له أو لغيره بضره ولو بزيادة في مرضه فله أكل الميتة دونه  
ويجوز له مضار شرب البول عند فقد الماء النجس لا عند وجوده لان الماء النجس أخف منه لان نجاسته  
طارئة (والاصح) حيث لم يجد المضار شرباً بأكله (تحريم قطع بعضه) كجزء من فخذ (لأكله) بفتح  
الهمزة وكون الكاف لانه قد يتولد منه الهلاك (ذات) أخذنا من الرازي في الشرح (الاصح جواز) لانه  
لانه انلاف بعضه لاستبقائه كله فاشبهه بقطع اليد بسبب الاكالة (وشروطه) أي الجواز أمران أحدهما  
(فقد الميتة ونحوها) مما مر (و) الامر الثاني (أن يكون الخوف في قتله أكل) من الخوف في تركه الا كل  
فان كان مثله أو أكثر حرم جزماً فان قيل قد تقدم في قطع السباعية الجواز عند تساوى الخطرين فهل  
كان هنا كذلك اوجب بأن السباعية لحم زائد على البدن وفي قتله إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام  
البقاء فهو من باب الاداوة بخلاف هذا فان فيه افساداً وتغيراً في البنية وائس من باب المداواة ولهذا قيد  
الباقية بمحل القطع هنا بما اذا لم يكن ذلك للفتاوح يجوز قطعه في غير الاضرار فان كان كالسبعة واليد  
امتاً كما حيث جاز قطعها فيجوز ذلك في حال الاضرار قطعاً (ويحرم) جزماً على شخص (قتله) أي  
بعض نفسه (الغير) من المضارين لان قتله غير ليس فيه قطع البعض لاستبقائه المكل \* (تنبيه) \* هذا  
اذا لم يكن ذلك لغير نيبا والالم يحرم بل يجب (و) يحرم على مضار أيضاً أن يقطع لنفسه قطعة (من) حيوان  
(معصوم والله أعلم) لما مر (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فانه ليس من اخلاق السلف هذا  
اذا لم تدع اليه حاجة كغري الضيف وأوقات التوسع على العيال كيوم عاشوراء ويوم العيد ولم يقصد  
بذلك التفاخر والتكاثربل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء طهرهم مما يشتهونه وفي اعطائه النجس  
شبهواهم بالمباحة مذهب حكاها الماوردي منعها ونهها لئلا تافى اعماؤها ونحوها على نشاطها وبعضها  
لروايتها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان في اعطاء الكل سلطة عليه وفي منعه بلاد وبسن الخلو  
من الاطعمة وكثرة الايدي على الطعام واكرام الضيف والحديث الحسن على الاكل وبسن تقبله  
ويكره ذم الطعام اذا كان الطعام لغيره لما فيه من الايذاء فان كان له فلا وتكره الزيادة على السبع من  
الطعام الحلال اذا كان الطعام له اما في طعام مضيفه فان علم رضاه بذلك فكذلك والا فإفراهم كإسرفي  
الولبة ويسن أن يأكل من أسفل الحيفة ويكره من أعلاها أو وسطها وان يحسد الله عقب الاكل  
فيقول الحمد لله جدا كثيراً طيباً مباركاً فيه وفي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع ما ثدنه قال  
الحمد لله جدا كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا كفو ولا مودع ولا مستغنى عنه وبما رفعه بالابتداء أو  
الخبرية وبمنه بالاشتمال أو بالبدل من الله وروى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم  
وسلم كان اذا أكل وشرب قال الحمد لله الذي أطعم وسق وسق وجعل له مخرجاً

## \* (كتاب المسابقة) \*

على الخيل ونحوها من السابق بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالضربك المال الموضوع بين أهل  
 المسابقة (والمنافسة) على السهام ونحوها وهى بالصاد المعجمة المراما وهى بمعنى المعالجة يقال فاضلته  
 فضلتها كغالبته فغلبته وزناوه معنى وقال الأزهري الضال فى الرى والرهان فى الخيل والسباق يكون فى  
 الخيل والرى كفى قوله تعالى أنا ذهبنا سبق قبل معناه منتضل بالسهم فى هذا الترجمة بالسابقة كاف  
 التمهول الامرين وعليه اقتصر فى التنبيه وهذا الباب لم يسبق الشافعى رضى الله تعالى عنه أحد الى تصنيفه  
 كما قاله المزنى (هما) أى كل منهم الأرباب المسلمين غير ذوى الاعتذار كما صرح به صاحب الاستيعاب فى  
 الأعراف بقصد التأهب للجهاد (سنة) أى مسنون بالاجماع واقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة  
 الآية وتفسير النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرى ورواه مسلم وخطير البخارى خرج النبي صلى الله عليه وسلم  
 على قوم من أسلم يذخلون فقال ابو وابنى اسمعيل فان أبأكم كان راميا وخطير أنس كانت العرب به ناقة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق بخباء امرأى على قمره فسميها فاشق ذلك على المسلمين فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه وخطير الترمذى  
 وحسنه وابن حبان وصححه السابق الا فى ضعفه واحسنه وأصل قال الزركشى وينبغى أن يكونا فرض كفاية  
 لأنهما من وسائل الجهاد ولا يتوصل الى الواجب الا به وهو واجب والامر بالسابقة يقتضيه قال وقضية  
 كلام المصنف تساريم ما فى مطلق السنة وينبغى أن تكون المسابقة آكد فى السنن مرفوعة امرها وركبوا  
 وان ترموا خيرا لكم من أن تركبوا والمعنى فيه ان السهم يدفع فى السعة والضيق كوضع الحصار بخلاف  
 الفرس فإنه لا ينفع فى الضيق بل قد يضرب فى الرخصة ويكره من علم الرى تركه كراهة شديدة فى صحيح  
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال من علم الرى ثم تركه فليس منا أو قد عصى فان قصد بذلك غير الجهاد فهو  
 مباح لان الاعمال بالنيان كما قاله الماوردى قال الاذرى فان قصد به ما يحرم ما كفا مع الامر بنى حرما  
 أما النساء فصرح الصبرى بمنع ذلك لهن وأقره قال الزركشى وغيره مراده أنه لا يجوز بعوض لأمهات  
 فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضى الله تعالى عنها سابت النبي صلى الله عليه وسلم (ويحتمل  
 أخذه بعوضا عاما) بالوجه الا ترى فيه ترغيبا للاستعداد للجهاد وقال الخطيب الرواية الصحيحة فى خبر  
 الترمذى المار وهو السابق المحقق الباء وهو المال الذى يأخذ به السابق (واصح المسابقة على سهام)  
 عربية وهى النبيل وبجعية وهى الشباب لهوم الحديث السابق فى قوله أوصل (وكذا امرأى) جمع  
 نمران وهو رخ صغير (ورماح) هو من عافى العام على الخاص (ورى) بالجر بخطه (باجمار) بفتح الجيم  
 أوبد (ومجنيق) أى الرمي به وهو من عافى الخاص على العام عكس المتقدم (وكل نافع فى الحرب) غير  
 ما ذكر مما يشبهه كالمى بالسلات والار والتردد بالسيف والرمح (على المذهب) قال البلقينى والذى  
 ينأى امتناع ذلك فى الامة وجوازه فى الملة اذا كان يحصل برهها النكاحية الحاصلة من السهم اه  
 ومقابل المذهب عدم الامة فبما ذكر لانه ليس من آلة الحرب ورد دفعه بالاول وخرج بقوله روى  
 بإجمار المداحة بأن يرى كل واحد منهما الخطر الى صاحبه فباطلة فقاموا واساله الخطر بالسيف ويسمى العلاج  
 والا كثرون على عدم جواز العقد عليه وأما النفاق فلا نقل فيه قال الاذرى والاشبه جوازه لانه ينفع  
 فى حال المسابقة وقد يمنع خشية الضرر اذ كل يحرس على إصابة صاحبه كاللحام (ولا) تصح المسابقة  
 بعوض (على كرة صولجان) والكرة بضم الكاف وتخفيف الزاء وتجمع على كرين وهما وهى عوض عن  
 واربعهم محيط به سلع فى داخله ثقلة والصولجان بصاد هـ دالة ولازمة وتحدث عصا هنية الرأس وهو  
 فارسى معرب لان اصدا والجيم لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب وتجمع على صولجان (و) لا  
 على (يندق) برمي به الى حفرة ونحوها (و) لا على (سباحة) فى الماء (و) لا على (سلاح) بكسر وفتح

أوله للملح والاهل (و) لاهل (خاتمة) بكسر التاء وتفتحها وقال أيتسانام وشانام (و) لاهل (و) وفوف  
على رجل (و) لاهل (معروفة في يده) من شفع ووزر وكذا سائر أنواع اللعب المسابقة على الأقدام  
وبالسفن والبراريق لأن هذه الامور لا تنفع في الحرب هذا اذا عتد عليها بهوض والانتجاع وأما الرمي  
بالبنق على قوم فنفاه كلام الروضة كالمسابقة كالمسابقة لكن المنقول في الحاوي الجواز ذل الزكشي  
وفسبة كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو أقرب (وتصح المسابقة) بعوض وغيره (على شيل) للعديت  
المار السابق الا في خف أو حافر \* (تنبيه) سكت كالرعد عن الابل وهي كالتلجول لهذا الحديث والعرب  
نقل عام الأشد القتال قال ابن شوية وعجب مكرتها عن اجمع قواها بعد ذلك وسبق ابل يكف وفي رواية  
الروضة عن الدارم وجهات في التمتع الخيل بما يسهم له وهو الجذع أو النني أو يطرد في الماء غير قال  
الباقين الا ربح عند ناجوازاها على ما يعتك المسابقة عليها قال أما غيرها فالمسابقة عليها لا تظهر فروسية  
ولا يجوز أخذ سبقي عامها (وكذا قبل وبغل وحمار) تصح المسابقة عليها بعوض وغيره (في الاظهر)  
أعموم الحديث المار قال الامام ويزيد العدول عن ذكر الفرس والبعير إلى الخف والحافر ولا تائدة  
فيه غير قصد التعميم والنسبة في قصر الحديث على الابل والتلجول لانها تقتل عليها غالباً أما غيره فيجوز  
ولا يجوز على السكالك ومهارة الديكة ومناظرة الكباش لا خلاف لا بعوض ولا غيره لان قبل ذلك سفة  
ومن فعل قوله لو لم الذين أهلكتهم الله بذنوبهم و (لا) على (طير) جمع طائر كراكب وركب (وصراع)  
قال ابن قاسم بكسر الهمزة وادوم من ضمها فلا يجوز المسابقة في المسائين عليها بعوض (في الاصح) لانها  
ليسا من آلات القتال والاني تجوز أما المايرة فالحاجة إليها في الحرب لانهاء الاخبار وأما الصراع فلان  
النبي صلى الله عليه وسلم صارع ركابة على شبيه رواه أبو داود في مراسيله وأجاب الاول بأن الحاجة إلى  
المايرة ذففة فلا تقابل بهوض وبأن الغرض من مصارعة ركابة أن يبره شدة لبس بدل أنه المصراع  
فاسلم رد عليه غنمه فإن كان ذلك بلا عوض جائزاً وكذا كل ما لا ينفع في الحرب كالشمال والمسابقة  
على البقر فيجوز بلا عوض وأما الغساس في الماء فإن جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فيكالمسابقة  
فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقاً (والاظهر أن) قد هما (أي المسابقة والمناظرة) (لازم) أي إن التزم  
العوض أمان لم يلزمه شياً بخلاف في سفة وقد يكون العدة ولا يلزم جانب وجائز لمن جانب كلهن والسكابة  
والمناظر (الاجاز) ليصرح بما قبل الاظهر القائل بأنه كعد الجمال لان العوض مبدول في مقابلة ما لا يوثق  
به كعد الاثني \* (تنبيه) يحصل الخلاف اذا كان العدة بعوض منهما بمحال أو من أحدهما أو من  
غيرهما كما سيأتي والا فبأنه قطعاً وقيل على القولين قال الاذري وزيف اه ويؤخذ من التعبير بالعدة  
اعتبار الاحتجاب والقبول قطعاً وعلى لزومه (فليس لأحدهما) اذا التزم المال وبينهما محال (فمعه)  
لان هذا شأن العدة واللازمة نعم ان بان بالعوض للمعين عيب ثبت حق الفسخ كافي الاجرة (ولانك العمل  
قبل الشرع) فيه (و) لا (بعد) فافلا كان أو خفض ولا كما يشعر به إطلاقه لكن محله في الفضائل  
اذا أمكن أن يدركه الآخر بسببه لان ذلك غرة اللزوم فان لم يمكن أن يدركه بسببه فله تركه لانه ترك  
حق نفسه (ولا يزاد) لا (نقص فيه) أي العمل (ولا في مال) التزم بالعدة الآن يفسخ العقد  
الاول ويستأنف عقد جديد ان وافقه وما الخلل وعلى الجواز يجوز جميع ذلك أما اذا كان المال من  
أحدهما أو من أجنبي فغيره الفسخ بالعيب كالحال (وشروط المسابقة) أي شروطها بين اثنين من العشرة  
أولها أن يكون المعقود عليه مودة للقتال كما مر ثانياً (علم للموقف) الذي يشتدنان الجري منه (و) علم  
(الغاية) التي يجريان إليها \* (تنبيه) دخل في إطلاقه الغاية ضرورة ان الأولى أن يكون اما تعيين  
الابتداء والانتها وأما مسافة يتفقان عليها مذكورة أو مشهورة الثانية أن يبيناً الابتداء والانتها  
ويغولاً ان اتفق السابق عندها فذلك والا فغايتنا موضع كذا فيجوز أن لم يبيناً غاية وشروط المسائل

سابق منهما لم يجوز كإجزمه في المحرر (و) ناسيها (و) ناسيها (و) ناسيها أي الموقوف والغاية فلو شرط تقدم موقف  
أحدهما أو تقدم غايته لم يجوز لأن المقصود معرفة فروسية الفارسين وجودة جري الدابة وهو لا يعرف مع  
تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السبق لقرب المسافة لا لحذق الفارس ولا لفراشه الدابة (و) ثالثها  
(تعيين الفرسين) مثل أن القرض معرفة سيرهما وهي تقتضي التعيين ويكتفي وصفهما في النمة كما في  
أمر الروضة لأن الوصف يقوم مقام التعيين كما في السلم وإن كان ظاهر كلام المصنف أن الوصف لا يكفي  
وصفه العزالي وقال الأذري أنه الصحيح (ويتعين) بالتعيين فلا يجوز إبداء المسافة ولا أحدهما  
لاختلاف العرص فإن وقع هلاكه انتسخ العقد فأن وقع العقد على موصوف في النمة لم يتعين كجرحه  
الرابع فلا يفسخ العقد بوف الفرس الموصوف كالأجير غير المعين \* (تنبيه) \* في معنى الموت ذهاب  
البدن والرجل أو العمى (و) رابعها (أو كان سبق كل واحد) من الفرسين فإن كان أحدهما ضعيفا  
يقطع بخلفه أو نازها يقطع بقة - دمه لم يجوز \* (تنبيه) \* مراده بالامكان الغالب فإن أمكن نادر الرصح  
في الأصح وفده لم من هذا الشرط أنه لا يجوز المسابقة بين الحليل والابل ولا بين الحليل والحمر وهو الأصح وأما  
بين البغل والحمار فيجوز على الأصح لتقاربهما ولا يضر اختلافهما في النوع كقبحي وحجين من الحليل  
وتجيب ويختفي من الابل وخامسها أن يركب الماركوبي ولا يرسلهما فلو شرط الوساها ليجزى بابا نفسها  
لم يصح لأنهما ينفران به ولا يقدسان الغاية بخلاف الطيور إذا جرت المسابقة عليها لأن لها دابة إلى  
فصل العاية وسادسها أن يقطع الماركوبي بأن المسابقة فيكون كونهما يتكهما قطعها بالانقطاع وتب والابل  
فالعقد باطل وسابعها تعيين الركبي فلو شرط كل منهما أن يركب دابته من شاء لم يجوز حتى يتعين الركبان  
قاله الصميري ولا يكفي الوصف في الركبان كجرحه الزركني وثامنها المال كما يؤخذ من قوله (والعلم بالمال  
الشرط) جنسا وقد روي أنه كسائر الأعراض عينا كان أو دينارا حلالا أو زجلا أو بهيمة كذا أو بعهمة كذا  
فإن كان معيها كفت رؤيته على الأصح عند المصنف فلا يصح عقد بفتر مال كسكب ولما لم يحول كسكب  
غير موصوف فإن كان لاحد منهما على الآخر مال في ذمته وجعله عوضا جاز بقاءه على جواز الاعتراض  
منه وهو الرابع (ويجوز شرط المال) أي إخراجها في المسابقة (من غيرهما) أي المتسابقين (بأن يقول  
الامام أو أحد الرعية) وأخصر وأشمل من ذلك أو أجنبي (من سبق مشكك له في بيت المال) كذا هذا  
مقول الامام ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله الباقي (أو) من سبق مشكك له  
على كذا هذا مقول أحد الرعية فهو من باب النفس والنشر المريب وإنما صح هذا الشرط لما به من  
التخريض على تعلم الفروسية واعداد أسباب القتل ولأنه بذل مال في طاعة (أو) يجوز أيضا شرط المال  
(من أحدهما) فمعا (فيقول أن سبقتني ذلك على كذا أو سبقتك فلا شيء عليك) لا تنفع صورة القمار  
الحرة وناسها الحال إذا كان المال منهما كما يؤخذ من قوله (فإن شرط) أي شرطا في عقد المسابقة  
(أن من سبق منهما أنه على الآخر كذا لم يصح) هذا الشرط (الاجتماع) بكسر الهمزة من أجل  
جعل الممنوع حلالا لأنه يحل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم (فرسه كف لفريسيهما) يغتم أن سبق  
ولا يغتم أن سبق فيجوز نل وجه بذلك عن صورة القمار واجتزازه قوله كفرسيهما عما لو كان ضعيفا  
عنهما أو أقره منهما فإنه لا يصح والكف مثل الكاف الساوي والتظير \* (تنبيه) \* لا يشترط أن  
يكون بين كل اثنين مال كما يفهمه كلام المصنف بل يكفي الحال لجماعة وإن كثر وأوقله فرسه متال فان كل  
ما نصح المسابقة عليه كذلك وانقصر على شرط واحد لاجتماع ونقل في البحر عن الاحتباب أربعة هذا  
وأن يكون فرسه معيها عند العقد كفرسيهما وأن لا يخرج شيئا وأن يأخذ من سبق فإن شرط أن لا يأخذ  
يجز وهذا الرابع يؤخذ من كلام المصنف (فإن سبقهما أخذ المالين) سواء أبا أمعا أم مرتبا لسبقه  
أهما (وإن سبقا وجبا أم فلا شيء لاحد) لعدم سبقهما وعدم سبق أحدهما فلا شيء (وإن جبا)

المحال (مع أحدهما) أي المتسابقين وتاخر الآخر (فقال هذا لنفسه) لأنه لم يسبقه أحد (ومال  
 المتأخر للعمال وللذي معه) على الصبح المنصوص لأنهما سبقاه (وفيل) هو (للعامل فقط)  
 اقتصارا لاعتداله على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحال ثم الآخر فمال الآخر للأول في الأصح) لسبقه  
 الاثنين والثاني له وللعمال لسبقهما الآخر ولا خلاف أن الأول يجوز ما أخرجه \* (تنبيه) \* الصور  
 المحزنة في المحال غائبة أن يسبقه أو يجتنبها أو مرتبا أو يسبقهما ويجتنبها معا أو مرتبا أو يتوسط  
 بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو ينجي الثلاثة معا ولا يخفى الحكم في الجميع (وان تسابق ثلاثة  
 فصاعدا) وبإذن المال غيرهم (وشروط لثاني) منهم (مثل الأول نسد) العقدان كل واحد منهما  
 لا يجتنب في السبق لو توفيه بالمال سبق أولهم بسبق هذا ما جزم به في المحرر وتبعه المصنف واعتمد الملقبني  
 ولكن الأصح كفي الشرحين والروضة العضة لأن كلامهما يجتنب ويسعى أن يكون أولا أو ثانيًا فإن شرط  
 للثاني أكثر من الأول أو الكل نسد العقد وأما الفسكل وهو الأخير فلا يجوز أن يساوي من قبله ويجوز  
 أن بشرط له دون ما شرط أن قبله في الأصح (و) ان شرط للثاني منهم (دونه) أي أقل من الأول (بجوز)  
 بل يستحب (في الأصح) لأنه يسعى ويجتنبه ليفوز بالأكثر والثاني المنع لأنه يكسل إذا علم أنه يفوز بشيء  
 فيفوت مفصول العقد ويقاس بما ذكره لو كانوا أكثر من ثلاثة فلو كانوا عشرة مثلا وشرط لكل واحد  
 سوى الفسكل مثل المشروط لمن تقدمه جاز في الأصح على ما في الروضة وامتنع على ما في المتن وعاشرها  
 اجتناب شرط مفسد فان قال ان سبقتني فلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك فسد العقد لأنه  
 تأميك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كالموابعه شيئا بشرط أن لا يبيعه \* (ثانيه) \* لم يشرع المصنف هنا  
 ولا في الروضة لاسماء خيل السباق وعددها الرافعي في الشرح عشرة نفاها بعضهم بقوله

وهي مجل ومصل نال \* والبارع والمرتاح بالتوالي

ثم دخل على عاطف مؤمل \* ثم السكيت والأخير الفسكل

وفال بعض آخر وجهه خيل السبق تسمى بحاجبة \* وترتيبها من بعد هذا أنها واصل

مجل ومصل ثم نال فبارع \* فمرحاجها ثم الخيل فعاطف

مؤملها ثم الأطيس سكينها \* والآخر الأخير ففسكل وهو نائف

والفسكل بكسر الميم والكاف ويقال بهما ويقال فيهما غير ذلك ومنهم من زاد حادي عشر سماه  
 المفردح والفقهاء قد عبدوا لغونها على ركاب الخيل ثم شرع فيها يحصل به السبق فقال (وسبقني ابل)  
 أي ونحوها كقبلة عند اطلاق العقد كفي الروضة (بكنف) وعبر فيها كأصلها تبع النص  
 والجمهور بكنة بثمانية فوقية وفخها أشهر من كسرها وهو مجمع الكنتين بين أصل العنق والظهر ويسمى  
 الكاهل قاله الشيخ أبو حامد ونقل البغوي عن الربيع أنه الكنف وليكونه أشهر من الكند عبر  
 به المصنف وقال الجوهري الكند هو ما بين الكاهل إلى الظهر وعلمه لا يصح التعبير بأحد منهما  
 (و) سبق (خيل) أي ونحوها كقبال (بعنق) فتي سبق أحدهما الآخر بكنفه أو عنقه أو بهضه عند  
 الغاية فهو السابق وإنما اعتبر ذلك لأن الأبل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل غرها فاعتبر  
 بها \* (تنبيه) \* هذا إذا استوى الفرسان في خلقه العنق طولا وقصرا فإن اختلفا وسبق الأقرص  
 عنقا أو الأطلول بأكثر من قدر الزيادة فهو السابق والأفلا ولورفت الخيل أعناقها فغضبة الغلب  
 السابق أن الحكم فيها كالإبل وبه صرح الجرجاني والفرواني وجزم به الملقبني وعلى هذا نستثنى هذه  
 الصورة من كلام المصنف (وفيل) يعتبر السبق (بالغواثم فيها) أي الأبل والخيل أي ونحوهما  
 لأن العدو بالغواثم وهو الأقرص عند الامام أما إذا لم يبقا العقد بل شرطا في السابق فإدما معا لومة فإن  
 السابق لم يحصل بمادونهما ولو سبق واحد في وسط الميدان والآخر في آخره فهو السابق ولو عثر أحد

الماركوبين أو وقف لمرض ونحوه فتقدم الآخر لم يكن سابقاً أو بلاه فسبق لأن وقف يسيل ان  
 يجري ويسن جعل فدية في الغاية بأشدها السابق لينتظر سيقه (ويشترط للمنافسة) أي لصنفا  
 (بيان ان الرمي) فيها (مبادرة وهي أن يبدؤ) أي يسبق (أحدهما) أي المتناضلين (بإصابة العدد  
 المشروط) مع استوائهما في العدد والرمي تكمة من عشرين فمن أصاب أفاضل لمن أصاب أربعة  
 من عشرين يستحق المال المشروط في العقد وان أصاب كل منهما خمسة فلا تاضل منهما (أو) بيان  
 أن الرمي في المناضلة (محاطة) بتشديد الميم (وهي ان تقابل اصابتكما) من عددهم كل يقول كل  
 منهما رمي عشرين مثلاً (ويطرح المشترك) أي ما اشتركا فيه من الاصبايات (فمن زاد) فيها (بعدد  
 كذا) كخمسة (فاضل) لا تخرب حتى المال المشروط في العقد ولو أصاب أحدهما من العشرين  
 خمسة ولم يصب الآخر شيئاً فهل يقال الاول فاضل أو لان قبل نعم انه قضى حد المحاطة لكونها لا تقابل  
 ولا طرح وان قبل لا يخرج الى نقل وقضية كلامه أنهم ما لشرط الفاضل بواحدة وطرح المشترك له  
 لا يكون من صور المحاطة لأن الواحد ليس بعدد وليس مراداً (تنبيه) \* ما حزم به المصنف من اشتراط  
 التعرض لكون الرمي مبادرة أو محاطة تبع فيه المحرود ووجهه والاصح كما في أصل الروضة والشرح  
 الصريح أنه لا يشترط التعرض لهما في العقد والاطلاق محمول على المبادرة لانها الغالب من المناضلة  
 ويشترط ذكر عدد الرمي في عقد محاطة ومبادرة الا اذا توافقا على ومبة واحدة وشرط المال لمصداق  
 يصح في الاصح (و) يشترط في الرمي مبادرة ومحاطة (بيان عدد نوب الرمي) بين الراعيين لينتسب  
 العمل وهي أن المناضلة كالمراد في المسابقة فيجوز أن بشرطاً ويستمهم أو أكثر من ذلك ويجوز أن  
 بشرطاً تقدم واحد بجميع سهمه ولو أضافهم وحل على رضى سهمهم كذا قالاه وظاهره أن بيان  
 عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح الماوردي خلافاً لما هو عليه كلام المصنف ولو انه قاعلى أن ربما  
 سهمهم سهمهم مع خلافاً لما هو عليه كلامه أيضاً لما مر من أن الواحد ليس بعدد (و) بيان عدد (الاصباية)  
 كخمس من عشرين لأن الاستحقاق بالاصباية وبما يتبين حد في الرمي وجودة رعيه (تنبيه) \*  
 يشترط امكان لاصباية وانما أضيف هذا العقد ان انتهت الاصباية عادة لصغر العرض أو كثرة الاصباية  
 المشروطة كعشرة متوالية أو ثلث كاصباية تسعة من عشرة أو ثمانية كاصباية سادس واحد من مائة  
 واشترط بيان عدد الاصباية يقتضى أنه لو فادى عشرة فمن أصاب أكثر من صاحبها فاضل لا يكتفى  
 وجرم الاذرى به يكتفى وهو الظاهر (و) بيان (مسافة الرمي) وهي ما بين وقف الرمي والغرض لا اختلاف  
 العرض سواء بينهما اما بالذراع أو بالمشاهدة (تنبيه) \* محمل اشتراط ذلك ما اذا لم يكن هناك  
 عادة غالبية والابتزال المطابق عليهما كاهو المرح في الروضة كاملاً ولولا تناضلا على أن يكون السهم  
 لا بعددهما مبادراً لم يقصد اعراضه العقد على الاصح فبراعى البعد استوائهما في سدة القوس ورواية  
 السهم ويشترط أن يكون الوصول الى العرض ممكناً لم يمكن لم يصح العقد وكذا لو كانت الاصباية  
 فيها فادرة على الاربع فلا وفقر الاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصباية فيها بما تيسر ونحوه  
 ذراعاً وما يتعد فيها بما فوق ثلاثمائة وخمسين وما يندرج فيها بما يندرج ما قاله المصنف والظاهر أن  
 المراد بالذراع ذراع اليد المعتبر في مسافة الامام والمأموم (و) بيان (قدر الغرض طولا وعرضا) وسما  
 وارفعاً من الارض (الأب بعدد) بمقتضى تحتيه بجما (موضع فيه غرض معلوم فيجعل المطلق عليه)  
 ولا يحتاج لبيان قدر الغرض كما مر في المسافة (تنبيه) \* قوله عليه ينبغي عوده على المستثنين  
 أعنى مسافة الرمي وقدر الغرض ليوافق ترجيح الروضة المتقدم والغرض بطخ العين المججمة والراء  
 المهمة ما يرى اليه من خشب أو جلد أو قرطاس والوديق ما يرفع ويوضع عليه الغرض والرقعة  
 عظم ونحوه يجعل وسط الغرض والدارة نقش مستدير كالحقير قبل استكمالها فيجعل بدل الرقعة في



وسمى الغرض أو الخاتمة وهو انقش في وسط الدارة وقد يقال له الحلقة والرقعة قال المناوردي وبشرط  
أن يكون محل الإصابة معلوما هل هو الهدف أو الغرض أو الدارة فإن أغفل ذلك كان جميع الغرض  
محلا للإصابة وإن شملت الإصابة في الهدف وهو تراب يجمع أو حائط بين شقين اعتبر الغرض ولزم  
وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف  
الدارة **هـ** ولو شرط إصابة الخاتمة ألحق بالنادر (ولا يبيننا صفة الرمي) أي كيطينه وإصابة الغرض  
(مر قرع) بغاف مفتوحة ودعسا كثة هي بذلك لقرعة الغرض (وهو إصابة الشن) بشن  
مجمعة بعسدها فون وهو الغرض الذي تفقد أصابته وأصله الجلد البالي وقيل هو جادة تعلق على  
وجه الهدف (بلا شمش) له (أو) من (خزق) بخنك وزاي مجعنين (وهو أن يشبهه) أي  
السهم الشن (ولا يثبت فيه) بأن يعود (أو) من (خسق) بخنك مجعنة ثمسين موهلة (وهو أن  
يثبت فيه) ولومع خروج بعض التصل أو مع وقوعه في ثقب قدم وله قوة بحيث يخزق لو أصاب  
موضعا صحيحا (أو) من (مرف) بسكون الراء (وهو أن يفلذ) ويخرج من الجانب الآخر قال ابن  
شبهه وإنما ينفرد ذلك في الشن المعاق **هـ** وإنما اعتبرت هذه الصفات لأن الأغراض تخفف بها وأهمل  
المصنف الخنك بالراء الموهلة وهو أن يصيب طرف الغرض فيخترمه وكان الأولى أن يقول ولا يبيننا  
صفة الإصابة كفي الخرز والروضة وأما ما كان ماذ كرسطة لها لا الرمي فحجب من المصنف فان الشيخ  
سهرقي التبعيه كفي الكتاب فاعترضه المصنف في التحرير بما ذكرناه \* (تنبه) \* ظاهر كلامه تعين  
هذه الصفات بالشروط وليس مرادا مطلقا بل كل صفة يغني عنها ما بعده فالقرع يغني عنه الخزق  
وما بعده والخزق يغني عنه الخسوق وما بعده وهكذا إلى آخرها وما ذكره من الغايبين الخزق والخسوق  
بخلاف ما يفتضيه كلام الجوهرى والأزهري حيث جعل الخازق بالزاي لغة في الخاسق بالسين فهما  
شي واحد فالعل ما ذكره الفقهاء هو عرف الرماة (فان أطلقا) العدة وكفي و (انقضى الفرع)  
لأنه المتعارف (ويجوز عوض المناضلة من حيث) أي من الجهة التي (يتجز) منها (عوض  
المسابقة) فيخرج عوض المناضلة الإمام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتنافسين أو كلاهما  
فيقول الإمام أو أحد الرعية أرميا كذا نحن أصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول  
أحدهما نرى كذا فان أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وان أصبت أنا فلك على كذا وأشار بقوله  
(وبشرطه) إلى أن العوض إذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الإجماع ليكون رمية كرميها  
في القوة والعدد المشروط بأخذ ما لهما من غلبتهما ولا يفرغ ان غاب (ولا بشرط) في المناضلة (نعين  
فوس وسهم) لان الاعتماد على الرمي بخلاف المركب في المسابقة (فان عين) شيء منهما (لغا)  
ذلك المعين (وجاز ابداله بثلثه) من ذلك النوع سواء أحدث فيه خلل يمنع من استعماله أم لا بخلاف  
المركب كما مر واحترز بقوله بثلثه عن الانتقال من نوع إلى نوع كالقسي الفارسية والعربية فانه  
لا يجوز بالابض لانه ربما كان به أرمي (فان شرط منع ابداله فسد العقد) لانه شرط فاسد يخالف  
مقتضى العقد فافسده لما فيه من التضييق على الرامي فانه قد يعرض له أحوال خفية تجوجه إلى الإبدال  
\* (تنبه) \* لا بشرط نعين نوع في العقد لان الاعتماد في المناضلة على الرامي كما مر فاذا أطلقا صح  
العقد ثم ان نراضيا على نوع فذلك أو نوع من جانب وآخر من جانب جاز في الأصح وان تنازعا فسخ  
العقد في الأصح وقيل بفسخ ولا تناول عبارة المصنف هذه الصورة لان التفرع المذكور من أنه  
لوعين لغا وما بعده لا يستقيم في تعيين النوع وعدم اشتراط النوع أما اتحاد الجنس فيشرط فان  
اختلف كسهم مع رمح لم يصح على الأصح (والاظهار اشتراط بيان البادئ) من المتنافسين (بالرمي)  
لا بشرط الترتيب بينهما فيه حذرا من استنباط المصيب بالخطأ كالرومية معا فان لم يبين فسد العقد

والثاني لا يشترط بيانه ورجحه الباقين وعليه يقرع بينهما وعلى الاول لو بدأ أحدهما في توريته  
تأخر عن الآخرى ولو شرط نفسه أبدا لم يجز لان المناضلة مبنية على التساوى والزمى  
في غير التورية لاغ ولو جرى بانهما فلهما فلا تحسب الزيادة له ان أصاب ولا عليه ان أخطأ و يشترط  
أيضا كما سبق تساويهما في الموقف ولو شرط كون أحدهما أقرب للقرض فسد العقد (ولو حضر  
جميع للمناضلة فأنصب زعيمه ان) تنية زعيم وهو سيد القوم (بختاروا ان) قبل عقدهما من ذلك الجمع  
(أصحابا) أى خربا وكان انتصاهما برضا ذلك الجمع جاز وبكون كل حزب في الإصابة والخطأ  
كشخص واحد قال القاضي الحسبي ويشترط كونهما أحدا الجماعة وللجواز أربعة شروط أحدها  
ان يكون لكل حزب زعيم فلا يكتفى زعيم واحد ولا يجوز أن يتول واحد طرفي البيع الثاني تعيين الاعصاب  
قبل العقد وبختاروا واحدا بواحد وهكذا حتى يتم العدد ولا يجوز ان يختار واحد جميع حزبه أو لا  
يأخذ الخذاق الثالث استواء عدد المازين عند المرافقين وبه أياك البغوي وهو أظهر من قول  
الامام لا يشترط التساوى في العدد بل لورى واحد هو مبنى في مقابلة اثنين جاز الرابع امكان فسخ  
السهام عابهم بلا كسر ما تخزوا ثلاثة اشترط ان يكون للسهام ثلث صحيح كما لا ينبغي وان  
تخزوا أربعة فربيع صحيح كالاربعة ويحوز شرط المال من غيرهما ومن أحدهما او منهما المكن بهما  
وهو حزب ثالث يكفى كل حزب في العدد والزمى كما قاله الماوردى (ولا يجوز شرط تعيينهما) أى الاعصاب  
(بقرفة) ولأن يختاروا جميع الحزب أو لالان الفرعة أو الذى اختاره قد يجمع الخذاق في باب  
وضدهم في الاسترفيع وث مقصود المناضلة ولو تنازع الزعيمان بمن يختار أو لا تفرع بينهما قال الامام  
ولو صم حادى الى غيره في كل جانب وأقرع ولا يأس قال الراى ولورضا بمن أخرجه وعقد عليه فينبى  
جوازه اه وبعد تغيير الاعصاب وتراضى الحزبين يتوكل كل زعيم من أصحابه في العقد ويعقدان قال  
في أصل الرضا ونص في الام على أنه بشرط أن يعرف كل واحد من برى معه بان يكون حاضرا أو غائبا  
بمره قاله القاضي أبو الطيب وظاهره انه يكتفى معرفة الزعيمين ولا يعتبر ان يعرف الاعصاب بعضهم  
بعضا وابتداء أحد الحزبين كابتداء أحد الجانبين ولا يجوز ان بشرط ان يقدم من هذا الحزب ولان  
وبقائه من الحزب الاسترخاء لان لا يندبىر كل حزب الى زعيمه وليس لآخر مشاركة فيه (تنبيه)  
أهم كلامه انه لا يشترط في الزعيم معرفة كون الحزب راميا بل تكفى الشهادة ولهذا قال (فان اختار)  
زعيم (غير راميا فبان خلاه) أى لم يتعس راميا أصلا (بمال العقد فيه وسقطا من الحزب الآخر  
واحد) بآرائه ليحصل التساوى كما اذا مال البيع في بعض المبيع بعتا فمناه من الثمن (وفي مالان  
الباقى) من الحزبين (قولا) تفريق (الصفتة) أظهرهما فافرق ويصح العقد فيه (فان صحعتا) العقد  
في الباقى وهو الامع (ولهم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجابة للتبعض (فان أجازوا) العقد  
(وتنازعا فيمن) أى في تعيين من (يسقطا بدله فسد العقد) لتعدد امضائه هذا اذا قلنا سقط واحد  
على الاجهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشى في الخلية وصاحب  
الترغيب كما حكاه الاذرى أنه يسقطا الذى عينه الزعيم في مقابله لان أحد الزعيمين يختار واحدا  
ويختار الآخر واحدا في مقابلته وقال البلقيسى انه متعين لان الابطال مع الاجهام مع الاختلاف فيه  
مذر عقاب اه وعلى هذا لا فسخ ولا مازة ويحمل كلام المصنف على ما دلل به لم يقابل اما اذا بان ضعف  
الزمى أو قليل الإصابة فلا فسخ ولو بان فوق ما طنوه ولا فسخ للحزب الآخر ولو اختار جميعه ولا فسخ غير رام  
فبان راميا قال الزركشى فانه يأس البطلان أيضا (تنبيه) لو تنازل فريسان لا يعرف كل منهما  
الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل يبطل العقد أو لا وجهان أظهرهما كما حزم به ابن المغزى البطلان  
لتبني سداد النمط (وادانضل) أى غاب في المناضلة (حزب) من الحزبين الآخر (فهم المال)

المشروط (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها فن لا اصابة له لاشئ له ومن اصاب أخذ بحسب اصابته  
(وقيل) بقسم المال (بالسوية) بينهم على عدد رؤسهم لانهم كاشخص الواحد كما ان المنضويين  
يغرمون بالسوية وهذا هو الصحيح كما في أصل الروضة والاشبه في الشرحين وفي المحرر ان الاشبه الاول  
وتبعه المصنف قال في الملهيات والذي يظهر أن ما وقع في المحرر سبق قلم \* (تنبيه) محل الخلاف في حانة  
الاطلاق فان شرطوا ان بقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولولا أن الخلاف يحقق لامكن حل كالماتن  
على هذا (ويشترط في الاصابة المشروطة ان تحصل بالنضل) لانه المتعارف لا بالفوق مثلا وهو موضع  
الوزن من السهم فان اصاب به حسب عايله لاله \* (تنبيه) النضل بضاد مجعته بخطه وفي الروضة بالهمزة  
أى بعارف النضل وصوبه بعضهم ثم شرع في التنبهات التي نظر أعند الرى وتشوشه والاصل ان السهم  
متى وقع متباعدة عن الغرض تباعدا مفرطاً ما مقرر اعنه أو تجاوزا له فان كان ذلك بسوء الرى حسب  
على الرامى ولا يرد اليه السهم ليرمى به وان كان لشكبة عرضت أو خال في آلة الرمى بلا تقصير منه لم يحسب  
عليه (ولو تلف وزر) بانقطاعه حال رميه (أو قوس) بانكساره حال رميه لا بتقصيره وسوء رميه كما في  
الروضة (أو عرض شئ) كعبوان (انضم به السهم وأصاب) في المسائل الثلاث الغرض (حسب  
له) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمى وفتوته (والا) بان لم يصيب الغرض في الصور الثلاث  
(لم يحسب عليه) لعدوه بعيد رميه فان قصر أو أساء رميه حسب عليه قال في الروضة ولوا ان كسر السهم  
نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذى فيه النضل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل  
على جودة الرمى وغاية الخلف بخلاف اصابته بالنصف الاخر لا يحسب له كالماتن لم يكن انكسار وظاهر  
التقييد بالشديدة أن الماشية لا تحسب والاوجه كما قال شيخنا انها تحسب وان اصاب بالانصافين حسب  
ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو اصاب السهم الارض فاندق وأصاب الغرض  
حسبه وان أخطأ فاعايله ولو سقط السهم بالاغراق من الرامى بان بالغ بالمدحى دخل النضل مقبض  
القوس ووقع السهم عنده فكان قطع الوزر وان كسرا القوس لان سوء الرمى أن يصيب شئ مما قصد ولم  
يوجد هنا (ولو نقات الرمح الغرض) فبما اذا كان الشرط الفرع (فاصاب) السهم (موضعه  
حسب له) عن اصابته المشروطة لانه لو كان موضعه لاصابه فان كان الشرط الخرق قنبت السهم  
والوضع في صلاحية الغرض حسب له (والا) بان لم يصب موضعه (فلا يحسب عليه) حاله على السبب  
المعارض قال الشارح وما بعد لا مزيد على المحرر وفي الروضة كاصاها أو اصاب الغرض في الموضع المنقل  
اليه حسب عليه لاله ولا يرد على المنهاج اه دفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا  
كان عند اصابة الغرض في الموضع المنقل اليه يحسب عليه حسب عليه بالاولى اذا لم يصبه ووجه الدفع  
لما أن يقال ان ما في المنهاج محمول على ما اذا طرأت الرمح بعد رميه فنفقات الغرض فلم يحصل منه تقصير  
والروضة على ما اذا نقلته قبل رميه فنسب الى تقصير فهما مسئلتان أو أنه محمول على ما اذا نقلت الرمح  
الغرض والحال ما ذكر من انه وزر أو قوس أو عرض شئ انضم به السهم بخلاف ما في الروضة وهذا  
أقرب الى عبارة المصنف (ولو شرط خسوف) فزى أحد المتناضلين السهم (فتفتب وثبت ثم سقط أو  
بقى صلاحية فسقط) ولو لا تفتب (حسب له) اهدم تقصيره فلو خدشه ولم يتقبه فليس بخاسق وكذا ان  
تقبه ولم يثبت في الاظهر \* (خاتمة) فهما مسائل متشعبة تتعلق بالباب ينسب أن يكون عند الغرض  
شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة وخطاوا ليس لهما أن يجدا المصيب ولا أن يثما الخطي لان ذلك  
يحل بالنشاط وتنفض المناضلة بموت الرامى كالاجير المعين وينفسخ عقد المسابقة بموت الفرس لا بموت  
الفارس لان التعويل فيها على الفرس ويتولى المسابقة الوارث عنه الخاص والافعال عام ويؤخر الرمى  
في المناضلة للمرض ونحوه ولا تنفسخ بذلك ولو امتنع المنضول من اتمام العمل حسب على ذلك وعزر

وكذا السائل ان توقع صاحبه ادراكه ويجمع أحدهما به ودمي صاحبه من التباطي بالرحي ولا بد من  
استحالة وليس الأولى السابقة أو الأولى بالمي بماله وان استعديما ما التعلّم ان كان من أولاد المرتزقة وقد  
راهق فينبغي كما قال الأذرى الجواز لاسيما اذا كان قد أثبت اسمه في الدوان وكذا في السقية البالغ ما به  
من الخسرة ولو عدا في المعزة ودفع العوض في مرض الموت فالعوض من رأس المال كالأجرة أو عدا في  
المرض بعوض المثل عادة فعوض المثل من رأس المال لأنه ليس تبرعا ولا صبا فيه وان زاد على عوض المثل  
عادة فالزيادة من الثالث لانهم انبرع ولا يجوز بدل مال على حمة الفضل لأنه لا يقابل بمال ولا عقدا الشر كفي المال  
المسروط لاجني به اقرب الماثل أو تخم لان العزم والغنى في ذلك مسيدان عن العمل وهذا الاجني لا يعمل  
ولا أن تحسب لاحدهما الاصابة بالصائبين ولا أن يحكم من اصابته شيء لان هذه المعاملة مبنية على التساوي ولو  
سأل أحدهما وصع المال الماتزم عند بدل والآخر تركه كعندهما وهو عين أجيب والاولاد وان اختار كل  
منهما عدا لا اختار الحما كعم عدا قطعاً للفرع وهل يتبع أحدهما من أولادهم ان أوجهها كما قال شيخنا  
الثاني ولا أجرة له بدل وان جرت به عادة كفي الحياط والمسال وان اختلفا في مكان الحال لزم توسعها فان  
تعارض المنه ايقان في البين والبسار أقرع بينهما أو يجمع أحدهما من أذية صاحبه بالتجسس والفخر عليه ولا  
يجوز شرط حل أحدهما في يد من النبأ أكثرهما في يد الآخر ولو لم يكل منهما حدث الفرص في السباق بالسوط  
ونحو ذلك للجم ولا يجلب عليه بالصياح ليزيد عده ونظير لاجاب ولا جنب قال الرافعي وذكري معنى  
الجنب أمهم كانوا يجتزون الفرس حتى اذا فاروا الامد عتقوا عن المركوب الذي كره بالركوب إلى  
الجنبية فهو راعه \*

بفتح الهمزة جمع بين وأصلها في الامة اليد اليمين وأطافت على الخلف لانهم كانوا اذا انشعروا يأخذ  
كل واحد منهم بيده صاحبه وهي العضو باليمين لوفور قوته قال تعالى لاخذها منه باليمين أي بالقوة  
والما كان الخلف يقوى الحنث على الوجود أو العدم حتى يمتد وقيل لانها تحفظ الشيء على الخلف كما  
تحفظه اليد وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نظريا أو ثابتا ممكنا ككلمة له دنان  
الدار أو ممسعا ككلمة له ثقتان الميت صادقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج بالتحقيق  
لغو اليمين واليمين بمينا ككلمة باني وبغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن أو لأصعد السماء الحققة في  
المساء فلا معنى للحقيقة ولأنه لا يتصور فيه الحنث وثائق انقطاعها بما لا يتصور فيه البر ككلمة له يقتل الميت بأن  
امتناع الحنث لا يتخلل به فاعلم اسم الله تعالى وامتناع البر يتخلل به فيخرج الى التكرار ويكون اليمين أيضا  
للتأكيد والاصل في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأخذكم الله بأسكم الآية  
وقوله ان الذين يشتركون به دينه وأيمانهم بمخالفات وأخبار منها أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاف لولا قلب  
القلوب برواه البخاري وقوله والله لا غزون قريشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود  
واليمين والقسمة والايلاء والخلف أنفاط مترادفة \* (تنبيه) \* أهمل المصنف ضابطا الخلف استغناء  
بما سبق منه في العاقلة والايلاء وهو غير كاف والاضبط أن يقال مكاف مختار فاصد فلا تنفع عقدين الصبي  
والجنون ولا المكر ولا عين اللغو ثم نزع فيما تنفع اليمين به فقال (لأنه قد ابدت الله تعالى أوصافه  
له) بأن يخاف بماء فهو المذات أو الصفة فالذات (كقوله والله) بجر أو نصب أو رفع سواء تعهد  
ذلك أم لا أو الصفة كقوله (ورب العالمين) أي مالان الخلوقات لان كل مخلوق علامة على وجود خالقه  
(والحي الذي لا يموت ومن نفسي بيده) أي بقرته يعرفها كيف يشاء (وكل اسم مخصص به صفة  
وتعالى) غير ما ذكر كلاله ومالك يوم الدين والذي أعيد له أو أجبد له لان الإيمان معه وقدة هي غلظت  
حرمته ولزم طاعته وأطاعه الاقصد ان يختص بالله تعالى فلا تنفع الخلوقات كوصف النبي وجبريل  
والملائكة والكهنة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حاله ما فاجاب الله أو

ابعثت والخاص بذلك مكره وما روى الحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال من حالف غير الله فقد كفر وروى فقد أنكر حل على من اعتقد فيها حالف به من التلاميذ ما به تقدم في  
 الله تعالى (ولا يقبل قوله) في هذا القسم لم (أردية اليقين) لأن الاختلاف غير مباشر به هنا من صراحة  
 هذه الالفاظ وأنه ان قوى غير اليقين لم يقبل هو المعروف لكن ذكرنا عند حرف القسم قبه الوفاة والله  
 لا فنان كذا ونرى غير اليقين أنه يقبل ظاهرا على المذهب وهذا هو المعتمد ويحمل كلامه هنا أنه  
 لا يقبل منه ارادة غير الله تعالى ظاهرا ولا باطنا لأن اليقين بذلك لا يستعمل غيره وانما يقبل منه ارادة  
 غير اليقين بخلاف المطلق والابلاء والعناق لتعاقب حق غير به ولأن العادة تجزأ بأجزاء لفظ اليقين بلا  
 قصد بخلاف هذه الثلاثة فدعاها فيها تخالف الظاهر فلا يقصد أن تكون ثم قد يتبدل على قصد  
 اليقين لم يقصد في ظاهرا \* (فائدة) \* التور ياتي بالإيمان ذكوة والبرقة فيها بقية الحالف الا اذا استخلفه  
 القاضي بغير المطلق والعناق كما سيأتي ان شاء الله تعالى في المدعى وهي وان كان لا يبحث بها الا يجوز  
 فعلها حيث يباحل بها حق المستحق بالإجماع فن التورية أن ينوي باللباس اللبس وبالفراش والبساط  
 الأرض وبالأثاث الجبال وبالسقف والبناء السماء وبالأشجرة آخره الاسلام وما ذكرنا فإنا أي  
 ما نعت ذكروه وما عرفته ما جعلته عريفا وما سألت حاجته أي شجرة صغيرة وما أكلت له دجاجة أي  
 كبسة من غزل ولا فروجة أي ذرعة ولا في بيتي قرش أي سغار الأبل ولا حصر أي الملك وماله عندى  
 جارية أي سفينة وما عندى كلب أي معمار في فائم السيف وكل هذا يحمله قوله صلى الله عليه وسلم  
 ان في المعارض المندوحة من الكذب وقال عمر رضي الله تعالى عنه في المعارض ما يعني المسلم عن  
 الكذب قال ابن عباس رضي الله عنهما ما أحب معاريض الكلام حر الوحش وقد حكى عن عبد الرحمن  
 ابن أبي ليلى أنه كان له جارية يطؤها سرامن أهلها فوطئها ليله وأراد أن يغتسل وكره أن يهلم أهلها فقال ان  
 مريم بنت عمران عليها السلام كانت تغتسل في مثل هذه الليلة فلم يبق في منزله أحد الا اغتسل واغتسل هو  
 معهم وكانت مريم تغتسل كل ليلة وكان ابراهيم الخليل قد نزل في بيته مع جداد اجام من لا يريد دخوله  
 عليه قال للجارية قولي هو في المسجد وحضره فبان الثوري بحاجس الهندى خاف له أنه يعود اليه ثم مضى  
 وترك نعله كالنمى له ثم رجع من ساعته فاحذو ونخرج فلم يره بعدها (وما أنصرف اليه سبحانه) وتعالى  
 عند (الاطلاق) ويصرف الى غيره معيدا (كالرحيم والخالق والرازق) والجبار والمتكبر والفاخر  
 والقادر والحق (والرب تعة ديه اليقين) سواء أقصد به سبحانه وتعالى أم أطلق لأن الإطلاق ينصرف اليه  
 تعالى \* (فائدة) \* الالف واللام في هذه الصفات ونحوها ليست للعموم ولا للعهد بل للكمال فالسيبويه  
 تكون لام التعريف للكمال تقول زيد الرجل زيد الكامل في الرجوية وكذا هي في أسماء الله تعالى  
 فاذا قلت الرحمن أى الكامل في معنى الرحمة والعليم أى الكامل في معنى العلم وكذا تسمية الاسماء (الآن  
 يريد) الحالف (غيره) تعالى فيقبل ولا يكون عيننا لانه قد يستعمل في حق غيره معيدا كرحيم القلب  
 وشالقي الكذب ورازق الحبش قال تعالى ويتخافون افكوا وقال فاروقهم منه ورب الأبل (وما استعمل  
 فيه) تعالى (وفي غيره) استعماله (سواء كالشيء والموجود) وكالسميع والبصير (والعالم) بكسر  
 اللام (والحي) والغنى والكريم (ليس بين الإيقية) لانها المستعملة فيه وفي غيره سواء أشبهت  
 كليات العالقات فان نواته تعالى فهو بين بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو أطلق (والصفة) الذاتية  
 (كوعظمة الله) تعالى (وغزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته عين) بشرط أن يأتي بالظاهر  
 بدل المصطفى الستة لانها صفات لم يرل سبحانه وتعالى موصوفها فاشبهت الاسماء المختصة به وهذه الاربعة  
 الاخير من الصفات التي جاءها عند الاشاعر ثمانية مجموعة في قول الناطم  
 جباة وهم قدرة وارادة \* كلامه واينار وسمع مع البقا

\* (تنبيه) \* قد علم بما مضى من الصفات ان المراد بالاسم جميع اسماء الله تعالى الحسنى النعمة والنعمتين سواء  
 المشتق من صفات ذاته كاليسوع واليسير والعالم والقادر والمشتق من صفات الفعل كالحاق والرازق  
 والفرق بين صفتي الذات والفعل ان الاولى ما استحقه في الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال دون الازل  
 قال علم في الازل ولا يقال رازق في الازل الا توسعا بما جاز ما ينزل اليه الاسم (الا ان ينوي) أي يريد  
 (ما علم المعلوم) كما قال اغفر لما علمك فيما أي علمك بآية (و بالقدرة المقدور) كما يقال انما اقدر الله  
 أي مقدوره فلا يكون يميناً في المستلتي ويكون كأنه قال ومعلوم الله ومقدوره الله لان العلم بمقتضى  
 وما جزم به من أن عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه به قسمهم مع قولهم شجعت من تواضع كل تنبي  
 اعلمته قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع التواضع في ذلك وقال الصبيح ان عظمة الله  
 المجموع من الذات والصفات والمعلوم ومجموعهما \* (تنبيه) \* طاهر كلامه بتخصيص الاستثناء بمقتضى  
 الصفة في العلم والقدرة دون ما قبلها من الصفات اذ يتناول فيها كل هذا الاحتمال وهو وجه جزم به  
 كثيرون والاصح كما في الشرحين والروضة عدم الفرق لانه قد يقال عاينت عظمة الله وكبريائه وبشيرة  
 الى افعاله سبحانه وتعالى وتديراد بالجلال والعزة والكبرياء ظهوراً ونها على المحلوقات وبالكلام  
 الحروف والاصوات الدالة عليه وقد قال تعالى فأخرو حتى يسمع كلام الله وانما يسمع الاصوات (ولو قال)  
 الخالف في يمينه (وحق الله) بالجر (تحيي) ان نرى اليهم مقاماً وكذا ان أطلق في الاصح لعل استمع الله  
 في اليمين ينزل الاطلاق عليه قال المروزي ومعناه وسعة الاية لان الحق ما لا يمكن بحدوده وفي  
 الحقيقة اسم من اسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وان له خلق اليقين والحاب  
 بالقرآن يمين في سورة الاطلاق فكذلك ما يحسن فيه (الا ان يريد) بالحق (العبادات) التي امر الله بها  
 فلا يكون يميناً لانه الان العبادات حق الله تعالى علينا وليت صفة الله تعالى فان رفع الحق وأوصيه فكما  
 لتردده بين استحقاق الطاعة والاية وليس يمين الاية ولوحاف المسلم بالآية مسوخة من القرآن  
 أو بالتوراة أو الانجيل انما قد يمينه وتعد اليمين بقوله وكتب الله أو قرآن الله كما فاء عن البغوي  
 وأقره فلا وقال ابراهيم المروزي وكذا الوفا والقرآن أو الميثاق في النصف الا ان يريد بالقرآن الحلية  
 أو الصلاة وقوله والنصف الا ان يريد الورق أو الجاد \* (مائدة) \* قال ابن الردة يقتضى كلام الحاملي  
 والماوردي وابن الصباغ والروائي ان الحلف بالعالم الغالب يمين صريحة لان يمينها على استجواب  
 منها واستدفاع مضاره قال وسماعى من أقصى القضاء الجبال يمين الحسين خليفته بالكم العزيز  
 بصر أن الحلف بذلك لا يشرع وكان يذكر أنه نقله عن أئمة المذهب ويرويه بان الله تعالى وان كان طالباً  
 غالباً وأما ما ذهب تعالى توقيفية ولم ترد اسميته بذلك اه قال الدميري وكان الجاني يمين من صدور  
 الشافعية نائب عن فاضل القضاء ابن رزين قال له يوماً فاضل القضاء لو أردت عزلك قال لا تطيق ذلك قال  
 ولم قال كما يروى عنه أبي طاهر حصلت له حالة قال من له سابعة يذكرها فقلت أما تريد أن تكون  
 نائب حكم ولا يعزى أحد فقل لك ذلك قال الحاملي وما جرت به عادة الحكماء من تعاضد الايمان  
 وتوكيدها اذا حلفوا الرجل أن يقولوا بالله العلياب المذكر المهلك لا يجوز ان يعلق في حقيقة تعالى  
 ذلك ولو جاز أن بعد ذلك في اسمائه وصفاته بما في اسمائه المحزى والمفضل لانه قال وان الله يفتري  
 الكاذب وقال كذلك بصل الله من يشاء (وحروف القسم) ثلاثة (باء) موحدة (وواو) واحدة  
 فوقاية لاشتراكها فيه ثمرها وعرفا (كلمته) والله وتالله (لادمان) كذا وزاد الحاملي والشيخ أبو حامد  
 على الثلاثة الالف نحو الله بدل الهمزة وسبقاً انه كناية والاصل الباء الموحدة ثم الواو ثم التاء فوقية  
 كما ذكرها المصنف كذلك لا بد التاء فوقية من الواو والواو من الباء الموحدة كما ذكره الرمنشري  
 ولحقوا على المصنف كالمظهر نقول ايت بك وبه لاعان كذا والواو تختص بالمعلم (وتختص التاء)

الفوقية (بأنه تعالى) لان الباعلة كانت الاصل في القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو اضاف  
 تصرفها عن البذل والمبدل منه فلم تدخل على شيء مما يدخلان عليه سوى اسم الله تعالى قال نعم الى نائه  
 تفتون ذلك كرويسف قال ابن الخشاب ان التاء وانضاف تصرفها فلم تدخل الاعلى اسم واحد فذهبوا الى انها  
 اختصاصها بالتصرف الاعلى، واجابوا فلا تدخل على غير لفظ الله أى لغة فلا يقال نريك وقال ابن مالك حتى  
 الاخفش نرب الكعبة وهو شاؤ وأما من جهة الشرع فانه لو قال تالرجن أو الرحيم انه قدوت بمنه كما قاله  
 الباقر بنى وغايته انه استعمل شاذاً فان أراد غير اليمين قبل منه وكذا لو قال بالله بالوحدة أو والله لا فعان  
 كذا ونوى غير اليمين كاستعملت بالله أو اعصمت أو والله المستعان لم يكن عينا \* (تنبيه) \* كان الاولى  
 للمصنف أن يقول ويجتص الله بالتاء لان الشائع ان فعل الاختصاص انما يدخل على المقصور في المشهور  
 وذلك في التاء لاني الله وان جاز دخوله عليه لانه يدخل عليه الباء والواو وعبارته تغضى ان الله لا يدخل  
 عليه غير التاء وهو مدافع لكلامه السابق (ولو) حذف الحالف حرف القسم و (قال الله) همزة  
 الاستفهام أو بدورها (ورفع أو نصب أو جر) أو سكن لا فعان كذا (فليس يمين الانبياء) لهاو اللحن لا يمنع  
 اعتقاد اليمين على ان غير الرفع لالحن فيه فان نصب بترع الخافض والجبر بحذفه وابقاء عمله قال سيوريه  
 ولا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في القسم والتسكين بجره الوصل مجرى الوقف وأما الرفع فيصح  
 أيضاً أن يكون ابتداء كلام \* (تنبيه) \* أفهم كلامه ان التصريح بحرف القسم تنعقده اليمين بالانبياء  
 سواء أرفع أم نصب أم جر وهو كذلك والخطا في الاعراب لا يمنع صراحة اليمين بذلك ولو قال فأنه بالفاء  
 أو بالله بالياء المثناة من تحت لا فعان كذا كان كتاباً ووجه كونه عينا في الثانية بحذف المنادي وكانه  
 قال يا قوم أو يا رجل ثم استأنف اليمين ولو قال له القاضي قل والله فقال بالله المثناة أو والرجن لم يحسب  
 عينا للمثناة الهلالية وقضية التعديل أنه لا يحسب عينا فيما لو قال له قل بالله بالثناة فقال بالله بالوحدة أو قل  
 بالله فقال والله وهو الظاهر ولو قال بالله بحذف الالف بعد اللام المشددة قال المصنف ينبغي أن لا تكون عينا  
 وان نواها قال لانها لا تكون الا باسم الله تعالى أو مصفته والقول بان هذا لحن ممنوع لان اللحن مخالفة  
 صواب الاعراب بل هذه كلمة أخرى وقال ابن الصلاح ليس هو لحن بل لغة حسكاها الزجاجة وهي  
 شائعة فينبغي أن تكون عينا عند الاطلاق قال الاذرى ولو انخفض النوى ما قاله ابن الصلاح لما  
 قال ما قال وبخرم في الانوار بما نقله الرافعي عن الجويني والامام والفرالي من انهما يمينان نواها وبحمل  
 حذف الالف على اللحن لان المسكاة تجرى كذلك على أسنة العوام والخواص وهذا وجه من كلام  
 ابن الصلاح خلافا لبعض المتأخرين لان البلبة تكون بمعنى الرطوبة فلا يكون عينا بالانبياء (ولو قال أقسمت  
 أو أقسم) أو آيت أو أولى (أو حلفت أو أحلف بالله) الرجح لكل الصور (لا فعان) كذا (فيمين) فطما (ان  
 نواها) لا طراد العرف باسم استعمال ذلك في اليمين لاسمها ذلك وقد نواه (أو أطلق) في الاصح لكثرة  
 الاستعمال وقد قال تعالى وانسموا بالله جهد أيمانهم فيقسمين بالله وقبل لا يكون ذلك عينا لان صلاحية  
 أقسمت للماضي وأقسم للمستقبل وخرج بقوله بالله ما لو سكنت عن ذكره فليس يمين وان نواه (وان قال  
 قسدت) بصيغة الماضي السابقة (تخبر بالماضي) أى الاتجار عن عين ماضية أو أردت بصيغة المضارع  
 السابقة (مستقبلا) أى عينا في المستقبل (صدق باطنا) أى دين فيه قطعاً حتى لا تلزمه الكفارة فيما بينه  
 وبين الله تعالى لاحتمال ما يدعيه (وكذا ظاهره على المذهب) لاحتمال ما نواه وفي قول لاوبه قطع بعضهم  
 اظهروا اللفظ في الانشاء \* (تنبيه) \* محل الخلاف ما اذا لم يعلم بين ماضية والاقبل قوله في ارادتها قطعاً  
 (ولو قال) شخص (نعمه) أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد عين نفسه فيمين) لاشتهاره  
 في أسنة حجة الشرع ويسن للمخاطب ابراره فيها ان لم يتضمن ابراراً تركاب مجرم أو مكروه فان لم يبره  
 فالكفارة على الحالف (والا) بأن أراد عين المخاطب أو لم يرد عيناً بل النشفع اليه أو أطلق (فلا) يكون

يعتني الصور الثلاث لانه لم يخلف هو ولا الخلفاء ويحمل على الشفعة في فعله ويذكر السؤال توجه الله  
ورد السائل به حديث لا بد من بوجه الله الا الجنة ونعيم من سأل بالله تعالى فاعطاه (فروع) ولخالف  
شخص بالله فقال آخر عيني في عينك أو لم يرضي ما لم يرضك لم يلزمه شيء وان نوى به اليقين لم يلزمه شيء لان  
تعالى وصفه من صفاته وان قال آمين لازمة لم يلزمه شيء وان نوى المسار وان قال آمين البيعة لازمة لم يلزمه  
وهي بيعة الخراج فان البيعة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصيغة فلما ولي الخراج رتبها  
أيماناً مشتملاً على اسم الله تعالى وعلى العاقلة والعقائد والمخ والصدق لم يلزمه شيء وان نوى لان الصريح  
يوجد والكتابة تنعني بما تضمنه ابقاء أو أماني الالتزام فلا الاتيان في العاقلة والعقائد لم يلزمه لان الكتابة  
مدخل فيها ولو قال ان فعات كذا ما عيان البيعة لازمة لم يلزمه بطلانها وعقائدها وحجها وصدقته في التهمة ان  
العاقلة لا تكمل له لانه لا يصح التزامه والباقى يتعاق به الحكم الا أنه في المخ والصدق ~~بذكر~~ بذكر الخراج  
والعصب وقول الخالف لها الله بالمد والعصر كتابة ان نوى به اليقين قيمين والادولان كان مستهملان في  
الامعة لعدم اشتراطه وقوله وأيم الله بضم الهم أشهر من كسرهما ووصل الهم من ذبح وقطعه وأيم الله كذلك  
واعماله يمكن كل منهما ما عياناً اذا أطلق لانه واشتهر في الامعة وورد في الخبر لا يعرفه الا الخواص وقوله لعمر  
الله والمراد منه البقاء والحياة كذلك وانما يمكن صريحاً لانه يطابق مع ذلك في العبادات وقوله على عهد  
الله وميثاقه وأمانته وصدقته وكفالاته كل منها كذلك سواء أضاف العبادات الى الضمير كمثل أم الى الاسم  
الظاهر والمراد به الله ادانوى به اليقين استحقاقه لا يجب ما أوجب عليه ما أتوبه - دنا به واذا نوى به غير  
العبادات التي أمر تعالى وقد دسرها الامانة في قوله تعالى فاعرضنا الامانة فان نوى اليقين بالكل اذ قد وثق  
بين واحدة والجمع بين الاغاط ثانياً كيد فلا يتعاق بالحنث فيها الا كفارة واحدة ولو نوى بكل لفظاً يميناً  
كان يميناً ولم يلزمه الا كفارة واحدة كما وحلف على الفعل الواحد - دساراً (ولو قال ان فعات كذا فاما  
يهودي) أو نصراني أو مسيحي الخ (أو يرى من الاسلام) ويحذو ذلك كقوله يرى من الله أو من رسوله  
أو من السكبة (فليس يمين) لم يلزمه من ذكر اسم الله تعالى ومثله ولا كفارة عليه في الحنث به والخلاف  
بذلك معصية والتلفظ به حرام كما قاله المصنف في الاذكار هذا اذا قصر بذلك تبعاً لنفسه - عن ذلك المصنف  
عليه اما لو قال ذلك على قصر الرضا بالثبوت وما في معناه اذ انزل ذلك الفعل كفر في الحال فان لم يعرف  
قصده لموت أو غيبة أو مذبذب مرابته في المهمات القياس تكفيره اذا عرى عن الغرائز الحاملة على  
غيره لان اللفظ بوضعه يقتضيه وكلام الاذكار يقتضي خلافه - والاربعه في الاذكار ذل في زيادة الرضا  
قال الاصحاب واذا لم تكفره استحب له أن يستغفر الله تعالى ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله اهولاً ولا  
ذلك ما في الصحيحين من حلف بالاذن والعزى فليقل لا اله الا الله فانه محمول على الذنب وان قال صابح  
الاستغفار بوجوب ذلك وتجب التوبة من كل معصية ومن الاستغفار من كل تكلم بكلام فبيح  
وبشروط في اعتقاد اليقين كون الخالف قاصداً معناه (و) حينئذ (من سبق لسانه الى لفظها) أي اليقين  
(بلا قصد) لانه (لم تنه قد به) لقوله تعالى لا يؤخذ ذككم الله باللعو في أيمانكم ولكن يؤخذ ذككم  
بإعانة ذككم الايمان أي قد ستم بدليل الآية الاخرى ولكن يؤخذ ذككم بما كتبتم فلو بكم ولغو اليقين  
كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله ورواه البخاري وصحح ابن حبان رفعه  
كان قال ذلك في حال غضب أو لجأ أو ملة كلام قال ابن الصلاح والمراد تكفيراً عن اليقين لا والله وبلى  
والله على البعد لعل الجمع أم لو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغوا  
والثانية منعقدة لانها السادة والذات مصادرة مقصودة ولو حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره كان من لغو  
اليقين وبطل صاحب الكفاية من لغو اليقين ما اذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم  
وهو يمين به البلوى ولو ادعى سبق لسانه في ايلاه أو الخالف بطلاق أو علق لم يقبل بظاهر التعلاني حق



الغيرة \* (تنبيه) \* لاجابة لقوله بلا قصد بعد قوله ومن سبق اسائه (وتصح) اليمين (على ماض)  
 كقوله ما فعلت كذا أو فاعله بل لاجماع لقوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا شئاً كان عامداً ففى اليمين  
 الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها فى الائم أو فى النار وهى من الجائر وتتماق بها الكفارة بخلاف  
 لائمة الثلاثة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الابعان وهو بعم الماضى والمستقبل وتماق  
 الائم لا يجمع الكفارة كما أن الظاهر منكر من القول وزور وتماق الكفارة فى الائم لا يجمعها  
 فى فصل التميز برأى المستثنى من قولهم يعزنى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان جهل فى الكفارة  
 بخلاف حثت السامى وحيث صدق فلانئى عليه والمراد بصدفه وفاقه ما قصد ان استحله اللفظ ولو خالف  
 الظاهر الا أن يحلفها كهم فتعبرم وفاقه ظاهر لفظ الحكم كجاسيأتى ان شاء الله تعالى فى محله (و) على  
 (مستقبل) لقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا ويستثنى ممنعت الحث لذاته فان اليمين فيه  
 لا تنفذ كالمس أول الباب كقوله والله لا موتن أولاً أصدر السماء بخلاف ممنعت البر وتقدم الفرق بينهما  
 ولو زيد ممنعت البر بوزن كلاسعد السماء غداً ليجت فى الحال حكمه حكمه ما لو حلف أباً كان هذا  
 الرغيف غداً وسبأنى (وهى) أى اليمين (مكرهه) لانهى عنها بقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم  
 أى لا تنكروا الحلف بالله لانه ربما يجزى من الوفاء به قال حوله سمعت الشافعى يقول ما حلفت بالله صادقاً  
 ولا كاذباً \* (تنبيه) \* كان الاولى له صنف أن يقول فى الجملة كفى المحرر اذ منها ما هو معصية كجاسيأتى  
 فى كاذبه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب وقد تجب (الافطاعة) من فعل واجب أو مندوب  
 وترك حرام أو مكروه فطاعة واستئنى الرافعى اليمين الوافقة فى دعوى ان كانت صدفاً فانه لا تنكروا  
 المصنف رحمه الله وكذا الواحناج البهائم كاذم وتعلم أمر بالاول كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله  
 لا بلى الله حتى تعلموا والثانى كقوله والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وضابطه الحاجة  
 الى اليمين فالامام ولا تجب اليمين أصلاً لا على المدعى ولا على المدعى عليه وأما ذكر الشيخ عز الدين وقال  
 اذا كان المدعى كاذباً فى دعواه وكان المدعى به مما لا يباح بالاباحة كالدماغ والابضاع فان علم المدعى عليه  
 ان خصمه لا يحلف اذا شك فيختبر ان شاء حلف وان شاء شك وان علم أو غاب على ظنه أنه يحلف وجب  
 عليه الحلف فان كان يباح بالاباحة وعلم أو ظن أنه لا يحلف فيختبر أيضاً والافالذى أراه وجوب الحلف  
 دفع المفسدة ككذب الخلفاء اهـ وينبغي أن لا يجب عليه فى هذه الحالة (فان حلف على ترك واجب)  
 كنزك الصبح (أو فعل حرام) كالسرقة (عصى) بخلافه فى صورتين واستئنى الباقينى من الصورة الاولى  
 مستثنين الاولى الواجب الذى يمكن سقوطه كالقصاص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو الثانية  
 الواجب على الكفاية كالحلف لا يصلى على فلان الميت حيث لم تتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف  
 (ولزمه) عند عصائه (الحث وكفارة) لان الإقامة على هذه الحالة معصية بخلاف الصحيحين من حلف حينما  
 فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير وليكفر عن عيمته \* (تنبيه) \* انما يلزمه الحث كما قال الزركشى  
 اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كالحلف لا ينفق على زوجته فان له طريق سواء كان يعطيهما من  
 صداقها أو يقرضها ثم يبرئهما لان الغرض حاصل مع بقاء المصالح وعكس مسئلة الحجاب لو حلف على فعل  
 واجب أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى بالحث وعليه الكفارة (أو) حلف على (ترك مندوب) كسنة  
 الضحى (أو) على (فعل مكروه) كالتفاهة بوجهه فى الصلاة (سن حثه وعليه الكفارة) لان اليمين والإقامة  
 عليه مكروهان لقوله تعالى ولا تأتوا أولي الفضل منكم والسعة الاية تزات فى الصديق رضى الله تعالى عنه  
 وقد حلف أن لا يبر مسطحاً فقال أني بكر بلى رب وربه وأجيب عن حديث الاعرابى حيث لم يذكر عليه صلى الله  
 عليه وسلم فى قوله والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه بأن عيمته تضمنت طاعة وهو امثال الامر ويحتمل  
 انه سبق لسانه الى قوله لا أزيد فكان من لعو اليمين \* (تنبيه) \* اختلف فيما لو حلف لاياً كل طيبة

ولا بأس فاعا فقبل مكره لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اقبل طاعة لما عرف من اختيار  
السلف خشونة العيش وقبل يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم - ثم للعبادة  
واشتهاهم بالضيقة والسعة وهذا كما قال الراعي الصواب (أو) على (ترك ما باح) معين (أو فعله)  
كدخول دار أو أكل طعام وأبسن ثوب (فالأفضل له) (ترك الحث) بل يسن لما فيه من تعظيم الله تعالى  
وفد قال تعالى ولا تقضوا الأيمان بهدوق كيدها (وقيل) الأفضل له (الحث) ليتنفع الفقراء بالكفاية قال  
الأذري وبشبه أن يحمل الخلاف ما إذا لم يكن في ذلك أذى للمعرفان كان بأن حلف لا يدخل دار أحد أو يره  
أو أقاربه أو صديق يكره ذلك فالأفضل الحث فطاعا وعقد اليمين على ذلك مكره بلا شك وكذا حكم الأكل  
واللبس \* (تنبيه) \* من حلف على فعل مندوب أو ترك مكره حثه وعليه بالحث كقوله وقد علم  
بما نقرر أن اليمين لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوبا وتحريما أو نكراهة وإباحة لكن قول  
المتن في المباح الأفضل ترك الحث فيه تغيير للمحلف عليه ولذا لا يخرج بعضهم أن فيه التحريم بين الحث  
وعدمه فيكون جاريا على القاعدة (وله) أي الحالف (تقديم كفارة بغير صوم) من عتق أو أطعم أو كسوة  
(على حث جائز) واجب أو مندوب أو باح لقوله صلى الله عليه وسلم فكفر عن يمينك ثم انت الذي هو  
خير رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ولأنه حق مالي وجب بسعيين بخلاف تجديده به وجود أحدهما  
كأنه قبل الحول لكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث خروجا من خلاف أبي حنيفة واحترز بقوله على  
حنث عن تقديمها على اليمين فإنه يمنع من خلاف وكذا ما عارضنا اليمين كالأكل من يمتنع عنها مع شروعه  
في اليمين أما الصوم فيمنع تقديمه على الحث على الصحيح لأنه عبادة دينية فلم يجوز تقديمها على وقت وجوبها  
بغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين (فيلو) أنه تقديمها على حث  
(حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام (قلت هذا) الوجه (أصح والله أعلم) من مقابله وهو المنع الذي  
جرى عليه في الحرور والله بانه ينطرقه لارتكاب محظور والتجمل برخصة فلا تلتحق بالمعصية لأن الحلف في  
الفعل ليس من حث اليمين لأن المحلوف عليه حرام قبل اليمين وبعدها فالتكفير لا يتعلق به استحبابه  
\* (تنبيه) \* إذا قدم الكفارة على الحث ولم يحنث استرجع كالزكاة قاله الدارمي ولقد قدم العتق اشترط  
في جزائه بقاء العتق حيا مسلما إلى الحث ولو مات أو ارتد قبله لم يجزه ولو أعتق عبدا عن كفارته وما ن  
قبل حثه كان عتقه طوعا كما صرح به ابن عوف في فتاويه (فرو ع) لو قال أعتقت عبدي عن كمارتي أن  
حنثت حثت أجزأه وإن قال إن حلفت لم يجزه ولو قال إن حنثت فإني أعتقت عبدي عن كفارتي  
فإن حنثت عدا عتق وأجزأه عنها والأفلا ولو قال أعتقت عن كفارتي أن حنثت فإني أعتقت عتق وأجزأه  
عنها والأفلا نعم إن حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال إن حلفت وحنثت فإني أعتقت فإني أعتقت عتق وأجزأه  
لأنه في الحلف (و) له تقديم (كفارة طهار) بغير صوم كإسراء من عتق أو أطعم (على العود) في  
الظهار لأنه أحد السببين والكفارة منسوبة إليه كما أنها منسوبة إلى اليمين وصوروا التقديم على العود  
بما إذا ظاهر من وجوبه ثم كفر ثم راجعها أو بما إذا طلق بعد الظهار رجعها ثم كفر ثم راجع أما إذا عتق  
عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لا قبله لأن استغفاله بالعتق عود واحترز بقوله على العود عن  
تقديمها على الظهار فلا يجوز جزاء (و) له تقديم كفارة (قتل على الموت) منه بعد حصول الجرح وتقديم  
جزاء الصيد قبل الموت بعد الجرح لأنه بعد وجود السبب ولا يجوز تقديمها على الجرح وله أيضا تقديم  
كفارة (على مندور مالي) على المأق عليه كأن قال إن شئني الله مريض فقتل على أن أعتق رغبة أو أنصدق  
بكذا فيجوز تقديمه على الشفاء كإن شئني الله مريض فقتل على عتق رغبة فاعتق قبل الشفاء أنه لا يجوز قال  
الباقين هو غير معتد والجاري على قاعدة الشافعي في تعجيل الزكاة وكفارة اليمين المالية فوز كذا الظاهر

الجواز اه وخرج بالمال البدني كالصوم فلا يجوز تقديمه على المشروط \* (تفه) \* لا يجوز تقديم  
كفارة الجماع في رمضان أو الحج أو العمرة عليه وكذا تقديم فدية الخاق والمبلس والطبيب عليهم ان  
جوزت هذه الثلاثة لغير كرمض جاز تقديمها لوجود السبب

\* (فصل) \* في صفة كفارة اليمين واختصاصها من بين الكفارات بكونها خيرية في الابتداء مرتبة في الانتهاء  
والصحيح في سبب وجوبها عند الجهور والخنف واليمين معا (يقضيه) المكفر (في كفارة اليمين بين عتق)  
فيها (كالظهار) أي كعتق رقبة كفارته بالصفة السابقة في بابه من كونها رقبة مؤمنة بلا عيب يتحل  
بعمل أو كسب (و) بين (اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدحج) أو غيره من غائب قوت بلده كالظهار  
كما في كتاب الكفارات وصرح به جماعة هنا (و) بين (كسوتهم بما يسمى كسوة) مما يعتاد لبسه  
(كقميص أو عمامة أو أزار) أو داء أو طيلسان أو منديل بكسر الهمزة في الروضة والمراد به  
المعروف الذي يجعل في اليد أو مقنعة أو حية أو قباء أو درع من صوف ونحوه وهو قيص لا كمله ووقع  
لبعض الشراح أن الدرع يكفي وهو سهو (لأنه وقفاز ين) ومكعب وهو المداس ونعل (ومنطقة)  
بكسر الميم ونفسه وهي بفتح القاف واللام ما يغلى به الرأس ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع من  
حديد ويجزئ فرووليه واعتد في الباب ليسهما ولا يجزئ الثياب وهو سراويل فصيل كبير لا يصلح له  
ولا الخاتم والسنكة والعقبة ووقع في شرح المنهج اشتباها أنهما اتكني ورد بان القناسة لا تنكفي كما هو  
شامله لها وحده شجعي على التي تجعل تحت البرذعة وهو وان كان بعبد أولي من مخالفة للاصحاب  
(ولا بشرط صلاحية) أي ما ذكر من الكسوة (للمدفع إليه) فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له  
ويجوز (قطن وكثان وحبر) وشعر وصوف منسوج كل منها (لا سراويل رجل) لوقوع اسم الكسوة  
على ذلك (واييس) بفتح الهمزة بعدها موحدة مكسورة بمعنى ما بوس (لم تذهب قوته) فان ذهبت  
بحيث صار مسحة لم يجز ولا بدع بقاء قوته من كونه غير مخزق ولا يجزئ جديد هاهل النج إذا كان أبسه  
لا يدوم إلا بقدر ما يدوم لبس الثوب البالي لضعف النفع به ولا يجوز نجس العين من الشباب ويجزئ المتخصص  
وعليه أن يعلم بنجاسته ويجوز ما فصل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق الكسوة  
عليه وكونه رد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون  
الثوب جديدا ما كان أو مقصورا الآية لن تناولوا البرحتى تنفقوا مما يحبون ولو أعطى عشرة ثوب بطول  
لم يجز بخلاف ما لو قطعها قطعاً دفعه اليهم قاله المارودي وهو يحول على قطعة تسمى كسوة وخرج  
بقول المصنف عشرة مساكين ما إذا أطعم خمسة وكسا خمسة فإنه لا يجزئ ولا يجزئ اعتان نصف رقبة  
واطعام خمسة وبستان من اطلاقه الخير العبد وسأني في كلامه والمجوز عليه بسفه أو فلس فلا يكفر  
بالمال بل بالصوم كالمسرفان لم يصم حتى قل منه الخ لم يجز مع اليسار ومن مات وعليه كفارة فالواجب  
أن يخرج من تركته أقل الخصال قيمة ومع ذلك فلا يخير إلا أن استوت قيمتها (فإن عجز عن) كل واحد من  
(الثلاثة) المذكورة لم يصوم ثلاثة أيام لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية \* (تنبه) \*  
المراد بالجز أن لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجزئ كفايته وكفاية من تلزمه مؤنته  
فقط ولا يجزئ ما يفضل عن ذلك قالوا ومن له أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات  
له أن يكفر بالصوم لأنه فقير في الاخذ فكذا في الاعطاء وقديك نصابا لا ينبغي دخله يخرج منه فتلزمه الزكاة وله  
أخذها والفرق بين الباين أن الأول أسقط الزكاة خلا النصاب عنه بل لا بدل والمكفر بالماله بدل وهو الصوم  
(ولا يجب تنابعه في الاطوار) لانطلاق الآية والثاني يجب لان ابن مسعود قرأ ثلاثة أيام متتابعات  
والقراءة الشاذة كخبر الواحد وفي وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق بالقراءة الشاذة في قوله  
والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما أو لآن من قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه جعل المطلق على المقيد

ولا يلبس ناعما قبل مكره لقوله تعالى قل من حرم بنية الله الاية وقبل طاعة لم يعرف من اختيار  
السلف خشونة العيش وقبل يختلف ذلك باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفرغهم من العبادة  
واشتهاهم بالضيق والسعة وهذا كما قال الراجعي الصواب (أو) على (ترك مباح) معين (أو قبله)  
كذلك دل داروا كل طاعهم ولبس ثوب (فالأفضل) له (ترك الحنث) بل بسن ما يديه من تعظيم الله تعالى  
وقد قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بهدؤكم وبكيدها (وقيل) الأفضل له (الحنث) لئلا تنقضوا الأيمان  
الأذرى وبشبه أن محل الخلاف ما إذا لم يكن في ذلك أذى للميرقات كان بأن حلف لا يدخل دارا أحدا يربو  
أو أفا ربه أو صدق بكرة ذلك فالأفضل الحنث فلهذا وعقد اليمين على ذلك مكره بلا شك وكذا حكم الأكل  
واللبس \* (تنبيه) \* من حلف على فعل مندوب أو ترك مكره حنثه وعليه بالحنث كفارة وقد علم  
بما نقرر أن اليمين لا تغير حال الخلو فعليه عما كان وجوبا وتحريمه أو ندبا وكراهة وإباحة لكن قول  
المتن في المباح الأفضل ترك الحنث فيه تغيير للمعروف عليه ولذلك لا يخرج بعضهم أن فيه التخيير بين الحنث  
وعدمه فيكون جازيا على القاعدة (وله) أي الخالف (تقديم كفارة بغير صوم) من عتق أو أطعم أو كسوة  
(على حنث جائز) واجب أو مندوب أو مباح لقوله صلى الله عليه وسلم فكفر عن يمينك ثم آتت الذي هو  
خير رواء أو دود والسناني ما سئل عن صحح ولأنه حتى مالى وجب بسبب من جاز تجبيله به وجود أحد ههنا  
كأن كاه قبل الحول لكن الأولى أن لا يكفر حتى يحنث خروجا من خلاف أبي حنيفة واحترزه وقوله على  
حنث من تقدمها على اليمين فإنه يمنع من خلاف وكذا ما روتها اليمين كالأول من يعتق عنها مع شروعه  
في اليمين أما الصوم فبما منع تقدمه على الحنث على الصحيح لأنه عباد بنية فلم يجز تقدمها على وقت وجوبها  
بغير حاجة كصوم رمضان واحترز بغير حاجة عن الجمع بين الصلاتين (قيل و) أنه تقدمها على حنث  
(حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام (قلت هذا) الوجه (أصح والله أعلم) من عتقه وهو الميع الذي  
جرى عليه في الحرر وعاله بأنه ينافيه لارتكاب محظور والتحجيل رخصة فلا تليق بالمعاصي لأن المحظور في  
الفعل ليس من حنث اليمين لأن الخلو فعليه حرام قبل اليمين وبعدها فالشك في لا يتعلق به استباحة  
\* (تنبيه) \* إذا قدم الكفارة على الحنث ولم يحنث استرجع كالأثر كاه الله الدارمي ولو قدم المعتق الشرط  
في استخائه بقاء العتق حيا مسلما إلى الحنث فلو مات أو أُرث قبله لم يجزه ولو أعتق عبدا عن كفارته ومات  
قبل حنثه كان عتقه تمازعا كما صرح به البغوي في فتاويه (فرو ع) لو قال أعتقت عبدي عن كفارته إن  
حنثت فحنث أجزأه وإن قال إن حلفت لم يجزه ولو قال إن حنثت غدا فمضى حنثي عن كفارتي  
فإن حنث غدا عتق وأجزأه والأفلا ولو قال أعتقته عن كفارتي إن حنثت فبأن حنثا عتق وأجزأه  
عنها والأفلا نعم إن حنث بعد ذلك أجزأه عنها ولو قال إن حلفت وحنثت فبأن حنثا عتق وأجزأه  
لأنه في الخالف (و) له تقديم (كفارة طهار) بغير صوم كاسم من عتق أو أطعم (على العود) في  
الظهار لأنه أحد السببين والكفارة منسوبة إليه كأنهم أنسوا به إلى اليمين وصورتها التقديم على العود  
بما إذا ظاهر من رجعية ثم كفر ثم رجع بها عما إذا طلق بعد الظاهر رجعيها ثم كفر ثم رجع أما إذا عتق  
عقب الظاهر عنه فهو ترك كفر مع العود لا قبله لأن اشتغاله بالعتق عود واحترزه وقوله على العود عن  
تقديمها على الظاهر فلا يجوز جزا (و) له تقديم كفارة (قتل على الموت) منه بعد حصول الجرح وتقدم  
جزاء الصيد قبل الموت بعد الجرح لأنه بعد وجود السبب ولا يجوز تقديمها على الجرح وله أيضا تقديم  
كفارة (على مندور مالى) على العتق عليه كأن قال إن شفى الله مريضى فقتله على أن أعتق رقبة أو أعتق  
بكذا فيجوز تقديمه على الشفاء كالأثر كاه تقدمها على الحول وما صححناه في أصل الرخصة والمجموع في  
تجيب الزكاهن أنه لو قال إن شفى الله مريضى فقتله على عتق رقبة فاعتق قبل الشفاء أنه لا يجوز قال  
الباقيني هو بغير عمد والجاري على قاعدة الشافعي في تجبيل الزكاة وكفارة اليمين المألي بوز كاه الظاهر

الجواز اه وخرج بالمالي البدني كالصوم فلا يجوز تقديمه على الشروط \* (نقطة) \* لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان أو الحج أو العمرة عليه وكذا تقديم قديحة الحائض والبلس والطبيب عليها نعم ان جوزت هذه الثلاثة لعذر ذكره في جواز تقديمها لوجود السبب

\* (فصل) \* في صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها أخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء والعجز في سبب وجوبها عند الجمهور والحنث واليمين معا (يقضي) المكفر (في كفارة اليمين بين عقق) فيها (كأنظار) أي كعتق رقبة كفارته بالصفة السابقة في باب من كونه اربعة مؤمنة بلا عيب بخلاف بعلى أو كسب (و) بين (اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدح) أو غيره من غلب قوت بلده كالفطرة كما في كتاب الكفارات وصرح به جماعة هنا (و) بين (كسوتهم عياسى كسوة) مما يعتاد اياه (كفيمص أو عمامة أو أزار) أو رداء أو طيلسان أو منديل بكسر الميم قال في الروضة والمراد به المعروف الذي يحمل في البدن أو مغطاة أوجبة أو قباء أو درع من صوف ونحوه وهو قيص لا كمله ووقع لبعض السراخ أن البرع يكتفى وهو ساهو (لأنه وفازين) ومكعب وهو المداس ونعل (ومنخلقة) بكسر الميم وفلسوة وهي بفتح القاف واللام ما يغلى به الرأس ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد ويجزى فروا بعد اعتد في البلاد ايسرها ولا يجزى الثياب وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم والستكة والعريفة ووقع في شرح المنهج لشبكتنا أنم اتكني ورد بان القانسوة لا تكتفى كما مر وهي شاملة لها وحده شجى على التي تحمل تحت البرذعة وهو وان كان بعد ابدأ أولى من مخالفة للاصحاب (ولا يشترط صلاحيتها) أي ما ذكر من الكسوة (للمدفع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له) ويجوز (قطن وكثان وحبر) وشعر وصوف منسوج كل منها (لامرأة أو رجل) لوقوع اسم الكسوة على ذلك (وليس) بفتح اللام يدها موحدة مكسورة بمعنى ما بوس (لم تذهب قوته) فإن ذهبت بحيث صار مسحة لم يجز ولا بد مع بقاء قوته من كونه غير متخرق ولا يجزى جديد هاهل النسيج إذا كان ايسره لا يدوم الابد وما يدوم ليس الثوب البالي لضعف النفع به ولا يجوز تنجس العين من الثياب ويجزى المتنجس وعليه أن يعلم بنجاسته ويجوز ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا خالصا كان أو مقصودا لاية لن تناولوا البرحتى تنطقوا مما يحبون ولو أعطى عشرة قوباطو بلا لم يجزه بخلاف ما لو قطعه قطعا قطعاه دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكين ما إذا أطعم خمسة وكساخته فانه لا يجزى كالأجزي اعتان نصف رقبة واطعام خمسة وبسنتي من اطلاقه التحير العبد وسياق في كلامه والمحجور عليه بسفه أو فليس فلا يكفر بالمال بل بالصوم كالمسرفان لم يصم حتى فلك عنه الحرج لم يجزه مع اليسار ومن مات وعليه كفارة فالواجب أن يخرج من تركه أقل الخصال قيمة ومع ذلك فلا تخير الا ان استوت قيمتها (فان يجزى) كل واحد من (الثلاثة) المذكورة (لزمه صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الاية \* (تنبيه) \* المراد بالجزأ لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجزى كفايته وكفايته من تلزمه مؤنته فقط ولا يجزى ما يفضل عن ذلك قالا ومن له أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لانه فقير في الاخذ فكذا في الاطعام وقديحك نصابا ولا يفي دخله بخرجه فتلزمه الزكاة وله أخذها والفرق بين البايين أن الأول أسقطنا الزكاة خلا النصاب عنه ابلابدل والتكفير بالمال له بدل وهو اليوم (ولا يجب تنبيهه في الاظهر) لاطلاق الاية والثاني يجب لان ابن مسعود قرأ ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق بالقراءة الشاذة في قوله والسارق والسارقة فاقطعوا أيانهم أولان من قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه حل المطلق على المقيد

من جنسه وهو الظهار والقتل وأجاب الأول بن آية اليمين فصحت منقبات ثلاثة وحكم فلا بد من  
مخلاف آية السرفة فانما سخط ثلاثة لا حكم وان المأثري هو ما مرددين أصليين يجب التتابع في  
أحدهما وهو كفارة الظهار والقتل ولا يجب في الآخر وهو قضاءه وضان فلم يكن أحد الأصابع في التتابع  
بأولى من الآخر لكن قال الامام حل الكفارة على الكفارة أولى من حلها على قضاءه وضان (وان  
نائب ماله) الى مسافة قسروا وودونها كما يشعربه بالاقامهم وانما راعى فيه الباقين (الظهار ولم يصم) لانه  
واجب وانما ابيع له الصوم اذا لم يجسد فان قيل المتنع اذا أعسر بالصوم بكمه يجوزته الصوم وان كان له يبلده  
مال فهل كان هناك أجيب بان العسر هناك اعتبر بكمه فلا ينظر الى غيره او القدرة هنا اعتبر  
مما قلوا ولو كان له عبد غائب تبين حياته جازله اعتنا به بخلاف منقطع الخبر في الاصح (ولا يكفر عبد بعتان)  
اعوم ملكه (الا اذا ملكه سيده طوعا أو كسوة) ليكفر به ما أو ملكه طوعا أو كسوة (ولا يكفر عبد بعتان)  
بذلك) بالنائب على رأى مرجوح تقدم في باب العبد فانه يكفر بذلك (تسبيه) قوله سيده يقتضى  
ان يملك غير السيد لا أثر له وابس مراد بل الخلاف بينهما سواء وخرج بقوله طوعا أو كسوة ما اذا ملكه  
رقبة ما عتقه عن كفارته ففعل فانه لم يقع منها الامتناع الولاء للعبد وحكم المدير والمعاق عتقه بصفة وأم  
الولد حكم العبد فان قيل يرد على المصنف المكاتب فانه يكفر بالاطعام والكسوة باذن السيد كخصمه في  
تصحيح النسيه أجيب بان العبد اذا أطلق اغتار بده القن لاسيما وقد قال قلنا بعتان والمكاتب بعتان قايما  
ولو اذن السيد للمكاتب في التكفير بالاعتاق فاعتق لم يجز على المذهب كما قال في باب المكاتب وان قلنا هذا  
وعن السيد لاني أن ذمتي بآنذلك (ليكفر بصوم) لغيره عن غيره ولا فرق بين كفارة اليمين والظهار في  
ذلك كما صرح به المرتضى وغيره (وان ضره) الصوم لشدة حر أو طول نهار أو نحو ذلك ولكن يضعف عن  
العمل بسببه (وكان حلفا رخصت باذن سيده) في كل منهما (صام بلاذن) وليس له منه وان كانت  
الكفارة على التراخي لصدر السبب الموجب عن اذن السيد (أو وجدنا) أي الحلف والحديث (بلاذن)  
منه (لم يصم الا باذن) منه فله سواء كان الحلف واجبا أم جائزا أم لا وعالاه لم يأذن في السبب وحقه على  
الفرد والكفارة على التراخي فان صام بلاذن أخراه كلوصلى الجمعة بلاذن فانما تجزئه أو حج فانه ينعقد  
وبعدم الاعتماد به من جهة الاسلام ولو اذن له سيده فيه انما هو للحديث المتقدم في الحج (وان اذن) (في  
أحدهما) فقما (فالأصح اعتبار) اذن السيد له في (الحلف) فاذا حلف باذنه وحلف بغير اذنه صام  
بغير اذنه لان اذنه في الحلف اذن فيها يرتب عليه والتأني الاعتبار بالحلف لان اليمين ما عتق منه فليس  
اذنه فيها اذنانى التزام الكفارة وهذا هو الاصح بكل الشرحين والروضة في كتاب الكفارة ونقلنا عن  
الاكثر من وأحالا المسئلة هنا على ما هناك بل قيل ان ما في الحر رخصت فلم من الحلف الى الحلف لكن الحر  
يتبع البغوى كثيرا كما استقرئ من كلامه والابغوى صحيح أن الاعتبار بالحلف وخرج بغيره الصوم ما إذا  
لم يضره فله الصوم بغير اذن سيده وبالعبد الامانة فلا يضره من الصوم وان لم يضره لان حق السيد  
في الاستمتاع بها ناجز (ومن بعضه حر وله مال يكفر به اطعام أو كسوة) ولا يكفر بالصوم البسوة كانه اذا  
وجد ثمن المساء أو الثوب لا يجوز له أن يصلى متيما أو عاريا (لاعتق) لانه يستعقب الولاء المتضمن للولاية  
والارث وليس هو من أهله ما استثنى البلقين من ذلك ما لو قال له مالت بعضه اذا أعتقت عن قمارك  
فنصبي منك حر فيل اعتناك عن الكفارة أو معه فيصير اعتناك عن كفارة نفسه في الأولى قبلنا وفي الثانية  
على الاصح ولو مات العبد وعابه كفارة فلا سيد التكفير عنه بالمال وان قلنا لا يملك اذ لا فرق بين الموت فهو  
والحر سواء في ذلك بخلاف ما قبله ولا يكفر عنه بالعق لقصه عن أهلية الولاء  
\* (فصل) في الحلف على السكنى والسأكمة والنحول وغيرها ما يبنى وبالأول يقال (اذا حلف  
لا يسكنها) أي دار معينة (أولا يقيم فيها) وهو فم اعتنا بالحلف (فأخرج في الحال) يدينه بنية النحول

كفى النبيه وغيره ليخلص من الحنث وان بقي أهله ومناعه فانه المحلوف عليه ولا يكاف في خروجه عدوا  
 ولا هرولة ولا أن يخرج من بابها القريب نعم لو كان له باب من السبل فخرج منه مع القدرة على الخروج من  
 غيره حنث لانه بالعود في حكم النجيم كما قاله الماوردي وانما يشترط نية التحول ليقع الفرق بينهما وبين  
 الساكن الذي من شأنه أن يخرج ويعود يومئذ الى ذلك قول الامام الشافعي رحمه الله تعالى في الام  
 والمختصر ويخرج بيده من تحوله وهذا كما قال الاذري في المتوطن فيها قبل حاله فلو دخلها بالنظر اليها هل  
 يسكنها أولا لخالف لا يسكنها وخروج في الحال لم يفتر الى نية التحول قطعا والمراد بالسكون التحول لا ضد  
 الحركة (فان مكث بالعدو حنث) وان قل كالموقف لبشر مثالا وقول الروضة مكث ساعة لم يرد به  
 الساعة الزمانية بل بقي مكث حنث (وان بعث مناه) لان المحلوف عليه سكاوه وهو موجود اذا سكنى فطأنى  
 على الدوام كالابتداء يقال سكن شهرا واستعمل مع المتاع ودره واحتمل بقوله بالعدو مكث لعدو  
 كان أغلق عليه الباب أو منع من الخروج أو خاف على نفسه أو ماله لو خرج أو كان به مرض لا يقدر معه  
 على الخروج ولم يجد من يخرج به قال الماوردي أو ضيق وقت الفريضة بحيث لو خرج قبل أن يصافها فانت  
 لم يحنث قال الباقي وما ذكره الماوردي جار على المعتد فحين حلف اي طأنت زوجته في هذه الليلة فوجدها  
 حائضا اه ولو حدث عجزه عن الخروج بعد حلفه فكما ذكره (وان اشتغل) بعد الحلف (باسباب  
 الخروج كجمع متاع وانسرح أهل وليس ثوب لم يحنث) يمكنه لذلك سواء أئذ في ذلك على الاستئابة أم لا  
 كما هو قضية اطلاق المصنف لانه لا يعدسا كذا وان طال مقامه بسبب ذلك وان كان قضية قوله في المجموع  
 وان وقف فيها لغاى أبوابه واحراز ماله ولم يقدر على من يستتبعه لم يحنث على الصحيح انه ان قدر على  
 الاستئابة انه يحنث قال الماوردي وبراى في لبثه لقل المتاع والاهل ما جرى به العرف من غير ارهاق  
 ولا استعجال ولو احتاج الى مبيت ليلة لحلفنا متاع لم يحنث على أصح احتمالى ابن كنج \* (نبيه) \* اطلق  
 المصنف لبس الثوب وقدا في التمرح والروضة بثوب الخروج وقضيته انه لو اشتغل بلبس ثياب ترده على  
 حاجة التجهل التي تلبس الخروج انه يحنث وهو كما قال ابن شعبة طاهر ولو عاد اليها بعد الخروج منها حالا  
 لم يقل منع لم يحنث قال الشافعي اذ لم يقدر على الاستئابة وهذا يوافق قضية كلام المجموع ولو عاد الى يارة  
 أو عبادة مريض أو نحو ذلك ولم يمكث كما قاله الاذري وغيره فلا عن تعليق البغوى لم يحنث كما قالوا فيها  
 لو عاد المريض قبل خروجه منها فانه ان قدر عنده حنث بخلاف ما اذا عاد مراكى خروجه قال شيخنا وقد يفرق  
 بانه في مسئلته يخرج ثم عاد أى فلا يعدسا كما لان اسم السكى زال عنه وثم لم يخرج اى قائم السكى باق  
 عليه وله وجه ولكن الوجه الاول قال في الروضة ولو خاف خراجها ثم دخل لم يحنث مالم يمكث فان مكث  
 حنث الآن يشتمل بجميع متاع كافي لابتداء ولو خرج بعد حلفه فوراً ثم اجتازها كان دخول من باب وخروج  
 من آخر لم يحنث وان تردد فيها بالعرض حنث وينبغي أن لا يحنث كما قال الرافعى ان أراد بلا أسكنها  
 لا يتخذها مسكناً لانها لا نصير به مسكناً (ولو حلف لا يسكنه) أى زيداً مثلاً (في هذه الدار) أو لا يسكن  
 معي فيها أو لا سكنت معه (فخرج أحدهما) منها (في الحال لم يحنث) لعدم المساكنة فان مكث ساعة  
 حنث لأن يشتمل بنقل متاع أو باسباب الخروج كما قاله الامام قال الاذري ينبغي ما سبق من الفروق  
 بين الخروج بنية التحول وعدمها ويبعد كل البعد انه لو خرج المحلوف على عدم مساكنته صلاة أو حجام  
 أو حائض أو نحوها ومكث الحالف في الدار انه لا يحنث لبعده عن العرف اه وهو ظاهر (وكذا لو نسي  
 بينهما جدار) من طين أو غيره (ولكل جانب) من الدار (مدخل) لا يحنث (في الاصح) لاستغاله برفع  
 المساكنة والثاني يحنث له ولو المساكنة الى تمام الباعين غير ضرورة وهذا هو الاصح كفى الشرحين  
 والروضة وذهب الى الجهور ودرج في الاول تبعية فيه المحرر وقلاء في الشرح والروضة عن البغوى  
 \* (نبيه) \* محل الخلاف اذا كان البناء بفعل الحالف أو بأمره أو بفعله أو بأمره فلو كان بأمر

غير الخلف اما لفوق عليه أو غيره فان الخلف بحث عما كانا قد مضاهى الله ايل السابق واستقر ربه قوله في  
 هذا الحداد بالمراد اني المساكين ونرى ان لا يساكنه ولو في البراءة حيث يساكنه ولو فيه فلا يثبت ان لم  
 ينو منه ما حثت بالسكاكنه في أى موضع كان فان سكاكنه في بيتي بنو عجمه ما يحسن ومداخها ما واحد حثت  
 لما حثت بالسكاكنه لان كان البيت من ثلث ولو غيرا فلا حث وان اتحد فيه المراتق وتلاصق البيتان  
 لانه مبنى لسكى قوم وبيوته تنفرد بابواب ومخالفات فهو كالغريب ولان كلانا من دار كبيرة وان تخلصنا  
 والمنازل ثلاث بخلافها في صغيرة ويترقى في الكبيرة لاني الحث ان يكون لكل بيت فيها غافق ومرفق  
 فان لم يكونا أو سكاكنه في سفين في الدوا وفي بيت ومفقه حث ولو انفرد في دار كبيرة بتعجيرة منفردة المراتق  
 كالمرق والمنازل والمشمع وباب الحجر في الدار لم يحث وكذا لو انفرد منه ما بتعجيرة كذلك في دار  
 وبه قوله جداد عمالوا رضى بينهم استروا غلام كل واحد في جانب فانه يحث فلهذا قال المنزلة ان لا يكونا  
 من أهل الجاهم فانه اذا احثت حازقة واختلاف المسكن (ولو حلف لا يدخلها) أى الدار (وهو ما  
 أولا يخرج) منها (وهو خارج فلا حث) في الصورتين (ههنا) المذكور من دخول أو خروج لان  
 الدخول الانفصال من خارج الحدائق والمخرج منه ولم يوجد ذلك في الاستدانة فلهذا لا يسمى  
 دنوا ولا يخرجون ان نوى بهم الدخول الاجتناب فاقام حث كما قاله ابن الرفعة تبع الامام أو نوى بهم  
 الخروج عدم نيل المنافع والاهل حث بقاءه ولو حلف لا ياك ذلك هذه العين وهو ما لكها فكم لو حلف  
 لا يدخل هذه الدار وهو فيها الزواكنى فقلان فتاوى ابن الصلاح (أو) حلف (لا يخرج) وهو  
 متزوج (أولا ينهار) وهو متناور (أولا يابس) وهو لابس (أولا يركب) وهو راكب (أو)  
 لا يقوم) وهو قائم (أولا يقعد) وهو قاعد (فاستدام هذه الاحوال) المتصف بهم من التزوج الى  
 آخرها (حث) في جميع هذه المذكورات (قلت تحثه) أى المحرم مسائل استدانة اللبس والركوب  
 والقيام والغف وهو صحيح لانه يقال ليست يوراد ركبت يوما وهكذا الباقي (باستدانة التزوج والنهار  
 غلما) لما افتتحه لا يجوز به في الشرحين وغيرهما من عدم الحث (للهول) بذال محجة وهو نسيان  
 الشيء والغفلة عنه اذ يقال تزوجت شهر ايل من شهر لان التزوج قبول العقد وأما وصف الشخص بالان لم يرا  
 ناسا فلا يمتنع ذلك فانه يراد به استمرارها على تصمة نسكاحه ولا يقال نهارت شهر ايل من شهر  
 (تنبيه) محل عدم الحث اذ لم ينو الاستدانة فان نواها حثت لوجود الصفة المقتضية وبينه فانه  
 صاحب الاستدانة ولو نوى باللبس شيئا مبتدأه ونوى على ما نواه فانه ابن الصلاح (واستدانة طيب لبس  
 طيبه في الاصح) فلا يحث باستدانة من حلف لا يتعاب اذ يقال لا يتعاب شهر او ايهذا في اللبس ثم أحرم  
 واستدام لانزله الغدية (وكذا وطه وصوم وصلاة) بان يخلف في الصلاة ناسيا انه فيها أو كان أحرم  
 وحلف بالاشارة فلا يحث باستدانة على الاصح (والله أعلم) لما مر قال بعضهم ولا يخول ذلك من بعض  
 اشكال اذ يقال حثت شهر او صليت ليلة وقد يجاب بان الصلاة انقضاء النية والصوم كذلك كما قالوا في  
 التزوج انه قبول النكاح وقد صرحوا بأنه لو حلف انه لا يصلي لأحرم بالصلاة احراما محججا حث لانه يصدق  
 عليه انه مصل بالضرع قال الماوردي وكل عقد أو فعل يحتاج الى نية لا تكون استدانة كابدائه را  
 حلف لا يشارك زيدا فاستدام حث فلهذا ولو حلف لا ينصب شيئا لم يحث بالاستدانة المقصود في هذه  
 الجملة وهو مستقبل فاستدام حث فلهذا ولو حلف لا ينصب شيئا لم يحث بالاستدانة المقصود في هذه  
 حزم به في الروضة فان قيل يقال غصبت شهر أو سئمت ونحو ذلك كما قاله في الموهبات اوجب بان ينصب  
 يقتضى فعلا مستقبلا فهو في معنى قوله لا انتنى غصبا أو ما قولهم غصبت شهر رافعا غصبه واقام عنده شهر  
 كما أول قوله تعالى فانه الله مائة عام أى أماته وأثبت مائة عام أو حوت عليه أحكام العيب شهر او  
 تسميته غامبا باعتباره الماضي فمجاز لاحقية ولو حلف لا يسافر وهو في السفر قاصدا بتأمله الامتنان



من ذلك السفر فرجع فوراً أو وقف بقية الإقامة لم يبحث فان لم يقصد ذلك حث لانه في العرف مسافر  
أيضا فانه في الروضة قال في المهمات وهو دخول عن المتقوله فقد جزم الماوردي في الحاوي بانه لا يبحث  
وعليه بقوله لانه أخذ في ترك السفر وهذا بحسب ما فهمه من كلام الماوردي وكلامه فيها اذا قصد  
الامتناع من ذلك السفر كإسرها فلا مخالفة بين الكلامين (ومن حلف لا يدخل دارا) معينة (حث  
بداخل دهايز) لها وهو فارسي معرب (داخل الباب) الذي لا ثاني بعده فهو بين الباب والدار (أو)  
كان (بين بابين) لانه من الدار ومن جاوز الباب عددا دخلا (لا) يبحث (بداخل طاق) للدار  
(قدام الباب) لانه وان كان منها ويدخل في بيعه الا يقال لمن دخله انه دخلها وفسر الرازي الطائفي  
بالمعقود خارج الباب وهو ما يعدل لبعض أبواب الاكابر \* (تنبيه) \* محلي ذلك اذا لم يكن للطائفي باب  
يفتق كالدار فان كان قال المولى هو من الدار مسقفا كان أو غير مسقفا كمنزله عنه الراجح وأقره  
وقول الزركشي وهو مشكل نروجه عن العرف ليس هو في هذه الحالة خارج عن العرف (ولا)  
يبحث جوما (بصعود سطح) من خارجها (غير محظوظ) لانه لا يسمى داخل الدار لغة ولا عرفا لانه حاجز  
بقي الدار الحر والبرد فهو كحيطانها (وكذا) سطح (محظوظ) من جوانبه الاربع بخشب أو قصب  
أو نحو ذلك لا يبحث بصعوده (في الاصح) لاسر والاثني يبحث لاساططة حيطان الدار به \* (تنبيه) \*  
محلي الخلاف اذا لم يكن السطح مسقفا كله أو بعضه والاحتث قطعا اذا كان يصعد اليه من الدار لانه من  
أبنيتها كما ذكر في الروضة ونزع البلقية في فيما اذا كان للسقف بهضه ودخل في المكشوف وقال ان  
مقتضى كلام الماوردي عدم الحث برد ذلك التعليل المذكور (ولو أدخل يده أو رأسه أو رجلاه)  
فيها (لم يبحث) لانه لا يسمى دخلا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج رأسه الى عائشة  
رضي الله عنها وهو معتكف ولم يدخل رجلا لمبالاة اعتكاف (فان وضع رجلاه فيها معتكفا عليه) ما  
وباقى بدنه خارج (حث) لانه يسمى دخلا واحدا ببقوله معتكفا عليه اعلم لو أدخل رجلا فقط واعتمد  
عليها وعلى الخارجة فانه لا يبحث لانه لم يدخل فان اعتمد على الداخلة فقط بحيث لو رفع الخارجة لم يسقط  
فهو ككلو اعتمد عليها كما نقل عن فتاوى البغوي ومالوم رجلاه فيها وهو فاعدا خارجا فانه لا يبحث لانه  
لا يعد دخلا ولو تعلقت بحبل أو جذع في هوائها أو اساط به بنائها حث وان لم يعمد على رجلاه ولا أحدهما  
لانه يعد دخلا فان ارتفع بعض بدنه عن بنائها لم يبحث (ولو ان) دمت فدخل وقد بقي أساس  
الحيطان حث) لانها منها كذا قاله البغوي في التهذيب وتبعه في المحرر وجرى عليه المصنف وعبارة  
الشرح والروضة ان بقيت أصول الحيطان والرسوم حث والتميز الى الفهم من هذه العبارة بقاء  
شاخص بخلاف عبارة الكتاب فان الأساس هو البناء المدفون في الارض تحت الجدار البار وقال  
الدميري وكان الرازي والمصنف لم يعنا النظر في المسئلة اه والحاصل ان الحكم دائر مع بقاء اسم الدار  
وعدمه وبذلك شرح المصنف في تعليقه على المذهب فقال نقلنا عن الاصحاب اذا انهم دمت فصار ساحة لم  
يبحث أما اذا بقي منها ما يسمى معها دارا فانه يبحث بدخولها \* (تنبيه) \* كل هذا اذا قال لا أدخل هذه الدار فان  
قال لا أدخل هذه حث بالعروة وان قال دار لم يبحث بفضاءها كان دارا وهذه ترد على المصنف فانه صور  
المسئلة من أصلها بقوله دار لكن مراده هذه الدار ولهذا قدرت في كلامه معينة (وان صارت) تلك الدار  
المحظوف على دخولها (فضاء) بالدار وأريد به هنا الساحة الخالية من بناء أو جعلت مسجدا أو جاسما أو  
بستانا فلا يبحث بدخولها لزوال مسمى الدار وحدوث اسم آخر لها \* (تنبيه) \* مقتضى كلامه ان يحلل  
اليمن بذلك حتى لو أعيدت لم يبحث بدخولها وهو كذلك ان أعيدت بالآلة أخرى فان أعيدت بالآلة  
الاولى فلا يصح في رواتد الروضة الحث ولو حلف لا يدخل دارا اختار أو لا مكرها ولا ناسيا حث بذلك  
كله عملا بتعليقه فلوان غاب الخائف من زعمه بحسب الدار فصل فيما أوجب الله بها ولم يمنع لم يبحث اذا

لا اختيار له في الاولى ولا دخل منه في الثانية وان حصل اليها امره حث كلور كدابة ودخلها (ولو حلف  
 لا يدخل دار زيد بحث بدخولها) أي دار (يسكنها بك) سواء أكان مالكها عند الحلف أم بعده  
 حتى لو قال لا أدخل دار العبد فلا ينعقد بملكه إلا أن يملكه بعده فتلجج الصفة أو دارا يعرف  
 به كدار العبد وان لم يسكنها أو (لا) بحث بدخول ما يسكنها (باعتارة وأجار وغصب) ووصية بمقتضاها  
 ووقف عليه لان مطابق الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة بدليل انه لو قال هذه الدار لزيد  
 كان اقواله بالثابت حتى لو قال أردت به ما يسكنها لم يقبل ولا فرق بين أن يحلف بالعارسية أو بغيرها  
 شاملا للقاصي في قوله انه اذا حلف بالعارسية انه يحمل على المسكن (الا ان يريد) بداره (مسكنه)  
 قيس بالعار وغيره وان لم يملكه ولم يعرف به لانه مجاز اقترنت به النية قال الله تعالى لا تخرجوهن من  
 بيوتهن المراد بيوت الأزواج اللاتي يسكنها (ويبحث بما يملكه) زيد (ولا يسكنه) لانه دخل في  
 دار زيد حقيقة هذا اذا كان يملك الجميع وان كان يملك بعض الدار فظاهر نص الام انه لا يبحث وان  
 كثر نصه وأطبق عليه الاصحاب كما قاله الأذري (الآن يريد) بداره (مسكنه) فلا يبحث بالاسكنه  
 على بقصده \* (تنبه) \* كان ينبغي أن يقول بملكه أولا يملكه ولكن لا يعرف الابن لبشمل ما لو كان  
 بالباد دار أو سوق أو حمام مضاف الى رجل كسوق أمير الجيوش بمصر ونحاي الحلبي وسوق يحيى ببلاد  
 ونحاي بملى بتزوين وسوق السخني بدشق ودار الارقم بمكة قال في الروضة وكذا دار العقيق بدمشق  
 اه ودار العقيق هي المدرسة الماهرة يقال ابن شامة يبحث بدخول هذه الامكة وان كان من تضاف  
 اليه ميتا انه يدخل الاضافة على الملك فتعين أن تكون لتعريف (ولو حلف لا يدخل دار زيد) منسلا  
 (أو لا يكلم عبده أو زوجته ببيعها) أي الدار والعبدا وبعضهما بهما نزول به الملك أو زال ملكه عنهما  
 أو عن بعضهما بغير البيع (أو طافها) أي زوجته خلافا لما أو رجعا وانقضت عدتها (فدخل)  
 الدار (وكلم) العبد أو الزوجة (لم يبحث) تعليسا للعقبة لانه لم يدخل داره ولم يكلم عبده ولا زوجته  
 لزوال الملك بالبيع ونحوه والزوجة بالطلاق فان كان الطلاق رجعيا ولم تنقض العدة وكلم الزوجة  
 حث لان الرجعية في حكم الروجات ولو لم ير الملك بالبيع لاجل شياء مجلس أو شرط لهما أو للبائع حث  
 ان فلما الملك للبائع أو وفوف وأصح البائع البيع فانه ينبغي ان الملك للبائع فيبين حث الحالف ولو قال  
 المصنف ما زال ملكه عن بعضه ما بديل فباعها مالكان أولى وأعم لتدخل الهبة وغيرها (الا ان يقول) الحالف  
 (داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا) بحث تعليسا للإشارة الهم (الآن يريد) الحالف بما ذكر (مادام  
 ملكه) عليه فلا يبحث مع الإشارة اذا دخل الدار أو كلم العبد بعد زوال الملك أو الزوجة به بعد الطلاق  
 البائن علاماداته ومثل زوال ملكه عن العبد ما لو اعترف به في حلف لا يكلم عبدا فكلامه منسلا  
 لا يبحث وكذا الحالف لا يكلم حرا أو لا يكلم حرا ولا عبدا كلو حالف لا يأت كل بكرة ولا وطبة فكل منسفة  
 فانه لا يبحث ولو اشترى زيد عبدا بعد زوال الدار أو أخرى لم يبحث الحالف بدخولها ان أراد الدار الاولى وان أراد  
 أي دار تكون في ملكه حث بالثابت وكذا ان أطاق كذا كره البعوى وغيره وان أراد أي دار جرى عليها ملكه  
 حث به ما ونقل الرافعي آخر الباب عن الحلبي ان الاضافة ان تعلقت بملك فلا اعتبار بالمالك أو بما  
 لا يملك فلا اعتبار بالحلف عليه كقولنا لا أكلم عبدا فلان حث بالموجود في ملكه وبالنسبة رد اعتبارا  
 بالمالك وان قال لا أكلم وادخلان حث بالموجود دون المحدود والفرق ان الميم تنزل على ما للمعدولوف  
 عليه فدره على تحصيله ولا يشك على ذلك ما قاله صاحب الكافي من أنه لو حلف لا يمس شعر فلان خلقه  
 فثبت شعر آخر فسه حث لان هذا أصل الشعر المحلوف عليه دبش هو غيره \* (تنبه) \* يصح في قول  
 المصنف ملكه الرقع على انه أشم داه والنصب على انه نخديرها والخبر أو الاسم محذوف (ولو حلف  
 لا يدخلها) أي الدار (من ذا الباب فتزغ) من محله (وانصب في موضع آخر منها) أي الدار (لم)

يحدث (الثاني) أي بالدخول من المنفذ الثاني (ويحدث بالاول في الاصح) المنصوص فيها حملا للابن  
على المنفذ لانه المحتاح اليه في الدخول دون المنسوب الخشب ونحوه والثاني عكسه حملا على المنسوب  
والثالث لا يحدث بدخول واحد منهما حملا على المنقبض والمنسوب معا \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف انه  
لا فرق في جريان الخلاف بين أن يسد الاول أولا وهو كذلك وان قيده في المذهب والنهذيب وتبعه المصنف  
في نسكة التنبيه بما اذا سد الاول وحل الخلاف عند الاطلاق فان فري شأ من ذلك حل عليه قطعا واحترز  
المصنف بقوله من ذا الباب باسم الاشارة عما لو قال لا أدخلها من بابها فانه يحدث بالباب الثاني في الاصح  
لانه يطلق عليه اسم بابها \* (فرع) \* لو حلف لا يركب على سرج هذه الدابة فركب عليه ولو على دابة أخرى  
حدث (أو) حلف (لا يدخل) أو لا يسكن (بيتا) ولانيه (حدث) بالدخول أو السكى (بكل بيت من  
طين أو حجر أو آجر أو خشب) أو قصب يحكم كما قاله الماوردي (أو خيمة) ونحوها سواء كان الحالف حضريا  
أم بدو بالان اسم البت يقع على ذلك كله حقيقة في اللغة كالحلف لا يأكل الخبز فانه يحدث  
بجميع أنواعه \* (تنبيه) \* أطلق المصنف الخيمة وقتضى كلامه - كما قال الزركشي النصور بما  
إذا اتخذت مسكنا وأشار الى ذلك الصبري في الايضاح قال فاما ما يتخذها المسافر والمجترأ لدفع الاذى فلا  
نسفي بيتا ويحل ذلك عند الاطلاق فان فري نوعا من النصرف اليه وحمله أيضا اذا تلفا بالبيت  
بالعربية فلو حلف بالفارسية كان قال والله لا أدخل درخانه لم يحدث بغير البيت المبني لان الجمع  
لا يعلقونه على غير المبني نقله الرازي عن اذقال وغيره وصححه في الشرح الصغير (ولا يحدث) على  
المذهب (مسجد) وكعبة (و) بيت (حمام) ورحى (وكتبه دغار جبل) لان الاسم يبيها فادلا بـ  
ذلك بتسمية المسجد بيتا في قوله تعالى في بيوت اذن الله أن ترفع ولا بتسمية الكعبة بيتا في قوله  
تعالى وطهر بيوتها فانهم يبين كل لو حلف لا يجاس على بساط يجاس على الارض فانه لا يحدث مع أن الله تعالى  
سمها بساطا وكما لو حلف لا يجاس عند سراج يجاس عند الشمس مع أن الله تعالى سماها مراحا \* (تنبيه) \*  
أطلق المصنف الدار ويحمله كما قال الباقي في غار لم يتخذ السكى فاما ما اتخذ من ذلك مسكنا فانه يحدث  
به ونال الاذرى المراد بالكعبة موضع نعيمهم أمالود دخل بيتا في الكعبة فانه يحدث قطعا ولا شك  
انه لا يحدث بدخول ساحة المدرس أو الرباط ونحوه ما وكذا الابواب فبما تهاور يحدث بدخول بيت  
من بيوتهم ما (أو) حلف (لا يدخل على زيد فدخل يتيافه زيد وغيره) عانا بذلك ذكر اللهاف  
مختارا (حدث) مطلقا في الاظهار لوجود صورة الدخول عليه (وفي قول ان فري الدخول على غيره دونه  
لم يحدث) كما في مسألة السلام الامة ورفق الاول بان الاستثناء يمنع في الافعال دون الاقوال بدليل  
انه لا يصح أن يقال دخلت عليكم الا زيدا وبصحت عليكم الا زيدا ولو دخل عليه دارا فان كانت كبيرة  
يفرق المتبايعان فيها لم يحدث والاحث (ذو جهل حضوره) أي زيدا في البيت (خلاف حدث الثاني)  
والجاهل المذكورين في الاطلاق والاصح فيه ما عدم الحث \* (تنبيه) \* يحل الحلف اذا أطلق  
فان قال لا أدخل عليه عامدا ولا ناسيا يحدث بالدخول عليه ناسيا قطعا كما نقله القاضي الحسين (فان  
ولو حلف لا يسلم عليه وسلم على قوم هو منهم) وعلم به (واستثناء) لفظا أو نسبة (لم يحدث) في الاولى  
جزيا ولا في الثانية على المذهب لانه أخرجه بالاستثناء عن أن يكون مسلما عليه (وان أطلق حدث في  
الاظهار والله أعلم) لان العام يجري على عمومهم يخص والثاني لا يحدث لان اللفظ صالح للجمع وللجمع  
فلا يحدث بالشك فان قصد حدث قداما أو بهلهم لم يحدث أخذنا مناس \* (تنبيه) \* يأتي الخلاف  
فيما لو سلم من صلاته وزيد من المؤمنين به كذا قال الرافعي وقال ابن الصلاح انه فيسالم المذهب وخزم به  
المازلي وقال الباقي انه لا يحدث بالسلام من الصلاة لان الحلف عليه انما هو السلام الخاص الذي  
يحصل به الانس وزوال التهجيران وهذا انما يكون في غير الصلاة قال وما ذكره الرافعي أخذناه

من الشامل وهو بحثه فإنه قال إنه الذي يقتضيه المذهب اهـ ويمكن حل كلام الرافي على ما إذا قصد به السلام وكلام الباقين على ما إذا قصدوا التخلل أو طائى وقال الزركشى ما قاله الرافي شارح عن العرف ثم قال ويتعين التفصيل بين أن يقصد أم لا كما في قراءة السيدة المفهمة اهـ وهذا قريب من الحل المذكور وظاهر أن محل ذلك إذا سمع سلامه فقد صرح الرافي في باب العلق بهم الحديث فيه إذا كان المسلم عابداً في الصلاة وبدون يجب لا يسمع سلام المسلم عليه

(فصل) في الحالف على كل أوشرب مع، بيان ما يتناول به بعض الأكلات إذا حلف شخص (لا يأكل الرأس) أو الرأس أولاً يشترطها (ولا يتناول به حنث برؤوس تباع وحدها) وهي رؤوس الغنم قداماً وكذا الإبل والبقر على الصحيح لأن ذلك هو المتعارف وإن اشتمل بعض ما يباع الحالف (لا) برؤوس (طير وحيث وصيد) وشبل (الإبل تباع به مفردة) لكن شترها اعتياد أهلها فجاءت بما كلفه لا لأنها كرؤوس الإناث في حق غيرهم وسواء أكانت الحالف من تلك البادية أم لا وإن كان في بادية لا تباع فيه مفردة بل تباع في غيره مفردة حنث على الأقوى في الروضة لشمول الاسم ولأن ما ثبت به العرف في موضع ثبت في سائر المواضع تكبر الازدواج وهو الأقرب إلى ظاهر النص اهـ وهذا هو الظاهر وقيل لا يحنث ويصحبه المصنف في تصحيح التنبية ووجه الشك أبو حامد وغيره ونفع به المحاملي وهو مفهوم كلام المتقدم أصبه ومال إليه الباقون في قوله الأول فبعد ما إذا انشتر العرف بحيث باع الحالف وغيره والأدلة حنث اهـ أما الأقوى شيأ منها فإنه يمسح به وإن نوى مسمى الرأس حنث بكل رأس وإن لم تباع وحدها وإن قال لا آكل رؤوس الثور حنث برؤوس الغنم فقام دون رؤوس غيره كما قاله الأذري وتبعه ابن المقرئ (تنبيه) قول المصنف حنث برؤوسه فنفى أنه لا بد من أن كل جماع من الرؤوس وصرح به ابن القفال في غير وجهه وقال لا بد من أن كل ثلاثة منها لكن قال الأذري إن ظاهر كلامهم أوصريه إن الملائق لم يسن محمول على الجائز حتى لو أكل رأساً أو بعضه حنث اهـ وهذا هو الظاهر قال الشيخ أبو زيد لا أدري ما دأبني الشافعي عليه مسائل الإيمان إذ اتبع الفقهاء من حلف لا يأكل كل الرؤوس يتسنى أن يحنث بكل رأس وإن اتبع العرف فاحسب الفري لا يعدون الحياض بيوتاً ولم يفرق بين القروي والبدوي وأجاب عنه الراعي في آخر الباب بأنه يتبع مقتضى اللغة فارة وذلك عند ظهورها وتناولها وهو الأصل وثارة يتبع العرف إذا اشتهر وطارد وذكر الشيخ عز الدين نحوه فقال قاعدة الإيمان البناء على العرف إذا لم يضارب فإذا اضارب فالرجوع إلى اللغة اهـ ولو اتفهم المصنف على سبيل أشمل رأس سمك وطير فإن كلاً منهما مأمور به وطير وما بعده الرجع أيضاً ويقال إباح الرؤوس رأس والعامة يقولون رؤوس (والبيض) جمع بيضة (يحمل) فمن حلف لا يأكل بيضا (على) بيض (مرايل) أي مفارق (مانعة) في الحياة كدجاج) بنات الدال أي بيضه وبيض أوزر بما (ونعام وحمام) وعصافير ونحوها لأنه المفهوم عند الإطلاق (تنبيه) قضية تخيله التخصيص ببيض المأ كوله به صرح صاحب الكافي فقال ولا يحنث ببيض ملائق كل شيء والأصح كأي الجموع حل أكله بلا خلاف إذا قلنا بما هارنه لأنه ظاهر غير مستغذر وإن نازع في ذلك الباقون وقرئ المصنف على مرايل مانعة أي ما شابه ذلك لا المزيلة للحقيقة فإنه لو خرج من الدجاجة بعده وتم ابيض مصلب حنث به على الأصح في زيادة الروضة ثم لا فرق في الحنث بين أكله وسدده أو مع غيره إذا ظهر به بخلاف ما إذا أكله في شيء لا تظاهر صورته فيه كالسايط فإنه لا يحنث لو عن بياض البيض فلا يحنث به قاله في التمهيد به أجاب المصنف لما توقفه الغفال فيمن حلف لا يأكل البيض نعم في رجل حلف لا يأكل مما في كاهه فاذا أكل بيض فقال يتعد منه الناطق ويؤكل ويكون قد أكل مما في كاهه ولم يأكل البيض فاستحسن ذلك (لا) بيض سمك وهو المسمى بالمطارح (و) لا يحنث (جراد) فلا يحنث الحالف على أن كل البيض جملة لأنه انما يخرج بعد الموت بشق البطن ولو بيع بيض

السمك منفرداً لم يحنث بأكله لأنه استجد اسماً آخر وهو البعارخ ولا يحنث بخصه بشاكله لا ينظم عند  
 الإطلاق هذا كله إذا لم ينوشاً فان نوى شيئاً فكسب في الرزق كما صرح به الماوردي والمتولي ولا يجوز أن كل  
 مصارين السمك المملوح مع بضعه لأنما يحتوية على النجاسة (و) يحنث (اللحم) فيمن حلف لا يأكله  
 (على) لحم (نعم) من ابل وبقر وغنم (و) لحم (خيل) وهذا من زيد على الحرر والروضة كصالحها وصرح  
 به ابن الصباغ وغيره (و) لحم (وحش ومير) ما كواين لوقوع اسم اللحم عليه حقيقة فيحنث  
 بالاكل من مذكها سواء أكله نياً أم لا ولا يحنث بلحم مالا يؤكل كالمبنة والجار لان قصده الامتناع عما  
 لا يعتاد أكله ولان اسم اللحم إنما يقع على الماء كولي شرعاً وان قال الاذرى يظهر أن يغسل بين كون  
 الحالف من بعة دخل ذلك فيحنث والا فلا (و) لحم (سمك) وحوادله لا يسمى لحماً في العرف  
 وان سماه الله تعالى لحماً وهذا يصح أن يقال ما أكلت لحماً بل سمكاً كما لا يحنث بالجلوس على الارض  
 اذا حلف لا يجلس على بساط كما مروا في سماها الله تعالى بساطاً \* (تنبيه) \* أنهم أطلقوا لحم السمك  
 أنه لا فرق بين أن يغري عادة فاجبته يبيع لجه مفرداً أم لا وبه صرح ابن القاص هذا كله عند الإطلاق  
 فان نوى شيئاً حلف عليه (و) لا (شحم بطن) وشحم عينين لخالفتهم ما اللحم في الاسم والصفة (وكذا  
 كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرهما وهو اللعين وان كالأداة للانسان (وكبد)  
 بفتح الكاف وكسر الباء الواحدة ويجوز اسكانهما مع فتح المكاف وكسرهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب)  
 ورنه وسمى (في الاصح) لانه يصح أن يقال انها ليست لحماً قال الاذرى وكذا التدي والخصية في  
 الاقرب والثاني يحنث بهما لانهما في حكم اللحم قال ابن أبي هرون ولا يحنث بقائمه الدجاجة أى ونحوها  
 فلعلا لانه لا تدخل في معاليق الاسم \* (فائدة) \* روى البيهقي في الشعب عن علي رضي الله تعالى عنه  
 أنه قال العقل في الغائب والرجفة في الكبد والرأفة في الطحال (والاصح تناوله) أى اللحم (لحم رأس  
 واسنان) صدق الاسم عليهما والثاني لانه لا يطلق عليهما الا مضافاً فيقال لحم رأس ولحم اسنان  
 ويجوز الخلاف في سالم الخلد والا كارع وبذغى أن يكون الاذان كذلك وأما الجاد فلا يحنث به الخالف  
 لاياً كل لحماً لانه لا يؤكل غالباً لانه جنس غير اللحم كذا ذكره الرازي في الربا (و) يتناول اللحم أيضاً  
 (شحم ظهر وجنب) وهو الابيض الذي لا يطبخ عليه لحم أحر لانه لحم سمين وله هذا يحمر عند الهزال  
 والثاني المنع نظراً الى اسم الشحم قال تعالى حرماً عليهم شحموهما الا ما حلت لهما ورهما أى ما علق بهما منه  
 فسماهما وبه هذا قال أبو حنيفة ومالك (و) الاصح (ان شحم الفاهر) فيمن حلف لا يأكل كل  
 شحم (لا يتناوله الشحم) لما مر أنه لحم والثاني يتناوله لما مر أيضاً أنه شحم أما شحم البطن فيحنث به جزاً  
 (و) الاصح وهو في الروضة بالصحيح (أن الالبية) بفتح الهمزة (والسنام) بفتح السين (لبسا) أى كل  
 منهما (شحم ولا لحماً) لانهما يخالفان كلامهما في الاسم والصفة فاذا حلف لا يأكل اللحم أو الشحم  
 لا يحنث بهما (والالبية لا يتناول سناماً) السنام (لا يتناولهما) لاختلاف الاسم والصفة وهذا  
 لاختلاف فيه كما اقتضاه كلام الرازي وغيره وعلى هذا فتقرأ الالبية بالرفع على انها مبتدأ ولا يصح أن  
 تكون معطوفة على ما قبلها من مسائل الخلاف (والدسم) وهو الودك (بتناولهما) أى الالبية  
 والسنام (و) يتناول (شحم ظهر وبطن وكل دهن) صدق الاسم على جميع ذلك \* (تنبيه) \*  
 قد بدعهم الدهن بكونه يؤكل عادة ليجز ما لا يؤكل عادة كدهن خروع أو شحماً كدهن مينة وهو  
 حسن فان قيل كيف أدخل المصنف شحم الفاهر في الدسم مع أنه عند لحم وهو لا يدخل في الدسم أجيب  
 بأنه لما صار سمياً صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم وخرج بالدهن أصوله  
 كالسمن والجوز والاوز فان قيل لم يذكر المصنف اللبن في الدسم مع أنه ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه  
 وسلم شرب لبناً ثم قضض وقال انه دسم أجيب بأنه لم يقل انه دسم فان قيل قدأكل منه الدسم أجيب

من الشامل وهو بحثه فإنه قال إنه الذي يقتضيه المذهب اه ويمكن حمل كلام الراعي على ما إذا قصد  
بالسلام وكلام الباقي على ما إذا قصد التحال أو ما في وقال الزركشي ما قاله الراعي نأخر عن العرف  
ثم قال ويحتل الانفصال بين أن يقصد أم لا كما في قراءة الآية المفهمة اه وهذا قريب من الحمل المذكور  
وطاهر أن حمل ذلك إذا جمع سلامه فقد صرح الراعي في باب الإطلاق بعدم الحمل في ما إذا كان المسلم  
عليه في الصلاة وبعد بحيث لا يسمع سلام المسلم عليه

\*(محل)\* في الخلاف على أن كل أو شرب مع بيان ما يتناول به بعض الماء كولات إذا (خالف) نخص  
(لاياً كل الرأس) أو الرأس أو لأشترهما (ولانية له حنث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس العنق  
قطعا وكذا الأبل والبقر على الصحيح لأن ذلك هو المتعارف وإن اختلفت بعضها بيلد الخالف (لا) برؤس (طبر  
وحوت وصيد) وتحمل (الأياد تباع فيه مفردة) لكنهم أوعتيا إذا أهلها فيحتن بأكلها فيه لأنها أكرؤس  
الانعام في حق غيرهم وسواء أكلت الخالف من تلك البداة أم لا وإن كان في بلد لا تباع فيه مفردة بل  
تباع في غيره مفردة حنث على الأقوى في الروضة للشمول الاسم ولأن ما ثبت به العرف في موضع ثبت  
في سائر المواضع كسائر الأوردة وهو الأقرب إلى ظاهر النص اه وهذا هو الظاهر وقبل لا بحث وصححه  
المصنف في تصحيح التنبيه ورجمه الشيخ أبو حامد وغيره وقيل به المحاملي وهو مفهوم كلام المتن وأصله  
ومال إليه الباقون في الأول والاولى قيد بما إذا انقضى العرف بحيث باخ الخالف وغيره والا فلا حنث اه  
أما إذا نوى شيئا منها فإنه يعد له به وإن نوى معنى الرأس حنث بكل رأس وإن لم تباع وحدها وإن قال  
لا أكل رؤس السوى حنث برؤس العنق فقط دون رؤس غيره اه ما قاله الأذري وتبعه ابن القري  
\*(تنبيه)\* قول المصنف حنث برؤس يعني أنه لا بد من أن كل جمع من الرؤس رخص به ابن القطن  
في مروه وقال لا بد من أن كل ثلاثة من السكن قال الأذري إن ظاهر كلامهم أوصري بحسبه إن أطلق  
الجمع يحول إلى الجانس حتى لو أكل رأسا أو بعضه حنث اه وهذا هو الظاهر قال الشيخ أبو زيد  
لا أدري ما دأبني الشافعي عليه مسائل الأيمان إن اتبع الأفتان حلف لا بأكل الرأس ينبغي أن  
يحنث بكل رأس وإن اتبع العرف فالحجاب القوي لا يعدون الحجاب بيوتا ولم يفرق بين القوي والبدوي  
وأجاب عنه الراعي في آخر الباب بأنه يتبع مقتضى اللغة تارة وذلك عند ظواهرها ونحوها وهو الأصل  
وناوذة يتبع العرف إذا اشتهر وطرد وذكر الشيخ عز الدين نحوه فقال قاعدة الإيمان السبابة على العرف  
إذا لم يضطرب فادامع العرب فالرجوع إلى اللغة اه ولو اقتصر المصنف على مسدأ شمل رأسه لم يطرب  
فإن كلامه ما يبدو ويجوز في طبر وما بعده الرفع أيضا ويقال لباع الرؤس رأس والعامة يقولون رؤس  
(والبيض) جمع بضعة (بحول) فمن حلف لا بأكل بيضا (على) بيض (مرايل) أي مغارف (بأنه  
في الحبة كدجاج) بنات الدال أي بيضه وبيض أوز وبط (ونعام وحمام) وعصافير ونحوها لأنه  
المفهوم عند الإطلاق \*(تنبيه)\* قضية تمثيله التخصيص ببيض الماء كقول به صرح صاحب السكافي فقال  
ولا يحنث ببيض ما لا يؤكل لحمه والأصح كأي المجموع حل أكله بلا خلاف إذا قلنا بغيره لأنه ظاهر  
غيره مستغذ وإن نازع في ذلك الباقي وقول المصنف على مرايل بأنه أي ما شأنه ذلك لا المزاولة الحلقية  
فإنه لو خرج من الدجاجة بعده وتم أبيض من صلب حنث به على الأصح في زيادة الروضة ثم لا فرق في الحنث بين  
أكله وحده أو مع غيره إذا طهر فيه بخلاف ما إذا أكله في شيء لا تقاها ضروره فيه كالناتف فإنه لا يغسل  
عن بيض البيض فلا يحنث به قاله في التمهة وبه ثواب المسعودي لما توقف الغفال بغير حلف لا بأكل  
البيض ثم اتفق رجال الخلاف لبأكله كما في كراهية فالحال ببيض فقال بحد منه الناطف وبؤكله يكون قد  
أكل مما في كره ولم يأكل البيض فاستحسن ذلك (لا) بيض سمك وهو السمك بالبطاوح (و) لا بيض  
(جراد) فلا يحنث الخالف على أن كل البيض به ما لأنه انما يخرج بعد الموت بتشق البطن ولو بيع بيض

السمك منفردا لم يحنث بأكله لانه استجد اسماء أخرى وهو البطارخ ولا يحنث بخصه يشاء لانها لا تفهم عند  
 الاطلاق هذا كله اذ لم ينوشأ فان نوى شيئا فكما سبق في الرؤس كما صرح به الماوردي والمتولى ولا يجوز أن كل  
 مصارين السمك المبلوح مع بيضه لانها تحتوية على العجاسة (و) يحمل (اللحم) فيمن حلف لا يأكله  
 (على) لحم (نعم) من ابل ويقر وعظم (و) لحم (شبل) وهذا مزيد على المحرر والروضة كاصها وصرح  
 به ابن الصباغ وغيره (و) لحم (وحش ومطير) ما كولين لوفوع اسم اللحم عليه حقيقة فيحنث  
 بالاكل من مذكاه سواء أكله نيا أم لا ولا يحنث بلحم مالا يؤكل كالبطة والجار لان فصدته الامتناع عما  
 لا يعتاد أكله ولان اسم اللحم انما يقع على الماء كقول شرعوان قال الاذرى يظهر أن يفصل بين كون  
 الحالف من يعتد دخل ذلك فحنث والا فلا (و) على لحم (سمك) وجراد لانه لا يسمى لحما في العرف  
 وان سماه الله تعالى لحما ولا يصح أن يقال ما أكلت لحما بل سمكا كالملاحث بالجلوس على الارض  
 اذا حلف لا يجلس على بساط كما مروان سماها الله تعالى بساطا \* (تنبيهه) \* أنهم أطلقوا على لحم السمك  
 أنه لا فرق بين أن تجرى عادة حنثه ببيع اللحم مفردا أم لا وبه صرح ابن الفاص هذا كله عند الاطلاق  
 فان نوى شيئا أحل عليه (و) لا (شحم بطن) وشحم عيين لحما فحنث اللحم في الاسم والصفة (وكذا  
 كرش) بكسر الراء ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرها وهو الخوان كاعده للانسان (وكبد)  
 بفتح الكاف وكسر الباء الواحدة ويجوز اسكانهما مع فتح الكاف وكسرها (وطحال) بكسر الطاء (وفلب)  
 ورنه وهي (في الاصح) لانه يصح أن يقال انما ليست لحما قال الاذرى وكذا الشدوى والخصبة في  
 الاقرب والثاني يحنث بهما لان في حكم اللحم قال ابن أبي عمير ولا يحنث بقائمة الدجاجة أي ونحوها  
 قطعها لانها لا تدخل في مطلق الاسم \* (فائدة) \* روى البيهقي في الشعب عن علي رضي الله تعالى عنه  
 أنه قال العقل في الذاب والرجفة الكبد والرافة في الطحال (والاصح تناوله) أي اللحم (لحم رأس  
 ولسان) اصدق الاسم عليهما والثاني لانه لا يطلق عليهما الا مضافا فقال لحم رأس ولحم لسان  
 ويجوز الخلاف في لحم الخلد والكارع وينبغي أن يكون الاذان كذلك وأما الجلد فلا يحنث به الحالف  
 لا بأكله لانه لا يؤكل غالباً لانه جنس غير اللحم كذا ذكره الرازي في الربا (و) يتناول اللحم أيضا  
 (شحم ظهر وحنث) وهو الابيض الذي لا يتخالط لحمه لانه لحم سمك وهذا يحرم عند الموزال  
 والثاني المنع نظرا الى ابيهم الشحم قال تعالى حرما عليهم شحمهم الا ما حلت طهورهما أي ما عاق به الله  
 فيهما شحمهما وهذا قال أبو حنيفة ومالك (و) الاصح (ان شحم الفأهر) فيمن حلف لا يأكل كل  
 شحما (لا يتناوله الشحم) لما مر أنه لحم والثاني يتناوله لما مر أيضا أنه شحم أما شحم البطن فيحنث به جنسا  
 (و) الاصح وهو في الروضة بالصحيح (أن الالبسة) بفتح الهمزة (والسنام) بفتح السين (لبسا) أي كل  
 منهما (شحم ولا لحما) لانهما يخالفان كلامهما في الاسم والصفة فاذا حلف لا يأكل اللحم أو الشحم  
 لا يحنث بهما (والالبسة لا يتناول سناما) (السنام) لا يتناولها لاختلاف الاسم والصفة وهذا  
 لاختلاف فيه كما اقتضاه كلام الرازي وغيره وعلى هذا فتقر الالبسة بالرفع على انها مبتدأ ولا يصح أن  
 تكون معطوفة على ما قبلها من مسائل الخلاف (والدسم) وهو الودك (يتناولهما) أي الالبسة  
 والسنام (و) يتناول (شحم ظهر وبطن وكل دهن) اصدق الاسم على جميع ذلك \* (تنبيهه) \*  
 قد بعضهم الدهن يكونه بؤ كل عادة يخرج مالا يؤكل عادة كدهن خروع أو شرعا كدهن ميتة وهو  
 حسن فان قيل كيف أدخل المصنف شحم الفأهر في الدسم مع أنه عنده لحم وهو لا يدخل في الدسم أجيب  
 بأنه لما صار شحمنا صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم وخروج بالدهن أصوله  
 كالسهم والجوز والوزان قيل لم يذكر المصنف اللبن في الدسم مع أنه ثبت في الصحيح أنه صلى الله عليه  
 وسلم شرب لبنا ثم غصص وقال ان له دسما أجيب بأنه لم يقل انه دسم فان قيل قد أكل منه الدسم أجيب

بانه مستهلك ولا يثبت بدهن السمسم من حاف لاياً كل دهنا كما قاله البقري وفي معناه دهن جوز ولوز  
وتخوه ما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيثبت با كاه من حاف لاياً كل لحم بقري له حوله تحت اسم  
البقر وانهذا جملوه في باب الر باجنوا واحد ويدخل فيه بقري الوحش في الاصح لصدق الاسم عليه بخلاف  
مالو ان لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يثبت لان المعهود وكوب الحمار الا لهي بخلاف الاكل قاله  
الرامي وقياس ما قالوهنا تناول الغنم لاه من الحمار (فروع) لو حاف لاياً كل حينة لم يثبت بذا كاه ولا يثبت  
وجراد كل حاف لاياً كل دما فكل كبد او طحال ولو حاف لاياً كل اشفا كل شبرازا وهو بكسر الشين  
المعجمة ابن يعلى فيسحق حاداو يصير فيه حوصة او دود غاوو وضم الدال واسكال الواو بالعين المعجمة ابن شخبز  
ز بده وذبت مائته او ماشته او وشين معجمة ونامنة ذوقية لبن ضأن نخس لو طاب لبن معز حنت لصدق  
اسم اللبن على ذلك وسواء اكل من نعم أم من سبيد قال الروياف او ادعى اوشيل بخلاف مالوا كل لوزا  
وهو بضم اللام واسكال الواو والراي شئ بين الجبين والابن الجمل سديح الذي يسمونه في بلاد مصر  
قريشة او مسلاوه وفتح الهم شئ يتخذ من ماء الابن لانهم اذا ارادوا اظفا او غيرة جعلوا اللبن في وعاء  
من صوف او خرص او كركباس وتخوه بسترماوه فهو الممل او جينا وتقدم فبطه في باب السلم او كسكا  
وهو بفتح الكاف معروف او قما او مس ناذا لصدق على ذلك اسم المسن وأما الزبد فان طهر فيه لبن  
له سكه والاولا وكذا الغنمة كما يثبت به شحار السمن والزبد من الدهن متعارفا لخالف على شئ منها  
لا يثبت بالباقي للاختلاف في الاسم والصفة ولو حاف على الزبد والسمن لا يثبت باللبن ولو حاف لاياً كل  
البها وهو اول اللبن ويحدث بالولادة لم يثبت بما يعلب قبلها (ولو قال) في حافه (مشيرا الى حنطة)  
مثلا (لا آكل) حده حنت يا كاه على هينتها وبطه فواحدة برها) تعليقا للاشارة هذا عند الاطلاق  
فان قوى شبهة أحمل عليه (تنبيه) \* قال الاذري وعلم أن كاههم مصرح في هذه الصورة وأشبهها  
بانه اغما يثبت باكل الجميع وقالوا لولا لا آكل هذا الرغيم لم يثبت بيه صلا يقي منه ما يمكن التقاطه  
وأ كاه لم يثبت وهو يرفعهم الحنت فيه الاداري ما لا يمكن التقاطه وأ كاه ولا شك ان الحنطة اذا طيخت  
يبقى في نفوس الرجيم اقبسة دقيقة ويظهر منه شئ واذا سخن يبقى في المعجن غالباً ما يبقية واذا أكل الحيز  
يبقى منه فئات صغير وهذا كاه مما يوجب التوقف في الحنت باكل شبرها عند من ينظر الى حقيقة  
الافقا ويبارح العرف وقد سكت أبو بكر بن العربي في دوائد رحاته قال وكنت أجلس كثيرا في مجلس  
الشائبي يعني صاحب الحلية فيأتي اليه الرجل يقول حاف بالطلاق أن لا ألبس هذا الثوب وقد احتجت  
الى لبسه فيقول لا منه شيطا يدل منه شيئا قد اراد الشبر أو الاصبع ثم يقول البس لا شئ عليك اه  
وعلى هذا اذا شئت ذهاب ما ذكر لا يثبت (ولو) مصرح في حلقه بالاشارة مع الاسم كان (فال لا آكل  
هذه الحنطة حنت بها ما بوحدة) مع بقاء حبانها (ويشبهه ومقايه) بفتح الميم لان الاسم لم يزل فان  
هرست في طبعها لم يثبت لروال اسم الحنطة كما يؤخذ من قوله (لا يلعينها وسويقها وبجنيها وبخبرها)  
بضم الحاء لروال الاسم والصورة (تنبيه) \* لو أحرا اسم الاشارة كان قال لا آكل الحنطة هذه  
فهو كاه او قصر على الاشارة (ولا يتناول رطب) بضم الراء حاف على أ كاه (غرا ولا يسرا) بضم الياء  
الموحدة ولا يلها (ولا) يتناول (عسر يبيبا وكذا العكوس) اهـ هذه المذكورات فلا يثبت باكل  
التعمر من حاف لاياً كل رطباً وكذا الباقي لاختلافها افعالاً وصفة (تنبيه) \* لو حاف لاياً كل  
رطباً أو يسرا فكل منه فاهو بضم الميم وفتح النون زكسر الصاد الهـ له المشردة حنت لاشتماله  
على كل منهما فان حاف لاياً كل رطباً فكل رطباً منه فكل رطباً فكل رطباً فكل رطباً فكل رطباً فكل رطباً  
لم يثبت قال أهل اللغة ثم انخل اوله طابع وكادو ثم حلال بفتح الحاء المعجمة واللام المنخفضة ثم بلغ ثم يسر  
ثم رطب ثم غمر فاذا باغ الاطاب نصف البصرة قيل منصفه فان بدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبه



يكسر النون ويقال في الواحدة يسرة بالسكان السين وضمة والجمع يستر بضم السين وبسرات وأبسر  
 الخذل صار غره يسرا وهل يتناول الرطب المشدخ وهو ما لم يترطب بنفسه بل عوج لح حتى ترطب وهو المسمى  
 في مصر بالمعول قال الزركشي فيه نظر وقد ذكر وفي السلم أنه لو أسلم إليه في رطب فأحضر البهيمت دنا  
 لا يلزمه قبوله لأنه لا يتناول اسم الرطب (ولو قال) الخالف (لا أكل هذا الرطب فتعبر) أي صار غرا  
 (فأكله) أولاً كأم ذال الصبي وأطابق (فمكاهه شيئاً فلا بحث في الإصح) لزوال الاسم كأي الخنطمة  
 والثاني بحث لبقاء الصورة وإن تغيرت الصفة كالو قال لا أكل هذا اللحم فعله سواء أكله أم إذا قصد  
 الاستمتاع من أكل هذه الثمرة وكلام هذا الشخص فانه بحث وإن تبدلت الصفة ويجوز الخلاف  
 في تناثر هذا كولو قال لا أكل من هذا البسر فصار وطياً أو العنب فصار زبيباً أو العنبر فصار خيراً أو هذه  
 الخمر فصار خلاً أولاً أكل من لحم هذه السخلة أو الخروف فصار كبشاً فذبحه وأكله أولاً أكله هذه  
 العبد فعتق \* (تنبيه) \* قوله شيئاً وهم أنه لو كلفه بالبحث وليس مراداً فلو عسر بالبالغ للدلالة على  
 الشيخ من باب أولى ولو قال متسبباً إلى سخط لا أكل من لحم هذه البقرة بحث بأكله انقلاباً بالإشارة  
 (والخبز) في حافه على أكله (يتناول كل خبز كخفانة وشبهه) بفتح السين أفصح من كسرها  
 (وأرد) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي (وباقلاً) بتشديد اللام مع الفصر اسم للفول  
 (وفرة) بأعجام الذال بخفاء وهي الدهن وتكون سوداء أو بيضاء (وحص) بكسر الحاء بخفاء ويجوز  
 فتح الميم وكسرها وسائر المختص من الخبث كالعدس وإن لم يكن بعضها معهود بانه لأن الجميع خبز  
 والافها باقي على بذلولة من العموم وعدم الاستعمال لا يوجب تخصيصاً لوجود الاسم كأي حاف لا باس  
 فو بانه بحث بكل ثوب وإن لم يعده بانه وخبز الملة وهي بفتح الميم وتشديد اللام الرماد الحار كعبره  
 (فولو زده) بالثاء مخففاً (فا كاه بحث) وكذا لو أتاه بلامضغ كأي الروضة كاساهاهنا وفي الطلاق  
 فهم أنه لا بحث بالباع إذا حاف لاياً كل فعد ذلك تناقضا وأجاب سخي عن ذلك بأن ما في العلاف مبنى  
 على اللغة والباع فيه الأيسم أكله واليمان مبناه على العرف والباع فيه يسمي أكله والجمع أولى  
 من تضعيف أحد الموضعين ولو جعله في مرفق حسوا أي ما نعا بشرب شيئاً بعد شئ أو فنبنا وهو الخبز  
 يفت في الماء بحيث يبنى فيه كالسوف وشرب الخسوف والفتيت ويقال فيه الفتوت بفتح الفاء فهمه  
 لم يثبت به لأنه حديث لا يسمي خبزاً قال ابن الرفعة وبظاهر أنه لو ذق الخبز البابس ثم أكله لم يثبت  
 لأنه استجد اسم آخر كالذيق قال في الروضة ولا يثبت بأكل الجوزين في الأصح وهو العنقا نصف المشوة  
 بالجوز ومثله اللوزين وهو القطائف المشوة بالوز قال ابن خلكان وعلى ذلك بانه مقلى وأخذ  
 بعض المتأخرين من ذلك أن الضابط في الخبز كل ما خبز لا ما قلى قال في زيادة الروضة فاما البقسماط  
 والبسبب والرفاق ويص لذلك قال في المصنفات أما البقسماط فسماء الجوهري خبزاً والرفاق في  
 معناه ثم أهل العرف لا يسمون ذلك خبزاً وأما البسبب فهو ان يات السونق أو الذيق أو الانفا  
 المطحون بالسن أو بالزيت ثم يؤكل من غير طبخ كذا ذكره الجوهري وأشد عليه  
 \* لا خبزاً خبزاً \* وبأساسه \* وإذا علمت ما ذكره تفسيراً واستدل لا قطع بانه لا يثبت بالبسبب اه وقال  
 الأذري بظاهر الحديث بالرفاق والبقسماط وكذا يفسر أوزنر لأن قلى يشير إلى والمراد به أي بما  
 يخبز ما بقاءه أهل الشام من أنهم يخبثون دقيقاً ويخبزونه قبل أن يخبز ثم ييسونه بغريال ونحوه  
 ويضيفون إليه سمناً وقد يراد عليه عسلاً أو سكرًا اه وقوله الآن قلى فيه إشارة إلى الضابط  
 المذكور وعليه بحث بالكفاة ولا يثبت بالزايية وفيه نظر بل رجح الأشموني في بسط الأنوار أن  
 البقسماط ونحوه لا يسمي خبزاً والظاهر أن الضابط في ذلك العرف لا ما يخبز وبغلي وقال بعض  
 المتأخرين ينبغي البحث في الجميع أن اعتمادنا اللغة وعدمه أن اعتمادنا العرف (و) الأفعال المختلفة

الاجتناس كالاتيان لايتناول بعضها بعضاً والشرب ليس أكلاً ولا عكسه فلهذا (لوحاف لاياً كل  
 سويقاً ففسفه أو تناوله باصبع) مبالغة أو نحوها (حنت) لا به بعد أكلاً \* (تبيسه) \* قضبة  
 كلامه أنه لا يشترط حصول اسم الاكل المضع بل يكفي البلع وهو كذلك وتقدم الفرق بينه وبين  
 الطلاق عند قول المصنف فلو نزه (وان جعله) أي السويق (في ماء) أو مانع أو غيره حتى انماح (فشربه  
 فلا) لعدم الاكل فان كان خاتراً بحيث يؤخذ منه باليد حنت (أو) حلف (لا يشربه) أي  
 السويق (فبالعكس) فيحنت في الثانية لوجود المحلوف عليه دون الاولى لانه لم يشربه (فروع) لوحاف  
 لاياً كل سويقاً ولا يشربه فذا أنه لم يحنت لانه لم يأكل ولم يشرب وان حلف لا يذوق شيئاً ففسفه ولفظه  
 حنت لان الذوق معروفه العام وقد حصل ولوحاف لاياً كل ولا يشرب ولا يذوق فأخرجني حلفه  
 وبلع جوده لم يحنت لانه لم يأكل ولم يشرب ولم يذوق أولاً فاعلم حنت بالاجتناس نفسه أو من  
 غيره باختياره لان معناه لاجتماعه في طعاماً وقد جعله له طعاماً ولوحاف لاياً كل العيب  
 أو الزمان فامتصه ولم يزد شيئاً من زله لم يحنت وينبغي أن يكون القصد كذلك ولم أر من ذكره (أو) حلفاً  
 (لاياً كل ايساً أو مانعاً آخر) كالزيت (أو) كاهه بتخصيص حنت) لانه كذلك لا يذوق كل (أو) شره فلا يحنت  
 لانه لم يأكله (أو) حلف (لا يشربه فبالعكس) فيحنت بالثانية لوجود المحلوف عليه دون الاولى لعدم  
 \* (تبيسه) \* لوحاف لاياً كل السكر فوضعه فيه ودأب رابته لم يحنت ولا يحنت بما اتخذته الا ان توى  
 وكذا الحكم في التمر والعسل ونحوهما (أو) حلف (لاياً كل) هذا فأكله بخبر جامداً أو ذائبا  
 بحجمه بجمعه (حنت) لانه قال المحلوف عليه وذاب فاشبهه بالوحاف لا يذوق على زيد ودخل على زيد  
 وعرف وقت قبل بل يشبهه بالوحاف لاياً كل ما اشتراه زيد فأكل مما اشتراه زيد وعرف فلا يحنت كما قاله  
 الاصطخري أجيب بانه هنا أكله بخلافه ثم فانه ليس بأكل ما اشتراه المحلوف عليه (وان شره) هذا ايما  
 (ولا) يحنت لانه لم يأكله (وان أكله في عسيدة) وهي كفا قال ابن مالك دقيق يلتبسمن ويطلق قال ابن  
 قتيبة سميت بذلك لانهم يمسدوا به أي تلوي (حنت ان كانت عينه ظاهرة) بحيث يرى جوده بان يلقى  
 لونه وطعمه لاسم فان كانت عينه مستهلكة فلا وان حلف لا يشربه وشربه صراحة حنت وان مرضه بغيره  
 حنت ان غلب على غيره بلونه وطعمه ولم يحنت ان غلب عليه غيره بلونه وطعمه قاله الماوردي فان لم يرب  
 أحدهما قينبغي كحنته بعض المناشرين انه يحنت ولو جعل اكل المحلوف عليه في سكاج فظاهر لونه وطعمه  
 حنت وان استهلكه فلا \* (فروع) \* لوحاف لا يشرب من هذا الكوز فجعل ماءه في غيره وشربه  
 لم يحنت لان الجبين تعلقت بالشرب من الكوز ولم يربح ودان حلف لا يشرب من ماء هذا النهر مثلاً  
 أو لا يشرب منه فشربه من مائه في كوز حنت في الاول ويرى الثاني وان قل ما شربه أو حلف لا يشرب  
 أو لا يشرب من ماء هذا الكوز أو الاداة أو نحو ذلك مما يمكن استيفاءه شرباً في زمان وان طال لم يحنت في  
 الاول ولم يرب في الحال في الثاني يشرب بهضه بل يشرب الجميع لان الماء معروف بالاضافة فيناول الجميع  
 قال الدميري ولو قال لا أشرب ماء النبل أو ماء هذا النهر أو العذير لم يحنت بشر بهضه هذا هو الصواب  
 والذي وقع في الروضة بخفا المصنف عكس ذلك سبق قلم اه لوحاف ليهض من السماء غدا حنت في العدد  
 لان اليمين موقوفة على الصعود فيه فان لم يقل غدا حنت في الحال ولا يشرب من ماء هذا الكوز وكان فارغاً  
 وهو عالم بطراعه أولاً قلنا زيدا وهو عالم بكونه حنت في الحال لان العجز متحقق فيه وان كان فيه ماء فاقب  
 منه قبل امكان شربه فكذلكه أو لا يشرب منه فصب في ماء وشرب منه بران علم وصوله اليه ولوحاف  
 لا يشرب من الكوز فصبه في ماء وشربه أو شرب منه لم يرب وان علم وصوله اليه لانه لم يشربه من الكوز  
 فيها ولم يشربه جميعه في الثانية ولوحاف انه لا يشرب ماء هذا النهر أو نحوها أولاً لا كل خبر الكوفة ونحوها  
 أولاً بعد السماء لم تنفعه عينه لان الحنت في ذلك غير متصور وفارق ما لوحاف انه فعل كذا أمس وهو

صادق ثبت ينفذ عينه وان لم يتصور فيه الحنف بان الحالف ثم يحتمل للكذب ولو حلف لا يشرب ماء فرانا  
 أو من ماء فرات حنف بالماء العذب من أي موضع كان لا بالبحر أو من ماء الفرات حمل على النهر المعروف  
 ولو حلف لا يشرب الماء حنف بجل ماء حتى ماء البحر وشرب ماء الثلج والجمد لا أكه - ما قشر به - ما غير  
 أكاهما وأكاهما غير شربهما والثلج غير الجمد (ويدخل في فاكهة) حلف لا يأكلها (رطب وعنب  
 ورمان) وتناوح وسفريجل وكأثرى ومشمش وخوخ (وأترج) يضم الهمزة والراء وتشدد الباء  
 ويقال فيه انزجج بالنون وترج (ورطب ويابس) كثر وزبيب وتين يابس ومفلق وخوخ ومشمس  
 لوقوع الاسم على ذلك لان الفا كفة ما ينفك عنها أي يتعمقها كاهها أولا يكون قوتا كما قاله البندنجي وغيره  
 وفي شمول الفا كفة لازيتون وجهان أوجه - ما عدم الشمول وشرط الزيد في الفا كفة انضج قال  
 داود تناوله قبل ادراكه ونفصه وطيه لم يكن يندى حاشا ولا أحفظ عن أحد فيه شيئا وانما هو ثنى رأيه  
 لانه ليس في معنى الغداء ولا الطعام بل هو كورق الشجر لا يدخل في التفكه اه وخبرهم هذا شيخنا  
 في شرح الروض ولم يعزه لاحد وهو ظاهر \* (تنبيه) قضية كلام المصنف عدم دخول البلع والحصرم  
 في ذلك وبه صرح المؤلف وصح له كذا قال الباقي في البلع في الذي احمر واصفر وحلا وصار يسرا  
 أو رطب بعنه ولم يصير رطبا فلما ما رصل الى هذا الحالة فلا توقف انه من الفا كفة وانما ذكر المصنف  
 الرطب والعنب والرمان لاجل خلاف أبي حنيفة فيه فانه قال لا يثبت به القول تعالى فيها فاكهة ونخل  
 ورمان وميز لعنب عن الفا كفة في سورة عبس والعطف يقتضي المغيرة قال الواحدي والزهري وهو  
 خلاف اجماع أهل اللغة فان من عادة العرب عطف الخاص على العام كقوله وما لا يئكه ورسله وجبريل  
 وميكال فن قال يسا من الملائكة فهو كافر وقال المصنف في تهذيبه لانه ان فيها لمن اخرج النخل والرمان  
 من الفا كفة لانها منسكرة في سياق الاثبات تصلح للقبول والكثير فلما عطف عليها أشعر بأنه ربما يدخل  
 في قوله فاكهة ولا يلزم من هذا خروجهما من جنس الفا كفة كما جري عليه ابن الرفعة في المطالب  
 واعترض بانها وان كانت منسكرة في سياق الانبات فانما في سبب الانبات وهي ثم كفاها الغضاضي  
 أبو الطيب وغيره في الأصول فالصواب انه من عطف الخاص على العام (قلت) أخذ من الرافعي في  
 الشرح (وليهون) بفتح اللام وثبات النون في آخره والواحدة لهوثة بفتح الزر كشى عن بعضهم وغطا  
 من نقي القون منسكرا على المصنف اثباتها وقال المعروف لهو يحذف النون ومثله الفارنج ومثله في  
 الطريين كجائده المارق فالملح منهما ليس بنا كفة والبابس منهما أولى بذلك بل قال بعضهم ان الطري  
 منهما ليس بنا كفة صرفا وانما يصلح به بعض الاطعمة كالحل (و) يدخل أيضا في فاكهة (نبق)  
 طرية وباسة وهو بفتح النون وسكون الواحدة وبكسر هاء عليه انقصر المصنف في خطه ثم جرح الصدر  
 (وكذا بطنج) بكسر الباء الواحدة ونقحها (واب فسق) وهو بفتح التاء وضمتها بخطه امم جقس  
 ولو احدى فسق (و) لب (بندق) بوحدة ودال مضومتين كما عبر به المصنف وغيره وبالفاء  
 كما عبر به الازهرى وغيره (وغيرهما) من الأبواب كاب لوز وجوز (في الاصح) أما البطنج فلان له  
 نقجا وادراكا كالفواكه وأما الأبواب فانها تعد من يابس الفواكه والثاني المنع لان ذلك لا يعد في  
 العرف فاكهة واختاره الاذري (لانشاء) بكسر القاف وضمتها او بمثناة مع المد (و) لا (خيارو) لا  
 (باذنجان) بكسر المعجمة (و) لا (جزر) بفتح الجيم وكسرها بخطه لانها من الخضراوات لا الفواكه  
 فانه ثبت البقل \* (تنبيه) ظاهر كلامهم ان القناء غير الخيار وهو الشائع عرفا ويؤيده  
 ما قرأه في الروضة في باب الرمان ان القناء مع الخيار جندان امكنه نقل في تهذيبه عن الجوهري أن القناء  
 الخيار ولم ينسكه قال القزاري ومن العجب ان الخيار لا يكون من الفا كفة مع ان لب الفستق من الفا كفة  
 والعبادة جارية في جعل الخيار في اطباق الفا كفة دون الفستق والبندق (ولا يدخل في) حلفه على عدم

أكل (النخار) بثلاثة (بابس) منها (والله أعلم) فلا بحث با كما يختلف الفا كما ويدخل فيها  
 يا صهاور فربان النخار اسم للرطب من الفا كما وصوب البلقيني الملائكة على اليا بس أيضا وقال أهل العرف  
 بطا ون هلم اغرابه داليس (ولوا طاق بطنج وغرو جوز) فبمن حان لاياً كل واحد منها (لم يبدل)  
 في حقه (هندي) منها لا بحث با كما لاختلفة في الصوت والعلوم وكذا لا يتناول الخيار خيار الشنب  
 والبطنج الهندي هو الاخضر واستشكل عدم المشبه في الديو المصرية والسامية وان الملائك البليغ  
 عددهم على الاخضر أكثر وأشهر فيبقى الحث به كما جرى عليه البلقيني والادري وغيرهما (والطعام)  
 اذا حلف لاياً كما (يتناول قواما كما وادما وحلوى) لان اسم الطعام يقع على الجميع بديل قوله تعالى  
 كل الطعام كان حلالني امراييل الامرحم امراييل على نفسه (تنبية) كقضية كلامه ان الطعام  
 لا يتناول الدواء ويهزم المادوي والرواني واختاره الادري وغيره وبه وجهات في الروضة بلا  
 ترجيح وجعله المصنف دخلا في اسم الطعام في باب الربا وتقدم الفرق بين البابين هناك والحلوى كل  
 ما اتخذ من نحو حسل وسكر من كل حلوى ليس بنفسه حامض كدبس وتند وقايد لا عنب ولا عص  
 ورمات أما السكر والعسل ونحوهما داليس بحلوى بديل خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يحب الحلوى والعسل فيشترط في الحلوى ان تكون معة ودة ولا بحث اذا حلف لاياً كل الحلوى  
 بغير المعمول بخلاف الحلوى في الروضة وفي اللوزنج والجوزنج وجهات والاشبه كما قال الادري  
 الحث لان الناس يدعون ما حلوى قال الادري ومثله ما قاله المكمل والمكمل كان والمكمل كان  
 وادقصرن الحلوى كتبت بالياء والابدال (فائدة) روى البيهقي في الشعب عن أبي امامة  
 الباهلي أن ابي صلى الله عليه وسلم لم قال قلب المؤمن حلوى يحب الحلوى ونازع الباقية في المصنف في  
 كون الطعام في اول ما ذكر وقال عرف الديار المصرية ان الطعام هو المأبوغ فلا بحث الا به ومن  
 أمر غيرهم بشراء طعامه فاشترى له شيئا من الحلوى أو الفواكه عد من الحقي والامان انما يتارجه الى  
 المعة ان لم يبارشها عرف شرعى أو عادى قال ونقل عن عرف أهل الجوز طائف الطعام على البرقان  
 كان عرفهم هذا حاتم أبعثهم عليه اه وحل يندل النمر والزبيب والتمر واللحم في القوت لمن لا يعتاد كالأ  
 منها ولا وجهات أو جهوه كما قال شيخنا عدم دخوله الدابة رافقتهم ايلد الخالف بخلاف  
 ما لو احتيد ذلك أو كان الخالف في نائم من الدم الفحل والنمار والبصل والملح والخل والشرنج والتمر  
 (ولو) تعارض الجوز والحقيقة المشتهرة قدمت عليه وحيث لا (قال) الخالف (لا آكل من هذه  
 البقرة تناول حلها) فيبحث به لانه لا يورم عرفه وكذا تحبها وكبدها وغيرها مما يورث كل منها كما  
 صرح به الفاضل في رويته ورواها أودعت عبارة المصنف الاختصار على اللحم (دون ولد) اما (ولان)  
 منها فلا بحث به ما خلا في الحقيقة للتعرفه وأما الجلود فان حرت العادة با كما هو ظاهر حديثه ولا فلا  
 فان كان الجوز مشتهرا قدم على الحقيقة المرجوحة كما أشار اليه بقوله (أو) لا آكل (من هذه  
 الشجرة فتم) منها بحث الخالف به (دون ورق وطرف غصن) منها لا على الجوز التعارف لانه ذكر  
 الحل على الحقيقة لان الاغصان والاوراق لا ترد في العرف والجوز كما قال البلقيني كالتعرف وان اكل  
 الورق في بلدة أو كالمعارف كورق بعض شجر الهند فقهه أخبرني ثقة بانهم يأكلونه وله مثل الحلوى  
 وأحسن فيبحث به أيضا اه فان ثبت ذلك يكون كالجوز قال ابن شهاب وانما قالوا في النعال المذكور  
 اتعدر الحسل في الحقيقة لا لانه تراعى اذا كان الجوز راجح والحقيقة تنعاه في بعض الاوقات كما  
 لو قال لا شرب من هذا النهر وهو حقيقته في الكرع عليه وادأ عرف باناء وشرب وهو مجاز لانه شرب من  
 الكو زلاش النهر اكسبه المجاز الراجح المتبادر والحقيقة قد تراد لا كثيرا من الرعاء وغيرهم  
 يكرع بفيه قال لزوكشي والختار عند الامام نحر الدين والبيضاوى أنهم مساوا لان في كل منهما ما

قوة ليست في الآخر وهو مقتضى المذهب فإن الرازي قال فيهما إذا حلف لا يشرب من ماء الفرات  
 بحثت سواء أخذ الماء بده أم في إناء فشرّب أو كرع خلطاً لا يجزئ حنيفة وأنه ذال لا يبحث إلا بالكرع  
 \* (فصل) في مسائل متفرقة وحلف لا يشرب بفتح الشين المجرمة وحكى عنها الرعيان بفتح الراء بحث  
 يشرب الضميران وهو بفتح الصاد المجرمة واسكان الباء المقتضية وضرب الميم الرعيان القارص لا ملاقي  
 الاسم عليه حقيقة وإن ضم الورد والياء بحث لأنه مشهور لا رعيان ومثله البهنيج والبرجس  
 والزعفران ولوحاف على ترك المشهور حيث بذلك دون المسلك والكافور والعنبر لانها مطيب لا مشهور  
 ولوحاف على الورد والبهنيج لم يبحث بهنهما (ولوحاف لاياً كل هذه النمرة) المعينة (فاختلطت  
 بتسميها كما لا تفرق) قال الصميمي أو أكل الغراب مثلاً واحدة (لم يبحث) لاحتمال أن  
 تكون المتروكة هي الحلف عليها والاصل براءة ذمته من الكفارة والورع أن يكفر لاحتمال أنها  
 غير المحلوف عليه فإن علم أنه أكلها أو أكل الكل حيث ذال القفال ويبحث بآخر غريباً كما  
 حتى لو كان الحلف بالمالاق فالعدم حينئذ لا من وقت اشتغاله بالاكل \* (تتبعه) \* كلامه لوهم أنه  
 لو أكله إلا بعض غمرة أنه بحث وليس مراد بالود كرها علم منها حكم ترك جميع الثمرة من باب أولى  
 (أو) حلف (بأكلها) أي النمرة المعينة (فاختلطت) بتركها (لم يبرأ بالجميع) لاحتمال  
 أن تكون المتروكة هي المحلوف عليها أما إذا لم تختلط به كاه كان وقت في جانب من الصبرة فأكل  
 ذلك الجانب لم يكفها إلا ما يسهل على ذلك ما إذا كانت الثمرة مثمرة عن أكثر النمر وهناك  
 قابل يشبهها برباً كل جميع ما يشبهها وإضاها حصول اليقين بأكلها (أو) حلف (بأكل هذه  
 الرمانة فانما يبرأ بجميعها) لتعاقبها بالجميع وإلا ذال لو قال لا آكلها فترك منها حب لم يبحث (أو)  
 حلف (لا يلبس هذين الثوبين) وأطأ (لم يبحث بأحدهما) لأن الحلف بهما فان نوى أن لا يلبس  
 منهما شيئاً بحث بأحدهما كما نص عليه في الام ولو نوى بواحد العاقبة بدلا عن التثنية كقولنا لا ألبس  
 بهذا الثوب وهذا الثوب كان الحكم كذلك (فإن أحدهما) أي في مدة واحدة (أو مرتين)  
 بأن لبس أحدهما ثم قاعه ثم لبس الآخر (بحث) لوجود المحلوف عليه \* (تتبعه) \* قد استعمل  
 المصنف مع الاتحاد في الزمان وفاذا تعاب وغیره لكن الرابع عند ابن مالك خلافه وقد مرث الإشارة  
 إلى ذلك في كتاب الجراح (أو) قال في حلفه أنه (لا يلبس هذا ولا هذا بحث بأحدهما) لأنهما عيّنان  
 حتى لو بحث في أحدهما بقيت اليقين منعقدة على فعل الآخر حتى إذا وجد كفر أخرى لان ادخال حرف  
 العطف وتكرير لا يبين ما يقتضي ذلك ويخالف ما لو حذف لافانه لا يبحث إلا بالجميع كما مرثه بين  
 جملة ما كان في الواحد والثنين والاصل براءة الذمة وعدم الحلف فإذا أدخل لا فلا بد من فائدة وليس  
 الأفراد كل منهما بالبين فعملت عليه ولذا قال النجاشي في كل واحد ودونها النقي المجموع  
 (فروع) لو حلف لا يلبس شيئاً فلبس درعاً وهي من الحديد مؤنثة عند الجمهور وحكى أبو عبيد والجوهري  
 فيها التذكير والتأنيث هذا في درع الرجل وأما درع المرأة فذكر بانفاق أوجوشنا بفتح الجيم  
 والشين المجرمة أو خفاً أو فعلاً وهي مؤنثة أو خاتماً أو قلنسوة أو نحوها من ساتر ما يلبس حيث لصديق  
 الاسم بذلك وفرق بعضهم بين الدرع والجوشن بأن الأول سابع كالأثافي إلى نصف الفخذ وإلى نصف  
 العضد وإن حلف لا يلبس ثوباً بحث بقميص ورداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها جميعاً كان أو غيره  
 من قطن وكتان وصوف وبريسم سواء لبسه بالهيئة المعتادة أم لا بأن ارتدى أو ارتز بالقميص أو نعهه  
 بالسراويل لتحقق اسم اللبس والثوب لا بالجلود والقلنسوة والحلى لعدم اسم الثوب نعم أن كان من  
 ناحية يعتادون لبس الجلود ثياباً فيشبهه كما قال الأذري أنه يبحث بها ولا يبحث بوضع الثوب على رأسه  
 ولا بافتراشه نخته ولا بتدثره لأن ذلك لا يسمى لبساً وإنما حرم افتراش الحر لانه نوع استعمال فكان

كسائر أنواع الاستعمال وان حلف على وداة انه لا يلبس به ولم يذكر الرداء في بيانه بل قال لا ألبس هذا  
 اللوب فقطه قيصا ولبسه حنت لان اليمين على ايسره فربما حمل على العموم كحلف لايابس قيصا حنت كرا  
 أو مرفا كما هذا القيص فارتدى أو ارتز به حنت لتحقيق اسم اللبس والقبض وقد مرنا برى الحلف على  
 لبس الثوب لان اوتدى أو ارتز به بدقته لزوال اسم القمص فلو أعاده على هيئة الاولى فكذلك ارا المعادة  
 بدقته اوقد مر حكمها ولو قال لا ألبس هذا الثوب وكان قيصا أو وداة بخلافه نوعا آخر كسرا ويل حنت  
 بلبسه لانه لى اليمين بعين ذلك الثوب الا ان ينوى ما دام بتلك الهيئة أولا ألبس هذا القيص أو الثوب  
 قيصا فارتدى به أو ارتز أو نغم لم يحنت اعدم صدق الاسم بخلاف ما لو قال لا ألبس وهو قبض وان حلف  
 لا يلبس جلبا فلبس خائفا أو نغمه أو نوى بكسر الميم وتخفيف النون مأخوذة من الخفافى بضم الخاء  
 وتخفيف النون والمخفق بفتح الخاء والنون المشددة موضع الخفة من العنق أو تحلى بالحلى المخذ من  
 الذهب والفضة والجواهر ولو منقطة محلاة وسوارا وخفلا ودملجا سواء كان الحالف رجلا أم امرأة  
 حنت لان ذلك يسمى حيا ولا يحنت بسيف على لانه ليس حليا ويحنت بالحرو والبيج بفتح المهملة  
 والموحدة والبيج وهو الحر الاسود وبالحديد والنحاس ان كان من قوم بعة أدون التحلى يح اكاهل  
 السودان وأهل البوادي والا فلا كيا يؤخذ من كلاء الروباني ولوحلف لا يلبس خائفا بخلافه في غير  
 نخصره من أصابعه حنت المرأ أدون الرجل كالجزم به ابن الرفعة وتبعه ابن المقرى في روضه وقيل يحنت  
 مبالغا قال الأذرى وهو الزاج لوجود حقيقة اللبس وصدق الاسم قال والناهار انه لا فرق بين لبسه في  
 اللغة العليا أو الوسطى أو السلى (أو) حلف (لما كان ذا الطعام غدا فلبس قبله) أى الغد (ولا  
 شئ عليه) لانه لم يبلغ زمن البراءة الحنت (وان مات أو تلف الطعام) أو بعده (في الغد) في المستثنين  
 (بعد نكته من أكله حنت) لانه فوت البر على نفسه باختباره (و) ان تلف (قبسله) أى التمكن في  
 حنته (قولان كمكره) أظهرهما ادم الحنت لان فوت البر ليس باختباره \* (تنبيه) \* حنت قالوا قولي  
 المكروه أو ادوابه ما اذا حلف باختباره ثم اكروه على الحنت ما اذا اكروه على الحلف فانه لا يحنت قدامه أو جهل  
 قول المصنف قبله صورتين الاولى ما اذا تلف قبل الغد والثانية ما اذا تلف بعده وقبل التمكن والاولى  
 لا يحنت فيه اقطاعا والثانية فيها الخلاف المذكور فيه هل كلامه عليها يحل ما ذكره في صورة الموت اذالم  
 يكن يقتله نفسه فان قتل نفسه حنت كما قاله الباقرى وفي صورة التلف اذا لم ينسب الى نفسه يرفى تأفقه ولو  
 أتلفه هرة أو صغير مثلا مع انه كان دفعه فلم يدفعه حنت كما يؤخذ من قوله (وان أتلفه) أو بعضه  
 (بأكل أو غيره قبل الغد) عالما بما اختارنا (حنت) لانه قوت البر باختباره \* (تنبيه) \* قضية  
 كلامه انه يحنت في الحال لتحقيق اليأس وهو وجه والاصح انه لا يحنت حتى يأتى الغدا كما قطع به ابن كح  
 وعلى هذا دل حنته بضمى زمن امكن الاكل من الغد أو قبيل غروب الشمس وجهان أحدهما الاول  
 كما قاله البغوى والامام وتناهما فائدة الخلاف فيما لو كان عسرا يكفر بالصوم فيجوز له أن ينوى صوم  
 الغد عن كفارته على قضية كلام المصنف دون الاصح (وان تألف) الطعام بنفسه (أو أتلفه أجنبي)  
 قبل الغد (فكم كره) لما مر والظاهر فيه عدم الحنت (أو) قال مخاطبا لشخص له عليه حق والله  
 (لا تقضى حقه عند رأس الهلال) أو به أو مع الاستهلال أو عنده أو عند رأس الشهر أو مع رأسه  
 أو أول الشهر (فليقبض) الحق المملوك عليه (عند غروب الشمس آخر الشهر) الذى قبله لو فوج  
 هذا الافتاء على أول جزء من الليلة الاولى من الشهر ويعرف ما برؤية الهلال أو العذر لكان اقطعة عند  
 أو مع تقتضى المقارنة قال الرافعى وذكر الامام والغزالي ان هذا لا يكاد يقدربا به فاما أن ينساع فيه  
 ويقنع بالمكن أو يقال التزم بخلافه حنت بكل حال وهذا لا ذهاب اليه اه وظاهر كلامهم الاول كما  
 يؤخذ من كلام المصنف الا تفى (فان تقدم) قضاء الحق على غروب الشمس (أو مضى بعد الغروب

قدر امكانه) أى قضاء الحق (حنت) انقضى به البر باختياره وكذا لمضى زمن الشروع ولم يشرع مع  
الامكان ولا يتوقف على مضي زمن القضاء كما صرح به الماوردى خبني أن بعد المال ويتردد ذلك  
الوقت فبقضيه فيه (تنبيه) فذكر الشك في الوجود لا في الوجودى أنه لا يؤخره عن الغدائه  
لا بحث بقضائه قبله فيجب مثله هنا فبنتنى هذا من قول المصنف فان قدم ولو قال الخالف أردت بقولى  
عند الى نفي قبوله وجهان مختار الامام والغزالي منه القبول فيجوز له حينئذ تقديم القضاء عليه (وان  
شرع فى الكيل) أو الوزن أو العدد (حينئذ) أى عند غروب الشمس أو فى مقدمة القضاء كعمل  
الكيل أو الميزان ولو عبر بها كأتى أولى الفهم الشروع فى غيرها بابر يقى أولى (ولم يفرغ) من توفية  
الحق الموزون أو الكيل مع نواصل الكيل أو الوزن أو نحوه كيثب إليه كلام الماوردى وان الصباح  
(الابعد مدة لم بحث) لأنه أخذ فى القضاء عند مضيائه فان حصلت فترات لا يعبد الكيل أو نحوه فيها  
من مواصل بحث حيث لا عذر \* (تنبيه) \* لو حل الحق اليه حبى الغروب ومنزله بعد لا يصل اليه حتى  
تضى الليلة لم بحث كما قاله الماوردى ولو شك فى الهلال فانما القضاء عن الليلة الأولى وبان كونها من  
الشهر لم بحث كما ذكره وانحلت اليمن كما قاله ابن المقرئ ولو رأى الهلال بالنهار بعد الزوال فهو لا ليلة  
المستقبلة كما مر فى كتاب الصوم فلو أنقض القضاء الى الغروب لم بحث كما قاله الصمد لاني (أو) حلف  
(لا يتكلم فسج) الله تعالى أوجده أهله وكبره وكذا لودعاف القاضى أبو الطيب بما لا يتعاق  
بخطاب الاذى (أو قرأ قرآنا) فى الصلاة أو خارجها ولو كان عليه حدث أكبر (فلا بحث) بذلك  
لانصراف الكلام الى كلام الآدميين فى محاوراتهم ولو حلف لا يسمع كلاما بحث بسماعه ذلك  
من نفسه ولو قرأ من التوراة الموجود فى اليوم أو الانجيل لم بحث للشك فى ان الذى قرأه مبدل أولا  
ويؤخذ منه انه بحث بما يملكه مبدلا كان قرأ جميع التوراة والانجيل ولا بحث بكلام النفس ولو  
تكلم مع نفسه من غير أن يخاطب أحدا أو صلى وسلم فى صلته قال فى الكافي بحث وجهين أحدهما  
الحث لأنه كلام حقيقة وبحث بكل ما يحدونه مخاطبة للناس فلو حلف لا يسمع على زيد مثلا (أولا  
يكلمه فسلم عليه) وسمع كلامه كما قاله البغوى قال ولو كان سلام الصلاة (حنت) اما عدم السلام  
عليه فقد مر واما عدم كلامه فلان السلام عليه نوع من الكلام ويؤخذ من ذلك انه لا بد من قصده  
بالسلام فلو قصد التحلل فقط أو أطلق لم بحث كما بحثه بعض المتأخرين وهو الظاهر بل قال الاذرى  
الراجح المختار الذى دلت عليه عوائد الباب والعرف الظاهر انه لا بحث به لأنه لا يقال كنه أصلا بخلاف  
السلام واجبه خارج الصلاة ولو سبق لسانه بذلك لم بحث كما قاله ابن الصلاح وبحث ابن الاستاذ عدم  
قبول ذلك منى الحكم وهو ظاهر حيث لا قرينة هناك تصدقه واعتبر الماوردى والقفال المواجهة  
أيضا فلو تكلم بكلام فيه تعريض لم يضره ولم يواجهه كما حاطوا ألم أنسل لك كذا لم بحث والمراد بالكلام  
الذى بحث به الا اذا المركب ولو بالقوة كبحثه الزركشى \* (تنبيه) \* لو كلمه وهو مجنون أو مغمى عليه  
وكان لا يعلم بالكلام لم بحث والاحتث وان لم يفهمه كما نقله الاذرى عن الماوردى ونقل عنه أيضا انه  
لو كلمه وانما بكلام يوفقا منه حث والادلا وأنه لو كلمه وهو عيب ومنه فان كان بحيث يسمع كلامه  
حث والادلا يسمع كلامه أم لا (وان كاتبه أو راسله أو أشاء اليه بيد أو غيرها) بعين أو رأس (فلا)  
حث عليه بذلك (فى الجريد) جلالا لكلام على الحقيقة بدليل صحة النفي عن ذلك فيقال ما كمل ولكن  
كاتبه أو راسله وفى التنزيل فلن أكلم اليوم انسيا فآشارت اليه وفى الحديث نعم جلالا لكلام على الحقيقة  
والجواز وبدلله قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فاستثنى  
الوحي والرسالة من التكلم فدل على انه آمنه وقوله تعالى أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الا زمرا فاستثنى  
الزم من الكلام فدل على أنه آمنه ومنهم من قطع بالجديد وحل ما نقل عن القديم على ما ذكرنا فى بيانه

المكتوبة والمراسلة فانه الرافعي وهو صريح في انه عند النية يحث قطعاً وهو واضح وجهه أن الجواز يجوز  
 لو ادنه بالنية (تنبيه) قضية اطلاق المصنف الاشارة بقضاي أنه لا فرق بين ابي اشارة النطاق والاخرس  
 وهو كذلك وانما اقيمت اشارة الاخرس في العلامات مقام النطاق للضرورة كذا ذكره الرافعي وتعب  
 بمافي تناوئ القاضي من ان الاخرس لو حلف لا يقرأ القرآن فقرأه بالاشارة حثت وبما عارض في العلاف من أنه  
 لو علمه بمشينة ناطق بفرض وأشار بالمشينة طاعت وأجيب عن الاول بان الاخرس موجود فيه قبل الحلف  
 بخلافه في مشينته ناطق بفرض والثاني بان الكلام مدلوله الاطلاق فاعتبر بخلاف المشينة وان كانت تؤدى بالافعال  
 (تنبيه) قد مر في كتاب القسم والتشوز أن حمران المسلم فوق ثلاثة أيام حرام المصلحة فاداء كاتبه أو  
 راسله انرفع الحمران اذا كان ذلك في حال الغيبة أو كات المواصله بينهما قبل الحمران بهما وقضيت في  
 المالكين الاطلاق بينهما الا ان كانت فيهما ابداء واحتياش فلا يرتفع به الا انهم ولا ان كان ذلك في حال الضرر ولم  
 تكن المواصله بينهما قبل الحمران بذلك (ولو قرأ) الخالف (آية آفة) أي الحلو في عدم كلامه (بهم  
 مقصوده) نحو ادخلوها بسلام آمنين عند طرق الحلو في الباب (وقصد قراءة) فقام أو مع اتمامه (لم يحث)  
 لانه لم يكلمه (والا) بان تصداده فقط أو اطاق (حث) لانه سكته وتازع البلقيني في حال الاطلاق واعتد  
 عدم الحث ومثل هذا ما وقع على امامه أوسج لسوءه فيأتي فيه التفصيل المذكور وان قرئ بعضهم بان ذلك  
 من مصالح الصلاة بخلاف قراءة الآية (فروع) لو حلف لا يقرأ أحت بمقرأ أو ببعض آية أو لغير كن  
 الصوم أو الصلح أو الاعتكاف أو الصلاة حث بالشروع الصحيح في كل من اراد بد بعد لانه يسمى صائماً  
 وجاباً ومعتكفاً ومصلحاً بالشروع لا بالشروع الفاسد لانه لم يأت بالحلو في الصلاة لعدم انعقاد الصلح  
 فبحث به وصوره انعقاد الصلح فاسداً أن يفد عمره ثم بدخل الصلح عالم امانه بنعقد فاسداً وقصوده بان  
 يحرمه بما عدا غيباني على وجه مرجوح اد الاصح عدم انعقاده كما مر في باب اول أصلي صلاة حثت  
 بالفراغ منها ولو من صلاة فائد المأورد ومن يوتى الا ان أراد صلاة بجزء فلا يحث بصلاة فائد المأورد ومن  
 ويكورها بما يجب قضاءها على لانه لا يحث بسجود ثلاثة وشكر وطواف لانها لا تسمى صلاة قال  
 المأورد في الغفال ولا يحث بصلاة جنازة لانها غير متبادرة عرفاً وقضية كلام ابن المقرئ أنه يحث  
 بصلاة ركعة واحدة وكلام الروياني يقتضي أنه انما يحث بصلاة ركعتين فأكثر وهذا الوجه كقولنا  
 أن يصلي صلاة أو لا يصلي خلاف زيد فحضر الجمعة فوجده اماماً ولم يتمكن من صلاة الجمعة غير هذه وجب عليه  
 أن يصلي خلفه لانه مجأ إلى الصلاة بالاكرام الشرعي وهل يحث أولاً الظاهر الاول كما يحث به بعض المتأخرين  
 كالحائض لا يصوم فادرك رمضان فإنه يجب عليه الصوم ويحث أولاً يوم زيد أصلي زيد خلفه ولم يشعر به  
 لم يحث فان شعر به وهو في فريضة وجب عليه اكالمها وهل يحث أولاً قبله مأمراً (أولاً ماله)  
 وأطلق (حث بكل نوع وان قل) وزاد على المحروق (حتى ثوب بدنه) لصديق اسم المال عليه  
 (تنبيه) قضية قوله بكل نوع أنه لا فرق بين المانع والاعيان وهو قضية تقسيم المال الى اعيان  
 ومنافع لكن قال الرافعي لو كان تلك متفصلة بوجبة أو اجارة لم يحث على الصحيح لان المفهوم من نطق  
 المال عند الاطلاق الاعيان اهـ وقضية قوله وان قل أنه لا فرق بين المتمول وغيره لكن فيده الباقيني  
 بالتمول واستماهه الاذري وهو الظاهر وقوله وثوب مجرور بحثي عطفاً على المجرور قبله وشرط جمع  
 من التخوين في عطفاً على المجرور اعاد عامل الجر وعليه فينبغي أن يقول حتى بثوب (و) حتى  
 (مدبر) له (و) رقبته (معاق عتقه) بصفة أما مدبر موزنه الذي تأخر عتقه بصفة كدخول دار أو  
 الذي أوصى موزنه باعتاقه فلا يحث به لعدم ملكه (و) حتى (بما وصي به) الخالف من رقبته وغيره  
 (ودين حال) ولو على معسر أول بستر كالاجرة أو لاقضاء مدة الاجارة وكذا على جاحد ولا بينة على  
 الاصح في الروضة (وكذا) دين (مؤجل) يحث به (في الاصح) لانه ثابت في الزمة بصح الابرار منه



والاعتراض عنه وتجب الزكاة فيه واستثنى الباقي من الخبز بالدين الحلال والمؤجل أخذ من التعديل  
 بوجود الزكاة فيه، على مدني ما لم يختلف تركه ودينه على مكاتبه فلا بحث به - ما ولو كان له مال  
 غائب أو ضال أو مغموب أو مسروق وانقطع خبره هل يبحث به أو لا وجهان أحدهما يبحث لأن الأصل  
 بقائه المالك فيها والثاني لا يبحث لأن بقاءه غايبه معلوم ولا يبحث بالملك قال شيخنا وهذا الوجه والبحث  
 به - ولأنه لأنه لا شك منافعه وأرض جناية عليها (الملك) كتابة صحيحة فلا يبحث به (في الأصح) لأنه  
 لا يملك ما ذكر فهو كالطراز عن ملكه والثاني يبحث لأنه عيب مابق عليه درهم أما المكاتب كتابة  
 فاسدة فيبحث به ولا يبحث بموقوف عليه ولا باستحقاق قضاة فلو كان قد دفعه عن القصاص عمال حنث  
 فان نوى نوعاً من المال اختص به ولو حلف لملكه حنث بمغصوب منه وأبق ومرهون لا يزوجه إن لم  
 يكن له نية والاقتضاء محل بينه ولا يرتفع بحس أو نحوه لأن الملك زال عنه بالتخمس كونه الشاة أو حلف أن  
 لا يبعده لم يبحث بكتابه كتابة صحيحة تنزيلاً للكتابة منزلة اليسع (أو) حلف (بضره بالبر) بكسر  
 الموحدة بخطه في عينه يتعاقب (بما يسمى ضرباً) فلا يكفي وضع اليد عليه ورفعها (ولا يشترط) فيه (الإلام)  
 امدق الاسم بدون إذ يقال ضربه فلم يؤد بخلاف الحد والتزير لأن المقصود منها الزجر (الآن بقول)  
 أو ينوي (ضرباً شديداً) أو نحوه كبرج فيشترط فيه الإلام للتخصيص عليه ولا يكفي الإلام وحده كوضع  
 حجر تقيل عليه قال الإمام واحد دفعه عنده في تحصيل البر أو كمن الرجوع إلى ما يسمى شديداً وهذا  
 يختلف للمحالة باختلاف حال المضرور قال ابن شهاب قوله است هذه المسئلة في الشرحين والروضة (وليس  
 وضع سوط عليه) أي المحلوف على ضربه (و) لا (عضو) لا (خفق) بكسر النون بخطه مصدر خفقه  
 عصره فقه (و) لا (تنفس شعر) بفتح عينه (ضرباً) فلا يبر الحالف على ضرب زيد مثلاً بمدة المذكورات  
 لأن ذلك لا يسمى ضرباً عرفاً ويصح نفيه عنه (قبل ولا علم) وهو ضرب الوجه بباطن الراحة (و) لا  
 (وكنز) وهو الضرب باليد مباحة قال تعالى فوكنه موسى ففضى عليه أي لا يسمى كل منه مضر بالاصح  
 يسمى ومن ذلك الرض والكم والصفع لأنه يقال ضربه بيده وبرجله وإن تنوقت أسماء الضرب  
 \* (تنبيه) \* يبر الحالف بضر السكران والاعمى عليه والمجنون لأنهم محل للضرر لا بضر الميت لأنه  
 ليس بمحله (أول ضربه مائة سوط أو) مائة (خشب فسد مائة) مما حلف عليه من السباط أو الخشب  
 (وضربه بها ضرباً) واحدة بر لوجود المحلوف عليه ولا تكفي السباط عن الخشب وعكسه (أو) ضربه  
 (بمشكال) بكسر العين والمائة أي صرجون (عليه) أي المشكال (مائة شمر أخ) بكسر أوله بخطه  
 (بر) الحالف (أن علم إصابة السكل) من الشمارنج بأن عين إصابة كل واحد منها بالضرر بأن بسماها  
 واحد بعد واحد كالخصير (أو تراكم بعض) منها (على بعض فوسله) أي المضرور بها (ألم السكل)  
 أي ثقله فانه يبر أيضاً وإن حال ثوب أو غيره مما لا يمنع تأخر البشارة بالضرر أقوله تعالى وخذيته بدل ضغنا  
 فاضر به ولا تحت فإن الضغث هو الشمارنج القائة على الساق ويسمى المشكال وهو ذواوان كان  
 شرع من قبلنا فقد ورد في شرعنا تقريره في قصة الزاني الضعيف كما قدمنا في باب الزنا وفي ذلك خلاف  
 هل هو شرع لنا أولاً وقدمت الكلام على ذلك في باب الجمالة وغيره \* (تنبيه) \* اقتضى كلامه أنه يبر  
 في قوله مائة سوط بالمشكال وصوبه الاسنوي ولكن الأصح كافي الروضة كاصها أنها لا يبر بذلك لأنه  
 لا يسمى سباطاً وانما يبر بسباط مجموعة بشرط علمها ما بها ينف على مامر واقتضى كلامه أيضاً أن تراكم  
 بعضها على بعض مع الشد كيف كان يحصل به ألم الثقل ولكن صوره الشيخ أبو حامد والمأوردى  
 وغيرهم بأن تكون مشدودة الأسفل بحالولة الأعلى واستحسن (قلت ولو شك في إصابة الجميع بر على النص  
 والله أعلم) عملاً بالظاهر وهو الإصابة لأطلاق الآية ولكن الورع أن يكفر عن عينية لا احتمال بخلاف  
 بعضها وفرقوا بين ما لو حلف أن يدخل الدار اليوم الآن يشاء زيد فلم يدخل وما أن يعلم مشيئة

حيث يبحث على النص بأن الضرب سبب ظاهر في الانكسار والمثنية لا آمانة عليها والاصل عدمها  
 وتخرج قول كل من في الآخر \* (تنبيه) \* الشك خماسية في حقيقته وهو استواء الطرفين  
 فان ترجع عدم اصابة الكل فتنفي كلام الاصحاب كفي الماهات عدم البر (أو) حلف (ليضربنه مائة  
 مرة لم يبرهن) المذكور من المائة المشدودة ومن العكس كانه جعل العدد للضربان وكذا القول  
 مائة ضربة على الاصح لان الجميع يسمى ضربة واحدة وحل يشترط التوافق في ذلك أولا ظاهر كلام  
 الامام الاول وابن الصلاح الثاني وهو الوجه (أو) قال لغريمه والله (لا أفارقك حتى أستوفي) حتى منك  
 (غريم) منه غريمه (ولم يكره اتباعه) لمرض أو غيره (لم يبحث) أعذره بخلاف ما إذا أمكنه ولم ينعه  
 (قات الصبح) أشد من الرأى في الشرح (لا يبحث إذا أمكنه اتباعه) ولم ينعه وان أدت له (والله  
 أعلم) لانه حلف على فعل نفسه فلا يبحث بفعل غيره والمراد بالفارق مائة مائة خبار الجلس ووجه مقابله  
 انه بالمقام مغارق (وان فارق) الحالف مختارا إذا كرا اليمين (أو) لم يفارقه بل (وقف حتى ذهب) غريمه  
 (وكنا مشيين) وهذه مريدة على الحرر (أو أبرأ) الحالف من الحق (أو احتال) به (على غريم) للغريم  
 أو أسال هو به على غريمه (ثم فارق أو أناس) أي طهران غريمه فأس (ففارق له بوسر) وفي الحر والى  
 أب بوسر (حت) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الاوليين والتغوية في الثالثة البر باختباره وفي  
 الرابعة والخامسة الحوالة وان قلنا حتى استيفاء فليست استيفاء حقيقة وانما هي كاستيفاء في الحكم  
 اللهم الآن ينوي أن لا يفارقه وذمة مشغولة بحقه فبئذ ينبت الامر على ما سدد ولا يبحث فيه المتولي  
 وأما في الاخيرة فلوجود المفارقة وان كان تركه واجبا كالحالف لا يسل في الفرض فصل في فانه يبحث وان  
 كانت الصلاة واجبة فان الزمه الحساكم بفارقتها على قولي المكروه والاصح لا حنث واحتمل بقوله وكما  
 مشيين عما إذا كانا سكتين وابشدا الغريم بالشي فلا يبحث لان الحادث المنى وهو فعل الغريم  
 \* (تنبيه) \* لو استوفى من وكيل غريمه أو من متبرعه وفارقه حنث ان كان قال منك والاذلا حنث فان  
 قال لا تفارقني حتى استوفى منك حتى أوحى توفي حتى ففارق الغريم عا لم يختار حنث الحالف وان لم  
 يختار فانه لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار في المفارقة فان تضى الغريم الحلف أو سحره على المفارقة  
 وفارق فلا حنث ان كان من يبالي به عليه كغايه في الملاقاة به على ذلك الاستوى ولو فر الحالف منه لم  
 يحنث وان أمكنه متابعه لان اليمين على فعله فان قال لانفسه حتى استوفى منك حتى حنث بفارقة  
 أحدهما الآخر عا لم يختار وكذلك قال لا يفارقني حتى استوفى منك لصدق الاتفاق بذلك فان فارقه ناسيا  
 أو مكرها لم يحنث (وان استوفى) الحالف حقه من غريمه (وفارق فوجده) أي ما ساء وفاه (بأنفسا)  
 ففارق (ان كان جنس حقه لكه أردأ) منه (لم يبحث) بذلك لان الرداء لا يمنع من الاستيفاء \* (تنبيه) \*  
 ظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون الارض قابلا يتساع به أو كغيره وهو كذلك وان قبله في الكفاية  
 بالاول (والا) بأن لم يكن جنس حقه بأن كان دواهم خالصة تفرج ما أخذ من قشوش أو نجاسا (حنث  
 عالم) بحال المال المأخوذ قبل الفارقة للمفارقة قبل الاستيفاء (وفي غيره) أي العالم وهو الجاهل بالحال  
 (القولان) في حنث الجاهل والناسي أظهرهما لا حنث والتعريف في القولين للعهد المذكور في باب  
 الملاقاة يقول ابن شهبة ولا عهد مقدم يحيل عليه ممنوع وان حلف الغريم فقال والله لا أوفيك حقت  
 فسلم له مكرها أو ناسيا لم يحنث أولا استوفيت حقه متى فأنفذه مكرها أو ناسيا لم يحنث بخلاف ما إذا  
 أخذ عا لم يختار وان كان المعلن مكرها أو ناسيا (أو) حلف (لا أرى منكرا الا رفعة الى القاضي)  
 أو لا أرى قطرة أو ضالة لارفعها اليه (فرأى) الحالف ذلك (وغمكن) من الرفع اليه (فلم يرفع) ذلك (حتى  
 مات) الحالف (حنث) لتغويته البر باختباره ولا يلزمه المبادرة الى الرفع بل له المهلة لمدة عمره وعمر  
 القاضي فني رفعه اليه ولا يشترط في الرفع أن يذهب اليه بل يكفي أن يكتب اليه بذلك أو يرسل رسولاً

بذلك فيخبره لأن القصد بذلك اخباره والاخبار يحصل بذلك ولو رأى المنكر بين يديه هل يكنى ذلك أو لابد  
من اخباره وجهان أرجحهما الثاني كإرجحه ابن المقرئ وهل يقال منسل ذلك إذا رأى القاضي يتعاطى  
المنكر أو يقال منسل هذا اللفظ لا يتناول القاضي لم أر من تعرض لذلك وبظاهر الثاني (ويحصل على  
قاضي البلد) عند الإطلاق لا على غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بال (فان عزل) قاضي البلد وتولى غيره  
(فالبير) يحصل (بالرفع إلى) القاضي (الثاني) ولا عبرة بالوجود حاله الخالف لان التعريف في الإلف  
واللام للجنس و بشرط في رفع المنكر إلى القاضي أن يكون في محل ولايته فان كان في غيره لم يبر  
إذ لا يمكن إقامة وجهه كما قاله البغوي وإن كان في بلده قاضيان كفي الرفع إلى أحدهما وإن اختص كل  
منهما بناحية خلافا لابن الرفعة في قوله فان اختص بذلك فينبغي أن يتعين قاضي الناحية التي فيها فاعل  
المنكر وهو الذي يجب عليه اجابته إذا دعاهم إلى المنكر إلى القاضي منوط باخباره به كما مر لا يوجب  
اجابته فاعله (أو) حلف لا رأى منكرا (الارفعه إلى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلاد وغيره لصدق  
الاسم وسواء كان قاضيا حال اليقين أم ولى بعده لعدم اللفظ (أو) الارفعه (إلى القاضي فلان) هو  
كتابة عن اسم علم لمن يعقل ومعناه واحد من الناس (فراة) أى المنكر (ثم) لم يرفعه اليه حتى (عزل)  
القاضي (فان نوى مادام قاضيا حث ان) رأى المنكر و (أمكنه رفعه) اليه فتركه لثبوته البر باختياره  
فان قبل هذا يخالف لقول الروضة وأما الله اذا عزل لم يبر بالرفع اليه وهو معزول ولا يحث وان كان  
يمكن لانه ربما ولى ثانيا واليمين على التراضي فان مات أحدهما قبل أن يولى بان الحث أوجب بان  
المصنف عبره بنابذ وادام كونه قاضيا والبيعة تنقطع بالعزل وغسل بعض الشراح عن ذلك فأجاب بان  
كلام المصنف هذا محمول على عزل اتصل بالموت (والا) بان لم يمكن رفعه اليه (فكره) والاظهر عدم الحث  
\* (تنبه) \* جعل من صور عدم الامكان المرض والحبس وما إذا جاء إلى باب القاضي لم يجيب وينبغي  
كما قال الزركشي أن يحث إذا تمكن من الكتابة والمراسلة فلم يفعل فانهم اكتفوا بذلك كالم (وان لم  
ينو) مادام قاضيا (بر بالرفع اليه بعد عزله) قطعان نوى عينه وذكر القضاء للتعريف وعلى الأصح  
أن أطلق نظرا إلى التعيين ووجه مقابله التفرار إلى الصفة

\* (فصل) \* في الحلف على أن لا يفعل كذا إذا (حلف) شخص أنه (لا يبيع ولا يشتري) مثلا وأطلق  
(فقد انفسه) حث قطعا لصحور الفعل منه (أو غيره) بولاية أو وكالة (حث) على الصحيح لان إطلاق  
اللفظ يشمل \* (تنبه) \* مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفاسد قال ابن  
الرفعة ولم يخالف الشافعي رحمه الله هذه القاعدة الا في مسألة واحدة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح  
فترك فاسدا فإنه أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها الا الحج الفاسد  
فانه يحث به كما مر ولو أضاف العقد إلى مالا يقبله كان حلف لا يبيع الحرج ولا المستولدة ثم أتى بصورة  
البيع فان قصد التلفظ بالعقد مضاعفا إلى ما ذكره حث وان أطلق فلا (ولا يحث) الخالف على  
عدم البيع مثلا إذا أطلق (بعقد وكيله له) البيع سواء أكان ممن يتولاه الخالف بنفسه عادة أم لا  
لانه لم يبعد (أو) حلف (لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحث) وان فعله  
الوكيل يحضرته وأمره لانه حلف على فعله ولم يفعل فان قيل قدم في الخلع أنه لو قال لزوجته متى أعطيتني  
ألفا فانت طالق انها لو قالت لو كيلها سلم اليه فسلم طلق وكان تمكينها من المال اعطاء وقبضه هذا أنه  
يحث بذلك أجيب بان اليمين يتعلق باللفظ فاقصر على فعله وأما في الخلع فقوله لو كيلها سلم اليه بمثابة  
تحذير فلا حظو المعنى ولو سأل أن لا يملك ثم عاق الطلاق على مشيئة الزوجة أو فعلها فوجد ذلك حث لأن  
الموجود منها مجرد صفة وهو الموقوع بخلاف ما لو قوض الطلاق اليها فطلعت نفسها على الأصح ولو  
حلف لا يعتق عبدا فكاتبه وعق بالاذاء لم يحث كما نقله عن ابن القبطان وأقره ان صوب في المهمات

الحث معالاً بان التعلق مع وجود الصلة اعتاق كما أن تعلق الطلاق مع وجود الصلة تطبيق لان الظاهر  
ان اليمين عند الاطلاق منزلة على الاعتاق بما أنا (الأن يريد) الحالف استعمال اللفظ في حقيقةه وبما جاز  
وهو (أن لا يقبل هو ولا غيره) فيحث بفعل وكيله فيجاء ذكر في مسائل الفصل كما هو معلوم بأرادته ولو  
حالف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة في مداوى  
القاضي الحسين أنه لا يحنث لانه بعد اليمين لم يباشر ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا يخرج  
الا باده وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين فخرجت اليه بعد اليمين لم يحنث قال الباقيني  
وهو ظاهر (أو) حالف (لا ينكح) حث بعهدة وكيله له لا يقوله هو) أي الحالف النكاح (لغيره)  
لان الوكيل في النكاح سفير محض وله ذابح تسجيته الموكل وما زاع الباقيني في ذلك واعتمد عدم  
الحث \* (نفسه) \* هذا كما اذا أطلق فان أولاد أن لا ينكح لنفسه ولا لغيره حث علامته وان نوى  
منع نفسه أو وكيله اتبع \* (فروع) \* لو حلفت المرأة أن لا تنزج زوج ففقد عليها ولم ياتلن ان كانت  
مجردة فعلى فولى المكره وان كانت غير مجبرة وأذنت في التزويج فزوجها الولي فهو كولو أذن الزوجان  
بزوجها ولو حالف لا يرجع مطالقته فوكل في رجعتها لم يحنث كما قاله الباقيني والمعتمد أنه يحنث سواء أقله  
الرجعة ابتداء نكاح أم استدامة ولو حالف لا ينزج زوج تمجن ففقد عليه وللم يحنث لعدم أذنه فيه مذكرته  
بجنازه وظاهر ولو حالف الأمير لا يضرب زيداً أمراً الجلال بشره بضربه لم يحنث أو حالف لا يبيني بنفسه  
فأمر البلية بئانه فبلاء وكذلك أولاد تعلق رأسه فأمراً خلافة لم يحنث كما جرى عليه ابن المقرئ لعدم  
فعله وقيل يحنث ليعرف وجهه الزامى في باب محرمات الاحرام من شرعية وصحة الاسنوى (أو) حالف  
(لا يبيع ماله زيد) مثلاً بباعه بيعاً صحيحاً بأن باعه (بأذنه) أو لغيره أو أذن حاكمهم فخر أو امتناع أو أذن  
الولي فخر أو صهر أو جنون (حنث) لصدق اسم البيع بما ذكره ولو عبر المصنف ببيع صحيح كما ذكره في  
كلامه لشمل ما ذكره (والا) بأن باعه بيعاً غير صحيح (ذلاً) حث لفساد البيع وهو في الحالف منزلة على  
الصحيح وذكر البيع مثال والامتناع قد لا تتناول الا الصحيح وكذا العبادات الا الصالح الفاسد فانه يحنث  
به كما مر قال الزركشى ويقع المنكر في الحاق الطلوع والسكابة الفاسدين وما أشبههما بالحل لانهما كالصحيحين  
في حصول الطلاق والعتق اهـ والظاهر عدم الحاقهما به ولو باعه يذن وكيل زيد ولم يعلم أنه مال زيد  
لم يحنث أيضاً به - له \* (فروع) \* لو حالف لا يبيع لى زيد مالا فوكل الحالف رجلاً في البيع وأذن له  
في التوكيل فوكل الوكيل زيداً في بيع ذلك فباعه حث الحالف سواء علم زيد أنه مال الحالف أم لا لان  
اليمين منعقدة على نفي فعل زيد وقد فعل باختياره والحال أو التسليم انما يعتبر في المباشر للفعل لا في غيره  
قال الاذرى والظاهر حل ذلك على ما لا قصد التعلق أما اذا قصد المنع فبات فيه ما مر في تعليق المالكين  
ولو حالف لا يملك زوجته ثم قرض بها طلاقاً فعلمت نفسها لم يحنث كولو وكل فيه أجبتا ولو قال ان فعلت  
كذا أو ان شئت كذا فأنفت طلاقاً فعلمت أو شاعت حث لان الوجود منها مجرد صفة وهو الطلاق ولو  
حالف لا يبيع بعهة فاسداً فباع بعهة فاسداً في حثه وجهان أحدهما أنه يحنث وقال الامام انه الوجه عندنا  
وقال الاذرى القلب اليه أميل اهـ وهذا والظاهر لانه فعل المحلوف عليه والثاني لا حث وجرى عليه  
صاحب الانوار وقال الاذرى انه ظاهر كلام الشيخين (أو) حالف (لا يبيع له) أي لزيد مثلاً (وأوجب  
له) الهبة (ولم يقبل لم يحنث) لان الهبة لم تتم ويجرى ذلك كما قال الامام في البيع وغيره من العقود  
المستلزمة على الإيجاب والقبول (وكذا ان قبل) الهبة (ولم يقبض) لم يحنث أيضاً (في الأصح) لان  
مقتضى الهبة نقل المالك ولم يوجد ولان المقصود بالخلف على الامتناع من الهبة عدم التبرع على الغير وذلك  
حاصل عند عدم القبض قال ابراهيم المروزي ولا يحنث بالهبة لعبس يز يد لانه انما عقد مع العبد قال  
المأوردى ولا يحنث في بيع ونحوه \* (تنبيه) \* أقدم كلام المصنف أنه يحنث اذا قبضها بالاختلاف لكن

متى يحنت فيه وجهان في الحايى أحدهما حالة القبض تخريجاً من قول الشافعي ان الهبة تلك بالقبض  
 والثاني من وقت العقد تخريجاً من قول الشافعي ان القبض دال على الملك حالة الهبة والاول أوجه  
 (ويحنت) من حلف لا يبيع (بعمري ورفي) وسبق تفسيرهما في الهبة (وصدقة) تطوق عارودية  
 مقبوضة لانها أنواع خاصة من الهبة أما الصدقة الوجبة فلا يحنت بها على الاصح لانها كقضاء الدين و (لا)  
 يحنت بغير ما ذكر من (اعارة) وضيافة اذ لا ملك فيها (ووصية) لانها تلك بعد الموت والميت لا يحنت  
 (ووقف) عليه لان الملك فيه لله تعالى (أو) حلف (لا يتصدق) حنت بالصدقة فرضاً وتطوقاً على فقير  
 وغني ولو ذمياً لقبول الاسم ويحنت بالاعتاق لانه صدق عليه مرقبه و (لم يحنت بهبة في الاصح) لانها أعم  
 من الصدقة والثاني يحنت كعكسه وفرق الاكل بان الصدقة أخص فكل صدقة هبة وليس كل هبة صدقة  
 نعم ان نواها به حنت كما صرح به الامام ولا يحنت بالاعارة والضيافة ويحنت بالوقف عليه لان الوقف صدقة  
 فان قيل ينبغي أن يحنت به فيما سار أيضاً لانه تبين بهذا أن الوقف صدقة وكل صدقة هبة أوجب بأن هذا  
 الشكل غير منتج لعدم اتحاد الوسط اذ يحول الصغرى صدقة لا تقتضي الملك وموضوع الكبرى صدقة  
 تقتضي كماله في بابها \* (فروع) \* لو حلف لا يبرح حنت بجميع التبرعات كإبرائه من الدين واعتاقه  
 وهبته واعارته لان كلامها بعد برعها لا يبايعها ثم لا كذا كقولنا في ديننا ولا يشارك فقارض قال الخوارزمي  
 حنت لانه نوع من الشركة وهو كذا قال الزركشي ظاهر بعد حصول الريح دون ما قبله أو لا يتوضأ فقيم لم  
 يحنت أو لا يضمن لفلان مالا فكل بدل مدونه لم يحنت لانه لم يأت بالخلاف عليه أو لا يبيع الجنتين فذبح  
 شاة في بطنها جنتين حنت لان ذكاتها ذكاته أو لا يبيع شاتين لم يحنت بذلك لان الايمان برأى فيها العادة  
 وفي العادة لا يقال ان ذلك ذبح لثابتين ويحتمل أن لا يحنت في الاولى أيضاً وهذا الاحتمال كما قال الاذري  
 أقرب أو لا يقرأ في مصحف ففكه وقرأ فيه حنت أو لا يدخل هذا المسجد فدخل زيادة حادثة فيه بعد اليمين  
 أو لا يكتب بهذا القلم وهو مبرى فكسر ثم يرى فكتب به لم يحنت وان كانت الانبوبة واحدة لان اليمين في  
 الاولى لم تتناول الزيادة حال الحلف والقلم في الثانية اسم للمبرى دون القصبة وانما يسمى قبل البرى قلما  
 مجازاً لانه سيصير قلماً أولاً وكل اليوم الا كذا واحدة فاسم نداه من أول النهار الى آخره لم يحنت وان قطع  
 الاكل قطعاً بيننا ثم عاد حنت وان قطع لشرب أو اتفق من لون الى آخر أو اتفقوا ما يجعل اليه من الطعام ولم  
 يطل الفصل لم يحنت (أولاً) كل طعام اشتراه ولم يبعه حنت بما اشتراه زيد (مع غيره) شركة معها أو مرتباً  
 لان كل خبز من الطعام لم يخصص زيد بشرائه بل دليل انه لا يقال اشتراه فلان بل بعضه ولا يحنت بما اشتراه  
 لم يذكبه أو ملكه بقسمة وان جعلناها بيعاً أو بصلح أو وارث أو هبة أو وصية أو رجوع اليه برديع أو أقاله  
 وان جعلناها بيعاً (وكذا لو قال) لا آكل (من طعام اشتراه زيد) لم يحنت بما ذكره في المتن (في الاصح)  
 لما سار والثاني يحنت به لان غرض الخالف الامتناع عما ثبت لزيد منه شراء وهو موجود (ويحنت بما  
 اشتراه) زيد (سليماً) أو اشترى أو قولية أو مرابحة لانها أنواع من الشراء فان قيل ماذا كره المصنف في  
 السلم مناقض لما صححه في بابيه من عدم انعقاده باللفظ البيع أوجب بأنه لا يلزم من كون السلم بيعاً في  
 الحقيقة أن يصح باللفظ البيع بل باللفظ السلم وهذا كما أن التولية والاتراك بيع حقيقي ولا يحسن باللفظ  
 البيع وسببه ان هذه بيوع خاصة وانخاص فيه قدر زائد على العام فلا يصح إيرادها بالعام لفوات المعنى  
 الزائد على العام \* (تنبيه) \* لو اشتراه زيد بغيره أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه فأكمله منه حنت ولا يحنت بما  
 ملكه زيد بآث أو هبة أو وصية أو رجوع اليه برديع أو أقاله أو انخاضه بالقسمة وان جعلناها بيعاً  
 وكذا الصلح لان لفظ الصلح موضوع للرضا بترك بعض الحق ولا بما اشتراه له وكتبه (ولو اخطأ  
 ما اشتراه) زيد (بشترى غيره لم يحنت) باكله من المختلط (حتى يتقن أكله من ماله) بأن يأكل قدر ما صالحاً  
 كالمكف والسككين لانه يتحقق ان فيه مما اشتراه زيد بخلاف عشر حبات وعشرين حبة \* (تنبيه) \*

قوله بشتري غيره لبس بقيد فان انحلت له تلك النكاح لا وسواه أما لك ذلك الغير بالشراء أم بغيره وقوله  
حتى ينفق . . . فان وقتضيه كلامه انه لا فرق فيه إذ كره بين أن يقول طعنا اشتراه أو من طعنا اشتراه  
وهو ظاهر في الثانية وأما الأولى ففي تحبثه باليه من وقتضيه لاصطفاؤه للنفق الجميع لاسيما إذا قصد به وهذا  
كما عند الاطلاق فلو قال أردت طعنا بشتريه شائعا أو الصالحا بشتريه لانه غافلا على نفسه (أو) حلفا  
(لا يدخل دارا اشتراه) بذكرها (بدا أو أخذها) زيد كذا أو يهضمها (بشفعة) لفقد الاسم  
المعلق عليه في الوضع والمعرف إذا اتخذ بالشفعة شراء حكمي لاحقيقه ويتصور أخذ الكل بالشفعة في  
صورتين الأولى في شفعة الجوار وهي أن يأخذهم إذا جازوه ويحكم لهم أحاكم حتى وقائنا بجل له باطنا كما  
والأصح الثانية أن تلك شفعة تصف دار ويبيع شريكه النصف الآخر فأيأخذ بالشفعة بغير  
الدار جميعا له ثم يبيع الآخر النصف الذي لم يملكه بالشفعة شائعا ثم يبيع ذلك الغير من غيره وله أخذه  
منه بالشفعة وقد صدق عليه أنه لك جميع الدار بالشفعة لكن في عقدين (شائعة) فيها مسائل متشعبة مهمة  
تحتاج إلى الباب لو صاف لا يخرج فلان لا يأذنه أو بغير إذنه أو حتى يأذنه فخرج بلاذن منه حدث أو باذن  
فلاولم يعلم أذنه لحصول الاذن وانحلت اليه في سألني الحث وصدقه حتى لو خرج بعد ذلك لم يثبت ولو  
كان الحلف بالمعلق فخرجت وادعى الاذن لها أو أنكرت فالقول قولها يبيع بينهما وتحصل اليه بخرجة  
واحدة لان لهذا البعدين جهة بروهي الخروج باذن وجهة حدث وهي الخروج بلاذن لان الاستثناء يقتضي  
النفي والاثبات جميعا وإذا كان لها جهتان ووجدت أحدهما انحلت اليه بديل مال الحلف لا يدخل  
اليوم الدار وليا . . . كان هذا الرضي فانه ان لم يدخل الدار في اليوم بروان تركه كل الرضي وان أكله  
بروان دخل الدار ولبس كملو قال ان خرجت لابس تمس برؤيت طالق فخرجت غير لابس له لا تدخل حتى يثبت  
بالخروج ثانيا لابس له لان البعدين لم تثبت كل على جهتين وانما على الطالق بخروج مقيد فإذا وجد وقوع  
الطلاق فان كان التعليق بلفظ كمال أو كل وقت لم تدخل بخرجة واحدة وطريقته أن يقول أذنت لك في الخروج  
كلما أردت ولو قال لا أخرج حتى استأذنتك فاستأذنته فلم ياذن فخرج حدث لان الاستئذان لا يعني لبعثه بل  
للاذن ولم يحصل نعم ان قصد الاعلام لم يثبت أو حلف لا يلبس ثوبا بأن يلبس عليه فلان بضاعته ثوبا وأبرأه من ثمنه  
أو حبا بضاعته لم يثبت بلبسه وان وهبه له أو وصى له به حدث بلبسه إلا أن يبذله قبل لبسه بغيره ثم يلبس الغير  
ولا يثبت وان عد عليه النعم غيره غاف لا يشرب له ماء من عماش فشرب له ماء بلا عماش أو أكل له طعاما أو  
لبس له ثوبا لم يثبت لان اللفظ لا يثبت له أو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلا يلبس ثوبا سدا من غزل أو لم يثمنه  
من غيره لم يثبت وان قال لا ألبس من غزلها حدث به لا يثبت بخيط بغيرها من غزلها لان الخيط لا يوصف  
بأنه ملبوس وان قال لا ألبس مما غزلته لم يثبت بما غزلته بعد البعدين أولا ألبس مما غزلته لم يثبت بما  
غزلته قبل البعدين أو قال لا ألبس من غزلها حدث بما غزلته وبما غزلته اصطلاحا للفظا لهما أو حلف  
لبس من صلى النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة قبل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
إبراهيم الخ هذا ما قال في الروضة انه الصواب ونقل الراعي عن المروزي أن أقضها أن يقول اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد كلما ذكره الذكرون وكلما سبها عن ذكره الغافلون قال المصنف وقد  
يستأنس له بأن الشافعي رضي الله عنه كان يستعمل هذه العبارة وأعله أول من أسعملها وقال البارزي  
عندي أن البراءة يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد أفضل صلواتك عددها علماتك اه والوجه  
الأول ومع ذلك فالأحوط للحالف أن ياتي بجميع ما ذكر كماله الأذرع ولا بد في كل ما قيل انه أفضل أن  
تقرن الصلاة والسلام والافكون مكرها ولا يقال في المكره انه أفضل من غيره وهذا ظاهر وان لم أر من  
تعرض له في هذا المثل أو حلف لا يزور فلانا حيا ولا ميتا لم يثبت بتشيع جنازته أو لا يدخل بيته صوفا  
فادخل شاة صا صوفا وثله الجمل الذي عليه الصوف كلبه شيتا أو لا يدخل بيته أيضا فادخل دجاجة

فياضت ولولا الحال لم يحث أو حاف لا يقال له سقف حثت باستقلاله بالازج أو حاف لا يفطر حثت بأكل  
وجماع ونحوهما مما يفطر لا يرد وقبحه ودخول لبس ونحوهما مما لا يفطر عادة كيجنون فلا يحث بها أو  
حاف لا يتزوج امرأة كان لها زوج فطالق امرأته ثم تزوجها لم يحث لان البين تنفقه على غير زوجته  
التي هي في ذكاحه فان كانت بائنا فتزوجها حثت أو حاف لا يتزوج سراً فتزوج بولي وشاهد من حثت لان  
الزواج لا يصح بدون ذلك وان شهد به ثلاثة لم يحث أو حاف لا يركب فركب ظهر انسان واجتاز به النهر  
ونحوه لم يحث أو حاف لا يسكن هذا البيت أو لا يصعد مادام زيد واليا أو فلان فاضيا أو نحو ذلك فعزل  
فلان ثم ولي لم يحث بالخلاف عليه لا يباع الديعة صرح به الخوارزمي وغيره أو حاف على من له عليه دين  
بان قال ان لم آتضه منك اليوم فامرأتى طالق وقال صاحبه ان أعطينه اليوم فامرأتى طالق فطريقه أن  
يأخذ منه صاحبه جبراً فلا يحث ثلثان وقت الغداة من طلوع الفجر الى الزوال ووقت العشاء من الزوال الى  
نصف الليل وفدومه أن يأكل فوق نصف الشيع ووقت السجود بعد نصف الليل الى طلوع الفجر والغدوة  
من طلوع الفجر الى الاستواء والضحوة بعد طلوع الشمس من حين زوال كراهة الصلاة الى الاستواء  
والصباح ما بعد طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى أو حاف لبشيتن على الله أحسن الثناء أو عظمه أو  
أجله فاقبل لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك زاد ابراهيم المروزي فلما الجحد حتى مرضى وزاد  
المذلول أول الذكر سبحانه أو حاف ليجهدن الله تعالى بمجماع الجحد أو باجل النجاة فيقبل الحمد لله جدا  
بوافي نعمه ويكافئ مزيده يقال ان جبريل عليه السلام قال قد علمك الله بمجماع الجحد وفسرف  
الروضة بوافي نعمه بقوله أي يلافها حتى يكون معها ويكافئ مزيده بقوله أي يساوي مزيده نعمه أي يقوم  
بشكر ما زاد منها قال ابن المفرى وعندى أن عنده يني بها ويقوم بحفظها ويمكن حل الاول كما قال شيخنا على  
هذا

\*(كتاب النذر)\*

وهو بذل مائة سنة وحكي فقه اللغة الوعد بخير أو شر وشرع الوعد بخير خاصة قاله الروياني والماوردي  
وقال غيرهما التزام قريب لم تتمين كما يعلم مما ياتي وقد كرم المصنف عقب الايمان لان كلامهما عديم عقده المارة  
على نفسه ما كبد الما التزم ولانه يتعالى بالنذر كفارة ككفارة اليمين في الجملة والاصل فيه آيات كقوله تعالى  
وليوفوا نذرهم وقوله تعالى يوفون بالنذر وأخبار تكبير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن  
يعصى الله فلا يعصه ونحوه سلم لالنذر في معصية الله ولا في ما لا يملكه ابن آدم \*(تنبيه)\* \* اختلفوا هل  
النذر مكره أو قربة تقتل الاول عن النص وخبره المصنف في مجموعه لخبر الهه حين أنه صلى الله عليه وسلم  
نهى عنه وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الجبيل ونقل الثاني عن القاضي والمذلول والقزالي وهو  
قضية قول الرافعي النذر تقرب فلا يصح من الكافر وقول المصنف في مجموعه في كتاب الصلاة النذر عدا في  
الصلاة لا يعاها في الاصح لانه مناجاة لله تعالى فهو يشبهه قوله جود جهسى لاذى خلقه وصوره قال في  
المهمات وبعضه النص كقوله تعالى وما أنفقتن من نفقة أو نذرتم من نذر فان الله يعلمه أي يجازي  
عليه والقياس وهو أنه وسيله الى قربة والوسائل حكم المقاصد وأيضا فإنه يثاب عليه ثواب الواجب كما قاله  
القاضي الحسين وهو يزعم على النفل من درجة كقضي زوائد الروضة في النكاح عن حكاية الامام والنفسي  
محمول على من ظن أنه لا يقوم بما التزمه أو ان لا يفرقها كما يلوح به الخبر وأعلى المعلق بشي وقال الكرماني  
المكره والالتزام القربة لا القربة اذر بما لا يقدر على الوفاء وقال ابن الرفعة الظاهر انه قربة في نذر النذر  
دون غيره اه وهذا أوجه وأركان النذر ثلاثة ناذر وصيغة ومنذور وسكت المصنف عن الاولين أما  
الناذر فيشترط فيه التكليف والاسلام والاختيار ونفوذ التصرف فيما يندره فلا يصح من غير مكاف  
كصبي ويجنون لعدم أهليتهما للالتزام الا السكران فانه يصح منه وان كان غيره مكاف عند المصنف كما مر  
بيانه في كتاب الطلاق لعصبة تصرفه ولا يصح من كافر لعدم أهليته للقربة أو التزامها وانما صح وقفه وعنته

ووصيته وصدقته من حيث انما اعتقد ما ليس الاقرب ولا مكره لم يرفع عن أمي الخطا والنسيان وما  
 استكرهوا عليه ولا من لا يشق تصرفه فيما ينقذه كنفذوا فيه القرب بالمالية المبنية كعتق هذا الذر  
 ويصنع من المعجور عليه بغيره أو فاس في القرب البدنية ولا يجبر عليهما في الذمة فيصنع نذرهما المال فيهما  
 لانهما انما يؤذيان بعد ذلك الجبر منهما أو يصح نذر الرقيق المال في ذمته ولو بغير اذن سيده كما اقتضاه كلامهم  
 فان قيل ينبغي أن لا يصح كما قال ابن الرقعة كما لا يصح ضممانه في ذمته بغير اذن سيده أجيب بان المعلق في  
 النذر حتى الله تعالى ادلا يصح الا في ربة بخلاف الضمان والا يصح انعقاد نذره للحج قال ابن الرقعة ويشبه ان  
 غير الحج كذلك وأما الصيغة فيشتروا فيها الغنا يشعر بالتزام فلا يتعقد بالنية كسائر العقود وتنعقد بأشارة  
 الاخر سماعا وتبين في كماله تجتنب ان يفتقر بكناية الباطن مع النية قال الأذري وهو أولى بالانعقاد بها  
 مع البيع (وهو) أي النذر (ضر بان) أي أحدهما (نذر الجاهل) بفتح أوله بخطه وهو التصادي في الحصة  
 مع البيع (وهو) أي النذر (ضر بان) أي أحدهما (نذر الجاهل) بفتح أوله بخطه وهو التصادي في الحصة  
 والمراد به ما خرج من جرح البعير بأن يمس النذر من نفسه أو غيره هل من شيء أو يحق عليه أو يحق غيره أو  
 غضبا بالتزام قرية (كان كلفه) أي زبدها مثلا أو لم أكله أو لم يكن الأمر كما قلنا (و الله على) أو فعلى (عتق  
 أو صوم) أو نذر كصدقة أو صلوة (وفي) عند وجود المعاق عليه (كفارة عين) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 كفارة النذر كفارة عين رواه مسلم ولا كفارة في نذر التبرع قطعا فتعين أن يكون المراد به الجراح وروى ذلك  
 عن عمر وعائشة وابن عباس وابن عمر وحفصة وأم سلمة رضي الله عنهم (وفي قول) يجب على الناذر في ذلك  
 (ما التزم) أقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وصي فعله ما صي ولأنه التزم عبادة عنه مقابلة شرط فتلزمه  
 عند وجوده (وفي قول أبيه) أي الامرين (شاء) أي الماذر فيختار واحد منهما من غير توقف على قوله  
 اختار حتى لو اختاره بتمامه لم يتعين له العدول الى غيره (قلت) هذا (الثالث) كما قال الرافعي في  
 النحر (أظهر وجهه المراقبون) بل لم يورد أبو الطيب منهم غيره (والله أعلم) لأنه يشبه النذر من حيث  
 أنه التزام قرينة واليمين من حيث المنع ولاصيل الى الجمع بين موجبهما ولا الى تعاطيها فوجب التخصيص  
 (تنبيه) قضية قول المصنف الله على عتق أو صوم أو نذر الجراح لا بد منه من التزام قرينة وبه صرح في  
 المحرر لكن المصنف في أصل الروضة فيه الوفا قال ان دشأت الدار لله على ان آكل الحيز من صور الجراح رانه  
 يلزمه كفارة عين لكن هذا انما يلزمه كفارة عين فقط لانه انما يشبه اليمين لا النذر لان المعلق غير قرينة ومثل  
 بالمعتق والصوم ليفهم أنه لا فرق في المانز بين المالى والبدنى والعق لا يخاف به الا على وجه التعليق والالتزام  
 كقوله ان فعلت كذا فعلى عتق فوجب الكفارة ويخصر بينهما وبين ما التزمه فلوقال العتق يلزمني لأعدل  
 كذا لم ينو التعليق لم يكن جيمنا فلو قال ان فعلت كذا فعلى عتق العبد قطعاً أو قال والعق أو  
 والعلاق بالجرا لأعدل كذا لم ينو قد جيمناه ولا حث عليه ان فعله وتعبيره بأو ايس بقيد بل لو عاقب بالوار فقال  
 ان كلفته الله على صوم وعتق وأوجبنا الكفارة فواحدة على المذهب أو الوفاء بما التزمه لزمه الكل (ولو  
 قال ان دشأت الدار (فعل كفاية عين أو) كفارة (نذر لزمته كفارة بالدخول) في صورتين وهى كفارة عين  
 اما الاولى فبالاتفاق تغلبا لحكم اليمين وأما الثانية فلخصر بينهما وبين ما التزمه فلو قال العتق يلزمني لأعدل  
 عما اذا قال فعلى عين فانه يكون انما على الأصح لأنه لم يأت بصيغة النذر ولا الجلف وليست اليمين بما التزم  
 في الذمة (تنبيه) قوله أو نذر ما عطف على عين ككفارة كفارة في كلامه ولا يصح أن يكون معطوفاً على  
 كفارة كقوله بعضهم نذر ما عطف على عين ككفارة كفارة في كلامه ولا يصح أن يكون معطوفاً على  
 ونص البواب على يقضى أنه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو كان ذلك في نذر التبرع كان قال ان شفى الله مريضى  
 فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قرينة من القرب والتعين اليه كما ذكره البلقيني (و الضرب  
 الثانى (نذر تبر) وهو تفعل من البرمى بذلك لان الناذر يطلب به البر والتقرب الى الله تعالى وهو



نوعان كفى المتن أحدهما نذر الجحازة وهو المعلق بشئ (بان ياتزم) الناذر (قربة ان حدثت) له (نعمه  
أودعبت) عنه (نعمه كان شئ مريضى) أودعبت على كذا (فله على أوفعى كذا) من عتق أو صوم  
أو نحو (بأنه ذلك اذا حصل المعلق عليه) لقوله تعالى وأوفوا عهدهم الله اذا عاهدتم وقد عاهد الله أقواما  
عاهدوا ولم يوفوا فقال لهم منهم من عاهد الله الاية وللعهد المار من نذر ان يطيع الله فليطاعه \* (تنبيهه) \*  
أطلق المصنف النعمة وخصه بها الشيخ أبو محمد بجعل حصوله على نذر ولا يصح في النعم المعتادة كما لا ينبغي  
سجود الشكرها فالامام ووافقه طائفة من الاصحاب لكن القاضى الحسين طرده في كل مباح وهو  
أدفعه اه وخرج بالحدوث استمرار النعمة وهو قيام سجود الشكر كما قاله الزركشى وهذا يؤيد ما قاله  
الشيخ أبو محمد ويجوز تقديم المذمور على حصول المعلق عليه ان كان ماليا كما قاله في الباب الثانى من أبواب  
الايمان وان كانا صحيحا عدم الجواز في باب تجبيل الزكاة \* (فرع) \* لو نذر شيئا أن شفى الله مريضه  
فشفى ثم سلكه نذر صدقة أو عتقا أو صلاة أو صوما قال البغوى في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الايمان  
بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجب بخلاف الصلاة لانها قناعتنا وجوب الكل  
عليه فلا يسقط الا باليقين وهناتيقنا ان الجميع لم يجب عليه انما وجب شئ واحد واشبهه فيجب كالأمر  
والقبلة اه وهذا وجه ثم شرع في النوع الثانى من الضرب الثانى بقوله (وان لم يعلقه) الناذر  
(بشئ كقله) أى قوله ابتداء الله (على صوم) أو صوم أو غير ذلك (لزمه) ما التزمه (في الاظهر) اعموم  
الدلة المقدمة والثانى لعدم العوض \* (تنبيهه) \* لو علق النذر بعشيرة الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح  
وان شاء زيد لعدم الجزم الا لا يثق بالقرب نعم ان قصد بعشيرة الله النذر أو وقع حدوث مشيئة زيد فنعمة  
مقصودة كعدم زيد في قوله ان قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح به الاذرى فى الاولى وشبهنا  
فى الثانية \* (فائدة) \* الصيغة ان احتملت نذر اللجاج ونذر التبرير رجع فيها الى قصد الناذر فالمرغوب  
فيه تبرير والمرغوب عنه اللجاج وضبطوا ذلك بان الفعل اما طاعة أو معصية أو مباح والالتزام فى كل منها  
تارة بمعلق بالاثبات وثارة بالنفي فالاثبات فى الطاعة كقوله ان ضللت فعلى كذا يحتمل النذر بان يريد ان  
وفقنى الله للصلاة فعلى كذا واللجاج بان يقال له صل فبقول لا أصلى وان ضللت فعلى كذا والنفي فى  
الطاعة كقوله وقد منع من الصلاة ان لم أصلى فعلى كذا لا ينصّر الاجابا فانه لا يبر فى ترك الطاعة  
والاثبات فى المعصية كقوله وقد أمر بشرب الخمر ان شربت الخمر فعلى كذا ينصّر لجابا فقط والنفي فى  
المعصية كقوله ان لم أشرب الخمر فعلى كذا يحتمل التبرير بان يريد ان عصمتنى الله من الشرب فعلى كذا  
واللجاج بان يمنع من الشرب فبقول ان لم أشرب فعلى كذا يريد ان أعاننى الله على كسر شهوتى فعلى كذا  
وفى الاثبات كقوله ان أكلت كذا فعلى كذا يريد ان يسر الله لى فعلى كذا واللجاج فى النفي كقوله  
وقد منع من أكل الخبز ان لم آكله فعلى كذا وفى الاثبات كقوله وقد أمر بأكاه ان أكلته فعلى كذا ثم شرع  
فى الركن الثالث وهو المنذور وبين حكمه بقوله (ولا يصح نذر معصية) كالقتل والزنا وشرب الخمر  
لحديث لا نذر فى معصية الله تعالى ورواه مسلم وخبير البخارى المار من نذر ان يطيع الله فليطاعه ومن نذر  
ان يعصى الله فلا يعصه فلا تجب كفارة ان حث وأجاب المصنف عن تحريم النذر فى معصية وكفارته كفارة  
بين يائه ضعيف وغيره يحكمه على نذر اللجاج وحصل عدم لزومها بذلك كما قال الزركشى اذ لم ينبو اليه  
كما اقتضاه كلام الراعى آخره فان نوى به اليمين لزمه الكفارة بالحنث \* (تنبيهه) \* أورد فى النوشج  
اعتناق العبد المرهون حتى عن التمتع ان نذره منه بعد ان نفذنا عتقه فى الحال أو عند أداء  
المال وذكر فى الرهن ان الاقدام على عتق المرهون لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا فى معصية  
منه بعد واستثنى غيره ما لو نذر ان يصلى فى أرض مغصوبة صح النذر ويصلى فى موضع آخر كذا ذكره  
البغوى فى تنزيهه وصرح باستثنائه الجرحا فى المباحه ولكن جزم الحاملى بعدم الصحة ورجحه الماوردى

وكذا البغوى فى متاويه وهذا هو الظاهر الجارى على القواعد وقال الزركشى انه الاقرب ويشأيد  
بالنذر فى الاوقات المذكورة فانه لا يتعد على الصبح (ولا) يصح نذر (واجب) على العيين بطريق  
انصوص كما قاله الباينى كالصبح أو صوم أول رمضان لانه واجب بإيجاب الشرع ابتداء قلامنى لإيجابه  
أما واجب العين بطريق العموم فيصح كما انذر الوضوء لكل صلاة فاذا قوضاً لسلافة عن حدث خرج  
عن واجب الشرع والنذر يلزم به فى أصل الروضة وأما واجب الكفاية فالاصح لزومه بالنذر  
كفى أصل الروضة سواء احتج فيه الى بدل المال وقاساه مشقة كالجهد وتجهيز المولى أم لا كصلاة الجنازة  
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (تنبيه) \* شمل كلامهم الواجب التحريم الذى هو الواحد المهم  
وهو ظاهر لانه فى الحقيقة من هذه الجهة واجب عينا ولونذر حصلة معينة من خصاله هل يتعد كفر  
الكفاية أولا يتعد الاطلاقا بخلاف العكس أولا يتعد بالكفاية رجع شيخنا الاول والزركشى الثانى  
وقال انه القياس والقاضى الثالث وهو اوجه لان الشارع نص على التحريم فلا يعبر (ولونذر فعل مباح)  
كاكل ونوم (أوتركه) كان لا يأتى كل المألوف (لم يلزمه) الفعل ولا الترك لم يبرأ داود لانذر الاقبا  
ابتغى به وجه الله تعالى ونظير البخارى عن ابن عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب اذ رأى رجلا  
فأغما فى الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو امرئيل نذر أن يصرم ولا يتعد ولا يستعمل ولا يشكك قال  
مره فليشكك ولا يستفعل وليتيم صومه وأجابوا عن حديث المرأة التى قالت للنبي صلى الله عليه  
وسلم حين قدم المدينة انى نذرت ان أصرب على رأسك بالدف فقال لها أوفى بنذرك بأنه لما حصل  
السرور لاهلها بقدومه صلى الله عليه وسلم وأعطاه الكفاة وأرغم المنافقين من كان من القرب ولذلك  
استحب ضربه فى النكاح ليخرج عن معنى السقاح وفسر فى الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب  
ولا ترهيب وزاد فى المجموع على ذلك واستوى قوله وتركه شرعا كنوم وأكل رسوا أقصد بالنوم  
النشاط على التمسك وبالاكل التوى على العباداة لم لا وانما لم يصح فى القسم الأول كما اختاره الاذرى  
وصوبه الزركشى لان الفعل غير المقصود والثواب على القصد لا الفعل وأما النكاح فقد مر فى باب انه  
لا يلزم بالنذر وجرى عليه ابن المقرى هنا وان خالف فيه بعض المتأخرين اذا كان مندوبا وفى فتاوى  
الغزالي ان قول البائع للمشتري ان خرج المبيع مستحقا لله على ان أهبك ألفا فلان المباح لا يلزم  
بالنذر لان الهبة وان كانت قربى فى نفسها الا انها على هذا الوجه ليست قربى ولا محرمة فكانت مباحة  
كذا قاله ابن المقرى والاوجه كما قال شيخنا ان انعقاد النذر وأى فرق بينه وبين قوله ان فعلت كذا فله  
على ان أصلى ركعتين ثم استندرك على عدم لزوم نذر المباح قوله (لكن ان خالف لزمه كفارة عين على  
المرج) فى المذهب كفى الحر لانه نذر فى غير معصية الله تعالى لكن الاصح كفى الروضة والشرحين  
وصوبه فى المجموع انه لا كفارة فيه لعدم انعقاده فان قيل يوافق الاول ما فى الروضة وأصلها من انه  
لو قال ان فعلت كذا فله على ان أطلقك أو ان أكل الخبز أو ثوبه على ان أدخل الدار فان عليه كفارة فى ذلك  
عند المخالفة أوجب بان الاولين فى نذر الجاهل وكلام المتن فى نذر التسيبر وأما الاخيرة فلزوم الكفارة فيها  
من حيث اليمين لامن حيث النذر (تنبيه) \* سكت المصنف عن نذر الميكروه كصوم الدهر غير العبد  
والنسيق لمن خاف به ضررا أو فوت حق هل يتعد أولا قال فى المجموع يتعد ويلزم الوفاء به بالاختلاف  
قال الزركشى وليس كما قال بل كلام المتولى يفهم عدم الانعقاد وأشار اليه الراافى تفهنا لان النذر يقرب  
والميكروه لا يتقرب به وهذا هو المختار اهـ وهذا ظاهر لان المباح لا يتعد فالميكروه بطريق الاولى  
أما اذا لم يخف به فوت حق ولا ضرر عايشه فينتعد فاذا نذر صوما به لم يتعد لان الزمن مستحق تغييره  
ويستثنى من صحة نذر صوم الدهر رمضان أدامه وقضاء العيدين وأيام التبريق والحبض والنقص وكفارة  
تقدمت نذره فان تأخرت عنه صام منها وفدى عن النذروية بقضى فانت رمضان ثم إن كان فواته بلا عذر فدى

عن صوم النذر قضاء ما يفارقه من الدهر من أمار فيه فان كان له ذكر سفر ومرض فلا فدية عليه وان كان  
سفر نزهة والا وجبت الفدية عليه لثقله ولو أراد عليه الصوم عنه حيا لم يصح سواء أكان برأ أم لا  
يجزأ لم على المعقد ولو منع المرأة زوجها من صوم الدهر المندور يحق سقط الصوم عنها ولا فدية  
أو بغير حق فلا يسقط الصوم عنها عليها الفدية ان لم تصم وان أذن لها فيه فلم تصم تعديا بدت (فروع)  
لا ينعقد نذر صوم يوم الشك ولا الصلاة في الاوقات المكرهة في غير حرم مكة وان صبح فعل المندور  
فيهما ولا نذر التمسك لانه انما يوقى به عند الضرورة ويؤخذ من ذلك انه اذا كان لغرض ضرورة كالتمسك  
عن الغسل المندوب انه يصح ولا يصح نذر الغسل لكل صلاة بناء على الاصح من انه لا يسن تجديده  
وان نذر الوضوء صح وحصل على التجديد المتسرع وهو ان يكون على الاول صلاة ما وان نذر لكل  
صلاة لزمه ويكفيه في خروجه عن عهده نذره وضوءه الحادث كما مر في الاشارة اليه ولو نذر صوم رمضان  
في السفر انعقد ان لم يتضرره والا فلا أو نذر القيام في الفرض في المرض ان تضرر بذلك لم ينعقد  
والا انعقد أو نذر القيام في النفل عند عدم الضرر انعقد ولو نذر الصوم بشرط ان لا يفتر في المرض لم  
يلزمه الوفاء به في المرض لان الواجب بالنذر لا يزيد على الواجب بالشرع وان نذر ان لا يفتر من جماعة  
من الكفار وقدر على مقاومتهم انعقد نذره والا فلا ويشترط في انعقاد نذر القرية المالية كالأصدقة  
والأصحية الا التزام لها في الذمة أو الاضافة الى معين عليك كالله على ان أنصديق بدينار أو بهذا الدينار  
بخلاف لو أضاف الى معين عليك غيره كالله على ان أعتق عبد فلان نظيره مسلم السابق أول الباب وان  
قال ان ملكك عبد أو شفي الله مريضى وما كنت عبد الله على ان أعتقه أو ان شفي الله مريضى فله  
على ان أعتق عبد أو ان ملكك أو الله على ان اشترى عبدا وأعتقه أو عبدى حران دخل الدار انعقد  
نذره لانه في غير الاستسقاء التزم قرينة في مقابلة نعمته في الأخيرة ماله لا عبد وقد علقه بصفتين الشفاء  
والدخول وهى مسننتان ما يبر فيه على ولو قال ان ملكك عبد أو ان شفي الله مريضى وملكك عبد  
فهو حرم ينعقد نذره لانه لم ياتزم النذر بقربة بل علق الحرية بشرط وایس هو مالكا قال الباقرى فلما  
ولو قال ان ملكك عبد أو شفي الله مريضى وملكك هذا العبد فله على ان أعتقه أو فهو حران انعقد نذره في  
الاولى دون الثانية بشقيها ولو نذر الامام أن يستقى للناس لزمه انخر وجهم في زن الجذب وأن يؤمهم  
في صلاة الاستسقاء ويخطبهم لان ذلك هو المقصود منه وان نذر ان يستقى غير الامام لزمه صلاة الاستسقاء  
ولو نذر ان نذر الاستسقاء بالناس لم ينعقد نذره لانهم لا يطيعونه كذا في الروضة عن البغوى وعبرة  
الجار جاني عن الحسن لو نذر غير الامام أن يستقى مع الناس كان عليه أن يخرج بنفسه ولم يكن عليه أن  
يخرج بالناس لانه لا يملكهم وهذا لا يخالف ما مر فقواهم لم ينعقد نذره أى بالنسبة لاستسقاؤه بالناس  
وان نذر ان يخطبهم وهون أهل الخطبة انعقد نذره ولزمه القيام فيها كإلى الصلاة المندورة كما نقله في  
الروضة عن البغوى واقراء وان تازع في ذلك الاذرى (ولو نذر) كسوف يقيم لم يجز كسوف يقيم ذى لان  
طلاق اليتيم في الشرع له مسلم أو نذر (صوم أيام) معدودة معينة (نذر تعجبها) مسارة الى براءة  
الذمة \* (تنبيه) محل نذر ذلك ما اذا لم يكن عليه صوم كفارة سبقت المندور وهى على التراخي فانه كما قال  
الباقرى يندب فجعل الكفارة وتقدم على النذر فان كانت الكفارة على الفور وجب تعجبها وبطل  
أضا كما قال الاذرى عند انقضاء المانع ولو عارضه ما هو أقوى منه كالجهاد والاسافر فله المصلحة بالصوم  
ولاولى التأخير لزال المانع لاسيما ان وجد ذلك قبل النذر ولو تخشى النادر أنه لو أخر الصوم عجز عنه  
مما لما المالى زيادة مرض لا يرجح برؤه أو لزمه التجسس كما قاله الاذرى فان نذر أياما معينة تعينت على  
الاصح ولو لم تكن معدودة كالله على صوم أيام لزمه ثلاثة ولو قيدها بكثرة لانه أقل الجمع (فان قيد) نذر  
صوم الايام (بتفريق أو بالادوية) ذلك عملا بما تزامه أما الموالاة فمقتضاها التفريق فعلى الاصح

لانه راعى في صيام التمتع (والا) بان لم يقبـد بتفريق ولا والا (جاز) أى التفريق والاولاد (عـلا)  
 بمقتضى الاطلاق لكن الواو افضل خروجاً عن خلاف جـى حـبـبـة (أو) نذر صوم (سنة) معينة  
 كسنة كذا أو سنة من الغد أو من أول شهر كذا (صاحبها) عن نذره الاما ذكره في قوله (وأقمار) منها  
 (العید) أى يوميه الفطر والأضحى (والنشریق) وهو ثلاثة أيام بمسبب يوم الفطر وجوبه بالانه غير مال  
 للصوم (وصام) شهر (رمضان) منها (عنه) أى رمضان لانه لا يقبل غيره (ولانضاء) عليه لا نذر  
 لان هذه الايام لو نذر صومها لم ينعقد نذره فاذا أطلق قالوا ان لا نذر في نذره (وان أقمار) أى  
 امرأة في سنة نذرت صيامها (بحيض ونفاس وجب القضاء) لا يامها (في الاطهر) لان الزمان قابل  
 للصوم واعما أقمارت اعنى فيها فتقضى كمصوم رمضان وهذا ما رجحه البغوى وصاحب النبية والمرشد  
 فنبههم الممرر (قلت) أنه إذا من الرافعى في الترح (الاطهر لا يجب) قضاء زمن أيامها (وبه قطع  
 الجمهور والله أعلم) لان أيامها ما لا تقبل الصوم فلا تدخل بالنذر كالعيد واعتده بالبلقينى الاول  
 ورازع في نقل الثاني عن الجمهور \* (تنبيه) \* الانغاء في ذلك كالحيض (وان أقمار) الناذر  
 من السنة (يوماً بلا عذر) انمو (وجب قضاؤه) لنفوقته البر باختياره (ولا يجب استئناف  
 سنة) لان التتابع اعما كان لا وقت كفى رمضان لانه مفقود في نفسه بل لو أقمار جميع السنة  
 لم يجب الوفاء في قضاها \* (تنبيه) \* أنهم كلامه أنه اذا أقمار لم يدر لم يجب قضاؤه واستثنى منه  
 ما لو أقمار بعد عذر السنة فانه يجب القضاء على الاصح لانه يتعاقب بعضها اختياري وأما أيام المرض  
 التى أقمار بها فحضية كلام أصل الرخصة أنه لا يجب عليه قضاؤها وجرى عليه ابن المقرئ في  
 رخصه لانهم افسر دأبه في الدرر لاستثنائها شرعاً وصحح الباقى وغيره وجوب القضاء وقاوا  
 كما ذكره في صوم الاثنين اهـ وهذا وجهه وقرئ ابن كحـ يذنه وبين الحيض بأنه يصح نذر صوم  
 يومه أى فهو كغيره نذر السرى بخلاف نذر صوم يوم الحيض وهذا كما اذا لم بشرط في السنة التتابع  
 (وان شرط) فيها (التتابع) كتبه على صومها متتابعاً (وجب) استثناءها (في الاصح) لان ذكر  
 التتابع يدل على أنه مفقود والثاني لا يجب لان ذكر التتابع مع التعيين لغو (أو) نذر صوم  
 سنة هلالية (غير معينة وشرط) فيها (التتابع وجب) وفاء بما التزمه (ولا يتابعه) أى  
 التتابع فيها (صوم رمضان عن فرضه وأقمار العید والنشریق) لاستثناء ذلك شرعاً واحتراز بقوله  
 عن فرضه على الوصام رمضان عن نذره وقضاء أو تعاو فانه لا يصح صومه لما مر أنه لا يقبل غيره  
 وينطبق به التتابع قطعاً (ويقتضها) أى المذكورات من رمضان والعید والنشریق لانه التزم  
 صوم سنة ولم يصحها (تباعاً) بكسر أوله أى ولا (متصلاً بتأخر السنة) على بشرط التتابع وقبل  
 لا يقضى كالسنة المعينة وأجاب الاول بان المعين في العقد لا يدل بغيره والمطلق اذا عين فديدل  
 \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا أطلق اللفظ فان نوى الايام التى تقبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء  
 قطعاً وان نوى عدداً يبلغ سنة كان قال ثلاثمائة وستين يوماً لزمه القضاء قطعاً قاله المنولى واذا أطلق الناذر  
 السنة حلت على الهلالية لانها السنة شرعاً (ولا يقطعها) أى التتابع في السنة لو كان الناذر لها امرأة  
 (حيض) ونفاس أى زمنهما ما لانه لا يمكن الاحتراز منه (و) لكن (في قضاها) ومثله النفاس  
 (القولان) السابعة ان في قضاء زمن الحيض في السنة المعينة أظهرهما لا يجب كما مر قال ابن الرفعة  
 والانساء لزومه كفى رمضان بل أولى وفرضه في الحيض قال الزركشى ومثله النفاس وان أقمار لسفراء  
 مرض أو عيبر نذر استأنف كفطار في صوم الشهرين المتتابعين (وان لم بشرطه) أى التتابع في صوم  
 السنة غير المعينة (لم يجب) أى التتابع فيه الهدم التزامه في صوم ثلاثمائة وستين يوماً (أو) نذر صوم  
 (يوم الاثنين) أبداً لم يقض أثنى رمضان (الواقعة فيه) على ما هوى أربعة جزأ لان النذر لا يشملها سبق

وجوبه أو ما لواقع فيه خمسة أو اثنين في قضاء الخامس القولان في العبد كمال (وكذا العبد والنسرين)  
ان اتفق ثلثي يوم الاثنين لا يقضى أبدا (في الاظهر) فيسأ على أناني رمضان والثاني يشبهه لأن ثلثي  
الاثنين فيه ما ذكر غير لازم \* (تنبيه) \* أناني بيضاء ما كتبه جمع اثنين كصوبه في المجموع وهو المنسك  
عن سيور به أيضا لكن في الصباح ان يوم الاثنين لا يشي ولا يجمع فإن أحبب أن يجمع له لأنه صفة الواحد  
فان أناني وعرضه ابن يرى بأنه لم يسمع أناني بل هو من قول الفرع عن النجاس أن أناني بحذف  
النون أكثر من أناني بأنهم قالوا المأخوذ وكان وجه حذف النون التبعية لحذفها من المفرد ووجه  
إثباتهم المأخوذ الأعراب بخلافها في المفرد وظاهر على الحذف بقاء مكون الياء كحذفها عن ضمها المصنف  
في الموضعين (فلولم يسمو شهرين تباعا) بكسر أوله أي ولاه (للكفارة) أول نذر لم يعد فيه وقتا (صامها)  
و يقضى أنانيها) لأنه أدخل على نفسه صوم الشهرين (وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر)  
أي نذر صوم الاثنين (فان قالوا قولنا ظهر والله أعلم) فنظر الى وقت الوجوب والاول نظر الى وقت الأداء  
وصوبه الاسنوي \* (تنبيه) \* قول المصنف الكفارة ولو كان أولى لم يشمل ما قدرته (ونقضى)  
المراة في نذر صوم الاثنين (زمن حبس ونفاس) واقع في الاثنين (في الاظهر) لانها لم تتحقق وقوعه  
فيه فلم يخرج من نذر صوم الاثنين المنع كفي العبد يؤخذ من الزوجة كصاها تزوجته وهو المتمد ولعل  
المصنف سكت عن استدراكه هنا عن المحررا كنفاء باستدراكه عليه فيما سبق حيث قال قلت الاظهر  
لا يجب ولو كان لها عدة غالبة فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها أظهر لانها لا تقصد صوم اليوم الذي لا يقع  
في عاداتها في منفع الامر وتقضى ما فات بالمرض (أو) نذر (يوما بعينه لم يصم) عنه (قوله) فان فعل  
لم يصم كالأوجب بأصل الشرع ولا يجوز تأخير عنه بغير عذر فان أخره وفعله صحيح وكان قضاء (أو) نذر  
(يوما) بعينه (من أسبوع) أي جمعة (ثم نسب صام آخره) أي الأسبوع (وهو الجمعة فان لم يكن  
هو) أي اليوم الذي بعينه الجمعة (وقع) صوم يوم الجمعة (قضاء) عنه وان كان هو فقد وفى بما التزمه  
قال المصنف في مجموعهم وما يدل على أن يوم الجمعة آخر الأسبوع ويوم السبت أوله خبر مسلم عن أبي هريرة  
قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي فقال خلق الله التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم  
الاحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكره يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب  
يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من النهار فيها بين العصر الى  
الليل وخالف ذلك في تذهيبه في مجموعهم في صوم النوازع فقال صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين لأنه ثاني الايام والخميس لأنه  
خامس الأسبوع وهو صريح في أن أوله الاحد فيكون آخره السبت وبه جزم الفقهاء قال في المهمات والصوراب  
الاول للشيخ المذكور قال الزركشي لكنه حديث تكلم فيه على بن المديني والبخاري وغيرهما من الحفاظ  
وجهه من كلام كعب وأن اباه يروا قاضيه عنه ولكنه اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعا ونقل  
البيهقي انه يخالف لما عليه أهل السنة والتواريخ من أن بدأ الخلق انما هو في يوم الاحد لا في السبت ويدل  
عليه حديث ابن عباس خلق الارض يوم الاحد والمعمد كما قال شيخنا الاول وقال الزركشي بعد نقله الخلاف  
وينبغي على هذا أن لا تبرأ منه بيقين حتى يصوم الجمعة والسبت خروجا من الخلاف وقال في المطلب يجوز  
ان يقال لزمه جميع الأسبوع اقول المألوف لو نذر الصلاة ليلة التقدر لزمه أن يصلي تلك الصلاة في جميع  
ليالي العشر لاجل الاباه ولو وضع ما قاله المصنف لكان يصلها في آخر ليلة من رمضان \* (تنبيه) \*  
يؤخذ مما ذكره المصنف ان نذر صوم يوم الجمعة منفردا ينعقد به قال بعض المتأخرين وهو انما يأتي على قول  
مخضة نذر المكره كالمصر عن المجموع وأما على المشهور في المذهب من أن نذر المكره لا يصح كما مر فلا  
يأتي الآن يؤول بأنه كان نذر صوم يومين أو اثنين وصام أحدهما ونسي الآخر فانه حينئذ لا كراهة  
ويصدق عليه انه نذر صوم يوم من أسبوع ونسبه وهذا تأويل ربما يتعين ولا يتوقف فيه الاقليل الفهم

أول ما (ومن شريعته يوم نزل) أول صلته أو صلاته أو ما كان عليه من الصلاة في يومه (فمنه)  
 (وهو على الصحيح) لأن النفل يبدأ بفتح الحزمية بالتقويم، والاحتكام والثاني لا يلزم لأن الشرح  
 مكنه من إضماره بدلالة قوله: «هذا يعني أن اختلافه في التقويم في الاعتقاد بسلام الله تعالى يعني أنه  
 في المردم» (تبيينه) مثل التزويد في الصوم إذا قوى من مثيل فأنقضى من التواضع الزوال في الاعتقاد  
 بغيره ولزومه الزوال في الاعتقاد بالسلام والتمنى أو ما كان عليه من الصوم وأقره الراعي وهو ظاهره للاق المسند وعلى  
 هذا ليس للصوم واجب يصح فيه إضمار الأضحية في البيات المشهور وعدم الإضحية في قول الباقيين أنه  
 الصحيح قاله عبارة المحررين، وقوله من أصبح ما شاء صلياً لم ينقص من أجره شيء (وأن نذر به يوم لم ينقص) نذره لأنه ليس  
 بقرينة (وقيل) ينقص (بمره يوم) لأن الصوم به يوم ليس به وهذا أمر غير مسلم يوم كامل  
 (تبيينه) يجري هذا الخلاف بين نذره به من ركعة وان نذره به من أسبوعين في أن ينفي على ما أمر  
 ببعض ذلك وقد مر في بابيه أنه ينقص كما كان الخلاف وان نذره به طواف فينبغي بناؤه على بعض اختلاف  
 بشروط منه وقد مر في الأم على أنه يناب عليه كوصلي ركعة ولم يشفع اليه أخرى وان نذره به لم يصح  
 نذره لأنما يستغفر به بالزبيب بخلاف جود في التلاوة والشكر ولو نذر الخلع في عامه وهو متعذر انيق  
 الوقت كأن كان على مائة فرسخ ولم يبق اليوم واحد لم ينقص نذره لأنه لا يمكنه الاتيان بها التزيم (أو) نذر  
 أن به يوم (يوم قدوم زيد فلا تهرأه) لا يمكن لوقته به والثاني لأنه لا يمكنه الاتيان بها التزيم (أو) نذر  
 به لم قدومه شذافين وسه، لئلا (ما قدم) زيد (ليلاً أو يوم) أو نذره في (أول يومه من الأضحية)  
 عليه) لأنه قيد باليوم ولم يوجد ما تقدم في نذره قبل الصوم (تأنيده) لو أراد باليوم الوقت أو لم يرد مقدم  
 زيد لئلا يفتقر إلى نذر أن الصوم صفة ذلك اليوم لاجل اختلاف من أوجبه كقوله المأوردى أو يوم  
 آخر شكر الله تعالى كقوله الراعي (أو) قدم زيد (ثم أرادوه) أي انذار (مفطار أو صائم قضاء ونذرا  
 وجب) في الأحوال المذكورة (يوم آخر) قضاء (عن هذا) المنذور وهو صوم يوم قدوم زيد ككونه  
 صوم يوم فطانه وإسن قضاء الصوم الواجب الذي هو عليه أيضاً لأنه بان أنه صام يوماً مستحق الصوم لكونه  
 يوم قدوم زيد والخروج من الخلاف قول الراعي في التزبيب وفي هذا دليل على أنه إذا نذر صوم يوم  
 بعينه ثم صامه عن نذره أو قضاؤه بعد أي مع الإهمال يعني نذره هذا اليوم (تبيينه) دخل في قوله  
 مفطاراً ما رواه بشاولة مفطراً أو بعد من الشيع من الليل نعم أن أفطار بلنوت طراً عليه فلا قضاء كما قاله المأوردى  
 وغيره وإذا أوجبنا عليه القضاء هل يبين وجوب الصوم من أول يوم الصوم أو أنه انما وجب من وقت  
 القدوم ولا يمكن قضاءه إلا يوم كامل الأصح الأول وفائدة الخلاف أنها في صومها ما لو نذرا ما كان  
 يوم قدوم زيد يقدم ثم أراد أن يكثر الأصح هنا يلزمه استيفاء بقية النهار وان انقضى ما ذكر لزوم يوم وتبين  
 وقوع العتق والملاق والملاق كل من سب ما تقدمه من أول اليوم فإن سبق فيه بيع العبد في الأول وهو  
 أحد الزوجين في الثانية قبل قدوم زيد فالبيع باطل في الأولى لتبين حرية العبد ولا رضى الثانية إن كان  
 الملاق الملاق بائناً أن قدم إلا أو بعد اليوم مع ما ذكره من خروج بقوله قضاء ونذرا ما لو صامه عن الصوم  
 بأن تبين أنه يقدم شذافين من سب ما تقدم الأصح الإجزاء لئلا يفتقر إلى أصل مفطون (أو) قدم  
 زيد (وهو) أي الناذر (صائم نفلاً) وقدوم زيد قبل الزوال (فكذلك) يجب صوم يوم آخر من  
 نذره في الأصح لأنه لم يأت بالواجب عليه بالنذر والنفل لا يفرض مقام الفرض وهذا بناء على الأصح في لزوم  
 الصوم من أول النهار وقبل الليل (يجب تسميته) بقصد كونه عن النذر (ويكفي) عن نذره بناء على  
 أن لزوم الصوم من وقت قدومه ويكون أوله تسميته عاداً آخره فساداً كمن دخل في صوم فتاوع ثم نذر بغيره  
 (ولو قال أن قدم زيد فتقته على صوم اليوم التالي أي يوم قدومه وان قدم عروفته على صوم أول خبيس بعده)  
 أي بعد قدومه (مقدماً) أي زيد وعرو (في الإجابة بموجب صوم الخبيس عن أول النذرين) لبقية (وبعض)

الآخر) لنذر الاتيان به في وقت فلو صام الخميس عن النذر الثاني أم وصح في الاصح لما مر انه يصح  
صوم يوم النذر عن غيره ويقتضى يوما آخر عن النذر الآخر وكلام المصنف يقتضى خلافه \* (تنبيه) \*  
لو قال ان تقدم زيد لله تعالى ان أصوم أمس قدمه صح نذره على المذهب في المجموع هكذا نسله ابن شبة ونقل  
شخصا انه قال لم يصح على المذهب ثم قال ما نقل عنه من انه قال يصح نذره على المذهب سواء ولد له نسخته  
مختلفة وبالجمله فالعقد الصلة قديرا علم ذلك بالتميز فتمت فلا كما قال الاذرى كلام الامتة ناطق بان هذا  
النذر المعاق بالقدم نذر شكر على نعمة القدر ولو كان قدومه اغرض فاسد للنذر كما مر أما أجنبيهم واما  
أو امرء بعشرة أو نحوهما فالنذر ان لا يعتد كنذر المعصية وهذا كما قال شيخنا سهر ومنشؤه اشتباه  
الماتزم بالمعاق به والذي بشرط كونه قربة للماتزم لا المعاق به والماتزم هنا الصوم وهو قربة فيصح نذره سواء  
أ كان المعاق به قربة أم لا

\* (فصل) \* في نذرج أو عرة أو هدية أو غيرها مما يأتي اذا (نذر المتي الى بيت الله) تعالى وفصد  
لبيت الحرام وهو الكعبة أو صرح بلغها الحرام في هذه المسئلة والتي بعدها كفى الروضة (أو) لم ينذر  
المشي اي بيت الله بل نذر (اياه) فقط (فالمذهب وجوب اتيانه بتج أو عرة) لان الله تعالى أوجب قصده  
بنسك فلزم بان نذر كسائر القرب وفي قول من طريق لا يجب ذلك حلالا للنذر على جائز الشرع والاول بحمله  
على واجبه اما اذا لم يقل البيت الحرام في المسائلين ولا نذر ان يأتي عرفات ولم ينو الحج لم يعتد نذره  
لان بيت الله تعالى يصدق بعبته الحرام وبسائر المساجد ولم يقيد بالعبادة ولا بنية وعرفات من اجل فهمي كبد  
آخر ولو نذر اتيان مكان من الحرم كالفاء أو المروة أو مسجد الخيف أو بني أو منى فلفسة أو دار أبي جهل أو  
الحجر بزان لزمه اتيان الحرم بحج أو عرة لان القربة انما تتم في اتيانه بنسكه والنذر محمول على الواجب  
كما مر وحرمة الحرم شاملة للجميع ما ذكر من الامكنة ونحوها في تنغير الصبر وغيره ولو قال في نذره بلاج ولا  
عرة لزمه أيضا وبالغواني وان صحح البلقي عدم الصحة مع الاياه بأنه صرح بما يناسبه ولو نذر المتي  
أو الاتيان لبيت المقدس أو المدينة الشريفة لم يلزمه ذلك وبلغوا نذره لانه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب  
اياه بالنذر كسائر المساجد ويفارق لزوم الاعتكاف فيه ما بالنذر بان الاعتكاف عبادة في نفسه وهو  
مخصوص بالمسجد فاذا كان له مسجد فضيلة في العبادة مع الماتزمة والاتيان بخلافه \* (تنبيه) \* انما جمع  
المصنف بين المتي والاتيان للتنبيه على خلاف أبي حنيفة فانه وافق في المتي وخالف في الاتيان وقال انه غير  
مراد للفرقة بخلاف المتي وهو محجوج بقوله تعالى بأن أول رجل الا على كل ضامر فعمل الركوب صفه له  
كالمشي (فان نذر الاتيان) الى بيت الله الحرام أو الذهاب أو نحو ذلك (لم يلزمه مشي) لان ذلك لا يقتضى  
المشي بل له الركوب قطعاً (وان نذر المتي) الى بيت الله الحرام (أو ان يحج أو يعتمر ماشيا) وهو نذر  
على المتي (فالاظهر وجوب المتي) لانه التزم جعله وصفا للعبادة فهو كمن نذر ان يصوم متتابعاً ما  
الهاجز فلا يلزمه مشي ولو قدر عليه بمشقة مشقة لم يلزمه أيضا كما ذكره الزركشي والثاني لا يلزم القادر أيضا  
لانه لم يجب في جنسه مشي بالشرع فلا يجب بالنذر \* (تنبيه) \* أصل الخلاف مبنى على ان الركوب في  
الحج أفضل أو المتي وفيه أقوال اظهرها عند المصنف أفضلية الركوب لانه صلى الله عليه وسلم حجرا كما  
ولان فيه زيادة وثقة وانما في سبيل الله تعالى والثاني افضلية المشي وصححه الزايع لزيادة المشقة والاجر  
على قدر التعب وأجيب عن حجة صلى الله عليه وسلم راكبا بأنه لو مشى في حجه مشى جميع من معه ولا شك ان فهم  
من بشق عليه المشي معه الإيجته فأراد ان لا يشق على أمتيه والثالث هو اسواه لمتعارض المعنيين اذا  
عرفت هذا فما صححه المصنف من وجوب المشي واضع على تفضيله على الركوب أما على ما رجحه هو من أفضلية  
الركوب فلا يجب المتي وهو ما اقتضى كلام الروضة في النوع الثاني من أنواع النذر زججه فانه قال كما  
يلزم أصل العبادة بالنذر يلزم الوفاء بالصفة المسجبة فيه اذا شرطت بكن شرط المتي في الحلح الماتزم اذا

فلما انتهى في الحج أفضل من الركوب اهـ وتقدم في المجموع في أوائل التذريح هذا المقام وهو ناس على  
 انه لا يلزمه المشي المشروط الا اذا جمل المشي أفضل من الركوب لكنه قال في الكلام على المسئلة هما  
 من الروضة بعد موافقة لرافعي على لزوم المشي الصواب ان الركوب أفضل وان كانت الاظهر لزوم المشي  
 بالانذولانه مقصود والله أعلم اهـ واعترض بأنه كيف يكون مقصودا مع كونه مفعولا ولئن سلم كونه  
 مقصودا فلا يمنع العدول الى الاعلى كما في ركاة القلندر ويجوز ان الصلاة قاعدة فصلي فانما قال ابن شهاب فيقول  
 ويمكن أن يقال الركوب والمشى نوعان للعبادة فلم يعم أحدهما مقام الآخر وان كان أحدهما أفضل  
 كقولنا ان يتصدق بالفضة لا تبرأ ذمته بالتصدق بالذهب وان كان أفضل كما قلنا عن الشيخ عز الدين  
 ابن عبد السلام اهـ وهذا أحسن ما يجب به عن المصنف (فان كان قال) في نذره (أجيبا مشيا)  
 أو مشيا حيا وأطلق كجنته في المجموع (فمن) أي يلزمه المشي من (حديث يحرم) من الميعات وأقبله  
 أو بعده لانه التزم المشي في الحج وابتدأ الحج من وقت الاحرام فان صرح بالمشي من دويرة أهله لزمه  
 (وان قال) في نذره (أمشى الى بيت الله تعالى) الحرام أو الى الحرم ماشيا (فمن دويرة أهله) عني  
 (في الاصح) لان قضية ذلك ان يخرج من بيته ماشيا لانه ملول لفظة والثاني عني من حديث يحرم تكلم  
 \* (تنبيه) \* كان الاولى أن يقول الحرام كما قدرته في كلامه والافطار بيت الله لا يرجب شيئا تكلم  
 (وادا أوجبنا المشي) على الماذر (ركب امذر) وهو أن يناله به مشقة ظاهرة كما قاله في الجزع عن  
 القيام في الصلاة قاله في المجموع (أجزأ) نسكه كما عني نذره ماشيا فاعاد الماشي في الصحيحين انه صلى الله  
 عليه وسلم رأى رجلا يمد يده الى بين يديه وقال عنه فقالوا نذر ان يمشي ماشيا فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا  
 نفسه وأمره أن يركب (وهو يمد في الاظهر) اثره الواجب والثاني لادم عليه كقولنا الصلاة فانما  
 فصلي قاعدة الحج وفرق الاول بان الصلاة لا تجبر بالمال بخلاف الحج واحترز بقوله اذا أوجبنا المشي عما  
 اذا لم يوجب فانه لا يجبر تركه بدم (أو) ركب (بلا عذر أجزاء) الحج راكبا (على المشهور) مع  
 عصبائه لانه لم يترك الا بنية التزمها وتركها لا يمنع من الاحتساب فصار كترك الاحرام من الميعات والثاني  
 لا يجبر لانه لم يأت بما التزم وقوله (وعليه دم) يقتضي انه لا خلاف فيه وايسر مرادا بل انما يلزمه على  
 المشهور فلا قدمه عليه عاداهما لا ما اذا أوجبناه مع العذر فبدونه أولى والثاني لادم عليه لما سمر والدم في  
 المسئلتين شافخ في في الضحية \* (تنبيه) \* حيث أوجبنا المشي فني بفرغ من نسكه أو يفسد وفرائه من  
 بجه بفرائه من التحاليل ولا يجب عليه ان يترسخ يرى أو يبيت لانهم ما خارجا من الحج خروج السلام  
 الثاني من الصلاة وما في التثنية من توقفه على الرمي ضيف بل قال في المجموع انه خطأ قالوا القياس انه  
 اذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لفرض تجارة أو غيرة هادله الركوب ولم يذكروه ولو فانه الحج  
 أو أقسده لزمه الغضاض ماشيا ولا يلزمه المشي في أعمال تحال الفوات ولا في النسك الفاسد لانه خرج  
 بالفساد والفوات عن ان يحتره عن نذره \* (تنبيه) \* لو قال الله على رجلى الحج ماشيا لزمه الا ان أراد  
 الزام رجليه خاصة وان ألزم رقبته أو نفسه ذلك لزمه مطلقا لانهم ما كائنان عن الذات وان قصد التزامهما  
 ولو نذر الحج فاحل لزمه الحج ولا يلزمه الحلق بل له أن يلبس النعائم في الاحرام ولا فدية عليه فله الا انه ليس  
 بقربة قال في المهمات وينبغي ان يلزمه الحلق في الموضع الذي يستحب فيه وهو عند دخول مكة أي اذا أمن  
 من تلويث نجاسة ولم يحصل مشقة ويندب الحلق أيضا في النواف (ومن نذرا أو غيره لزمه فله بنفسه)  
 ان كان قادرا (فان كان معضوبا) وهو العاجز عن الحج بنفسه (استأب) غيره في ذلك ولو بأجرة  
 أو جعل كل في حجة الاسلام \* (تنبيه) \* قال المتولي في كتاب الحج اذا كان المعصوب بمكة أو دون  
 مرحلتين منها لم تجز الاستنابة لان المشقة لا تكثر عليه وأقر المصنف هناك فليكن هنا كذلك وفي فتاوى  
 البغوي لو نذر المعصوب الحج بنفسه لم ينعقد قال بخلاف ما لو نذر الصحيح الحج بماله فانه ينعقد لان



المعصوب أبس من الحج بنفسه والصحيح لم يأس من الحج بحاله قال فان برئ المعصوب لزومه الحج لانه بان  
انه غير مألوس (وبسبب) للناذر (لجعله لاول) سبي (الامكان) بمبادرة الى براءة الذمة فان خشي  
العصب لو أخرز لزمته المبادرة كافي حجة الاسلام (فان تمكن) من التجمل فأخّر (فبات حج من ماله)  
لنقصيره أما اذا مات قبل أن يتمكن فلا شيء عليه كحجة الاسلام والعمره في ذلك كالحج (وان نذر الحج عامه  
وأمكنه) فعله فيه بان كان على مسافة يمكنه منها الحج في ذلك العام (لزمه) فيه نظربا على الصحيح في تعيين  
الزمان في العبادات فلا يجوز تفديها عليه كالصوم ولا تأخيرها عنه فان أخره وجب عليه القضاء في العام  
الثاني كما قاله الماوردي واحذر بقوله عامه عما اذا لم يقسده بعامة قبل لزمه في أي عام شاء وبقوله وأمكنه  
عما اذا نذر حج السنة ولا زمان بسع الاتيان به فانه لا ينعقد نذره على الأصح لتعذر الزوم \* (تنبيه) \*  
ما ذكره المصنف فيمن حج حجة الاسلام فان لم يحج حجة الاسلام فانه يلزمه للنذر حج آخر كالونذر أن يصلي  
وعليه صلاة الفجر فليزومه صلاة أخرى ويقدم حجة الاسلام على حجة النذر ويحل انعقاد نذره ذلك أن ينوي  
غير الفرض فان نوى الفرض لم ينعقد كالونذر الصلاة المكتوبة أو صوم رمضان وان أطلق فكذلك اذ  
لا ينعقد نسل محتمل كما قاله الماوردي والرواي (فان منعه مرض وجب القضاء) كالونذر صوم سنة معينة  
فأطفر فيها بعد المرض فانه يقضى والنسيان وخطأ الطريق والاضلال فيه كالمرض \* (تنبيه) \* يحل  
القضاء اذا منعه المرض بعد الاحرام فان كان مريضا وقت خروج الناس ولم يتمكن من الخروج معهم  
أولم يجد رفقة وكان الطريق مخوفا لا يأتى إلا لحادسا لو كره فلا قضاء عليه لان المذنب في ذلك السنة ولم يدر  
عليه كالاتق حجة الاسلام والحالة هذه هذا ما في الروضة كاصالها في هذه المسئلة ونازع الباقي في  
اشترط كون ذلك بعد الاحرام وقال انه يخالف لنص الام اه ويحل وجوب القضاء على الاول اذ لم يحصل  
بالمرض غلبة على العقل فان غاب على عقله عند خروج القالة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه ادرك  
الحج لم يلزمه قضاء الحجة المذكورة كما قاله الباقي كالاتق حجة الاسلام والحالة هذه في ذمته كما نص عليه  
في الام بالنسبة لحجة الاسلام (أو) منعه بعد الاحرام (عدو) أو سلطان وحده أو رب دين لا يقدر على وفائه  
حتى مضى امكان الحج تلك السنة (فلا) فضاء عليه (في الاظهر) لما كان العذر ويفارق المرض لاختصاصه  
بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المرض والثاني وهو من يخرج ابن سريج انه يجب لان باب النذر  
أوسع من واجب الشرع ولهذا لو نذر حجتين كثير لزمته ولا يجب بالشرع الا حجة واحدة أما اذا صدق  
أو سلطان مداعما بعد ما أحرم قال الامام أو امتنع عليه الاحرام للصد فلا قضاء على المنصوص وقد علم من  
هذا التفريق أن الفرق بين الصد العام والخاص انما هو من حيث الخلاف لامن حيث الحكم فان هذا  
الحل تنوقف فيه الطلبة في كلام الشارح فانه ساقى الكلامين ولم يقيد بعامة ولا خاص فتنبه له \* (تنبيه) \*  
لو نذر أن يحج عشر حجات مثلا ومات بعد سنة وقد تمكن من حجة فيها قضيت من ماله وحدها والمعصوب  
يستنيب في العشر فقد يتمكن من الاستنبابة فيها في سنة فيقضى العشر من ماله فان لم يف ماله به لم يستقر  
الاما قدر عليه (أو) نذر (صلاة أو صوما في وقت) معين لم ينه عن فعل ذلك فيه (فغنه) من ذلك  
(مرض أو عدو وجب القضاء) لتعين الظاهر في الوقت فان قبل هلا كان ذلك كالحج فلا يجب فيه  
القضاء كما مر فيه أجب بأن الواجب بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع الحج فليزومه  
بالنذر والحج لا يجب الا عند الاستطاعة فكذلك حكم النذر فان قبل كيف يتصور المنع من الصوم والصلاة  
فان الصوم لا سبيل فيه الى المنع من التنية فانما بالقلب وان أكره على الفطر لم يفطر على الأصح والصلاة  
يمكن فعلها مع الاكرام بمرارها على قلبه في الوقت المعين ويقضى لان ذلك عذر نادر كافي الواجب  
بالشرع أجب عن الاول بأن ذلك يتصور بالاسير كما قاله في المجموع بيا كل خوفا من القتل وعن الثاني  
بأن يأتي بالصلاة على النلبس بها على غير طهارة أو نحوها فان قيل قولهم ان الواجب بالنذر كالواجب

بالشرع يشكك عليه أنه لو تدر صلاة في يوم بعينه فأتى عليه لزومه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك  
اليوم أجيب بأن هذا مستثنى كقيمة المستثنى أما إذا نذر الصلاة في أوقات النهي في غير حرم مكة  
أو الحرم في يوم الشك فقدم أن نذر لم ينعقد وإن صح فعل المذوق فيها (أو) نذر (هــ) أي  
أن يهدي شيئاً مما من نعم أو غيرها كأن قال الله على أن أهدى شاة أو نوباً إلى مكة أو الحرم (لزمه حله  
إلى مكة) أو الحرم لأنه محل الهدى (و) لزمه (التصدق به على من يما) من الفقراء والمساكين من  
المسلمين ضرباً كان أو متوسطاً فيمتنع بيعه وتفرقة ثمه وينزل بعينه منزلة الأضحية والشاة في الزكاة وإن  
كان الحيوان لا يجزى في الأضحية كأنه لزمه التصديق به حياته ذبحه لم يجز إذا قرب في ذبحه لعدم  
أجزائه أضحية وغرم الأدرش أن نقصت قيمته بالبيع وتصدق بالهوى وان كان مما يجزى في الأضحية لزمه ذبحه  
في أيام الضرورة لفرقة الجملة على من ذكر ونعبر به بالهوى قد فهمم اختصاص ذلك بالابل والبقر والغنم  
وبأس مراداً لولا أن شياً كما قدرته في كلامه كان أولى وتكون يذبح في النعير بالحرم بدلاً عن مكة ليستغنى  
عما ذكرته في كلامه فإن حله لا يتعدى بمكة بل يعم سائر الحرم وقوله حله يفهم أنه فيما سهل نقله وهو  
كذلك أما ما تعذر نقله مما أهداه كالدرا أو نعسر كحجر الرحي فإنه يبيعه بنفسه وينقل ثمنه إلى الحرم من غير  
مراجعة مساكم ويتصدق به على مساكينه وحل له ما سلكه بغيره أولاً فقد يرغب فيه بما كثر منها وجهاً  
في الكفاية ينبغي الأول إلا أن يظهر رغبة بالزيادة وقوله والتصدق به يقتضي الاكتفاء بكون ذلك الشيء  
مما يتصدق به وإن لم يصح به ولا هديته فيدخل فيه ما لو نذر أهداه دهن نجس بناءً على ما قاله المصنف  
من أنه ينبغي أن يقتل بصدقة به بعد حكايته عن القاضي أبي العلي المنع من ذلك ويدخل فيه أيضاً  
جملد الميتة قبل الدباغ لكن قال البلقي الأوج أنه يشترط فيه أن يكون مما يهدى لا تبيح له وهذا  
أظهر ويستثنى من وجوب التصديق به ما لو عسر التصديق به حيث وجب التعميم به كالأنثى والثوب الواحد  
فانه يباع ويقرق منه عليهم كإفاله المأوردى وإن كانت قيمته في الحرم وتحل النذر سواء تخير بين حله وبيعه  
بالحرم وبين حل ثمنه أو في أحدهما كتردين وما لو نوى التناذر اختصاص الكعبة بالمذوق فإن كان  
شاهداً له فيها أو دهنها وقد في معاصيها أو طيباً طيبها أو مناعاً لا يستعمل فيه أباعه وصرف ثمنه  
في مصالحها أما إذا قال الله على أن أهدى ولم يسم شيئاً أو أن أضحي فإنه يلزمه ما يجزى في الأضحية جواً  
على معهود الشرع فإن عين عن نذره بدنة أو بقرة أو شاة أعتقت بشروط الأضحية فلا يجزى فصلاً ولا  
محل ولا مثله وإن تعيب الهدى المذوق أو المعين عن نذره تحت المسكين عند الذبح لم يجز كالأضحية لأنه  
من صلاته لم يذبح وقبل يجزى وجرى عليه ابن القري لأن الهدى ما يهدى إلى الحرم وبالأصول البسه  
حل الأهداء وعليه وثبت نقل الهدى إلى الحرم لأنه محل الهدى قاله إلى حتى يبلغ الهدى محله فإن لم  
يمكن له مال يبيع به لعل الباقي كفي أصل الرضوخ لزمه تفرقة لجه فيه على مساكينه وفي الأمانة أنه إن قال  
أهدى هذا فأؤتة عليه وإن قال جعلته هدياً فلا يباع منه شيء لأجل مؤنة النقل ونسبه في الجهر للقتال  
واستحقاقه قال الرافعي أكثر مقتضى جعله هدياً أن يوصله كالحرم فليأتمم مؤنته كقولنا أهدى اه  
وهذا هو الظاهر وعليه أيضاً ألف الحيوان كالحرم به المأوردى والقاضي الحسين ولو نذر أن يهدي  
شاة مثلاً ونوى ذات عيب أو مثله تجزأ هذا النوى لأنه لما تقرر وبوخذ مساماً أنه يتصدق به حياته أنخرج  
بدله ثمنه وأفضل (تتبعه) قد علم مساماً أنه يمتنع أهداء ما ذكر إلى اغتناء الحرم نعم لو نذر نحره لهم  
خاصة واقتن به نوع من القرية كان تناسي به الاغتناء لزمه كإفاله في الجرد يسلم أن أهدى شيئاً من  
البدن أو البقرة أن يشرها أي يجرحها بشيء له حتى يسيل الدم والاولى أن يكون في صفقة شاة ما لبني  
وأن يلقها بعري القرب ونحوها من الناييرط المأقولة والجلود ويقاد الغنم ولا يشرها والحكمة في ذلك  
الإعلام بأنه هدى فلا يضره أنه غلب من مات حتى قبل المحل نحره وجوباً في المذوق ونذباتي غيره ونفس

للقلوب في دمه وضرب به صفحته وتخلي بينه وبين المساكين ولا بد من الاذن في التلويح بخلاف المنذور  
 ولا يجوز له ولا رخصته الا كل من المنذور والمراد برخصته جميع القاطنة كما قاله المصنف فان لم يفرضه حتى مات مع  
 تمكنه منه بالاكثر من قيمته حينئذ ومن مثله فان لم يتمكن من الذبح حتى مات لم يفرضه ولو نذر أن يضحي  
 ببذبة وقيد بالابل أو نواها أو أطلق نعت البذبة من الابل لانها وان أطلق على البقر والعنم أيضا  
 كما صح في المجموع فهي في الابل أكثر استعمالا فان عدت وقد أطلق نذره بفقرتان عدت فبيع  
 شياء كما نص عليه الشافعي وان كان ظاهر كلام الروضة أنه يقتصر بين البقرة والسبع شياء وان عدت وقد  
 قيد نذره بالانثى أو بغيره واجب عليه أن يشترى بقيته ببقرة ويفارق ذلك عدم اعتبار قيمتها حاله الاطلاق  
 بل الانثى عند الاطلاق ينصرف الى معهود الشرع ومعهوده لانه لو لم يفرضه فان فضل من قيمته شيء اشترى به  
 بقرة أخرى ان أمكن ولا نشاء أو شقة صامن بذبة أو بقرتان لم يجز واحد منهما ان يصدق بالفاضل دراهم فان  
 عدت البقرة اشترى سبع شياء بقيمة البذبة ولو وجد بقيته بالبذبة ثلاث شياء أنتم السبعة من ماله ولو نذر  
 شياء فذبح بدلها بذبة أخرى أفضل ومجمله كما قال صاحب البيان اذا نذرها في ذمته والا فالذي  
 يفتضيه المذهب عدم الاجزاء وفي كون كلها فرضا وجهان أحدهما نعم على اضطراب فيه (أو) نذر  
 (النصدق) بشئ (على أهل البلد معين) مكة أو غيرها (لزمه) ذلك وقفا بالنزاهة وصرفه لمساكينه  
 من المسلمين ولا يجوز نفعه كفي زيادة الروضة كالزكاة (تنبيه) \* قد يفهم كلامه أنه لا فرق في  
 أهل البلاد بين الغني والفقير والمسلم والذمي وليس مرادا فقد نص في الام على التخصيص بالمساكين  
 وصرح القاضى حسين وغيره بعدم جواز وضع المنذور في أهل الزمة وقد بلغهم أيضا ان غير الحرم  
 لا ينذرونه الا النصدق وليس مرادا بل لو نذر الانحسية به تعين ذبحها مع التفرقة فيه لتضمنها التفرقة  
 فيه وان نذر الذبح والتفرقة أو نواها يابى غير الحرم تعينا فيه لان الذبح وسيلة الى التفرقة المقصودة  
 فلما جعل مكانها مقتضى تعينه تبعها وان نذر الذبح في الحرم والتفرقة في غيره تعين المكان لان  
 المعاق بكل منهما قربته وان نذر الذبح في غير الحرم أو يسكن ولو غصوبا ونذر التفرقة بينهما في الحرم  
 تعين مكان التفرقة فقط اذا قربته في الذبح خارج الحرم ولا في الذبح يسكن معين ولو في الحرم وان نذر  
 الذبح بالحرم فقط لزمه التحريم لان ذكر الذبح في النذر مضاف الى الحرم يشعر بالقربة ولان الذبح فيه عبادة  
 معهوده ولزمه التفرقة فيه مع جلا على واجب الشرع وان نذر الذبح بأفضل بلد تعينت مكة للذبح لانها  
 أفضل البلاد ولو نذر بعين دراهم مثلا كان له مطالبة بالذبحها ان لم يعطه كالمحصرين من الفقراء اهم  
 المطالبة بالزكاة التي وجبت فان أعطاه ذلك فلم يقبل برى الذبح لانه أتى بما عليه ولا قدرته على قبول  
 غيره ولا يجبر على قبوله بخلاف مستحق الزكاة لانهم ملكوها بخلاف مستحق النذر وأبى الزكاة  
 أحد أركان الاسلام فاجبر وعلى قبولها خوف تعطيله بخلاف النذر (أو) نذر (صوماني بلد) مثلا  
 لزمه الصوم لانه قربته (لم يتعين) أي الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحرم وغيره كما ان الصوم  
 الذي هو بدل جبران واجب الاجزام لا يتعين فيه وقيل ان عين الحرم تعين لان بعض المتأخرين رجحان  
 جميع القرب تتضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة ألف حسنة والضعيف قربته (وكذا صلاة) نذرها في بلد  
 لم يتعين لها ويصلى في غيره لانها لا تتغير باختلاف الامكنة (تنبيه) \* شمل طلاقه صلاة الفرائض  
 اذا نذر ان يصليها في مسجد فإنه لا يتعين لها مسجد وان عينه لكن يتعين ان يصليها في مسجد بناء على ان  
 صفاتها تفرد بالانتماء بخلاف النفس والفرق ان أداء الفريضة في المسجد أفضل (الا المسجد الحرام)  
 اذا نذر الصلاة فيه فتعين اعظم فضله وتعلق النكاح به ووض ان الصلاة فيه بمائة ألف صلاة كل رواه  
 الامام أحمد وغيره (تنبيه) \* المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لاموضع الطواف فقط فقد حرم  
 الماوردي بان حرم مكة كمسجدها في المضافة وتبعه المصنف في مناسكه وحرم به الحواشي الصغير ونقل

الامام عن شعبة انه لو نذر الصلاة في الكعبة صلى في اطراف المسجد يخرج عن نذره لان الجمع من المسجد  
 الحرام وان كان في الكعبة زيادة فضيلة (وفي قول) الا (مسجد المدينة والاقصى) فيعتبران للصلاة  
 المذكورة قيهما (قلت الاظهر) استحسان الرافعي في الترح (تعيينهما كالمسجد الحرام والله اعلم)  
 لا شراك الثلاثة في مقام الفضيلة وان تفاوت فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة  
 مساجد وقال البلقي مائة عام المصنف انه الاظهر ممنوع تقلا ودليلا واطال الكلام في ذلك لكن كلام  
 المصنف يشعر بعدم اجزاء الصلاة في غيرهما وليس مراد ابل لوصلي ما نذره بالمسجدين بالمسجد الحرام  
 يخرج عن نذره في الاصح ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس على النص وسكت عن نذره  
 الاعتكاف لتقدمه في باب \* (تنبيه) \* لا تجزئ صلاة واحدة في هذه المساجد عن أكثر منها فلونذر ألف  
 صلاة في المسجد الحرام لم تجزه صلاة واحدة في مسجد المدينة كما لو نذر ان يصلي في مسجد المدينة صلاة  
 لا تجزئه ألف صلاة في غيره وان عدت بها كما انه لو نذر قراءة ثلث القرآن فقرأ أقل هو الله أحد لا تجزئه  
 وان عدت ثلث القرآن ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافا لما يحسنه الزركشي لما رواه  
 أخرجه الترمذي صلاة فيه كمرة ثم شرع المصنف في فروغ ينهزم ان النذر هل يسلك به واجب  
 الشرع أو جازئه والاصح عند المصنف الاول انهما يقتضي ربح المراقبون الثاني واختار المصنف  
 في باب الرجعة انه لا يطابق ربح واحد من القولين بل يختلف الرابع منهما بحسب المسائل وبدان تلك  
 الفروع بنذر الصوم فقال (أو) نذر (صوم ما لمّا) من غير تعرض اعدا بفنائه ولانبة (فبوم) يتحمل  
 عليه لان الصوم اسم جنس يقع على الكثير والقليل والصوم لا يكون أقل منه والمتيقن يوم فلا يلزمه  
 أكثر منه فان قيل ينبغي أن لا يكتفى به اذا حلت النذر على واجب الشرع فان أقل ما وجب بالشرع ابتداء  
 صيام ثلاثة أيام أوجب بجمع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيد وعند افاقة الجنون وبأوغ الصبي قبل  
 طلوع بفر آخر يوم من رمضان \* (تنبيه) \* لو نذر صوما كثيرا أو طويلا لم يلزمه أكثر من يوم كما قاله  
 الخوارزمي في السكاني ومثله ما لو قال حينئذ ودهرا (أو) نذر (أياماً) أي صوما (ثلاثة) لانها أقل الجمع  
 أو شهر أو اقربا منه ثلاثة وقيل أحد عشر شهر الكونة جمع كثرة ولو عرف الاشهر احتمل ذلك واحتمل لو اذ  
 السنة وهو الظاهر ويجب التبييت في صوم النذر بمناه على الاصح من انه يسلك به ذلك واجب الشرع  
 ولو نذر الصوم في السفر صح ان كان صومه أفضل من فباره والا فلا (أو) نذر (صدقة فمهما) أي تصدق  
 بأي شيء (كان) مما يقول كدائقي ودوره لا طلاق الاسم فان قيل لا يتقدر بخمسة دراهم أو نصفها  
 دينار كما انه أقل واجب في تركه المال أوجب بان الجلاء قد بشر كون في انصاب فيجب على أحدهم شيء  
 قليل \* (تنبيه) \* لو نذر التصدق بمال عظيم قال القاضي أبو العلي في باب الافراد في تعليق لا يتقدر  
 بشيء أو قدر تصدق به اجزاء قال ورأيت بعضهم يوجب فيه مائتي درهم وفي فتاوى القفال لو قال لله على  
 أن أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد به الصدقة لم يلزمه شيء كما لو قال لله على ان اوجب الفقراء قال الاذوى  
 وفيه نظر اذ لا يلزم من ذلك الا الصدقة اه وهذا هو الظاهر ولو نذر ان يشتري بدرهم خبزاً للتصدق بزمه  
 التصدق بخبز قيمته درهم ولا يلزمه شراؤه نظر للمعنى لان القرينة انما هي التصدق لا الشراء \* (فروع) \*  
 لو قال ابتداء مالي صدقة أو في سبيل الله فالغرض انه لم يأت بصيغة التزام فان عاقب قوله المذ كور بدخوله مثلا  
 كقوله ان دخلت الدار فالي صدقة بنزول الجاح فاما ان يتصدق بكل ماله واما ان يكفر كفارة بين الا أن يكون  
 المعاقب به مرغوا بقيقه كقوله ان رزقي الله بدخول الدار أو ان دخلت الدار وأراد ذلك فمال صدقة فيجب  
 التصدق عيناً لانه نذر تبرر ولو قال بدل صدقة في سبيل الله يتصدق بكل ماله على الغزاة ولو قال ان شئ الله  
 مرضي فعلى ألف ولم يعين شيأ بالمال ولا بالنية لم يلزمه شيء لانه لم يعين مساكين ولا دراهم ولا تصدقوا ولا  
 غيرها ولو نوى التصدق بألف ولم يتوأسأ فكذلك كما حرمه ابن المقرئ تعالاه لكونه قال الاذوى يحتمل

ان ينعقد نذره وبعين ألفاظ ما يرد كقوله قال الله على نذر قال شجنا وما قاله ظاهر وأى فرق بينهما وبين نذر  
 التصديق بشئ ولو قال ان شئ الله مريض فقله على أن أتصدق بألف درهم مثلاً فشي والمريض فقبر فان  
 كان لا يلزمه نطقه جازاً عماؤه ماله والأفلاك كالزكاة ولونذر التصديق على ولده أو غيره الغنى جاز لان الصدقة  
 على الغنى جائزه وقربة ولونذر ان يصحى بشاعة لئلا على ان لا يتصدق به ان ينعقد نذره لتصرحه بما ينافية (أو)  
 نذر (صلاة فركعتان) تكفي عن نذره في الاظهر جلا على أقل واجب الشرع (وفي قول) تكفيه (ركعة)  
 واحدة جلا على جائزه ولا تكفيه على القولين سجدة تلاوة أو شكر لان ذلك لا يسمى صلاة ولا صلاة جنازة  
 لانها ليست واجبة عينا وان حصل تعيين فعارض فلا يحتمل عليها النذر (فعلى الاول) المبني على السلوك  
 بالنذر مسلك واجب الشرع (بجواب القيام فيها) أي الركعتين (مع القدرة عليه وعلى الثاني) المبني  
 على السلوك على جائز الشرع (لا يجب القيام فيها) \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا أطلق فان قال أصلى  
 فاعداؤه القعود قطعاً كالمصرح بركعة فجزئته فلهما لكن القيام أفضل منه \* (فروع) \* لونذر ان  
 يصلى ركعتين فصى أو بعبادة تسليمة تشهد أو بشهادتين في الاجزاء طريقتان قال في المجموع أحكمهما وبه قطع  
 البغوي جوازهما اه وهذا على خلاف الاصل السابق ولهذا جزم في الانوار بعدم الجواز بناء على انه  
 يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع والمقاتل بالجواز فاسم على ما لونذر ان يتصدق بعشرة تصدق بعشرين  
 قال في أصل الروضة بعد ذكره الخلاف ويجوز بناؤه على ما ذكر ان نذرناه على واجب الشرع لم يجز كما  
 لو صلى الصبح أو بعاد الأجزاء ولونذر ان يصلى أربع ركعات جاز ان يصليها بتسليمتين زيادة فضاها وان  
 خالف ذلك البناء المذكور لذلك ولانه يسمى مصلياً أربع ركعات كيف صلاها فان صلاها بتسليمة فبأنى  
 يشهد به فان ترك الاول منهما سجدة لله وهذا ان نذر أن يصلي واحدة أو أطلق فان نذرهما بتسليمتين  
 لم يمتا لأنهما أفضل كما صرح بذلك صاحب الاستيعا في صلاة التعاقع ولونذر صلاتين لم يجزه أربع ركعات  
 بتسليمته كما جزم به في الروضة وأصلها ولا يجزه فعل الصلاة على الرأية اذ لم ينعقد عليها بان نذره على  
 الارض أو أطلق فان نذرهما اجزاء فلهما لكن فعلهما على الارض أولى (أو) نذر (عقداً) وأطلق  
 (فعلى الاول) المبني على ما سبق يلزمه (رقبة كفارة) وهي ما سبق في بابها مؤمنة سلمية من عيب يخل  
 بعقل أو كسب (وعلى الثاني) المبني على ما سبق يكفيه (رقبة) ولو معينة وكافرة لصدق الاسم (قلت  
 الثاني هنا أظهر) وفي زيادة الروضة انه الاصح عن الاكثرين وهو الراجح في الدليل (والله أعلم) لنشوف  
 الشارع الى العمق ولان الاصل برائة الزمة فاكنتي بما يقع عليه الاسم والفرق بينه وبين الصلاة ان  
 العتق من باب الغرامات التي يشق اخراجها فكان عند الإطلاق لا يلزمه الا ما هو الاقل ضرراً بخلاف  
 الصلاة \* (تنبيه) \* قال المصنف في تحريره قول التنبيه أو عقداً كلام صحيح ولا التفات الى من أنكره  
 لجهله ولكن لو قال اعتداً فكان أحسن اه قال ابن شهاب والحج ان عبارة المحررات أفاضاً فغيرها الى  
 خلاف الاحسن (أو) نذر (عقداً) رتبة مؤمنة أو سلمية لم تجز الكافرة والمعيبة أو عقداً رتبة (كافرة  
 معيبة اجزاء) أي كفاه عنها رتبة (كاملها) لا يباين بما هو أفضل وذكر الكفر والعيب لبس للتقرب  
 بل لجواز الاقتصاد على الناقص فصار كن نذر التصديق بخطئة رتبة يجوز له التصديق بالجلية (فان عين)  
 رتبة (نافسة) بان قال الله على ان أعتق هذه الرتبة الكافرة والمعيبة (نعبت) فلا يجزئه غيرها وان كان  
 خبراً منها لتعاق النذر بعينها \* (تنبيه) \* ما قررت به كلام المصنف من انه يصح نذر عتق الرتبة الكافرة  
 هو المعتمد وان كان في فتاوى الفاضل حسين انه لا يلزمه اعتاقه لانه جعل الكفر صفته ولا يزل ملكه عن  
 المعينة بنفس النذر وليس له بيعها ولا هبتها ولا يجوز ذلك ولا يلزمه ابداله ان تلفت أو تلفها وان ألتفها  
 أجنبى لزمه قيمتها ما لكها ولا يلزمه صرفه الى أخرى بخلاف الهدى فان الحق فيه للفقراء وهم  
 موجودون قاله في البيان (أو) نذر (صلاة) حالة كونه (قائماً لم يجز) فعلها حالة كونه (قائماً) مع

القدرة بلا مشقة على القيام لانه دون ما التزمه امام المشقة لثوب كبير أو مرض فلا يلزمه القيام على الاصح  
 (بخلاف عكسه) وهو نذر الصلاة فاعدا فيجوز قائما لا يتناهى بها والافضل \* (تبيينه) \* كلامه يفهم ان  
 له المعة ودائما وهو كذلك في الشرحين والروضة انه لا خلاف فيه وان ذكرنا بعد ذلك بثبوت ثلاثة أوراق  
 عن الامام عن الاحباب انه يلزمه القيام عند القدرة ولو نذر ان تمام الصلاة أو قصرها صح ان كان كل منهما  
 أفضل والافضل كما حرم به في الاثوار ولو نذر القيام في النوافل أو استيعاب الرأس بالمسح أو التلبس أو غسل  
 الرجلين صح ولزمه كما حرم به في الاثوار أيضا (أو) نذر (طول قراءة الصلاة) فرضا كانت أو نفلا ومثله  
 طول ركوعه أو سجوده الزم ذلك أي ان لم يكن اماما في مكان لم يحصره جمعه أو حصره ولم يرضوا بالتطويل  
 كإتيان عليه البلقيني لان التطويل حينئذ مكروه (أو) نذر (سورة معينة أو) نذر (الجماعة) ولو نذر نفل نسي فيه  
 الجماعة وقوله (لزمه) راجع للمسائل المذكورة كما تقرولان ذلك طاعة فلزمه بالنذر وما قررت به كلام  
 المصنف من ان ما ذكر شامل للفرض والنفل هو المعتمد كما جرى عليه شيخنا وقال فانقول بان محضه هنا مقيدة  
 بكونه في الفرائض أخذنا من تقييد الروضة وأما هذا الذي وهم لان ما انما يفيد بذلك للتحالف فيه ولو نذر  
 القراءة في الصلاة فقرأ في محل النشيد أو في ركعة واحدة قائما لها ناسيا لم يحسب \* (تبيينه) \* لو نذر في الوضوء  
 المأتم كان صلى في الاخرة منفردا سقط عنه تمام الشرع في الاصل وبقي الوضوء ولا يمكنه الايمان به وحده  
 فعليه الايمان به تأييد وصحة ذكره في الاثوار تبعه القاضي والمتولي وقال القاضي أبو الطيب بسقوط ما نذر  
 أيضا لانه ترك الوضوء ولا يمكنه تضاد. قال ابن الرقعة والاول ظاهر اذا لم يقل ان الفرض الاول والافضل  
 الثاني قال شيخنا وقد يحمل الاول على ما اذا ذكر في نذره الظاهر مثلا والثاني على ما اذا ذكر فيه الفرض اذا  
 والاوجه ما ذكر صاحب الاثوار (والصحيح انما عدا النذر بكل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة) لمريض (وتشجيع  
 جنازة والسلام) على الغير أو على نفسه اذا دخل بينة خاليا وتسميت العاطس وزيارة القادس لان الشارع رغب  
 فيها والعمد يتقرب بهم اليه كالعبادات والثاني المع لانه البست على أوضاع العبادات وانما هي اعمال  
 واخلاق مستحسنة رغب الشارع فيها العموم قائمهم او يصح نذره في المكتوبة اول الوقت وصلاة الضحى  
 وقيام التراويح ونجدة المجدور كعتي الاحرام والطواف وستر الكعبة ولو بالحجر وتطليم او صرف ماله في  
 سبيلها سترها وتطليمه فان نوى المباشرة فلا بد بنفسه لزمه والا فلا بد بعنه الى القيمة ليصرف في ذلك ويصح نذر تطليم  
 مسجد المدينة والاقصى وغيرهما من المساجد كما اختلف في المجموع لان تطليمها سنة مقصودة فلزمه بالنذر كسائر  
 القرب بخلاف البيوت ونحوها كمشاهد العلماء والصالحين واحترز المصنف بقوله لا تجب ابتداء عن  
 القرب التي يجب جنبها ما للشرع كالصلاة والصوم والحج والعتيق فانما تلزم بالنذر قطعا كقبي التهمة وكان  
 ينبغي أن يذكر في الضابط أن لا يكون فيه ايمان رخصة للسرعة فيخرج ما لو نذر أن لا يفتار في السفر في  
 رمضان وأن يتم الصلاة في السفر فانه لا ينفذ نذره أي اذا كان الفطار أو القصر أفضل كما مررت الاشارة  
 اليه أو ورد على الضابط ما لو قال ان شئني الله مريض في الله على أن أعجل زكاه مالي فان الاصح في زيادة  
 الروضة عدم انعقاده لانه ليس بقدر بغيره حيث قلنا انه يندب تعجيل الزكاة كان استثناء من حاجة المستحقين  
 له أو التوسوا من المزكى أو قدم الساعي قبل تمام حوله فينبغي كما قال الاسنوي وغيره صحة نذره (بما تقدم)  
 في مسائل متنوعة مهمة تتعلق بالباب لو قال ان شئني الله مريض في الله على أن تصدق بعشرة دراهم مثلا  
 ثم قال في اليوم الثاني مثله فان قصد التكرار لم يلزمه غير عشرة وان قصد الاستثناء أو أطلق لزمه عشرون  
 كقبي فتاوى القفال ويحبه مثله كما قال الزركشي في نشر الباع ولو نذر النصف على أهل الزمة بدينار جاز  
 صرفه الى المسلمين أو الى المبتدعة أو الرافضة جاز صرفه الى أهل السنة أو الى الأغنياء جاز صرفه الى  
 الفقراء كقبي فتاوى القفال ولو قال الله على ذبح ولدي مائة دينار لم يجز فشاها كانه لم يصح نذره لان ذلك ليس بقربة  
 ولا يلزم الكافر وفاء ما نذره في كفره بعد اسلامه وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه في نذر كان

نذره في الجاهلية أوف بنذر كمنحول على الذنب ولو قال أحدهذين للقراءة ونذر ان أرادها أو أطلق فان  
تلف أحدهما أعلمهم الآخر فان أراد الآخر ان يلزمهم أحدهما أو الآخر لمكة فتلف أحدهما فعليه لهم  
قبل قوله أو نذر التصديق بأحد شيئين فتلف أحدهما لزمه التصديق بالآخر ولو نذر أن لا يكلم أحدا لم يصح  
نذره لما فيه من التضيق والتشديد ولو قال ان شئني الله مريض فبعدى هذا حرم نذر عتقه ان رد الله  
غايته ان بعد النذر ان فان حصل ما أقر عيهما كذا نقله في الروضة عن فتاوى القاضي عن العبادي  
والذي فيها عنه أن النذر الثاني وقوف فان شئني الله المريض قبل القدوم أو بعده أو معهما لم ينقذ  
والعبد مستحق العتق عن الاول وان مات ان بعد وأعتق العبد عنه كذا ذكره البغوي في فساويه وهذا  
أوجه ولو نذر من يموت أولاده عتق رقيق ان عاش له ولد فعاش له ولد أكثر من أولاده الموق ولو قال لا  
لزمه العتق ومن نذر زينا أو شمعاً أو سراجاً أو غيره أو وقف ما بشر يان به من غلته صح كل من النذر  
والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره من يتطعم به من نحو مصل أو نائم أو الم بصره لانه اضعاف مال وقد  
ذكر الاذري ما يفيد ذلك وفي ايقاد الشروع على الا على الدوام والمصابيح الكثيرة نظراً لما فيه من الاسراف  
وأما المندور للمشاهد الذي يبيت على قبره أو نحو فان قصد النذر بذلك التنوير على من يسكن البقعة  
أو يردد اليها فهو نوع قربته وحكمه ما ذكره في الصحة وان قصد به الايقاد على القبر ولو لمع قصد التنوير فلا  
وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب الى من دفن فيها أو نسبت اليه فهذا  
نذر باطل غير منقذ فانهم يعتقدون ان لهذه الاماكن خصوصيات لانفسهم ويرون أن النذر لها بما ين دفع  
به البلاء قال وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرنا اه فان حصل شئ من ذلك رد الى مالكه والى وارثه بعده فان  
جهل صرف في مصالح المسلمين وقال الشيخ عز الدين المهدى الى المساجد من زيت أو شمع ان صرح بانه  
نذر وجب صرفه الى جهة النذر ولا يجوز بيعه وان أقرط في المكثرة وان صرح بانه تبرع لم يجز التصرف فيه  
الا على وفق اذنه وهو باق على ملكه فان طالت المدة وجوز أن ياذله مات فقد بطل اذنه ووجب رده الى  
وارثه فان لم يعرف له وارث صرف في مصالح المسلمين وان لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام المندور  
التي تقدمت أو بصرف في مصالح المسلمين ولو نذر ان يصلي في أفضل الاوقات فقبس ما قاله في الطلاق ليله  
القدر أو في أحب الاوقات الى الله تعالى قال الزركشي ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي الصحة يكون  
كنذره في أفضل الاوقات ولو نذر أن يعبد الله تعالى بعبادة لا يشركه فيها أحد فقبل يطوف بالبيت وحده  
وقبل يصلي داخل البيت وحده وقبل يتولى الامامة العظمى فان الامام لا يكون الا واحداً فان انفرد بها  
واحد فقد قام بعبادته في أعظام العبادات وعليه حمل قول سليمان عليه الصلاة والسلام هب لي ملكا  
لا ينبغي لاحد من بعدي فانه انفرد بهذه العبادة وهي القيام بمصالح الانس والجن والطير وغيرها  
وينبغي أن يكفي أي واحد من ذلك وما ورد به من أن البيت لا يتخلو عن طائف ملك أو غيره مردود لان  
العبرة بما في ظاهر الحال

\*(كتاب القضاء)\*

بالمدة أي الحكم بين الناس وجمعة أقضية كقباه وأقية وهو انفاً لحكم الشئ وامضاؤه ومنه وقضينا الى بني  
اسرائيل وفرغوا ومنه فوكره ومنه فقصى عليه أي قتله وفرغ منه واتمامه ومنه لم يقضى أجل مسمى أي  
ليتم الاجل وشرا للخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى قال ابن عبد السلام الحكم الذي يستفيد  
القاضي بالولاية هو اظهر أحكامكم التشرع في الواقعة فمن يجب عليه امضاؤه فيه بخلاف المقتضى فانه لا يجب عليه  
امضاؤه ومنه القضاء حكم لما فيه من الحكمة التي توجب وضع الشئ في محله ليكون كلف الظالم عن ظلمه  
أو من اجكام الشئ ومنه حكمه اللجام لمنع الدابة من ركوبها أو اسها وقد قيل ان الحكمة مأخوذة من  
هذا أيضاً لمنعها النفس من هواها والاصل في ذلك الكتاب والسنة والاجماع في الكتاب آيات كقوله  
تعالى وأما احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط وقوله تعالى انا أنزلنا اليك الكتاب

بالحق لتعكم بين الناس ومن السنة أن تبارككم العيصين إذا اجتمعوا كما في الحديث أن أبا عبد الله  
 أكره أن يفرقوا بين أصحابه فله عشرة أجور وروى البيهقي خبرا إذا جلس الحاكم للتعكم بعث الله  
 له ملكين يمددانه ويؤدقانه فان عدل أقاما وإن جاورهما جاورا وكأه قال الله تعالى في شرح مسلم أجمع السلطان  
 على أن هذا الحديث يعني الذي في العيصين في ما علم أهل الحكم أن أصحابه أكره أن يفرقوا بين  
 وإن أخصا فله أجر بآية الله في طلب الحق أمان ليس بأهل الحكم فلا يخل له أن يحكم وإن حكم فلا  
 أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لأن أصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فإثر  
 عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها ولا يبعد في شيء من ذلك وقد روى  
 الأربعة وألحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للقضاة ثلاثة قاضٍ إن في النار وقاضٍ في الجنة  
 فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ووقف به وللذان في النار ورجل عرف الحق بخافى الحكم ورجل  
 قضى للناس على جهل فالقاضي الذي ينفذ حكمه هو الأول والثاني والثالث لا اعتبار بحكمه بما والا جاع  
 منه فقد على فعله ساء أو خافا وقد استثنى النبي صلى الله عليه وسلم والخطباء الراشدون بعده فمن بعدهم  
 ووليه سادات وتورع عنه منهم وورد من الترفيب والتحذير أحاديث كثيرة ولا شك أنه منسب عليهم  
 إذا قام العبد بحقه ولكن لم يملو السلامة فيه بعدة إلا من عهده الله تعالى وقد كتب سلمان الفارسي  
 إلى أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهما لما كانا في بيوت المقدس أن الأرض لا تقدر أحدنا وإنما  
 يقدر المرء عمله وقد بلغني أنك جعلت طبيعنا دوى فان كنت تبرئ فنعلمك وإن كنت معيبا فاحذر  
 أن تقتل أحدا فتدخل النار فإياك بنى ليس بعليب ولا معيب وقال بعض الأكابر ممن دخل في  
 القضاء ما لا يذكر لمن يكون عنده أهلية العلم أن لا يتولى القضاء فان كلام العلماء يؤخذ بالقول وكلام  
 القضاء تسرى إليه الطنون وإن ترتب على القضاء العلم أن يرتب عليه أمور وكيفية تبقى  
 إلى يوم القيامة وما روي في التحذير عنه من جعل فأنسب باذخ بغير سكن فهو محمول على من يكره له القضاء  
 أو يحرم على ما سباني (هو) أي قبول قولبة القضاء من الإمام (فرض كفاية) في حق الصالحين له في  
 الناحية أما كونه فرضا فله قوله تعالى كوفوا توأمين بالقضا ولأن طباع البشر محبولة على الظالم ومنع  
 الحق وقيل من ينصف من نفسه ولا يقدر الإمام على فعل الخصومات بنفسه فدهت الحاجة إلى تولية  
 القضاء وأما كونه على الكفاية فلا نه أمر معروف أو نهى عن منكر وهما على الكفاية وقد بعث النبي  
 صلى الله عليه وسلم طلبا إلى اليمن قاضيا فقال يا رسول الله بعثني أقضي بينهم وأبشأ لا أدري ما القضاء  
 ف ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهده وثبت مسانه قال فوالذي فان الحسية وبرأ التهمة  
 ما شككت في قضاء بين اثنين رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الإسناد واستخلف النبي صلى الله عليه وسلم  
 عتاب بن أسيد على مكة والمدينة وقاضيا فلهذا ما إذا قضاء اليمن ربه أبو بكر أنسابا إلى البحرين وبعث  
 عمر أباه وسى الأشعرى إلى البصرة فلو كان فرض عين لم يكف واحد وعن القاضي أبي العلي استجاب  
 نصب القضاة في البلدان قال ابن الرقعة ولم أر له غيره فعلى المشهور إذا قام بالفرض من يصلح سقط الفرض  
 عن الباقي وإن امتنعوا أو تأخروا وأجبر الامام أحد الصالحين على الصبح وخرج بقبول التولية إيقاعها  
 للقاضي من الامام فان أضر عن عليه لم يتول في عوم ولايته ولا يصح الأمن جهته ولا يجوز أن يتوقف  
 حتى يسئل لأنها من الحقوق المسترعاة وقد حرق كتاب السير أنه يجب على الإمام أن يولي في كل مسافة  
 عدوى قاضيا كما يجب عليه أن يجعل في كل مسافة قصر مفتيا ويقدم هناك الفرق بينهما قال البلخي وأما  
 إيقاع القضاة بين المتنازعين ففرض عين على الإمام بنفسه أو نائبه وإن ترفع إلى النائب فإيقاع القضاء  
 بينهم أضر عن عليه ولا يجوز له الدفع إذا كان فيه تعطيل وتأويل نزاع (فان تعين) للقضاء واحد في  
 تلك الناحية بان لم يصلح غيره (لزمه طلبه) أن لم يعرض عليه للعجاجة عليه ولا يبعد خوف ميل منه بل



يلزمه أن يطالب ويقبل ويحترز من الميل كسائر فروض الامتثال \* (تنبيه) \* يحصل وجوب الطلب اذا  
 فان الاجابة كالجحش الاذوعى فان تحقق أو غاب على ظن عدمه بالمعالم من فساد الزمان وأتمته لم يلزمه فان  
 عرض عليه لزمه القبول فان امتنع عصى ولا امام اجباره على الاصح لان الناس مضطرون الى علمه وانلزمه  
 فاشبه صاحب الطعام اذ اذمه المضطر فان قيل انه بامتناعه حيث يصير فاسقا وبمحل قواهم على أنه يجبر  
 أنه يؤمر بالنوبة أولا فاذا تاب أجبر أجيب بأنه لا يفسق بذلك لانه لا يمنع غالب الامتثال للنجذيرات  
 الواردة في الباب واستشعاره من نفسه العجز وعدم اعتماده على نفسه الامارة بالسوء وكيف يفسق من  
 امتنع متأولا تأورا بلا سائغا أداه اجتهاده اليه وان المنجى له من عذاب الله وسخطه عدم الناس بهذا  
 الامر وقد يرى هو أنه لا يعرف الا بغيره فالوجه عدم فسقه بمجرد امتناعه خوفا على دينه أو غيبة ذلك  
 من الاعذار اليه لانه الخفية عليه ابل ولا يصح بذلك أيضا لما ذكره من فساد الزمان عن امام رجوع الناس الى  
 العلماء فان كثير علماء الناحية فالتبضع أعلمهم فان استروا وتنازعوا أقرع كما قاله الامام (والا) بأن لم  
 ينه عن القضاء واحدا في تلك الناحية لوجود غيره معه نظرت (فان كان غيره أصلي) لنولية القضاء منه  
 (وكان) الاصلي (يتولى) أي يرضى بتوليته (فلا مفضل) المتمتع بصفة القضاء وهو غير الاصلي  
 (القبول) للتولية اذا بذل له من غير طلب في الاصح (وقيل لا) يجوز له قبولها (و) على الاول (يكفره  
 طلبه) لوجود من هو أولى منه (وقيل يحرم) واستشكله الامام بأنه اذا كان النصب جائزا فكيف  
 يحرم طلب الجائز ونظائر هذا سؤال الصدقة في المسجد فانه لا يجوز ويجوز اعطاءه على الاصح اذا اعطاه  
 باختيار المعطى فاسؤال كالمعدم وعلى الثاني يحرم طلبه \* (تنبيه) \* أشهر قوله يتولا تخصيص  
 الخصال برضاء بالتولية فان لم يرض بها فكالمعدم وهو كذلك كفاي الروضة وأصلها ومحلها أيضا حيث  
 لا عذر فان كان ليكون المفضل أطوع في الناس أو أقرب للقلوب أو كان الافضل غائبا أو مرضيا انه قد  
 للمفضل خيرا كما قاله الماوردي (وان كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) لانه من  
 أهله ولا يلزمه على الاصح لانه قد يقوم به غيره وقد امتنع ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المسألة عثمان  
 رضي الله عنه القضاء رواء الترمذي وعرض على الحسين بن منصور النيسابوري قضاء نيسابور فاختفى  
 ثلاثة أيام ودعا الله تعالى فمات في اليوم الثالث ورد كتاب السلطان بتولية نصر بن عيسى الجهمي  
 عشية قضاء البصرة فقال أشاور نفسي الليلة وأخبركم غدا وأقواله من الغد فوجدوه ميتا وقال  
 مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل اخترت القضاء وامتنع منه الامام الشافعي رضي الله عنه لما استدعاه  
 المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه لما استدعاه المنصور وخيفه  
 وضربه وحكى القاضي الطاهري وغيره ان الوزير بن الفرات طلب أبا علي بن خنيزان لتولية القضاء  
 فهرب منه فتم على دوره نحو من عشرين يوما كما قيل فيه

وطبئوا الباب على أبي علي \* عشرين يوما ليلى في سولي

وقال بعض القضاة

وايت القضاء وليت القضاء \* علم يكن شيا بتوليته

فأوقفني في القضاء القضا \* وما كنت قدما غنيته

فياليتني لم أكن قاضيا \* وباليها كانت القاضية

وقال آخر

\* (تنبيه) \* قول للمصنف وله القبول يقتضي جواز وان خاف على نفسه اتباع الهوى وقال الامام  
 والرافعي ينبغي أن يحترز ان أهم القنائم حفظ السلامة اه وقضيته متع الاقدام حيث ذ وهو الظاهر بل  
 قطع في النخائر بوجوب الامتناع (ويندب) له (الطلب) للقضاء (ان كان حاملا) أي غير مشهور بين  
 الناس (برجوبه) أي القضاء (نشر العلم) لتحصل المنفعة ينشره اذا عرفه الناس (أو) لم يكن حاملا لكن  
 كان (محتاجا الى الرزق) فاذا ولي حصل له كفايته من بيت المال بسبب هو طاعة في العدل من جليل

الثواب وفي هذا الشعار على أنه يجوز أخذ الرزق على القضاء وسيأتي إيضاح ذلك \* (تنبيه) \* يندب المأب  
 أيضا إذا كانت المأة وفاءة تجرأ وعجزاً وفدت الأحكام بتولية جاهل ذكية صمد بالمأب تدارك ذلك  
 وقد أخبر الله تعالى عن نبيه يوسف صلوات الله وسلامه عليه أنه طلب فقال اجعاني على خزان الأرض وأغما  
 طلب ذلك شقة فقه على خافي الله لانه لا منفعة لنفسه (والا) بأن لم يكن حاملاً بل مشهوراً ولا يحتاج للرزق بل  
 مكفاهه (فالاولى) له (تركة) أي طلب القضاء على قيم من غير حاجة وينشر العلم والخبر (قلت) كما  
 قال الرافعي في النسخ (وبكره) له حيث قد المأب (على الصحيح) وكذا قبول التولية أيضا (والله أعلم)  
 لانه ورد فيه من منصوص عليه حلت الاستبا والوارد في التعذيب وامتناع الساف منه والثاني لا كراهة  
 في طلب ولا قبول بل هما خلاف الاولى \* (تنبيه) \* أهمل المصنف من أقسام الطلب التعريم قال  
 المارودي كما إذا قصد انتقام من الأعداء أو استبا بالانتقام وجعل من المكروه طلبه للمباهاة  
 والاستعلاء ونورع في ذلك وحري به منهم على الحرمة لا حاديت الدالة عليه وهو ظاهر وهذا التفصيل  
 إذا لم يكن هناك قاض مولى فإن كان تمارفاً كان غير مستحق القضاء فكالمعذور وان كان مستحقاً له فطلب  
 عزله حرام ولو كان دون المأب وتبطل بذلك عدالة المأب فان عزل وولى المأب نفذ حكمه عند  
 الضرورة أما عند تعدد الأصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في المأب بلا بدل مال فان كان تفلران تعين على البازل  
 القضاء أو كان من بسن له جازله بذل المال ولكن لا يستخذ ظالم بالاعتذار وهذا كما إذا اعتذر الأهر بالمعروف  
 الابطال مال فان لم يمتين ولم يسن طلبه لم يجوز بذل المال ليولى ويجوز له البذل بعد التولية لئلا يزل  
 والاستخذ ظالم بالاعتذار ووقع في الروضة أنه يجوز له بذل ليولى ونسب الى العلم وأما بذل المال لعزل قاض  
 لم يكن منصفاً بصفة القضاء فمستحب لمأني من تخلف من الناس منه ولكن آخذ ظالم بالاعتذار وان كان بصفة  
 القضاء فهو حرام فان عزله وولى البازل نفذ عند الضرورة كما أمر عند تعدد الأصول الشرعية فتولية  
 باطله والمعزول على قضائه لان العزل بالرشوة وحرام وتولية المرتضى للرأى حرام (والاعتبار في التعيين)  
 للقضاء (وعدمه) ببلدة (بالناحية) وكذا في وجوب المأب والقبول وعدمه فلا يجب على من تعين عليه  
 القضاء طلب ولا قبول له في غير ناحيته لمأني من المجبرة وترك الوطن وفارق ساخر فروض الكفايات  
 بأنه يمكنه القيام بها والعود الى الوطن والقضاء لا غاية له مع قيام ساجدة بلد المعين اليه وظاهر كلام أصل الروضة  
 انه لو كان بناحية صالحيان وولى أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في ناحيته ليس به صالح وهو كذلك  
 ذكر خلافاً للبلقيني ومن تبعه في الوجوب عليه \* (تنبيه) \* حكم المقلد الا أن حكم المجتهدين في الأصل  
 وعدمه كما قاله بعض المتأخرين ويؤيده قول الغزالي في الوسيلة المقلد اذا بلغ وتبته الاجتهاد في المذهب  
 وجب تقديمه على من لم يبلغه افتداء اعتبر على المقلدين وان كان فيجب الاجتهاد ثم شرع فيما يشترط لتولية  
 القاضي فقال (وشرط القاضي) أي من يولى قاضياً (سلم) أي اسلام وكذا الباقي وهذا الشرط  
 داخل في اشتراط العدالة وله ذم لم يذكره في الروضة فلا يولى كافر على مسلمين لقوله تعالى وان يجعل الله  
 للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولا سبيل أعان من القضاء ولا على كفار لان المقصود به فصل الأحكام والكافة  
 جاهل بها وأما جريان العادة بنصبها كمن من أهل الذمة عليهم فقال المارودي والرويان أغماهي رياء  
 وزعامة لا تغلظ حكم وقضاء ولا يلزمهم حكمهم بالزلة بل بالترامهم ولا يلزمون بالتخاكم عنده (مكلف) أي  
 بالغ غافل فلا يولى صبي ولا مجنون وان تقطع جذونه لقتلهما \* (تنبيه) \* قال المارودي ولا يكتفى بالعقار  
 الذي يتعلق به التكليف حتى يكون صحيح الفكر جديداً الفاعلة بعيداً عن السهو والغفلة ينوصل بذلك  
 الى وضوح المشكل رسول المعقل (حر) فلا يولى رقيق كاه أو بعدة لقتله كالمشاهدة بل أولى (ذكر  
 فلا يولى امرأة لقوله صلى الله عليه وسلم لمن يطلع قوم ولو أمرهم امرأته وراه البخاري ولان النساء فاعلات  
 عقل ودين \* (تنبيه) \* شمل اطلاق المصنف منعه ولو قسماً قبل شهادتهم فيه وهو كذلك وفيه ما

الى الرد على أبي حنيفة حيث جوزه حيث ذكره الطبري حيث جوزه مطلقا والخلفي المشكل  
 في ذلك كالمراة كإفاله الماوردي وغيره فلولي ثمان رجلا لم يصح توليته كما قاله الماوردي وصرح به في  
 البحر وقال انه المذهب ويحتاج الى قواصة جديدة أما اذا بان ذلك كونه قبل التولية فانه يصح (عدل)  
 وسماي في الشهادات بانه فلاولي فاسق لعدم الوثوق بقوله ولانه ممنوع من النظر في مال ولده ومع وفور  
 سفته فتنظر في أمر العامة أولى بالفتح \* (تنبيه) \* يؤخذ مما سياتي في الشهادات ان شاء الله تعالى  
 عن الصبري انه يشترط في الشاهد ان لا يكون مجورا عليه بسفه وأن يكون القاضي كذلك وبه صرح  
 الباقي لان مقتضى الفضل التصرف على المجور عليهم قال وأما الاكراه فانه مانع من صحة القبول  
 الا في عين عليه ولاولي مبتدع أيضا ردت شهادته ولا من ينكر الاجماع أو اخبار الاحاد أو الاجتهاد  
 المنضمين انكاره انكار القياس (سميع) ولو تصاحب في اخيه فلاولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين  
 اقرار وانكار (صبر) فلاولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من  
 المطالب فان كان يعرف الصور اذا قربت منه صح وخرج بالاعمى الا يعرف فانه يصح توليته وكذا من يصر  
 نهارا نهارا دون من يصر ليل ليل فقط كما قاله الاذري فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن أم  
 مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بجملة ولاية الأعمى أجيب بانه انما استخلفه في امارة الصلاة  
 دون الحكم \* (تنبيه) \* لسمع القاضي اليقظة ثم عي قضى في تلك الواقعة على الأصح واستثنى أيضا  
 لو نزل أهل فاعنه على حكم أعمى فانه يجوز كما هو مذكور في تحله (ناطق) فلاولي أخرس وان فهمت  
 اشارته لجزءه من تنفيذ الاحكام (كاف) للقيام بما ورد قضاء فلاولي مغفل وتخل نظر بكبر أو مرض  
 ونحو ذلك وفسر بعضهم السكافية اللاتقة بالقضاء بان يكون في قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف  
 النفس جهانا فان كبر من الناس يكون عالما بدينه وضعيفة عن التنفيذ والالزام والسلطة فيقطع في  
 جانبه بسبب ذلك ولذلك قال ابن عبد السلام والولاية شرطان العلم بأحكامها والقدرة على تحصيل مصالحها  
 وترك مفسدها فاذا فقد الشرطان حوت الولاية وقال صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر اني أرا لك ضعيفا لا تتأمرن  
 على اثنين ولا تدين مال يتيه وجعل بعضهم هذا الشرط خارجا بقوله (يجهل) فلاولي الجاهل بالاحكام  
 الشرعية ولا المفاقد وهو من حقا مذهب صاحبنا كنه غير عارف بفوائده وقاصر عن تقرير أدلته لانه  
 لا يصلح الفتوى فله قضاء أولى \* (تنبيه) \* كان ينبغي للمصنف أن يقول اسلام وتكليف وكذا ما بعدهما  
 فيأتي بالمصدر كقدرته في كلامه لان الشرط هو الاسلام وغيره من المذكوران وكذا ما بعدهما لا الشخص  
 نفسه وأن يقول مسلما كقوله الخ ينصب الجميع على خبر كان المحذوفة كقوله فيما سبق يشترط  
 في الامام كونه مسلما (وهو) أي المجتهد (أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام) أي على طريق  
 الاجتهاد ولا يشترط حفظ آياته ولا أحاديثه المتعلقة بها عن ظهر قلب وأي الاحكام كما ذكره  
 البند نجحي والماوردي وغيرهما خمسة مائة آية وعن الماوردي ان عدد أحاديث الاحكام خمسة مائة كعدد  
 الآتي واعترض الأول بان الاحكام كما تستنبط من الاوامر والنواهي تستنبط من الفصوص والمواضع ونحوهما  
 والثاني بان غالب الاحاديث لا تكاد تخلو عن حكم شرعي وأدب شرعي وسياسة دينية وكل ذلك أحكام  
 شرعية وأجيب عن ذلك بان المراد بالاحكام التي هي محال النظر والاجتهاد والفتا ونحو ذلك واحترز  
 المصنف بقوله ما يتعلق بالاحكام عن المواضع والقصاص (و) يعرف (خاصة وعامة) بتد كبير الضمير انقرا  
 لما وانما خاص خصال العام الذي هو الفتا يستغرق الصالح له من غير حصر ويعرف العام الذي أريد به  
 الخصوص والخاص الذي أريد به العموم ومطلقه ومقتبده (ومجمله) وهو ما لم تتضح دلالة (ومبينه)  
 وهو المتضح دلالة يعرف نصه وظاهره (وماسخه ومنسوخه) فيعرف ما نسخ لفظه وبقيت دلالة  
 وعكسه ويعرف التشابه والحكم (ومتواتر السنة وغيره) أي الأحاديث لانه أن يتمكن من الترجيح

عند تناقض الأدلة ثمة عدم الخصاص على العام والمقتصد على المطلق والمبين على المجهول والناسخ على المسوخ  
 والمتواتر على الآحاد \* (تنبيه) \* أفرد المصنف الضمير جملة على لفظ ما قال ابن برهان ويشترط أن يعرف  
 أسباب النزول (د) يعرف (المقتصد) من السنة (والمرسل) منها أو بأدبه منها غير المنقول (وحال الرواية  
 قوة وضعفا) بنسخهما على التمييز لانه بذلك يتوصل إلى تقرير الأحكام \* (تنبيه) \* انما يشترط معرفة  
 الرواية في حديث لم يجمع على قبوله أما ما أجمع السلف على قبوله أو تواتر عداله رواه فلا حاجة للبحث  
 من هذا النوع وما عند ذلك يكفي في عداله ورواه بتعديل امام مشهور وعرف صحة مذهبه قال في زيادة  
 الروضة هذا ما أطبق عليه جمهور الاصحاب وشذ من شرط في انه دليل اثنين اه ولا بد مع عداله من  
 الضبط (د) يعرف (لسان العرب لغة ونحوها) بنسخها أيضا على التمييز وأراد بالنحو ما يشهد بالشاهد  
 والاعراب والنصريف لورود الشريعة ولان به يعرف عموم اللغة وخصوصه وأطلاقة وتقييده واجماله  
 وبيان وصيغ الامر والنهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف وما لا بد  
 منه في فهم الكتاب والسنة (د) يعرف (نقول العلماء من الصحابة) رضى الله تعالى عنهم (فمن بعدهم  
 اجماعا ولشذوذا) لئلا يقع في حكم أجمعوا على خلافه \* (تنبيه) \* قضية كلامه انه يشترط معرفة جميع  
 ذلك وليس مرادا بل يكفي أن يعرف في المسئلة التي يقتضى أو يحكم فيها ان قوله لا يتخالف الاجماع فيها  
 اما بعلمه أو بغيره بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره  
 وعلى هذا قياس معرفة الناسخ والمسخ كما نقلناه عن الغزالي وأقره (د) يعرف (القياس) صحة  
 وفاسده (بأنواعه) الأولى والمساوى والأدوات ابعـ حل بها فالأول كقياس ضرب الوالد بن على المتألف  
 والثاني كقياس احراق مال اليتيم على أكاه في التحريم فيها والثالث كقياس التفاح على البر في باب  
 الربا بجامع العلم ولا يشترط أن يكون متجرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كيدويه  
 وفي اللغة كالتحليل بل يكفي معرفة حل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذه الزمان فان العلم قد  
 دوت وجمت اه ويشترط أن يكون له من كتب الحديث أصل مصحح يجمع أحاديث غالب الأحكام  
 كصحيح البخاري وسنن أبي داود ولا يشترط حقه جميع القرآن ولا بهضه عن ظاهره بل يكفي أن يعرف  
 من أن أحكامه في أبواب ما فيراجعه وقت الحاجة \* (تنبيه) \* أتمر اقتصار المصنف على الأدلة الأربعة  
 أنه لا يشترط معرفة الأدلة المتخالف فيها كالاشتداد باقل ما قيل وكالاتعاب وليس مرادا بل لا بد أيضا من  
 معرفتها بأنه لا يشترط معرفة أصول الاعتقاد وليس مرادا أيضا قد يمكن في الروضة كأصلها عن الاصحاب  
 اشتراطه وأنه لا يشترط فيه الكتاب وهو الأصح لانه صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب وقيل  
 يشترط وصححه الجرجاني وقال الزركشي انه المتعارف بهذا الزمان لانه يحتاج أن يكتب لغیر ويكتب اليه  
 وإذا قرئ عليه شيء ربحا صرف القارئ بخلاف الذين كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم ولان عدم  
 الكتابة في حقه مجزوف في حق غيره منقص وبأنه لا يشترط فيه معرفة الحساب لتعجز المسائل الحسابية  
 الفقهيية وهو كذلك كما صوبه في المطالب لان الجهل به لا يوجب الحلل في غير تلك المسائل والاحاطة  
 بجميع الأحكام لا تشترط ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في الجهد والمطابق وهو الذي يقتضى في جميع  
 أبواب الشرع وأما ما ذهب إليه من عدمه فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راعيه  
 المطلق في قوانين الشرع فانه مع الجهد كالجهد مع فصوص الشرع واهـ هذا ليس له أن يعدل عن نص  
 امامه كما لا بد من الاجتماع مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يخفى لوالعصر من مجتهد الا انه في الزمان  
 وفرب الساعات وأما قول الغزالي والفقهاء ان العصر من خلاص المجتهد المستقل فانما ظاهره أن المراد مجتهد  
 قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه وهذا ظاهر لا شك فيه أو كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها  
 عن المجتهد والفقهاء نفسه كان يقول لا تأمل في مسألة الصبرة أنما التي من مذهب اشافني أم ما عندى وقال

هو الشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم استنما مقادير لاشافعي بل وافق رأينا  
 رأيه فيها - ذا كلام من يدعي زوال رتبة الاجتهاد وقال ابن الصلاح وامام الحرمين والغزالي والشيخ  
 أبو اسحق الشيرازي من الائمة المجتهدين في المذهب \* (قرع) \* يجوز أن يتبع الاجتهاد بأن يكون  
 العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه ويندب أن يكون من يتولى القضاء  
 من فرائس ومراعاة العلم والنقي أولى من مراعاة النسب وأن يكون ذا علم وثبت ولين وفطنة ويقظة وكفاية  
 وعفة وحاس وأهضاء وأن يكون عارفا باللغة البادية التي يقتضي لادلة نوعا سليما من الشريعة مدققا وافر  
 العقل ذا وقار وسكينة وإذا عرف الامام أدلية أحد ولاه والابحاث عن حاله كما اختبر النبي صلى الله عليه  
 وسلم معاذ ولوروى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال أهم المولى بكسر اللام والمولى  
 يفتحها ولا ينفذ قضاؤه وإن أصاب فيه هذا هو الاصل في الباب (فإن تعذر) في رجل (جميع هذه الشروط)  
 السابقة (فولي سامان له شوكة فاسقا) مسلما (أو مة سديقا) بالمجمعة (فضاؤه للضرورة) لثلاثة عمل  
 مصالح الناس \* (تنبيه) \* أنهم تقييده بالفاسق أي المسلم كما قدرته في كلامه أنه لا ينفذ من المرأة  
 والكافر إذا وليا بالشوكة واستفاد منه الا ترى لكن صرح ابن عبد السلام بنقوده من الصبي والمرأة  
 دون الكافر وهذا هو الظاهر ومعلوم أنه يشترط في غير الاهل طرف من الاحكام ولما عدل أن يثوى  
 القضاء من الامير الباغي فقد سنات عائشة رضي الله عنها عن ذلك لمن استنقضه زياد فقالت ان لم يقض  
 لهم خيارهم قضى لهم شرارهم (و) يندب للامام اذولى فاضيا أن يأذن له في الاستخلاف (ليكون أسهل  
 له وأسرع الى فصل الخصومات ويتأ كره عند انساع العمل وكثرة الرعية) (فإنما) عن الاستخلاف  
 (لم يستخاف) ويقصر على ما يمكنه ان كانت قوايته أكثر منه لانه لم يرض بنظر غيره فان استخلف لم ينفذ  
 حكمه خليفته فان تراضى الخصمان بحكمه التحق بالحكم كافي الروضة وأصلها وان عين له من يستخلفه  
 وليس بأهل لم يكن له استخلافه لنفسه ولا غيره لعدم الاذن \* (تنبيه) \* لو قال وليت القضاء على  
 أن تستخلف فيه ولا تنظر فيه بنفسك قال الماوردي - ذاتقليد الاختيار ومراعاة وليس بتقليد حكم  
 ولا نظار قال الرزكشي ويحتمل في هذا ابطال التولية كقوله لا ولي لأذن لك في تزويجي ولا تزوج بنفسك  
 اهـ والظاهر الاول ويظهر بأن ولي الشكاح ثابت له الولاية وهي تريد أن تنفذها عنه بخلاف من أذن  
 له في أن يولي القضاء (وان أطلق) أي الامام الولاية لشخص ولم ينهه عن الاستخلاف ولم يأذن له  
 فيه وهو لا يقدر الاعلى بعضه (استخلف فيما لا يقدر عليه) حاجته اليه (لا) في (غيره) وهو ما يقدر  
 عليه (في الاصح) لان قرينة الحال تقتضي ذلك وليس من العجز مالا يبراه المستخلف في مذهبه فليس له أن  
 يستخلف مخالفا لمذهب مالا يبراه مع قدرته على ما ولي فيه كما قاله بعض المتأخرين والقادر على ما وليه  
 لا يستخلف فيه أيضا على الاصح والثاني يستخلف في المسائلين كالامام بجامع الفار في المصالح العامة  
 \* (تنبيه) \* محل الخلاف في الجزر المقارن أما العارضي كالمريض القاضي أو أراد أن يسافر لشغل  
 فيجوز له الاستخلاف قطعا قاله في التهذيب ولو أذن له الامام في الاستخلاف وعمم أو أطلق بأن لم يعظم له  
 في الاذن جاز له الاستخلاف في العام والخاص والمقدور عليه وان خصه بشئ لم ينعه (وشرط)  
 الشخص (المستخلف) بفتح اللام بمخاطبه (كالقاضي) في شروطه السابقة لانه فاض \* (تنبيه) \* ظاهر  
 إطلاق كلامه جواز استخلاف أبيه وابنه وبه صرح الماوردي والبخاري وغيرهما لكن محله ان ثبت  
 عدلتهما عند غيره أما اذا فوض الامام لشخص اختيار فاض ولا يختار ولده ولا والده كالاختار نفسه ثم  
 استثنى من التشبيه المذكور قوله (الا أن يستخلف) شخص (في أمر خاص كسماع يدينه فيكفي علمه  
 فيما يتعلق به) أي الامر الخاص من شرائط البيعة ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد كما انفاده عن أبي محمد وأقره  
 وان أشعر كلام المتن بأشراطه أيضا بان خلاف الاستخلاف يجري أيضا في الامر الخاص وهو مقتضى

اطلاق الاكثر من لكن قطع القول بالجوهر وفي كلام الروضة ما يوافقه وحيث جاز الاستغلاف فاستغلاف  
 شاعى مخالفاً أو بالعكس جاز على المشهور كجاءت به قوله (ويحكم) الحليفة (باجتهاده) ان كان  
 مجتهداً (أو واجتهاده مقلده) يفتح الهمزة بفتح (ان كان مقلداً) بكسر هاء حيث ينفذ قضاء المقادير لقوله  
 تعالى فاحكم بين الناس بالحق والحق ما دل عليه الدليل من المجتهد فلا يجوز أن يحكم بغيره والمقلد ملحق  
 بين يقلده لانه اعياى حكمه بغيره فلذلك أجرى عليه حكمه (ولا يجوز أن يشترط عليه) أى على من استغلفه  
 (خلافه) أى الحكم باجتهاده أو بقلده مقلده لانه لا ينفذ وقضية ذلك انه لو شرط لم يصح الاستغلاف  
 وهو كذلك لان الحاكم اغايبه لاجتهاده أو بقلده مقلده وكذا الشرط الامام في قوله القاضي لم يصح  
 قوله لما مر وان قال لا تحكم في كذا فيما يخالفه فيه جاز وحكم في غيره من بقية الحوادث كقوله لا تحكم  
 في قتل المسلم بالكفر والحرم المبد (ولو حكم) بكاف شدة (صحة من رجلا) غير قاس (في غير حد  
 لله تعالى) من مال أو غيره (جاز مطلقاً) على التفاصيل الاستتابة (بشرط أهلية القضاء) ولا يشترط  
 عدم القاضي لانه وقع لمجمع من كبار الصحابة ولم يشكروه أحد قال الماوردي فكان اجماعاً \* (تنبيه) \*  
 قوله خصمان يوهى اعتبار الخصومة وليس مراده ان التحكم يجري في النكاح ولو قال اثنان كان أولى  
 وقوله في غير حدود انه مريد على المحرر ولا بد منه لانه لا يصح التحكم فيها ولو قال في غير عقوبة لله ليتناول  
 النعز بكان أولى لانه كالحد في ذلك واحتراز بقوله بشرط أهلية القضاء عماداً كان غير أهل ولا ينفذ  
 حكمه فقام والمراد بالأهلية الأهلية المطابقة لبالنسبة الى تلك الواقعة ولهذا قال في المحرور ويشترط فيه صفة  
 القاضي نعم يستثنى التحكم في عقد النكاح فانه يجوز فيه تحكم من لم يكن مجتهداً كما مر ذلك في باب  
 واستثنى المأثني من جواز التحكم الوكيلين فلا يكتفى بتحكميهما بل المعتبر تحكم الموكلين والوكيلين  
 فلا يكتفى بتحكميهما اذا كان مذهب المحكم بشرط أحدهما والمجور عليه بالفسخ لا يكتفى برضاه اذا كان  
 مذهب المحكم بشرط بغير مائه والمأذون له في التجارة وعامل القراض لا يكتفى بتحكميهما بل لابد من رضا  
 المالك والمجور وعليه بالسف لا أثر لتحكميهما قال ولم أر من تعرض لذلك (وفي قول) من طريق (لا يجوز)  
 التحكم مما علق المأذون من الاثبات على الامام (وقيل) أى وفي وجه من طريق يجوز التحكم  
 (بشرط عدم قاض بالباد) لوجود الضرورة حيثئذ (وقيل) أى وفي وجه من طريق (يخص) جواز  
 التحكم (بمال) لانه أخف (دون قصاص ونكاح ونحوهما) كما كان وجه رد في خطار أمرها  
 فتشأن بتفكر القاضي ومنصبه والصحيح عدم الاختصاص لان وجه حكمه في مال مع في غيره كالمرئى  
 من جهة الامام \* (تنبيه) \* لا يأتى التحكم في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا  
 التعليل ان حق الله تعالى المال الذى لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكم (و) الحكم (لا ينفذ حكمه  
 الا على راضيه) قبل حكمه لان رضا الخصمين هو المأثبات للولاية فلا بد من تقدمه \* (تنبيه) \* محل  
 اشتراط الرضا حيث لم يكن أحد الخصمين القاضي ولو تحقق القاضي مع شخص عند محكم لم يشترط رضا  
 الآخر على المذهب بناء على أن ذلك قوبة وردت من الرخصة بن ابن الصباغ وغيره والى الواليس التحكم قوبة فلا  
 يحسن البناء وأجيب بأن محل هذا اذا صدر التحكم من غيره فاض يحسن البناء (فلا يكتفى رضا فاعل)  
 بتحكمه (في ضرب دية على عاقلته) بل لابد من رضا العاقله لانهم لا يؤخذون باقرار الج في مكيف يؤخذون  
 برضا ويشترط استدامة الرضا الى تمام الحكم (و) حيثئذ (ان رجوع أحدهما قبل تمام  
 الحكم) ولو بعد إقامة البينة والشروع فيه (امتنع الحكم) لعدم استمرار الرضا (ولا يشترط الرضا  
 بعد الحكم في الاظهر) الحكم المولى من جهة الامام والثاني يشترط لان رضاهما معبر في أصل الحكم  
 فكذلك لزومه \* (تنبيه) \* ليس للمحكم ان يجيب بل غاية الاثبات والحكم وقضية أنه ليس له الترسيم  
 قال الراغبى فقلان العزالي واذا حكم تثنى من العقوبات كالفصاص وحد الغذف لم يستوفه لان ذلك بخبر

أهمه الولايه واذا ثبت الحق عنده وحكم به ولم يحكم فله أن يشهر على نفسه في المجلس خاصة اذا لم يقبل قوله بعد الافتراق كالفاضي بعد العزل قاله الماوردي ولا يحكم لغيره ولا يحكم في حقه ولا على عدوه كافي القاضي لانه لا يزيد عليه وعصى حكم المحكم كالفاضي ولا ينقض حكمه الا بما ينقض به قضاء غيره  
 \* (فرع) \* يجوز أن يتحاكما الى اثنين فلا ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا ويفارق تولية فاضلين على اجتماعهما على الحكم لظهور الفرق فله في المطالب (ولو نصب) الامام بعد (فاضلين وخص كلاهما كان) منه يحكم فيه (أو وزن) كروم كذا (أو نوع) من الحكم كان جعل أحدهما يحكم في الاموال والاخر في الدماء والفروج جاز لعدم المنازعة بينهما \* (تنبيه) \* شمل كلامه الماوردي الامام فاضل يحكم بين الرجال وأخر يحكم بين النساء وهو ما جزم به الامام وعلى هذا لو اتهم رجل وامرأة بقتل رجل واحد منهما لم يقتص على واحد منهما ثالث يتولى القضاء بين الرجال والنساء قال الاذري وقس به ما يشبهه (وكذا ان لم يخص) كلام من القاضين بما ذكر بل عدم ولايتهما فيجوز (في الاصح) كصب الوصيين والوكيلين وحكام في البحر عن النص ونسبه الماوردي الى الاكثرين والثاني لا يجوز وصيحه الامام والغزالي وابن أبي عمير (الا أن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد فلا تنفصل الخصومات وقضية هذا التعديل أهملوا ولي الامام يقدرين لامام واحد وقتنا نحو زولايه المقلد أنه يجوز وان شرط اجتماعهما على الحكم لانه لا يؤدي الى اختلاف لان اماميه واحد فان قيل قد يكون للامام الواحد قولان فيرى أحدهما العمل بقوله والاخر بخلافه فيؤدي الى النزاع والخلاف أجاب الشيخ برهان الدين الفارسي بأن كلامه إنما يحكم بما والاصح من القوانين وهو كما قال ابن شهابه ظاهر في المقادير صرف وعندنا نص صحيح بذلك الامام بنصب أحد القوانين أما إذا كانا من أهل النظار والترجيح والحق ما لم يفتا فيه على نص من أئمة المذهب بما هو منصوص وترجيح أحد القوانين فهو باق في النزاع في ذلك والاختلاف ويتخالف النظار فيجبه المنع أيضا أما اذا أطلق بأن لم بشرط استقالاتهما ولا اجتماعهما فإنه يحمل على ابرار الاستقلال نزيلا لا لما يقع على ما يجوز ويفارق نظيره في الوصيين بأن تعيينهما بشرط اجتماعهما على التصرف جائز لمع إطلاق عليه بخلاف القاضيين وان طالب القضاء من خصمه ما يطلب خصمه له منهما أوجب السابق منهما بالاقاب فان طلباهما أقرع بينهما وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين أوجب القاب للحق دون المطلوب كجزم به الروايات فان تساوى ابايان كان كل منهما طالبا وما لو باكتفا كدهما في قسمة ملك أو اختلاف في قدر ثمن مبيع أو صدق اختلاف في وجوب شكاية لهما تحاكما عند أقرب القاضيين اليهما فان استويا في القرب اليهما عمل بالقرعة ولا يعرض عنهما حتى يصلحهما لئلا يؤدي الى طول النزاع \* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف في نصب القاضيين يجري أيضا في أكثر من فاضلين قال الماوردي والروايات بشرط أن يقل عددهم فان كثرت لم يصح قطعا ولم يحدوا القلة والكثر بشتى ذال في المطالب ويجوز أن يناط ذلك بقدر الحاجة اهـ وهذا ظاهر \* (تمه) \* قال الماوردي ولو قاده أي الامام بلدا وسكت عن فواصها فان جرى العرف باقرارها عنها لم تدخل في ولايته وان حرت باضافتها دخلت وان اختلف العرف وروى أكثرها عرفا فان استوى باروحي أقر بها عهدا \* (فصل) \* فيما يعرض للقاضي مما يقتضي عزله أو انعزاله (جن فاض) أطلب جنونه أو قطع كما يقتضيه اطلاقهم وفي الرخصة كاشها في باب البغاة من الماوردي أن الامام لو قطع جنونه وضمن الاقامة أكثر بحيث يمكنه فيه القيام بالامور أنه لا ينزل قبل وقياسه في القاضي كذلك وسياتي الفرق بين الامام والقاضي (أو أنعم عليه أو عي) وفي معنى العمى الخرس والصمم (أو ذهبت أهليه واجتهاده وضبطه بغلظة أو نسبان) مغل بالضبط (لم ينفذ حكمه) في حال مما ذكره لان ذلك ولان هذا الامور تمنع من ولاية الاب فاسما كرم أولى \* (تنبيهات) \* أحدها يستثنى من عدم نفوذ قضاء العمى ما لو سمع اليه فتعدى إليها

[illegible]



هي عزل للادول وجهات واكثر ما يثبت على أنه هل يجوز أن يكون في بلاد قاضيان اه قال الزركشي والراج  
 أنهم ليست بعزل وقد ذكر في الروضة في الوكالة القتل وكل شخصاً وكل آخر فليس بعزل للادول فقام مع  
 ان تصرف الوكيل أضعاف من تصرف القاضي واستمر المصنف بالامام عن القاضي مع خليفته فله عزله  
 بالامام وجب بناء على انه عزله بموته كما قاله الماوردي والسبكي وان خالف فيه البلقيني وأهمل قوله وللامام أنه  
 ليس للقاضي عزل نفسه وليس مراد ابل له عزل نفسه كالوكيل كما حرم به في الروضة وأصلها قال الشيخ أبو علي  
 الان تعين عليه فلا يعزل نفسه قال ابن عبد السلام ولا يعزل \* (تنبيهه) \* ما ذكره المصنف من جواز العزل  
 بخلاف في الامر العام أما الخاص فقال الزركشي فقلان افتاء جمع متأخرين ولا يعزل أو باب الوظائف  
 الخاصة كالامامة والاذان والتصرف والتدريس والطالب والنظر بالعزل من غير سبب الا أن يكون في  
 شرط الواقف ما يقتضيه وقاسه على الجند المقيمين في الديوان وفيه كلام للسبكي ذكره في باب الوقف  
 (والمدى ذهب أنه) أي القاضي (لا يعزل قبل بلوغه خبره عزله) وفي قول من الطريق الثاني انه يعزل  
 كل شيخ القواين في الوكيل والفارق بينهما على الاول نظام الضرر في نقص أفضيته بعد العزل وقبل بلوغ  
 الخبر بخلاف الوكيل ولو علم المصنف انه معزول لم ينفذ حكمه له لعله انه غير حاكم كما طأذ كره الماوردي  
 في النكاح نعم لو رضى بحكمه كان كالتحكيم \* (تنبيهه) \* لم يعرضوا لما يحل به بلوغ خبر العزل قال  
 الزركشي ينبغي الحياتي ذلك بخبر التولية أي تولية القضاء بل أولى حتى يبره شاهدان وتكتفي الاستعانة  
 ولا يكتفي الكتاب الجرد في الاصح فيها وقال الاذري الظاهر أنه يكتفي خبر عدل واحد ولو بعد اقامة اه  
 وهذا هو الظاهر ويفرق بين التولية والعزل بان التولية فيها اقسام على الاسكان فيحتمل له او العزل فيه  
 ثوبه منها وهو أحوط قال الباقي ولو بلغه الخبر ولم يبلغ ثوبه لا يعزلون حتى يبره خبره الخبر وتبقى ولاية  
 أصلهم مستمرة حكوا ان لم ينفذ حكمه ويستمر ما رتب له على سداد الوطية نفسه اسدها بنوابة قال والقياس في  
 فكسه أي فيما لو باع النائب قبل أصله ان النائب لا يعزل حتى يبلغ أصله خبر العزل وينفذ حكمه كما ينفذ  
 حكم أصله قال ولم أر من تعرض له اه وما قاله ظاهر في الاول ممنوع في العكس لان النائب دخل في عموم  
 كلام الاحتياط حتى يبره الخبر والنائب فاض فيعزل به بلوغ الخبر كما جرى عليه شيخنا في بعض كتبه ولو ولي  
 السلطان فاض يبره خبره ذلك القاضي ولم يعلم أن السلطان ولا قال الزركشي فيحتمل أن ينفذ حكمه كما  
 لو وكل وكسلا يبيع شئ فتصرف الوكيل وباعه ثم علم بالوكالة فان الشيخ أباحه ووجهه قالوا وعلى  
 الخلاف فيما لو باع مال أبيه فلما نأحيانه فبان ميتا اه والظاهر عدم نفوذ حكمه لاستمرار قبول من  
 القاضي وأخذ ما يمتعه في قاض أقدم على تزويج امرأته يعتقد أنها في غير محل ولايته ثم ظهر انها بمحل ولايته  
 من انه لا يصح قال لانه بالاقدم يفسق ويخرج عن الولاية (واذا) علق الامام عزل القاضي بقراءة كتاب  
 كان (كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقرأه يعزل) لوجود الصفة وكذا الوطالع وفيه  
 ما فيه ولم يناف (وكذا ان قرئ عليه في الاصح) لان القضاء لا يبره بالقرائه بنفسه والثاني لا يعزل  
 نظرا الى صورة اللفظ ولو كتب اليه عزلك أو أنت معزول من غير تعليق على القراءه لم يعزل ما لم يأنه  
 الكتاب كما قاله بغوي وغيره \* (تنبيهه) \* لوجاه بعض الكتاب قياسي ما قاله في الطلاق انه ان انغص  
 موضع العزل لا يعزل والا تعزل ثم شرع في بيان انزال ثوب القاضي فقال (وبعزل بموته) أي القاضي  
 (وانعزاله) نائبه المقيد وهو كل (من أذن له في شغل معين كبيع مال ميت) أو غائب وسماع شهادته في  
 حادثة وغير ذلك من القضايا الجزئية كالوكيل والمراد اذا علم بذلك كما يعلم بمسار وصرح به ابن سرافية وفي  
 الروضة وأصلها عن السرخسي ان الامام لو نصب نائباً عن القاضي لا يعزل بموت القاضي وانعزاله  
 قال الرافعي ويجوز أن يقال اذا كان الاذن مقيداً بالنيابة ولم يبق الاصل لم يبق النائب اه وهذا ظاهر  
 وبحسب بعضهم أن الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء (والاصح انزال نائبه المطلق) بما ذكره هذا

(ان لم يؤدنه في الاستخلاف) لان الاستخلاف في هذه للمعاونة وقد زالت ولايته قبلت المعاونة (أو) ان  
(قبله) أي قاله الامام (استخاف من نفسك أو أخطاك) له الاستخلاف لثناه وورع غرض المعاونة وإسلامها  
بطلان ولايته \* (تنبيه) \* محل انزاله عند الاملاق اذ لم يعين من يستخلفه فان قال استخاف فلا يور  
كفوله استخاف عني فلا ينزل لانه قطع نفاذ بالتعيين وجعله صغيرا أشار اليه الماوردي والروائي في  
ذكره الاذرى وغيره (فان قيل) أي قال الامام له (استخاف عني فلا) ينزل الخليفة بما ذكرناه  
نائب عن الامام والاول صغير في التولية والثاني ينزل مطلقا كوكيل بموت الموكل والثالث لامعا  
رعاية له لمة الناس \* (تنبيه) \* مقتضى كلام الاصحاب انزال نواب قاضي الاقليم الكبير بوفته حيث لم يقل  
له الامام استخاف عني وهو كذلك فقد قال الصيرفي نواب القاضي الكبير كقاضي نجران ان ينزلون بوفته  
وعزله على الصحيح بخلاف قضاء الامام قال وجعل القاضي حسين قضاء والى الاقليم كقضاء الامام محله فيما اذا  
صرح الامام بذلك أو اقتضاه العرف وحيد بن زيد يكون كذلك وبين من جوه الامام (ولا ينزل قاض) وغيره  
من ولي امراعا كوكيل بيت المال (بموت الامام) وانزاله لشدة الضرر في تعجيل الحوادث وفرق في  
الحاوي بينه وبين خليفة القاضي بان الامام يستنيب القضاة في حقه وق المسلمين فلم ينزل بوفته والقاضي  
يستنيب خليفة في حقه نفسه فانزل بوفته قال وعلى هذا الفرق يجوز ان يرضى أن ينزل خليفة بغير موجب  
ولا يجوز ان يرضى ان يرضى بغير موجب اه وتقدم الكلام على ذلك قال الاذرى وأفتى بعض العصرين  
بان ينزل وكيل بيت المال بموت السلطان متسكفا واهم ان الوكيل ينزل بموت الموكل وهذا جوده على الاسماء  
وذول من المعنى وليس بصواب بل قطع (ولا) ينزل (فمن ينزل) فاطر (وقف بموت قاض) وانزاله لثلا  
ته على أبواب المصالح \* (تنبيه) \* لو شرط لوقف الفار لحاكم المسلمين ببلاد كذا ففقد الفار فيه لو ائتم قول  
قاض جديد قال الاذرى الظاهر انزاله قطعا لانه آل الى القاضي الجديد بشرط الوقف كالمشروط الفار لزيد  
ثم لم يرض بزيد لنفسه فاتباه ثم مات زيد فانه ينزل نائبه لا محالة ويصير الفار مروا يحمل ادا كلام  
المصنف على ما اذا آل الفار الى القاضي لكون الوقف لم بشرط فطر أو انقراض من شرط له أو خرج عن  
الاهلية قال ابن شهاب عريق في كتب الاوقاف كثيرا اذا انقضت الذرية يكون الفار فيه لحاكم المسلمين ببلاد  
كذا رواه من ساع من نقيبائه وقوابه فاذا آل الفار الى قاض فولى الفار لشخص فهل ينزل بموت ذلك القاضي  
أو انزاله أو الاقرب عدم انزاله (ولا يقبل قوله) أي القاضي (بعد انزاله) كتب (حكمت بكذا) لفلان  
الايسة لانه لا يملك انشاء الحكم حيث لا يملك الاقرار نعم لو انزل بالعصى قبل منعه ذلك لانه انما انزل  
بالمعنى فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت عليك بكذا لا يحتاج الى ذلك فانه البلقي ولو قال صرت مال  
الوقف لجهته أو عمارته التي يقتضيها الحال صدق بلا عيب (فان شهد مع آخر يحكمه لم يقبل على الصحيح)  
لانه يشهد بفعل نفسه والثاني يقبل كالمشهود من المرضة أنهم ائرضت ولم تنال باجرة وفرق الاول بان  
فعله اغيره مقصود بالاثبات ولان شهادته على فعله لا تضمن تركه بخلاف انقاض فيه ما احدثه  
بحكمه عما لو شهد أن فلانا ائرفي مجلس حكمه بكذا فانه يقبل قطعا لانه لم يشهد على فعل نفسه وانما يشهد  
على قراره قال الماوردي \* (تنبيه) \* قول المصنف مع آخر يوم أنه لو شهد بذلك وحده لم يقبل  
قطعا مقتضى كلامهم جريان الخلاف في الحالتين وقد يكون الحق مما يثبت بالشاهد والمبني فلو حذفه  
لكان أولى قال الزركشي (أو) شهد (بحكمه حاكم سائر الحكم) ولم يرضه الى نفسه (قيات) شهادته (في  
الاصح) كالمرضة اذا شهدت كذلك والثاني المنع لانه قد يرضه فعل نفسه \* (تنبيه) \* قول المصنف بان  
الحكم تأكيد كما قاله بعضهم ومحل الخلاف اذ لم يرضه القاضي انه حكمه والا فلا يقبل جزا فافتر البقاء  
التهمة ومحل أيضا اذا قلنا لا يترتب تعيين الحاكم في الشهادة على الحكم بل يكفي أن تقوم البينة على حكومة  
حاكم من الحكم كالمذهب المشهور اما اذا قلنا باشرط التعيين فلا يقبل قطعا (ويقبل قوله قبل مره

حكمت بكذا) حتى لو قال على سبيل الحكم نساء القرية طواق من أزواجهن قبل قوله بالإحقة لقدرته  
 على الانشاء جئت بخلاف ما قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله كما صرح به بغوى وهو مقتضى  
 كلام أصل الروضة وينبغي أن يكون محله كما قال شيخنا مالوا أسنده الى ما قبل ولايته قال الاذوى وما قالوه  
 من قبول قوله ظاهر في القاضي المجتهد مطلقا أو في مذهب امامه أما غيرهما في قبوله وقطعة وقد استخبرت  
 الله وأفتيت فمن سئل من قضاء العصر عن مستند قضائه أنه يلزمه بيانه لأنه قد بطل ما ليس بمستند مستندا  
 كما هو كثير وأغالب قال ويشبه أن يكون محله ما ذكر في قرية أهلها نحو وردن أو ما في بلد كبير كبغداد فلا  
 لأنقطع بطلان قوله والى ما قاله بشير وغير الشيعين بالقرية ولو قال الحاكم شهد عندي فلان وفلان بكذا  
 وأنكر الم لا يفت لانكارهما كما قاله ابن الصباغ (فان كان) أى القاضي (في غير محل ولايته فكمعزول)  
 في أنه لا ينفذ حكمه لعدم قدرته على الانشاء \* (تنبيه) \* المراد بمحل ولايته بلد قضائه وطن بعضهم  
 أنه لا ينفذ حكمه في غير محله المستدل بحكم وهو خطأ صريح به عليه ابن الصلاح والمصنف في العاقلات  
 قال الزركشى وظاهر كلامهم أن المراد المحيط بهم السور والبناء المتصل دون البساتين والمزارع فعلى هذا  
 لو رجع القاضي امرأته في البلد وهو بالمزارع أو البساتين أو عكسه لم يصح لأنه ليس في محل ولايته قال وكثير  
 من الحكماء ينسأهل في ذلك والاحوط تركه لان الولاية لم تتناول غير البلد اه وهذا اذا لم يكن عرف كما  
 قدمناه ولو قال المعزول للاميين أعطيتك المال أيام قضائي لتعطيه الفلان فقال الاميين بل لفلان صدق  
 المعزول وهل يغرم الاميين لمن عينه هو قدر ذلك فهو وجهان في تعليق القاضي أو جهوهما كما قال شيخنا المنع  
 فان قال له الاميين لم تعطني شيأ بل هو لفلان قال قول قول الاميين لان الأصل عدم الاعطاء ويستثنى من  
 اطلاق المصنف مالوا اذن الامام للقاضي أن يحكم بين أهل ولايته حيثما كان فانه يجوز له الحكم بينهم  
 ولو كان في غير محل ولايته قال صاحب البيان هذا الذي يقتضيه المذهب وقاله في الذخائر أيضا وجئت  
 فيقبل قوله على من هو من أهل بلده أنه حكم عليه بكذا (ولو ادعى شخص على معزول أنه أخذ ماله  
 برشوة) أى على سبيل الرشوة كفى المحرور وهى بمثابة الرأى دفع لمن لم يحكم بالحق أو يمنع عن الحكم به  
 (أو شهادة عديم مثلا) أى أو غيرهما ممن لا تقبل شهادته وأعطاه الفلان ومعتقده أنه لا تجوز شهادتهما  
 (أحضر وفصاحت خصومه) كالأدعى عليه غصب الشعارات بذلك بغضير حضوره وله أن يوكل ولا يحضر  
 كما قاله في المطالب واذا حضر فإن أقيمت عليه يينة أو أقر حكم عليه والاصدق يمينه كسائر الامناء اذا ادعى  
 عليهم جناية ولعموم خبر اليمين على المدعى واليمين على من أنكر وقيل بلا يمين لأنه أمين الشرع فيصان  
 منسبه عن التخليف قال الزركشى وهذا فيمن عزل مع بقاء أهاليته أمان من طهر فسقه وساع جور وخصائته  
 فالظاهر أنه يختلف قطعاً \* (تنبيه) \* لو حضر انسان الى القاضي الجديد وتظلم من المعزول وطلب  
 احضاره الى المجلس الحكم لم يبادر باحضاره بل يقول ماتر يدمنه فان ذكر أنه يدعى عليه ديناً أو عيناً  
 أحضره ولا يجوز احضاره قبل تحقق الدعوى اذ فلا يكون له حق وانما قصد ابذاله بالحضور (وان قال)  
 الشخص (حكم) على القاضي (بعبدى) أو نحوهما مما لا تقبل شهادته كفاسقين قال ابن الرفعة أى  
 وهو يعلم ذلك فانه لا يجوز وأما المالبس بالغرم (ولم يذكر) رشوة ولا (ملا أحضر) المعزول ليجيب عن  
 دعواه (وقبل لا حتى يقيم يينة بدعواه) لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء جريانها على  
 الصحة فلا يتبدل عن الظاهر الايينية (فان أحضر) على الوجهين وادعى عليه (وأنكر) بأن قال لم أحكم  
 عليه أصلاً أو لم أحكم الا بشهادة آخرين (صدق باليمين في الاصح) لأنه أمين الشرع فيصان منسبه عن  
 الخلف والابتذال بالمنازعات (قلت الاصح يمين والله أعلم) لعدم قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على  
 من أنكر ولأن أقصى درجات المعزول ان يكون مؤثماً والوثمن كالدعوى بخلاف قال الزركشى وقد اختلف  
 في صريح المصنف فقد صحح الاول في الروضة والصواب ما صححه هنا فانه المنصوص قال الفارق ومحل

الخلاف اذا سلم الشاهدان والا فنفظر فيما يعرف حالهما قال الغزالي وهو منجى في العبد دون المسقة لان الفسق قد يطرا على العبد اه وهو ظاهر (ولو ادعى) بالبناء للمطهر (على قاض) حال ولايته (جوز في حكم) (أودعى على شاهد زور أو ايدخله كسائق في الدعوى) (لم يسمع ذلك ويشترط بينة) به فلا يخلف فيه واحدمنه الاثمه ائمنه ائمنان شرعا ولو فسخ باب الخليف لا شئد الامر ورغب الناس عن القضاء والشهادة قال الزركشي وهذا اذا كان موثوقا به والاحلف وقال الاذرى قولهم في توجبه منع الخليف انه لو خلف الخ ان ذلك مبني على كمال القاضي وجود اخلية التامة ونحن نقطع بان غالب من يدلي القضاء في عصرنا لو ادعى الواحد كل يوم سبعين مرة على عدم جوده في الحكم وارتشانه لم يرد ذلك عن الحرص على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشتد حرصه ونهايته عليه ومطلبه هو وغيره فانته واما له واجهون اه هذا في زمانه فلأودرك زمانا فان قيل كيف تشتترط البيئته مع عدم سماع الدعوى اوجب بان المراد لم يسمع الدعوى المقصد تخليفه وان سمعت لاجل البيئته فان كانت له بيئته سمعت لاجلها (وان لم تتعاق) تلك الدعوى على قاض (بحكمه) بل يخصمه نفسه (حكم بينهما) فيها (خليفته أو) قاض آخر (غيره) كما ساد الرعايا قال السبكي هذا اذا كانت الدعوى بما لا يدع فيه ولا يخل بمنصبه ولا يوجب عزله والا فاطم بان الدعوى لا تسمع ولا يخلف ولا طريق للمدعى حينئذ لا البيئته ثم قال بل أقول لكل من ثبت عدالته وادعى عليه بدعى ينبغي للقاضي ينظر فيها وفي انكار ذلك العدل بها فان كان يمكن أن يكون عن سهو وعفلة أو اجتهاد وتناول ونحو بحيث لا يخل بعدالته فيسبغها ويقبلها بين كثيرها الآن بفعله من المدعى تعنت فدفعه وان كان انكاره لا يمكن أن يكون الا فادح عليه فينبغي أن لا يسمع دعوى المدعى في ذلك ومطلب تخليفه الآن يأتي بيئته وذلك لان ما يدعيه والحالة هذه يخالف لما ثبت من عدالته وله طريق وهو البيئته (أقمة) \* ليس لاحد أن يدعى على متول في محل ولايته عند قاض انه حكم بكذا فان كان في غير محلها أو معزولا سمعت ولا يخلف ذكره في الروضة وأصلها انما تقر في المأزول بخالف لما سمعته هنا كما مر

\*(فصل) \* في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام) ندبا (لمن يوليه) القضاء يلد ما فوضه اليه ينبغي كتاب لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمر وبن حزم لمابعثه الى اليمن وهو ابن سبع عشرة سنة ورواه أصحاب السنن ولان أبابكر كتب لانس لمابعثه الى البحرين وختم بخاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه البخاري ولم يجب ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يكتب لعاقل اقل من عمره وادى كتب اليه كتاب العهد بالولاية ذكر في الكتاب ما يحتاج القاضي الى القيام به وبعائه فيه وبعائه له ووصيه بتقوى الله تعالى ومشاورة أهل العلم وتفقد الشهود وغير ذلك وفي معنى الامام القاضي الكبير اذا استخاف في أعماله البعده قال الصيرفي وينبغي للامام أن يسلم كتاب عهد اليه بحضوره خوفا من الزيادة فيه والنقصان ويقول له هذا عهدى وبحسب عدالته (ويشهد) ندبا (بالكتاب) أى المكتوب بما تضمنه من التولية (شاهدين يخرجان معه الى البلد) الذي تولاه قرب أو بعد (بخبران) أهل البلد (بالحال) من التولية وغيرها وعبارة التنبيه وأشهد على التولية شاهدين وهى أولى من عبارة الكتاب اذا الاعتماد على التولية دون الكتاب وعند اشهادهم يقرآن الكتاب أو يقرأه الامام عليهما فاذا قرأه الأيام قال في البحر لا يحتاج الشاهدان الى أن ينظر في الكتاب وان قرأه غير الامام فالأحوط أن ينظر الشاهدان فيه لعلهما ان الامر على ما قرأه القارئ من غير زيادة ولا نقصان ولو أشهد ولم يكتب كفى فان الاعتماد على الشهود فاذا أخبروا أهل البلد منهم طاعته \* (تنبيه) \* أشار بقوله بخبران الى أنه لا يشترط اتفاق الشاهدة عند أهل ذلك البلد وهو كذلك كما نقله في الروضة عن الاصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات اذ ليس هنالك قاض تؤدى عنده الشهادة قال الزركشي وقضية ذلك أنه لو كان هنالك قاض آخر كجرت به العادة في بعض البلاد من نصب اتباع المذاهب الاربعة اعتبار حقيقة الشهادة ولا شك فيه وقال الباقيني

هدى انه اذا كان المدار على الاخبار فانه ليس على قواعد الشهادات فيبني أن يكفى بواحد لان هذا من  
 باب الخبر قال ولم أر من تعرض لذلك اه والظاهر هو اطلاق كلام الاصحاب (وتكفى) بمنازاة وقوة  
 عن اخبارهما بالتواضع (الاستفاضة) بها (في الاصح) حصول المقصود ولم ينقل عنه صلى الله  
 عليه وسلم ولا عن الخلفاء الراشدين الاشهاد والاثبات المنع لان العود لا تثبت بالاستفاضة كالبيع والايارة  
 \* (تنبيه) \* فظاهر كلامه تبعاً للمعجز وزيان الخلاف ولو كان الابد بعدا وهو كذلك ومنهم من ذكره  
 في البلد القريب وليس للتفديد كإدله عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) به ما لا اشهاد أو استفاضة  
 فلا يكفي (على المذهب) لا مكان التزوير وفي وجه من الطريق الثاني يكفي لبعده الجراءة في مثل ذلك على  
 على الامام \* (تنبيه) \* أفهم كلامه أنه لا يكفي مجرد اخبار القاضي اياه ولا خلاف في ذلك ان لم يصدقوه  
 فان صدقوه ففي وجوب طاعته وجهان وقياس ما قالوه في الوكالة عدم وجوبه لان الامام لو أنكر توليته  
 كان القول قوله قال الأذرى لعل وجوبه أشبه وفي الآثار والاخبار ما يعضده أي ولا نهم اعترفوا بحق  
 عليهم (وبحث) برفع المائنة (القاضي) قبل دخوله بالولاية التي لا يعرف من فيه (عن حال  
 علماء البلد ودوله) والزم كين سر او علانية ليدخل على بصيرة بحال من فيه لانه لا بد له منهم فيسأل عن  
 ذلك قبل الخروج فان لم يتيسر في الطريق فان لم يتيسر فحين يدخل \* (تنبيه) \* ينسحب اذا ولي أن  
 يدعو أصدقاءه الامناء ليعلموه عبودية فيسعى في ذوالها كما ذكره الرازي آخر الباب الثاني في جامع آداب  
 القضاء (ويدخل يوم الاثنين) صبيحته لانه صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فيه حين اشتد الضحى فان  
 تعمس فالجيس والافاليت وان يدخل في عمامة سوداء في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم  
 الفتح ولانه أهيب له قال المصنف ويستحب لمن كان له وظيفة من وظائف الخبر كقراءة قرآن أو  
 حديث أو ذكر أو صناعة من الصنائع أو عمل من الاعمال أن يفعل ذلك أول النهار ان أمكنه وكذلك من  
 أراد سفر أو إنشاء أمر كعقد نكاح أو غير ذلك من الأمور (وينزل وسط البلد) بفتح السين في الاشهر  
 ليساوى أهله في القرب منه هذا اذا اتسع خطته كما قاله الزركشي والازل حيث يتسرق قال وهذا اذا لم يكن  
 فيه موضع يعتاد التزول فيه قال القاضي أبو محمد واذا دخل ثم ارقب الجميع فبصلي فيه ركعتين ثم أمر بعده  
 فقرئ ثم أمر بالنداء من كانت له حاجة فليخطب ما رفع اليه من أمورهم ليكون قد أخذ في العمل واستحق  
 رزقه اه وهذا يفهم انه لا يستحق الرزق من يوم الولاية وإنما يستحقه من يوم الشروع في العمل قال ابن  
 شوية وقد صرح الماوردي بذلك فقال لا يستحق قبل الوصول الى عمله فاذا وصل ونظر استحق وان وصل  
 ولم ينظر فان تصدى للنظر استحق وان لم ينظر كالاجير اذا سلم نفسه وان لم يتصل لم يستحق اه ثم ان شاء قرأ  
 العهد فوراً وان شاء وعد الناس يوم يحضرون فيه ليقرأ عليهم وان كان معه شهود شهدوا ثم انصرف  
 الى منزله (وينظر أولاً في أهل الجيس) لان الجيس عذاب فينظر هل يستحقونه أولاً \* (تنبيه) \*  
 ما صرح به من البداهة باهل الجيس قاله الامام والغزالي وابن الصباغ لكنه بخلاف ما نقله عن الاصحاب انه  
 بعد قراءة العهد يتسلم ديوان الحكم وهو ما كان عند القاضي قبله من الحاضر وهي التي فيها ذكر  
 ما جرى من غير حكم والسجلات وهي ما يشتمل على الحكم وحجج الایتام وأموالهم ونحو ذلك من الحجج  
 المودعة في الديوان كحجج الاوقاف لانها كانت في بدايول بحكم الولاية وقد انتقلت الولاية اليه فيتسلمها  
 ليحفظها على أربابها وهذا التقديم على سبيل الاستحباب كما صرح به الرازي في أوائل الآداب لكن نقل  
 ابن الرقعة عن الامام أنه واجب وأقره والاولى أن يقال مادعت اليه مصلحة وجب تقديمه كما يؤخذ مما  
 يأتي وانما قدم على أهل الجيس ما مر مع أنه عذاب لانه أهم ويؤخذ منه ما حرم به ليلفتني انه يقدم على  
 البحث عنهم أيضاً كما كان أهم منه كما نظر في المجاير والمجانين الذين تحت انظاره ما أشرف على الهلاك  
 من الحيوان في النار كان وغیره ما أمر ف من الاوقاف وأملاك المجاير على السقوط بحيث يتبين

الفوري في تداركه وكيفية الظهور في أمر الجبوسين أن يأمر متاديا بئادى وما أدا كثر على حسب الحاجة  
 لأن القاضي قد لا ينظر في أمر الجبوسين ثم كذلك كان له بموجب فبعض ويبحث إلى الحبس فبعض  
 من أمثاله يكتب في وقاع أمثاله ثم وما يحبس به كل منقسم ومن حبس له فقرة فبعض إلى الحبس اليوم  
 الموعود وسطر الساس فبعض تلك الرقاع بين يديه فيأخذ واحدة واحدة ويقرأ في اسم المثبت فيها  
 ويسأل عن شخصه فمن قال أنه اسمه بحث معه ثمة إلى الحبس لأجل عدم يده ويخرجه وهكذا يتعسر من  
 الجبوسين بقدر ما يعرف أن الحبس يحصل الظفر في أمرهم ويسألهم بعد اجتماعهم عن سبب حبسهم  
 (فمن قال حبس بحق) فعمل به مقتضاه من كان الحق حدا أهله عليه وأطلقه أو مزيروا ورأى إطلاقه  
 فعل أو أملا أمره بأدائه فإن لم يوفه ولم يثبت اعتصامه (أدله) في الحبس والافردى عليه لاحتمال شتم  
 آخر فاد لم يتعسر أحد أطلق (أو) ذلك بيت (ظالم ادلى خصمه حجة) ان كان ضار انه حجة  
 بحق فإن لم ينفهها صدق الجبوس بينهما وأطلق ولا يبالغ بكفيل على الاصح ونزع البلقيني في ذلك  
 وقال القول قول خصمه بينهما ولا يكلف حجة لأن حجة سابقة وهي ان الحاكم حجة (فان كان) خصمه  
 (عائبا) من البلد طالبه بكفيله أو رده إلى الحبس (وكتب اليه) قال الزكزي إلى القاضي يد خصمه وقال  
 ابن المقرئ إلى خصمه وهو أقرب القول المصنف (لخصم) لعدم الحكومة بينهم فإن لم يتعسر أطلق  
 ونزع البلقيني في ذلك وقال ان اعتصامه من الجانب اذا مبر الجبوس المطلوب طالبا إلى الحق وليس  
 في الشريعة ما يشهد هذا وردائه ليس المراد الرأى بالمتصور بل اعلامه بذلك ليلحق بحجته في اقامة  
 حبس الجبوس ان كان له بذلك حجة ويكفي المدعى اقامة حجة بآيات الحق الذي حبس به أو بآيات القاضي  
 المنزول حكم عليه بذلك (ثم) بعد النظر في أهمل الحبس ينظر (في) حال (الأوصياء) على الإطلاق  
 والمجانين والسفهاء لأنهم يتصرفون في حق من لا يملك المال بغيره فكان تقديمهم أولى مما بعدهم  
 قال المذكور في وصية وصية ونحوهم عن شام من غير قرة والفرق بينهم وبين الجبوسين أن  
 الحاكم ينظر لهم والأوصياء ونحوهم ينظر عليهم (فتبينه) سبيل تصرفه في مال غيره ليتبين في غير  
 عمله كتصرفه في مال الغائب اذا الميرة فكان العقل لا المال كما في باب الحجر وانما ينظر في الأوصياء بعد  
 ثبوت الوصاية عند بطريقه (فمن ادعى) منهم (وصاية) بكسر الواو بخلافه ويجوز فتحها اسم من أوصيت  
 له جعلته وصيا (سأل عنها) من جهة نبوتها بالبيضة هل ثبت وصاية فيها أولا (و) سأل (من حجة)  
 بالنسبة إلى الامانة والكفاية وهذا مزيد على الثروة (و) عن (تصرفه) فيما كان قال صرف ما وصى  
 به فان كان له من لم يتعرض له وهو كما قال الاذرى ظاهر ان كانوا أهلا له طالبة فان كانوا يتعسر  
 فلا أولية عامة وهو عدل أمضاء أو فاسق ضمنه لتعديده ولو قرعها أجنبي لم يمين نفسه أو لعلامة من  
 واذا كان الموصى به باثباته الوصى (فمن رجده) عدلا أو بغيره أو (فاسقا) أخذ المال منه  
 وجوبا ووضعه عند غيره من الامناء (فتبينه) كالمعروف أنه لا يأخذ من شاك في عداله وهو ما جرى  
 عليه ابن المقرئ وهو الأقرب إلى كلام الجمهور لان الظاهر الامانة وقيل يترع منه حتى يثبت عداله وقال  
 الاذرى وقهره انه المختار لفساد الزمان وتعل الوجهين كما قاله البلقيني اذا لم يثبت عداله عند الاول  
 والاملا تعرض له مع الشك جزمًا فان قيل اذا دل الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى بحيث طال الزمان  
 احتاج إلى الاستزكاه لان طول الزمان يغير الاحوال أجيب بأن الوصاية قضية واحدة وقد ثبت الحال  
 فيها فلا يتكرر ولو كلف الوصى ذلك لا ضرر ما بالجمهور عليه بالاشتغال الوصى عنه بآيات عداله ولا كذلك  
 الشاهد (أو) وجده عدلا (ضعيفا) من القيام به الكثرة المال أو غيره (عضده) أي قواه (يعين) ولا يرفع  
 يده ثم بعد الأوصياء بحث عن امناه القاضي المصوبين على الاضغال وتفرقة الوصايا فبعض من فسق منهم  
 وبعد الضعيف ما سخر وله أن يدل من يشاء الامناء وان لم يتغير أهله ولا ثمة خلافا الاوصياء

لان الامانة يقولون من جهة القاضي بخلاف الاوصياء وأخروا عن الاوصياء لان التهمة فيهم أبعد  
 لان ناصبهم القاضي وهو لا ينصب الا بعد ثبوت الاهلية عندهم بخلاف الاوصياء ثم يبحث عن الاوفاف  
 العامة ومتواليها عن الخاصة أيضا كقوله الماوردي والروافق لانها تؤل لمن لا يتعين من الفقراء  
 والمساكين فيه نظر هل آلت اليهم وحل له ولاية على من تعين منهم لصغر أو نحوه ويبحث أيضا عن  
 اللفظة التي لا يجوز نكسها إلا لملك أو يجوز ولم يختص نكسها بعد التعريف وعن الضوال في حفظ هذه  
 الاموال في بيت المال مفردة عن أمنائها وله خطها بمثلها ان ظهر في ذلك مصلحة أو دعت اليه حاجة  
 كما قاله الاذري فإذا ظهر مالكها غرم له من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها لمصلحة مالكها ويقدم من  
 كل نوع مما ذكر الالهم فالاهم ويستخف فيما إذا عرفت حادثة حال شغلها بهذه المهمات من ينظر  
 في تلك الحادثة أو فيما هو فيه (و) بعد ذلك (يقخذ) بذال معجزة (مزكيا) برأى لشدة الحاجة اليه  
 ليعرفه حال من يحول حاله من الشهود لانه لا يمكنه البحث عنهم وسيأتي شرطه آخر الباب \* (تنبيه) \*  
 أراد المصنف بالمر كالحسن ولو قال مزكيا كان أولى لان الواحد لا يكتفى الا أن ينصب كما في الجرح  
 (و) (يقخذ) (كاتبنا) لتوقع الحاجة اليه لانه مشغول بالحكم والاجتهاد والكتابة تشغله وكان للنبي صلى  
 الله عليه وسلم كتاب فوق الاربعين وانما يسبغ اتخاذ ما ذم لم يلبأ أجرة أو طلب وكان يرزق من بيت المال  
 والالم يتعين ان لا يبتغى في الاجرة (و) بشرط كونه أي الكاتب (مسلمًا عدلًا) في الشهادة كما  
 يؤخذ من كلام الجبلي لتوهم خيانتة إذ قد يغفل القاضي عن فرائض ما يكتبه أو يقرؤه ولا بد من الحرية  
 والذكورة وكونه (عارفًا بالكتابة محاضر ومجلات) وكتب حكمية لا لا يفسد على حافظها لا يغفل ولا يكتفى  
 من انصفت بشئ من ضد ذلك وهذا فيما يتعلق بالحكم أما ما يتعلق بخاصة أمره فيستكتب في نفسه من شاء  
 \* (تنبيه) \* أفرد المصنف الكاتب لانه لا يشترط فيه عدد كما أنهم كلام أصل الروضة لانه لا يثبت شيئاً  
 بل يقخذ القاضي ما يحصل به الكتابة وقوله محاضر مجرور بالفتحة جمع محضر وهو بفتح الميم ما يكتب فيه  
 ما جرى للمتحاكمين في المجلس فان زاده عليه الحكم أو تنفيذه سمي سجلاً وفسد بالمعلق المحضر على السجل  
 (ويستحب) في الكاتب (فقه) زائد على ما لا بد منه من أحكام الكتابة لئلا يوتى من قبل الجهل أما الذي  
 يتعلق به بالشرط وهذا ما جمع به بين اطلاق الرافعي الاستعجاب والاطلاق الماوردي الاشتراط (ووفور  
 عقل) زائد على العقل التكاملي لئلا يتخذه ويدلس عليه أما العقل التكاملي فشرط كماله محامر وعفة  
 عن الطمع لا يستمال به (وجود خط) أي يكون خطه حسنًا وافضًا مع ضبطه الحروف وترتيبها فلا  
 يترك فسحة يمكن الخافق فيها وتفصيلها فلا يكتب سبعة مثبلة تسعة ولا ثلاثا مثل ثلاثين لئلا يقع الغلط  
 والاشتباه قال علي رضي الله تعالى عنه ان خط الحسن يزبد الحق وضوحا ويسن أن يكون حاسبًا للحاجة اليه  
 في كتب المقام والموارث فصحا عاليا باعجاب الخصوم وأن يجلس كاتبه بين يديه ليلجسه ما يريد ولجري  
 ما يكتبه (ويستحب ترجمه) يفسر القاضي لغة المتخاصمين لان القاضي قد لا يعرف لغتهم فلا بد من  
 بطلعه على ذلك قال ابن النقيب كذا اطلاق ولم يظهر لي اتخاذ على أي لغة فان اللغات لا تسكد تتحصر  
 ويبعد أن الشخص الواحد يحيط بجميعها وأبعد منه أن يقخذ من كل لغة اثنين لعظم المشقة فلا تدرب أن  
 يقخذ من اللغات التي يغلب وجودها في علمه وفيه عسر أيضا (وشرطه عدالة وحرية وعدد) ولفظ شهادة  
 كالشاهد بان يقول كل منهنما أشهد أنه يقول كذا فان كان الحق ثبت برجل وامرأتين كفي في ترجمته  
 مثل ذلك كفي أصل الروضة عن الاحتجاب وان كان قضية كلام المصنف انه لا يكتفى في الزنا رجلان  
 كالشهادة على الافرار به (والاصح جواز) ترجمة (أعني) لان الترجمة تفسير اللفظ الذي سمعه فلا  
 يحتاج فيه الى معانيه وإشارة بخلاف الشهادة التي قاس عليها الوجه الثاني \* (تنبيه) \* يحل الجوار اذا لم  
 يتكلم في المجلس الانحصار والالم يجوز قطعا كقوله الزركشي عن الإمام وأقره (د) الاصح (اشتراط

صدق في اسماع فاض بههم) كالترجم فانه يقول عن القضاة كان ذلك يقول معناه والثاني المنع لان  
 المسمع لو غير أسكر عليه الخصم والماضرون بخلاف الترجمة وقضية هذا التعديل انه لو كان الخصمان  
 أحدهما أيضا اشترط العدد فقلنا هو صرح القاضي الحسين \* (تنبيه) \* لابد في المسمع من لقنا الشهادة  
 فيقول أشهد أنه يقول كذا ويجوز أن يكون أعمى قياسا عليه ويكتفي بإسماع وجعل وامرأتين في المال  
 قياسا عليه أيضا وأشار المصنف بقوله في اسماع فاض الى التصريح بالقول من الخصم الى القاضي فاما  
 اسماع الخصم الاصل ما يقوله القاضي والخصم فلا يشترط فيه عدد لانه انما يشترط لكونه يشترط نفسه  
 الحر به وكلاهما في ذلك من لا يعرف لنفسه خصمه أو القاضي وأشار أيضا بقوله في اسماع فاض الى أن  
 المراد صم يسمع معه برفع الصوت أما ان لم يسمع أصلا لم تصح ولايته كما مر في شرط القاضي \* (فروغ)  
 للقاضي وان وجد كفايته أخذ كفايته وكفايته عليه مما يليق بجعلهم من بيت المال لينفرغ الغضاء الآن  
 يتعين لافضاه وجود ما يكفيه وعياله فلا يجوز له أخذ شيء لانه يؤدي فرضا من عليه وهو واحد الكفاية  
 ويتبين ان لم يتبين اذا كان مكفيا ترك الاخذ وحل جواز الاخذ لا يمكن في نفسه اذ لم يوجد متطوع  
 بالقضاء صالح له والا فلا يجوز كما صرح به المارودي وغيره ولا يجوز أن يرق القاضي من خاص مال الامام  
 أو غيره من الأئمة ولا يجوز له قبوله وفارق تنبيهه في المؤذن بان ذلك لا يورث فيه ثمة ولا ميلا لان عمله  
 لا يخالف وفي المقتى بان القاضي أجدد بالاحتياط منه فان قيل الرافعي رجع في الكلام على الرشوة جوازه  
 وهنا عدمه أجب بان ما هناك في المحتاج وما هنا في غيره ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء كما مر في بابها  
 وأجزا الكتاب ولو كان القاضي وغن الورق الذي يكتب فيه الحاضر والسجلات وغيرهما من بيت المال  
 فان لم يكن فيه مال أو احتج اليه الى ما هو أهم فعلى من له العمل من مدع ومدعى عليه ان شاء كتابة  
 ما جرى في خصوصه والا فلا يجبر على ذلك لكن يعلم القاضي انه اذا لم يكتب ما جرى فقد نسي شهادة  
 الشهود وحكم نفسه وللامام ان يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من خيل وغلمان ودار وأمنعة  
 ولا يلزمه الاقتصاد على ما انتصر عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون والصحابة رضي الله تعالى  
 عنهم أجمعين بعد العهد عن زمن النبوة التي كانت سببا للضرر بالعب في القلوب فلما قصر اليوم على ذلك  
 لم يبلغ وتعاملت الامور وبرزت الامام أيضا من بيت المال كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين كالامير  
 والمفتي والمحاسب والمؤذن وامام الصلاة وعلم القرآن وغيره من العلوم الشرعية والقاسم والمقوم  
 والمترجم وكاتب الصكوك فان لم يكن في بيت المال شيء لم ينسب أن يعين فامسوا كتابا ولا مقوما  
 ولا مترجما ولا مسمعا ولا مذكرا وذلك لثلاثة افعال بالاجرة (و يتخذون) بكسر الدال للمهمة وتشديد الزاء  
 (للتأديب) اقتداء بهم رضي الله تعالى عنه \* (تنبيه) \* قديمهم كلام المصنف ان القاضي لا يؤدب  
 بالسوط وايس مراد بل له ذلك ان أدى اليه اجتهاده \* (فائدة) \* قال الشعبي كانت ديرة عمر أعيب  
 من سيف الخراج قال النعماني وفي حنظلي من شيخنا لما كانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه  
 ماضرب بها أحدا على ذنب وعاد اليه (و) يتخذ (مجتنا لادعاء حق) لله تعالى أو الأدي (ولتعزيز)  
 لان عمر رضي الله تعالى عنه اشترى دارا بركة بأربعة آلاف درهم وجعلها اجزا واداه البيهقي وعبد الرزاق  
 في مصنفه وفي البخاري بأربع مائة \* (تنبيه) \* لو امتنع مديون من أداء ما عليه تخير القاضي بين بيع ماله  
 بغير اذنه وبين حمله لبيع ماله نفسه كفي الرخصة في باب التخليص نقلا عن الاصحاب ولا يستحق والددين  
 ولده في الاصل ولا من استوجرت عينه لعمل وتعدر عنه في السجن كما في فتاوى الغزالي ونفقة المسيكون في  
 ماله وكذا أجرة السجن والاحتجاب ولو استمر القاضي من المجهوس الفار من حبسه فله نقلة الى حبيسه  
 الجرائم كفي الرخصة وأصلها عن ابن القاص ولو سجن لحق رجل فجاء آخر وادعى عليه أخرجه الحاكم



العون على الطالب ان لم يمنع نفسه من المصروفات امتنع فالاجرة عليه لتعديده بالامتناع (وبسحب  
كون مجلسه) أى القاضى (فسجاً) لان الضيق يتأذى منه الخصوم (بارزاً) أى ظاهراً ليعرفه  
من أرادهم من مستوطن وغريب (مصوناً من أذى حر وبرد) بأن يكون فى الصبف فى مهب الريح وفى  
الشتاء فى كن ويكون مصوناً أيضاً من كل ما يؤذى من نحو الريح والدخان والغبار (لائقاً بالوقت)  
فيجلس فى كل فصل من الصيف والشتاء وغيرهما بما يناسبه فيجلس فى الصبف فى مهب الريح وفى الشتاء  
فى كن وهذا معلوم من قوله قبل مصوناً ولو عبر عما قاله فى الحر فإنه قال لائقاً بالوقت لا يتأذى فيه بالحر  
والبرد فجعل ذلك نفس اللاتى لصفة أخرى كان أولى وزاد على الحر قوله (والقضاء) كان يكون داراً  
(لا مسجداً) فيكره اتخاذ مجلساً للحكم لان مجلس القاضى لا يتخلو عن اللغو وارتفاع الاصوات وقد  
يحتاج لاحضار المجانين والصغار والجنس والكتلار والدواب والمسجد يمان عن ذلك وفى مسلم انه صلى  
الله عليه وسلم حين سمع من يشد ضلالتة فى المسجد قال ان المساجد لم تبن لهذا انما بنيت لما بنيت له فان  
انقضت قضية أو فضايا وقت حضوره فى المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بصلها وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه  
صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه فى القضاء فى المسجد وكذا اذا احتاج للخلوس فيه اعذر من معار ونحوه  
فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخفاصة والمشامخة ونحوهما بل  
يقعدون خارجاً ويصب من يدخل عليه خصمين خصمين واقامة الحد ودفعه اشد كراهة كإلصاقه وقيل يحرم  
اقامته فيه كإجزم به ابن الصباغ وهو محمول على ما اذا خيف تلويث المسجد من دم ونحوه \* (تنبيهه) \* من  
الآداب أن يجلس على مرتفع كدكة ايسهل عليه التنقل الى الناس وعلمهم المطالبة وأن يتميز عن غيره  
بفرش ووسادة وان كان مشهوراً بالزهد والتواضع ليعرفه الناس وليكون أهيب للخصوم وأرفق به  
فلا يعمل وأن يستقبل القبلة لانهم أشرف المجالس كإرواء الحاكم وحمته وأن لا يشكى بغيره وذروا أن يدهو  
عقب جلوسه بالتوفيق والتسديد والاولى ما رونه أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من بيته  
قال بسم الله توكلت على الله اللهم انى أعوذ بك ان أؤضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل  
أو يجهل على قال فى الاذكار حديث صححه رواه أبو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح قال ابن وفاض  
وسمعت ان الشعبي كان يقول اذا خرج الى مجلس القضاء بن يديه أو أعتدى أو بعتدى على اللهم أعنى  
بالعلم ورئى بالحلم والزمنى بالقوى حتى لا أنطق بالباطل ولا أقضى الا بالعدل وأن يأتى مجلس القضاء وكتا  
ويستعمل ما حوت به العادة من العمامة والطيلسان ويندب أن يسلم على الناس يميناً وشمالاً (ويكره)  
له (أن يقضى فى حال غضب وجوع وشبع مفترطين) فى (كل حال يسوء خلقه فيه) كالمرض  
ومدافعة الاخبثين وشدة الحزن والأسرور وغلبة الناس ظهراً للخبثين لا يحكم أحد بين اثنين وهو  
غضبان رواه ابن ماجه باقظ لا يقضى وفى صحيح أبي عوانة لا يقضى القاضى وهو غضبان مهموم  
ولا مصاب ولا يقضى وهو جائع وظاهر هذا انه لا فرق بين المجتهد وغيره وهو كذلك وان قال فى المطالب  
لوفرقتين بالاجتهاد فيه بجمال وغيره لم يبعد ولا فرق بين أن يكون الغضب لله أو لغيره وهو كذلك كما قال  
الاذرى انه الموافق لاطلاق الاحاديث وكلام الشافعى والجمهور وان استثنى الامام والبغوى الغضب لله  
تعالى لان المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنفى الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم  
فى الحال وقد ينعين الحكم على الفور فى صور كثيرة فان قضى مع تغير خلقه نفذ قضاءه لقصة زبير المشهورة  
ويكره أن يتخذ حاجباً حيث لازمة وقت الحكم نظير من وفى من أمور الناس شيئاً فاحجب بحجة الله يوم  
القيامة رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده فان لم يجلس للحكم بان كان فى وقت خلوته أو كان غمزة لم يكره  
نصبه والبواب وهو من يغمد بالسباب الاحراز ويدخل على القاضى للاستئذان كالحاجب فيما ذكر قال  
الماوردى أمان وظلمته ترتيب الخصوم والاعلام بمنزل الناس أى وهو المسمى الآن بالتقيب فلا بأس

باخذه وصرح القاضي أبو العلي وغيره باستحبابه (ويندب) عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة  
 في حكم (أن يشاور الفقهاء) لقوله تعالى وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم مستفتيا بها ولكن أراد أن تصير سنة للحكام أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس على فلا  
 \* (تنبيه) \* المراد بالفقهاء كما قاله جعفر من الأصحاب الذين يقبل قولهم في الافتاء فيدخل الأصمى والعبد  
 والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل وقال القاضي حسين لا يشاور من دونه في العلم على الأصح قال وإذا  
 أشكل الحكم تكون المشاورة واجبة والأفستحبة اهـ وقوله لا يشاور من دونه فيه كما قال ابن شهاب  
 تفرقت يكون عند المفسر في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل ويرده أيضا مشاورته صلى الله عليه وسلم  
 (د) يندب (أن لا يشترى) لا (يسع نفسه) لا لا يشتغل قلبه بما هو بضده ولأنه قد عبادا به بل  
 قلبه إلى من يحابه إذا وقع بينه وبين غيره حكومة والحماية فيها رشوة أو هدية وهي محرمة \* (تنبيه) \*  
 عما في هذين على ما قبلهما يطعم كونهما خلاف الأولى لكن في الرخصة وأصلها أنها مكرهتان ومع ذلك  
 تغيرهما من بقية المعاملات من إجارة وغيرها كالبيع والشراء بل نص في الأم على أنه لا ينظر في نفقة عبالة  
 ولا أمر مسنعة بل يكفه إلى غيره تفرقة لقلبه واستثنى الزركشي مهاملة إبعاضه لانتفاء المعنى ولا ينفذ  
 حكمه لهم وما قاله لا يأتي مع التعالي الأولى (د) يندب أن (لا يكون له وكيل معروف) كيلا يحابي  
 أيضا فان فعل ذلك كره والمعاملة في مجاس حكمه أشد كراهة فان عرف وكيله استبدل بغيره فان لم يجد  
 وكيله عقد انفسه للضرورة فاب وقعت لمن علمه خصومة أغلب بنينا بغيره في فصله أجوف الميل إليه \* (فان  
 أهدى إليه من له خصومة) في الحال عند سواء كان ممن يهدي إليه نبل الولاية أم لا سواء أكان في محل  
 ولايته أم لا (أولم) يكن له خصومة لكنه لم (يهد) له (قبل ولايته) القضاء ثم أهدى إليه بعد القضاء هدية  
 (حرم) عليه قبولها ما في الأولى فله يهداها العمل فلول رواء البيهقي بإسناد حسن وروى هذا العمل  
 صحت وروى هذا السلطان صحت ولا يندب إلى الميل إليه ويشكره ما قبل خصمه وما وقع في الرخصة  
 من أنها لا تحرم في غير محل ولايته سببه حال وقع في دفع الرافعي السقيفة وأما في الثانية فلان سببها العمل  
 ظاهرا ولا يملكها في صورتين لو قبلها أو رددها على مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال وقضية كلامهم  
 انه لو أرساها إليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو كذلك وان ذكره الماوردي وجهين  
 \* (تنبيه) \* يستثنى من ذلك هدية إبعاضه كما قال الأذري لا ينفذ حكمه لهم (وان كان يهدي) إليه  
 يضم أوله قبل ولايته (و) الحال أنه (لأنه) له (جاز) قبولها ان كانت الهدية (بقدر العادة)  
 السابقة ولاية القضاء في صفة الهدية وقدرها ولو قال كالعامة دخلت الصفة وذلك نظروها حيث نزع سبب  
 الولاية فانتفت التهمة (والأولى) ان قبلها (أن) رددها أو (يشب عليها) أو يضعها في بيت المال لان  
 ذلك أبعد عن التهمة ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويتب عليها أما إذا زادت على المعتاد فكذلك لم يغير  
 منه كذا في أصل الرخصة وقضية تحرير الجميع لكن قال الروياني تغلق المذهب ان كانت الزيادة من  
 جنس الهدية جاز قبولها لدخولها في المأثوف والا فلا وفي التناهي ينبغي أن يقال ان لم تنجز الزيادة أي  
 يحسن أو قدر حرم قبول الجميع والأما في زيادة فدلناهم أحدثت بالولاية وصوبه الزركشي وجعله  
 الاسنوي القياس وهو الظاهر فان زاد في المعنى كان أهدي من عاده قلن سريرا فقد قالوا يحرم  
 أيضا لكن هل يسأل في الجميع أو يصح منها بقدر قيمة المعتاد فيه نظر واستظهر الاسنوي الأولى  
 وهو ظاهر ان كان الزيادة وقع والإفلا عبرتهم والضبيقة والهبة كالهدي وكذا الصدقة كما قاله شيخنا  
 والزكاة كذلك كما قاله بعض المتأخرين ان لم يتعين الدفع اليه والعازية ان كانت بما يقابل بأجرة  
 فحكمها كالهدي والإفلا كما يحسنه بعض المتأخرين \* (تنبيه) \* قبول الرشوة حرام وهي ما يذله  
 ليحكم بغير الحق أو ليجتمه من الحكم بالحق وذلك لخبر لعن الله الراشي والمراشي في الحكم رواه

ابن حبان وغيره وصحوه ولان الحكم الذي يأخذ عليه المال ان كان بفريق فأخذ المال في  
مقابلته حرام أو بحق فلا يجوز توقيفه على المال ان كان له رزق في بيت المال وروى ان القاضي اذا  
أخذ الهدي فقد أكل السمحت واذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر واختلف في تأويله فقبل اذا  
أخذها مستحلاً وقيل أراد ان ذلك طريق وسبب موصل اليه كما قال بعض السلف المعاصي يريد الكفر  
\* (فروع) \* ايس للقاضي حضور ولاية أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضور وليهما ولو في غير محل  
الولاية تخلف الميل وله تخصيص اجابة من اعتاد تخصيصه قبل الولاية ويندب اجابة غير الخصمين ان عم  
المولم النداء عليها ولم يبق معه كثرة الولاثة عن الحكم والافتراق الجميع ويكره له حضور ولاية اتخذت له خاصة  
أو لا غنى له ودعى فيهم بخلاف ما لو اتخذت للغير ان أول العلماء وهو فهم ولا يضيف أحد الخصمين دون  
الاستحقاق فبما ذكر المفتي والواظ ومعلم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الالتزام والقاضي أن  
يشفع لأحد الخصمين ويزن عنه ما عابه لانه ينفعهما وأن يعيد المرضى وبشهادته تنازروا والقاضي  
ولو كانا مختصمين لان ذلك قربة قال في أصل الرخصة فان لم يمكنه التعميم في كل نوع وخص من  
عرفه وفرب منه وفرقوا بينهما بين الولاثة اذا كثرت بان أظهر الاغراض فيها الشواب لا الاكرام وفي  
الولاثة بالعكس وشهادة الزور من أكبر الكبائر وانما ثبت باقرار الشاهد أو بينين القاضي منه بان شهد  
على رجل انه زنا يوم كذا في بلد كذا وقد رآه القاضي ذلك اليوم في غيره فيعز به بما رآه وبشهره ولا تنكفي  
اقامة البينة بانه شهيد زور والاحتمال زورها وانما يتصور اقامتها بالاقرار به ثم شرع في موانع حكم القاضي  
بقوله (ولا ينفذ حكمه انفسه) لانه من خصائصه صلى الله عليه وسلم نعم يجوز له تعزير من أساء الادب  
عليه فيما يتعلق باحكامه كقوله حكمت بالجور ونحو ذلك واستثنى الباقي صوراً تتضمن حكمه فيها  
انفسه وينفذ الاولى ان يحكم لمجوره بالوصية على الاصح في أصل الرخصة وان ضمن استيلاءه على المال  
المحكوم به وتعرفه فيه وفي معناه حكمه على من في جهته مال لو وقف تحت نظره بما ربي الحكم الثانية  
الارواق التي شرط انفار فيها للعاكم أو صار فيها للنظر اليه بطريق العموم لانقراض ناظرها الخاص  
له الحكم بجهتها وموجبها وان تضمن الحكم لنفسه في الاستيلاء أو التصرف الثالثة للامام الحكم  
بانقال ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاء عليه بجهة الامامة والقاضي الحكم به أيضاً وان كان  
يصرف اليه من جاكبته ونحوها (و) لا (رقبة) بالجرائ لا يحكم له في تعزير أو قصاص أو مال  
للثمة واستثنى الباقي منه أيضاً ورواها أولاً حكمه لرقبة بجناية عليه قبل رقه بان جنى ما نزع على ذمي  
ثم ينقض المجني عليه ما عدها والتحقيق بدار الحرب واسـ ترق قال ولم أر من تعرض لذلك قال ويؤلف المال الى  
عنه فان ما نزع رقيقاً فالأظهر انه في مائتها العبد الموصى باعتاقه الخارج من الثلث اذا قلنا ان كسبه له دون  
الوارث وكان الوارث حاكماً له الحكم بطريقه ثالثها العبد المنذور واعتاقه (و) لا (شربكه) يحكم له (في)  
المال (المشترك) بينهم بالثمة قال الباقي ويستثنى من ذلك ما إذا حكم بشاهد وبين الشريك فانه  
يجوز لان النصوص انه لا يشترك في هذه الصورة قال ولم أر من تعرض لذلك (وكذا أصله وفرعه) لا ينفذ  
حكمه لسلك منهم (على الصحيح) لانهم ابعاضه فيشبه قضاؤه لهم قضاءه لنفسه وريق أصله وفرعه كماله  
وفرعه وريق أحدهم في المشترك كذلك والثاني ينفذ حكمه ملهم بالبينة لان القاضي أسير البينة فلا  
تظهر منه شيء فو يؤخذ من ذلك ان يحمل الخلاف عند اقامة البينة اما قضاؤه بالمعلم فلا ينفذ قطعاً واحترز  
بالحكم لمن ذكر عن الحكم عليهم فانه ينفذ عليهم قال الماوردي ولو حكم على نفسه وأخذناه به هل هو  
اقرار أو حكم وجهان أو جهتهما كما قال شيخنا الثاني ولو حكم لولده على ولده أو لاصله على فرعه أو عكسه لم  
يصح كما يؤخذ مما مر وهل يجوز للابن أن ينفذ حكم أبيه وجهان حكاهما مريح الروابي قال وقيل يجوز  
قولا واحداً لانه لا ثمة فيه اهـ وبظاهر الجواز لما ذكر وفي جواز حكمه بشهادة ابن له لم يعد له شاهدان

وجوهان أحدهما نعم لأن المقصود التحصيل لا الإشهاد والآخر لا من الرفع وهو ربح في البحر وغيره  
لأنه لا يتضمن تعديله فإن عدله شاهدان حكم بشهادته وكاتبه في ذلك سائر أبعاضه (وبحكمهم) أي  
القاضي (والأولام) المذكورين معه حيث لكل منهم خصوصية (الامام أو قاض آخر) مستقل سواء أكان  
معه في بده أم في بلدة أخرى لاتفله التهمة (وكذا قاتليه) يحكمه (على الصحيح) كبقية الحكام والثاني  
للاتهمة (تنبيه) قد يروى مقتضاه المصنف على منع الحكم بأن ذكر جوازها على المدعى وهو وجه اختاره  
المأرودي والشافعي في المذهب أنه لا يجوز حكمه عليه ويجوز أن يحكم له (وإذا أقر المدعى عليه) عند  
القاضي بالمدعى (أو نكل) عن اليمين بعد عرضه عليه (خلف المدعى) اليمين المردودة أو أقام بينة  
(وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده) في صورة الإقرار (أو) على (يمينه) في صورة النكول أو على  
ما قامت به البينة (أو) سأل (الحكم بما ثبت) عنده (و) سأل أيضا (الشهادة بيمينه) إجابته لأنه قد  
يشكر به ذلك فلا يمتنع القاضى من الحكم عليه إن قلنا لا يفتنى به، وإن قلنا يفتنى به فربما سئى  
أو انزعزل دلالة في قوله فيضيق الحق ولو أقام المدعى عليه بينة بما ادعاه وسأله الشهادة عليه لزمه أيضا لأن  
الشهادة أيضا يتضمن تعديله البينة واثبات حقه ولو خاف المدعى عليه وسأل القاضي الشهادة بيمينه لكون  
حجته فلا يطالبه مرة أخرى لزمه إجابته (تنبيه) كلامه يقتضى أنه لا يجب الحكم قبل أن يسأله  
المدعى وهو كذلك فالنفي الروضة في باب الغناء على المائب لا يجوز الحكم على المدعى عليه إلا بيمين  
المدعى على الأصح نعم إن كان الحكم لا يغير عن نفسه أصغر أو جنون وهو وليه وفله ربح كما قال الأدرسي  
الحزم بأنه لا يوقف على سؤال أحد ولم يبين المصنف صيغة الحكم إلا باليمين ونسبته قوله حكمت على فلان  
لأنه لا ينفك أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو ألزمت الخصم به أو نجو ذلك كله مثبتة أو أجزته بخلاف  
قوله ثبت عندي أرضي أو وضع أو وضع لدى أو سمعت البينة أو قبلتها فإنه لم يكن حكما وكذا ما يكتب على ظاهر  
الكتاب الحكمية وهو صحيح وورده هذا الكتاب على فضلك قبول مثله والزمثال العمل بموجبه ولا بد في  
الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم له لكن قد يثبت القاضي بما لم يرد ما لا يجوز ويحتاج إلى ملائمة  
فخص في رده بما يتخيل إليه أنه أنه بيمينه أم أمارة مثاله أقام الخارج بينة والدلائل بينة والقاضي يعلم  
بمساق بينة الداخل ولكنه يحتاج إلى ملائمة وطالب هو الحكم بيمينه على ترجيح بينته فيكتب حكمت  
بما هو مقتضى الشرع في ما مر منه بينة فلان الداخل وفلان الخارج وقررت المحكوم به في يد المحكوم له  
وسأله عليه ومكتمن التصرف وما فرغ المصنف مما ينبغي به إجابة القاضي لاهدعى شرع في ما بين  
له فيه الإجابة وذكر ذلك في قوله (أو) سأل المدعى القاضي (أن يكتب له) في قرطاس أحضره من عنده  
أو من بيت المال (بضرع بما جرى من غير حكم أو) أن يكتب له (بمجالع حكم) به (استحب) للقاضي (إجابته)  
في الأصح لأنه مذكور (وقبل تجب) كالأشهاد وقررت الأول بان السكينة لا تثبت بخلاف الأشهاد  
وسواء في ذلك الديون المؤجلة والوفوف وغيره ما نتم إن توافقت الحكومة بصي أو يجنون له أو عليه  
وجب التسجيل على ما نقل عن زبيلي وشرح الروياني وغيره كالمدعى في استعجاب الإجابة المدعى عليه  
كافي الروضة كما صاها (تنبيه) اعلم أن لافاظ الحكم المتداولة في التعجيلات مراتب أدناها التبت  
المجرد وهو أنواع ثبوت اعتراف المتباعد بين مثلا بجران البيع وثبوت ما قامت به البينة من ذلك  
ووثقت نفس الجريان وهذا كما ليس بحكم كما جعله في باب الغناء على العائب ونقله في البحر عن نص  
الأمم أكثر الاصحاب لأنه انما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة وهو عبارة عن بينة وقبلتها ولا  
الزام في ذلك والحكم الزام وأعلىها التبت مع الحكم والحكم أنواع ستة الحكم بيمينه البيع مثلا  
والحكم بموجبه والحكم بموجب ما ثبت عنده والحكم بموجب ما قامت به البينة عنده والحكم بموجب  
ما شهد به على نفسه والحكم بثبوت ما شهد به البينة وأدنى هذه الأنواع هذا السادس وهو الحكم

بثبوت ما شهد به البيئة لانه لا يزيد على أن يكون حكماً بتعديل البيئة وفائدة عدم احتياج ما حكم آخر  
 الى النظر فيها وجواز النقل في البلاد وأعمالها الحكم بالصحة أو بالوجوب أعني الاولين وأما هذان  
 فلا يماثلان القول بان أحدهما أعلى من الآخر بل يختلف ذلك باختلاف الاشياء ففي شيء يكون الحكم  
 بالصحة أعلى من الحكم بالوجوب وفي شيء يكون الامر بالعكس فإذا كانت مختلفة فيها وحكم بها من  
 برأها كان حكمه بها أعلى من حكمه بالوجوب مثله بيع المدر يختلف في صحته فالشافعي يرى صحته  
 والحنفي يرى فساده فإذا حكم بصدقه شافعي كان حكمه بها أعلى من حكمه بوجوب البيع لأن حكمه في  
 الاول حكم بالمختلف فيه ففسد وفي الثاني يكون حكمه بها ضمنياً لأنه في الثاني انما حكم بصدقه بترتب أثر  
 البيع عليه واستنبع هذا الحكم الحكم بالصحة لأن أثر الشيء انما يترتب عليه اذا كان صحيحاً ومثل  
 هذا تعليق طلاق المرأة على نكاحها فالشافعي يرى بطلانه والمالكي يرى صحته ولو حكم بصدقه مالكي  
 صح واستنبع حكمه به الحكم بوقوع الطلاق اذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف ولو حكم بوجوب  
 التعليق المذكور فإنه يكون حكمه من وجهاً الى وقوع الطلاق قصداً لا ضمناً فيكون لغواً لأن الوقوع  
 لم يوجد فهو حكم بالشيء قبل وجوده فلا يمنع الشافعي أن يحكم بعد النكاح ببقاء العصمة وعدم وقوع  
 الطلاق وإذا كان الشيء متفقاً على صحته والخلاف في غيرهما كان الامر بالعكس أي يكون الحكم  
 بالوجوب فيه أعلى من الحكم بالصحة مثاله التدبير متفق على صحته فإذا حكم الحنفى بصدقه لا يكون حكمه  
 مانعاً للشافعي من الحكم بصدقه بغيره بخلاف ولو حكم الحنفى بوجوب التدبير فإن حكمه بذلك يكون  
 حكماً بطلاناً بغيره فهو مانع من حكم الشافعي بصدقه بغيره وهل يكون حكم الشافعي بوجوب التدبير حكماً  
 بصدقه بغيره حتى لا يتحكم الحنفى بفساده الظاهر كقائل الاسم وفيه جواز بغيره ليس من وجوب التدبير  
 بل التدبير ليس مانعاً منه ولا مفضيلاً له نعم جواز بغيره من موجبات الممانعة فلو حكم شافعي بوجوب الممانعة  
 فالظاهر أنه يكون مانعاً للحنفي من الحكم بطلاناً بغيره لأن الشافعي حينئذ قد حكم بصدقه بصدقه بغيره  
 ومثل التدبير يبيع الدار المتفق على صحته ولو اختلف فيه إذا حكم الشافعي بصدقه كان حكمه مانعاً للحنفي من  
 الحكم بصدقه بغيره الجواز وإن حكم بوجوب البيع كان حكمه مانعاً للحنفي من ذلك ولو حكم شافعي بصدقه  
 اجازة لا يكون حكمه مانعاً للحنفي من الحكم بصدقه بغيره بغيره بغيره وان حكم الشافعي فيها بالوجوب  
 فالظاهر خلافاً لبعضهم ان حكمه يكون مانعاً للحنفي من الحكم بفسخ بعد الموت لأن حكم الشافعي  
 بالوجوب قد ينال الحكم بانسحاب بقاء الاجارة ضمناً فان قيل حكم الشافعي ببقاء الاجارة بعد الموت  
 حكم بالموت قبل وجوده فيكون باطلاً كما مر في حكم المالكي بوجوب التعاقب أوجب بان الحكم ببقاء  
 الاجارة حكم وقع ضمناً لأن وجوب الاجارة لم ينص فيه وحكم المالكي بوجوب التعاقب وقع بوقوع  
 الطلاق قصداً لا تنصاً موجب التعليق فيه وهم يغفرون في الضمومات لا يفتقرون في القصديان قال  
 الاشعري هو ذا ما ظهر لي وقد بان لك ان الحكم بالصحة يستلزم الحكم بالوجوب وعكسه وهذا غالب لادام  
 فقد تجرد كل منهما عن الاتصاف بمثل تجرد الصحة البيع بشرط اخباره صحته ولم يترتب عليه أثره فيحكم  
 فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالوجوب ومثال تجرد الوجوب الخلع والكتابة على نحو سائر ما فاسد ان  
 و يترتب عليهما أثرهما من البتونة والعق ولزوم مهر المثل والقيمة فيحكم فيه بالوجوب دون الصحة  
 وكذا الربا والسرفه ونحوهما يحكم فيه بالوجوب دون الصحة ويتوقف الحكم بوجوب البيع مثلاً كما  
 أوضحته على ثبوت ملك المالك وجيازته وأهليته وصحة صيغته في مذهب الحنابلة كقوله ابن قاسم أنهما من  
 كلام ابن شهاب والفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب أن الحكم بالوجوب يستدعي صحة الصيغة  
 وأهلية التصرف والحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادراً في مجله وفائدته في الاراء المختلفة  
 فيه فلو وقف على نفسه وحكم بوجوبها كم كان حكمها منه بأن الواقف من أهل التصرف وصيغته وقوله

على نفسه بحجة حتى لا يحكم بما لا ينسب من يرى الأبطال وليس حكمًا بحجة وقفه، انوقفه على كونه مالكا لما  
وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك ويسن للقاضي اذا اراد الحكم أن يعلم الحكم بأن الحكم موجب عليه وله  
الحكم على ميت باقراره جاني أحد وجهين وجه الادعى (ويستحب) للقاضي (تختار) بموافق بين  
الخصمين وان لم يعلم ذلك (احدهما) تعالى (له) أي صاحب الحق غير محتومة ليلتزم فيها بعرضها  
على الشهود لتلائسوا (و) النسخة (الآخرى) تحتها في ديوان الحكم) محتومة مكتوبا على رأسها اسم  
الخصمين وبضعها في حوزة لانه طريق للتذكر وانما تعددت لانه لو كانت واحدة ودفعها للمحكوم  
عليه لم يؤمن ضياعها وما يجتمع عند الحاكم يصتم بعضه الى بعض ويكتب عليه حاضر كذا في شهر كذا  
من سنة كذا واذا احتاج اليه تولى أخذه بنفسه ونظر اولا الى ختمه وعلامته \* (تنبيه) \* ما يغني به  
القاضي ويلفي به المفتي الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال  
الاجماع بصدور عن أحدهما والقياس برداى أحدهما وليس قول الصحابي ان لم ينشر في الصحابة حجة  
لانه غير معصوم عن الخطا لكن يرجح به أحد القياسين على الآخر واذا كان ليس بحجة فاختلاف  
الصحابة في شيء كان اختلاف سائر المجتهدين فان انتشر قول الصحابي في الصحابة ووافقوه فاجماع حرم حقه  
فلا يجوز له مخالفة الاجماع فان سكتوا في حجة ان افترضوا والا فلا احتمال أن يخالفوه لامر عرض لهم  
قالوا الحق مع أحد المجتهدين في الفروع قال صاحب الانوار في الاصول والاشترطني مأجور لقصده  
(واذا) تقرر ذلك ثم (حكم) فاض (باجتهاده) وهو من أهله وان لم يطلب الخصم (تم) بان حكمه  
(بخلاف نص الكتاب أو السنة) المتواترة أو الاتحاد (أو) خلاف (الاجماع أو قياس جلي) وهو ما قطع  
فيه بنفي تأثير الفارق بين الاصل والفروع أو بعد تأثيره كقياس الضرب على التأنيف للوالدين في توليه  
تعالى ولا تغفل انهما أف وما فوق الذرة بها في قوله تعالى في به حمل متغال ذرة خسراره وكذا ما قطع به  
بالسواء وان لم يكن أولى كقياس الامة على العبد في السراية وغير السمن من المائعات عليه في حكم  
وفروع المرأة قال الزايعي وربما خص بعضهم اسم الجلي عما كان الفرع فيه أولى بحكم الاصل ومعه  
ما كان مساويا واضحا (نقضة هو) أي يلزمه ذلك وان لم يرفع اليه كما صرح به الماوردي والامام والعزالي  
وغيرهم فينتبغ أحكامه لنقضها (و) نقضه (غيره) أيضا وان لم يجز له تباع أحكام غيره في أحد وجهين  
صححه الفارقي وعزاه الماوردي الى جمهور البصريين فاما النقض لخصخصة الاجماع فبالاجماع والباقي في  
معناه فقد قال صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وكان عمر رضي الله تعالى عنه  
يفاضل بين الاصابع في الدية لتفاوت منافعها حتى روى له الخبر في النسوة فنقض حكمه روله الخطابي  
في المعالم وفضى عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه فبين ردعها به عيب أنه يرد معه خراجها فأخبره  
عروة بن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمين فراجع وقضى  
بأخذ الخراج من الذي أخذ رواته الشافعي في مسنده ونقض على رضي الله تعالى عنه قضاءه سريخ في أبي عم  
أحدهما أخ لام بأن المال لا يخمس كبقوله تعالى وأولوا الارحام به منهم أولى ببعض فقال له على قال الله  
تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس قال الزركشي  
وفي معنى قول المصنف باجتهاده ما اذا كان مقلدا أولى بالضرورة أو حكم بخلاف نص امامه مقلد الوجه  
ضعيف فانهم جعلوا نص امامه بالنسبة اليه كص الشارع بالنسبة الى المجتهد كما قاله في الروضة في الكلام  
على الفتوى قال ويجب نقضه ولا شك في نقض ما صدر من مقلد غير منزه بخلاف المعتمد عند أهل المذهب  
ولو حكم بغير مذهب من قلده لم ينقض بناء على أن المقلد تقييد من شامه \* (تنبيه) \* صبغة النقض نقضه  
ونقضه أو نحو ذلك كابطال نسبه ولو قال هو باطل أو ليس بصحيح فوجهان وينبغي أن يكون نقضا وفي  
تعبيرهم بنقض وانتقض مسامحة اذ المراد ان الحكم لم يصح من أصله به عليه ابن عبد السلام وعلى

القاضي اعلام النظم من بصورة الحال قال الماوردي ويجب على القاضي أن يسجل بالنقض كسجل  
بالحكم ليكون التسجيل الثاني مبدلاً للاول كما صار الثاني ناقضاً للحكم الاول فان لم يكن قد سجل بالحكم لم  
يلزمه الا سجل بالنقض وان كان الاسجالي به أولى وقوله (لا) ان بان خلاف قياس (خفي) تصريح  
بفهوم جلي وأراد بالحق ما لا يزيل احتمال المغارقة ولا يبعد كقياس الارز على البر في باب الربا له العلم  
ولا ينقض الحكم المخالف له لان القانون المتعادل لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكمه واثق الامر على  
الناس ومشهور عن عررضي الله تعالى عنه انه حكم بحرمات الاخ الشقيق في المشرقة ثم شرك به وذلك  
ولم ينقض قضاءه الاول وقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقض ولو قضى فاض بعهدة نكاح المفقود زوجها  
بعد أربع سنين ومدة العدة وبني خبار المجلس وبقى بيع الدرايا وبيع الفصا في القتل بمقتل وبه  
بيع أم الولد ونكاح الشغار ونكاح المتعة وخومة الرضاع بعد دخولين أو نحو ذلك كقتل مسلم بذي  
وحياتن التوارث بين المسلم والكافر نقض قضاؤه كالعقضاء باستحسان فاسد وذلك لمخالفة القياس الجلي  
في جعل المفقود ميتاً ما لم يأت أوجباً كذلك في الاولى والحكم المخالف جعله فيها ميتاً في النكاح دون  
المال والمخالفة القياس الجلي في عصمة النفوس في الرابعة وانظروا الاخبار في خلاف حكمه في البقية  
وبعد هاتين التاويلات التي عند هذا ما عليه الاكثر كما يعلم من كلام الرافعي هنا واقتصر في كتاب  
أهيات الاولاد على نقله عن الردياني نفسه عن الاصحاب وصححه ابن الرفعة وحزم به صاحب الانوار وقيل  
لا ينقض ذلك وصححه الروباني وكلام الروضة فيها عدم مسئلة المفقود يسجل اليه والاستحسان الفاسدان  
يستحسن شي لا مريم يحسن في النفس أو إعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لانه تحرم متابعتها  
أما اذا استحسن الشيء لدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتها ولا ينقض  
ولو قضى بعهدة النكاح الاولى أو بشهادتين لا تقبل شهادته كفاً لم ينقض حكمه كما فهم المسائل المختلف  
فيها \* (تنبيه) \* هذا كله في الصالح للفضاء أمان لم يصلح له فإلأحكامه تنقض وان أصاب فيها لاثماً  
صدرت ممن لا ينفذ حكمه ويؤخذ من ذلك أنه لو ولد ذو شوكة بحيث ينفذ حكمه مع الجهل أو نحو أنه  
لا ينفذ ما أصاب فيه وهو الظاهر كما جرى عليه من المفقري (والقضاء) فمما باطن الامر فيه بخلاف  
ظاهره (ينفذ ظاهراً لا باطناً) لانما مودرون باتباع الظاهر والله يتولى السرائر فلا يسجل هذا الحكم حواماً  
ولا عكسه فلو حكم بشهادة شاهدين ظاهرهما العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطناً سواء المال وغيره ولقوله  
على الله عليه وسلم انكم تختصمون الي وعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له بخو  
ما أسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه بشئ فلا يأخذه فانما أقطع له قساعة من النار منفق عليه فاذا كان  
المحكوم به نكاحاً لم يسجل للحكم له الاستمتاع بها وعليها الامتناع والهرب ما أمكنها فان أكرهت فلا تهم  
عليها كإفلاحة وحده الاسنوي على ما ذكره في الاقوال ولا يباح بالا كراهه وأجيب بأن محله اذا لم يتقدم حكم  
بخلاف ما هنا في حده بالوطء وبهاتين أوجههما كالجزم به صاحب الانوار وابن المقرئ عدم الحد لان  
أبا حنيفة يجهلها منكوحة بالحكم فيكون وطؤه وطاً في نكاح مختلف في صحته وذلك شبهة واذا تقرر  
أنه لا يجوز أها تحكيه وقصدها دفعته كالصائل على البضع وان أتى على نفسه فان قبل فلعنه ممن يرى  
الاباحة فكيف يسوغ دفعته وقوله أجيب بان المسوغ للدفع والموجب له انتهاك الفرج المحرم بغير  
طريق شرعي وان كان الطالب لاثم عليه كإلصال صبي أو مجنون فعلى بضع امرأة فانه يجوز لها  
دفعه بل يجب وان كان حلاً فاحل له وطؤها باطناً ان تمكن منه لكنه يكره لانه يعرض نفسه للثمة  
ويبقى التوارث بينهما لا النفقة للعلولة ولو نسكت آخر قولها بجاهل بالحال شبهة وتحرم على الاول  
حتى تنقض العدة أو عالياً أو نسكتها أحد الشاهدين ووطئ فكذا في الاشبه عند الشجيين اماما باطن  
الامر فيه كظاهره بان ترتب على أصل صادق فينفذ الحكم فيه باطناً أبضا قطعاً ان كان في محل اتفاق

المجتهد بروى الأصح هذا بقوى وغيره ان كان في محل اختلافهم وان كان من لا يعتقد لتلقي الكلمة  
 ويتم الاستماع فلو حكم حتى لشاعى بشعة الجوار أو بولارث بالرحم - له الاندبه اعتبارا ببقية  
 الحاكم لان ذلك مجتهد نفسه والاجتهاد الى القاضي لا الى غيره ولو شهد شاهد بما يعتقد القاضي  
 لا الشاهد كشافى شهد عدد حتى بشعة الجوار وقيل شهادته لذلك قال الاسوى وشهادته بذلك  
 لان أحدهما ان يشهد بنفس الجوار وهو يائز ثانيهما أن يشهد باصصقان الاندب بالشعة أو بشعة  
 الجوار وبني عدم جوازه لاعتقاده خلافه اه وهذا لا يأتى مع تعاليه - م المذكور (ولا يقضى)  
 القاضي (بخلافه بل بالإجماع) كما اذا شهد شاهدان بزوجية بين اثنين وهو يعلم أن بينهما محرمة  
 أو طلاقا بانما لا يقضى بالبدنة في ذلك لانه لو قضى به لكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالبطل محرم  
 (تنبيه) اعترض على المصنف دعواه الاجماع بوجه - حكم الماوردي بأنه يحكم بالشهادة المخالفة  
 لعلمه وأجيب بان لما خلافا في الأنارجع هل تقدر في الاجماع بناء على أن لازم المذهب هل هو  
 ذهب أولاد الراجع أنه ليس بذهب فلا تقدر وتعبير المصنف مشعر بأنه لو قضى بشهادة شاهدين لا يعلم  
 مدقهما ولا كنهم - ما يكون قاضيا بخلاف علمه فلا يندفعشوا وبس مراد ابل هرماند جزما ولو عر  
 كالماوردي وغيره بلا يقضى بما يعلم خلافه كان أولى وقوله ولا يقضى بخلاف علمه بدرجة فيه حكمه  
 بخلاف عقيدته قال البلقيني وهذا يمكن أن يدعى فيه اتفاق العلماء لان الحكم عما يبرهن من حاكم  
 بما يعتقد (والاظهر أنه يقضى بعلمه) ولو علمه قبل ولايته أو في غير محل ولايته وسواء أكان في الواقعة  
 بدنة أم لا لانه اذا حكم بما يفيد الثان وهو الشاهدان أو شاهد وعين فبالعلم أولى وعلى هذا يقضى  
 بعلمه في المال فلهذا كذا في القضاة وحد الفذف على الاظهر والثاني المنع لما جبه من التهمة ورواياه  
 لو قال ثبت عندي وضع لدى كذا قبل قضاء مع احتمال التهمة وعلى الاول بكرة كما أشار اليه السابق  
 في الام قال الربيع كان الشاعى يرى القضاء بالعلم ولا يبرح به بخافه قضاة السوء قال الماوردي  
 ولا بد ان يقول لانه منكر قد علم ان له ثبوت ما ادعاء وحكمت عليك بعلمه فان ترك أحد هذين لم يندف  
 وشروط الشيخ عز الدين في القواعد كون الحاكم ظاهرا للقوى والورع (تنبيه) شمل اطلاق  
 المصنف جريان الخلاف في الجرح والتعديل وهى طريقا قضائية والمشهدور القضاة بأنه يقضى فيه بالعلم  
 وقد جزم به المصنف في الفصل الاثنى ولا يقضى بعلمه جزما لاصله وقرره وشريكه في المشترك وما المراد  
 بالعلم الذى يقضى به أهو البقين الذى لا يحتل غيره أو غلبة الثان مطالعا والراجع الثاني كالمقتضى  
 كلام الراى فنى تحقق الحاكم طريقا قسوغ الشهادة للشاهد جازله الحكم بما اذا شهد القرض  
 والبراء أو استحباب حكمه ما وكشاهدة البند والتصرف مدة مؤبدة بالاملاوض وتكميرة باطن المعسر  
 ومن لا وارث له ويعدو ذلك ولا يمكن في ذلك بمجرد التلون وما يقع في الغالب بلا أسباب لم يشهد الشرع  
 باعتبارها هذا كله فيما علمه بالشهادة اماما عا بالثواتر وهو أولى لان المذكور ثم التهمة فاذا اشاع الامر  
 زالت واختار البلقيني التفصيل بين التواتر الماهر لكل أحد كوجود بغداد فيقضى به قطعا وبين  
 التواتر المختص فيخرج على خلاف القضاء بالعلم واستثنى البلقيني من القضاء بالعلم ما لو علم القاضي  
 البراء فذكره له مرفقا قال اعرف صدور البراء منه ومع ذلك قد ينه باق على فان القاضي يقضى على  
 المقر بما أقر به وان كان على خلاف ما علمه القاضي لان الحكم قد أقر بما يدع علم القاضي قال ولم أر من  
 تعرض لذلك وهو قه واضح اه ورد بان هذا ليس بقضاء على خلاف العلم لان اقرار الحكم المتأخر  
 عن البراء قد يرفع حكم البراء فصار العلم به لا بآيئة ولا بالاقرار المتقدم واستثنى من محل الخلاف  
 بالقضاء بالعلم صور أحد ها ما لو أقر في مجلس قضائه بشئ فله أن يقضى به قطعا لانه قضاء بالقرار  
 لا بالعلم ثانيا لو علم الامام استحقاق من طالب الزكاة جازا لرفع له ثلث الوعاين القاضي المأوث كان له



اعتماده ولا يخرج على الخلاف في القضاء بالعلم رابعها ان يقر عنه بالطلاق الثلاث ثم يدعى زوجها  
خامسها ان يدعى ان فلانا قتل اياه وهو يعلم انه قتله غيره (الافق حدود الله تعالى) كلنا والسرقة  
والحاربة والشرب فلا يقضى بعلمه فيها الا بتدبير بالشبهة ويندب سترها والعزير ان المتعلقة بحق الله  
تعالى كالحدود المتعلقة به تعالى كما قاله الباقرى وبسقتى من ذلك ما اذا علم القاضي من مكاف انه  
اسلم ثم اظهر الردة فقد اتى الباقرى بان القاضي يقضى عليه بالاسلام بعلمه ويرتب عليه احكامه واسننى  
ايضا ما اذا اعترف في مجلس الحكم بما يوجب الحد ولم يرجع عن اقراره فانه يقضى فيه بعلمه ولو اعترف  
سر القوله صلى الله عليه وسلم فان اعترف فاربعها ولم يقمده بان يكون اعترافها بحضور الناس ويخرج  
بحديث الله تعالى وتعزيراته سقوطه المالية فيقضى فيها بعلمه كما سرح به الدارمى ولو قامت عنده  
بينة بخلاف علمه امتنع عليه الحكم بشئ من هذا (تنبيه) \* قال الاذرعى واذا ثبت احكام القاضي الفاسق  
للضرورة كما سرق فينبغى ان لا ينفذ قضاؤه بعلمه بخلاف الا لضرورة الى تنفيذ هذه الجزية النادرة مع  
فسقه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعا (ولو رأى) فاضا وشاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته)  
على انسان بشئ (أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت به لم يعمل) القاضي (به) أى بضمون  
خطه (ولم يشهد) أى الشاهد بضمون خطه (حتى يترك) كل من هذا الحكم أو شهد به على التفصيل  
لا يمكن التزوير وتشابه الخطوط في الحالة الاولى وأما الثانية فلان القاعدة اذا أمكن البقن لا ينفذ القن  
ولا يكتفى تذكر أصل القضية \* (تنبيه) \* أفهم قوله لم يعمل به جواز العمل به لغيره وهو كذلك في الحالة  
الثانية فاذا شهد غيره عنه بان فلا يحكم بكذا اعتمده والفرق ان جعله بفعله نفسه لما كان بعيدا  
قدح في صدق الشهود وأفهم العمل به عند التذكر وهو ظاهر (وفيها) أى العمل والاشهاد  
(وجه في ورقة مصونة) من سجل ومحضر (عندهما) أى القاضي والشاهد أنه يجوز الاعتماده عليه اذا  
وثق بخطه ولم يداخله ريبه أنه قد التحرف في مثل ذلك والاصح الاول لاحتماله (وله) أى الشخص  
(الحالف على استحقاق حق) له على غيره (أو) على (ادائه) لغيره (اعتماده على خط مورثه)  
ان له على فلان كذا أو عليه كذا (اذا وثق بخطه وأمانته) اعتماده بالقرين الواحد بن دقيق العيد  
جواز اليمين على غلبة القن بخلاف عمر رضى الله تعالى عنه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود  
هو الحال ولم ينكر عليه وسباني في الدعوى جواز الحالف على البت بقلن مؤكدا بعتمده خطه أو خط أبيه  
وفرقا بين ذلك وبين القضاء والشهادة بانهما يتعلقان بغير القاضي والشاهد بخلاف الحلف فانه يتعلق  
بنفس الحالف ويباح بغالب القن وضبطا التقطع بالوثوق بخطه الا بكانه الشكخا واقراء بكونه بحيث  
لوجود في التذكرة لغلان على كذا لم يجد من نفسه ان يحلف على نفي العلم به بل يؤديه من التركة \* (تنبيه) \*  
قوله مورثه ليس يقيد بخط كاتبه الذي مات في انشاء الكتابة وخطا مأذونه القن بعد موته وخطا  
معامله في القراض شرى يكتفى في التجارة كذلك عملا بالقن المؤكدا كذا الخط ليس يقيد بالاختار من عدل  
مؤله به الزكنى (والاصح جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده) وان لم يتركه لعمل العلماء به  
سافاونه الفاو سواء أ كان بخطه أم بخط غيره والثاني المنع كالشهادة وقرق الاول بانه فدين اهل فى لرواية  
بخلاف الشهادة لانها تقبل من العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الاصل بخلاف الشهادة ولان الراوى  
يقول حدثنى فلان عن فلان أنه يروى كذا ولا يقول الشاهد حدثنى فلان أنه يشهد بكذا ويجوز لشخص  
ان يروى باجازه أرسلها اليه الحديث بخطه ان صرف هو خطه اعتماده على الخط فيقول أخبرنى فلان  
بكتابة أوفى كذا أو كتب الى بكذا ويصح ان يروى عنه بقوله اجزتك مروياتي أو نحوها كسموعانى  
بل لو قال اجزت المسلم من أومن أدرك زمى أو نحو ذلك كمثل أحمد مع ولا يصح بقوله اجزت أحمد  
هو لا النب لانه مثلا مروياتي ونحوها أو اجزتك أحمد هذه الكتب الجمل بالمجازلة في الاولى والمجاز

في الثانية ولا يقره أبوت من سيولته بجزوياني مثلاً لعدم الجازلة وتقص الاجازة لغير المبرز  
وتسكن الرواية بكتابة ونيسة اجازة كجأ تسكني مع القراءة عليه مع سكونه واذا كذب الاجازة استعبان  
بثبوتها

\*(فصل) في النسوية بين الخصمين وما بينهما (ليسو) القاضي حتماً على الصحيح (بين الخصمين  
في دخول عليه) فلا يدخل أحدهما قبل الآخر بل يأذن لهما في الدخول \*(تنبيه) \* الخصم يرفع خطابه  
وسكون الصادق سوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ومن العرب من يثني ويحده ومضى الصنف  
على التثنية هنا وعلى الجمع في قوله بدو لدا لودهم خصوم أما الخصم بكسر الصاد فهو الشبهة الملموسة  
(و) في (قيام لهما) فيقوم لهما أو يترك وكراهين أبي الهم القيام لهما جميعاً لأن أحدهما قد  
يكون شريفاً والآخر ضيقاً فإقام لهما على الوضوح ان القيام لا يجلس شخصه فيزداد الشريف  
تبراً والوضوح كسراً فترك القيام لهما أقرب إلى العدل قال فلو دخل الخصم ذو الهبة فقلن الحاكم  
أنه ليس بهما كرم فقام له فليقم لخصمه أو به تذربانه قام للأول ولم يشعر بكونه شخصاً قال الأذري  
ويبقى ان يقال ان كان الآخر ممن يقام له قام والا اعتذر (واستداع) لكلامهما وقام لهما  
(و) في علاقة (وجسه) لهما (وفي جواب سلام) منهما ان سلماً معاً ولا يرد على أحدهما ويترك  
الآخر فان سلم عليه أحدهما انتظر الآخر وأقال له سلم ايضاً معاً اذا سلم قال الشيخان وقد ترددت  
في هذا اذا طال الفصل وكانهم احتجوا بهذا الفصل للتلايمال معنى النسوية فان قيل ما ذكرناه هنا لا يوافق  
ما جزمنا به في السب من ان ابتداء السلام منه كفاية فاذا حضر جمع وسلم أحدهم كفى عن الباقيين  
أجيب بانهم ارتكبوا ذلك هنا حذر من التخصيص وفهم المبل (و) في (مجالس) لهما بان يجلسا  
بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ومثله ما ذكرناه من أنواع  
الأكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها وان اختلفا بفرضه بغيرها ولا يرفع الموكل على الموكل  
والخصم لان الدعوى متعاقبة أيضاً بدليل تخلفه اذا وجبت بين حكام ابن الرقعة عن الزبلي واقره  
قال الأذري وغيره ورحسن والبلاوي به عامة وقد رأينا من يوكل فراراً من النسوية بينه وبين  
خصمه وليقبل على الخصم من قبله وعليه السكينة بلا مزح ولا تشاور ولا تنهر ولا صباح مالم يتر كاذباً  
وينسب أن يجلسا بين يديه لينمرا وليكون استماعه الى كل منهما أسهل واذا اجلسا تقاربا إلا ان  
يكونا رجلاً وامراً غير محرم فينبأ عدان (والاهم) وعبر في الرخصة بالصحيح (رفع سلم على ذي فيه)  
أي المجلس كل يجلس المسلم أقرب إليه من الذي لما روى البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي  
الله تعالى عنه الى السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعاً فعرفها علي فقال هذه درعي بيني وبينك فامضى  
المسلمين فانما شريفاً فلما رأى القاضي علياً قام من مجلسه وأجلسه وجلس شريح أمامه إلى جنب  
النصراني فقال له علي لو كان ذهبي مسلماً لجلست معه بين يديك ولكن سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول لا تساوروه في المجالس افض يميني ويمنه يا شريح فقال شريح ما قولك يا أمير  
المؤمنين فقال هذه درعي ذهبت مني منذ زمان فقال شريح ما تقول يا نصراني فقال ما كذب أمير المؤمنين  
الدرع درعي فقال شريح لا يمر المؤمنين هل من بينة فقال علي صدق شريح فقال النصراني اني أشهد  
أن هذا أسكام الانبياء ثم أسلم النصراني فاعطاه على الدرع وحمله علي فرس عتيق قال الشعبي فقد  
رأيت به يقال للمشركين عليه ولان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه والثاني بروي بينهما فيه وبشبهه كمال  
الرخصة كصاها ان يجري ذلك في سائر وجوه الاكرام حتى في التقديم في الدعوى كما يجتهد بعضهم  
وهو كما قال شيخنا طاهر اذا نلت المصوم المساور والافانطاهر بخلافه لكثره ضرر المسلمين \*(تنبيه) \*  
لم يبين المصنف ان الخلاف في الجواز والوجوب وصرح صاحب التمهيد بالوجوب وهو قياس القاعدة

الاعلية ان ما كان ممنوعاً منه اذا جاز وجب كقطع اليد في السرقة صرح سايه في المجرى بالجواز وعبارته التي نقاه ابن شهبة عنه فلا بأس ان يرفع المسلم قال الاسودى ولو كان أحدهما ذمياً والاخر مسيئاً فيجب عليه على التكافؤ في القصاص والصحيح ان المرتد يقتل بالذم دون حكمه وتجب الباقي من هذا الخرج فان التكافؤ في القصاص ليس مما نحن فيه بسبيل ولو اعتبرنا رفع الحر على العبد والوالد على الولد (واذا) حضر الخصمان بين يديه و(جلسا) أو وقفا كحضر الغالب (فله ان يسكت) عنهما حتى يتسكما لانهما حضر التسكما (و) له (أن يقول) ان لم يعرف المدعى (لبيته) المدعى (منك) لانه ربما هيا به ان عرفه أن يقول له تسكما كافي الروضة وأصلها والاولى أن يقول ذلك القائم بين يديه فان مال سكوتهما بغير سبب من هيبسة وتحرير كلام وشكوهما قال ما خطبكم قاله الماوردي فان لم يدع أحدهما دعوى صحيحة (طالب خصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعى لان المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل في قوله ما تقول واخرج من دعواه ان كانت ممكنة فان علم كذب المدعى مثل أن يدعى الذي استنجد الأمير أو الكبير لعاف الدواب أو كنس بيته وكدهوى المعروف بالعيب وجر ذوى الاقدار لمجلس القضاء واستخلافهم ليعندوا منه بشئ وكذلك خلافاً للاصطخري في قوله لا يثبت الى قوله (فان أقر) بما ادعى عليه به حفيضة أو حكا (فذلك) ظاهر في نبوته بغير حكم بخلاف البيهقي لان دلالة الاقرار ولو حكاه على وجوب الحق تجلية اذا الانسان على نفسه بصبر بخلاف البيهقي فانه يحتاج الى نظر واجتهاد وللمدعى بعد الاقرار أن يطالب من القاضي الحكم عليه (وان أنكر) الدعوى وهي مما لا يمين فيها في جانب المدعى (فله) أي القاضي (أن يقول للمدعى اللبينة) وان كان الحق مما يثبت بالشاهد واليمين قاله الكوفي وأما شاهد مع يمين فان كان اليمين في جانب المدعى لكونه أمة أو في فاسامة قاله المتأخر ويقول للزوج المدعى على زوجته بالزنا أو لانهما قول للمصنف بالحجة بدل البينة كان أولى اشتمل جميع ذلك (و) للقاضي (أن) لا يستفهم المدعى عن البينة بان (يسكت) فتحرراً عن اعتقاده به الى المدعى نعم ان جهل المدعى ان له إقامة البينة فلا يسكت بل يجب اعلامه بان له ذلك كما فهمه كلام المذهب وغيره وقال البلقيني ان علم علمه بذلك فاسكت أولى وان شك فالتقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه اه وهو تفصيل حسن (فان قال) المدعى (لبيته) وأقامها فذلك أو (أريد تخليفه فله ذلك) لانه ان تورع عن اليمين وأقر سهل الامر على المدعى واستغنى عن إقامة البينة وان حلف أقام المدعى البينة وأظهر خيانتها وكذب فله في طلب تخليفه عرض ظاهر واستثنى البلقيني ما اذا ادعى لغيره بطريق الولاية أو النظار أو الوكيل أو نفسه واسكن كان محجوزاً عليه بسفه أو دلس أو ما ذوله في التجارة أو ما كانا دلس له ذلك في شئ من هذه الصور ولا يخالف ثم يرفع الحاكم يرى منع البينة بعد الحلف فيضيق الحق ورد بان المطالبة متعلقة بالمدعى فلا يرفع عنه الا ان يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا ينفصل أمره عند الاول (أو) قال (لابينة لي) وأطاني أو زاد عاب لابينة لي حاضرة ولا غيبة أو كل بينة أقيمها فهي باطلة أو كاذبة أو زور وحلفه (ثم أحضرها قبل في الاصح) لانه ربما لم يعرف له بينة أو نسي ثم عرف أو تذكر أو الثاني لانه يناقضه الا أن يذكر كلامه نار بلا كسكت ناسياً أو جاهلاً ونسبه الماوردي والرويانى الى الأكثرين اما لو قال لابينة لي حاضرة ثم أحضرها فانه يقبل قطعاً لعدم الماخضة ولو قال شهدت فسدقة أو عبيد فجاء بعد ردول وقد مضت مدة استبراء أو عتق قبلت شهادتهم والا فلا قال الاذرى وهذا ظاهر فيما اذا اعترف ان هذه البينة هي التي نسب اليها ذلك اما لو أحضر بينة عن قرب فقال هذه بينة عادلة جهاتنا أو نسيتمنا غير تلك ثم علمتها أو تذكرتمنا فبشبه أن تقبل لاسيما اذا كانت حرة المضربين وعدانهم مشهورة (تبيينه) \* يتدب للقاضي بعد ذلك ووجه الحكم ندب الخصمين الى صلح برحى وبخوله الحكم لو لم يبين برضاها بما خلاف ما ذالم برضاها (واذا اذدحم) في

مجلس القاضى (نحوه) مدعون (قدم) حتما (الاسبق) فالاسبق منهم بمجلس الحكم ان جاءوا مترقبين  
 وحرف السابق لانه العدل كلوا - بقى الى موضع مباح والبرهنة - بقى المدعى دون المدعى عليه لان الحق  
 للمدعى \* (تنبيه) \* قال الياقوتى بحل وجوب تقديم السابق اذ انعين على القاضى فصل الخصومات والا  
 فله ان يقدم من شاء كصرحوا به فى العلم الذى لا يجب تعاقبه (فان جهل) الاسبق مهم (اوجاؤه)  
 أفرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته اذ لا مرجع فان آخر بعضهم بعضا جاز هذا اذا أمكن للانراع فان كثروا  
 أو هسر الانراع كتب أسماءهم فى رفاه وجهه لئلا يبين يديه لياخذها واحدة واحدة ويقدم صاحبها كذا  
 فلاح وهذا نوع من الانراع كصرح به الرويانى وتسمع دعوى الاول فالاول حتى - ما فان كان فيهم مريض  
 ينصرف بالصبر لتوبته فالاولى له - برة كمال الرويانى وغيره تقديمه فان لم يفعل قدمه القاضى ان كان مطلوبا  
 ولا يقدمه ان كان طالبا لان المألوف مجبور والمطالب مجبر \* (تنبيه) \* لا يقدم القاضى بعض المدعين على  
 بعض الا فى صورتين أشار لاولى منهما - ابقوله (وبقدم) ندب على المختار فى زوائد الروضة (مسافرون  
 مستوفزون) أى متفرون للسفر خائفون من اقطاعهم ان تأخروا على مقبضين لا يتضرروا بالتخلف وأشار  
 للثانية بقوله (وبقدم) (نسوة) على رجال مطالبينهن (وان تأخروا) أى المسافرون والنسوة فى  
 الحجة الى القاضى وفيه تعليل المذكور على المؤنث وكذا فى قوله (مالم يكتروا) فان كثروا بل أو ساءوا كما فى  
 المذهب أو كان الجميع مسافرين أو نسوة على رجال مطالبينهن (مالم يكتروا) فان كثروا بل أو ساءوا كما فى  
 المسافرين والنسوة انه لا فرق فيه بين كون كل منهما مدعىا أو مدعى عليه وهو ما بحثه فى أصل الروضة وان  
 تأخر فيه الياقوتى وقال انه مختص بالمدعين والحفاظ على الرجال كالنسوة ويقدم المسافر على المرأة المقيمة  
 كصرح به فى الانوار واطلاق المصنف للنساء يقتضى انه لا فرق بين الشابة والجمود وهو كذلك وان قال  
 الزركشى القياس الحاق الجمود بالرجال لاستثناء المحذور وادهم اقتضاه على المسافرين والنسوة المحصر فيهما  
 وليس مراد بل المريض كما سبق كذلك قال الزركشى ويبنى أن الحق به من له مريض بلانته وهو تقديم مسلم  
 على كافر والأردحام على المفتى والمدوس كالأردحام على القاضى ان كان العلم فرضا ولو على المكافاة والا  
 والخيرة الى المفتى أو المدوس (ولا يقدم سابق وقاوع) أى من خرجت قرعته (الابدعوى) واحدة  
 وان اتحد المدعى عليه فلا يتضرر بالباقي لانو بما استوعب المجلس بدعاؤه فتسمع دعواه وينصرف  
 ثم يحضر فى مجلس آخر ويتفرع فرعا دعوى الحياضين ثم تسمع دعواه الثانية ان سبق وقت ولم  
 يضجر \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن حكم تقديم المسافرو والنسوة والاربع تقديم بدعاؤهم ان  
 كانت خفيفة فلا تضر بالمقيمة فى الاولى وبالرجال فى الثانية فان طالعت قدم من ذكر بواحدة لانها ذون  
 فيها وقد يقع بواحدة يؤخر الباقي الى أن يحضر هذا ما رجحه فى الروضة واعتزله الاسنوى بان ما ذكره  
 من التقديم بواحدة فقط ممنوع بل القياس على ما فاه أن يسمع فى عدد لا يضر بالباقي كالأول يمكن معه غيره  
 أى من المسافرين أو النساء قال الادعى وهذا لا يكا: ينضبط واذا قدمنا بواحدة فالمراد كما بحثه شيخنا  
 التقديم بالدعوى وجوابها وفصل الحكم فيها ثم ان تأخر الحكم لا انتظار بينة أو نزكبة أو نحوها سمع  
 دعوى من بعده حتى يحضره وبينته فيشتغل حينئذ بانجام خصومته ولا وجه لتعجيل الخصوم ذكره  
 الادعى وغيره \* (تنبيه) \* لوقال كل من الخصمين أو المدعى فان كان قد سبق أحدهما الى الدعوى  
 لم تقطع دعواه بل على الاضرب ان يجب تمديدى ارضاء والا ادعى من بعد منهما - ما العون خلف الاخر  
 وكذا من أقام بينة بأنه أحضر الاضرب ليدعى عليه فان استنوا أفرع بينهم فن خرجت قرعته - ادعى  
 (ويحرم) على القاضى (اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لما قبله من التصديق على الناس اذ قد يعمل  
 الشاهد غيرهم فالأمر يقبل ضاع الحق وقد قال تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فان عين شهدا وادعى  
 غيرهم لم يحرم ولم يكره كما قاله الماوردى (واذا شهد) عند القاضى (شهود تعرف) اتهم (عدالة

أو فسقا على علمه) فيهم فيقبل من عرف عدالتهم لم يحتج الى تعديل وان طلبه انعلم وبر من عرف  
 فسقه ولا يحتاج الى البحث \* (تنبيه) \* محل هذا في العدالة في غير أسلحه وفعدها ما هما فليهما وجهان  
 أرجحهما كما قاله الباقر بن عديم الجوارم لم تقم عنده بينة بعد التماسه انظر بما على تصحيح الرخصة انه لا يقبل  
 تركيته لهما (والا) بان لم يعرف القاضي في الشهود عدالة ولا فسقا (وجوب الاستزكا) أي طاب  
 القاضي منهم التزكية وهي البحث من حال الشهود سواء اطلبه الخصم أم لا طعن في الشهود أم لا اعترف  
 بعد التماسه أم لا لان الحكم يقع بشهادتهم فيجب البحث عن شريتها نعم لو صدقها ما الخصم فيها شهدوا به  
 قضى بانقراره لا بالبينه \* (تنبيه) \* لو جعل اسلام الشهود رجوع فيه الى قواهم بخلاف جهله ببحر ينهم فانه  
 لا بد من البينة ولو شهد عليه مشاهدان معروفا بالعدالة واعترف الخصم بما شهد به قبل الحكم عليه  
 فالحكم بالانقرار لا بالشهادة لانه أقوى بخلاف ما لو اقر بعد الحكم فان الحكم قديم قضى مسندا الى الشهادة  
 هذا ما قلناه في أصل الرخصة عن الهروي وأقره وتقدم في باب الزنا ان الاصح عند الماوردي اعتبار الاسبق  
 من الاقرار والشهادة وتقدم ما فيه وقول ابن شسبه والصحاح استناده الى المجموع ممنوع فمبين صورة  
 الاستزكا بقوله (بان) أي كان (يكتب) القاضي (ما يميز به الشاهد والمشهد وله) الشهود  
 (عليه) من اسم وكنية ان اشهرهم او لاء ان كان عليه ولا واسم أبيه وجده وحليته وحرفه وسوقه  
 ومسجده لئلا يشبهه غيره وقد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كغصة أو عداوة فان كان الشاهد  
 مشهورا وحصل التمييز ببعض هذه الاوصاف اكتفى به (وكذا قدر) الشهود به من (الدين) وغيره  
 (على الصحيح) لانه قد يغيب على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير والتأني لا يكتبه لان العدالة  
 لا تختلف بقله المال وكثرته ونفقه الامام عن معظم الاثمة وقال عن الاول ليس يسديد فكان الاولى التعبير  
 بالاصح لا بالصحيح وان يقول وكذا ما شهدوا به ليعلم الدين والعين والنبه كالح والقتل وغيرها وليس مقتضى  
 عما قدرته في كلامه (و) ان (يبحث به) أي بما كتبه (من كذا) هو نصب باسم فاقط الخسافض  
 وصرح به في المحرر فقال الى منزلك وفي الشرح والرخصة ينبغي أن يكون للقاضي من كونه وأصحاب مسائل  
 فالمراد كون الرجوع اليهم لبيان احوال الشهود وأصحاب المسائل هم الذين يبعثهم القاضي الى المزكين  
 ليجئوا ويسألوا وربما فسر أصحاب المسائل في لغة الشافعي رضي الله عنه بالمزكين اه قال في الرخصة  
 ويكتب لكل منزلك كتابا ويدفعه الى صاحب مسئلة ويتحقق كل كتاب عن غير من دفعه اليه وغير من دفعه  
 احاطا لئلا يسي المشهود له في التزكية والمشهد عليه في الجرح (ثم) ان عاد اليه الرسل بجرح من  
 المزكين توقف عن الحكم وكتم الجرح وقال للمدعي زدي في الشهود أو عادوا اليه بتعديل لم يحكمهم بقولهم  
 بل (بشافه) أي القاضي (المزكي) المبعوث اليه (بما عنده) من حال الشهود من جرح أو تعديل  
 لان الحكم يقع بشهادته وبشير الى المزكي ليأمن بذلك الغلط من شخص الى آخر ولا يتصرف المزكي على  
 السكينة للقاضي مع أصحاب المسائل في الاصح (وقيل نكتفي كتابته) له معهم من غير مشافهة وهذا  
 ما اختاره القاضي حسين وأصحابه وعابه عمل الفضاة الا ان من اكتفاهم برؤيه جعل العدالة وليس المراد  
 بالزكي واحدا كما يشهر به كلامه بل اثنين فكثر \* (تنبيه) \* من نصب من أرباب المسائل جا كافي  
 الجرح والتعديل كفي ان ينهي الى القاضي وحده ذلك فلا يعتبر العدد لانه كما حكم مبني على قوله  
 وكذا لو أمر القاضي صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد بما يحسنه لكن يعتبر العدد لانه شاهد قال في أصل  
 الرخصة واذا تأمات كلام الاصحاب فقد نقول ينبغي أن لا يكون فيه خلاف محقق بل انولى صاحب  
 المسئلة الجرح والتعديل لحكم القاضي مبني على قوله فلا يعتبر العدد لانه كما أمره بالبحث فبحث  
 ووقف على حال الشاهد وشهد به فالحكم أيضا مبني على قوله لكن يعتبر العدد لانه شاهد وان أمره  
 بمرابعة مزكين واعلامه ما عندها فهو رسول محض فليحضر او يشهدا وكذا لو شهدا على شهادتهما لان

شاهد الفرع لا يقبل مع ضرور الأصل انه قد دفع بذلك الخلاف في ان الحكم قول المزكي أو قول  
هواه والذي نقله عن الأكثر انه يقول هواه وهو كما قال شيخنا المعتمد واعتدوا ان المصباح عن كونه  
شهادة على شهادة مع ضرور الأصل بالاجابة لان المزكي لا يكلفون الجسود ويعتبر في نصب ما كافي  
الجرح والتعديل - فان القضاة (وشرطه) أي المزكي الذي يشهد بالعدالة مثلا (كشاهد) أي  
كشرطه وقضيته عدم شهادة الاب بتعديل الابن وعكسه وهو الاصح (مع معرفة) أسباب (الجرح  
والتعديل) لا يتجرح العدل ويزك القاسي (وشيرة باطن من يوده له لخدمة أو جوار) بكسر الجيم  
أصح من ضمها (أو معادلة) ونحوها فمن عرفت شيئا منه فإلى عنه ان اثنين شهدا هذا عنده فقالا هما  
أني لا نعرفكما ولا نعرفكما لا نعرفكما اثنيان يعرفكما فإتيا جرح - ليقال له عرفتكما بما قال  
بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا اه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما  
قال لا قال هل عايناه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما نعرف صباحه - ما  
في السمر الذي يفر عن أخلاق الرجال قال قال فانت لا تعرفه - ما اثنيان بمن يعرفكما والماني فيهم  
أسباب الفسق خطية غالبها فلا بد من معرفة المزكي حاله من يزكيه ويشت - شرط علم القاضي بأنه شير  
بباطن الحال الا اذا علم من حاله انه لا يزكي الا بعد الخبرة فيه ثم يوده ولا يعتبر في خبره الباطن المتقدم  
في معرفته بل يكفي بشدة الفحص ولو غرما يصل المزكي بفحصه إلى كونه خبيرا بباطنه خفي يوجب على  
خلفه عدالته بالتمسك به وادعوا المصنف بقوله من يوده عن الشاهد بالجرح فانه لا يشترط فيه  
الخبرة الباطنة فانه لا يقبل الامسرا وما ذكره من اعتبار شروط الشاهد بحوله في غير المنصوب اما من نصب  
ما كافي الجرح والتعديل فيعتبر فيه ذات القاضي كما مر وقوله وخبرة هو مجرور بالعطف على قوله  
مع معرفته وجوز ابن الفرع كاحد به بالعطف على خبر قوله وشرطه خبره (والاصح اشتراط لفظ  
شهادة) من المزكي فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا كسائر الشهادات والثاني لا يشترط  
لفظها بل يكفي علم وأتفق وهشاذ (و) الاصح (انه يكفي) مع اتفاق الشاهد قول المزكي (هو  
عدل) لانه أثبت العلم الذي انتضاه طاهر قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهذا ما نص عليه في  
حرمته (وقبل) ونص عليه في الام والختم (يزيد) على ذلك قوله (على ولي) لان قوله هو عدل  
لا يمنع أن يكون عدلا في شيء دون شيء فذلك زيادة تزيد الاحتمال وعلى الاول تأكيد ولو شهد عند  
القاضي جماعة وأشكك عليه عدالتهم فخير نائب القاضي ان اثنين منهم عدلان فان عينهم حكم والا فلا  
(ويجب ذكر سبب الجرح صريحا) كقوله هو زان أو قاذف أو سارق أو نحو ذلك أو يقول ما بعينه - ومن  
البدعة المسكرة لان أسباب الجرح مختلف فملا بد من البيان ليفعل القاضي باجتهاده ويكتفي ذكر  
بعض أسباب وقيل ان كان الجراح عالما بالأسباب اكتفى بأطلافة وأدلا (تنبيه) في محل الخلاف  
غير المنصوب للجرح والتعديل اماه وليس للعا كم سؤاله عن السبب كما قلناه المزكي عن المطلب عن  
ابن المصباح وانما يتحقق في التعميد إلى بيان سبب العدالة لان أسبابها كثيرة غير مقتصرة ولا يجعل  
الجراح يذكر الزنا فاذن وان افرد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شاهد الزنا اذا  
نفصا من الاربعة فانهم قد ذكروا منهم مدونون إلى استرفهم مقصرون ولو قال الشاهد انما جز وش قبل وان لم  
يبين السبب كما قاله الهروي وانما يكون الجرح والتعديل عند القاضي أو من بعينه القاضي لذلك (وبعد)  
الجراح (فيه) أي الجراح (المعينة) كأن زامرني أو السماع كاذ كره في المجرى اذا سمعته يفتي  
إنسانا أو يقر على نفسه بذلك (أو الاستفاضة) عتبهين الناس بما يجرحه أو التواتر كقوله - بالاولى  
وكذا شهادة عدلين مثلا بشرطه لحدول العلم أو التان بذلك وفي اشتراط ذكر ما بعينه مدون ما ينحوها  
وجهان أحدهما هو الاظهر نعم فعلى هذا لا بد ان يقول رأيتيه يزني أو سمعته يفتي أو نحو ذلك

وثانيه او هو الانفس لاذ كره في الروضة واسلمها او يحكى هذا عن ابن ابي هريرة وهو الظاهر في سائر الشهادات  
 \* (تنبيه) \* اذ لم يقبل الجرح بقيد التوقف عن الاحتجاج بالجرح الى ان يبحث عن ذلك الجرح ذ كره  
 ابن الصلاح والمصنف في الرواية قال ابن النقيب ولا فرق بين الرواية والشهادة فيما يظهر (وبقدم) الجرح  
 أي بينته (على) بينة (التعديل) سواء أكانت بينة الجرح أو كثر أم لا لزبادة علمه فان بينة التعديل  
 ثبت أمرها على ما ظهر من الاسباب الدالة على العدالة ونحو علمها ما لم يطلع عليه بينة الجرح من السبب التي  
 جرحته به كالأول فامت بينة بالحق وبينة بالأراء (فان قال المعدل) يكسر الدال بخطه (عرفت سبب الجرح وناب  
 منه وأصلح قدم) قوله على قول الجرح لأن معه حديثه ذكر زيادة علم بغير ان النبوة وصلاح الحال بعد وجود  
 السبب الذي اعتمد الجرح \* (تنبيه) \* هذه المسئلة احدي مسائلين تقدم فيها بينة التعديل على الجرح  
 والثانية لو جرح ببلد ثم انتقل لا تخرفه له اثنتان قدم التعديل كما قاله صاحب البيان عن الاحتجاج قال في  
 الذخائر ولا يشترط اختلاف البلدين بل لو كانا في بلاد وختلف الزمان فكذلك اه وحاصل الامر تقديم  
 البينة التي معها زيادة علم من جرح أو تعدل ولو عدل الشاهد في واقعة ثم شهد في أخرى وطال بينهما فآزم  
 استبعد منه القاضي باجتهاده طالب تعدله ثانيا لان طول الزمن يغير الاحوال بخلاف ما اذا لم يمتد في  
 مال فدل هل يعمل بذلك التعديل المذكور في شهادته بالسأل الكثير بناء على ان العدالة لا تنجز أو لا بناء على  
 انهم انجزوا وجهان قال ابن أبي البراء المذهب الاول فمن قبل في درهمهم قبل في الإلف فقله عنه  
 الاذري وأقره ولو عدل الشاهد عند القاضي في غير محل ولا يمتد له عمل بشهادته اذا عاد الى محل ولا يمتد  
 ليس هذا قضاء بفلم بل بينة فهو كالمسمع البينة خارج ولا يمتد (والاصح أنه لا يكتفي في التعديل قول)  
 الخصم (المدعى عليه) وهو عارف بالتعديل أهل الاقرار بالحق المدعى به (هو) أي الشاهد (عدل  
 وقد غابا) على في شهادته بل لا بد من البحث والتعديل لان الاستزكاء حق الله تعالى وله هذا لا يجوز الحكم  
 بشهادة فاسق وان رضى الخصم \* (تنبيه) \* كلامه يقتضي أن مقال الاصح الاكتفاء بذلك في التعديل  
 ولا فائله وانما مقابله الاكتفاء به في الحكم على المدعى عليه بذلك لان الحق له وقد اعترف بعد التمه قال  
 البلقيني وقوله وقد غابا لا يحتاج اليه بل اعترافه بعد التمه يقتضي جريان الوجهين وان لم يقل غابا \* (خاتمة) \*  
 تقبل شهادة الخصم في الجرح والتعديل كما سبقت لان البحث عن حال الشهود ومنع الحكم بشهادة الفاسق  
 حق لله تعالى ويسن للقاضي قبل التزكية ان يفرق شهودا أو يابنهم أو فوهم غاطهم خلفه عقل وجددها فهم  
 ويسأل كلامهم عن زمان عمل الشهادة عما مرهوا يوما أو غدوة أو عشيعة وعن كتب شهادته معه أو أنه  
 كتب بجبر أو ما دوا ونحو ذلك ليستدل على صدقهم ان اتفقت كلمتهم والاعتقاد عن الحكم واذا أحياه أحدهم  
 لم يذعير نجس الى الباقين حتى يسألهم ان لا يمتنعهم بجوابه فان لم يمتنعوا من التفصيل ورأى أن يعظهم  
 ويحذرهم عقوبة شهادة الزور وعاقبهم وحذرهم فان أصر وعاد على شهادتهم ولم يمتنعوا أو أوجب عليه القضاء  
 اذا وجدت شروطه ولا عبرة بما سبق من رتبة وانما استعجله ذلك قبل التزكية لبعدها لانه ان اطلع على  
 عورة استغنى عن الاستزكاء كما هو البحث عن حالهم وان لم يرتب فيهم ولا توهم غاطهم فلا يفرقهم وان طلب منه  
 الخصم تفريقهم لان فيه غضاضة منهم اه \* (باب القضاء على الغائب) \*  
 عن البلد أو عن المجلس وتواري أو تعززع ما يذ كرمه والدعوى على الغائب اما من صاحب الحق أو وكيله كما  
 سنبت أي وبذا الاصنف بالاول فقال (هو جائز) بشرطه الا متى علم وم الادلة والقول عرفي خطبة بمن كان  
 له على الاسبق بالفاء المكسورة مال فاما تناعدا فاما بابه وماله وقاسم وبني ثمراته وكان غائبا لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لم يندخذى ما يكفى له ولولد بالمعروف وهو قضاء منته على زوجها ولو كان فتوى لقال لا أن  
 نأخذى أو لا بأس عليك أو نحوه ولم يقل خذى لان المفتي لا يقطع لما اقتاع كان حكما كذا استدلوا به وقال  
 المصنف في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان أباشعيان كان تجاؤر عكة فان الواقعة كانت بحكمة فاحضرت

هند المداينة وذ كرا الرأى فى اللغات ما يدل على ان ذلك كان استفتاءه قال ابن شهاب وهو الذى يظهر لانه  
 على الله عليه وسلم لم يحلفوا ولم يقدر المحكوم به ان يقر بغير دعوى على ما شرطوا له ويحتمل ان تكون  
 الواقعة وقعت مرتين وضع عن هر رضى الله عنه انه حكم فى امرأة المملوك فودأنه ابن بص أربع سنين  
 وأربعة أشهر وعشرا وقال ابن حزم وضع عن عثمان القضاء على الغائب ولا تخالف اهلها من الصحابة  
 ولان البيعة مسموعة بالاتفاق على الغائب والبيعة المسموعة على الحاضر الساكن  
 وأيضا للحكم على الميت والاصح به جازوهما أعجز عن الدفع من الغائب ولان فى المنع منه اعادة للعقوف  
 التى تدب الحكم الى حلفها فانها لا يعجز الممتنع من الوفاء عن الغيبة والحق القاضى حين بالغائب ما اذا  
 أضره المجلس فحرب قبل أن يسمع الحاكم البيعة أو بعده وقبل الحكم فانه يحكم عليه قضايا وانما يسمع  
 الدعوى ويقضى بها على الغائب (ان) بين المدعى ما يدعى به وقدره ونوعه ووجهه وقال انى طالب بحق  
 (و) كان للمدعى (بيعة) ولو شاهد او يمينان فيما يقضى فيهم لان الدعوى اقصد ثبوت الحق وطريقه  
 بصورة فى اقرار أو عين مردودة أو بينة والاقتلان مفقودان عند غيبة المدعى عليه \* (تنبيه) \* كلامه  
 بوجه جواز الدعوى على الغائب وان لم يكن عليه بيعة وليس مراد امكن الاولى ان يعتبر ذلك فى صحة  
 الدعوى كما قدرته فى كلامه وان نازع الباقى فى اشتراط البيعة فى صحة سماع الدعوى وقال الدعوى محجبة  
 بدونه ولكن لا يحكم القاضى الا أن يستند قضاؤه الى الجهة المعتبرة ولو عبر المصنف بالجهة بدل البيعة ليشمل علم  
 القاضى بالواقعة اذا وثقنا الحكم لكان أولى وقوله (و ادعى المدعى) على الغائب (بحجوده) أى الحق  
 المدعى به شرط لصحة الدعوى وسماع البيعة على الغائب ولا يكاف البيعة بالجود بالاتفاق كما حكاه الامام  
 ثم استشكله بانه ان كان يدعى بحجوده فى الحال فهو محال لانه لا يعلم حاله وان كان يدعى بحجوده لما كان  
 حاضرا فالقضاء فى الحال لا يرتبما بحجوده ماض اه ودرىجاب بان الاصل استمرار الجود \* (تنبيه) \*  
 يقوم مقام الجود ما فيه معناه كما لو اشترى عبنا وخرجت مستحقته فادعى الثمن على البائع الغائب فلا  
 خلاف انما يسمع وان لم يذكر الجود واقدمه على البيع كافى فى الدلالة على حجوده فانه الامام والعزالي  
 (فان قال هو) أى الغائب (مقر) وانما أقام البيعة استظهارا بخفاة أن ينكر لغت دعواه (لم تسمع ببيته)  
 انصر يحى بالثانى لسماعها لانها لا تقام على مقر \* (تنبيه) \* هذا ان أراد باقامتها أن يكتب القاضى بذلك  
 لحاكم الغائب فلو كان للغائب مال حاضر وأقام البيعة على ذنبه ليوفيه القاضى حقه سمعت وان قال  
 هو مقر كفى الروضة وأصلها عن فتاوى الفقهاء وزاد البلقينى على هذه الصورة صورا أخر أحدها  
 لو قال هو مقر ولكه ممتنع سمعت بيته وحكم بها ثانيا اذا كانت بينته شاهدة بالاقرار فانه يقول عند  
 مطابقة دعواه بينته أقر فلان بكداولى به بينته قال فان قبل لم لم يقل هو مقر الا أن تخلاف صورة الفقهاء قلنا  
 قوله أقر يقتضى دوام الاقرار لان الاصل بقاء الاقرار لكنه ضمنى ويقتضى فى الضمنى ما لا يقتضى فى الاستقلال  
 نالكها لو كان الغائب لا يقبل اقراره لاسفه ونحوه فلا يسمع قوله هو مقر من سماع بينة المدعى وكذا المقياس  
 يقر بدن معاملة بعد الجور فانه لا يقبل فى حق الغرماء فلا يضر قول المدعى فى غيبته انه مقر ولان اقراره  
 لا يؤثر وكذا لو قال هذا الدالز يدل لعمره فادعاهم عرو فى غيبته ليقم بينته لا يضره قوله وهو مقر لان  
 اقراره غير مؤثر فى العقد الذى وقعت به الدعوى قال ويصورون ذلك فى الرهن والمداينة ولم أر من  
 تعرض لذلك (وان أطلق) المدعى بان لم يتعرض لجود الغائب ولا لاقراره (فلا يصح انما) أى بينته  
 (تسمع) لانه قد لا يعلم بحجوده فى غيبته ويحتاج الى اثبات حقه فيقبل غيبته كسكونه والثانى لا يسمع  
 لان البيعة انما يحتاج اليها عند الجود (و) الاصح (أنه لا يلزم القاضى نصب مسخر) بفتح الجاء المعجمة  
 (ينكر على الغائب) عند الدعوى عليه قال فى أصل الروضة لانه قد يكون مقرا فيكون انكارا مضرا كذبا  
 قاله مقتضى هذا التوجيه أنه لا يجوز نصبه لكن الذى ذكره الجادى وغيره ان القاضى مخير بين



الذهب وعدمه اه فقول ابن المقرئ ان نصبه مستحب قال شيخنا قد يتوقف فيه والثاني يلزمه لتسكون  
البينة على انكاره منكر (ويجب) على القاضي (ان يحلفه) أى المدعى عين الاستظهار (بعد) اقامة (البينة)  
أى وتعديلها وقبل توفيق الحق (ان الحق) الذى له على الغائب (ثابت فى ذمته) الى الآن وأنه يجب  
تسليمه الى كفى الرضا وأصلها احتياطاً للمحكوم عليه لانه لو حضر بما ادعى ما يبرئه منه هذا أقل  
ما يكتفى والا كمال على ما ذكره فى أصل الرضا انه ما أبرأه من الدين الذى يدعى ولا من شئ منه ولا اعتناض  
ولا استوفى ولا أحال عليه هو ولا أخذ من جهته بل هو ثابت فى ذمة المدعى عليه يلزمه بأدائه  
ثم قال ويجوز ان يقتصر فيحلفه على ثبوت المال فى ذمته ووجوب تسليمه اه وإنما اعتبر به ذكر  
لزم تسليمه لانه قد يكون ثابتاً فى ذمته ولا يلزمه تسليمه لتأجيله ونحوه (وقيل يستحب) تحليفه  
لانه يمكنه التدارك ان كان له دافع \* (تنبيهه) \* محمل وجوب التحليف اذ لم يكن للغائب وكيل حاضر  
والأم يحض الى ضم اليمين الى البينة كما قاله ابن الرضا (ويجوز ان) هذان الوجهان (فى دعوى  
على صبي أو مجنون) أو ميت بالأوارث خاص والأصح الوجوب لغيرهم عن التدارك فان كان للميت وارث  
خاص اعتبر فى الحلف طاب الوارث لان الحق له فى التركة ومثله بالو كان للصبي أو المجنون نائب خاص وبه  
صرح صاحب المهذب والتهذيب وغيرهما كما نقله الزركشى وأقره \* (تنبيهه) \* قد علم من ذلك انه  
لا يتنافى بين ما ذكرناه وما ذكره فى كتاب دعوى السلم والقسمة من ان شرط المدعى عليه ان يكون مكلفاً  
بما نزلنا لا أن يحكم فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون لان محمل ذلك عند حضورهما فتسكون الدعوى على  
الولى أما عند غيبته بالدعوى عليهما كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة يحتاج معها  
الى اليمين ولا يشترط فى عين الاستظهار التعرض لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد لكمال الحجة هنا  
كما صرح به فى أصل الرضا وأفهم قول المصنف ان يحلفه بعد البينة لانه لا ينفذ الحكم عليه قبل التحليف  
وهو مقتضى كلام الاصحاب وأفهم اقتضاه فى الحاق الصبي والمجنون بالغائب فى الحلف أن المدعى على  
التوارى أو المتهرب لا يحلف بعد البينة وسأبقى الكلام عليه فى الفصل الآتى \* (فروع) \* لو قدم الغائب  
أو كمل التناقص فهو على حجة من فادح فى البينة أو معارضة بينته بالأداء أو الإبراء شرط ذلك فى الحكم أم لا  
ولو ادعى قيم أو لبسه شيئاً أو أقام بينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعى  
له لحلف ثم يحكم له وان خالفهما السبكي وقال الوجه انه يحكم له ولا ينتظر كماله لانه قد يترتب على الانتظار  
ضياع الحق ولا تسمع الدعوى والبينة على الغائب باسقاط حقه لان الدعوى بذلك وابينة لا تسمع إلا بعد  
المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وظرفه فى ذلك ان يدعى على انسان ان رب الدين أحاله به فبغير المدعى  
عليه بالدين (ربه) وبالحالة ويدعى أنه أبرأ نفسه أو أقبضه فتسمع الدعوى بذلك والبينة وان كان رب  
الدين حاضراً بالبلد (ولو ادعى وكيل) عن غائب بحق (على غائب) عن البلد وأقام البينة وقبلنا كما  
سبق بوجوب التحليف بعدها (فلا تحليف) على الوكيل بل يحكم بالبينة ويعطى المال المدعى به  
ان كان للمدعى عليه مال لان الوكيل لا يحلف عين الاستظهار بحال لان الشخص لا يستحق  
يمين غيره ولو وقفنا الأمر الى ان يحضر الموكل لا نخر الأمر الى تعذر استيفاء الحقوق بالوكالة وأفهم كلام  
الروض كماله أنه لا يعطيه ان لم يكن هناك مال والمتجه كما قال التاج السبكي خلافة ان كان المال فى محض  
عمله وقد يحمل قوله هناك على محض ولا يثبت فيزول الاشكال ثم أشار المصنف مسئلة مستأنفة ليست من  
هذا الباب ولا تعلق لها بما قبلها وان أدهم كلامه خلافة فقال (ولو حضر) أى كان (المدعى عليه) حاضراً  
فادعى عليه وكيل شخص غائب بحق (و) أقام البينة عليه ثم (قال الوكيل المدعى أبرأنى موكل) الغائب  
عما ادعيت عليه (أمر) المدعى عليه (بالتسليم) للحق المدعى به للوكيل ولا يؤخر الحق الى حضور الموكل  
الغائب لانه يؤدى الى تعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء به ذلك ان كان له حجة وكذا

لو ادعى قيم الصبي حينئذ لصبي فقال للمدعي عليه انه آتلف على من جنس ما يدعيه ما هو قضاء لدينه لم يفتقر  
في تأخير قضاء ما أثبتته الغيبة بل يقضي به في الحال واذا بلغ الصبي عتق لادعيه عليه على اني ما ادعاه من الاتلاف  
فان قبل هذا يشكل على ما مر من ان مقتضى كلام الشيخين انه يجب انتظار كمال المدعي له واجيب بان  
صورة المسئلة هنا ان قيم الصبي ادعى ديانه على حاضر وشهدا عترف به ولكن ادعى وجود نسخة فاصدر من  
الصبي وهو اتلوه فلا يجوز الاستيفاء للبين المتوجهة على الصبي بعد بلوغه وما مر فيها اذا قام قيم الطفل  
بيته وقبله بموجب التحليف فينظر لان البيعة على الطفل ومن في معناه من غائب ويجوز ان لا يعمل به لاحتج  
بجفاف مقبضها على المسقات التي يتصور دعواها من الغائب ومن في معناه فلم تتم الحجة التي يعمل بها لانه  
لا يعمل بالبيعة وحدها بل لابد من البيعة واليمين (تنبيه) لو سأل المدعي عليه تحليف الوكيل الذي ادعى  
عليه انه لم يعلم ان وكلاءه ابرأه من الحق اجيب اليه قاله الشيخ ابو حامد وغيره فان قيل هذا يخالف ما سبق  
من ان الوكيل لا يخاف اجيب بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه ثم لان تحليفه هنا لما جاء من جهة دعوى  
صحبة يقتضي اعتراضا بها سقوط معاليمته لم يردجسه باعترافه فيها عن الوكالة في الخصومة بخلاف عين  
الاستفلاء فان حاصلها ان المال ثابت في ذمة الغائب والميث وهذا لا يتأتى من الوكيل وفي معنى الراء  
دعوى علمه بالوفاء ونحوه (فرع) لو قال شخص لا تخراعت وكيل فلان الغائب ولي عليه كذا وادعى عليه  
واقبم به بيعة فانكر الو كالة او قال لا أعلم اني وكيل لم تقم عليه بيعة بانه وكيل لان الوكالة حق له فكيف تقام  
بيعة به اقل دعواه واذا علم انه وكيل واودان لا يخاصم فليزل نفسه وان لم يعمل ذلك فليفتحن ان يقول  
لا أعلم اني وكيل ولا يقول استبوكيل فيكون مكذبا لبيعة قد تقوم عليه بالوكالة (واذا ثبت) عند حاكم  
(مال على غائب) وحكم به عليه (وله ميل) حاضر وطلبه المدعي (قضاء الحسا كم منه) لانه حق وجب عليه  
وتأخر وقاؤه من جهة من عليه وقام الحسا كم مقامه كماله كان حاضر اقامت مع (تنبيه) قضية كلامه انه  
يقضيه ولا يطالب بكفيل وهو الاصح لان الاصل عدم الدفع (والا) بان لم يكن للغائب مال حاضر (فان  
سأل المدعي انهاء الحال) من سماع بيعة أو شاهد ورعين بعد ثبوت عدالة الشاهد أو سأل انهاء حكم (الى  
قاضى بلد الغائب أجابه) لذلك ان علم مكان الغائب مسارعة القضاء الحقوق (فينهى) اليه (سماع  
بيعة ليحكم بها ثم يستوفى المال) ويكتب في صفة انهاء سمعت بيعة عادلة قامت عندي بأن المعلن علي  
فلان كذا فاحكم بها وهذا مشروط ببعده المسافة كما سيأتي (أو) ينهى اليه (حكما) ان يحكم (لبيستوفى)  
المال ويكتب في انهاء الحكم قامت عندي بيعة عادلة على فلان للمعلن بكذا وحكمت له به فاستوفى عنه  
ولان الحاجة فندعه ولذلك فان من له بيعة في بلد ونحوه في بلاد آخر لا يمكنه جئها الى بلد الحكم ولا حل  
الحكم الى بلد البيعة فبضيع الحق ولا يشترط في هذه الحالة بعد المسافة كما سيأتي (تنبيه) اعلم  
ان لانهاء الحال الى قاضى بلاد الغائب ثلاث درجات الاولى سماع البيعة والثانية قول الحاكم كتب عندي  
وهي تستلزم الاولى بخلاف العكس والثالثة الحكم بالحق وهو ارفع الدرجات وتستلزم ما قبلها واحدها  
فالذى يترتب عليه المكتوب اليه الحكم والثانية لا الاولى قال ابن شهبة فاذا تعبر بالمصنف ليس بمجرد  
وقوله الى قاضى بلاد الغائب يوهم انه لابد أن يكون المكتوب اليه معينا وليس مرادا بل يجوز ان يكتب  
الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فمن بلغه عمل به ولو كتب ليعين فشهد الشاهدان عند غيره قبل شهادتهما  
وأما به اعتمادا على الشهادة وقول المصنف سماع بيعة ليحكم بها يوهم انه لو سمع البيعة ولم يعد لها  
وقضى تعدلها الى المكتوب اليه لا يجوز وليس مرادا يوهم انه لو ثبت الحق عنده بعلمه وكتب ليقضى  
له بوجوب علمه على المدعي عليه انه لا يجوز به صرح في العدة فقال لا يجوز وان جوزه القضاء بالعلم لانه ما لم  
يعكم به هو كالشاهد والشاهد لا يتأدى بالسكاية وفي امالي السر تحصى جوازه ويقضى به المكتوب اليه اذا  
جوزه القضاء بالعلم لان اخباره عن علمه اذ ارعن قديم الحجة فليكن كاخباره عن قسام البيعة قال الاستوى

وبما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ وقال الباقون في الأصح المعتبر ما قاله  
 السرخسي اهـ وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة ولهذا قال شيخنا ما قاله المصنف يعني ابن المقرئ  
 عكس ما لقضاء كلام أصله وأما ما سبق فلم (والانتم أدأن بشهود عدلين بذلك) أي بسماع البيهقي خاصة أو  
 بالحكم باستيفاء الحق يؤيد به عند القاضي الاستحسان لم يشهد به ما دللكن أنشأ الحكم بحضورهما  
 فلهما أن يشهدا عليه وإن لم يشهدا كما يعلم مما يأتي (وبسحب) مع الأشهاد (كتابيه) ولا يجب لأن  
 الاعتداد على الشهادة وفائدة الكتاب ليدكر الشاهد الحال لانه قد ينساه (يذكر فيه ما ينبغي به المحكوم  
 عليه) والمحكوم له من اسم كل منهما وكتبه وقبيلته وحالته وغير ذلك لبسلي التمييز به كراهة ما شهود  
 الكتاب ونار بخته \* (تنبيه) \* كان الأولى أن يقول ما ينبغي به الغائب بدل المحكوم عليه ليعتبر الشبوت  
 المجرى عن الحكم (وبختمه) أي الكتاب بدخلة الكتابية واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب سنة  
 متبعة كما قاله ابن بطال شارح البخاري روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه غير مخنومة  
 فامتنع بعضهم من قبولها الا مخنومة فانخذ خانها ونفش عليه محمد رسول الله وانما كانوا لا يقرؤن كتابا غير  
 مخنوم خوفا على كشف أسرارهم واضاعة تدبيرهم ويكون الختم بعد قراءته على الشاهد بخضرة ويقول  
 أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعته وما ارضعنا نطعها فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما ان هذا خطي  
 وان ما فيه حكمي من غير قراءته وبدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعها ويذكر عند الحاجة  
 ومن صفة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم - ضرعا لله وياك فلان وادعى على فلان الغائب المقام  
 بياض بالشئ الغلاني وأقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد عدلا هندی وحلفت المدعى وحكمت  
 له بالمال فسأني أن أكتب اليك في ذلك فأجبتهم وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وبسن أن يكتب اسمه واسم  
 المكتوب اليه في العنوان أيضا فان لم يعلم باد الغائب كتب الكتاب مطلقا الى كل من يبلغه من قضاة المسلمين  
 ثم من بلغه عمل به وبشروط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه ولا تثبت  
 عدالتهم عنده بشهد يد الكاتب ايادهم في الأصح واذا اجلا الكتاب الى بلاد الغائب أخرجه اليه ليوقف على  
 ما فيه (وبشهادة) عند القاضي المكتوب اليه (عليه) أي على ما صدر من القاضي المكتوب من الحكم  
 والاثبوت المجرى عن الحكم (ان أنكر) انضم المحضر للقاضي الحق المدعى به عليه (فان اعترف به  
 ألزمه القاضي توقيته) وان قال لست المسمى في هذا (الكتاب) أي المكتوب (صدق بهينه) انه ليس  
 المسمى فيه لانه أنكر بنفسه والاصل فراغ ذمته ولا يكفي الخلف على نفي الزوم كفي الشرح الصغير نعم  
 ان أجاب بلا يلزم من شئ وأراد الخلف عليه ممكن (وعلى المدعي بيته بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه) لان  
 لاصل عدم تسميته بهذا الاسم هذا ان لم يكن معرفه وقابله والا فلا يقيد انكاره وكذا اذا شهدوا على عيونه  
 ان القاضي الكاتب حكم عليه فيستوفي منه قال الزركشي وهذه البيهقي فيهما العدة في الظاهر ولا  
 يبالغ في البحث والاستزكا كما أشار اليه الراعي في باب الشهادات (فان أقامها) أي أقام المدعي البيهقي  
 بأن المكتوب في الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه (وقال) الغائب صحيح ما قامت به البيهقي لكن  
 (لست المحكوم عليه) بهذا الحق (لزمه الحكم) بما قامت به البيهقي ولم يلفظ لفوله (ان لم يكن  
 هناك) شخص آخر (مشارك له في الاسم والصفات) المذكورة لان الظاهر أنه المحكوم عليه (وان  
 كان) هناك مشارك له فيما ذكره فومات بعد الحكم وقع الاشكال وان مان قبله فان لم يعاصره فلا  
 اشكال وان عاصره وكان جافرا (أضر فان اعترف) المشارك له (بالحق طواب) به (وزك الاول)  
 لبيان ان الغلط فيه \* (تنبيه) \* هذا اذا صدقه المدعي والا فحسب مسئلة ما اذا كذب المقرئ وقد سبق  
 في الاقرار كما قاله صاحب البيان (والا) بأن لم يعترف المشارك له بالحق (بعث) القاضي المكتوب  
 اليه (الى) القاضي (الكاتب ليطالب من الشهود زيادة تميزه) أي المشهود عليه (ويكتبها)

ثانياً) وينبغي بالبلد العائب فان لم يجد زيادة على الصفات المكتوبة وقت الامر حتى يتكشف بتفسير  
 ثم ود الاصل بالاشارة اليه \* (تنبيه) \* يتبرع مع الماضرة امكان المعاملة كما صرح به السند في  
 والجرحا في غيرهما وقضية كلام المصنف الاقتضاه على كتابة الصفة المبررة من غير حكم وهو كذلك وان  
 دل الباقي لا بد من حكمه مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة وان لم يتجوز له عوى وحاف (ولو ضر  
 قاضي بلد العائب ببلد الحكم) للمدعى الحاضر (مشاهره بحكمه) على الغائب (في امضائه) أي  
 تنفيذه (اذا عاد الى محل ولايته بخلاف القضاء بعلمه) وقد مر فيحكم فخرج ببلد الحاكم مالم  
 اجتماع في غير بلدهما وأخبره بحكمه وليس له امضائه اذا عاد الى ولايته وبحكمه مالم يشاهره بسماع البيعة  
 فقط ولا يقضى ما اذا عاد الى محل ولايته جزماً كما قاله الامام والعزالي ولا يخرج على القضاء بالعلم وهو قضية  
 كلام الرافعي هما والفرق ان قوله في محل ولايته حكمت بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم لانه صالح  
 لادنيته في تخريجه على القضاء بالعلم بخلاف سماع الشهادة فان الاختيار به لا يحصل علماً بوقوعه فنعيب  
 ان يسلط له مسائل الشهادة فاختص سماعها بمحل الولاية (ولو ابداه) وهما كائنا (في طرق  
 ولايتهما) أي قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضي بلد الغائب في طرف ولايته حكمت  
 بكذا على فلان الذي يملك (امضاء) أي نفذ لانه أبلغ من الشهادة والكتابة في الاعتماد عليه وكذا  
 لو كان في البلد قاضيان وقال أحدهما الآخر في حكمت بكذا ماله من غيبه اذا أخبر به نائبه في البلد  
 وعكسه (وان اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيعة) بالاحكام (كتب) بها الى بلد الغائب  
 فيقول في كتابه له (سمعت بيعة على فلان) بن فلان وبه صفة بما يميزه به بكذا وكذا ليتولى المكتوب اليه  
 الحكم عليه (ويسميها القاضي) الكاتب حينما يبرع في نفسها (ان لم يسمها) ليعيث المكتوب  
 اليه عن عدالتها وغيرها حتى يحكمها (والا) بأن عدلها (فلاصح جواز ترك التسمية) للبيعة  
 ويأخذ القاضي المكتوب اليه اكتفاء بتعديل القاضي الكاتب اهلها من غير اعادة تعديلها كما قال الرافعي  
 انه القياس وصوبه المصنف كما يستدعي عن تسمية اليهود والثاني المنع لان الاستخراجا يقضى بقولهم  
 \* (تنبيه) \* لو أقام الخصم بيعة بغير الشهود قد ثبت على بيعة التعديل والممدعي عليه الاستمهال فلائذ  
 أيام لم يقم بيعة الجرح وكذا القول أرى أني أوقضت الحق واستعمل لقيام البيعة ولو قال اهلها حتى  
 أذهب الى بلدهم وأجرحهم فاني لا أتمكن من جرحهم الا هناك أو قال لي بيعة هناك فادعهم لم يمل  
 يؤخذ الحق منه فان أثبت جرحاً أو دمه استرد وجب ما سبق حيث ألجته شاهداً فاذا كانت شاهدة  
 ويمسأ أو يمينا مردودة وجب بيانها فقد لا يكون ذلك حجة عند المنهى اليه (والكتاب) أو الانماء  
 بدونه (بالحكم يقضى مع قرب المسافة) وبعدها كفي الجرح وغيره فافهمه بطريق الاولى (و) الكتاب  
 (بسماع البيعة) فقط (لا قبل على الصحيح الا في مسانة قبول شهادة على شهادة) وهي كإسناد ما وقع  
 مسافة العدوى المنتهية بأنما اتفق يرجع منها المبكر ارضه لئلا لا تعتبر بمسافة القصر على الصحيح والشأن  
 يقبل مع قرب المسافة أيضاً وفارق على الاول لانهم اهل الحكم لان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف  
 سماع الجثة اذ يسهل اختصارها مع القرب والعسيرة في المسافة بما بين الناضين لا بما بين القاضي  
 المنهى والغريم

\* (فصل) \* في بيان الدعوى بعين غائبة أو غيرهما وسماع البيعة والحكم بها اذا (ادعى) عند فاض  
 (عينا غائبة عن البلد) سواء كانت في محل ولايته أم لا (بؤمن استنباهها) بغيرها (كعقار وعبد وفرس  
 معروفان) بالشورة \* (تنبيه) \* لو هرب كالحرو والروضة بمعروفين بتغيب العاقل على غيره كان أولى  
 ولكنه غاب غير العاقل الاكثر على العاقل الاقل وجواب التمرط المقدر قوله (سمع) القاضي (بيته  
 وحكمهم او كتب) بذلك (الى قاضي بلد المال ليسله) أي المدعي به (لأمدعي) بعد ثبوت ذلك عنده كفي

نظيره من الدعوى على الغائب ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه وغيبته وإنما أدخله  
 المصنف في الباب نظرا لقلية المحكوم به ولا بين كون المدعى به في محل ولاية القاضى أو خارجها عنها كما  
 أن قضاءه ينفذ على الخارج عن محل ولايته إذا قامت البيئة بنفسه وصفته قال الامام وعلى هذا قال  
 العلماء بحقائق القضاء قاضى قرية ينفذ قضاؤه على بقاع الدنيا في دائرة الاتفاق ويقضى على أهل الدنيا  
 (ويعتمد) المدعى (فى) دعوى (العقار) الذى لم يشتهر (حدوده) الاربعة لعين \* (تنبيه) \* محل ذكر  
 حدوده كما اذا لم يعلم بأقل منها والاكتفى بما يعلم منها كما يؤخذ مما أفتى به القفال وغيره ويجب  
 ذكر البقعة والسكة وهل هو فى أولها أو آخرها أو وسطها وغير ذلك مما يميز به العقار ولا يجب ذكر  
 القيمة لحصول التمييز بدونها هذا كما اذا توفى التعريف على الحدود فلو حصل التعريف باسم وضع  
 لها الاشجار وغيرها كدار الندوة بمكة كفى كالجزم به الماوردى فى الدعوى وان ادعى أنها فى  
 بستان ذكر حدوده التى لا تميز بدونها وعدد الاشجار وشكلها من البستان وما تميز به عن غيرها والضابط  
 التمييز (أو) كان المدعى به عينا غائبة عن البلد (لا يؤمن) اشتباها كعبد معروف من العبد والدواب  
 وغيرها (أو) فالأظهر سماع البيئة على صفتها مع غيبتها وهى غائبة اعتمادا على الصفات لان الصفة  
 تميزها عن غيرها والحاجة داعية الى إقامة الحجة عليها كالعقار والثانى المنع لان الصفات تشابه (و)  
 على الاظهر (يبالغ المدعى فى) استقصاء (الوصف) للمدعى به المثل فى قدر ما يمكنه (ويذكر القيمة) فى  
 المنقوض وجوبا فيها ويندب أن يذكر قيمة المثل وان يبالغ فى وصف المنقوض \* (تنبيه) \* ما قررن  
 به كلام المصنف هو مافى الروضة وأصلها هنا وما ذكره كالروضة وأصلها فى الدعوى من وجوب وصف  
 العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متفوتة هو فى عين حاضرة بالبلد يمكن احضاؤها لمجلس الحكم  
 وبذلك لا يدفع قول بعضهم ان كلامهم هنا يخالف مافى الدعوى وقال البلقسى مع اعتماده مافى  
 الدعوى كلامه لئن فى غير النذر أمأه وفعبر فيه ذكر الجنس والنوع والصفة والتكسب (و) الاظهر  
 (انه) اذا سمع بيئة الصفة (لا يحكم بها) لان الحكم مع خطر الاستنباء والجهالة بعيد والحاجة تندفع بسماع  
 البيئة والمكاتب بها \* (تنبيه) \* هذا معلوف على الاظهر كإقدرته فى كلامه أى اذا قلنا بسماع  
 البيئة فى الحكم بها قولنا أن أظهره ما لا يحكم به الماصر والثانى يحكم ولا نظر الى خطر الاستنباء ثم فرع  
 المصنف على الاظهر فقال (بل يكتب الى قاضى بلد المال بمتاهة) تلك البيئة (به فى أخذ) أى يترج  
 القاضى المكتوب اليه المدعى به من يد المدعى عليه اذا وجد به بالصفة التى تضمنها الكتاب (ويبعثه الى)  
 القاضى (المكاتب يشهدوا) أى الشهود أولا (على عينه) أى المدعى به ليحصل اليقين \* (تنبيه) \*  
 ظاهر كلامه كالمجرد تفرع هذه المسئلة على عدم الحكم بسماع بيئة الصفة اكن الذى فى الروضة انه  
 يكتب بما جرى عنده من مجرد قيام البيئة أو مع الحكم ان جوزه فى طريقه قولان (والاظهر انه) أى  
 المكتوب اليه (يسلمه الى المدعى) بعد ان يحلفه كمال الزركشى ان المال هو الذى شهد به شهوده عند  
 القاضى ويجب أن يكون التسليم (بكفيل بيده) أى المدعى احتياطا للمدعى عليه حتى اذا لم تعينه البيئة  
 طوبى برده وقيل لا يكتله بيده بل يكفله بقيمة المال ويسن ان يختم على العين حين تسليمها بختم لازم لا  
 تبدل بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل فى عنقه قلادة وختم عليها وأخذ السكفيل واجب  
 والختم مستحب والمقصود من الختم ان لا تبدل المأخوذة فان كانت الدعوى بامانة تحرم خلو المدعى بها  
 بعينها مع أمين فى الرفقة كما استحسسه الرافعى وقال فى الروضة انه الصحيح أو الصواب لنقوم البيئة بعينها  
 \* (تنبيه) \* محل ما ذكره من البعث حيث لم يبد الختم دافعا فان أبداه بان أظهره عينا أخرى مشاركة  
 فى الاسم والصفة المذكورة فكفى فى المحكوم عليه (فان) ذهب الشهود الى القاضى المكاتب  
 (وشهدوا) عنده (بعينه) أى المدعى به حكم به للمدعى وسلمها اليه (كتب) الى قاضى بلد المال (ببراءة)

الكفيل) ولا يحتاج الى اوسانه مرتبة (والا) بان لم يشهد وعلى عينه (فهو المدعى مؤنة الرد) للمدعى  
 به والاستشارة الى مكانه لتعديه ولهذا كان مضمونا عليه كحكماء ابن الرقعة عن البزنجي وعلمه أيضا  
 أخرجه لمدة الجارية ان كانت له منفعة كما قاله العراقيون لانه عمال منفعة على صاحبها بغير حق (أو)  
 كان المدعى به عبدا (غائبة عن المجلس) للحكم (لا) عن (البلاد أمر) بضم أوله أي أمر القاضي الخلع  
 أو من العين في يده (بأحضار ما يمكن) أي يسهل (أحضاره ليشهد وبإيئنه) أي عليه التيسر ذلك والفرق  
 بينه وبين الغائب عن البلد بعد المساء وكثرة المشقة أما ما لا يمكن أحضاره كالمعار فبعد المدعى وبغير  
 البينة بذلك الحدود فان قال الشهود تعرف العقار بعينه ولا تعرف الحدود بهت القاضي من يسمع البينة  
 على عينه أو يحضر بنفسه فان كان المشار اليه بالحدود المذكورة في الدعوى حكم والأفلا هذا إذا لم يكن  
 العنصر مشهورا بالبلاد واللام يحجج الى تحديده كما في العين الغائبة عن البلاد وأما ما يمسر أحضاره كالشئ  
 الثقيل أو ما أثبت في الأرض أو كثر في الجدار وأورث قلعه ضررا فكالعقار فلو عير المصنف بتيسر أحضاره  
 دون الامكان كان أولى ليشمل ما ذكر وبسبب من اطلاقه وجوب الاحضار مالم كان الفاسد مشهورا  
 للمناس فانه لم يحجج الى أحضاره وصكذا اذا عرف القاضي وحكم به لمسه بناء على جواز حكمه به لمسه  
 \* (تنبيه) \* قضية قوله غائبة عن المجلس لا بالبلاد الغائبة عن البلاد لا بغيرها وان قرئت  
 وليس مرادا بل الغائبة عن البلد بوضع يجب الادعاء اليه كاتى في البلاد لا لاشترال الحالين في ايجاب  
 الحضور كجانبه على ذلك في المالم (ولا تسمع شهادته بصفة) لعين غائبة عن مجلس الحكم وان سمعت  
 الدعوى به الا انه انما جاز السماع حال غيبتها عن البلد للحاجة وهي متفهمة هنا كالتسمع في غيبة المدعى  
 عليه عن المجلس لا البلد بل ان كان الخلع مأمرا أمر بأحضاره اليه البينة على عينها ان أقربا شتمال  
 يده عليها وحديث امتنعت الشهادة بالوصف امتنع الحكم \* (تنبيه) \* ما حرم به من عدم السماع بالصفة  
 ذكره في الروضة ثم قال بعد ذلك ولو شهدوا انه غضب عبدا بصفة كذا فانت الابد استحق بذلك الشهادة  
 فبتمه على تلك الصفة وهذا ما مره الرافعي لصاحب العدة قال ابن شعبة وهو مخالف اسكلامهما الأول  
 (واذا وجب احضار) الشئ المدعى به ولا يثبت له عليه (فقال) المدعى عليه (ليس يدعى عينه هذه الصفة  
 صدق بعينه) على حسب جوابه لان الاصل عدم عين تحت يده هذه الصفة (ثم) بعد ذلك يجوز (للمدعى  
 دعوى القيمة) لاحتمال انما اهانك \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه أنه يدعى القيمة فلقا وليس مراد بل  
 انما يدعى القيمة فيما ذا كانت متقومة فان كانت مثابة ادعى المثل لانه يضمن به (فان نكل) المدعى عليه  
 عن اليمين (خلف المدعى أو) لم يشك بل (أقام) المدعى (بينة) حين انكاره بان العين الموصوفة كانت يده  
 كلف الاحضار له مدعى به ابشهاد الشهود على عينه كما سبق (و) ان امتنع ولم يدع ذرا (حبس عليه) أي  
 الاحضار لانه امتنع من حق واجب عليه (ولا يطلق) من الحبس (الا باحضار) المدعى به لانه عين ما حبس  
 عليه (أو دعوى تلف) له فيصدق بعينه وان ناقض قوله الاول للضرورة لانه قد يكون صادقا ولا يلزم  
 قبل قوله لخلده عليه الحبس \* (تنبيه) \* هذا اذا أطلق دعوى التلف أو أسندها الى جهة شعبة كسرقه  
 أمالوا أسندها الى سبب ظاهر فالوجه كما قاله الاذرى تكليفه البينة على وجود السبب كما مر في الروبعة  
 ثم يصدق في دعوى التلف به بعينه ثم ما ذكره المصنف فيمن جزم بالدعوى (و) حينئذ (لو شك  
 المدعى) على من غضب بعينه أي تردد بان تساوى عنده العار فان أوجب أحدهما (هل تطلب العين)  
 المدعى بها (فبصدق قيمة) عن الن كان متعقوبة أو مشكلا ان كانت مثلية (أم لا فدعها) أي العين  
 نفسها (فقال) في صفة دعواه (غصب معنى) فلان (كذا فان بقي له رد) الى (والا فقيمة)  
 ان كان متقوما أو مشكلا ان كان مثليا بلومه (سمعت دعواه) مع التردد للحاجة ثم ان أقرب شئ فذلك  
 وان أنكر حلف أنه لا يلزم رد العين ولا بداهة ان نكل فله ل يحلف المدعى على التردد أو يشترط التعيين

وجهان أو وجههما كما قال شيخنا الأول (وقيل) لا تسمع دعواه على التردد (بل يدعيها) أي العين (ويحلفه) عليها (ثم) بعد ساقه (يدعي القبلة) أو المال ويحلفه على ذلك (ويجزيان) أي هذان الوجهان (فحين دفع تو بالذلال لبيعه) فعلا بيه (بجعله) الذلال (وشك) المدفع (هل باعه) الذلال (فيطلب) منه (الثمن أم أنافه فقيمه) بطلبها (أم هو بائ فيطلبه) منه على الأصح السابق يدعي على الذلال رد الثوب أو غنه إن باعه أو قيمته إن أنافه ويحلف الخصم بمينا واحدة أنه لا يلزمه تسليم الثوب ولا غنه ولا قيمته وعلى الثاني يدعي العين في دعوى والثمن في أخرى والقيمة في أخرى فإذا نكل المدعي عليه حلف ثلاثة أيمان فإن نكل حلف المدعي على التردد على الوجه كإس قال الباقي وقديكون الذلال باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضي إنما يسمع الدعوى المترددة حيث اقتضت الإلزام على كل وجه فلو أنى بيقية الاحتمال لم يسمعها الحاكم فإن فيها مالا إلزام به قال ولم أر من تعرض لذلك (و) إذا حضر الغائب عن الجلس (حدث أو جينا) على المدعي عليه (الاحضار) للمدعي به فأخضره (فتب للمدعي استقرن مؤنثه) أي الاحضار (على المدعي عليه) لتعديه (والا) بأن لم يثبت للمدعي (فهي) أي مؤنث الاحضار (ومؤنث الرد) لأعمال إلى محله (على المدعي) لتعديه قال الزركشي ولا أجره عليه لمدة الحيلولة بخلافه في الغائب من البلد كإس \* (تنبيه) \* لو تلف المال في الطريق بانه دام دار ونحوه قال في المطلب لم يضمنه المدعي بل لا خلاف

\* (فصل) \* في ضابط الغائب المحكوم عليه وبين ثبوتيه المشترطة في الحكم عليه وما يذ كرمه (الغائب الذي تسمع البينة) عليه (ويحكم عليه) بوجهها (من) هو كائن بمسافة بعد دونه التي لا يرجع منها مكر إلى موضعه الذي بكر منه (ليسلا) بعد فراغ المحاكم كإبنته الباقي لما في إيجاب الحضور عليه من المشتقة الخاصة بغير معرفة الأهل والوطن في الليل قال الباقي وتعتبر المصنف غير مستقيم لأن قوله منها يرد على المسافة البعيدة والمسافة البعيدة ليست التي لا يرجع منها بل التي لا يصل إليها إلا من يخرج بكر من موضعه إلى بلاد الحاكم قال بعضهم ولو قال بكر منها لاستقام وهو مراده \* (تنبيه) \* قوله ليس لا يرد أوائل الأبل وهو القدر الذي ينتهي به سفر الناس غالبا (وقيل) هي (مسافة قصر) لأن الشارع اعتبرها في مواضع فإدوم في حكم الحاضر (ومن بقربة) وهي دون البعيدة بوجهها سكره (كالحاضر في البلد) فلا تسمع بيته عليه (و) لا (يحكم) عليه (بغير حضوره) إلا تواريه أو تزوره وعجز القاضي حينئذ عن إحضاره بنفسه وباعوان الساطن فسمع البينة عليه حينئذ ويحكم عليه بغير حضوره وبغير نصب وكيل ينكر عنه لتعذر الوصول إليه كإغائبه والالتجاء إلى ذلك ذي يسهل إلى إبطال الحق وهل يختلف له المدعي بين الاستظهار كإغائبه أو لاقدرته على الحضور وجهان صحيح منهما ما الباقي الأول لأن هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه ذلك وحزم صاحب العدة والمأوردى والروائي بالثاني وهو أوجه كما صححه الأذرى وغيره \* (تنبيه) \* هذا كما إذا كان الخصم الخارج عن البلد في محل ولاية القاضي فإن كان خارجا عنها فالبعد والقرب على حد سواء فيجوز أن تسمع الدعوى عليه ويحكم ويكتب كإقاله المأوردى وغيره (والأطهر) وعبر في الروضة بالمشهور (جواز القضاء على غائب في حقوبة لا دعي نحو) (فصا صرحه قذف) لأنه حق آدمي فأشبهه المال (ومنعه في حد الله تعالى) أو تزوره لأن حق الله تعالى مبني على المسامحة والدرء لاستغنائه تعالى بخلاف حق آدمي فإنه مبني على النصيب لا إحسانه والثاني المنع مطلقا لأن ذلك يسهل في دفعه ولا يوسع به والثالث الجواز مطلقا كالأموال وما اجتمع فيه حق الله تعالى ولا دعي كالسرقة يقضى فيها على الغائب بالمال دون القطع كما قاله القاضي أبو العلي وغيره وحقوق الله تعالى المالية تنكح الآدمي (ولو سمع) قاض (بيته على غائب فقدم) أو على صبي فباعه أو قالا أو على مجنون فأنفق (قبيل الحكم) في الجميع (لم يستعدها) أي

لا يجب عليه أن يستعده بخلاف شهود الأصل إذا حضر وابعده شهادة شهود المارح وقبل الحكم لا يقضى  
بشهادتهم لأنهم بدل ولا حكم قبله مع وجود الأصل (بل بخبره) أي من ذكر بالحكم (ويمكنه) بعد ذلك  
(من جرح) فيها ما يمنع شهادتها كما دواؤه ويحل لذلك ثلاثة أيام وأما بعد الحكم فهو على حجة بالأداء  
والإبراء والجرح يوم الشهادة لأنه إذا أطلق الجرح احتل بدوته بعد الحكم كما قاله الأمام لا معنى لاشتراطه يوم  
الشهادة بل لو جرحها قبلها ولم تقض مدة الاستبراء وكذلك فان منعت لم يؤخر الجرح كما صرح به المارودي  
قال الأذوي والظاهر أنه لا ضرورة ببلوغ الصبي سبعين الدوام بالبحر عليه كولو بالغ مجنوناً (ولو عزل) فاض  
(بعد سماع بينة ثم روى وجب الاستعادة) فاما ما لا يحكم بالسماع الأول بطلانه بالعزل (تنبيه) \*  
لو خرج من محل ولايته ثم عاد فله الحكم بالسماع الأول على الصحيح لبقائه ولايته ثم استعاد المصنف  
لذلك ما لا يختص به هذا الباب فقال (وإذا استدعى) بالبناء للمفهوم من أعدى بهدى أي من روى العدوان  
وهو الظالم كاشكاه أزال شكواه (على) منهم صالح لسماع الدعوى والجواب عنها (حاضر بالبلد)  
أي طالب من القاضي احضاره ولم يعلم القاضي كذبه كما قاله المارودي وغيره سواء عرف أم ينهـ ما  
معاملته أم لا (أحضره) وجوباً باقاة لاشارة الاسكام ولزومه الحضور رعاية لمراتب الحكم وقال ابن أبي السـ  
إذا استحضره القاضي وجب عليه الاجابة إلا أن يוכל أو يقضى الحق إلى الطالب اهـ وهذا طاهر وعن ابن  
سريج أنه يحضر ذوى المروءة في داره لا في مجلس الحكم والمذهب أنه لا فرق بينه وبين من وجوب الاحضار  
من وقت الاجارة على عينه وكان يتعامل بحضوره مجلس الحكم حتى المستأجر ذكره السبكي في التفاسـ  
من شرحه على المذهب وأما من قول العزالي بعدم جـس من وقت الاجارة على عينه وقال لا يفتـرض  
باتفاق الاصحاب على احضاره البروة وان كانت متزوجة وجب لها الان الاجارة له أمد يتنازله وهو انقضاء المدة  
بخلاف النكاح وفي الزوائد عن العدة ان المستعدي عليه اذا كان من أهل الصيانة والمروءة وتوهم  
الحاكم أن المستعدي يقد صابته له وأداءه لا يحضره ولكن ينفذ اليه من يسمع الدعوى تزيلاً لصاحبه  
مترلة المدة وجزمه ساجم في الترتيب ويوم الجمعة كغيره في احضار الخصم لكن لا يحضر اذا صـه بالخليب  
المبـر حتى تفرغ الصلاة بخلاف اليهودي يوم السبت فإنه يحضره ويحكم عليه سبته قال الروكني  
ويقاس عليه النصراني في الاسد أما اذا دعا الخصم الى ما كمن فبرفع فقال الامام لا يلزمه الحضور بل  
الواجب أداء الحق ان كان عليه وفي الحاروي والمذهب والبيان الحضور مطلقاً فالظاهر قوله تعالى انما كان  
قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله الاتية وحل ابن أبي التـم الاول على ما اذا قال لي عليك كذا فاحضر  
معى الى الحاكم فلا يلزمه الحضور وانما عليه وفاء الدين والثاني على ما اذا قال بيني وبينكما كذا ولم  
يعلم بها ليخرج عنها فيلزمه الحضور اهـ وكلام الامام أظهر ويحضر القاضي الخصم المطلوب احضاره  
لمجلس الحكم (بدفع حتم) أي مخـوم (طين رطب أو غيره) للمدعى يعرضه على الخصم وليكن نفس  
الخصم أجب القاضي فلانا وكان هذا أول عادة قضاة السلف ثم هجر واعتاد الناس الآن الكتابة في الكاغـد  
وهو أول (أو) أحضره ان لم يجب بمـام (بمرتب ذلك) من الاعوان يباب القاضي يسمون في زماننا  
بالرسل صيانة للعقود ومونة العون على الطالب ان لم يرزق من بيت المال \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه  
التخفيف بينهما وليس مراداً ولا قدرت في كلامه ان لم يجب بمـام ففى تعليق الشيخ أبي حامد انه يرسل الخصم  
أولاً فان لم يحضر بعث اليه العون قال البلغيني وفيه مهلة لان الطالب قد ينصرف بانخذ أجرته منه أي فان  
أجرة العون عليه ان لم يرزق من بيت المال كما مر فمرتبني كما قال شيخنا أن يكون \* وثمة من أحضره عند  
امتناعه من الحضور يبعث الخصم على المطلوب أخذاً عما يأتي وفي الحاروي للقاضي أن يجتمع بين خصم المـين  
والمرتب ان أدى اجتهاده اليه من قوة الخصم ومـهـه (فان امتنع) المطلوب من الحضور (بلاعذر)  
أوسوء أدب بكسر الخصم ونحوه ولو بقول العون الثقة (أحضره) وجوباً (بأعوان السلطان) وعليه



حيث لم يثبت لهم لامتناعه (وعزوه) بما يراه من ضرب أو حبس أو غيره فله العفو عن تعزيره إن رآه  
فإن أئني فودي بأذن القاضي على باب داره أنه إن لم يحضر إلى ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فإن لم يحضر  
بعد الثلاث وطلب الختم سمره أو ختمه اجابة اليه إن تقرر عنده اتهامه ولا يرفع المسماة ولا الختم إلا بعد  
فراغ الحكم والظاهر كما قال الأذري أن محل التسمير أو الختم إذا كان لا يأويهم أغسيه والا فلا سبيل إلى  
ذلك ولا إلى اخراج من فيها فإن عرف موضعه بعث اليه النساء ثم الصبيان ثم الخصيان ثم يجمعون الدار  
ويقتشون عليه ويبعث معهم عدلين كما قاله ابن القاص وغيره فإذا دخلوا الدار وقف الرجال في الفناء وأخذ  
غيرهم في التفتيش قالوا ولا يحوم في الحد ولا في حد قاطع الطريق قال المساوردي وإذا تعذر حضوره بعد  
هذه الأحوال حكم القاضي بالبينة وهل يجعل امتناعه كالنكول فيرده اليمين الاشبه نعم لكن لا يحكم عليه  
بذلك إلا بعد إعادة النداء على بابه ثانياً بالبحكم عليه بالنكول فإذا امتنع من الحضور بعد النداء الثاني  
حكم بنكوله وإن امتنع من الحضور بعد ذلك كف ظالم أو حيسه أو مرض بعث اليه نائبه ليحكم بينه وبين  
خصمه أو وكل المعذور من خصامه عنه ويبعث القاضي اليه من يحلفان وجب تحليفه قال في المهمات  
وإنما رآه في غيره معروف النسب أو لم يكن عليه بينة ولا سمع الدعوى والبينة وحكم عليه لأن المرض  
كالغيبه في سماع شهادة الفرع فكذلك في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوي (أو) كان الاستعداد  
على (غائب في غير) محل (ولاية) أي القاضي (فليس له احضاره) لأنه لا ولاية له عليه ولو استحضره  
لم يلزمه اجابته بل يسمع الدعوى والبينة ثم إن شاء أنهى السماع وإن شاء حكم بعد تحليف المدعى على  
ما سبق وإن كان في مسافة قريبة كما مر عن المساوردي (أو) على غائب (فيها) أي محل ولايته (وله)  
هناك نائب لم يحضره) القاضي لما في احضاره من المشتقة وجود الحاكم هناك (بل يسمع بينة) عليه بذلك  
ويكتب بسماعها (اليه) أي نائبه ليحكم بها لا مكان الفصل في هذا الطريق فلا يكاف الحضور \* (تنبيه) \*  
ظاهر كلامه كالروضة وأصلها أنه لا فرق بين أن يكون على مسافة قريبة أو بعيدة وليس مراد بل محل  
ذلك إذا كان فوق مسافة الدعوى لما مر أن الكتاب بسماع البينة لا يقبل في مسافة الدعوى (أو) (ولا نائب)  
له هناك (فلا يصح يحضره من مسافة الدعوى نقلاً) لكن بعد تقرير الدعوى وصحة بسماعها (وهي التي  
يرجع منها مبكر) إلى موضعه (ليلاً) سميت بذلك لأن القاضي يعدى لمن طلب خصمها منها لاحضار  
خصمه أي يقويه أو يعينها الثاني أن كان دون مسافة القصر أو قصره والأفلا لا مادون مسافة القصر  
حكم الحاضر في مسائل كثيرة والثالث يحضره وإن بعدت المسافة وهذا ما اقتضى كلام الروضة وأصلها  
توجيهه وعليه العراقيون ورجحه ابن الفري لان عمر رضي الله عنه استدعى المغيرة بن شعبه في قضية من  
البصرة إلى المدينة ولما أخذ السفر طريقاً لا يزال الحثوق ومع هذا فالوجه ما في المتن وأبسط في قضية عمر  
رضي الله تعالى عنه أنه أحضره بغير اختياره ولما في ذلك من المشتقة في احضاره وبعث القاضي إلى بلاد  
المطالب \* (تنبيه) \* محل احضاره إذا لم يكن هناك نائب ومالم يكن هناك من يشوسط ويصلح بينهما  
فإن كان لم يحضره بل يكتب اليه أن يتوسطا ويصلح بينهما واشترط ابن الزعة وابن يونس فيه أهلية القضاء  
ولم يشترطه الشيخان وقال الشيخ محمد الدبس الحسباني يجه أن يقال أن كانت القضية مما تنفصل  
بصلح فيكفي وجود متوسط يصلح بينهما وإن كانت لا تنفصل بصلح فلا بد من صالح للقضاء في تلك  
الواقعة لا يفرض اليه الفصل بينهما بصلح أو غيره اهـ وهذا لا بأس به وقول المصنف لا يناول أول الأبل  
ووسله وآخره قال في المهمات وليس كذلك بل الضابط أن يرجع قبل الليل كذا ذكره الأصحاب وكذا  
هو في أصل الروضة في الفكاح في سوابب الولاية اهـ ثم استثنى المصنف في المعنى من قواهم لا تسمع البينة  
على حاضر قوله (و) (الاصح) (إن المندرة) الحاضرة (لا تحضر) للدعوى بضم أوله وفتح ثالثه مضارع  
أحضر أي لا تتكاف الحضور للدعوى عليها صرنا المشتقة عنها كما رخص ولأنه صلى الله عليه وسلم قال

أشبه ديا أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها فلم يطلب الكونم المخدرة ورجع الغامدية طاعرا لكونها  
 رزة كذا استدلبه وتلقفه ولا تكف أيضا المخدرة وتختلف ان لم يكن في الجنين غليظ بالمكان فان كان  
 أضررت على الامع في الروضة في الباب الثالث من الدعوى بل توكل أو بيعت القاضي إليها بالنسبة فنجيب  
 من وراه الستران اعترف الحصم انها هي أو شهد اثنان من بخارهما انها هي والاثالثت بنحو ملحة  
 وخرجت من الستر الى مجلس الحكم وعند الخلف تختلف في مكانها (وهي) أي المخدرة (من لا يكثر  
 خروجها الخبايا) منكرة كشرها خبز وقلن ويبيع عزل ونحوها بان لم تخرج أسسلا الا لضرورة  
 أو لم تخرج الا لطلب الحاجة كزيلة وحمام وهزام والوجه الثاني انهم انحضروا كسبرها وبه جزم القفال  
 في فتاويه وغير المخدرة وهي البرزة بفتح الباء الواحدة يحضره القاضي لكن يبعث إليها حر مالها أو  
 نسوة ثقات لتخرج معهم بشرط أمن العار بن كجاري عليه ابن المقرئ وماحب الانوار (تنبيه) \*  
 لو كنت برزة ثم لمت القتل قال القاضي الحسين في فتاويه حكمها حكمكم الفاسق يتوب فلا بد من  
 مضي سنتي في قول أو سنة أشهر في قول اه وفرق الاذرى بين المخدرة ورفعة بعلمها وغيرها قال ابن  
 شسبة وهو المنجبه قال وايس للتخدير أصل في الترع اه ولوانته في التخدير في فتاوى القاضي  
 ان عام اليينة وقال المادردى والرويان ان كانت من قوم الاغلب من حال نسائهم التخدير مددت  
 بيمينها والاصدق يمينه أي حيث لا يينة لهما وهذا أولى (ساعة) \* في مسائل مشروطة مهمة للقاضي  
 أن يشهد في محل ولا يته على كتاب حكم كسبه في غير محل ولا يته وليس له أن يشهد في غير محل ولا يته على  
 كتاب حكم كسبه في محل ولا يته والحكم كالا شهاد يتخلف الكتابة لا بأثرهما وقول المحكوم عليه الموكل  
 في الخصومة كمت عزلت وكبلى قبل قيام البيئة لا يمال الحكم لان القضاء على الغائب جائز يتخلف  
 المحكوم له اذ قال ذلك يمال الحكم لان القضاء لا غائب بامل وليس لمن يحسم شهادة بكتاب حكمي  
 أرسله به القاضي الكاتب الى قاضي بلد الغائب وخرج به أن يتخلف في الطريق عن القاضي المقصود  
 الا ان أشهد على شهادته بأن أشهد على نفسه شاهدين يحضران بالكتاب ويشهدان به عند القاضي  
 المقصود أو شهد به عند قاض فيمنه ويكتب به للقاضي المقصود فان لم يجد قاضيا ولا شهودا وطالب أجره  
 لخروجه الى القاضي المقصود لم يعط غير الفقة وكرام الدابة يتخلف - والله الاجرة قبل الخروج من بلد  
 القاضي الكاتب فيه طاهرا وان رادت على ما ذكر فانه لا يكاف الخروج واقتناعه بذلك لان القاضي يتمكن  
 من اشهاد غيره وهذا الفصل مضار اليه وان استوفى المكتوب اليه الحق من الحصم وسأله الحصم الاشهاد  
 على المدعي بذلك لزمه اجابته ولا يلزمه أن يكتب له كتابا لان الحاكم انما يطلب بالزام ما حكم به ونبت عنده  
 ولا أن يعاينه الكتاب الذي ثبت به الحق كما لا يلزم من استوفى من غيرة ماله عليه بجهة أو من باع غيره  
 شيئا به بجهة أن يعاينه الحجة لان ما غابا تكون ملكه ولانه قد يظهر استحقاقه فيحتاج اليها والقاضي افراض  
 مال للغائب من ثقة يحفظه في الذمة وله يبيع حيوانه ثلوقه هلاكه ونحوه كقصه وله اجارته ان أمن  
 عليه لان المنافع تلوث بغير الوقت واذا باع شيئا لمصلحة أو تبرعا بجهة - له ثم قدم الغائب فليس له النسخ  
 كالصبي اذا بلغ ولان ما فعله القاضي كان بنية شرعية ومال من لا يرجي معرفته للقاضي يبعه وصرف  
 ثمنه في المصالح وله حلفه قال الاذرى والاحوط في هذه الاعصار صرفه في المصالح لاحلفه لانه يعرضه للغيب  
 ومد أيدى النالمة اليه

\*(باب القسمة)\*

بكسر القاف وهي تمييز بعض الانصاء من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد

فأرض بمانسم المليك قاعنا \* قسم المبيشة بيننا قاسمنا

ووجه مذكرا في خلال القضاء ان القاضي لا يستغنى عن القسام للعاجة الى قسمة المشتركان بل  
 القائم كلما كم لحس الكلام في القسمة مع الاقضية والاصل فيه ان قبل الاجماع قوله تعالى وإذا حضر

القسمه الآتية وخبر الشفعة فيما لم يقسم وكان صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أوليائها وأصحابها  
الشجنان والحاجة داعية اليها فيمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على المكمل  
ويختص من سوء المشاركة واختلاف الأيدي (فد يقسم) المشترك (الشركاء) بأنفسهم لأن الحق  
لهم (أو) بقسمه (منصوبهم) أي وكبلهم (أو منصوب الامام) أو هو نفسه أو المحكم لحصول  
المقصود بكل من ذلك \* (تنبيه) \* لو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عليهم قال في الاستفتاء  
ان وكاه على أن يفرز لكل منهم نصيبه لم يجز لان على الوكيل أن يحتاط لموكله وفي هذا لا يمكن لانه  
يحتاط لنفسه وان وكاه على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءا واحدا جاز لانه يحتاط لنفسه  
واوكله وان وكل جميع الشركاء أحدهم أن يقسم عنهم و يرى فيما يأخذ بالقسمة لكل واحد منهم  
وأبه لم يجز ولا يجوز حتى لو كل كل واحد منهم وكلا عن نفسه على الانفراد (و شرط منصوبه) أي الامام  
(ذكر حرسدلي) لانه يلزم كالحاكم من حيث ان الحاكم ينتظر في الحجة ويحتمل بلزم بالحكم  
كذلك القسام أيضا مساحنة وتقدير بلزم بالاقرار لان ذلك ولاية ومن لا يتصف بما ذكر ليس من  
أهل الولايات \* (تنبيه) \* اعتبر في المحرر التكليف وحذفه المصنف لدخوله في العدالة كدخول  
الاسلام فيها ولو قال بدل عدل تقبل شهادته لاستفيد منه اشتراط السمع والبصر والنطق والغضب اذ لا بد  
فيه من ذلك (يعلم المساحنة) بكسر الميم من مسح الارض ذرعها وعلم المساحنة بغنى قوله (والحساب)  
لا سند عائله من شعبة عكس وانما شرط علمهما لانهما آلة القسمة كأن الفقه آلة القضاء واعتبر  
الماوردي وغيره مع ذلك ان يكون عفيفا عن الطماع واقتضاه كلام الام وهى يشترط فيه معرفة  
التقويم وأول وجهان أو جهتهما الثاني كجوى عليه ابن المقرئ وقال الاسنوى جزم باستحبابه القاضيان  
البندنجي وأبو العديب وابن الصباغ وغيرهم وحينئذ فان لم يكن عارفا رجوع الى اخبار هذين عند  
الحاجة الى ذلك واعتد البلقيني الأول في قسمتهى التعديل والرد دون قسمة الاجزاء \* (تنبيه) \* أفهم  
قول المصنف منصوبه أنه لا يشترط ذلك في منصوب الشركاء وهو كذلك لانه وكبل منهم كجاسر اسكن بشرط  
فيه التكليف الا أن يكون فيهم محجور عليه فتعتبر فيه العدالة أيضا ومحكمهم كمنصوب الامام (فان كان  
فيها) أي القسمة (تقويم) هو مصدر قوم السلة ذرقيتها (وجب فاسمان) لاشتراط العدد في  
المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة (والا) بان لم يكن فيها تقويم (فقسام) واحد في الاظهر (وفي قول)  
من طريق (اثان) كالتقويم وأخذ الوجهين انه كما أو شاهد والراجح الاول لان قسمته تلزم  
بنفس قوله ولانه يستوفى الحفرن لاهلها ورجع البلقيني الثاني وقال لم نجد نصا صريحا يخالفه \* (تنبيه) \*  
محل الخلاف في منصوب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد غيرهم بالتراضي جاز قطعا كما في أصل  
الروضة وظاهر كلام المصنف أنه يكفي واحد وان كان فيها خوص وهو الاصح وان قال الامام القباس  
أنه لا بد من اثنين كالتقويم لان الخواص يحتج بهما بعمل باجتهاده فكان كالحاكم المقوم يخبر بقسمة الشيء  
فهو كاشاهد ولا يحتاج القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانما تستند الى عمل محسوس (ولان امام  
جعل القاسم كما في التقويم) بأن يفوض له سماع البيعة فيه وأن يحكم به (في عمل فيه بعدلين) أي  
بقولهما (ويقسم) بنفسه وللقاضي الحكم في التقويم بعلمه كما هو الاصح في أصل الروضة وان اقتضى  
كلام المصنف خلافه (ويجعل الامام رزق منصوبه) ان لم يتبرع (من بيت المال) وجوز بالذا كان  
فيه سعة كما هو مقتضى كلام الرازي ويكون من سهم المصالح لانه من المصالح العامة وحكى الماوردى عن  
على رضى الله عنه فعل ذلك ولا يراد على أن يرد على كاصرح به الدارمي (فان لم يكن) في بيت المال شيء  
أو كان مصرف أهم من ذلك أو لم يفت (فأجرته على الشركاء) ان طلب القسمة جميعهم أو بعضهم لان  
العجل أهم وقيل هي على الطالب وحده وليس للامام حصة فأنصب قاسم معين بل يدع للناس يستأجرون

من شأوا لا يعالى المعين في الاجرة أو بواعثه بعضهم فيجوز كذا في أصل الروضة فيجوز له حرام كفاؤه  
القاضي حسين وأنه مكروه كفاؤه الفوري والاول أوجه (فان استأجروه وبيع كل) منهم (فدبر الزمه)  
سواء تساوا فيه أم تفاضلوا سواء كان مساويا بالاجرة مثل حصته أم لا وبأكثر أو بالتقيد واحد كان  
به ولو استأجرناك لتقسم بيننا كذا بدينا على فلان ودينارين على فلان أو يوكلا من يعقد لهم كذا  
فلو انفرد كل منهم بمقدار من تزويجه وترتبوا كفاؤه أو لم يترتبوا كذا بغيره شيئا صح ان رضى الباقر بن بل  
يصح ان يعقد أحدهم ويكون حينئذ أصيلا ووكيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقر فان لم يرصوا لم يصب  
كفاؤه ابي القري وماحب الانوار وهو القاهر لان ذلك يقتضي التصرف في ملك غيره بغير إذنه نعم لهم  
ذلك في قسمة الاجبار بامر الحاكم وقيل يصح وان لم يرص الباقر لان كفاؤه قد لنفسه قال في الكفاية  
وبه جزم الماردى وغيره وعليه نص الشافعي (والا) بأن هموا أجرة مطلقا في اجرة صحيحة أو مائة  
(فبالاجرة وزعة على) قدر (الحصص) المأخوذة لانهم من رؤس المال كقصة المشترك (وفي قول) من  
طريق ساكية لفوا في الاجرة وزعة (على) عدد (الرؤس) لان العمل في الدبيب القليل كالعمل  
في الكثير وهذا طريقة كرهها المروزة وطريقة العراقيين الجزم بالاول قال ابي الرقة وهي أصح  
بأنفاق الاصحاب وصحيفاتي أصل الروضة اذ قد يكون له سهم من ألف سهم فلو أكرم نصف الاجرة على  
استوعب قيمة نصيبه وهذا مدع بالقول واحترضا بالمأخوذة عن الحصص الاصلية في قسمة التعديل  
وان الاجرة ايسر على قدرها بل على قدر المأخوذة قلنا وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل وهذا  
ان كانت الاجرة صحيحة والا فالوزع اجرة المثل \* (تنبيه) \* تجب الاجرة في مال العبي وان لم يكن له  
في القسمة غصاة لار الاجابة اليها واجبة والاجرة من الموزن التابعة لها وعلى المولى طاب القسمة له حيث  
كان له فيها غصاة والا فلا يطلبها وان طاب الشريك أجيب وان لم يكن له في غصاة وكالصي المجنون  
والمجور عليه بسفه ولودع الشريك الفاسم ولم يسمو له اجرة لم يصدق شيئا كجود دفع شخص ثوبه لغار  
ولم يسم له اجرة أو اياكم له اجرة المثل ولو استأجر جماعة كاتب بالكتابة صك كانت الاجرة على قدر حصصهم  
كجزم به الرافعي آخر الشفعة (ثم ما) أي المشترك الذي (عنام الضرر في قسمة بكونه وثوب نطلبه بين  
وزوجي) أي فردى (خف) وهو مراعى باب (ان طلب الشريك كلهم قسمة لم يجزهم القاضي) اليها جزما  
وبعنه منها ان بطلت منه غصاة بالسكية لانه سفه ونازع الباقر في زوجي نصف وقال لم يجد للرافعي شاهدا  
من نص الشافعي ولا سلمنا في ذلك في الداريتين فانه قد يرفع لمردة خلف كأن يكون أقطع الرجل وبسط  
الكلام في ذلك والاصحاب لا يظرون الى هذه الاشياء النادرة (ولا يمنعهم ان قسموا بأياهم ان لم تقال  
منه غصاة) أي المفسوم بالسكية (كيف يكسر) لا يمكن الاتفاق بمصارا اليه منه على أنه أو باتخاذ  
سكيا ونحو ذلك ولا يجيبهم الى ذلك على الاصح لما به من ائذاعة المال فان قيل هذا مشكل لانه ان لم يكن  
حراما لم يمنع على القاضي ذلك وان كان حراما ليس له التمكن منه أجيب بأن ائلاف المال ممنوع منه  
ثم يجوز لاحد الشريكين رخصة لسوء المشاركة فان قيل هذا أيضا مخالف لما ذكره في البيع من أنه  
لا يبيع ببيع نصف معين من اما وسيف ونحوهما لانه لا يملكه غير مقدور على تسليمه شرعا أجيب بان شرطا  
بيع المعين أن لا يحصل هناك نقص بسبب تسليمه وهو لو باعه نصفه لكان ذلك جائزا لهم القسمة بعد  
ذلك لما روي فلانما عا بن الباقين (وما يعال) بقسمته (نفسه المفسود) منه (كحما وطاحونة  
صغيرين) طلب بعض الشركاء قسمة ما ذكره وامتنع بعضهم (لا يجاب طالب قسمة) جبرا (في الاصح)  
لما به من الضرر على الآخر وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار في الاسلام رواه مالك وغيره والثاني يجاب  
لاجل ضرر الشركة \* (تنبيه) \* في المأنا صغيرين من تسليم الاول المذكر فان لفنا الحمام مذكرة على  
الثاني المأوث فان الطاحونة وهي الرحى في الصحاح مؤنثة (فان أمكن بيعه) أي ما ذكر (الحامين)

أوطاحونين (أجيب) طالب قسمة ذلك وأجبر الممتنع وان احتج الى احدث برأوسه وفودتيسر  
لانتفاء الضرر مع تبسرت ذلك ما احتج اليه من ذلك بامر ترب قال الاذرى وانما تبسر ذلك اذا كان  
ما بلى ذلك مـ لو كان له أو ما نافلو كان ما يليه موقفاً أو شارعا أو ما كالم لا يسمح ببيع شيء منه فلا وجب تبسره  
يجزم بنفى الاجبار ويعلم من هذا ان المراد بقوله المقصود ان ينتفع به من الوجبة الذي كان ينتفع به قبلها  
ولو باحداث مرافق فان قيل لو باع دارا لامر لها مع امكان تحصيله ببيع أو اجاز لم يصح على الصبح فهل  
كانت القسمة كذلك اجيب بان شرط المبيع أن يكون منتفعا به في الحال ولم يكن بخلاف القسمة  
(ولو كان له) مثلاً (عشر دار لا يصلح) بمناخنة أى العشر (للسكنى والباقى لا تخر) يصلح لها ولو يضم  
ما يملكه بجوارحه (فالاصح) المنصوص (اجبار صاحب العشر بطالب صاحبه) لان الطالب ينتفع بها  
وضرر صاحب العشر لا ينشأ من مجرد القسمة بل بسببه فله نصيبه والثاني المنع اضرر شريكه (دون  
عكسه) وهو عدم اجبار صاحب الباقي بطالب صاحب العشر القسمة لانه مضى له ما لمعت والثاني يجبر  
لانه يملكه أما اذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطالب صاحبه الا تخر لعدم التمتع حينئذ \* (تبيه) لو كان  
نصف دار خمسة ونصفها الا تخر لو احدث طالب الا تخر القسمة اجيب وحينئذ فله كل من الخمسة القسمة تبعاله  
وان كان العشر الذى اكل منهم لا يصلح مسكاه لان في القسمة فائدة لبعض الشركاء ولو بقي حق الخمسة مشاعا  
ثم طالب واحد منهم القسمة لم يجبر الباقيون عليها لانها تضر الجميع وان طالب أو لا الخمسة انصبهم مشاعا لو  
كانت الدار عشرة فطالب خمسة منهم اقرار نصيبهم مشاعا اجيبوا لانهم ينتفعون بنصيبهم كما كانوا ينتفعون  
بديقبل القسمة ولم يعتبروا مطلقا الانتفاع لعظام التفاوت بين أجناس المنافع (وما لا يعظم) في نفسه  
(ضرره قسمته أنواع) ثلاثة عند المرازمة قسمة أجزاء وقسمة تعديل وقسمة رد لان المفسوم اما أن  
تساوى الانصبة فيه الى اعطاء شيء غير المشترك من المتقاسمين أولا الاول الرد والثاني التعديل ونوعان  
عند العراقيين قسمة رد وقسمة لارد فيها وهذا هو ظاهر عبارة صاحب التبيين وقد بدأ المصنف بالاول من  
الاقسام الثلاثة فقال (أحدها) القسمة (بالأجزاء) ونسبى قسمة المتشابهات وهى التى لا يحتاج فيها الى  
رد شيء من بعضهم ولا الى تقويم (كثلى) من حب وغيره وتقدم حد المثلى فى الغصب قال الاذرى وغيره  
وتشترط السلامة فى الخبواب والنقد فان الحب المعيب والنقد للتمشوش معدودان من المنقومات قال  
ابن شعبة وفيه نظر فقد ذكر الرافعى انه اذا جوزنا المعاملة بالمشوشة فهى مثلية والاصح جواز المعاملة  
بها هـ وهذا ظاهر (و) مثل (دار متعة الابنية) مثل (أرض مشبهة بالأجزاء) ومائى معناها والكتاب  
الغائبة التى لا تنقص بالقطاع (فيجبر الممتنع) عالم وان كانت الانصبة متفاوتة اذ لا ضرر عليه فيها او ينتفع  
الطالب بماله على الكمال ويخلص من سوء المشاركة \* (تبيه) المراد باتفاق الابنية الدار كما قاله الامام  
أن يكون فى شرفى الدار صفة وبيت وكذلك فى غيرها (فتعدل السهام كدلا) فى المكيل (وزنا) فى الموزون  
(وزع) فى المذروع كالارض المنسوبة أو عدنى للمعدود وقوله (بعد الانصبة) متعلق بتعديل هذا ان  
استوت تلك الانصبة كما اذا كانت بين ثلاثة أثلاثا فتجعل ثلاثة أجزاء ثم يؤخذ ثلث رفاع (ويكتب) مثلاً  
هنا وفيما يأتى من بقية الأنواع (فى كل رقعة) اما (اسم شرك) من الشركاء (أو جزء) من الأجزاء (مميز)  
عن البقية (بحد أو جهة) أو غير ذلك (وتدرج) الرفع (فى بنادق) من نحو شمع أو طين (مستوية) وزنا  
وشكلا لئلا يتبق البدلا خارج الكبيرة وفيه ترجيح لاصحابها \* (تبيه) ظاهر كلامه وجوب التسوية فى  
البنادق وفيه تردد للجبين واختار الامام أنه على الاحتياط لا الوجوب وجزم به الغزالي وهو الظاهر ونقلنا  
فى باب العتق عن الصبيد لاني أنه لا يجوز الاقراع بأشياء مختلفة كدواة وقلم وحصاة ثم قال وفيه وفعة  
اذ لا حيف فى ذلك مع الجهل بالحال وأيده الرافعى بكلام الشافعى والامام وهذا هو الظاهر (ثم يخرجها)  
أى الرفاع (من لم يحضرها) بعد أن تحصل فى حجرة مثلاً فى الروضة وأصلها من لم يحضر الكتاب



المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالي عن ذلك جعل الثلث سهمها والثلثان سهمها وأقرع كما مر ولو مثل  
المصنف بالبيان ففهم منه ما مثل به بطريق الأولى وإن اختلف الانصباء كنصف وثلث وسدس جعلت ستة  
أسهم بالقيمة لا بالمساحة (ويجوز الممتنع) من الشركاء (عليها في الاظهر) الخاف للنسوى في القيمة  
بالتساوي في الاجزاء والثاني المنع لاختلاف الاغراض والمنافع وعلى الاول أجرة القاسم بحسب المأخوذ  
كما مر من الاشارة اليه ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجز على قسمة التعديل كما رضى يمكن  
قسمة كل منهما بالاجزاء ثم أشار للقسم الثاني من قسمي التعديل وهو ما بعد فيه المقسوم شئين فصاعدا  
بقوله (ولو استوت قيمة دارين أو خافوتين) مثلاً لاثنتين بالسوية (فطلب) كل من الشريكين  
(جعل كل) من الدارين أو الخافوتين (لواحد) بأن يجعل له داراً أو خافوتاً ولشريكه كذلك (فلا اجبار)  
في ذلك سواء أختاروا أم تباعد التفاوت الاغراض باختلاف الحال والابنية \* (تنبيه) \* يستثنى من  
الدارين ما إذا كانت الداران لهما تلك القرية المشقة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما تسمة  
القرية واقتضت القسمة نصفين جعل كل دار نصيباً فإنه يجزى على ذلك وفي الخافوتين ما إذا اشتركا في  
دكاكين مغارة ملاصقة لا تحتل أحدها القسمة وتسمى العوائد فطلب أحدهما قسمة أعينها  
أجيب على الاصح في أصل الرضوخان زالت الشركة بالقسمة وينزل ذلك منزلة الخان المشتمل على  
البيوت والمساكن قال الجيلي ومحلها إذا لم تنقص القيمة بالقسمة والام يجزى (أو) استوت  
قيمة (عبد أو ثياب) أو دواب أو أشجار أو غيرها من سائر العروض (من نوع) وأمكن التسوية  
ولو اختلف العدد (أجبر) الممتنع أن زالت الشركة بالقسمة كثلاثة أعبد بين اثنين قيمة أحدهم مائة  
والآخر مائة وكثلاثة أعبد تسوية القيمة بين ثلاثة وذلك لعدم اختلاف الاغراض فيها أما إذا بقيت  
الشركة في البعض كعبد بين اثنين قيمة أحدهم نصف الآخر فطلب أحدهم القسمة ليخص من  
نحو حصة قرعة الجسيس به ويبقى له ربع الآخر فإنه لا اجبار في ذلك على المذهب لان الشركة لا ترتفع  
بالكيفية وهذه الصلوة استثناهما من الخلاف كلام المصنف الزركشي والأولى عدم استثنائهما فإن قول المصنف  
أو عبداً وثياباً معطوف على دارين إذ تقديره أو استوت قيمة عبداً أو ثياباً وحينئذ فلا استثناء (أو)  
من (نوعين) كعبدين تركي وهندي أو جنسين كأنهم بالأولى كعبد وثوب (فلا) اجبار في ذلك وإن  
اختلفا وتعدى التمييز كقرع جيد وردى، لتفاوت الاغراض بكل نوع وكل جنس وانما يقسم مثل هذا  
بالتراضى \* (تنبيه) \* يجزى الممتنع على قسمة علو وسفل من دار أمكن قسمتها على قسمة أحدهما فقط  
أو على جعله لواحد والآخر لآخر والابن بكسر الموحدة أن استوت قوا به فقسمته قسمة المنشأجات  
وإن اختلفت فالتعديل النوع (الثالث) القسمة (بالردبان) يحتاج في القسمة الى رد مال أجنبي كما  
اقتضاه كلام الزايعي كأن (يكون في أخذ الجانبين) من أرض مشتركة (بئر أو شجر لا يمكن قسمته)  
ومافي الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شئ اليه من خارج (فيرد من يأخذه) بالقسمة التي أخرجهما  
القرعة (قسماً قيمته) أى ما ذكر من البئر أو الشجر مثله قيمة كل جانب ألف وقيمة البئر أو الشجر  
ألف فاقسمه اربعة أخذ ما فيه البئر أو الشجر خمسة أمانه \* (تنبيه) \* تغيير المصنف أولى من تغيير الحرر  
والشريحين والروضة حيث قالوا أنه يضبط قيمة ما ينتص به ذلك العارف ثم يقسم الأرض على أن يرد من  
يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة فإن ظاهر هذا التعبير أن يرد جميع تلك القيمة وليس مراداً وانما يرد القسما  
(ولا اجبار فيه) أى نوع الردلان فيه فملك ما لا شركة فيه فكان كغير المشترك (وهو) أى ما ذكر من  
قسمة الرد (يسع) على المشهور لوجود حقيقة وهو مقابلة المال بالمال وقيل يسع في القدر المقابل  
بالمزود وفيما سواه الخلاف في قسمة التعديل (وكذا التعديل) يسع أيضاً (على المذهب) لأن كل  
جزء مشترك بينهما وانما دخلها الاجبار الحاجة كبيع الحائز مال المدينون جبراً والطريق الثاني طرد

القولين في قسمة الاجزاء (وقسمة الاجزاء افراز) تبين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلاً والذي  
 كان اكمه لا يسع (في الاطراف) لانها لو كانت بيعاً لما دخلها الاجبار ولما جاز الاعتماد فيها على القرعة  
 والثاني أن ما يسع وصحبه جمع من الاعصاب والروضة كصلها في بابي الريا ور كذا العشرات لان ما من حوزة  
 من المال الا وكان مشتركا بينهما فاذا اقتسم ما باع كل منهما اما كان له في حصة صاحبه بماله في حصة  
 \* (تنبيه) \* حيث قلنا القسمة يسع ثبت فيها أحكامه من التحاريم والشفعة وغيرها الا أنه لا يلزم قتران  
 اقتسام يسع أو تلك ويقوم الرضا مقامهما فيشترط في الرجوع التفاضل في الجاس وامتنعت في الرطب والعنب  
 وما عسدت النار اجزاء ونحو ذلك كما علم من باب الربا وان قلنا افراز جاز ولا يشترط في الرطب والعنب في  
 الافراز ولو كانت تسعة على الشجر خرصا لغيرهما من سائر الثمار فلا يقسم على الشجر لان الحرص  
 لا يدخله وتقسم الارض مزروعة وحدها ولو اجازاً سواء كان الزرع بعلاً أم قصيلاً أم جبالاً شتداً لانه  
 في الارض منزلة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان للزروع أمداً بخلافهما أو مع الزرع قصيلاً  
 بتراضي الشركاء لان الزرع حيث يذرعهم مشاهد للزروع وحده ولا مهاد وهو يذرع به أو يحد به  
 صلاحه فلا يقسم وان جدها ما افرازاً كالجدران ايسر لانها في الاولى قسمة مجهول وفي الثانية يسر من على  
 الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعام وأرض بعام وأرض ونصف الاقالة في قسمة هي يسع  
 لا افراز ونصف القسمة في مملوكة عن وقف ان قلنا هي افراز لان قلنا هي يسع مطلقاً وافراز وفهنا مدر من  
 المالك فلا نصح أماني الاول فلا متناع بيع الوقف وأماني الثاني فلا ان المالك يأخذ بأزاء ملكه حزم من  
 الوقف فان لم يكن فيها رداً وكان فيها ردم من أرباب الوقف صححت ولغت على القولين قسمة وقف فقط بأن  
 قسم بين أربابه لمساوية من تغيير شرط الواقف قال البليغي هذا اذا صدر الوقف من واحد على سبيل واحد  
 فان صدر من اثنين فقد حزم الماوردى بجواز القسمة كما يجوز قسمة الوقف مع المالك وذلك راجع من جهة  
 المعنى وأثبت به قال شيخنا وكلامه متدافع فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والا فرب في الاول  
 بقية من ماله الجواز في الثاني عدمه (وبشترط في) قسمة (الرد الرضا) في ابتداء القرعة حزمياً  
 و (بعد خروج القرعة) على الصحيح في الروضة لانها يسع والبيع لا يصح بالقرعة فافتقر الى التراضي  
 بعد خروجها كقبوله وقبل يلزم بخروج القرعة ويلزم من خرح له الا كتر بدل ما يعاقل الزائد كالقسمة  
 الجبرعها وأجاب الأول بان هذه القسمة اعتبر التراضي في ابتدائها بخلاف الاجبار (ولو تراضيا) أي  
 الشريكان فأكثر (بقسمة ما لا يجار فيه اشترط الرضا بعد) خروج (القرعة في الاصح) وقسمة  
 الرضا (كقولهما رضينا بهذه القسمة) أو بهذا (أو بما أخرجه القرعة) لان الرضا أمر في فوجب  
 أن يماط بأمر ظاهر يدل عليه وأفهم كلامه الا كتفاً بذلك وأنه لا يشترط الايمان بل فقط البيع أو التملك  
 وهو الاصح \* (تنبيه) \* قال الشيخ برهان الدين الفزاري وتبعه في المهمات في كلام المصنف خال  
 من أوجه أحدها ان ما لا يجار فيه هو قسمة الرد فقط وقد ذكرها قبلها بلا فاسله وحزمها بشرط الرضا  
 فلم يكرر مع حزمه أولاً وحكاية الخلاف ثانياً ثانياً أنه عسر بالاصح فافتضى قوة الخلاف في  
 الروضة عسر بالصحيح فافتضى ضعف مقابله ثالثاً أنه عكس ما في الجورفانه لم يذكّر فيه هذا الخلاف  
 الا في قسمة الاجبار فقال والقسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي هل تعتبر تكرار الرضا بعد خروج  
 القرعة فيها وجهان رجع منهما التكرار اه وقال في التوضيح الذي يظهر أنه أراد في المنهاج ان  
 يكتب ما فيه اجبار فكتب ما لا يجار فيه وأنا أرجو أن تكون عبارته ما لا يجار فيه بالالف واللام في  
 الاجبار ثم سقطت الالف فقرئت ما لا يجار فيه فإزول التكرار والتناقض والتعاكس اه وقال  
 الشارح اعترض قوله لا يجار فيه بان صوابه عكسه كفي المحرر القسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي  
 للح ويجاب بان المراد ما اتفق في قسمة الاجبار مما هو محله الذي هو قسمة التبديل والاجزاء وهو أصرح



في المراد مما في المجرر اه فتقول الشارح وهو أى المراد لا عبارة المصنف وكونه أصح لأنه صرح فيه  
بالرضا وعدم الاجبار بخلاف عبارة المحرر وان كان عدم الاجبار لازماً لها لان الصريح أصح من الالزام  
(ولو ثبت بينة) أو باقرار الخصم وباليقين للرودة أو الشاهدوين (غلط) ولو غير فاحش (أو)  
ثبت (حيث في قسمة اجبار نقضت) تلك القسمة كالمواقف بينة على ظم القاضي أو كذب الشهود  
\* (تنبيهه) \* لو عر بدل البينة بالخجة امكن أهم ليشرح ما ذكر (فان لم يكن بينة) ولا ثبت ذلك بغيرها  
بما س (وادعاء) أى الغلط أو الخيف (واحد من الشريكين) فاكتر وبين نذر ما ادعاء (فله تخلف  
شريكه) لان من ادعى على خصمه ماله أو ثوبه لنظمه فان ذكر كان له تخلفه فان حلف مضت على الخصم وان  
نكل وحلف المدعى نقضت القسمة كالمواقر بسماع الدوى على القاسم بذلك ولا يخلف كما لا يخلف الحاكم  
انه لم يظلم فان اعترف به القاسم وصدقه نقضت القسمة فان لم يصدق لم تنقض ورد الاجرة كالمقاضي  
يعترف بالغلط أو الخيف في الحكم ان صدقه المحكوم له رد المال المحكوم به الى المحكوم عليه والا فلا  
وغرم القاضي للمحكوم عليه بدل ما حكم به وقول القاسم في قسمة الاجبار حال ولا يثبت قسمة كقول  
القاضي وهو في محل ولا يثبت حكمه فيقبل والالم يقبل بل لا تسمع شهادته لاحد الشريكين وان لم يطلب  
أجرة اذ كفر فعليه (ولو ادعاء) أى الغلط أو الخيف (في قسمة تراض) بان نصيباً فاسماً أو اقتسما  
بانفسهما ورضياً بعد القسمة (وفلناهي) أى قسمة التراضى (يبسح فالاصح انه لا أثر للغلط) وعلى هذا  
(فلنا فائدة لهذه الدعوى) وان تحقق الغبن لانه رضى بترك الزيادة فصار كالمواشترى شيئاً بغبن والثاني اياها  
أثر فننقض لانهما تراضيا لا عتقاً فادها انما قسمة عدل فبان خلافه \* (تنبيهه) \* يستثنى من اطلاقه ماله  
كان المقسوم برباً وتحقق الغلط أو الخيف في كيل أو وزن فان القسمة باطله لا لصحالة للرب بانه عليه  
الاذرى وفيه (ثالث) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا) أن قسمة التراضى (افرازة نقضت) تلك  
القسمة بادعاء الغلط فيها (ان ثبت) الغلط بينة (والا فبخلف شريكه والله أعلم) وهذا الحكم يؤخذ  
من اقتصار المحرر على التفريع على الاصح فصرح به المصنف ايضاً (ولو استحق بعض المقسوم شائناً)  
كالربع (بطلت) تلك القسمة (فيه) أى البعض المستحق (وفي الباقي) بعده (خلاف نظري  
الصلفة) كافي الروضة ومقتضاء أن الاظهر الصحة وثبت الخيار والثاني البطالان قال في الماهمان وهذا  
ما صحه الا كثرون وهو المفتى به في المذهب وبسبب ذلك ومع هذا فالمتقدم ما اقتضاه كلام المصنف (أو)  
لم يستحق بعض المقسوم شائناً (من النصيبين) قدر (معين) حاله كونه (سواء بقيت) تلك القسمة  
في الباقي (والا) بان كان المعين من أحد النصيبين أكثر من المعين من نصيب الآخر (بطلت) تلك  
القسمة لان ما يبق لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود  
الاشاعة \* (تنبيهه) \* أراد بطلانها ظاهراً والاضبال استحقاق بان ان لا قسمة واستثنى ابن عبد السلام ماله  
وقع في الغبنه حين مسلم استولى الكفار عليها ولم يظهر أمرها الا بعد القسمة بل يعرض من وقعت في  
نصيبه من خمس الخمس ولا تنقض القسمة ثم قال هذا ان كثر الجند فان كانوا قليلاً كعشرة فبينى أن  
تنقض اذا عسر في اعادتها \* (خاتمة) \* في مسائل مشهورة مهمة تقسم للمنافع بين الشريكين كما تقسم  
الاعيان مما ياباة مياومة ومشاهرة ومسانة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكاناً من المشترك وهذا مكاناً  
آخره له لكن لا اجبار في المنقسم وغيره من الاعيان التي طالبت قسمة منافعها فلا تقسم الا بالتوافق لان  
المهاياة تجل حق أحدهما وآخر حق الآخر بخلاف قسمة الاعيان قال الباقي وهذا في المنافع  
المملوكة بغير الملك في العين أما المملوكة بأجرة أو رومية فيجب على قسمتها وان لم تكن العين قابلة للقسمة  
اذ لا حق للشركة في العين فان تراضيا بالمهاياة أو تنازعا في البداءة بأحدهما أقرع بينهما وانكل منهما الرجوع  
عن المهاياة فان رجع أحدهما عنها بعد استيلائه المدة أو بعضها لزم المستوفى للاخر نصف أجرة المثل لما

استوفى كما اذا نالت العين المستوفى أحدهما، فمقتضاها ان تنازعا في المأبأة، وأضرعا على ذلك أجرهما القاضى  
عليهما ولا يبيعهما عليهما الا تم ما كاملان ولا حق لغيرهما فيها ولا تجوز المأبأة في ثمر الشجر ليكون له المأبأة  
ولهذا عا ولا في ابن السكيت لا لاجاب هذا وما هو ذا لو ان ذلك لم يبرى بمحول وطريق من أراد ذلك  
أن يبيع كل منهما لصاحبه مدة واغتفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك وليس للقاضى أن  
يجب جماعة الى القسمة شئ مشترك بينهم حتى يقيموا عند مينة بملكهم معوا اتفاقا وعلى طلب القسمة  
أو تنازعا وفيه لانه قد يكون في أيديهم بأجرة أو عارة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك لخصم  
بقسمة القاضى ويقبل في اثبات المالك شاهد وامرأتان وكذا شاهد وعين كبحرهم بالدارى وانقضاه كذا لم  
غيره وصوبه الزكشى وان خالف فيه ابن المقرى ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم لانها ما يبيع  
دين بدين أو اقرار ما في الدمة وكلاهما ما تمتنع وانما تمتنع اقرار ما في الدمة لعدم قبضه وعلى هذا لو تراعى  
على أن يكون ما في ذمة زيد لا حدهما وما في ذمة عمرو لا لآخر لم يخص أحد منهما بما قبضه ولو تقاسم  
شريكان ثم تنازعا في بيت أو قنطرة أرض وقال كل هذا من نصيبي ولاينة تحالفا وقسخت القسمة وقال  
الشيخ أبو حامد بخلاف ذلك والبدل ذلك اطلع على عيب في نصيه أن يفسخ ولو تقاسما دارا أو بابهما في قسم  
أحدهما والاسترخاء بطريق إلى نصيبه من باب يفتح الى شارع فبعضه السلطان لم تنفسخ القسمة كقوله  
ابن الاستاذ خلافا لابن الصلاح ولا ية اسم الولي بمحموره بنفسه ولو قلنا القسمة اقرار كغيره سواء فيها  
اذا كان بين العبي وولي حنطة \* (كتاب الشهادات) \*

جميع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور قال الجوهري الشهادة شهودا طمع والشاهد حامل  
الشهادة ومؤيدها لانه شاهد لما غاب عن غيره وقيل ما شرو من الاعلام قال الله تعالى شهد الله أنه لا اله  
الا هو أى أعلم بين والاصل فيه قبل الاجماع آيات لقوله تعالى ولا تكفروا بالشهادة وقوله تعالى  
واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأنشهدوا اذا تباعثتم وهو أمر ارشاد لارجوب وأنشأ  
كبر الصبيح ليس لك الا شاهدان اربعة، ونهر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال لا تأتى  
تري الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع رواء البيهقي والحاكم وصححه استاده وأما خبر كرموا  
الشهود فان الله تعالى يستخرجهم المارق ويدفع بهم العالم فضيف كما قاله البيهقي وقال الذهبي  
في الميران انه حديث منكر وأركان خمسة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها  
تعلم بما أتى مع ما يتعلق بها وقد بدأ بالتسليم الاول فقال (شرط الشاهد) أى شروطه (مسلم) ولو  
بالنبيه فلا تقبل شهادة الكافر على مسلم ولا على كافر خلافا لابن حنيفة في قبوله شهادة الكافر على الكافر  
ولا جد في الوصية لقوله تعالى وأنشهدوا ذوى عدل منكم والكافر ليس به دل وليس منا ولانه أقضى  
الفساق ويكذب على الله تعالى فلا يؤمن الكذب منه على خاقه (حر) ولو بالدار فلا تقبل شهادة رقيق  
خلافا لاجد ولونه صا أو مكاتب لان أداء الشهادة به معنى الولاية وهو مسلوب منها (مكاف) فلا تقبل  
شهادة منجنون بالاجماع ولا صبي لقوله تعالى من رجالكم \* (تنبيه) \* كان الاولى أن يقول المصنف كفى  
الحرر والروضة وغيرها الاسلام والحرية والتكليف (عدل) فلا تقبل من فاسق لقوله تعالى ان  
جاءكم باسق بنبأ فنيقوا (ذمروه) يا لهمز يوزن سهولة وهى الاستقامة لان من لا مروعة لاجباء  
له ومن لا حياله قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تستح فاصنع ما شئت وسيأتى تفسيرها (غير منهم)  
في شهادته لقوله تعالى ذلكم اقصا عسدا لله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا تراوا والريسة حاصلة بالانتم  
ولما روى الحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة والظنة التهمة  
والحنة العداوة \* (تنبيه) \* بقى على المصنف شروط لم يذكرها منها أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة  
الانسوس وان فهمت اشارته ومنها أن يكون يعقلا كما قاله صاحب التنبيه والجرجاني وغيره فلا تقبل

شهادة تفضل ومنه ما لا يكون حجة ولا حجة به فلهذا قيل شهادته بغير حجة  
 التي بين يدي السجدي وجزية الزانية في كتاب التوبة (وغيره) فتنق (العدالة) وهي امة التوبة  
 وشرعا (اجتناب الكثرة) أي كثر منها (و) اجتناب (الاصرار على معصية) من نوع أو أنواع وفهم  
 جماعة السكينة بانها لما لم يكن صاحبها قد شرب الخمر في كتاب التوبة وقيل هي العيب الموجهة له فلو تكر  
 في أصل التوبة أنهم لم يرجع هذا أميل وإن الذي ذكرناه أولا هو لما وافق لما ذكره عند نفسه بل  
 الكثرة له لأنهم عدوا الربا أو كل ما يذم في الدين وتباعدوا عن الكثرة ولا بد فيها من العلم  
 هي كل جرمية أو ذنبا كثر من تكرارها بالدين أو المراد به ما يقع في التعريف المذموم في  
 الكثرة الاعتقادية التي هي البدع فإن لا شيء قبول شهادة أهلها ما لم تكن لهم كتابات بيانه هذا من بابها  
 بالحسد وأما بالعد فأنسب به كثرة قال ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وذلك بعد من جبر انهم إلى  
 السبعين أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها أو ما عدا ذلك من المعاصي في الصغار ولا بأس بذلك كرى من  
 التوبة في الأول فغير المسئلة وتأخيرها عن أو فأنها بلا عذر ومنع الزكاة وترك الأسرار و  
 والله من المنكر مع القدرة ونسب القرآن والباس من رجائه وأنكر الله تعالى والقول بعد التوبة  
 حذوا الفرار من الزنا وكل ما لا ينفع والافتقار في مشاغل من غير عذر وقول المؤمنين والزنا  
 والباو احذوا عذرة لزور وشرب الخمر والسرقة والغصب وقيد جماعة بما يبلغ ربع مثقال كما يقع به  
 في السرقة وكتمان الشهادة بلا عذر وشرب المسكر بغير حق ومنع الرحمة والكذب على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عدا وسب الصحابة وأخذ الرشوة والبيعة وأما الغيبة فإن كانت في أهل العلم وحلة القرآن  
 فهي كبيرة كجسري عليه ابن المقرئ والأصغرية ومن الصغار النظر المحرم وكذب لادفبه ولا ضرر  
 والاشراف على بيوت الناس وخبر المسلم فوق ثلاث ~~شئرة~~ شئرة الخصومات إلا أن راعى حتى الشروع فيها  
 والاضحك في الصلاة والنيابة وشق الجيب في المصيبة والتخلف في المشي والجلوس بين الفساق أينما سألهم  
 وأدخل معانين ومعيان ونجاسة بغيب تخبسهم المسجد واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب بالغير حاجة  
 فباعتها تكبير كبيرة أو اصرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنقى العدالة إلا أن تغلب طاعته مما صبه كقائه  
 الجهور فلا تنقى عدالته وإن اقتضت عبارة المصنف الانفة مطلقا (تبيينه) عطف الاصرار على  
 الكثرة من عطف الخاص على العام لأن الاصرار كبيرة على الأصغر وقبل ليس بكبيرة كأن السكينة لا تصير  
 بالماوية كفرا (فائدة) في البحر لو نرى العدل فعل كبيرة غدا كن تألم بصير بذلك فاسقا بخلاف توبة  
 المكفر (و) يحرم اللعب بفتح الهمزة وكسر الهمزة (بالزهد على الصحيح) تخبر من لعب بالنرد فقد عصى  
 الله ورسوله رواه أبو داود والحاكم وهو على هذا صغيرة (و) الثاني بكرة كذا (يكفر بشمارج) وفرف  
 الأول بأن الشمارج وهو بكسر الهمزة وقدمه معجما وهو لا موضع لجهة الفكر والتدبير فهو يعين على تدبير  
 الحروب والحساب والنرد موضوع ما يخرج من الكعبان أي الحصى ونحوه كالزلام وأما اللعب بالطاب  
 فأقبح السبكي بخبره لأن العدة فيه على ما أخرجه الجرائد الأربع وقال غيره بالكراهة كالشمارج  
 والاول هو الناهر أقول الرافعي يشبه أن يقال ما به تمديده على إخراج الكعبين فكأنه أراد على الفكر  
 فكأنه عارض (فإن شرط فيه) أي اللعب بالشمارج (مالس الجانبين) على أن من غلب من اللاعبين  
 فله على الآخر كذا (فهمار) فيحرم بالاجماع كما أشار إليه في الام فتدبر الشهادة فإن شرط من جانب  
 أحد اللاعبين فليس بمقدار وهو مع ذلك حرام أيضا لكونه من باب تعاطي العقود الفاسدة ولا تدبر  
 الشهادة لأنه شرطاً بنأويل وإن اختلفت به فحش أو تأخير فريضة عن وقتها وكذا هو كالعيب وتكرار  
 ذلك منه فحرام أيضا لما انفرد به نردية الشهادة وكذا إذا لعب به مع معتقد الخمر كرجحه السبكي  
 وغيره وأما الحزن فهو بفتح الحاء المهملة وبالزاي فاعلمه تحبب بخبر فيها حفر في ثلاثة أسرار يجعل فيها

سمى صغاراً ويلقب بهم أو تسمى المغلة وتسمى الأربعة عشر والعرق وهو يفتح القاف والراء ويقال  
بكسر القاف واسكان الراء أن يتخلف في الأرض خطاً مربعاً ويجعل في وسطه خطان كالصليب ويجعل على  
رؤس الخطوط حصى صغاراً يلقب بها ففهم أوجهان أو جهات ما كما يقضيه كالم الراء في السابق الجواز  
وجرى ابن المقرئ على أنه ما كان رد ويجوز اللعب بالحسام ويكره بالمراجع وأطلق السافعي رضي الله  
نعم الله عنه كراهة اللعب بالحمام قال القافعي حسي هذا حيث لم يسرق اللاعب طيور الناس فان فعل حرم  
وبطلت شهادته واتخاذ الحسام للأفراخ والبيض والأنس بها وحل البطائق على أجنحتها بائز بلا كراهة  
ويحرم كما قال المالبي الخريش بين الديوك والسكاك وترقى قص الغرود ونطاح السكاك والفرج على  
هذه الأشياء المحرمة واللعب بالصور وجع الناس عليها (ويباح الحرام) بل قال المصنف في مناسكه  
مندوب لا ينجو صحبة وودت به ولما به من تشبه الأبل للسير وإيقاظ النائم وهو يضم الحسام بالمخيط  
وكذا في المحكم والصالح ويجوز كسر الحسام ويقال فيه حلو أيضاً وهو ما يقال نلف الأبل من رجز خمر  
 وغيره ذكر في الأحكام عن أبي بكر البديوي أنه كان في البادية فأصابه رجل فرأى عنده عبداً أسود فقبض  
فقال عنه فقال له ولاد أنه ذو صوت طيب وكانت له عيس فباعها أحبالاً ثغيلة وحداً فباعها مسيرة ثلاثة  
أيام في يوم فلما حلت أحبالها ماتت كما قال فشغفت فيه فشغفتي ثم سألته أن يحمدني فحمدني  
فسمعت لوجه من طيب صوته حتى أشار إليه مولاه بالسكوت (و) يباح (سماعة) أيضاً واسمها لما  
روى النسائي في عمل اليوم والليلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن رواحة حرّك بالقوم فاندفع  
يرتجز (ويكره الغناء) وهو بالد وقديعهم وبكسر المجمة رفع الصوت بالشعر أو قوله تعالى ومن الماتين من  
يشترى أهواً والحديث قال ابن مسعود هو والله الغناء ورواه البیهقي عن ابن عباس وجماعة  
من التابعين هذا إذا كان (بلا آله) من الملاحى المحرمة (و) يكره (سماعة) كذلك والمراد اسمها  
ولو هو به كالأولى أما مع الآلة فحرام واسمها بلا آله من الأجنبية أشد كراهة فابتنها من  
اسمها منها أو من أمر دفنته فحرام قطعاً \* (فائدة) \* الغناء من الصوت بمسدود ومن المبال  
مقصود \* (تنبيه) \* تحسين الصوت بالقراءة مسنون ولا بأس بالإدارة للقراءة بأن يقرأ بعض الجماعة  
قراءة ثم البعض قطعاً بعده ولا بأس بتريده الآلة للتدبير ولا باجتماع الجماعة في القراءة ولا بقراءته  
بالآلات فان أفرط في المد والاشباع حتى ولد حروفاً من الحركات أو أسقط حروفاً حروقه وبسقه بالقرئ  
وبأنتم المستمع لأنه عدل به عن تبعه القويم كما قلناه في الروضة عن المالوري وبسن ترتيل القراءة  
وتدبيرها والبكاء عندها واستماع تخصص حسن الصوت والمدارسة وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ  
غيره عليه وقد مررت الإشارة إلى بعض ذلك في باب الحديث (ويحرم استعمال) أو اتخاذ (آله من شجار  
الشربة) جمع شارب وهم القوم المنسجون على الشراب الحرام واستعمال آله هو الضرب بها  
كطنبور) يضم الماله ويقال الطنبور (وعود وصنج) وهو كما قال الجوهري صفر يضرب بعضها على  
بعض وتسمى الصفاقين لأنهما من عادة الخيشين (ومرمار عراقي) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الأوتار  
(و) يحرم (استماعها) أي الآلة المذكورة لا بطرب ولقوله صلى الله عليه وسلم ليسكون من أمي  
أنواً يستحلون الخمر الحار والمعاذ قال الجوهري وقبيرة المعازف آلات الله ومن المعازف الرباب  
والجنتك (لا) استعمال (راع) وهو السبابة سميت بذلك لخروجها فلان يحرم (في الأصح) لأنه ينشأ  
على السير في السفر (قلت الأصح تحريمه وإنه أعلم) كما صحه البغوي وهو مقتضى كلام الجوهري ورجح  
الأول تبع فيه الرازي الغزالي ومال الباقيين وغيره إلى الأول لعدم ثبوت دلائل معتبر بتحريره وبحث  
جواز استماع المريض إذا شهد عدلان من أهل الطب بأن ذلك يجمع في مرضه وحكى ابن عبد السلام  
خلاف العلماء في الاستماع بالملاهي وبالدف والسبابة وقال السبكي الاستماع على الصورة المعهودة منكر

وإنما هو من أعمال الجاهل وأنشأ ما لم يكن ومن زعم أن ذلك قربة فقد كذب وأتبع على الله ومن قال  
أنه يزبدى الذوق فهو جاهل أيضاً ومن نسب السماع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب أدبا  
شديداً ويدخل في زمر الكاذبين عليه صلى الله عليه وسلم ومن كذب عليه تعدد ذنوباً عظيمة من الدار  
وليس هذا طريقاً أدباً مع الله تعالى وحزبه واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل طريقة أهل الله  
والأحب والباطل ويذكر على هذا بالأسانيد والبدو والغلب ومن قال من العلماء بأباحة السماع فذلك  
حيث لا يجتمع فيه دف وشيابة ولا رجاء ونساء ولا من يحرم النظار إليه (ويجوز دفع) بضم الدال أشهر  
من فقهاءهم بذلك لتدقيق الأصابع عليه (لعرض) لما في الترمذي وسنن ابن ماجه عن عائشة رضي  
الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعانوا هذا النكاح واجعلوا في المساجد واضربوا عابه  
بالدف (و) يجوز (ننانه) ما رواه ابن أبي شيبة عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا سمع صوت دف  
بمثان كان في النكاح أو الختان سكوت وان كان في غيرهما عمل باليرة (وكذا غيرهما) أي العرس  
والختان مما وسبب لأهل السرور كولد وعبد ودوم غائب وشفاء مريض (في الأصح) ما روى  
الترمذي وابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع المدينة من بعض مغازيه جارية سوداء  
فقال يا رسول الله اني نذرت أن ردك الله سالماً أن أضرب بين يديك بالدف فقال لها إن كنت نذرت  
فاوفي بنذرك ولأنه قد رآه الطاهر السرور وقال البغوي في شرح السنة يستحب في العرس والوليمة ووقت  
المعد والزفاف والثاني المنع لأن عمر رضي الله تعالى عنه ما رواه ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله  
عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تطلق الدف (وان كان فيه) أي الدف (جلاجل) لا تطلق  
أنا ومن ادعى أنهم سالم تسكن بجلاجل فعليه الأثبات \* (تنبيه) لم يبين المصنف المراد بالجلاجل وقال  
ابن أبي الدم المراد به الصنوج جمع صنج وهي الخاق التي تحمل داخل الدف والدوائر العراض التي  
تؤخذ من صخر وتوضع في خرق دائرة الدف ولا ترق في الجوار بين الذكور والإناث كما يقتضيه إطلاق  
الجمهور خلافاً للحملي في تحميمه بالنساء (ويحرم ضرب الكوبة وهي) بضم كافها وسكون واوها  
(طبل طويل ضيق الوسا) واسع الطرفين تخبر أن الله حرم الخمر واليسر والكوبة رواه أبو داود  
وابن حبان والمعنى فيه التشبيه بمن يعتاد ضربه وهم الخشون ويحرم استعمالها أيضاً لما في آله الملاهي  
\* (تنبيه) قضية كلامه أباحة ما عداها من الطبول من غير تقييد كما قاله صاحب التذكار قال لا بد من  
لكن مرادهم ما عدا الطبول والآلات كصريحه غير واحد ومن حرم بغير طبول الله والعمراني وابن  
أبي عمير وغيرهما قال في المهمات تفسير الكوبة بالبال خلاف المشهور في كتب اللغة قال الخطابي  
قلنا من قال إنما الطبل بل هي الترداه لكن في المحكم الكوبة الطبل والترداه هما متركة بينهما  
ولا يحسن التغايط (لا لرقص) فلا يحرم لأنه مجرد حر كان على استقامة أو أعوجاج ولا يكره كما صرح  
به الفوراني وغيره بل يباح تلعب الصبيحين الله صلى الله عليه وسلم وقف عائشة رضي الله تعالى عنها استرها  
حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ورفسون والرأس الرقص وكانت عائشة إذا ذك ذلك صغيرة أو قبل أن  
تنزل آية الحجاب أو أنها كانت تنظر إلى لعبهم لا إلى أبدانهم وقبل يكره وجرى عليه الفقهاء وفي الأحياء  
التفرقة بين أرباب الأحوال الذين يقومون بوجده فيجوز أي بلا كراهة ويكره لغيرهم قال البلقيني  
ولا حاجة لاستثناء أصحاب الأحوال لأنه ليس باختيار فلا يوصف بأباحة ولا غيرهما وهذا ظاهر إذا  
كانوا موصوفين بهذه الصفة والافتخار أكثر من يفعل ذلك ليس موصوفاً بهذا ولذا قال ابن عبد السلام  
لرقص لا يعاطاه إلا فاض العقل ولا يصلح إلا لنفسه ثم استثنى المصنف من أباحتها ما ذكره بقوله (الآن  
يكون فيه تكسر كفعال الخنث) وهو بكسر النون أقص من فتحه أو بالثلثة من يتخاى بأخلاق السامع في  
حركة أو هيئة فيحرم على الرجال والنساء كل في أصل الروضة عن الحملي وأقره فان كان ذلك خلقة ولا ثم

ومما عساه البلوى ما في حل في وفاة النبي من رجل يزعم بزيعة اسرافه وسوءه عروسة البحر  
 ما عوت فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشركين من الرجال والنساء فيجب على ولي الامر وكل  
 من كراهة قدرة على ازالة ذلك منعه (ويباح قولهم) أي انشاؤه كقوله المروزي وغيره (وانشاده)  
 واسمائه، لانه صلى الله عليه وسلم كان له شعر ابيض في اليهم منهم حسان من ثابت وعبد الله بن رواحة  
 رواه سلم وكان صلى الله عليه وسلم اهدوهم كعب بن زهير فودى الى المدينة مستغفرا وقام اليه بعد صلاة  
 الصبح بمثدحا فقال يا بني سعاد الى آخرها فرضى عليه وأعطاه بركة انشاءه منه معاوية بمسرة آلاف  
 درهم قال الله يري وهي التي مع الخلفاء الى اليوم وقال الاصمعي سمعت شعرا له ذليل على محمد بن  
 ادريس الشافعي رضي الله تعالى عنه وروى الشافعي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشعر كلام  
 حسنة كمنه وفيه كعبه ثم استثنى المصنف من ذلك الاياد في قول الشاعر وانشاده في قوله (الآن  
 يا جوع) ولو بتمامه صادف فيه للابناء وعليه في الثاني خبره سلم لان علي بن خوف أحدكم فيخاطبه من  
 أن يمتلي شعرا \* (تنبيه) على تحريرهم المتبعه اذا كان سلم فان كان لكافر أي غير معصوم جاز كما صرح  
 به الرواني وغيره لانه صلى الله عليه وسلم أمر حساما بن جهم والكفاويل صرح الشيخ أبو حامد بأنه مندوب  
 ومثله في جوار المعجوب المتبدع كذا ذكره الغزالي في الاحياء والافاق المان كما قاله الفهرجاني ويحده  
 الاسوي وشاعر كلاهما جواز جهم الكافر غير المحترم المعبر وعليه بفارق عدم جواز لعنه فان لعن  
 الاباء من الخير ولاه لا يتحقق بعده منه فقد يحتمل به جبر بحلال الهجو (أو) الآن (يفهم) يفهم أوله  
 وكسر الميم له بغضه بأن يجاور الشاعر الحسد في المدح والامراء لم يمكن حمله على المسالمة روى الترمذي  
 وابن ماجه عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما كان القمعي في شيء  
 الا شانه ولا كان الحياه في شيء الا زانه وقال ابن عبد السلام في القواعد لا تكاد تجد مدحا الا ذلا ولا ذلا  
 الا بذلا (أو) الآن (يعرض) وفي المروزي وغيره يشبب (باصرافه عينه) غسب بزوجه وأمه وهذا شعر  
 مسغان من ماول وقصود صدى وغيره يحرم وزده الشهادة لما فيه من الابداع واستحز بالعينه عن  
 التشبيب بجمه ولا زنده شهادته بذلك كذا نص عليه ذكره البيهقي في سننه ثم استشهد بجديت كعب بن  
 زهير وانشاده قصيدته بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ولان التشبيب منه وغرض الشاعر تحسين  
 الكلام لا تخصيصه ان ذكر أو ما حبا لانه من زوجته أو أمته فلا يحرم التشبيب بها كخص عليه في  
 الام خلافا لما يحسنه الراعي وهو قضية اطلاق المصنف ونقل في البحر عدم رد الشهادة عن الجمهور  
 وبشرط أن لا يكون من ذلك والاردت شهادته قاله الجرجاني ولو شيب بزوجه أو أمته بما حقه الانفاء  
 ردت شهادته اسقوط مروءته وكذا لو وصف زوجته أو أمته بأعضائها الباطنة كالجري عليه ابن المقرئ  
 تبعا لاصوله وان نوزع في ذلك واذا شيب بعلامه ذكر أنه يشقة قال الرواني يفسق وان لم يعينه واعتبر في  
 التذيب وغيره التمهين كالمرأة وهذا أولى وليس ذكر امرأه بمجهولة كإبلى أمينا (والمروءة) للشخص  
 وأحسن ما قيل في تفسيرها التما (تخاقي) للمرء (يخلق أمه) من ابتناء عصره بمن يراعي منافع الشرع  
 وآدابه (في زمانه ومكانه) لان الامور العرفية قل ما تضاميل تختلف باختلاف الاشخاص والازمنة  
 والبلدان وهذا بخلاف العدالة قائم الاختلاف باختلاف الأشخاص فان الفسق يتولى فيه الشريف  
 والوضيع بخلاف المروءة قائم الاختلاف وقيل المروءة التحرز عما يسخر منه ويضحك به وقيل هي أن  
 يصون نفسه عن الادناس ولا يشتمه عند الناس وقيل غير ذلك واعترض الباقر في على عبارة المصنف  
 بأنه قد يكون خلق أمه خلق الحياء كالقرندية مع فقد المروءة منهم وقد أشرت الى رد هذا بقولي بمن يراعي  
 منافع الشرع وآدابه (فالاكل) والشرب (في سوق) لغرس في كافي الروضة في اللقاضي حين رغبه  
 ولعبر من لم يغلبه جوع أو عايش واستثنى البليقي من الاكل في السوق من أكل داخل حانوت مستترا

وفيه كذا في ابن شيبان (والشبي) في سوق (مكشوف الرأس) أو البدن غير العوردة من لا يليق به. والله  
 ولغيره صرح بذلك أما العوردة فكشفها حرام (وفيها زوجة أو أمة) له (بعضة الناس) أو وضع يده على  
 موضع الاستماع منها من صدر ونحوه والمراد جنسهم ولو واحد أو عدة بحضرة أجنبي كان أولى قال الباقر  
 والمراد بالناس الذين يستحي منهم في ذلك والتقبيل الذي يستحي من اظهاره فلو قبّل زوجته بحضرة  
 جواريه أو بحضرة زوجاته غيرها فإن ذلك لا يعد من ترك المروعة وأما تقبيل الرأس ونحوه فلا يخل  
 بالمروعة وقدر في المروعة بالتقبيل أن يحكى ما يجري بينهما في الخلوة كما يستحي منه وكذا صرح في النكاح  
 بكرايته يمكن في شرح مسلم أنه حرام وأما تقبيل ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أمته التي رعت في محبة  
 بحضرة الناس فقال الزركشي كأنه تقبيل استحسان لا تختص أفعولاً بل بالجواري أو من أنه ليس ممن ينظره  
 أو على أن المرة الواحدة لا تنصرف على ما اقتضاه نص الشافعي ومد الرجل عند الناس بالضرورة كقبلة أمته  
 بحضرتهم قال الأذري وبشبه أن يكون محله إذا كان بحضرة من يحشمه فلو كان بحضرة أخوانه أو نحوهم  
 كقبلة أمته لم يكن ذلك تركاً للمروعة (واكتار حكايات مضحك) بينهم بحيث أصبح ذلك عادة وخرج  
 بالاكتار ما لم يكن أو كان ذلك طبع الانصفا كما وقع لبعض الصحابة وفي الصحيحين تكلم بالكامنة بضحك  
 به اجسامه بهوى بها في النار سبعين خريفاً (تنبيه) \* تقييده الحكايات المفحكة بالاكتار يقتضي أن  
 ما عداها لا ينعقد بالاكتار بل يقتضي العادة بالمرة الواحدة قال ابن النقيب وفيه نظر وقال الباقر  
 الذي يعتمد في ذلك لابد من تكرره تكرر الدلالة على ذلك المبالاة وقد قال الشافعي إذا كان الاغلب على  
 الرجل أي الاظهر من أمره الطاعة والمروعة فبالتكرار وحسن البهق في المعرف من ابن مريج ان العدل  
 من لا يكون تاركاً للمروعة وفي غالب العادة قال البيهقي وهذا الخلف ما قاله الشافعي وهو يقتضي اعتبار  
 الاكتار في الجميع (وابس فقبه قباه) بالدمى بذلك لاجتماع أطرافه وابس جمال لبس القضاة  
 (وقائسوه) وهو بغض القاف واللام وبضم القاف مع السين ما يابس على الرأس هذا (حبث) أي في  
 ياد (لا يناد) للفقهاء لبسها وقدر في المروعة لبسها للقبه بان يتردد فيها فاشعر بان لبسها في البيت  
 ليس كذلك (واكتاب على لعب الشارح) بحيث يشغله عن مهماته وان لم يقترن به ما يحرمه ويرجع  
 في قدر الاكتاب للعادة أما القليل من لعب الشارح فلا يضر في الخلوة بخلاف قارعه العاريق فإنه هادم  
 للمروعة والاكتاب على لعب الحسام كالاكتاب على لعب الشارح (أو) على (غناه أو سماعه) أي استماعه  
 ولو عبر به لكان أولى سواء افترق بذلك ما يوجب التحريم أم لا ومثل ما ذكر الاكتاب على انشاد الشعر  
 واستنشاده حتى يترك به موهباته وكذا اتخاذ جارية أو غلام لافناء للناس والكسب بالشعر قال الرازي  
 بحثنا والغناء فلا يضرى من يليق به فلا يكون تركاً للمروعة (وادامة) أي اكتار (رقص) وقوله (يسقطها)  
 أي المروعة في جميع هذه الصور كما سأل التنبيه عليه خبر قوله لا كل وماعطف عليه (والامرفيه) أي مسقطها  
 المروعة (يختلف بالأشخاص والاحوال والاماكن) لان المدلول على العرف فقد يستقيم من شخص دون  
 آخر وفي حال: ون آخر وفي فطر دون آخر كما علم بممارس فعل الماء والاطعمة الى البيت شعاعاً اقتداء  
 بالسلف التاركين للكاف نحر مروعة ممن لا يليق به بخلاف من يليق به ومن يفعل اقتداء بالسلف  
 والتشبه في الاكل واللبس كذلك \* (تنبيه) \* يرجع في قدر الاكتار للعادة وظاهر تقييدهم ما  
 ذكره بالكثر أنه لا يشترط فيما عداها السكن ظاهر نص الشافعي والعراقيين وغيرهم ان التقيد في الكل  
 ذكره الزركشي ثم قال وينبغي التقبيل بين ما عداها لظاهر المبالاة الواحدة وغيره فالأكل من غير السوق  
 مرة في السوق لبس كالشبي فيه مكشوفاً (وحرقة دنيته) مباحة (كحداثة وكنس) لزبل ونحوه (ودبغ)  
 ونحوها كغيم حجام وحارس وقصاب واسكاف ونحوها (من لا يليق) هذه الحرفة (به) وقوله (تسقطها)  
 أي المروعة لا شعاع ذلك بقوله مروعة خبر قوله وحرقة وماعطف عليه \* (تنبيه) \* قوله دنيته بالهمزة من

الذميمة وهي الساقطة بتركه من الدنوية في القريب (فان اعتادها) مع مخالفة مخاصم النجاسة على  
الصلاة في أوقاتها في أبواب طاهرة (وكانت حرفة أبيه ولا) يستعاضها (في الأصح) لانه لا يتغير بذلك وهي  
حرفة باحة من فروض الكفايات لا احتياج الناس إليها ولوردتهم بالشهادة لم يتركوا كونه مال الناس  
والثاني تستعاضها لان في اختيارها مع اتساع طرق الكسب اشعارا بزيادة الروعة (تسببه) هذا  
التقييد الذي ذكره نقله الرافعي عن الغزالي واستحسنه وقال في زيادة الروعة لم يتعرض الجهور له هذا  
القييد وينبغي أن لا يقيد بصنعة آباءه بل ينظر هل يتلحق به هو أم لا ثم انه هنا وافق المأثور ولم يتعرض عليه  
والاعتماد عدم التقييد واعتراض جمعهم الحرفة الدقيقة بما يحرم الروعة مع قواهم انهم من فروض الكفايات  
وأوجب بعمل ذلك على من اخذوا العلم مع حصول الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة كالنجيم والعراف  
والكاهن والمهرة فلا تقبل شهادتهم قال الصمري لان شعارهم التليس على العامة ومن أكثر من أهل  
الصنائع الكذب وخاف الوعد دعت شهادته قال الزوكشي ومما عتبه بالويل الكسب بالشهادة مع  
ابشركة الابدان باطله وذلك فادح في العدالة لاسيما اذا منعنا أن نذكر الاجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا  
يكتب فان نقوس شركائه لا تطيب لذلك قال بعض المتأخرين وأسلم طريقه أبشركى ووقام شركا  
ويكتب ويقسم على قدر ما لكل واحد من غن وروعة فان الشركة لا يشترط فيها التساوي في العمل ومن  
ذلك المفرقين والوعاط (مروغ) المداومة على ترك السن الرابية ومستحبات الصلاة تقدر في الشهادة  
انهم ان مرتكبها بالدين واشعاره بقلة آيانه بالهوان ويحل هذا كما قال الاذري في المحاضر أمامين بدين  
السفر كالملاح والمكاري وبعض النجاة فلا يقدر في الشهادة مداومة مدامته مستحق للبيد  
والسقاء وكذا كثرة شربه آياه معهم لاختلال ذلك بالروعة ولا يقدر فيها السؤال للعاجزة وان طاف  
مكثره بالابواب ان لم يقدر على كسب مباح يكفيه لحل المسئلة حيث دلل ان أكثر الكذب في دعوى  
الحاجة أو أخذ ما لا يحل له أخذ به بقرح في شهادته نعم ان كان المأخوذ في الذم قليلا لا في التكرار كما  
نفاير وما قدم المصنف من شروط الشاهد كونه غير منهم بتمه نرد شهادته بدينه قوله (والنومة) بمنته  
وقية مضمومة بعمله في الشخص (أن يجزأه) يشهد به (نظمه أو يدع عنه) بها (ضرا) وبما تقرر  
اندفع ما قيل ان كلامه أشبه بعود ضمير إليه للشاهد فبصر التقدير ان يجزأ الشاهد الى الشاهد وفيه  
دلالة وأيضاً المنع بغير المسمى لا الاسم فلو قال أن يجزأ الى نفسه أو يدفع عنها كان أولى له ثم اشار  
المصنف الى صور من جرح الفاعل بما تضمنه قوله (فترد شهادته لعبده) سواء كان مأذونه في الجرح  
أو لا كما تامله اطرافه لا ما ينهيه به فهو له (ومكاتبه) لان له في ماله علاقة لانه بصدد البيع والشراء  
تجيز نعم لو شهد ببراءة شخص اشترى به وفيه شقة لم يكتبه فثبت بینه عليه الزكشي (وغريم له) وان  
لم تستغرق تركته الدين (أو عليه جرحه) لانه اذا أثبت للغريم شيئاً ثبت لنفسه المطالبة والحق  
المأوردى بذلك اذا كان زوجها معرابة فتم فشهدت له بدين وتقبل لغريم المومر وكذا المعسر فل  
لجرح الموت لعناني الحق بذمه بخلافه بد الجرح أو الموت لانه يحكم بماله لغريمه حال الشهادة ونحوه بجرح  
الهاس بجرح السقف والمرض ونحوه انهم لو شهدوا بغيرهم المرتد بماله لم تقبل شهادته لان ماله أشد من الفاس  
وقريب من الميت (و) نرد شهادته أيضا (بما هو) ولي أو وصي أو (وكيل فيه) بولي بدون جعل لانه  
ثبت لنفسه سلطة التصرف في المهور (تسببه) يلحق بمن ذكر شهادته الوديع للمودع والمؤمن  
للاهن لاقتضائهم ادوام يدها وقد يفهم كلامه القبول فيما اذا عزل نفسه وشهد وليكن عمله مالم يتخاصم فان  
خاصم ثم عزل نفسه لم يقبل وانهم كلامه ان يبرأ القاطع بقرح شهادته الوكيل لموكاه بما ليس وكيلا به  
ولكن حتى المأوردى به وجهين وأصحهما الصحة ولو عبر بقوله قيمه هو وكيل فيه كما هو في المجرر وأصل  
الروضة كان أولى لبدء اول من وكل في شيء بمخومه أو تعاطى عقداً فيه أو دفعه أو نحو ذلك فانه لا تقبل شهادته



لأوكاه في ذلك لأنه يجر لنفسه نفعاً باستيفاء ماله في ذلك من التصرف وإن لم يشهد بنفسه ما وكل فيه (و) نرد  
 نفي أدنه (ببراعة من ضمه) بأداء أو إجماله بدفعه الغرم عن نفسه \* (تنبيه) \* في معنى ذلك من  
 ضمه عبده أو مكانه أو غيره المبت أو المحجوع عليه بغلس ومن ضمه أصله وفرعه (و) نرد شهادة وارث  
 عند الشهادة (بجراحة مورثه) قبل انذامها كتحريضه في المثل في باب القسامة لأنه لو مان كان الارش  
 له وإيس مورثه أصله وفرعه فإن لم يكن وارثه عند الشهادة لحجب مثلاً قيات ولا يضرز والحب وارثه  
 بغرض الحكم (ولو شهد المورث) له غير أصله وفرعه (مريض) مرض موت (أو جرح بمال قبل الاندمال  
 قيات) (شهادته) (في الأصح) والثاني قال لا كالجراحة لأنه من وفرة الاول بأن الجراحة منبب للموت  
 المتعلق للحي اليه بخلاف المال وبعد الاندمال يقبل قطعاً لانقضاء التهمة نعم لو مان المورث قبل الحكم لم يحكم  
 فانه المأوردى والمأفرغ من الشهادة الجالبة للفتح شرع في الدفعة للضرر فقال (ونرد شهادة عاقله بنسب  
 شهود قتل) بحكمه من خطأ أو شبهة بخلاف شهود أقرار بذلك أو شهود عدمه فإن قيل هذه المسئلة تقدمت  
 في باب دعوى الدم والقسامة فتأندد ذكرها هنا أوجب بأنه أطلق هناك ما يجب نفيه منه في موضعين  
 أحدهما جرحه المورث وهو قبل انذمال ثانيها جرحه العاقل وهو قبل انذمال لونه وفقد ذكره  
 هنا على الصواب وبأنه هناك ذكرها لإفادة الحكم وذكرها هنا للتمثيل \* (تنبيه) \* لو شهد المورث بها  
 فإن قبل الحكم لم يحكم لانتماء الاثن شاهدان لانفسهما فانه المأوردى (و) نرد شهادة (غرماء فاس)  
 بجر عليه (بفسق شهود دين آخر) ظاهر عليه لانهم يدعونهم بضر الزاحمة \* (تنبيه) \* استثنى الباقي  
 من ذلك ما إذا كان للفرع الشاهد من يدينه ولا مال له فاس غيره أوله مال ويقطع بان الرهن بوفى الدين  
 المأروهون به فيقبل لفقد ضرر الزاحمة قال ولم أرب تعرض له والقواعد تقتضيه اهـ وهذا مأخوذ من  
 التعليل ولا نقبل شهادة شخص بموت مورثه ومن أوصى له ونقبل شهادة المديون بموت المدين (ولو شهدوا)  
 أى شاهدان (لاثنين بوصية) من تركه (فشهدا) أى الاثنان (للاشهادين) هما (بوصية من تلك  
 التركة قيات الشهادتين في الأصح) لانقصان كل عن شهادة الاخرى ولا تجزى شهادته نفعاً ولا تدفع عنه  
 ضرراً والثاني المنع لاحتمال المواطأة وأجاب الاول بأن الأصل عدمها \* (تنبيه) \* نقبل شهادة بعض  
 القافلة لبعض على قاطع الطريق بمنزل مشهورة به البعض الآخر إذا قال كل منهم أخذ مال فلان فإن  
 قال أخذ مالنا لم تقبل ولا نقبل شهادة تخفى بمال لو كان ذكر الاستحقاق فيه كوفد الذكور (و) بمسابع  
 لشهادة البعض وحيداً (لا تقبل لأصل) للشاهد وان علا (ولا ترفع) له وإن سئل كشهادته لنفسه  
 لا تجزى منه ففي الصحيح فاطمة بنتي وكذا لا تقبل لما كتب أصله وفرعه ولا ما ذنوبها \* (تنبيه) \* أحدهما  
 فضية كلامه انهم لا تقبل شهادته لا بد أصابه أو فرجه على الآخر وهو كذلك كما جزم به الغزالي ويؤيده  
 منع الحكم بين أبيه وابنه وإن خالف ابن عبد السلام في ذلك مع اللابان الوازع الطبيعي فتعارض فظهر  
 الصدق أضعف التهمة ولا تقبل تركبة الولد لولده ولا شهادة له بل رشد سواء أكان في حجره أم لا وإن أخذنا  
 بأقراره برشد من في حجره فإنما يحمل عدم قبول الشهادة الأصل افرعه وعكسه إذا لم يكن ضمنياً فإن كان صح  
 ويتضح بصورتين أحدهما ما لو ادعى عليه نسب ولد فأنكر فتشهد أبوه مع أجنبي على أقراره أنه ولده قبلت  
 شهادة لاب كفي فتأري القاضي الحسين وإن كان في ضمنه الشهادة لحفيده أحدهما لا امر النسب ثانيهما  
 ما لو ادعى شخص شراء عبد في يده من عمر وبعد ان اشتراه عمر ومن زيد صاحب اليد وقضه وطالبه بالتأجير  
 فأنكر بدينه جرح ذلك فشهد ابنه ما لم يدعي بما يقوله قيات شهادتهما لان المقصود بالشهادة في الحال المادى  
 وهو أجنبي عنهما (وتقبل) الشهادة (عليهما) أى أصله وفرعه سواء أكان في عقوبة أم لا لانقضاء  
 التهمة وبما نفي من ذلك ما إذا كان بينه وبين أصله أو فرعه عدوان فإن شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم  
 به في الأنوار (وكذا) نقبل من فرعين (على أبيهما بطلاق ضرة أوهما وفذهما في الاطهر) أضعف التهمة

نفع أهله بالمال لا يمتنع أن يرد عليه ما كان عليه من المال وهو  
 انفرادها بالمال (تنبيه) \* انهم قوله على أبيهما ان يحمل الخلاف ما ذكروه من جهة أو يرد على  
 المنة أو لو ادعى الاب المال في زمن سابق لاسم فاطمة من جهة أو يرد على ما سأله المال في  
 ماله فلهذا لا تقبل الشهادة عليهم لانهما لا يثبتان له ولا يثبتان له ولا يثبتان له ولا يثبتان له  
 كغيره في يده (واذا شهد) بحق (الفرع) أو أصله (والتنبيه) \* كان شهد بربوبية ما كقولهم ولا يثبت  
 وفلان أو عكسه (فثبت) تلك الشهادة (ولا يثبت في الأثر) من قولي يفرق الصفة والثاني لا يفرق  
 ولا تقبل له (فثبت) كذا في الشرح (وتقبل) الشهادة (لكن من الزوجين) فلا ستر لان الحمل  
 يرد عليه ما يرد أو يرد ولا يمتنع قبول الشهادة كقولهم لا يثبتان له ولا يثبتان له ولا يثبتان له  
 الاحتياج لذلك بحكمه صلى الله عليه وسلم لعائشة على أهل البيت كما حُجج به عنهم لانه صلى الله عليه وسلم  
 يحكم نفسه وأفرقه وقيل لا تقبل لان كل واحد منهم وارث لا يوجب فاشبهه لابي وهو قول الأئمة الثلاثة  
 واستثنى على الاول ما ذكروه لزوجه بن فلان فاذكروا في أحد وجهين وجه البقيتي واحترزوا عن قولهم  
 أهله أو لولده أو أحدهما على الاسترخاء فاقبل قولهم ادلائمه لكن يستثنى شرا انه علم ان يردا على لولده  
 علم الله بعدى شيئا فاشبه (و) تقبل الشهادة (لا يخ) من أخيه وكذا من ربة ما لم يثبت وان كان  
 يثبتونه ويبرونه (وصديق) من صديقه وهو من صدق في ودا ذلك بان يرد ما أدلت على ابن فاسم وقيل  
 ذلك أي في زمانه ونا وفي زماننا (والله أعلم) لضعف التهمة لانهم لا يثبتون ما يثبتون من الأصل والفرع لما  
 شهادة كل من ذكره على الاسترخاء بولدهما (ولا تقبل) شهادة (من يرد) على من يرد عليه  
 لا تقبل شهادة ذي عجز على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن والعمري بكسر العين المجهة للعلل وهو  
 الحدة وان في ذلك من التهمة \* (تنبيه) \* المراد بالعداوة المذنبية النافرة لان الباطنة لا يبالغ عليها  
 الا سلام العبد وبوفهم المأثر في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سأني قوم في آخر الزمان يشتمون  
 العداوة أعداء السيرة قبل ان ياتي الله أو يرد على الله عليه وسلم أي من كان أشد عليك محاسنك قال الله  
 الأعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعيذ بالله منها فقال الله سبحانه وتعالى انه اذ من ذلك (وهو) أي  
 العدو (من يفضله) أي المشهود عليه (بحيث يمتنع زوال نعمته) سواء أطلبها الله أم لم يطلبها  
 (ويحزن بسرو ربه ورفعه بعبته) الشهادة المعرف بذلك وقد تكون العداوة من الجانبين وقد تكون  
 من أحدهما فيقتصر بردها على الاسترخاء ولو عادى من يرد عليه وبالح في خصامه ولم يجرم به  
 عليه لم يرد شيئا له لئلا يخذل ذلك ذمة الى ردها ولو أذنت العداوة الى الفسق ردت مطلقا \* (تنبيه) \*  
 هذا الضابط تلخصه الرافعي من كلام الغزالي قال الباقي ذكر البغض ليس في الشرر ولا في الروفة وما دام  
 يذكر أحد من الأصحاب ولادة حتى لا يذكره هنا لان العداوة غير البغضاء قال تعالى ويدي بيننا وبينكم  
 العداوة والبغضاء والفرق بينهما ان البغضاء بالغلب والعداوة بالفعل وهي أغلظ فلا يفسر الاغلب بالافت  
 وقال الزركشي الاشبه في الشبا ما تحكيم العرف كما شار إليه في المعالاب فمن عده أهل العرف عدوا مشهورا  
 عليه ردت شهادته عليه اذ لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة \* (فرع) \* حب الرجل اقرب له ليس عداوة  
 حتى ترد شهادته اهم بل تقبل مع أن العداوة وهي ان يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضي الرد  
 بمجرد ما وان أجمع جماعة على أعداء قومه وقومهم ما هم ردت شهادته عليهم (وتقبل له) أي العدو وان لم  
 يكن أمه أو فرعه ادلائمه والفضل ما شهدت به الأعداء وتقبل تركبته أيضا لان كونه لك عدوا  
 عليه كجحدته ابن الرقة وخرج بالعدو أصل العدو ورفعه تقبل شهادتهما ادلائمه بينهما وبين الماتود عليه  
 (وكذا) تقبل (عليه) أي العدو (في عداوة من ككافر) شهده عليه مسلم (وميتدع) شهده عليه من  
 لان العداوة الدينية لا توجب رد الشهادة \* (تنبيه) \* لو قال انما لم يسمعوا الحديث من فلان

فانه يخاطب أولاً المستفتى وامنه فانه لا يحسن الفتوى لم تردها عنه لان هذا الصبح للناس نص عليه في الام قال  
وايش هذا بعد اذ ولا غيبة ان كان يقوله لمن يخاف أن يفتيه ويخطئ بانهاه (ونقبل شهادته بتردع  
لا تكفره) ببدعته قال الزكشي ولا تنسقه منها ولم يبين المصنف من لم يكفر ببدعته ومن يكفر به او قدر في  
باب الردة جملة من ذلك ومن القسم الاول منكر وصفت الله تعالى وخلقه أفعال عباده وجوارز ونيته  
يوم القيامة لا يعتقدهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم وتدرى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه  
وسلم قال فترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فجعل الكل من أمتي ومن القسم الثاني منكر وحدوث العالم  
والبعث والحشر للأجسام وعلم الله تعالى بالمعدوم والجزيئات لا تنكسر بعض ما علم بحجج الرسول صلى الله  
عليه وسلم به ضرورية فلا تقبل شهادتهم ولا شهادته من يدعو الناس إلى بدعته ولا خطابي مثله وهم أصحاب  
أبي الخطاب الاسدي النكوفي كان يقول بالهامة أبي جعفر الصادق ثم ادعى الألوهية لنفسه وهم يعتقدون  
أن الكذب كفر وان من كان على مذهبهم لا يكذب فيصدقونه على ما يقول ويشهدون له بمجرد اخباره هذا  
اذ لم يذكر في شهادتهم ما يثبت احتمال اعتمادهم على قول المشهود له فان بيننا ما يثبت الاحتمال كان  
قالوا معناه يقوله بكراً أو رأينا به يقضه كذا قبلت في الأصح \* (تنبيه) \* قضية طلافه انه لا فرق بين  
سب الصحابة رضي الله عنهم وغيره وهو المرجح في زيادة الروضة قال بخلاف من قذف عائشة رضي الله تعالى  
عنها فانه كافر أي لانه كذب على الله تعالى وقال السبكي في الحاشيات في تكفير من سب الشيخين وجهان  
لاختلافهما فان لم يكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادته ولا يغلب  
فيه قال شهادته مقبولة اهـ فجعل ما رجحه في الروضة غاملاً قال الاذري وهو كما قال ونقل عن جميع التصريح  
به وان المأثورى قال من سب الصحابة أو أئمتهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادته وقضية اخلاق  
الشيخين قبول شهادته أهل الأهواء غير الخطابية وأنه لا فرق بين من يستحل المال والدم وغيرهما ونقل في  
زيادة الروضة النص صريح عن نص الام وثقلا في باب البغاة عن المعتز بن أنس لا تقبل شهادة أهل البغي ولا ينفذ  
قضاء فاضهم اذا استحلوا دماءنا وأموالنا وقدمنا الفرف هناك فايراجع \* (قائدة) \* قال ابن عبد السلام  
البدعة منسوبة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة قال والطريق في ذلك ان تعرض البدعة  
على قواعد الشرع فان دخلت في قواعد الايجاب فهي واجبة كالاستغفار بعلم الكفر أو في قواعد التحريم  
فمحرمة ككذب المقرنة والمرجحة والمجسمة والرافضة قال والرد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لان  
المتدع من أحدث في أمره ما لم يكن في عهدته صلى الله عليه وسلم أو في قواعد المندوب فمندوبة  
كبناء الربط والمدارس وكل احسان لم يحدث في العصر الاول كصلاة التراويح أو في قواعد المكروه  
فمكروه كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف أو في قواعد المباح فباحة كالمسحاة عقب الصبح والعصر  
والتوسع في المأكل والملابس وررر النبيق باسمه ناده في منازب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه قال  
الحديثان ضربان أحدهما ما تنال كتاباً أو سنة أو إجماعاً فهو بدعة وضلالة والثاني ما أحدث من الخير  
فهو غير مذموم (لا) تقبل شهادة (مغفل لا يضبط) أصلاً وغالب عدم التوثيق بقوله أمان لا يضبط نادراً  
والاغاب فيه الحفظ والضبط فتقبل فعلمه لان أحد الايسلم من ذلك زمن نعاذل غلطه وضبطه فاننا هركا قال  
الاذري انه كمن غلب غلطه \* (تنبيه) \* محل الرد فيمن غلطه وضبطه سواء اذ لم تكن الشهادة مفسرة فان  
فسرها وبين وقت العمل وكأنه قبلت كما يحى عليه الشيخان قال الامام والاستفصال عند انشراح  
الغاضي غلبة في الشهود حتم وكذا ان رايه أمر وإذا استقصاهم ولم يقبلوا بحث عن أحوالهم فان تبين  
له أنهم غير عفاين قضى بشهادتهم المأففة قال ومقام شهادة العوام يشوبه اغتراب وسهو وجهل وان كانوا  
عدولا فيتمين الاستفصال كما ذكرنا وليس الاستفصال مقصوداً في نفسه وإنما الغرض تبين ثبوتهم في  
الشهادة (و) لا تقبل شهادة (مبادر) بشهادته قبل الفتوى جزماً كذا بعدتها وقبل أن يستشهد

على الاصح فتمتة ونابر الصديقين أن التي صلى الله عليه وسلم قال شبرا القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم  
الذين يلونهم ثم يحيى قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام التمسك لهم وأما خبره وسلم ألا تحرم  
بغير الشاهد الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فمعه قول على ما سمع فيه شهادة الحسبة (تنبيه) \*  
تقبل شهادته من اختياراً وجلس في زاوية مختبئاً لئلا يسمع الشهادته لان الحاجة قد تدعو اليه وليس ان يختار  
الحصم ان يشهد عليك للاباء والى تكذيبه فيعززه القاضي ولو قال رجلان مثلاً لثالث فوسايتنا  
لنصاب ولا تشهد علينا بما جرى فهو شرط بأهل وعليه ان يشهد قال ابن القاي وترك المشور في  
ذلك أحب الى ثم استثنى المصنف من عدم صحة شهادة المبادر ما ذكره قوله (وتقبل شهادة الحسبة) من  
الاحتمال وهو مطلب الاجرم واسبقها دعوى أم لا كانت في قضية المتهود وعليه أم لا وهي كدبره من  
الشهادات في شروطها السابقة (في حق الله تعالى) التعمية كالمسألة والركاة والموم بان يشهد  
بتركها (وبما له) أي في الذي منه (فيه حق مؤكد) وهو ما لا يتأثر برضا الاكدي (كملاق) بأن  
أدركه وأما المطلاع فمسلان اليهودي المتع لانه لا يشك في المال وعن الامام انما تسمع لشبوت المال لان  
دون المال قال في المهمات والراجع ما له الامام اه وهذا هو الظاهر وجرى عليه ابن المقر في روضه  
لان المال حتى أدى دون الغراق (وعنق) غير ضمني ولا فرق في المتق بين أن يكون متجراً أو معاقاً  
عبداً أو أمة وقال أبو حنيفة تقبل في عتق الامة دون العبد أما الضمني كن شاهد لشخص بشره قربه  
ولا يصح في الاصح لانها شهادة بالمال والعتق يرتب عليه (تنبيه) \* المراد بالعتق ان يشهد بحدوده  
فلو شهد بما يفرض اليه فالمقول في الاستيلاء القبول وأما التدبير والتعليق به فمعه والكاتب ولا يقبل فيها  
ففارقت الاستيلاء بأنه يفرض الى العتق لا بما له بغيره لافها وتصح شهادته بالعتق الحامل بشراء القريب  
والتدبير وتعلق العتق والكاتب (وعنه وعن قصاص) في نفس أو طرف ما سبه من سلامة النفس وهو  
حق الله تعالى أيضاً (وبقاء عدة واقضائهما) لما يرتب على الاول من صيانة الفرج واحتباخته من غير  
طريق شرعي وله في الثاني من الصيانة بقصد النفع بالسكاح والحق بذلك تحريم الرضاع والمراة  
(وحدله) تعالى كدالهما وقطع الطريق وكذا حد السرقة على الصحيح بان يشهد بحديث ذلك والمصنف  
سره اذا رأى المصلحة فيه (وكذا النسب على الصحيح) لان في قوله حق الله تعالى اذا شرع كذا الاسباب  
ومنع قضاها فضاها الطلاق والعتاق والنسب لا تعلق حتى الاكدي فيه (تنبيه) \* والحق بما ذكره  
المصنف الاحسان والتعديل والزكوات والكفارات والبسواغ والكفر والاسلام وتحريم المصاهرة  
والوصية والوقف ادعت بهنهما ولو انحلت الجهسة العامة يندخل نحو ما أفق به البقوي من انه لو نسب  
دارا على اولاده ثم الفقراء قاله ولي عليهم اورثته وتلكوها شهداه ان حسبة قبل انقراض اولاده  
برؤيتها قبلت شهادتهما لان آخره وقف على الفقراء لان خصمت بهنهما فلا تقبل فيها التعلق بهما بما عاونا  
خاصة واحتقر بحقوق الله تعالى عن حقوق الاكدي كالتقصاص وحد الغذف والبيع والافار وبرؤيتها  
لكن اذا لم يعلم صاحب الحق به أعماله التاهدية ليستشهد به بعد الدعوى وانما تسمع فيه شهادة الحسبة عند  
الحاجة اليها ولو شهد اثنان ان دلائلا عتق عبده أو انه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه سرق  
أو انه يريد نسكها وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان  
بكذا فاحضره للشهادة عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زناهم فذقة وما تقبل فيه شهادة الحسبة هل تسمع  
فيه دعواها وجهان أو جهما كما جرى عليه ابن المقر تبعاً للاسنادي ونسبه الامام له ارفين لا تسمع  
لانه لاحق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم يأذن في الطالب والاثبات بل أمر فيه بالاعراض والدفع  
ما أمكن والوجه الثاني ووجه الباقي اما تسمع ويجب حله على غير حدود الله تعالى وكذا ذلك بعض  
المتأخرين فقال انما تسمع الا في محض حدود الله تعالى (ومنى حكم) فاض (شاهد بن قبا) عند ادائه

الشهادة أو عند الحكم بها ( كافر أو عبيد أو صبيين ) أو امرأتين أو خنثيين أو بان أحدهما كذلك ( نقضه هو وغيره ) لتيقن الخطأ فيه والمراد اظهار البطلان قال في أصل الروضة فان قيل قد اختلف العلماء في شهادة العبد فكيف نقض الحكم في محصل الخلاف والاجتهاد فيه قلنا لان الصورة مفروضة فيه لا يعتد بالحكم بشهادة العبد وحكم بشهادة من ظنهما حين فلا اعتداد بمثل هذا الحكم ولانه حكم بخلاف القياس الجلي لان العبد نافذ في الولايات وسائر الاحكام فكذا في الشهادة ( وكذا فاسد فان ) ظهر فسدهما عند القاضي بنقض الحكم بهما ( في الاظهر ) كافي المسائل المذكورة لان انص والاجماع دلا على اعتبار العدالة والثاني لا ينقض لان قبولهما بالاجتهاد وقبول بيعة فسدهما بالاجتهاد ولا بنقض الاجتهاد بالاجتهاد وعروض بان الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد العدل مع ان عدلتهما اثبت بالاجتهاد \* ( تنبيهه ) \* قيد القاضي الحسين والبغوي النقص بما اذا كان الفسق ظاهرا غير مجتهد فيه فان كان مجتهدا فيه كشر النيساب لم ينقض قطعا لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ولو شهد عدلان على فسدهما معاقين ولم يسند الى حالة الحكم لم ينقض القضاء لاحتمال حدوثه بعد الحكم كما قاله صاحب المكايف واقضاه كلام الرافعي في باب القضاء على الغائب \* ( فرع ) \* لو شهد شاهدان ثم فسقا أو اردا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهما لان ذلك يقع ببيعة فيباضى وبشعر يثبت كامن ولان الفسق يمتنع غالبا فربما كان موجودا عند الشهادة وان عييا أو خرسا أو جانا أو ماتا حكم بشهادتهما لان هذه الامور لا توقع ريبه فيباضى بل يجوز تعديا بها بعد حدوث هذه الامور وبحكم بشهادتهما ولو فسقا أو اردا بعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى كالمورد رجعا عن شهادتهما كذلك وخرج بالمال الحد ودفع الفاسق وتوفى ولو قال الخاكم بعد الحكم بان لي انهما كانا فاسقين ولم تظهر بيعة بفسدهما نقض حكمهما من جوارنا قضاء بالعلم وهو الاصح ولم ينسب فيه ولو قال أكرهت على الحكم بشهادتهما أو أنا أعلم فسدهما قبل قوله من غير بيعة على الاكره ولو بانوا الذين أو الذين له شهاده أو عدد من لاشهاده أو عدد من لاشهاده انقض الحكم أيضا كالمورد بانا فاسقين ولو قال الخاكم كنت يوم الحكم فاسقا فالظاهر كما قال شيخنا انه لا ينافى اليه كالمورد قال الشاهدان كما عند هذا النكاح فاسقين فان قيل دلا كان هذا مثل قوله بان لي فسق الشاهدان أحجب بانه أعرف بفسقه نفسه منه بفسقه غيره فتقصره في حق نفسه أكثر ( ولو شهد كافر ) معان يكفره أو مرته كقوله القفال ( أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله ) بإسلام أو عنق أو بلوغ ( فبات شهادته ) لان قضاء التهمة لان المتصف بذلك لا يعبر برد شهادته ( أو ) شهد ( فاسق ناب ) من فسقه أو عدد ناب من عدائه أو من لامروء له ثم عادت مروءته أو سيدا لكاتبه ثم أعادها بعد العتق أو مخفي الكفر ثم أعادها بعد اسلامه ( فلا ) تقبل للتهمة لان المتصف بذلك يعبر برد شهادته ( وتقبل شهادته ) أى الفاسق ( في غيرها ) أى في غير تلك الشهادة التي شهد بها حال فسقه وفي بعض نسخ المتن بغيرها ( بشرط اختياره بعد التوبة مدة بقاءها صدق توبته ) لان التوبة من أعمال القلوب وهو منهم باظهارها لترويح شهادته وعود ولا ينسبه فاعتبر الشارع ذلك بقوى ما دعاه قال تعالى في حق القذفة الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا وقال تعالى فان تابوا وأصلحوا ( وقدرها الا كثر من ) من الاصحاب ( بسنة ) لان انقضها المشتمل على الحصول الاربعة أثرا بينا في نهج النفوس لما تشبه به فاذما صفت على السلامة أشعر ذلك بحسن السيرة وقد اعتبر الشارع السنة في العتق وفي مدة الغر يبن والى كذا الجزية وهل السنة تجديد أو تقرب بوجهان في الحاقى والبحر دج الملقين والاذرى ومن تبعهما الثاني وهو الظاهر وان كان مقتضى كلام الجمهور الاول واستثنى من اشتراط الاختبار صور منها مخفي الفسق اذا تاب وأقر وسلم نفسه للعدالة لم يظهر التوبة عما كان مستورا عليه الا عن صلاحه الماوردى والرويانى ومنهما لوعى الولي بالعضل ثم تاب زوج

في الحال ولا يحتاج الى استبراء كما حكمه الرابع من البغوي ومنها شاهد الزنا اذا وجب عليه المساءة  
 تمام العدد فانه لا يحتاج بعد التوبة الى استبراء بل تقبل شهادته في الحال على المذهب في أصل الروضة ومنها  
 ماطر الوقت بشرط الوقت اذا فسق ثم تاب عات ولا يشترط من غير استبراء ومنها ما منع من القضاء اذا تعي  
 عليه وقد مر ما فيه في باب القضاء ومنها انما ذك غير الحصن قال البلقي لا يحتاج الى استبراء المفهوم قول  
 الشافعي في الامام ان قذف بمسنة فلا تقبل شهادته حتى يتغير ومنها الصبي اذا قفل ما يقتضي فسق  
 البالغ ثم تاب وبلغ ثانيا قال البلقي ايضا لم يعتبر فيه الاحتياط كما في غير من كلام الشافعي والاصحاب  
 ومنها الوصل في الحال ثم زال احتياج الفرع الى تحمل الشهادة ثانيا قال الزدكشي ولم يذكروا  
 هذه المدة ومنها المرند اذا أسلم وكان عدلا قبل الردة كما قاله المارودي واقتضاء كلام غيرهم ان قيل  
 هلا كان كالمعتق اوجب بانه اذا أسلم فقد أتى بحد الكفر ولم يبق بعد ذلك احتمال واپس كذلك  
 اذا زنا ثم تاب لان التوبة باستمضاء المصيبة بحيث تطهر وقتها المارودي والروابي اسلام  
 المرند بما اذا أسلم مرسلان أسلم عند تقديم القتل اعتبر مضي المدة \* (تبيينه) \* اقتضاء المصنف  
 كل راعي على المسوق يقتضي انه اذا تاب عما يجرم الرواة لا يحتاج الى استبراء واپس مرادا فقد صرح  
 صاحب التبيين بانه يحتاج الى الاستبراء قال الباقي وله وجه فان حارم الرواة صار باعتباره مغيرة له فلا بد  
 من اختبار سائره وذكر في الغالب انه يحتاج الى الاستبراء في التوبة من العداوة سواء كانت قضا أم لا  
 كالمصيبة والمصيبة وشهادة الزور (ويشترط في توبته مصرية ذولية القول) قياسا على التوبة من الردة  
 بكافة الشهادة (فيقول القاذف) مثلا في التوبة من القذف (قذف) فلا (باطل) أو ما كثر  
 صحابه ونحو ذلك (وأما ما ذهب إليه ولا أعود اليه) ليدفع عار القذف ولا يكف أب يقول كذبت ففسد  
 يكون صادقا فكيف يؤمر بالكذب ان قيل قول المصنف قذف في باطل صريح في كذاب نفسه  
 وقد نقل عن الجمهور انه لا يكذب نفسه فكان الاولى اتيانه بمبارة المحرز والجمهور روي القذف باطل  
 أي قذف الناس باطل اوجب جعل كلامه على نحو زينة المضاف اليه عن الاف واللام كقوله تعالى  
 بل الله أعبدهم الله ديني أي الدين وقضية اطلاقه انه لا فرق بين القذف على سبيل الابداء أو على صورة  
 الشهادة اذا لم يتم عدد الشهود وهو كذلك كفي الشرح والروضة قال الرافعي وبشبهه أب يشترط في  
 هذا الا كذاب جريانه بي يدي القاضي اه وهو كما قال ابن شهبة طاهر فمن قذف بحضرة القاضي واتصل  
 قذبه ببيضة أو اعتراف وشبه طاهر فيه اذا لم يتصل بالقاضي أصلا بل في جوارز انبائه القاضي واعلامه  
 بالقذف فغار ما به من الابداء وشهادة الفاحشة (وكذا شهادة الزور) يقول الشاهد فيها على وزان طاهر  
 شهادتي باطلا وأما ما ذهب إليه ولا أعود اليه لانه في معنى ما سبق ولكن الذي في الروضة وأصلها  
 عن المذهب أنه يقول كذبت فيما قلت ولا أعود اليه لانه في معنى ما سبق ولكن الذي في الروضة وأصلها  
 (غير القولية) كالسرقة والزنا والنسب (يشترط في التوبة منها) (اقتلاع) عنها (وتدبير) عليها (وهو من أن  
 لا يعود) لها (ورد ظلامة آدمي) من مال وغيره وقصاص وحد قذف (ان نعلقت به واثمة أهله) فيؤدي  
 الزكاة لستحقها أو يرد الغصوبات يقي ويبدل ان تاف لستحقه أو يستحل منه أو من وارثه ويعلم ان لم يعلم فأن لم  
 يوجد مستحق أو اقلع خبره سلمها الى قاض أمين فان تعدد تصدق بها أو يؤدي الغرم أو يتركها  
 عذره والمعسر بنوي العزم اذا قدر فان مات معسر أطول في الاستحرة ان مضي بالاستئذنة كان استئذان  
 لاعانة على معصية والا فان استئذان لمباحة في أمر مباح فهو جائز ان رجي الوفاء من جهة ظاهرة  
 أو سبب طاهر والظاهر أنه لا ما لباله حيث رد والرجاء في الله تعالى تعريض خصمه (تبيينه) (الاول لوجه  
 المصنف بالخروج من ظلامة آدمي بدل الرد لئلا يكون أولى ليشمل الرد والبراء منها واقتباس البديل  
 عند التلف ويشمل المال والعرض والقصاص فلا بد في القصاص وجد القذف من التمكن أو طلب

العفو فان لم يعلم وجب اعلامه بالفصاح فيقول انا الذي قتلت اباك ولزمني الفصاح فانقص ان نسيت  
 وكذلك حد القذف وأما الغيبة فان بلغت الغتاب الشترط أن يأتيه ويستجمل منه فان نعدن بوجه  
 أو تسر الغيبة الطولية استغفر الله تعالى ولا اعتبار بخيال الورثة وان لم تباعه كفي الندم والاستغفار  
 كما قاله الجناطي في فتاويه ويظهر انما اذا بالغت به بعد ذلك أنه لا بد من استحلاله إن أمكن لان العساة  
 موجودة وهو الابداء وهل يكتفى بالاستحلال من الغيبة المحيولة قال في زيادة الروضة فيه وجهان سبقا  
 في كتاب الصلح اه ولكنهما انما سبقا في كتاب الضمان ولم ترجع منهما شيئا ورجع في الاذكار عدم  
 الاكتفاء والوجهان كالوجهين في البراء من الجهول قال الشيخ عماد الدين الحسيني وقد يقال بالمسألة  
 في ذلك بخلاف الاموال وفي كلام الحلبي وغيره الاقتصار على الجواز وحديث كلام الاذكار في باب  
 الضمان ولكن الفرق بينهما وبين الاموال أظهر والحسد وهو أن يفتي زوال نعمة ذلك الشخص  
 وبقرح بصيغته كالغيبة كما نقله عن العبادي فيأتي فيه ما مر فيها قال في زيادة الروضة الخناريل  
 الصواب أنه لا يجب اخبار المحسود ولو قيل بكرهه لم يعد التنبيه الثاني قضية اطلاقه رد الاقامة توقف  
 التوبة في الفصاح على تسامح نفسه ولكن الذي تعلقه في زيادة الروضة عن الامام وأقره القائل اذا ندم  
 صححت توبته في حق الله تعالى قيل أن يسلم نفسه للفصاح وكان تأخر ذلك معصية أخرى تجب التوبة منها  
 ولا يقدح في الاولى التنبيه الثالث كان ينبغي له أن يقول حيث أمكن لثلاثيهم أن لا تصح عنه نذر  
 الرد قال الزركشي فينبغي أن يكون قوله ان تعافت باحدى أهم مما تمحض حقه أو لم يتمحض وفيه  
 حق الله تعالى كالزكاة اذا تمكّن من اخراجها فلم يفعل وكذا الكفارات قاله البندنجي والمراد ان يجب  
 اخراجها على الفور وحديثه فلا يقال ان تعفده بالادعي يخرج حقوق الله تعالى كالزكاة التنبيه  
 الرابع ان مقتضى كلامه ان المعصية القواية لا يشترط فيها ذلك بل يكفي القول وليس مراد ابل الثلاثة  
 الاول ركن في التوبة اسكل معصية قولية كانت أو فعلية واذا تعلق بالمعصية حد الله تعالى كالزنا وشرب  
 المسكر فان لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره وبقره يستوفى منه قوله أن يستمر على نفسه وهو الافضل فان  
 ظهر فقد فات الستر فيأتي الحاكم وبقره يستوفى منه التنبيه الخامس ان كلامهم يقتضي أنه لا يكفي  
 في انتفاء المعصية استيفاء الحد بل لابد منه من التوبة وقد قدمت الكلام على ذلك في أول كتاب الجراح  
 فايراجع التنبيه السادس من مات وله دين أو مظالم ولم تتصل الى الورثة طالبها في الاستحالة لا آخر  
 وارث كما قيل وان دفعها الى الوارث أو ابراء كما قاله القاضى خرج عن مظالمه غير الماطل التنبيه السابع  
 تجب التوبة من المعصية ولو صغيرة على الفور بالانفاق ونصح من ذنب دون ذنب وان تكررت وتكرر  
 العود ولا تبطل به بل هو مطالب بالذنب الثاني دون الاول ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب  
 كارجحه ابن المقرئ التنبيه الثامن ان من تبرط التوبة زيادة على ما مر كونه الله تعالى فلو تاب عن معصية  
 مالبة لظفره أو شبعه أو نحو ذلك لم تصح توبته وكوتها قبل وضوله الى الفرعة أو الاضمار يظهر والآيات  
 كطالوع الشمس من مغربها قاله البلقيني التنبيه التاسع ان سقوط الذنب بالتوبة متفاوت لا مقطوع  
 به وسقوط الكفر بالاسلام مع الندم مقطوع به وتائب بالا جاع قال في أصل الروضة وابس اسلام  
 المكافر توبة من كفره وان توبته ندمه على كفره ولا ينصّر ايمانه بل اندم فيجب مقارنة الايمان للندم  
 على الكفر اه وانما كان توبة الكافر مقبولة عاجلا لان الايمان لا يجامع الكفر والمعصية قد تجامع التوبة  
 \* (فصل) \* في بيان ما يعتبر فيه شهادة الرجال وتعدد الشهود ولا يعتبر به فيه ذلك مع ما يعلق بها  
 (لا يتحكم بشاهد) واحد (الافى دلال) شهر (ومضان) فيحكم به فيه (في الاظهر) لما مر في كتاب  
 الضياع فان قيل لم ذكرها هنا مع تقدمه أجب بان ذكرها هنا لبيان الحضر وأورد على الحضر  
 مسائل منها ما لو نذر صوم من أجل شاهد واحد بر توبته فهل يجب الصوم اذا قلنا بثبوتيه رمضان

- عن ابن الزبدة في وجوبه عن اليعقوب وجميع ابن القري في كتاب العيام الوجوب ومنه ما نقله الجوزي  
 آخر الصلاة على الميت عن المتولي أنه لو مات ذمي فشهد رجل إسلامه لم يكف في الارث وفي الاكراه  
 في الصلاة عليه وتوابعها وجوبه ان بناء على القولين في دلاله ومقتضاهما ترجيح القولين وهو الظاهر  
 وان أتى القاضي - بين بالنوع ومنه ما سبق في المتن في باب القسامة ان شهادة العدل الواحد دللت ومنها  
 ما وفيه أيضا في ذكره الثبوت الاكراه بخلاف واحد في القول بان الترخص - شهادة ومنها ثبوت  
 دلاله في الخطة بالعدل الواحد فان فيه وجهين - كماله المارضي والقاضي المسكين بالنسبة الى الوقوف  
 بعرفة والمواقي وغير ذلك قال الاذري والقياس القول وان كان الاثر خلافه ومنها ثبوت شؤرا  
 بشهادة العدل الواحد بماريئ النجبة فيما اذا ثبت ومقتضاهما انه ولم ير الازل بعد الثلاثين فاعلم  
 في الاصح ومنه ما مر في كتاب القضاء أنه يكفي قول العون بلا تنافع القري من المشور في التزير ومنها  
 المسح لعمهم كالم القاضي أو المصمم يقل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كذا ذكره الرافعي قبيل  
 انه عام على الغائب (و بشرط لازما أو بعقوبال) اقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة  
 شهود وانما في صحيح مسلم من سبعة عبادة رضى الله تعالى عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لو وجدت مع امرأتى رجلا أو له حتى أتى بربعة شهود له قال نعم ولأنه لا يقوم الا من اثنين فصار كالثبوت  
 على قدامي ولان الزنا من أغفل الفواحش فغلقت الشهادة فيه ليكون استروا عما تقبل شهادتهم بارتداد  
 الواحش من الثمانية فرأينا أو تمردنا للنظر لاقامة الشهادة فان قالوا تعدنا لغير الشهادة فاعلم بان ذلك  
 وردت شهادتهم - جزما كما قاله الماردى وان اطلقوا لم أرسن تعرض له وينبغي ان يستفسروا  
 ان تبسروا ولا فلا يعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الماصر المتقدمة في قبول شهادتهم - ومجمل ما هو  
 الماردى اذا تذكر ذلك منهم ولم تعاب طاعنهم على معصيتهم والافتقار شهادتهم لان ذلك صغيرة ولا بد  
 أن يقرروا رأينا أو تدل - حشفته أو فدرها من فاقدها في فرجها وان لم يقولوا كما ورد في المسألة أو  
 كما لا يصح في المصنف والثاني يثبت برجلين ومقتضى كلام القاضي أنه لا خلاف فيه (تبيينه) - المارضي  
 ذلك كالزنا وكذا انبان البهجة على المذهب المنصوص في الامم قال في زيادة الرخصة لانه كالجبايع وتقصير  
 الرخصة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامهة قال البلقيني ووطء الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتبان  
 البهجة في أنه لا يثبت الا بربعة على المعتد اه - وخرج بما ذكره وطء الميتة اذا قصد بالدموى به المال  
 أو شهده به حسيمة ومدة مات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة بل الاول بقبلة الا في ثبوت بما يثبت  
 به المال وسبأني ولا يحتاج فيه الى ذكر ما اعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود رأينا أو تدل - حشفته الخ  
 (و) بشرط (لا اقراؤه) أي الزنا (انسان) في الاظهر كفسيره من الاقرار برؤيته ما شبهه بما ذكر  
 (وقول أربعة) كقوله وأجاب الاول بان المقر لا يهتم به بخلاف المعلن فلذلك غلقت بيته (و) بشرط  
 (المال) عين أو دين (وعقد مالي) وقصد (كبيع وقالة وحالة وخمسان) وصلح ورهن وشفعة  
 ومساواة وحصول السبق (وحق مالي كقبلي) لم يس أو شرط (وأجل) وجناية توجب مالا (رجلان أو  
 رجل وامرأتان) لعسوم قوله تعالى ناسئلهن أي فيما يقع لهن - شهددين من رجالكم فان لم يكونا  
 رجلين فرجل وامرأتان فكان عوم الاشخاص فيه مستلزما لعوم الاحوال المخرج منه بدل ما يشترط  
 فيه الاربعة ومالا يكفي به بالرجل والمرأتين والمعنى في تسهيل ذلك كثرة جهات المدايشان وعوم  
 البلوى من اوفهم من التخيير قبول المراتين مع وجود الرجلين وسكنى ابن المنذر وغيره في الاجماع وان كان  
 ظاهر الآية غير مراد والحسن هنا كالانثى \* (تبيينه) - شمل اطلاقه الشركة والقراض امكن رجعا  
 في التشرح والرفعة اشتراط رجلين قال ابن الرفعة وينبغي أن يقال ان رام مدعيها اثبات التصرف فهو  
 كالم كليل لا بد فيه من شاهدين أو اثبات حصته من الرجح ثبت برجل وامرأتين اذا انفردت المال وهو



تفصيل حسن واقتضار المصنف على العقد المالي قد يوهم أن الفسوخ ليست كذلك وليس مرادوا جعله  
الاقالة من أمثلة العقد إنما يأتي على الوجه الضعيف أنه يبيع والاصح أنها فسوخ وعظيمة الحوالة على البيع  
لا حاجة اليه فانه يبيع دين بدين فالوقال وعقد مالي وزاد وقسمه كالتدري في كلامه كان أولى (وليس بذلك)  
أي ما ذكر من الزنا ونحوه وبالسبب عيال ولا يقصد منه المال (من) موجب (عقوبة الله تعالى) كالردة  
وقطع الطريق والشرب (أو) من عقوبة (لا دية) كقتل نفس وقطع طرف وقذف (و) كذا (ما يطالع  
عليه رجال غالباً) من غير العقوبات (كنكاح وطلاق وزيجة) وعناق وولاء وانقضاء عدة بالاشهر وبلوغ  
وايلاء وظهار (واسلام وردة وجرح) للشاهد (وتعديل) له (وموت) واعسار ووكلالة ووصاية وشهادة  
على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص على شهادة الرجلين في الطلاق والزيجة والوصاية وتقدم خبرنا لنكاح  
الابوي وشاهدي عدل وروى مالك عن الزهري مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء في الجدود ولا في  
النكاح والطلاق وقيس بالمدكورات غيرهما مما شاركها في الشرط المذكور ولا تنظر الى رجوع الوكالة  
والوصاية الى مال لان المقصد منهما الولاية للمال \* (تنبيه) يستثنى من النكاح ما لو ادعت انه نكحها  
وطلقها وطلبت شطرا الصداق أو انها زوجة فلان اللب وطلبت الارث فيثبت ما ادعته رجل وامرأتين  
وبشاهد يمين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال كما حكمه في الشرح والروضة في آخر  
الدعوى عن فتاوى القفال وأقره وان نازع في ذلك البلقيني وقال انه غير معمول به ومن الطلاق ما لو  
كان بعوض وادعاه الزوج فانه يثبت بشاهد يمين ويلغز به فتقال لانا طلاق ثبت بشاهد يمين ومن  
الاسلام ما لو ادعاه واحد من الكفار قبل أسره وأقام رجلاً وامرأتين فانه يكفيه لان المقصود انفي  
الاسترقاق والمطالبة دون نفي القتل ذكره الماوردي وحكى في البحر عن الصمري انه يقبل شاهد  
وامرأتان وشاهد يمين من الوارث ان مورثه توفي على الاسلام أو الكفر لان المقصد منه اثبات الميراث  
ثم استغربه (وبما يختص بمورثته النساء) غالباً (أولاً يراه رجال غالباً كبكاية) وثبوتة وقرن ورتق (وولادة  
وحبض ورضاع وحبوب) للنساء (تحت الثياب) كجراحية على فرجها حرة كانت أو أمة واستهلال ولده  
(يثبت بما سبق) أي رجلين ورجل وامرأتين (وبأربع نسوة) مفردات لما رواه ابن أبي شيبة عن  
الزهري مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن من ولادة النساء وعمومهن وقيس  
بما ذكر غيره مما شاركه في الضابط المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك مفردات فقبول الرجلين  
والرجل والمرأتين أولى \* (تنبيه) \* تخيل المصنف بالحض صريح في امكان اقامة البينة عليه قال  
الزركشي وهو الصواب بخلاف ما ذكر في كتاب الطلاق أنه لو علق على حيضها فقالت حضت وأنكر  
صدق يمينها لتعذر اقامة البينة عليه فان الدم وان شوهه لا يعلم انه حيض لاحتمال انه استخاضه  
وصرنا بماله في الديات وينبغي كما قال ابن شعبة على تعسر اقامة البينة عليه لانه نذر بالكيفية فلا  
منافاة وذكر المصنف في فتاويه أنهم لا تقبل من النسوة لما رستهن ذلك ونقله عن ابن الصباغ والبعوي  
وانه لا خلاف فيه لكن قضية تعمله أنه لا يثبت رجلين ولا رجل وامرأتين وليس مراداً وقيد انفصال  
وغیره مسألة الرضاع بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من اناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء  
به لكن تقبل شهادتهن بان هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجال لا يطالعون عليه غالباً واحسن ترك بقوله  
تحت الثياب بما نقله في الروضة عن البعوي وأقره أن العيب في وجه الحرة وكفيها لا يثبت الا رجلين وفي  
وجه الامه وما يبدو عند المهنة يثبت برجل وامرأتين لان المقصود منه المال فان قيل فهذا وما قبله انما  
باتيان على القول بحسب النظر الى ذلك أما ما صححه الشيخان في الاولي والمصنف في الثانية من تخريج  
ذلك فتقبل النساء فيه مفردات أجيب بان الوجه والصحيحان يطالع عليهما الرجال غالباً وان قلنا  
بحرمة نظر الاجنبي لان ذلك جائز لحارمها وزوجها ويجوز نظر الاجنبي لوجهها التعليم ومعاملة وتحمل

شهادة وفدة كل الولي العرافي أطلق المارودي فتسل الاجماع على أن عيوب النساء في الوصية والكفر  
لا يقبل فيها الا الرجال ولم يعمل بين الامة والحرة به صرح القاضي حسين فيها اه أي فلا تقبل الشهادة  
المجلس في الامة لما سأل به يقبل فيها رجل وامرأتان لما سأل وقول المصنف وما يختص به عمر فقه النساء فاليك  
المخبر به - ثم أن الافراد بما يختص به مرفعتن لا يكتفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لأن الرجال لهم قوة  
كثيرة الاثر بروقوله فيما سبق وأربع نسوة يقتضي أنه لا يثبت بشاهد وبين وهو كذلك كما صرح به  
المارودي في الرضاع فكل الرافعي وهو الموافق لاطلاق عامة الاصحاب ولو اقتصر المصنف على أربع نسوة لمسلم  
اختصاص ذلك بالنسوة لأن الداء لا تثبت مع العدد والمؤنت وإنما التفتي فيخطأ في أمره على المرحع لزهره  
بعد بلوغه رجال ولا نسوة وفيه يستعجب حكم المصنف عليه ويشترط في الشاهد بالعبوب المعروفة بالطلب  
حكمه الرافعي في التزويج ثم أشار المصنف لهذا بما يعرف به ما يثبت بشاهد وبين وما لا يثبت به ما فضل  
(و) كل (ما لا يثبت) من الحقوق (برجل وامرأتين لا يثبت برجل وبين) لأن الرجل والمرأتين أقوى وأدوم  
يثبت بالأقوى ولا يثبت بما دونه فان قيل رد على المصنف الثبوت في قتل عمد فانه يكتفي فيه شاهد وبين  
متعددة ولا يثبت برجل وامرأتين أجيب بأنه أراد اليمين المتعددة (و) كل (ما يثبت بهم) أي برجل  
وامرأتين وأنى بالصيرمذ كرا تغلبا له على المؤنت (ثبت برجل وبين) لما رواه مسلم وغيره أنه سأل ابنه  
عليه وسلم فضى بالشاهد واليمين وروى البيهقي في خلافه حديثان النبي صلى الله عليه وسلم فضى  
بشاهد وبين عن نيف وعشرين صحابيا قال الزركشي وبه يدفع قول المصنفية انه منحد بر واحد فلا يمتنع  
القرآن اه واقضاء بالشاهد واليمين قال به جهه والهاء سألوا وخلفا منهم الحلفاء الاربعه فوكتب  
به عمر بن عبد العزيز في عماله في جميع الامصار وهو مذهب الامام مالك وأحمد وشاف في ذلك أبو حنيفة  
رضي الله تعالى عنهم أجمعين (الاعيوب النساء ونحوها) ينصب نحو بخطه علما على غيوب كرماع  
فانما التثبت بشاهد وبين لانها أمور منكرة بخلاف المال \* (تنبيه) \* ينبغي كذا قال الدهمري تفيد  
اطلاقه بالحرة أما الامة يثبت فيها بذلك قطعه الان مال وبذلك جزم المارودي وأورد على حصرة الامة  
فما ذكره الترجمة في الدعوى بالمال أو الشهادة به فانما تثبت برجل وامرأتين ولا مدخل للشاهد  
واليمين فيها لأن ذلك ليس بمال وانما هو اخبار عن معنى لفظ المدعى أو الشاهد (ولا يثبت شيء) من الحقوق  
(بامرأتين وبين) في المال جزم وفي ما يقبل فيه النسوة منفردان في الاصح لعدم ورود ذلك وقبها  
مقام رجل في غير ذلك لو رده ثم شرع في شرط مسألة الا كنفاء بشاهد وبين بقوله (واما يخلف المدعى)  
فيها (بعد شهادة شاهد و) بعد (تدليله) لأنه انما يتقوى جانبه خبته واليمين أبد في جانب القوى وارق  
عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على شهادة المرأتين بقيامهما مقام الرجل قطعا ولا ترتيب بين الرجلين  
\* (تنبيه) \* هل المقضاء بالشاهد واليمين معا أو بالشاهد فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال  
أصحها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد فعلى الأول يغرم النصف وعلى الثاني السكك وعلى  
الثالث لا شيء عليه (ويذكر) حتما (في حلقه صدق الشاهد) له واستحقاقا قبل ادعاءه فيقول والله شاهدني  
صادق فيما شأهده وأما مسحق لكذا \* (تنبيه) \* علم من تعبير المصنف بالوأته لا ترتيب بين الخلف  
على اثبات الحق وصدق الشاهد وسكى الامام فيه الاتفاق وانما اعتبره مرضه في عينه لصدق شاهد له لأن  
اليمين والشهادة تحتان مختلفتا الجنس فاعتبرا ارتباط احدهما بالآخر ليصيرا كالنوع الواحد (فان  
ترك) المدعى (المخلف) بعد شهادة شاهده (وطالب يمين نهمه فله ذلك) لأنه قد ينورع عن اليمين وان  
خلف سعات الدعوى وإيس له أن يخلف بعد ذلك مع شاهده كحلقه الرافعي عن ابن الصباغ بخلاف  
مال وأقام يمينه بعد عين المدعى عليه حيث تسمع لأن البيئة قد يتعذر عليه اقامتها عذر واليمين اليه بعد شهادة  
الشاهد الواحد فلا عذر له في الامتناع (فان ذلك) المدعى عليه عن اليمين فله أي المدعى (أن يخلف بين

(المدعى الاظهر) كما ولم يكن له شاهد ونكل للمدعى عليه لان غير التي امتنع عنها لان ذلك اقوة جبهة بالشاهد  
 وهذه اقوة وجهته بنكول المدعى عليه ولان ذلك لا يقضى بها الا في المال وهذه بقضى بها في جميع الحقوق  
 والثاني المنع لانه ترك الحلف فلا يعود اليه وعرض بما سرو على الاول ولم يتخلف سقط حقه من الميمن  
 وليس له مما ابله ان خصم كما سبأني ان شاء الله تعالى في الدعوى (ولو كان يده) أي شخص (أمنه وولدها)  
 يستترقهما (فقال) له (رجل هذه مستولدي علفت) متى (مذا) الولد (في ملكي وحلف مع شاهد) بذلك  
 (ثبت الاستيلاء) لان حكم المستولدة حكم المال فيترع من هي في يده وتسلم اليه كغيره لمن الاموال واذا  
 مات حكم بعنفها باقراره لا بالشاهد والميمن كقوله عبادرة الكتاب والروضة لان الاستيلاء لا يثبت بالحجة  
 الناقصة فان قيل لا بد أن يقول في الدعوى وهي باقية على ملكي على حكم الاستيلاء الى الاثن لا احتمال  
 أن يكون ملكه زال عنها يبيع بعد استيلائها بان استولدها وهي مروهنة رهنا لازماله يأذن له المرتهن  
 في الوطء وكل من عسر افانه لا ينفذ الاستيلاء في حق المرتهن وكذا الجانية أوجب بان هذا احتمال بعيد  
 لا يقول عليه في الدعوى (لانسب الولد حريمه) فلا يثبتان بالشاهد والميمن (في الاظهر) لانهم ما حجة ناقصة  
 والثاني يثبتان تبعا فيترع من هو في يده ويكون حرا نسبا باقرار المدعى وعلى الاول يبقى الولد في بد صاحب  
 اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر في بابها فقال الراعي مقتضاؤه أنه ان كان صغيرا لم يثبت بحافاة  
 على حق الولد للسيد أو بالعابودة ثبت في الاصح (ولو كان يده غلام) يستترقه (فقال) له (رجل كان لي)  
 هذا الغلام (وأعتقته) وأنت تستترقه ظلمنا (وحلف مع شاهد) بذلك أو شهده رجل وامرأتان بذلك  
 (فالذهب ابتزاه) من يده (ومصيره حرا) لا بالشهادة كما هو ظاهر كلامه بل باقراره كإقصاء عليه وان نضمن  
 استطرقة الولد لانه تابع ومنهم من خرج قولنا من مسئلة الاستيلاء بنفي ذلك الفعل في المسئلة قولين ومنهم  
 من قطع بالاول وهو الرابع في أصل الروضة والفرق أن المدعى هنا يدعي ملكا وبجته تصلح لاثباته والعق  
 يرتب عليه باقراره (ولو ادعت ورثة) أيت كاهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينيا أو منفعة (لمورثهم وأقاموا)  
 عليه (شاهدا) بالمال بعد أن أثبتوا موته ووراثتهم منه (وحلف مع بعضهم أخذ) الحالف نصيبه (فقط)  
 (ولا يشارك فيه) أي لا يشاركه أحد من لم يحلف لمن العائين ولان الحاضر بن الناكلي لان الحجة نمت  
 في نسبه وحده كذا نص عليه هذا نص في الصلح انهم الوادعيادار أو أوارثا وصديق المدعى عليه أحدهما  
 في نصيبه وكذب الآخر شارك المكذب المصدق فخرج بعضهم منه فلا هنا أن ما يأخذه الحالف بشارك فيه  
 من لم يحلف لان الارث يثبت على الشروع وقطع الجمهور بالمنصوص هنا فرتو بان الثبوت ههنا شاهد  
 وعين فلو أثبتنا الشر كالمكالم الشخص يمين غير ههناك الثبوت باقرار المدعى عليه ثم ترتب عليه قرار المصدق  
 بانه ارث وبان المنع هنا قادر على الوصول الى حقه بيمينه حيث لم يفعل صار كالنارك لحقه (نبيه) \*  
 كلام المصنف يشعر بان بعض الورثة يتخلف على حصته من المال وليس مراد ابل يتخلف على الجميع كقوله  
 أصل الروضة عن أبي الفرج ثم قال وفي كلام غيره اشعار بخلافه (وبطل حق من لم يتخلف بنكوله) عن  
 الميمن مع الشاهد (ان حضر) في الباد بحيث يمكن تخليفه (وهو كامل) يبلغ وعقل حتى لو مات بعد نكوله  
 لم يكن لوارثه أن يتخلف مع ذلك الشاهد ولا مع شاهد آخر يقيم ههنا له ضم شاهد الى الاول ليحكم له بالبينة  
 فيه احتمالات لا امام جاريان فيما لو أقام مدعى شاهدا معه في خصوصية ثم مات وأقام وارثه شاهدا آخر  
 يجوز أن يقال له البناء ويجوز أن يقال عليه تجديد الدعوى واقامة البينة الاولى وقضية كلام الامام الجرم  
 بالاول أما اذا مات قبل نكوله فلوارثه الحلف قال الماوردي والامام ان لم يصد من مورثه ما يبطل حقه  
 ولا يجب إعادة الشهادة (فان كان) من لم يحلف (غائبا أو صبيًا أو مجنونًا فالذهب أنه لا يقضى نصبه) لان  
 الساق في رضي الله تعالى عنه نص في المجنون على انه لو نكح نصيبه وفي معناه الصبي والغائب واختلف الاصحاب  
 في معنى النص فقال جمهورهم أراد ان توقف عن الحكم له الى افاقته فيحلف ويأخذ أو يمنع فلا يعطى شيئا

وعلى هذا فلا يتزع من يد المدعى عليه وقيل أراد أنه يأخذ نصيبه من المدعى عليه ويوقف الدفع اليه على حلفه  
 (فإذا زال عذره) بأن حضر العائب وبلغ الصبي وأفاق المجنون (حلف وأخذ) حصته (بغير إعادة شهادة)  
 واستئناف دعوى لأن الدعوى والشاهد دلالتهم قد وجد ما إقامة الكامل من الورثة خلافة من الميت  
 وهذا بخلاف ما لو كانت الدعوى لأن جهة الإرث كالأدعي أنه أوصى له ولا يخبره الغائب أو المسمى  
 أو المجنون أو الواسع ثم ريث أبا وأخى الغائب. فذلك كذا وأقام شاهداً وحلف معه فإنه لا يدهم من تعديده  
 الدعوى والشهادة إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو قدم الغائب ولا يؤخذ من نصيب المسمى أو المجنون  
 أو الغائب قطعا لأن الدعوى في الميراث عن الميت وهو واحد والورث خلفته وفي غيره الحق لأشخاص ولا  
 يدعى ويقيم البينة لهم من غير إذن ولا ولاية إلا لا يؤخذ من نصيب المسمى أو المسمى أو المجنون  
 المصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي ونحوه في بقا حقه بخلاف ما سرق في الكامل \* (تنبيه) \* هل ما ذكره  
 المصنف من عدم الإعادة إذا لم يتغير حال الشاهد بما يقتضيه رد شبهة أدته فإن تعبير فوجه أن أوجهها كإرجاعه  
 الأذرى المنع لأن الحكم قد اتصل بشهادته دون الحالف وبحل موضع عدم الحاجة إلى إعادة الشهادة في الثاني  
 تعبر الشاهد وحده كما قاله الزركشي فيما إذا كان الأول قد ادعى بوجه بيع الحق أو ما لو كان قد ادعى بوجه  
 حقنا ولا بد من الإعادة ثم شرع في بيان مستدعي الشاهد من البناء على اليقين والعلم فقال (ولا يجوز  
 شهادة على فعل كرم) وشرب حجر (وغصب وإتلاف وولادة) ورضاع وامتناع وإيجاباء وكون البينة على  
 مال (الإبلا بصاد) له مع فاعله لأنه يصل به إلى العلم واليقين ولا يكتفي فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقف  
 ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على ما فاعله إذا أن من الحق وفي ما أكتفي به بالانكشاف أو كذا تعذر  
 اليقين فيه زنده والحاجة إلى إنبائه كالمات فإنه لا دليل إلى معرفته قريبا وكذلك العدالة والأعمار  
 \* (تنبيه) \* أو رد الباقى سوى ما يقبل فيها شهادة الإجماع على الفعل الأولى الزا إذا وضع يده على ذكر  
 الخلل في فرج امرأة أو دبر مبي مثلاً فاسكه أو زناه ما حثي شهوده عدداً كما يحضره في مقتضى وضع اليد قد را  
 باع من الرؤية الثانية العصب والإتلاف لو جلس الإجماع على بساط غيره فغصبه غاصب أو أتلفه فاسكه  
 لا يفي في تلك الحالة والبساط وتماق حتى يشهد بما عرفة جازاً مثلاً في الولادة أو وضعت العمياء يدها على  
 ل المرأة وخرج منها الولد وهما واحدة يدها على رأسه إلى تكامل خروجه وتلفته بمحاضته شهود  
 ولادتهما مع غيرهما قبلت شهادتهما (وتقبل) في الفعل (من أصم) لإصابته ويجوز زعمه بالسر لغيري  
 لرائين تحمل الشهادة كما مررت الإشارة إليه لأنهما متكلمة أنفسهما أو سكت عن الإحراز وسبق سكم  
 شهادته عند ذكر شروط الشاهد (والأقوال كعقد) وسخن وطلاق وإقرار (يشترط) في الشاهد بها  
 (تسميها) فلا تقبل من أصم بها (وإبصاراً فانها) حال تألفها بها حتى لو تفاقم من وراء حجاب وهو يخففه  
 يكف وما كمال الرواية عن الأصحاب من أنه لو جلس بين بيت فيه اثنتان فسمع تفاعلهما بما يبيع  
 غيره كفى من غير رؤية تزييف البديهي بأنه لا يعرف الموجب من العقابل قال الأذرى وقضية كلامه  
 بل لو عرفه ما من هذا أنه يصح التحمل ويتصور لك أن يعرف أن المبيع ملكاً أحدهما كولو كل  
 شاهد يسكن بيتنا ونحوه لأحدهما أو كان جاره فسمع أحدهما يقول بى يملك الذي يسكنه فلا  
 شاهد أو الذي جواره أو علم أن أقابل في زاوية والموجب في أخرى أو كان كل واحد منهما ما في بيت  
 فردة والشاهد جالس بين البيتين وغير ذلك قال الحسابى ولو كان أحدهما في البيت وحده والأخرى  
 على بابيه وهما أنهما ليس في البيت غيره جازله الشهادة عليه بما سمعه من الإفراز وان لم يشاهده حالة التناق  
 ولا يقبل (شهادة) (أعنى) فيما يتعلق بالبصر لجزا اشتباه الاصوات وقد يحاكي الإنسان صوت غيره  
 (الامورة الضميمة) (ان يقر) شخص (في أذنه) بشروط أو عتق أو مال لشخص معروف الاسم  
 السبب (فيتعلق) (أعنى) به) ويضبطه (حتى يشهد) عليه بما سمعه منه (عند قاضيه) (يقبل)

(على الصحيح) لحصول العلم بأنه المشهود عليه والثاني المنع حسب الباب (تنبيه) \* تقدم أنه يصح أن يكون  
الاعبى من رجاء أو اسمه أو شيئاً في أنه يصح أن يشهد بما ثبت بالنساع أن لم يحتج إلى تعيين وإشارة بأن يكون  
الرجل مشهوراً باسمه ووصفته وله أن يباين زوجته اعتماداً على صوتها للأصروزة ولأن الوطع يجوز بالفلان ولا  
يجوز أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما يحتمل الأذرى من قبول شهادته عليها  
اعتماداً على ذلك (ولو جازها) أي الشهادة في محتاج للبصر (أصير ثم عي شهد أن كان المشهود له وعليه  
معروف الاسم والنسب) لا مكان الشهادة عليه ما فيقول أشهد أن فلان بن فلان أقبل فلان بن فلان  
بكذا بخلاف مجهولهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط نعم لو عي ويدهما أو يد المشهود عليه في يده  
شهد عليه في الأولى مطلقاً مع تمييزه من خصمه وفي الثانية قلته روف الاسم والنسب قبلت شهادته كما  
يحتج الزركشي في الأولى وصرح به أصل الروضة في الثانية (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فإن  
عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة) لا باسمه ونسبه فقط كقولهم يعرف بهما (وعند  
غيبته وموته) ودفعه (باسمه ونسبه) لحصول التمييز بذلك (فإن جهلها) أي اسمه ونسبه أو أحدهما  
(لم يشهد عنه) ودفعه (وغيبته) فإن مات ولم يدفن أحضر لبشاده صورته ويشهد على عينه وهذا  
كما قال الأذرى أن كان بالبلد ولم يخش تغيره بالحضر والاقالوجه حضور الشاهد إليه فإن دفن لم يحضر إذ  
لا يجوز نسبته قال الغزالي فإن استندت الحاجة إليه ولم تغير صورته جازنيته اه قال في أصل الروضة  
وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال والظاهر أنه لا فرق والمراد بالنسب اسم أبيه وجده فإن عرف اسمه  
واسم أبيه دون جده شهد بذلك ولم تعد شهادته به إلا أن ذكر للقاضي أمارات يفتق بهم انسيه بأن يميز  
بهم عن غيره فله أن يحكم بشهادته حينئذ كذا نقله في أصل الروضة عن الغزالي ثم نقل عن غيره  
ما يقتضي أنهم لا تقبل إلا من شاهده على مجهول وجع بينهما إلا سنوي بأن الأول فيما إذا حصلت  
المعرفة بذلك والثاني فيما إذا لم تحصل به والحاصل أن المدار على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص به كالشهادة  
على السامان بقوله أشهد على سلطان الديار المصرية فلان فإنه يكفي ولا يحتاج معه إلى شيء  
آخر ولو كان بعد موته وبطل ذلك قول الرزقي بعد اشتراط ذكر اسمه واسم أبيه وجده وحليته وصنعته وإذا  
حصل الإعلام ببعض ما ذكرناه اكتفى به اه قال ابن شهاب بن زول الأشكال في الشهادة على عتقاء  
السلطان والأمراء وغيرهم فإن الشهود لا تعرف أنفسهم غالباً فيكفي بذكر أسمائهم مع ما يحصل التمييز  
بهم من أوصافهم وعليه العمل عند الحكم قال وقد اعتدت على شهادة من شهد على فلان الساحر المتوفى في  
وقت كذا الذي كان ساكناً في الحانوت الفلاني إلى وقت وفاته وعلم أنه لم يسكن في ذلك الحانوت في هذا  
الوقت غيره وحكمت بهذه الشهادة وقال البلقيني فالمدار على ذكر ما يعرف به كلاًهما كان قال ومقتضى  
كلام الامام أن الشهادة على مجرد الاسم قد تنفع عند الشهرة وعدم المشاركة فلو تحمّلها على من لم يعرفه  
وقال له اسمي ونسبي كذا لم يعتمد عليه فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحمّلها عليه فله أن يشهد في غيبته باسمه  
ونسبه كما لو عرفهما عند التحمل وإن أخبره عدلان عند التحمل أو بعده باسمه ونسبه لم يشهد في غيبته بناء  
على عدم جواز الشهادة على النسب بالسماع من عدلين كما هو الرأى (تنبيه) \* لو شهد أن  
فلان بن فلان وكل فلان بن فلان كانت شهادة بالوكالة والنسب جميعاً قاله الماوردي والرواني (ولا  
يصح تحمّل شهادة على متنبية اعتماداً على صوتها) فإن الأصوات تتشابه فمن لم يسمع صوتها ولم يرها يان  
كانت من وراء سر أولى بالمنع ولا يمنع الحائل الرقيق على الأصح (تنبيه) \* مراد المصنف والأصحاب  
بأنه لا يصح التحمل على المتنبية ليرد ما تحمّل اعتماداً على معرفة صوتها أم لا لو شهد اثنان أن امرأة متنبية  
أقرت يوم كذا فلان بكذا فشهد آخران أن تلك المرأة التي حضرت وأقرت يوم كذا هي هذه ثبت الحق  
بالبيتين كما لو قامت بينة أن فلان بن فلان الفلاني أقر بكذا أو قامت أخرى على أن الحاضر هو فلان بن

فلان بنت فلان وبسنتي من اطلاق المصنف ما لم يتحقق صوته من وراء نقاب كفيف ولا زوجه اعني ادى الى  
عينها كما اشار اليه الرافي جئنا كثير من الاعشى قال في المطالب ولا اشكال في موضوعها المستند منتقيا  
بشاعة فوقية ثم فون مفتوحين ثم فاق مكسورة شديدة وفي بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مشاة  
فوقية مفتوحة ثم فاف مكسورة مخففة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم ناه من انتخب كما في الصباح  
(مان عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها ولا يضر النقاب بل يجوز كشف الوجه حيث شذ كذا  
الحاوي وغيره (وشهد) التحمل على النسبة (عند الاداء بما به) مما ذكر في شذ في العلم بعينها ان  
حضرت وفي صورة علمه باسمها ونسبها ان غابت أو ماتت ودعت فان لم يعلم شيئا من ذلك كشف وجهها  
عند التحمل عليها وضبط حليتها وكشفه أيضا عند الاداء ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة  
الجمهور وصح المارودي ان ينظر ما يعرفها به فقط فان عرفها بالنظر الى بعضه لم يجاوز وهذا هو الظاهر  
ولا يزيد على مرة سواء قلنا بالاستيعاب أم لا لأن يحتاج لل تكرار (ولا يجوز التحمل عليها) أي المرأة  
منتقبة أم لا (تعريف عدل أو عدلين) أنها دلالة بنت فلان (على الاستبصار) المبرر به في المحرور وفي  
الروضة وأما عند الأكثرين بناء على أن المذهب في أن السماع لا يفيده من جعاعة يؤمن قولوا لهم على  
الكذب وقبل يجوز بتعريف عدل لانه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب  
بالسماع منهما (والعمل على خلافه) أي الاستبصار والتحمل بما ذكره يبين أن مراده العمل على  
التحمل بتعريف عدلين أو بتعريف عدل فقط وقد مر أنهما وجهان وقد سبق للمصنف مثل هذه العبارة  
في صلاة العبد وهي تقتضي الليل البهيم ولم يصرح بذلك في الشرح والروضة بل نقل عن الأكثرين المجمع  
وصاف الثاني مساق الواجهة الضعيفة وقال الباقي ليس المراد بالعمل على الاصحاب بل على بعض الشارح  
في بعض البلدان أي ولا اعتبار به (ولو قامت بينة على عينه) أي المدعى عليه (بحق فطالب المدعي  
التسجيل) بذلك (سجل القاضي) عليه جوارزا (بالخلية) فيكتب - ضرر رجل ذكرا أنه فلان بن فلان  
ومن حليته - وكبت وبذ كرم ما يدل على الحسنى من أوصافه الفاضلة كالقول والقصر والياض  
والسواد واليمن والهزال وبجلاء الاسنان وثقله ومافي العين من الكحل والشبهة ومافي الشبهة من جملة  
وسبوبة وبياض وسواد ونحو ذلك (لا) يسجل القاضي بذلك (بالاسم والنسب مالم يثبت) بينة  
أو بعلمه ولا يكتفي فيها أقول المدعي ولا أقار من قامت عليه البينة لأن نسب الشخص لا يثبت بأقراره  
ويثبتان ببينة حسنة فان ثبتا ببينة أو بعلمه يسجل بهما ونأزغ الباقي في عدم ثبوت نسب الانسان  
بأقراره وأطال الكلام في ذلك مع هذا فالقول عليه ما ذكرتم شرعا فيما لا يشترط فيه ابصار الشاهد  
ويكتفي فيه السماع فقال (وله الشهادة بالنساع) أي الاستفاضة (على نسب) لذكر أو أختي وان لم يعرف  
عين المنسوب اليه (من أب) فيشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان (أو قبيلة) فيشهد أنه  
من قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غايه لم يمكن أن يشاهد الولادة على الفرائس وذلك لا يقبل  
الفتاح بل الظاهر فقط والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المنوفين والقبائل القديمة فتوسع  
فيه قال ابن المردود وهذا مما لا أعلم فيه خلافا \* (رتبته) \* ذكر الاب والقبيلة زائد على ما أطلقه  
المحرر (وكذا أم) يثبت النسب بالسماع (في الاصح) كالأب وان كان النسب في الحقيقة للأب والثاني  
المنع لا مكان رؤية الولادة \* (رتبته) \* صورة الاستفاضة في التحمل أن يسمع الشاهد المثلث هو ذنبه  
ينسب الى الشخص أو القبيلة والناس ينسبون له الى ذلك وامتنع ذلك مدة ولا يقدر بسنة بل العبرة  
عدة يغلب على الثبات صحة ذلك وانما يكتفي بالانساب ونسبة الداس بشرط أن لا يماوضها ما يورث منه  
فان أنكر النسب المنسوب اليه لم تجز الشهادة وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه ولو لم يسمه يقول هذا  
ابني أصغر أو كبير وصدقه الكبير أو أما ابن فلان وصدقه فلان بازله أن يشهد بنسبه ولو سكبت المنسوب

الكبير للشاهد أن يشهد بالأقرار لا بالنسب (و) كذا (موت) ثبت بالتسامع (على المذهب)  
كالنسب ولأن أسبابه كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاع عليها فجاز أن يعتمد على  
الاستفاضة وفي وجه من طريق المنع لا يمكن فيه المعايينة (ولا) ثبت بالتسامع (عقو) لا (ولاء)  
ولا (وقف) على جهة عامة أو معين (و) لا (نكاح) لا (ملك في الاصح) لأن مشاهدة هذه الصور  
متبسرة وأسبابها غير متعددة (فالتا الاصح) عند المحققين والأكثرين من الأصحاب (في الجبيع الجواز  
والله أعلم) لأن ما أمر وموعدة فإذا طالت مدتها عسر إقامة البينة على ابتدائها فسفت الحاجة إلى اثباتها  
بالاستفاضة ولا يشك أحد أن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن فاطمة رضي  
الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا مستند غير السماع \* (تنبيه) \* ما ذكر في الوقف هو بالنظر  
إلى أصله وأما شرطه فقال المصنف في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شروط الوقف ونفاصله بل إن  
كان وفقا على جماعة معينين أوجهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً وتعذر  
معرفة الشروط صرف المناظر الغلة فيجبراء من مصالحها اه قال الاسنوي وهذا الاطلاق ليس بجديد بل  
الارجح فيه ما أفتى به ابن الصلاح فإنه قال يثبت بالاستفاضة أن هذا وقف فلان فلانا وقفه قال وأما الشروط  
فإن شهد بهم منفردة لم تثبت بها وإن ذكرها في شهادته بامل الوقف سمعت لأنه يرجع حاصله إلى  
بيان كيفية الوقف اه وما قاله المصنف قال به ابن سرة وغيره والوجه كما قال شيخنا حله على ما قاله ابن  
الصلاح وهو شيخه كما قاله ابن قاسم قال الاسنوي ولا شك أن المصنف لم يطالع عليه أي ما قاله ابن الصلاح  
و بقي مما يثبت بالاستفاضة صور آخر منها القضاء والجرح والتعديلات والرشد والارث واستحقاق  
الزكاة والرضاع وتقدم بعض ذلك وحيث ثبت النكاح بالتسامع لا يثبت الصدقة بل يرجع لمهر  
المثل ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وإن كانت شهادته مبنية عليها بل  
يقول أشهد أنه له أو أنه ابنه مثلاً لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس بل قال ابن أبي الدم لوصرح  
بذلك لم تقبل الشهادة على الاصح لأن ذكره بشعر يهدم جزمه بالشهادة ويؤخذ من هذا التعليل حل  
هذا على ما إذا ظهر بذلك فردد في الشهادة فإن ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلات شهادته وهو  
ظاهر وأبسطه أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا أعتق فلانا لما مر أنه يشترط في الشهادة  
بافعل الإبصار والبول الإبصار والسمع (وشروط التسامع) الذي تستد الشهادته إليه في المشهود به  
(سماعه) أي المشهود به (من جمع) كثير (يؤمن نواطوهم) أي تواقفهم (على الكذب) بحيث يقع  
العلم أو الظن القوي بخبرهم كإذ كره في الشرح والروضة لأن الأصل في الشهادة اعتقاد اليقين وإنما  
يعدل عنه عند عدم الوصول إليه إلى ظن يقرب منه على حسب العاطفة \* (تنبيه) \* قد يفهم كلامه أنه  
لا يشترط فيهم عدالة ولا حرية ولا ذكورة وهو كذلك كما لا يشترط في التواتر (وقبل يكفي) (سماعه) (من  
عدلين) فقط إذا سكن القلب إلى خبرهما لأن الحكم يعتمد قولهما فكذا الشاهد ومال إليه الإمام وقبل  
يكفي واحداً إذا سكن إليه القلب (ولا تجوز الشهادة على ملك عجز ديد) أو تصرف لأن اليد لا تستلزم الملك  
اذ قد يكون عن اجارة أو عارية (ولا يبد وتصرف في مدة قصيرة) عرفاً بالاستفاضة لاحتمال أنه وكيل عن  
غيره (وتجوز) في مدة (طويلة) عرفاً بلا معارضة منازع (في الاصح) لأن امتداد اليد والتصرف مع  
طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك والثاني لا يجوز لأنهما قد يوجدان من مستأجر ووكيل  
وغاصب \* (تنبيه) \* محل الخلاف إذا لم ينضم إلى اليد والتصرف استفاضة والاجازت الشهادة قطعاً  
ويستثنى من إطلاقه الرقيق فليس لمن رأى صغيراً في يد من يستخدمه وبأسره وينها مدة طويلة أن يشهد  
له بما يملكه إلا أن يسمعه يقول هو عبدى أو يسمع الناس يقولون ذلك كما صح في الروضة في أثناء باب المقيط  
قال ابن شهاب وكان الفرق الاحتياط في الحرية ووقوع الاستخدام في الاحراز كثير والنصرف المنضم إلى

اليد (شرطه) في عقار (نصرف ماله) فيه جع ماله وبين المتصرف بقوله (من سكني وهدم وبنيه)  
 ودخول وخروج (وبيع) وضمه (وهن) واجازة ونحوها لانها تدل على المالك مع عدم النكبر  
 (تنبيه) \* لا يشترط اجتماع هذه لاد وكليهما كلامه بل واحد منهما كاف فالاولا يكفي التصرف مرة  
 واحدة فانه لا يثبت الفلن اقوله قبل ذلك في مدة طويلة (وتبقى شهادة الاعسار على قرآن) خفية من احوال  
 العسر (و) على (مخاض الضر) جمع خجلة من خال بمعنى ظن أي ما يظن بهما إذ كروا الضرب بالفضخ خلاف  
 الدفع والضم المزال وسوء الحال وهو المناسب هنا (و) على مخاض (الاضافة) مصدر أضاع الرجل  
 ذهب ماله والضيق بالكسر والفضخ مصدر ضاع الشيء وبالفضخ جمع الضيقة وهو الفقر وسوء الحال وانما  
 اعتبر بذلك لانه لا يمكن فيه التوصل الى اليقين بل يكفي الاعتماد فيه على ما تدل عليه القران من حاله  
 ويعرف ذلك بمراتبه في شلواته وحالاته وما يظن به من الاعسار بشدة صبره على الضرر والاضافة  
 ولا بد فيه من اعتبار الحجة الباطنة كذا كره في التفسير وانما لم يذكره هنا لانه شرط لقبول شهادته  
 لا لجواز اقدام الشاهد (تنبيه) \* لا يثبت دين باستفاضة لانها لا تقع في قدره كذا علمنا من الصبيح  
 قال الزركشي ويؤخذ منه ان ذلك الحصة من الإعيان لا يثبت بالاستفاضة قال وتبوت الدين بالاستفاضة  
 قوي ولكن ينبغي للمصنف ترجحه كدراج ثبوت الوقف ونحوهما ولا فرق بينهما وما شهد به الشاهد  
 اعتمادا على الاستفاضة يجوز الحلف عليه اعتمادا عليها بل أولى لانه يجوز الحلف على خطأ الأب  
 دون الشهادة

(فصل) \* في تحمل الشهادة وأدائها وكيفية الصلح وتطابق الشهادة على نعمها كشهادة من  
 تحملت وعلى أدائها كشهد من عند القاضي بمعنى أدب وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحملة  
 شهادة بمعنى المشهود به فيكون مصدرا بمعنى المفعول (تحمل الشهادة) فرض كفاية في النكاح لتوقف  
 الانعقاد عليه ومثله ما يجب فيه الاشهاد لتوقف الانعقاد عليه فلو امتنع الكل أنموذ لو طالب من اثنين  
 وتم غيرهما لم يمتنع بخلاف ما اذا تحمل جماعة وطالب الاداء من اثنين وسباني الفرق بينهما وكذا الاقرار  
 والنصرف المسالي وغيره كمالا وعق ورجعة (وكيفية الصلح) وهو الكتاب الفصل في كل منها  
 فرض كفاية (في الاصح) للحاجة الى اثبات ذلك عند التنازع وكفاية الصكولة يستعان بها في تعيين  
 الحقوق والمراد بها في الجملة لما مر أنه لا يلزم القاضي ان يكتب للعصر عاتبت عنده أو حكم به وانما  
 لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال وانما أثرها في التسد كرو والثاني المنع لانه ما ذكر بدون اشهاد  
 (تنبيه) \* التقييد بالنصرف المالي لا معنى له فان الخلاف جاري غيره كحذونه في كلامه كمالا ولا ذلك  
 أطلق في التنبيه ان تحمل الشهادة فرض كفاية ثم على فرضية التحمل من طلب منه لزمه اذا كان مستجيبا  
 لشرائط العدالة معقد العدة ما يتحمله وحضر التحمل وان لم يكن مستجيبا لشرائط فلا وجوب قال  
 القاضي جزأ أو دعى لتحمل فلا وجوب الا أن يكون الداعي معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة  
 مخدرة أو فاضيا بشهده على أمر ثبت عنده فنقله الاجابة قال الباقية في محل كون التحمل فرض كفاية اذا  
 كان المتحملون كثيرون فان لم يوجد الا العدد المتعبر في الحكم فهو مرض عن كجزبه الشئ أبو حامد  
 والمأوردى وغيرهما وهو واضح جاري على القواعد وفي كلام الشافعي ما يقتضيه اه وبجمله أيضا في غير  
 الحدود كما صرح به المأوردى لانها تدرك بالشبهان وهذه المسئلة مكررة فانما ذكر في السير ولا يلزم  
 الشاهد كتابة الصلح ورسم الشهادة الاباحية فله أن يحددها كماله ذلك في تحمله اذا دعى له كإسائتي وأجرة رسم  
 الشهادة ليست داخلية في أجر التحمل وله بمسك كتابته حبسه عنده للأجرة كالعصار في الثوب وكتمان  
 الشهادة حرام لآية ولا تكتبوا الشهادة ولان الأمانة حصلت عنده فعليه أدائها (و) على هذا (اذالم  
 يكن في القضية الانسان) بأن لم يتحمل سواهما أو ماتت غيرهما أو جن أو نسق أو غاب وجواب اذا قوله



(لزمهما الاداء) ان دعياه لقوله تعالى ولا يأت الشهود اذ اذاعوا أى للإداء ولأنه يؤدى فرضا الزمه  
في ذمته (فلأدى واحد) منهما (وامتنع الآخر) بلا عذر سواء كان بعد ادعاء صاحبه أم قبله (وقال)  
للمدعى (احلف معصي) وان كان القاضي يرى الحكم بشاهد وعين لان من مقاصد الاشهاد  
النورع عن اليمين فلا يوثق عليه وكذا وامتنع شاهدا رد الودعة وقال له احلف على ردها عصيا (وان  
كان) في القضية (شهود) كاربعة (فالاداء فرض كفاية) عليهم حصول الغرض بالابعض كالجهاد  
فاذا قام به اثنان منهم سقط الجرح عن الباقي وان امتنع الكل عصا وسواء طلبهم المدعى مجتمعين أم  
متفرقين والمدعى أولا أعظمهم انما لانه متبوع في الامتناع كما لو أجاب أولا فإنه يكون أعظمهم أجرا (فلو  
طلب) المدعى الاداء (من اثنين) منهم بأعيانها (لزمهما) ذلك (في الاصح) لئلا يفضى الى التواكل  
والثاني لا كالتحمل وفرق الاول بانه هناك طلبها لتحمل أمانة وهن الاداءها والخلاف جار فيها لو طلبه  
من واحد أيضا كما نقله في المطلب \* (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الامام وأقر ما اذا لم يعلم اياه الباقي  
والا فلا خلاف في لزوم وقضية كلام الرضة فيما اذا علمت رغبة غيرهما انه لا خلاف في جواز الامتناع  
نبيه عليه الزركشى (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الاداء (ان كان فيما) أى في حق (يثبت  
بشاهد وعين) هذا اذا كان القاضي المالمولب اليه يرى بذلك كلقيد المارردى وقد يقال ان هذا معلوم  
من قول المصنف يثبت بشاهد وعين (ولا) بأن لم يثبت الحق بذلك أو كان القاضي لأرى ذلك (فلا)  
يلزمه الاداء اذ لا فائدة فيه ولو كان مع الشاهد امرأتان فالحكم فيهما كالحكم فيهما كقول المارردى  
ولما كان مقابل الاصح السابق مفصلا بينه بقوله (وقيل لا يلزم الاداء الا لمن) أى شاهدا (تحمل قصدا  
لا اتفاقا) لانه لم يوجد منه التزام والاصح عدم الفرق لان أمانة حصلت عنده فليزمه أداءها وان لم يلتزمها  
كثوب طهره الرجوع الى داره \* (تنبيه) محل الخلاف كما قاله الاذرى فيما لا يقبل فيه شهادة الحسبة  
كالخوف والمالسة دون ما فيه خطر كالوسم من طلق امرأته ثم استفرشها أو عفا عن قذاص ثم طلبه  
فيلزمه الاداء جزوا وان لم يتحمله قصدا (ولو جوب الاداء شروط) أحدها (أن يدعى) الشاهد اليه (من  
مسافة العدوى) فأقل وهي نحو يمتكن المبكر اليها من الرجوع الى أهله في يومه كما مر للعاجة الى الاثبات  
وتعذر المدعى عما فوقها لم يجب الاذرى وان كان الاثبات بالشهادة على الشهادة قال الاذرى هذا اذا دعاه  
المستحق أو الحاكم وأبى في عمله فان دعاه الحاكم ودعى في عمله أو الامام الاعظم في شبهه أن يجب حضوره  
وقد استخضر عمر رضي الله عنه الشهود من الكوفة الى المدينة وروى من الشام أيضا قال شيخنا وما قاله  
ظاهر في الامام الاعظم دون غيره اهـ وله أنه أخذ ذلك من قصة عمر رضي الله تعالى عنه ولا دليل فيه اذا بى  
فيها أن عمر أجبرهم على الحضور فالمتعمد اطلاق الاصحاب ومتى كان القاضي في البلد فالمسافة قريبة كما قطع  
به الشيخان وغيرهما \* (تنبيه) قول المصنف يدعى يقتضى أنه لا يجب عليه من غير دعاء ومجمل في غير  
شهادة الحسبة أما هي فالظاهر كما قال الاذرى وغيره الوجوب مسارعة التمسى عن المنكر اذ هو على الفور  
(وقيل دون مسافة انقصر) وهذا مريد على الاول بما بين المسافتين فان دعى من مسافة القصر لم يجب عليه  
الحضور للإداء بعدد (و) الشرط الثاني (أن يكون) المدعى (عدلا فان دعى ذوق في مجمع عليه) كشارب  
خمر ولا فرق فيه بين الظاهر للناس والنفى كالموت قضية كلام المصنف في عدم الوجوب قال الاذرى وفي  
تحريم الاداء مع الفسق انما في نظر لانها شهادة بحق وعائلة عليه في نفس الامر ولا تملك على القاضي اذ لم  
يقصر بل يتجه وجوب الاداء اذا كان فيه امتناع نفسه أو هو أو بضع قاله وبه مخرج المارردى (قيل)  
أودعى ذوق فسق (بخلاف فيه) كمن ينفذ (للمحجب) عليه الاداء لمافيه من تعرض نفسه من اسباط  
عداته بما لا يراه مسقطا في اعتقاده والاصح الوجوب وان عهد من القاضي رد الشهادة به لانه قد يتغير  
اجتهاده وقضية التعليل عدم لزوم اذا كان القاضي مقادما من يفسق بذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر فان

قبل قد يمتنع بأنه يجوز أن يقلد غيره فماده أجيب بأن اعتبار مثل هذا الجواز به يدل على جواز القتل  
ان يشهد ببيع عدد من برى اثبات الشفعة للعارض ولا يراه أولاً وجهان أدعاهما كما قال شيخنا الجواز  
والبيع مثالاً وإضاهاً ان يشهد بما يعلم أن القاضي يترتب عليه ما لا يفتقره \* (فردغ) ولو كان مع  
المجمع على مسقه عدل لم يلزمه الاداء الا فيما يثبت بثبوت ادعى اذ لا فائدة فيه فيما بعده ولو امتنع الشاهد  
من الاداء حياء من المشهود عليه أو غيره عصى ودفعت شهادته الى أن تصح قربته ولو قال المدعى للقاضي  
شاهدي تمتنع من اداء الشهادة لي عمداً فأحصره المشهد لم يجبه الى ذلك لأنه لو شهد لم تقبل شهادته  
له لأنه فاسق بالامتناع بزعمه بخلاف ما لم يقل عتاد الاحتمال أن يكون امتناعه اعتذاراً شرعي (و) الشرط  
الثالث (أن لا يكون) المدعو (معدوماً بمرض ومحوه) تكونه على ماله أو تعطيل كسبه في ذلك الوقت  
الان بذلك قدر كسبه وطالبه في حر أو برد شديد وكثيراً بالمرأة وكذا كل عدو يسقط عنه به الجملة  
(فان كان) المدعو ومعدوماً لم يلزمه الاداء (أشهد على شهادته) غيره (أو بعث القاضي) الى  
(من يسميها) دفعاً للشبهة \* (تنبه) \* قضيت حصرة الشروط في الثلاثة المذكورة عدم اشتراط  
كون المدعو الباقياً وعدم كونه أهلاً للقضاء وهو كذلك ولو دعي الى أمير أو غيره كوز بر وعلم حصول  
الحق به وجب عليه الاداء عنده كفي زيادة الرخصة وينفي كفي التوضيح حمله على ما إذا علم أن الحق  
لا يخص الا بعدد واليه يرشد فلو أنهم ادأ لم أنه يصل به للحق فقول المصنف في باب القضاء على العائنان  
منصب سمع البيعة مختص بالقضاء وهو يقتضي أنه لا يجب في غير القاضي فحول على غيره وهذا واجب  
عليه الاداء ايضاً ادعى الى فاض جائزاً وامتعت في الشهادة على الاصح في زيادة الرخصة ومن شروط  
الوجوب أن لا يكون في حد الله تعالى فان كان قال المصنف ان رأى المصلحة في الشهادة يشهد واذن  
الان ترتب على تركها حد على غير الشاهد مثل أن لا يكمل النصاب الا به فانه يجب عليه الاداء كما قاله  
المأوردى قال ابن سراقه وزعمنا ان الشاهد بالاداء مثل أن يشهد على مسلم أنه قتل كافراً والمحكم عراقي  
فلا يجوز له الاداء ما في ذلك من قتل المسلم بالكافر واذ اجتمعت الشروط وكل في صلاة أو حرام أو على  
طعام أو نحو ذلك فله التأخير الى أن يفرغ ولو رد قاض شهادته لجرحه ثم دعي الى قاض آخر لا يلائمه  
ادائها ولو دعي في وقت واحد لشهادتين يجمعين فان تساوى ياختر في اجابة من شأنه الداعي وان اجابها  
قدم ما يتحقق فانه لم يفت دور تخير قال ابن عبد السلام ذل الزكشي ويحتمل الاقراء وقوا وجه  
\* (تنبيه) \* ليس للشاهد أخذ رزق التحمل شهادة من الامام أو أحد الرعية وأما أخذه من بيت المال  
فهو كالقاضي وتقدم تفصيله وان قال ابن المقرئ ليس له الاخذ متاعاً وقال غيره له ذلك بلا تفصيل وله  
بكل حال الاخذ أجره من المشهود له على التحمل وان تعين عليه ان دعي له فان تحمله بكماله ولا أجره  
وليس له أخذ أجره لاداءه وان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عوضاً ولانه كلام بسبر لا أجر  
لناله وفارق التحمل بان الاخذ للاداء يورثه قوة قوية مع ان زمنه يسير ولا تفاوت به متفعة متفونة  
بخلاف وزن التحمل الان دعي من مسافة عدوى فأكثر فله نفقة المارقي وأجره المركوب وان لم  
يركب نعم لمن في البلد أخذ الاجرة ان احتاج اليه وله صرف ما يعايله المشهود له الى غير النفقة والاجرة  
وكذا من أعلى شيئاً فقيرا ليكسبه نفسه لا فقيرا ليصرفه لغير الكسوة ثم من مشى الشاهد من بلد الى  
بلد مع قدرته على الركوب قد تضرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه قاله الاستسوي قال الاذري  
لا يبعد ذلك بل يلبس بل قد أتى في اباد الواحد بعدد الشخوص بالامروءة لأن تدعو الحاجة اليه أو يفعله فواضعا  
\* (فصل) \* في جواز تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها (تقبل الشهادة على الشهادة) له عموم وقوله  
تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولادعاء الحاجة اليه الان الاصل قد يتعذر ولان الشهادة حق لا يرام  
بشهادة عليها كسائر الحقوق ولا يرام طريق قتلها الحق كالاقرار فيشهد عليها لكما انما تقبل (في غير

عقوبة) لله تعالى وغیر احصان کلا فاربر والعقود والفسوخ والرضاع والولادة وحبوب النساء وما  
 فيه حق الا دعی وحق الله تعالى کأن کثرت وقف المساجد والجهات العامة وذلک لاصوم وذی  
 الخبسة للحج (وفی) اثبات (عقوبة لا دعی علی المذهب) کالقصاص وحسد القذف أما العقوبة بینه  
 تعالى کأن تأشرب الخمر فلا یقبل فیها الشهادة علی الشهادة علی الاظهر وخرج منها قول فی عقوبة  
 الا دعی ودفع الغریح بأن حق الله تعالى مبنى علی التخفيف بخلاف حق الا دعی فلذلک عبر المصنف  
 بالمذهب وأما الاحصان فمیں ثبت زناه فکالحمد فلا یقبل فیها الشهادة علی الشهادة علی الاصح کالحکام  
 الرابعی عن ابن القاص \* (تنبيه) \* يفهم من منع ثبوت احصان من ثبت زناه منع ثبوت بلوغه لانه  
 یؤل الی العقوبة وكذا بقية ما یعتبر فی الاحصان قال البلغینی وكذا لا تقبل الشهادة علی الشهادة بلعان  
 الزوج اذا أنكرته المرأة ما یترتب عن لعانه من ایجاب الحد علی المرأة اذا لم تلعن وكذا الشهادة علی  
 الشهادة بالنقض عهد الذی لیخبر الامام فیسب بین أمور فیها القتل والشهادة علی الشهادة علی الامام  
 باختیار القتل وعلی الحاكم الذی حکم بقتل من نزل علی حکمه من الرجال المكافین وعلی الحاكم  
 بإیجاب الحد علی الزانی \* (فرع) \* يجوز استهزاء الفرع علی شهادته کما يفهم من اطلاق المتن وصرح  
 به الصیرمی وغیره (وتحتملها) أى الشهادة له أسباب ثلاثة السبب الاول ما ذكره بقوله (بأن یسترعه)  
 الاصل أى یلمس منه رعاية الشهادة وحفظها لان الشهادة علی الشهادة ایابة فاعتبر فیها الاذن  
 (فبقول) الاصل للفرع (أنا شاهد بكذا) أى بأن فلان علی فلان كذا (وأشهدك) علی شهادتی (وأشهرتك  
 علی شهادتی (أو) یقول (أشهد علی شهادتی) أو اذا شهدت علی شهادتی فقد أذنت لك فی ان تشهد به قال فی  
 أصل الروضة ولا یشرط أن یقول فی الاسترعاء أشهدك علی شهادتی وعن شهادتی لکنه انم فقله أنشهدك  
 علی شهادتی تحمیل وقوله وعن شهادتی اذن فی الاداء كانه قال ادها عنی \* (تنبيه) \* ليس استرعاء  
 الاصل شرطاً کما يفهم كلامه بل متى صح الاسترعاء لم یخص التحمل بالمسترعى بل له وان سمع ذلك أن  
 يشهد علی الشهادة المذكور فأفهم كلامه انه یشرط لفظاً الشهادة وهو كذلك فلا یكفی أعلن وأخبرك  
 بكذا ونحوهما کما لا یكفی فی أداء الشهادة عند القاضي السبب الثاني ما ذكره بقوله (أو) بأن  
 (یسمرعه يشهد عند قاض) ان المعلن علی فلان كذا فله أن يشهد علی شهادته وان لم یسترعه کما ان  
 للقاضی ذلك قبل الحکم لانه انما شهد عند القاضي بعد تحقق الوجوب السبب الثالث ما ذكره بقوله  
 (أو) بأن یسمعه یقول (أشهدان فلان علی فلان ألفاً عن ثمن مبیع أو غیره) كقرض فاذا بین سبب  
 الشهادة جاز لمن سمعه ان يشهد علی شهادته وان لم یسترعه لان اسناده الی السبب یرفع احتمال الوعد  
 والنسأل (وفی هذا) السبب الاخير (وجه) أنه لا یكفی لاحتمال التوسع فی حدکام الامام عن  
 الا کثرین وصحة البلغینی \* (تنبيه) \* كلامه يشعر بأن ما قبل الاخير وهو الشهادة عند قاض  
 لاخلاف فیسب ولبس مراد بل فی وجهه بعدم الکفاية أيضاً وورد علی حدسه الاسباب فمما ذكره صور  
 منها ما اذا سمعه یؤدی عند المحکم کما قاله القاضي والامام ولم یفصلا بین أن یقول بجواز التحکیم أولاً به  
 صرح الفورانی والبغوی وجرى علیه الشیخان لانه لا يشهد عنده الا هو جازم بما يشهد به وینبی کما  
 قال ابن شہبة الا کتفاء باداء الشهادة عند امیر أو وزیر بناء علی تصحیح المصنف وجوب ادائها عنده علی  
 ما مر لان الشاهد لا یقدم علی ذلك عند الوزير الا هو جازم بثبوت المتهود به قال البلغینی وكذا اذا  
 شهد عند الکبیر الذی دخل فی القضية بغير تحکیم ویجوز تحمل الشهادة علی المقر وان لم یسترعه وعلی  
 الحاكم اذا قال فی محمل حکمه حکمت بكذا وان لم یسترعه والحق به البغوی اقرار بالحدکوم ومنها لو كان  
 ما کما ونحو کما فشهدا عنده ولم یحکم جازله أن يشهد علی شهادتهما لانه اذا جازل غیره أن يشهد علیهما  
 بذلک فهو أولى (ولا یكفی) جزاء (سماع قوله) أى الاصل (فلان علی فلان كذا أو أشهد بكذا

أو عندى شهادة (بكذا) ونحو ذلك من صور الشهادة التي في معرض الاستعارة لا يحتمل أن يريد أن  
عليه ذلك من جهة وعد وعدم ما به وبشير بكافة على إلى آن مكارم الأخلاق تقتضى الوفاء بها (وليس  
الشاهد (الفرع عند الاداء) للشهادة (جهة التحمل) فإن استرعاه الأصل قال أشهد أن فلانا شهيد  
أن فلان على فلان كذا وأشهرنى على شهادته وإن لم يسترعه بين أنه شهيد عند القاضي أو الحاكم أو  
أنه أشهد المشهود به إلى سببه ليكون مؤديا لها على الوجه الذى تحملها به فيعرف القاضي صحتها وفسادها  
إذا الغالب على الناس الجهل بجهة التحمل (فإن لم يكن) جهة التحمل كقوله أشهد على شهادة فلان  
بكذا (ووفق القاضي بعلمه) بمعرفة شرائط التحمل (فلا بأس) بذلك لحصول العرض به وليسكن يترتب  
أن يسأله بأى سبب ثبت هذا المال وهل أشهد به الأصل أولا وما راع الباقي في الاكتفاء بذلك وقال  
أنه مخالف لاطلاق الاحجاب ثم شرع المصنف رحمه الله تعالى في صفة شاهد الأصل وما يطرأ عليه فقال  
(ولا يصح التحمل على شهادة) شخص (مردود الشهادة) بقى أو غيره كقولنا بخبره قول الشهادة  
\*(تنبيه)\* مثل اطلاقه ما لو ردت شهادته معالفا أو بالنسبة لذلك الواقعة كما لو شهد فردت شهادته ثم  
أعادها ولا يصح تحملها وإن كان كاملا في غيرها لانه لو أعادها بنفسه لم تقبل وهو ظاهر (ولا تحتمل  
النسوة) أى لا تقبل شهادتهن على شهادة غيرهن وإن كانت الأصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة  
في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا ما شهد به \*(تنبيه)\* لم يصرح في  
الحرر بهذه المسئلة وقال المصنف في الدقائق ليست بزيادة محضة فأنهم من قول الحرر قبل هذا  
ما ليس المقصود منه المال وبما عليم عليه الرجال غالبا لا يثبت الإرجلين انتهى ولا يصح أيضا نحوه بل انطى  
المشكل فإن بابت ذكره مع تحمله ولو تحتمل فرع واحد عن أصل فبما يثبت بشاهد أو بعين فأراد  
ذوالحق أن يخالف مع هذا الفرع لم يحز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد أو بعين ولو شهد على أصل  
واحد فرعان فله الخلف معهما قاله الماوردى (فإن مات الأصل أو) حدث ما منع لا يقدح كان (غاب  
أو مرض لم يعم) ذلك (شهادة الفرع) أى ادعاءه لانه يحملها كسبائى بشرطه وذكره في الوطفا  
بعده (وإن حدث) بالأصل مانع فادح وهو (ردة أو فسق أو عداوة) أو نحو ذلك (منعت) هذه  
القواعد وما أشبهها شهادة الفرع لأن هذه الأمور لا تنهجم دفعة واحدة بل الفسق يورث الريبة فيها  
تقدم والردة تشتمل بحيث في العقيدة والعداوة بضغائن كانت متشككة أو ليس لمدة ذلك ضما فيعطى إلى  
حالة التحمل \*(تنبيه)\* لو حدث الفسق أو الردة بعد الشهادة وقبل الحكم امتنع الحكم وهذا مما  
يلغى به فيقال عدلان شهدا بئنى عند القاضي وقبلت شهادتهما ثم امتنع عليه الحكم بشهادتهما الفسق  
غيرهما ولا أثر لحدث ذلك بعد القضاء كذا في الروضة وأصلها قال البلقيني وهو متقدم في الفسق والردة  
بأن لا يكون في حد لاسمى أو قصاص لم يستوف فإن وجد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف  
كالرجوع بخلاف حدوث العداوة بعد الحكم أو قبله وبعد الادعاء فإنه لا يؤثر (وجنونه) أى الأصل  
إذا كان معاقبا أو خرسا وعمما (كونه) فتقبل شهادة الفرع (على الصحيح) لأن ذلك لا يرفع ريبة  
المضامى والثاني يمنع كالفسق \*(تنبيه)\* كالجنون الانغماء الآن يكون المعنى عليه حاضرا فلا يشهد  
الفرع بل ينتظر زوال الانغماء لقرب زواله قاله الإمام وأقره قال الراعى وقضيه أن الحق به كل مرض  
يتوقع قرب زواله قال المصنف والصواب الفرق ببقاء أهلية المريض بخلاف المعنى عليه انتهى  
واعترضه الأذرى بأنه إذا انتظر نفاذ المعنى عليه مع عدم أهليته فانتظار المريض الأهل أولى بلا  
شك (ولو تحتمل فرع فائق) أو كافر (أو بعد أو مسي فإدى وهو كامل) بعد الفسق الأول والسلام في  
الثاني وحريه في الثالث ولو بلغ في الرابع (قبلت) حيث شهادته على الصحيح كالأصل إذا تحتمل وهو  
ناقص ثم أذى به ديكاه \*(تنبيه)\* لابد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة بمما يقبل فيها الواحد

كهلل رمضان (وتركفى شهادة اثنين) فرعين (على الشاهدين) الاصيلين كالمشهدا على مقرين  
 والمراد ان يشهد كل من الفرعين على كل من الاصيلين ولا يكفي واحد على هذا واحد على الآخر قطعا  
 وان اؤهم كلامه خلافه ولا يكفي ايضا أصل شهد مع فرع على الاصل الثاني لان من قام بأحد شعاري  
 البينة لا يقوم بالآخر ولو مع غيره \* (تنبيه) \* يكفي شاهدان على رجل وامرأتين لانهما مقام رجل  
 (وفي قول) صحة جمع (بشرط لكل رجل أو امرأة) من الاصول (اثنان) لان شهادتهما على  
 واحد فائقة مقام شهادته فلا تقوم مقام شهادة غيره (وشروط) شهادة الفرع في (قبولها) ان عذر أو تعسر  
 الاصل (موت أو عي) لا تسمع معه شهادة الاعلى وهذان مثالان للذرو مثلهما الجنون المطبق والخرس  
 الذي لا يفهم فلو قال كالتو كان أولى (أو مرض يشق حضوره) مشقة ظاهرة بان يجوز لاجله ترك الجماعة  
 وخوف من غريم وسائر أضرار الجماعة كفي أمل الروضة لانها جوزت للعاجلة قال الزركشي وماذا كرم  
 ضابط المرض هنا نقله في أصل الروضة عن الامام والفرع الى وهو بعيد نقله وعقلوا بين ذلك ثم قال على ان  
 الحائقة سائر أضرار الجماعة بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان كل ماله ربح كرهه - عذر في الجماعة  
 ولا يقول أحد ههنا بان كل شيء والاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وسبغه الى ذلك  
 الاذرى وفيقال المراد من ذلك ما بشرط مع الحضور (أو غيبة لمسافة عدوى وقيل) لمسافة (قصر)  
 لان مادونها في حكم البلد \* (تنبيه) \* قوله لمسافة عدوى نسب فيه الى سبق الفلم وصوابه فوق مسافة  
 العدوى كما هو في الحرر والروضة وغيرهما فان المسوغ لشهادة الفرع غيبة الاصل فوق مسافة العدوى  
 وقد تقدم في الفصل قبله ان من شروط وجوب الاداء ان يدعى من مسافة العدوى فكيف يقبل فيها  
 شهادة الفرع مع وجوب الاداء على الاصل وائس ماذ كرهنا تكرار مع امر من ان موت الاصل -  
 وغيبته ومرضه لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريقان العذر وهذا في المسوغ للشهادة ويستثنى  
 من شروط الغيبة شهود التزكية فان أصحاب المسائل يقبل شهادتهم عند القاضي على شهادة المزكى  
 مع حضور المزكى في البلاد كما ذكرنا في فصل التزكية وتقدم ما فيه ولو شهد الفرع في غيبة الاصل ثم  
 حضر أو قال لا - لم أتى ثمة أو نسبت أو نحو ذلك لم يحكم به الاصل الفادرة على الاصل في الاولى  
 ولربية فيها عداها أو بعد الحكم بها لم يؤثر ولو كذب الاصل بعد القضاء لم ينقض قال ابن الرفعة ويظهر  
 ان يجيء تغريمهم والتوقف في استيفاء العقوبة ما يأتي في رجوع الشهود بعد القضاء قال الاذرى وهو  
 ظاهر الا ان يثبت أنه كذب قبله فينقض قال الزركشي تفقها الا ان ثبت أنه أشهد فلا ينقض واستثنى  
 الشبان بختام الاعذار ما يعم الاصل والفرع كالفرع والرجل الشديد فلا تسمع معه شهادة الفرع قال  
 الاسنوي أخذ من كلام ابن الرفعة وهذا باطل فان مشاركة غيره له لا تخرجه عن كونه عذرا في حقه فلو  
 نجسم المشقة وحضر وأدى قيات شهادته اهـ وقد يجب ان كلامه ما بان المراد من لا تسمع شهادة الفرع  
 منه أي لا تلزمه فن نجسم المشقة منه ما وحضر وأدى قيات فان الشبان لا يمتنع من ذلك وحيث أمكن حمل  
 العبارة على معنى صحيح ولو مع البعد كان أولى من حمله على كونه باطلا لخصوصا من غفلت مرتبة في  
 العلم (و) بشرط (أن يسمى الاصول) وان كانوا عدولا ليعرف القاضي عدالتهم وينمكن الخصم من  
 الجرح ان عرفه \* (تنبيه) \* شمل اطلاق المصنف ما لو كان الاصل قاضيا كقولنا أشهد في قاض من  
 قضاء مصر أو القاضي الذي هم اولى به وائس بهما وما على نفسه في مجلس حكمه قال الاذرى والصواب  
 في وقتنا وجوب تعيين القاضي أيضا لا يثنى (ولا بشرط) في شهادة الاصول (أن يركبهم الفروع)  
 بل لهم اطلاق الشهادة والقاضي يبحث عن عدالة الاصول ولا يلزم الفرع ان يتعرض في شهادته  
 لصدق أصله لانه لا يعرفه بخلاف ما اذا حلف المدعى مع شاهد بحيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه (فان  
 زكوههم) وهم أهل للتعديل غير متهمين (قبيل) ذلك منهم فان قيل لو شهد اثنان في واقعة وزكى

أحدهما الآخر فإنه لا يثبت عداه الثاني ولا كان هناك كذلك أجيب بان تركية الفروع الأصول  
من قبة شهادتهم ولذلك شرط بعضهم التعرض لها وهناك قام الشاهد المترك بأحد شرطى الشهادة  
يصح قيامه بالتأني (ولو شهدوا) أى الفروع (على شهادة عدلين أو عدول) يتركز بهم (ولو شهدوا)  
لم يجوز) أى لم يكف ذلكان القاضى قد يعرف جرحهم ولو جرحهم ولا يبعد باب الجرح على الخصم فأن قبيل  
كل ما يفتى ذكره هذه المسئلة عقب قوله وان يسمى الأصول أجيب بأنه إنما اتهموا بالبغى ان تركية  
الفروع الأصول وان جازت فلا يبعد من تعيينهم بالاسم ولو قدمه لم يكن مريحا في ذلك (تتمه) لو استنبه  
أصل وفروع أصول آخر قدم عليه مافى الشهادة ككلو كان معدها لا يكفيه يستعمله ثم يقيم قبة صاحب  
الاستقصاء

• (فصل) • في رجوع الشهود عن شهادتهم اذا (رجعوا عن الشهادة) أو تفرقوا بعد الادلاء  
و (قبل الحكم امتنع) الحكم بشهادتهم وان أعادوها سواء كانت في عقوبة أم في غيرها لان الحاكم لا يدرى  
أسدقوا في الأول أو في الثاني فينتقى من الصدق وإيضافان كذبهم ثابت لا محالة إمامى الشهادة أو الرجوع  
ولا يجوز الحكم بشهادة الكذاب ولا يفسد رجوعهم الا ان قالوا اتعمدنا شهادة الزور وفسدوا  
ولو رجعوا عن شهادتهم في زمان أو ما ذل في وان قالوا غلطنا لما قيمن التعبير وكان حقهم التثبت  
لو رجعوا انتهى به الحكم والمراد بالرجوع التصريح بجهلهم في قول رجعت عن شهادتي والوفال أبطلت شهادتي  
أو سخطتها أو ردديتها بل يكون رجوعا غير مبرهات في روضه فتخرج الروباني وقال الوفال شهادتي باطله كان  
رجوعا اه ويتبين ان يكون الحكم كذلك فيما قبله ولو قالوا لعلنا كم بعد شهادتهم توقف عن الحكم ثم  
قالوا احكم فحسن على شواذ تباحكم لانه لم يفتق رجوعهم ولا بطلت أهليتهم وان عرض شك فغدرال ولا  
يحتاج الى إعادة الشهادة منهم لانهم أصدرت من أهل جازم والتوقف العاوى قد زال (أو) رجعوا (بعد) أى  
الحكم (قبل استيفاء مال) في شهادة به أو عقد ولو نكاحا انذر الحكم به و (استوفى) المال لان الغضا فقدم  
وليس هذا ما يفتى بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع وأما الفسوخ فتستمر على امضاء (أو) رجعوا به الحكم  
وقبل استيفاء (عقوبة) في شهادة بها سواء كانت لله تعالى أم لا حتى يكدر زواحد قدف (فلا) استوفى تلك  
العقوبة لانها تنقضي بالشبهة والرجوع شبهة (أو) رجعوا أى استيفاء المحكوم به (لم يفتق) أى الحكم لنا كد  
الامر ولجواز صدقهم في الشهادة وكذبهم في الرجوع وعكسه وليس أحدهما مابا دلى من الآخر فلا يفتق  
الحكم بأمر مختلف (ما كان المستوفى) عقوبة كان كان (تقصا) في نفس أو طرف (أو قتل سر) أو  
رجم زنا أو جلده) بلقنا المصدر المضاف لصحير الزنا ولو حذقه كان أصغر وأعم ليشمل جلده قدف وشرب  
(ومان) الجلود أو قناع مرقعة أو نحوها ثم رجعوا (وقالوا تعمدنا) شهادة أو قال كل منهم تعمدت ولا علم  
حال صاحبي مع قولهم علمنا أنه يستوفى منه بقولنا (عليهم قصاص) غائلة ان جهل الولي تعمدت ولا  
فالقصاص عليه فمما كما إعادة كلام المتن في الجنابات وسبائى (أو دية مغلطة) في مالهم ووزعة على عدد  
رؤسهم لتسيبهم الى اهلاكه ولو قال كل من الشاهدين تعمدت وأخطأ صاحبي فلا قصاص لا تلاء  
تمحض العمود والدون في حق كل منهما باقراره بل يلزمه حادية مغلطة أو قال أحدهما تعمدت وصاحبي  
أخطأ أو قال تعمدت ولا أدري أي تعمد صاحبي أم لا وهو ميت أو غائب لا يمكن مراجعته أو اقتصر على  
تعمدت وقال صاحبه أخطأت فلا قصاص للمامر وان قال تعمدت وتعمد صاحبي وهو غائب أو ميت  
اقتص منه ولو اعترف أحدهما بمعدهما والآخر بمعده وشما صاحبه اقتص من الأول لا اعتراه  
بمعدهما جديا دون الثاني لانه لم يعترف الا بشركة مختلتي ولا أثر لوليهم بعد رجوعهم لم نعلم انه يقتل  
بقولنا بل يحدون في شهادة الزنا حد القذف ثم يرجعون ولا يضر فيه عدم معرفة محل الجناية ولا قدر الجرح  
وعده قول القاضى لان ذلك تفاوت يسير وقيل يقتلون بالسيف ورجع في المهجبات الا لغيره

بالاسلام أو نشأهم ببادية بعيدة عن العلماء فيكون شبهة ومن قالوا أخطأنا في شهادتنا فدية مخففة  
 موزعة على عدد رؤسهم أن كذبهم العاقلة لان إقرارهم لا يلزم العاقلة ما لم تصدقهم فان صدقتهم فعليهم  
 الدية وكذا ان سكنت كفو ظاهر كلام كثير خلافا لما يفهمه كلام الروض فان صدقتهم لزمت الدية  
 \* (خرج) \* لو ادعوا أن العاقلة تعرف خطأهم هل لهم تخليفها أو لا رأيان أو وجهان أن لهم ذلك كما  
 رجحه الاسنوي لانها لو أقرت غرمت خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم التخفيف (وعلى القاضي)  
 الرجوع دون الشهود (قصاص) أو دية مغتظة (ان قال تعمدت) الحكم بشهادة الزور فان قال أخطأت  
 فدية مخففة عليه لاعلى عاقلة ان لم تصدق (وان رجع هو) أي القاضي (وهم) أي الشهود (فعلى الجميع  
 قصاص) أو دية مغتظة (ان قلنا تعمدنا) ذلك لاعتراهم بالنسب في قتله عدوانا (فان قالوا أخطأنا  
 فعليه) أي القاضي (نصف دية وعليهم) أي الشهود (نصف) منها توزع على المباشرة والنسب قال  
 الرافعي كذا نقله البغوي وغيره وقيل أنه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كمن رجع بعض الشهود  
 اهـ ورد القياس بأن القاضي قد يستقل بالمباشرة فيما اذا قضى به لمختلف الشهود وبأنه يقتضى أنه  
 لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وحدهم مع انه ليس كذلك (ولو رجع مترك) وحده عن تعديل  
 الشهود ولو قبل شهادتهم (فلاصح انه يضمن) بالقصاص أو الدية لانه بالتركية يلجئ القاضي الى الحكم  
 المفضى الى القتل والثاني المنع لانه كالمسك مع القاتل \* (تنبيه) \* ظاهر كلامهم على الاول انه لا فرق  
 بين قوله علمت كذبهم وقوله علمت فسقهم وبه صرح الامام وان قال القفال علمه اذا قال علمت كذبهم فان  
 قال علمت فسقهم لم يلزمه شيء لانهم قد يصدقون مع فسقهم (او) رجع (ولي) للدم وحده دون الشهود  
 (فعليه قصاص أو دية) بكما لانه المباشرة لقتل (أو) رجع (مع الشهود فكذلك) يجب القصاص أو  
 الدية على الولي وحده على الاصح للمباشرة وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم  
 في القتل فعليه القود وان آل الامر الى الدية فعليه النصف والنصف على الولي وعلى هذا الرجوع الولي  
 والقاضي والشهود كان على كل الثالث \* (تنبيه) \* كالاولى للمصنف أن يقول وقيل هو وهم  
 كالشركاء لكن لان قوله شركاء هوهم انه كادهم في الضمان معاقفا (ولو شهدا) على شخص (بطلاق  
 بائن) سواء أكان بعوض أم بثلاث أم قبيل الدخول (أو رضاع) محرم (أو لعان) أو نحو ذلك مما  
 يترتب عليه البينة كالفسخ بعيب (وفرغ القاضي) في كل من هذه المسائل بين الزوجين فرجعا عن  
 شهادتهما بما ذكر (دام الفراق) لان قواهما في الرجوع محتمل فلا يرد الحكم بقوله محتمل \* (تنبيه) \*  
 قوله دام الفراق لا يأتى في الطلاق البائن ونحوه بخلافه في الرضاع واللعان فلو عجز بدل دام بنفذ أو يقول  
 الروضة لم يرتفع الفراق كان أولى (وعليه) أي الشهود الرجعين للزوج (مهر مثل) ولو قبل وطء أو  
 بعد ابراء الزوجة زوجها من المهر لانه بدل ما فوته عليه (وفي قول نصف) ان كان حكم القاضي بالفراق  
 (قبل وطء) لانه الذي فات على الزوج والاول نظر الى بدل البضع المغفون بالشهادة اذا نظر في الاتفاق الى  
 المتألف لالى ما قام به على المستحق سواء أَدفع اليها الزوج المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يغرمون  
 قبل دفعه لان الحيلولة هنا تحققت فان قيل لو أُرِضت زوجته الكبيرة وزوجته الصغيرة قبل الدخول لزمها  
 نصف مهر المثل فقط فهلا كان هو الاصح هنا أوجب بأن فرقة الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف  
 كالمطافرة بالطلاق وهذا النكاح باق برغم الزوج والشهود لكنهم يشهدونهم حالوا بينه وبين البضع  
 فغرموا قيمته كالغاصب الحائل بين المالك والمغصوب وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم اذ لم  
 يفوتوا عليه شيئا فقد رنه على المراجعة فان لم يراجعهما حتى انقضت عدتها غرما كافيا بالبائن وان قال  
 الباقى بنى الاصح المعتقد انهم لا يغرمان شيئا اذا أمكن الزوج الرجعة فتركها باختياره لان الامتناع من  
 تداول دفع ما يعرض بجنابة الغير لا يسقط الضمان كما لو جرح شاة فبصره فلم يذبحها ماله كما مع التمكن

منه في ماتت \* (تنبيه) \* لو قلنا لم ينفذ وعلموا بشهر التوبة سكن أولى وقول الشارع فان منهم  
أحد من علموا المنية في حقنا قلنا بأن البيع انما يملك في وجوبه من شهر فلو كان من  
سكن رجبيا في البيع في الرابع من شهر فلو كان من علموا بعينه في رجبية الفدية وكانت له  
فقد ورفضه الملاكهم المحرم عليه بالطلاق اليقين وتلك المدة في المدة البائن مكره كذا في الملاك والمؤيد  
به تنكح في الثلاث وهو أمر وجوب في الحادي عشر من رجب لانهم من رجب من جميع البيع كذا في  
والوجه الثاني ان يجب قضا المائة المتسود في الثلاث انما هو بعد البيع في رجب وعلى البائني ويستدعي  
من وجوبه وهو المثل بالرجوع من الملاك البائن في الأول اذا قال الزوج بعد الاستكثار لهم  
بعضون في شهادتهم من الرجوع له سواء كان ذلك قبل الرجوع أم بعده الثانية اذا لم يردوا لأحد  
أن أبائهم بائني من الطرف على دفعه في قوله في قوله لا غرم له بقوله بالثبوت في الشبارة استدلوا  
لم يرجعوا إلا بعدة من الزوج فتم لا يبرء ولو وقت شيئا لأن الغرم للعبادة بين وبين غيره ولا يملك  
هنا الزاوية اذا كان المشهود عليه فلا غرم له لأنه لا يملك شيئا ولا يملك له لأنه لا يملك له  
ولو كان من دفعه من المشهود بقضا المائة في الأول ولم يؤمن نعرض لشيء من ذلك اهـ والظاهر في الاستدلال  
بعض المتأخرين الحق ذلك بلا كتاب فيكون له بدله كله فيما اذا كان قد دفعه فله ان كان مديونا  
لأن حق البيع نشأ من قبله المأذون فيه ثم قال ولو كان الرجوع من الشهادة على ثبوت أو غائب فلا يرجع  
أن لوليه أو وكيله فتردهم ويحتمل خلافه لأنه لم يوجد منه انكار (ولو ثبت بالطلاق) بائن (وفرن) بين  
الزوجين بشهادتهما أو لم يفرق بينهما بل لا يفرق بينهما (فما ثبت بينه أنه كان بينهما  
رضاع) محرم أو غير محرم أن أوفسح (فلا غرم) لانا بيننا أن شهادتهما في الزوجين في الزوجين  
غرم قبل قيام البينة شيئا أم تردها فتردها \* (تنبيه) \* لو ثبت هذه البينة بعد حكم الحاكم بالاسترداد  
ينبغي أن نعلم ما نرد لانهم ادعوا أنه ما كان أخذه ولم يؤمن ذكره (ولو رجع مع شهوده) في  
أودع بعد الحكم به ودفعه استحقه (غرموا) بدله لهما كرم عليه (في الظاهر) وإن قلنا أن ما  
الحصول الحيلولة بشهادتهما والتمس في المص لان الضمان بالبدل أو الاتفاق ولم يوجد واحد منهما  
\* (تنبيه) \* لو صدقهم المحرم في الرجوع عادت العين التي من انتزعت منه ولا غرم (ومثريه وانما  
معاً ومثريه سواء أ كانوا أقل الجثة أو زادوا عليه تنكح في الزنا وثلاثة في القتل (وزع عليهم الغرم)  
بالسوية عند اتحادهم (أو) ربيع (بعضهم وبقي) منهم (نصاب) كان زوج من ثلاثة واحد  
فيما ثبت بشهادتين كالعتق (فلا غرم) على من رجع لبقائه الجثة فكان الرجوع لم يشهد (وقل بقرم)  
الراجع (فعله) من النصاب واشتد الزنى لان الحكم وقع بثبوت هادة الجميع وكلهم قد وثق قضا  
فيغرم ما وثق (وان نقص النصاب) بعد رجوع بعضهم (ولم يرد الشهود عليه) أي النصاب كان شهود  
في الزنا أربعة وفي كل أو قل انما (نقصا) يلزم الرجوع منهم فإذا ثبت ثبوت فيما ثبت به ثم رجع  
أحدهما فعليه النصف أو أربعة فيما ثبت بهم لزم الرجوع بقية فان كان واحدا فعليه الربع (وان  
زاد) عدد الشهود على النصاب كما إذا رجع من الخمسة في الزنا اثنتان أو من الثلاثة في غيره اثنتان  
(نقصا من النصاب) في الأصح بناء على أنه لا غرم إذا بقي نصاب فيجب النصف على الرابعين من الثلاثة  
لبقائه نصف الجثة (وفي كل) قضا (من العدد) بغرمه الرجوع منهم فيجب الثلثان على الرابعين من  
الثلاثة وصحبه ابن الصباغ لان البينة اذا نقص عددها زال حكمه وأما الضمان متعاقبا بالاتفاق وقد  
استدلوا به (وان شهد رجل وامرأتان) فيما ثبت بذلك ثم رجعا (فعله نصف وبعدهما نصف) على  
كل واحدة وربع لانهما كرجل \* (تنبيه) \* انما في جميع ذلك كرامة قاله ابن المسلم (أو شهد) رجل  
(وأربع) من نساء (في رضاع) أو نحوه مما ثبت ببعض الإناث ثم رجعا (فعله ثلث وثلثان)



وتنزل كل امرأتين منزلة رجل لان هذه الشهادة ينظر فيها التسام فلا يتعين الرجل لاشطر (فان رجوع هو  
 أو اثنتان) فقط (فلا غرم) على من رجع (في الاصح) ليقام الحجة والثاني عليه أو عليه ما التلت  
 كما ورجع الجميع وعلى الاول لو شهد مع عشرة نسوة ثم رجعوا غرم السدس وعلى كل ثنتين السدس  
 فان رجع منهن ثمان أو هو ولو مع ست فلا غرم على الرابع لاسما وان رجع مع سبع غرموا الربع  
 لبطان ربع الحجة وان رجع كاهن دونه أو رجع هو مع ثمان غرموا النصف لبقاء نصف الحجة فيها  
 أو مع تسع غرموا ثلاثة أرباع وان رجع كاهن دونه غرموا فصفا لاسما (وان شهد هو) تساء  
 (أربع بمال) ثم رجعوا (فقبيل كرضاع) فعليه ثلث الغرم وعليهن ثلثاء \* (تنبيه) \* قد يروهم  
 كلامه انه لو رجع الرجل وحده على هذا القول انه لا غرم عليه كارضاع ولا فائله كما قاله البلقي  
 لان المال لا يثبت بالنسوة فان قبيل تشبيهه بالرضاع اصابه في حال رجوع الكل فعليه ثلث وهن ثلث  
 بدليل قوله (والاصح هو نصف وهن نصف) لانه نصف البينة وهن وان كثرن مع الرجل بمنزلة رجل  
 واحد أوجب بأن قوله (سواء رجعت معه أو وحدهن) لان المال لا يثبت بشهادة النساء المتحضرات  
 وان كثرن بخلاف الرضاع يتأبى (وان رجع ثنتان) منهن فقط (فلاصح لاغرم) عليهما ببقاء الحجة  
 والثاني عليهما ربع الغرم لانهم اربع البينة \* (تنبيه) \* لو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا قال القاضي  
 الحسين في كتاب الحدود لاشي على المرأة وعلى الرجلين الغرم وقال هنا يجب عليهما الخمس وهذا هو الظاهر  
 (و) (الاصح) ان شهدوا حصان اذا رجعوا بعد رجوع القاضي الزاني دون شهود الزنا كما سوره في  
 الشرح والروضة أو معهما كما شمله اطلاق المصنف فان اختلاف جاز في ذلك (أو) شهد (مفقه مع  
 شهود تعلق طلاق أو عتي) على صفة عليهما اذا رجعوا بعد نفوذ الطلاق والعتق دون شهود التعلق  
 (لا يغرمون شيئا) أما شهدوا الإحصان فلا غرم لهم يشهدوا بموجب عقوبة وانما وصفوه بصفة كمال وأما  
 شهود الصفة مع شهود التعلق فلا غرم لهم يشهدوا بطلاق ولا عتي وانما أثنوا وصفه الثاني بغرمون لان  
 الرجم يتوقف على ثبوت الزنا والإحصان جميعا فالقتل لم يثبتوف الإبهام وكذلك الطلاق والعتق  
 وقع بقولهم قال في المهمات وهذا هو المعروف وقد صححه الماوردي والبندنجي والحر جاني اه  
 وقال البلقي انه أريج فان قبيل قدس أن المزمع يغرم فهلا كان شهود الإحصان والصفة كذلك  
 أوجب بأن المزمع معين للشاهد المتسبب في القتل ومقوله بخلاف الشاهد في الإحصان أو الصفة  
 واذا حكم القاضي بشاهدين قبائلا مردودى الشهادة فقد سبق أن حكمه بين بطلانه فتعذر المطالبة  
 بشهادتهم زوجة والمعققة بها أمهتان استوفى بهما قبل أو قطع فعلى عاقلة القاضي الضمان ولو حدا  
 لله تعالى وان كان مالا فالقاضية المحكومة فان كان معسرا أو غائبا غرم القاضي للمحكوم عليه ورجع  
 به على المحكوم له اذا أبصر أو حضر ولا غرم على الشهود لانهم ثابتون على شهادتهم ولا على المزمعين لان  
 الحكم غير مبني على شهادتهم مع انهم تابعون للشهود \* (خاتمة) \* لو شهد اثنان بكافة رقبتي ثم رجعا  
 بعد الحكم وعنى بالادعاء ظاهر اهل يقرمان القيمة كاهل الان المؤدى من كسبه وهو لسببه أو نقص  
 النجوم عنه الا انه القات وجهاً أو شيهما كما قال الزركشي الثاني أو شهدا انه طلق زوجته أو اعقق أمته  
 بالث ومهرها أو قيمتها ألفان ثم رجعا بعد الحكم غرموا القات وقبيل يقرمون مهر المثل أو القيمة أو  
 شهدا بايلاء أو ندير ثم رجعا بعد الحكم غرموا القيمة بعد الموت لا قبله لان الملك انما يزل ولبعده أو شهدا  
 بتعلق عتي أو طلاق بصفة ثم رجعا بعد الحكم غرموا المهر أو القيمة بعد وجود الصفة لا قبله لاسما أو شهدا  
 انه تزوج امرأاً ألف ودخل بها ثم رجعا بعد الحكم غرموا ما ناقص عن مهر مثلها ان كان الالف دونه كما  
 ربحه ابن المقرئ وقبل لا يغرمان شيئا ورجم الزركشي ولو شهد اثنان بعقد نكاح في وقت واثنان بالوطء  
 في وقت بعده واثنان بالتعلق به كذلك ورجع كل عا شهده بعد الحكم غرم من شهد بالعقد والوطء

ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالغد ونصف بالوطء ولا يغرم من شهد بالملق شيئا ولا من أطلق  
الشهادة بالوطء ولورجع فروع أو أصول عن شهادتهما بعد الحكم بشهادة الفرع فغرموا وإن  
رحموا كلهم فلعارم الفرع وقطاعا لأنهم يشكرون شهادة الأصول ويقولون كذبنا فبطلنا والحكم  
وقع شهادتهم ولو شهد أحد بربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة مائة أو ثمانمائة  
عن ثلاثمائة والرابع عن أربع مائة فالرجوع الذي لا يبقى معه حجة عن مائتين دون المائتين الاستخفاف  
لبقاء الحجة فيها فمائة يعرفها الأربعة بآفاقهم قال الشبان وثلاثة أو بعمائة يعرفها غير الأول بالسوية  
لاختصاصهم بالرجوع فهذا الربيع الآخر لا غرم فيه ببقاءه ومع الحجة وقال الملغبي أصبح إن الثلاث  
أعيا يغرمون نصف المائة وما ذكرنا يأتي على الضعيف القائل بأن كلامهم يغرم منه مما يرجع منه  
وما قاله ظاهر وعليه النصف الآخر لا غرم فيه ويغرم متعمد في شهادة الزور باعتراقه إذا لم يقتصر منه  
والادخل التزير فيه إن اقتصر منه أو أتبع عليه حسد ولو استوفى الشهادة بشهادة اثنين مالا ثم ذهب  
لنفسه أو شهدا بأدلة من عقد وحكم به ثم رجعا فلا غرم عليهما لأن العارم عند اليه ما غرمه ولو لم يبق  
الشاهدان رجعا ولكن قامت براءة برجوعهما لم يغرماتيا قال الماوردي لأن الحق باق على المشهود وعليه  
(كتاب الدعوى) \*

هي لغة الطالب والتي ومعه قوله تعالى وإهم ما يدعون وألفها للثبات وتجمع على دعاوى بفتح الواو وكسرها  
قبل سميت دعوى لأن المدعى يدعو صاحبه إلى مجلس الحكم ليخرج من دعواه وشرعا الخبر من وجوب  
حق على غيره عندنا كم (والبنات) جمع بينة وهم الشهود وما بذل ثلاثتهم ستم بدين الحق وأورد  
المصنف الدعوى وجمع البينات لأن حقيقة الدعوى واحدة والبيانات مختلفة والأصل في ذلك قوله تعالى  
وإذا دعوا إلى الله ورسوله اجتكم بينهم إذا فرق بينهم معشرون وأخبار كبير مسلم لو يعلى الناس بدعواه وإهم  
لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي بإسناد حسن ولكن البيهقي  
على المدعى واليمين على من أنكر والمعنى فيه أن جاب المدعى ضعيف الدعوى خلاف الأصل في كاف الحجة  
القوية وجاب المدعى قويا فاكنتي منه بالحجة الضعيفة وإنما كانت البيضة قوية واليمين ضعيفة لأن  
الخالف منهم في عينه بالكذب لأنه يدفع به عن نفسه بخلاف الشاهد ولما كانت الخصومات تدور على  
نحو المدعى والجواب واليمين والشكول والبيضة ذكرها المصنف كذلك وبدايتها بالأولى يقال  
(يشترط الدعوى عند قاض في عبوية كقصاص و) حسد (قذف) فلا يستغنى صاحبها باستيفائها  
إنما خمارها والاحتياط في اتباعها واستيفائها فلو خالف واستوفى بدون ذلك وقع الموضع في القصاص  
دون حد القذف كما سبق للمصنف في بابها ثم قال الماوردي من وجب له تميز أو حد قذف وكان في أدلة  
بعده عن السلطان كان له استيفاءه وقال ابن عبد السلام في قواعد لو أن فرد بحث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من  
القرود لاسيما إذا عجز عن اثباته (تبيينه) \* قوله عند قاض قديهم أنها لا تجمع عند غيره وأيس مرادا  
بل السيد يسمع الدعوى على رقيقه وإن لم يكن قاضيا وكذلك المحكم إذا رتبها بحكمه وكذا الوزير والأمير  
ويحويها بناء على صحة الشهادة عندهما كما مر في بابها وتقيد به بالقوة قديهم أنه لا يشترط الدعوى عند  
القاضي في شيرها وليس مرادا بل لا بد في كل مجتهد فيه كعبوب النكاح والعنة والفسخ بالإهتار بالنفقة  
ونحوه عند التنازع والاحتياج إلى الإثبات والحكم فيها من الرفع إلى القاضي والدعوى عند وما خرج  
المال عن هذا إلا أن المستحق قد يستقل بالوصول إلى حقه فلا يحتاج إلى دعوى ويستثنى من اشتراط  
الدعوى عند القاضي مورثان أحدهما قتل من لا وارث له أو قذفه إذا لم يبق فيه للمسلمين بقتل بشهادة  
الحسبة ولا يحتاج إلى دعوى حسبة بل في سماعها خلاف مر ثابتهما قتل أطاع الطريق الذي لم يبق قبل  
القدرة عليه لا يشترط فيه دعوى لأنه لا يتوقف على طلب وتقبيله بالقصاص والقذف يلزم التصريح

الاكدي وان حدود الله تعالى لا يشترط فيها ذلك وليس مراد بل لا بد فيها من القاضي أيضا مع انه لا تسع  
 فيها الدعوى أصلا لانها ليست حقاً للمدعي ومن له الحق لم يأخذ في الطلب بل هو مأور بالاعراض والدفع  
 ما أمكن نعم لو قذفه بالزنا أو أراد القاذف تخليفه أو تخليف وارثه الطالب انه لم يزن فانه يجب ان لا يترك على  
 الاصح قالوا ولا تسع دعوى بذلك ويحلف على نفيه الا في هذه الصورة قاله الرافعي في باب اللعان  
 (وان استحق) شخص (عينا) تحت يد عادية (فله) أو وليه ان لم يكن كاملا كإص عايبه الشافعي  
 (أخذها) مستقلا بالانحياز بالرفع لافاض ويلازم من هي تحت يده للضرورة (ان لم يحلف) من  
 أخذها (فنته) أوضرها \* (تنبيه) \* قوله استحق عينا يخرج المستأجر والموصى له بالشفعة والموقوف  
 عليه كالمهر. مقتضى عباراتهم اذا استقل بالانحياز لا ان يستحق العين فقط لانه يستحق العين حقيقة والحق به ولي  
 غير الكامل كالمهر وصورة المسئلة كما قال الزركشي أن تكون العين تحت يد عادية كما قدره وهذا قال  
 في الشرح الصغير أو عينا غصبت منه وكذا قاله في البسيط امالو كانت بيد من اتهمه كالدوية أو التي  
 اشتراها منه وبذل الثمن فليس له الانحياز غير ان لم ينافه من الإرعاب بظن الذهاب بل سبيله الطالب (والا)  
 بأن خاف فنته أوضرها (وجيب الرفع الى قاض) أو نحوه من له الزام الحقوقي كعوض وأمر لاسيما  
 ان علم أن الحق لا ينحصر في الرفع تغريب الشيء فغنى رفع الشيء لافاض فربه اليه \* (تنبيه) \* ايس  
 المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى يأثم تركه بل المراد امتناع استقلاله بالانحياز في هذه الحالة  
 وعبارة الحرر والافلايد من الرفع الى القاضي وهي أحسن (أو) لم يستحق عينا بل (دينا) حالا (على غير  
 ممنوع من الاداء) له (طالبيه) ليرد ما عليه (ولا يحل أخذ شيء) أي المدين لانه مخير في الدفع  
 من أي مال شاء فليس للمستحق اسقاط حقه من ذلك اجبارا فان أخذ لم يملكه ولزم رده فان تلف فحده  
 ضمه فاذا اتفق الحقان جاء التقاض (أو) ديننا استحققه (على منكر) له (لا يثبت له) به (أخذ)  
 جوازا (جنس حقه من ماله) ان ظفر به استقلا لا لجزءه عن أخذه الا كذلك (وكذا غير جنسه ان  
 فقده) أي جنس حقه واستوفى حقه منه (على المذهب) للضرورة وفي قول من طريق المنع لانه لا يمكن  
 من ماله \* (تنبيه) \* قيد المتولى الخلاف بما اذا لم يجد أحد التقدين فان وجد لم يعدل الى غيره  
 وينبغي كما قال الاذري تقديم أخذ غير الامه عليها اجتنابا للابطاع ولو كان المدين محجورا عليه بغلس  
 أو ميتا وعليه دين فلا يأخذ الا ندر حصة بانحاز به ان علمها كما قاله الباقي (أو) ديننا استحققه (على  
 مقرب ممنوع أو منكر وله) عليه (بينة فكذلك) يأخذ حقه استقلا لا من جنس ذلك المدين ان وجد  
 ومن غيره ان فقده على الاصح في الصورتين (وفيل يجب) فيما (الرفع الى قاض) كما لو أمكنه تخليص  
 الحق بالمطالبة والتقاضى وأجاب الاول بأن في ذلك وثقة ومشقة وتضييع زمان هذا كله في دين الاكدي  
 أمامين الله تعالى كالزكاة اذا امتنع المالك من أدائها ونظر المستحق بجنسها من ماله فليس له الانحياز  
 لتوفيقها على البينة بخلاف الدين وغفل عن هذا من فصل بين أن يتعين الفقراء أولا الحساقا لها بالدين  
 وأما النفعة فالظاهر كما يحسنه بعض المتأخرين أنها كالعين ان وردت على عين فله استيفاءها منها بنفسه  
 ان لم يخش ضررا كالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تخليصها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه  
 (واذا جاز) للمستحق (الاخذ) من غير رفع لافاض (فله) حيثئذ (كسر باب ونقب جدار ولا يصل  
 المال) هو منصوب بترع الحافض والتقدير لا يصل الى المال (الآية) لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه  
 ولا يضمن ما فونه كمن لم يقدر على دفع الضائل الا بالانلاف ماله فأتاه لا يضمن \* (تنبيه) \* محل لك كما  
 قال الباقي ان اذا كان الجزر للدين وغير مرهون لعمق حق المرتهن به وأن لا يكون محجورا عليه بغلس  
 ان لم يحن حق الغرماء مثل ذلك كما قال الاذري سائر ما يتعلق به حق الغير كاجارة ووصية بنفقة ولا يجوز  
 ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدميري قطعاً أي لانه أحاط ربه من الغريم

ما غرمه الزوج بالسوية بينهم نصف بالعقد ونصف بالوطء ولا يفرم من شهد بانتهاب شيئا ولا من أطلق  
 الشهادة بالوطء ولورجع فروع أو أصول عن شهادتهما بعد الحكم بشهادة الفروع فمروا وإن  
 وحووا كالم - ثم فلعارم الفرع فمالانهم ينكرون اشهاد الاصول ويقولون كذبنا بما قلنا والحكم  
 وقع بشهادتهم ولو شهد أو أربعة على شخص بأربعة مائة فراجع واحد منهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث  
 عن ثلاثمائة والرابع عن أربعة مائة فالرجوع الذي لا يثبت معه حجة عن مائتين دون المائتين الآخر  
 اربعة مائة فبها مائة يفرضها الاربعة بانقائهم قال الشافعي وثلاثة أو بعمائة يعرضها غير الاقل بالسوية  
 لا يختصصهم بالرجوع عن الرابح الاخر لا غرم فيه لثمة وبيع الخجة وقال البلغيني الصحيح ان الثلاثة  
 انما يرمون نصف المائة وما ذكروا على الضعيف القائل بان كلاً منهم يفرض منه مما رجع عنه  
 وما قاله ظاهر وعليه النصف الاخر لا غرم فيه ويفرض متعمدا في شهادة الزور باعتراقه اذ لم يقتض منه  
 والادخل التزير فيه ان اقتض منه أو اتهم عليه حشد ولو استوفى المشهود به بشهادة اثنين مالا ثم رده  
 لهم أو شهدا بأدلة من عقد وحكم به اثم رجعا فلا غرم عليهما لان الادم عاد اليه ما غرمه ولم يقل  
 الشاهدان رجعتا ولكن قامت بينة برجوعه مالم يقر ما شأنا قال الماوردي لان الحق بان على المشهود عليه  
 (كتاب الدعوى) \*

هي افقة العايب والتقي ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وآلهما للثأب وتجمع على دعوى بفتح الواو وكسر  
 قبل هبت دعوى لان المدعى يدعو صاحبه الى محاسن الحكم ليجري من دعواه وشرعا اعتبار من وجوب  
 حق على غيره عندما حكم (والبيئات) جمع بينة وهم الشهود وما بذل لثانهم سم يثبت الحق وأورد  
 المصنف الدعوى رجع البيئات لان حقيقة الدعوى واحدة والبيئات مختلفة والاصل في ذلك قوله تعالى  
 واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فارق منهم معشرون وأشباركم بر مسلم لو يعلم الناس بدعواهم  
 لا دعوا ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيئنة  
 على المدعى واليمين على من أنكر والمضى فيه ان جانب المدعى ضعيف لدعواه بخلاف الاصل فكأن الخجة  
 القوية وجاب المسكر قوي فاكتفى منه بالخجة الضعيفة وانما كانت البيئنة قوية واليمين ضعيفة لان  
 الخالف منهم في بيئته بالكذب لانه يدفع به عن نفسه بخلاف الشاهد وما كانت الخصومات تدور على  
 خمسة الدعوى والجواب واليمين والشكول والبيئنة فذكرها المصنف كذلك وبدأ منها بالاولى فقال  
 (يشترط الدعوى عند فاض في عقوبة كغصاص و) حشد (تذف) فلا يستغل صاحبها باستيفائها  
 لعظم خسارها والاحتياط في اثباتها واستيفائها فلو خالف واستوفى بدون ذلك وقع المرفع في الغصاص  
 دون حشد الغذف كما سبق للمصنف في بابة تم قال الماوردي من وجب له تعزير أو حشد ودف وكان في بادية  
 بعيدة عن السلطان كان له استيفاء وقال ابن عبد السلام في قوله لو انفرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من  
 القود لاسيما اذا عجز عن اثباته (تنبيه) \* قوله عند فاض قديهم انها لا تجمع عند غيره وليس مراد  
 بل السيد يسمع الدعوى على رقيقه وان لم يكن قاضيا وكذلك الحكم اذ ارضيا بحكمه وكذا الوزير والامير  
 ونحوهما بناء على صحة الشهادة عندهما كما مر في بابها وتقيده بالعقوبة قديهم انه لا يشترط الدعوى عند  
 القاضي في غيرها وليس مراد بل لا يثبت كل مجتهد فيه كعيوب النكاح والعنة والغصب بالاسرار بالبطقة  
 ونحوه عند التمازع والاحتياج الى الاثبات والحكم فيها من الرفع الى القاضي والدعوى عنده وما خرج  
 المال عن هذا الا لان المستحق قد يستعمل بالوصول الى حقه فلا يحتاج الى دعوى ويستثنى من اشتراط  
 الدعوى عند القاضي مورنان احدهما قتل من لا ورث له أو ذقه اذا الحق فيه للمسلمين قبل بتهادة  
 الحسب بقول يحتاج الى دعوى حسبة بل في سماعه اختلاف مر ثابتهما قتل قاطع الطريق الذي لم يثبت قبل  
 القدرة عليه لا يشترط فيه دعوى لانه لا يتوقف على طلب وتثبته بالخصاص والغذف بفهم التصور يريق

الا ترى وان حدود الله تعالى لا يشترط فيها ذلك وليس مراد اهل لا بد فيها من القاضي أيضا مع انه لا تسع  
 فيها الدعوى أصلا لانها ليست حقا لله تعالى ومن له الحق لم يأذن في الطالب بل هو مأور بالاعراض والدفع  
 ما أمكن ثم لو نفذ به بالزنا وأراد القاذف تحليفه أو تعذيبه وارثه الطالب انه لم يزن فإنه يجاب الى ذلك على  
 الاصح قالوا لا تسع دعوى بذلك وبخلاف على نفيه الا في هذه الصورة قاله الرافعي في باب الاعان  
 (وان استحق) شخص (عينا) تحت يد عادية (فله) أو وليه ان لم يكن كاملا كإنص عليه الشافعي  
 (أخذها) مستقلا بالاختصاص بالرفع افاض ويلاعلم من هي تحت يده للضرورة (ان لم يخف) من  
 أخذها (فتنة) أو ضررا \* (تنبيه) \* قوله استحق عينا يخرج المستأجر والموصى له بالمنفعة والموقوف  
 عليه كما هو مقتضى عباراتهم اذا استقال بالاختصاص لا العين فقط لانه يستحق العين حقيقة والحق به ولي  
 غير الكامل كالمسألة كما قال الزركشي أن تكون العين تحت يد عادية كما قدرته واهذا قال  
 في الترح الصغير أو عينا نصبت منه وكذا قاله في البسيط المألو كانت بيد من اتهمه كالوديعة أو التي  
 اشتراها منه وبذل الفتي فليس له الاختصاص اذن لما فيه من الارعاب بظن الذهاب بل سبيله الطالب (والا)  
 بأن خاف فتنة أو ضررا (وجب الرفع الى قاض) أو نحوه ممن له الزام الحقوق كجندب وأمهبر لاسبها  
 ان علم أن الحق لا يختص الا بغيره والرفع تقرب الشيء فعنى رفع الشيء لقاض فربه اليه \* (تنبيه) \* ايس  
 المراد بالوجوب تكليف المدعي الرفع حتى يأتيه تركه بل المراد امتناع استقاله بالاختصاص في هذه الحالة  
 وعبارة الحرر والافلابد من الرفع الى القاضي وهي أحسن (أو) لم يستحق عينا بل (دينا) حالا (على غير  
 ممنوع من الاداء) له (طالبيه) ليؤدي ما عليه (ولا يجل أخذ شيء) أي المدين لانه يخبر في الدفع  
 من أي مال شاء فليس له استحقاق اسقاط حقه من ذلك اجبارا فان أخذ له على كونه ولم يردده فان تلف غدره  
 ضمنه فاذا اتفق الحفان جلاء النقص (أو) دينا استحققه (على منكر) له (لا يثبت له) به (أخذ)  
 جوازا (جنس حقه من ماله) ان ظفر به استقلال الجزء عن أخذه الا كذلك (وكذا غير جنسه ان  
 فقد) أي جنس حقه واستوفى حقه منه (على المذهب) للضرورة وفي قول من طريق المنع لانه لا يثبت  
 من ثملكه \* (تنبيه) \* قبل المذنب الى الخلاف بما اذا لم يجد أحد الناقدين فان وجد لم يعدل الى غيره  
 وبني كما قال الاذري تقديم أخذه غير الامه عليها احتياط لا لبضاع ولو كان المدين محجورا عليه بفلس  
 أو مينا عليه دين فلا يأخذ الا ندر حصته بأضرارها ان علمها كما قاله الباقي (أو) دينا استحققه (على  
 مقرر ممنوع أو منكر وله) عليه - (بينة فكذلك) بأخذ حقه استقلاله من جنس ذلك الدين ان وجد  
 ومن غيره ان فقد على الاصح في الصورتين (وقيل يجب) فيما (الرفع الى قاض) كما لو أمكنه تخلص  
 الحق بالمطالبة والتقاضى وأجاب الاول بأن في ذلك وثيقة مشقة وتضييع زمان هذا كما في دين الادبي  
 أما بد الله تعالى كالتزكاة اذا امتنع المالك من أدائها وانظر المستحق بحسبها من ماله فليس له الاخذ  
 لتوقفها على البينة بخلاف الدين وغفل عن هذا من فصل بين أن يتعين الفقراء أولا لحاقها بالديون  
 وأمال المنفعة فالظاهر كما يحسنه بعض المتأخرين أنها كالعين ان وردت على عين فله استيفاءها منها بنفسه  
 ان لم يخش ضررا كالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تخلصها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه  
 (واذا جاز) للمستحق (الاخذ) من غير رفع لقاض (فله) حينئذ (كسرياب ونقب جدار لا يصل  
 المال) هو منصوب بنزع الخافض والتقدير لا يصل الى المال (الابه) لان من استحق شيئا استحق الوصول اليه  
 ولا يضمن ما فوته كمن لم يقدري على دفع الصائل الا بالاتلاف ماله فإتلافه لا يضمن \* (تنبيه) \* يحصل لك كما  
 قال الباقي اذا كان الخز لالدين وغير مرهون لتعلق حق المرمته به وأن لا يكون محجورا عليه بفلس  
 لتعلق حق الغرماء به وفي ذلك كما قال الاذري سائر ما يتعلق به حق الغير كاجارة ووصية بالمنفعة ولا يجوز  
 ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال الدميري قطع أي لانه أحط رتبة من الغريم

ولأن يוכל في الكسر والنقب غيره كما قاله القاضي فان فعل ضمن ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال  
 إليه أنه لو كان مقررا لهما أو كرا وله عليه ينة أنه ليس له ذلك وهو كذلك فقول الأذري كنت أود أن  
 لو خص ذلك بما إذا لم يجد سبيلا إلى الاختزال كما كفي صورة الحدود وعدم البينة أما إذا كان له بينة وفرد  
 على خلاص حقه بما كفي فبذلك بعدلان الاختزال كما كفي عند المسكة أسهل وانقب كافة من نقب الجدار  
 وكسر الباب وقد تقرر أن الصائل يدفع بالأسهل فلا سهل اه لا يحتاج إليه \* (فرع) \* ولو غصب منه نجاسة  
 بخصها بالجلد مئة وسرجين وكلب معلم وجمده فظاهر كلام الاحتساب أنه لا يكسر بابا ولا ينقب جدارا  
 لأنهم اعلموا أن الأموال خاصة به على ذلك المسمى (ثم المأخوذ من جنسه) إلى الحق (بملكه)  
 بدلان حقه \* (تنبيه) \* التعبير بالملك وقع في السرجين والروضة وهو يقتضي أنه لا يملك بنفسه إلا أخذ  
 بل لا بد من أحداث تلك والذي صرح به القاضي والبعوى واقتضاء كلام غيره ما أنه يملكه بمجرد الاختزال  
 واعتدله الاستوى ووجهه بأنه انما يجوز لمن يقصد أخذه حقه وإذا وجد الفصد مقارنا كفي ولا حاجة إلى  
 اشتراطه بعد ذلك اه وجع شيخنا بين الكلامين بأن كلام هؤلاء محمول على ما إذا كان المأخوذ على  
 صفة حقه أي أودونه كأخذ الدرهم المكسرة عن الصيغة وكلام الشيخين على ما إذا كان يغير صفة أي  
 كأخذ الدرهم الصحيح عن المكسرة فإنه حينئذ كغير الجنس وهو جمع حسن (و) المأخوذ (من)  
 غيره أي جنس حقه أي أو أعلى من صفته (بيعه) بتفسيه مستقلا للحاجة قوله أن يוכל فيه كما ذكره  
 في الروضة في آخر الملاق (وقبل يجب ودهه إلى فأن يبيعه) لأنه لا يمتدح في مال غيره لنفسه  
 \* (تنبيه) \* محل الخلاف ما إذا لم يبلغ القاضي على الحال فإن اطاع عليه لم يبيعه إلا بأذنه خروا محله  
 أيضا إذا لم يقدر على بينة ولا بلا بينة مع وجودها كحقوقه بنية كلام أصل الروضة وبجته بعضهم  
 قال بل هي أولى من علم القاضي لأن الحكم به لم يختلف فيه بخلافها وخص صاحب الدخائر وغيره  
 الخلاف ببيعه للغير أم لو أراد بيعه من نفسه فلا يجوز قطعا ولأنه لا جمل امتناع قول البارفين وهو  
 لا يجوز في غير الأب والجد ولأنه لم يملكه على الصحيح لأن امتناع من عليه الحق بإمائه على البيع كما بساطه  
 على الاختزال فإذا باعه فليبيعه بنقد البلد ثم يشتريه به جنس حقه إن لم يكن نقد البلد (والمأخوذ مضمون  
 عليه) أي الاستخذ في الأصح فبعضه إن تلف قبل غنكه وبيعه) بلا كثر من قيمته من حين أخذه إلى  
 حين تلفه كالمغاص لأنه أخذه بغير إذن المالك أغرض نفسه بل أولى من المستام لعدم إذن المالك ولأن  
 المضار إذا أخذ قوب غيره لدفع الحروفات في يده ضمنه فكذلك هنا والثنائي لا يضمنه من غير تفرع بل لأنه  
 أخذ بالوثق والتوصل إلى الحق كالرهن وأذن الشارع في الاختزال يقوم مقام إذن المالك وعلى الأول  
 ينبغي أن يبادر إلى بيع ما أخذه بحسب الامكان فإن قصر فنقصت قيمته ضمن النقصان ولو انخفضت  
 القيمة وارتفعت وتلف فهي مضمونة عليه بالاكثر \* (تنبيه) \* محل الخلاف كما قاله الماوردي والرويان  
 إذا تلف قبل التمكن من البيع فإن تمكن منه فلم يفعل ضمن تباعا وقال البلقيني محله في غير الجنس أما  
 المأخوذ من الجنس فإنه يضمنه ضمان بدو له الحصول لم يملكه بالاختزال عن حقه كما سبق اه والمصنف  
 أطلق ذلك تبعا للرافعي بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما به ويؤخذ من كونه مضمونا عليه قبل  
 بيعه أنه لو حدث فيه زيادة قبل البيع كانت على المأخوذ منه وبه صرح في زيادة الروضة فإن باع ما أخذه  
 وتلك ثمنه ثم وفاء المدين دينه رد إليه فبجته كعاصب والمذهب وبه إلى المعصوب منه (ولا يأخذ) المستحق  
 (فوق حقه) أن أمكنه (الاقتصار) على قدر حقه لحصول الفصد وبه فان أخذه ضمن الزائد لتعديده بأخذه  
 وإن لم يمكنه بأن لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لأنه لم يأخذها بحقه مع الضرر  
 بخلاف قدر حقه ثم إن تعدد بيع قدر حقه فبما باع الجميع وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد ما زاد عليه على  
 غيره بمهية ونحوها وإن لم يتعد ذلك باع منه بقدر حقه ورد ما زاد كذلك (وله) أخذ مال غريمه (غيره)

كان يكون لزيد على عمرو دين وأمره على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من  
 ذلك ودع عمرو تصرف زيدا بالأخذ وعدم حسبان ذلك عن دينه على بكر ولا إقرار بكر لعمر ولا جحد بكر  
 استحسان زيد على عمرو \* (تنبيه) \* المستلزم شروط الأول أن لا يفتقر بمال الغير الثاني أن يكون غير  
 الغير جاحدا أو محتسبا أيضا وعلى الامتناع بحمل الإقرار المذكور الثالث أن يعلم الأخذ الغير أنه  
 أخذ من مال غيره حتى إذا طال به الغير بعد كان هو القاطم الرابع أن يعلم غير الغير وجوبه وأنه  
 يعلم فيها بينه وبينه فإذا طال به أنكر فانه يحق وله استيفاء دين له على آخر جاحدا به شهود دين آخر له  
 عليه قد أدى ولم يعلموا أداءه ولا أحد الغير عين إذا كان له على الآخر مثل ماله أو أكثر منه جحد حتى الآخر  
 أن جحد الآخر حقه لحصل النقائص وإن اختلف الجنس ولم يكن من النقدين للضرورة فإن كان له عليه  
 دين دون مال الآخر عليه جحد من حقه بقدره والمدي لغة من ادعى لنفسه شيئا سواء كان في بدء أم لا  
 (والظاهر أن المدي) اصطلاحاً (من يخالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة (و) (الظاهر أيضاً أن  
 المدي عليه من رافقه) أي يوافق قوله الظاهر والتباني أن المدي من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ  
 والمدي عليه من لا يجزئ ولا يكفيه السكوت فإذا ادعى زيد ديناً فذمة عمرو فأنكر فزيد بخالف قوله  
 الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك عمرو يوافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدي عليه وزيد مدع  
 على القولين ولا يخالف وجهها غالباً وقد يختلف كالأد كور بقوله (فإذا أسلم زوجان قبل وطء فقال  
 الزوج (أسلمنا بها فالتكاح) بيننا (بأن وقالت) أي الزوجة أسلمنا (مرتبة) فلان تكاح بينهما (فهو)  
 على الظاهر (مدع) لأن وقوع الإسلام بينهما خلاف الظاهر وهو مدي عليها وعلى الثاني هي مدعية  
 وهو مدي عليها لأنها لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت لزمها انفاسخ التكاح فعلى الأول تخلف  
 الزوجة ويرتفع التكاح وعلى الثاني يخاف الزوج ويستمر التكاح والذي صححناه في تكاح المشرقة من  
 أن القول قول الزوج يكون مبنياً على مرجوح وقد يقال انما جعل اليمين في جانبته على القول الأقل لأنه  
 لما كان الأصل بقاء العصمة قوى جانبته فكان هو المصدق بيمينه كما أن المدي عليه لما كان الأصل براءة  
 ذمته فوى جانبته فكان هو المصدق بيمينه ولو قال لها أسلمت فبلى فلان تكاح بينهما ولا مهر لك وقالت بل  
 أسلمنا معاصد في الفرقة بلا عيب وفي المهر بيمينه على الظاهر لأن الظاهر معه وصدقت بيمينها على الثاني  
 لأنها لا تترك بالسكوت لأن الزوج يزعم سقوط المهر فإذا سكتت ولا يبينه جعلت ناكحة وخاف هو وسقط  
 المهر والأمين في دعوى الرد مدع على الظاهر لأنه يزعم الرد الذي هو خلاف الظاهر لكنه يصدق بيمينه  
 لأنه أثبت يده لغرض المالك وقد اتعنه فلا يحسن تكليفه بيمين الرد وأما على القول الثاني فهو مدي عليه  
 لأن المال هو الذي لو سكت ترك وفي التخالف كل من الخصمين مدع ومدي عليه لاستثنائها  
 \* (تنبيه) \* قد تقدم في كتاب دعوى الدم والقسم أن أئمة الدعوى ستة شروط ذكر المصنف بعضها  
 وذكرنا في الشرح (و) ذكر منها هنا شرط الأول أن تكون معلومة فعلية (مضى ادعى) شخص ديناً  
 (نقد) أو غيره مثلاً أو منفوقاً (استبرأ) فيه لصحة الدعوى (بيان جنس) له كذهب وفضة (وفروع)  
 له كالأرض أو مغشوش (وقدر) ككأنه فصلة بخلاف الغرض (و) يشترط في النقد أيضاً شيان (صحة)  
 وتسهران اختلفت بهما قيمة) كأنه درهم فضة ظاهرية صحاح أو مكسرة فلا يكفي إطلاق النقد ودان  
 غلبوا بصرح الماوردي وغيره وفارق البيع ونحوه بأن زمن العقد يقصد بصفة الثمن بالغالب من  
 النقد ولا يتقيد ذلك بزمن الدعوى لتقدمه عليها نعم مطلق الدينار ينصرف إلى الدينار الشرعي كما صرح  
 به في أصل الروضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي معناه مطابق الدرهم أما إذا اختلفت قيمة النقد بالصفة  
 والتكسر فلا يحتاج إلى بيانها ~~كما يمكن استثنى الماوردي~~ والروبانى دين السلم فاعتبرا ببيانها  
 فيه (أو) لم يدع الشخص ديناً بل ادعى (عينا متضمناً) بالصفة متقدمة كانت (كجوان) وثياب

أو مثابة كميوب (وصفها) ورجوبا (بمطة السلم) السابقة في بابها وان لم يذ كر مع الصفة القبيصة في  
الاصح (وقيل يجب معها) أي صفة السلم (ذكر القبيصة) لتلك العين الموصوفة فان لم تنسبها بالصفات  
كالجواهر والبراقيت وجب ذكر القيمة في قوليه وهرقيته كذا وبه قال القاضي أبو العلي والطيب والبلدنجي  
وابن الصباغ وغيرهم واستثنى ما لو صعب غير منه صنف في بلد ثم لقيه في آخره في ياقبة ولكن لفظها  
مؤنة فانه يجب ذكر قيمته لانها المستحقة في هذه الحالة فاذا وداله من رد القبيصة وبين في دعوى العدة  
الناسية والبلد والحالة والسكة والحدود وله في قيمة داخل السكة أو يسرته أو مسددها ذكره الباقي  
ولاحاجة في ذكر القبيصة كاعلم بما مر وهذا ان يثبت العين (فان تلفت وهي متقومة) بكسر الواو (وجب)  
مع ذلك (ذكر القبيصة) لانها الواجبة عند التلف فلا حاجة لذكر شيء منها من الصفات كإقتضاه كالمهم  
لكن يجب ذكر الجنس في قوله وقيمة مائة فان كانت مثلية لم يجب ذكر القبيصة ويكفي الضميمة  
بالصفات (تنبيه) لو كان النافضا مائة على ذكر قيمته بالذهب ان كانت حليته فضة وبالفضة ان  
كانت حليته ذهباً وان كان على يده اقروم ياحدها لاضرورة ودأما جرى عليه ابن المقرئ في روضه  
هنا تبعاً لاصوله واختلف كلامهما في باب الغصب فقال هناك ان تبرأ الحلي يضمن بماله وبيعته ٧ بنقد البلد  
وقال أصله ان الحلي يضمن بنقد البلد وان كان من جنسه قال ولا يلزم منه الربا فانه انما يجري في العقود  
لا في العرمان له ويقوم بمغشوش الذهب بالفضة كحكمه اذ قلنا انما قيمة فبعدمائة دينار من  
نقد كذا قيمتها كذا ودرهما ومائة درهم من نقد كذا قيمتها كذا دينار فان قلنا انما مثلية وهو الصحيح ناه  
على جواز المعاد لهما وهو الاصح ولا يشترط التعرض لقيمتها أو يستثنى من اشتراط العلم بالدعي به مسائل اصح  
الدعوى فيها الجاهول منها الاقرار ولو بشكاح كالاقرار به ومنها الوصية بخير ما من ضبايعها ولا ان احتمل الجاهول  
فكذلك ادعوا ومنها فرض المفقدة لانها تعاقب من القاضي أن يفرض لها قلابه ودرمها البيات ومثله  
المنفعة والحكومة والرضخ وحيا السكينة والفترة والبراء الجاهول في اهل الدية بناء على الاصح من صحة  
البراءة منه فهو من ناحق عمر أو اجراء المساء في أرض جددنا كنفاء بخير ما من الأرض كجر بجه ابن المقرئ  
ومنها نصح الشاهد بذهاب التثنيات اثرتها عليها (فرع) لو اضرر ديرة فيها دعواه ثم ادعى ما في الورقة  
وهو موضوع بما مر هل يكتفي بذلك أولا وجهان أو جهه كما أشار اليه الزركشي الاول اذ اقراء  
القاضي أو فرئ عليه والشرط الثاني المذ كورهننا لصحة الدعوى ولم يضر له المصنف أن تكون  
الدعوى تلازمه فلوا دعى على غيره هبة أو دينا أو ديناً أو نحو ذلك مما الغرض منه تحصيل الحق فليذكر  
في دعواه وجوب التسليم كان يقول ولزمه التسليم الى أو هو وممتنع من الاداء الواجب عليه لانه قد  
رجع الواجب وبفضح البيع ويكون الدين مؤجلاً أو من عليه مقابل ولو قصد بالدعوى رفع المادعة  
لا تحصيل الحق فقال هذه النار لي وهو يعتبها سمعت دعواه وان لم يقل هي في يده لانه يمكن أن يتنازعه  
وان لم تكن في يده (أو) لم يدع ديناً ولا عيناً بل ادعى (نكاحاً بكف الاطلاق) فيه (على الاصح) المنصوص  
بل يفيد ذلك وحيداً (وقول نسكتها برلى مرشد) قال الباقي وهذا ليس صريحاً في العدالة فيبني  
أن يقول برلى عدل لكن قال الزركشي المراد بالمرشد من دخل في الرشد أي صلح للولاية وذلك أهم  
من العدل والمستور والفاسق اذ قلنا بلى أي أو كانت ولايته بالنوكة (وشاهد عدل) قال الزركشي  
وينبغي الاكتفاء بقوله وشاهد برلى بغير وصفها بالعدالة فقد ذكرنا في النكاح أنه لو رفع نكاح عقد  
بمستورين الى الحاكم لم ينقض نعم ان ادعت المرأة شبيهاً من حقوق الزوجية احتاج الحاكم الى  
التزكية (ورمضاه ان كان بشرط) بان كانت غير مجبرة لان النكاح فيه حق لله تعالى وحق لا دعي  
وادا وقع لا يمكن استدراكه فاستيعا فيه والثاني يكفي الاطلاق فيه كالمال ولا يشترط انتفاء ذكر الموانع  
كلردة والرضاع وأجاب الاول من القياس الاول بما مر ومن الثاني بان الشرط يعتبر وجوده البصع



له قدر الموانع بغير عدمها والاصل عدمها فاكتمل به ولا تها كثيرة بعرضها لها \* (تنبيه) \* قال  
 الملقني يستثنى من ذلك أنفة الكفار فيكفي في الدعوى بها أن يقول هذو وجني وان ادعى استمرار  
 نكاحها بعد الاسلام ذكر ما يقتضى تقريره حيث لا بد فيها اذا كان سفها أو عبد من قوله نكحتها  
 باذن ولي أو مالي ولا يشترط تعيين الولي والشاهدين والدعوى تكون على المرأة وعلى وليها المخير بناء  
 على صحة انقاردها به وهو الاصح وسكت المصنف عن دعوى المرأة بالنكاح ونقل الراعي فيها عن تعجب  
 الغزالي أن التمسح لان النكاح للزوج لا لها ثم قال لكن الأنثى جائنحون الى ترجيح السماع اه وهذا  
 هو المعتمد واذا ادعت في اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراطه في دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل  
 في انقاردها بالنكاح لانها لا تقر الا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعا للدعوى ولا يشترط  
 قولهم ولانعلمه فانها وهى الى اليوم زوجته (وان كانت) تلك المرأة المدعى نكاحها (أمة) أو بهيمة  
 والزواج حر (فالاصح) يجب مع ما سبق (وجوب ذكر العجز عن طول) أى مهر ينكح به حرة (و)  
 وجوب ذكر (خوف غت) أى الزنا المسترطمين في جواز نكاح من يارق لان الفر وجب بحسناط لها  
 كالدماء وقياس هذا وجوب التعرض لها في الشر وط من كونه لاحرة تحته تصلح وكون الأمة مسلمة ان كان  
 الزوج مسلما وهو ظاهر والثاني لا يجب كما لا يجب التعرض لعدم الموانع وقد مر الفرق (أو) لم يدع  
 نكاحا بل (ادعى عقدا مالبا كبيع وهبة) لم يشترط تفصيل (كفى الاطلاق في الاصح) المنصوص  
 لانه أخف حكما من النكاح والى هذا لا يشترط فيه الاشهاد بخلافه والثاني يشترط كالنكاح والثالث ان  
 تعاقب العقد بجارية وجب احتياطا للوضع واختاره ابن عبد السلام \* (تنبيه) \* مقتضى تعبير المصنف  
 بالاطلاق أنه لا يشترط التقييد بالعدة واسكن الاصح في الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الراعي ومحصل  
 الخلاف في غير بيع النكاح فاذا تبايعوا ببيع فاسدة وتقاوضوها بانفسهم أو بالزام حاكمهم فانا  
 غصبها على الاظهر كما هو مقرر في الجزية فلا يحتاج فيها الى ذكر الشروط وتسمع الدعوى من المدعى على نفسه  
 وان لم يعلم بينهما المخالطة ولا معاملة ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى ذى على شريف وان شهدت  
 قرائن الحال بكذبه كان ادعى ذى استخبار امير أو فقيه لعلف دوابه وكس بيته (ومن قامت عليه بينة)  
 بحق (فليس له تخليف المدعى) على استحقاقه ما ادعاه لانه تكليف حجة بعد حجة بل هو كالعلم في الشهود  
 \* (تنبيه) \* استثنى من ذلك صورتان الاولى اذا أقيمت بينة بعين الشخص وفالت البينة لانعلمه باعها  
 ولا وهبها فيخاف كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه انها لم تخرج عن ملكه بوجه من الوجوه ثم تدفع اليه  
 الثانية اذا أقيمت بينة باعسار المدين فاصحاب الدين تحليفه في الاصح لجواز أن يكون له مال في الباطن  
 (فان ادعى) بعد اقامة البينة مسقطا له كان ادعى (أداء) له (أو ابراء) منه في الدين (أو شراء عين) من مدعيها  
 (أو هبتها أو قباضها) منه (حافه) خصمه (على نفيه) أى نفي ما ادعاه وهو أنه ما تادى منه الحق ولا ابراء  
 من الدين ولا باع العين ولا وهبه اياها \* (تنبيه) \* محلل ذلك اذا ادعى حدوث شئ من ذلك قبل اقامة البينة  
 والحكم وكذا بينهما بعد مضي زمن امكانه فان لم يعض ومن امكانه لم يلتفت اليه وكذا ان ادعى بعد الحكم  
 حدوثه قبل البينة على الاصح في اصل الروضة لثبوت المال عليه بالقضاء ويستثنى من اطلاق المصنف الاداء  
 ما لو قال لا جبر على الحج قد حججت فانه يقبل قوله ولا يلزمه بينة ولا عين قاله الذبيلى قال كلولى طلق امرأته ثلاثا  
 وادعت أنها تزوجت ودخل بها وطافها وانقضت عدتها قبل منها ولا بينة عليها ولا بعين وشمل اطلاق  
 المصنف الابراء ما لو ادعى أنه أبرأه عن هذه الدعوى لكن الاصح في الشرح الصغير أنه لا يخلف لان  
 الابراء عن نفس الدعوى لا معنى له الا تصوير صلح على انكار وهو باطل وأشعر قوله على نفيه أنه لا يكلف  
 توفية الدين أو لابل يخاف المدعى ثم يستوفى وهو كذلك على الصحيح (وكذا لو ادعى) الخصم  
 (علمه) أى المدعى (بفسق شاهده) الذى أقامه (أو كذبه) فله تخليفه أيضا على نفي ما ادعاه (في)

(الاحم) المنصوص لانه لو اقر له به بمالت شهادته والثاني لانه لم يدع عليه سقا وانما ادعى عليه امرأ  
 لو ثبت لقدمه واستمرز المينة أى فقام على حلف المدعى قبل ذلك امامه شاهد أو بين الاستسقاء ارفاقه لا يحلف  
 بعد هذه الدوى على نفي ذلك كما سويه الباقى لان الحلف مع ذلك قد يمرض فيه اما الحلف لا يستحق  
 الحق فلا يناف بعد ذلك على نفي ما ادعى الخصم \* (تنبيه) \* ذكر الجليل في الإعجاز أنه يحلف مع البيعة  
 في عشرة مواضع اذا ادعى على الميت مالا أو قد لا أو أنكر الورثة فاقام بيعة لم يحكم له حتى يحلف مع البيعة انه  
 عليه وانه يستحقه الى الآن وكذلك اذا ادعى على غائب أو مسمى أو مجهول وان يدعى على امرأة وطأ فقيم البيعة  
 على نفي البكارة فيحلف معها لاحتمال عود البكارة واذا أقام على رجل بيعة بمال ادعى فقال المدعى عليه  
 احلف أنك تستحق هذا المال ولم يكذب الشهود ولكن قال يا طئته بخلاف ظاهره فإنه يحلف مع البيعة  
 انه يستحق ذلك الآن واذا قال لامرأته أنت طالق أمس وقال أردت أنما كانت مملوكة من غيرى وأقام  
 بيعة حافه بها انه أراد ذلك واذا ادعى لو يدعي هلاك الورثة بسبب طاهر وأقام البيعة على السبب  
 حافه على الهلاك به وفي الجراح في العوض الباطن اذا قال انه كان مجبها وأقام بذلك بيعة حافه معها وفي  
 الرد باله ب اذا أقام بيعة انه كان كذلك حافه بها قال الزوكشي وفي بعض هذه الصور تنظر ومنها اما الحلف  
 فيه مستحب لا يستحق اه واهله بشير ما انفار الى الموضع السابع وبلا استحباب الى الثامن (واذا استهل) أى  
 طاب الاموال من أقيمت عليه بيعة (الباقى بدافع) فيها المستفسر ان كان جاهلا لانه قد يتوهم ما ليس بدافع  
 دائما بخلاف ما اذا كان عارفا فان عين جهة من نحو ادائه أو امره أو كنه عارفا (أهل ثلاثة أيام) لانها  
 مدقورية لا يعانم الضرر فيها وقيم البيعة في اجتماع الى ثلثها لا تفحص عن السواد ولو أفسر بعد الثلاث  
 الشهود ولم يعدلوا أهل ثلاثة لتعديل لانه استظهر البيعة في شهادة أخرى كما سكا الرافعي عن الرويات  
 وأقره ولو لم يأت بيعة ثم ادعى جهة أخرى بعد المدة لم يعمل أولى أنسأها به متدعواه ولو حضر في الثلاث  
 بشاهد واستهل بالثاني أهل ثلاثة مستقبله كما دله لما وردى وذكر الرافعي في الباب الثاني من أبواب  
 الكتابة ان العبد لو ادعى الاداء أو أنكر السيد وأراد العبد اقامة البيعة أهل ثلاثة قال وهل هو واجب  
 أو مستحب وجهان اه وقباس ما هنا الوجوب ولو عاد المدعى عليه بعد الثلاث وسأل القاضي تخفيف  
 المدعى على نحو ابراء أجابه اليه لتيسره في الحال ولا يكف تبايم الدين أولا (ولو ادعى رقبته بالغ) قال  
 (أما حر) بالاصالة (فالقول قوله) بيعة وان تدانته الايدي وسبق من مدعى رقبته نزل على الرقب طاهرا  
 كاستخدام وإجارة لمواقفته الاصل وهو الحرية وعلى المدعى البيعة \* (تنبيه) \* هل ما ذكرنا لم يسبق منه  
 اقرار رقب وان لم يقبل قوله واذا حلف على نفي الرقب وقد اشتراه المدعى من غيره يرجع المدعى على بائعه بالثمن  
 ولو اعترف حاله انحصومة برقه وقال انه ذكره على وجه انحصومة أو اعترف في اعتراف به طاهر البدو خرج  
 بقوله حر أى بالاصالة كما مر ما لو قال أعنتني أو أعنتني الذي باعني منك أو غيره فإنه لا يقبل الا بيعة وما  
 لو قال أنا عبد فلان فالمدق السيد لا اعتراف العبد بالرق لانه مال ثبت عليه البدو والبدع عليه السيد فلا تنقل  
 منه بخلافه فانه لم يعترف بذلك والاصل الحرية ولو أقام المدعى بيعة برقه وأقام هو بيعة بانه حر فالمدعى  
 جزء به الرافعي في آخر الدواى تبعا لما جرى أن بيعة الرقب أولى لان معها زيادة علم وهو اثبات الرقب ونقل  
 الماروى وغيره عن الاصحاب أن بيعة الحرية أولى (أو) ادعى (رق صغير ليس في يده لم يقبل) منه  
 (الا بيعة) لان الاصل عدم الملك والظاهر كما قال الاذرى أن المجهول البالغ كالصغير ولو كان الصغير في  
 يد غيره وصدقه صاحب اليد كفى تصديقه مع حلف المدعى (أو) ادعى رقب صغير (في يده حكم له به) بعد  
 حاداه (ان لم يعرف استنادها) أى يد المدعى (الى الالة غاط) كمالو ادعى الملك في دابة أو نوب وانما حلف  
 لخمر شان الحرية ولا أثر لانه كره اذا بلغ بل يستمر الرق فان استندت الى النقاط لم يقبل الا بيعة وهذه  
 المسئلة قد ذكرها في القبط نفسي مكرره والفرق أن القبط يحكموم بحريته طاهرا بخلاف غيره (فلو

أنكر الصغير) الرق (وهو بمنزلة أنكاره لغو) لان عبارته ملغاة (وقيل) أنكاره (كبالغ) في أنكاره فلا يحكم  
 ربه المدعي الابينة وان أنكر بعد بلاؤه في صورة عدم الاستدلال بؤثر (ولا تسمع دعوى) بحال على من  
 اعترف المدعي بأعساره ولا دعوى (دين ورجل) وان كان به يتنص (في الاصح) اذ لا يتعلق بها الزام  
 ومطالبة في الحال فيفوت نظام الدعوى والثاني تسمع معاملة اليث في الحال وبطالب به في الاستقبال  
 وقد جوت من عليه فتجمل المطالبة والثالث ان كان به يتنص وت والا فلا \* (تنبيهه) \* يستثنى  
 على الأول صور الأولى اذا كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلا فان الدعوى تصح به كما قاله الماوردي قال  
 ويدعي بجمعيه لاستحقاقه العاطلة بالبعض ويكون المؤجل تبعا فان قبل الدعوى بذلك مشكل لان  
 الحال اذا كان قبله لا كدروهم من ألف ورجله يبعد الاستتباع فيه ويانه اذا أطاق الدعوى لم يغدوان قال  
 يلزمه تسليم الانف الى أنصح الدعوى وكان كاذبا وان فصل وبين كان ذلك في حكم دعوتين فأين محل  
 الاستتباع أجيب بان محل الاستتباع عند الاطلاق ولا يضر كون الكثير تابعا للقبال للمحاجة الى ذلك الثانية  
 لو كان المؤجل في عقد كسليم وقصد بدعواه تبضج العقد لان المقصود منه استحقاق في الحال قاله الماوردي  
 أيضا الثالثة اذا ادعى على القاتل بقتل خطأ أو شبهة عدم تسمع مع أن ذلك انما يوجب دية مؤجلة فلو  
 ادعى ذلك على العاقلة لم تسمع جزما لانه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته في أثناء الحول وأعساره  
 آخر ذكره البلقيني وقال لم أر من تعرض له \* (تنبيهه) \* تسمع الدعوى باستيلا دون تدبير وتعلق عنق بصفة  
 ولو قبل العرض على البيع لانها حق ناجز وجواب من ادعى دينام مؤجلا ولم يذكر الاجل لا يلزم في تسليمه  
 الآن ولا يجوز أنكاره استحقاقه في أحد وجهين قال الزركشي انه المذهب كما حكاه الرواني عن جده وان  
 أفزله خصمه بثوب مثلا وادعى ثاقفه فله تحليفه أنه لا يلزمه تسليمه اليه ثم يقع منه بالقيمة وان نكل حلف  
 المقر له على بقائه ومطالبة به

\* (فصل) \* فيما يتعلق بجواب المدعي عليه اذا (أصر المدعي عليه على السكون عن جواب الدعوى)  
 لغیر دهنه أو عبادة (جعل) حكمه (كنكر) للمدعي به (ناكل) من اليمين وحینئذ فقد راى من على  
 المدعي بعد أن يقول له القاضي أجب عن دعواه والاجعلتك فا كاذبان كان سكوته لغیر دهنه أو  
 عبادة مبرح له ثم حكم بعد ذلك عليه وسكوت الاخرس عن الاشارة المفهومة للجواب سكوت الناطق  
 ومن لا اشارة له مفهومة كالغائب والاصم الذي لا يسمع أصلا ان كان يفهم الاشارة فهو كالآخرس والا  
 فكالمجنون فلا تصح الدعوى عليه فلو كان البصير الاصم أو الاخرس الذي لا يفهم كاتبه قال الاذرى  
 يشبه أن يقال كتابته دعوى وجوبا كعبارة الناطق أما اذا لم يصر المدعي عليه فيخطر (فان ادعى) عليه  
 (عشرة) مثلا (فقال) في جوابه هي عذري أو ايس لك عندي شيء فذلك ظاهر وان قال (لا تلزمني العشرة  
 لم يكف) ذلك في الجواب (حتى يقول) مضافا لما سبق (ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلفه القاضي لان مدعى  
 العشرة مدع اسكل جزء منها فاستلزم مطابقة الانكار واليمين دعواه وقوله لا تلزمني العشرة انما هو نفي  
 لمجوعها ولا يفتضي نفي كل جزء منها فقد تنكون عشرة الاحبة (فان حلف على نفي العشرة واقصر)  
 في حلفه (عليه فذا كل) عند دون العشرة (فيحلف المدعي على استحقاق دون العشرة بجزء) وان قل  
 (ويأخذ) أي مادون العشرة وان لم يجد دعوى نعم ان نكل المدعي عليه عن العشرة وقد اقصر القاضي  
 في تحليف المدعي عليه على عرض اليمين عليه عن العشرة ولم يقل ولا تني منها فليس للمدعي أن يحلف  
 على استحقاق مادونها الا بعد تجديد دعوى ونكول المدعي عليه \* (تنبيهه) \* هذا ان لم يسند المدعي  
 الى عقد فان أسند اليه كان ادعت امرأة نكاحا بخمس كفاء في العقد بها والحلف عليه فان نكل لم  
 تحلف في على البعض الا بدعوى جديدة لا تناقض ما ادعته وان ادعى دارا بدعيه فانكره فلا بد أن  
 يقول في حلفه ليست لك ولا شيء منها ولو ادعى انه باعه لياها كفاء أن يحلف انه لم يبعها ولو ادعى عليه مالا

فأنكر وطلب منه العين فقال لا أحلف وأعلمي الميال لا يجب على المدعي قبوله من غير إقرار وله تحليف  
 لأنه لا يضمن من أن يدعي عليه بما دفعه بعد هذا وكذا لو شكك عن العين وأراد المدعي أن يحلف عين الرد فقال  
 المدعي عليه أنا أبذل المال له بالعين له أن يحلف ويقول له الحاكم أمان تقر بالحق أو يحلف المدعي بـ  
 نكولك قاله البعوى والمردوى وغيرهما (وان ادعى ما لا يضاف إلى سبب كافر صلت كفاء في الجواب)  
 عن هذه الدعوى (لا تستحق) أنت (على شيء) ولا يلزمني تسليم شيء إليك (أو) ادعى (شفعة كفاء) في  
 الجواب (لا تستحق) أنت (على شيء أو لا تستحق) على (تسليم الشقص) ولا يشترط التعرض لبق تلك الجاه  
 لأن المدعي قد يكون صادقا في الافتراض وغيره وعرض ما سقط الحق من أداء أو إبراء فلأن في السبب  
 كذب أو اعتراف وادعى المسقط طوابعية قد يجزئ عنها فقبل الإطلاق للضرورة ونزع الباقي في  
 جواب دعوى الشفعة وقال أكثر الناس لا يعدون الشفعة مستحقة على المشتري لأنها ليست في دمة  
 ولا يتعلق به ضمانها كالعصب وغيره فالجواب المعبر لا شفعة لك عندى كما صهر به في الروضة وبشارة الحر  
 لا يستحق عليه شفعة اهـ والمعتمد ما في المتن ولو ادعت على زوجها أنه طافها كفاء في الجواب أنت زوجتي  
 ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو ادعى عليه ودية فلا يكتفى في الجواب لا يلزمني التسليم إذا يلزمه تسليم  
 واعيا يلزمه التخليه فالجواب الصريح أن ينكر الابداع أو يقول لا تستحق على شيء أو هلكت الوديع  
 أو ردتها (و يحلف) المدعي عليه (على حسب) بفتح السين بخلو ويجوز أسكتها أي قدر (جوابه هذا)  
 أو على بنى السبب ولا يكاف التعرض لنفسه (فان) تبرع و (أجاب بنى السبب المذكور) كقوله تو  
 صورة القرض السابقة ما أقرصني كذا (حلف عليه) أي بنى السبب كذلك ليطابق العين الإنكار  
 (وقيل له الحلف بالنفي المعلق) كقوله أجب به والاول راعى مطابقة العين للجواب \* (تنبية) \* قضيه  
 كلامه أنه إذا أجب بالأطلاق ليس له الحلف على نفي السبب وليس مراداً بل لو حلف على نفيه بعد الجواب  
 المطلق جاز كما يفاده عن البعوى وأقره (ولو كان يده مرهون أو مكرى وادعاه) أي كلامهما (ماله  
 أو نأه) (كفاء) في الجواب (لا يلزمني تسليم) اليك ولا يجب التعرض له لك (ولو اعترف بالملك) للمدعي  
 (و) لكن (ادعى) بده (الرهن والاجارة) وكده المدعي (فالصحيح أنه لا يقبل) منه ذلك (الابنية) لا  
 الاصل عدم ما ادعاه والثاني يقبل قوله بدونه لأن اليد تصدق في ذلك (فان يجوز) على الاول (هنا وشاهد  
 أولا) أنه (ان اعترف بالملك) للمدعي (بحره) بسكون الحاء المهمة على أنه مدمر مضاف للأفعال أي خاف  
 أن يبعد المدعي (الرهن والاجارة فبالتة) أي المدعي عليه أن يقول في الجواب (ان ادعت) على (ملك  
 معلقاً) عن رهن واجارة (لا يلزمني تسليم) لما ادعيت به على (وان ادعت) على (ملكاً) مرهوناً عندى  
 أو مستأجراً (فأذكره لاجيب) عنه ولا يكون مقراً بذلك وكذا يقول في ثمنه بيع لم قبض وعكس مسأله  
 المتن لو ادعى المتهن الدبس وخاف الزاهن بحدود الرهن لو اعترف بالدين قال في الجواب ان ادعت أقال  
 عندك بهارهن هو كذا فاذكره حتى أجيب وان ادعت ألقام معلقاً فلا يلزمني \* (تنبية) \* لو ذكر  
 المصنف قوله أولاً بعد قوله بالملك كان أولى فان عبارته توهم اتفاقاً أو لا تحلف ولا معنى له (واذا ادعى عليه  
 عيناً) عقاراً أو موقولاً (فقال) في الجواب (ليس هي لي) مقتصر على ذلك ولم يضيفها (أو) أضاعها المحجوها  
 كقوله (هي لرجل لا أعرفه) أولاً أو أسميه (أو) لم يلزم لا يمكن تخصيصه وتخليفه كقوله (هي لابنى العافل  
 أو الجنون) ملكه ولو عهر بمجوده كان أولى (أو) قال هي (وقف على الفقراء أو) على (مسجد كذا  
 وكان المدعي عليه هو الناظر) فالاصح أنه لا تنصرف الخصوصية منه (ولا تنزع) العين (منه) لأن طاعة  
 اليد للملك وما صدر منه ليس بمنزلة ولم يظهر لغيره استحقاق (بل يحلفه المدعي) أنه لا يلزمه التسليم (للعين  
 المدعة) (ان لم يكن يدينه) به إرجاء أن يقرأ وينكح فيحلف المدعي وتثبت له العين في الاولتين وفيما لو أضاع  
 لغير معين والبدل العياله في غير ذلك والثاني تصرف عنه ويستزاع الحاكم العين من يده فان أقام المدعي

بينة على استحقاقها أخذها والأحفظها الى أن يظهر مالها \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه أنه لا يحولها الا  
 اذ لم يكن بينة قال البلقيني وهو قبيح غير معتبر والذي في المحرر بل يقيم المدعي البينة أو يحلفه أنه لا يلزمه  
 تسليمه اهـ وهذا معلوم مما سمر أن المدعي مخير بين أن يقيم البينة أو يحلفه ولو ادعى المدعي عليه بعد  
 ما ذكر لنفسه سمعت دعواه في أحد وجهين رجع ابن المقرئ تبعاً للقاضي بحلي وغيره (وان أقر به) أي  
 بالذكور (يعني حاضر بالمدين يمكن خصامته وتحليفه سئل) عن ذلك (فإن صدقه) انصرف الخصومة عن  
 المدعي عليه و(صارت الخصومة معه) أي الحاضر لصيرورة البينة والخصومة المتأدور بين متنازعين  
 (تنبيهات) الاول كان الاول للمصنف الاقتصار على قوله يمكن خصامته أو يمكن تحليفه لان الجمع بينهما  
 لا يشترط الثاني بكلامه يفهم انه اذا أقر به لمن لا يمكن خصامته وهو المحجور عليه لا تنصرف الخصومة عنه  
 وليس مراد بل تنصرف الى ولده وانما قصد المصنف بذلك لقوله بعد وصدقه فان المحجور عليه لا يصح  
 تصديقه الثالث قوله صارت الخصومة معهم انصرف عنها عن المدعي وليس مراد بل للمدعي طلب  
 يمينه بناء على انه يعزم له البذل لو أقر له وهو الاظهر (وان كذب ترك في بد المقر) كما تصححه في كتاب  
 الإقرار واعاد المصنف المسألة هنا بعد انصرجه بمقابل الاصح وهو قوله (وقبل تسليم الى بد المدعي) اذ  
 لا مال له سواء (وقبل يحلفه الحاكم بظاهره) له (وان أقر به الغائب) عن البلد ولا يبينه تشهد له بذلك  
 المدعي به (فالاصح انصرف الخصومة عنه) اليه لاسيما وهذا بالنسبة لرقبة المدعي به اما بالنسبة للتحليف  
 المدعي عليه فلا ينصرف في الاصح بل له تحليفه كما مر (ويوقف الامر) في الإقرار بالمدعي به الغائب حيث  
 لا يبينه (حتى يقدم) ذلك (الغائب) لان المال بظاهر الإقرار لغيره بدليل ان الغائب لو قدم وصدق أخذ  
 والثاني لا تنصرف وهو ظاهر نص المختصر لان المال في يده والظاهر انه له (فإن كان للمدعي بينة قضى) له  
 (بها) وسئل له العيني \* (تنبيه) \* قال البلقيني كلام المصنف متهاافت لان وقف الامر حتى يقدم الغائب  
 ينافيه قوله فان كان للمدعي بينة قضى بها وبعبارة المحرر رسالة من هذا قاله قال فان لم تكن بينة يوقف الامر  
 الى أن يحضر الغائب وان كان له بينة فيقضيه اهـ وبما قدرته يندفع الاعتراض (وهو قضاء على  
 غائب فحلف) المدعي (معها) أي البينة كما مر في باب القضاء على الغائب لان المال سار له بحكم الإقرار  
 وهذا ما نقله في الروضة وأصلها عن اختيار الامام والغزالي وقال انه أقوى وألبق بالوجه المخرج عليه  
 وهذا هو المعتمد (وقيل) بل هو قضاء (على حاضر) اذ الخصومة معه فلا يحلف معها وهذا ما نقله عن  
 زجاج العراقيين وقال البلقيني انه المعتمد وان لم يكن للمدعي بينة فلا يحلف المدعي عليه انه لا يلزمه  
 تسليمه اليه فان شكك الحلف المدعي وأخذته ثم اذ حضر الغائب وصدق المقر رد اليه بلا حجة لان البينة باقرار  
 صاحب البينة يستأنف المدعي الخصومة معه وان ادعى ذواباً سادها الغائب وأثبت انه وكيل للغائب  
 قدمت بينته بذلك على بينة المدعي في زيادة قوتها اذ ثبت باقرار ذاب اليه فان لم تقم بينة فهو كانه على الغائب  
 وأقام بينة بالمالك الغائب سمعت بينته لا تثبت العين للغائب لانه انما نائب عنه بل ليندفع عنه اليمين ونهية  
 الاضافة الى الغائب سواء تعرضت بينته لتكون في يده بعبارة أو غيره أم لا وهذا الخصومة للمدعي مع  
 المدعي عليه وللمدعي مع الغائب خصومة أخرى ولو قال المدعي عليه هي مع رهن أو نحوه من الحقوق  
 اللازمة كجاره لم تسع دعواه مع بينته لتضمنها اثبات الملك للغير بلانانية \* (تنبيه) \* للمدعي تحليف  
 المدعي عليه حيث انصرفت الخصومة عنه انه لا يلزمه تسليمها اليه وانما أقر به مالك المقر له رجاء ان يقر به له  
 أو يشكك فيحلف ويغرمه القيمة بناء على ان من أقر لشخص بشئ بعد ما أقر به انفسه يغرم القيمة للثاني فان  
 شكك عن اليمين وحلف المدعي اليمين المرودة أو أقر له بالعين ثانياً وغرم له القيمة ثم أقام المدعي بينة بالعين  
 أو حلف بعد شكول المقر له رد القيمة وأخذ العين لانه أخذها بالحيالة وقد زالت \* (فرع) \* لو ادعى حاربه  
 على منكرها فاستحقها بالحق ووطنها وأولادها ثم أكذب نفسه لم تكن رאיصة بذلك لان منكرها يقول

ولم يعمل الايلاد وحرة الولادة ان اقراره لا يلزم غيره بان واقعة الجارية على ذلك اذ لا يرفع ما حكم به برجوع  
 بمقتضى فلبس المهران لم تعترف هي بالزنا ويلزمه الاوش ان نعمت ولم يولد لها وقبة الولد وأمه ان اولدها  
 ولا يلقاها بعد ذلك الاشرام جديد فلن مات عنقت عملا بقوله الاول ووقف ولاؤها ان مات قبل شرائها وكذا  
 الحكم لو انكر صاحب البد وحلف انما له وأولدها ثم اكدت نفسه فيأبى فيه اجبىع مامر واعلم ان ما سبق  
 هو في جواب المدعى عليه الحر ان كان رقيقا فالحكم جوابه هو انه مذكور في قاعدة اشارة اليه بقوله (و) هي  
 (ما قبل اقراره بدينه كعقوبة) لا دعى من حد أو قصاص (فالدعوى) بذلك (عليه) كذا (عليه)  
 أيضا (الجواب) له الا انه لا يقبل اقراره في ذلك دون السيد لعود الرقبة عليه وخروج المأدبى عقوبة  
 الله تعالى فلا تسمع فيه الدعوى ولا يطالب الجواب بل يجزم به بعد دفع الكلام على الحالف لانها ليست  
 للمدعى ومن له الحق لم يأذن في المالب والاثبات \* (فتبينه) \* تصح الدعوى أيضا على الرقيق بدين معاملة  
 تجارة اذ في السيد وأروعه على المصف دعوى قتل ضلما أو شبهة على محل لوث فانما تكون على الرقيق لانه  
 لا يقبل اقراره لان الولي يقدم وتتناق الدية برقة الرقيق صرح به الزاقي في الشرط الرابع في كتاب  
 القسامة (ومالا) يقبل اقراره (كارش) لتعيب أو اتلاف (فعلى السيد) الدعوى به وعليه أيضا جوابها  
 لان الرقبة التي هي متعلقة بحق السيد فقرار الرقيق فيها لا يقبل فلو ادعى عليه فني سماعها ووجهان قال  
 الرامى والوجه انما تسمع لانبات الارض في الدمة لا تتعلق به بالرقبة قال تفرع على الاصليين يعني ان الارض  
 المنعاق بالرقبة يتناق بالذمة أيضا وان الدعوى تسمع بالمزجل قال البلغيني فيخرج منه ان الاصح لم لا تسمع  
 عليه بذلك لان الاصح انه لا يتناق بالذمة ولا تسمع الدعوى بالمزجل وهوذا جزم صاحب الانوار \* (تبين) \*  
 قد تكون الدعوى والجواب على كل من الرقيق وسببه كما في نكاح العبد أو المكاتبه فانه انما يثبت  
 باقراره ما لانه لا بد من اجتماعه على التزوج ولو اقر سيد المكاتبه بالنكاح وانكرت حلفت فان نكحت  
 وحلف المدعى حكم بالزوجة ولو اقرت فانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعى وحكم له بالنكاح  
 وباني مثل ذلك في الموهنة

\* (فصل) \* في كيفية الحلف والتغليظ فيه وفي ضابط الحالف (فقالنا) ندبا (يعني مدع) اليقين المردودة أو مع  
 الشاهد واليمين (و) تغلظا ندبا أيضا يعين مدعى (عليه) وان لم يطالب الخصم تغلظا (فقالنا) ليس بمال ولا يمد به  
 مال) كسكاح وطلاق ولعان وقود وصق وابلاد ووصاية ووكاله قال الغزالي التغليظ يجري في كل سالة شطرا ما  
 لا يثبت برجل وامرأتين اه فان قيل برده على هذا الولادة والرضاع وهو يوجب النساء فانما اثبت برجل وامرأتين  
 ويجري فيها التغليظ اوجب بأنه ليس قبول شهادة الرجل والمرأتين والنساء المتحصنات لقلة شطرها  
 بل لان الرجال لا يطاعون عليهم اغالبوا وقد صرح الشيخان بهذا الجواب بالنسبة الى شهادة النساء المنعصات  
 والمعنى في التغليظ ان اليمين موضوعة للزجر عن التعدي فتصرع التغليظا مبالغة وتأكيدا لردع  
 فاختص بما هو متأكد في نظر الشرع كهذه المذكورات وتوقف الامام في الوكالة وقال التغليظ فيها  
 انما يكون فيما يعظم ضراره والوكالة في درهم لا ترصد على ملك الدرهم فلا يمنع التغليظ فيها ولكن  
 اطلاق الاصحاب كذا كرواه اه (وفي مال يبلغ نصاب ركاة) لا في مبادونه لانه الموصوف في نظر الشرع  
 ولذلك أوجب المواساة فيه نعم للقاضي ذلك في مبادون النصاب ان رآه لجراء فيجدها في الحالف \* (تبين) \*  
 قضية كلام المصنف التغليظ في أي نصاب كان من نعم ونيات وغيرها وهو وجه حكماء المأوردى ويلزم  
 عليه التغليظ في خمسة أوسق من شعير وذرة وغيرها لا يساوي خمسين درهما والنبي في الروضة وأصلها  
 اعتباره عشر من مثقالا ذهباً أو مائتي درهم فضة تشديد والمقصود في الام والمختصر اعتبار عشر من ديناراً  
 مينا أو قيمة وقال البلغيني انه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب اه والاوجه كذا

شيخنا اختيار عشرين دينارا أو مائتي درهم أو ما قيمته أحدهما وحقوق الأموال كالطيار والابل وحقوق  
 الشفعة فإن تعافت بمال أو تصاب غائبا فيها أو افلاوا احتج بالتغليظ بما رواه الشافعي والبيهقي عن عبد الرحمن بن  
 عوف أنه رأى قوما يتعالمون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قتلوا الا فقال أفعلى غلبهم من المال ذلوا لا ذال  
 خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام ويستوى فيه بين المدعى عليه والمدعى ولو مع شاهد كالمرو وقد يقتضى  
 الحال التغليظ من أحدهما دون الآخر كعبد خبيس لا تبلغ قيمته نصاب الزكاة فادعى على سيده عتقا  
 أو كناية فأنكر ونكل فتغاضا اليمين على العبد لأن مدعاه ليس بمال لا على سيده إذا حلف لأن قصده  
 استئداء مال قليل وتغلفا في الوقت أن بلغ نصابا على المدعى والمدعى عليه وأما الخلع بالقليل من المال إن  
 ادعاه الزوج وأنكرت الزوجة وحلفت أو نكحت وحلف هو فلا تغلفا على واحد منهما وإن ادعته وأنكر  
 وخالف أو نكل وحلفت هي غافلا عليهما لأن قصدها الفراق وقصده لاستئداء النكاح أما الخلع بالكثير  
 فتغلفا فيه مطلقا ولا تغلفا على حالف أنه لا يحلف عينه غافلا يتعاضل أن التغليظ مستحب ولو كان حلفه بغير  
 الطلاق كما هو قضية النص وإن قبله في الروض كأمه بالطلاق (وسبق بيان التغليظ) بالزمان والمكان  
 وحضر ورجع (في) أثناء كتاب (الاعتان) لكن لا يغلفا هنا بحضور جع كصوبه في زيادة الروضة \* (تنبيه) \*  
 قضية كلامه انحصار التغليظ فيما سبق وليس مرادا بل يتبدل التغليظ بزيادة الاسماء والاصناف أيضا  
 كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية أو بالله  
 الغالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم السر وأخفى كذا قاله تبعه الجميع من الاصحاب فإن قيل هذا لا  
 يجوز لأن صفات الله تعالى لا بد فيها من توقيف ولم يرد توقيف في المطالب الغالب أعجب بأن هذا من قبيل  
 أسماء المفاضلة الذي غلب فيه معنى الفعل دون الصفة فالحق بالافعال وإضافة الافعال الى الله تعالى  
 لا تتوقف على توقيف ولذلك توسع الناس في ذلك في تسمياتهم وتجبدياتهم وغيرها قال الاذرى والاحوط  
 اجتناب هذه الافاظ وإلا لم يذكروا الشافعي وكثير من الاصحاب اه وهو كخالف واستحب الشافعي  
 والاصحاب رضى الله عنهم أن يقرأ على الحالف أن الذين يشهدون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية  
 وبحضر المحصف ويوضع في حجر الحالف قال الشافعي وكان ابن الزبير ومبارف قاضي صنعاء يحلفان به وهو  
 حسن وعليه الحكم باليمين وقال رضى الله عنه في باب كيفية اليمين من الالم وقد كان من أحكام الاستفاق  
 من يستخلف على المحصف وذلك عندى حسن وقال القاضى الحسين وهذا التغليظ مستحب هذا إذا كان  
 الحالف مسلما فإن كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصراانيا  
 حلفه بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيًا حلفه بالله الذى خلقه وصوره قال الدارمى  
 ولا يحلفهم بما يجهل كقوله والله الذى أرسل كذا أو أنزل كذا الرسول وكذا لا يعرفهما ويستثنى من  
 إطلاق المصنف المريض الذى به مرض شاق والزمن والحائض والنفساء فلا يغلفا عليهم بالمكان أعذرهم  
 ولا يجوز لعارض ان يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نكاح أو غيره قال الشافعي ومتى بلغ الامام  
 ان قاضيا يستخلف الناس بطلاق أو عتق أو نكاح أو غيره عن الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا  
 من أهل العلم يرى الاستخلاف بذلك ثم شرع في كيفية اليمين بقوله (ويحلف) الشخص (على)  
 (البت) بمئة نفوسيه وهو القناع والجزم (في فعله) اثباتا كان أو نفيا لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها  
 فيقول في البيع والشراء في الاثبات والله لقد بعت بكذا أو اشتريت بكذا وفى النفي والله ما بعت بكذا  
 ولا اشتريت بكذا \* (تنبيه) \* قضية التوجيه بما ذكرناه لو صدر الفعل منه في جنونه أو غمائه أو سكره  
 الطامخ وتوجهت اليمين عليه بعد كماله انه لا يحلف على البت قال ابن شعبة ولم أره متقولا اه والظاهر  
 انهم جروا في ذلك على الغالب (وكذا فعل غيره) يحلف فيه أيضا على البت (ان كان اثباتا) كبيع  
 واتلاف وغصب لانه يسهل الوقوف عليه كما أنه يشهد به (وان كان نفيا) مطلقا (فعلى) أى يحلف على

(نفي العلم) أي أنه لا يعلم فيقول والله ما علمت أنه فعل كذا لأن النفي المداق بعسر الوقوف عليه ولا يتعين  
 به ذلك فلو حلف على البتة اعتد به كما قاله القاضي أبو المايب وغيره لأنه قد يعلم ذلك \* (تنبيه) \* محل  
 ما ذكر في النفي المطلق أما النفي المنصور فكالإثبات في إمكان الاحتياط به كقبي آخر الدعوى من الروضة  
 فيحلف به على البتة قال الزركشي وظاهر كلام المصنف حصر اليقين في فعله وفعله غيره وقد يكون اليقين  
 على تحقيق موجبه دلالة في فعل ينسب اليه ولا إلى غيره من أن يقول له وجهه أن كان هذا الطائر غراباً  
 فأنت طائر ولم يعرف فادعت أنه غراب وأنكر وقد قال الامام أنه يحلف على البتة اه  
 قال الشيخان تبعاً للبند ينجي وقسيره والضابطة أن يقال كل عين قهي على البتة الأعلى نفي فعل الغيب  
 وأورد على الضابطة المودع إذا ادعى تلف الوديعة فلم يحلف فإن المذهب كما قاله الامام أن المودع يحلف على  
 نفي العلم وقال البايني في - وإنشئ الروضة الاختصار المعتبر أن يقال يحلف على البتة في كل عين الا فيما  
 يتعاق بالوارث فيما يضيفه وكذلك العاقلة بناء على أن الوجوب يلحق القاتل ابتداء (ولو ادعى) على  
 شخص (دين المورثة فقال) المدعى عليه (أبرأني) مورثك منه وأنت تعلم ذلك (حلف) المدعى  
 (على نفي العلم بالبراءة) مما ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره \* (تنبيه) \* لا بد أن يقول مع قوله أبرأني  
 وأنت تعلم ذلك كقدرته في كلامه لا لا وكل ما يحلف المتكرفيه على نفي العلم يشترط في الدعوى عليه التعرض  
 للعلم قال البايني ومجمله إذا علم المدعى أن المدعى عليه يعلم ذلك فإن لم يعلم لم يسمه أن يقول وهو يعلم ذلك  
 ومثل دعوى البراءة دعوى الاستيفاء أو الحوالة أو الأعتياض ثم أشار لاستثناء مسنتين من أن الحلف  
 على فعل الغير يكون على النفي بقوله (ولو قال) في الدعوى على سبب بما لا يقبل فيه إقرار العبد عليه  
 كقوله (جنى عبدك على بما يوجب كذا) وأنكر (ملاصحه حافه) أي السيد (على البتة) لأن  
 عبده ماله وفعله كقوله ولله أن سمعت الدعوى عليه والثاني على نفي العلم لملقة بطل العير \* (تنبيه) \*  
 محل الحلف في العبد والعاقلة فإن كان مجنوناً حلف السيد على البتة قطعاً لأن المجنون كالجهل  
 قال الباقين ولو أمر عبده الذي لا يعجز عن الإجماع الذي يعتد وجوب طاعة السيد في كل ما أمر به  
 والجاني هو السيد فيحلف قاعداً (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ولو قال جنت جهنمك) على زور  
 مثلاً فعليك صماته فأنكر مالكها (حلف على البتة قطعاً والله أعلم) لانه لا ذمة لها وصحان جنابها  
 بتقصيره في حقها لا ببقائها وهذا أمر يتعلق بنفس الحالف \* (تنبيه) \* ما أطلقه من حلف المالك طاهر  
 إذا كانت وحدها أو في يد مالكها أما إذا كانت في يد غيره ممن يتوجه عليه الضمان بانلاها كالمتاجر  
 والمستعير والغاصب فالظاهر كما قال الأذري وغيره أن الدعوى واليمين عليه دون مالك الرقبة ويحلف على  
 البتة أيضاً في فتاوى ابن الصلاح لو كانت المداية بيد أجير فالدعوى واليمين عليه ويحلف على القطع فإن  
 فعلها منسوب اليه ولا يشترط في الحلف على البتة اليقين (و) حية إذ يجوز البتة في الحلف (بظن)  
 مؤ كد يعمد فيه الحالف (نعله أو خطأ أبيه) مثلاً إذا ترقى بخطه وأمانته كما فيسده في باب القضاء وفرد  
 بينهم ذلك من لقنا القن ويقال لا يحصل القن إلا إذا كان بهذه الصفة \* (تنبيه) \* قضية إطلاق المصنف  
 جواز الحلف اعتماداً على خطئه نفسه وإن لم يتذكر ولكن الذي في الروضة وأصلها أنه لا يجوز الحلف  
 حتى يتذكر قال في التوضيح وقد يقال لا يتصور القن المؤكد في حق نفسه مالم يتذكر بخلاف ما في الأب  
 اه وظاهر كلام المصنف انحصار ذلك في خطئه وسطاً أيه وليس مراداً ولهذا زدت مثلاً في كلامه إذ نكول  
 خصمه مما يحصل به القن المؤكد كما جزم به في الروضة وأصلها وإن نازع به البايني فلو قال كاعتماد  
 خطئه الخ كان أولى (ويعتبر) في الحلف (نية القاضي المستحلف) للنصم سواء كان واقعاً للقاضي  
 في مذهبه أم لا لحديث اليمين على نية المستحلف واه مسلم وحل على الحاكم لأنه الذي له ولاية الاستحلف  
 والامني فيه أنه لو اعتبرت نية الحالف لمثلت فائدة الإيعاز وشاعت الخلق إذ كل أحد يحلف على ما يصدق



فاذا ادعى حنفي على شافعي شفعة الجوار والقاضي يعتقد اثباتها فليس للمدعي عليه أن يخلف على عدم  
 استحقاقها عليه عملاً باعتقاده بل عليه اتباع القاضي \* (تنبيه) \* كان الأولى للمصنف أن يقول من  
 له ولاية الخليف بدل القاضي يشمل الامام الاعظم والحكم أو غيرهما ممن يصح ادعاء الشهادة عنده قال  
 الملقيني ومحل ما ذكر اذ لم يكن الخالف محققاً لما نواه والا فالعبرة بيقينه لا بنسبة القاضي اهـ ومراده  
 بالحق على ما يعتقده القاضي فلا ينافيه ما مر قبحاً لو كان القاضي حنظلياً فحكم على شافعي بشفعة الجوار  
 من انه ينفذ حكمه وانه ان استخلف خلف لا يستحق على شيئاً أتم أما اذا حلفه الغريم أو غيره ممن ليس  
 له ولاية الخليف أو حلفه من له ذلك بغير طلبه فالعبرة بنسبة الخالف وكذا لو حلف هو بنفسه ابتداء كما قاله  
 في زيادة الروضة (فلو روي) الخالف في عينه بان قصد خلاف ظاهر اللفظ عند تخليف من له ولاية الخليف  
 كقوله لا يستحق على درهما ولا دينار ولا أقل من ذلك ولا أكثر فدرهم قبلة ودينار رجل معروف  
 وماله قبلي نوب ولا شفعة ولا قبض فالتوب الرجوع والشفعة العبد والقميص غشاء القلب (أو تأوّل)  
 بأن اعتقد الخالف (خلافها) أي خلاف نسبة القاضي كحنفي حلف شافعي على شفعة الجوار فخلف أنه  
 لا يستحقها عليه (أو استثنى) الخالف كقوله عقب عينة ان شاء الله أو مرسى باللفظ شرطاً كان دخلت  
 الدار (يجب لا يسمع القاضي) ذلك (لم يدفع) ما ذكر (اثم اليمين الفاجرة) لان اليمين شرعت ليهاب  
 الخصم الاقدام عليها خوفاً من الله تعالى فلوضع تأويله لم يعلت هذه الفائدة فان كل شيء قابل للتأويل في اللغة  
 فان قيل كيف تصور الاستثناء هنا فانه لا يصح في الماضي اذ لا يقال والله ما تألفت أو مالك على شيء ان شاء الله  
 أجيب بأن المراد توجبه الاستثناء الى عقد اليمين فيكون المعنى تنعقد يميني ان شاء الله تعالى أما اذا وجهه الى  
 نفس الفعل فانه لا يصح لان الاستثناء انما يكون في المستقبل كالشرط \* (تنبيه) \* محل كون ما ذكر  
 لا يدفع اثم اليمين بمقتضى ما مر من أحدهما أن يكون الحلف بالله تعالى فان حلفه القاضي بالطلاق أو العتاق  
 خالف وروى نفعه التورية وان كانت حوا محيطة يبطل بها حق المسحق لانه ليس له الخليف بهما كما  
 قاله المصنف في شرح مسلم وقال في المهمة ان كان القاضي يرى الخليف بالطلاق كالحنفي فخلفه بغيره  
 التورية كذا ذكره النووي في الاذكار في باب التورية اهـ ونوزع بأنه ليس في كلام النووي  
 تصويرها بأن يرى القاضي ذلك بل ظاهر كلامه يقتضي أن يحلفه فيم لا يراه لانه قال لانه لا يجوز للقاضي  
 تخليفه بالطلاق فهو كغيره من الناس اهـ فعلم أن من يراه لا تنفع التورية عنده الامر الثاني ان لا يكون  
 ظالم الماني نفس الامر فقد ذكر في الودعة ان الظالم اذا طلب منه الودعة فينكر فان كفى باليمين فالحلف  
 ولا اثم عليه ولو قدر على التورية كما هو مقتضى كلامهم ومنه لو ادعى على المعسر فقال لا يستحق على  
 ونوى بالاستحقاق التسليم الا نصح تأويله ولا يؤخذ به فيه لانتفاء المسئلة السابقة بل خصه ظالم  
 بما التفتة ان علم ومخطئ ان جهل واحترز المصنف بقوله يجب لا يسمع عما اذا سمع فانه يعزمو بعد اليمين  
 وان وصل بها كلاماً لم يفهمه القاضي منه وأعاد اليمين فان قال كنت أذكر الله تعالى قبل له ليس هذا  
 وقته ولما انقضى الكلام على الحلف وكيفيته شرع في ضابط الحلف بقوله (و) كل (من توجهت) أي  
 وجبت (عليه يمين) بان ألزم به في دعوى صحته (أو أقر بحالها) أي الدعوى (لزمه) ذلك المطلوب فانكر  
 حلف) يضم أوله بخطه خبر البينة على المدعي واليمين على المنكروا البهني وفي الصحيحين خبر اليمين على  
 المدعي عليه \* (تنبيه) \* قوله يمين وقعي نسخة المصنف ونسب لسبق القلم وصوابه دعوى بكفي المحرز  
 والشرحين والروضة وقوله فانكر يمين ذلك لان الإنكار يكون بعد الدعوى لا بعد طلب اليمين وقد يندفع  
 هذا الاعتراض بما قدرته في كلامه قال السبكي في الخليات وتعبير المنحاح صحيح وانما عدل عن الدعوى  
 الى اليمين لانه قد يطلب اليمين من غير دعوى فيما اذا طلب القاذف يمين المقدوف أو وازنه أي المطالب  
 له أنه ما زنى فانه اذا ادعى وطلب اليمين أو طلبها من غيره دعوى أجيب الى تخليفه على الصحيح اذ غرض في

أن لا يدعى الزمانى لا يكون قادراً نابياً لكن قد يحتاج على هذا أن قوله توجهت عليه بمعنى طلبت منه قال  
لكن قوله بعد فاسكر غير منقطع فإن الانكار يكون بعد الدعوى لا بعد طلب البين الآن برده أنه صم على  
الانكار اه ثم ان حلف المقدوف أو وارثه حد القاذف وان تكلم وحلف القاذف سماً عنه الحدول  
يثبت الزمانى كحرف الاشارة اليه فى الزمان ونحوه على ما قرئ على طوبى لزمه نائب المالك كالوصى والوكيل  
ولا يخالف لانه لا يصح افراؤه وعبرنى الروضة فى ضابطها الخالف بأنه كل من يوجه عليه دعوى صحيحة ثم حكم  
ضابطا المتن بقيل قال الزركشى نعم السبكى والظاهر أن المتأخر فى شرح الاول لان الدعوى الصحيحة تقتضى  
ذلك فلا ضراب حينئذ وما ذكره المصنف ليس ضابطا لكل خالف فان البين مع الشاهد الواحد لا يدخل  
فيه ولا عين الرد ولا عيان القسامة والامان وكأنه أراد الخالف فى جواب دعوى أصلية فأضافه وغير  
مبارد لاستقتنائهم منه صوراً كثيرة أشار فى المتن لبعدها بقوله (ولا يخلف قاض على تركه العالم) فى  
حكمه (ولا يخلف) شاهدها لم يكذب) فى شهادته لا ارتفاع منه بها مع ذلك واحتزرت بقوله فى حكمه  
عما إذا لم يتعاقب حكمه كدعوى مال وغيره فهو كغيره ويتحكم فيه خطيئته أو قاض آخر وهذه المسئلة  
قد تقدمت فى كتاب القضاء (ولو قال مدعى عليه أياصبي) واحتل ذلك (لم يخلف ووقف) أمره فى  
الحصومة (حتى يبلغ) فبدعى عليه وان كان لو أقر بالبلوغ فى وقت احتماله قبل لان حلفه يثبت صباه  
وصباه يمال حلفه فى تخليفه ابطال تخليفه نعم الكافر المسمى الميت اذا قال تعجلت العانة حلف وجوما  
فى الاظهر لسقوط القتل بناء على ان الايات علامة للبلوغ فان تكلم قتل ولو كان دعوى الصبا من غيره كما  
اذا ادعى له وليه ما قال المدعى عليه من تدعى له المال بالغ والولى طاب عين المدعى عليه أنه لا يعلم صغيراً فان  
تمكل لا يخلف الولى على صباه وهل يخلف المسمى وجهان فى فتاوى القاضى بناء على الفرائى فى الاسير  
ويستثنى مع ما استثناء المصنف مسائل منها ما لو عاق الطلاق على شئ من أفعال المرأة كالنحول فادعته  
المرأة أو أسكره الزوج فالقول قوله فلوطبخت المرأة تخليفه على أنه لا بهم وقوع ذلك لم يخلف نعم ان ادعت  
وقوع الفرقة حلف على نفيها كما علة الراعى عن القفال وأقره ومنها ما اذا ادعت الجارية الوطء وأمية  
الولد وأنكر السيد أصل الوطء فالصحيح فى أصل الروضة أنه لا يخلف وصوب البقضى الخليف سواء كان  
هناك ولداً لم يكن وصوب السبكى حل مافى الروضة على ما إذا كانت الممازعة لا تبيح النسب فان كانت  
لامية الولد اجتمع من بعدهما وقتى بعد الموت فيخلف قال وقد قطعوا بخليف السيد اذا أنكر الكتاب وكذا  
الندبير اذا قلنا ان انكاره ليس برجوع ومنها ما لو طالب الامام السامى بما أخذ من الزكاة قال لم أخذ شيئاً  
لم يخلف وان كان لو أقر بالاختلاف لم يكرهه سكاك شريح فى روضته عن الاصحاب ومنها ما لو قسم الحاكم المال بين  
العراء مطهر وغيرهم آخر وقال لاحد العراء أنت تعلم وجوب دينى وطلب يمينه لم يلزمه سكاك الشيخان عن  
العبادى ومنها ما لو ادعى من عليه زكاة مسئلة لم يخلف ايحايها مع أنه لو أقر بطلب الدعوى لزمه  
(تنبيه) \* قد يهمل قول المصنف لو أقر بطلبها فاسكر أن من لا يقبل افراؤه لا يخلف وهو كذلك لكن  
يستثنى منه صورتان الاولى لو ادعى على من يستخدمه انه عبده فانكر فانه يخلف وهو لو أقر بعد انكاره  
الرق لم يقبل لكن فائدة الخليف ما يترتب على النفويت من تفرير القيمة لوزنك الثانية لو جرى العقد  
بين وكيلين فالاصح فى زوائد الروضة فى اختلاف المتبايعين مخالفتهم مع ان اقرار الوكيل لا يقبل لكن  
فائدته انه صرح ثم شرع فى بيان فائدة البين فقال (والبين) غير المردودة (تفيد قطع الحصومة) وعلم  
المطالبة (فى الحال) و (لا) تفيد (براءة) لزمه للدعى عليه لما رواه أبو داود والنسائى والحاكم عن  
ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً به ما خلف بالخروج من حق صاحبه كأنه صلى الله عليه وسلم  
سلم كذبه كما رواه أحمد فدل على أن البين لا يوجب براءة (ولو حلفه) المدعى عليه (ثم أقام) المدعى (بينة)  
بعد ما شاهد من فا كثر وكذا شاهد ويمن كذا قاله ابن الصباغ وغيره (حكم بها) وان نفاها المدعى حين

الحالف لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة رواه البخاري فان قيل ينبغي أن لا يحكم بالبيعة بعد اليمين لقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه ليس لك الا ذلك فنص على أنه ليس له الا أحدهما كلاهما أوجب بأنه حصر حقه في النوعين أي لاثبات لهما وأما منع جمعهما فلا دلالة للعديد عليه \* (تنبيه) \* لو ردت اليمين على المدعي فنكحل ثم أقام بيعة حكمهم الاحتمال أن يكون نكوله لتورع عن اليمين الصادقة ولو قال بعد إقامة بيعة تدعوها بيني وكاذبة أو بمنزلة مسفقات ولم تبطل دعواه واستثنى البلقيني ما إذا أجاب المدعي عليه ودعيه بنفي الاستحقاق وحالف عليه فان حاله تغير البراءة حتى لو أقام المدعي بيعة بأنه أودعه الوديعة المذكورة لم تؤثر فانها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق \* (فرع) \* لو اشتملت دعوى على شخص واحد على أنواع وأراد المدعي أن يتحلف على بعضها دون بعض أوجب ولو أراد أن يتحلفه على كل نوع منها عينا فنظران فرقها في الدعوى أوجب والا فلا قاله الماوردي (ولو قال المدعي عليه) الذي طالب المدعي بتخليفه (قد حلفني مرة) على ما دعه فليس له تخليفي ثانيا (فلتحلف أنه لم يحلفني) قبل ذلك (ممكن) من تخليفه المدعي (في الاصح) لان ما قاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع لانه لا يؤمن أن يدعي المدعي أنه حلف على أنه ما حلفه وهكذا في بدور الامر ولا ينقل وأوجب بعدم سماع ذلك من المدعي لثلاث تسلسل وعلى الاول لو نكل المدعي حلف المدعي عليه وتخاص من الخصومة فلو قصد أن يتحلف بين الاصل واليمين التخليف المردودة عليه فليس له ذلك الا بعد استئناف الدعوى لانهم ما الآن في دعوى أخرى \* (تنبيه) \* هذا كما إذا قال حلفني عند فاض آخر أو أطاق فان قال حلفني عندك فان حفظ القاضي ذلك لم يتحلفه ومنع المدعي من طلبة وان لم يحفظه حلفه ولا ينفعه إقامة البيعة عليه لان القاضي متى نذر حكمه أمضاها والا فلا يعمد غيره قال الأذري وبشبهه أن يقال عند الاملاقي يستفسره القاضي لانه قد يحلفه ويظن أنه كتخليف القاضي لاسيما اذا كان خصمه لا يتفطن لذلك ثم شرع في بيان النكول وحكمه فقال (واذا نكل) المدعي عليه عن يمين طلبت منه (حلف المدعي) اليمين المردودة لتحويل الحق اليه (وقضى له) بدعاه (ولا يقضى بنكوله) أي المدعي عليه خلافا لابي حنيفة وأحمد لانه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وصححه اسناده وقال تعالى أو يحلفوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم أي بعد الامتناع من الايمان الواجبة فدل على نقل الايمان من جهة الى جهة المعنى ان النكول كالحتمل أن يكون نكرا عن اليمين الكاذبة بحتمل أن يكون تورعا عن اليمين الصادقة فلا يقضى مع التردد \* (تنبيه) \* ظاهر قوله وقضى له توقف الاستحقاق على الحكم وانه لا يثبت بمجرد الحلف لكن الارجح في أصل الروضة عدم التوقف (والنكول) لغسة مأخوذ من نكل عن العسر وعن اليمين جبن وشرعا (أن يقول) المدعي عليه بعد عرض القاضي اليمين عليه (أنا نكل) عنها (أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) لصراحتهم في الامتناع فبرد اليمين وان لم يحكم القاضي بالنكول \* (تنبيه) \* أورد على حصر المصنف النكول فيما ذكره ما لو قال له قل بالله فقال بالرحمن ففي أصل الروضة أنه نكول ولو قال له قل بالله فقال والله أو بالله فهل هو نكول كالصورة الاولى أولا وجهان صحيح البلقيني منهما أنه لا يكون نكولا ونسبه للنص وصوبه التركشي قال الشيخان ويجز بان فهمالو غلطا عليه باللفظ أو بالزمان أو المكان وامتنع وصحح البلقيني أيضا أنه لا يكون نكولا وهو الظاهر لان التغلظ بذلك ليس واجبا فلا يكون امتنع منه نكالا وقال القفال في التغلظ اللفظي الاصح أنه نكالا كل وقطع بعضهم به في المسكافي والزمان لا اللفظي ولو قال له قل بالله بالثناة فوق فقال بالموحدة قال الشيخان عن القفال يكون عينا لانه أبلغ وأشهر (فان سكبت بعد) عرض اليمين عليه لالدهشة ونحوها (حكم القاضي) بنكوله كما أن السكوت عن الجواب في الابتداء فأنزل منزلة الانكار ولا بد من الحكم هنا ليرتب عليه رد اليمين بخلاف ما لو صرح بالنكول رد وان لم يحكم القاضي وللخصم العودة الى الحالف بعد نكوله فلم

يحكم بشكوله حقيقة أو تزاعل المعتمد والافليس له والابرص المدعى والحكم كقول جعلتكنا كالا  
 أو نكالك بالشديد وبسن للقاضي أن يعرض اليه على المدعى عليه ثلاث مرات والاستحباب فيما إذا  
 سكت أكثر منه فيما إذا صرح بالشكول وبين الشكول للجاهل به كأن يقول له ان نكأت عن اليمين  
 حلف المدعى وأخذ منك الحق وليس هذا من تلقين الدعوى فان لم يفعل وحكم بشكوله نفذ حكمه لتقصير  
 المدعى عليه بترك البحث عن حكم الشكول (وقوله) أي القاضي في صورة السكون (للمدعى حلف  
 بشكوله) أي المدعى عليه وفي الروضة كأنه أمر من منزلة الحكم فليس للمدعى عليه أن يحلف بهذا إلا  
 برضا المدعى كما مر لان الحق له (واليمين الردودة) برد المدعى عليه أو القاضي (في قول كبيت) يقيمها  
 المدعى (وفي الاظهر كإقرار المدعى عليه) لانه بشكوله فوصل للعق فاشبه إقراره ويتفرع على القولين  
 ما أشار إليه بقوله (فلو أقام المدعى عليه بعد هاتية بإدائه أو إقراره) أو ضميره من المسقطات (لم تسمع) على  
 الثاني وان خالف في ذلك البلقيني لتكذيبه له بإقراره وتسمع على الأول \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف  
 انه لا فرق في ذلك بين كون المدعى عبداً أو ديناً وهو كذلك فوهم بعض الشراح من قول المصنف إقراره  
 ذلك في الدين فقط وان بينه تسمع في الدين على الثاني أيضاً (فان لم يحلف المدعى) عين الرد (ولم يتصل  
 بشئ) أي لم يبدئه ولا عذر ولا طالب مهلة (سقطا حكم من اليمين) الردودة وغيرها لا اعتراضه وليس له  
 ردها على المدعى عليه لان الردودة لا ترد (وليس له) في هذا المجلس ولا غيره (معاذة خصمه) الآن يقيم  
 بينة كالحلف المدعى عليه (وان تعال بأقامة بينة) أو سؤال نفيه هل يجوز له الحلف أولاً (أو مراجعة  
 حساب) أو بان يترقى (أهل ثلاثة أيام) ولا يراد عليها لان امدته منسبة شرعاً وفي الزيادة عليها اضرار  
 بالمدعى فان لم يحلف بعدها سقطا حكمه من اليمين (وقيل) يهل (أبداً) لان اليمين سقطت فله تأخيرها الى أن  
 يشاء كالدين معروف الاول بان البينة فلا تساعد ولا تحضر واليمين اليه وهل هذا إلا مهال واجب أو  
 مندوب وجهان والظاهر الاول (وان استهل المدعى عليه حين استخلف له نظر حسابه لم يهل) الا برضا  
 المدعى لانه مفهوماً على اقراره واليمين بخلاف المدعى فانه مختار في طلب نفسه وتأخيرها (وقيل) يهل  
 (ثلاثة) من الايام كالمدعى واختاره الروياني واحترز المصنف بقوله لينظر حسابه عما لو استهل ليقم بينة  
 على دافع من أداء أو إقراره فانه يهل ثلاثة كبسب قبل الباب (ولو استهل) المدعى عليه أي طالب الامهال  
 (في ابتداء الجواب) ليراجع حسابه ونحوه (أهل الى آخر المجلس) قال في الروضة ان شاء المدعى وقال ابن  
 المقرئ في روضه تبعاً لاطواسي في التعليقة على الخاوي والبارزى ان شاء القاضي وهو ظاهر كلام الرازي  
 وهذا أولى لان المدعى له الفرق بالسكبة ثم يحلف بلا تجديد دعوى كإقراره من كل المدعى بعد نكول  
 الخصم له أن يحلف بلا تجديد دعوى ونكول المدعى مع شاهده كسكوله عن الردودة فان قال للمدعى  
 عليه احلف سقطا حكمه من اليمين فلا ينفعه الابينة كاملة كما قاله الامام وانتهى كلام الرازي ترجحه ثم  
 أشار المصنف لمسائل نستثنى كما قال ابن القاص من الغضاء بالشكول عن اليمين فقال (ومن طوب  
 ز كانه) في مال نعم أو حسب أو غير (فادعى دفعها الى ساع آخر أو) لم يدع دفعها بل (ادعى غلما  
 حارص) بعد التزامه القسدر الواجب (والتزامه اليمين) على الوجه المرجوح في المسئلتين (فتشكل  
 وتعذر رد اليمين) بأن لم تحضر المستحقون في البلد ولارد على الساعي والسامعان (فالاصح ان تؤخذ  
 منه) لان مقتضى مآل النصاب ومضى الحول الوجوب فاذا لم يأت بدافع أخذنا إلى كانه مقتضى مقتضى الأصل  
 وليس هذا حكماً بالشكول خلافاً لابن القاص والثاني لا يلزم تقم عليه حجة فان احصر المستحقون ومنعنا  
 نقلها وهو الاظهر لم تعذر رد اليمين أما اذا قلنا باستحباب اليمين وهو الاصح المتقدم في باب زكاة التيات  
 فانه لا يباطل بشئ \* (تنبيه) \* كل حق يجب بقرينة تعالى له حكم الزكاة كما نقله الزركشي عن ابن القاص  
 قال ومنه ما لو ادعى ولد الميرزقة المبالغ بالانزال ورلم اثبت اسمه في الدفتران فالاصح تجليبه فان نكل لم

بعده وقال ابن القاص وهو قاض بالنكول وقال غيره لا وهو الراجح كما مر لان جهة الميمن ولم توجد ولو عدل  
 المصنف عن مثال الزكاذبي مثال الجزية وهو فيها اذا قال أسلمت قبل تمام السنة وقال العامل بعد  
 تمامها السكان التفريع فيه جار ياعلى الاصح فان الاصح أنه يخلف ايحياو أنه اذا نكل يقضى عليه بالجزية  
 ولو مات من لا وارث له ثم ادعى القاضى أو منصوبه دين الله على انسان وجده في تذكره فانكر الخصم ونكل  
 عن الميمن فقول يقضى عليه بالنكول وبؤخذ منه أو يحبس حتى يقر أو يخلف أو يترك أوجه أحقها  
 الروضة الثاني وهكذا في الدعوى للمسجد أو في وقف عام اذا نكل المدعى عليه عن الميمن ثم أشار لما  
 يستثنى من رد الميمن على المدعى بقوله (ولو ادعى على سبي) أو مجنون (دينا) مثلاله على انسان  
 (فانكر ونكل) عن الحلف (لم يخلف الولي) لان اثبات الحق لغير الخالف بعيد فيكتب القاضى بما  
 جرى محضه أو يوقف الامر الى البلوغ أو الافاقة (وقيل يخلف) مطلقا ما لم يبلغ الصبي أو يفيق المجنون  
 لانه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سبيه) أى ادعى ثبوته بسبب مباشره كعسر به في الحرر (حلف)  
 لان العهد يمتد بآبائه والافلاقال في الهمات والفتوى على هذا فقد نص عليه في الام اه ولعله أخذ  
 من مسألة الصداق المتقدمة في باب وهى ما لو اختلف في قدر زوج وولى صغيرة أو مجنونة فاتفق  
 وودعدهما الفرق هناك فليراجع ويجرى الخلاف فيما لو أقام الولي شاعدا هل يخلف معه وفيما لو ادعى  
 عليه دين في ذمة الصبي فانكره في فيه مسجد أو وقف ادعى شبا فانكر الخصم ونكل ولو أقر القيم بما ادعاه  
 الخصم انزل وأقام القاضى غيره ولو ادعى ان هذا القيم قبضه فانكر حلف \* (تتمه) \* يخلف السطيه  
 المجبور عليه على ما ادعاه وإليه اذا نكل ختمه ويقول له ويلزمك التماسيم الى ولى ولا يقل الى بخلاف وإليه  
 في دهره عنه ومن وجب عليه من نقل المصنف عن البويلى أنه يجوز أن يقدّمها بالمال قال الزركشى  
 والمذهب المنع والتجوز من قول البويلى لا الثاني ونفس المنع أيضا عن القاضي أبي العلياب وهذا  
 هو الظاهر

\* (فصل) \* في تعارض البينتين من شخصين اذا (ادعيا) أى كل منهما (عينا) وهى (في يد ثالث)  
 وهو منكر لهما (وأقام كل منهما عاينة) جهامه مطلقا التاريج أو متفقته أو واحداهما مطلقا والاخرى  
 مؤرخة (سقطتا) لتناقض وجوبهما فأشبه الدليلين اذا تعارضا ولا مرجح فعلى هذا كان لا يندرج  
 الى التحالف فيخاف لكل منهما عاينة فان رضى بايهم واحد فلا يصح المنع كفى الروضة خلافا لاجرم الامام  
 بالجواز وان رجحه السبكي (وفي قول تستعملان) بمنزلة فوقية أو له أى البيئتان صيانة لهما ما عن الانماء  
 بقدر الامكان فعلى هذا انزع العين ممن هى في يده لاتفاق البيئتين على أنهما ليست لواحد من ثم ما يفعل بهما على  
 هذا القول الاقوال الآتية (ففى قول يقسم) بينهما أى يكون لكل منهما (و) فى (قول يقصر)  
 بينهما ونرجح من خرجت قرعته (وفي قول توقف) بمنزلة فوقية أى العين بينهما (حتى يبين) الامر فيها  
 (أو يصالحها) على شئ لانه أشكل الحال فيما يرجح انكشافه فبوقف كل واحد على امر آتية ومات  
 قبل البيان فانه يوقف الميراث ولم يرجح المصنف شيئا من هذه الاقوال لتفريعها على القول الضعيف ولكن  
 قضية كلام الجمهور ترجيح الوقف وحزمه في الروضة وأصلها فى أوائل التحالف \* (تنبيه) \* قوله عبدا  
 فى بد ثالث قد يخرج به تعارض البيئتين فى النسب فانه على قول الاستعمال لا تجب القسم ولا الوقف  
 وكذا الفرعة على الاصح قيل وليس لناموضع نسقط فيه الاقوال الثلاثة الا هذا (ولو كانت) أى العين  
 التى ادعاهما اتان (فى يدهما وأما ما بينت بقيت) فى يدهما (كأن كانت) أو لا تقر بعا على الصحيح وهو  
 التساقط اذا ليس أحدهما أولى به من الآخر ويجعل بينهما على قول القسم ولا تجب الوقف اذا لمعنى  
 له وفى القرعة وجهان \* (تنبيه) \* محل الخلاف أن تشهد كل بيعة بجميع العين فأما اذا شهدت بالنصف  
 الذى هو فى يد صاحبه فالبيئتان لم يتواردا على محل واحد فلا تجب أقوال التعارض فيحكم القاضى لكل

منهم ابما في يده كما كان لا يجهل التساؤل ولا يجهل التراجع باليد وكلامه يقتضي أنه لا يحتاج السابق متسما  
 الى اعادة البيعة وليس مراداً بل الذي أقام البيعة أو لا يحتاج الى اعادتها للنصف الذي بيده لم يقع  
 بعد بيعة الخارج وحيث لا يبيعة تبقى في يدهما أيضاً سواء أحلف كل منهما مالا لا تسر أم نكل ولو أثبت أو  
 حلف أحدهما فعلى الذي يبيعه سواء أقره أو لم يقر له يبيعه بحكمه أم بالنصف الذي يبيد الا تسر ومن حلف  
 ثم نكل صاحبه رد العين عليه وان نكل الاوّل كفى الا تسر عين للنفي والاثبات وسكت المصنف كالروضة  
 وأصلها بما اذا لم تكن العين في يد ثالث وصورتها بعضهم بعتا أو متاع ملقى في طريق وادعياها وحكمها أنها  
 كما لو كانت بيدهما (ولو كانت) تلك العين (بيده) أي أحدهما أو يسمى الداخل (فانما غنيتها  
 يبيعه) أقام (هو) بها (بيعة قدم صاحب اليد) أي بيعة لانها مستوية بالاقامة البيعة وترتبط  
 بيته بيده كالتحريم للذين مع أحدهما قياس فيقتضي له ما لو ان كانت شاهدا وحلف معه بيعة الا تسر  
 شاهدين \* (تنبيه) \* اقتضى اطلاق المصنف أنه لا يشترط في سماع بيعة صاحب اليد أن يبين سبب  
 الملك من شراء أو غيره كارت كبيعة الخارج وأنه لا يشترط أن يحلف مع بيته وهو الاصح فيها وما ذكره  
 من تقديم صاحب اليد لا يخالف ما ذكره فيما اذا ادعيا قبلا في يد أحدهما وأقاما بيعة في يد الآخر  
 صاحب اليد لان القبط لا يدعى تحت اليد فلا تسري بينهما (ولا تسمع بيعة) أي الداخل (الا بقر  
 بيعة المدعى) وهو الخارج لانه وقت اقامتها لان الاصل في جباية الجدين فلا يعدل عنها مادامت كافية  
 \* (تنبيه) \* قضية الخلاف ان بيعة الداخل تسمع مع بيعة الخارج وان لم تعدل وهو الاصح لتعرض يده الزوال  
 (ولو أزيلت يده) أي الداخل عن العين التي بيده (بيعة) أقامه الخارج وحكم له القاضي بها (ثم  
 أقام) الداخل (بيعة بماله) للعين التي كانت بيده (مسددا) في الغاية (الي ما قبل ازالة يده) مع  
 استدامته الى وقت الدعوى (واعذر) عن ذلك (بغية شهوده) مثلاً (سمعت) بيعة (وقدمت)  
 على بيعة الخارج لانها أزيلت لعدم الحجة فاذا طورت حكم بها بخلاف ما اذا لم تسد بيعة الى ذلك أو لم يذّر  
 بما ذكره ونحوه فلا تقدم بيعة لانه الآن مدعى خارج (وقيل لا) تسمع فلا ينعض القضاء الى هذا ذهب  
 القاضي الحسين وقيل عنه الهروي انه قال أشككت على هذه المسئلة نيفا وعشرين سنة لما دعي من نقض  
 الاجتماع بالاجتهاد وتردد فيه اجوابي ثم استقر على أنه لا ينعض (و) لو اطلق الدليل دعوى الملك وأقام  
 يبيعه (قال) أي قد (الخارج) الدعوى بقوله (هو ملكي استريته) نك فقال (الداخل) (بل)  
 هو (ملك) وأقاما بيعتين بذلك (قدم الخارج) أي بيعة ملو بأدعياها بالاثبات وكذا لو أقام الخارج  
 بيعة أن المدعى به ملكه غصبه منه الداخل أو أودعه عنده أو أجزله وأقام الداخل بيعة انه ملكه فانه تقدم  
 بيعة الخارج على الاصح وبكس المتن وهو لو قال الداخل هو ملكي استريته منكم وأقام كل بيعة قدم الداخل  
 وكذا لو قال الخارج هو ملكي ورثته من أبي وقال الداخل هو ملكي استريته من أبيك \* (فروع) \*  
 لو قال كل منهما صاحبه استريته منكم وأقام بذلك بيعة ونفي النازح تقدم الداخل ولو تداعيا بغير  
 لأدعيا عليه منافع فالقول قول صاحب المنافع بيمينته لا تفرد بالانتفاع بخلاف ما لو تداعيا بغير الادعيا  
 عليه ثوب لم يحكم له بالعبد لان كونه على البعير انتفاع به فبده عليه والمطعة في لبس الثوب للعبد  
 لا لصاحب الثوب فلا يذله ولو تداعيا جارية حاملا وانتفاعا على ان الحمل لأحدهما قال البغوي فهذه  
 لصاحب الحمل (ومن أقر غيره بشئ) حقيقة أو حكماً (ثم ادعاه) لنفسه (لم تسمع) دعواه (الا أن  
 يذ كر انتقالا) من المقر له لان المكاف مؤخذ بقراره في المستقبل بدليل ان من أقر أمس بشئ بطلابه  
 اليوم ولولا ذلك لم يكن في الاقرار كبر فائدة وإذا كان كذلك فيستعجب ما أقر به الى أن يثبت الانتقال  
 وهل يكفي في دعوى الانتفال أن يقول انتقل الى بسبب صحيح أو لا بد من بيان السبب قال ابن شهيد  
 ينبغي أن يفصل في سماعها بين الفقيه الموافق للقاضي وبين غيره كذا كروه في الاخبار بتجسس الماء

\* (تنبيه) \* لو قاله وهبته له ومملكه لم يكن اقرارا بل تزوم الهبة باو اعتقاد لزومها بالعقد كره في  
 الروضة كأصلها ولو باع شيئا ثم ادعى انه وقف فلم تسمع بينته كفي الروضة وأصلها عن العقول وغيره (ومن  
 أخذ منه مال بينته) فقلت عليه (ثم ادعاه لم يشترط) في دعواه (ذ كر انتقال) من المدعى عليه اليه  
 (في الاصح) لانه قد يكون له بينة تملكه فترجح ما يلد السابقة كما مر وهذه المسئلة من صور قوله قبل ولو  
 أن بات يده الخ فلو ذكرها عقبها كان أولى والثاني يشترط كالقرار وأجاب الأول بان المقر يؤخذ  
 بقوله في حق نفسه في المستقبل بخلاف البينة فان لم تشهد الاعلى التاني في الحال فلم تسلط أثرها على  
 الاستقبال \* (تنبيه) \* محل الأول كقوله الباقي اذا شهدت البينة بالملك وأطلقت أمال وأضافت الى  
 سبب لا يتعلق بالمتروك منه كبيع أو هبة مقبوضة صدرت منه فهو كالقرار (والمذهب أن زيادة عدد  
 شهود أحدهما) أي المدعين وزيادة نوصفهم من ورع أو غيره (لا ترجح) بينته بل ينظر ان كان له كمال  
 الخلق من الطرفين وفي قول من طريق ترجح كالرواية وقر الأول بان الشهادة نصا يافيتبع ولا يضيق في  
 الرواية فيعمل بأرجح الظاهر (وكذا لو كان لاحدهما) أي المدعين بينته (رجلان ولا آخر)  
 بينته (وجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان على المذهب لقبام الخجة بكل منهما وفي قول من طريق  
 يرجحان في زيادة التوق بقولهما ولذلك ثبت بهما ما لا يثبت برجل وامرأتين (فان كان للاحد شاهد  
 وبين رج الشاهدان في الاظهر) لانهم بحاجة باجماع وفي الشاهد والمبين خلاف والثاني يتعدان لان  
 كل واحد منهما بحاجة في المال عند الافراد \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا لم يكن اصحاب الشاهد والمبين  
 يدان كان قدم صاحب الشاهد والمبين على الاصح للاعتضاد باليد المحسوسة ويجري الخلاف في ترجح  
 الشاهد والمرأتين على الشاهد والمبين كما قاله الدراري (ولو شهدت) بينة (لاحدهما بالثلاث) في عين (من  
 سبنة) الى الآن (و) بينة (للاخر) بملك (من أكثر) من سنة الى الآن كسنتين (فالاظهر) وعبر  
 في الروضة بالمذهب (ترجح الاكثر) لانها تثبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الاخرى وفي وقت تعارضها  
 فيه الاخرى فينساقطان في محل التعارض ويثبت موجبها قبل محل التعارض والاصل في الثابت  
 دواءه والذ في لترجح به لان مناط الشهادة الملك في الحال وقد استوفى فيه \* (تنبيه) \* صورة المسئلة  
 أن تكون العيذ في يدهما أو في يدها فان كانت في يده مقدمة التار يخ رجح قطعاً وفي يده متأخرة التار يخ  
 نفسه أي صورها ابن الرقصة بما اذا شهدوا مع ذلك بالملك في الحال وهو مراد المصنف وغيره من أطلق  
 المسئلة ولهذا قدرته في كلامه لما سألني ان الشهادة بالملك السابق لا تسمع فضلا عن أن ترجح (و) على  
 ترجح بينة لا أكثر يكون (اصحابها الاجز والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة لانهم ما غموا  
 ملكه ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين في يد البائع قبل القبض فلا جرة عليه للمشتري على الاصح عند  
 المصنف في البيع والصدق خلافه الباقي ولو أطلقت احدهما الملك ويثبت الاخرى سببه أو أن التمرقن  
 شجرة أو الحظنة من يده قدمت على المطابقة لزيادة علمها ولا تباينها ابتداء الملك لصاحبها ومحل ذلك كقوله  
 شيخنا اذا لم يكن أحدهما صاحب يد ولا تقدم بينته كما يؤخذ مما مر (ولو أطلقت بينته) شهادته عن تاريخ  
 (وأرخت) أي قدمت أخرى شهادته بتاريخ (فالمذهب أنهم سواء) فيتعاضدان لان المطابقة كإعامة  
 بالنسبة الى الأزمان ولو فسرها بما أرخت باكثر مما أرخت به المؤرخة وقيل كافي أصل الروضة تقدم  
 المؤرخة لانها تقتضي الملك في الحال بخلاف المطابقة قال الاول اكتمها لان نفسه وفي الشرح حكاية  
 طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة وقاطع بالتسوية وكيف فرض فالتاخر التسوية أه  
 وعلى المذهب يستثنى ما لو شهدت احدهما بالحق والاخرى بالبراء وأطلقت احدهما وأرخت  
 الاخرى قدمت بينة البراء كما قاله شريح في روضه لان البراءة انما تكون بعد الوجوب (و) المذهب كما يشتر  
 كلامه كغيره وعبر في الروضة بالاصح (أنه لو كان لصاحب متأخرة التار يخ يقدم) على صاحب متقدمة

التارخ لتساوي البيهقي في اثبات المالك حالا فتساقطت فيه ويبقى من أحد الطرفين البدل ومن الأخرى  
 المالك السابق والبدل أقوى من الشهادة على المالك السابق ولهذا لا تزال به البدل والثاني يرجح السابق والثالث  
 يتساقطان وحتى ابن الصباغ طريقة فاطمة بالاول وبه يتم في المسئلة طريقان فلهذا عبر المصنف بالذهب  
 ولو كانت البدل صاحب متقدمة النار فيجوز تقديم قناعه (تنبيه) \* مثل اطلاقه ما لو كانت متقدمة النار فيجوز شأده  
 بوقف والمتأخرة التي معها يد شاهدته بملك أو وقف وهو ما أفتى به المصنف قال البلقيني وعالمه حرمي العمل  
 ما لم يظهر أن البدل عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم بغير سبب شرعي فهناك يقدم  
 العمل بالوقف قال ابن شعبة وهو متعين ويشترط في سماع بينة بملك سابق أن تستعصبه الى الحال كما  
 يشير اليه قوله (و) المذهب (أنها) أي البينة (لو شهدت بملكه أمس) بكسر السين أو شهدت بملك الشهر  
 الماضي مثلاً (ولم تعرض للعالم تسمع) تلك الشهادة (حتى يقولوا) مع ذلك (ولم يزل ملكه أو) يقولوا (ولا)  
 نعم مزيله) أي الملك لأن دعوى المالك السابق لا تسمع وكذا البينة ولا نعم ما شهدت به بملكه فيقول  
 تسمع من غير هذا القول ويثبت به المالك أمس والطريق الثاني الخلع بالاول \* (تنبيه) \* يستثنى من  
 اطلاق المصنف عدم السماع مسائل الاولى ما لو ادعى رقيق شخص يبيده وادعى آخرانه كان له أمس وأنه  
 اعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها اثبات العتق وذكر المالك السابق وقع تبعاً للثانية ما لو شهدت  
 أن هذا المملوك وضعته أمته في ملكه أو هذه الثمرة أغرتهم اخذته في ملكه ولم تعرض للملك الولد والثرمة في  
 الحال فانهم تسمع كإحصاء به وذكرة في التنبيه ثم قال وقيل هو كإبينة بالملك الثلاثة إذا شهدت أن هذا  
 الغزل من قطعه كما نص عليه في التنبيه أيضاً وذكره ما إذا شهدت أن هذا العليم من بيضه والاسجن من طينه  
 الرابعة إذا شهدت أنها ملكه بالأمس ورثها قال العمراني حكمهم على الأصح وذكر أن الربيع والمزني  
 فعلا ذلك الخامسة إذا شهدت أنها ملكه أمس اشتراها من المدي عليه بالأمس أو أقر له به المدي عليه  
 بالأمس ولم يتعرض قبلت السادسة لو شهدت وأن هذه الدار اشتراها المدي من فلان وهو بملكه أو لم يقر له  
 وهي الآن ملك المدي قبلت على ما يفهم من كلام الجوهري ولو لم تشهد البينة بملك أصلاً بل شهدت على حاكمي  
 زمن سابق أنه ثبت عنده الملك قال ابن قاسم كعادة المكاتب في هذا الزمان قال بهضهم لم يؤبه نقلوا ويحتمل  
 التوقف (وتجوز تلك الشهادة بملكه الآن استصحاباً لما) أي حكمكم (سبق من ارث وشراء وغيرهما)  
 اعتماداً على الاستصحاب لأن الأصل البقاء وبازد ذلك للحاجة وإن جازوا له لأنه لو لم يعتمد الاستصحاب  
 لعسرت الشهادة على الأملاك إذا تداول الزمن هذا إذا أطلق الشهادة فإن صرح في شهادته باعتداد  
 الاستصحاب لم يقبل عند الأكثرين وقال القاضي حسين يقبل والوجه كما قال شيخنا جل الأول على ما إذا ظهر  
 بذكر الاستصحاب تردد أي وكلام القاضي على خلافه فإن قال لا ندري هل زال أو لم تقبل قناعاً لم أصيغه  
 مرثاب بعيدة عن أداء الشهادة (ولو شهدت) بينة (بإقراره) أي المدي عليه (أمس بالملك له) أي المدي  
 (استدسيم) الإقرار أي حكمه وإن لم يصرح بالملك في الحال لأنه آمنده إلى أمر يقيني فيثبت الملك له ثم يستعصب  
 ولو قال له الخصم كانت العين المدعاة ملكك أمس وأخذناه بإقراره فتزعم منه كلقا قامت بينة بأنه أقوله به أمس  
 وفارقت ما لو شهدت بأنها كانت ملكه أمس بان الإقرار لا يكون إلا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتساهل  
 ويعتمد التخصيم فإذا لم ينضم إليه الجرم في الحال ضعف \* (تنبيه) \* الأصل أن بينة المدي المطلقة لا توجب  
 ثبوت الملك له بل تفاهره كإحصاء به فيجب أن يكون لكافة سابقاً على إقامتها ولكن لا يشترط السبق بزمن  
 طويل يكفي لصديق الشهود لحفلة المصلحة لأن هذا تقدم صوري لا حقيقي ولهذا لا يستحق الثمرة والنتائج  
 الحاصية قبل تلك الساعة كما قال (ولو أذاهم بملك ذابة أو شجرة لم يستحق ثمره وخودده ولا) يستحق  
 (ولدا منه فصلاً) عند الشهادة المسبقة بالملك بل يبقين للمدي عليه لأن الثمرة والولد لبسان أجزاء للذابة  
 والشجرة ولذلك لا ينضمان - ما في البيوع المعلق \* (تنبيه) \* فيسدد البلقيني الثمرة الموجودة بأن لا تدخل



في البيع لكونها مؤثرة في النخل أو بارزة في التسبين والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مطلق بيع  
الشجرة استحققتهم البينة بآلة الشجرة قال وكلام الاصحاب شاهد لذلك وبسبب ذلك وأشار الى ذلك  
في المطلب وهو مقتضى تعبير الروضة بالفاهر (ويستحق حلا) موجودا عند الشهادة (في الاصح) تبعاً  
للام وان لم تعرض له البينة والثاني وهو احتمال الامام لاستحقاقه لاحتمال كونه انفساً مالاً الام بوضعية  
\* (تنبيه) \* ماذا كره المصنف في بينة مطابقة فان تعرضت لوقت مخصوص ادعاء المشهود له فما يحصل من  
النتائج الثمرة وان تقدم على وقت ادعاء الشهادة ولو أقام بينة بآلة جدار أو شجرة كانت شهادة بالاس  
لالمغرم كما اقتضاء كلام الامام (ولو اشترى) شخص شيئاً فآخذ منه بحجة مطابقة) أي غيره مؤرخة  
ولابينة لسبب الملك (رجع) الشخص (على بائعه بالثمن) وان احتمل انتقاله منه أي المدعى ليس  
الحاجة اليه في هذه العقود وان الأصل عدم انتقاله منه اليه فيسند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وانما  
حكم ببقاء الزوائد المنفصلة للمدعى كما نقرر لاحتمال انتقالها اليه مع كونها ليست بجزء من الأصل (وقبل  
لا) يرجع (الا اذا ادعى) بضم الدال بخطه (ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري  
الى المدعى ورجحه الباقي وقال انه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال وحكي القاضي الحسين الاول  
عن الاصحاب وهو لا يعرف من كتب الاصحاب في التاريخين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لأمرياح وهو  
أنه يأخذ الانتاج والثمره والزوائد المنفصلة كلها وهو قضية صحة البيع ورجع على البائع بالثمن وهو قضية  
فساد البيع وهذا محال وأجيب عنه بما نقرر \* (تنبيه) \* احترز المصنف بقوله مطابقة عما لو استند  
الاستحقاق الى حالة العقد فيرجع قطعاً ومحل الرجوع ما لم يصدقه على انه ملكه فان صدقه أو شهدت البينة  
بقرار المشتري حقيقة أو حكماً لم يرجع البائع بالثمن عليه لاعترافيه بما يقتضي انه ما قبله نعم لو صدقه أو قال هو ملكي  
على وجه النقصومة واعتمد ظاهر اليد نعمان خلافه يرجع وكذا لو قال ابتداء يعني هذه الدار فانها ملكك  
ثم قامت بينة بالاستحقاق أو اشترى عبداً في الظاهر فقال أنا حر الأصل وحلف في حكم بحريته وكان المشتري  
قد صرح في منازعته بأنه رقيق فيرجع بالثمن واحترز بقوله على بائعه عما لو باعه المشتري غيره وانتزع من  
المشتري الثاني فإنه ليس له مطالبة البائع الاول وان لم يفاقر بيانه بل يرجع كل منهما على بائعه (ولو ادعى)  
شخص (ملكاً ما عدا شاهد واه) به (مع) بيان (سببه لم يضر) ما زادوه أي لم تبطل شهادتهم بذلك لان سبب  
الملك تابع للملك وليس مقصوداً في نفسه وانما المقصود الملك وقد وافقت فيه البينة الدعوى \* (تنبيه) \*  
لا تقدم هذه البينة بذكر السبب بناء على ان ذكر السبب مرجح لانهم ذكروا السبب قبل الدعوى به  
والاستشهاد عليه فان ادعى المدعى الملك وسببه فيشهد واه بذلك فثبت بينته حينئذ (وان ذكر)  
المدعى (سبباً) للملك (وهم) أي الشهود ذكروا (سبباً آخر) للملك (ضر) ذلك فترد شهادتهم للتناقض  
بين الدعوى والشهادة وقبل لا يضر بل يقبل على أصل الملك ويأمر بالسبب وهو نظير المرجح فيما اذا قال  
له على ألف من ثمن عبد فقال المقل له لا بل من ثمن دار فإنه لا يضر وحينئذ يحتاج الى الفرق

\* (فصل) \* في اختلاف المنداعين في العقود وغيره وأشار للاول بقوله اذا (قال) واحد (أجرتك  
هذا البيت) من هذه الدار شهر كذا (بعشرة نقال) الاسخر (بل) أجزتني (جميع الدار) المشتملة عاها  
(بالعشرة وأقاما) بما فالا (بينتين) وأطاعتنا وأتفقنا بخمسة وكذا ان اختلفا واتفقا على انه لم يجر  
الاعقد واحد (تعارفتا) استكاذبهما فبسطا على الاصح لان العدد واحد وعلى القول بالاستعمال  
يفرع على الاصح ولاننا في القسمة لان التنازع هنا في العدد وهو لا يمكن ان يقسم بخلاف الملك ولا  
الوقف أيضاً لان المنازع تفاوت في مدها لتوقف (وفي قول) من يخرج ابن سرج وليس بمنصوص ومحل  
في غير حجة ائني التار يخ (تقدم بينة المستأجر) لاحتمال بيقته على زيادته وهي اكتر غير البيت وأجاب الاول  
بان الزيادة المرجحة هي المشعرة بزيادة علم ووضوح حال أحد جانبي ما فيه التنازع كاستناد الى سبب وانتقال

من استصواب وأصل الزيادة هنا ليست كذلك وإنما هي زيادة في المشهور وبه إجماع الاختلاف تاريخه أولم  
يقع على يد واحد كان شهادته واحدة ما أنه أحرك كذا سنة من أول رمضان والآخر من أول سؤال آدم  
الأسبق في الأصح لأن السابق من العقدين صحيح لا يخالف فانه من سبق العقد على الدار فصح وأما العقد الوارد  
على البيت بعد دون سبق العقد على البيت صح والعقد الوارد على الدار بعده يصلح في البيت وفي باقي الدار  
بإلحاقه بفريق العقدة (ولو ادعى) أي كل من اثنين (شيأين يثالث) أسكرهما (وأقام كل منهما مائة  
أنه اشتراه) من ذلك الثالث (وروزن) بفتح الزا (له غنمه) وطالب تسليم ما اشتراه إذا البد (فإن اختلف  
تاريخ) كان شهادته إحدى البيتين أنه اشتراه في وجوب والآخرى أنه اشتراه في ضمان (حكم الأسبق)  
تاريخه لعدم المعارض حال السوق ومطالبه الاسترخاء (تنبيه) وزن يتعدى باللام كما استعمله  
المصنف وبفساده والأصح (والا) بأن اتحد تاريخهما أو طلقنا أو أحدهما (تعارضنا) فعلى الأصح  
بأنهما طلقا ويحذف لكل منهما أي بما عينا الله ما باعه ولا تعارض في الثمين فلهما هذا إذا لم تتعرض البيعة لقبض  
المبيع وإن فرض التعارض له لا يرجو مع ما نحن لان العقد قد استقر بالقبض وليس على البائع عودة  
ما يحدث بعده ومن شهد للبائع بالملك وقت البيع أولاه شئنا أو بنة بعد الثمن دون الأخرى قدمت  
شهادته وإن كانت الأخرى سابقة لأن مهله أو زيادة علم (تنبيه) ما أطلقه في المتن محله حيث لم يصدق  
البائع أحدهما فلا صدق فعلى الأصح وهو سقوط البيعتين بسلم المدعي به لصدقه ثم ذكر المصنف عكس هذه  
الضرورة في قوله (ولو قال كل منهما) أي المتداعيين لثالث (بنة ك) أي الثوب مثلا (يكرا) وهو ملحق  
(وأقامهما) أي أقام كل منهما مائة بماله وطالب به بالقبض (ون) لم يمكن الجمع كان (اتحد تاريخهما) تعارضنا  
لامتناع كونه ملكا في وقت واحد لهذا واحد وذلك وحده وبقية طلقنا على الأصح فيحذف لكل منهما ما عينا  
(وان اختلف تاريخهما) وفضى من الزمن ما يمكن فيه العقد الأول ثم الانتقال من المستترى للبائع  
الثاني ثم العقد الثاني (لزمه التخاذل) بلو أن يكون اشتراه من أحدهما في التاريخ الأول ثم  
بأيه واشتراه من الآخر في التاريخ الثاني أما إذا لم يقض ما يمكن فيه الانتقال فلا يلزمه التخاذل للتعارض  
(وكذا ان أطلقنا أو) أطلقنا (أحدهما) وأرشدت الأخرى يلزمه أيضا التخاذل (في الأصح)  
لاحتمال أن يكونا في زمانين والثاني يقول بتعارضهما كتحديد التاريخ لأن الأصل براءة المشتري ولا  
يلزمه الإيقاع (ولو مات) رجل (عن ابنين) سلم وأصراني فقال كل منهما مات على ديني) فلزمه ولا يبيته  
(فإن عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء كفره والمسلم يدعي انقائه عنه  
والأصل عدمه (فإن أملا ميتين معا فقتل) بماله فلا تعارض (وقدم المسلم) أي يمينه على بنة  
النصراني لأن مع يمينته زيادة علم وهو انتقاله إلى الإسلام والآخرى استعصبت الأصل والتساقط  
أولى من المستحبة وهذا أصل يستعمل في ترجيح البيئات كما تقدم بيته الجرح على التعديل (وان  
قيدت) يمينه المسلم (ان آخر كلامه) اسلام وعكست الأخرى (وهي يمينه النصراني بأن قيدت بأن  
آخر كلامه النصرانية) تعارضنا لتناقضهما الذي يستحيل مونه عليهما فاقصة طان وكان لا يمينه فيصدق  
النصراني بيمينته لأن الأصل بقاء كفره والاب وكذا لو قيدت يمينه النصراني فقفا وبشرط في يمينه النصراني  
ببأن ما يحصل به النصر كالثالث ثلاثة وفي اشتراط بيان يمينه المسلم بكلمة الإسلام وجهان ونقتل الأخرى  
عن إيراد البنية ديني المانع ثم قال وينظر أن يكون الأصح الاشتراط سيما إذا لم يكن الشاهد من أهل  
العلم أو كان مخالفا للقاضي فيما يسلم به الكافر (وان) لم يعرف دينه أي الميت (وأقام كل) منهما  
بينة أنه مات على دينه (تعارضنا) فكل لا يمينه وسواء أطلقنا أم قيدنا بمثل ما ذكر أم قيدت يمينه النصراني  
فقفا وحيثما فينظر ان كان المال في يد غيرهما فالقول قوله وان كان في يدهما فحالف كل منهما  
صاحبه ويجعل بينهما وكذا ان كان في يد أحدهما على الأصح إذا أنزل يد بعده اعتراف صاحب

الدلالة كان لأبيته وأنه يأخذها رثا \* (تبيينه) \* هذا التعارض بالنسبة إلى الارث خاصة وأما بالنسبة  
 للدفن وغيره فإنه يدفن في مقابر المسلمين ويصلى عليه ويقول المصلي أصلى عليه إن كان مسلما كما لو  
 اختلعا وفي المسلمين بموتى الكفار (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فملك المسلم) أنا (أسلمت  
 بدمه موته فاليراث) مشتركة (بينهم) أقوال النصراني (بل) أسلمت (فبها) فلاميراث لك بل هو لي  
 (صدق المسلم بيمينه) لأن الأصل إسفراره على دينه سواء اتفقا على وقت موت الأب أم أطلقا (وان  
 أقاما معا) أي أقام كل منهما يمينها فإلا (قدم النصراني) أي يمينه لأنها نافذة ويمينه المسلم مستحبة  
 لدينه مع الأولى زيادة علم \* (تبيينه) \* محل تقديم يمينه النصراني ما إذا لم يشهد يمينه المسلم بأنها كانت  
 تسبح تنصره إلى مبدء الموت والافيتة ارضان وحينئذ يصدق المسلم بيمينه قال البلقيني ومجمله أيضا  
 إذا لم تشهد يمينه المسلم بأنها مات منه دين النصرانية حين موت أبيه وبعده وأنهم لم تستصحب فان مات  
 ذلك قدمت يمينه المسلم لانا لو قدمنا يمينه النصراني للزم أن يكون مردا حاله موت أبيه والأصل عدم  
 الرد (فلو اتفقا على إسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان) فاليراث بينهما (وقال  
 النصراني) بل مات (في شوال) فاليراث لي ولا يمينه (صدق النصراني) بيمينه لأن الأصل بقاء  
 الحياة (وتقدم يمينه المسلم) التي أقامها (على يمينه) أي النصراني التي أقامها لأن يمينه المسلم نافذة من  
 الحياة إلى الموت في شعبان والآخرى مستحبة للحياة إلى شوال نعم إن شهدت يمينه النصراني بأن أعينته  
 حيا بعد الإسلام تعارضنا كفي الروضة وأصلها وحينئذ يصدق المسلم بيمينه (ولومان) رجل (عن  
 أبوين كافرين) عن (ابنين مسلمين) ومثلهم الابن الواحد وابن الابن والبنت وبنت الابن  
 (فقال كل) من الفريقين (مات على دينه يصدق الابن باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الإبتداء  
 تبعاً للأبوين فيستصحب حتى يعلم خلافه (وفي قول) وليس منصوباً بل من تخريج ابن سريج (ووفى)  
 الأمر (حتى يثبتين أو يصالحوا) على شئ التساوى الحالين بعد البلوغ لأن التبعية تزول بالبلوغ  
 \* (تبيينه) \* لو انعكس الحال فكان الابن مسلماً والابن كافر قال كل ما ذكرنا عرف  
 للأبوين كفر سابق وقالوا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد إسلامنا وقال الابن لا ولم يتفقوا  
 على وقت الإسلام في الثالثة فالصدق لابن لأن الأصل البقاء على الكفر وإن لم يعرف له ما  
 كفر سابق أو اتفقوا على وقت الإسلام في الثالثة فالصدق للأبوان عملاً بالظاهر في الأولى ولأن الأصل  
 بقاء الصبا في الثالثة (فرع) لو مات رجل ابن وزوجة ثم اختلف هو وأخو الزوجة فقال هو مات قبل  
 الابن فورثها أنا وأبني ثم مات الابن فورثته وقال أخوها بل مات بعد فورث الابن قبل موتها ثم  
 ورثتها أنا ولا يمينه صدق الأخ في مال أخنسه والزوج في مال ابنه بيمينها فإن خلفاً أو نسلاً لم يرث ميت  
 من ميت فقال الابن لا يمينه ومال الزوجة بين الزوج والأخ فإن أقاما يمينتين بذلك تعارضتا فإن اتفقا  
 على موت واحد منهما يوم الجمعة مثلاً واختلفا في وقت الاستخراجه أو بعده صدق من ادعاه بعد لأن  
 الأصل بقاء الحياة فإن أقاما يمينتين بذلك قدم يمينه من ادعاه قبل لأنها نافذة ولو قال ورثة ميت لزوجه  
 كنت أمة ثم عنت بعد موته أو كنت كافرة ثم أسلمت بدمه موته وقالت هي بل عنت أو أسلمت  
 قبل صدقوا بأيمانهم لأن الأصل بقاء الرق والكفر وإن قالت لم أزل حرة أو مسلمة صدقت بيمينها ووثمهم  
 لأن الظاهر معها (ولو شهدت) يمينه على شخص (أنه أعتق في مرضه) الذي مات فيه (سالموا)  
 يمينه (أخرى) أنه أعتق في مرضه المذكور (غائماً وكل واحد) منهما (ثالث ماله) ولم تجز الورثة  
 ما زاد عليه (فإن اختلف تاريخ) البيعتين (قدم الأسبق) منهما اتاريخاً لأن التصرف التجز في  
 مرض الموت يقدم فيه الأسبق فلا سبق ولأن معاً زيادة علم (وان اختلف) تاريخهما (أفرع)  
 بينهما لعدم مزبذ أحدهما فإن كان أحدهما مسدوس المال وخرجت القرعة له عتق هو ونصف

الاسترخاء خرجت لا تخرج رقة واحدة (وان أطلقنا) أو احدى اهما (قبيل يفرع) بينهما  
 لاحتمال اللية والترتيب (وقول) من طريق (يعنى من كل نصفه) لاستوائهما والفرقة بينهما  
 لا والفرقة لم تأمن ان يخرج الرق على السابق فيلزم منه ارفاق جرد تحرير رقيق ولذا قال المصنف  
 (قلت المذهب يعنى من كل نصفه والله أعلم) ولوقال المذهب الثاني لكان أنصر ولو شهد بستان  
 بتعليق منه ما يوتيه أو بالصيغة باعنا قهما وكل واحد ثلث ماله ولم تجز الورثة أقرع سواء أطلقنا  
 أو احدى اهما أم أرشنا (ولو شهد أجنبيان انه أوصى يعنى سالم وهو ثلثه) أى ثلث ماله (و) شهد  
 (وارثن) عدلان (حائزان) فتركة انه يرجع عن ذلك (ووصى يعنى غانم وهو ثلثه ثبت) بشهادتهما  
 الرجوع عن عتق سالم وثبوت العتق (لغانم) لان ما أثبت الرجوع من الوصية بسالم بدلا لساوية فلا لزم  
 ولا تقار الى تبدل الولاء وكون الثاني أهوى لجمع المال فيورث عنه بعد هذا الاحتياط والخرج ثلثه  
 ولو كان غانم دونه كالسودس فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يعينه بدلا وهو نصف سالم وفي  
 الباقي خلاف تبعيض الشهادة على ما صححه الأصحاب من صحة التبعض يعنى نصف سالم مع كل غانم  
 والمجموع قدوات الثالث (فان كان الوارثان) الحائزان (فما عتق لم يثبت الرجوع) عن الوصية لسالم لعدم  
 قبول شهادة الفاسق (فيعتق سالم) بشهادة الاجنبيين لان الثلث بحد ماله ولم يثبت الرجوع عنه  
 (و) يعنى (من غانم) قدر ما يحد ماله (ثلث ماله بعد سالم) وكان سالم اهل أو غيب من التركة  
 واحدة لا ورثة باقرارهم (تنبه) \* لو لم يتعرض الرجوع أقرع بينهما انما ان كانا مائة عتق غانم  
 وثلثا سالم كجائحه بعض المتأخرين (تتمه) \* لو قال السيد لعدله ان فئات أو ان مت في رمضان فانت حر  
 فأقام المبدد بينة بانه قتل في الاولى أو بانه مات في رمضان في الثانية وأقام الوارث بينة بموته ينفذ المدة في  
 الاولى وبموته في شوال في الثانية فدمت بية العبد لان معازيade لم بالقفل في الاولى وبعد وش الموت  
 في رمضان في الثانية ولا نصاص في الاولى لان الوارث منكر القتل فان أقام الوارث بينة في الثانية بموته  
 في شوال بانه قد مات بيشه لان ما قبله وان عتق سالم بموته في رمضان أو في مرضه وعتق غانم بموته في  
 شوال أو بالبر من مرضه فأما ما يشين بموجب عتقه ما دله بتعارضان كما قاله ابن المقرئ أو قدم بنية  
 سالم كما قاله صاحب الانوار أو بينة غانم كما استظهره شيخنا وأوجه أظهرها آخرها

\*(دحل)\* في شروط القائف وبين ان الحاقه النسب يفره وذكر المصنف بعض أحكامه في بابي العدة  
 والقيمة والقائف لغة متبوع الاستنار والجمع فاقه كبائع وباعة وشرا من يلحق النسب بغيره عند  
 الاستنباء بما حكمه الله تعالى به من علم ذلك والاصل في الباب خبر الصحاحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
 قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا تبرق أساور وجهه فقال ألم ترى أن يجزأ المدلجى  
 دخل على قرأى أسامة وزيدا عليهما انطبقة قد غطياهما رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام  
 بعضها من بعض فأقرره صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على ان الغافة حق قال الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه فالولم يعتبر قوله لمتنعس المجازفة وهو صلى الله عليه وسلم لا يفرع على خدما ولا يسر الابالحي اه وسبب  
 سروره صلى الله عليه وسلم بما قاله مجزوات المناقبين كانوا يسامون في نسب أسامة لانه كان ملويا  
 أسودا ففى الانف وكان زيد قصيرا بين السواد واليباض أخف الانف وكان ملعنهم مغيظته صلى الله  
 عليه وسلم اذ كايا حبسه فلما قال المدلجى ذلك وهو لا يرى الاقدام هما مربه فقبله الرافعي عن الائمة  
 وقال أبو داود ان زيدا كان أبيض وروى ابن سعد ان أسامة كان أجرا شقر وزيد مثل الليل الاسود  
 وروى مالك ان عمر دعا عائشة في رجلين تبايعا ولودا وشك اناس في مولوده فدعاها فأنقا رواه الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه وبقره لما قال مالك وأجدو رضاف أبو حنيفة وقال لا اعتبار بقول القائف وهو مجموع  
 بماسر وفي عجائب الخلفاء عن بعض النجاراته ورث من أبيه مملوكا أسود شيئا قال فكنت في بعض

أسقاري را كجائي بهير والمملوك يتوده فاجتاز بنا رجل من بني مدلج فأمعن فينا نظاره ثم قال ما أشبهه  
الراكب بالقائد قال فرجعت الى أمي فانتبهت بهذا فقال صدق ان زوجي كان شيخا كبيرا ذاملا  
ولم يكن له ولد فزوجني بهذا المملوك فولدت له ثم فكنتي واستلحقك وكانت العرب تحكمن بالقيافة وتفتخر بها  
وتعدها من أشرف عالمها وهي والغراسية غراترقي الطبايع يعان عليها الجبول ويجزعها المصروف  
عنها والقائف شروط المصنف في ذكرها بقوله (وسرط القائف) أي شروطه (مسلم) فلا يقبل  
من كافر (عدل) فلا يقبل من فاسق لأنه حاكم أو قاسم \* (تبيينه) \* كان الأولى أن يقول اسلام وكذا  
ما بعده فأتى بالمصدر لان الشرط هو الاسلام لا الشخص ومرا التبيين على ذلك في كتاب القضاء وعبرة  
الحري أن يكون مسلما وهو حسن وأهل المصنف كونه بصيرا ناطقا وانتفاء العداوة عن الذي ينفقه عنه  
وانتفاء الولاء عن يلحقه به فلو عبر بجاهلية الشهادته كجائي الروضة اسكان أخصر وأعم لكن قال الباغي  
ولا أمتنع قيافة الاخرس اذا فهم اسم اشارته كل واحد وفي المطلب اشترط كونه سمعا ورده الباغي وهو  
ظاهر (مجبوب) بفتح الراء بخطه في معرفة النسب الحديث للاحكيم الا ذو تجربته حسنة الترمذي وكذا لولي  
القضاء الابد معرفة علمه بالاحكام وفسر المجرب التجربة بان يعرض عليه ولو في نسوة ليس فيهن أمه ثم مرة  
أخرى ثم مرة أخرى كذلك في نسوة فيهن أمه فان أصاب في الشكل فهو مجرب فان قيل لم جذف المصنف هذا  
مع ان فيه محكمين أحدهما أنه لا بد من التجربة ثلاثا والثاني انه لا بد ان يكون العرض مع أمه وقد تجب  
من حذفه لذلك أن يجب بان الحكم الأول منازع فيه فقد قال الامام لا معنى لاعتبار الثلاث بل المعتبر غلبة  
الفان بان قوله عن خبرة لاعتناق وهذا قد يحصل بدون الثلاث اه وهذا نظير ما يحرم في تعاليم جارية  
الصد وأما الحكم الثاني فان ذكر الامم مع النسوة ليس لالتقييد بل للاولوية اذ الاب مع الرجال كذلك وكذا  
سائر العصبية والامازب عند دفعهما وقال في الروضة كاصلاها كبقية التجربة ان يعرض عليه ولدي  
نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه  
الشكل واستشكه البارزي بان المجرب قد يعلم ذلك فلا تنبى فاندنى الثلاثة الاول وقد يصيب في الرابعة  
اثنا عشر فلا يؤثر بالتجربة والاولى أن يعرض مع مصنف ولولوا عدمهم أوفى بعض الاصناف ولا يخص  
به الرابعة فاذا أصاب في الشكل قبل قوله بعد ذلك وينبغي أن يكتفي بثلاث مرات اه وقد مر أن الامام  
يعتبر غلبة الفان فتي حصات (٧) بمافي الروضة أو بما قاله البارزي (والاصح) وفي الروضة الصحيح  
(اشترط خذ كر) كالفاضي والثاني لا كالمفتي (لا) اشترط (عدد) فيكفي قول الواحد كالفاضي  
والقاسم والثاني يشترط كالترك والمقوم (ولا كونه مدليا) أي من بني مدلج وهم وهما مجزور  
المدلجي بل يجوز كونه من سائر العرب واليهم لان القيافة نوع من العلم فن تعامه غلبه وفي سنن البيهقي  
أن عمر رضي الله عنه كان فائغا يقوف والثاني يشترط لرجوع العصاة رضي الله عنهم الى بني مدلج في  
ذلك دون غيرهم وقد ينقص الله تعالى جماعة بنوع من المناصب والفضائل كما خص قريشا بالامامة ثم  
أشار المصنف لستين يعرض الولد فيهما على القائف بقوله (فاذا نادى) أي شخصان أو أحدهما  
وسكت الا سخر أو أنكر ولدا (بجھولا) صغير القبطا كان أو غيره حيا أو ميتا لم يتغير ولم يبدن (عرض  
عليه) أي القائف ولو بعد موت أحد المتداعيين فن ألحقه به لحقه كما سر في باب كتاب الاقيط والمجنون  
كالمبي قال الباغي وكذا لو كان مغمى عليه أو ناعسا أو سكران سكر ايهذر فيه فلو كان غيبا لم يرد  
لم يعرض لانه بمنزلة الصاخي ولو انتسب الى هذا الحالة عمل به \* (تبيينه) \* قضية إطلاقه أنه لا فرق بين  
أن يكون لاحدهما عليه بدأولا والاشبه بالذهب كما قال الرازي تفصيل ذكره القفال في اللقبط وهو أنه  
ان كان في يده عن النقطة لم يوزن والاقدم صاحب اليد ان تقدم استلحقه والا فوجهان قال الزركشي  
أصحهما يستويان فيعرض على القائف (وكذا واشتركا) أي رجلان (في وطء) لامرأة (فولدت

ولم يمتثلوا) أى من كل (منهم) وانما) أى ادعاء كل منهما أو أحدهما وسكت الآخر وأسكر  
ولم يمتثلوا بين الوطأ بحضرة كماله أى أنه يعرض على القائف ولو كان بالعدم كما جزم به المبادى  
ثم بين الاشتراك فى الوطأ فى صورته (بأن وطئا امرأة بشبهة) كان وجدها كل منهما فى فراشه فظاهرها  
زوجته أو أمته (أو) بأن وطئ شريكاً أمة (مشتركة لهما أو) وطئ (أخته) فبما هو وطئها  
المشترى ولم يستبرأ واحد منهما) فانه يعرض على القائف وقال أبو حنيفة يلحق الوطأ هذه الصور بهما  
ولا اعتبار بقول القائف بما قدم وبقره تعالى ما جعل الله لرجل من قلوبين فى جوفه ولو كاله أبوان  
لكاله قلب إلى كل منهما وبأن الولد لا يتعدى من ماله شخصين لأن الوطأ لا بد أن يكون على التعاقب  
وإذا اجتمع ماء المرأة واتعد الولد منه حصلت عليه غشاة تتنعم من اختلاط ماء الثانی بماء الأول كما قيل  
عن إجماع الأطباء (تنبيه) قول المصنف فى وطء ظاهره اشتراط تعقيب الحشفة قال البلعنى  
وليس هذا باعتبار عندى فى هذا المكان بل لو لم تدخل الحشفة كلها وأنزل داخل الفرج كان كالوطء  
وكذا أنزل خارج الفرج بحيث تدخل الماء فى الفرج واستدخل الماء وقوله بأن وطئاً بشبهة  
أو مشتركة لهما هو من عدم الحصص على العام لأن وطء المشر كمشبهة ويشترط فيها أن يقع الوطأ  
فى طاهر ولو تخال بينهما بحضرة هو لثانى ولا يعنى عن ذلك كرهه بعد لانه لا يمكن عود بل يعنى الصور  
لعدم ذلك فى بعضها (وكذا الوطئ) بشبهة كإلى الممر (مذكورة) لعدم نكاحها بها ولو لم يمتثل  
منه ومن زوجها يعرض على القائف (فى الأصح) فيلحق من ألقه به منهما ولا يتعين الزوج لا لاختلاف  
بل الوضع موضع الاشتباه والثانى يلحق بالزوج اقترانه وعلى الأول لا بد من إقامة بينة على الوطء  
ولا يكتفى أتعاقب الزوجين والوطئ عليه لأن له ولود حق فى النكاح وانما فهم ليس بتبعة عليه فان قامت  
بينة به عرض على القائف ويعرض بتدقيقه ان بلغ وان لم تقم بينة لان الحق له وعلى هذا فبقيد كلام  
المتن بإقامة بينة الوطء أو تصديق الولد المكاف (تنبيه) لو ألقست على عرض على القائف  
قال المهورانى إذا ظهر فيه التخليع دون ما لم يظهر وفائدته فيما إذا كانت الموطوءة أمة وباعها أحداهما  
من الآخر بعد الوطء والاستبراء فى أن البيع هل يصح وأمة الولد عن تثبت فى الحرة أن العدة تقع على  
يه عن من منهما (ماذا ولدت) ثلاث الموطوءة فى المسائل المذكورة (بالمابين ستة أشهر وأربع سنين)  
وكذا (من وطئها وأدعيها) أى الولد (عرض عليه) أى القائف فيلحق من ألقه به منهما (تنبيه) \*  
قوله وأدعيها ليس بشرط بل لو ادعاء أحدهما وسكت الآخر سكت كذلك كما ستر (مان  
تحلى بين وطئهما بحضرة ولثانى) من الواطئين الولدان الحبيصن إماره ماهرة فى حصول البراءة عن  
الأول بقطع نكاحه عامه وإذا قطع عن الأول يعين لثانى لأن فراشه لم يقطع بعد وجوده ولا فرق  
بين أن يدعيه الأول أم لا اللهم (الآن يكون الأول) منهما (زوجان نكاح صحيح) والثانى منهما  
وطئاً بشبهة أو نكاح فاسد لا يقطع نكاح الأول لان إمكان الوطء مع فراش النكاح قائم مقام  
نفس الوطء والإمكان حاصل بعد الحضرة فان كان الأول زوجان نكاح فاسد لا يقطع نكاحه لأن المرأة  
لا تصير فراشا فى النكاح الفاسد لا بحقيقة الوطء (وسواء فيهما) أى المذايعين فيما يكر (اتفاقاً  
اسلاماً وحريه) بكونهما مسلمين حريين (أم لا) كسليم ودنى وسرور بعد لان النسب لا يختلف وهذا  
تفريع على صحة استلحاق العبد وهو الظاهر لو ادعاء مسلم وذنى وأقام الذى بينة تبعه نسباً أو ديناً كما  
أقامها المسلم أو لطفه بالحق فى القائف أو بنفسه كإيجته شيخاً تبعه نسباً لا ديناً لان الاسلام يعدل ولا يعلى  
عليه فلا يخصه عدم أهليته لخاصته أو ادعاء حرو عبيد وألقته القائف بالعبد أو لحق به بنفسه كإيجته  
شيخاً لحقه فى النسب وكان حر الاحتمال أنه ولد من حرة (تنبيه) \* لو عدم القائف بدون مساند  
الفرع أو أسكل عليه الحال بأن تخير أو ألقه بهما أو ادعاء عنهما أو دفع الأمر حتى يبلغ غافلاً ويختار

الانساب الى أحدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس ليعتازان امتنع من الانساب الا ان لم يجد بهلا  
 الى أحدهما فيوقف الأمر ولا يقبل رجوع فائف الا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حقه اسقوط  
 الثقة بقوله ومعرفة وكذا لا يصدق الخبر الا سخر الابعاض امكان تعلمه مع امتحان له بذلك \* (خاتمة) \*  
 لو استلحق بمجهولا نسبه وله زوجة فأنكرته زوجته لحقه عملا باقراره دونها الجواز كونه  
 من وطء شبهة أو زوجة أخرى وان ادعت والحالة هذه امرأة أخرى وأنكره زوجها أو أقام زوج  
 المذكورة بنتين تعارضتا فيسقطان ويعرض على الفائف فان ألحقه بهما لحقها وكذا زوجها على  
 المذهب المخصوص كما قاله الاسنوي خلافا لما جرى عليه ابن القري أو بالرجل لحقه وزوجته فان لم يتم  
 واحد منهما ما ينفق فلا يصح كما قال الاسنوي انه ليس ولد الواحد منهما ولا يسقط حكم فائف بقول فائف آخر  
 ولو ألحقه فائف بالاشياء الظاهرة وآخر بالاشياء الخفية كالحلق وتشاكل الاعضاء فاشاى أولى  
 من الاول لان فيه زيادة ذوق وبصره ولو ألحق الفائف التوأمين بان الحلق أحدهما باحدهما والآخر  
 بالآخر بل قوله حتى يتحقق ويغلب على الظن صدقه فيقول كالموألوق الواحد بالتوأمين وبالأيضا  
 قول فائف بن اخنوخ في الاطلاق حتى يتحقق ويغلب على الظن صدقهما وبافوا نساب بالغ أو توأمين الى  
 اثنين فان رجع أحدهما توأمين الى الآخر قبل وبؤس البالغ بالنسب الى أحدهما أو متى أمكن كونه منهما  
 عرض على الفائف وان أنكره الآخر وأنكره لان الولاد حقا في النسب فلا يسقط بالانكار من غيره  
 وينفقان عليه الى أن يعرض على الفائف أو يتنقب ويرجع بالثقة من لم يلحقه الولاد على من لحقه فان  
 أفتق باذن الحاكم ولم يدع الولد ويقبل ان له الوصية التي أوصى له في مدة التوقف لان أحدهما أبوه  
 ونفقة الحامل على المطلق فيعطيهما هو ويرجع بهما على الآخر ان ألحق الولد بالآخر فان مات الولد قبل العرض  
 على الفائف عرض عليه ميتا لان تغير أودن وان مات مدعيه عرض على الفائف مع أبيه أو أخيه ونحوه  
 من سائر العصبية .

### \* (كتاب العتق) \*

بمعنى الاعتاق وهو لغة مأخوذ من فوهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرج اذا طار واستقل فكان العبد  
 اذا فلت من الرق خاص واستقل وشتر عازلة الرق عن الادبى والامس في الباب قوله تعالى فلت رقبته وقوله  
 تعالى ولذا يقول الذين أنعم الله عليهم أى بالاسلام وأعتقت عليه أى بالعتق كما قاله المفسرون وفي غير موضع  
 فخر برقبة وفي الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى  
 الفرج بالمرج وفي سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار  
 ونصت الرقبة بالذكور في هذين الخبرين لان ذلك السيد الرقيق كالغلق في رقبته فهو محبوس به كالحبس الدابة  
 بالحبل في عقها فاذا أعتقه أطلقه من ذلك الخمل الذي كان في رقبته \* (قاعدة) \* أعتق النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر بيده في حجة الوداع ثلاثا وستين بدنة وأعتقت  
 عائشة تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق أنوبكر كثيرا وأعتق العباس سبعين وأعتق عثمان وهو  
 بمصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مائة وأعتق بالفضة وأعتق عبد الله بن عمر ألفا واعتمر ألف مرة  
 وبعثت بحجة وحبس ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالكراع الحبيري في يوم غانية آلاف وأعتق  
 عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا وروى الحاكم عن سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد  
 الرحمن بن عوف من سائل الجنة رضى الله عنهم وحسن نامعهم آمين والعتق المنجز من المسلم قرية بالاجماع  
 أما المعاق في الصدقات من الرافعي ان التعليق ليس عقد قرية وانما يصد به حث أو منع أى أو تحقيق  
 خبر بخلاف التدبير وكلامه يقتضى ان تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير وهو كما قال شيخنا ظاهر  
 وأركان ثلاثة معتق وعتيق وصيغة وقد شرع في الركن الاول فقال (انما يصح) مالك (مطلق  
 ان تصرف) أهل للنبرع والولاء مختارا ومن وكيل أوولى في كفارة لزم مؤلبيه فلا يصح من غير مالك بالا

لأنه لا من غيره ما في التصرف من مبي وبمجنون وشبهه عليه سبعة أو فاس ولا من مبيع ومكاتب ومكره  
بغير حق وبصوره كراه بحق في البيع بشرط العتق ويصح من سكران ومن كافر ولو حر ميا ويثبت  
ولاؤه على حقه المثل سواء اعتقه مسلم أم كافرا ثم أسلم ولا يصح عتقه من خوف لأنه غير مكمل ولا أن ذلك  
يؤثر به حتى يبقية المالكون وبما يقرر في كلام المصنف من الإعتاق (ويصح تعلقه) بصلة متفق  
الواقع وغيرها كالإدبير لما به من التوسعة لتقبل القرية ويصح تعلقه بعوض أيضا وفيه فهم من صحة  
تعلقه أنه لا يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف الرقبة وبه صرح القفال في فتاويه قال الزركشي ومقتضى  
كلام الرافعي في كتاب الوقف أنه يفسد به وبس كذا قال في البنية وكذا قوله نفذ ولما انوقت اه  
واذعان الاعتناف على صحة لم يملك الرجوع فيه بالقول بل يملك بالتصرف كالبيع ونحوه وإذا باعه ثم اشتراه  
لم تزد الصلة وإن عاقه على صفة به الموقوفات السيد لم تبطل الصلة (تنبيه) كلام المصنف قد يقتضي اعتبار  
إطلاق التصرف في تعلق الاعتناف وليس مراد ما أنه يصح تعلقه من الزمان المورس والمورس على صفة توجد  
بعد الفل أو يمتثل وجوده أو يملكه وكذا من مال العبد الجاني التي تعلق الجناية برقبته ومن المهور  
عليه بغير أدلة (و) نص (أضافته إلى جزء) معين من الرقيق كبده أو شائع منه كبريه (في عتق كاه)  
سراية كفايه في التلاق وسواء المورس وغيره لما رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي أن رجلا أعتق شقة ما  
من غلام قد كره ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأجازته فعتقه وقال ليس فيه شيء من هذا إذا كان يافعه فإن كان  
يافعه فغيره فيستدكره المصنف بعد وظاهر كلامه أن العتق يقع على الجميع دفعة وهو أحد وجهين في الشرح  
والروضة بل لا ريب والثاني أنه يقع على ما عتقه ثم على الباقي بالسراية وهو الصحيح كما قاله الزركشي كما  
سبق في التلاق ولما أجلا كلام المصنف عليه وإن قال الله مبي أمهم ما يقع على الجميع دفعة واحدة وكأنه  
غيره من الكل بالبدن ومن دوا إذا الخلاف أنه لو قال لرقبة ما دخلت الدار فأبى أم حرة قطع لها ثم دخل  
فان قلنا بالنسب من الكل بالبدن عتق والأفلا ومنها ما لو حلف لاعتق رقبة فاعتق بعض رقيق فلما  
بالتميز عن الكل بالبدن حدث والأفلا \* (تنبيه) \* أورد على المصنف ما إذا وكل وكيله أن يعتق فاعتق  
الوكيل نصفه فقط مثلا فلا يصح عتق ذلك النصف فقط كما صححه في أصل الروضة لكن ربح الباقي في المبلغ  
بعق الكل وانتهى كل في المهمات عدم السراية بأن في أصل الروضة أنه لو وكل شر يكتفي في عتق نصيبه فاعتق  
الشر من النصف الموكل فيه سرى إلى تعيب الموكل قال فإذا حكم بالسراية إلى ذلك الغير في العتق الصادر  
من الوكيل فلا يسرى إلى ما لنفسه أولى فكيف يستقيم الجمع بينهما اه وقد يجب أن الوكيل قد سأل  
موكاه فيما سر وكان القياس عدم التفرد بالكيفية لكن لما كان الشارع قد وثقنا إلى العتق نفسه فبما  
أعنته الوكيل ولم ترتب السراية على ما يثبت عتقه على خلاف القياس لأن عتق السراية قد لا يقيم مقام  
المباشرة وقد فرض الموكل لأنه قد يركاه في عتقه عن الكفارة فلَوْ فسدنا عتق بعضه بالسراية لما أجزأ  
عن الكفارة وكان المالك يحتاج إلى نصف رقبة أخرى بخلاف ما إذا قلنا بعق النصف فمافان المصنف  
الأخر يمكن عتقه بالمباشرة عن الكفارة وأما المنتسكل به فقد وافق الوكيل موكاه فيما أذن له فيه  
فكانه أعتق ذلك البعض وهو إذا أعتق ذلك البعض بنفسه سرى العتق إلى تعيب شر يكتفي والركن  
الثاني العتق بشرط فيه أن لا يمتلئ به حتى لازم غير عتق يمنع بيعه كسنة ولده ومزجر بخلاف ما عتق به  
ذلك كوقوف كما مر ذكره على تفصيل مر بيانه والركن الثالث الصيغة وهي إما ألفنا صريح وإما كتابة  
وقد شرع في القسم الأول فقال (وصريحه تقرر واعتاق) وما تصرف منهن ما كانت محررا وحرتك  
أرعتق أو معتق لور ودهما في القرآن والسنة متكررين ويستوي في الفاطهما الهازل والألعاب لأن  
هزاها أحد كل رواه الترمذي وغيره (وكذا أدلة رقية) وما تصرف منه كحكموك الرقبة صريح (في الإصح)  
لوروده في القرآن والثاني هو كاية لاستعماله في العتق وغيره فتدبر في قوله تعالى قل رقبة أي من الأسر



وقيل بإحتساب المعاصي وورد في الحديث فله الرقية إن تعين في قتها \* (تتبعه) \* كان الأولى أن يقول  
 وما شئت من التحرير والاعتاق والطلاق فإنه لو قال أنت حر برأوا عتاق أو قل كان كناية كقوله لزوجه  
 أنت طالق \* (فروع) \* لو كان اسم أمته قبل إرفاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت إن لم يقصد  
 الذماء لها بالاسم القديم فإن كان اسمها في الحال حرة لم تعتق إلا أن قصد العتق وإن أفرح بحر يسميه خوفاً من  
 أخذ المكس عنه إذا طال به المكس به وقصد الأخير لم يعتق بإعتاقه وقول الأسوي ولا ظاهراً كما لو قال لها  
 أنت طالق وهو يحلها من وثاق ثم ادعى أنه أراد إطلاقها من الوثاق مردود فإن ذلك انما هو قرينة على  
 أنه إخبار بإنشاء ولا يستقيم كلامه معه إلا إذا كان على ظاهره ونظيره مسئلة الوثاق كما قال شيخنا أن  
 يقال له أمتك حرة فيقول بل هي حرة فهو قرينة على إرادة الصفة لا العتق ولو قال لامرأة زاجتي تانخري  
 يا حرة فبانت أمتك تعتق وانما اعتق الشافعي رضي الله تعالى عنه أمته بذلك تورعاً ولو قال لعبده أفرغ  
 من عملك وأنت حر وقال أردت حرام من العمل لم يقبل ظاهره أو يدين ولو قال الله أعنتك عتق أو أعنتك الله  
 فكذلك كما هو مقتضى كلامهم وأما رأي البوشنجي أنه كناية لاحتمال الإنشاء والدماء ولو قال أنت حر من  
 هذا العبد وأشار إلى عبد آخر لم يعتق ذلك العبد كبحته المصنف لأن وصفه بالعبد يمنع عتقه بعتق  
 الخطاب فإن قال مثل هذا فلم يقبل العبد عتقاً كما صرح به المصنف وإن قال الأسوي انما يعتق الأول فقط  
 ولو قال لرجل أنت تعلم أن عبدي حر عتق بإقراره وإن لم يكن الخطاب عالم بالحرية لأن قال له أنت تظن  
 أو ترى ولو قال السيد اضرب عبدي عبد غيرك حر من ذلك لم يحكم بعتقه لأنه لم يعينه (ولا يحتاج) الصريح  
 (إلى نية) لا ينعاه كسائر الصرائح لأنه لا يفهم منه غيره عند الإطلاق فلم يحكم بعتقه بنية بالنية ولأن قوله  
 جد كافر فيقع العتق وإن لم يقصد إيقاعه أماناً فلفظ الصريح معناه فلا بد منه للخروج أجمعي لافظاً بالعتق  
 ولم يعرف معناه وما ذكره المصنف من عدم احتياج الصريح لنية معلوم من حكم الصريح وانما صرح به  
 تمهيداً لقوله (ويحتاج إليها) أي النية (كناية) بهاء الضمير أي العتق وإن احتلت بهاء قرينة  
 لاحتمالها غير العتق فلا بد من نية التمييز كالامساك في الصوم (وهي) أي الكناية (لأنها في عليك  
 لا سلطان) لي عليك وكذا في بقية الآلة وهي (للسبيل لخدمة) لا بدلاً أسروا نحوها (أنت) بفتح التاء  
 بضمه (سائبة أنت مولاي) ونحو ذلك كأنت مملوكي أو حكمي منك لا شعراً ما ذكره بار الله الملك مع  
 احتمال غيره \* (تتبعه) \* لو قال لعبده يا سیدی هل هو كناية أولاً وجهان رجع الإمام أنه كناية وحري  
 عليه ابن المقرئ وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي أنه لغولانه من السؤدد وتبديل المنزل وليس فيه  
 ما يقتضي العتق وحري عليه الزركشي وعلمه بأنه إخبار بغير الواقع أو خطاب بالفظ ولا إشعار له بالعتق ولو  
 قال المصنف هي كقوله كما فعل في الروضة كان أولى لئلا يوهم الحصر قال القاضي الحسين وضابط الكناية  
 هذا كل لفظ يتضمن زوال الملك أو ينفي عن الفرقة كالامتلاء المتقدمة (وكذا كل صريح أو كناية للإطلاق)  
 لا شعراً ما ذكره بار الله الملك ويستثنى من ذلك ما لو قال لرقية أنا منك طالق أو بآئن ونحو ذلك ونوى اعتاقه  
 عبداً كان أو أمة لم يعتق بخلاف نظيره من الطلاق والفرق أن الزوجية تشمل الزوجين والرق خاص  
 بالعبد ويستثنى أيضاً ما لو قال لعبده اعتد أو استبرئ رجلك ونوى العتق فإنه لا يعتق كما في أصل الروضة في  
 الطلاق ولو قال لامته فوجهان أحدهما العتق \* (تتبعه) \* قوله للإطلاق يخرج صرائح وكنائبات  
 غيره لكن الظاهر صرائحه وكنائباته كناية في العتق وليس صريحاً ولا كناية في الطلاق ولو قال لعبده  
 يا خواجه لم يعتق فإنه المرزوي وفي الإحياء أن الزهري قال من قال لعبده جاز الله عتق عليه اه ولعل هذا  
 مذهب الزهري وفي الكشاف في سورة يس إذا قال الرجل كل مملوك في قديم حر أو كتب ذلك في وصية  
 عتق منهم من مضى له خول وأكثر لأن القديم هو المحمول اه (وقوله لعبد) له (أنت) بكسر التاء  
 بخطفه (حرة ولا مة) له (أنت) بفتح التاء يخطئه أيضاً (حر صريح) في المسئلةين ولا يضر الخطأ في

الند كبير والتأنيث تبعاً للإشارة على العبارة ثم شرع في مشابه العتق للملاقاة في التعويض والتعليق  
بقوله (ولو قال) شخص لرقبه (عتقك اليك) أي جعانه (أو خسرته) في اعتناك بخاء مبهمة من  
التخيير وهو في الرخصة بقوله حررتك بجملة ١٠٠ كلمة من الخبز يقال الأسيرى وهو غير مستقيم فإن هذه  
اللفظة صريحة وصوابه حررتك مصدراً مضافاً كلفظة المدكور قبله وهو العتق (وقوى نظرياً العتق  
اليه فاعتق نفسه في المجلس عتق) كذا في الملاقاة لان العتق والملاقاة يتقاربان في كل ما تقدم هناك يأتي  
وله هنا \* (تبيينه) عبارة بالحرر وجعلت عتقك اليك وحذف المصنف العامل بهم عدم الاحتياج  
اليه فالبلغة يفي ودعوتك قال الزركشي وليس كذلك اهـ ولهذا قيدت العامل في عبارة المصنف وتعبيره  
يقضي اشتراط النية مع التفويض بالصرح لكن صرحاً في الملاقاة بعدم الاحتياج وانما بشرط ذلك في  
التفويض بالكفاية فعلى هذا يكون قوله وقوى قيد في الاخرة خاصة وقوله في المجلس يقتضي أنه لا يشترط  
الفور لكن مظاهر عبارة الشرح والوضحة لاشتراطه حيث قالاً دأعتق نفسه في الحال عتق واعتذر عن  
المصنف بان مراده مجلس الخطاب لا المحضو (أوقال) لعبده في الإيجاب (أعتقك على ألب) مثلاً  
في ذمتك (أو أنت حر على أنفسك) في الحال (أو قال له العبد) في الاستيجاب (أعتقني على ألب)  
مثلاً (فأجاب) في الحال (عتق في الحال ولزمه الألف) في الصور الثلاث كالحال بل أولى لتسوية  
الشارع الى تخليص الرقبة دون الفراق وهو من حاب المالك معارضة بها شوب وتعليق ومن جاب المستدعي  
معارضة بازعة الى الجعالة ولا يقدح كونه غلباً كاذب معتبر في الضمى ما لا يعتد في المقصود \* (تبيينه) \*  
قوله في الحال تبس في الحرر ولا فائدة له وهذا لم يذكراً في الشرح والرخصة وانما ذكره بعد هذه  
الصورة بما لو قال أعتقك على كذا الى شهر رقبة قبل عتق في الحال والعرض مؤجل وصورة مسألة الكتاب  
أن يكون الألف في الذمة كما قدرته في كلامه فإن كانت معينة في ذنوى التساهل اذا كان في يد سيده  
ألف درهم اكتبها قال السيد أعتقك على هذا الألف ففيه ثلاثة أوجه أحدها عتق ولا شيء على العبد  
والألف ملك السيد لان كسبه عبده وثانيها عتق ويراجعان بالقيمة كالكتابة الفاسدة وثالثها عتق  
والألف ملك السيد يرجع على العبد بتسليم قيمته ودها هو الظاهر ولوأعتقه على خير أو خسر برعتق  
وعليه قيمته (ولو قال) لرقبه (بعك نفسك بألف) في ذمتك حاله أو وجلة ترددها بدمية بك (فقال  
اشتريتك بالذهب بجملة البيع) كالكتابة وأولى لان البيع أثبت والعتق فيه أسرع (وبعتق في الحال  
وعليه ألف) مما يقتضي العقد وهو عقد متافق على الاصح لا يبيع وهذا لا يثبت فيه خيار المجلس ولو  
كان يبيع لثبت فيه (والولاء لسيد) لعموم خبر النجاشي الولاء لمن أعتق وهذا عتق غلب فيه ثمانية  
العتق وقيل لا ولا داعيه لانه عتق على ملك نفسه هذا اذا باعه نفسه جميعاً ولو باعه بعض نفسه سري على  
البائع ان قلما الولاء له كما لو أعتقه فان قلما الولاء له لم يسر كلوا بجملة من غيره قاله البغوي في فتاويه  
\* (تبيينه) \* أدهم سكوت المصنف في هذه وما قبلها من حاشي أن السيد لا يلزمه شيء وهو المشهور  
ولاحلاف انه لا يجب شيء في الاعناق بعير عرض ولو قال لرقبه وهتك نفسك ونوى العتق عتق أو التملك  
فكذلك ان قبل فوراً كما اقتضاه كلامهما في باب الكتابة (ولو قال لحامل) أي لامته الحامل بمالوك له  
(أعتقك) وأطلق (أو أعتقك دون حملك عتقا) أي عتقت وتبعها في العتق جاهل أو لو اصل بعصه  
حتى يأتي يومان لانه كالجزء منها وعتقه بالثبعية لا بالسرارية لان السرارية في الاستعاض لا في الاستخص  
ولفوق العتق لم يعل في الاستبارة بخلاف البيع فيها كجاء وظاهر عبارة النجاشي ما يعتقان معاً لا يربا  
والتمليل يقتضيه لكن قول الزركشي بما لو أعتقه في مرضه والثالث يفي بهادون الحمل فيجتمعا انهما  
عتق دونه كالألف أعتقت سالماً غاماً وكلين الأول ثلث ماله إلا فرق بين أن يرب هو العتق أو يرب  
الشرع على سبيل التبعة يقتضي الترتيب وهو الظاهر (تبيينه) \* شمل إطلاقه ما لو قال لها أنت حرة

بعد موت وفيها في الرافعي في باب الوصية وجهان أخذهما لا يعنى الجدل لان اعتناق الميت لا يسرى وأصحهما  
 يعنى لانه كعضو منها (ولو أعنفه) أى الجدل للملوك له (عقق دونها) حتى ابن المنذرفيه الاجماع  
 وقبل تعقق بعقته كعكسه وزد بان العتق انما وقع بعقق الام تبعالها ولا يقع العتق عليها بعقته لان الاصل  
 لا يابس الفرع وان أعنفهما عتقا بخلاف البيع في المسئلتين كما سرى في محله \* (تنبيه) \* محل صحة اعتناقه  
 وحده اذا نفع فيه الروح فان لم ينفع فيه الروح كضعة كان قال أعتقت منك ذلك فهو لغو كما حكمه قبل  
 التدبير عن فتاوى القاضى وأقرام ولا ينافى ذلك ما قاله في باب الوصية يجوز الوصية بالجل كما يجوز اعتناقه ثم  
 الشرط أن ينقل وقت بعلم وجوده عند الوصية وان ينقل حيا لان حكم المشبه لا يعطى حكم المشبه به  
 من غير وجه وأن الوصية لما كانت نصح بالجهول وبالعدوم وبالنفس توسعوا فيها فلم يشترطوا في الجل  
 نفع الروح بخلاف العتق ولو قال مضعة هذه لامة حرة فنى فتاوى القاضى انه اقرار بالعدو والولد حراً ونصير  
 الامة أم ولد وقال المصنف ينبغي أن لا نصير حتى يقر بوطئها لاحتمال انه حر من وطء أجنبية وبشبهة قال  
 الملقحى وهذا غير كاف وموافق حتى يقر بوطئها وبان هذه المضعة منه قال وقوله مضعة أمى لا ينبغي  
 للأقرار وقد تكون للأنشاء كقوله أعتقت مضعتها أى فلم يصح كالمسوم وما سقى به غير كاف أيضاً بل لابد أن  
 يقول علفت به فى ملكى أو نحو ذلك مما ذكر فى الاقرار (ولو كانت) تلك الامة الحامل (لرجل  
 والجل لا تسرى) كان أوصى له به (لم يعنى أحدهما) بعتق الآخر (وان كان المعتق موسراً لانه لا يستتبع  
 مع اختلاف المالكين \* (فروع) \* لو قال لامة الحامل ان ولدت ولدا فهو حر فولدت حبا عتق وان  
 ولدت ممتا ثم ولدت حرة إلى بعتق ولو قال ذلك لحاملت ووضعت حبا عتق ولو قال لها ان ولدت  
 أولادك حراً فهو حر وان ولدت أولادى أنتى فأنت حرة فولدت ذكراً أنتى عتق الذكراً فقط أو بالعكس عتقت  
 الأم والذكر لانه حال عتق الأم كان جنينا فقبهها وان ولدتها ممتا أو ذكراً من أو اثنين معا فلا  
 عتق ولو قال من دخل الدار أولاً من عبيدى فهو حر فدخلها واحد منهم عتق ولو لم يدخلها أحد  
 بعده ولو دخل اثنان ثم ثالث لم يعق واحدهم اذ لا يوصف واحد منهم بأنه أول وأجيب عما ذكر  
 فى المسابقة ان الاول بطاق على المتعدد بانه لا يحدو ومن الاطلاق ثم اذ لا يلزم المخرج زيادة على الشروط  
 بخلافها اذ يلزم ما يسهل زيادة عتق لم ياتر بها فان كان قال فى هذه أول من يدخل وحده حرة عتق الثالث  
 ولو قال آخر من يدخلها من عبيدى حرة فدخل بعضهم بعد بعض لم يعق واحد منهم الى أن يموت  
 السبد فيثنين الآخر (واذا كان بينهما) أى الشريكين سواء كانا مسلمين أم كافرين أم مختلطين (عبد  
 فاعتق أحدهما كاه أو نصيبه) أو بعضه بنفسه أو وكيله (عتق نصيبه) ولو كان معسراً (فان كان  
 معسراً) عند الاعتاق (بقى الباقي) من العبد (لشريكه) ولا يسرى لمفهوم الحديث الا سقى (والا)  
 بان لم يكن معسراً (سرى) العتق عليه (البه) أى نصيب شريكه والمراد بغير المعسر أن يكون موسراً  
 بقيمة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوته من تلزمه نفقته في يومه وليلته ودست ثوب يلبسه وسكنى  
 يوم على مناسب فى الفلاس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف فى الدين (أو) سرى (الى ما يسره)  
 من نصيب شريكه والاصل فى ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركا له عتق شركاه عليه العبد ولا فقد عتق عليه منه ما عتق وفى  
 رواية اذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه كان له مال فقد عتق كله وأما رواية فان لم يكن  
 له مال قوم العبد عليه قيمة عدل ثم يستسعى لصاحبه فى قيمته غير مشقوف عليه فدرجة فى الخبر كما قاله  
 الحفاظ أو محاولة على انه يستسعى لشريك المعتق أى بخدمة بقدر نصيبه لئلا يظن أنه يحرم عليه استخداؤه  
 \* (تنبيه) \* يستثنى من ذلك ما لو كان نصيب الشريك مستولداً بان استولدها وهو معسر فلا سريه فى  
 الاصح لان السرية تنضم من النقل ويجزى الخلاف فيها لو استولدها أو استولدها وهو معسر ثم استولدها

ادستخرتم أعتقوا أحدهما ولو كانت حصته الذي لم يعتق وقوفه لم يسر العتق قولاً واحداً فإنه في الكفاية  
 وبه شمل إطلاقه ما لو كان العبد بين ثلاثة فاعتق اثنين منهم تصيبهما معا وأحدهما معسر والآخر وسر  
 فإنه يقوم بجميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموضع كما جزأه والمرضى معسر إلا في ثلث ما به كما سألني  
 فإذا أعتق نصيبه من عبد مشترك في مرض مونه فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب  
 شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بالسرية (وعليه) أي للموسر على كل الأقوال الاستحباب  
 (قيمة ذلك) القدر الذي أسره به (لوم) أي وقت (الإعتاق) لأنه وقت الاتلاف أو وقت سببه كالجنانية  
 على العبد إذا سرت لنفسه فاعتبر وقت الجنانية \* (تنبية) \* للشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة وإجازه  
 عليها ولو مات أئذنت من تركه فإن لم يطالبه الشريك فله بعد المأالبة فإن لم يطالب طالبه المقتضى وإن  
 اختلفا في قدر قيمته فإن كان العبد حاضر أقرب العهد بالعتق ورجع أهل التقويم أو مات أو غاب  
 أو طال العهد صدق الماتق لأنه غارم (وتقع السرية) المذكورة (نفس الإعتاق) فتنقل الحصة  
 إلى مالك المعتق ثم تقع السرية به ولو حذف المصنف لفظاً بنفس كما حذفها بعد في قوله إن ذلما السرية  
 بالاعتاق كان أولى \* (تنبيه) \* يستثنى من ذلك ما لو كاتبه الشريك بكان ثم أعتق أحدهما ما نصيته فإما  
 تحكم بالسرية بعد الجزع عن أداء نصيب الشريك فإن في التجيز صراحة على السبب وفوات الولاية (وفي  
 قول) قديم تقع السرية (بإدائه القيمة) أو الاعتراض عنها لأن في إزالة ملك الشريك قبل أن يحصل  
 العوض اضطراره فإنه قد يفوته هرب أو غيره والضرر لا يزال بالضرر فلا يكفي الإبراء كما قاله المأوردى  
 (و) في (قول) السرية موقوفة (أن دفعها) أي القيمة (بأنها) أي السرية (بالاعتاق) لأن  
 الحكم بالعتق بضرر السبد والتأخير إلى أداء القيمة بضرر العبد والتوقف أقرب إلى العدل ورعاية  
 الجانبين ولا يختص السرية بالاعتاق (و) حيثئذ (استيلاد أحد الشريكين الموسر) الأمة المشتركة  
 بينهما (يسرى) الذي نصيب شريكه كالمعتق بل أولى منه بالنفوذ لأنه فعل وهو أقوى من القول وله هذا  
 ينفذ استيلاد الجنون والمجور عليه دون عتقهما وإيلاد المريض من رأس المال واعتاقه من الثالث  
 وخرج بالموسر الميسر فلا يسرى استيلاده كالمعتق نعم إن كان الشريك المستولد أصلاً لشريكه يسرى كما  
 لو استولد الجارية التي كماله (وعليه قيمة نصيب شريكه) للاتلاف بأزالة ملكه (و) عليه أيضاً (حصته  
 من مهر مثل) للاستمتاع بذلك غيره ويحجب مع ذلك إرضاء البكارة لو كانت بكر أهله لم يرد في  
 المهر بخلاف اضطرار الرجوع في نفائزه والتظاهر كما رجع به بعض المتأخرين عدم الدخول وهذا إن تأخر  
 الاتزال عن تعيب الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزمه حصته مهر على الاطهر إلا أن في لان الموجب له  
 تعيب الحشفة في ثالث غيره وهو منتف نعم أن أتزل مع الحشفة وقلبا بما صححه الإمام مع أن الملك ينتقل  
 مع العلوق ففضية كلام الأصحاب كما في المطالب الوجوب واحترام المصنف بالموسر عما لو كان معسراً فإن  
 الاستيلاد لا يسرى كالمعتق فلو استولدها الثاني وهو معسر في مسنولته المصادفة ملكه المستقر ويجب  
 على كل منهما نصف مهرها للاستحباب يأتي فيه أقوال النقص (وتجزي الأقوال) السابقة (في وقت  
 حصول السرية) والعلوق هما كالأعتاق (ففي الأول) الاطهر وهو أنها تحصل بنفس العلوق (و)  
 على (الثاني) وهو التبين (لأنجب قيمة حصته من الولد) لأننا جعلنا أمه أم ولد في الحال فيكون  
 العلوق في ملكه فلا تجب قسمة الولد أمه على الثاني القائل بحصول السرية بإدائه القيمة فتجب وحججه  
 الاستدلال ووقفه له عن جزم الرافعي في آخر التدبير (ولا يسرى تدبير) فلودبر أحد الشريكين نصيبه لم  
 يسر لأنه ليس باتلاف بدليل جواز بيعه فلا يقتضي السرية ولا يسرى أيضاً إذا مات لأن الميت معسر  
 ولا يسرى أيضاً من بعده إلى باقيه فحين ملكه كله (ولا يمنع السرية دين مستغرق في الاطهر) لأنه  
 مالك لما في يده فلو أنصرف به وأهلاً لو اشترى عبداً وأعتقه نفذ والثاني تمنع لأنه في الحقيقة غير موسر

\* (تنبيه) \* هذا اذا كان من يسرى عليه غير محجور عليه فان حجب عليه بطل بعد ان عاق عتق حصته  
 على صفة ثم وجدت حال الحجز فلا سراية وفي تناوبه في حجب السدة يعتق عليه والفرق ان المطلق لو نفذنا  
 عتقه أضررنا بالقرماء بخلاف السقي (ولو قال) أحد الشريكين (لشريكه الموصر أعثقت نصيبك  
 فعليك قيمة نصبي فأنتكر) الشريك ولا قيمة للمدعي (مدق) المنكر (بهيته) عملا بالاصل (فلا  
 يعتق نصيبه) ان حلف (ويعتق نصيب المدعي باقراره ان قلنا) بالاجماع انه (يسرى بالاعتاق) في  
 الحال مؤخذة له باقراره (ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان كان المدعي موصرا لان لم ينشئ عتقا فهو  
 كالوفاة أحد الشريكين لرجل انك اشتريت نصيبه فاعتقه فانكر فانه يعتق نصيب المدعي ولا يسرى  
 ولا يعتق على القوانين الا سخرين فان نكل عن اليمين حلف المدعي واستحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر  
 أيضا هذا اليمين لان اليمين انما توجهت عليه لاجل القيمة واليمين المردودة لا تثبت الا ما توجهت الدعوى  
 نحوه والا فلا معنى للدعوى على انسان انك أعثقت عبدك وانما ذلك من وظيفة العبد قال الراغب واحترز  
 بقوله الموصر عن المعسر فانه اذا أنكر وحلف لم يعتق من العبد شي فلو اشتري المدعي نصيب المدعي عليه  
 عتق عليه ولا سراية في الباقي (ولو) قال (لشريكه) ولو معسرا ان أعثقت نصيبك فنصبي حري بعد نصيبك  
 فاعتق الشريك المنقول له نصيبه (وهو موصر يسرى الى نصيب) الشريك (الاوّل ان قلنا السراية)  
 تحصل (بالاعتاق) وهو الاظهر (وعليه قيمته) أي قيمة نصيب المعلق ولا يعتق بالتأمين لانه اجتمع على  
 النصف تعليق وسراية والسراية أقوى لانها قهرية لا مدفع لها وموجب التعليق قابل للدفع بالبيع  
 ونحوه \* (تنبيه) \* قوله بعد نصيبك لاجابة البهانه لو أطلق قوله فنصبي حر كان حكمه كذلك وانما  
 يخالفه أن لو قال قبله وقوله ان قلنا السراية بالاعتاق وكذا ان قلنا بالتأمين وأدبت القيمة واحترز بالموصر  
 عن المعسر فلا سراية عليه وهو يعتق على المعلق نصيبه (ولو قال) لشريكه ان أعثقت نصيبك (فنصبي  
 حر قبله) أي قبل عتق نصيبك (فاعتق الشريك) المقول له نصيبه (فان كان المعلق معسرا عتق نصيب  
 كل منهما) منه (منه) المنجز في الحال والمعلق قبله بموجب التعليق ولا سراية وعلم من تقييده المعلق  
 بالمعسر أنه لا فرق في الا سخرين المعسر والموصر (والولاء لهما) لا شترا كهما في العتق (وكذا ان كان)  
 المعلق (موصرا وأطلقا الدور) وهو الاصح فاعتق نصيب كل منهما ولا يثنى لاحدهما على الا سخر  
 (والا) بأن صححنا الدور كما قاله ابن الحداد (فلا يعتق شي) على أحد من الشريكين لانه لو نفذ اعتاق المقول  
 له في نصيبه لعتق نصيب الغائل قبله ولو عتق أسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق ولو سرى  
 لبال عتقه فيلزم من نفوذه عدم نفوذه وفيما ذكر دور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أي وجودا  
 وعدمه وهو دور لفظي \* (تنبيه) \* لو قال في المسئلة نصبي حرم عتق نصيبك أو في حال عتق نصيبك  
 فاعتقه وقامنا السراية بالاعتاق ففي الاصح يعتق على كل نصيبه نظرا لاعتبار الجمعية المانع السراية (حادثة)  
 سئل السبكي عن رجل مات وترك عبدا فادعت زوجته انه عتقها اياه من صداقها وانما أعثقه فهل  
 يعتق ويسرى الى باقيه أولا فقال يعتق ولا يسرى لان الاقرار باعتاقه يحتمل أن يكون قبل الموت وعدمه  
 والاوّل يقتضي المؤاخذه في نصيبها وعدم السراية والثاني يقتضي السراية فيحصل على المتيقن وهو  
 عدمها واتواخذ باقرارها في اسقاط صداقها ٧ تعدد المعتقد ولومع التفاوت كان (كان عبدا) مشتركا  
 بين ثلاثة (لرجل) منهم (نصفه ولا تخونه) ولا سخر سده فاعتق الا سخران بكسر الخاء بخناه  
 (نصيبهما) بالتثنية كان تلفعا بالعتق (معا) بحيث لم يسبق أحدهما بالفراغ منه أو وكلاهما  
 فاعتقه بإلفاظ واحد أو عاقاه على صفة واحدة كدخول الدار وهو موصران (عتقا) بقدر الواجب  
 (بالقيمة) للنصف الذي سرى العتق (عليهما نصفان) على عدد رؤسهما الا على قدر الحصص (على  
 المذهب) لان ضمان المثل يستوى فيه القليل والكثير كما لو مات من جراحهما المثل المختلفة وكما لو وضع

رجلان في ماء لغيرهما نحاسة فانهم يستويان في ضمائه وان كان أحدهما قد وضع فيه سر أو الأسر  
 حروين وفي قول من الطريق الثالث القيمة عليهم ما على قدر المكين كفي نقابره في الشبهة وقرئ الاول  
 بان الأخذ بالشبهة من فوائدها الثالث ومرافقة كالتمرة وهذا سبيل حسان المثلث \* (تنبيه) \* عمل  
 الخلاف اذا كانا وسرين بقدر الواجب كما قدرته في كلامه فان كان أحدهما وسرا فقام مقامه نصيب  
 الثالث فضلا فان كانا وسرين بدون الواجب سري الى ذلك القدر بحسب يساره ما كان تفاوت في  
 البسار سري على كل منهما بقدر ما يجسد وانما شبه المصنف الاخران بكسر الحاء ليوافق قول الحرر  
 ما عتق الثاني والثالث والا فلذلك فاعتق انسان منهما كفي الروضة وغيرها كان الحكم كذلك (وشرط  
 السراية) أي شروطها أربعة ولوجه به كان أولى لثلاثهم الحصر فيما ذكره فانه لم يستوفها بحسب  
 أحدها (اعتناؤه) أي المالك ولو بنائبه (بأختياره) كسراية تحصيله أو مخرجه وقبول هبته أو الوصية  
 به \* (تنبيه) \* ليس المراد بالاختيار ما عاين الا كراهة بل المراد السبب في الاعتناق ولا يصح الإختيار  
 بالاختيار عن الأكرام لان الكلام فيما عتق فيه الشخص والا كراهة لا عتق فيه أملا وشرح ما اختاره  
 ما ذكره بقوله (فلو وثبوه من ولده) وان سمل أو بهض أصله وان علا (لم يسر) عليه عتقه الى باقيه  
 لان التعميم سبيل حسان المالكات وهذا نظا الاختيار لا يصنع منه بعد ان لا مال له والوجه في مكاتب  
 اشترى جزء بعض سيده فانه يعتق عليه ولم يسر سواء أعجز بتجيز نفسه أم بتجيز سيده له ولم يختار السيد  
 فان قيل هو مختار في الثانية أجيب بانه انما قصد التجيز والمالك حصل ضمنه ما لو اشترى أو انجب المكاتب  
 بعض ابنة أو ابنة يعتق بعتقه لم يسر لانه لم يعتق بأختياره بل ضمنه ومالك شخص بعض ابن أخيه  
 وباعه ثوب مثلا ومات فورثه أخوه ورد الاخ الثوب ببيع وجده فيه واسترد البعض عتق عليه ولم  
 يسر كما هو مقتضى كلام الروضة كالزاني قبل الحصة الثالثة لأن المقصود فيه رد الثوب لاسترداد البعض  
 وصوبه الزكوى ولكن المصحح في الروضة هنا السراية وجري ما به من القري وهو الذي بناه ترجيحه  
 لانه نصيب في ملكه بالغسل والفرق بينه وبين ما سر في تجيز السيد مكاتبه بأن الرد يستدعي حدوث ملك  
 فاشبه الشراء بخلاف التجيز ومالو ودعا به ذلك البعض بعبء فانه لم يسر لانه قهرى كالارث ومالو أو وصى  
 لم يرد ما لا يبيع ابن أخيه فمات زيد قبل القبول وقبله الاخ عتق عليه ذلك البعض ولم يسر لانه بقبوله يدخل  
 البعض في ملكه ورنه ثم ينقل اليه بالارث ثاني شروط السراية أن يكون له يوم الاعتناق مال يفي بقية الباقي  
 أو بعضه كما مروى بها ما يباع في الدين من مسكن وخادم وغيرها على ما سر في الفلاس وان كان  
 المعتق مدبر أو واستعرفت الدين ماله كما سر في كلام المصنف حتى يضارب الشريك بشيء نصيبه مع الغرماء  
 فان أصابه بالضاربة ما بقي بقية جميع نصيبه وذلك والا أخذ حصته ويعتق جميع العبد بناء على حصول  
 السراية بنفس الاعتناق فلا يسرى على معسر (والمرض) أيضا (معسر الا في ثلث ماله) فانه اداعى في  
 مرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث غيره فلا سراية فان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه فلا سراية  
 في الباقي (والميت) أيضا (معسر) مطلقا (ولو وصى) أحد شريكين في رقيق (يعتق نصيبه) منه  
 فاعتق بعد موته (لم يسر) الى باقيه وان خرج كما من الثلث لا لشغال المال غير الموصى به الى الوارث  
 ثالث شروط السراية أن يكون محاه قابلا للنقل فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه ولا الى الحصة  
 الموقوفة ولا الى المنذور واعتناؤه ونحوه مما ألزم اعتناؤه من المرض أو المعلق على صفة بعد الموت اذا كان  
 اعتق بعد الموت ولو استولد أحد شريكين نصيبه معسرا ثم أعتقه وهو وسر سري الى نصيب شريكه  
 وقول الزركشي نقله عن القاضي أبي العلي لا يسرى اليه بعكسه ممنوع وبسرى العتق الى بعض  
 مرهون وإلى بعض مدبر وإلى بعض مكاتب عجز عن ادعاء نصيب الشريك وأبغ شروط السراية أن يعتق  
 نصيبه أولا ليعتق ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلما عتق نصيب شريكه لفا اذلا لث ولا تبعبة ولو اعتق

فصليه بعد ذلك سري الى حصه شريكه وان اعتق نصف المستترك وأطاق فهل يقع العتق على النصف  
 شاعرا لانه لم يخصه بآل نفسه أو على ملكه ففعلان الانسان انما يعتق ما يملكه وجهات أربعمه الشافى  
 كبحرهم صاحب الافرار كافي البيع والافرار وعلى كالا النعميرين لا يعتق جميعه الا ان كان المعتق  
 موسرا قال الامام ولا يكاد يفاخر لهذا الخلاف فائدة لا تليق طلاق أو عتق \* (نقطة) \* أمة حامل من  
 زوج اشترها ابنها الحر وزوجها معا وها موسرا فالحكم كالأوصى سيدها بما اياهما وقبل الوصية معا  
 فعتق الأمة على الابن والحل يعتق عليها ولا يقوم

\* (فصل) \* في العتق بالبعضية (اذا مالأ أهل تبرع أصله أو فرع) الثابت بالنسب (عتق) عليه أما  
 الأصول فلقوله تعالى واخفض لهم جناح الذل من الرحمة ولا يأتى خفض الجناح مع الاسترقاق وإنما  
 صحح مسلم ان يجزى وادواله الآن يجوده مملوكا في شريه فيعتقه أى فيعتقه الشراء لأن الولد هو المعتق  
 بإنشائه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فبعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن  
 أن يخذل ولدا ان كل من في السموات والارض الا أتى الرحمن عبدا وقال تعالى وقلوا اتخذوا رجلا ولدا  
 سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية \* (تنبيه) \* شمل قوله أصله وفرعه  
 الذكور ومنها والانات علوا أو سفلوا مملوكوا اختيارا أولا لتحديد بينهما أولا لانه حكم متعلق بالقرابة  
 فاسترى فيه من ذكرناه وخرج من عداها من الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم  
 يرد فيه نص ولا هو في معنى مولود فيه النص لا تنفاه البعضية عنه وأما خبر من ملك ذا رحم محرم فقد  
 عتق عليه فضعيف بل قال النسائي انه منكر والزمذى انه خطأ وقال أبو حنيفة وأجد يعتق كل ذى رحم  
 محرم وقال مالك لا يعتق السبعة المذكورون في آية الميراث وقال الاوزاعي يعتق كل قريب محرم كان  
 أو غيره وخرج بقولنا الثابت بالنسب مالم ولدن المرنى بها ولدا ثم ملكه الرافى لم يعتق عليه وخرج أصله  
 وفرعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه والتقييد بأهل النبرع تتبع فيه الحرر ولا يصح الاحتراز به عن الصبي  
 والمجنون فانهما اذا مالأ كذلك عتق عليهما كما سيأتى ووقع هنا التقييد في الوجيز فقال الرافى احتراز عن  
 الصبي ونحوه فيل كانه كتبه من غير تأمل وقول الشارح لم يقصد لذلك مفهوم ممنوع بل يحترزه عن صور  
 منها المكاتب اذا مالأ أصله أو فرع مبيعة أو وصية وكان القريب كسوا بما يقوم بكفاية نفسه فانه يجوز  
 له قبوله واذا قبله ملكه ولا يعتق عليه بل يكتب عليه الذل وعتق لكان ولا لاق له ولا ينصق الولد لغيره وقيل ومنها  
 مالم ملك المبيع بعض ببعض الحر أصله أو فرع فانه لا يعتق عليه لانضمه الارث والولاء وليس من أهلهما وانما  
 عتق أم الولد لبعض عونه لانه حينئذ أهل الولاء لا تقطع الرق ومنها ما لو مال شخص ابن أخيه ثم مات  
 وعليه دين مستغرق وورثه أخوه فقط فلهما الدين لا يمنع الارث كما هو الاصح فان الاخ عتق ابنه ولا يعتق  
 عليه لانه ليس أهلا للنبرع فيه واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد ولو اشترى الحرز وجنه الحامل منه عتق  
 عليه الجمل كما قاله الزكشي ولو اشترى في مرض مونه ثم انفصل قبل مونه أو بعده لم يرث أى لان عتقه  
 حينئذ وصية وسيأتى الكلام على ذلك وأورد على المصنف صور منها مسائل المراض الآتية ومنها ما لو  
 وكفى شراء عبد فاسترى من يعتق على موكاه وكان معيا فانه لا يعتق عليه قبل رضاه بعينه (ولا يشترى)  
 الولي (الطاهر) أو مجنون أو سفیه (قريبه) الذي يعتق عليه أى لا يصح شراؤه ولو قال المجنونة كان  
 أولى لانه انما ينصرف عليه بالغبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه وقد يطالب بنفقته وفي ذلك ضرر عليه  
 (ولو وهب) أى لمن ذكر (أو) (وصى له) به (فان كان) الموهوب أو الموصى به (كاسيا) بما  
 يفي عونه (فعلى الولي) ولو وصيا أو قنما (قبوله) اذ لا ضرر عليه مع تخصيص الكمال لأصله ولا نظر الى  
 احتمال نفع وجوب النفقة يجوز طارأ لانه مشكوك فيه والاصل عدمه والمنفعة محققة (وبعتق)  
 على الطفل ونحوه لمسموم الادلة السابقة (وينطق) عليه (من كسبه) لاسيما غنائه عن القريب

(تنبیه) \* ظاهر كلامه وجوب القبول ولو كان الصبي ونحوه موسرا وهو مشكك بان الظاهر في  
 النفقات أن من لا يكتب من الأصول مع اقدرة على الكسب يجب نفقته فلو لم يجب النفقة  
 وعدمه كما في الروضة وغیرها لا بالكسب وعدمه لكان أولى ولو أوصى اطفالا مثلا بجدده وعه الذي هو ان  
 هذا الجد يوصي موسرا لم يوجب له قبوله ولو كان الجد غير كاسب اذ لا ضرر عليه حيث لا يضمن صور الوصية  
 بالاب أن يتزوج عبدا بعتة وبولدها ولذا فهو حر ثم يوصي سيد العبد له لا يضمن صور الوصية بالابن  
 أن يتزوج حرة فيولدها بالولد رقيق لما لك الامة ثم يوصي سيد الولد له لا يضمن (والا) بأن لم يكن  
 القريب كاسبا بالار (فان كان الصبي) أو نحوه (معسرا وجب) على وليه (القبول) اذ لا ضرر  
 على الصبي أو نحوه حيث لا يضمن ولا يضمن له (قدوس) يجب عليه نفقته فان أبي الولي قبل له الحاکم بان  
 أبي قبل هو الوصية اذا كمل الالهية لفواتها بالتأخير قال الاذرعی يشبهه أن الجاسک لولاي عن  
 نفاذ واجتهاد وكان رأى أن القريب يجوز عن قرب أو أن حرقة كبره الكساد وليس له القبول بعد  
 كماله اه وهو ظاهر ان أباه بالقول دون ما اذا سكت (ونفقته) ان لم يكن له من يجب نفقته عليه  
 بزوجية أو فرابة غير الصبي أو نحوه (في بيت المال) ان كان مسلمانا من محلولي المسلمين اما الكافر  
 فلا حق له فيه وللهذا يقطع امره لكن الامام يفتي عليه منه عند الحاجة بشرط الضمان ورجح الراجح  
 أن الضمان على الاقطاع المحكوم بكفره (أو) كان الصبي ونحوه (موسرا) على وليه القبول لما به  
 من الضرر على الصبي أو نحوه بالاتفاق عليه من ماله \* (تنبیه) \* هذا كله اذا واهبه جميع القريب  
 كما هو ظاهر اطلاقه ولو واهبه بعضه وهو كسب والمجور عليه موسرا لم يقبله الولي لانه لو قبله ملكه  
 وعق عليه موجب ان يفسر على المجور يجب فيه نصيب الشريك وهذا ما في الروضة وأصلها وهو المعتمد  
 وان رجح في تصحيح التنبیه انه يقبله ولا يفسر لانه نصيب السراية بالاختيار وهو منتف وبالله  
 المأوردى بانه بالخبر عليه كالعسر (ولو ملك) شخص (في مرض موته قريبه) الذي يفتي عليه  
 (بلا عوض) كأن ورثته أو واهبه (عق) عليه (من ثلثه) حتى لو لم يكن له غيره لم يفتي الا ثلثه لانه  
 دخل في ملكه ونسجح بالامتناع فاشبه المتبرع به وهذا ما رجحنا ليعقوب ونسجح في الحرر (وقبل) يعق  
 عليه جميعه (من رأس المال) وان لم يملك غيره لان النسخ أخرجه عن ملكه فكان له يدخل وهذا  
 هو الاصح كما سمعنا في الشرحين والروضة هنا وفي كتاب الوصايا في مسألة الارث وقال الباقر ان الاصح  
 الذي يقتضيه نص الشافعي على ان المجور عليها بفاس لو أصدقها أباهما فتقاعها ولم يكن لغيره من ثمن  
 لانه يفتي ساعة يتم ملكها عليه قال وهو المعتمد في الهوى (أو) ملكه في مرض موته (بموضع بلا محاباة)  
 بل ثمن من له (من ثلثه) ولا يفتي منه الا ما يخرج من الثلث لانه فوت على الورثة بما بذله من الثمن  
 ولم يحصل لهم في مقابلته ثمن وليس له ائتم الفسخ بالتعريق ولو لم يخرج من الثلث الا بعضه وقوله (ولا يرث)  
 راجع للمستثنى على اعتبار العتق من الثلث لان عتقه حيث يضمنه ولا يجمع بينهما وبين الارث فالا بعد  
 بقاها هذا من الاصحاب وكذا نرى على بطلان الوصية للوارث فان قلنا بصحتها وقوة على اجازة الورثة  
 أي وهو الصحيح لم يمنع الجمع بينهما فاحتمل توقف الامر اليها ويحتمل خلافه أي وهو الظاهر لتعذر  
 اجازته لتوقفها على لزمه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فبموقف كل من اجازته وارثه على الاستمر  
 فبموقفه وهذا خلاف الذي عتق من رأس المال فيرث اما اذا اعتبر ما من رأس المال وهو الاصح  
 في المسئلة الاولى كما مر ورث على الاصح هذا اذا لم يكن على المربض دين (فان كان عليه دين) مستغرق  
 لماله عند الموت (فقبل لا يصح الشراء) لان تصحيقه يؤدي الى ملكه ولا يفتي عليه فلم يصح كالا يصح  
 شراء الكافر العبد المسلم (والاصح صحة) اذ لا حال فيه (ولا يفتي) من ثمن لان عتقه بغير ثمن الثلث  
 والدين يمنع منه (بل يباع في الدين) ويلزم هذا فيقال حسه وسراشترى من يفتي عليه ولا يفتي في



معنى هذه الصورة ما لو اشترى المأذون من يعتق على سيده يذنه وقد ركب دين الجارية فانه يصح الشراء ولا يعتق على الاصح في تصحيح التنبيه له مصنف وقد ذكره الرافعي في القراض وعلاه بانه كالرهون بالدين وخرج بالمستغرق ما اذا لم يكن مستغرقا أو سقط عنه بإبراء أو غيره فانه يعتق ان خرج منه ما بقي بعد وفاء الدين في الاولى أو ثالث الباقي في الثانية أو أجاز له الوارث فيهما والاعتق منه بقدر ما يخرج من ثلث ذلك (أو) كذا فيه بعوض (بجاءة) من البائع كان اشترى بخمسين وهو يساوي مائة (فقد رها كهبه) فيكون قدر الجاءة وهو خمسون في هذا المثال كالموهوب له فيجوز الخلاف السابق فيما لم يكن بلا عوض هل يحسب من الثلث أو من رأس المال (والباقى) بعد قدرها يعتبر (من الثلث) جزءا يخرج بالجاءة من البائع الجاءة من المريض كان اشتراها بمائة وهو يساوي خمسين فقد رها تبرع منه فان استوعب لثالث لم يعتق منه شيء والا قدم الجاءة على العتق في أحد أوجه استظهاره بعض المناخرين (ولو وهب لعبد بعض قريب سيده) الذي يعتق عليه (قبل وقتنا يستقل) العبد (به) أى القبول وهو الاصح (عتق) القريب على السيد (وسرى) عليه (وعلى سيده قيمة باقيه) لان الهبة للهبة سيده وقبوله كقبول سيده هذا ما خرج به الرافعي هنا وصوبه في المهمات وهذا الصحيح وان السيد يحلف على البت في نفى فعل عبده وقال في الروضة ينبغي انه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهرا كالارث وفيها كاصلها في كتاب الكفاية تصحيحه واعلمه بالقبض وقال ما في المنهاج وجه ضعيف غريب لا يلتفت اليه اه وهذا هو الظاهر \* (تنبيه) \* هذا اذا لم يكن العبد مبعوضا ولا مكاتباً فان كان مبعوضا وكان بينه وبين سيده مهاداة فان كان في نوبة الحرية فلا عتق أو في نوبة الرق فكالرقن أو لم يكن بينهما مهاداة فباعتق بالحرية لا بالعبد السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور وان كان مكاتباً لم يعتق من موهوبه شيء مادامت الكفاية قائمه فان عجز نفسه بغير اختيار السيد ملكا السيد بذلك الجزء ولم يسر وان عجز السيد فلا يصح لاسراره أيضا لانه انما قصد التجبر والمالك حصل ضمننا وقد سرت الاشارة اليه وخالف في ذلك الباقي

\* (فصل) \* في الاعتاق في مرض الموت وبين القعدة اذا (اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره) عند موته ولادين عليه (عتق ثلثه) ورق ثلثه لان العتق تبرع منه بر من الثلث كما سرى في الوصايا \* (تنبيه) \* هذا ان بقي بعد موت السيد فان مات في حياته فهل يموت كرهقيقا أو كما حراً أو ثلثه حراً وباقه رقيق قال في أصل الروضة هنا فيه أوجه أحدها عند السيد لان الاول وجري عليه ابن المقر في روضه لان ما يعتق ينبغي ان يبقى لاورثه مثلا ولم يحصل لهم هنتى ونقل في الوصايا عن الاستاذ أبي منصور تصحيح الثاني واقتصر عليه وصوبه الزركشي تنزيلا منزلة عتقه في الصحة والطلاق المصنف يقتضي ترجيح الثالث وهو الظاهر وصححه البغوي وقال في البحر انه ظاهر المذهب وقال المار ردى انه الظاهر من مذهب الشافعي كالروايات بعده قال البغوي ولا وجه للقول بانه مات رقيقا لان نصرف المريض غير ممنوع على الاطلاق وتبعه الاذرى وخص ذلك المار ردى بما اذا مات من غير كسب فان كان مات عن كسب وهو مثلاً فبقيته عتق جميعه لانه صار للتركة مثلاً فبقيته وان كان نصف فبقيته كان نصفه حراً ويظهر فائدة الخلاف فيما لو وهب في المرض عبدا لا يملك غيره واقتضه ومات العبد قبل السيد فان قلنا في مسئلة العتق بموته رقيقا مات هنا على ملك الوهاب ويلزمه مؤنة تجهيزه وان قلنا بموته حراً مات هنا على ملك الموهوب له فعليه تجهيزه وان قلنا بالثالث وزعت المؤنة عليهما (فان كان عليه) أى من أعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره (دين مستغرق لم يعتق شيء منه) لان العتق حيا يتخذ كالوصية والدين مقدم عليها \* (تنبيه) \* أراد بقوله لم يعتق عدم النفوذ لكن يحكم باعتاقه في الظاهر حتى لو تبرع متبرع باداء الدين أو ابراء المستحق نفذ كما صرح به الرافعي فيما لو أوصى بشئ وعلمه دين مستغرق واستثنى الباقي من ذلك صوراً منها ما اذا أعتقه عن واجب كفارة قبل فالأرجح نفوذه ولو أمكن اعتاق رقبته ببعض

فيمنه وصرف الباقي الى الدين ومنها المنذور وامتنانه في حال الصحة اذا اعتقه في حقه مرض الموت  
 نفذ مع الدين المستغرق ومنها ما اذا أبرأ أصحاب الدين من دينهم نفذ العتق لزوال المانع وخرج  
 بالمتعرق غيره فانه يعتق منه ثلث باقية (ولو اعتق) تخص (ثلاثة) من اذرافه معا كاعتقكم  
 (لا يثبت غيرهم) عند موته (وقيتهم - واه) ولم تجز الورثة منهم (عتق أحدهم بقرعة) لانها  
 شرعت لغضن المازعة فتعين طريقا والاصل فيه ما رواه مسلم عن عمران بن الحصين ان رجلا من  
 الاسرار اعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال فبهرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فبزاهم اثلاثا ثم أفرع بينهم فاعتق اثنين وورق أربعة والظاهر تساوي الاثلاث في القيمة لان  
 عبيد الجاز غالبا لا تختلف قيمتهم \* (تنبيه) \* ثملى اطلاقه المومات أحدهم قبل موت السيد  
 حتى يدخل الميت في القبرة وهو المذهب فان خرجت القرعة له رقا لا سحران وبأن أنه مات حرا  
 فيورث وظاهر كلامه تعين القرعة وهو كذلك فلو اتفقوا على أنه ان طار غراب ففلان حرا ومن وضع  
 صبي يده عليه وهو حر لم يكتف (وكذا لو اذال اعتقت ثلثكم أو) قال (ثلثكم حر) فيعتق واحد منهم  
 بقرعة وانما يعتق ثلث كل منهم في هاتين لان عتق بعض الرقبة كاعتق بقاءه (فلو قال اعتقت  
 ثلث كل عبيد) منكم (أفرع) بينهم أيضا في الامح ويعتق واحد بقرعة كما مر (وقبل يعتق من  
 كل ثلثة) ولا افرع لتصريحه بالتبعض وهذا هو القياس لكن تشوف الشارع الى تكميل العتق  
 بوجوب انبعاث الحرية في ايقاع القرعة \* (تنبيه) \* هذا كاه اذالم يفسطه الى الموت فان قال ثلث  
 كل واحد منكم حر بعد موتى عتق من كل واحد ثلثة ولا يفرع على الصحيح لان العتق بعد الموت  
 لا يسرى وفيهم من أمثلة التصور برهما اذا اعتق الابعاض معا فخرج ما اذا وثبها فيقدم الاسبق  
 حتى لو كان له عبيد ان ففعا فقال نصف غنم حر وثلث سالم حر عتق ثلثا غنم ولا قرعة ذكراه  
 في باب الوصية ثم شرع في بيان كيفية القرعة والتجزئة المترتبة عليها فقال (والقرعة ان يؤخذ ثلث رفاع  
 منسوبة) اذا كان العبيد ثلاثة كما هو فرض المسئلة (يكتب في ثنتين) منها (رق وفي واحد عتق) لان الرق ضعف  
 الحرية فتكون الرفاع على نسبة المظالم في الكثرة والقلّة (وتدرج في بندوق) من نحو شمع (كما سبق) في  
 باب القسم (ويخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج) له (العتق عتق ورق الا سحران) بفتح الحاء المجمة  
 (أو الرق) لو اذ (رق وأخرجت) رقعة (أخرى باسم) آخر فان خرج له العتق عتق ورق الثالث  
 وان خرج له الرق ورق وعتق الثالث لان فائدة القرعة ذلك ثم ذكر المصنف طريقا آخر للقرعة وعبر  
 فيها بالجواز فقال (ويجوز أن يكتب أسماءهم) في الرفاع (ثم تخرج رقعة على الحرية فمن خرج اسمه عتق  
 ورقا) أي الباقين \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه ان العاريق الاولى أولى للتعبير في الناسبة بالجواز لكن صوب  
 القاصي والامام وغيرهما هذه الكيفية لان الاخراج فيها يمكن مرة واحدة بخلاف الاولى فانه قد  
 يعود الى اعادته كما مر ومقتضى كلامه انه لا يجوز الاقتصار في الصورة الاولى على رقتين في أحدهما  
 عتق وفي الاخرى رق وفيه وجهان بالترجيح في الروضة قال الامام والوجه انه احتياط وقال  
 الباقي في انه الاصح اذ ليس فيه الا ما اذا أخرجن رقعة على عبيد فخرج بهما رق يحتاج الى ادرجاه في  
 بند قهامة أخرى فيكون ثلاث أروج من رقتين لانه ممنوع اه وقد مر ان الاشارة الى دلالة في باب  
 القسم (وان) اختلقت قيمتهم كان (كانوا ثلاثة قيمة واحد) منهم (مائة وأخرى مائتان وآخر  
 ثلاثمائة أفرع) بينهم (بسمهم ورق وسمهم عتق) بأن يكتب في رقتين رقا وفي أخرى عتق وتدرج  
 في بندوق الى آخر ما مر (فان خرج العتق لذى المائتين عتق ورقا) أي الباقين لانه به يتم الثلث (أو  
 الثالث عتق ثلثاه) ورق باقية والا سحران (أولاً ولعتق ثم يفرع بين الأخير بن بسمهم ورق وسمهم  
 عتق) في رقتين (فمن خرج) العتق على اسمه منهنما (فتم منه الثلث) وان كان ذا المائتين عتق

نصفه أودا الثلاثة عتق ثلثه ورق الباقي والآخر \* (تنبیه) \* تغيير يوههم تعين هـ هذا المار بقى  
 عند اختلاف القيمة وليس مراد ابل يجوز الطريق الآخر وان كذب في الرضاع أسماءهم فان خرج  
 على الحرية اسم ذى المائة عتق ونعم الثلث من خرج اسمه بعده الى آخر ما مر (وان كانوا) أى الارقاء  
 (فوق ثلاث) وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) معا في الأجزاء الثلاث (كسنة) أو تسعة (قيمةهم  
 سواء جعلوا) في المثال الاول (اثنين اثنين) وفي المثال الثانى ثلاثة ثلاثة وقيل كما سبق في الثلاثة  
 المتساوية القيمة وكذا الحكم في ستة ثلاثة منهم قيمة كل واحد منهم مائة وثلاثة قيمة كل واحد  
 نجسون فيضم الى كل نفيس نجس فيستوى الأجزاء عددا وقيمة (أو) أمكن توزيعهم (بالقيمة دون  
 العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين) منهم (مائة) قيمة (ثلاثة) منهم (مائة) جعل الاول جزأ  
 والاثنان جزأ والثلاثة جزأ) واقترح بينهم كما مر \* (تنبیه) \* تابع المصنف المحرر في هذا المثال وهو  
 غير مطابق فان الستة لها ثالث صحيح وانما مثله كذا كراه في الروضة وأصلها خمسة قيمة أحدهم مائة  
 وقيمة اثنين مائة وقيمة اثنين مائة قال ابن شهبة وحينئذ فالعبارة معكوسة وانما هو وان أمكن توزيعهم  
 بالعدد دون القيمة كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة وبه صرحا في الشرحين  
 والروضة اهـ واعتذر السراح عن المصنف بقوله وفي عتق الاثنين ان خرج وافق ثالث العدد ثالث  
 القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابلته لانه ثبت قبسه في جميع الأجزاء قال ولا يأتى  
 التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر) توزيعهم (بالقيمة) مع العدد بان لم يكن لهم ولا لقيمة  
 ثالث صحيح (كل أربعة قيمةهم سواء) في قول يجوزون ثلاثة أجزاء (واحد) جزء (واثنان)  
 جزء لانه أقرب الى فعله صلى الله عليه وسلم (فان خرج العتق لواحد عتق) كله (ثم أقرع لثمة  
 الثالث) بين الثلاثة اثلاثان خرج له سهم الحرية عتق ثلثه قال الدميرى كذا قال الرافعى ويحتاج الى  
 تأمل فانه ان خرج لواحد عتق ثلثه فواضح وان خرج لاثنتين فكيف يفعل هل يعتق من كل واحد منهما  
 سدسه أو يقرع بينهما اثنا عشر خرج له عتق ثلثه وقيل من تعرض لذلك اهـ وهذا لا يحتاج للتمرض  
 له فان كلام الشرحين ظاهر وأصرح في ان القرعة تعاد بين الثلاثة الباقيين وانهم يجوزون اثلاثا كما مر في  
 خرج له سهم الحرية عتق ثلثه وقد صرح به البغوى في التهذيب كما نقله عنه الباقي وحينئذ فلا وجه  
 لما قاله (أو) (نخرج العتق) (للاثنين) المجموعين جزأ (رقا الاخران ثم أقرع بينهما) أى اللذين خرج  
 لهما قرعة العتق (فيعتق من خرج له العتق) وثالث الآخر (لانه بذلك يتم الثالث) وفي قول يكتب اسم كل  
 عبد في رقعة فبعثت من خرج) أولا (وثالث الثاني) وهو القارع ثانيا لان ذلك أقرب الى فصل الامر قال  
 الباقي وقع في بعض النسخ وثالث الباقي بالباء الموحدة والقاف وفي بعضها الثاني وهو الصواب \* (تنبیه) \*  
 كلام المصنف يوههم انه يعتق ثلث الباقي من غير إعادة القرعة وليس مراد ابل المراد أن يكتب أسماءهم في  
 أربع رقاع ويخرج واحدة بعد واحدة الى أن يتم الثلث فنخرج له أولا قرعة بالحرية عتق وتعاد  
 القرعة بين الباقيين فنخرج له ثانيا عتق ثلثه (فان) كما قال الرافعى في الشرح (أظهرهم الاول)  
 وهو أنهم يجوزون ثلاثة أجزاء بحيث يقرب من الثالث (والله أعلم) لان النبي صلى الله عليه وسلم جزأهم  
 ثلاثة أجزاء (والقولان في استحباب) لان المقصود يحصل بكل طريق من ذلك (وقيل) في استحباب لانه  
 أقرب الى فعله صلى الله عليه وسلم وهذا كافي الروضة وأصلها مقتضى كلام الاكثرين والاول هو ما رجحه  
 في المحرر وقالا للفاضل وللامام وهو الظاهر هذا كما اذا لم يظهر لامت مال (و) حينئذ (اذا أعتقه تابعهم  
 بقرعة فظاهر) بعدها (مال) آخر لامت جهلناه وقت القرعة (وتخرج) الارقاء (كلهم من الثالث  
 عتقوا) أى تبين عتقهم من حين الاعتاق ولهذا قال (ولهم كسبهم من يوم الاجتياق) وكذا ما هو في معنى  
 الكسب كولد وأرض جناية وغیرهما وتجري عليهم أحكام الاحرار من حين الاعتاق حتى لو زنا أحدهم

وجاهد بين كل سنة ان كان بكرة ورجل ان كان ثمة اولو كانت امة زوجها الوارث بالثالث بطل فكذلك اولو  
 وملك الوارث بالثالث له ماله ولو كان الوارث باع احداهم أو اخره أو وهبه بطل تصرفه ورجع المورث على  
 المستاجر باجر مثله (ولا يرجع الوارث بما انتفى عليهم) لانه انتفى على أن لا يرجع وهو كمن شفع امرأة  
 نكاحا ما سدا على ظن الصحة وانتفى عليهم ففرق القاضي بينهما لا يرجع بما انتفى (وان خرج) من الثالث  
 بما طار بعد آخر) فيما اذا انتفى من ثلاثة واحد (أخرج) بينه وبين من بقى من العبد فمن خرجت  
 له القرعة فهو مع الاول \* (تنبيه) \* لو خرج من بعد كان الحكم كذلك ثم أشار الى قاعدة (و) هي كل  
 (من انتفى) من الارثاء (بقرعة حكم) بمقتضى (من يوم الاعتناق) لامن يوم القرعة لان امينة لا تنتفى  
 (وتعتبر قيمته حينئذ) أى حين الاعتناق لانه تبين بالقرعة انه كان حرا قبله بخلاف من أوصى بعقده ماله  
 يقوم حين الموت لانه وقت الاستحقاق (وله كسبه من يومه) غير محسوب من الثلث سواء كسبه في حياة  
 الممتق أم بعده وانه لانه حدث على ملكه بهذا الحكم بحريته (و) كل من (بقى) أى استمر (رفقا)  
 من الارثاء (يوم يوم الموت) لانه وقت استحقاق الوارث \* (تنبيه) \* محصل ذلك ما اذا كانت قيمة يوم  
 الموت أقل أو لم يختلف والاف الهيرة كفى الروضة وأصلها بأقل القسم من وقت الموت الى وقت قبض الوارث  
 لئلا تكون ان كانت قيمته وقت الموت أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فمأخوذ قبل  
 ذلك لا يدخل في يدهم فلا يحسب هاهم كالذي يغصب أو يضيغ من التركة قبل أن يقبضوه (ومحسوب) على  
 الوارث (من الثلثين) هو وكسبه الباقي قبل الموت) لانه انتفى لانه وقت استحقاق الوارث (لا الحادث بعده) أى  
 موت الممتق لانه حدث على مال الوارث حتى لو كان على سبيله من بيع في الدين والكسب للوارث لا يقضى  
 الدين منه خلافا للاصنافى ثم فرع على ما سبق قوله (ولو انتفى) في مرض موته (ثلاثة) معا (لأبواب)  
 غيرهم قيمة كل) منهم (مائة كسب أحدهم) قبل موت الممتق (مائة أخرج) بينهم (فان خرج  
 العتق للكاسب عتق وله المائة) التي اكتسبها الماسر من من عتق له كسبه من يوم الاعتناق غير محسوب  
 من الثلث ورفق الاخران (وان خرج) العتق (لغيره) أى الكاسب (عتق ثم أخرج) ثانيا بين الكاسب  
 والاخر لثمة الثلث (فان خرجت) أى القرعة (الغيرة عتق ثلثه) وبقى ثلثاه مع الكاسب وكسبه  
 لاورثته وثلثا قيمة الاول وما عتق من الثاني (وان خرجت) أى القرعة (له) أى الكاسب (عتق  
 ربه وتبعه ربع كسبه) لانه يجب أن يمتق لاورثة صنف ماعتق ولا يمتق ذلك الا بما ذكر فانه يمتق  
 ربه وقيمة خمسة وعشرون وتبعه من كسبه قدرها وهو غير محسوب عليه فيبقى من كسبه خمسة وسبعون  
 وبقى منه ما قيمته خمسة وسبعون وبقى عبد قيمة مائة فجعله التركة المحسوبة ثلاثمائة وخمسة وسبعون  
 منها قيمة العبد ثلاثمائة ومنها كسب أحدهم خمسة وسبعون فجعله ماعتق قيمته مائة وخمسة وعشرون  
 وجعله ما بقى لاورثته مائتان وخمسون واما ما بيع كسبه فغير محسوب لانه تابع لماعتق منه لان الكسب يتقسط  
 على مالى العبد من الحرية والرق فما قبل مائة من الحرية كان للعبد بغير وصية وما قبل مائة من الرق فهو  
 السيد فترداد الرق كنه بذلك وازدادا برداد استحقاق العبد في الكسب فتتقص حصص التركة فدارت المسئلة  
 لان معرفة ما عتق منه متوفرة على معرفة ما عتق منه وطريق استخراجها بالجبر والمقابلة وقد ذكرها الجبر  
 فقال ويستخرج ذلك بما ريق الجبر بان يقال عتق من العبد الثاني ثمن وتبعه من كسبه مثله غير محسوب من  
 الثالث فيبقى للوارث ثلاثمائة سوى اثنين بعدل مثلى مائة او مائة وثمى فثلاثة مائتان وشبان وذلك مقابل  
 ثلاثمائة سوى شيان فخير وتقابل فائتات وأربعة أشياء مقابل ثلاثمائة تسع مائتين بالأتين فبقي أربعة  
 أشياء في مقابلة مائة فالثى خمسة وعشرون فاعلم ان الذى عتق من العبد ربعه وتبعه من الكسب ربعه غير  
 محسوب من الثالث اه كلامه وهو ظاهر \* (تمت) \* الوفا لا لانه أول ولد نكح حرة فلو لم يكن حيا لم  
 يمتق الحى لان الصفة انحلت بولادة الميت ولو قال لعبد المحجول ونسبه لآلى وجهه الماطلة أنت ابني وأمكن

أن يكون ابنه بان كان أصغر منه بما يتأق معه أن يكون ابنه عتيق عليه وثبت نسبها ار كان صغيرا وكبيراً  
وسدقوا بعتق قوما ان كذب وان كان لا يمكن ان يكون منه افا قوله ذن أو كن ان يكون منه وكن معروف  
النسب من غيره عتيق عليه ولم يثبت نسبهم

\*(فصل في الولاء)\* وهو بفتح الواو والمد لغة القرابة مأخوذ من الموالاتة وهو المعاونة والمقاربة وشرعا  
عدو يتسبها وال المال من الرقيق بالحرية وهي مترتبة عن عبودية النسب فيرتبها المعتق وبلى أمر  
النكاح والصلابة عليه وبه قل الأصل فيه قيل الإجماع قوله تعالى ادعوهم لأبائهم الى قوله وموالبكم  
وقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق متفق عليه وقوله الولاء لغة كلمة النسب لا يباع  
ولا يوهب رداه الامام أحمد وابن خزيمة وابن حبان والشمسة بضم اللام القرابة ويحذف فتحها ولا يورث  
بل يورثه لانه لو ورث لاشترط فيه الرجال والنساء كما توارث حقوق ولا تنص الابن المسلم بالارثه  
قيمة المومات المعتق المسلم عن ابنين مسلم وتصرفني فاسلم التصرف في ثمن مات العتيق عنهما (من عتيق عليه رقيق)  
أو بعض (باعتاق) مخبر اما المسلمة فلا أربع مائة كبيع العبد من نفسه أو ضمنا كقوله عتيق عبدك  
عتي فأجاب أومه افا على صفة زوجة (أو كناية) بادهاء نجوم (وتدبير واستيلاء وقرابة) كان ورث  
قريبه الذي بعث عليه أو ما يبيع أو به أو وصية (وسراية) كما صرفني عتيق أخذ الشريكين المومنين  
نصيه أو باعتاق غيره رقيقه عنه باذنه (فولأوله) اما بالاعتاق فالنسب السابق واما غيره فبالقياس عليه  
اما إذا أعتق غيره عبده منه بغير اذنه فإنه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولاء وانما يثبت لأمهالك خلافا لما وقع  
في أصل الروضة من انه يثبت له لأمهالك ولو أعتق عبده على ان لا ولأه عليه أو على ان يكون سائبة أو على  
انه اغتبر لم يعمل ولاؤه ولم ينتقل كنسبه نظير الصبيحين كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فضاء الله  
أعتق وشرطه أو ثقي انما الولاء لمن أعتق واستثنى من ذلك ما لو أقر بغيره ثم اشتراه فإنه بعث عليه  
ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لان المال بغيره لم يثبت له وانما عتيق مؤاخذه بقوله وما لو أعتق الكافر  
كافرا فلقى العتيق بدار الحرب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فولأوه لانساني وما لو أعتق الامام عبدا  
من عبده ببيت المال فإنه يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق \*(تنبيه)\* يثبت الولاء للكافر على المسلم  
كمكسه وان لم ينو اراثا كما ثبت هاقفة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير  
الاعتاق كاسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أعتق الناس بمحبته ومحبته قال  
البخاري اخذ الفواقي صحته وكان غلاما وحديث نحو المرأة ثلاثة موارث عتيقها واقرباؤها وإداه الذي  
لا عنت عليه ضعة الشافعي وغيره وكالحاف والموا لا تزحم عصبته المتعصبين بانفسهم كما صرفني الفرائض دون  
سائر الورثة ومن يعصبهم العاصب لانه لا يورث كسرا فلو انتقل الى غيرهم ليكون موروثا \*(تنبيه)\*  
ظاهر كلامه ان الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مراد بل هو ثابت لهم في حياته وهو  
قضية قول الشيخين فيما اذا مات العتيق وهو مسلم والمعتق حر كافر وله ابن مسلم فغيره لابن المسلم ولو قلنا  
لا يثبت لكان لبيت المال بل المتأخر لهم عنه انما هو فواتده وكان ينبغي للمصنف أن يقرر العصبه بما رذته  
في كلامه وكانه استغنى عن ذلك بقوله (ولانرت امرأة بولاء) فلو كان للمعتق ابن وبنت ورث  
الذ كردونها ثم استثنى من ذلك قوله (الامن عتيقها) للغير السابق (وأولاده) وان تزولوا (وعتقائه)  
وان بعدوا \*(تنبيه)\* كان ينبغي أن يقول الامن عتيقها أو منتم اليه بنسب أو ولأه للأب لا لغيره  
ولله العتيقة الذي علمت به بعد العتيق من حر أصلي فان الاصح أنه لا ولأه لاحد عليه مع دخوله في عبارته  
وهذه المسئلة قد تقدمت للمصنف في الفرائض وذكرها هنا فوطئة لقوله (فان عتيقها أبوذا) كان  
استثنه (ثم أعتق عبدا فمات بعد موت الأب بلا وارث) من النسب للأب والعبد (فقاله) اي العتيق  
(لا يثبت) لا يكونها بنت معتقه لاسر أنها لا ترث بل لانهم معتقة المعتق \*(تنبيه)\* محذول يراها اذا

لم يكن لأب مصرية فان كان كاخ وابس عم فيراث العتيق له ولا شيء لها لان معتق المعتق متأخر عن عصوة  
النسب قال الشيخ أبو علي سمعت بعض الناس يقول أختلف في هذه المسئلة أربعة فاقض فقالوا ابن الميراث  
لانت لانهم رأوها أنزبوهي عصبته بولائها عليه ووجه العلة أن المقدم في الولاء المعتق ثم عصبته ثم معتقه  
ثم عصبته وهكذا ووارث العبد مائة عصبه فكان مقبدا على معتق معتقه ولا شيء له لمع وجوده وقد مررت  
الإشارة الى بعض ذلك في كتاب الفرائض ونسبة غالبا القضاة في هذه الصورة كاه الشيخان قال  
الركشي والذي حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى أخ وأخت أباهما فاعتق الاب عبد او مات ثم  
مات العتيق فقالوا ميراثه بين الاخ والأخت لانهم ما معتق معتقه وهو غلط وأما الميراث للاح وحده وقول  
المصنف بلا وارث يرجع للأدوال والعبد كالمروان ذكره في المحرر بالنسبة الى الاب (والولاء لاعتق العصبان)  
المارواه أبو دودوغه بغيره من عمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم الولاء لا كبر وهو اضم الكاف وسكون الباء  
أكبر الجماعة في الدرجة والقرب دون النسب مثله ابن المعتق مع ابن ابنه فلو مات المعتق عن ابنه بن أو  
أخوين مات أحدهما وخلف ابنه الولاء لعمه دونه وان كان هو الوارث لابيه فلو مات الآخر وخلف بعده  
بنين فالولاء بين العشر قبالسوية (ومن مسروق) يعتق (ولا ولأه عليه) لأحد (الاعتق وعصبته) ولا ولأه  
عليه لمعتق أحد من أصوله لان نعمة من اعتقه عليه أعظم من نعمة من اعتق بعض أصوله فاختص بالولاء  
وصورته ان يدر قبلة رقة فامر رقب أو حر فاعتق الولد واعتق أبوه وأمه وهذا مستثنى من استرسال الولاء  
على أولاد المعتق وأعماده واستثنى الراعي صورة أنزبوهي من أبوه حر أصلي ولا يثبت الولاء عليه أو الى الام  
على الاصح لان النسب لأب ولأولاد عليه فكذا العرعق فان ابتداء حرية الاب بمال دوام الولاء أو الى  
الام كإسباني ودواها أولى بان يجمع ثبوته أهم أماعكسه وهو معتق تزوج بجمرة أصلية في ثبوت الولاء على  
الولد وجهان أحدهما أنه يثبت نسبا بالنسب والثاني لانهم أحد الوالدين فثبتهما يمنع الولاء على الولد كالأب  
ولأولاد على اس حرة أصلية مات أبوه رقيقا فان اعتق أبوه بعد ولادته هل عليه ولاعتبه الابيه أم لانه لم يثبت  
ابتداء فكذا بعده كالأب كان أبوه حرين وجهان يرجع منهما الملقين وصاحب الانوار الاول ومن ولد به حرين  
ثم رق أبواه ثم زال رقبه الأولاد عليه لان نعمة الاعتاق لم تشملهم لحصول الحرية له قبل ذلك لانه عليه الزركشي  
أنداسا ياتي ثم أشار لولاء الانحرار بقوله (ولو نكح عبد معتقة فمات بولد فولد له والى الام) لانه المسم عليه مائة  
عتق باعتاق أمه (فإذا اعتق الاب النحر) الولاء من والى الام (الى واليه) أى الاب لان الولاء فرع النسب  
والنسب الى الآباء دون الأمهات وأعمامهات لموالى الام لعدمه من جهة الاب فإذا أمكن عاد الى موضعه  
(تنبيه) معنى الانحرار أن يقطع من رقب عتق الاب عن والى الام فإذا انحرى الى والى الاب فلم يبق منهم  
أحد لم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو لحق موالى الاب بدار الحرب وسبوا هل يعود الولاء  
لموالى الام سكت ابن كعب في النحر يد فيه وجهان وينبغي ان يكون كالمسئلة قبلها أو يحل الانحرار الى موالى الاب  
اذا لم يكن معتق الاب والاس نفسه فان اشترى أباه فعتق عليه فالاصح ان ولأه الام باق لموالى أمه كإسباني  
(ولو مات الاب رقيقا وعتق الجد انحر) الولاء من موالى الام (الى واليه) أى الجد لانه كالأب في النسب  
والنصيب فانه يستقر بذلك ولا يتوقع فيه انحرار (فان اعتق الجد والاب رقيقا انحر) الولاء من موالى الام  
الى موالى الجد أيضا للماسر (فان اعتق الاب بعده) أى الجد (انحر) من موالى الجد (الى واليه) أى الاب  
لان الجد أعماجه ولكن الاب كان رقيقا فإذا اعتق كان أولى بالجد لانه أقوى من الجد في النسب وإذا انقرض  
موالى الاب لا يعود الى موالى الجد ولا الى موالى الام بل يبقى لبيت المال (وقيل) لا ينحر الى موالى الجد بل  
(يبقى لموالى الام حتى يوت الاب فينحر الى موالى الجد) لانه أعظم بخير ابقاء الاب رقيقا إذا مات زال المسامح  
(تنبيه) المراد بالجد أبو الاب فان الولاء لا ينحر من معتق الام الى معتق أبى الام بالأخلاف (ولو

لايه من موالى أمهم (اليه) أى الولد فلما لان الاب يعتق عليه فيثبت له الولاء عليه وعلى أولاده سواء  
أكانوا من أمه أم من معتقة أخرى (وكذا ولأه نفسه) حر من موالى أمه (فى الاصح) فى الحرركا نحوه  
كأن لو أعتق الاب غيره ثم بعتا ويصير كحر لا ولأه عليه (قلت) كما قال الراجح فى الشرح (الاصح  
المنصوص لا يجزى) أى ولأه نفسه من موالى الام اليه بل يستمر الولاء لهم (وانه أعلم) لانه لو جاز  
لثبت له على نفسه ولا يمكن ان يكون له على نفسه ولأه والواشترى العبد نفسه أو كان مسيروا أخذ  
النجوم يعتق ويكون الولاء سببه قال فى المهمات والظاهر ان ما وقع فى الحر سببه \* (خاتمة) \* لو أعتق  
عقب أباه معتقه فكل منهما الولاء على الآخر وان أعتق أجنبي أخذ من لابي من أولاد فاشترى بأباهما فلا  
ولاء لواحدة منهما على الاخرى ولو خاق حر من أمهين واجداده أو زاده بتصور ذلك فى تسكاح الغرور وفى  
وطء الشبهة ونحو هذا فإذا عتقت أم أمه فالولاء عليه لمعتقه فان عتق أب أمه انجر الولاء الى مولا لان جهة  
الابوة أقوى واستقر عليه حتى لا يعود الى من انجر البسه كما مر ولوعتق كافر مسلما وله ابن مسلم رابن كافر ثم  
مات العتق بعد موت معتقه فولأه للمسلم فقط ولو أسلم الاخر قبل موته فولأه له مولا ولوان فى حياة  
معتقه فبرائه لبيت المال

### \*(كتاب التدبير)\*

هو لغة المنار فى عواقب الامور وشراعاتها بقى عتق بالارث الذى هو دبر الحباة فهو تغلب على بصفه فلا وصية  
واهذا لا يفتر الى اعتناق بعد الموت وافقاه. أخذ من الدبر لان الموت دبر الحباة وقيل لانه لم يجز لئلا يديره  
الى غيره وقيل لانه دبر امر حباة باستخدامه وأمر آخر به بعتقه وكان معروف فى الجاهلية فافره الشرع  
وقيل انه مبتدأ فى الاسلام ولا يستعمل التدبير فى غير العتق من الوصايا والامال فى الباب قبل الاجماع خبر  
الصحيحين ان رجلا دبر غلاما بلس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم ففروى صلى الله عليه وسلم له  
وعدم انكاره يدل على جواز واسم الغلام يعقوب ودبره مذكور الانصارى وفى سنن الدارقطى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم باعه بعد الموت ونسبه الى الخطأ وأركانه ثلاثة صبغة ومالك ومحل ويشترط فى الركن الاول  
الخطا بشعربه وهو اما صريح واما كناية وقد بدأ بالقسم الاول منه افعال (صريحه) الذى ينفقه به وهو  
مالا يجزى غير التدبير ألفاظ كثيرة منها قوله أنت حر أو حررتك (بعد موته أو اذ مات أو متى مات فانت حر)  
أو عتقت (أو أعتقت بعد موته) ونحو ذلك كانت مفكوك الرقبة بعد موته لان هذه الالفاظ لا تحتل  
غيره وهو شأن الصريح وكذا دبرتك أو أنت مدبر على المذهب المنصوص لاستناده فى معناه وفى قول مخرج  
من طريق ثان مخرج من الكتابية هو كناية تلخو عن افعال العتق والحرية \* (تنبية) \* كلامهم بوجه الحصر  
فيما ذكره وليس مرادا كما علم مما ذكرته ولو قال مثل كذا كان أولى ثم نمرع فى القسم الثانى فقال  
(ويصح بكتابة عتق مع نية تكتيل سبيلك بعد موته) ناويا للعتق لانه نوع من العتق فدخلته كتابته ومثل  
ذلك اذا مات فانت حر لم أو سبب أو مالك نفسك ونحو ذلك من الالفاظ المحتمة له ويصح أيضا بلفظ التخييس  
الذى هو من صرائع الوقف كما أفلا فى اثناء الباب عن كلام الشافعى فى الام \* (تنبية) \* لودبر بعضه نظران  
كان مبهما كره به صح فاذا مات عتق ذلك الجزء ولا يسرى كما تقدم وان كان الجزء معينا كبد له فى  
أحد وجهين اقتضى كلام الراجح ترجحه واستظهاره الزكوى وقوله أنت حر بعد موته أو لست بحر لا يصح  
كتله فى الطالبى والعتق وهذا كما قال الاذرى فيما اذا أطلق أو جهلت ارادته فان قاله فى معرض الانشاء عتق  
أو على سبيل الافرار فلا فاسا على ما قاله فى الافرار (ويجوز) التدبير مطافا كلسبقو (مقبدا) بشرط  
فى الموت بعدة يمكن بقاء السيدانها (كان) أو متى (مت فى هذا التهور أو) فى (ذا المرض فانت  
حر) فباسا على المطلق فان مات على الصفة المذكوكة عتق والا فلا ماذا لم يمكن بقاؤه الى تلك المدة كان مت  
بعد ألف سنة فانت حر لا يكون تدبيره على أصح الوجهين فى البحر للامع بانه لا يبق الى هذه المدة (ويجوز)

التدبير أيضا (معاقا) على شرط في الحياة (مكان) أو إذا أومتي (دشات) الدار (مات خروء  
 موتي) لأنه دائرين ان يكون وصية أو تعليق متقى بصفة وكل منهما ما يقبل التعليل (مان وجدت الصفة  
 ومات عتق والاول) لعدم وجود الصفة ولا بصير مدبر حتى يدخل \* (تنبيهه) \* أشعر كلامه بان التدبير  
 المعاق قسم القيد وليس مراد بال قسمه ما قبله وهو المعاق (ويشترط) في حصول العتق (الدخول  
 قبل موت السيد) كسائر الصفات المعاق عليها فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير بل هو التعليق  
 (مان قال) اذا دخلت الدار بعد موتي أو (ان مات ثم دخلت) الدار (فأنت حر) شرط في حصول  
 العتق (دخول بعد الموت) مما يقتضي الاطلاق من الترتيب في ذلك \* (تنبيهه) \* هذا تعليق عتق بصفة  
 لا تدبير كسائر التعليلات ولا يرجع فيه بالقول قطعا لان التدبير تعليق العتق بعونه وسدده وههنا عاقبته  
 ودخول الدار بعده وفضية تعبيرة بتم انه لو أتى بالاول لم يشترط فيه ترتيب الدخول لكن نقلا عن  
 البهوي الاشتراط أيضا في الاطلاق ويقل عنه أنه فيقبل الطالع ما يوافقه وخالف في الطالع فجزم فيما  
 لو قال ان دخلت الدار وكنت زيدا فأنت طالق بأنه لا فرق بين تقديم الاقون وتأخره ثم قال وأشار في التمه  
 الى وجه في اشتراط تقدم الاول بهما على أن الواو تقتضي القرب وقال الزركشي الصواب عدم الاشتراط  
 هنا كما هلك والافاء الفرق ما وهذا ما هو (وهو) أي الدخول بعد الموت (على التراضي) لا قضاء  
 ثم ذلك \* (تنبيهه) \* مقتضى ذلك ترك العبد على اختياره حتى يدخل وبه ضرر على الوارث والاول وجه  
 كما قاله بعض المتأخرين ان عمله قبل عرض الدخول عليه فان عرضه عليه وأبى فلا وارث يبعه كسائر  
 في المشيئة الآتية (وايس لا وارث يبعه) وكذا كل تصرف يزيل الملك بعد الموت (فبطل الدخول)  
 ادريس له ابطال تعليق الميث وان كان للميت ان يعطيه كالأوصى لرجل بشئ ثم مات ايس لا وارث ان  
 يعطيه وان كان لا وصى ابطاله وايس لا وارث منه من الدخول وله كسبه قبله (ولو قال) أنت حر بعد  
 موتي بشهر مثلا أو (ادامت وفضي شهر) بعد موتي (فأنت حر لا وارث) كسبه و (استخدامه)  
 وإحارته وإعاقته (في الشهر) لبقائه على ملكه (لا يبعه) لما مر من انه ايس له ابطال تعليق المورث وهذا  
 أساس تعليق عتق بصفة لا تدبير على الاصح كما مر وهكذا كل تداعي بصفة بعد الموت كقوله ادا شئت  
 أحررتك بعد موتي أو شاء فلان ثم دخلت الدار فأنت حر (ولو قال) لعبد (ان شئت فأنت مدبر أو أنت  
 حر بعد موتي ان شئت اشتراط المشيئة) لعدم التدبير والتعايق في الصورتين حال كونها (متصلة). اتصالا  
 لفظيا بأن يوجد في الصورة الاولى عقب اللفظ وفي الثانية عقب الموت لان الجواب يقتضي جوازا في الحال  
 كالبيع ولأنه كالتعليق والتعليق يقتضي ان القبول في الحال (وان قال متي) أو متي ما أوهما (شئت)  
 بدل ان شئت (وللتراضي) لان متي موضوع للزمان فاسنوي فيها جميع الازمان ويشترط في الحال المشيئة  
 قبل موت السيد كسائر الصفات المعاق بها الا اذا صرح بالمشيئة بعد الموت أو نواه فيشترط بعده وفي  
 اشتراط المورثين في تفصيل وهو اذا قال فاذامت شئت فأنت حر اشتراط فور المشيئة بعد الموت في الاصح  
 وكذا سائر التعاقبات المستتلة على الفأقات قال فاذامت فميت شئت فأنت حر فلا يشترط قطعا وقوله اذامت  
 فأنت حر ان شئت أو اذاشت أو أنت حر اذامت ان شئت أو اذاشت أو أنت حر اذامت ان شئت أو اذا  
 شئت يتحمل أن يراد به المشيئة في الحياة بعد الموت فيجعل به تيقان لم ينو حل على المشيئة بعد الموت  
 وكذا سائر التعاقبات التي توسل فيها الخراج بين الشرطين كقوله لزوجه ان أو اذ ادخلت الدار فأنت طالق  
 ان كانت زيدا فإنه يعمل بنيتها فان لم ينو شيئا حل تأخير الشرط الثاني على الاول وتشترط المشيئة هنا فوراً بعد  
 الموت عند الأكثرين ومعنى لم يعتبر الفور في المشيئة بعد الموت عرضت عليه فان امتنع فلا وارث يبعه كما مر  
 بشرط التدبير أن يكون التعليق بموت السيد (و) حيث يثبت (ولو قال) أي الشريك ان (لعبدهما اذامتا  
 فأنت حر لم يعتق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما قايس لوارثه بسم نصيبه) ولا تصرف فيه



بما ينزل الملك لأنه صار مستحق العقوب موت الشريف وله التصرف فيه بما لا ينزل الملك كاستخدام وإجارة  
وفي كسبه بين موت الشريف وبين وجهان أحدهما أنه للوراث خاصة وهذا بخلاف ما لو أوصى بعق عبد  
فإن كسبه مالا بين الموت والاعتاق فإن الصحيح أنه للعبد والفرق أن العتق مستحق حالة إلا كسبه فإنه  
واجب على الفور بخلافه هنا ثم عتقه بوجهها معا فعلق عتقه بصفة لا عتق بتدبير لأن كلامهم لم يعلقه  
بوجه بل بموته وموت غيره وفي موته ما يرتب نصيب المتأخر ومما يدبر أدون نصيب المتقدم ويشترط  
أهله التدبير بالوفاة وعقل (و) حينئذ (لا يصح تدبير الجنون) أطبق جنونه (و) لا تدبير (صبي لا يعيز)  
لعدم أهليتهما للتبرع أما إذا قطع جنونه ودبر في حال إفاقته يصح كفاي البحر ولو قال أنت حر إن جننت  
فإن هل يعتق قال صاحب الإفصاح يحتل وجهين أحدهما نعم لأن الإيقاع حصل في الصحة والثاني  
المنع لأن المضاف للجنون كالمندافيه أه والأول أوجه (وكذا المميز) لا يصح تدبيره (في الإظهار)  
كاعتاقه والثاني يصح إذا تضييع فيه ولا يشترط في صحة التدبير إطلاق التصرف (و) حينئذ (يصح من  
سفيه) ولو محجور أعليه أهله عبارة ولوايه الرجوع في تدبيره بالبيع للمصلحة ومن مفاسد ولو بعد الحجر  
عليه ومن مبعوض ولا يشترط فيه أيضا السلام (و) حينئذ يصح من (كافر أصلي) ولو حربيا كما يصح  
استيلاده وتعايقه العتق على صفة ومن سكران لأنه كالسكاف حكما (وتدبير المرتد يني على أقوال مانكه)  
فملى الإظهار وفوف فإن أسلم بان حخته والأقلا وهذه المسئلة مكررة قد سبقت في باب الردة (ولو بر ثم ارتد  
لم يباع) تدبيره (على المذهب) صيانة لحق العبد عن الضياع ولأن الردة إنما تؤثر في العتق والمستقبلة  
دون الماضية بدليل أنها لا تفسد البيع والهبة السابقين عليه والنار يق الثاني القطع بالبطلان  
والثالث البناء على أقوال الملك (ولو ارتد) العبد (المدير) أو استولى عليه أهل الحرب (لم يباع)  
تدبيره وان صادقه بمدر لبقاء الملك فيه كالأبطال الاستيلاد والمكاتب بها ثم إن مات السيد قبل عتقه  
عتق ولو التحق بذار الحرب فصبى فهو على تدبيره ولا يجوز استرقاقه لأنه إن كان سيده حيا فقول له وإن  
مات فولاؤه ولا يجوز إبطاله وإن كان سيده ميتا ففي جواز استرقاق عتقه خلاف سبق في محله ولو استولى  
الكفار على مدير مسلم ثم عاد إلى يد المسلمين فهو مدير كما كان (وحرري) دخل دأونا بأمان (حمل مديره)  
الكافر الأصلي من دأونا (إلى دارهم) ولو جرى التدبير في دار الإسلام ولو لم يرض المدير بالرجوع لأن  
أحكام الرق بآبائه فيه ويجوز له إبطال ما أتبعه له \* (تنبيه) \* حكم مستولدة الحربى كمديره فيها بخلاف  
مكاتبه الكافر الأصلي فإنه في حكم الخارج عنه وبخلاف مدير المرتد لبقائه عاقبة الإسلام كمنع الكافر من  
شرائه (ولو كان كافر عبد مسلم) ملكه بارت أو غيره من صور ملك الكافر للمسلم المذكورة في كتاب  
البيع (قد بره نقض) أى بطل تدبيره (وبيع عليه) لما في بقاء ملكه عليه من الإذلال \* (تنبيه) \*  
قوله نقض وبيع عليه فيه تقديم وتأخير ومعناه بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع قال في المهمات وقوله نقض  
هل معناه إبطاله بعد الحكم بحخته حتى لو مات السيد قبل إبطاله عتق العبد أو معناه الحكم بإبطاله من  
أصله وعلى الأول فهل يتوقف على لفظ أم لا فيسهل نظر أه ولا وجه لتوقفه في ذلك كما قاله ابن شهاب فإنه  
لا خلاف في صحة تدبير الكافر المسلم وأما الخلاف في الاكتفاء في إزالة الملك به (ولو مدير كافر) عبدا  
(كافرا وأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدبير) بالقول بناء على صحة الرجوع به على القول  
المرجوح الآتى (نزع) العبد (من سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه ولا يباع بل يبقى مديرا  
لنوع الحرية (وصرف كسبه) أى العبد (إليه) أى سيده كالأول أسلمت مستولدة وينطق عليه  
منه فإن لم يكن كسبه فعتقه على سيده (وفي قول يباع) عليه وينقض التدبير لأن العبد المسلم  
لا يبقى في يد الكافر وعلى الأول لو لحق سيده بذار الحرب أنفق عليه من كسبه وبعث بالفاضل له  
\* (تنبيه) \* لو أسلم مكاتب الكافر لم يبع فإن عجز بيع (وله) أى السيد (بيعه المدير) للخبر

السابق أؤلف الباب وفي معنى البيع كل تصرف يزيل المالك وبسته في السلبه فانه يصح تديره ولا يصح منه  
 بيعه قول ابن الرقعة ولؤارد الاولى بيعه لاجل ابطال التدبير لم يعتزل لانه لا يجز عليه كما يسأل في أن يرجع  
 فيه بالقول جزما (والتدبير) مقبدا كان أو ماعلا (تعلق عتق بصفة) لان الصفة صيغة تعلق في هذا  
 مائة الرابع عن ترجيح الاكثير (وفي قول ربيعة) لعبدته عتقه نظر الى اعتبار اشتاقه من الثالث  
 وهذا ما نص عليه في ابو يلى واختاره الزنى والربيع وكذا البلغنى وقال في الام نصوص تدل على  
 ما قررته فوق الثلاثين فصا ثم ما دلل (ولو باعه) أى السيد مديره (ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب)  
 أما على القول بأنه ومسبة فهو كالأوصى شئ ثم باعه ثم عاد الى ملكه وأما على القول بأنه تعلق عتق بصفة  
 فعل الخلاف في عود المثلث والظاهر أنه لا يعود وقيل يعود على القول بعود المثلث (ولو رجع عنه قول  
 كأبطانه) أو (فمقتنه) أو (تفستنه) أو (وجعت فيه مع ان قلنا) بالرجوع وهو أن التدبير  
 (ومسبة) كإيصال الرجوع عن الوصية بذلك (والا) بأن ظله وتعلق عتق بصفة (فلا) يصح باع ول  
 كثر التعليقات (تتبعه) مراد بالقول المعنى أو المثلث منزله كما هـ الزكشي ليسد على الآخر  
 المفهوم الاشارة وحذف المصنف حرف العطف من المعطوفات لانه بعض العرب كفوهم آكات بهم كما فرغنا  
 نحما (ولو عاتق مدير) أى عاتق عتقه (بصفة) كات قال سيده بعد تديره المطلق ان دخلت الدار فانت  
 حر (صح) وبقي التدبير بحاله كالأوصى عتقه بصفة (وعتق بالاسبق من الموت والصفة) تعجيلا لعتق  
 فان وجدت الصفة قبل الموت عتق بها وان مائة بالمائة عتق بالتدبير (وله) أى السيد (وطء) أمة  
 (مديرة) له لبقه ملكه فيها كالمستولدة ولما روى الشافعي عن تابع عن ابن عمر أنه دبر أمته وكان يظن أنها  
 (ولا يكون) وطؤها (رجوعا) عن التدبير سواء عزل عنها أم لا هذا لم يولد لها (فان أولد لها) بطل  
 تديره) لان الاستيلاء أقوى منه بدليل أنه لا يعتبر من الثالث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فربما  
 ما أقوى كخروج ملك اليمين النكاح (ولا يصح تديره أم ولد) اذا فائدة فيه لانها تستحق العتق بالموت مع  
 هي أقوى منه كإسراء (تتبعه) ليس لنا ما يتبع التدبير فيه مع وجود أهلية الملك الا هذه الصورة (وبيع  
 تديره كاتب) كما يصح تعلق عتقه بصفة فيكون مديرا كاتبا فيعتق بالاسبق من موت السيد وأدله النجوم  
 فان أدى المال قبل موت السيد عتق بالسكينة وبطل التدبير ولو عجز بنفسه أو عجزه سيده فبطلت الكتابة ويبقى  
 التدبير وان لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتدبير قول الشيخ أبو حامد وبطلت الكتابة وقال ابن الصباغ  
 عدلى لا يتعلق ويتبعه كسبه وولده كمن أعتق مكاتبه قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق  
 هكذا بالتدبير قال أعني ابن الصباغ ويحتمل أن يريد الشيخ أبو حامد بالمالان والاعتق دون سقوط  
 أحكامه اهـ والصحيح كما قال الاسوي ما قاله ابن الصباغ وبه جزم صاحب الجوز وأول التاويل المذكور  
 ويؤخذ ذلك من مسألة الاحبال بغير بق الاولى حيث لم يتعلق الكتابة بالايجاب حتى ينسبها ولدها وكسها  
 مع كونه أقوى من التدبير وان لم يحتمل الثالث جميعه عتق منه بقدر الثالث بالتدبير ويبقى ما زاد مكاتبه  
 وسفما عنه من النجوم بقدر مائة ان عتق نصفه فنصف النجوم أو بوجهه أو بوجهها (و) تصح (كتابة  
 مدير) كعكسه لا شرا كراهى العتق المقصود به ما يكون مديرا مكاتبه كإسراء عتق بالاسبق من  
 الموت وأداء النجوم فان أداها عتق بالكتابة وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبير قال ابن المغزى  
 وبطلت الكتابة أخذنا من كلام الشيخ أبي حامد في المسئلة قبلها والوجه كما قال شيخنا أخذنا من مقابلة فيها  
 الذي جرى وعلمه أنم ابطال فينبهه كسبه وولده كمن أعتق شيئا ويحتمل الفرق بان الكتابة هنا لاحقة  
 وفيما مر سابقة اهـ والوجه عدم الفرق كإسراء عتق عتق المكاتب بصفة صح وعتق بالاسبق من  
 وجود الصفة والاداء (نتيجة) تسع الدعوى من العبد بالتدبير والنما على السيد في حياته وعلى

شاهد دعوى عين وأما التدبير فلا بد في إثباته من وجليين لأنه ليس بحال وهو ما يطالع عليه الرجال غالباً

\* (فصل) \* في حكم حمل المدبرة والعاق عقوبتها بصفة مع ما يدكره إذا (ولدت مدبرة) ولداً (من نكاح  
(أو) من (زنا) أو من شبهة بأمته حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير  
في الاظهر) لأنه عقد يقبل الرفع فلا يسرى الى الولد كالزمن والثاني يثبت كولد المستولدة بجماع العتق  
بموت السيد وبهذا قال الأئمة الثلاثة أما إذا لم ينصل بان كانت حاملاً عند موت السيد فإن الحمل يتبعها  
قطاعاً ولا يتبعها ولها الذي ولدته قبل التدبير قطعاً (ولو دبر حاملاً) وأطلق (ثبت له) أى الحمل (حكم  
التدبير على المذهب) تبعاً لها لأن الحمل بمنزلة عضو من أعضائها كما يتبعها في العتق والبيع وفي قول من  
الطريق الثاني المبني على أن الحمل لا يعلم لا يثبت ويعرف وجود الحمل بوضعه لدون ستة أشهر من حين  
التدبير وإن وضعته لا كثر من أربعين من حينئذ لم يتبعها أولاً بينه ما فرق بين من لها زوج يفرشها  
فلا يتبعها وبين غيرها فليتبعتها وإن انفصل قبل موت سيدتها كما سبق في نظائرها (فإن ماتت) أى  
الأم في حياة السيد بعد انفصال الحمل (أورجع في تدبيرها) بالفول بناء على المرجوح (دام تدبيره) أى  
الحمل أم في الأولى فكل ولد دبر بعد من مات أحدهما قبل موت السيد وأم في الثانية قد كالجوع بعد  
الانفصال (وقيل انرجع) وأطلق (وهو) أى الحمل (متصل) بها (فلا) يدوم تدبيره بل يتبعها في  
الرجوع كما يتبعها في التدبير وفرق الأقربان التدبير فيه معنى العتق والعتق له قوة أما لو قال رجعت  
عن تدبيرها دون تدبيره فإنه يدوم فيه تماماً (ولو دبر) الأم دون حملها بان استثنائه صح كما صرح به الماوردي  
والرويانى وشرط أن تله قبل موت السيد فلو ولدته بعد موته بطل لأن الحرة لا تلد إلا حراً وإن دبر  
(بجلاً) بمفرده (صح) أيضاً كما بهج اعتاقه دونها ولا يتبعه الأم بخلاف عكسه لأن الحمل نابع فلا يكون  
منبوهاً (فإن مات) السيد (عتق) الحمل (دون الأم) لما سر (وإن باعها) مثلاً حاملاً (صح) البيع  
(وكان رجوعاً عنه) أى عن تدبير الحمل فصدد الرجوع أم لا لدخول الحمل في البيع ولو قال بعد موت  
السيد دبرنى حاملاً فالولد سر وأولادته بعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال في الأولى بل  
دبرنى حاملاً فهو حر وقال في الثانية بل ولدته قبل الموت أو قبل التدبير فهو حر وقرن صدق بينهما في صورتين  
وكذا ان اختلفا في ولد المستولدة هل ولدته قبل موت السيد أو بعده أو ولدته قبل الاستيلاء أو بعده  
وتسمع دعوى المدبرة التدبير لولدها حسبة لتعاقب حق الادعى بهما حتى لو كانت فتنة وادعت على السيد  
ذلك سمعت دعواها (ولو ولدت العاق عنتها) بصفة ولد آمن نكاحاً أو زناً وانفصل قبل وجود الصفة  
(لم يعتق الولد) بعتقه لأنه عقد يلحقه الفسخ فلم تعد الى الولد كالمصيبة والرهن (وفي قول ان عتقت  
بالصفة عتق) الولد وهما كالأوليين في ولد المدبرة ولو كانت حاملاً عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً  
والحامل عند التعاقب كالحامل عند التدبير فليتبعتها الحمل (ولا يتبع مدبر أولده) المملوك أسيدته لأن  
الولد يتبع الأم في الرق والحريّة لا أباه فيكذا في سبب الحرية (وجنابته) أى المدبر منه وعالمه (بجنابة  
قن) كذلك اثبت المالك عليه فإن قتل بجنابة فأت التدبير أو بيع فيها بقال التدبير فإن فداء السيد يقي  
ولا يلزمه ان قتل بجنابة عليه أن يشتري بقيمته بعد ايديره ولو بيع بعضه في الجنابة بقي الباقي مدبراً فإن  
مات السيد وقدينى المدبر ولم يبعه ولم يخرق فداء فوته كاعتاق القن الجاني فإن كان السيد موسراً عتق  
وفدى من التركة لأنه أعتقه بالتدبير السابق ويقدية بالافتل من قيمته والأرش اتعذر تسليم المبيع وإن  
كان معسراً لم يعتق منه شئ إن استخرقته الجنابة والا فيعتق منه ثلث الباقي ولو ضاق الثالث عن مال  
الجنابة ففداء الوارث من ماله فولاؤه كله للميت لأن تبعه الوارث أبجازه لا ابتداء عطية لأنه يتم به قصد  
المورث (ويعتق) المدبر كله أو بعضه (بالموت) لسيدته لكنه محسوب (من الثلث كله) أى عتق المدبر  
كله إن خرج من الثلث (أو) يعتق (بعضه) إن لم يخرج كله من الثلث وذلك انما يكون (بعد الدين)

وبعد التبرعات المنجزة في المرض وان وقع التدبير في الصحة فان استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو  
بسطها او التركة نفس المدبر بقا يبيع نصفه في الدين وعق ثلث الباقي منه وان لم يكن عليه دين ولا مال سواء  
عق ثلثه والحيلة في عتق جميعه بعد الموت أن يقول أنت حر قبل مرض موتي بيوم وانمت غداة فقبل  
موتي بيوم فاذا مات بعد التعلق بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا يثبت عليه لاحد كيجزم به الرافعي  
في كتاب الوصية ان تقدم عتقه في الصحة قبل موته \* (تبيينه) \* مسألة المتن سبقت في الوصية في قوله ويعتبر  
من الثلث عتق عاق الموت وذكرها توطئة لقوله (ولو عاق عتقا على صفة تختص بالمرض) أي مرض  
الموت بان لم توجد الاية (كل دخلت) الدار (في مرض موتي فانت حر) ثم وجدت الصفة (عتق من  
الثلث) من وجود الصفة كما لو نجز عتقه (وان احتملت) الصفة (الصحة) والمرض بان لم يقسمه به  
(فوجدت) تلك الصفة (في المرض في رأس المال) يكون العتق (في الاظهر) اعتبارا بحالة التعلق  
لانه لم يكن متما بإببال حق الورثة والثاني يكون العتق من الثلث اعتبارا بوقت وجود الصفة \* (تبيينه) \*  
محل الخلاف اذا وجدت الصفة بغير اختياره كزول المطر فان وجدت باختياره كدخول الدار اعتبر من  
الثلث حزبا لانه اختار العتق في مرضه قاله الرافعي تعلقها وصرح به الماوردي \* (فروع) \* لو عاق عتق  
رفقه بمرض بخوف فرض وعاش عتق من رأس المال وان مات منه في الثلث ولو عاق عتقه بصفة وهو عاق  
النصر فوجدت بغير اختياره وهو مجبور عليه بفلس عتق اعتبارا بحال التعلق أو باختياره فلا ولو  
وجدت الصفة وهو مجبور أو مجبور عليه بنفسه عتق بلا خلاف ذكره البقوي ومرفى بان حذر المرض  
والفلس لحق العبر وهو الورثة والعمراء بخلاف السفه والجنون ولومات سيد المدبر وماله غائب أو على معسر  
لم يحكم بعتق شيء منه حتى يصل للورثة من العايب مثله فتيب عتقه من الموت ويوقف كسبه فان استغرق  
التركة ديس وثلاثا بعتق المدبر فأبرئ من الدين تبين عتقه وقت الابراء (ولو ادعى عبده التدبير فأنكره)  
سببه (فليس) انكاره (برجوع) عن التدبير ولو قلنا بجواز الرجوع بالقول كما أن بجواز الرد  
لا يكون اسلاما وبجود الملائق لا يكون رجعة (بل يحلف) السيد انه مادبره لاحتمال أن يقر ولا يثبت  
السيد بل له أن يسقط البعدي عن نفسه بأن يقول ان كنت ذبرته فقد رجعت ان جازما الرجوع  
بالقول فان نكل حلف العبد وثبت تدبيره وله أيضا أن يقيم البينة بتدبيره (ولو وجد) بغير موت السيد  
(مع مدبر مال) أو نحوه في يده فتنازع هو والوارث فيه (فقال) المدبر (كسبته بغير موت السيد وقال  
الوارث) بل كسبته (قبله صدق المدبر بيمينه) لان اليد له فترجح وهذا بخلاف ولد المدبر اذا قالت ولده  
بعدموت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانها تزعم حرته والحر لا يدخل  
تحت اليد (وان أقام) أي المدبر والوارث (بينتين) بما قالاه (قدمت يمينه) أي المدبر على النص  
وقطع به لاعتضاده باليد ولو أقام الوارث بينة أن المال كان في يده قبل عتقه ففقال كان في يدي ودعنا رجل  
وملكته بعد العتق صدق بيمينه أيضا ولو دبر رجلان أمتها وأتت بالولد ادعاه أحدهما لحقه وضمن لشريكه  
نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولده وبطل التدبير وان لم يأخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية  
لا تتوقف على أخذها كالمرواني الروض كأصله من أن أخذ القيمة رجوع في التدبير يبنى على ضعف  
وهو ان السراية تتوقف على أخذ القيمة ويلغو التدبير في حياة السيد وبعد موته كافي المعاق عتقه  
بصفة \* (حاشية) \* لو دبر السيد عبدا ثم ملكه أمه ووطنها فانت بولده ملكه السيد سواء أقتلنا ان العبد كان  
أم لا ورثت نسبه من العبد ولا جرم عليه للشبهة ولو قال لامته أنت حرة بعد موتي بغير سنين مثلا لم يعتق  
الابن في تلك المدة من حين الموت ولا ينفقها ولها في حكم الصفة لأن أنت به بعد موت السيد ولو قل مضى  
المدة فتيبها في ذلك فاعتق من رأس المال كولد المستولاء بجماع أن كلامهما لا يجوز ارفاقها أو يؤخذ من

قبل موت سيده متق بوجهه وان قرأ بعظمه متق بموت السيد وان قال ان قرأت قرآنك فانت حرف قرأ  
بعض القرآن ومات السيد متق والفرق التعريف والتشكيك كذا نقله الرافعي عن النص قال العمري  
والصواب ما قال الامام في الحصول أن القرآن يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالماء والعسل  
اقوله نعم اني نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا عليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان بمكة  
بالاجماع لان السورة مكينة وبعد ذلك نزل قرآن كثير وما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه ليس على  
هذا الوجه فان القرآن بالهمز عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم جمع كما  
أفاده البغوي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي بغير همز والواقف على كلام الشافعي بظنه معوزا وانما  
ينطبق في ذلك بلغته المألوفة لا بغيرها وبهذا انقضى الاشكال وأجيب عن السؤال

**\*( كتاب السكابة ) \***

وهي بكسر الكاف على الاستور وقيل بفتحها كما عرفت لغة الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم والنجم  
بمطلق على الوقت الذي يحل فيه مال السكابة كما سيأتى للعرف الجاري بسكابة ذلك في كتاب بواقعه وشرعا  
قد عتق بالقله بالعوض من مخيم بنجمن فاكتر وافلله السلاحي لا يعرف في الجاهلية وهي معدولة عن  
قواعد المعاملات من وجوه الا اول ان السيد يباع ماله بماله لان الرقبة والكسب له الثاني يثبت في ذمة العبد  
لما ملكه مال ابتداء الثالث يثبت المالك للعبد فان هذا العبد يقتضي تسليطه على المالك مع بقائه على الرق  
ايكن جزؤها الشارع ليس الحاجة فان العتق مندوب اليه والسيد قد لا يسمح به مجانا والعبد لا مال  
له يقرى به نفسه فاذا علق عتقه بالسكابة استفرغ الوسم وتناهى في تحصيل الاكتساب لازالة الرق  
فاحتل الشرع فيها ما لا يحتل في غيرها كما احتل الجاهلية في ربح الغراض وعمل الجمالة للحاجة والاصل  
فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكتبوا بهم ان علمتم فيهم  
شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وكانت السكابة من اعظم مكاسب الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم قيل اول من كوتب عبد له امر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقال له أبو أمية  
(هي مسجبة) لا واجبة وان طلبها الرقيق قيسا على التدبير وشرائه القريب وان لا يمتنع على المالك وتخصم  
المالك على المالكين وانما تستحب (ان طاهر رقيق) كما أو بعضه كما سيأتى (أمين قوي على كسب)  
وبها فسر الشافعي انه يفي الآية واعتبرت الامانة لا لا يضيع ما يحصله فلا يعق والقدرة على الكسب  
اي وثق بتحصيل النجوم وبفارق الايتاء حيث أجرى على ظاهر الامر من الوجوب كما سبأني لانه مواساة  
وأحوال الشرع لا تمنع وجوبها كلز كان \* (تبيينه) \* قوله على كسب قد لوهم أنه أي كسب كان وليس  
مرادا بل لابد أن يكون قادرا على كسب ولو في ما التزمه من النجوم (قيل أو) طلبها (غسبر قوي) اذا  
كان آمينا لانه اذا عرفت أمانته أعين بالصدقات لمعتق والاول قال لا يوثق بذلك (ولا تكرر) السكابة  
(بحال) وان اتنى الوصفان بل هي مباحة حيث لا لها فقد تفضى الى العتق ويستثنى كما قال الاذري  
ما اذا كان الرقيق فاسقا بسرقة أو فحوا وواعلم السيد أنه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لا كتب  
بطريق الغسق فانها تكرر بل ينبغي تحريرها التضمنها التمكن من الفساد ولو امتنع الرقيق منها وقد طلبها  
سبده لم يجبر عليها كعكسه وأركانها أربعة صيغة ورقيق وسيد وعوض وقد شرع في الاول منها فقال  
(وصيغتها) أي صيغة ايجاب الصريح من جانب السيد الناطق قوله لعبد (كانتلك) أو أنت مكاتب  
(على كذا) كالف (منجما) مع قوله (اذا أدبته فأنت حر) لان اقلنا السكابة يصلح لهذا وللمخارجة  
فلا بد من تمييزها فاذا قال فاذا أدبته فانت حر تعين للسكابة أما الاخر فسكني اشارته المفهومة بذلك  
(ويبين) وجوبه بافاد العوض وصفته و (عدد النجوم) وقدرها (وقسط كل نجم) والنقصان لم يكن ثم  
نقد غالب لانهم اعقدوه وضعا فاستلزم فيه معرفة العوض كما يبيع ولا يشترط تساوي النجوم ولا يشترط تعيين

ابتداء النجوم بل يكفي الاطلاق ويكون ابتداء من العدة على الصحيح \* (تنبيهه) \* فليس الزمان  
المضروب وهو المراد ههنا على المال المؤدى فيه كسباً ويكفي ذكر كسبه من قوله في شرط في سببه من  
بمنه من التبرير وجهه ان اعمدهما الاشتراط لانه وان كان قد عتق منه العبد لم يرد له العتق بالبيع السلب (ولو  
ترك) في الكتابة الصحيحة (لغنا التعليل) لعدمه على الاداء وهو قوله اذا ادبته فاعتسر (وفرام)  
بقوله كانبك على كذا الخ (جاء) ذلك لان المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع البينة جزئياً استقلال  
المطالبة أما القسوة فلا بد من التصريح بقوله فاذا ادبته فاعتسر كما قاله القاضي - بن دغيبه - (ولا  
يكفي لغنا كتابة بل التعليل ولا بد) له (على المذهب) الموصوف وفي قول من طريق ثابت فخرج بكفي  
كالتبرير واجاب الاول بان التدبير كان معلوماً في الجملة ولم يتغير والكتابة تقع على هذا العدة وعلى  
المحاجة كسرو لا بد من تمييز ما له من البينة ولا يتقيد بما ذكر بل قوله فاذا ادبته فاعتسر مع ادبته فاعتسر  
فاعتسر ولا يكفي على الصحيح التبرير غير ذلك اذ لم يكن معه ما هو الحرة كقوله وتعاينني اراعتني في  
أرض البناية أو تستحق من الايتام أو من الناس سهم الرقاب وقول الاذرى انهم ينفقون بذلك ان قوله  
فاعتسر كتابة فهو ظاهر (ويقول المكاتب) فوراً لصيغة القول (قبضت) وبه تتم الصيغة فلا يصح  
بدونه كسائر العقود ولا يعنى عن القول التعليل بالاداء \* (تنبيهه) \* فنية قوله ويقول المكاتب  
قلت ان لو قبل اجنبى الكتابة من السيد ليرد على العبد النجوم فاذا ادبته فاعتسر انه لا يصح وهو ما جمعه  
في زيادة الرصة لما فيه موضوع الباب فعلى هذا لو أدى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد على  
الاجنبى بالقيمة ورد له ما أخذ منه وتمت الكتابة بالاستيجاب والايجاب ولو قال أنت حر على العبد - بل  
عتق في الحال ولم االف منه وقول المحرر ويقول العبد أولى من قول المصنف ويقول المكاتب لانه انما  
يصير مكاتباً بعد القبول ثم شرع في الركن الثاني والثالث وهما الرضى والسيد بمقتضى (وشرطهما) -  
تكميل) فمما يكون ما بالاجنبى فلابد من تكميل الصبي والمجنون لانهم ليسوا بالعبادة ولا يكاتبان  
أدنى ولا يرادون الولي للصبي أو المجنون في ذلك \* (تنبيهه) \* محل اشتراط التكميل في العبد ان صدرت  
الكتابة معه وان صدرت عابه تبعاً لاداء سباني ان ولد المكاتب مكاتب وقد يفهم كلام المصنف أن  
السكران الماصى يسكره لا يصح كتابته لانه يرى عدم تكميله وقد مر الكلام على ذلك في المطلق وغيره  
(واطلاق) في التصرف فلا تصح الكتابة من المجبور عليه بغيره أو ماله من مكاتب بغيره وان اذن له  
سيداً ولا من ولي المجبور عهداً أبداً كل أو غيره لانه لا يبرع \* (تنبيهه) \* اشتراط الاطلاق في العبد لم يذكر  
أحد والذى نص عليه فيه الشافعي والاصحاب اعتباراً بالبلوغ والعقل لا غير ذلك بغيره لانه لم يقصر  
الاداء من كسبه وتديري من الزكاة وغيره وقد ذكر المصنف ما يحتاج اليه وهو التكميل فانه  
يستغنى عنه باطلاق التصرف كما هو في العتق وترك ما يحتاج اليه وهو الاختيار فان أكرها أو أحدهما  
فالكتابة باطلة ولا يصح كون السيد أعمى كما جمعه المصنف تعليلاً للعتق خلافاً لصاحب الابانة من اشتراط  
البصر بشرط كون السيد حراً السكك فلا يصح من مبهض لانه ليس أهلاً للولاية (وكتابة المريض) مرض  
الموت تحسب (من الثلث) وان كاتبه بأكثر من قيمته لان كسبه له (فان كاتبه) عند الموت (ميتلاً)  
أى العبد بان كانت قيمته ثلث تركته (صحت كتابته كله) لخروجه من الثلث سواء أكان مانعاً مما  
أداء العبد أم لا وبقى للورثة مثلاً (فان لم يترك) ذلك المريض شيئاً (غيره وأدى) المكاتب (في حياته)  
أى السيد (ماتين) وكان كاتبه عليه (وتبعه مائة عتق) كله لانه يبقى للورثة مثلاً وهما المائتان (وان  
أدى مائة) وكان كاتبه عليها (عتق ثلثه) لانه اذا أخذ مائة وقيمه مائة فالجاء مائتان فينفذ التبرع في ثلث  
المائتين وهو ثلث المائة واحترز بقوله وأدى في حياته عما لو لم يؤد شيئاً حتى مات السيد فتركه مكاتباً فان  
أدى حصة من النجوم عتق ولا يبريد العتق بالاداء لبطالته في الثاني فلا تعود \* (تنبيهه) \* هذا كله

اذ لم يجز الوارث المكتابة في جمعة فان اُجاز في جميعها عتق كله أو في بعضها عتق ما أُجاز والوالاء للعتق  
 ولو لم يلك الا بعد من قيمتها سواء فكاتب في المرض احدثها وباع الاخرتين ومات ولم يحصل بيده  
 ثمن ولا يتجوم صحت المكتابة في ثلث هذه اوضاع البيع في ثلث ذلك اذ لم يجز الوارث ولا يراد في البيع والمكتابة  
 باداء الثمن والتجوم (ولو كاتب) كافر أصلي رقيقه صحران كاتب (مرند) رقيقه (بني) على أموال ملكه  
 فان وقفناه وهو الاظهر (بطلت على الجليد) القائل بابطال وقف العقود فلا يمتنع باداء النجوم وعلى  
 المتقدم لا يمتنع بل نوقف ان أسلم تبين صحتها والابطال لها وهذه المسئلة مكررة فانه ذكره في آخر الردة  
 \* (تبيينه) \* لا يمتنع طروردة المكاتب ولا طروردة السيد بعده وان أسلم السيد اعتد بما أخذ حال  
 رده وتصح كتابته بعد مرند وبه يتق بالاداء ولو في زمن رده وان قتل قبل الاداء فبني يده لا سيد ولو التحق  
 سيد المكاتب بداء الحر بمرند او وقف ماله تأدى الحالك نجوم مكاتبه وعتق وان عجز أو عجزه الحالك  
 رفقان جاء السيد بعد ذلك بني التجميع (ولا تصح كتابة مرهون) لانه معرض للبيع والمكتابة تمنع منه  
 فتمانيا (و) لا (مكرى) لان منافعه مستحقة للمستأجر فلا يتفرغ لاداء كسب لنفسه ولا الموصى بمنفعته  
 كتابهم بالاول ولا كتابة المصوب ان لم يتسكن من التصرف في بد الغاصب واطلاق العمراني المنع محمول  
 على هذا ثم شرع في الركن الرابع فقال (وشروط العوض) في المكتابة (كونه ديناً) نقداً كان أو عوضاً  
 موصوفاً بصفات السلم لان الاعيان لا يملكها حتى يوردها العبد عليها (موجباً) لجهله ويؤديه فلا تصح  
 بالحال لان المكتابة عقد خالف القياس في وصفه واتبع فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم قولاً  
 وقولاً انما هو التأجيل ولم يعدها أحد منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاغراض خصوصاً  
 وفيه تعجيل منه واخذنا ابن عبد السلام والرويان في حديثه جواز الحول وهو مذهب الاماميين مالك  
 وأبو حنيفة فان قيل لو اقتصر المصنف على الاجل لا غنى عن الدينية فان الاعيان لا تقبل التأجيل وقد اعترض  
 الرافي بهذا على الوجيز ثم وقع فيه في المحرر أجيب بان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في المخاطبات وهذا  
 وصفان مقصودان لكن كان ينبغي أن يقول وصفاً بصفات السلم ان كان عرضاً كما قد رتب في كلامه (ولو)  
 كان العوض (منفعة) كبناء دار من في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقتاً معلوماً كيجوز أن تجعل المنافع  
 ثنائياً واحداً والمراد بالمنفعة التي في الذمة أمالاً لو كان العوض منفعة عين فانه لا يصح تأجيلها لان الاعيان  
 لا تقبل التأجيل \* (تبيينه) \* ظاهر كلامه الا كفاء بالمنفعة وحدها والمنقول انه ان كان العوض منفعة  
 عين حاله نحو كاتبته على أن تحدد مني شهر أو تخيط لي ثوباً بنفسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله  
 وتعطيني ديناراً بعد انقضاءه لان الضمنية شرط فلم يجز أن يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر  
 على خدمة شهر من وصرح بأن كل شهر نجح لم يصح لانهم نجح واحد ولا ضمنية ولو كاتبته على خدمة  
 رجب وروضان فأولى بالفساد اذ يشترط في الخدمة والمنافع المتعاقبة بالاعيان أن تنصل بالعقد (ومنجماً  
 بنجمن فأكثر) لانه المأثور عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمة  
 لفعلوا لانهم كانوا يادرون الى القرات والطاعات ما أمكن ولا تمام شتق من ضم النجوم بعضها الى بعض  
 وأقل ما يحصل به الضم نجمة ان وقيل بكني نجم واحد وقال في شرح مسلم انه قول جمهور أهل العلم اه  
 وبه قال أبو حنيفة ومالك ومال اليه ابن عبد السلام \* (تبيينه) \* قضية اطلاقها تصح بنجمنين  
 فخير من ولو في مال كثير وهو كذلك لا مكان القدر عليه كاسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير  
 ويؤخذ من ذلك انه لو أسلم الى المكاتب عقب عقد المكتابة صح وهو أحد وجهين وجهه الرافي بقدرته  
 برأس المال قال الاسنوي وتحمل الخلاف في السلم الحال أمالاً أو أجل فيصح فيه جزماً كما صرح به الامام  
 (وقيل ان ملك) السيد (بعضه) باقية حرم بشرط أجل وتجميع في كتابته لانه قد يملك ببعضه الحر  
 ما يؤديه فلا يتحقق الجز في الحال تستثنى هذه الصورة على هذا الوجه والصح عدم الاستثناء لانه تعبد

ولو بعلامات الكتابة عينان الاعيان التي ملكتها ببيعته الحار قال الزركشي فيشبهه القطع بالصفة ولم  
 يذكره اه وظاهر كلامهم عدم الصفة \* (تنبيه) \* بشرط بيان قدر العوض وصفته وأقرب  
 الاجال وما يؤدى عند حلول كل نجم فان كان على نقد كفى الاطلاق ان كان في البلد قدوم فرد أو غالب  
 والاشترط النيين وان كان على عرض وصفه بالصفات المشروطة في السلم كالمس (ولو كاتب على)  
 مسفعة عين مع غيرها - وجلا نحو (خدمة شهر) من الآن (ودينار عند انقضائه) أو خياطة ثوب  
 موصوف عند انقضائه (صحت) أى الكتابة لان المفعة مستحقة في الحال والمدة لتؤديها والتوفيق بها  
 والديار والمخاطبة بما يستحق المطالبة بعد المدة التي عينها لاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل  
 تعدد النجوم ولا يصح كون المفعة واحدة لان التأجيل بشرط حصول القدرة وهو قادر على الاستعمال  
 بالخدمة في الحال بخلاف مالو كاتب على دينار من أحدهما حال والاخر مؤجل وهذا يتبين ان الاجل  
 وان أطلقوا اشتراطه وليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال وبشرط لصفة  
 أن تتصل الخدمة والمنافع المرافقة بالاعيان بالعدد ولا تصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة  
 الشهر الذي بعده اعدم اتصال الخدمة بالعدد كما أن الاعيان لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في  
 الذمة \* (تنبيه) \* قول المصنف عند انقضائه يفهم منه أنه لو قال بعد انقضائه بيوم أو يومين مثلاله  
 يصح بطريق الاولى ولهذا لم يختلفوا في مفاعلة عدم وجبة بعدم الصفة ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار  
 في ثمانية كقوله ودينار بعد العقد بيوم جازي الاصح ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها العرف كما مر  
 الاشارة اليه في الاجارة ولا يكفي اطلاق المفعة بأن يقول كاتبك على منفعة شهر ثلاثمائة لاف المسامح  
 ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار مثلا لقرض في الشهر وفانت الخدمة فانفصلت الكتابة في قدر الخدمة  
 ونفصلت في الباقي وهل يشترط بيان وضع التسليم فيه الخلاف الذي في السلم فلا يوجب المكان المعين  
 أدى في أقرب المواضع اليه على قياس ما في السلم (أو) كاتبه (على أن يبيعه كذا) أو يشتري منه  
 كذا كنوب بانف (صحت) أى الكتابة لانه شرط عقد في عقد \* (تنبيه) \* لو قال المصنف على  
 ابتياع كذا التمسيل صورة البيع والشراء (ولو قال كاتبك وبعتك هذا الثوب) مثلا (بالف ونجم  
 الالف) بنجمي مثلا كان له تؤدى منها خمسمائة عند انقضاء النجم الاول والباقي عند انقضاء الثاني  
 (وعلى الحرية بأدائه) وقبل العبد العدين اماما كقبلته ما أو مرتبا كقبلت الكتابة والبيع أو البيع  
 والكتابة كذا فالأول مخالف لما ذكره في الرهن من أن الشرط تقدم خطاب البيع على خلاف الرهن  
 (فالذهب صحة الكتابة دون البيع) فيقال تقدم أحد شقيه على أهلية العبد لبيعة سيده وفي قول  
 تسجل الكتابة أيضا ومال اليه البلقيني وهو موقوف لا تقرى الصفة هذه الطريقة الرابعة والطريق الثاني  
 فيها قول بالصحة وقول بالبطلان وهما قول الجمع بين عقدين مختلفي الحكم وعلى صحة الكتابة فقط نوزع  
 الالف على قيمتي العبد والثوب فخاصص العبد يؤديه في النجمين مثلا فاذا أداه عتق ولو قال كاتبك على  
 ألف في نجمين مثلا وبعتك الثوب بانف صحت الكتابة قطعا لتعدد الصفقة بفضيل الثمن وأما البيع فقال  
 الزركشي ان قدمه في العقد على اقتنا الكتابة بطل وان أخره فان كان العبد قد بدأ بطلب الكتابة قبل اجابة  
 السيد صح البيع والا فلا اه وهذا موعاة تقدم أحد شقي البيع على أهلية العبد لبيعة سيده واستثنى  
 البلقيني من عدم صحة البيع ما اذا كان المكاتب مبعوثا بينه وبين سيده ما يؤدى ذلك في ثوب الحرية  
 فانه يصح البيع أيضا فقد اقتضى الالامال وقد تقدم أحد شقيه على أهلية العبد لبيعة سيده قال ويجوز  
 معاملة المبيع مع السيد في الاعيان مما لا يورق الذمة اذا كان بينهما ما ينافي قال ولم أر من تعرض لذلك وهو  
 دقيق الذقة (ولو كاتب غيبا) كتلانة صفقة واحدة (على عرض) واحد كالف بنجم بنجمي مثلا (وعلى  
 صفتهم بأدائه) كذا قال كاتبكم على ألف الى وقت كذا وكذا فاذا أدبتم فأنتم أحرار (والنص صحتها)



لان مالكا العوضين واحد والصادر منه افتنا واحد فصار كل واحد من واحد (وبوزع) المسمى (على  
 قبضتهم يوم الكتابة) فان كانت قيمة أحدهم مئة والآخر مائتين والآخر ثلاثمائة فعلى الأول سدس  
 المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (فن أدى حصته عن) لوجود الاداء ولا ينوقف على أدائه الباقي  
 (ومن عجز) أومان (رق) لانه لم يوجد الاداء منه وانما اعتبرت القيمة يوم الكتابة لانها وقت الحيلة  
 بين السيد وبينهم ومقابل النص قول مخرج بيمالان كتابتهم (وتصح كتابة بعض من باتبعد) لانها  
 تفيد الاستقلال الفصو وبالعقد (فلو كاتب كاه) أى جميع العبد الذى بعده حرسا أو كان عالما  
 بحرية بعضه أم معتق دارف كله فبان حر البعض (صح فى الرق فى الاظهر) من قولى فربى الصفقة وبطل  
 فى الآخر منها وعلى الاول يعتق اذا أدى قسط الرقيق من المسمى ثم أعلم أن من شرط الكتابة لمن كاه  
 رقيق استبعاد الكتابة له (و) حيثئذ (لو كاتب بعض رقيق فسد) هذه الكتابة (ان كان باقية  
 لغيره ولم يأذن) فى كتابته اعدم الاستقلال ولان القيمة تنقص بذلك فبضرر الشريك (وكذا ان أذن)  
 الغير فيها (أو كان) ذلك البعض (له على المذهب المنصوص) لان المكاتب يحتاج الى التردد حضرا  
 وسفرا لاكتساب العجوم ولا يستقل بذلك اذا كان بعضه وقيفا فلا يحصل مقصود الكتابة وأيضاً لا يعطى  
 من سهم المكاتبين لانه يصبر بعضه لسكا للمالك الباقي فانه من أكسابه بخلاف ما اذا كان باذنه حراً  
 والطريق الثانى القطع بالآول وهو الراجح فى الثانية \* (تنبيه) استثنى من الفساد فى كتابة البعض صور  
 منها لو كاتب فى مرض موته بعض عبده وذلك البعض ثلث ماله فانه يصح قطعا قاله الماوردى ومنها  
 ماله كان بعض العبد موقوفا على خدمة مسجد ونحوه من الجهات العامة وبذية رقيق فكتبه مالك بعضه  
 قال الاذرى فيشبه أن يصح على قولنا فى الوقف انه ينقل الى الله تعالى لانه يستقل بنفسه فى الجملة ولا يبقى  
 عليه أحكام مالك بخلاف ما اذا وقف بعضه على معين اه والاوجه كما قال شيخنا خلافه لما فانه التعاليم  
 السابقين ولوسلم فالبيان المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها ما اذا أوصى بكتابة عبده فلم  
 يخرج من الثالث الا بعضه ولم تجز الورثة فالاصح انه يكتب ذلك البعض ومنها المومات عن ابن سبى وخالف  
 عبداً فأقر أحدهما أن أباه كاتبه وأنكر الآخر أن نصيبه مكاتباً فانه فى الحاصل وفى استثناء هذه كما  
 قال ابن شهبة نظر ومثله مالو ادعى العبد على سيده أنهم كاتباه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر (ولو)  
 تعدد السيد كثير يكتفى فى عبده (كتاباهما أو وكلا) من كاتبه أو وكل أحدهما الآخر (صح ان انفقت  
 النجوم) جنسا وصفة وعددا وأجلا وفى هذا الطلاق النجم على الموردي إقوله (وجعل المال) المكاتب  
 عليه (على نسبة ملكهما) سواء صرحا بشرط ذلك أم لا لئلا يودى الى انقضاء أحدهما بحال الآخر  
 \* (تنبيه) قوله نسبة ملكهما يفهم أنه لا بشرط تساوى الشريكين فى ملك العبد الذى يكتباه وهو  
 الفصح وانتهى اختلاف النجوم أو شرطاً متفاوت فى النجوم مع تساوىهما فى الملك أو بالعكس لم يصح  
 وهو كذلك (فلو عجز) العبد (فحجز أحدهما) وفسخ الكتابة (وأراد الآخر انقضاء) العقد (فكتب ابتداء  
 عقد) فلا يجوز بغير إذن الشريك الآخر على المذهب وبالأذنه على الاظهر كفى الروضة لماسر (وقيل  
 يجوز) بالاذن فعلا لان الدوام أقوى من الابتداء \* (تنبيه) تعبر المصنف عن هذه الطريقة بقيل  
 مخالف لاصطلاحه وان كان الاصحاب كما قال الرافعى يتوسعون فى جعل طرق الاصحاب أوجها (ولو أبرأ)  
 واحداً من كاتبى العبد معا (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أى نصيبه من العبد (عق نصيبه) منه  
 تنزله منزلة الابتداء (وقوم) عليه (الباقى) منه وسرى العنق عليه وكان الولاء له (ان كان موسرا)  
 أما فى العنق فلماسر فى بابه وأدى فى البراء فلانه أبرأه من جميع ما يستحقه فأشبهه بالوكاتب جميعه وأبرأه عن  
 النجوم \* (تنبيه) كلامه يفهم أن التقويم والسرابة فى الحال وهو قول والاظهر انه ان أدى نصيب  
 الآخر من النجوم عتق منه والولاء بينهما وان عجز وعاد الى الرق فحينئذ يسرى وينتقم ويكون كل الولاء له

وان كان مفسرا ولا يقوم عليه وخرج بالابراء والاثبات ولو تبعض نصيبه فلا يعتق وان رضى الاخر  
بنقدعه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض وان مات قبل التجيز والادعاءات بمعضاوان ادعى انه واهجا  
وصدقه أحدهما وحالف الاخر عتق نصيب المصدق ولم يمسر ولا مكذب ما لبى المكاتب بكل نصيبه  
بالنصف منه وأخذ نصف ما يصدق به ولا يرجع به المصدق وترد شهادة المصدق على المكاتب وان  
ادعى دفع الجميع لاحدهما فقال له بل أعطيت كلاهما نصيبه عتق نصيب المقر ولم تقبل شهادته على  
الاخر وصدق في أنه لم يقبض نصيب الاخر بخلافه ثم لا تخزن بأخذ حصنه من المكاتب ان شاء  
أو يأخذ من المقر نصف ما أخذ ويأخذ النصف الاخر من المكاتب ولا يرجع المقر بمقتضى ما  
المكاتب كما سطره

\*(صل)\* فيما يلزم السيد بعد الكتابة وما ينس له وما يحرم عليه بيان حكم ولد المكاتبه وغير ذلك  
(يلزم السيد) بعد صحة كتابة وثيقه (ان يحكمه جزء من المال) المكاتب عليه (أؤيدفعه اليه) بعد  
أخذ النجوم ليستعين به لفعله تعالى وآتوه من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر وظاهر  
الامر الوجوب وانما خرجنا منه في الكتابة للدليل ولم يقدم دليل على حل الايتاء على الاستحباب فعمل بما  
اقتضاء الظاهر \*(تنبيه)\* الف واللام في المال لا عهد أى مال الكتابة فادهم أنه يحكم منه جزء آخر من  
المال المعقود عليه أو يدفع اليه بجزء منه بعد قبضه والاول ظاهر وأما الثاني فالاصح أنه لا ينبغي ذلك وانما  
يتعين أن يكون من جنسه فان أعماه من غيره لم يلزمه قبوله ولكن يجوز وان كان من جنسه وجب  
قبوله فان مات السيد ولم يؤنه لزم الوارث أو واهبه الايتاء فان كان النجم بأذيتا عين منه وقدم على الدين وان  
تلف النجم قدم الواجب على الوصايا وان أوصى بأكثر من الواجب فالراندس الوصايا وانهم كلام المصنف  
أن السيد لو أبرأ الرقيق عن جميع النجوم انه لا يجب الايتاء وهو الاصح كما اقتضاء كلامه على الصدق  
لزوال مال الكتابة وكذا لو وهبها له كما قاله الزركشى واستثنى الهبة الى وغيره وتبين لا يلزم الايتاء فيها  
أن يكاتبه على منفعة نفسه أو يكاتبه في مرض موته ولا يحتمل الثالث أكثر من قبضه وكذا الوهابه نفسه  
أو اعتقه بعوض واذا لم يبق من النجوم الا القدر الواجب في الايتاء لا يستفاد ولا يحصل التعارض لان  
الاصح ان الحط أصل السيد أن يؤتبه من غيره وليس السيد بغيره كما يأتي في الفصل الاثنى لان له عليه  
مثله لكن برفعه المكاتب الى الحط كما حتى يرى رثبه ويصل الامر بينهما (والحط) عن المكاتب (أولى)  
من الدفع اليه فله المقتول عن العبد برضى الله عنهم قولاً وفعلان المقصود اعانته ليعتق والاعانة في الحط  
محققة وفي الدفع وهومة فانه فيدفع الى المال في جهة أخرى \*(تنبيه)\* قضية كلامه ان الواجب أحد  
الامرين وليس أحدهما بدلا عن الآخر وهو وجهه والاصح المنصوص في الام أن الحط أصل والايتاء بدل  
عنه (و) الحط أو الدفع (في النجم الاخير البقي) لانه أقرب الى المتق وقد روى مالك في الموطأ عن ابن عمر  
رضي الله عنهما انه كاتب عبد على خمسة وثلاثين ألفا ووضعه منها خمسة آلاف وذلك من آخر نجمه (والاصح  
انه يكفي ما يقع عليه الاسم) من المال (ولا يحتج بحسب المال) فله وكثرة لانه لم يرد فيه تقدير وهذا ما نقله  
عن نص الام وعبارة الروضة أقل ممقول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البلقينى ان هذا من المعضلات  
فان اتيان فلس لمن كوتب على ألف درهم تبعد ارادته بالآية الذكر حتى أو طال في ذلك ونقل الزركشى  
عن اسحق بن راهويه انه قال أجمع أهل التأويل في قوله تعالى وآتوه من مال الله الذي آتاكم أنهم اربع  
الكتابة ويمكن حل هذا على الذب كما سيأتي والثاني لا يكفي ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يليق  
بالحال فان لم يتفق على شيء قدره الحاكم بجهته \*(تنبيه)\* لو كاتب سريكان مثلاً بدينار كل واحد منهما  
ما يلزم المفرد بالكتابة كما يحسنه بعض المتأخرين (و) الاصح (ان وقت وجوبه) أى الحط أو الدفع (قبل  
العتق) يستعين به عليه ولانه ممان بما بين زكاة وايتاء فلما كانت الزكاة قبل العتق فكذلك الايتاء والثاني

بعده لينتفع به وعلى الأول انما يتعين في النجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة لانها سبب الوجوب كما  
 تقول الفطرة تجب بغروب الشمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان لانه سبب الوجوب هذا ما صرح  
 به ابن الصباغ وقيل يجب بالعتق وجوبا موسما ويتضح عند العتق وبهذا صرح في التهذيب وقيل انه  
 يتضح اذا بقي من النجم الأخير العذر الذي يجعله أو يؤنيه ياء وعبارة المصنف عاده بكل من ذلك وعلى  
 كل لو أخر عن العتق أنهم وكان قضاء بقول الرضا ويجوز بعد الاداء العتق ان كان يكون قضاء نفسه تسمع  
 (وبسبب الربع) أي حط قدر ربع مال الكتابة ان سمع به السيد (والافالس سبع) روى حط الربع  
 الناسق وغيره عن علي رضي الله عنه وروى عنه وفيه ما إلى النبي صلى الله عليه وسلم وروى حط السبع مالك  
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال الباقين بقي يدهما حط السبع رواه البيهقي عن أبي سفيان مولى أبي  
 أسيد (وبعزم) على السيد (وطعم مكاتبه) كتابة صحيحة لا خلال ملكه فيها ابدال خروج اكناسها ما عنه  
 وان لم يقطع ملكه عنها كالمالان الرجوى ولو شرط في الكتابة أن يملأها فسد الوعد لان المال حث  
 يصح العقد ولو بالشرط (ولاحد) على السيد (فيه) أي وطعم مكاتبه وان علم التعزيم شبهة الملك امكن  
 بعد عند العلم بالتعزيم على الصحيح وكذا هي (تنبيه) \* اقتصار المصنف على الوعد فيهم -م جواز  
 ما عدا الاستماع وليس مراد افتقار في زوائد الرضا في كتاب الفها اراد به يحرم منها كل استماع قال  
 وكذا المبيعة وأما المنظر اليه وانظر المكاتب أي المبعوض الى سيده فذكر في كتاب النكاح (ويجب)  
 عليه بوطئها (مهر) وان طأ وصته لشبهة الملك \* (تنبيه) \* ظاهر اطلاقه وجوب مهر واحد وان تكرر  
 وهو الاصح كفي زيادة الرضا في الصداق هذا حيث لم يقبض الصداق فان كان وطئها ثانيا بعد قبضها  
 المهر وجب لها مهر ثان (والولد) الحاصل من وطء السيد (حر) نسب لانها علقته في ملكه (ولا  
 ولا يجب) عليه (في حقه على المذهب) لانه قد حرا لانه من أمه وفي قولها قيمته بناء على قول يأتي ان  
 حق الملك في ولدها من غيره والأول مبني على مقابلة الاظهر ان حق الملك فيه للسيد مع قول آخر انه مملوك  
 (ومات) بعد وضع الولد (مستولدة مكاتبه) فيكون لعتقه سببان ولا يغال الاستيلاء حكم الكتابة لان  
 مفصودهما واحد وهو العتق \* (تنبيه) \* المراد بكونها نصبر مكاتبه انها مستمرة على كتابتها والا  
 فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك ولو قال كالمحرر وهي مستولدة مكاتبه كان أولى فان أدت النجوم عتقت عن  
 الكتابة وتبعها كسبه او ولدها (فان عجزت عتقت بموته) أي السيد عن الاستيلاء وعتق معها أولادها  
 الخادون بعد الاستيلاء دون من قبله ولومات قبل عجزها عتقت أيضا لكن الاصح أنها تعتق عن الكتابة  
 كالأعتق مكاتبه منجزا أو عتقه بصفة فوجدت قبل الاداء ويتبعها كسبه وأولادها الخادون بعد  
 الكتابة \* (تنبيه) \* وطء أمة المكاتب حرام على السيد ولاحد عليه بوطئها ويلزمه المهر بوطئها خزا  
 فان أحبالها فالولد حرسبب للشبهة ولا تجب عليه قيمته وتصور الامة مستولدة له ويلزمه قيمتها السيدها  
 ومن كاتب أمة حرم عليه وطء بنتها التي تسكبت عاها ويلزمه به المهر ولاحد للشبهة وينفق عليها منه ومن  
 باقي كسبه او يوقف الباقي فان عتقت مع الام فهو لها والا فلا سيد فان أحبالها صارت أم ولد ويلزمه قيمتها  
 للمكاتب والولد حرسبب لا تجب قيمته لانه قد ملك الام ولا قيمة أمه لانها لا تملكها وتعتق اما بعتق أمها  
 أو موت سيدها (ورلدها) أي المكاتبه الحادث بعد الكتابة وقبل العتق (من نكاح) أو زمان مكاتب في الاظهر  
 يتبعها رافا وعتقا لان الولد من كسبه فيوقف أمره على رفها وحريتها لانه يتبعها في سبب الحرية كما  
 يتبعها في الحرية كولد المستولدة (وليس عليه شيء) للسيد اذ لم يوجد منه التزام والثاني هو مملوك للسيد  
 يتصرف فيه بالبيع وغيره كولد المهرونة \* (تنبيه) \* قوله مكاتب المراد انه ثبت له حكم الكتابة كما عبر  
 به في المحرر لانه يصير مكاتبا وهذا قاله عقبه يتبعها رفا وعتقا والمراد يتبعها في العتق اذ عتقت بالكتابة  
 أما اذا رقت ثم عتقت بجهة أخرى غير الكتابة الأولى لا يتبعها في العتق وقد فهم عبارته ارادة ما سبق في

المكتبة المستولدة وليس مراد بل هذا في المكتبة المجرودة ولا يلزم من قولنا يثبت له حكم المكتبة أنه  
 كالمكتبة من كل وجه وله ذال قال البلعيني ويستثنى من حكم المكتبة صورها أن السيد مكاتبه  
 حزمه المارودي لأن الحاصل له كتابته تبعية الثانية أن أرض الجنبية عليه ليس له الثالثة لو كانت أرض  
 فوطها السيد لم يجب عليه من غيرا على الأصح أن حق المالك في الولد السيد كما قال المصنف والحق فيه أي  
 الولد (السيد) كما أن حق الله في الأم له (وفي قولها) أي المكتبة لأنه مكتاب عليه فيكون الحق فيه لها  
 (تتبعه) محل هذا الترجيع ما ذكر لم يكن ولدها من مبداها فان كان منه في أصل الروضة يشبه أن يكون  
 كولد المكتبة من جواريت ينعى فيكون المالك فيه لازم قطعا قال البلعيني وعندى أنه وهم لأن المكتبة  
 ذات جارية ولولد يبيع أمه في الرزق وولد المكتبة امتحاله الرزق من أمه لا من رق أمية الذي هو عبدها أم  
 وهذا أوجه ثم فرغ على القولين مسائل أشار إليها بقوله (فلو نقل) الولد (ففيه تملأ الحق) منها ما كان لها  
 السيد فقبضه له كقيمة الأم أو لأمه أو استعير بها في أداء النجوم (والذهب) ولو عبر بالاطهر لكان أولى  
 لأن الخلاف قولان (أن أرض جنبية عليه) أي ولد المكتبة فيمادون نفسه (و) أن (كسب) ومهر ينفق  
 منها عليه وما فصل) عن ذلك (وقف) فأن عتق قلة (والسيد) كما أن كسب الأم إذا عتقت يكون لها  
 والأول سيد وفي وجه لا يوقف بل يصرف إلى سيدها هذا كله على قول أن حق المالك في السيد هو على قول أنه  
 له فيكون ما ذكر من الأرض وغیره لها فان لم يكن له كسب أو لم ينفق ثبوته فعلى السيد وثبته في الأولى  
 وثبته في الثانية وبصدق السيد به أنه ولد قبل المكتبة حتى يكون رقيقا له وان أمكن أنه ولد بعدها  
 لأنه اختلاف في وقت الكتابة فيصدق فيه كمالها ولان جواز التصرف فيها يحدث من ملكه ولهي تدعى  
 حدوث ما يبيع منه فان شكك عن البين قال الدارمي قال ابن القمامات وقف الأم حتى يبلغ الولد ويحلف وقيل  
 ان الأم يخاف فان شهد السيد بدعواه أربع نسوة قبل وان أقام يدين تمارشنا (ولا يفتق) من  
 المكتبة حتى يؤدى (السيد) (الجيع) من النجوم لحديث المكتبة فن مابق عليه درهم وفي معنى أدائه خط  
 الباقي عنه الواجب والبراءة منه والحوالة به ولا تصح الحوالة عليه ولا الاغتياض عنه (تتبعه) لو كاتبه  
 معا فادوى بعض المال ثم أعتقه على أن يؤدى الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد أنه إذا أدى النجم  
 الأول عتق باقي الباقي في ذمته يؤديه بعد العتق صح أيضا كما يقتضيه كلام الروضة (ولو أتى) المكتبة  
 (بمال يقال) له (السيد هذا حرام) أي لا تأكله ولا يئذه (له بذلك) حاشا المكتبة أنه حلال لم يملك له فلا  
 بظاهر اليد (ويقال للسيد) حينئذ تأخذ أو تبرئه عنه) أي عن قدره ويحجر على أحد الأمرين فاقبل  
 كيف تأمر السيد بأخذ وهو يقرب بكونه حراما أحجب بالمال تأمره بالقبض عينا بل تبرئه فان اختار الإبراء  
 فذلك وان اختار القبض فقبضه تفصيل فان أ كذب نفسه وقال هو المكتبة قبل كذابه الإمام ونفذ تصرفه  
 فيه وان أقر به لغيره لم يدفعه اليه من صدقه وأخذته باقراره وان لم يقبل قوله على المكتبة وان لم يبيع  
 مالها أو عينه ولم يصدق أقر في يده ويمنع من التصرف فيه (فان أبي قبضه الغاضى) وعتق المكتبة ان أدى  
 السكن (فان شكك المكتبة) عن الحلف (حلف السيد) انه ليس له ملكه لقرض امتناعه من الحرام  
 (تتبعه) هذا إذا لم يكن أمه على التحريم فان كان كما إذا أتى إليه بلحم يقال هذا حرام لأنه غير مذكى فقال  
 بل مذكى صدق السيد لان الأصل عدم الذكوة واحترق المصنف بقوله ولا يئذه عمال وأقام السيد يئذه على  
 ما يذوقه فلا يحجر وتسمع يئذه لانه فيه غرض ظاهر وهو الامتناع من الحرام ولا يثبت بها ولا يئذه  
 ملك لمن عينه ولا يسقط بخلاف المكتبة حق من حجبته (ولو خرج) أي ظاهرا في حياة المكتبة كون  
 (المؤدى) من النجوم أو بعضها (مستحقا) بعبية شرعية وزام الحاشا لم لا يفرار أو عين مردودة (رجع  
 السيد يئذه) لفساد القبض (تتبعه) المراد أنه يرجع عتقه ولو عبر به لكان أولى (فان كان في النجم  
 الأخير بان أن العتق لم ينع) لبيان الاداء فلن ظهر الاستحقاق بعدم وف المكتبة بان أنه مات وفيه فادان

ما ترك للسب بدون الورثة \* (تبيينه) \* لا يتقدم ذلك بالنجم الاخير فلو كان في النجم ودفع الاربعة  
معتبرين بخروج غيره مستحقا كونه لم يعتق أيضا وذلك عبر في الروضة ببعض النجوم (وان كان  
قال عند اخذه) للمكاتب (أنت حر) أو قد اعتقك فإنه لا يحكم بعنته أيضا في الاصح المنصوص لاندبساء  
على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وديان خلاف فلم ينفذ العتق \* (تبيينه) \* قوله عند اخذه بوجه التصوير  
بما اذا فاه متصلا بقبض النجوم وهو ما نقله عن كلام الامام حيث قال وفي كلام الامام اشعار بأن قوله  
وأنت حر فاعلم ان قوله على الحرية بموجب القبض اذا رتب على القبض فلو انفصل عن القران لم يقبل  
التأويل قال وهذا تفصيل قوي لا بأس بالاخذ به لكن في الوسيط لا فرق بين أن يكون جوابا عن سؤال  
حرية أو ابتداء ولا فرق بين أن يكون متصلا بقبض النجوم أو غير متصل اه وفيه اس الرفعة بما اذا  
قصد الاستبعاد عن حاله بعد أداء النجوم قال فان قصد انشاء العتق برى المكاتب وعنى وقال البلقيني محل  
عدم عنته اذا قال ذلك على وجه الخبر بما جرى فلو قال على سبيل الانشاء أو أطلق لم يرتفع بخروج المدفوع  
مستحقا بل يعتق عن جهة المكاتب ويتبعه كسبه وأولاده اه وينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو قال  
لزوجتي ان ابرأني طاعتك فأرأته من مجهول فقال لها أنت طاتي ثم تبين أن الابراء من مجهول ولو  
قال المكاتب أعتقتني بقولك أنت حر وقال السيد انما أردت بما أدبت صدق السيد بهينه قال السيد لاني  
وغیره وفيما ساه أنه لو قيل لرجل طاعتك امرأتك فقال نعم طاعتها ثم قال انما قلته على ظن أن اللفظ الذي  
جرى طلاق وقد أفنى الفقهاء بخلافه ونازعه صدق بهينه (وان خرج) المؤدى من النجوم (معينا) ولم  
يرض السيد به (فله رد وأخذ بذله) لان العدة انما يتناول السليم فلم يلزمه أخذ المعيب \* (تبيينه) \* قد  
يؤهم كلامه حصول العتق بالاخذ الاول وليس مراد بل الاصح أن اتبين ان العتق لم يحصل بالاخذ الاول فان  
رضي به وكان في النجم الاخير نفذ العتق ورضاه بالمعيب كالإبراء عن بعض الحق وثبت حصوله من وقت  
القبض على الاصح وقيل من وقت الرضا (ولا يتزوج) المكاتب (الا باذن سيده) لانه عبد مابق عليه  
درهم كاسر (ولا يتسرى باذنه على المذهب) لضعف ملكه وخوفه من هلاك الجارية في الطلاق فنهى عن  
الوطء لمنع الزمان من وطء المهرونة وما اقتضاه كلام الروضة وأصلها في نكاح العبد ودوز وائدها في  
معاملاته من ترجع جوارزه بالاذن مبني على أنه يملك بتملك السيد فالمد كوردها مبني على الجديد وهو  
منع ملكه وقد صرح الرافعي ههنا بتسريه باذن السيد مبني على الخلاف في تملك العبد بتملك سيده فاذا  
لا تخالف بين الابواب كما قد يتوهم \* (تبيينه) \* لو عبر المصنف بالوطء كان أولى لان التسري أخص من  
الوطء لاشتراط الاتزال والنجب فيه (وله) أي المكاتب (شراء الجوارى للتجارة) توسعاه في طرق  
الاكتساب (فان وطئها) أي جازيته على خلاف منه معناه (فلاحد) عليه شبهة الملك وكذا لا مهر لانه  
لو وجب عليه السكن له (والولد) الحاصل من وطئه (نسب) لاحق به لشبهة الملك (فان ولدته في  
المكاتب) أي قبل عتق أبيه أو معه (أو بعد عتقه) لكن (لدون ستة أشهر) من وطئه (تبعه)  
الولد (رفا وعتقا) ولا يعتق في الحال في الصورة الاولى لضعف ملكه بل يكون ملكا له لانه ولد بجاريتته  
ولا يملك خروجه عن ملكه لانه ولد له بل يتوقف عتقه على عتق أبيه فان عتق والارق وصار للسيد  
وهذا معنى قولهم ان ولده مكاتب عليه (ولا نصير) أمه (مستولدة) للمكاتب (في الاظهر) لانها  
علفت بملوك فأنشئت الامة المسكوبة والثاني نصير لان ولدها بنت له حق الحرية بكتابه على أبيه  
وامتناع به فثبت لها حرمة الاستيلاء هذا كله اذا ولدته في المكاتب (و) أما (ان ولدته بعد العتق)  
فيمتثلان ولدته (للقوة ستة أشهر) من الوطء كما في المهر وأربعة أشهر كما في الروضة فتقدم في باب العدد  
ان التعبير بما فوق الستة جرى على الغالب فكل من العبارتين صحيح (وكان يهاوها) ووقع الوطء مع  
العتق أو بعده في صورة الاكثر وولده ستة أشهر فصاعدا من الوطء (فهو حر وهي أم ولد) انظر ههنا في الرق

بعد الحرية ولا تقار الى احتمال المعلق في الرق تغليب العربية فان لم يتطأ مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون  
سنة أو من الرق لم تصرف أم ولد (ولو بعت) المكاتب (النجوم) قبل حملها (لم يجبر السيد على القبول)  
لما جعل (ان كان له في الامتناع) من قبضها (غرض) صحيح (كزوجة مثله) أي مال النجوم الى محله  
كما طعام الكبير \* (تنبيه) \* لو أطلق المؤنة كان أنصرف وأتمل لدخول مؤنة العلف وقد ذكره في  
المحرر (أو خوف عليه) بسبب ظاهر متوقع وزواله بان كان زمن تهب أو غارة لماني الاجبار من الضرر  
والخلة هذه ولو أنشأ الكتابة في زمن تهب أو غارة وتوكل فيه لم يجبر أيضا الآن ذلك تدينرول عند المحل  
قال الروباني فان كان هذا الحرف معهود الاير جى زواله لزمه القبول وجها واحدا وبه جزم الماوردي  
\* (تنبيه) \* تعبيرة بالنجوم ايسر يقيد فلو أضر النجم الاول أو غيره كان الحكم كذلك لما فيه من تعهد  
سبب العتق ومن الاغراض ما اذا كان طاعما يريد ان يأخذ هذه عند المحل ربطا فالباقي من الاغراض  
ان الدين في ذمة المكاتب لازكاه فبه فاداه جابه قبل المحل كالمالك غرض في ان لا يأخذ له لئلا يعلق به  
الزكاة قال ولم يذكروا الاصحاب والظاهر اعتباره اه وهو ظاهر (والا) بان لم يكن للسيد غرض صحيح  
في الامتناع من قبض النجوم (فيجبر) على قبضه لان له مكاتب غرضا ظاهرا وهو تعيين العتق أو تقريره  
ولا ضرر على السيد في القبول \* (تنبيه) \* أطلق المصنف الاجبار وظاهره انه يجبر على القبض ولكن  
تقدم فيها اذا أتى للمكاتب بمال فقل السيد هذا حرام ولا بدنة انه اذا حلف المكاتب انه جليل  
أجبر السيد على أخذه أو الابرأ منه فان أتى قبضه القاضي ولم يذكروا هنا الا برأه فيحتمل ان يلحق به ويحتمل  
ان يفرق بحال الحق هذا بخلافه مما هو الاول أو جبري عليه الباقي (فان أتى) قبوله والابرأ منه على  
ما مر أو كان غائبا (قبضه القاضي) منه وعتق المكاتب ان أدى الكل لانه نائب الممتنعين والغائبين  
وليس للقاضي قبض دين الغائب لانه ايسر المؤدى غرض الاسقوط الدين عنه والغافل للغائب ان يفي  
المال في ذمة المولى فانه خير من ان يصير أمانة عند الحاكم (ولو بعت) المكاتب (بعضها) أي النجوم  
(ليبرته) السيد (من الباقي) منها (فأبرأ) مع الانخذ (لم يصح الدفع ولا الابرأ) لفساد الشرط وسواء  
اكان الاتماس من العبد أو من السيد لان ذلك يشبهه وبالمجاذبة المجمع على تحريره فقد كان الرجل  
اذا حل دينه يقول لمدينه اقض أو زد فان قضاه والارادة في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المأخوذ ولا عتق  
لعدم صحة القبض والبراءة \* (تنبيه) \* ما ذكره المصنف لا يختص بدين الكتابة بل سائر الدون كذلك  
لما مر (ولا يصح بيع النجوم) لانها غير مستقرة ولان المسلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من المارفين ان يترك  
السقوط اليه فالنجوم بذلك أولى وهذا باسطة ما قيل ان المصنف صحح في الروضة في باب البيع قبل قبضه ان  
بيع الدين غير من هو عليه صحيح ومقتضاه ترجيح بيع النجوم (ولا الاعتياض) أي الاستبدال (عنها)  
من المكاتب كان تكون النجوم دنانير فيملى بدلها ادراهم وهذا ما يحتاجه خاتبة البغوى وهذا الوجه مما  
نقله الرافعي في باب الشفعة عن الاصحاب من الجواز لما مروان صوب الاسنوى ما هناك وجري عايشه شيخنا  
هنا في منهيجه (ولو باع) السيد النجوم (وأدى) المكاتب النجوم (الى المشتري لم يعتق في الاظهر)  
وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان الاذن في مقابلة سلامة العوض فلم تسلم فلم يبق الاذن ولو سلم بقاؤه  
لكون المشتري كالوكيل وبه حال الوجه الثاني القائل بانه يعتق فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم  
لنفسه بخلاف الوكيل نعم لو باعها وأذن له المشتري في قبضها مع علمهما بفساد البيع عتق بقبضه (و) على  
الاول (يناب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما أخذ منه) وعلى الثاني بما أخذ به يقبضه السيد  
لانه كوكيله (ولا يصح بيع رقبته) أي المكاتب كتابة صحيحة (في الجسد) لان البيع لا يرفع الكتابة  
لازوما من جهة السيد فيبقى مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمسئولة ولذا قال أبو حنيفة ومالك والقديم  
يصح بيع المكاتب كالعتق بصفه وهذا قال أحمد \* (تنبيه) \* محل الخلاف اذا لم يرض المكاتب بالبيع فان

رضى به جاز وكان رضاه فسحقا كجزءه القاضي الحسين في تعليقه لان الحق له وقد رضى بما  
وعلى هذا تستثنى هذه الصور عن عدم صحة بيع المكاتب ويستثنى أيضا صور منها ما اذا بيع بشرط  
الاعتنى فانه يصح وان لم يرض المكاتب وترفع السكينة ويلزم المشتري اعتناؤه والولاء له ذكره  
الباقي في تحريرها لان الشافعي أطلق جواز بيع العبد بشرط العتق بمحض براءة والحال انها  
كانت مكاتبه ومنها البيع الضمني اذا قال اعتق مكاتبك فني على ألف ذكره الباقي أيضا وقال انه أولى  
بالجواز من التي قبلها مع اعترافه بأن المتقول في أصل الرخصة البطالان واذا كان المتقول في هذه البطالان  
فالبطلان في التي قبلها يعارض الاولى وهو كذلك ويجعل حديث براءة على أنها رضىت بالبيع ومعنى  
البطلان في هذه أن العتق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المعتق ولا يسخق العوض كسأني ومنها  
ما اذا باع المكاتب من نفسه فانه يصح سواء أذله الله عقد عتاقة أو بيع وترفع السكينة فلا يتبعه كسبه  
ولا ولده ومنها اذا جنى ومنها اذا عجز نفسه وخرج بالصحة الفاسدة فان المنصوص في الأثر صحة البيع فيها  
اذا علم البائع بمسادهها لبقائه على ملكه كالمعلق عتقه بصفة وكذا ان جهل على المذهب (فلو باع)  
السيد رقبته مكانه (قأى) المكاتب النجوم (الى المشتري) فتبعضها (فني عتقه القولان) السابقان  
فيها اذا باع نجومه أظهرهما المنع (وهبته كبيعته) فيبذل كروا الوصية فان عجزها فكمية و الا فتصح  
ان علقها على عجزه (وليس له) أي السيد (بيع ما في يده مكاتبه) لا (اعتاق عبده) لا (تزوج  
أمة) ولا (انصرف قسما) مما في يده لانه معه كالاجنبي \* (تنبيهه) \* مسخلة النكاح مكررة سبقت في  
النكاح (ولو قاله) أي السيد (رجل) مثلا (اعتق مكاتبك على كذا) كائنه (ففعلى عتق ولزمه  
ما التزم) كقولنا أعتق مستولدك على كذا وهو بمنزلة ذراء الاسير \* (تنبيهه) \* محل ذلك ما اذا قال  
اعتقه وأطلق أما اذا قال أعتقه فني على كذا فقال أعتقه منك فانه لم يعتق عن السائل وبعتق عن المعتق  
في الاصح ولا يستحق المال \* (تمة) \* لو علق عتق المكاتب على صفة فوجدت عتق ويتضمن الاراء  
من النجوم حتى تنبئه كسبه ولو لم يتضمن الاراء لكان عتقه قسرا واقع عنها فلا تنبئه الا كساب قاله  
القاضي الحسين في كتاب الزكاة من تعليقه قال والاراء لا يقبل التعاقب قصدا ويقبله ضمنا  
\* (فصل) \* في لزوم الكتابة وجوازها وما يعرض لها من فسخ أو انفساخ وبين حكم تصرفات المكاتب  
وغيرها (الكتابة) الصحة (لازمة من جهة) أي جانب (السيد ليس له فسخها) لانها عقد لحظ  
مكاتبه لا لحظه فكان فيها كالأمر لانها باقية عليه أما الفاسدة فهي جائزة من جهة على الاصح  
\* (تنبيهه) \* قوله ليس له فسخها لا حاجة اليه بعد ذكر الزوم وانما ذكره لاجل قوله (الا ان عجز)  
المكاتب (عن الاداء) عند المحل لتجزم أو بعضه غير الواجب في الالباء فالسيد الفسخ في ذلك قال  
المأوردى بشرط ان يقول قد عجزت عن الاداء أو يقول السيد فعجزت الكتابة ولا حاجة فيه الى حاكم  
لانه متفق عليه كالفسخ بالعيب \* (تنبيهه) \* يرد على حصره الاستثناء صورتان أحدهما ما اذا امتنع  
من الاداء مع القدرة عليه والسيد الفسخ كفي الرخصة كالمصالحان فيسأل اذا امتنع المشتري من أداء الثمن  
ليس للبائع الفسخ فهو لا كان هنا كذلك أوجب بان المشتري عند القدرة يجبر على أداء الثمن بخلاف  
المكاتب الثانية اذا حل النجوم والمكاتب غائب ولم يبعث المال كسيد كره المصنف أما اذا عجز عن القدرة  
الذي يحكم عنه أو يبذل له فانه لا يفسخ لان عليه مثله ولا يحصل التقاض لان للسيد ان يؤتبه من غيره ولكن  
يرفع المكاتب الأمر الى الحاكم ليفصل بينهما بان يلزم السيد بالاتباع والمكاتب بالاداء (و) الكتابة  
(جائزة للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وقلة) أي ما يقع بنجوم الكتابة لان الحظ فيها له فأشبهه المرتهن  
كذا قاله واعترض من جهة انه يعطل حق السيد من النجوم بخلاف المرتهن وقد يجاب بان هذا بالنسبة  
للمعتق كالضلع فلم ينظروا السيد (فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز عن كتابتي مع ترك الاداء (فلسيد

الصبر عليه (و) له (الفسخ) لا الكتابة على الترخاوان شاء (بنفت) لانه فسخ يجمع عليه للاجتهاد  
 فيه فلم يترط فيه الحاكم (وان شاء بالحاكم) ان ثبت الكتابة عنده وحلول النجوم والعجز مقرر او يبيده  
 ومضى فثبت الكتابة فاز السيد بما أخذوا لكن يجب عليه ان يرد ما اعطى من الزكاة ولا يملك لفاته  
 صرفا بل انما لافا للبدوى (وللمكاتب) ايضا (الفسخ) لهما (في الاصح) وان كان معه وفاء كان  
 للمرخن ان يفسخ الرهن والثاني الملع لانه لا ضرر عليه في بقائها (ولو استعمل المكاتب) سيده (عند  
 حلول النجم) ليجر (استحب) له (امواله) اعانة له على تحصيل العتق (فان امهل) السيد مكانه  
 (ثم اراد الفسخ) اسبب بماسر (وله) ذلك لان الدين الحلال لا يتأجل قال ابن شهاب ودرغاط من فهم  
 عن المصنف رجوع الصبر للعبد (وان كان معه) أي المكاتب (عروض) وكانت الكتابة غسيرا  
 واستعمل ابيه (امواله) وجوبا (ليدها) لانها مدية قريبة ولولم يعملها الفاتمة وهذا الكتابة (فان)  
 لم يمكن بيعه او رآه كان (عرض كساد فله ان لا يزيد في الماله على ثلاثة ايام) لتضرر بذلك وهذا الجزم  
 به في الحر رتبة البغوي وجرى عليه ابن المقرئ وغيره وهو المعتمد ومضى كلام الإمام عدم وجوب الامهال  
 فقد قل عنه في الروضة وأصلها جواز الفسخ وصحها (وان كان ماله غائبا) واستعمل لاجتماع (امواله)  
 السيد وجوبا (الى احضاره ان كان) غائبا فيها (دون مرحلتين) لانه بمنزلة الحاضر (والا) بأن كان  
 على مرحلتين فأكثر (ولا) يجب الامهال لحلول المدة \* (تنبيه) \* يقول لاحضار من حال على ماله  
 مقر أو عايبه بنسخة حاضرة واحضار ماله مودع (ولو حل النجم وهو) أي المكاتب (غائب) ولو باذن  
 السيد أو غاب بعد حلوله بغير اذن (والسيد الفسخ) للكتابة لثمة صغيرة بالغيبة بعد الحل والاذن قبله  
 لا يستلزم الاذن له في استمراؤه الى ما بعده ويفسخ بنفسه ويشهد له لا يكتبه المكاتب وله الفسخ بالحاكم  
 فظاهر ماسر في الفسخ بالجزم لكن بعد اقامة البينة بالكتابة بحلول النجم والتمسك بالكتاب والتمسك بالسيد  
 أنه ما مضى ذلك منه ولا من وكيله ولا أبرأ منه ولا أنفاره فيه كتحص عليه الشافعي والعراقيون ولا يعلم له مال  
 حاضر لان ذلك قضاء على غائبه الخليف المذكور فله في أصل الروضة عن الصبدلاني وأقره وهو المعتمد  
 وان قال الاذرى انه غريب \* (تنبيه) \* قال في المطالب لم أر لهم تعرضا لهذه العينة والاشبه به  
 لا فرق بين القريبة والبعيدة وتوقيدها في الكفاية بمسألة الفصر قال الزركشي وهو قياس قزيل غيبته  
 كعينة المال وقال شيخنا والقياس فوق مسافة العبدوى اه والوجه ما في الكفاية (ولو كان له مال  
 حاضر فليس للقاضي الاداء) للنجم (منه) ويمكن القاضي السيد من الفسخ وان عاق المكاتب عن  
 حضوره مرض أو خوف في الباري لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا أو لم يؤد المال وربما نسخ الكتابة في  
 غيبته فان قيل قال الاسنوي وهذا مع القول بخلافه لا يجتمعان أوجب بأن المراد من قولهم يمكن القاضي  
 السيد أي لا يعترضه (لا بد الى ما تقدم من الخليف لان القاضي اذا ولى أو اذن فيه بحثا كما قالوا في الحاشية  
 يكفي فيها العدالة الظاهرة فان وقع نزاع في الاهلية فلا بد من نبوتها عند القاضي كما أفنى به المصنف ولو  
 انظر السيد بعد حلول النجم وسائر باذنه ثم قدم على ائثاره لم يفسخ في الحال لان المكاتب غير مقرر  
 وربما كتب في السفر ما يني بالواجب عليه فلا يفسخ سيده حتى يعا به بالحال بل يكتب من فاضى بالسيد  
 الى فاضى باده فان عجز نفسه كتب به فاضى باده الى فاضى بالسيد ليفسخ ان شاء فان لم يكن بيد السيد  
 فاض وبعث السيد الى المكاتب من يعلمه بالحال ويقض منه النجوم فهل هو ككتاب القاضي فبأن فيه  
 ما مر في خلاف والوجه كما قال شيخنا الاقول وهو ما اختاره ابن الرقعة والعمول (ولا تفسخ) الكتابة  
 (بجنون المكاتب) كناية صحيحة لان ما كان لازما من أحد الطرفين لا يفسخ بجنون أحد المتعاقدين  
 كالرهن وانما يفسخ به العقود الجائرة من الطرفين كالوكالة والغراض \* (تنبيه) \* لو اراد السيد فسخها  
 حال جنون المكاتب لم يفسخ بنفسه بل بشرط أن يأتي بالحاكم ويقيم البينة بجميع ماسر فيها اذا اراد



الفسخ على العايب (و) حيث (يؤدى القاضى ان يفسد له مالا) ليعتق لان المجنون ليس أهلا فلا  
 نفسه فتاب الخاكم عنه بخلاف المكاتب العايب كما مر \* (تنبيه) \* محل تأدية القاضى عنه اذا رأى به  
 مصلحة فى الحرية كإفادته الغزالي فان رأى انه يضيع بها لم يؤد قال فى أصل الروضة وهذا حسن  
 لكنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله له أن يستقل بأخذه الا أن يقال ان الخاكم يتعمد من  
 الاخذ والحالة هذه أى فلا يستقل بالانقاذ فان لم يجد له القاضى مالا فسخ السيد بلذن القاضى وعاد بالفسخ  
 فثابه فان فاق من جنونه وظهور له مال كان حصلا من قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقض التجيز وعق  
 قال فى أصل الروضة كذا أطلقوه وأحسن الامام اخذ من نقض التجيز بما اذا ظهر المال بيد السيد  
 والا فهو ماض لانه فسخ حين نفذ حقه فأشبهه بالوكان ماله غالباً فضر بعد الفسخ اه قال فى الحادى وهذا  
 مع مصادمته لا خلافه مصادم لنص الشافعى والفرق أنه لا تفصير من الخاكم عند غيبة المال ثم حضوره  
 بخلاف وجوده بالبدل واذا قلنا يعتق يطالبه السيد بما أنفق عليه قبل نقض التجيز لانه لم ينبرع عليه به  
 وانما أنفق عليه على انه عبده قال الاذرى وقبده الدارمى بما اذا أنفق عليه بأمر الخاكم وهو ظاهر بل  
 متعين نعم ان علم ان له مالا فلا يطالبه بذلك قال الرافعى ولو أقام المكاتب بعد ما أذاع بينه فانه كان قد أدى  
 النجوم حكم بعقه ولا رجوع للسيد عليه لانه ليس وأنفق على علم بحريته متبرعا فلولا ان نسبت الاداء  
 قبل يقبل ليرجع فيه وجهان قال الاسنوى وغيره الصحيح منهما عدم الرجوع أيضا (ولا) تنفسخ  
 الكتابة (بالحر) على المكاتب بسفه وارتقاء الحجر عنه كفافته من الجنون وكلام المصنف يوم تعيين  
 القاضى فى صحة الاداء وليس مرادا فلولا له الجنون له أو استقل هو بأخذه عتق لان قبض النجوم  
 مستحق ولا تنفسخ (بيعتون السيد) ولا يموت لازومه من جهته ولا بالحجر عليه بسفه كالرهن (ويُدفع)  
 المكاتب وجوب النجوم (الى ولده) اذا بنى والى وارثه اذا مات لانه نائب عنه شرعا (ولا يعتق بالرفع  
 اليه) أى السيد المجنون لان قبضه فاسد والمكاتب استرداده لانه باق على ملكه فان تلف فى يده لم يضمنه  
 لتقصيره بالرفع اليه ثم ان لم يكن بيد المكاتب شئ آخر يؤديه فلولا تجيزه ولا بنفسخ بانتهاء السيد ولا  
 المكاتب (ولو قتل) المكاتب (سبده) عمدا (فلو ارته فضا) كجناية عمدا غيره (فان عفا) عنه  
 (على دية أو قتل) سبده (خطا أو خطا) أى الدية (عما عفا) حصلا قبل الجناية أو بعد هالان السيد  
 مع المكاتب فى المعاملات كالاجنبى مع الاجنبى فكذلك فى الجناية \* (تنبيه) \* ظاهر كلامه وجوب  
 الدية بالنسبة ما بلغت سواء كانت مثل قيمة العبد أو أكثر والذى فى الشرح والروضة وهل يجب تمام  
 الارش أو أقل الامر من قيمته وأرض الجناية فيه القولان فى الجناية على الاجنبى وقضيته أن الراجح  
 وجوب الاقل ودرج البلقين وجوب الدية مطلقا كما اقتضاه كلام السكاك وخكاه عن نص الام  
 والمختصر وقال ان الفواهد تأبى الاول وبسط ذلك وهذا هو الظاهر وجرى عليه شجنا فى شرح منحه  
 وسبأى الفرق بين هذا وبين الجناية على الاجنبى ومحل الخلاف ما لم يعتقه السيد بعد الجناية فان أعفته  
 بعدها وفى يده وذا وجب أرض الجناية على المذهب المقطوع به (فان لم يكن) فى يده مال أو كان ولم ينف  
 بالارش (فله) أى وارث سبده (تجيزه فى الاصح) المنصوص دفعا للضرر عنه لانه اذا عجزه ورق سقط  
 عنه الارش فلا يطالب به بعد العتق والتأبى لا يجزى لانه اذا عجزه سقط مال الجناية فلا فائدة للتجيز ودفع  
 بانه يستغديه الرد الى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى سبده (فاقتصاصه والدية) للطرف  
 (كالمسروق) فى قتله سبده وقد مراقبه \* (تنبيه) \* جناية على طرف ابن سبده كجانيته على اجنبى فان  
 قتله فلا سبب القصاص فان عفى على مال أو كان القتل غير عمد فكجانيته على السيد (ولو قتل) المكاتب  
 (أجنبيا أو قطعاه) عمدا (فعفى) بضم العين بخلافه أى عفا المستحق (على مال أو كان) قتله للاجنبى  
 (خطا) أو شبهه عمد (أخذ) المستحق (عما عفا) الا أن (ومما يسكبه) بعد (الاقل من قيمته)

والارض) لانه تلك تجبر نفسه واذ اجزها فلا يتعاقى يسوى الرقبة قال ابن شهاب والفرق بين هذه وبين جنابته  
على سبده على ما في الكتاب ان حق السيد متى لم يذمه دون رقبة لان ملكه واذا كانت في ذمته وجب  
جميع الارش مما في يده كدين المعاملة بخلاف جنابته على الاجنبي \* (تنبيه) \* في اطلاق الارش على دية  
الدمس تعليب فلا يباطل بآكثر مما ذكر ولا يقدى به نفسه الا باذن سيده ويؤدى نفسه بالاقل بلا اذن  
وقوله مما سبكه ليس هو في الرقبة ولم يذكروا المصنف في جنابته على سيده قال ابن شهاب فيحتاج الى الفرق  
بينهما على ما في الكتاب اه والظاهر انه لا فرق لكنه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد مما سبكه  
ما بقيت كتابته ولم يعرض المصنف لقصاص هنا وقد صرح في المحرر برجوه واهل المصنف سكت عنه لانه لم يذمه  
مما روي عن ابن من اطلاقه مالوا عنه السيد بعد الجنابة وفي يده وفاء فالمقصود الذي قطع به الجهره  
الارش بالاعمال بالغ (فان لم يكن معه) اى المكاتب (ثمن) او كان ولم يف بالواجب (وسأل المسئق)  
لارش القاصي (تجيزه عن الرضا) المسؤل (ويبيع) منه (بقدر الارش) ففما ان زادت فتمه  
عابه لانه القدر المحتاج اليه في الفداء والاصح كلام الجهور وقال ابن الرقبة كلام التنبيه فيفسهم انه  
لا حاجة الى التجيز بل يتعين بالبيع المصنف ككاتب المكاتب كان يبيع المرهون في ارض الجنابة لا يحتاج الى ذلك  
الرهن اه ويبنى اعتمادا ومنه مقتضى كلام المصنف انه يجوز بيعه ثم يبيع منه بقدر الارش قال الزركشي  
والذي يفهمه كلامهم انه يجوز البعض والى هذا حكمه وايضا الباقى على كتابته ولو كان يجوز الجميع لم يأت ذلك  
لانفساخ الكتابة في جبهه فبفتح الحاء الى تجديده وقد يحتمل خلافه ويفترعه عدم التجديد للضرورة اه وما  
أفهمه كلامه هو الظاهر وهذا اذا كان يتأتى منه بيع بعضه فان لم يتأتى لعدم رغب قال الزركشي قاله القياس  
بيع الجميع للضرورة وما قبل بأخذه السيد وبه صرح الرافعي في الجنابة على الرقيق بالنسبة لاقن (ان يبنى  
منه ثمن يثبت فيه الكتابة) لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فان أدى حسنة من التجريم متى ذلك القدر  
وهل يسرى بانيه على سبده المشتري اذا كان موسرا قال ابن الرقبة فيه وجهان قال وفي البحر لا يسرى قولا  
واسدا اه وما في البحر هو الظاهر (والسيد فداؤه) بالاقل من قيمته والارش (وابقائه) على حاله  
(مكاتب) لما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة وعلى المسئق قبول الفداء (ولو اعنته) السيد (بعد الجنابة)  
ونفذاه وهو المذهب (أو أبرأه) بعد هاهن التجريم (متى وزنه) اى السيد (الفداء) بالاقل من  
قيمته والارش لانه قوت عليه الرقبة فهو كالمقتله بخلاف مالوا عنه التجريم بعد هاهن لا يلزم السيد فداؤه  
ولو جنى جنابات وعنى بالاداء فدى نفسه أو اعنته السيد تبرعا لزمه فداؤه (ولو قبل المكاتب) بعد  
اختيار سيده الفداء لزم السيد فداؤه أو قبله فلا شيء عليه و (بطلت) كتابته في الحالين (وما رقيقا)  
لفوات محلها وقائدة الحكم بقره ان السيد وما يترك به حكم المالك لا الارش ووجب عليه تجهيزه وسواء  
خاف وفاء بالتجريم أم لا وسواء كان الباقي قابلا أم لا كثيرا (واسيده قصاص على قاتله) المنعوم  
(الكافى) له لبقائه على ملكه (والا) بان لم يكن مكاشا أو كان القتل غير عمد (فالقبة) هي الواجبة  
لانه اجنابية على عبده \* (تنبيه) \* محل ما ذكر اذا قتله اجنبي وان قتله سيده فلا شيء عليه الا الكفارة  
قال في المحرر هذا اذا قتلته فان قطع طرفه ضمنه قال الجرجاني وليس لئامن لا يضمن شخص او يضمن طرفه  
غيره والفرق بطلان الكتابة بجنونه وبقاؤه مع قطع طرفه والارش من اكسابه \* (فرع) \* لو كان  
المكاتب أباه برصية ثم جنى على أبيه فقطع طرفه فانه يقتص من المكاتب لان حكم الاب بحكم الاجنبي  
فانه لا يملك التصرف فيه وجعلت حرية وقوة على حرية فانه ابن الصباغ ثم قال ولا يعرف لاشافى مسئلة  
يقتص فيها من المالك المملوك الا هذه وجب الروى بانى هذا في البحر عن نص الام ثم قال ما وجب القصاص  
على المكاتب بقتل مملوكه ولم يجعل ملكه شبهة وهو غريب اه والمذهب انه لا قصاص لشبهة المالك  
(وبقتل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه) على غير السيد (ولا اختار) بفتح الطاء بضمه

كببيع وشراء وإجارة بعوض المثل لان في ذلك تحصيل للغرض المقصود من الحكمة وهو العتق (والا) بان  
 كان فيه نيرع كصدقة أو أرواء أو فيه خطر كقرض وبيع نسيدة (فلا) يستقل به لان أحكام الرق جارية عليه  
 ولا فرق في منع بيعه نسيدة بين أن يستوثق برهن أو كفيل أم لا لان الكفيل قد بطلس والرهن قد يتلف  
 ويتحكم القاضي المرفوع اليه بسقوط الدين هذا ما ذكرناه وهو المتعمد وان صححنا في كتاب الرهن الجواز  
 بالرهن والكفيل أما اذا تبرع على سيده فانه يصح كالأذن له كإياي \* (تنبيه) \* استثنى من التبرع ما تصدق  
 به عليه من نحو لحم وشبهه على العادة فيه أو كما هو عدم بيعه له اهداؤه لغيره على النص في الام ومما نسب مشطرا ما  
 الغالب فيه السلامه بطل للمصلحة كتوديع البهائم وقطع السلع منها والفسد والخيانة وخن الرقيق وقطع  
 سلعهم التي في قطعها خطر لكن في بقائها أكثر وله اقتراض وأخذ قراض وهبة بثواب معلوم وبيع ما  
 يساوي مائة بمائة نقد أو عشرة نسيدة وشراء النسيدة بمن النقد ولا يرهن به ولا يسلم العوض قبل المعوض  
 في البيع والشراء ولا يقبل هبة من تارقه نفقة الا كسوبا كفايته فبنس قوله ثم يكاتب عايم ونفقة في  
 كسبه والمفاضل للمكاتب فان مرض قريبه أو عجزت له المكاتب نفقة لانه من صلاح ملكه وان جنى ببيع فيها  
 ولا يقبله بخلاف عبده (ونص) مما منعنا عنه مما تقدم وغيره (بإذن سيده في الاظهر) لان المنع انما كان  
 لحقه وقد رضى به كالتبرع والثاني المنع لانه يفوت غرض العتق ولو تبرع بإداعه بن السيد على مكاتب آخر  
 وقوله منه السيد صح على الأصح كالأذن له \* (تنبيه) \* استثنى من اطلاق الصحة العتق والكفالة كما سيأتي  
 (ولو اشترى) المكاتب (من يعتق على سيده) من أصله أو فرعه (صح) وكان المالك فيه للمكاتب كغيره من  
 العبيد ولا يعتق على السيد لضرورة الحاجة للاسترباح (فان عجز) المكاتب ورق (وصار) الذي اشتراه  
 من أصل سيده أو فرعه (لسيده عتق) عليه الدخوله في ملكه \* (تنبيه) \* هذا اذا اشترى من يعتق  
 على سيده كما اذا اشترى بعضه ثم عجز نفسه أو عجزه سيده عتق ذلك البعض ولا يسرى كما سرت الإشارة  
 اليه في العتق (أو) اشترى المكاتب (من يعتق عليه) لو كان حرام من أصله أو فرعه (لم يصح بلاذن)  
 من سيده لتضمنه العتق والزامه المصلحة (وبإذن فيسه القولان) السابقان في تبرعه بلاذن أظهرهما  
 الصحة (فان صح) شراء المكاتب من يعتق عليه (فكانت عليه) فيرق رقه وبعثت بعتقه ويمنع  
 عليه بيعه (ولا يصح اعتاقه) عن نفسه ولو عن كفارة (و) لا (كتابته بإذن) له (على المذهب)  
 لتضمنه الموالاة وليس من أهله والثاني يصح عتق بالاذن ويرق بالولاء والطريق الثاني القطع بالأذن أما  
 اعتاقه عن سيده أو أجنبي فيصح بالاذن \* (رئمة) \* لا يصح إبراؤه عن الديون ولا هبته بجهنا ولا بشرط  
 الزواب لان في قدره اختلافا على القول به بين العلماء ولان الثواب انما يستقر بعد قبض الموهوب وفيه  
 خطر ووصيته باطلة سواء أوصى بعين أو بثمن ماله لان ملكه غير تام

\* (فصل) \* في مشاركة المكاتب الفاسدة والصحيحة ومخالفاتها والفرق بين المكاتب الباطلة والفاسدة  
 وغير ذلك (المكاتب الفاسدة) وهي ما انحلت في صحتها (لشرط) فاسد فيها كشرط أن يبيعه كذا  
 (أو عوض) فاسد كان يكاتبه على خير (أو أجل فاسد) كان يكاتبه على نعيم واحد منكمها (كالصحة  
 في استنقلا) أي المكاتب (بالكسب) فيستردد ويتصرف ليؤدي النجم لانه يعتق فيها بالاداء  
 كالصحة والاداء انما يكون من الكسب وليس لنا عقد فاسد على كسبه كالصحة الا هذا \* (تنبيه) \* قوله  
 فاسد يعود الى الثلاث كما نقرر واحترزه عن الشرط الصحيح كشرط العتق عند الاداء وبالفاسدة عن  
 الباطلة وهي ما انحلت صحتها بانحلال ركن من أركانها ككون صيغته مختلفة كان فقد الإيجاب أو القبول  
 أو أحد العاقلين مكرها أو صيبا أو مجنونا أو عتقت بغير مقصود كدم أو مجالا يقول فان حكمها الالغاء  
 الا في تعلق معتبرين يصح تعليقه فلا تعلق فيه وقد علم من ذلك الفرق بين الفاسدة والباطلة وهما في العقود  
 عندنا سواء اطلاق في مسائل قابلة للاستدنب منها هذه ومنها الحج ومنها العارية ومنها الخلع (و) الفاسدة

كالصبيحة أيضا (في أخذ أرض الجناية عليه ومهرشبهه) في الامة المكتوبة لانها في معنى الاصكساب  
 \* (تنبيه) \* الشبهة مثال فالواجب بمقد من مسمى صحيح أو مهر مثل بسبب تسمية فاسدة كذلك كماله  
 البلقيني (وفي أنه يمتنع بالاداء) السيد هذا محل لوجود الصفة لان مسود الكتابة العتيق وهو لا يبطل  
 في التعليق بفاسد ومذاخا للبيع وغيره من العقود (و) في أنه (تنبيه) اذا عتق (كسبه) \*  
 الحاصل بعد التعليق لانها جعات كالصبيحة في العتيق فكذا في الكسب \* (تنبيه) \* ولد الكاتب  
 من جاريته مكسبه لكن لا يجوز بيعه لانه يشترك عليه فاذا عتق تبعه وعتق عاين ببيع المكتوبة كتابة  
 فاسدة ولدها على المذهب كالكسب وقضية كلام المصنف ان الفاسدة كالصبيحة فيما ذكره فاما وليس  
 مرارا بل هي كالصبيحة أيضا في أن نقضه سقط عن السيد اذا استقل بالكسب بخلاف الفطارة في  
 سيأتي (و) الكتابة الفاسدة (كالتعليق) بصفة (في) حكمه وهو (انه) أي المكاتب فيما (لا يعتق  
 بآراء) عن النجوم لعدم حصول الصفة وفارق ذلك الكتابة الصبيحة لان الغالب على عقد معاوضة  
 وحكم الاستيعاء والآراء في المعاينات واحد \* (تنبيه) \* لا يختص ذلك بالآراء بل لو أدى الغير عنه  
 تبرعا أو جعل المكاتب النجوم كان الحكم كذلك لما مر (و) في أن الكتابة (تبطل بموت سيده) قبل  
 الاداء لعدم حصول التعليق عليه فلا يمتنع بالاداء الى الوارث وانما يملك الفاسدة بموت السيد لانها جازية من  
 الجانبين بخلاف الصبيحة نعم ان قال ان أدبت الى أوالى وارثي بعد موتي كذا فانت حر فانما هي تملك لا تبطل  
 بموت السيد بل يمتنع بالاداء الى الوارث كما جزم به في أصل الروضة \* (تنبيه) \* انما ذكر المصنف حكم  
 موت السيد دون العبد لان الفاسدة توافق الصبيحة حيث تسقط الكتابة بموته فيها لان ورود العدة الرقبة  
 وقد فانت (و) في أنه (نصح الوصية بوقته) وان طعن السيد بصفحة كتابته كالأبواب ملكه نظاما انه لم يبر  
 بخلاف الصبيحة فانه اذا أوصى بوقته لم نصح نعم ان علق الوصية على عجزه جعت في الاصح (و) في أنه  
 (لا يصرف اليه سهم المكاتبين) لانها غير لازمة والقبض فيها غير موقوف به \* (تنبيه) \* لا يفسد  
 الخالعة فيما ذكره بل تخالف الفاسدة الصبيحة في أشياء غير ذلك منها صحة اعتدائه في الكفارة ومنها عدم  
 وجوب الارش على سيده اذا جنى عليه ومنها أن للسيد منع الزوج من تسبيلها فانما ارا كالقنة ومنها أن له  
 منعه من صوم الكفارة اذا حلف بغير اذنه وكان بمعرفة الصوم ومنها أنه لا تعلق معز كل التجارئة فيخرج  
 عنزها كلها لتمكنه من التصرف فيه ومنها أن له منعه من الاحرام وتخليه اذا أحرى بغير اذنه وله ان يتخالف  
 ومنها جواز وطء الامه ومنها أن لا يترك السيد من قبض النجوم ولا العبد من يؤذيها عنه رعاية للتعليق  
 بقوله فاذا أدبت الى ومنها أنه لا يعمل سيده كما قاله البغوي ومنها عدم وجوب الآراء اذا عادت اليه ومنها  
 عدم وجوب اليتام ومنها ما اذا كاتب عبدا وجبه له أصله كتابة فاسدة بعد قبضه باذنه كان للأصل  
 الرجوع ويكون فسخا ومنها الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لأخذ السيد القيمة  
 عن رقبته بل هي من رأس المال ومنها ما اذا تزوجها بعبده لم يجب المهر ومنها أن لا يجب لها مهر يوم  
 سيدها ومنها وجوب الفطارة ومنها غايك للغير فان الصبيحة تخالف الفاسدة في ذلك كله وقد أوصى  
 الولي العراقي في نكته الصور والخالفة التي تحوشتين صورة وما ذكره منها فيه كفاية لاولى الابواب ومن أراد  
 زيادة على ذلك فابرجع النكت (و) الفاسدة (تخالفها) أي الصبيحة والتعليق معا (في أن للسيد فسخها)  
 بالفعل كالبيع والقول كالبطات كتابته ان لم يسله العوض كما سيأتي وله فعل ذلك بالقاضي وبفسخه دفعا  
 للضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى بفسخه لم يمتنع لانه وان كان تعليقه قائما وفي ضمن معاوضة فاذا ارتفعت  
 المعاوضة ارتفع ما تضمنته من التعليق ولا يملكها القاضي يفسر اذن السيد \* (تنبيه) \* اكان الاولى  
 لامة من أن يعبر بالابطال كما عبر به الشافعي رضي الله تعالى عنه كما نقله عنه البلقيني لان الطبع انما  
 يكون في العقد الصحيح ففي التعبير بالفسخ عن الابطال يجوز وانما قد فسخ بالسيد لانه هو الذي سأل

فبسمه القاسد كلام من الصحة والتعلق بخلافه من العبد فانه يمارد في الصحة أفضا على اضطراب وقع  
 للرافعي ولا يأتي في التعلق وان كان فصح السيد كذلك وعق السيد له لان الكتابة فصح فلا تستدفع كسبا  
 ولولدا (و) في (انه) أي السيد (لا على ما يتخذ) من المكاتب للفساد عند (بل يرجع المكاتبه)  
 ان يتوب ويبدله من مثل أو قيمة (ان) تلفو (كان مقوما) والمراد بالثمن ماله قيمة كما عبر به في  
 الحرز لا قسم المثل واحترز بذلك عما لا قيمة له كالحرز فان العتق لا يرجع على السيد بشئ الا ان كان يحتزم  
 بكمية تعلم يبيع وكان بافيا فانه يرجع به فان كان نالقا فلا رجوع له بشئ (وهو) أي السيد يرجع  
 (عليه) أي المكاتب (بقيمة) لان فيه معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعق فهو كالوئاف  
 المبيع بغير فاسد في بد المشتري فيرجع على البائع عما أدى ويرجع البائع عليه بأقيمة وتعتبر قيمته  
 (يوم العتق) لانه يوم التلف ولو كاتب كافر أملى كافرا كذلك على فاسد مقصود تكهر ونقض في الكفر  
 فلا تراجع ولو أسلموا ترافعا اليه ناقب القبض ابطالها ولا أثر لقبض بعد ذلك أو بعد قبض البعض  
 فكذلك فالقبض الباقي بعد الاسلام وقبل ابطالها عتق ورجع السيد عليه بقيمته أو قبض الجميع بعد  
 الاسلام ثم ترافعا اليه فكذلك ولا رجوع له على السيد بشئ للخمر ونحوه أما المرتدان فكالمسلمين  
 (فان) تلف ما أخذه السيد من الرقيق وأراد كل الرجوع على الآخر (نجانسا) أي واجبا السيد  
 والعبد بأن كان مادفه المكاتب لا يدين جنس الواجب له على سيده وعلى صفته (فأقوال النقص)  
 الآتية على الاثر في زيادة الكتاب (ويرجع) منهما (صاحب الفضل) أي الذي دينه زائد على دين  
 الآخر (به) أي الفاضل ولما سكت الحرز عن الاصح من هذه الأقوال بينه المصنف بقوله (قلت) أخذنا  
 من الرافعي في الشرح (أصح أقوال) النقص (سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانبين مع  
 التساوي فيما مضى (بلا رضاء) لان معاملة أحدهما الآخر بمثل ماله عليه عندا فلا فائدة فيه (والثاني) من  
 أقوال النقص سقوطه (برضاءهما) لانه ابدال ما في ذمة بذمة فاشبهه الحوالة لا بد منها من رضا المحيل  
 والمختال (والثالث) سقوطه (برضاء أحدهما) لان للمدين أن يقضى من حيث شاء فاذا رضى  
 أحدهما فقد وجد القضاء منه (والرابع لا يسلط) وان رضيا (والله أعلم) لانه يبيع دين بدين وهو  
 منهي عنه ورد بان النهي انما وفي بيع الدين غير من هو عليه وهذا ليس كذلك مع أن بيع الدين  
 غير من هو عليه صحيح كحرز عن الروضة \* (تبيينه) \* ظاهر كلام المصنف اجراء النقص في النقصين  
 وغيرهما من المثليات ولكن المذهب في أصل الروضة أن المثليات غير النقصين كاطعام والحبوب لا يقع  
 النقص فيها والله الشيخ أبو حامد بأن ما عدا الايمان تعاقب فيه للمعاينة اهـ والوجه كما قال شيخنا  
 تقي الدين في غيرهما من سائر المثليات بما اذا لم يحصل به عتق في الام لو أحرف السيد بمكاتبه مائة قاص حنيفة مثل  
 حنيفة والحنيفة التي على المكاتب حالة كل تقاضا وان كرسده وظاهر كلام المصنف اجراء النقص سواء  
 اتفق الدينان حلولا وأجلا أم لا ولكن الذي يرجح في أصل الروضة انهما لو راضيا يجعل الحال تقاضا  
 عن الآخر لم يجز كافي الحوالة والوجه تقييده كما قال شيخنا بما اذا لم يحصل به عتق في الام لو جنى  
 السيد على مكاتبه وجب مثل النجوم وكانت مؤجلة لم يكن تقاضا الا ان شاء المكاتب دون سيده اهـ  
 واذا جاز ذلك برضاء المكاتب وجسه فبرضاء مع السيد أولى ولو كانا مؤجلين بأجل واحد فوجهان  
 أرجحهما عند الامام النقص وعند البغوي المنع وهو المعتمد كما اقتضاه كلام الشرح الصغير وجرم به  
 القاضي لانتفاء المطالبة ولان أجل أحدهما قد جعل بموته قبل الآخر فلا يجوز ذلك الا بالاتراضي وهذا  
 خاص بغير ما يؤدي الى العتق أما ما يؤدي اليه فيصح كما يؤخذ مما مر والحاصل أن النقص انما يكون  
 في النقصين فقط بشرط أن يتخذ احسا ومدة من صحة وتكسر وحلول وأجل الا اذا كان يؤدي الى العتق  
 وبشرط أيضا كما قال الاستدوي أن يكون الدينان مستقرين فان كانا سائلي فلا تقاض وان راضيا

لامتناع الاعتياض عنه سواء فالقاضي والماوردي ونفس عليه الشافعي واذا امتنعنا التفاضل في الدينين  
وهما مقدان من جنتين كدراهم ودينارين فالعرب يقي في وصول كل منهما الى حقه من غير اشد من الجانبين  
ان يأخذ أحدهما على الآخر ثم يجعل المأخوذان شاه عرضا عليه ويرده اليه لان دفع العوض من  
الدراهم والدينارين جائز ولا حاجة حينئذ الى قبض العوض الا شرأوهما عرضان من جنسين فليقبض كل  
منهما ما على الآخر ان قبض واحد منهما لم يجز زوجه ومضاهن الا شرأه ببيع عوض قبل القبض وهو  
ممتنع الا ان استحق ذلك العوض بقرض أو تلف وان كان أحدهما عرضا والاخر نقد او قبض العوض  
مستحقه بماله وده ومضاهن النقد المستحق عليه ان لم يكن دين سلم لان قبض التند مستحقه فلا يجوز  
وده ومضاهن العوض المستحق عليه الا ان استحق العوض في قرض ونحوه من التلف أو كونه غنائما واذا  
امتنع التفاضل وامتنع كل من المتدينين من البداءة بالتسليم لهما عليه حبسا حتى يسلم قال الاذرى وقضيه  
ان السيد والمكاتب يجبان اذا امتنعان التسليم وهو متبادر بدها ان الكتابة جائزة من جهة السيد  
وله ترك الاداء وان قدر عليه واجيب بأنه انما يتبادر بما ذكر لولم يمتنعان تميز المكاتب اما امتنعان  
مع امتناعهما مما مر فلا وعليه يحل كلاهما (فان فسخها) أي الفاسدة (السيد فليشهر) بالفسخ  
احتياطا لا وجوبا كما قاله الماوردي خوفا من التجاود والتزاع \* (تنبيه) \* تخصيص السيد بذلك يفهم  
ان ذلك لا يجزئ في فسخ المكاتب وليس مراد بل هو كالسيد في ذلك كما قاله الزركشي (فلو ادعى) السيد  
فيها (المال فقال السيد) بعد ذلك (كث فسخت) الكتابة قبل أن يردى (وأنكره) أي أنكر  
السيد أصل الفسخ أو كونه قبل الاداء (صدق السيد) المنكر (بيمين) لان الأصل عدم الفسخ وعلى  
السيد البيينة (والاصح بطلان) الكتابة (الفاسدة يجنون السيد وانما هو عليه) يسلمه اما القاضي  
فلا يعمل به الفاسد بل تباع في الدين فأذا بيع بثلث (ولا) تبطل يجنون (العبد) وانما هو لان الحلف  
في الكتابة له لا للسيد ولانها تبرع في تزفيه لاختلال عقل السيد دون عقل العبد والذاني بطلانها يجنونها  
وانما هو لما يجوزها من الطرفين كالأولى والثالث لا يمس لان المقاب فيها التعليق وهو لا يعمل بالجنون  
\* (تنبيه) \* افنا الأغنياء من زيادته على المروءة واقتصر عليه الفهم الجنون من باب أولى (ولو ادعى)  
العبد (كتابة فأنكره سيد أو وارثه صدقا) باليمين لان الأصل عدمها (ويحلف الوارث على نفي العلم)  
والسيد على البت حريه على القادة فهما \* (تنبيه) \* كان الاولى أن يقول صدق المنكر لان العبد  
بأن يقتضى افراد الضمير أما كس مسئلة التي بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد فانه يفسر فتاوى ويجعل  
انكاره تعجيزا منه انفسه فان قال السيد كاتبك وأدبت المال وعققت عتق بافراره (ولو اختلفا) أي  
السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أي في مقدار ما يورد في كل نجم أدنى عدد النجوم أو جنسها  
(أو صفها) ولا يئنه أولسك البينة (تخالفا) على ما مر في خالف المتبايعين فان اختلفا في قدر النجوم بمعنى  
الاقوات فالحكم كذلك الا ان كان قول أحدهما مقصدا للفساد كان قال السيد كاتبك على نجم فقال بل  
على نجمين فيصدق مدعى العدة وهو المكاتب في هذا المثال كما أشار اليه المصنف وغيره فيه (ثم) بعد  
الخالف (ان لم يكن قبض ما يدعيه) السيد (لم تنسخ الكتابة في الاصح) قياسا على البيع (ول ان لم  
يتفقا) على شيء (فسخ القاضي) الكتابة والثاني يفسخ لان العقد انتهى الى التنازع في مكانه لم يكن  
\* (تنبيه) \* ظاهر كلامه تبين القاضي للفسخ وبه حزم في الروضة وأما ما هنا تبايع لكتهما حكايا  
تفاير من الخالف في البيع التخيير بين القاضي أو المتبايعين أو أحدهما وهو مال اليمين الاسنوي  
وغيره وهو انما هو ان فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل يجتهد فيه فاشبه العنة بخلافه  
ثم (وان كان) السيد (فبذنه) أي ما ادعاه بتمسكه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزاد على  
بالاعترف به في العقد (ودية) لى عند لم أدفعه عن جهة الكتابة (عتق) لا تفاقا ما على وقوع العتق

على النفسدين (ورجع هو) أي المكاتب (بمعادى) جميعه (و) رجع (السيد بقبته) أي  
العبد لأنه لا يمكن رد العتق (وقد ينقصان) بأن يؤدي الحال إلى ذلك بملف المؤدى ونحوه شروط النقص  
السابقة (ولو قال) السيد (كاتبك وأنما يجنون أو محجور على) بسبقه أو فلس (فأنكر العبد) وقال  
بل كنت كاذبا (صدق السيد) بيمينه كفى المحرر (ان عرف سبق مادعاء) لقوة جانبه بذلك وضعف  
جانب العبد فان قيل قد ذكرنا في النكاح أنه لو زوج بنته ثم قال كنت محجورا على أو محجورا يوم زواجها  
لم يصدق وان عهده ذلك فعلا كان هنا كذلك أعجب بأن الحق ثم تعاقب شألت بخلافه هنا \* (تنبيه) \*  
مسألة إذا كان حكر السفه طارئا أما إذا كان مقارنا بلوغ فلم يحج أقوله ان عرف سبق مادعاء  
(والا) بأن لم يعرف سبقه (فالعبد) المصدق بيمينه اضعف جانب السيد حينئذ والاصل عدم مادعاء  
السيد ولا فريضة (ولو قال) السيد (كنت وضعت عليك النجم الاول أو قال) وضعت (البعض) من النجوم  
(فقال) المكاتب (بل) النجم (الآخر) وضعت على (أو الكحل) أي كل النجوم (صدق السيد) بيمينه  
لأنه أعرف بأرادته وفعله \* (تنبيه) \* انما اظهر فائدة اختلافهما هنا اذا كان الحيمان مختلفين فان تساوبا  
فلا فائدة ترجيح إلى المتقدم والتأخر وقد نبه على ذلك أبو علي الفارقي (ولومان) شخص (عن ابنين  
وعبد فقال) العبد لهما (كاتبني أبوكم) فان أنكر صدقا بيمينهما على عدم العلم بكاتبه الأب لان الأصل  
معهما \* (تنبيه) \* هذه المسألة تقدمت في قول المصنف ولو ادعى كتابة فأنكر السيد أو وارثه ولو سكن  
أعاده مبنيا بالتقسيم في قوله (وان صدقاه) وهما أهل لاتعديق أو نكلا وحالف العبد الهين المردودة  
أو قامت بكاتبته يمينه (فكاتب) عملاقة وهما أو يمينه المردودة أو يمينه واذا أراد إقامة بينة احتاج  
إلى شهادة عداين لان مقصود الكتابة العتق دون المال ولوحلف أحدهما ونكل الآخر ثبت الرق في  
نصيب الخائف وزد البمين في نصيب المناكل (فان أعتق أحدهما نصيبه) منه بعد ثبوت كتابته بطريق  
مما مر أو أراء عن نصيبه من النجوم (فلا يصح لاعتق) نصيبه لعدم تمام ملكه (بل يوفى) العتق فيه و (ان  
أدى) المكاتب (نصيب) الابن (الآخر عتق) كالمولود للأب لأنه عتق بحكم كتابته ثم ينتقل اليهما  
بالعصوبة ثم فرع على الوقف قوله و (ان عجز) المكاتب عن أداء نصيب الابن الآخر (فقوم) الباقي (على  
العتق ان كان موسرا) وقت التجيز وعتق كالمولود وبطلت كتابة الأب (والا) بأن كان الابن  
المعتق لنصيبه معسرا (فنصيبه) الذي أعتقه من المكاتب (حرو الباقي منه فن لا آخر) \* (تنبيه) \*  
أسارية قوله على المعتق إلى أنه اذا كان أبرأ عن شيء من النجوم لم يعتق منه شيء بالخيزلان الكتابة تبطل  
بالعجز والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالأبراء (قلت) أخذ من كلام الرافي في الشرح (بل الاظهر)  
ومقتضى ما في الروضة أن يقول بل المذهب (العتق) في نصيبه في الحال أبرأ أو أعتق (والله أعلم) ثم ان  
عتق نصيب الآخر بأداء أو اعتاق أو أبرأ فالولاء للأب ثم ينتقل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في أو آخر  
كتاب العتق وان عجز فجزه الآخر عتق نصيبه هنا \* (تنبيه) \* سكت المصنف عن السراية على هذا القول  
والاظهر في الروضة لاسراية على المعتق وان كان موسرا لان الكتابة السابقة تقتضي حصول العتق  
ليهما والميث لاسراية عليه كالمسرا والابن كالنائب عنه ووقع في تعجيب التنبيه ترجيح السراية واعتراض ثم  
ذكر فسيم قوله وان صدقاه بقوله (وان صدقه أحدهما) أي الابنين (فنصيبه) وحده (مكاتب)  
مؤاخذة له باقراره واعتراضه التبعيض للضرورة (ونصيب المكذب فن) اذا حلف على نفي العلم بكاتبه أي به  
استصحابا لأصل الرق ويكون نصف الكسبه ونصفه للمكاتب بصرفه إلى جهة النجوم (فان أعتقه  
المصدق) أي أعتق نصيبه (فالمذهب أنه) يسرى العتق عليه إلى نصيب المكذب و (يقوم عليه ان كان  
موسرا) لان منكر الكتابة يقول انه رقيق فاذا أعتق أحدهما نصيبه ثبت السراية بقوله وخرج بأعتقه  
ما لو أبرأ عن نصيبه من النجوم أو قبضه فانه لا يسرى وفي قول لاسراية فلا يقوم عليه \* (خاتمة) \* لو أوصى

السيد للقراء أو المالكين أو أفضاء دينه من تعينه له كما أو وصى به الإنسان وبسملها المكاتب إلى  
الموصى له بتفريقها أو بقضاء دينه منها فإن لم يكن سملها للقاضي ولومات السيد والمكاتب ممن يعتق على  
الوارث حتى يملكه ولو ورث رجل زوجته المكاتب أو ورث امرأة زوجها المكاتب انفسخ النكاح لان  
كلاهما له الزوج أو بعضه ولو اشترى المكاتب زوجته أو بالعكس وانقضت مدة الجوار أو كان الجوار  
للمشترى انفسخ النكاح لان كلاهما له الزوج

**\*( كتاب أمهات الاولاد ) \***

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بأبواب العنق وجاء أن الله تعالى يعقده وقارنه وشارحه من النار فسأل  
الله تعالى من فضله وكرمه أن يجبرنا والدينا وشيخنا وأصحابنا وجميع أهلنا وصحبنا منها وآخر هذا  
الباب لانه عتق فهرى مشوب بقضاء أو طارو لذلك توقف الشيخ عز الدين في كون الاستيلاء قربة أو لا  
والاولى ان يجي فيه التفصيل السابق في السكاح وهو ان قصده مجرد الاستمتاع فلا يكون قربة أو حصول  
ولد ونحوه فيكون قربة وأمهات بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمهة بدليل  
جمعها على ذلك قاله الجوهري قال شيخنا ومن نقل عنه انه قال جمع أمهة أصل أم فقد تسمع اه وأشار  
بذلك الى الشارح فانه نقل ذلك عنه ويمكن ان نسخ الجوهري مختلفة واختلاف النسخة في ان الهاء في  
أمهات زائدة أو أصلية على قوانين فذهب سيوريه أنم ازانة لان الواحدة أم ولقواهم الامومة وقيل  
أصلية لقواهم تأمته فاذا اختلف بالزيادة هل هذا الجمع جمع مزيد فيه بالانضافة أو جمع مزيد فيه بعدهما  
اختلف فيه على قوانين أحدهما ان الهاء زيدت في المفرد أولا فتقبل أمهة ثم جفت على أمهات لان الجمع  
تابع للمفرد والثاني ان المفرد جمع على أمات ثم زيدت فيه الهاء وهذا أصح على قول الجوهري وقال  
بعضهم الأمهات للناس والأمات للبهائم وقال غيره يقال فيها أمهات وأمات لكن الاول أكثر في الناس  
أنشد الزنجشيري في تفسيره قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن للامامون الرشيد

**وامهات الناس أو عمة \* مستودعات الاولاد بآباء آبائهم**

والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الاول الى هذا قال ابن شهاب وهذا الجمع مخالف للقياس لان أم من  
الاجناس المؤنثة بغير علامة لكن جمعوه كما جمعوا أسماء على عوان والاصل في الباب خبر أئمة وأئمة  
من سبدها فهي حرة عن دبر منه ورواه ابن ماجه والحاكم وجميع اسناده وخبر الصحيحين عن أبي موسى قلنا  
يا رسول الله اما تأتي السبايا ونحب أن نأمنن في الغزل فقال ما عليكم أن لا تفتعلوا ما من نسمة كائنة  
الى يوم القيامة الا وهي كائنة في قولهم ونحب أن نأمنن دليل على أن يبعهن بالاستيلاء مشتم وخبرهم ان  
من أشرط الساعة أن تالد الامميتها وفي رواية ربه اني سبدها تأقام الولد مقام أبيه وأبو امرئ فكداهو  
واستشهد به البيهقي بقول عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا  
عبدا ولا أمة قال فيه دلالة على أنه لم يترك أم ابراهيم رقيقة وأنهم اعتقوا عبوته فان قيل يتوقف دلالة ذلك  
على أمرين أحدهما انبوت حياتهم بعده صلى الله عليه وسلم ثانيهما كونه لم يجز عتقا قبل موته صلى الله  
عليه وسلم أجيب باستمرار الاصل (اذا أحبل) وجعل حرمه سلم أو كافر أصلي (أمته) أي بأن علفت معه ولو  
سفيها أو مجنوناً أو مكرها أو أجبها الكافر حال اسلامه قبل بيعها عليه بوطء مباح أو حرم كان يكون  
سائضا ومحرما له كاشخته أو زوجة باستدخالها ذكره ولو كان نائما أو مائة المحرم في حال حياته (فولدت)  
ولدا (حيا أو ميتا أو ما يجب فيه غرة) كضعة ما ورثها بصورة آدمي وان لم تظهر الا لاهل الخبرة ولو من غير النساء  
وجواب اذ قوله (عتقت) من رأس المال كاسيأتي (بموت السيد) لما سر من الإذلة ولما روى البيهقي عن  
ابن عمر انه قال أم الولد أعتقها ولدها أي أنبت لها حق الحرية ولو كانت سقطا وأخرج بقوله ولما حرر المكاتب فانه  
لواحبل أمته ثم مات رقيقا قبل العجز أو بعده أو حرالم تعتق بموته على الاصح وأما أمة البعض فهل تصير



أُم ولد باستيلاده لها أولا حتى الباقية في تعجج المنهاج في مبرها أُم ولد قولين وأبد كونها نصير أُم ولد  
بأن في أصل الروضة أنه لا يثبت الاستيلاد للاب المبعوض بالولد المتقدم منه في أمة فرعا ثم فرق بينهما  
بأن الأصل المبعوض لا تثبت له شبهة الاعتراف بالنسبة إلى بعضه الرقيق ولا كذلك في المبعوض في الأمة التي  
استقل ملكها ثم قال والأصح عندنا أنه يثبت الاستيلاد في أمة المبعوض التي ملكها بكسب الحرية وبه جزم  
المأوردى اه وهذا هو المذهب وان جرى شجنا في شرح الروض في النكاح على التسوية بينهما في عدم  
النفوذ وأحال عليه هنا فإنه قال هناك لا يثبت الاستيلاد بإيلادهما أي المكاتب والمبعوض أمهما فإيلاد  
أمة وإيلادها بالاولى ونقل ابن شهبة نفوذ استيلاده عن النص ويقولنا كافر صلى المرتد فان إيلاده  
موقوف ان أسلم تبين نفوذه والأفلا ويقول المصنف أمته أمته مبره وسنأتي ويدخل في عبارته الأمة التي  
اشترها بشرط العتق فإنه اذا استولدها وراث قبل أن يعتقها فانها تعتق بموته ولا يثنى ذلك قولهم أن  
الاستيلاد لا يجري لأنه ليس باعتاق اذ معناه أنه لا يسقط عنه طلب العتق بذلك لأنهم لا تعتق بموته كما قد  
يتوهم وقد توهم عبارته أنه لو أحبل الجارية التي يملك بعضها انهم لا تعتق بموته بل يعتق نصيبه فقط وليس  
مراد بل يثبت الاستيلاد في الكل اذا كان موسرا كما جرى في العتق حيث قال واستيلاد أحد الشريكين  
الموسر يسرى وقال في التنبية اذا وطئ جاريته أو جارية يملك بعضها فاوولدها فالولد حر والجارية أُم ولد وهو  
صريح في أن الحرية لا تتبع بعض في الولد لانه وطء بشبهة بسبب الملك فانه قد حر الوطء أخته المملوكة له وهذا  
هو المحكي عن العراقيين وحكي الرافعي في آخر السير تصححه عن القاضي أبي الطيب والمأوردى وغيرهما  
وتصححه في الشرح الصغير وأصل الروضة وقبل تبعض في الولد وتصححه في أصل الروضة في أوائل الكتاب  
وتصححه الرافعي في الكلام على دية الجنين وخرج بقولنا ولو سفيها المحجور عليه بالفلس فان المتأخرين اختلفوا  
في نفوذ إيلاده فخرج نفوذ ابن الرفعة وتبعه الباقية وخرج السبكي خلافه وتبعه الاذرى والزركشي ثم قال  
لمكن سبق عن الحاموي والغزالي النفوذ اه وكونه كاستيلاد الرهن المعسر أشبه من كونه كالرئيس فان  
من يقول بالنفوذ شبهه بالرئيس ومن يقل بعدمه يشبهه بالرهن المعسر ويقولنا أوماعه المحترم ماذا كان  
غير محترم فلا يثبت به ذلك ويقولنا في حال حياته ماذا استدخلت منه المنفصل في حال حياته بعدمه فلا  
يثبت به أمية الولد لأنهم بالموت انتقلت إلى ملك الوارث وهل يثبت بذلك نسبه أولا ينبغي على تعريف المحترم  
فالذي عليه الأكثر أن يكون محترما حال الأخراج والاستدخال وجرى غيرهم على أن العبرة بحال الأخراج فقط  
وهو الظاهر وعلى هذا يثبت نسبه ان كان كذلك وحكي المأوردى عن الأصحاب ان شرط وجوب العدة  
باستدخال المني ان يوجد الانزال والاستدخال معاني الزوجية فالو أنزل ثم تزوجها فاستدخانه أو أنزل وهي  
زوجة ثم أبانها واستدخله لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه وقياسه على هذا في السيد أن يكون الانزال  
والاستدخال معاني حال السيدية والافا الفرق وحيث ثبت النسب ثبت الارث وهل ينبغي اذا كانت  
المدخلة أمة فرعه أن يثبت الاستيلاد كالأصل أم فرعه الأوجه عدم الثبوت اذ لا شبهة ملك  
حينئذ بقوله فولدت حيا وميتا ما لو انفصل بعضه كان أخرجه رأسه أو وضعت عضوا بواقيته محبس ثم مات  
السيد فلا تعتق وان خالف في ذلك الدارمي فقد قالوا انه لا أثر لخروج بعض الولد متصلا كان أو منفصلا في  
انقضاء عدولاني غيرهما من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله الا في وجوب الغرة بظهوره من  
والا في وجوب القود اذا خرجت رقبته وهو حي والا في وجوب الدية بالجناية على أمة اذا ماتت بعد حياته  
والاستثناء معيار العموم لكن يثبت لها أمية الولد بقوله أو ما يجب فيه غرة ما اذا وضعت مضغة ليس فيها  
تخيلا جلي ولا نفي فلا يثبت أمية الولد بذلك ولو شهد أهل الخبرة انه ميتا خلق آدمي ولو بقي لخطأ اذ  
لا تجب فيه الغرة على المتزوج بخلاف العدة فانها تنقضي به وهذه تسمى مسألة النصوص وقدم الكلام  
عليها في كتاب العدة ولو اختلف أهل الخبرة هل فيها خلق آدمي أولا فقال بعضهم فيها ذك ونفاه بعضهم

فأما في نظر ان المأثبات مقدم لانهم زيادة علم ودخل في قوله بموته ما اذا قتلته فيه صرح الرافعي في أوائل  
الوصية كقول الدين المأثر جل يقتل رب الدين للمدين وهذا مستثنى من قولهم من يقتل بشئ قبل أو أنه عوف  
بحرمانه كقتل الوارث المورث ويثبت عليها القصاص بشرطه وأما الدية وفلها وجوبها أيضا لان علم الفعل  
حصل وهي حرة ويؤخذ من ذلك انهم لو قتلوا سيدها المبيع عداه يجب عليها القصاص لانها حال الجباية  
رقبة والقصاص به تبرئ الجباية والدية بالزهرق (تنبيه) قد علم مما تقرروا في كلام المصنفين  
الاجتاف وان لو عبر بجباية كان أولى ويستثنى من عقوبة الموت السيد مسائل منها ما اذا اتفق بهما حق المير  
من رهن أو أرض جباية ثم استولدها وهو عسر ثم تمته فلسا فانما لا تعاقب بموته وقد ذكر المصنف حكم ذلك  
في محله لكن الاستثناء من احاطة هنا ولورهن جارية ثم مات عن أبي فاته ولدها الاب قال القفال لا نصير  
أم ولداى اذا كان عسرا لانها خليفة من قبله ومثلها لو بيعت لورثة التركة التي تمانى من حق دين اذا استولدها  
الوارث لم يتفاد استيلاؤه اذا كان عسرا ومنها الجارية التي تدر مالها للصدق بها أو بنتها لا ينفذ استيلاؤه  
لها السابق حتى النذر ذكره البلقيني فخرى يجامها اذا تزوج قبل المول النصديق بالنصاب أو بعضه ومضى المول  
قبل التصديق به وفيه طريقتان أحدهما القطع بعدم وجوب الركة والثاني تخريجه على الخلاف في أن المير  
هل يمنع وجوب الركة اه قال ابن شهاب واستثناء هذه الصورة من كلام المصنف عجيب وتخريجهما كما ذكر  
أعجب فان الجباية في الصورة المذكورة خرجت عن ملكه بمجرد الذرركا وهو مذكور في باب الانحية وعجابه  
الروضة قولونذر ان يتصدق بماله فعنه زال ملكه عنه وهذا ظاهر فاما اذا نذر ان يتصدق بماله او اذا نذر ان  
يتصدق بماله فانما لم يخرج عن ملكه لكن لم يبيعها او التصديق بينهما ولا ينفذ استيلاؤه فيها ومنها ما اذا وصى  
بعتق جارية فتخرج من الثالث فالملك فيها المورث ومع ذلك لو استولدها قبل اتمامها لم ينفذ لافئانه الى اتمام  
الوصية قاله الباقي أيضا وقال لم أر من تعرض لذلك وقياسه كما قال به من المتأخرين المشتراة بشرط العتق اذا  
مات قبله فالولدها الوارث لم ينفذ والولسح ولا يلزمه قيمته ولا مهرها منه ومنها العبي الذي استكمل تسع  
سنين اذ لو طئ أمته فولدت لا كثر من ستة أشهر لحقه الولد قالوا المسكن لا يتحكم ببلوغه وثبوت استيلاؤه أمته  
فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه الاستثناء اه والمعمد الاستثناء (أو) أحبل (أمته غيره)  
برئ أو (بكاح) لا ضرر فيه بحرية (فالولد) الماصل بذلك (رفيق) بالاجتماع لانه يتبع الام في الرق  
والحرية أما اذا غر بحرية أمه فتسكها ولولدها الولد كذا كراه في باب الخيارات والاعطاف (ولانهير  
أم ولد) ان أحبالها (اذا ملكها) لانتفاء العلوق بحرفي ملكه وكذا الحكم فيها لو ملكها وهي حاسل  
من نكاحه لكن يعتق عليه الولد ويثبت له الولاء عليه بخلاف ولد المالك فانه ينعقد سرا وتظهر الفائدة  
في العقل فان المولى بعقل بخلاف الاب ولو نكح حرة ربة أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم  
مات لم ينفذ السكاح لان الاصل في النكاح الثابت الدوام فلو استولدها الاب ولو بعد عتقه في الثانية  
وملك ابنه لها في الاول لم ينفذ استيلاؤها لانه رضى برق ولدها بين نكحها ولان النكاح حاصل بحقق فيكون  
واشبا بالنكاح لا شبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح وهذا ما جرى عليه الشيخان في باب النكاح وهو  
المعمد لان المكاتب لو ملك زوجة سيده الامه انفسح نكاحه فاذا أحبالها السيد بعد ذلك صارت أم ولد  
كما يعلم مما سببنا (أو) أحبل أمته غيره (بشبهة) منه كان ظنها أمته أو زوجته الحرة كخجده في الحر  
(فالولد) اقلته وعليه مقبته لسيدتها أما اذا ظنها زوجته الامه فالولد رقيق ولو تزوج بحرة وأمة  
بشرطه فوطئ الامه ظنها الحرة فلا نسبه ان الولد حر كما في أمة الغير فانها زوجته الحرة (تنبيه) اه  
أطلق المصنف الشبهة ومقتضى تعليلهم شبهة الفاعل مقترح شبهة العاريق وهي الجهة التي أباح الوطء  
بمسألة فلا يكون الولد مسرا وكذا الوا كراه على وطء أمة التفسير كما قاله الزركشي وفي قتلاوى البغوى  
واستندلت الامه في كراهية فاعتقت منه فالولد حر لانه ليس برئان جهته ويجب قيمة الولد عاتب ويعمل أن

يرجع عليها بعد العتق كالغرور (ولا تصير أم وأنت) لمن وطئها بشبهة (إذا ملكها في الظاهر) لأنها  
علقت به في غير ملكه فاشبهه بالموءلقت به في التكااح والثاني تصير لأنها عاقت منه بحر والعاقب بالحر  
سبب للحرية بالموء \* (تنبيهه) \* محل الخلاف في الحر أم أو وطئ العبد جارية غيره بشبهة ثم عتق ثم  
ملكها فإنها تصير أم ولد جزأ لأنه لم ينفصل من حر ويستثنى من إطلاقه مسائل منها ما لو أولد السيد أمه  
مكاتبته فإنه يثبت فيها الاستيلاء ومنها ما لو ألدت الجارية ابنه التي لم يسئله فإنه يثبت فيها الاستيلاء  
وان كان الأب معسراً أو كافراً وانما لم يختلف الحكم هنا باليسار والاعسار كما في الأمة المشتركة لأن الأولاد  
هنا إنما ثبت حرمة الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك ومنها ما لو أولد السيد أمه المشتركة  
إذا كان موسراً كما مر فإن كان معسراً ثبت الاستيلاء في تصديه خاصة وكذا الأمة المشتركة كمن فرغ الواطئ  
وأجنبي إذا كان الأصل موسراً ولو ألد الأب الحر مكاتبة ولدته لم يتفد استيلاءه لأن الكفاية تقبل الفسخ  
أولاً لأن الكتابة لا تقبل النقل وجهان أو جههما كما جزم به الفقهاء الأول ولو ألد أمه ولدته المزرقة نفذ  
أيلاده كأيلاده السيد لها وحرفت على الزوج مدة الحمل \* (فرع) \* جارية بيت المال كجارية الإيجي فيجد  
واطؤها وان ألدتها فلا تسب ولا استيلاء وإن ملكها بعد سواها كان فقيراً أم لا لأن الاعفاف لا يجب من  
بيت المال (وله) أي السيد (وطء أم الولد) منه بالاجماع ولحديث أمهات الأولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا  
يورثن يستمتع بها سيدها مادام حياً فإذا مات فهي حرة وراه الدارقطني والبيهقي وقال ابن القطان وإنه  
كلهم نقات وأيسر له وطء بنتها أو ألد ذلك لحرمتها بوطء أمها وهو جرم على الغالب فإن استدخال المني الذي  
يثبت به الاستيلاء كذلك فإنهم صرحوا في باب ما يحرم من النكاح بشروط المصاهرة بذلك ولا وطء أمه مكاتبته  
فإن أحباها صارت أم ولد كأم ولزمتها ولما يحرم عليه وطؤها بعد ذلك لأنه ملكها فإنه في الجهر فأن قيل  
لم أفرد في الحديث ضمير الجميع في قوله يستمتع بها ولم يقل بهن أعجب بأن كلامهما جائز إلا أن الأكثر أن  
يعود للأفراد على جمع الكثرة والجمع على جمع القلة منه على ذلك الشيخ خالد في أعراب اللامية \* (تنبيهه) \*  
محل جواز الوطء إذا لم يحصل هناك ما يمنع من المنافع ما لو أحبل الكافر أمه المسلمة أو أسلمت مستولده  
فإنه لا يحل له وطؤها وقيل يحبر على اعتناقه في المال والأصح يحال بينهما وبينها ومنه الحرمة على المحبل بنسب  
أو رضاع أو مصاهرة أو أحباها فإنها تصير أم ولد كأم وليس له وطؤها ومنه ما لو ألد مكاتبته فإنها تصير أم  
ولد كما مر في باب النكابة ويمنع عليه وطؤها ومنه أمه المبعوض إذا استولدها وقتلناه بقوذاً سبب لادها كأم  
فإنه لا يباؤها ولو باذن مالكها بخلاف الباقي ومنه لو استولد الحر وطء أمه فإنه يمتنع عليه وطؤها ومنه  
الجارية المشتركة بينه وبين أجنبي إذا أحبلها السيد المشترك أو المشتركة بين فرع الواطئ وأجنبي  
إذا كان الأصل موسراً كأم ومنه الأمة التي لم يتفد فيها الاستيلاء دلل من وضعي أو شرعي أو جنائي فإنه  
ثبت الاستيلاء فيها بالنسبة للمستولد ولا يجوز له وطؤها \* (فرع) \* لو شهدا ثمان على إقرار سيد الأمة  
بأيلادها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرما شيئاً لأن الملك باق فيها ولم يفوتا الأساطنة البيع ولا قيمة  
لها بانفرادها وأيسر كالأبي العبد من يد غاصبه فإنه في غيره ضمان يد حتى يعود إلى مستحقه فإن مات السيد  
غرمًا للوارث لأن هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العتق لو شهدا بتعليقه فوجدت الصلحة وحكم  
بعقه ثم رجعا غرمًا (و) له (استخدامها) وولدها (واجارنها) وولدها وأعارنها بطريق الأولى (وارش  
جنانية عليها) وعلى ولدها التابع لها رقيبتها إذا قتلا أمة مع ملكه عامهما فإن قيل قد صرح الأصحاب بأنه  
لا يجوز إجارة الأختية المعينة كما لا يجوز بيعها المحال للمنافع بالاعتيان فهل كان هنا كذلك كما قال به الإمام  
مالك أعجب بأن الأختية تخرج ملكها عنها بالكفاية بخلاف المستولدة \* (تنبيهه) \* محل صحة إيجارها  
إذا كان من غيرها أما إذا أحرها نفسها فإنه لا يصح بخلاف بيعها من نفسها كإتلاف السيد ولو مات السيد بعد  
إن أحرها انفسخت الإجارة فإن قيل لو أعتق رقيقه المأجور لم تنفسخ فيه الإجارة فهل كان هذا كذلك

أجيب بأن السيد في العبد لا يملك منفعة الإجارة فاعتقه يقول على ما علمك وأما الولد ملكك بنفسها عرفت  
سيدها فاعتقه تحت الإجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا أنه لو أجراها ثم أحباها ثم ماتت لانقضاء الإجارة  
وهو كذلك (وكذا) له (تزوجها بنفسها) في الأصح لبقاء ملكه عليها وعلى منافعها فذلك تزويجها  
كالمدة والثاني لا يجوز الإباذنها كالمكاتبة والثالث لا يجوز وأن أدنت لانها من منفعة في نفسها وولاية  
السيد مانعة وأثبتت الصغيرة لا يزوجها إلا بغيرها ولا يزوجها إلا بغيرها ولا يزوجها إلا بغيرها ولا يزوجها إلا بغيرها  
أقول كذا كراه في الرخصة وأصلها وله تزويج بنتها جبراً لماسر في أمها ولا حاجة إلى استبرائها بخلاف  
لغيرها ولا يزوجها إلا على النكاح ولأنه أن يشك بلاذن السيد وبأذنه يجوز وعلى الأول يستثنى  
الكافر فلا يزوج مستولده المسلمة على الأصح وما استثناه البغوي من أن البعض لا يزوج مستولده  
ممنوع كما قاله البلغيني لأن السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية (ويحرم) ويطلق (بيها ورهناً أو هبتها)  
لغيرها لا يزوجها إلا على النكاح ولأنه لا يقبل النقل فيها ما يقبض بالمال الثاني ما علمنا ولأنه لا يقبل  
تسليطاً على المبيع وقد قام الإجماع على عدم صحته بيها واشتهر عن علي رضي الله عنه أنه نجاب يوماً  
على المبر فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر على أن أمهات الأولاد لا يبعن وأما لأن أرى بيها  
وقال عبيدة السلماني وأبلى مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك فقال أقولوا  
فيه ما أنتم قاضون فأجابوا كره أن تألف الجماعة فلو حكم ما حكم بصحة بيها نفى حكمه لخالفته الإجماع  
وما كان في بيها من خلاف بين القرن الأول فقد انقطع وصار يجمع على منعه وأما خبر أبي داود وغيره  
عن جابر كما يبيع أمهات سراريها أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأبي الذي  
استدل به القديم على جواز البيع فأجيب عنه بجوابين الأول أنه منسوخ الثاني أن هذا منسوب إلى  
الذي صلى الله عليه وسلم استدلالاً واجتهاداً فيقدم عليه ما نسب فيه قولاً ونصاً وهو الحديث السابق من  
الدارقطني وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كذا بخبر أربعين سنة لا نرى بذلك  
بأما حتى أخبرنا رابع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلم بذلك كما قال ابن عمر كذا بخبر أربعين سنة لا نرى بذلك  
ما ظهر في هذه المسئلة أبو بكر بن داود بن سريج فقال أبو بكر أجعنا على أنما قبل أمية الولد كانت تباع  
فيستحب هذا الإجماع إلى أن ثبت ما يخالفه فقال له ابن سريج أجعنا على أنما قبل أمية الولد كانت تباع  
لا تباع فيستحب هذا الإجماع القريب إلى أن ثبت ما يخالفه فأخذه (تبيينه) قد يعقضي كلام  
المصنف منع كتابته لأن الكتابة احتياض عن الرقة ونقله الروياني عن النص ولكن الأصح كل الرافعي  
الجواز وأشعر قرنه البيع بالهبة أنه حيث حرم بيعها حرم هبتها وعكسه لكن استثنى منه الموهبة  
والجانية فإنه يجوز بيعها ولا يجوز هبتها ويستثنى من إطلاقه منع بيعها من نفسها بناء على أنه عقد  
عنانة وهو الأصح وكيفية في ذلك هبتها كما صرح به الباقي بحلاف الوصية لاحتياجها إلى القبول  
وهو أنما يكون بعد الموت وعقدها يقع عقبه وليس له بيعها ممن تعتق عليه ولا بشرط العتق ولا ممن أقر  
بغيرها فأما لو قلنا هو من جهة المشتري اقتداءً ببيع من جهة البائع ثبت له فيه الجواز ففيه نقل مالك  
كأما ورثتي الأولتين ويؤخذ من البناء المار في بيعها من نفسها أن يحل إذا كان السيد الحر السكك أما  
إذا كان مملوكاً ضافاً فإنه لا يصح لأنه عقد عتاقة كما هو وليس من أهل الولاية وهذا مأثور من كلامهم  
وإن لم أر من ذكره والهبة كالبيع فيما ذكره وهذا كله إذا لم يرتفع الإيلاد فإن ارتفع بان كانت كافرة  
وايستأصله وصارت فتنة فإنه يصح جميع التصرفات فيها ولو عادت للملكة بعد ذلك لم يعد الاستيلاء  
لأنها باطناء بالكية بخلاف المستولادة المرحونة إذا بيعت ثم ملكها الزمان لأنها انما باطناء بالاستيلاء وبها  
بالنسبة إلى المهرن وقد زال نفعه وهذا هو الظاهر وإن لم أر من تعرض له (ولو ولد من زوج) أو وطئ  
شبهة بأن ظن الواطئ فيه أنها زوجته الامة (أو زناً) بعد الاستيلاء (فالولد له مدونة عنه كغيره) لأن

الولد يتبع الام في الرق والحرية فكذلك في سبها الا لازم ولا يتوقف عتقه على عتق الام فلو ماتت قبل  
السيد بقي الاستيلاء فيه وهذا أحد المواضع التي يزول فيها حكم المتبرع ويبقى حكم الذابغ كافي نتاج  
المسألة في الزكاة بخلاف المكتبة اذا ماتت أو عجزت نفسها تبطل المكتبة ويكون الولد رقبة للسيد  
لا يتبعه في عتقه تبعاً لأداءه منه أو نحوه وولد المستولاة انما يتبع بما عتق هي به وهو موت السيد ولهذا  
لو عتق أم الولد أو المستولاة لم يتبع الولد كالعكس بخلاف المكتبة اذا عتقها يتبع ولدها وولد الاخيرة  
المذكورة والهدى له حكمها لزوال الملك عنها وولد الموصى عنه عتقها كالم وصى عنه لا وارث ومنفعة الموصى  
له لا تخرج من الام والمؤجرة والمعاراة لا يتبع دى حكمها الى الولد لان العتق لا يقتضيه وولد الموهبة  
الحادث بعد الرهن غير مرهون وولد المضمونة غير مضمون وولد المغصوبة غير مغصوب وولد المودعة  
كالاثر الذي طهرته الرج الى داره وولد الجانية لا يتبعها في الجناية وولد المرتدين من مرتد وولد العدو نص  
شهاده على عدو أصله وولد مال القراض يقرضه المالك وولد المسخرة غير مستأجر وولد الموقوفة  
لا يتبع دى حكم الوقف اليس لان المقصود بالوقف حصول الفوائد والمنافع للموقوف عليه قال الزركشي  
ومثابنا ما يتبع دى الى الولد كل ما لا يتقبل الرخ كالأولاد عتق جاريته يجب عتق ولدها وكذلك اولاد الاخيرة والهدى  
اه فان قيل يرد على المصنف صورتان احدهما اذا أحبل الراهن المهرنة وهو معسر وقلة بالاصح انما الاتصير  
أم ولد فتباع في الدين فاذا بيعت ثم ولدت عند المشتري أولاداً ثم ما حكم الراهن هي وأولادها فأنم اتصير  
مستولاة على الصحيح وأولادها أرقاء لا يعاون حكمها قاله الرافعي في باب الافرار بالنسب قال البلقيني وجرى  
مثله في الجانية وجارية التركة المتعاقب بها الرهن الثانية ما حكمه الرافعي في باب الصدقات عن فتاوى البغوي  
وأقره أن الزوج اذا كان بطلان أن أم الولد حرة فالولد حر وعليه قيمته للسيد أجاب بانهم في الاولى ولدوا  
قبل الحكم بالاستيلاء وظاهره أن الحكم كذلك ولو كانت حامله عند العرد وهو ماني فتاوى القاضي وفي  
الثانية ايست أم ولد في ظنه وقوله كهي فيه حر الكاف للضمير وهو شاذ والمصنف استعمله في مواضع من  
المثني هذا آخرها ولو قال كالرخصة فحكم الولد حكم أمه لكان أولى ايشمل منع البيع وفه يبرهن الاحكام  
واستمر بقوله من زوج أو زنا من ولدها من السيد فانه حر لكن يرد عليه ما لو طهرتها أجنبي بطلان انها  
زوجه الامه فان حكم ولدها كذلك كما مر (تنبيه) سكت المصنف عن حكم أولاد أولاد المستولاة ولم أر  
من تعرض لهم والغاير أنهم اذا من كلامهم انهم ان كانوا من أولادها الاثالث فحكمهم حكم أولادها أو من  
الذكور فلا لأن الولد يتبع الام وقا حرة كما مر (فرع) لو قال لامته أنت حرة بعد موتي بعشر سنين مثلاً  
فانما يتبع اذا مضت هذه المدة من الثالث وأولادها الحادثون بعد موت السيد في هذه المدة كأولاد  
المستولاة ليس للوارث أن ينصرف فيهم بما يؤدى الى إزالة الملك ويعتقون من رأس المال كذا كره في  
باب النديير (وأولادها قبل الاستيلاء من زنا أو من زوج لا يعتقون عبوت السيد وله بيعهم) والتصرف  
فيهم ببقية التصرفات لحدوثهم قبل ثبوت سبب الحرية للام ولوادعت المستولاة أن هذا الولد حدث من  
ذلك بعد الاستيلاء أو بعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو حر  
صدق بهيته بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وأنكر الوارث فأنم  
المصدق لان السيد لها فترجع بخلافه في الاولى فأنم ادعى حرية والحر لا يدخل تحت السيد (وعتق  
المستولاة) وأولادها الحادثون بعد الاستيلاء (من رأس المال) مقيد ما على الديون والوصايا اظا هر قوله  
صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها ووراء احبائها أو أعتقها في المرض أم لا أو وصيها من الثالث أم لا بخلاف  
ما لو وصي بحجة الاسلام فان الوصيتين المحسب من الثالث لان هذا التلاف حصل بالاستمتاع فأنم بانها  
المال في الذات والشهوان (خاتمة) لو وطئ ثمر بكان أمة ايهما أو أنثى بولد وأدعى استبراء وحالها  
نسب ولا استيلاء وان لم يذبحه له أحوال أسداها أن لا يمكن كونه من أحدهما بان ولده لا أكثر من أربع

سنتين من وطء الاول ولاقل من سنة اشهر من وطء الثاني ولاكثر من اربع سنين من اخره او طء وتجب  
ادعي الاستبراء الحال الثاني ان يمكن كونه من اول دون الثاني بان ولدت له لمباين اقل مدة الحين واكثرها  
من وطء الاول والمادون اقل مدة الحين من وطء الثاني فيطلق بالاول وبثبث الاستبراء في نسبه ولا سراية ان  
تلك معسرة او يسرى ان كانت موسرا الحال الثالث ان يمكن ان يكون من الثاني دون الاول بان ولدت له لاكثر من  
اربع سنين من وطء الاول ولمباير سنة اشهر واوقع سنين من وطء الثاني فيطلق بان الثاني وبثبث الاستبراء  
في نسبه ولا سراية ان كان معسرا وان كان موسرا يسرى الحال الرابع ان يمكن كونه من كل واحد بان ولدت له  
لمباين سنة اشهر واربع سنين من وطء كل واحد منهم ما وادعي له او احدهما فاعرض على الغائف فان  
تعدى امر الاشباب اذا بلغ وان اتت لكل واحد منهما بولد وهما وسران وادعى كل منهما ما ان اولاده  
قبل ابلا لا استخرها ليسرى ابلاده الى بقيتها فان حصل اليأس من بيان القبيلة عتقت بغيرها لا لمفهومها  
على العتق ولا يفتق بهتساها وقت احداهما لجواز كونها مستولدة لان اخر وقتها في الحياة عليه بما  
وبوت الولاء بين عتبتها والدم المرح وان كانا معسرين يثبت الاستبراء لكل واحد في قدر نفسه لا في  
ما ت احدهما على نسبه واولاده لعنته فاذا ما عتقت كلها والولاء لعنتها بالسوية وان كان احداهما  
ومسرا فعتت ابلاده في نسبه والزراع في نسبه المعسر فعتت على المعسر ونسبها لا استبرئتها  
ثم ان مات الموسر اولاد عتق نسبه وولاه لعنته فاذا مات المعسر بهد عتق نسبه ووقف ولؤه بين عتبتها  
وان مات المعسر اولاد لم يفتق منها شيء فاذا مات الموسر بمسدة عتقت كلها وولاه لعنته في العتقة ووقف  
ولاء النصف الا استرأوا دعى كل منهما سبق الا استروهما وسران او احداهما وسر نفقا في الروضة  
كأصاها عن البعوى يتخالفان ثم ينفقان عليهما فاذا مات احداهما في الضرورة الاولى لم يفتق نسبه لاستعمال  
مدقه وعتق نسبه على اقراره ووقف ولؤه لعنته ونصيب المعسر باقراره ووقف ولؤه وان مات المعسر  
في الثانية اولاد عتقت كلها نسبه بونه وولاه لعنته ونصيب المعسر باقراره ووقف ولؤه وان مات المعسر  
اولاد لم يفتق منها شيء لاستعمال سبق الموسر فاذا مات الموسر عتقت كلها وولاه نسبه لعنته وولاه نصيب  
المعسر موقوف ولو كانا معسرين فكل واحد دعى كل منهما انه اولاده قبل استيلا لا استخرها سادة وقدم  
حكمه والعبارة بالسار والاعمار بوقت الاجبال ولو عجز السيد عن نفقة أم ولده أجبر على تخليتها لتكسب  
وتنفق على نفسها او على ايجارها ولا يجبر على عتقه او تزويجها كالأربعين بالجوز عن الاستمتاع  
فان عجزت عن الكسب فنفقت في بيت المال كمر في النفقات والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
وهذا آخر ما يسر الله تعالى من معنى المحتاج الى معرفة ما في ألفاظ المتن ارجو ذلك مؤلفا كأنه سيكتبه  
أودر من ذلك الدلائل هذا الفن منظر الدقائق استعمالنا الفكر فيم اذا اللبل بل فان طفرت بغائده  
فادع بالتجاوز والمغفرة أو بركة قلم أولسان فاتح ابواب التجاوز والمغفرة فلا بد من عيب فان تجدد  
فساخ وكن بالستر أعظم مفضل فمن ذا الذي ماسا وقبلا ومن له الحساس قد عتق شوي خبير مرسل  
فاسأل الله الكريم الذي به الضر والنفع ومنه الاعطاء والمنع أن يجعله لوجهه خالصا وأن يداركني  
بالطافه اذا التال أخصي في القيامة خالصا وأن يخفف عني كل تعب ومؤنة وأن يمدني بحسن المعونة وأن  
يرحم ضيق كماله وأن يحشرني في زمرة من رحه أما والدي وأولادي وأقاربي وشايعي وأحبائي  
وأحبائي وجميع المسلمين بعمد وآله وصحباة أجمعين ونحتم هذا المشرح بما شتم به الرافعي كتابه المروية وله  
اللهم كذا نحن بالعتق كتابنا نرجو أن تعق من النار رقابنا وأن تجعل الى الجنة ما تبنا وأن

أستسأل عند سؤال المسلمين جوابنا والى رضا الله يا ربنا اللهم بلغنا ذلك

حقق رجاءنا ولا تخيب ديارنا برحمتك يا أرحم الراحمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

(يقول راجي غفران المساوي \* محمد الزهري الغمراوي \*)

نحمدك يا من أفضت على قلوب أصفيائك هواطل مرضاتك حتى استأهلوا لاتفقه في الدين وشرحت  
 صدور خواصك بما أنجالت به مرآة سر أثرهم فصاروا أساطين الهداية بما أوتوه من علم اليقين ونصلي ونسلم  
 على سيدنا محمد المبعوث بالشرعية الغراء والمؤيد بالهجرات التي شرقت بها المعاندون ونحست في معارضتها  
 البغاة وعلى آله الطاهرين ومحابته أجمعين \* (أما بعد) \* فقد تم بحمد الله تعالى طبع شرح خاتمة الأئمة  
 الأعلام وجمعية المحققين وبركة الأنام العلامة المحقق والفهامة المدقق من له في مدلهجات المسائل كل  
 سهم مصيب الشيخ محمد الشربيني الخطيب سقى الله ثراه صيب الرضوان وأسكنه أهلى فراديس الجنان  
 على من المنهاج اشفاق زمانه وبركة نصره وأوائه العلامة ابن زكريا يحيى النورى فى الفقه على  
 مذهب الامام الشافعى رضى الله عن الجميع وبلغهم من رضاه كل مكان رفيع ولعمري لقد حل هذا  
 الشرح من المثل محل الحلى من الحسناء ونزل منه منزلة الروح من جسد الاحياء عبق نشر التفتيح من  
 مسك عباراته وانتشر ضوء حل المشكلات من أفق سماواته قرب المنعاصى بسهولة الممتنع  
 وتجافى عن الحشو يديع المظمر قطع مساوى غيره من الشروح فى جمعه الشوارد وخالفهم  
 فى سهولة المشرع لكل صادر ووارد فالكتاب وان شرحه أئمة أجلاء وأصدى  
 النقده أو نصره اعلام فضلاء فهذا الشرح زبدة ما كتبوه وبيت قصيدهم  
 الجامع لما فرقوه أو رتبوه وقد حليت طارده ووشيت غرره بمن المنهاج  
 المذكور وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة الجمية بجوار  
 سبى أحمد الدردير قريباً من الجامع الأزهر المنير  
 ادارة المفتقر المظور به القدير أحمد البابي  
 الحلى ذى العجز والتقصير وذلك فى  
 أول ذى الحجة سنة ١٣٠٨ هجرية  
 على صاحبها أفضل الصلاة  
 وأزكى التحية  
 آمين



\*(دوره الحرب الزائع ومضى المحتاح لغيره من ألقاظ المباح له علامة الشيخ محمد الطيب)\*  
 \*(الشريفي رحمه الله تعالى)\*

٢	كتاب الحرب	٢٥٩	(كتاب الاصلية) ٢٦٩ فصل في العقيقة
١١	فصل في الحياض من انبيس ومائد كرمها	٢٧٦	كتاب الاطعمة ٢٩٢ كتاب المساقاة والمناقلة
١٢	فصل في اركان العصاص في الفص	٢٩٤	كتاب الايمان ٣٠١ فصل في صفه كفاية اليمين
٢١	فصل في تعريف حال المرحوم من وقت الحرب	٣٠٢	فصل في الخلف على السكينة والمساكنة
٢٢	فصل في شروط العصاص في الاطراف	٣٠٨	فصل في الخلف على اهل أو شرب
٢٧	(باب كيفية العصاص)	٣١٥	فصل في مسائل مشورة
٣٤	فصل في احوال الالف والالف والحق	٣٢١	فصل في الخلف على اهل لا يصل كذا
٣٦	فصل في مستحق العصاص ومستوفيه	٣٢٥	(كتاب الدر)
٤٤	فصل في وجوب العمد في العمد	٣٢٣	فصل في بدرج أو عمة أو هدية أو غيرها
٤٨	(كتاب الديان)	٣٤١	(كتابا مساء)
٥٢	فصل في موجب مادون الدين	٣٤٩	فصل في ما يرضى الاقارب من ما يرضى غيره
٧٠	فصل في محال كونه مبالا مدد ربه الخ	٣٥٤	فصل في أدب القصاص
٧٣	(باب موحا الدين)	٣٦٨	فصل في التسوية بين الخصمين
٨٢	فصل فيما يوجب الشر كمن السحاب وما يد كرمه	٣٧٢	(باب العصاص على العائش)
٨٧	فصل في ابقائه وكيفية ما لا يباح له	٣٧٨	فصل في بيان الدعوى
٩٢	فصل في اية الرقة ٩٤ فصل في ذرية الحسن	٣٧٨	فصل في صانعة العائش المحكوم عليه
٩٨	فصل في كفارة لعل	٣٨٤	(باب التسمية) ٣٩٢ (كتاب الشهادات)
١٠٠	(كتاب دعوى السلم والقسم)	٤٠٥	فصل في بيان ما يرضى به شهادة الرمال
١٠٨	فصل فيما يثبت وجوب العصاص وموجب المال	٤١٤	فصل في تحمل الشهادة وزدائها
١١٣	(كتاب الدعاء)	٤١٦	فصل في جوار تحمل الشهادة على الشهادة
١١٩	فصل في شروط الإمام الامام	٤٢	فصل في رجوع الشهود من شهادتهم
١٢٣	(كتاب الردة) ١٢٢ (كتاب الزنا)	٤٢٤	(كتاب الدعوى)
١٤٣	(باب جند القذف) ١٤٦ (كتاب دلع السرفه)	٤٣١	فصل فيما يباح بحجوب المدعى عليه
١٥٧	فصل فيما لا يبيع الفطع وما يبيع	٤٣٤	فصل في كيفية ما خلف والدعاء
١٦١	فصل في شروط الساري ١٦٦ باب قاطع الطارق	٤٤٤	فصل في تعارض المينين
١٧٠	فصل في اجتماع عقوبات في غير قاطع العارين	٤٤٥	فصل في احوال المدعى عليه
١٧٢	(كتاب الاشرية) ١٧٦ فصل في التعرير	٤٤٨	فصل في شروط القائف
١٧٩	كتاب الصلح ١٨٨ فصل في صواب ما ساءه الهام	٤٥١	(كتاب العتق) ٤٥٩ فصل في العتق بالعتق
١٩٢	(كتاب اليسير) ٢٠٢ فصل فيما يكره من العرد	٤٦١	فصل في اذعان في مرض الموت
٢١٠	فصل في حكم ما يوثق من اهل الحرب	٤٦٥	فصل في الولاء ٤٦٧ (كتاب التدبير)
٢١٨	فصل في احوال ٢٢٤ (كتاب الحربية)	٤٧١	فصل في حكم حل المدبرة والعلاق عتقها
٢٢٩	فصل اول الحربية ذيل لكل سنة	٤٧٣	(كتاب الحكاية)
٢٣٢	فصل في احكام عقد الحربية	٤٧٨	فصل فيما يلزم المدعى الكفاية
٢٣٩	(باب الهدية) ٢٤٤ (كتاب الصلح)	٤٨٣	فصل في الحكاية لارمن جهة السيد
٢٥١	فصل في حمل دمع وان مقدور عليه	٤٨٧	فصل في الحكاية الفاسدة لشرط أو عوض
٢٥٥	فصل فيما يملكه السيد وما يد كرمه	٤٩٢	(كتاب أمهات الاولاد)